



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



Aval. d. 5076 / 4

• (فهو رست الجزء الرابع من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية) •

(كتاب الدعوى)

- ٢٠٠ مطلب أجر نفسه لعمل في الارض وما فيها من الغل ثم ادعى الملك لا تقبل
- ٢٠١ مطلب في اختلاف الزوجة وورثة الزوج في متاع البيت
- ٢٠٢ مطلب بين الاستظهار ليس خاص بالدعوى الدين على الميت
- ٢٠٣ مطلب تقبل البيعة بعد بين المدعى عليه
- ٢٠٤ مطلب القول للحي من الزوجين في الخاص به يمينه
- ٢٠٥ مطلب ادعى ديناً بناء على الاقرار لا تسمع
- ٢٠٦ مطلب اشتراها ثم ادعى ملكه ولم يعرفه وقت الشراء اتقبر بعض اوصافه لا تقبل خلافاً لابي يوسف
- ٢٠٧ مطلب ادعاء انفسه ثم ادعاء له بربطه بالوكالة مثلاً تسمع
- ٢٠٨ مطلب قال لا اعرف اسماء اصحاب الحدود ثم بينها تسمع ولا يحتاج الى التوفيق بخلاف لا اعرف الحدود
- ٢٠٩ مطلب العبرة بقاضى المدعى عليه عند الاختلاف
- ٢١٠ مطلب اقر لمورث المدعى عليه بالملك وادعى سببا غير صحيح لا تسمع
- ٢١١ مطلب قيم المفقود ليس خصماً ادعى له او عليه
- ٢١٢ مطلب لا تقسم مانع من سماع دعوى الاختصاص
- ٢١٣ مطلب قال الخارج ليس هذا بل ثم ادعى لا تسمع وفي ذى اليد تفصيل
- ٢١٤ مطلب ادعى الوصى شيئاً في التركة لا يحتاج لاجراجه من الوصاية في جميعها
- ٢١٥ مطلب اقرار المورث بالملك لاغير مانع من سماع دعوى ورثته الملك بالارث عنه
- ٢١٦ مطلب يقضى بينة ذى اليد في دعوى التنازع الا اذا وافق سنها تاريخ الخارج
- ٢١٧ مطلب فيمن يصلح خصماً لمن يدعى الوصية بالمال ومن لا يصلح وتفصيل ذلك
- ٢١٨ مطلب باع امته بمحضرة اقاربه ثم ادعى الشفعة لا تسمع مع الانكار ولو صدق البائع بعد ذلك
- ٢١٩ مطلب لا تسمع الدعوى بالثمن في بيع القريب او الزوجة مع حضور الاثر وسكوته بناء على ان المبيع كان ملكاً له
- ٢٢٠ مطلب اقام بينة بعد عجزه او قوله لا بينة لى تقبل على الصحيح
- ٢٢١ مطلب قول المدعى عليه لا علم لى ليس بجواب ويحجر على الجواب فان لم يجب يجعل منسكراً
- ٢٢٢ مطلب مجرد اثبات سبق وضع اليد لا يكفي في القضاء على المدعى عليه ما لم يثبت احداث يده وفيه خلاف لابي يوسف
- ٢٢٣ مطلب القول لى صاحب التبريع عند الاختلاف في الحائضون من له الجذوع

- ٣٦٤ مطلب تقبل البيعة على النتائج من البائع أو بائعه بعد الحكم بالاستحقاق وقبوله
- ٣٦٥ مطلب للدعي عليه عند الجهر بخلاف كل واحد من الورثة اليين
- ٣٦٧ مطلب يكتفى بغيره ليد الارض مثلاً في دعوى ماله حق القراد من المنة ولا مع بيانها
- ٣٦٩ مطلب فيمن يصلح خصماً في اثبات الايصاء والوصية ومن لا يصلح
- ٣٧٠ مطلب التناقض في موضع الخفاء عنه ودعوى الولد تزويج أبيه له في صفة مع تناقضه
- ٣٧٠ مطلب دعوى النكاح وما يتعلق به على القاصرة انما تكون في وجهه وعلى الم كالاب والوصي دون مطلق العاصب
- ٣٧٣ (باب دعوى النسب)
- ٣٧٦ (كتاب الاقرار)
- ٣٧٧ مطلب اذا كان المقر به معلوما انه ملك المقر يكون الاقرار به للغير بمنزلة الم قترأى شروطها
- ٣٨٢ مطلب الابراء عن دعوى الاعيان صحيح
- ٣٨٣ مطلب الارث جبري لا يسقط بالاستقاط
- ٣٨٣ مطلب اقرار الرقيق غير الماذون يؤاخذ به بعد عتقه
- ٣٨٨ مطلب ادعى انه كاذب في اقراره يخلف خصمه فان نكل قضى عليه بالنكول
- الثاني
- ٣٨٨ مطلب الامقاط في الاعيان لا يصح
- ٣٨٨ مطلب لا يسقط الحق بتقادم الزمان
- ٣٩٠ مطلب أقر بعض الورثة بدين أو وصية يقتصر على المقر ما لم يتجمع شرا الشاهد لم يلزم القاضي المقرين ولم يدفعه قبلها
- ٣٩٤ مطلب لو أبرأ الصغير بعد بلوغه الوصي ثم ادعى علينا تقبل
- ٣٩٤ مطلب شهد القاضي بعد عزله بالابراء بحضوره مع آخر تقبل
- ٣٩٥ مطلب بينة كون المتصرف ذاهقاً أولى من بينة كونه مجنوناً العقل أو مجنوناً
- ٣٩٩ مطلب الاقرار يرتد بالرد ما لم يصدقه المقر له قبل الرد
- ٤٠٠ مطلب القول للدعي المجدد والبينة بينة مدعى التجهة في الاقرار
- ٤٢١ مطلب ادعى الخطأ بعد الاقرار لا يقبل
- ٤٤٥ مطلب قول رب الدين تركت الدين ابراء
- ٤٤٦ مطلب الاقرار لا ينفذ مع التعليق على شرط فيه خطر
- ٤٤٧ (باب اقرار المريض)
- ٤٥٦ مطلب في تفسير المريض وحكم المرض المتناول

- ٤٨٨ (كتاب الصلح)
 ٤٨٩ مطلب صلح الوصي صحيح ان كان للمدعي دينه وكان البدل مثل المدعي به
 ٤٩٠ مطلب الصلح عن التركة المجهولة أعيانها صحيح حيث لا دين
 ٤٩١ مطلب صلح الوصي عن دين الميت لا يصح الا اذا لم تكن له دينه وصلحه عن دين ادعي
 عليه به لا يصح الا اذا كان للمدعي دينه
 ٤٩٢ مطلب التنازع على بعض معين من أعيان التركة غير التقدين يصح قل أو كثر
 ٤٩٣ مطلب صلح الفضولي ينفذ ان ضمن البدل أو أضافه الى ماله
 ٤٩٤ مطلب استحقاق المصالح عنه أو بعضه يوجب الرجوع
 ٤٩٥ مطلب في الصلح عما يدعيه على بعضه
 ٤٩٦ مطلب طلب الصلح عن الدعوى والبراء ليس اقرا او بالمدعي به بخلاف طلب الصلح
 عن المال والبراء عنه
 ٤٨٨١ مطلب التنازع مع الاجنبي يصح بمجعله ببيع حقيقة قتراعي جميع شروطه
 ٤٨٩ (كتاب المضاربة)
 ٤٩٥ مطلب لا تنسخ المضاربة بفسخ رب المال بدون علم المضارب
 ٥٠٦ مطلب يضمن المضارب بمضاربة الغير لا اذن
 ٥٠٧ مطلب في جحود المضارب مال المضاربة وما يتعلق بذلك من التفصيل
 ٥٠٨ مطلب في حكم عمل رب المال في مال المضاربة وما فيه من التفصيل
 ٥١٥ مطلب لا يجبر رب المال على امساك مال المضاربة وهل يجبر العامل على البيع فيه
 تفصيل
 ٥٢٣ (كتاب الودعة)
 ٥٢٦ مطلب خرج المودع وترك الباب مفتوحا ولم يكن في الدار أحد ضمن
 ٥٣٠ مطلب في قبول دينه المودع على الضياع بعد الجحود تفصيل
 ٥٣٤ مطلب ادعي وارث المودع انه بينها قبل موته وأقام بينة على ذلك قبلت ولا ضمان
 ٥٣٧ (كتاب العارية)
 ٥٤٧ (كتاب الهبة)
 ٥٦٩ مطلب شرت لطفها على أن لا ترجع عليه بالثمن جازو هو بمنزلة الهبة
 (تمت الفهرست)

﴿ما شاء الله كان﴾

الجزء الرابع من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للامام
الاوحد والوديع المفرد شيخ الاسلام ومفتي الديار
المصرية حلالا الشيخ محمد العباسي المهدى
الفتية المحنفي الازهرى المصرى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية



(كتاب الدعوى)

القدمه سنة

٢٠ ١٢٦٤

(سئل) في رجل طلق زوجته طليقة بائنة على عوض بمحضرة نائب القاضي ثم بعد مضي مدة من السنين مات الزوج المطلق عن أبويه وعن بنتين وترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة المطلقة ان زوجها عقد عليها ثانيا وقد أخذت ما يخصها بطريق الارث عنه ولا بينة لها على ذلك فهل لا هبة بدعواها بدون اثباتها بطريق شرعي وتجبر على رد جميع ما أخذته من تركه الميت بدون ثبوت شرعي وإذا أخذ نائب القاضي نصيب احدي البنتين من الميراث تحت يده لكونها قاصرة عن درجة البلوغ وصارت الآن بالغة رشيدة يجبر على تسليم نصيبها لها فقرأ عنه (أجاب) اذا لم تثبت المطلقة المذكورة تجديدا للزواج لا يكون لها ميراث في تركه زوجها وترد ما أخذته منها بدون وجه شرعي وإذا بلغت البنت رشيدة يكون لها أخذ ما خصها من تركه أبيها من هو تحت يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين رتبهما حاكم بلدة للطواف حولها من خارج مع من رتبهم لذلك يطوف الكل ليل خارج البلدة تارة ويطوف البعض أخرى دون البعض حفظا من طارئ الاصوص فادعى رجل عند الصباح ان متاعه الذي في صندوقه من حلى ونقود ونياپ ضاع وسرق ولم ينقب له جدار ولم يكسر له باب ولا صندوق ومفتاح صندوقه مع زوجته وأراد الزام الرجلين بما ادعى ضياعه وسرقته وطلبهما عند حاكم البلدة فحبسهما وضربهما وهددهما ومع ذلك لم يظهر عليهما شيء مما اتهم به فهل لا يضمنان من متاعه

العدد سنة
٢٠ ١٢٦٤

٢٠ ١٢٦٤

٢٠ ١٢٦٤

٢١ ١٢٦٤

٢٢ ١٢٦٤

٢٢ ١٢٦٤

شأولو كان متاعه ذاهبا ولا يضمن المرتب لا ما واف المذ كور ما ضاع سيما ولا اجرة له ولا
امارة على ضياعه ظاهرة ككسر باب البيت وقب جداره (اجاب) نعم لا يضمنان على
الوجه المذ كور شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين زوجاهن تركتهما فاحسن وفراش
وغير ذلك ما يصلح لهما من متاع بينهما فادعت الزوجة اتهامك لهما لتقتهما والدها
وادعت بقية الورثة اتهامك الزوج المتوفى فهل اذا كان لهما بينة على ذلك تكون
الامتنع كاهما ميراثا (اجاب) اذا كان لهما في الورثة بينة على ان الامتنع المرقومة ملك
الزوج المتوفى تكون ميراثا فتنقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية والا كان القول لهما
فيمنع الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار خربة في بلاد الريف ورثها عن ابيه
وهو قديم بالخرربة فسافر الى بلده واراد ان يتصرف فيها بالبيع فنهى عن ذلك شيخ القرية
متعللا عليه بانه دفع عن ابيه مغرما وان الدار تكون لمن يدفع مغارم البلد فهل يكون
لرجل بيعها والتصرف فيها من شاء ولا عبرة بتعلل شيخ البلد المذ كور (اجاب) لملك
الدار التصرف فيها ولا عبرة بتعلل شيخ القرية على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل)
في ثلاثة اخوة ورثوا دارا من ابيهم ثم اخذوا النظام فباعها شيخ البلد لرجل بمن معلوم
واستولى عليها المشتري ومضى على ذلك نحو شهر من سنة والمشتري معترف بالملك لهم فهل
يكون للاخوة انتزاعها من يد المشتري حيث كان معترفا ولم يثبت انتقالها عن ملكهم
بناقل شرعي (اجاب) اذا كان المدعي عليه معترفا بأصل الملك للمدعي ولم يثبت انتقاله
اليه بناقل شرعي يؤثر المدعي عليه برفع يده عن المدعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل باع نصف منزله لآخر فاشترى ابن البائع من المشتري ثم مات البائع عن ابنه وعن
ورثة آخر واراد واقعة نصف المنزل بينهم فادعى انه اشتراه عن باعه له والد محال صحة فهل
اذا كان لابن بينة تثبت شراءه نصف المنزل ممن اشترى من والده وان والده باعه لبائع
الابن يمنع باقي الورثة من معارضته ولا يقسم بينهم قسمة الميراث حيث ثبت ما ذكر وان لم
يكتب بالتبايع صك (اجاب) نعم حيث ثبت ما ذكر لا يقسم نصف المنزل بين الورثة
ويخص به الابن المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حبسه المحاكم السياسية
على دراهم بمجهة الديوان فباعه رجل وضمنه بها المدة ثمانية ايام وأطلقه من السجن فبعد
ذلك ذهب الى مجلس القاضى وباعه لرجل حصه في ساقية وبعض اشجار حولها وقطعة
ارض فزاعة بمن معلوم وترك له ذلك وكتب له القاضى حجة شرعية بذلك ووضع المشتري
بده طلعها نحو اربع سنوات ويريد البائع الآن ابطال البيع متعللا بان المحاكم كان
ضامرا على تحصيل الدراهم واكرهه عليها وان البيع وقع بالخص بغير قيمة المثل فهل
يكون البيع واحمال هذه نافذة ولا يكون له ابطاله ولا عبرة بتعلله المذ كور (اجاب) اذا لم
يثبت الا كراهة الشرعي على البيع لا يملك ولا لبائع فسخ البيع ومجرد دعوى الغبن
لا تجب للبائع الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل انه

أخذ منها أمتعة وصاعا وتروم الاسترداد لذلك منه فانكر الرجل دعواها فطلبت منها
البينة على اثبات دعواها فجهزت عن البينة وطلبت يمينه فابى المدعى عليه من الحلف
وأراد أن يرد اليمين عليها فهل لا ترد اليمين على المدعى وحيث أبى المدعى عليه من الحلف
تلزمه دعوى المدعى وإذا امتنع عن تسليم المدعى يجبر عليه شرعا (أجاب) لا ترد اليمين على
مدع عندنا ويقضى القاضى على المدعى عليه بنكوله مرة في مجلسه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل حضر مصر من الوجه القبلى ومعه بضاعة تصرف فيها وصار يأخذ ويهبط من
الناس الى أن توفي بها عن أولاد مصر وعليه ديون بمصر وهناك فهل إذا كان له أخ من أمه
معه بمصر وأراد أرباب الديون الزامه بها ولم يكن وصيا ولا شريكا لا يجابون لذلك وليس
لأحد التعرض له هنا وهناك بغير وجه (أجاب) لا يثبت الدين في وجه الأخ المذكور
حيث لم يكن وارثا ولا وصيا وليس لرب الدين مطالبة به بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وابن بالغ و بنت بالغة وقد أقام رجلا وصيا مختارا على
ابنه القاصر وكان بين الوصى وبين الميت معاملة قاذى الابن البالغ بان الميت ترك قولاً
معلوما ودراهم معلومة عند الوصى فانكر الوصى القول دون الدراهم ثم ثبت على يد
القاضى ان عنده القول وحكم عليه به ثم بعد الثبوت والحكم ادعى انه اشترى القول
من أصل ما بيده من دراهم الميت فهل لا يعتبر انكاره بعد الحكم عليه ويؤمر بدفع نصيب
البالغ من القول والدراهم حيث حكم عليه بالقول بعد انكاره وكان معترفا بالدراهم
(أجاب) دعوى الوصى ان القول مشترى من الدراهم بعد الحكم عليه به زائدا
عن الدرادم فغير مسموعة ويؤمر بدفع نصيب البالغ منه ومن الدراهم والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ورثها عن أبيه وجده بشهادة الناس بذلك فخرج
من البلد وغاب عنها مدة ثم رجع الى بلده فوجد جاره أدخلها في داره وأزال الجدار
الحائل بينهم ما فترافعا الى القاضى وأثبتا المدعى بشهادة البينة وأعطاه حصة بذلك
فهل يؤمر واضع اليد المذکور برفع يده عنها (أجاب) إذا كان الملك في الدار المذكورة
ثابتا للمدعى بشهادة العدول يؤمر من استولى عليها بعد يبردها له والله تعالى أعلم (سئل)
في ورثة بالغين اقتصموا تركة مورثهم تراضيا بينهم وحاز كل واحد منهم ما خصه
ونصادقوا مع بعضهم على ان لا شيء لمورثهم غير الذى اقتصموا به بينهم وكتبت عليهم
مكاتبة متضمنة للتركة أصولا وخصوما ولما حصل منهم من التصديق عليهم وأشهدوا
بذلك على أنفسهم بينة شرعية فهل إذا ادعى بعد ذلك أحدهم على التركة بدين له على
مورثه تسمع دعواه ولا يحكمون مناقضا لما حصل من القسمة والتصديق عليها ويكون
له الرجوع على باقى الورثة بما يخصهم من الدين بعد ثبوتهم شرعا (أجاب) إذا ادعى أحد
الورثة ديناً في التركة بعد قسمتها تصح دعواه وتسمع ولا تنافى لتعلق الدين بالفاضى
والقسمة بالصورة وهذا إذا لم يثبت على المدعى المذکور أنه صدق بان لا حق له قبل مورثه

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٤

١٢٦٤ ٢٤

١٢٦٤ ٢٩

الحج سنة

١ ١٢٦٤

٣ ١٢٦٤

٣ ١٢٦٤

٤ ١٢٦٤

الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار على ملكها بحجة شرعية باعها لآخر بحجة كذلك ثم
 عدلته المشتري وأبطله الدار لورثته اشترت امرأة البائع تلك الدار من ورثة المشتري
 سند شرعى فهل إذا أنكر الوارث بيعه الدار له هذه المرأة لا عبرة لانكاره مع وجود البينة
 شاهد عليه بالبيع وهل إذا كان للبائع الاول أقارب يدعون بقاء الدار على ملكه بعد
 وفاته لا تسمع دعواه ثم ثبوت الناقل الشرعى (أجاب) إذا ثبت البيع في الدار المذكورة
 من المالك الاول فلا اعتبار لانكاره ذلك كما لا يعتبر انكار واث المشتري البيع
 لراة المذكورة بعد ثبوت البيع منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وبه وترك ما يورث عنه شرعا فطالب منها الم ما يخصه من الميراث فانكرت الزوجة
 وقالت لي خلف شيئا وبعد ذلك دفعت له شيئا على سبيل الصلح عن دعواه فلم يصالح
 فادعته منه ثانيا وحلفت انه لم يترك شيئا فهل إذا أقام بينة شرعية على ما ادعاه تسمع
 البينة بما ادعاه بعد حلف المرأة (أجاب) تقبل البينة من المدعى بعد حلف المدعى عليه
 عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في أحد شرى يمين في بقرة وجد تلك البقرة عند رجل
 مدققتها سنتين فادعى عليه بها وان له نصفها وبالتدعى في أخذها وانها تجت من بقرة
 نسوبة للمدعى ولشرى يمينه فانكر الرجل المدعى عليه ذلك وادعى انها بقرة تجت من
 بقرة له وأرخ كل شارح مخالف لتاريخ الآخر وأقام كل بينة بما ادعاه وحضرت أهل خبرة
 برروا ما يوافق تاريخ الخارج وآخرون وقرروا ما يوافق تاريخ ذى اليد فحكم قاض
 قننى بتمتذ اليد لذلك ومنع الخارج المدعى فهل تسمع الدهوى من الشريك الآخر
 لم يحضر ولم يدع (أجاب) كل واحد من شريكي الملك أجنبي في نصيب صاحبه فلا
 كون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر حيث لم يكن وكيل عنه في الدعوى والله
 تعالى أعلم (سئل) في التاريخ المذكور عن صورة محضر في قبيل من قاضي قلوب بما
 تقدم صرح أكتتابان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وبأن الدعوى على واحد
 غير معين غير مسموعة فإذا لم يعين الوكيل المذكور المقاتل واحدا أو متعددا لا تسمع
 دعواه ولا يطالب ببينة ومالك الأرض لا غرامة عليه بمجرد ظهور القليل فيها بل بدعوى
 أولى فإذا ادعى القتل على غيره امتنع دعواه عليه كما في حاشية الدر والمخبرية والله تعالى
 أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاث أخوات آل لهن بالارث عن أبيهن طلبت واحدة
 من أخنصتها في فادعت إحدى أختيها انها اشترت حصتها منها وأظهرت بذلك
 وبتمطوعة الثبوت فهل لا تقبل دعواها لا بثبوت شرعى ولا عبرة بالوثيقة التي مات
 بهودها حيث كانت مقطورة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالكوفاغد والصكوك
 بين اثبات المضمون فإذا لم تثبت الاختصاص المذكورة انتقال نصيب أختها إليها بوجه
 نرى يكون البيت يدين على ما كان بالارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابنه شقيقه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل وغير ذلك فأراد أحدهما القصة

أخـ ذمها أمتعة ومصاصا وتروم الاسترداد لذلك منه فانكر الرجل دعواها فطلبت منها
 البينة على اثبات دعواها فجهزت عن البينة وطلبت يمينه فاني المدعى عليه من الخلف
 وأراد أن يرد اليمين عليا فهل لا ترد اليمين على المدعى وحيث أبي المدعى عليه من الخلف
 تلزمه دعوى المدعى واذا امتنع عن تسليم المدعى يجبر عليه شرعا (أجاب) لا ترد اليمين على
 مدع عندنا ويقضى القاضى على المدعى عليه بنكوله مرة في مجلسه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل حضر مصر من الوجه القبلى ومعه بضاعة تصرف فيها وصار يأخذ ويهبط من
 الناس الى أن توفي بها عن أولاد مصر وعليه ديون بمصر وهناك فهل اذا كان له أخ من أمه
 معه بمصر وأراد أرباب الديون الزامه بها ولم يكن وصيا ولا شريكا لا يجابون لذلك وليس
 لاحد التعرض له هنا وهناك بغير وجه (أجاب) لا يثبت الدين في وجه الاخ المذكور
 حيث لم يكن وارثا ولا وصيا وليس لرب الدين مطالبته به بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وابن بالغ و بنت بالغة وقد أقام رجلا وصيا مختارا على
 ابنه القاصر وكان بين الوصى وبين الميت معاملة قاذى الابن البالغ بان الميت ترك بولا
 معلوما ودراهم معلومة عند الوصى فانكر الوصى القول ودون الدراهم ثم ثبت على يد
 القاضى ان عنده القول وحكم عليه به ثم بعد الثبوت والحكم ادعى انه اشترى القول
 من أصل ما بيده من دراهم الميت فهل لا يعتبر انكاره بعد الحكم عليه ويؤمر بدفع نصيب
 البالغ من القول والدراهم حيث حكم عليه بالقول بعد انكاره وكان معتقرا بالادراهم
 (أجاب) دعوى الوصى ان القول مشترى من الدراهم بعد الحكم عليه به زائدا
 عن الدرادم غير مسجوعة ويؤمر بدفع نصيب البالغ منه وهو من الدراهم والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ورثها عن أبيه وجده بشهادة الناس بذلك فخرج
 من البلد وغاب عنها مدة ثم رجع الى بلده فوجد جاره أدخلها في داره وأزال الجدار
 المحاذى بينهما فما فتر افعالى القاضى وأثبت المدعى بشهادة البينة وأعطاه حصة بذلك
 فهل يؤمر واضع اليد المذكور برفع يده عنها (أجاب) اذا كان الملك في الدار المذكورة
 ثابتا للمدعى بشهادة العدول يؤمر من استولى عليها بعد يدهاله والله تعالى أعلم (سئل)
 في ورثة بالعين اقتسموا تركة مورثهم تراضى بيا بينهم موحاز كل واحد منهم ما خصه
 وتصادقوا مع بعضهم على ان لا شئ لمورثهم غير الذى اقتسموه بينهم وكتبت عليهم
 مكاتبة متضمنة للتركة أصولا وخصوما ولما حصل منهم من التصديق عليهم وأشهدوا
 بذلك على أنفسهم بينة شرعية فهل اذا ادعى بعد ذلك أحدهم على التركة بدين له على
 مورثه تسمع دعواه ولا يكون مناقضا لما حصل من القسمة والتصديق عليها ويكون
 له الرجوع على باقى الورثة بما يخصهم من الدين بعد ثبوته شرعا (أجاب) اذا ادعى أحد
 الورثة دينيا في التركة بعد قسمتها تصح دعواه وتسمع ولا تنافى لتعلق الدين بالعين
 والقسمة بالصورة وهذا اذا لم يثبت على المدعى المذكور أنه صدق بان لاحق له قبل مورثه

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٤

١٢٦٤ ٢٤

١٢٦٤ ٢٩

الحج سنة

١ ١٢٦٤

٣ ١٢٦٤

٣ ١٢٦٤

٤ ١٢٦٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار يملكها بحجة شرعية باءهالا يخرج حجة كذلك ثم
 يهدمها المشتري وأبولة الدار لورثته اشترت امرأة البائع تلك الدار من ورثة المشتري
 سند شرعى فهل اذا أنكر الوارث بيعه الدار ولهذه المرأة لاهبة لانكاره مع وجود البينة
 الشاهدة عليه بالبيع وهل اذا كان للبائع الاول أقارب يدهون بقاء الدار على ملكه بعد
 وفاة لا تسمع دعواه لم يثبت التناقل الشرعى (أجاب) اذا ثبت البيع في الدار المذكورة
 من المالك الاول فلا اعتبار لانكاره بقرينه ذلك كما لا يعتبر انكاره واثم المشتري بالبيع
 المرأة المذكورة بعد ثبوت البيع منه لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وبه وترك ما يورث عنه شرعا فطلب منها المم ما يخصه من الميراث فانكرت الزوجة
 وقالت لم يخلف شيئا وبعد ذلك دفعت له شيئا على سبيل الصلح عن دعواه فلم يصطليح
 فآخذته منه ثانيا وحلفت انه لم يترك شيئا فهل اذا أقام بينة قهرعية على ما ادعاه تسمع
 البينة بما ادعاه بعد حلف المرأة (أجاب) تقبل البينة من المدعى بعد حلف المدعى عليه
 عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في أحد شرى يمين في بقرة وجد تلك البقرة عند رجل
 ادعى فيها سنتين فادعى عليه بها وان له نصفها وبالتدعى في أخذها وانها نتجت من بقرة
 نسوبة للمدعى ولشرى يمينه فأنكر الرجل المدعى عليه ذلك وادعى انها بقرة نتجت من
 بقرة له وأورخ كل تاريخ يخالف لتاريخ الآخر وأقام كل بينة بما ادعاه وحضرت أهل خبرة
 فزروا ما يوافق تاريخ الخارج وآخرون وقرروا ما يوافق تاريخ ذى اليد فكم قاض
 فتنبى بين ذى اليد لذلك ومنع الخارج المدعى فهل تسمع الدعوى من الشريك الآخر
 لم يحضر ولم يدع (أجاب) كل واحد من شريكي الملك أجنبي في نصيب صاحبه فلا
 كين القضاء على أحدهما قضاء على الآخر حيث لم يكن وكيل عنه في الدعوى والله
 تعالى أعلم وأجاب في التاريخ المذكور عن صورة محضر في قبيل من قاضي قلوب بما
 تقدم من حج أثنان بان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وبان الدعوى على واحد
 غير معين غير مسموعة فاذا لم يعين الوكيل المذكور المقاتل واحدا أو متعددا لا تسمع
 دعواه ولا يطالب ببينة ومالك الارض لا غرامة عليه بمجرد ظهور القليل فيما بل بدعوى
 أولى فاذا ادعى القتل على غيره امتنع دعواه عليه كما في حاشية الدرر والخبرية والله تعالى
 أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاث أخوات آل لهن بالارث عن أبيهن طلبة واحدة
 من أخنصتها فيم فادعت إحدى أختها انها اشترت حصتها منها وأظهرت بذلك
 وبنت مطروحة الثبوت فهل لا تقبل دعواها الا بثبت شرعى ولاهبة بالوثيقة التي مات
 بهودها حيث كانت مطروحة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالكواغد والصكوك
 بين اثبات المضمون فاذا لم تثبت الاختصاص كورة انتقال نصيب أختها اليها بوجه
 شرعى يكون البيت بينهن على ما كان بالارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابنة شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل وغير ذلك فأراد أحدهما القصة

الجهة سنة

١٢٦٤ ٥

١١٦٤ ٢٢

١٢٦٤ ٢٨

١٢٦٤ ٢٨

١٢٦٤ ٢٨

فيمات تركه معه وفيما تركه والدهما فادعى احدهما بان عمه واباه باعالة نخبة لا وعقارا
وأظهر ورقة بالبيع غير ثابتة المضمون فانكر أخوه دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة
عن الاثبات ويقسم مات تركه العم والاب بينهما حيث لا وارث سواههما (أجاب) اذا لم يثبت
الاخ انتقال ما ادعى الاختصاص به من تركه أبيه وعمه بنقل شرعي يكون جميع ما
تركه بينهما وبين أخيه حيث لا وارث سواههما والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم
دعوى شرعية على قاصر وله وصي شرعي فهل تسمع دعواه من عليه في وجهه الوصي أولا
حيث كانت دعواه من فيما يخصه من تركه والده (أجاب) تسمع الدعوى على الوصي
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر قطعة أرض زراعة ونصف دار
بانهم ما المورثة ويريد رفع يده عن ذلك فأخبر المدهى عليه بان ذلك كان لمورثة حقيقة
ولكنه أسقط حقه للمدهى عليه في الأرض المذكورة وباع له نصف الدار المذكورة في نظير
مبلغ كان على مورث المدهى وأقام بينة بذلك لدى القاضي فهل يحكم له والمحال هذه
بمنع المدهى بالقطعة الأرض ونصف الدار المذكورين بعد اسقياف ما يلزم شرعا (أجاب)
نعم يحكم له بما ذكره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وله عقار
ومنقول تحت يد رجل فطلبت رفع يده عن ذلك فانكر واضع اليد نسبهم لليت وذكر أن لا
حق لليت فيما ذكر فهل اذا أثبت الورثة نسبهم لليت وأثبتوا ان الحق للمدهى به
لمورثته من لدى القاضي بشهادة البينة الشرعية لا عبرة بانكاره وترفع يده عن ذلك ويحكم
لهم بذلك (أجاب) اذا ادعى الوارث بعد ثبوت نسبهم من مورثه بحق للورث ولم يوجد مانع
من سماع الدعوى يقضى له به بعد ثبوت نسبهم بين الورثة كباقي ممتلكات المورث والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت لآخر دارا وأفرغت له عن جانب من الطين في نظير
موضع معلوم بحجة شرعية مع حضور رجل من أقاربها وسكوته وقت البيع والافراغ
المذكورين وكان المفرغ له المذكور ساكنة في المنزل ومستوليا على الطين قبل ذلك
بطريق الرهن ووضع يده بعد التملك أربع عشرة سنة ثم بدو وفاة البائعة ومضى تلك
المدة ادعى قريتها المذكورة انها تبرعت له بالمنزل والطين المذكورين قبل تاريخ البيع
والافراغ فهل لا تسمع دعواه بذلك التبرع الخالي عن القبض والحماية لكون المنزل
والطين في يد المفرغ له الى وقت البيع والافراغ خصوصا مع حضوره في البلد وسكوته
هذه المدة من غير مانع (أجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذكور في الدار حيث كان حاضرا
وقت بيع قريته وكذا دعواه اسقاط الحق له في أرض الزراعة قبل الاسقاط لغيره اذا
تحقق ما ذكره بالسؤال اذ لا حق له فيها مع التملك تلك المدة اختصارا والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة لهم عقار وأرض زراعة واضعين أيديهم على ذلك مدة تزيد
على عشرين سنة وهم يتصرفون ويتفقون بذلك في المدة المذكورة من غير
منازع فادعى عليهم آخرون بأن لهم حقا في ذلك عن مورثهم فهل اذا أنسكروا
دعواهم وذكر وأن مورث المدين كان حاضرا مشاهدا تصرفهم في تلك المدة

المذكورة

الحج سنة
١٢٦٤ ٢٩

الذ كورة ولم ينازع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواهم ولا يثبتهم (اجاب) حيث كان
 لورث حاضر الخمس عشرة سنة ولم ينازع واضعى الايدى مع التمكن من الدعوى لا تسمع
 دعوى وادنه بعده بنى من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت
 ترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس وغلال ونحاس وديون له على أناس وغير ذلك
 ما يورث عنه شرعا ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن أولاده وماتت البنت أيضا عن
 أولادها قبل أخذها لمخفها من تركة والدها فهل لأولادها أخذ ما يخص أمهم من تركة
 والدها ولو مضى على ذلك مدة من السنين حيث لم يقع قسمة التركة المذ كورة (اجاب)
 نعم لورث المرأة المذ كورة أخذ ما خصها بالميراث من تركة والدها والله تعالى اعلم (سئل)
 فى رجل مات عن أمه وعن ابن ابن عمه الشقيق وترك ما يورث عنه شرعا فوضعه رجل
 يدعى على متروكات الميت والمحال انه ليس بوارث وامتنع من تسليمها للورثة المذ كورين
 متغلبا به دفع بواق على أرض كانت لبيت يريد بذلك أخذ التركة فى نظير ما دفعه من
 البواق فهل لا يمكن من ذلك ويؤمر برفع يده عن التركة وتسليمها للورثة ولا يعتبره الله
 بما ذكر خصوصاً وأن الأرض التى يدعى انه دفع ما عليها من البواق فى يد الميت من مدة
 نحو اثنتى عشرة سنة وهو يؤجرها ويرزقها ويتنفع بها وأن ما دفعه كان بغير اذن الميت
 (اجاب) يؤمر واضع اليد على متروكات الميت بتسليمها للورثة وليس له منه ما عن مستحقها
 بمجرد ما عطل به ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن أربع اخوات اناث
 لها من ابن أخت وترك ما يورث عنها شرعا ولابن الاخت يسدها قطعة أرض زراعية
 وأشياء غيرها معلومة القدر أمانة للحفظ فأراد أن يأخذ ما كان له يسدها فنهض ورثتها
 من قبلين بأنه تركة فهل اذا أثبت ما يدعيه بالبينه الشرعية واليمين يكون له أخذ متاعه
 المذ كور جبراً عن الورثة (اجاب) اذا أثبت ابن الاخت المذ كور حقه فى تركة المتوفاة
 بغيره به حيث لم يوجد مانع من سماع دعواه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع
 يد على أطيان زراعتة تلقاها عن أبيه وأبوه تلقاها عن جدهم كذا على تخيل مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة وهى مقيدة عليه فى دفاتر الديوان ولم يكن له منازع فى المدة
 المذ كور قولا أن شخص يدعى انه يستحق تلك الأطيان فهل اذا كان حاضر أمشاهدا
 لمصر فيها بلا دعوى تلك المدة مع التمكن لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع للدعوى
 بلغنى خمس عشرة سنة حيث كان المدعى عليه جاحدا والمدعى حاضرا ولم يدع
 بينهم كمين الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة ورواد اول يحصل
 نيا قسمة بينهم باقراز وتعديل فادعى أحدهم انه يستحق مكانا منها بزعم ان مورثه
 فى ذلك المكان فى حياة أخوته واختص به من بينهم فهل لا يجاب لدعواه الا ببينه
 تثبت ان البناء ملكا خاصة دون بقية الشركاء واذا لم توجد بينة بذلك لا يحتج
 من ادعى بذلك المكان ويكون مشتركا بين الكل (اجاب) العفا

١٢٦٤ ٢٩

١٢٦٤ ٢٩

محرم
١٢٦٥ ٢

١٢٦٥ ٥

١٢٦٥ ٧

الموروث مشترك بين الورثة على حكم القرية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء منه
 منه بدون مخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دابة فأنكره
 المدعى عليه دعواه فهل اذا أقام المدعى بيته تشهد له بحكمه بها اذا حضرها المدعى
 وان تعذر احضارها يكفي ذكر قيمتها (أجاب) اذا أثبت المدعى دعواه بالبينة
 العادلة يحكم له بالدابة ان كانت قائمة والابقية لها وان تعذر حضورها كفى ذلك
 قيمتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ الرشيد على متاعه فخاب
 ذلك الولد في متاع أبيه وتصرف فيه بغير اذنه بمداينة وغيروها ثم اطاع ذلك الاب على
 خيافته فاخذ ذلك الاب البعض الذي ظهر له ولم ياخذ البعض الآخر لانكار الابن له
 وعدم وجود بيته اذ ذلك ثم توفي ذلك الاب وهو غضبان عليه بسبب ما اختلسه وأخفاه
 وتصرف فيه بغير اذنه ولم يسأعه في ذلك فهل اذا أثبت بقية الورثة على الولد المذكو
 شيئا مما خان فيه وأتلفه من مال أبيه بالطريقة الشرعية يكون ميراثا (أجاب) ما تحقق
 على الابن المذكو كورلا بيه يكون ميراثا عن الاب بعد موته فيقسم بين جميع الورثة كباقي
 ميراثه والله تعالى أعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة هي ان امرأة ادعت
 طلاق زوجها وهو غائب تريد اثبات طلاقها ببينة في غيبته لتتزوج أخرى احدهما
 بعدم قبول البينة منها في غيبة زوجها وافتى الآخر بجواز ذلك بنص عزاء الى خير الدين
 من كتاب الطلاق فهل يجوز الافتاء بالاقتوال المرجوحة أولا لان المفتى كالقاضي في
 العمل بالاقتوال الضميمة (أجاب) من المعلوم المقرر عند علماءنا عدم صحة الحكم على
 الغائب فليس للرأه المذكو كورة اثبات الطلاق على زوجها الغائب بدون من يقوم مقامه
 في الخصومة عنه ولا يجوز الافتاء بالاقتوال الضعيفة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 من بلاد البرابرة ادعوا على رجل اجنبي انه قتل ابن عم لهم بحربة من نحو خمس وسبعين
 سنة ويريدون الآن مطالبة المدعى عليه بدم القتل فأنكر المدعى عليه ذلك والحال
 ان كلا من المدعى والمدعى عليه حاضر بالبلد ولم يحصل منهم منازعة في شأن ذلك ولا مانع
 يمنعهم عن الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بذلك بعد مضي هذه المدة المذكو كورة ولوا قاموا
 بينة (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة اذا كان الامر كما هو مسطور والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البكر البالغة بتو كيلها والوها المذكو كورة قبض مهرها
 ودخل بها الزوج ولم يعطها والوها شيئا من المهر ولا غيره من جهاز ونحوه ثم بعد الدخول
 اعطاها شعيرا وحلق ذهب ثم مات بعد ان ملكها ما ذكر عنها وعن أخ شقيق لها
 وزوجة واولاد منها قصر ذكو كورة وربعة و بنت وتركته تحت يد زوجته التي مات عنها فهل
 يكون لبنته المتزوجة طالب ما يخصها من تركته والوها المذكو كورة وطلب صداقها حيث
 كان معلوما ثابتا أخذ الاب له وما اعطاه لبنته من المصاغ المذكو كورة اذا ادعت زوجة الميت
 لا يقبل منها حيث ملكه لبنته في حياته وما الحكم (أجاب) للبنت المذكو كورة اخذ ما يخصها

١١ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٧ ١٢٦٥

محرم سنة

١٢٦٠ ٢٠

١٢٦٠ ٢٠

رها كما ان لما اخذ ما قبضه والدها من صداقها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى
 لا بملكه لبقته حال صحته لا يكون تركه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في
 ن فقيمين في حادثة هي ان قطعة أرض ملين حصل فيها نزاع بين جماعة بينهم
 احد هم انهم املك بالارث من اصوله تحت يد قريبه بغير وجه واثبت ذلك
 المدعى عليه فاقى فقيه بسماع الدعوى نظر الى ان الارث مستثنى من عدم
 رى ماضى عليه خمس عشرة سنة فاكتر الان الارث مبناه على الخفاء فعارضه
 فرد منع سماع الدعوى واستدل بما هو مذكور من ابن الشاي كما لو ترك حقا لامن
 ن حتى مضى عليه خمس عشرة سنة فانه لا تسمع دعواه و يحمل قولهم لا تسمع
 د خمس عشرة سنة الا في الارث على ما اذا لم ترض الخمس عشرة سنة في حياة
 ل اذا كان المتنازع فيه معلوما انه لمجدهم الا على يكون سكوت والد المدعى
 رة سنة فاكتر غير مانع لانه لو كان حيا وادعى بعد مضى تلك المدة الارث عن والده
 ارضه الفقيه بما شرح في غير محلها (اجاب) نقل العلامة الشرنبلالى عن فتاوى بن
 بكبة الاجماع على ان الدعوى لا تسمع في شئ لا تسمع فيه دعوى مورثه ان لو كان
 اقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة او ابرأ ابراها ما لا تسمع دعوى الوارث
 ل هذا في الابراء فكذا في غيره من بقية الموانع كما لو ترك الدعوى في حق لامن
 ر حتى مضى خمس عشرة سنة وقولهم لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
 رث يحمل على ما اذا لم ترض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه كذا في حواشى
 ر عن السيد ابى السعود وفي الحواشى المزبورة ايضا مانعه تنبيه اذا ثبت المانع
 ساع الدعوى في حق شخص يثبت في حق وارثه ايضا حتى لو مات شخص بعد ان ترك
 ر خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسمع دعواه اخذنا مما ذكره الشرنبلالى في
 الابراء ناقلا عن فتاوى ابن الشاي ونصه اقرت امرأة انها لا يستحق قبيل جماعة
 بنسبائهم ماتت لا تسمع دعوى ورثتها حقا لمورثهم لقيامهم بمهمة ام المورث وهو لو كان
 لا تسمع دعواه وعزا الى المذاهب الاربعة اه ومن المعلوم ان مجرد مضى خمس عشرة
 لا تسمع سماع دعوى المورث الارث فلا يكون مانعا في حق وارثه فاذا كانت الارض
 كرهة لم لوكة بالارث لا يكون سكوت مورث المدعى عن دعوى الارث خمس عشرة سنة
 كرهة المدعى من سماع الدعوى كما هو صريح مما نقلناه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 تركه بين جماعة باع مع ظنه ما يخصه فيهما من رجل ذمى والذي لم يبيع له استولى على ما
 تراا الذى يبيع نصيبه بغير اذنه ثم مات المشتري فتنصص ورثته معه لدى القاضى فاذا يكون
 كذا الشرعى في ذلك (اجاب) اذا ثبت وارث المشتري شراء صحيحا ان الشريك المذكور
 سئل على ما اشتراه مورثه بغير حق يحكم عليه برفع يده عنه والله تعالى اعلم (سئل)

في رجل يملك دارا وهو واضع يده عليه ايسكاه فيها مدة عمره وعند حجة تشهد له
بملك الدار المذكورة فوضعهامع جلة أو راق آخر مكنو ببتلك الاوراق حساب معاملة
بينه وبين بعض الناس فاعطى تلك الاوراق لرجل ذى مكاتب ليخرج له ما
يحتاج اليه منها وفيها حجة الدار المذكورة فمكنت عنده مدة فسات الذى المذكور فادعى
ورثته على واضع اليد ان هذه الدار ملك مورثه - وانه اشترى الدار المذكورة من
المدعى عليه قبل موته وبرزوا تلك الحجة التي تشهد لواضع اليد بالملك محتجين بوجودها عند
مورثهم فهل لا تقبل دعواهم حيث لم يكن معهم بيينة تشهد لمورثهم بشراء الدار المذكورة
من المدعى عليه - خصوصا ولم يوجدهم اياهم فيد انتقال الملك الى مورثهم (اجاب)
الصكوك والاوراق لا يحتج بها على فرض وجود كتابة تدل على المقصود بدون تحقق
مضمونها فاذا لم يثبت الواو ث شراء مورثه بطريق شرعى لا يقضى له بالدار المذكورة والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين شريكين في بضاعة شركة هذان ادعى احدهما على الآخر
انه قوم عليه نصيبه مع ارباب هو باعه له بما قومه به واتفق معه على ان يدفع له ذلك بمقتضى
وثيقة بيده وان رجلا ضمن له هذا المبلغ ضمان فحرم عنه فسئل الشريك الآخر الذى بيده
هروض الشركة من ذلك فانسكردعواه وادعى ان الشركة باقية على ما هي عليه ولا بيينة
للمدعى المذكور فهل يكون القول قول المدعى بقاءها بيمينه ولا بهرة يدعوى المدعى رفعها
بلا بيينة شرعية (اجاب) اذا لم يثبت الشريك المذكور بيع نصيبه في المال المشترك بطريق
شرعى لا يكون له المطالبة بالثلث والله تعالى اعلم (سئل) في معارضة بين فقيمين في حادثة
هى ان دابة مشتركة بين ثلاثة اشخاص لشخصين نصف ورابع والاخر الربع باع صاحب
الربع جميع الدابة بغير اذن شريكه فتخاصم الشريكان اللذان لم ياذنا في البيع مع المشتري
وطلبا رفع يده عن نصيبهما - ادعى انهما بالبيع فانكر المشتري ملكهما وادعى انهما
حضر اوقت البيع والتسليم ولما سئل بالجلس هما صار منهما وقت البيع والتسليم ذكر
انه ليس معه كلام خلاف ذلك وادى بالجلس الثاني ان المدعىين المذكورين سكتا بعد
هلمهما بالبيع والتصرف ركو باوغيره فسئل منهما عما ادعاه المشتري فاقرا احدهما
بالحضور الا انه لا يعلم ان الدابة التي رآها وقت البيع من نتائج الدابة المشتركة بيدهم وانما
عليها بعد بارشاد من قنحت تحت يده ولجهر المشتري عن ثبوت دعواه ترتب للمشتري يمين
عليهما بنفى دعواه فاقى فقيه بعدم لزوم يمين عليهما بانهما حاضر اوقت البيع والتسليم
نظرا لما وقع من المشتري بالجلس الاول من الاقتصار على دعوى حضورهما بالجلس البيع
والتسليم ولا قرار احدهما بحضوره وقت البيع والتسليم مع سكوته متعللا ان الدابة التي
رآها وقت البيع من نتائج الدابة المشتركة بيدهم وانما عرفها فيما بعد بارشاد من قنحت تحت
يده فعارضه آخر بعدم قبول عذرهم العلم من احد الشريكين فهل التصرف الذى ادعاه
المشتري بالجلس الثاني يشترط اطلاع الشريكين عليه حتى يمنع من سماع الدعوى اولا

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢١

(اجاب)

(الباب الذى اختاره علما وثالا لقوى سقوط الدعوى فى الزوجة والقرىب بمجرى السكوت
فما البيع وفى غيرهما عند التصرف أيضا كما فى التحقيق الباهر وغيره فاذا علم المدعى
ببيع والتصرف ان كان اجنبيا وعلم بالبيع فطان كان زوجة أو قريبا ووجد السكوت
بالعلم لا يسمع الدعوى ولا يترفع المدعى من يد المدعى عليه حيث كان باحدا المالك المدعى
ثالثا (سئل) فى جماعة ادعوا على آخرين محدودا من ارض والمدعى عليهم محدوا
انقضت لهم لكونهم واضعين ايديهم عليه مدة مديدة واصولهم كذلك فاقام المدعون
شهودا شهدت باعتراف المدعى عليهم بان الارض لهم وطعن المدعى عليهم فى شهودهم
بالطاعة الشرعية وانبتوها ولما طال النزاع بينهم ابرز المدعى عليهم واتفق تثبت
الاتقال فى الارض المذكورة من اصول المدعين الى اصول المدعى عليهم فهل اذا ثبت
ضمين الوثائق المذكورة بالبينه بعمل بها ويكون الحق لهم بالاتقال (اجاب) اذا
انقضت المدعى عليه انتقال المالك فى العقار لمورثه يحكم له به اذا لم يوجد منه ما يمنع دعواه
بذلك ولم يتحقق عليه مناقضة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قطعة
ارض فسد بها جرح الجبل غرسها اشجارا وصار يتنفع بها مدة تزيد على عشرين سنة
وتدور فيها تلك المدة ويدفع خراجها لجهة الديوان ثم ادعى عليه جماعة بانها ملكهم
فانكر واضع اليد دعواههم فهل اذا كانوا حاضرين مشاهدين نصرته فيها المدة
المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعى لا تسمع دعواهم ولو اقاموا عليها بينة
(اجاب) لا تسمع الدعوى بعده متى تلك المدة اذا كان الحال ما هو مشهور والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك عقارا او اطميا نا ومواشى وغير ذلك وله ولدان احدهما كبير والثانى
صغير فوضع يده احدهما عليه وهو الكبير على كامل تعلقات والده مدة من السنين وصار
يصرف فيها وحصل غنى فى يده من الزراعة وغيرها وصار يشتري اشياء من عقار وغيره من
نفسه بغير اذن ابيه وكاتبه باسمه خاصة ثم مات الاب عن الولدين المذكورين وجميع
ما تركه صار لابن الكبير واضع عليه عليه مدة من السنين وهو يتصرف فيه ثم مات
الابن الكبير المذكور عن وريثة معلومين فاراد الابن الصغير اخذ ما يخصه من تركته
بالله المذكور من تلك الاشياء وما حدث من غنىها المكتوب باسم اخيه الكبير فعارضه
ورثته المذكور فى ذلك فهل اذا كان الامر كما ذكر وثبت ان كامل ما كان فى يد اخيه
الكبير من تعلقات والده وان ما حصل من غنى ذلك يكون لابن الصغير اخذ نصيبه منه
بغير وريثة اخيه معارضة فى ذلك (اجاب) تقسم التركة وغناؤه ما بين وريثة
الرجل المذكور وما اصاب ولده الكبير يكون لورثته بعده و ما اصاب ولده
الصغير يكون له وما اشترى الكبير لنفسه ودفع ثمنه من مال ابيه بلاذنه
يكون حاضرا وعليه ضمان نصيب اخيه من ذلك الثمن والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل واضع يده على مكان تلاء بالارث من ابيه وابوه عن جده مدة تزيد على خمسين

صفر

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٩

صفر سنة

٩ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

ربيع أول

١٨ ١٢٦٥

سنة وكل من الاب والجدة وواضع اليد يتصرف فيه المدة المذكورة بالهدم والبناء من غير معارضة ولا منازعة ثم ادعى عليه رجل من ا قاربه بان له فيه ملكا فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا وجردا مشاهدا تصرف واضع اليد على المكان المذكور بالهدم والبناء وغيره أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه عليه والحال هذه (أجاب) اذا كان المدعى عليه جاحدا ومضى خمس عشرة سنة لا يكون للقاضى سماع الدهوى الا بالمر الا فى الوقف والارث ووجوده مذكور شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وفيهم قاصر فاقام القاضى رجلا قريبا عليه ومن جملة تركته والده معصرة وشريحة فاشتري القيم المذكورة ووجودات المعصرة لنفسه وترك الشريحة فتنازع معه الورثة ودفعوا الامر للقاضى فامر باخذ الكل أو ترك الكل فترك شرائه موجودات المعصرة ثم ادعى بانه كان ادخل فيها ثمانية ارباب برز فانكر باقى الورثة دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وهل تعد دعواه المذكورة خيانة يعزل بها أولا (أجاب) وصى القاضى لايملك شرائه مال اليتيم لنفسه ولا عبرة بدعوى الوصى على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة لهم قطعة ارض زراعتها ونصف فدان وورثوها عن اصولهم اتفق معهم آخرون على أن يغرسوا فيها نخيلا من مالهم ويكون للغارسين النخسان من الثمر والثلاثة الاخماس لارباب الارض فغرسوا فيها نخول اربع نخلات واستمروا بقتل الثمر الى الوجود المذكور فبعد ذلك ادعى الغارسون ان ارباب الارض اعطوا لهم النخسين فى الارض ايضا كفى الثمر وانكر ارباب الارض دعواهم ولا بينة لهم على ذلك فهل يكون القول قول ارباب الارض ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعى (أجاب) لا يثبت الحق فى الارض المذكورة للادعى بدون حجة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث الشرعى عن اصوله ووضع يده عليها مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازع له فيها ثم مات وتركها لاولاده من مدة ثمانى عشرة سنة وزيادة من غير منازع لهم فيها ايضا ثم ادعى شخص من اهل البلدة بانها ملكه عن اصوله مستندا الى ورقة قديمة غير ثابتة المضمون فانكر الورثة دعواه مع جوده بالبلد ومشاهدته تصرف اربابها فيها بالبناء وغيره فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويكون الحق فى الدار المذكورة لاربابها الوارثين لها عن اصولهم ويمنع من معارضتهم بدون وجه شرعى (أجاب) الحجة الشرعية بالبينة والاقرار والنسكول والصك ليس بحجة شرعية فلا يحكم به بدون ثبوت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تدعى شراة بنت دار فى سكندرية من جماعة ويبيدها حجة شرعية بامضاء قاضى مصر والحجة مكتوب فيها جماعة على انهم بينة الشراء فهل اذا كانت الجماعة البيينة المذكورة لا يعلمون الشراء ولا يشهدون به لا تعتبر هذه الحجة المجردة عن الثبوت مع ان الجماعة الذين تدعى الشراء منهم منكرون لذلك (أجاب) لا يثبت الشراء بمجرد ذلك

١٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

٢٣ ١٢٦٥

٢٧ ١٢٦٥

ربيع الثاني

٧ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

البنات مضمونة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجهما من مؤخر
 مذاقها وطلقة اهل ذلك طلقة بائنة وهو في حال المحنة والسلامة ثم بعد سنتين يوم ماتت عن
 ارتد ترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة انها عادت لزوجهما بعقد وماتت وهي على
 حنيفة ولا بينة لها على ذلك فهل لا عبرة بدعواها بدون اثبات بطريق شرعي وتمنع من
 البرات (أجاب) لا ميراث للمرأة المذكرة من مطلقها المزبور الا اذا أثبتت تجديد
 النكاح قبل موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما
 من الدين وانكر المدعى عليه دعواه ولم يكن بينة بذلك الا رجل واحد فهل لا يحكم على
 المدعى عليه بدفع شيء منه فادام عاجزا عن الشطر الآخر ولا يلزم المدعى عليه الا الجين
 الشرعية (أجاب) لا يحكم على المدعى المنكر بعد حلفه الجين الشرعية بشهادة الفرد والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل باع أشياء يملكها في حال حياته وقبض ثمنها ثم بعد مدة
 من الأيام مات عن ابن وبنين فادعت البنتان على الابن المذكور انه قبض الثمن من
 الثمن ولا بينة لها على ذلك فهل اذالم يثبت عليه قبض الثمن لا يكون لهما المطالبة
 بخصمها وبصدق الابن (أجاب) لا مطالبة للبنتين على أخيهما بمحض ما في ثمن ما باعه
 لهما حال حياته الا اذا أثبتا عليه قبضه لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 ولدان ذكران أحدهما في معيشته وفي عياله والاخر معزول عنه في معيشة وحده فبعد
 من الاثني عشر سنة ادعى الابن الذي في معيشته انه اشترى من أبيه ووجهه تخيلا وغيرهما وبرز
 بالوثيقة مكتوبة بخطه ولم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي فهل اذالم يثبت الولد المذكور
 شرعا من أبيه ووجهه يكون الكل ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة بدون ثبوت مضمونها
 (أجاب) جميع الشرع ثلاث البينة والاقرار والذكور فلا يقضي القاضي بصلك بدون
 ثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض عن أبيه وبعد
 من أبيه وضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتنفع بها ويدفع خراجها وهي
 مكتوبة عليه بعد قتر المصراف فهل اذا ادعى أجنبي انها له وهو حاضر بالبلد تلك المدة ولا
 مانع له من دعواه لا تمنع (أجاب) لا تمنع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف
 والارث ووجوده شرعي فاذا كان المدعى حاضر ولم يدع في تلك المدة مع تمكنه من
 طرد غيره فيها لا تمنع دعواه الا ان حيث كان المدعى عليه جاحدا على انهم صرحوا بان
 ثمن في أرض الزراعة الاميرية يسقط باهمالها وتركها اختيارا رادينا متواليه على فرض
 سبق حقه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين فاصبر
 بها من بنت بالغة من غير ما ترك ما يورث عنه شرعا فادعت البنت على أبيها مبلغا
 معلوما من الميراث من أصل مرتب لها في الزنابة بانه قبضه بالتوكيل عنها مدة من
 سنتين وماتت ولم تأخذ منه شيئا وتركته بمجردها فهل اذالم تثبت
 لهما عليه بالبينة واليمين تمنع من دعواها هذه ولا تجاب لاخذ شيء من ذلك (أجاب)

٤٤ ١٢٦٥

٢٠ ١٢٦٥

٢٠ ١٢٦٥

اذا لم تثبت البنت المذنب كورة انها وكلت اباها منها بقبض المبلغ المعين وانه قبضه
لا يكون لها اخذ ذم اندعيه من تركه واذا ثبتت تو كيله بقبضه وانه قبضه ومات من
غير بيان يقضى لها باخذ ذم قبضه لها بالتو كيل لا نقلا به مضمونا بموتة مجهلا والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة واطعة يد ها على دار مدة أربع وعشرين سنة وهى تتصرف فيها
تصرف المالك في أملا كهم بالمدم والبناء وماتت عن ورتة فوضع الورثة أيديهم عليها
فادعت أخت الميتة المدكورة ان لها حقا فيها والمحال انها حاضرة عالمة بالتصرف المذكور
بدون منازعة فهل لا تسمع دعواها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
الا في الوقف والميراث ووجوده ذكر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في مسألة كثيرة الوقوع
في بلاد الارياق مضمونها ان الحق المدعى به نحو السرقة والغصب والوديعة والقرض
والقراض والرهن والاجارة والاعارة والداية مطالعة مشتركة أو غير مشتركة وكذلك الدار
ونحوها مثل الطاحونة والمبسة والبيع القاسدان والصدائق وغير ذلك يكون لواضع اليد
بمجرد مضي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الدعوى عليه بمجرد مضي المدة المذكورة ولا منازع
له واذا قامت بذلك الدليل على منعها وهل اذا صح الدليل وقلم بذلك هل يستمر المنع الى
الآن أم لا وهل اذا قبلها قاض وسمعها فاذا يترتب عليه واذا قلم بعدم السماع هل يسقط
الحق المدعى به أم لا واذا قامت لاخالف الفائدة في المنع وهل سائر الحقوق تتساوى في مضي
المدة أم تتفاوت وهل اذا كان صاحب الحق غائبا أو صغيرا أو له أو مجنون لا تسمع
كذلك أم لا وهذه المسئلة موجودة في أصل المذهب أم لا (أجاب) لم يفهم مراد هذا السائل
ولم يعلم سر تكرار الاسئلة بل افان قد قوال المنقول في كتب أئمتنا الاطلاق ان الحق لا يسقط
بطول المدة وان القضاة ممنوعون من قبل ولى الا من سمع ما مضى عليه خمس عشرة سنة
من الدعاوى في الحق وقى كلها قطعا للتزوير ودفعا للتحييل لا كل أموال الناس بالباطل
واستثنى من النهى من سمع الدعوى بعد هذه المدة الارث والوقف وأما اذا كان المدعى
معذورا رهن الدعوى في تلك المدة وغير متمكن منها فيها تسمع دعواه لاستثناء العذر الشرعى
أيضا ولا وجود للمنع عن سماع ما مضى عليه تلك المدة من الدعاوى في أصل المذهب
وانما ذلك من النهى السلطاني عن السماع لما قلنا فهو تخصيص للقضاء لكونه يقبله كما
صرح به العلماء ومع ذلك فالنهي كالا مري بطل بموت صاحبه كما حققه في رد المحتار ما لم يجدده
من بعده من ولاية الامور وقد قيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واطع يده على قطعة
ارض زراعية مدة طويلة أكثر من خمس عشرة سنة وهى ينفع بها المدة المذكورة فادعى
عليه رجل بانها وقف ويريد نزعها من يده بمجرد ذلك وجده بذلك مقطوع الثبوت فهل
اذا لم يثبت مضمونه ولم يكن هنده بينة بذلك لا ترفع يده عنها ويكون الحق فيها الواضع اليد ولا
عبارة بذلك لم يثبت دحضه بالبينة الشرعية (أجاب) لا يحكم بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا
والحجة بالبينة أو الاقرار أو النكول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة من ارض

١٢٦٥ ٢٩

١٢٦٥ ٢٩

١٢٦٥ ٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٥ ٤

١٢٦٥ ٦

في المشتعلة على نخيل من آخر ثم بعد مدة اشترى بائنها ووضع يده على الجميع نحو ثلاثين
 سنة ثم ادعى رجل ان القطعة الماشترأة ثانياً بالجمدة اشترتها من زوجها المشتري لها من بائنة
 المذكورة فهل لا تغيب دعوى هذا الرجل ولا تقبل بينته خصوصاً وجمدة المذكورة مكنت
 حين نحو ثلاثين سنة وواضح اليدي تصرف في الارض والنخل تصرف الملاك وما نازعته
 في ولا غير ما هذه المدة الطويلة (اجاب) سكوت المورث تلك المدة عن دعوى الملك بالشراء
 ممن عندهم مشا هذه تصرف واضح اليدي فيها مانع من سماع دعوى ورثته والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تاجر مات وبينه وبين شريكه معاملة واستحاررات من مال الشراكة التي
 عندها الا يستريح وذلك بموجب وثائق مشعولة بخط الميت المذكور فهل يعمل بخطه
 المذكور فيما عليه امر يكمن المال وما وصل ليده من ذلك ويعمل بخط كاتبه في دفتره
 المخطوط ولا يتوقف ثبوت الحق على شهادة بينته به لاسيما اذا كان المخط على وجه الرسم مما
 جرت العادة بكتابته بين الناس للتوثيق به أم لا (اجاب) يعمل بخط البياع فيما عليه لافيا
 والاطرف رد المختار انه لا يعمل بخط كاتبه اذا كان الدفتر تحت يد الكاتب والله تعالى أعلم
 (سئل) في اختلاف المفتين في مسألة العمل بالخطم اذا كان صاحب ماله مشهوراً له أخذ
 وعطاء في البيع وغيره فبعضهم صرح بانه يعمل به ويكون حجة اذا شهد الشهود بمعرفة
 انه كخط المصارف والبياع والصراف وبعضهم صرح بانه لا يعمل به وانه ليس كخط من
 كرفاى القولين يعمل به ويعول عليه فيكون هو الصحيح المعتمد (اجاب) قد وقع
 اختلاف في العمل بالخط والذي عليه المتأخرون انه يعمل بخط البياع والمصارف
 والصراف فيما عليهم لافيا لهم كافي الاشياء والدر المختار وحواشيها وقد صرح العلامة
 الرمل بان الخطم كالمخط وعليه نختم هؤلاء كخطهم في العمل به والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل توفي وترك تركه وفيها عبد فادعى ذلك العبد العتق ومعه بينة تشهد بعتقه فهل اذا
 كثرت الورثة العتق لا يعتق برأيه انكارهم ويحكم بعتق العبد لاسيما اذا كثرت البينة
 (اجاب) اذا ثبتت البينة العادلة عتق العبد المذكور ويحكم بعتقه ولا يكون ميراثا من المتوفى
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قدم من الله تعالى عليه بالاسلام وكان ذمياً متزوجاً بذمية
 وكان له كسب خاص به لكونه كاتباً بمهنية مخصوصة به فاشترى بها مواشي وأمتعة فهل
 تبقى زوجته على عصمتها لاسيما وهي مريدة للاسلام أيضاً وليس لها لها منعهامنه ويكون
 جميع ما اشترأ بماله الخاص به ملكاً له ليس لوالده معارضة فيه وهل اذا ادعى والده شيئاً
 عليه بعد اسلامه اغلطة له لا يلزمه شيء من ذلك بدون اثبات شرعي وهل اذا دفع الابن
 المذكور والده شيئاً من النقود وغيرها وليس لابن المذكور بينة تشهد بذلك يكون له
 غلبتها أم لا (سئل) في رجل كان يميناً يكون ملازماً به (اجاب) اذا أسلم زوج الذمية يبقى
 اشكاحه على الزوجة طاعة زوجها وليس لاحد منعهما ولا أفاعتهما على عدم طاعته بدون
 وجه شرعي وما أثبت الابن المذكور الاختصاص به من الاموال يحكم له به ولا يقضى لآبيه

جادی الاولی سنه

١٠ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

بحق يدعيه عليه بدون برهان شرعي واذا ادعى الابن على ابيه بشئ معلوم وعجز عن البينة
 وطلب تخليفه كان الواجب عليه اليمين الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في جاهد
 ادعوا على آخر بن انهم يستحقون حصة بطريق الميراث عن جدتين لاهم وهو غير صدقاتهم
 والمحال ان الجدتين المذكورتين كانتا حاضرتين بالبلد مدة تزيد على ستين سنة ولم تنازعه
 احد المدعى عليهم ولم يمنعهما مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى وارثهما من بعدهما حيث
 جدد المدعى عليهم دعواهم (أجاب) سكوت الجديتين عن دعواهما خمس عشرة سنة بدون
 مانع شرعي مانع من سماع دعوى وارثهما مع الانكار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 قطعة أرض زراعية فيها بعض أشجار وساقية أسقط حقه منها لاختوته وزوجته وتركها له
 باختياره ووضعوا أيديهم على ذلك في حياته ثم مات بعد ذلك عن ورثته المذكورين فادعى
 عليهم رجل بان الأشجار المغروسة في الأرض له ويريد أخذها من الورثة المذكورين أو أخذ
 قيمتها والمحال أنه قبل ذلك تنازع مع ورثته في شأنها الذي قاضى ناحيتهم وباعها المورث
 المدعى عليهم قبل موته وخصم له عنها من أصل حساب بينهما في شأن زراعة أرض بينهما
 فهل اذا ثبت عليه ذلك بشهادة البينة الشرعية يمنع من الدعوى بالأشجار المذكورة على
 ورثة المشتري الميت المذكور (أجاب) اذا ثبت ان المدعى باع الأشجار لمورث المدعى عليهم
 لا يكون له معارضة الوارث بعدم موت المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع
 يده على قطعة أرض وفرض فيها نخيلا وصاروا ضعا عليه عليه اربعة عشر سنة و
 يعارضه أحد بعد موته وضع ابنه يده عليها مدة عشرين سنة ولم يعارضه أحد ابنا ثم ظهر
 من يعارضه مع أنه كان معاصرا لابييه في حياته ولم يعارضه فهل لا تسمع دعواه الشركة
 بعد هذه المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث
 ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر توفي الى رحمة الله تعالى عن ورثة كبار
 وصغار وخالف تركه وعليه ديون بمجاعة متعددة من بعضهم حاضر بالبلد وبعضهم غائب
 مسافة القصر وكلاهما عن أنفسهم في الدعوى وقبض الدين فقبض أر باب الدين أثبتا
 بالبينة واليمين وبعضهم بالبينة على خط المتوفي فقط ومنهم من حلف بعد البينة بيمين
 الاستظهار ومنهم من لم يحلف فهل يثبت الحق بالبينة على خط المتوفي فقط ولا يستحق رب
 الدين قبضه الا بعد حلقه اليمين بصيغته المعلومة فيبقى المال تحت يد الورثة حتى يحضه
 ويحلف بين يدي القاضي بحضور الورثة (أجاب) يعمل بخط التاجر فيما عليه ومن شهد
 له بينة يدين على ميت لا يرضى له به ولا يدفع له ذلك الدين الا بعد حلقه اليمين على الصفة
 المعروفة على ما أفتى به العلامة الزملي وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن
 ابن غائب وترك دارا مورثة لها عن أبيها ثم حضر ابنها من فينتيه فوجد رجلا ساكنا فيهم
 فطالبه بتفريق دار أمه وأخذها منه فادعى الساكن أنه اشتري منها حصة معلومة في الدار
 المذكورة وأنه جدد فيها بناه فهل لا بد له من بينة تشهد أنه اشتري منها قدر معلوما من

جادی الاولى سنة
١٢٦٥ ٢٠

معلوم ولا تثبت دعواه بمجرد وضع يده (أجاب) حيث اعترف واضع اليد على الدار
تأخر فيها بالمسكية لأم المدعى وادعى شراء بعضهما من مال مكتهما حال حياتها وعينه
نصف أو الربع أو نحو ذلك بثمن معلوم أمر بإقامة بينة على مدعاه إذا أنكر المدعى دعواه
أن أثبت دعواه بالبينة الشاهدة بالبيع ومقدار المبيع والثمن حكم له بذلك والا فلا ولا
يكون مجرد وضع يده حجة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
جاءة لهم دار تلقوها بالارث من مورثهم ووضعوا أيديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على
سنتين سنة وهم يتصرفون وينتفعون بها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع
ثم ادعى عليهم رجل بانها ماله وأظهر وثيقة تاريخها من مدة سبع وخمسين سنة
بخطوة الثبوت فهل إذا أنكر واضع اليد دعواه وكان حاضرا شاهدا تصرف
واضي اليد أكثر من خمس عشرة سنة ولم ينادع ولا يسمع دعواه (أجاب) الصكوك
والصكوك لا يحكم بها بدون ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي على فرض كون الدعوى
مسموعة وهنا البتة كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وزوجته
وبنته كوروا وانا ما ترك ما يورث عنه شرعا فاقسموا ما كان ظاهره بالقرينة الشرعية
إسألوا الزوجة عما عندها من التركة فأنكرت فقال بعضهم ساحتها فهل إذا اتهموها
بشيء من التركة بعد ذلك ولم تعترف بها يكون لباقي الورثة تحليفها بأنه لا شيء فليت
سما سري ما قسم مما يورث شرعا (أجاب) إذا ادعى الورثة على الزوجة شيئا معلوما
ببينة فان أثبت بالبينة قسم بين جميع الورثة وان لم يكن له بينة يكون له تحليفها وهذا
مصحف الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخيه شقيقة فقط
ترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل ثم ادعى شخص بان المتوفى قال لو ألدت أنت ترثي
فأنكرت بنت الأخ قرابته فهل إذا لم يثبت نسبه وقرابته بالبينة الشرعية فليت المذكور
يكون الحق في تركه للبنت أخيه فقط (أجاب) إذا لم يثبت المدعى ما يستحق به الارث
النفسي له بالميراث في تركه المتوفى المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
بنت وعاصب وخلف دارا للبنت النصف فرضا والباقي للعاصب ثم بعد ذلك حضر
بنت لتأخذ نصيبها في الدار وهو النصف فأخرج العاصب عليها وثيقة مضمونها انها
عنده أربعين ذراعا من أصل استحقاقها في الدار بدراهم معلومة ولا بينة له تثبت ذلك
فهل إذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية يمنع من دعواه وتأخذ فرضا وهو النصف قهر راعنه
(أجاب) ليس للعاصب معارضة البنت فيما خصها في الدار المذكورة إلا إذا أثبت أنها
عنده شيء معلوم مما آل إليها بالارث عن والدها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق
أرض فيها أشجار معروفة له فباع الأشجار لشخص آخر بثمن معلوم وأسقط حقه في
الأرض المشتري ووضع يده على الأشجار والطين واستولى عليهم مدة من السنين ثم بعد
أن ادعى البائع انه باع بالأكره وأراد الرجوع على المشتري فهل إذا كان مع المشتري

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٣

جمادى الاولى سنة

١٢٦٥ ٢٨

١٢٦٥ ٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٢

١٢٦٥ ٣

بينه تشهدان البيع صدر بالاختيار والطوع وعند البائع بينه تشهدان كراه تقدم بينه
 الطوع على بينه الا كراه حيث لم يؤثر خا (اجاب) بينه الا كراه اولى من بينه الطوع ان
 ارضا واتحد تاريخهما فان اختلفا اولى مؤرخا فبينه الطوع اولى من بينه الا كراه على ما عهده
 مصنف تنوير الابصار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت المال فحضر
 أمين بيت المال ووضع يده على جميع الخلفات في غيبة الزوجة ومن جهة الخلفات الواضع
 يده عليها بيت المال اشياء من فضيات ونحاس وألباق صيني وقليل بلور وورق صيني
 ومرايات وكراس بصدف ادعت الزوجة بانه لها وقت حضورها فهل يكون القول قولها
 في ذلك (اجاب) القول للمرأة عينة - ما في ان الامتعة المذكورة ملكها حيث كانت من
 متاع البيت الساكنة فيه مع زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات منه
 ثلاثين سنة وتركها لورثته واستمر واقعها الى الآن من غير منازع لم يسم فيها ثم ادعى شيخ
 بلد بان الدار المذكورة اشتراها رجل من حصته من مودتهم قبل موته بدون ولاية شرعية
 أو وكالة عن يدعى له فانكر وادعوا ولا بينة له على ذلك ولا سند بيده فهل لا يجب لذلك
 ولا عبرة بدعواه المذكورة ويكون الحق في الدار المذكورة لاربابها الوارثين وما الحكم
 (اجاب) دهوى شيخ البلد الى الوجه المذكور غير مسعومة فلا تطلب منه بينة عليها
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيل لا يطر بق الارث عن مودتهم وتصرف
 أحدهم في بيع حصته وحصتهم من غير اذنهم وذلك منذ ثلاث وعشرين سنة وبعض
 المستحقين موجود وقت بيعه والبعض غائب وقد حضر الغائب منذ سنين وعلم بذلك ولم
 ينازع ويريد الآن اخذ حصته وكذا اخوته المحضرون وقت البيع فهل يجابون لذلك
 لكونه لم يصدر منه ولا من اخوته اذن ولا اجازة ولا هبة يسكوتهم تلك المدة حيث كان
 المشتري يعترف ان لهم استحقاقا في النخيل المذكورة أم لا (اجاب) حيث اعترف واضع
 اليد باصل الملك المدعى يؤمر برفع يده عن المدعى به اذ لم يثبت الانتقال اليه بناقل شرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اولاد اخ لا ثم وترك ما يورث
 عنها اشترعها من نفوذ وامتعة وغير ذلك فادعت ضررتها انها اوصت لها بثلاث ماله ولا بينة لها
 على ذلك فهل لا عبرة بدعواها بدون ثبوت شرعي واذا اخذ الزوج بعض امتعة ونفوذ من
 التركة في غيبة اولاد الاخ وكان ذلك ثابته عليه بالبينة الشرعية يكون لاولاد الاخ
 محاسبته عليه من اصل ما يخصه من الميراث (اجاب) لا يقضى بالوصية بالثلاث قبل
 تحققها بالوجه الشرعي وما ثبت استيلاء الزوج عليه من امتعة وزوجته يؤمر بدفع نصيب
 باقى الورثة منه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان ثلاثة ارباعه ملك لمجاعة والربيع
 الا تجر وقف على خيرات وارباب الملك ساكنون فيه مدة نحو خمس سنين فادعوا أجره
 ربيع المكان الوقف للتولى عليه المدة المذكورة ثم ادعى المتولى على الوقف ان
 جميع المكان وقف ويريد نزعه من يده ملاكه فهل اذا لم يكن له بينة ولا وجه شرعي على

١٢٦٥

٤

بمراء هذه لا عبرة بها ويمنع من دعواه و يبقى المكان على ما هو عليه ربعه وقف والثلاثة
 الارباع ملك (أجاب) من المعلوم ان القاضى لا يحكم للدعى بمجرد دعواه بدون برهان
 شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة ذكور واناث وترك فداناً
 مزرعاً مختلاً وقد غاب أحد الورثة عن البلد ثم رجع فوجد شيخ البلد وضع يده عليه وادعى
 ثراهم من نبات الميت ولم يثبت دعواه الاشراف هل يكون التخل باقياً على ملك الورثة ويجوز
 بيع البلد على رفع يده عنه مع أرضه ورده لهم (أجاب) يؤمر شيخ البلد المذكور برفع
 يده عن التخل مع أرضه وبرد الورثة المتوفى عنه اذ لم يثبت ملكه فيه بناقل شرعى والله
 تعالى أعلم (سئل) فى من وكل شخصاً ببيع حصته فى عقار وباعها الوكيل بالوكالة الثانية
 البيعة ثم ملكت الموكل من ورثته واستمر المشتري واضعاً يده مدة من السنين فأنكرت الورثة
 وكيلى مودتهم بالبيع وأساو ادعوا أيضاً انه كان ميتاً قبل تاريخ التوكيل والبيع الصادر
 من الوكيل فهل لا عبرة بانكارهم لذلك حيث ثبت بالبيعة ان المالك وكل الوكيل
 ببيع عقار المذكور وبما عينه له من الثمن ونبت ان الوكيل باع ذلك فى حياة موكله
 ولذا قلنا الورثة بان شهود التوكيل شهدوا عند كاتب حجة البيع بوكالة البائع فى غيبته
 لا عبرة بينهم بذلك حيث ادعوا الشهادة بالوكالة الآن فى وجه الورثة أو أحدهم (أجاب)
 اذا ثبت التوكيل ببيع الحصة المذكورة وباع الوكيل فى حياة موكله بما عينه له من الثمن
 لا تكون الحصة المذكورة ميراثاً من الموكل ولا يعتبر انكار الوارث مع نبوت ذلك بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع داراً لا تحرونهاها مشترى ثم باعها مشترى بها
 لا تحرونهاها أيضاً فضمت مدة تزيد عن عشرين سنة ثم ادعى رجل ان له فيها حصصاً والمحال
 ان الشراء والقبض والبناء والمهدم من المشتري الاول والثانى فى علمه ذلك المدعى وهو حاضر
 ما كنت بلا مانع فهل لاحق له بعد تلك المدة وهل اذا ادعى المشتري انه أقرانه كاذب
 فى دعواه الملك لا بد من اتيانه بالبيعة ولو لم يثبت فبكونه المدة المذكورة وهو حاضر يمنعه
 وبالحكم فى ذلك (أجاب) السكوت وقت البيع والتسليم ونصرف المشتري بالبناء ونحوه
 مانع من سماع الدعوى على ما به الفتوى واذا لم تسمع الدعوى لا تطلب البيعة من المدعى
 على دعواه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين يملكان شربين مع جانب نخيل وهما
 واضعان أيديهما على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة وهما يتصرفان فيه المدة المذكورة
 فانعت الآن امرأتان على واضعي البستان الشرابين والنخيل ملك لهما عن أبيهما فانكر
 واضعا البستان وادعواهما والمحال ان مودتهما كان حاضر بالبلد ومشاهداتاً تصرف
 واضعي البستان مدة تزيد على سبع عشرة سنة من غير منازعة ومن غير مانع يمنعه
 فهل لا تسمع دعوى وارتيقه من بعده لاسيما وهما يدعيان الملك لايمحى باطريق
 الشرائع من جماعة آخرين (أجاب) ما يمنع من سماع دعوى المورث يمنع سماع
 دعوى الوارث فاذا سكنت المورث من الدعوى بحق سبع عشرة سنة بلا عذر شرعى لا تسمع

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦

دهوى وارثه بدموته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
 ما بين يتصرفون فيه ببناء وغرس وزراعة عن أجدادهم وآبائهم من نحو مائة وخمسين
 سنة وزيادة ثم بعد ذلك تدعى معهم جماعة وقالوا إن ذلك الطين ملك لهم مع
 تركهم الدهوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم متمكنون منها هل لا تقبل دعوهم
 وبينهم بعد تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في
 الونف والارث ووجود شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بها حوائث وتلك
 الحوائث بابها للشارع الا عظم فأنه خدمت الوكالة مع الحوائث فبناها مالكمها مع تغيير
 هيئة الحوائث بسد بابها الذى على الشارع وجعل له من داخل الوكالة قاذى جماعة بأن
 المسالك المذكور أدخل في ملكه المذكور قطعة من الطريق العام وأنكر المالك دعواه
 فهل يكون القول للمالك فيما بيده من البناء والارض بيمينه حيث لم يتحقق بالوجه الشرعى
 انه استولى على قطعة معلومة بحدودها من الطريق ولا عبرة بدعوى المدعين عليه بالتعدى
 على الطريق العام حيث حلف اليمين ولم يتحقق ما ادعوا به خصوصاً ولم يثبت في ملكه
 المذكور الا بمعرفة المهندسين وأهل الخبرة الذين يعرفون حدود ملكه سابقاً على بنائه
 الذى جددته في أرضه (أجاب) اذ لم يثبت استيلاء الرجل المذكور على قطعة معلومة من
 الطريق وبنائه فيها بالوجه الشرعى لا يكون لاحد معارضته والقول لواقع اليد فيما بيده
 انه ملكه حيث لم يثبت خلافه وفي حاشية الطهطاوى على الدرمن باب من تقبل شهادته
 ومن لا تقبل ادعى اهل السكة أى النافذة قطعة أرض انهما من السكة وشهد بعضهم ان
 كان الشاهد لا غرض له الا اثبات نفع عام لاجرم نعم له تقبل وان أراد ان يفتح باباً له فيها
 لا تقبل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت باليمين الشرعية طلبه
 منه على يد قاض من القضاة فظهر اعلاماً من قاض آخر بأنه أبرأته منه فأنكره الدين
 ده وام البراءة فهل لا يكتفى بالاعلام المذكور بدون ثبوت مضمونه باليمين ويكون لرب
 الدين مطالبة به اذ لم يثبت انه أبرأه (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة او الاقرار او النكول
 فلا يقضى بصك الأبراء المذكور بدون اثبات مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل واضع يده على نصف ساقية وتصرف فيها بالهدم والبناء والجاراة والاعادة والادارة
 واستمر على ذلك مدة طويلة تزيد على عشرين سنة من غير منازع ولا معارض ثم مات ذلك
 الرجل وترك أولاداً واضعوا أيديهم على نصف الساقية المذكورة هو واهل بيته
 وتصرفوا أيضاً مثل تصرف والدهم وأقاموا على ذلك مدة مستطيلة تزيد على عشرين سنة
 فيه ذلك ظهر جماعة وادعوا ان لهم استحقاقاً في نصف الساقية المذكورة والمحال انهم
 حاضرون مشاهدون لتصرف واضع اليد وورثتهم قبله المدة المذكورة ولم يدعوا ولم
 ينازعوا من غير مانع شرعى يمنعهم من الدعوى ومع ذلك واضع اليد ينكر ان دعواهم
 فهل لا تسمع والمحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥

٩

ورن الوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض بمجدة بيت المال بنى
بها رجل بناء لنفسه فباعه رجل وعارضه فى ذلك زاعم ان أباه دفع ترابا كان فيها ويريد
كيفية الباقي بقلع بنائه ليعنى فى وضع بناءه يدعى ان أباه دفع التراب منها والحال
لا يمكن ما لا كاولا مستأجر من وكيل بيت المال ولا نائب عن وكيل بيت المال ولا ما ذونا
بحال فيها ولم يسبق له وضع يد عليها فهل لا يكون خصما شرعيا لذلك الباقي المذكور
جواب نعم لا يكون الرجل المذكور خصما لو اضع اليد على تلك الأرض ولا تسمع دعواه

١٢٦٥

١١

كورة حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل شارك آخر
بجاموسة ووضعها تحت يد شرى بكة فتحت نتاجا ثم مات ذلك الرجل فاداد ورثته أخذ
ببب مورثهم من الجاموسة ونتاجها فانكر ذلك الشرى الذى تحت يده الجاموسة
نكرته فهل اذا اقام ورثة الميت بينة شرعية بذلك يقضى لهم باخذ نصيب مورثهم

١٢٦٥

١١

جواب اذا ثبت الوارث شركة مورثه فى الجاموسة المذكورة يقضى للوارث بنصيب
ورثة الجاموسة ونتاجها ويقسم بين الورثة كباقي متروكاته والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) فى رجل له على أخيه حق شرعى فطلبه منه فلم يدفعه له فاخذ أساور
من أخيه من غير ادفعه رهناء على حقه فادعى عليه الاخ بانه اخذ معها ستة أربعة قرانسه
كردعواه ذلك فهل اذا لم يقيم عليه بينة باخذ الدراهم المدعى بها يصدق المدعى عليه

١٢٦٥

١١

من الشرعية فى عدم اخذها ولا يكون للمدعى مطالبة بها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا
ثبت المدعى دعواه بالبينة العادلة وحلف المدعى عليه بطلب المدعى البين الشرعية
يكون للمدعى مطالبة المدعى عليه بالمدعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك
سنة والده بدار بقى الميراث الشرعى وضع يده عليه منذ أربعين سنة وزيادة من غير منازع
سنة ورثة فاقسموه بينهم من مدة أربع عشرة سنة وزيادة ويدهم حجة شرعية من
ما حكم الشرعى بذلك ثم ادعى شخص بانه وقف متعلق بالبحجة فليمة مقطوعة الثبوت
منكر الورثة دعواه فهل اذا لم يكن هناك بينة تشهد بان البيت المذكور وقف لا عبارة
بشرى ذلك المدعى ومنع من معارضة مال كيم بدون وجه شرعى ويكون الحق فيه

١١ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

المذكورة ولا عبرة بهذه الحجة الا اذا ثبت مضمونها بالبينة الشرعية (أجاب) لا يعمل بالحجة ولا يقضى به والحجة البينة او الاقرار او التناول فاذا لم يثبت المدعى دعواه الملك والوقف بوجه شرعى لا يقضى له بما ادعى والله تعالى أعلم (سئل) في وارضع يده على متاع وله اخوة ادعوا عليه بعد موت أبيهم انه من تركته وطالبوه بما يخصهم في ذلك بالارث فادعى الاختصاص به فهل اذا كان لهم بينة تشهد بان ذلك موروث عن والدهم يكون تركته ويقسم بينهم جميعا ولا يطالب من وارضع اليد بينة على الاختصاص حيث كان في يده فقط (أجاب) القول لوارث اليد بيمينه فيما بيده انه ملكه واذا ادعى اخوته اشياء انهم للاب وصحت دعواهم فيها وان الاب مات وتركها ميراثا وثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى لهم باخذها مستحقا لهم فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة ومن أخت غائبة فادعت الزوجة بعض فراش وبعض فحساس وبعض أوان بان ذلك ملكها فهل تكون تلك الاشياء من المشترك الصالح للزوجين وتصدق فيهما الزوجة بيمينها حيث كانت بالمنزل الذي هو سكن الزوجين ولو ختم عليه وكيل بيت المال ولا يثبت ملك الميت بقول امرأة أجنبية (أجاب) الامتعة المذكورة مما يصلح للزوجين والقول فيه للحى منهم بيمينه ما لم يتم نصاب الشهادة على انه للزوج والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ذميين وارضعين أيديهم على أرض تلقوها بالارث عن أصولهم وأصولهم عن أصولهم وهم يتصرفون فيها تصرف الملاك في أملاكهم بالبناء وغرس الخيل والاشجار وغير ذلك نحو مائة واربعين سنة ثم ظهر جماعة من المسلمين فادعوا ان تلك الارض كانت لأصولهم وحدث لهم عجز وتعايل عن زراعتها فوزعها الحاكم على أصول وارضع اليها والمحال ان أصول المدعين المذكورين كانوا حاضرين ومشاهدين للتصرف المذكور وهم ساكتون بلا منازعة ولا معارضة وحكم القاضي بمنع المدعين المذكورين التصديقهم على مشاهدة أصولهم للتصرف المذكور بلا منازعة فهل اذا ادعى على وارضع اليد جماعة اخرون يمثل تلك الدعوى والمحال ان المدعين ومورثيهم حاضرون عالمون بالتصرف المذكور في الارض المذكورة مدة طويلة وهم ساكتون بلا عذر شرعى لانسداد دعواهم الا ان ايضا يمنعون من معارضة وارضع اليد وتبقى الارض تحت يد الذميين كانت (أجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة عن دعوى الملك بلا مانع شرعى مانع من معارضة دعوى وارثه خصوصا مع مشاهدة التصرف بالبناء والغرس والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذمية متزوجة بذمى صراف ولها عليه دراهم اقترضها منها وكتبها بخط المعلوم المشعول بخطه في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الزوج المذكور فادعت الزوجة بتلك الدراهم وبجميع القرائن والخاس والقضيات وغيرها مما يصلح له انهما ملك لها فهل يعمل بخط الصراف المذكور ويكون القول قولها بيمينها في ذلك وليس لاحد من الورثة معارضتها لاسيما وقد أقر الزوج بذلك ايضا في حال صحته وسلامته

١٢٦٥ ١٣

وشره على نفسه بذلك (أجاب) يعمل بخط الصراف فيما عليه والقول للزوجة بيمينها
بأيدها من الامتعة الصالحة للزوجين أولها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده
فراض زواجة يتنفع بها بالقرس منذ خمسين سنة وزيادة والآن يدعى شخص بان
ارض له عن والده فأنكر واضع اليد دعوها وادعى بان الارض والقرس له فهل لا تسمع
عوى ذلك المدعى حيث كان مقيما بالبلدة ومشاهدا للتصرف واضع اليد فيها ولم
يأت به في المدة المذكورة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في

١٢٦٥ ١٣

الاستئناف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على
فراض زواجة تلقاها من أبيه واجدادها مدة تزيد على ثلاثين سنة ومسكت
بها فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق الارض من أبيه فأنكر واضع اليد
عوى المدعى والمحال ان والده كان حاضرا بالبلدة ومشاهدا للتصرف واضع اليد المدة

١٢٦٥ ١٣

المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع يمنعه فهل لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة
لأنه لم يثبت (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
وجود عذر شرعى وترك المورث الدعوى في مثل تلك المدة مع التمكن مانع من سماع
عواه فلا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف يدعى عليه رجل
كان ساكنا في مكان من أمكنة الوقف في مدة الناظر الذي كان قبله وأنه ترك بعض

١٢٦٥ ٢٠

منه في المكان وهو رب ويريد مطالبة الناظر المتولى الآن بها فأنكر دعوها ذلك فهل
يكون له مطالبة الناظر الثاني بامتعة المذكورة ولو فرض انه تركها في مكان الوقف
وقرب حيث لم يثبت على الناظر زانه استولى على شئ من الامتعة المذكورة وأخذها
ويجوز على دفع الاجرة المقتضية عليه للوقف (أجاب) على مستاجر مكان الوقف دفع أجرته
تربيه وليس له مطالبة المتولى المذكور بشئ مما ادعاه والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة ادعوا على عهدهم اخي أبيهم بان ما في يده من اعيان تجارته المشتركة من
رأبها بين في ذمتهم مشتركة بينه وبين أبيهم ويريدون اخذ نصيبهم عن أبيهم منها
فأنكر دعوهم ولا يثبت لهم عليهم فهل يكون القول قوله في ذلك ولا عبرة بدعواههم بلا
بشرعى (أجاب) القول لمنكر الشركة المذكور بيمينه حيث لا يثبت له دعواه والله تعالى

١٢٦٥ ٢٦

علم (سئل) في رجل اسمه مصطفى الحلاق ادعى على رجل اسمه ابراهيم العيوني بانه
كأن مشتركا معه في حانوت معه دليله مع النقل مدة أربع سنين وأنه نتجأ به فوجد
الحانوت خاسرا مبلغا من الدراهم فاجتمع معه بحضور جماعة من الناس وتكلم معه
فان الحانوت خسران فالترحم له بنصفه وكتب فليست سنداه فسئل من المدعى عليه
بأنه لم يكن بينه وبينه عقد شرعية أصلا وان المدعى أحضر في الحانوت
الذكر بضاعة نحو خمسة آلاف قرش من ماله الخاص به ثم اتفق مع المدعى عليه
في بيعها له من البضاعة والربح بينهما بالسوية وان المدعى صار

١٢٦٥ ٢٩

رجب

١٢٦٥ ٤

يجلب البضاعة اللازمة للجانوت والمدعى عليه يبيعها ويسلم للمدعى ثمنها ولا قاولا
وان رضاه بنصف الخمر لم يجبه له بعدم لزومه وانه لم يسأل من اهل المعرفة وأخبروه بعده
الزوم لكونه لا مال له لم يرض بنصف الخمر فكلف المدعى اثبات دعواه فاحضر بينة
فشهدت بالشركة بينهم ما لم تبين كيفيتها وكذا المدعى لم يبين الكيفية في دعواه فهل
لا تصح البينة ولا الدعوى على هذا الوجه ولا عبرة برضا المدعى عليه بنصف الخمر لعدم
لزومه له شرعا وهل يلزم المدعى أجرة مثل المدعى عليه لقساد شرط الرجح له وهل القول
لمنكر الشركة وما الفرق بين الاجير الخاص والمشارك وهل اذا اعترف المدعى لدى
حاكم انه لم يكن بينه وبين المدعى عليه شركة أصلا وانه وايضا عاملان يكون اعترافه
هذا بطلان لدعواه الشركة ايضا ولا تسمع للتناقض (اجاب) قد وقعت هذه الدعوى على
مقتضى هذا السؤال مجلة فان بين المدعى في دعواه ان المدعى عليه شاركه على مقدار
معلوم من كل منهما ما وتوفرت شروط شركة العقد وتحقق ذلك بالوجه الشرعى كانت
الحسار على حسب المسالين فان التزم زيادة على ذلك لا تزمه الزيادة وان بين ان جميع
المسال منه وان المدعى عليه عامل وتوفرت شروط المضاربة كانت الحسارة على رب المال
لا على المضارب وان التزمها وان دفع اليه ما لا يصح به المضاربة كالعروض بدون
معهها كانت المضاربة فاسدة وحكمها ان المال في يد المضارب امانة كالهيبة فاذا عمل
استحق اجر المثل وان خسرت ولا يلزم العامل شيء من الخسار ومن المعلوم ان المدعى عليه
لا يستل الا بعد تخرج الدعوى واذا صححت دعوى الشركة وانكرها الاخر ولا بينة فالقول
لمنكرها مع اليمين والاجير الخاص من يعمل لواحد عملًا مؤقتابا بالتخصيص والاجير المشترك
من يعمل لالواحد كالحياط ونحوه أو يعمل له عملا غير مؤقت أو مؤقتا بالتخصيص
كأن يستأجره ليرعى غنمه شهر ابد رهنه مثلا ولا يقول له لا ترع غنم غيري واذا ثبت اعتراف
مدعى الشركة بنفي الشركة بينه وبين المدعى عليه أصلا كان ذلك ما نفعه من دعوى
الشركة بتأويل سابق على الاقرار وقد ورد علينا سؤال قبل هذا وكتبنا عليه ما صورته اذا
ثبت اعتراف كل من الشريكين بشركة الوجوه تكون الوضعية عليهم على حسب
ملكهم ما فيها اشترى للشركة فان كان المشتري بينهما مناصفة تكون الوضعية عليهم
كذلك فتتظا حقيقة ما في نفس الامر بحمل الواقعة وكل سؤال له جواب والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يده تركيبة شريك قيمتها كذا ادعى عليه رجل بانها تركيبته اشتراها من
رجل بنغرسكندرية بكذا مبلغا آخر في شهر الحجة سنة اربع وستين والمدعى عليه ينكر
دعواه ويدهى انه اشتراها من رجل آخر بنغرسكندرية في شهر محرم سنة خمس وستين
ولا بينة للمدعى على دعواه والمدعى عليه هذه بينة على دعواه فهل يكون القول قول
المدعى عليه ولا عبرة بدعوى المدعى من غير اثبات دعواه بالبينة الشرعية (اجاب)
لا يفتى للمدعى بمجرد دعواه بدون حجة شرعية والحجة البينة أو الاقرار والنكول والله

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٨

تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من زوجتين وعن اولاده منهما ذكور او اناث او كل من
 الزوجتين بيدها شيئا من متاع الزوج فاراد الورثة القسمة فادعت احداهما بان ما بيدها
 من الماع والمواشي ملك لها فاكتر باقى الورثة دعواها ذلك فهل اذا كان مع الورثة بينة
 تشهد بان ما بيدها ملك لمورثهم لا عبرة بدعواها الملك ويقسم جميع ما تركه الميت بين
 ورثته بالقريضة الشرعية (اجاب) القول لازوجه بجميعها فيما بيدها من الامتعة التى تصلح
 لفاقة كالحلى او تصلىح للزوجين معا كاقراش والمواشى ما لم يثبت باقى الورثة ان ذلك ملك
 الزوج المتوفى فان اثبتوا ذلك يكون تركه يقسم بين جميع الورثة كما فى متروكاته والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته قدر امان الدراهم على سبيل القرض فاقرضته
 ذلك القدر بموجب بينة معها وقالت له بشرط ان لا ترد زوجتك المطلقة فبعد مضى
 مدة تزوج امرأة اخرى فطلبت منه ذلك القدر فادعى انها وهبته ذلك القدر ولم يوجد معه
 بينة فهل لا يجاب لدعواه بدون اثبات شرعى (اجاب) على الرجل المذكور دفع
 ما اقترضه من زوجته لها حيث لم يثبت دعواه الهبة بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على قطعة ارض فزروعة فنجلا عن اصولهم مدة تزيد
 على ثمانين سنة فادعى عليهم آخرون حاضرون معهم ومشاهدون لتصرفهم فيها بانها لهم
 انتم لهم الارث عن مورثهم مستندين فى دعواهم على وثيقة وجدوها مكتوب فيها ذلك
 تزوجها يبلغ احدى وثمانين سنة مقطوعة الثبوت وانكروا وضعو اليد دعواهم هذه ولم
 يكن عندهم بينة تثبت دعواهم سوى الحجة المذكورة المقطوعة الثبوت فهل لا تسمع
 دعواهم والحال هذه ولا عبرة بالحجة التى لم يثبت مضمونها بوجه شرعى (اجاب) المقرر عند
 علماء الحنفية انه لا عبرة بمجرد الخط ولا التغاى اليه اذ حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار
 والى القول فلا يضى بمجرد ذلك على فرض سماع الدعوى وصحتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واخذ منه رهن الدين
 بداره على الدين وغاب الرهن بالا قطار الحجازية نحو ثلاث سنين وله ام ماتت هنه وهن
 فى رزقتهما وضجعا من بيت المال تركتهما لكون احد الورثة غائبا وادعى هو وباقى
 ورثة بان الحلى المهرهون تحت يد المرتها ملك الميته التى هى ام الرهن الغائب ويريدون
 اتيه القرض وادعى هذه من المرتها وهو ينفى كدعواهم ولم يصدقهم على انه ملك
 لهم الميته المذكورة وادعى انه ملك الرهن فهل لا تسمع دعواهم ولا ينزع الرهن من يد
 المرتها حتى يحضر الغائب (اجاب) اذا قال ذواليد هذا الشئ رهنيه زيد الغائب ويرهن
 نفسه والى فائمة لادالكه وقال اليهودى تعرفه باسمه ونسبه او وجهه دفعت خصومة
 لدعى ثلاث المطلق والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة فى مبيشة واحدة وبايديهم
 مراض وعلا لونة وغير ذلك فاراد اثنان منهم القسمة وادعيا على اخيه ما المتصرف
 بنسبه زيادة عما بايديهم وانكر دعواهما فهل اذا لم يكن هناك بينة تشهد بما يدعيانه

من الزيادة لا عبرة بدعواهما ويقسم جميع ما كان بأيدهم بالسوية بينهم (اجاب) البينة على المدعى فثبت المدعى ان دعواهما بالوجه الشرعى لا يقضى لهما بما ادعياه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض خربة ملاصقة لداره تلقاها عن والده من مدة ثلاثين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها تصرف المالك من غير منازع له فيها ولا لوالده من قبله والآن يدعى شخص من أهل البلد المقيمين بها بان الارض المذكورة له فانكر واضح اليد دعواه فهل اذا كان المدعى مقيما بالبلد ومشاهدا لتصرف واضح اليد فيها لا تسمع دعواه المذكورة بعدمضى هذه المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متصرف في بيت مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارض له في ذلك ولا منازع والا تبرز رجل آخر يدعى ان البيت المذكور جار في ملكه بموجب حجة شرعية مخلدة بيده فهل لا تسمع دعواه ولا يعمل بحجته لكونه مشاهدا للتصرف ولا مانع له من الدعوى في المدة المذكورة (اجاب) لا تسمع دعواه المالك والحال هذه حيث انكر ذو اليد دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق جاريته زينب وزوجها لآخر وله عتقاء غيرهما وجعل له وقفها على عتقائه ومات المعتق المذكور وورثه المتولى على الغلة يصر فيها لاعتقاء مدة سنتين فاراد الا أن يمنع زينب المذكورة بعدم مصرف لها السنتين متعللا بأنه لم يكن معها ورقة بالعتق بختم المعتق فهل لا عبرة بتعلله حيث كان هناك بينة تشهد بالعتق ووجد سند شرعى ذكر فيه انها معتقة الواقف المذكور وبه شهادة هذا المنازع وختمه و يكون لها أخذ استحقاقها شرعا (اجاب) اذا ثبت عتق الواقف زينب المذكورة بالبينة العادلة وكان وقفه على عتقائه لا يكون للناظر منعها من الاستحقاق بتعلله بما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر طال به ولم يجد ما يوفيه به سوى دار وقطعة بستان فباعهما له بما عليه من الدين وزيادة عليه قبضها منه بحضرة بينة ووضع ذلك المشتري بيده على الدار والبستان مدة تزيد على خمس عشرة سنة يتصرف فيهما بالبناء للدار وقطع الاشجار والاعمار من البستان ولم ينازعه في ذلك منازع ثم أنكر البائع البيع فهل اذا ثبت المشتري الشراء بالبينة الشرعية لا يعتبر جحد البائع البيع (اجاب) لا يعتبر انكاره البيع بعد ثبوته عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ذمية ماتت عن أولاد أولادها ثلاثة ذكور عصبة وترك مكانا ولا وارث لها سوى عصبتها المذكورين فتعجب بطرك النصارى على الورثة اضعفهم ومنع الورثة من أخذ مكان مورثتهم ومن التصرف فيه وادعى ان المسألة وقعت في حياتها على جهة من فقراء النصارى ولا سند للبطرك ولا بينة له على دعواه بل حمله بعض جماعة على دعواه بالوقف تخويقا للورثة لبيعهم للبطرك بجزء قليل عن قيمته ثم بعد ذلك طلب البطرك شراءه من الورثة وعمل فيه ثمنا لا يبلغ خمس قيمته فافتتح الورثة من بيعه له فهل لا تجبر الورثة على بيع المسكان ولا بعضه للبطرك ولو طلبه

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٤

١٢٦٥ ١٤

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٥

١٢٦٥ ٢٩

١٢٦٥ ٩

شعبان

منه قيمة ويجبر شرعا على رفع يده عنه وتساجه للورثة المذبح ورين ولا عبرة بدعوى
لوف ولا يثبت الوقف في حق ورثة الواقف انما حديد له بمجرد دعواه بذلك ولو كان
مرا على اوقاف النصارى حيث لم يكن وقفه ثابتا شرعا (اجاب) لا يثبت الوقف بمجرد
نعم الناظر المذ كور بدون تحققة بالوجه الشرعى ويؤثر برفع يده عن المكان المذ كور
بسلمه للورثة المسالكة ولا يجب برون على البيع له وان رقب فيه بضعة قيمته والله
على اعلم (سئل) في جماعة بايديهم منازل وارض مشتملة على نخيل وأشجار وأطيان
زراعة مرسومة باسمهم في الديوان واضعين أيديهم على ما ذكر بالتالي عن أصولهم يتصرفون
فيه تصرف المالك في أملاكهم كما كانت أصولهم من غير منازع ولا مدافع مدة تزد على
ثلاثين سنة والآن برز جماعة يدعون ان ذلك ملك لهم فهل لا تسمع دعواهم مع اطلاعهم
وأصولهم على التصرف المذ كور وعدم مانع عنهم من الدعوى وانهم معهم قاضى ناحيتهم
من سماع الدعوى لما ذكر بحجة شرعية وأرادوا أن يدعوا بدعوى مكررة غير مسموعة
نزع على حاكم آخر لاجل نفيهم لا يجابون ولا يسوغ لهم فعل ذلك شرعا (اجاب) اذا
كان المدعى حاضرا وسكت عن الدعوى حتى مضى عليه خمس عشرة سنة فاكثرت مع تمكنه
من الدعوى على ذى اليد المجاحد دعواه لا تسمع دعواه عليه بغير دعوى الارث والوقف
معدلا ولا تسوغ الدعوى بغير حق لاجل اضرار المدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين بينهما ثمانية اموال وغيرها وجعل بينهما مجلسا عرفيا وتحاسبا بقي لا حذما عند
الآخر مبلغ به كل حساب على يد بيعة من أهل ذلك المجلس وكتبوا بينهما سنداً ثم بعد مدة
مات صاحب المبلغ فطالب وارثه من الآخر ما في السند الكائن في يد مورثه بمقتضى البيعة
فظاهر خصمه حجة فيها ختم فخلص خالية عن البيعة يد كرفيها ان لو على مورثه مبلغا وذكر
انني خصمت لك ما في سند أيتك من أصل ما في الحجة فانكر الوارث هذه الحجة ولم يثبت
مضمونها الا باقرار ولا يثبت وهي خالية عن الشهود فهل لا يعمل بها من غير ثبوت مضمونها
(اجاب) لا يعمل بصحتها لم يثبت مضمونها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم لهما دار
منزلة بينهما بالسوية فاقسماها وأخذ كل نصيبه وبنيا حظا بينهما وفتح كل منهما بابا
لدار من جهة أخرى منذ ست عشرة سنة ثم مات أحدهما عن ورثة فادعى ابن العم المحي
لنهما حصة لم تأخذ ما يخصها في الدار قبل القسمة فانكر وادعواه فهل اذا ثبت ان العمة
أخذت ما يخصها في الدار منذ ان وثلاثين سنة وقسمته وباعته لرجل أجني قبل قسمتها
لا عبرة بدعواه المذ كورة ويمنع من معارضة ورثة ابن عمه في دارهم (اجاب) اذا تحقق
ما ذكره السؤال شرعا فدعوى ابن العم على الوجه المذ كور غير مسموعة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يدعى عليه آخر بأنه دفع لاختيه الغائب قدرا معلوما من الدراهم ويريد
ان يطلبها فانكر دعواه المذ كورة فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبته بمجرد دعواه
الدفع لاختيه الغائب قبل حضوره وتحقيق دعواه بالوجه الشرعى (اجاب) نعم لا يجاب

لذلك بدون كفاية شرعية والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار مدة طويلة ادعى عليهم آخرون بأنها لهم آلت آلتهم بالارث عن مورثهم فاعترف لهم واضعوا اليد بذلك وادعوا ان مورثهم اشتراها من مورث المدعين فهل اذا لم يثبت وادعوا لهم الشرع بالبيعة الشرعية لا هبة بها ويؤمرون بتسليم الدار للمدعين مما لا يعترفون ولا هبة بتعلمهم بطول المدة (أجاب) اذا اعترف واضع اليد المدعى عليه بما حصل الملك للادعى ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعى يؤمر بتسليم المدعى للادعى ولا هبة بتعلم المدعى عليه بطول المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اوصى لعقائه بشئ معلوم دون الثلث وهو في حال الصحة والسلامة وكتب تلك الوصية في دفتر بخطه ثم بعد مدة مات عن اولاده وعن عقائه فهل تكون هذه الوصية صحيحة نافذة حيث كتبها بخطه في دفتر التجارة ويعمل بها بدون بيعة (أجاب) لا يعمل بالخط الا في مسائل منها خط البيع فاذا كتب الوصية في دفتر بخطه وكان خطه معلوما بين التجار واهل البلد وطلب الموصى له الوصية بعد موت الموصى وعرف الناس خط الميث حكم القاضي بالوصية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا الى رجل في نخل بأنه باعه له مورثهم قبل موته بالاكره الشرعى وانبتوا ذلك لدى المحاكم الشرعية بالبيعة الشرعية وتصدق المدعى عليه بذلك وكتب لهم حجة باسحقاق النخل وتصدق المشتري على أن الحق لهم دونه ومنع المدعى عليه ووضع الورثة أيديهم على نخل مورثهم وصاروا ينتفعون به مدة نحو سبع سنين ثم بعد هذه المدة أراد منازعة الورثة في النخل المذكور متعللا بأنه حقه وان مورث المدعين كان باعه له طائعا فهل بعد ثبوت ما ذكر وتصديقه بأنه الحق فيه لهم دونه لا تسمع دعواه عليهم بعد ذلك (أجاب) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه في تلك المحادثة الا اذا برهن على ابطال القضاء أو على تلقي الملك من المقضى له أو على النتائج كما في العمادية والبرازية لفائدة السيد الطحطاوى من باب دعوى الرجلين فلا وجه لمعارضته المحكوم عليه اذا تحقق ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قلوب في حادثة مضمونها ان امرأة ادعت على رجل انه زنى بها ولا بيعة لها بل أقر امام المحاكم السياسية انه أزال بكارتها باصبعه مرة واحدة فهل يعتبر هذا الاقرار في الحد والمهر وهل لها التحليف في ذلك أولا (أجاب) موجب اقرار الرجل المذكور طائعا بازالة البكارة باصبعه مهر المثل اذ هو موجب ازالة البكارة من اجنبي كما ذكره في ردالمحتار من المهر ونسب به للكتب المعتمدة المتداولة والتعزير لا الحد الشرعى ولا تحليف في الحدود ومنها حد قذف ولعمري فلا يعين اجسا طوا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية على ما كان عليه مورثه مدة تزيد على أربع وعشرين سنة وهو يزعمها ولم ينازعه فيها أحد فهل اذا ادعى رجل الآن أن القطعة الارض له اعارها لواضع اليد فانكر واضع اليد دعواه لا تسمع دعواه ولا تقبل منه البيعة حيث كان حاضرا في البلد المدة المذكورة ولم ينازع

١ ١٢٦٥

١٠ ١٢٦٥

١٠ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

١٢٦٥ ١٦

(أجاب) اذا كان المدعى عليه جاحدا وادعى ان تلك المدة والمدعى ساكت عن
نفيها بلا مانع شرعى لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة المدعى عليه والحال هذه والله
أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار وأرض خربة فيها بعض نخيل ادعى
بهم رجل بانه يملك جيب مع ذلك بطريق الارث عن أبيه وجره وانهم واضعون أيديهم
في ذلك فبينة وهو في عسكر المجاهدة ومعه بينة تشهد له بالملك فيه عن مورثيه فهل
يتم دعواه وتقدم بينته على بينة واضعي اليد ويحبسون على تسليم ذلك اليه بعد ثبوت

١٢٦٥ ٢٠

بينة عن مورثيه بالبينة الشرعية (أجاب) نعم تسمع دعوى الارث لما ذكر حيث
نحو الله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار في بلدة أخرى آلت اليهم بطريق الارث
لأبائهم ووضع شيخ البلدة عليهم امدت خمس وعشرين سنة ولم ينزعوه تلك المدة
كونه ناشوكا وادعى انه اشتراها من المورثين فأنكره وادعوا ولا بينة له - الى ذلك

١٢٦٥ ٢١

ان اذا كان معترفا بان اصل الملك في الدار المذكورة للورث ولم يثبت نقل الملك له بنقل
شيء يكون للورث ثمة ترهها منه (أجاب) اذا اعترف واضع اليد المدعى الارث بان اصل
شيء في الدار للورث ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعى يؤمر بتسليم الدار لوارثه والحال
ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من بلاد البرابرة ماتت عن ابن وترك حصته في
نصيب طريق الميراث عن أبيها ثم بعد مدة تزيد على خمسين سنة أو أكثر طلب الابن ان

١٢٦٥ ٢٣

يخصه بطريق الميراث عن أمه فامتنع باقي الورثة من ذلك متعللين بان أمه ماتت
من هذه المدة ولم يطلب حقه فهل لا عبرة بتعللهم بذلك ولوطالت المدة ولا يسقط حقه
بالبراءة عن أمه بمضي هذه المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان بحيث كان باقي
ورثة يقرين بان للابن المذكور نصيبا في الساقية آل اليه بالميراث عن أمه لا يكون
نصيب ما ذكر ما نعمان أخذ ما يخصه منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
بعض نصف ثور ودفع له الثمن فاشتري الوكيل المذكور ثورا نصفه لأمه جل الموكل ونصفه

١٢٦٥ ٢٧

لأول وكيل والا أن يدعى والد المشتري ان الثور المذكور كله له وأنه من ماله وهو
مع يده عليه فأنكر مالك النصف الموكل دعواه وادعى التوكيل ودفع الثمن وشراء
الثلث الذي دفعه له يقضي له به جبراعلى والد المشتري (أجاب) اذا ثبت توكيل الرجل
في شراء نصف الثور له وشراء الوكيل له لا يكون لابي الوكيل معارضة الموكل في ذلك
من يظن وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشتري مع آخر وكل واحد منهما
ذئبة أحدهما يرسل البضاعة لثمن يكره في القرية التي هو فيها لاجل ان يبيعها بعد
بهار يرسل الثور لهم لثمن يكره والكسب بينهما ما مناصفة في كل سنة يتخاسبان مع
بعضهما فأنخذ كل واحد منهما نصيبه في الربح وبقيا على ذلك مدة من السنين ثم مات
أحدهما فادعى الثمن بل الآخر انه أرسل بضاعة لثمن يكره من عند نفسه لامن

لذلك يدون كفالة شرعية والمحال ما ذكر واقعته تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دارمدة طويلة ادعى عليهم آخرون بأنها لهم آلت لهم بالارث عن مورثهم فاعترف لهم واضعو اليد بذلك وادعوا ان مورثهم اشتراها من مورث المادعين فهل اذا لم يثبت وادعوا هم الشرع بالبينة الشرعية لاهبة بها و يؤثرون بتسليم الدار للمدعين هم لا باعتبار فهم ولا هبة بتعلمهم بطول المدة (أجاب) اذا اعترف واضع اليد المدعى عليه باصل الملك للمدعى ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعى يؤثر بتسليم المدعى للمدعى ولا هبة بتعلل المدعى عليه بطول المدة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر أوصى لعتقائه بشئ معلوم دون الثلث وهو في حال الصحة والسلامة وكتب تلك الوصية في دفتر بخطه ثم بعد مدة مات عن أولاده وعن عتقائه فهل تكون هذه الوصية صحيحة نافذة حيث كتبها بخطه في دفتر التجارة ويعمل بها يدون بينة (أجاب) لا يعمل بالخط الا في مسائل منها خط البياع فاذا كتب الوصية في دفتر بخطه وكان خطه معلوما بين التجار وأهل البلد وطلب الموصى له الوصية بعد موت الموصى وعرف الناس خط الميث حكم القاضي بالوصية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على رجل في نخل بأنه باعه له مورثهم قبل موته بالاكره الشرعى وانبتوا ذلك لدى المحاكم الشرعية بالبينة الشرعية وتصدق المدعى عليه بعد ذلك وكتب لهم حجة باستحقاق النخل وتصدق المشتري على أن الحق لهم دونه ومنع المدعى عليه ووضع الورثة أيديهم على نخل مورثهم وصاروا ينتفعون به مدة نحو سبع سنين ثم بعد هذه المدة أراد منازعة الورثة في النخل المذكور متعللا بأنه حقه وان مورث المدعين كان باعه له طائعا فهل بعد ثبوت ما ذكر وتصديقه بأنه الحق فيه لهم دونه لا تسمع دعواه عليهم بعد ذلك (أجاب) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه في ثلاث المحادثة الا اذا برهن على ابطال القضاء أو على تلقى الملك من المقضى له أو على النتائج كما في العمادية والبرازية أفاده السيد الطحطاوى من باب دعوى الرجلين فلا وجه لمعارضته المحكوم عليه اذا تحقق ما هو مستطور واقعته تعالى أعلم (سئل) من قاضى قلوب في حادثة مضمونها ان امرأة ادعت على رجل انه زنى بها ولا بينة لها بل أقر أمام المحاكم السياسية انه أزال بكارتها باصبعه مرة واحدة فهل يعتبر هذا الاقرار في الحد أو المهر وهل لها التحلية في ذلك أولا (أجاب) موجب اقرار الرجل المذكور طائعا بازالة البكارة باصبعه مهر المثل اذ هو موجب ازالة البكارة من أجنبي كما ذكره في ردالمحتار من المهر ونسب به للكتب المعتمدة المتداولة والتعزير لا الحد الشرعى ولا تحليف في الحدود ومنها حد قذف ولعان ولا عین اجسا عا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية على ما كان عليه مورثه مدة تزيد على أربع وعشر من سنة وهو يزعمها ولم ينازعه فيها أحد فهل اذا ادعى رجل الآن أن القطعة الارض له أعارها لواضع اليد فانكر واضع اليد دعواه لا تسمع دعواه ولا تقبل منه البينة حيث كان حاضر في البلد المدة المذكورة ولم ينازع

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ١٠

١٢٦٥ ١٠

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١٦

(أجاب) اذا كان المدعى عليه جاحدا وادعى ان تلك المدة والمدعى ساكت عن
بقيها بلا مانع شرعى لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة المدعى عليه والحال هذه والله
أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار وأرض خربة فيها بعض نخيل ادعى
رجل بانه يملك جميع ذلك بطريق الارث عن أبيه ووجه وانهم واضعون أيديهم
على غيبته وهو في عسكري الجهادية ومعه بيعة تشهد له بالملك فيه عن مورثيه فهل
دعواه وتقدم بيئته على بيعة واضعي اليد ويحبون على تسليم ذلك اليه بعد ثبوت

١٢٦٥ ٢٠

له فيه عن مورثيه بالبيعة الشرعية (أجاب) نعم تسمع دعوى الارث لما ذكر حيث
أن واقعته تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار في بلدة أخرى آلت اليهم بطريق الارث
أقاربهم وضع شيخ البلديده عليهم امدة خمس وعشرين سنة ولم ينزعوه تلك المدة
بنيها فاشروا وادعى انه اشترى من المورثين فأنكر وادعوا ولا بيعة له على ذلك
اذا كان معترفا بان اصل الملك في الدار المذكورة للورث ولم يثبت نقل الملك له بنقل

١٢٦٥ ٢١

في يكون للورث تنزهها منه (أجاب) اذا اعترف واضع اليد المدعى الارث بان اصل
ملك الدار للورث ولم يثبت انتقاله اليه بنقل شرعى يؤمر بتسليم الدار لوارثه والحال
هكذا واقعته تعالى أعلم (سئل) في امرأة من بلاد البرابرة ماتت عن ابن وتركت حصه في
نخيل بطريق الميراث عن أبيها ثم بعد مدة تزيد على خمسين سنة أو أكثر طلب الابن ان
يخصه بطريق الميراث عن أمه فامتنع باقي الورثة من ذلك متعللين بان أمه ماتت
من هذه المدة ولم يطلب حقه فهل لا عبرة بتعللهم بذلك ولوطالت المدة ولا يسقط حقه

١٢٦٥ ٢٣

الميراث عن أمه بمضي هذه المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان في حيث كان باقي
المرتين بان الابن المذكور نصيبا في الساقية آلت اليه بالميراث عن أمه لا يكون
لهم ما ذكر ما نعام أخذ ما يخصه منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
نصف ثور ودفع له الثمن فاشترى الوكيل المذكور ثورا نصفه للرجل الموكل ونصفه
للموكل والآن يدعى والد المشتري ان الثور المذكور كله له وأنه من ماله وهو

١٢٦٥ ٢٧

وضع يده عليه فأنكر ما لك النصف الموكل دعواه وادعى التوكيل ودفع الثمن وشراء
الوكيل له فهل اذا أقام بيعة تشهد بانه وكل ولده المدعى عليه في شراء النصف وأنه شراء
بأن الذي دفعه له يقضي له به جبراعلى والد المشتري (أجاب) اذا ثبت توكيل الرجل
في شراء نصف الثور له وشراء الوكيل له لا يكون لابي الوكيل معارضة الموكل في ذلك
فقد يكون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مع آخر وكل واحد منهما
ثورا أحدهما يرسل البضاعة لشريكه في القرية التي هو فيها لاجل ان يبيعها فبعد
بضاعة الدراهم اثني عشر والكسب بينهما ما مناصفة وفي كل سنة يتخاسم بينهما
بما يوافق كل واحد منهما ما نصيبه في الربح وبقيا على ذلك مدة من السنين ثم مات
أحدهما فبعد دعوى الشريك الآخر انه أرسل بضاعة لشريكه من عند نفسه لامن

الشركة وتضمن باقى بدمته فانكروا رث الشريك ذلك فهل لا هبة يدعوا بدون ثبوت
 شرعى واذا تعالى بان البضاعة مكتوبة في دفتر المدعى لا هبة بتعلله بذلك ولا يعمل به
 الدفتر بدون بينة (أجاب) اذا لم يثبت الشريك المذكور دعوته بالبينة الشرعية لا يكون
 الرجوع في تركه شريكه ويجرد كتابة ذلك في دفتر المدعى لا يوجب الرجوع والله تعالى
 (سئل) في رجل وضع يده على أرض جرين مدة ثلاثين سنة من موت والده ووالده وص
 يده علم امدته من السنين فحصل الآن نزاع بين واضع اليد وأقاربه فادعى الأقارب ان
 حقا في هذا الجرين فانه كبر واضع اليد والمحال ان والد المدعين كان حاضرا بالبلد ومشاهدا
 لتصرف واضع اليد في الجرين المذكور من غير منازعة ومن غير مانع يمنع مدته تزيد
 عشرين سنة فهل لا تسمع الدعوى اذ عين بذلك حيث حدد واضع اليد دعوته المذكور
 (أجاب) لا تسمع الدعوى لعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده
 شرعى واذا كانت الدعوى اذناعن أبيهم فكذلك لو جرد المانع في حقه كما هو مسطور ووالد
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نظرونا معلوم الوزن باخبار القبا في يده
 وزنه وموافقة ربه للقبا في على ذلك القدر ثم اخذه مشتره مع علم بقدر الوزن من القبا في
 وتوجه به الى مصر فوزنه في ديوان مصر العتيقة وديوان بولاق فلم توجد فيه زيادة بل وجد
 فيه نقص متعارف ثم الآن ربه يدعى زيادته عن القدر المعلوم المأخوذ به العلم من القبا
 والمشتري ينكر قول البائع بالزيادة فهل والمحال هذه يكون القول قول المشتري في عد
 الزيادة ولا هبة يدعوى البائع بالزيادة (أجاب) القول للمشتري القبا في مقدار المقبوض
 يمينه لانه المنسكروا على البائع البينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر اخذ
 واعداه وتحاسبلوا فقطع ما بينهما من الاخذ والاعطاء ومضى على ذلك مدة تزيد على ثمان
 عشرة سنة والآن ادعى أحدهما على الآخر مبلغ مكتوب بوثيقة وأنكر المدعى عليه فهو
 لا تسمع دعوته لعدم مضي تلك المدة لاسيما وهو ساكن معه بالبلد ولم يمنعه من الدعوى
 مانع شرعى (أجاب) الدعوى على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا بها لا تحرم مدة خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير مناز
 له فيها ثم ملكت البائع عن بنت فارادت ابطال البيع منه كرهة فهل لا تجاب لذلك اذا كان
 البيع ثابتا بالبينة الشرعية من والدها وتمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي
 (أجاب) اذا ثبت البيع من المالك حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون له تنه معارضة
 المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعية سلطان
 مائة تزيد على أربعين سنة تلقوها عن أبيهم فادعى عليهم الآن اولاد أخوتهم بان لا يجر
 فيها حصة فانكروا دعوته والمحال ان المدعين حاضرون ومشاهدون لتصرف واضع
 اليد ولم ينازعوه ولم يمنعه مانع شرعى من اقامة الدعوى عليهم تلك المدة فهل لا تسمع
 دعوته خصوصا لا توارث في الارض الامرية فيكون الحق فيها الواضعي اليد (أجاب)

١ ١٢٦٥

٦ ١٢٦٥

٧ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

١٢٦٥ ١٤

١٢٦٥ ١٧

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٥

سؤال

١٢٦٥ ٧

ترى على الوجه المذكور غير مستوعبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على
 زنا فاداهن أبيه بالارث مدة تزيد على أربعين سنة فالآن ادعى عليه جماعة بأن لم فيها
 ما والحال انهم حاضرون ومشاهدون لتصرفه المدة المذكورة ولم ينازعوا من غير مانع
 ترى بينهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم عليه - والمحال هذه (أجاب) لا تسمع
 دعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود هذا شرعى والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث التزموا عن أصولهم باعها بعضهم في قبضة واحد
 من الاخوين من مدة خمس وعشرين سنة والا آن حضر الغائب ويريد أخذ الدار
 كروهن المشترى بدون وجه شرعى فهل لا يجاب لذلك اذا كان البيع ثابتا بالبينة
 شرعية بل يكون له اخذ نصيبه الذى كان يستحقه من والده ويمنع من معارضة المشتري
 بما لا يمتنع طريق شرعى (أجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من معارضة المشتري فيما
 يملكه في تلك الدار بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه قدر
 من الدارهم لا تخرجت تسلك مشمول بختم المديون فهل اذا جاز المديون الدين لا عبرة
 بذكره وقضى عليه بدفعه لرب الدين حيث كان التمسك مشمول لا يختمه المعروف ويكون
 ثم كالمطخ في لزوم له حمل به اذا كان المدين ممن يعمل بخطئه كالتاجر ونحوه (أجاب)
 لا عبرة بانكار المدين للدين ويقضى عليه بدفعه لربه اذا عرف ختمه بوثيقة الدين وكان
 حرا أو نحوه ممن يعمل بخطئه عرفا على ما ذكره العلامة الرملى في فتاواه من ان الختم
 بخطو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية وهو يزعمها
 بتبعها مدة نحو ثلاثين سنة من غير معارضة ولا منازع فالآن ادعى عليه رجل
 شاذ ومطاع على تصرفه وانتفاعه بها المدة المذكورة بان له حقا فيها واستولى عليها
 صرف فيها الغير فهل اذا كان حاضرا وموجودا ومشاهدا لتصرفه واصلح اليد ولزاعته
 انتفاعه بها وانار كاله باختياره المدة المذكورة لا تسمع دعواه ولا ينفذ تصرفه مع انكار
 منع اليد فدعواه هذه (أجاب) سكوت المدعى تلك المدة مع مشاهدته تصرفه واصلح
 بنفى ارض الزراعية الاميرية وتركها اختيارا مانع له من طلبها والله تعالى أعلم (سئل)
 رجل يملك جارية فادعت عليه زوجته انه وهبها لها ويدها وثيقة مقطوعة الثبوت فهل
 لا يثبت دعوى الزوجة ذلك بدون ثبوت بيينة شرعية ولا بالوثيقة المذكورة (أجاب)
 لا يثبت دعوى لم يثبت مضمونه شرعا والحجة البيينة أو الاقرار أو التسلول والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ثلاث ذكور وعن بنت وعن زوجة وترك ما ورث عنه شرعا
 من ثمن نخيل وغير ذلك ثم بعد ذلك مات أحد الذكور وعن ابنين ولم تقسم التركة فطلب باقي
 الذكور الثلاثة حصة ما تركه والدهم من النخيل وغيره وادعى اولاد الاخ ان اباهم
 من بعض النخيل قبل موته في حال غيبته ابيه ويريدون الاختصاص به دون باقي
 النخيل لا عبرة بدعواهم ذلك ويكون ما فرسه الابن من النخيل وهو في عائلة ابيه

دعوى على ما عليه الفتوى قطعا لا ما عاى الفاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 يكون دارا بالميراث الشرعى عن والدهم مدة تزيد عن عشرين سنة وهم يتصرفون فيها
 بنوع غير منقضى يرمونهم فيها ولا يبيعهم من قبلهم والآن ادعى جماعة من أهل
 الميراث المقيمين بها ان الدار المذكورة ملك لهم عن أبيهم والذي منهم من الدعوى بها
 كمن مورت واضعى اليد عليهم اذا شؤكة فهل اذا أقاموا بينة بذلك لا تسمع دعواهم بها
 وماذا يكون الحكم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث
 وبوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك
 ميراثا عنه شرعا من دار ونخيل وغير ذلك ثم مات كل من الابنين والبنت عن ورثة قبل
 انقطاع التركة فاراد ورثة البنت اخذ ما يخص أمهم من تركه والدها فدعى ورثة الابنين
 على قائمين اتناهم عن ابائنا الذين ماتوا ان بنت الميت المذكورة ماتت قبل موت
 أبيها فهل اذا أثبت ورثة البنت المذكورة موتها بعد أبيها يكون لورثتها اخذ نصيبها من
 تركه والدها بالقرينة الشرعية ولا عبرة بقول باقى الورثة انها ماتت قبل أبيها (أجاب)
 لا يثبت المقتبين ما نصه مات عن زوجة وأخ وابن وابنة مات ايضا فقال الاخ مات أبى
 لم يمت ابنه فى الميراث وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة
 لاصل فى هذا الجف من ان الورثة متى اختلفت فى تاريخ موت الاقارب او اصله فالبينه
 بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى
 دعوى مشتركة بين رجل وامه مات الرجل عن ابنه وامه وزوجته فادعى وال الجماموسة
 ان مورثهم ولا حق لأمه فيها فترافع الجميع على يد القاضى واثبتت الام التركة وانها
 حق النصف فيها وبيعت الجماموسة واطى القاضى كل ذى حق حقه واشترت الام
 حصتها من الثمن بمائة ووجهتها الاولاد بنتها وقبضها الاولاد وحواروها لانفسهم فبعد
 مدة تزيد على ثلاث سنين ماتت الواهبة فادعى ابن الرجل المذکور المتوفى وزوجته ثانيا
 ان الحق فى الجماموسة لمورثهم ما بعد الترافع الاول وثبتت التركة بالوجه الشرعى واطعاه
 من ذى حق حقه على يد القاضى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما ولا يقضى لهما بشئ فى
 تركته من الثمن الذى اخذته فى مقابلة نصيبها من الجماموسة (أجاب) اذا تحقق بالوجه
 الشرعى مشاركة الام لابنها فى الجماموسة المذكورة فى وجه وارث الابن كما هو مذکور
 لا يكون له المعارضة بعد ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أحال
 رجلا بماله عليه قبضها ثم دفع لهما بضمها وبقي عليه مبالغ صاردين فى ذمته فكتب
 بذلك الباقي سند اعليه بينة شرعية ثم بعد ذلك مات رب الدين عن ورثة واولاد قصر
 على البنت الورثة المدين بما عليه من الدين لمورثهم فادعى دفعه قبل ذلك لمورثهم
 قبل ان ينداد بيده مقطوعة الثبوت مدعيانها بخط الميت وختمه فهل لا عبرة بذلك
 بغير دفع ما عليه ما لم يثبت الدفع الى المورث بطريقه الشرعى خصوصا ولم يكن الميت

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

22
1
1270

1270

1270

1270

1270

١٢٦٠ ٢٠

وجه شرعى (أجاب) ليس للحال عليه المذ كور معارضة المشتري حيث كان الحال
مطروقة والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك ست نخلات باهتة لأمراة أخرى من
ذاتى عشرة سنة بموجب وثيقة بيد المشتريه ثم ماتت البائعة عن بنت فارادت
بالببيع ورد الثمن تعنتا منها بدون وجه شرعى وانكلا والله فهل اذا كان البيع ثابتا
بينة الثرية من أمهالا تجاب البنت لا بطلاله وتمنع من معارضة المشتريه المذ كورة

١٢٦٠ ٢٦

ون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت بيع الام مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى حال
بنتها لا يكون لبنتها بعد وفاتها معا رضة المشتريه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) فى ثلاثة أولاد مع باع أحدهم عقارا الواحد منهم ووضع يده عليه الى أن مات ثم
توارث المشتري لشخص أجنبي ووضع يده عليه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك ادعى ابن
المتوفى الذى لم يشتروا لم يبيع فى العقار المذ كور ونازع المشتري الثانى فاعترف له به وبإعائه
فيما على يد بينة من المسلمين وعلى يد نائب القاضى ثم بعد خمس عشرة سنة نازعه ابن الم
كورة فأتى بأقاربه الاثنا ففهل لا يسمع دعوى ابن الم المذ كور ولا تجمع دعوى أقاربه
بما حث كن حاضرات فى البلاد حين البيع الأول والثانى والثالث عالما به وهن

١٢٦٠ ٢٧

لا كان بلا منازعة وهن كبار بالغات (أجاب) حضور أقارب البائع وعلمهم بالبيع مانع
بسماع دعواهم واذا ثبت بيع ابن الم المذ كور لا يكون له معارضة المشتري منه بدون
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار نحو عشرين سنة ورثها عن
بمن جده ونصرف فيها بالهدم والبناء وفيه يرهما ثم بعد ذلك ادعت امرأة وابن أخيها
معدون أخيهما انهما احقما فى الدار المذ كورة المرأة تدعى ان لها حقهما انهما وابن
خيهما يدعى ان له حقا فيهما ان الام المذ كورة بواسطة أبيه والحال ان الام المذ كورة كانت
متركة فى البلد وعالمة بالتصرف المذ كور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وسكنت ولم تنزع

ذى الحجة

١٢٦٠ ١

لأن ماتت فهل لا تجمع دعوى بنتها المذ كورة ولا دعوى ابن ابنها والحال ما ذكر
(أجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة عن الدعوى بلا مانع من سماع دعوى وارثه
مطروقة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة بصدق معلوم ودفع عن مقدم
صدقا فحاسب قيمته قدر مقدم الصداق المذ كور ورثت المرأة ووليها بأخذ الخماس
لله كوربلا من مقدم الصداق بموجب بينة تشهد بذلك وكان قد شرط عليه نشان
مناقرش حكم العادة قد دفعها لهم بموجب بينة أيضا ثم بعد ذلك ادعوا انهم لم يأخذوا
الخماس بل لأن مقدم الصداق جميعه بل عن بعضه فقط وان بعض مقدم الصداق
اتم بقا لها وادعوا انهم لم يأخذوا نشان المذ كور منه فهل لا تجمع دعواهم حيث
انهم أخذوا الخماس بل لأن مقدم الصداق جميعه بموجب البينة والقرار بانهم أخذوا
الماقرش نشان وهل اذا كان وصلهم منه دراهم قرضا بموجب بينة يلزمهم دفعها
(أجاب) ليس لازمة مطالبة على زوجها بذئ من مقدم الصداق والشان حيث ثبت

١٢٦٠ ١

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٤

بات وأما تحت هذه و بنت ناقته وادعى المدعى عليه أنه اشتراها من سوق شيبين
 جماعة لا يعلم لهم جهة الآن من مدة خمس سنوات وشهرين وأقام كل منهما بيئته على
 دوافه فهل تقدم بيئته مدعى التنازع المذكور ويحكم له بها ولا عبارة بيئته المدعى عليه بأنه
 اشتراها من سوق كذا (أجاب) تقدم بيئته المدعى للتنازع الخارج ويحكم له بالنفقة المذكورة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بأن له عليه دينان مدة ثمان سنين من
 غير بيان سبب له متعللا بورقة بيده قديمة غير ثابتة المضمون بالبيئته الشرعية فأنكر
 الذي عليه دعواه المذكورة فهل إذا لم يثبت دعواه بالبيئته الشرعية العادلة لا يجاب
 ولا يكون له مطالبة المدعى عليه بمرد دعواه المذكورة ولا عبارة بالورقة التي بيده
 (أجاب) لا يقضى بصلح لم يثبت مضمونه على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 شكركه استولى على عقار لرجل تعدى بغير وجه شرعي ومكث مدة طويلة واضع عليه
 حبل ولا يقدر ربه على مطالبة ثم مات ذوالشركة عن ورثة ذوى شركة أيضا فهل إذا زال
 المالك لا يكون طول المدة مانعا من سماع دعوى رب العقار (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد
 خمس عشرة سنة إلا في الوقف والأرث ووجوده شرعي فإذا تحقق العذر الشرعي
 لا يكون طول المدة مانعا من سماع الدعوى والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا تعلقها بالأرث عن أبيه وهو واضع بيده عليها مدة تزيد على أربعين
 سنة ووالده من قبله فالآن ادعى رجل أن له في الدار حصته بما كسبها بطريق الشراء من
 مدعى عليه والمحال أنه كان حاضرا في البلد ومشاهد تصرف ذى اليد ولم يعارض ولم
 ينزع تلك المدة وأنكر وادعى المدعى بذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور
 حيث كان حاضرا في البلد ولم يدع هذه الدعوى المدة المذكورة ولا تقبل البيئته منه على
 دعواه أنه اشترى الحصة المذكورة والمحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي
 خمس عشرة سنة إلا في الوقف والأرث ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك معصرة ماتت عن أولاده فباع بعض الورثة نصيبه لرجل أجنبي بموجب
 حصة شرعية ثابتة المضمون بالبيئته الشرعية من مدة خمس عشرة سنة وزيادة وهو
 يقرن فيه والآن يريد أولاد الأولاد بطلال البيع متعللين بأن بيدهم صورة حجة
 ببيع معصرة من سجل تاريخها سبعون سنة منذ كور فيها أن مالك المعصرة الأصلية
 وقفها على نفسه مدة حياته ثم على أولاده وأولاد أولاده وأولاد الظهور دون أولاد البطون
 ثم يترجم القاضي فقط فأنكر المثل ترى للحصة دعواهم فهل إذا لم يكن هناك بيئته
 شريفة فبيئته المعصرة المذكورة لا عبارة بها ولا يثبت وقفها إلا بيئته شرعية ولا يكون لهم
 طالع البيع بذلك وما الحكم (أجاب) لا يقضى بصلح لم يثبت مضمونه شرعا ولو عليه
 طوطم القضاة الماضين والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة طلبوا قسمة تركته مورثهم
 برعايا والخيل وغيره وادعى بعضهم على بعض على يدو كلاً منهم فادعى أحدهم كلاً

نورث الاصلى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع عدم المانع له من امانع لسماع
عوى وارثه بعدموته ومن المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق
شرعى على فرض كونها مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا عن
أبيه وجده بالميراث الشرعى أخذ فى النظام وترك دارا لماله فمكث فيه مدة عشرين سنة
وزادته وهى خالقة والآن اقلع وذهب الى بلده فوجد داره خربة فاراد تعميرها فعرض
لجماعته من أهل البلد ودعوا اليها لقرىب اهلهم مات من مدة سنتين فانكر دعواهم مع
الوالد اقام بهامدة خمسين سنة ووزادته وكذلك جده من غير منازع لهما ولم يدعها الذى
يدعون انهم اقاؤه مع وجوده بالبلد ومشاهدته تصرف والد المالك لها عن والدته ولم
يسمها فهل لا تسمع دعواهم المذكورة بعدمضى هذه المدة وتحقق وضع يد المورث الذى
كن غائبا ومشاهدة القرىب تصرفه مع التمكن تلك المدة ويمنعون من معارضة واضع
لبلد المذكورة حيث لم يدعوا سابقا ولا مورثهم ولم يضعوا ايديهم عليها ولا مورثهم
ولا بنسبة لهم على انها مملوكة لمورثهم (اجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة من
الدعوى بلا مانع مانع من دعوى وارثه الملك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوين
بنت كل منهما من داره المقتص بها واحد دون أخيه فادعى ورثة احدهما على ورثة
الاخر ان الدارين مشتركتان بين أبويهما فهل اذا ثبت أن كلا كان يتصرف فى حال
حياته فى كامل داره المقتص بها بالاجارة والسكنى والبناء مع حضرة والاخر بالبلد وسكوته
وعدم معارضته له ومضى على ذلك نحو أربعين سنة لا تكون دعوى الاشتراك سائغة
اذا كان قد تقوى المدعى من الورثة على ورثة الاخر ببعض ذوى الشوكة وجبر المدعى
عليه بتصف الدارين بين ورثة كل لا يكون ذلك مانعا من اختصاص ورثة المدعى عليه
بدار أبيهم جميعا (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف
وجوده شرعى بحيث سكنت المورث تلك المدة عن دعوى الملك بلا مانع لا تسمع
دعوى وارثه بذلك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على نخلة بلغ فناء
آخر وادعى ان له نصف تلك النخلة يملكه بطريق الارث عن أبيه فهل اذا كان هذا المدعى
المذكور بينة تشهد بملكه أبيه لنصف تلك النخلة ولا يعلم خروجه من ملكه الى موته
يكون المدعى المذكور احق بنصف تلك النخلة من واضع اليد حيث لا وارث لابي المدعى
المذكور سواء واذا ادعى واضع اليد انتقال النصف المذكور اليه بالشراء من شريك أبي
المدعى المذكور فيه ولم يثبت اذن أبى المدعى لشريكه المذكور فى بيع حصته ولا اجازته
لا تعتبر تلك الدعوى واذا مضت مدة وواضع اليد المذكور مستول على تلك النخلة
وورثته المالك نصفها لم يعلم ان لايه النصف فيها الموت أبيه وهو صغير وبعد العلم نازع
واضع اليد تسمع دعواه وتقبل بينته ويصدق فى عدم العلم (اجاب) اذا ثبت الملك فى
نصف النخلة لمورث المدعى المذكور ولم يكن هناك مانع من سماع الدعوى ولم يثبت انتقاله

٢٣ ١٢٦٥

٣٠ ١٢٦٥

٣٠ ١٢٦٥

١٢٦٦ ٣

١٢٦٦ ٣

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٤

بأنه باقى ورثة أبيه من ذلك مئة للين بانه كان عاقلا ليه وكان يفضله أبوه فى حياته
 يزعمون أنه بسبب ذلك لا يرث معهم فهل يكون له أخذ نصيبه مما تركه أبوه ولا عبوة
 عليهم عليه بذلك (أجاب) لا لغير المدة كذا أخذ ما يخصه فيما تركه والده حيث
 تنسب منه ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على أملاك
 مملوكة فى بلدة معلومة بطريق الثراء الشرعى من مائة تنوف عن خمس عشرة سنة
 بموجب شرعية يسهل من قاضى تلك البلدة ولم يبا زعمه منازع بشئ ما وفى هذه المدة
 صرف واصل اليد فى الأملاك تصرف الملاك فى أملاكهم من هدم وبناء وغير ذلك
 والآن ادعى شخص حاضر بتلك البلدة ومشاهدة تصرف واصل اليد تلك المدة أنه كان
 فمبته بعض هذه الأملاك فهل لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة مع مشاهدته
 التصرف فيها والتمكن من الدعوى (أجاب) سكرت المدعى عن الدعوى تلك المدة بلا
 مانع مع مشاهدة التصرف المذكور مانع من سماع دعواه حيث كانت بغير ما استثنى والله
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر حصة فى داره بثمن معلوم واقتضه ذلك ثم
 سلمه واشترى منه كذلك حصة فى آلة طاحوته بثمن معلوم واقتضه ذلك وكتب بما
 من جنتين مؤرختين بتاريخ مختلف طائعا مختارا سنة ١٢٦١ وفى سنة ثلاث وستين ادعى
 البائع على المشتري بانه باع ما شرح بالا كراه والغرور والغبن الفاحش وصالحه المشتري
 من تعواه عليه بذلك على مبلغ معلوم دفعه له وصدق البائع بعد الصلح على ان البيع
 الحاد منه كان بالطوع والاختيار من غير غرور ولا غبن وان الحق فى ذلك للمشتري ولا
 منه فى ذلك وكتب أيضا بذلك حجة شرعية وجميع ذلك وقع على يدها كم شرعى
 ولا نريد البائع دعوى الا كراه والغبن مع الغرور فى ذلك على يدها كم المدكور
 فهل لا يسوغ للحاكم المدكور سماع هذه الدعوى بعد الصلح والتصديق المذكورين
 (أجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور لا تسمع دعوى البائع بما ذكره والله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل له على آخر مبلغ من الدراهم واستلم منه بعض المبلغ المذكور واعطى له
 وصلا حقه وغاب عنه مدة فلما اقبله طلب منه الباقي فادعى انه دفعه اليه وأخذ الوصل
 من وضاع وليس له بينة تشهد على دعواه وسئل هل أنت الذى دفعت المبلغ الباقي
 المذكور أم كاتبك أم شريكك فأجاب بانى لم أدفعه أنا ولا كاتبى ولا شريكى بل دفعه
 بكتلان وكبلى المقيم ببلدة كذا وأخذ الوصل منك وأعطانيه وضاع منى فلما حضر
 لأن المدكور أقرب ربه لم يدفعه اليه ثم ادعى ثانيا انه دفعه بنفسه ولم يقيم بينة على دعواه
 فلهى ثالثا دفعه بنفسه بعض المبلغ الباقي فهل ترد دعواه ويلزمه دفع المبلغ المذكور
 السبادار مع دفعه ودفع وكيله للذين ادعاهما واحدا إذا قام بينة لا تسمع للتناقض
 والدعوى (أجاب) حيث اقر المدين بانه لم يدفع المبلغ الباقي يعامل باقراره بذلك
 لا تسمع دعواه الدفع بنفسه بتاريخ سابق على اقراره المذكور والله تعالى أعلم

بيع بمسوخ شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع لرجل آخر داره انى تلقاها عن
 يد الارث الشرعى وكتب بذلك حجة شرعية ووضع يده المشتري عليها من مدة عشر
 سنوات وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك والآن نازعت المشتري بذت انى
 بائع وارزت وثيقة بخط جدها وادعت ان المجدأوصى لها بحصة من داره على الشيوخ
 ولا ينفصل على دعواها فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الثبوت (أجاب) لا يقضى
 على ما ثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة اولاد
 اثنين منهم ولد وبنت فاصران وترك ما يورث عنه شرعاً من ارض زراعية وغيرها
 بالتمتع ووضع يده احدا الاولاد الباقين على جميع المتروك وهو يزرع الاطيان ويدفع
 المراج فلما بلغ الولد القاصر صار يعمل وهو ساكن مع اخيه ثم حصل بينهما نزاع وارادوا
 تسخيمه من بعض قاضي الكبير بان عليه ديونا استدناها حال صغر اخيه واخته متعللاً بانه
 كان حصل خساراً فى زراعة الارض ويريد الزام اخيه واخته القاصرين بشئ من الديون
 الى استدناها حال صغرهما فهل لا تسع دعواهما استدناه حال صغرهما وهل اذا مات
 زوجه ولدا وادعى ما كان يدعيه والده لا يسمع منه ولا يلزم القاصرين بشئ من الديون المدعى
 باطليهما وياخذان حصتهما فى جميع ما تركه والدهما واذا كان ترك مواشى وتحت
 ياخذان حصتهما فيها وفى النتائج ايضاً (أجاب) تقسم التركة الاولى وغناؤها بين ورثته
 فرضة الشرعية ولا مطالبة على القصر بما استدناه الاخ المذكور انه حال صغرهما
 بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بيده ساقية ورثها عن اصوله من مدة
 طويلة ويبيده حجة بذلك من المحاكم الشرعية ادعى عليه رجل بانه اشترى حصة منها من
 فلان الذى يملكها عن ابيه فهل اذا لم يثبت ان البائع له فيها حق عن ابيه وكان قد اقر بعد
 موت ابيه انه لم يكن له فيها حق ولا لايه من قبله وان المالك فيها الواضع اليد لا يكون للمدعى
 المذكور معارضة واضح اليد ويمتنع من دعواه حيث ثبت اقرار البائع قبل البيع بما ذكر
 (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء عن يملك تلك المحصة لا يقضى له بها على فرض
 معارضة والا فهى غير مسموعة ان ثبت الاقرار المذكور على هذا الوجه والله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل اشترى قطعة ارض معلومة القدر بالاذرع من ذمى من نحو خمس
 ولا يبين سنة بناحية الصعيدو بنى فيها بناء وادخلها فى داره فبات البائع عن وارثه
 ثم مات وارثه عن وارث وكل من البائع ووارثه ووارث وارثه ووارثه ووارثه ووارثه ووارثه
 ثم مات فلان بالسكنى والاسكان ونحو ذلك حتى مضت المدة المذكورة فادعى الان وارث
 وارث بان الارض المحاملة للبناء باقية على ملك مورث مورثه فهل اذا ثبت ان المورث
 الاصلى باع تلك القطعة الواضع اليد بالوجه الشرعى يمتنع وارث الوارث من معارضة
 المشتري ولا يعتبر انكاره (أجاب) اذا ثبت بيع المورث الاصلى الارض المذكورة
 لمحبة لا تسكون تركته عنه فيمتنع وارثه من معارضة المشتري بدون وجه شرعى والله

١٢٦٦ ٣٠

١٢٦٦ ٣٠

صفر

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

بيع بمسوخ شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجل آخر داره التي تلقاها عن
بألارث الشرعى وكسب بذلك حجة شرعية ووضع يده المشتري عليها من مدة عشر
سنوات وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك والآثر نازعت المشتري بذت أنى
بائع وأبرزت وثيقة بخط جدها وادعت أن المجدأوصى لها بحصة من داره على الشيوخ
لا ينفذ لها على دعواها فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الثبوت (أجاب) لا يقضى
ملك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة أولاد
ثلاثين منهم ولد وبنت فاصران وترك ما يورث عنه شرعاً من أرض زراعية وغـيرها
وتمتع ووضع يده أحداً الأولاد البالغين على جميع المتروك وهو يزوع الاطيان ويدفع
الخارج فلما بلغ الولد القاصر صار يعمل وهو ساكن مع أخيه ثم حصل بينهما نزاع وأرادوا
تقعة من بعض فادعى الكبير بأن عليه ديوناً استدانه حال صغير أخيه وأخته متعللاً بأنه
كل حصل خسران في زراعة الأرض ويريد الزام أخيه وأخته القاصرين بشئ من الديون
الى استدانه حال صغيرهما فهل لا تسمع دعواه بما استدانه حال صغيرهما وهل اذا مات
زوك ولداً وادعى بما كان يدينه والده لا يسمع منه ولا يلزم القاصرين شئ من الديون المدعى
بأخيهما وبأخذ ان حصتهم ما في جميع ما تركه والدهما واذا كان ترك مواشى وتحت
يخذه ان حصتهم ما فيها وفي النتائج أيضاً (أجاب) تقسم التركة الاولى ونماؤها بين ورثته
فرضه الشرعية ولا مطالبة على القاصر بما استدانه الاخ المذكور ان نفسه حال صغيرهما
دون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده ساقية ورثها عن اصوله من مدة
عشرية وبه حجة بذلك من المحاكم الشرعية ادعى عليه رجل بأنه اشترى حصة منها من
فلان الذى يملكها عن ابيه فهل اذا لم يثبت ان البائع له فيها حق عن ابيه وكان قد أقرب بعد
موت ابيه انه لم يكن له فيها حق ولا لايه من قبله وان المالك فيها الواضع اليد لا يكون للمدعى
لذا كور معارضة واضع اليد ويمتنع من دعواه حيث ثبت اقرار البائع قبل البيع بما ذكر
(أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء ممن يملك تلك الحصة لا يقضى له بها على فرض
معاها والا ففى غير معصية ان ثبت الاقرار المذكور على هذا الوجه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى قطعة ارض معسومة القدر بالاذرع من ذمى من نحو خمس
ولا ينسب سنة بناحية الصعيد وبنى فيها بناءً وادخلها في داره فسات البائع عن وارثه
فما تناوراه عن وارث وكل من البائع ووارثه ووارث وارثه ووارثه ووارثه ووارثه ووارثه
بناها بالكنى والاسكان ونحو ذلك حتى مضت المدة المذكورة فادعى الآن وارث
وارث بأن الارض المحاملة للبناء باقية على ملك مورث مورثه فهل اذا ثبت ان المورث
الاصلى باع تلك القطعة الواضع اليد بالوجه الشرعى يمتنع وارث الوارث من معارضة
المشتري ولا يعتبر انكاره (أجاب) اذا ثبت بيع المورث الاصلى الارض المذكورة
فالحال لا تكون تركته عنه فيمنع وارثه من معارضة المشتري بدون وجه شرعى والله

١٢٦٦ ٣٠

١٢٦٦ ٣٠

صفر

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة تلقاها بالارث عن أصوله ووضع يده عليها مد
 تزيد على عشرين سنة فادعى جماعة من بلده على واضح اليد بان الطاحونة ملك لهم وأنها
 ذلك فهل لا تجمع دعواهم بعد مضي المدة المذكورة خصوصاً وهم حاضرون بالبلد ولم يد
 أحد منهم (اجاب) لا تجمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما داما استثنى حيث كان
 المدعى حاضراً ولم ينعهم عن الدعوى في تلك المدة مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل تزوج امرأة ووزق منها ببنات بلغت من العمر تسع سنين ثم اشترى متاعاً وجعله عنده
 امانة بخضرة بينة من المسلمين ثم زوج ابنته وهي بنت تسع فهل اذا طلب متاعه من
 الزوجة يسوغ له أخذه حيث شهدت البينة انه على سبيل امانة وتجبر على أدائه ولا حرج
 له فيه (اجاب) للزوج مطالبة زوجته بما وضعه عندها على جهة امانة وليس له
 الامتناع من تسليمه له بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وترك لهم عقاراً ومواشي وسواقي في أرض زراعتهم
 فاخذ أحد البنين جانباً من طين الزراعة باطلاع باقي الورثة وصادرهم فيه وهو في معية
 على حدته كما انه كان قبل موت أبيه كذلك وصادر باقي الخلفاء تحت يد أحد بنيهم يزعم
 الأرض وينبغي فيها ما بقي الورثة فخواتمهم وشريين سنة ثم مات هذا الابن الذي استولى
 على باقي الخلفاء عن ثلاثة بنين وزوجة وبنين فهل يكون لاخوة الميت الذين هم اولاد
 الميت الاول المطالبة بما خصهم من تركه أيهم من العقار والسواقي والمواشي وغنا
 التركة (اجاب) اذا ثبت استيلاء الابن المتوفى بعد أبيه على شيء من متروكات المورث فانه
 عن استحقاقه يكون لباقي الورثة طلب نصيبهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر حصة من أرض زراعة شرا مستوفيا للشروط ووضع يده عليها وتصرف
 فيها بزرع وقمرس مدة نحو عشرين سنة في حياة البائع ثم مات البائع وترك اولاداً من
 بعده شاهدوا تصرف المشتري من ايهم مدة ايضاً ثم بعد ذلك ادعى الاولاد ان الحصة
 التي باها ابوهم مملوكة لرجل من اقارب ايهم مفعود لا يدري في اي جهة ولا يدر
 هل هو حي او ميت ولا حكم احد بموته الى الآن ولا شاهد لهم على دعواهم وارادوا بذلك
 ابطال البيع الصادر من ايهم ورفعوا دعواهم محاكم بلدهم فطالب الحاكم المشتري
 واحضره وادخل ابنه في السجن وحكم بفساد البيع بمجر دعواهم فهل لا تقبل دعوى
 المذكورين وينقض هذا الحكم وينبغي البيع تحت يد المشتري على حاله (اجاب) لا تجمع
 دعوى اولاد البائع بما ذكره والقضاء بفساد البيع الصادر من ايهم بناء على ثبوت
 الدعوى غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من قريبه ان يقرضه مبلغاً من
 الدراهم وكل منهما في بلدة فقال المقرض اكتب على نفسك سنداً بالمبلغ الذي تأخذه
 مني وبعد ان اصل الى منزلي أرسله لك وهناك بينة تشهد بالوعد فكاتب السند
 المستقرض على نفسه وأخذه منه وبعد ان سافر لم يرسل له المبلغ المكتوب به السند حكم

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ١٠

وقدو بعد مدة من الزمن حضر الذي تحت يده السند وطالب صاحبه بما فيه فهل
يسمى بالسند المذكور خصوصاً والبينة تشهد بالوعد ولا بد من بيينة على القبض أو
الاعتراف به (أجاب) حيث شهدت البينة بتوافقهما على كتابة الصك وإرسال المبلغ
معه ولم يثبت دفعه للمستقرض بطريق شرعى لا يحكم عليه بشئ بمجرد كتابة الوثيقة
بقرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جاريتين يملكهما شخص فغصبهما
سائر وفقرهما وبافضبطهما ضابط من ضباط الجهات وأرسلهما إلى وكيل الديوان
أعلم أن يحصل من مالهما ما يغضبه عليهما في أكلهما وركوبهما فلم يتيسر في ذلك
زمن فامر وكيل بيت المال أن يبيعهما ما يقتطع ما صرفه عليهما ويحجز عنده ما يبقى
من ثمنهما تحت يده حتى يثبت المالك ملكه في الجاريتين المذكورتين عند القاضي
فهل إذا أراد مالك الجاريتين الدعوى بعده مضي سنة من ذلك سمع دعواه على وكيل
بيت المال وبأخذ ما بقي من الثمن الموضوع تحت يده حيث لم يعلم المشتري (أجاب) المالك
الجاريتين بعد ثبوت الملك له فيهما شرعاً المطالبة بهما من واضع اليد عليه حيث تعذر
دفع ملكه ولا يمنع من ذلك مضي المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
بذل مالاً لساقر بها إلى جهة الحجاز فمات هناك فوضع رجل أجنبى يده عليهما وباع
بعضهما وأبقى البعض لنفسه بدون إذن الورثة والآل يدعى أنه دفع ثمن ما باعه في دين
على مورثهم لأناس أجانب بدون تحقيقه بالوجه الشرعى فأنكرت الورثة دعواه فهل
يجب لذلك شرعاً ويكون للورثة مطالبة بثمن ما باعه من الآل المذكورة وباسترداد
ما كان موجوداً بيده منها (أجاب) ليس للأجنبي المذكور دفع ما بيده من يدعى ديناً على
الآل والورثة تضمنه بتعديه وفعله مما لا يملكه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفى عن ثلاثة بنين وخمس بنات وترك أرضاً يخرج منها حشيش وحطب واحد أولاد
الزوجة المذكورة ورغاب عن البلد وأراد أن يتصرف فيما يخصه بالغرض الشرعية
في الأرض الخلقية من والده ببيع أو غيره فلم يسلم له باقي الورثة بل يقولون إن الغائب لا
يكون له شئ في الأرض فهل إذا كانت الأرض المذكورة مملوكة لوالدهم تكون ميراثاً
للمرأة وقسم على الورثة بمقتضى الفريضة الشرعية ويكون للابن المذكور التصرف
فيها (أجاب) نعم تقسم الأرض المذكورة بين الورثة حيث كان الأمر ما هو
مستور ولا يمنع الوارث الغائب عما يخصه في تركه مورثه وتصرفه فيه التصرف الشرعى
بغير وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها عن
سائر وهو يتقعر بها أكثر من خمس عشرة سنة فادعى عليه الآل رجلان من أولاد
الدهم بأن الدار المذكورة ملك لهم عن أصولهم ميراثاً لهم خاصة فأنكر المدعى عليه
أنهم ميراثهم وعزوا عن إقامة البينة على دعواهم المذكورة فهل يكون القول قول واضع
اليد عليه بدعواهم المذكورة (أجاب) من المعلوم أن القاضي لا يقضى بدون حجة

١٤ ١٢٦٦

٢٢ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

ربيع الأول ٢ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ١٠

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة تلقاها بالارث عن اصوله ووضع يده عليها ما
 تزيد على عشرين سنة فادعى جماعة من بلده على واضع اليد بان الطاحونة ملكا لهم وانه
 ذلك فهل لا تسمع دعواهم بعد مضي المدة المذكورة خصوصا وهم حاضرون بالبلد ولم يد
 احدهمهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما اذا ما استثنى حيث كان
 المدعى حاضرا ولم يمنعه عن الدعوى في تلك المدة مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل) ا
 رجل تزوج امرأة ورزق منها ابنت بلغت من العمر تسع سنين ثم اشترى متاعا وجعله هذه
 امانة بخضرة بينة من المسلمين ثم تزوج ابنته وهي بنت تسع فهل اذا طاب متاعه ر
 الزوجة يسوغ له اخذه حيث شهدت البينة انه على سبيل الامانة وتجبر على ادائه ولا ح
 لها فيه (اجاب) للزوج مطالبة زوجته بما وضعه عندها على جهة الامانة وليس له
 الامتناع من تسليمه له بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) ف
 رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وترك لهم عقارا ومواشي وسواقي في ارض زراعتها
 فاخذ احد البنين جانيا من طين الزراعة باطلاع باقي الورثة وصار يزرع فيه وهو في معيش
 على حدته كما انه كان قبل موت ابيه كذلك وصار باقي الخلفاء تحت يد احد بنيه يزر
 الارض ويخفي فيها مع باقي الورثة فخجوا ثنتين وعشرين سنة ثم مات هذا الابن الذي استولى
 على باقي الخلفاء عن ثلاثة بنين وزوجة وبنين فهل يكون لاخوة الميت الذين هم اولاد
 الميت الاول المطالبة بما خصهم من تركته ابيهم من العقار والسواقي والمواشي وغنا
 التركة (اجاب) اذا ثبت استيلاء الابن المتوفى بعد ابيه على شئ من متروكات المورث زائ
 عن استحقاقه يكون لباقي الورثة طلب نصيبهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر حصة من ارض زراعة شرا مستوفيا للشروط ووضع يد عليها وتصرف
 فيها بزرع وقمرس مدة نحو عشرين سنة في حياة البائع ثم مات البائع وترك اولادا من
 بعده شاهدوا تصرف المشتري من ابيهم مدة ايضا ثم بعد ذلك ادعى الاولاد ان الحصة
 التي باعها ابوهم مملوكة لرجل من اقارب ابيهم موقود لا يدري في اي جهة ولا يعلم
 هل هو حي او ميت ولا حكم احد بموته الى الآن ولا شاهد لهم على دعواهم وارادوا بذلك
 ابطال البيع الصادر من ابيهم ورفعوا دعواهم محاكم بلدهم فطلب الحاكم المشتري
 واحضره وادخل ابنه في السجن وحكم بفساد البيع بمجر دعواهم فهل لا تقبل دعوى
 المذكورين وينقض هذا الحكم ويبقى البيع تحت يد المشتري على حاله (اجاب) لا تسمع
 دعوى اولاد البائع بما ذكره القضاء بفساد البيع الصادر من ابيهم بناء على تلك
 الدعوى غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من قريبه ان يقرضه مبلغا من
 الدراهم وكل منهما في بلدة فقال المقرض اكتب على نفسك سند بالمبلغ الذي تأخذه
 مني وبعد ان اصل الى منزلي ارسله لك وهناك بينة تشهد بالوعد فكتب السند
 المستقرض على نفسه واخذه منه وبعد ان سافر لم يرسل له المبلغ المكتوب به السند حكم

وقدو بعد مدة من الزمن حضر الذى تحت يده السند وطالب صاحبه بما فيه فهل
 يعمل بالسند المذكور خصوصا والبيئة تشهد بالوعد ولا بد من يثبت على القبض أو
 الاعتراف به (أجاب) حيث شهدت البيئة بتوافقهما على كتابة الصك وإرسال المبلغ
 منه ولم يثبت دفعه للمستقرض بطريق شرعى لا يحكم عليه بشئ بمجرد كتابة الوثيقة -
 المقرض والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى جارية تبين ملكها ما شخص فغصبها ما
 اتان وفهرها ما بفضطها ما ضابط من ضباط الجهات وأرسلها الى وكيل الديوان
 المحال من مال الكه ما مبالغ صرفة عليهم ما فى أكلها ما وركوبها ما فلم يتيسر فى ذلك
 الوقت فامر وكيل بيت المال أن يبيعها ما ويقطع ما صرفة عليها ما ويحجز عنده ما يبق
 من ثمنها تحت يده حتى يثبت المالك ملكه فى الجارية تبين المذكورة من هذا القاضي
 فهل اذا أراد مالك الجارية تبين الدعوى بعد مضي سنة من ذلك سماع دعواه على وكيل
 بيت المال وبأخذ ما بقى من الثمن الموضوع تحت يده حيث لم يعلم المشتري (أجاب) المالك
 الجارية تبين بعد ثبوت الملك له فيها ما شرعا المطالبة بيد لها من واضح اليد عليه حيث تعذر
 راعين ملكه ولا يمنع من ذلك مضي المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
 باع جارا لاسافر بها الى جهة الحجاز فمات هناك فوضع رجلا أجنبي يده عليها ما باع
 منها ما باقى البعض لنفسه بدون اذن الورثة والآن يدعى انه دفع ثمن ما باعه - فى دين
 كل على مورثهم لا ناس اجانب بدون تحقيقه بالوجه الشرعى فانكرت الورثة دعواه فهل
 يجب لذلك شرعا ويكون للورثة مطالبة بثمن ما باعه من الابل المذكورة وباسترداد
 ما كان موجودا بيده منها (أجاب) ليس للاجنبي المذكور دفع ما بيده لمن يدعى دينه على
 الميت والورثة تضمنه بتعديه وفعله ما لا يملكه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
 وفى عن ثلاثة بنين وخمس بنات وترك أرضا يخرج منها حشيش وحطب واحد أولاد
 المتوفى المذكور غاب عن البلد وأراد أن يتصرف فيما يخصه بالغريضة الشرعية
 فى الارض الخلقه عن والده ببيع أو غيره فلم يسلم له باقى الورثة بل يقولون ان الغائب لا
 يكون له شئ فى الارض فهل اذا كانت الارض المذكورة مملوكة والدهم تكون ميراثا
 لهم وقسم على الورثة بمقتضى الغريضة الشرعية ويكون للابن المذكور التصرف
 فيما يخصه (أجاب) نعم تقسم الارض المذكورة بين الورثة حيث كان الامر ما هو
 معذور ولا يمنع الوارث الغائب عما يخصه فى تركه مورثه وتصرفه فيه التصرف الشرعى
 من وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده على دار تلقاها عن
 امه وهو يتقعر بها أكثر من خمس عشرة سنة فادعى عليه الا أن رجلا من أولاد
 الادمه بان الدار المذكورة ملك لهم عن اصولهم ميراثا لهم خاصة فادعى عليه
 همهم وعزواهم اقامة البيئة على دعواهم المذكورة فهل يكون القول قول واضح
 الميراث عليهم بدعواهم المذكورة (أجاب) من المعلوم ان القاضي لا يقضى بدون حجة

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٣

ربيع الاول

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

١٣

شرعية فاذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يحكم له بما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل مات عن أولاد بلغ وعن زوجة وعن ابنين فاصر بن منسا وتترك ماورث عنه
 شرعاً من دار ومواس وغير ذلك ثم مات أحد الابنين القاصر من قبل قسمة التركة عن أمه
 وعن اخوته فادعى الاولاد البالغ بن والدهم تبرع لهم بالمواشى لاجل حرمان الزوجة
 وابنيها فأنكرت دعواهم والمحال ان والدهم استثمرت المواشى بيده حتى مات وهم معه
 فى معيشة واحدة فهل لا يجابون لذلك ويقسم جميع مائركه بين سائر ورثته بالقرينة
 الشرعية (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبت تملك الأب لهم حال صحته بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع بعض عقاره وبعض نخيل باطلاع ورثته
 البايعين المكافين وتصديقهم على الملك فيه للبائع واطلاعههم وعلمهم فبعد موت المورث
 دعى بعض الورثة على يد قاضى الحيرة بان ما كان باعه مورثهم قبل موته ملك للمدعى
 او يرد رفع يد المشتري عنه فهل لا تسمع دعواه بذلك بعد ثبوت البيع وصدوره منه
 للمشتري بعلمهم واطلاعههم وتصديقهم (أجاب) فى التنوير وشراء باع عقارا أو حيوانا أو
 ثيابا وبنته أو امرأته أو غيره ممن أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه لا تسمع
 دعواه كذا اطلقه فى الكنز والماتقى وجعل سكونه كالفصاح قطعاً للتزوير والحيل فخرج صريح
 الاقرار أولى والله تعالى أعلم (سئل) فى رزقة موقوفة بها اشجار ادعى جماعة من أهل
 البلد التى بها الرزقة المقيمة ونهبها بان الاشجار ملك لهم وجد الناصر على الرزقة دعواهم فهل
 حيث سكنت الميسدون عن دعواهم الملك مدة تزد على ست عشرة سنة مع حضورهم
 بالبلد وعدم دعواهم فيها مع عدم المانع لهم منها لا تسمع دعواهم الملك لانفسهم ولا يسوغ
 للقاضى سماع تلك القضية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدا
 ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحداً او القضاة ممنوعون من سماع ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل اشترى دابة من نحو ست سنين على يد بيعة فتعرف عليها رجل آخر وادعى
 ان تلك الدابة ضاعت من عنده من نحو سنتين وانه اشتراها من مدة ست سنين وانه اشترى
 بينه وبين شخص مناصفة وانه انتجبت عندها بانهما فلما حضر ذلك الشخص الشرىك وعان
 تلك الدابة آخر بانها غير الدابة التى ضاعت وحالف على ذلك فهل اذا ادعى شريكه انها
 من نتاج بائعه بعد اعتراف شريكه المذكور واثبت ذلك بالبيعة تكون شركة بينهما وبين
 ذى اليسر ويؤخذ الشرىك باقراره (أجاب) اذا أثبت المدعى ملكه لنصف الدابة
 المذكورة بالوجه الشرعى يحكم له بما ادعاه ولا اعتبار لما قاله من زعم المدعى شريكه فيها
 على الوجه المعلوم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد ذكور واثبات وترك
 ماورث عنه شرعاً من عقار ومواس وغيرهما فقسم أحد الاولاد وأخذ حقه فى التركة
 بالتراضى وهو بالغ عاقل وانزل فى معيشة وحده ومضى على ذلك عشرون سنة فاكثرت
 مات أحد اخوته عن أولاد قصر فأنكر الولد الذى أخذ نصيبه من التركة القسمة وأراد

١٢٦٦ ١٢

١٢٦٦ ١٣

١٢٦٦ ١٦

١٢٦٦ ١٧

١٢٦٦

١٧

منازعة الا ولاد والدخول معهم فهل اذا ثبتت القسمة واخذ نصيبه بالتراضي بالبيئة
 الشرعية لا عبرة بانكاره القسمة ولا يكون له معارضة الاولاد (اجاب) اذا ثبت قسمة
 التركة بين الورثة واخذ كل ما خصه فيها لا يكون لاحد منهم معارضة باقى الورثة ولا اخذ
 نفي عما يديهم يدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى مسقطات موقوفة بموجب
 سند شرعى آل الاستحقاق والنظر فيها لرجل من جملة الموقوف عليهم حضر رجل وادعى
 بلها موقوفة عليه وان النظر والاستحقاق له وانما خرجت من الوقف المستحق له
 بالاستبدال وان الواقف لها نهي عن الاستبدال فى وقفه واظهر حجة وقف تشهد له
 بذلك وانكر المدعى عليه جميع دعواه المذكورة فهل لا يجاب المدعى بما ادعى به بمجرد
 الوقفية التى يسيدها يلزم شرعا ببات وقف المسقطات المذكورة وبالشروط المعينة بحجة
 الوقف الذى هو عدم الاستبدال وبانه مستحق لها واذا عجز عن اقامة البيئة يكون الحق
 فيها للمدعى عليه واضح اليد (اجاب) المقرر عند علماءنا المخفية انه لا عبرة بمجرد الخط ولا
 التفات اليه اذ ججع الشرع ثلاث وهى البيئة والاقرار والنبط كما صرح به فى اقرار
 الحائفة فلا اعتبار بمجرد حجة الوقفية المذكورة ولا التفات اليها الا اذا ثبت مضمونها باحد
 الحجج المزبورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى من مدة خمس عشرة سنة وخلف
 عقارا واستولت عليه على العقار المذكور ثم ظهر بعد مضي تلك المدة جماعة بايديهم
 ورقة مؤرخة بتاريخ يزيد على خمس عشرة سنة مذكور فيها ان المتوفى المذكور باهم
 بزمان العقار بنم معلوم وفى تلك الورقة شهود ماتوا فهل لا تسمع دعواهم ولا يجوز
 للقاضي الاقدام على الحكم فيها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
 الا فى الارث والوقف ووجوده ذر شرعى ولا يجوز للقاضي الحكم فيها والله تعالى أعلم
 (سئل) فى امرأة توفيت وتركت ورثة وكان لها اخذوا عطاء فى معاملة مع بعض الناس
 فانعت الورثة على المعاملين لها ان لها عندهم مبالغ ولم يكن للورثة بيئة تشهد لهم فهل
 يجوز للورثة تحليف المدعى عليهم اذا انكروا (اجاب) اذا توفرت شروط صحة الدعوى
 وسأل القاضي المدعى عليه عنها فانكر ولم يبرهن المدعى على دعواه حلف المحاكم المدعى
 عليه بعد طلب خصمه اليمين والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأتين عن ابنتين بالغين
 وتركت ما ينحسرها بالميراث الشرعى فى عقار والديها فارادا اخذ نصيبها فنعها خالهما
 منه لادعوا ان امه وضعت هندامهما التى هى بنتهما صاغا امانة ويريد اخذ نصيبه
 منه فانكر ادعوا ذلك ولا بيئة له على ما يدعى فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا يكون له
 منه ما من اخذ ما ينحسرها هم ما بالاطريق الشرعى فيما تركه والديهما من العقار ولا عبرة
 بنقله المذكور حيث لم يقسم الى الآن (اجاب) نعم للابنتين المذكورتين اخذ نصيب
 امهما من تركته والديها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى حيث لا مانع ولا عبرة بتعلل
 خالهما بما ذكر على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قاعدة

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢١

شرعية فاذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يحكم له بما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل مات عن أولاد بلع وعن زوجة وعن ابنين قاصر بن منهنسا وترك ما يورث عنه
 شرعاً من دار ومواس وغير ذلك ثم مات أحد الابنين القاصر بن قبل قسمة التركة عن أمه
 وعن أخوته فادعى الأولاد البلع بأن والدهم تبرع لهم بالمواشى لأجل حرمان الزوجة
 وابنيها فأنكرت دعواهم والمحال أن والدهم استمرت المواشى بيده حتى مات وهم معه
 فى معيشة واحدة فهل لا يجابون لذلك ويقسم جميع ما تركه بين سائر ورثته بأقر يرضة
 الشرعية (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبت تملك الأب لهم حال صحته بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع بعض عقاره وبعض نخيل باطلاع ورثته
 البائعين المكلفين وتصديقهم على الملك فيه للبائع واطلاعهم وعلمهم فبعد موت المورث
 دعى بعض الورثة على يد قاضى المجبرة بأن ما كان باعه مورثهم قبل موته ملك للمدعى
 أو يريد رفع يد المشتري عنه فهل لا تسمع دعواه بذلك بعد ثبوت البيع وصحة مدعاه منه
 للمشتري بعلمهم واطلاعهم وتصديقهم (أجاب) فى التنوير وشراء باع عقارا أو حيوانا أو
 ثوبا وابنه أو امرأته أو غيره ممن أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً أنه ملكه لا تسمع
 دعواه كذا أطلقه فى الكنز والمتقى وجعل سكوته كالإفصاح قطعاً للتزوير والحيل فخرج صريح
 الإقرار وأولى والله تعالى أعلم (سئل) فى رزقة موقوفة على أشجار ادعى جماعة من أهل
 البلد التى بها الرزقة المقيمة ونهايان الأشجار ملك لهم ووجد الناظر على الرزقة دعواهم فهل
 حيث سكنت الميسدون عن دعواهم الملك مدة تزد على ست عشرة سنة مع حضورهم
 بالبلد وعدم دعواهم فيها مع عدم المانع لهم منها لا تسمع دعواهم الملك لأنفسهم ولا يسوغ
 للقاضى سماع تلك القضية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدا
 ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحداً أو القضاة ممنوعون من سماع ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل اشترى دابة من نحو ست سنين على يد بينة فتعرف عليها رجل آخر وادعى
 أن تلك الدابة ضاعته من عنده من نحو ستين وأنه اشتراها من مدة ست سنين وإنما اشترى
 بينه وبين شخص مناصفة وانها نتجت عندهما فباعها فحضر ذلك الشخص الشريك وعاب
 تلك الدابة أقر بأنها غير الدابة التى ضاعت وحلف على ذلك فهل إذا ادعى شريكه أنها
 من نتاج بائعه بعد اعتراف شريكه المذكور وأثبت ذلك بالبينة تكون شركة بينهما وبين
 ذى اليسر ويؤخذ الشريك باقراره (أجاب) إذا أثبت المدعى ملكه لنصف الدابة
 المذكورة بالوجه الشرعى يحكم له بما ادعاه ولا اعتبار لقالة من زعم المدعى شركته فيها
 على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد ذكور وبنات وترك
 ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواس وغيرهما فقسم أحد الأولاد وأخذ حقه فى التركة
 بالتراضى وهو بالغ عاقل وانعزل فى معيشة وحده ومضى على ذلك عشرون سنة فأكثرت
 مات أحد أخوته عن أولاد قصر فأنكر الولد الذى أخذ نصيبه من التركة القسمة وأراد

١٢٦٦ ١٢

١٢٦٦ ١٣

١٢٦٦ ١٤

١٢٦٦ ١٥

١٢٦٦

١٧

منزعة الاولاد والدخول معهم فهل اذا ثبتت القسمة وأخذ نصيبه بالتراضى بالبينة
الشرعية لا عبرة بانكاره القسمة ولا يكون له معارضة الاولاد (أجاب) اذا ثبت قسمة
التركة بين الورثة وأخذ كل ما خصه فيها لا يكون لاحد منهم معارضة باقى الورثة ولا أخذ
نصيبا بأيديهم بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى مسقطات موقوفة بوجوب
مذشرعى آل الاستحقاق والنظر فيها لرجل من جملة الموقوف عليهم حضر رجل وادعى
بها موقوفة عليه وان النظر والاستحقاق له وانما خرجت من الوقف المستحق له
الاستبدال وان الواقف لها سببى عن الاستبدال فى وقفه وأظهر حجة وقف تشهد له
بنكروا أنكر المدعى عليه جميع دعواه المد كورة فهل لا يجب المدعى له الادعى به بمجرد
الوقفية التى بيده يلزم شرعا بآيات وقف المسقطات المذكورة وبالشرط المعين بحجة
الوقف الذى هو عدم الاستبدال وبانه مستحق لها واذا عجز عن إقامة البينة يكون الحق
فيها للدعى عليه ووضح اليد (أجاب) المقرر عند علماءنا الحنفية انه لا عبرة بمجرد الخط ولا
التفات اليه اذ جعجج الشرع ثلاث وهى البينة والاقرار والنكول كما صرح به فى اقرار
الخانية فلا اعتبار بمجرد حجة الوقفية المذكورة ولا التفات اليها الا اذا ثبت مضمونها باحد
الحجج المزبورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى من مدة خمس عشرة سنة وخلف
عقارا واستولت عليه على العقار المذكور ثم ظهر بعدمضى تلك المدة جماعة بأيديهم
ورفعه مؤرخة بتاريخ يزيد على خمس عشرة سنة مذكور فيها ان المتوفى المذكور باههم
بما من العقار بمن معلوم وفى تلك الورقة شهدوا بما توفى فهل لا تسمع دعواهم ولا يجوز
للقاضى الاقدام على الحكم فيها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة
الا فى الارث والوقف ووجوده مذشرعى ولا يجوز للقاضى الحكم فيها والله تعالى أعلم
(سئل) فى امرأة توفيت وتركت ورثة وكان لها أخذوا عطاء فى معاملة مع بعض الناس
فدعت الورثة على المعاملين لها ان لها عندهم مبالغ ولم يكن لورثة بينة تشهد لهم فهل
يجوز للورثة تخفيف المدعى عليهم اذا أنكروا (أجاب) اذا توفرت شروط صحة الدعوى
ومال القاضى المدعى عليه عنها فانكر ولم يبرهن المدعى على دعواه حلف المحاكم المدعى
عليه بعد طلب خصمه اليه والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن ابنين بالغين
وتركت ما يخصها بالميراث الشرعى فى عقار والديها فارادا أخذ نصيبها فغنتهما خالهما
منه لا ومديان امه وضعت عند امهم التى هى بنتها مضافا امانة ويريد أخذ نصيبه
منه فابكر ادعوا ذلك ولا بينة له على ما يدعى فهل لا يجب لذلك شرعا ولا يكون له
منهما من أخذ ما يخص أهلهما بالمرىق الشرعى فيما تركه والدهما من العقار ولا عبرة
بنقله المذكور حديث لم يسم الى الآن (أجاب) نعم للابنين المذكورين أخذ نصيب
اهم من تركه والدهما بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى حيث لا مانع ولا عبرة بتعلل
خالهما بما ذكره على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على قاعدة

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢١

طاحونة من مدة ثمانى عشرة سنة وهو ينتفع بها ثم بعد هذه المدة ادعى جماعة ان
القاصدة المذكورة ملكهم ويريدون نزعها من يده والحال انهم مقيمون معه
في البلد ولم ينازعوه ولم يمنعهم ما منع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم
(اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود
عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له قدرا من الدواهم
قبله وانه سلبه له من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه لاسيما وانه معه
في بلدة واحدة ولم يطالبه ولم يعترف المدعى عليه به (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد
مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك حصاة في ساقية باعها لآخر من مدة خمس عشرة سنة وزيادة والمشتري
يتصرف فيها من غير منازع له في ذلك ثم مات البائع عن ورثة فاراد ورثته الان ابطال
البيع في الحصاة المذكورة متعللين بان مورثهم باعها مكرها فانكر المشتري دعواهم
ولا يثبت لهم على ذلك فهل اذا لم تثبت دعواهم لا كراهة للبينة الشرعية لا يجابون لذلك
ولا عبرة بتعاللهم ويمنعون من معارضة المشتري في الحصاة المذكورة بدون وجه شرعى
(اجاب) ليس لواثر البائع فسخ البيع الصحيح الصادر من مورثه ويمنع من معاوضة
المشتري حيث كان الامر ما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين
أيديهم على دار وبعض عقار في بلد من بلاد اليمن مدة متلقين لما ذكر من اباثهم
واجدادهم ويدهم سندات شرعية تشهد لهم وهم يتصرفون في ذلك بالخدم والبناء جيلا
بعد جيل نحو سبعين سنة فظهر الان جماعة يدعون ان ما ذكر لهم وان وضع يده ولاه
بغير حق وهم في تلك المدة منهم مشاهدون لتصرفهم غير منازعين لهم فهل لا تسمع
دعواهم ويمنعون من التعرض لهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة أرض
زراعة تلقاها عن والده ووجه من مدة خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير
منازع له ولا لوالده من قبله والان يدعى جماعة بان الارض المذكورة لهم متعللين بانها
مرهونة فانكروا وضع اليد دعواهم فهل اذا كانوا مقيمين بالبلد ومشاهدين تصرف
واضح البلد ولم ينازعوا في شأنها لا يجابون لذلك ولا يمكنون من نزعها منه ولا تسمع
دعواهم ولا عبرة بتعاللهم المذکور ويمنعون من معارضة اذ لم يكن هناك بينة تشهد بانها
مرهونة (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال ما ذكر في السؤال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك بناء حانوت باعه لآخر بمثل معلوم قبضه منه البائع المذکور واشهد
على نفسه بينة شرعية بذلك وكتب بذلك حجة شرعية قال فيم البائع المذکور انه باع جميع
بناء الحانوت لغيره لان الله الا في الثمن المعلوم في الحجة المذكورة وصار ملكا للمشتري
المذکور فهل اذا مات البائع المذکور بعد ذلك وظهر اوارث انكر البيع ويريد نزع

٢١ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٧ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

من يدعى المشتري لا يكون له ذلك حيث أثبت المشتري المذ كوربيع مورثه بالوجه
في دهوى صحته وسلامته (اجاب) اذا تحقق بيع المورث حال صحته ابتداء المحانوت
كولا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري فيه بدون وجه شرعى والله تعالى
(سئل) في رجل حضر بين يدي حاكم شرعى وادعى على آخر بانه باع له جانب نخيل
بغير بطريق الا كراهه فأنكر المشتري الا كراهه وذكر انه باع طائعا مختارا فطلب
لدى ابيات دعواه الا كراهه فاحضر بينة وشهدت شهادة لم تصادف وجهها شرعا
بمنه بينة اخرى تشهد له بطريق دعواه فذكر انه لم يقبض الثمن وان قيمة النخيل
من الثمن الكثير وانه باع مالا يملك وان النخيل التي باعها للمدعى عليه ملك لاختيه
فانفق من ورثته ومن جملتهم ولد له جهادى حاضر معه بالمجلس وقت اقامة الدعوى

٤ ١٢٦٦

فاجبه المذ كورا ترقى معه على ذلك فاذا يكون الحكم (اجاب) اذا ثبت ابن الاخ
مورثه للنخيل المذ كوربيع مدعوى صحته قضي له بالميراث فيه حيث لا مانع ولا
دعوى البائع المذ كوروا المحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر
ماله المدون على آخر بمذ لك المبلغ فقبل المحال عليه المحوالة ودفع جانباً منه واستلم
شاهداً يدفع باقى المبلغ فطلب منه رب الدين بقية المبلغ فقال دفعته لك فهل لا يجاب

٦ ١٢٦٦

بأن يكون القول قول رب الدين فيما قبضه (اجاب) القول للمحتمل بيمينه حيث
بأن محال عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلتها هان ابنه
وكان يرمى ادعى عليه الا أن رجل بان لايه فيها حقاً وطلب رفع يده عنه فهل اذا
بالمدعى حاضر ام وجود ام شاهد تصرف ابى المدعى عليها أكثر من خمس عشرة
شهر ما كنت لم ينازع ابى المدعى عليه وكذلك المدعى شاهد تصرف المدعى عليه مدة

٦ ١٢٦٦

فالشك ينازع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه والمحال هذه (اجاب) سكوت المورث
عن دعوى المالك بلا مانع شرعى مانع من سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى
(سئل) في رجل استاجر من آخر حانوتاً باجرة معلومة كل شهر ومضت مدة من وقت
تجار واراد رب الحانوت اخذ اجرة من المستأجر المذ كور فادعى انه دفعها له ولا بينة
بذلك فهل اذا لم يثبت الدفع بالبينة الشرعية يكون مطالبه باجرة الحانوت

٨ ١٢٦٦

المدعى (اجاب) القول للأجير بيمينه حيث لا بينة للمستأجر على دعواه الدفع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل ادعى على وارث رجل آخر انه وكل مورثه بقبض ديون له من اناس
في المحال انه لم يطالب المورث حال حياته مع كونه معه في بلدة واحدة ومضت خمس
سنوات ما ربح القبض الذي ادعاه والمورث موجود ولم يطالب به بما يدعى انه قبضه له
فجد الوارث ذلك فهل لا تسمع تلك الدعوى ويمنع المدعى اسكوتة عن الدعوى

١١ ١٢٦٦

بلا مانع (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي ثلاث المدة والمحال هذه والله تعالى
(سئل) في رجل اشترى قطعة ارض خربة من ماله الخاص به من مدة خمس وعشرين

سنة وبناها دار لنفسه وأضاف لها قطعة أرض زراعة من أرضه التي يدفع خراجها
سنة وله أخ فقير وضعه لنفسه بعد بنائه لها خوفاً من تعيير الناس له بسبب فقره فبعد دار
اولاد اذ فيه عزله وحده مع اولاده من مدة سنين والآن تدعى اولاده بان الولد هم
دارهم هم متعاليين بورقة مقطوعة الثبوت فأنكر العلم ده واهم فهل اذا لم يثبتوا
الشرعية ان الدار المذكورة مشتركة بين العلم ووالدهم لا يجابون لذلك ولا عبرة بما
ويعنون من معارضة هم في داره بدون وجه شرعي حيث كان الاب موجود
عاقلاً (اجاب) لا خصوصية للاولاد المذكورة في ما يديهم حيث لم يصدر من
توكيل شرعي لهم في الدهوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تلقى عن ابيه داراً من
اربعة سنين ثم ظهر الاثر رجل يدعى انها ملك له والحال ان المدعى كان مقيماً بالدار
هذه المدة مع ان تصرف المدعى عليه فيها تصرف المالك ولم ينزعه ومع المدعى
مشمولة على شهود توفيت فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) لا تسمع دعوى
المذكورة بعدمضى تلك المدة حيث كان حاضر المذموم مانع شرعي عنها والله تعالى
(سئل) في رجل مات عن زوجته واولاده انقصروا فادعى رجل بانه دفع لليت قبل
نصف ارب درز ونصف ارب حب العزير امانة لبيع له ذلك ومات قبل اخذ الثمن
ويريد اخذ ذلك من ورثته فأنكرت الزوجة دعواه وطلب منها ثبات دعواه على ما
وبيان اسم الميت واسم ابيه وجده فجهز فهل اذا لم يثبت دعواه بالوجه الشرعي لا
الورثة شيء (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا يقضى له بما ادعاه والله تعالى
اعلم (سئل) في جماعة لهم اربع زلاقات مبنيات بالجرف فوق البحر بالشلالات يكتسبون
وهم واضعون ايديهم عليها مدة تزيد على تسعين سنة وذلك عن اجدادهم والآن ظهر
ناس ينازعونهم فيما بايدهم بدعواهم ملكة فهل لا يمكنون من ذلك وتكون للواضع
ايديهم عليها لاسيما مع وجودهم في تلك المدة المذكورة وتمكنهم من الدعوى (اجاب)
سكوت المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه
عدا ما استثنى فيها اولي الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بعضهم قاصداً
وبعضهم بالغ فبعدموته بستين ادعى رجل آخر ان له بذمة الميت كذا من الدراهم
مدة احدى عشرة سنة بموجب سند بخط الميت وختمه بمجرد عن الثبوت فهل لا يعمل
الميت المجرى عن الثبوت واذا اقام المدعى بيته تشهد بان المبالغ بذمة الميت الى ان مات لا
من حلف المدعى مع البيعة (اجاب) لا يعتمد على الخط ولا يعمل به والحجة البيعة والاقام
او النكول واستثنى في الاشياء مسائل منها دفتر السماء والراف والبيع وصرح
بتحليف مدعى الدين على الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستول على فطر
ارض ارض اهلها داروهم فأنخله عن ارضه وله من مدة ست وخمسين سنة وهو يدفع ماء
الأنخله بجانب الديوان هذه المدة وتصرف فيها ببيع بعضها فادعاه رجل عن ارضه

١١ ١٢٦٦

١٦ ١٢٦٦

١٦ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

٢٢ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

بان أصوله في هذه المدة مشاهدون لهذا التصرف والاستيلاء أكثر من خمس
 سنة وهو أيضا مشاهد لذلك باقي هذه المدة بلا دعوى من أصوله ولا منه ولا عذر لهم
 الدعوى فهل ليس له ذلك ولا يمكن من الدعوى والمحال هذه (أجاب) لا تسمع
 لوارث والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن ابائه واضع يده
 مدة من خمسين سنة ولم ينزعه في تلك المدة أحد فيها والا آن تغلب عليه شخص
 في أنها كانت عارية تحت يده وليس ملكا له فهل بعد مضي هذه المدة من غير
 فسخ مع كونه حاضرا معه في البلد وليس له مانع من الدعوى لا تسمع دعواه (أجاب)
 الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيماعد ما استثنى حيث كان المدعى عليه
 الدعوى المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده الخمسة من
 ماله حصصا في مكان باعها حال حياته لأحد أولاده بغير معلوم ووضع المشتري يده
 لخصه المرقومة ثم بعد وفاة والده حضرت الزوجة وأدهت على أحد الأولاد المشتري
 من المرقومة وانها ملك مورثها وتريد أخذ نصيبها منها بين يدي المحاكم الشرعي فدفع
 المدعى الدعوى الشراء لخصته من والده حال حياته وانكرت ذلك وأثبت ذلك في وجهها
 من الشرعية بين يدي المحاكم الشرعي وحكم بان المحق في الحصص للمشتري المذكور
 بان كان الأمر كما ذكر يكون ذلك المحكم نافذا على باقي الورثة وتكون الحصص
 لورثة لأحد الأولاد المشتري لها المذكور ولا حق لباقي الورثة فيها حيث ثبت ذلك
 بالشرعي (أجاب) أحد الورثة ينتصب خصما عن الميت فيماله وفيما عليه
 من المطالب في دعوى العين على أحد الورثة وانتصابه خصما عن الباقي كون العين في يده
 من ماله دعوى الدفع كما هنا حيث أثبت الابن الشراء من أبيه حال حياته في وجهه
 من أبيه التي هي أحد الورثة كان المحكم عليها حكما على باقي الورثة والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض براج بالارث عن أصولهم واضعين اليد عليها مدة نحو
 سنة وهم يتفقون بها المدة المذكورة هم وأصولهم من قبلهم فالآن ادعى عليهم رجل
 بربطه بان له حقا فيها لكونه تلقى مشيخة القرية عنهم وكانت لهم قبل ذلك ويخص
 حصصه في تلك الأرض ولا سند له في ذلك أصلا ولا يكلفهم اثبات ملكهم لها فهل
 له هذه لا تسمع دعواه عليهم ولا يكون له حق فيها بمجرد دعواه ولا عبرة بتعلله المذكور
 بطلب منهم بينة بذلك لان وضع اليد من أقوى الحجج (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى
 لوجه الشروع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دارين وحصصه في
 مدة تلقى ذلك بالارث عن مورثيه وانتفع بذلك نحو سبعين سنة من غير معارض ولا
 مانع والآن ادعى عليه رجل بان مبدته أم أبيه حصصه في ذلك ويريد أخذها منه فأنكر
 ذلك والمحال ان جده المدعى كانت حاضرة وموجوده مشاهدة تصرف أبي المدعى عليه
 من ثلاثين سنة ولم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعي وهي ساكنة هذه المدة وكذلك

٢٩ ١٢٦٦
جادی الاولی

٢ ١٢٦٦

٠ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

٩ ١٢٦٦

المدعى شاهد المدعى عليها أكثر من عشرين سنة وهو يتصرف في المدعى به وينتفع
المدة المذكورة ولم ينزع من غـ ير مانع شرعى فـ ل لا تسمع دعواه ويمنع والحال هـ
(أجاب) نعم لا تسمع الدعوى والحال هـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
زوجة وأولادواختلفت الأولاد والزوجة في زوجـ وارذهب وصينية فضة وقم كرم فـ
يكون القول قول الزوجة فيما يهدقها فيه الظاهر (أجاب) القول للزوجة بيمينها في
ما ذكر ملكها حيث لا بدنة لباقي الورثة على أنه ملك الزوج وكان بعض المتنازع فيه
خاصا بالتساع وباقية مشتركا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع قطعة أرض لا تحرق
المشتري ينتفع بها مدة خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك المدة ادعى البائع أن له ابن عم يستحق
في تلك الأرض وأنه تعدى وباع نصيبه ونصيب ابن عمـ من غـ ير اذنه ومع ذلك ابن عمـ
حاضر معه وقت البيع ومشاهد انتفاع المشتري بالأرض فهل إذا كان الحال كما ذكر
لاتفقد البائع الدعوى لانه نقض لما أتته (أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور
مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا من مورثهم وعليه دين فباعوه
لرجل بثمن معلوم وأمره بدفع الثمن في دين مورثهم فدفعه حكم اذنه وأمرهم فباعوه
أراد بعضهم الرجوع على المشتري وطلب منه الثمن فهل إذا أثبت بيئته شرعية أنه دفع
الثمن في دين مورثهم باذنهم بعد ادعاء ترأفهم به لا يكون له مطالبة المشتري بشئ لاسيما
والبعض الآخر صدق على صحة البيع للمشتري وعلى دين المورث وأذن المشتري بالدفع على
الوجه المذكور (أجاب) إذا باع الورثة البالغ الدار المورثة وأمر والمشتري بدفع الثمن
لغير مورثهم ودفعه المشتري حسب أمرهم واذنهم له بذلك لا يكون لاحد منهم مطالبة
بشئ من الثمن المذكور إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع قطعة
أرض لا تحرق فصار المشتري ينتفع بها مدة من السنين نحو خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك المدة
ادعى البائع أن له أقارب يستحقون في تلك الأرض وأنه تعدى وباع ما يخصه وما يخصهم
بغير اذنهم والحال أنهم مشاهدون انتفاع المشتري بتلك الأرض المباعه من غير أن
يدهوا عليه فهل والحال هذه لاتفقد البائع تلك الدعوى والبيع ماض لا ينتقض
(أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات من ورثة فباع بعض الورثة عقارا من التركة وقبض ما يخصه واستوفى بقية الورثة
حقهم من المشتري بعد رضاهم بالبيع وأجازتهم ثم مات البائع فطلبت بنت البائع بعد
مضى خمس وعشرين سنة أن ترجع على المشتري وتأخذ منه بقية الثمن فهل لا تجاب لذلك
حيث ثبت أن أباهما قبض ما يخصه من الثمن (أجاب) إذا ثبت بوجه شرعى قبض مورث
المدعية حصته في ثمن ما باعه حال صحته لا يعتبر انكارها لذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له مع آخر أخذوا عطاء فحاسباهم بعضهم ما بقي لاحدهما قبل الآخر مبلغ من
الدرهم اقرب به بحضرة بيعة ثم بعد مدة مات من عليه المبلغ المذكور وأثبت الآخر ما له

٩ ١٢٦٦

جهوى التركة بالينة واليمين وامتنع الوصى من الدفع متعللاً بأنه لا بد من الاثبات
تسديداً ما اقر قبل موته بقليل بهذا المبالغ فهل والحال هذه لا هبة بتملكه حيث اثبت
بالوجه الشرعى (اجاب) اذا اثبت الغريم دينه على الميت في وجه موصيه بالوجه
شرعى كان له استيفاء ومن التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت
من بنت أخرى ماتت في حال حياة ابياها فهل يكون الارث للابنتين والبنت للذكر مثل
الابنتين ولا شيء لبنت البنت واذا ادعت بنت البنت ان اباها مات في حال حياتها
دون ابيها فكيف يكون باقى الروثة دعواها ذلك لا تسع دعواها بدون بينة (اجاب)

١٢ ١٢٦٦

الشيخ الورثة في تاريخ موت الاقارب فالينة ينسب من يدعى زيادة الارث والقول
ولم ينكر كفى دهوى القنية وقال في الخبر به أى ينكر الزيادة بالاولى انكار
الابن الكفاية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخلاً بالميراث وغيره
منهم رجل واحد اصلهم من مدة تزويده على ما تسمى سنة وهم يتصرفون فيه تصرف
الاعراض فتعدي اولادهم ما يحل للبلد ووضعوا ايدىهم على نصف النخل
وغيره ان مورثهم نصفه واستولوا على نصف النخل بغيرهم ودعواهم ان مورثهم له نصفه
والى الورثة مع مورث الملاك المدعى عليهم على ان يفرس نخيله في الارض يسمى
الحل وان جميع النخل الموجود والمحاذ صامشتر كاسبب ذلك والحال ان مورثهم
يملك شئ من النخل اصلاً لا في النخيل ولا في النخل النوى في حياته فهل لا تسع
لغيرهم من النخل بينهم على الملك من مورثهم حيث لم يدع مورثهم بهذه الدهوى
من شئ عليه أكثر من خمس عشرة سنة الى ان مات ويكون المانع في حق المورث
مستحقاً في حق الوارث (اجاب) سكوت المورث عن الدهوى تلك المدة بلامانع

١٢ ١٢٦٦

شرعى ما من مباح دهوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجة وبنين وبنت وترك ما مورث عنه فرعاً من دار وغيره ماتت تزوجت البنت قبل
بنت التركة في بلد غير بلد اهلها مات الابن المذكور عن أمه وأخته فقط وبعد مدة
من عشرين سنة ذهبت بنت الميت لتأخذ ما يخصها في دار والدها وما يخصها من نصيب
الارث فوجدت رجلاً اجنبياً مع امرأة اجنبية اقتسما الدار واخذ كل منهما حصه فيها بغير
معرفة شرعى فهل اذا كان هناك بينة تشهد بان الدار المذكورة لوالد البنت المذكورة
تسبب دعواها ويكون لها تزوج ما يخصها منها (اجاب) اذا اثبتت البنت المذكورة دعواها

٢٣ ١٢٦٦

بالعلم شرعى قضى له ان يصيبها في الدار المذكورة حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مشترك بين رجلين وقاعة قرارة لاحدهما ربع الدار وثلاثة ارباع في
الآخرين من ربع مدة وبعد حضوره من الغيبة اراد ان يأخذ نصيبه من الدار فغناه
منه ثلاثة ارباعها متعللاً بشرائه نصيبه منه فانكره دعواه الشراء فهل اذا لم يثبت شراءه
فبغيره كمالينة الشرعية لا يجاب لذلك شرعاً ويكون للشرى المذكور أخذ

ما يخصه في الدار والقاعة المذكورة من الطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يجب لذ
 حيث لم يثبت دعواه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واضع
 ايديهما على دار من مورثهما ادعى عليهما ابن عهما بأن لايه حصته في الدار المذكورة
 ويريد رفع ايديهما عنها فادعى واضعا اليد بان ابا المدعى باعهما المورثهما قبل موته فهل
 ثبت بيع أبي المدعى المذكور قبل موته لاني واضع اليد بالبيعة الشرعية لا
 دعوى المدعى المذكور (أجاب) اذا ثبت بيع المحصة في الدار المذكورة لمورث المدعى
 عليهما بالوجه الشرعي لا يكون لواثر البائع معارضتهما فيها والله تعالى أعلم (سئل)
 رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرضا واظهر ورقة مشعولة بتختم المدعى عليه
 فانكر المدعى عليه دعواه القرض ولا يثبت للمدعى على دعواه فهل يصدق المدعى على
 بعينه ولا عبرة بدعواه ولا بالورقة المجردة عن الثبوت الشرعي (أجاب) لا يقضى بصد
 بدون اثبات مضمونه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة في يدها بقرة ادعى
 عليها رجل ان هذه البقرة له وادعت انها ملكها بالتلق من قبل آخر وكل ارجح تار
 دعواه واقام بيعة مؤرخة وتاريخ ذي اليد وهي المرأة اسبق والذي تلتقت هذه الملائكة
 مقرها بالتمالك من جهته فهل لا عبرة ببيعة المدعى وتقدم بيعة المرأة حيث ان تاريخ
 ملكها اسبق (أجاب) اذا برهن خارج على ملك مؤرخ وذو اليد على ملك مؤرخ
 اقدم فالسابق أحق كذا في التنوير والله تعالى أعلم (سئل) في عجلة جاموس
 مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه منها الثالث وصار الحق فيها للمشتري والشرطي
 الآخر ثم مات الشرطي الآخر الذي لم يبيع عن ورثة فادعى الشرطي الذي باع على ورثة
 شريكه وعلى المشتري منه بأن حقه باقي في العجلة وانكر البائع فهل اذا ثبت بالبيعة
 الشرعية انه باع حصته من العجلة المذكورة يمنع من دعواه ومن المعارضة والمنازعة
 لواضي اليد (أجاب) اذا تحققت بالوجه الشرعي ان المدعى باع نصيبه فيها للرجل المذكور
 ببيع الا فلا يكون له معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في جاموس مشترك بين اثنين نتجت بنتا فوكل احدهما الشرطي الآخر في بيع نصف
 نصيبه فباع ذلك الوكيل نصف تلك البنت على ان يكون النصف الباقي بينه وبين
 شريكه على وجه الشراكة فساطله المشتري بعد ان طلب منه الثمن مرارا والموكل يطلب من
 الوكيل ثمن ربه المرة بعد المرة بحضور جمع من المسلمين مع اقراره بالوكالة ثم لما طالت
 المدة ولم يدفع الثمن انكر الوكيل وكالة وبعد مدة مات فتعلل ورثته بانكاره الوكالة وقالوا
 المبيع للث والباقي لنا خاصة فهل اذا اقام بيعة تشهد على الموكل باقراره بالوكالة وبصدور
 البيع في نصيبهما تسع دعواه (أجاب) اذا ثبت اقرار المورث ببيع نصف ما يخصه
 فيما ذكر بتوكيله وصدور البيع في ذلك لا يكون لواثره بعد وفاته المعارضة فيما
 باعه الشرطي بالطريق الوكيل كالة عن مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده جارية

١٢٦٦ ٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦

٨

راشترها من غيره وولدت عنده ولدا لقل من ستة اشهر فارادسيدها بيعها وابنها
بثاته اولدها وان هذا الولد منه فانكر فهل يكون له بيعها وابنها ولا هبة بدعواها
مرد عن الاثبات الشرعي ويكون القول للسيد (أجاب) للولى بيع امته حيث لم تثبت
بها الاستيلاد بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم
مرويه عن غيره وترك قطعة دار بحرية والباقيون غائبون عن البلد فوضع جارهم يده
في الحفرة المذ كور مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا بلغ القصر وحضر الغائبون
يغيثهم وادعوا على واضع اليد المذ كور بان الدار ملكهم بطريق الميراث عن ابيهم
وعلمهم بذلك وشهدت بيته شرعية لهم بذلك وارادوا تزعمها من واضع اليد فامتنع من
عليها الورثة المذ كورين متعلا بأنه واضع يده عليها عن أبيه من قبل المدة المذ كورة
ليتنازع فيها أحد وانما صادرت ملكه بمجرد الحيازة ووضع اليد المدة المذ كورة لا يعتبر
فيه المذ كور ويقتضى بها الورثة المذ كورين وتنزع من يد واضع اليد المحاذرة لها المدة
مذ كورة حيث كان بعض الورثة قاصرا والبعض غائبا عن البلد ولم يحصل لهم علم بانها
مذ كورة فلم عن أبيهم بعد حضورهم الا وقت المنازعة عند اداة واضع اليد المذ كور

١٢٦٦

١٠

بها (أجاب) لا تنجح الدعوى بعده حتى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود
شرعي فاذا أثبتت الورثة الملك في الدار المذ كورة بالوجه الشرعي قضى لهم بها حيث
ادعوا ومن النذر الشرعي كون المدعى صغيرا لولى له وكونه غائبا مسافة السفر كما
في حوايه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واثاث وترك دارا
ثم مات كل من الذكور والاثاث عن ورثة قبل قسمتها وأخذ كل نصيبه منها فهل لورثة كل
منهم أخذ ما كان يخص أصله بالطريق الشرعي ولو طالبت المدة وزادت عن خمس عشرة
سنة مع تصادقهم على انها مملوكة لهم ولو بنى بعض الورثة فيها بناء بدون إذن باقي الشركاء
(أجاب) نعم لورثة كل ما مورثه في الدار المذ كورة والمحال هذه وما بناه احدهم لنفسه
له وله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر وله دراهم قرض
سئل آخر بموجب وثيقة شرعية بيد الورثة ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فطالبه
بمضى القصر بالدين المذ كور فدفع له بعضه ثم امتنع الا أن من الدفع مدعي انه دفع لورثتهم
لدراهم معلوما من الدراهم رشوة ليدفعها لآخره على قضا مصلحة ولم يفعل ويريد أن
يخصمها من أصل ما عليه فانكر وصى الورثة والزوجة دعواه ولم يثبتها بطريق شرعي
لأن لا يجب لذلك يلزمه دفع ما عليه من الدين الثابت عليه للبيت ولا هبة بدعواه
لأن كورته والمحال هذه (أجاب) ليس للدين الامتناع عن دفع ما بذمته من الدين له به
المحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا في قرية من قرى
الخلاصين ووضع يده عليها المشتري مدة تزيد على أربع عشرة سنة ثم تواطأ البائع مع أخ
لأن أن له فيها حصة يريد بذلك تزعمها من المشتري والمحال انه حاضر وقت البيع ومشاهد

١٢٦٦

١٥

١٩ ١٢٦٦

له ولتصرف المشتري المذكور فهل لا تسمع دعواه والمحال هذه (أجاب) نعم إذا كان المذكور حاضر وقت البيع عالم باله وهو ساكت لا يسمع دعواه ويمنع من معارضة المشتري والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض يزعمون مدة تزيد على خمس عشرة سنة فجاء آخرون وادعوا عليهم أنهم غاصبون لتلك الأرض فهل لا تقبل دعواهم القصب لمشاهدتهم التصرف تلك المدة ولم ينازعوا واضعيها ولا مانع لهم (أجاب) حيث كان المدعى حاضرًا وسكت عن الدعوى تلك المدة بلاما شرعى لا تسمع دعواه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض زروعة فخيلا من مدة عشر بن سنة فجاء آخر وادعى عليه أن هذه الأرض ملكه وسلمها

٢٣ ١٢٦٦

يزرعها فخيلا مشاطرة بينهما فأنكر المدعى عليه ذلك وأجاب بأن الأرض المذكور كانه مواتا وأحيائها والده وأصلحها ومات عنها وورثها عن والده فهل إذا أقام كل بينة عد ما ادعاه لا تسمع دعوى الخارج لا سيما وهو موجود بالناحية ولم ينازعه تلك المدة عدم المانع (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة إلا في الأرض والوقف ووجود عد شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بالغين عاقلين وكلوا رجلا يدعى ع

٢٣ ١٢٦٦

آخر أن مورثهم قد رام معلوما من الدراهم بمو جب قائمة حساب متضمنة لذلك القدر والمعلم من مدة عشر بن سنة وهى خالية الثبوت لا امضاء فيها ولا ختم ولا بينة شرعية تشهد بذلك وانكر المدعى عليه ذلك القدر المعلوم فهل والمحال هذه لا تعتبر دعوى المدعى بدون يد

٢٣ ١٢٦٦

شرعية تشهد بذلك (أجاب) لا يقضى بصك بدون اثبات مضمونه بالوجه الشرعى وإذا تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين من خراج الأرض فطلب منه فلم يجد عنده إلا خي فباعه بثلث يزيد على قيمة مثله في وقته وأدى منه دينه من غير إكراه ولا إجبار بحضور بينة تشهد بذلك ثم بعد أن مضت مدة من الزمان تزيد على خمس عشرة سنة ظهر له و بعد أن مات البائع وادعى أن النخل أخذ من أبيه ظلما وهدوا فأنه فهل لا يسمع قوله والمحال هذه (أجاب) إذا ثبت بيع المورث النخل بيعا صحيحا لا زما لا يكون لو ارثه بعد وفاة

٢٣ ١٢٦٦

معارضة المشتري بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة د خربة بماله لنفسه وبنائها بماله أيضا ووضع يده عليها مدة ثم بعد ذلك ادعى عليه بماله نصيبا في الدار المذكور متهللا عليه بان له حق الترتيبه فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك

٢٥ ١٢٦٦

(أجاب) حيث لم يثبت العلم المذكور وملكه القدر معين من الدار المذكور كورة بالوجه الشرعى لا يكون له معارضة ابن أخيه فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ولده ثم مات الزوج ومات والده بعده ومضت مدة طويلة تزيد عن ست عشرة سنة ثم ادعت الزوجة به تلك المدة بجميع صداقها ومطالب الوردية بذلك فهل لا تجاب لذلك ولا تسمع لماد دعوى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الدخول بجميع مهرها المقدم بخلاف الدعوى ببعضه في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب له

٢٥ ١٢٦٦

منطقة أرض فيها نخيل ثم بعد موت المجد عوضه ورثته قطعة صغيرة هاتم مات ذلك
 من عن قصر فبعد بلوغهم ظهر لهم أن ما بأيديهم ثلث القطعة المعوضة وأن باقيها
 بينهم وأنها فادعوا ذلك فاجاب ابنها بان أبي اشترى ما بيدي من ذلك من أخيك
 لأن لا يك معكم ومن شئ البلد وأجاب العمه بان المجد كان وهب لي مثل ما وهب
 لي مع اخي فها بان ما بيدي هاتم من القطعة المعوضة فما وهب لاييهم وتعلت العمه
 بان على هؤلاء المدعين بوضع اليد على ما بأيديهم ما خساو ثلاثين سنة فهل يلزم المدعي
 بها تسليم ما بأيديهم للمدعين حيث كان الامر كذلك اذ لم يثبتوا الانتقال عن مورث
 عن زاهر فتا العمه بان ذلك من القطعة المعوضة لاييهم ولا ينفع المدعي طليها
 طرطوط المدة (أجاب) اذا اعترف المدعي ما يه بان الحق للدي أمر برفع يده عن
 الذي حيث لم يثبت انتقال الملائفة اليه ولا يقطع الحق بتقادم الزمان والله تعالى أعلم
 من في رجلين اشترى ادا ومن رجل آخر بجن معلوم ومصره مجهولة بموجب حجة شرعية
 وزعت في ثلث عشر شوال الذي هو من شهر رسته ١٢٥٩ على يد بيعة من المسلمين
 بين تلك الدار المذ كورة تحت يد المشتريين للآن نحو ثمان سنين ثم ان البائع
 كوروفي من نحو صنة وله ورثة فادعى الورثة المذ كورون أن تلك الدار صاوييها
 من الله مبلغ مائة قرش وهي دون القيمة وتارة يقولون لم يصدر بيعها مع كون البائع
 كور حال حياته من نحو سبع سنين لم تحصل منه منازعة في تلك الدار المذ كورة فهل
 البيع صحيح وتكون الدار المذ كورة ملك المشتريين المذ كورين (أجاب) ليس لو ادعى
 البائع معارضة المشتريين المذ كورين حيث ثبت البيع صحيحا لا زمان المورث حال صحته
 لم ياترني والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترى واقتبص سكر زرع في أرض
 من ما كملهم وقصر فواقبه وابعوه وبعد ذلك ادعوا على آخر بأنه كان شريكا معهم
 في باع وقصر معهم وأنه يلزمه في مبالغ الخسارة ثمانية اربعون قرشا ويريدون
 تم بمبلغ المذ كور بمجردهم هذه فأنكر دعوهم ولم يكن معهم بيعة بذلك فهل
 لا تصح دعوهم عليه بالشركة المذ كورة فيكون ثبوتها بالوجه الشرعي ولا يلزمهم
 نقول الحال هذه (أجاب) القول لمنكر الشركة يمينه حيث لا بينة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له اخ شقيق واخ لاب فبات الاخ الشقيق وترك اولادا فقام القاضي الم
 الشقيق قهما على اولاد اخيه فوكل الم الشقيق الاخ الذي للاب على متاعه وعلى متاع
 اولاد اخيه وقضاء مصالحهم ثم غاب الم الموكل مدة وحضر فطلب ان ينزع المال الذي
 طلقه وكيل يتصرف فيه بالوكالة على هذا الوجه فادعى الوكيل الذي هو الاخ للاب أنه
 نزلت عليه بشرى لك اولاد اخيه المذ كور والاثان فهل لا يقضى له بالشركة بمجرد
 دوا حيث ثبت تسليم المال اليه من قبل الوصي المذ كور لانه تصرف فيه بالوكالة
 المذ كورة (أجاب) لا يقضى للأخ الوكيل المذ كور بدعواه الاشراف فيما وكله أخوه

٢٧ ١٢٦٦

دجب ١ ١٢٦٦

٢ ١٢٦٦

١٢٦٦

بحفظه وتسليمه اليه بدون اثبات دعواه الشركة فيه بالوجه الشرعى والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك جانباً من النيلة المدة للصبيح وزرعاً نباتاً منتفعاً به من
 باع ذلك بجانبه بثمن معلوم بمحض بینه شرعية واشترى منهم جانباً من الخشب بثمن
 معلوم وكتب فى شأن ذلك حجج شرعية من القاضى ثم أراد الجماعة المذكورة فسخ
 البيع فيما اشتروه منه لما بين بأن يبيعهم وشراهم وكتابة الحجج فى شأن ذلك وقع كانه
 بالاكراه والمجبر فهل اذا لم يثبت الاكراه الشرعى بالضرب الشديد أو الحبس الشديد
 لا يجابون لنقض ما صدر منهم من البيع والشراء حيث صدر منهم بالطوع والاختيار
 مستجمعا لشرائطه الشرعية ولا عبرة بدعواهم الاكراه بدون تحققه بالوجه الشرعى
 (اجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بمجرد دعواه
 الاكراه قبل تحققه بالطريق الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دار سكنى
 محتوية على نخيل وأرضاً تصلح للحراث والزرع فيها من أبيه فادعى عليه رجل من أقاربه
 الشركة بالميراث عن والده والحال ان والده المدعى من نحو خمسين سنة لم يسبق له سكنى
 فى الدار ولا زرع فى الأرض ولم يدع بذلك وهو مقيم بالبلد ولا مانع له من القيام والدهوى
 ثم بعده هذه المدة ادعى الابن بعدموت أبيه بنحو عشرين سنة أنه يستحق فى هذه الأرض
 والدار من أبيه فهل لا سمح دعوى الابن مع طول المدة المذكورة والحال انه حاضراً كن
 فى البلد من غير مانع أيضاً (اجاب) نعم لا سمح دعوى الابن المذكورة اذا كان الامر ما هو
 مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى داراً بثمن معلوم قبضه البائع بحضرة
 بينة تشهد بذلك وتصرف فيها المشتري بالبناء وغيره ثم بعد مدة تزيد عن عشرين سنة
 طلب وارث البائع الرجوع على وارث المشتري فهل اذا كان البيع صحيحاً وشهدت البينة
 بالشراء لا رجوع لوارث البائع على وارث المشتري (اجاب) اذا ثبت وارث المشتري
 انتقال الملك الى مورثه بالشراء من مورث المدعى بالوجه الشرعى وايلاولة ذلك اليه بالارث
 لا يكون لوارث البائع الرجوع على وارث المشتري بالمبيع بدون وجه شرعى والله تعالى
 اعلم (سئل) فى رجل مات عن بنات ثلاث قصر وعن زوجة فقير أم البنات وعن عمه
 العاصب وترك داراً ثم ماتت إحدى البنات عن أختها وأماها وهم أبيها المذكور ثم
 ماتت الثانية عن أختها وأماها وهم أبيها المذكور ثم ماتت أمها عنها فقط ماتت أم الاب
 عن بنته فقط فهل اذا أرادت بنت الميت الأولى بعدموت أختها وأماها وموتت أم أبيها ان
 تأخذ ما يخصها فى الدار المذكورة عن أبيها وأختها وأماها وامتنعت بنت عم الاب من
 ذلك وإدعت ان أباهادفع ديناً كان على أبيها ابن أخيه وأخذ الحصة فى نظير ما دفعه عنه
 من الدين وأظهرت وثيقة بذلك ولم تثبت دعواه بطريق شرعى لا تعتبر دعواها المذكورة
 ولا يكون المم مستحقاً وما لك الحصة بنت ابن أخيه فى الدار بمجرد دعوى بنته دفع ما على
 أبيها من الدين وأخذ الحصة فى نظير ذلك وتورأ بنته بتسليم الحصة فى الدار لبنت المذكورة

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٢

سنة
١٢٦٦
رجب
١٠

ن الحمال ما ذكر (أجاب) نعم لبنت المتوفى أولاً أخذ ما يخصها عن مورثها في
المذكورة وليس لو ارث عم أبيها معارضتها في ذلك بدون وجه شرعى ولها الرجوع
أنا مورثها عن دين مورثه غير متبرع به حيث تحقق ذلك شرعاً والأفلا والله تعالى
لم (سئل) في رجل له حجارة ضاعت منه ثم وجدها عند رجل وتراجع معه على قاضى
ميرة وادعى من ضاعت منها أنها حجارته وتحت عنده وادعى خصمه أنها حجارته بذات
نزه وتحت عنده وأوخ كل تاريخاً فقال تاريخ آخر وكل من ما يقيم بينة على ذلك
هل الحبرة تشهد وأبناها بنت ثمان سنين فهل يكون الحق فيها لمن وافق سنه أثار يخبره بقول
دل الحبرة (أجاب) إذا ادعى كل من مال الانتاج وأرخا ووافق سن الدابة تاريخاً أحدهما
على بها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك النصف في جاموسة تحت أيديها وشيهاها
بميرة أخرى ماتت زوجها فادعى ورثته أن ذلك ملك لزوجها وأدعت الزوجة أن ذلك
ملك لها فهل يكون القول لها بيمينها حيث كانت اليد لها (أجاب) نعم يكون القول
لورثة يمينها فيما ذكر حيث لا يثبت لباقي الورثة على مدعاهم والله تعالى أعلم (سئل)
لمرة أدعت عند قاضى الناحية على زوجها الغائب أنها طلقته منه ومضت عندها
بندها بينة تشهد على طبق دعوها فهل للقاضى أن يسمع الدهوى على الغائب
نفى بينة المرأة عليه بالطلاق حال غيبته (أجاب) لا يحكم على الغائب بالطلاق ولا
بمدون خصم شرعى يقوم مقامه فيما يدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
سارت حلياً من أمها لتزين به فأخذته من عارية ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة
من أمها وعن زوجها وعن ابنها فأرادت الام أن تأخذ الحلى الذى أعارته لبنتها فأنكر
الزوج ذلك وتراجع معها عند قاضى الناحية وشهدت البينة بان الميتة أخذت الحلى طارية
لأنك مع معاينة الحلى وبيانه والاشارة اليه ثم بعد ذلك عزل القاضى وولى غيره وشهدت
البينة عنده أيضاً كذلك فهل إذا ثبت ذلك بالوجه الشرعى لا يكون الحلى ميراثاً من
لورثته ويكون للام أخذه (أجاب) إذا ثبت أن الحلى المذكور ملك الام بالوجه الشرعى
لا يكون تركته من بنتها المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أخته يملكان
ماؤنا عن أبيهما من مدة خمس وستين سنة وهما يتصرفان فيه تصرف الملاك في
ملاكهم من غير منازع ثم باع الاخ نصيبه لزوج أخته ووضع يده عليه خمس عشرة سنة
وهو وزوجه يتصرفان كذلك أيضاً من غير منازع والآن يدعى عليه ما رجل بان له حصة
في المأثور من أمه آلت إليها من أبيهما تمدها على وثيقة بيده مة طوعه الثبوت فأنكر
بأنه اليد دعواه فهل إذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة
للمذكورة (أجاب) لا يقضى بصلى لم يثبت مضونه بالوجه الشرعى على فرض كون
لشعري مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب بعض مواشيه لأحدى زوجتيه
بشرعية بمحضرة بينة وقبضته ثم باعها البعض الآخر على دفعتين بمن معلوم بمحضرة

١٢٦٦ ٢٤

١٢٦٦ ٢٤

١٢٦٦ ٢٥

١٢٦٦ ٢٨

١٢٦٦ ٢٨

بينته واعترف بوصول الثمن وكتب بذلك وثيقة نائب الشرع وكل ذلك في حال صحته
 الزوج المذكور ثم بعد مضي نحو سبعة أشهر توفي الزوج المذكور فهل اذا ادعت الزوجة
 الثانية ان الهبة والبيع كانا في مرض الموت لا تجاب لذلك اذا اقامت المدعى عليها بينة
 تشهد بان ذلك في الهبة (اجاب) تقدم بينة من يدعى ان الهبة في الهبة والقول قول من
 يدعى ان الهبة في المرض بعينه حيث لا بينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
 آلة طاحونة وخبولها بمحضر بينة شرعية واستولى عليها واكل شخصاً في قبض أجرة
 ثم لمسات المشتري ادعى الوكيل شراء هامة قبل موته ولا بينة له فهل لا يقضى له
 بمجرده واه (اجاب) اذا لم يثبت الوكيل المذكور دعواه الشراء بالوجه الشرعي لا يقضى
 له بما ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت شاة لأمراة أخرى بشمن معلوم سنة
 احدى وستين وهناك بينة تشهد بذلك فارادت الرجوع فيما ذكروا فهل اذا ثبت البيع
 بالبينة الشرعية لا يكون لها الرجوع في البيع المذكور وان لم تقم بينة على قبض الثمن
 (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي ومنع من
 معارضة المشتري حيث ثبت البيع على هذا الوجه وان لم يثبت قبض الثمن والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالارث من أبيه فادعى عليه رجل بان لا يبه فيه حقا
 ويريد رفع يده عنه فانكر دعواه وادعى أن أباه المذعى شاهد بأب المذعى عليه وهو يتصرف
 فيه تصرف الملاك في أملاكهم أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع وكذلك
 المذعى شاهد المذعى عليه بموت أبيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف
 التصرف المذكور ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع
 دعواه ولا يثبت له الحال هذه (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع
 التمكن منها فيها مانع من سماع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك مكانا بالشراء واضع يده عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف
 الملاك في أملاكهم من غير معارض ولا منازع فادعى عليه الآن رجل بان له فيه حقا
 والحال انه حاضرموجود ومشهد تصرف المذعى عليه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع
 من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث أنكرها المذعى عليه والحال
 هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود
 عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أمة طاب عن بلده ولم يعلم خبره
 فاختطفها امرأة تدعى ان لها على الغائب ديونا وله زوجات وأولاد قصر فهل يجب رد
 الجارية لزوجات الغائب وأولاده القصر ولا تسمع دعوى تلك المرأة على الغائب ولا على
 زوجاته وأولاده القصر (اجاب) ليس للمرأة المذكورة أخذ أمة الغائب بمجرده واه ان
 اها عليه ديونا ولا يقضى على غائب بدون خصم شرعي يقوم مقامه والله تعالى اعلم
 (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن والدهم باع بعضهم نصيبه لآخرهم

٢ ١٢٦٦

٣ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

خذ اخذه نصيبه واستقل به كل ذلك من مدة تسع عشرة سنة وزيادة وتصرف المشتري
 بالتمتع بالهدم والبناء واشترى دارا أخرى وضمها لما اشتراه وبناهما دارا واحدة
 أن يذكر أحدا بالبايعين يبيع حصته والحال أن يمد المشتري حجة شرعية بدينه ويبيع
 بونه ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فترافعا لدى القاضي فقام المشتري ببينة بالشراء منه
 كيف بعد أداء الشهادة فهل يقضى للمشتري بما اشتراه من أخيه ويمنع من معارضة بعد
 كماله ووجه شرعي (أجاب) إذا أثبت المدعي دعواه بالبينة العادلة قضى له بعد أداء
 بين لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا ووضع يده عليه مدة نحو
 عشرين سنة وله جار شاهد اشراثة المكان من ملاكه وتصرف المشتري فيه
 بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة فلا ن ادعى الجار المذكور أن المكان المذكور
 ملكه فهل إذا أنكر المدعي عليه دعواه وأخبر أنه كان حاضرا وجودا شاهد الشراء
 من الملاك والتسليم وتصرفه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه
 من الدعوى لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) إذا سكك الجار المذكور وقت
 البيع والتسليم وتصرف المشتري في العقار بالهدم والبناء لا تسمع دعواه بعد ذلك
 على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة فقط ثم ادعى جماعة
 منهم أن لا دعوى المتوفى وأن الجماع لهم المجد الرابع فطلب منهم القاضي بينة ثبتت
 دعواهم فاحضروا خمسة أشخاص وشهد كل منهم بمفرده أنهم يسمعون أن المتوفى ابن
 عم المدعين ولم يذكروا المجد الجامع لهم وطالب منهم القاضي بينة غيرهم فعرفوا أن لا
 بينة عندهم وعجزوا عن إثباتها فوجدوا ابن أخت المتوفى شقيقة فهل والحال هذه
 يبقى ما بقي بعد فرض الزوجة لابن الأخت الشقيقة لعدم ثبوت نسب العصبية ولا يكون
 لهم دلائل وشهاداتهم إلى السماع ولعدم معرفتهم للمجد الجامع (أجاب) يشترط في
 دعوى بنو العم ودعوى العمومة بيان النسب إلى أن يثبت في المجد الأعلى وتعريف
 الأب الملقى إليه بحيث لم يثبت مدعى العصبية دعواه يكون ما بقي بعد فرض الزوجة
 لابن الأخت بحيث كان نسبه محققا ولم يوجد وارث آخر يقدم عليه أو يشاركه والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة رهنها عند آخر وأخذ منه قدر من الدراهم قرضا
 يكون غاروة ما دامات الأرض تحت يده فهل إذا مات رب الأرض عن ورثة وطلبوا دفع
 ما رهن عنها وانكروا دراهاهم الأرض الفاروقة وكان عنده بينة تشهد بها وكانت
 مدعى المدعي المذكور أقل من خمس عشرة سنة تسمع دعوى المرتها بالدين ويقضى له
 بأخذ مثله من التركة بعد ثبوته بالبينة المكتوبة أسماءها وثبوت الرهن (أجاب)
 إذا أثبت الدائن دينه بالوجه الشرعي قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من
 ادعى فليؤيد بقضية محصلها رجلان ادعى على رجل وأرضع يده على عقار غيره بأن
 حدهما يتحقق فيه نصيبا بطريق الميراث عن والده والآخر يستحق كذلك بطريق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

بينه واعترف بوصول الثمن وكتب بذلك وثيقة نائب الشرع وكل ذلك في حال صحة
 الزوج المذكور ثم بعد مضي نحو سبعة أشهر توفي الزوج المذكور فهل اذا ادعت الزوجة
 الثانية ان الهبة والبيع كانا في مرض الموت لا تجاب لذلك اذا قامت المدعى عليها ببدل
 تشهد بان ذلك في الهبة (أجاب) تقدم بينة من يدعى ان الهبة في الهبة والقول قول من
 يدعى ان الهبة في المرض بيمينه حيث لا بينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 آلة طاحونة وخيولها بمحض بينة شرعية واستولى عليها او وكل شخصاً في قبض أجزائه
 ثم لمسات المشتري ادعى الوكيل المذكور دعواه الشراء بالوجه الشرعي لا يقضى له
 بمجرده دعواه (أجاب) اذا لم يثبت الوكيل المذكور دعواه الشراء بالوجه الشرعي لا يقضى
 له بمادعاه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باهت شاة لأمراة أخرى بشمن معلوم سنة
 احدى وستين وهناك بينة تشهد بذلك فارادت الرجوع فيما ذكروا هل اذا ثبت البيع
 بالبينة الشرعية لا يكون لها الرجوع في البيع المذكور وان لم تقم بينة على قبض الثمن
 (أجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي ويمنع من
 معارضة المشتري حيث ثبت البيع على هذا الوجه وان لم يثبت قبض الثمن والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً بالارث من أبيه فادعى عليه رجل بان لبيه فيه حقا
 ويريد رفع يده عنه فانكر دعواه وادعى أن أبا المذعى شاهد أبا المذعى عليه وهو يتصرف
 فيه تصرف الملاك في أملاكهم أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع وكذلك
 المدعى شاهد المدعى عليه بعد موت أبيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف
 التصرف المذكور ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل لا تسمع
 دعواه ولا يثبت له الحال هذه (أجاب) سلوت المورد عن الدعوى خمس عشرة سنة مع
 التمكن منها فيها مانع من سماع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك مكاناً بالشراء واضع يده عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف
 الملاك في أملاكهم من غير معارض ولا منازع فادعى عليه الآن رجل بان له فيه حقا
 والحال انه حاضرموجود ومشهد تصرف المدعى عليه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع
 من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث أنكرها المدعى عليه والحال
 هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود
 عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة غاب عنه ببلده ولم يعلم خبره
 فاختبها امرأة تدعى ان لها على الغائب ديناً واولاد زوجات وأولاد قصر فهل يجب رد
 الجارية لزوجات الغائب وأولاده القصر ولا تسمع دعوى تلك المرأة على الغائب ولا على
 زوجاته وأولاده القصر (أجاب) ليس للزوجة المذكورة أخذ أمة الغائب بمجرده دعواها ان
 اها عليه ديناً ولا يقضى على غائب بدون خصم شرعي يقوم مقامه والله تعالى أعلم
 (سئل) في ورثة يملكون داراً بالارث الشرعي من والدهم باع بعضهم نصيبه لأحدهم

٢ ١٢٦٦

٣ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

خذ اخذه نصيبه واستقل به كل ذلك من مدة تسع عشرة سنة وزيادة وتصرف المشتري
 اشتراه بالهدم والبناء واشترى دارا أخرى وضعها لما اشتراه وبناها دارا واحدة
 أن يذكر أحد الباعين بيع حصته والحال أن يمد المشتري حجة شرعية ببيعه ويبيع
 منه ثابته المضمون بالبينة الشرعية فترافعه الذي القاضي فاقام المشتري بينة بالشراعه
 كبت بعد أداء الشهادة فهل يقضى للمشتري بما اشتراه من أخيه ويمنع من معارضته بعد
 البعد من وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت المدعى دعواه بالبينة العادلة قضى له بعداء
 يثامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا ووضع يده عليه مدة نحو
 عشرين سنة وله جاره شاهد شراثة المكان من ملاكه وتصرف المشتري فيه
 بدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة فالآن ادعى الجار المذكور أن المكان المذكور
 لشكه فهل اذا انكر المدعى عليه دعواه وأخبر أنه كان حاضرا وموجودا شاهد الشراة
 من الملاك والتساميم وتصرفه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه
 من الدعوى لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) اذا سكك الجار المذكور وقت
 البيع والتسليم وتصرف المشتري في العقار بالهدم والبناء لا تسمع دعواه بعد ذلك
 لما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة فقط ثم ادعى جماعة
 منهم اولادهم المتوفى وان الجماع لهم المجد الرابع فطلب منهم القاضى بينة تثبت
 دعواهم فاحضر واختمه أشخاص وشهد كل منهم بمفرده أنهم يسمعون ان المتوفى ابن
 لهم لم يدع ولم يدعوا المجد الجماع لهم وطلب منهم القاضى بينة غيرهم فعرّفوا ان لا
 بينة عندهم وعجزوا عجزا كليا وموجود ابن أخت المتوفى شقيقة فهمل والحال هذه
 يقضى ما بقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت الشقيقة لعدم ثبوت نسب العصبة ولا يكون
 له هو اسندوا شهداتهم الى السماع ولعدم معرفتهم للمجد الجماع (اجاب) يشترط في
 دعوى نفوذ الموم ودعوى العمومة بيان النسب الى ان يلتقي في المجد الاعلى وتعريف
 الاب الملتقى اليه فحيث لم يثبت مدعى العصوبة دعواه يكون ما بقى بعد فرض الزوجة
 لابن الأخت حيث كان نسبه محققا ولم يوجد وارث آخر يقدم عليه أو يشاركه والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة رهنها عند آخر وأخذ منه قدرا من الدراهم قرضا
 يكون غاروقة مادامت الارض تحت يده فهل اذا مات رب الارض عن ورثة وطالبوا رفع
 الرهن عنها وانكروا دراهاهم الفرض الغاروقة وكان عنده بينة تشهد بها وكانت
 مدة الدين المذكور اقل من خمس عشرة سنة تسمع دعوى المرتهن بالدين ويقضى له
 ما بذله من التركة بعد ثبوته بالبينة المكتوبة أسماء وهاتين وثيقة الرهن (اجاب)
 اذا ثبت الدائن دينه بالوجه الشرعي قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من
 اتى قلوب عن قضية محصلها رجلان ادعى احدى رجلين وضع يده على عقار غيره بان
 ادعى ما يستحق فيه نصيبا بطريق الميراث عن والده والاخر يستحق كذلك بطريق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

الميراث عن أبيه من جده فانكر المدعى عليه ذلك الاستحقاق وادعى ان المدعين
 المذكورين ساكتان عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة وان والده كان يتصرف في
 ذلك مدة طويلة ولم ينازعه أيضاً بواحد المدعين حال حياته وهو أخوه فصدق المدعيان
 على هدم المنازعة فقط ومازالا يدعيان بما ادعياه فهل لاتسمع دعواهما والمحال هذه
 (أجاب) سلوت الوارث عن الدعوى خمس عشرة سنة غير مانع من سماعها على ما أفاده
 العلامة الرملي ما لم يثبت بطريق شرعي ان المورث الاصل سكت عن الدعوى خمس عشرة
 سنة فاكتر مع التمكن منها وانكار الخصم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا
 باعه لآخر باختياره بثمن معلوم فبعد مكنه بيد المشتري مدة نحو خمس وعشرين سنة وهو
 يتصرف فيه مع مشاهدة البائع له وعدم المانع باعه لآخر فبعد مكنه بيده مدة عشر سنين
 أيضاً مات البائع الاول فادعى ورثته ان البيع الاول بالا كراه لاجل ابطاله فهل لا
 يجابون لذلك بعدمضي هذه المدة حيث لا مانع لهم ولا لمورثهم من الدعوى به (أجاب)
 سكوت المورث عن دعوى الا كراه خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي مانع لسماع دعوى
 وارثه بذلك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم بيت بالميراث الشرعي من
 مورثهم بناحية المنصورة والبعض منهم كان غائباً فحضر بعض الغائبين وطلب أخذ
 نصيبه منه فادعى ناس كانوا اخدمه ابعض الورثة ان سيدهم وقف جميع البيت عليهم
 خاصة فهل اذا لم يثبت ناقل شرعي لتصميمهم في البيت المذكور الى سيدهم ولم يثبت
 اجازته للوقف المذكور على فرض صحة دعوى الخدم المذكورين لا يكون الوقف نافذاً
 في حصة الغائبين ممن لم يحجزه وعلى من سكن فيه واستوفى مناسفحه أجرة المثل مدة وضع يده
 عليه (أجاب) لا ينفذ وقف أحدك شركاء في نصيب باقهم بدون اذنهم واجازتهم ومنافع
 الغصب لا تضمن الا في الوقف وعقار اليتيم والمعد بالاستغلال ما لم يسكن المعد للاستغلال
 بتأويل ملك كسكني أحد الشركاء وعقد كسكني الميراثن والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة تملك عقاراً بموجب بيعها وهي مستولية عليه منذ ست وأربعين سنة من غير
 معارض لها فارادت الآن ان يبعه فادعى رجل ان هذا العقار موقوف مريد انزعه منها ولا
 دين له بما ادعاه فهل لاتعتبر دعواه لعدم وجود البينة له بذلك لاسيما ومعها الحجة المذكورة
 (أجاب) لا يقضي بوقف العقار المذكور بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل واصل يده على بيت تلقى بعضه بالميراث الشرعي وبعضه بالشرع من مورثه ووضع
 يده عليه هو ومورثه مدة تزيد على نحو مائة وعشرين سنة وهو بالمحال التي هو عليها الآن
 من قديم الزمان والآن اشترى رجل يهودي مكاناً خلف مكانه من نحو سنة وطلب
 اليهودي من صاحب البيت المذكور ان يبيع له قطعة من مكانه ليعمل بها اليهودي
 مكانه فامتنع صاحب البيت من البيع له بالثمن الذي سماه له فبعد ذلك أراد اليهودي
 ان يدعى على صاحب البيت بان اصلها من مكانه المشتري ويكافئه بدمها أو يبيعها له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

بل اذا كان هذا المكان الموروث له عن اصوله بالحال التي هو عليها الآن من قديم
 من وشاهد ذلك المشتري وعائنه قبل الشراء واشتراه على هذه الحال لا تسمع دعواه
 بمبادءه لا سيما بعد المساومة وطلب الشراء منه و يبقى القديم على قدمه (أجاب)
 تسمع دعوى اليهودى على مالها المكان المذكور وحيث كان الامر كما هو مسطور والله
 اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين شرعى من مدة خمس عشرة سنة ولم يأخذه منه
 تلك المدة لكونه غائبا عنه في بلدة أخرى بينهما مسافة بعيدة فهل والحال هذه تسمع
 دعواه وله أخذ ذلك الدين من تركته من هو عليه اذا كان ميتا بعد ثبوته بالوجه الشرعى
 (أجاب) اذا كان المدعى غائبا في بلدة بعيدة عن بلدة المدين تلك المدة ولم يتمكن من
 الدعوى فيها يكون له طلب دينه من تركته مدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يدعى ان لايه على آخر ديناً من خمس عشرة سنة ومضت هذه المدة
 والاب لم يطلب والا ن يطلب الابن غريمه بما يدعيه فهل اذا ترك الاب دعواه في هذه
 المدة من غير مانع يمنع من الطلب لا تسمع دعوى الابن (أجاب) نعم لا تسمع دعوى
 الابن بما ذكر حيث كان الامر ما هو من بور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
 حقة قدر تسعة عشر قيراطا ومضى على ذلك نحو عشرة سنين والشرىك معترف بتلك
 الحصة المبيعة وان له خمسة قراريط في الدار ووقعت القسمة مع اقراره بحضرة شهوده
 والا ن أظهر وثيقة من نحو اربعين سنة بان للبايع نصف الدار فهل يؤخذ باقراره ولا
 صبرة بالوثيقة التي مات شهودها ولا يعضى بها خصوصا والمدعى قريب البائع ويعلم
 بيع التسعة عشر قيراطا وتسليمها للمشتري ولا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب)
 نعم لا تسمع دعوى الشرىك المميز بوز حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجلين ساسا كنين بحوار بينهما كل منهما ما في محل شرعى بمنافعه وموافقة
 فقد احدهما متاعا من بيته فادعى على الآخر بأنه اخذه فانكر الآخر دعواه فهل
 اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت ويكون
 عين على من أنكر (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى
 له نفعه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يملكون دورا ومواشى وغير ذلك
 بينهم بالسوية وهم في معيشة واحدة مات أحدهم عن ابنا مستقيمات ثلاث وورثة
 أرادوا أخذ استحقاقهم من مورتهم فنعهم العمان من أخذ استحقاقهم ويقولان
 لاني لو اهلكم فهل والحال هذه اذا ثبت ان ما كان موجودا مما ذكر للجميع وان
 ذلك مشترك بينهم بالسوية يكون للاولاد المذكورين ذكورا واناثا والزوجة
 طلب استحقاقهم فيما ثبت بالبينة الشرعية المعدلة من العمين (أجاب) اذا ثبت
 ورثة الاخ المتوفى شركة مورتهم فيما بيد اخويه بالوجه الشرعى يقضى لهم بما أخذ
 من حصصهم من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها على أخت زوجها قرض معلوم من

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٧

رمضان

١٢٦٦

٩

١٥ ١٢٦٦

الدراهم البعض ثمن ثوروا بعض الآخر قرض فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجب
على دفع ذلك لا تخت زوجها قهرها هنا (أجاب) اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يجب
المدين على ادائه له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ناقه فتحت عنده من ناقته
سنة اثنتين وخمسين والآن يدعى رجل بان الناقه المذكورة ناقته بهذت ناقته وانهم
ضاهت منه منذ ست سنين وكل منهما اقيم بينة على دعواه النتائج فهل يكون الحق فيه
لمن تشهد له أهل الخبرة ويحكم السن حينئذ حيث كان واضح اليد يدعى بان سنها خمس

٢١ ١٢٦٦

عشرة سنة والخارج يدعى بان سنها عشر سنين وكل منهما اقيم بينة على ذلك (أجاب) يحكم
لمن وافق سنها تاريخه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات هن ابن وعليه دين لابن أخيه
وترك ما يورث منه شرعا فثبت ابن الاخ المدين لدى القاضي وأخذ من التركة ثم بعد
مدة تزيد على عشرين سنة ادعى ابن المدين الميت على رب الدين ان الدين الذي أخذ منه
الترك لم يكن على أبيه ويريد أخذه منه فهل اذا ثبت رب الدين الدين بالبينة الشرعية
على الميت قبل موته لا عبرة بدعوى ابن الميت المذكور ويمنع من معارضة ابن العم

٢١ ١٢٦٦

(أجاب) اذا تحقق أن ابن الاخ أثبت دينه على عمه بوجه شرعى وحكم له به واستوفاه من
التركة لا يكون لابن المدين استرداد منه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجلين مشتركين في بقرة باع غير واضح اليد عليهما نصيبه من الزوجة بمحضرة بينة تشهد
بذلك ثم باع البائع أولا نصيبه ثانيا من واضح اليد بغير إذن ولا توكيل من زوجته فهل اذا
أثبتت المرأة الشراء من زوجها بتاريخ سابق على البيع الثاني بالوجه الشرعى يقضى لها
بذلك النصيب ويمنع المشتري الثاني من معارضتها (أجاب) نعم يقضى لها بالنصيب

٢٣ ١٢٦٦

المذكور حيث ثبت شراؤها له سابقا على شراء المشتري الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك جانب نخيل هن أبيه تعدى عليه ذمى وأخذ منه النخيل بالقهر والغلبة وادعى
أن أباه باعه له ويده وثيقة مطووعة الثبوت فهل اذا لم يثبت البيع بالبينة الشرعية لا عبرة
بدعواه ذلك ويجبر على رد النخيل للمالك المذكور قهره اعنه (أجاب) اذا لم يثبت الذمى
المذكور انتقال المالك في النخيل اليه بناقل شرعى لا يقضى له به والله تعالى أعلم (سئل)

٦ ١٢٦٦

هن دعوى مضمونها ادعى جماعة على رجل اشترى ساقية من رجل آخر بان لهم فيها
الثلاثين آلا لهم بطريق الميراث عن اصولهم فادعى المدعى عليه بان اصولهم اقربا بان لا
ملك لهم فيها ولا حق وان الحق فيها لبايعها ويريد اقامه بينة على ذلك فهل تقبل بينته
(أجاب) في الوقعات ادعى اربا فبرهن المدعى عليه ان مورثه اقران المدعى ليس له أو هو
ملك المدعى عليه أو على اقرار الوارث قبل موت مورثه أو بعده انه لم يكن لابييه أو على
اقراره ان أباه مات والدار ليست له كان كله دفعا اه فاذا ثبت المدعى عليه دعواه
المذكورة بالوجه الشرعى منع المدعون حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
متهورة بالغنى ساكنة مع زوجها في بيت عمه وليس في هiale ثم بعد عدة مات هم زوجها

٧ ١٢٦٦

شوال

٦

توطينه ديون كثيرة فحضر الدائون عنده موته وارادوا الحتم على سائر امكنة
تى من جملتها المسكان الساكنة به المرأة مع زوجها فاحسب ان زوجها المذكور
لعمه المذكور فخشيت المرأة المذكورة على دراهم لها في مكانها الخاص بسكنها
منها من حسن تدبيرها وارسلتها مع جاريتها لتوصلها الى بيت أمها فحسبها بعض
مرين وضبط منها الدراهم فهل تصدق المرأة المذكورة في دعوى ان الدراهم
كورت ملك لها حيث هي مكان زوجها مقر ابدك ولا يجاب الدائون لما رآوه
خالها في مال الشركة التي زعموها على تقدير ثبوتها بلا موجب شرعى (أجاب)
كانت المرأة المذكورة واضحة يدها على الدراهم المذكورة وكان الزوج مقرها
كانت الدراهم ملكا لها واقول لها في ذلك بيمينها ما لم يثبت انها ملك لعم زوجها
بالسالم المترك بينهما وبين ابن أخيه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا
بأن عن مورثهم ومدة تصرفهم فيه تزيد على خمس وعشرين سنة زيادة على تصرف
بهم من قبلهم فادعى الآتي جماعة آخرون بأنه ملك لهم عن مورثهم وان مورث
همى اليد في حياته تطدى بأحداث يده على النخيل في حال حياة مورث المدين ورفع
بهم منه بغير حق فهل لا تسمع دعواه مع ملك النخيل عن أبيهم ولا تقبل البينة
هم على دعواه حيث مضى على المورث أكثر من خمس عشرة سنة مع سكوتة عن
البينة وعدم المعارضة وتمكنه من الدعوى وعدم العذر ويكون سكوتة عن الدعوى
مستلما لتعطل الرجعة المذكورة مانعا من سماع دعوى ورثة بشئ من النخيل ومن قبول
بهم على ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكر ولا تطالب منهم بينة على مدعاهم حيث
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه مبلغا من الدراهم
بها على قطعة أرض زراعية ثم مات كل من الزاين والمرتهن عن وارث فاخذ وارث
المرتهن النخيل المذكور فهل اذا تطالب وارث المرتهن أخذ المبلغ والرجوع به في تركة
الزاين يجاب لذلك ولو طال المدة حيث كان وارث الزاين معترفا بأخذ المبلغ من أبيه
ولا يبرهنه عليه بطول المدة مع الاعتراف اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب)
لا يستطع الحق بتقادم الزمان فاذا أقروا بالدين بالدين لمورث المدعى أمر وايدفعه من
رثة مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جملة نخيل عن أبيه ببلده والحال ان
البلدة والآن قد انجلت العدة فجاز نخيل أبيه ووضع يده عليه كما كان فقام رجل
بأن له النخيل من أجنبي ولا بينة له فهل لا يجاب لذلك ويبقى النخيل له ولا هبة
بغيره (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه من غير اثبات شرعى
لأنه تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بما تى ربال معاملة آتت له
من ربة أخيه ما قد قتل وآل الامر فيه الى الدية ويزعم ان أخاه المدعى عليه
كن بغيرهما والحال انه لم يكن في عائلته ولا في حجره ويريد ان يحاسبه على ربحهما

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٣٠

مدة وضع يده عليه ما فاعترف له المدعى عليه بأصل المبلغ المذكور وأنكر التجارة
وأخبر أنه محفوظ تحت يده بعينه إلى الآن ولم يتخبر فيه أصلاً ولم يكن للمدعى بينة
دهواه هذه فهل يكون القول قول المدعى عليه بعينه وليس له عنده إلا ما أقر له به من المبلغ
المذكور ولا عبرة بدعوى المدعى المجردة عن الإثبات الشرعي (أجاب) نعم يكون القول
للمدعى عليه بعينه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لكل منهم معة
واستحقاق في أطيان زراعة خاصة به وألهم ساقية مشتركة بينهم ثلاثاً وهي في استحقاق
أحدهم من الأطيان دون الآخرين ولكل منهم استحقاق مغروسة في استحقاقه من أرض
الزراعة يسقيها من الساقية المذكورة واستمر وأعلى ذلك مدة تزيد على عشرين سنة
ولم يصدر بينهم نزاع فيما ذكر فلما توفي من الأخوة اثنتان من ورثته ذكور وبنات أد
أولاد أحد الآخرين المالكين أن الساقية جميعها ملك لمورثهم دون غيرهم متعلقاً
بشهرتها باسمه فهل والمحال هذه إن كانت الساقية في استحقاقهم المحي من أطيان
الزراعة وحده ولم يصدر بين الأخوة الثلاثة نزاع في استعمالها أو أدارتها حال حياتهم
لا يجابون لذلك ولا يلتفت إلى دعواهم حيث كانوا منكرين لها وتكون الساقية
الثلاث بين المورثين وأولاد أخويه حيث كان معترفاً بقدر حصص كل من الأخوة من مع كور
الساقية في استحقاقه دونهم وماذا يكون الحكم (أجاب) إذا كانت الساقية المذكورة
مشتركة بين الأخوة الثلاثة وفي أيديهم ونصر فهم لا يكون لأولاد أحدهم أخذ شيء إذا
عما كان لمورثهم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها
وعن أولادها منه وترك داراً وبعض مواش ثم تزوجت الأم رجلاً آخر في دار أخرى و
تزل بدوها متصرفاً في دار أولادها بحضور البالغ منهم والقاصر ثم مات الزوج الثاني
وأخذت ميراثها منه وهو الربع في داره ومواشيه ودراهمه فصارت لها مال يخصها وبقي
الدار للعصبة فطلب العصبة بيع ما يخصهم في تلك الدار لتلك المرأة فاشتريته منهم
وأضافته إلى نصيبها الموروث وهو شائع مع ربهما ثم باعت ما اشتريته لجارها وأخذت
بعض الثمن ثم بعد مدة ستة أشهر طالب الجار ببيع ما اشتراه منها فحدث البيع فحضرت
هي والمشتري عند نائب القاضي وطلب من المشتري بينة فحضرت بينته وشهدت على
أقرارها بالبيع فيما اشتريته لا فيما ورثته وثبت الملك للمشتري ثم توأطأت مع أولادها على
إعلان بيعها وقال أولادها إن الأم هي التي اشتريتنا وإن الثمن من مالنا ووافقتهم إلا
على ذلك لقصد إبطال البيع فهل لا يمكن الأولاد ولا الأم من ذلك لأنها تم في
إعلان البيع وزيادة على ذلك أنكرت حجة الشراء لكونها بائعها المتعظم شبهتها في
البيع (أجاب) إذا لم يثبت أن شراء المرأة المذكورة لأولادها لا يكون لهم معارضاً
المشتري منها بدون وجه شرعي وبجرده وإما إن الشراء كان لهم بعد صدور البيع منهم
غير مع تبرؤ الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وبنتين وترك ما يورثهن

١٢٢٦

٣٠

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

•

١٥

١٦

١٧

١٧

ما من مواسم ومصاع فهل اذا دعت البنتان ان امهما وهبت لهما المصاع حال
 لها فالتكرار لا يندعوها لذلك ولا يثبت لهما على ما ادعيه يكون جميع ما تر كنه
 لا يقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية (اجاب) جميع ما تر كنه المتوفاة المذ كورة
 بين ورثتها بالفريضة الشرعية ولا يقضى لمدعى الهبة في شئ منها بدون اثبات
 بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ابن فاصر له ارث من ابيه وجمعه تحت يد
 عتيق او خرتم بعد بلوغ القاصر المذ كورة طلب حقه من ميراث ابيه وجمعه من ابن عمه
 مع المذ فهل والحال هذه يجب لذلك ويجوز ابن العم على دفع ما يستحقه ابن عمه بالوجه
 شرعى (اجاب) للقاصر بعد بلوغه رشيدا اخذ ما يخصه من تركته ورثته وليس لاحد
 سلبه من وجهه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على نصف نخلة
 كنه ولده من مدة عشر بن سنة وهو يتصرف فيه كما كان والده والا ن يدعى عليه
 ثلث نصف النخلة المذ كورة لقرب له مات من قديم الزمان ويريد نزعة منه فالتكرار
 لا يثبت له ولا يندعيه فهل اذا لم يثبت المدعى المذ كورة دعواه بالوجه الشرعى
 لا يثبت له ولا يندعيه بدعواه المبردة عن الثبوت (اجاب) لا عبرة بالدعوى المبردة عن
 الثبوت والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على عقار وارض خالية من
 ما معدة لمصالحهم مدة طويلة تزيده على ستين سنة آل ذلك لهم عن اصولهم فالآن
 ان عليهم جماعة بان لهم فيها حصص من مورثهم والحال ان مورثهم شاهد ابا المدعى
 وهو يتصرف في ذلك مدة تزيد على عشر بن سنة ولم يدع ولم ينزع المدة المذ كورة
 فغير مانع شرعى عنه من ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) اجاب بولانا
 من عن نظير هذا السؤال بقوله لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الولوالجي
 من تصرف زمانا في ارض ورجل آخر راى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك
 سمع بذلك دهوى ولده فترك في يد المات تصرف لان الحال شاهد له انتهى هذا مع ما في
 بهما من فتح باب التزوير والتقليد اه وقد مر حوايا ايضا بان سكوت مورث المدعى عن
 دعوى خمس عشر سنة فاكتر مع تمكنه منها مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى
 ربه من بعده انما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل)
 رجل مات من زوجته وعن أخ شقيق غائب والتر كنه تحت يد الزوجة وعليه ديون
 تر ثم ماتت الزوجة قبل وفاة الدين وقبل قسمة التركة فوضع وارثها يده على التركة
 فاحصل لآخ الميت اخذ ما يخصه من تركته أخيه بالفريضة الشرعية بعد وفاة الدين
 لا يثبت لوجه الشرعى (اجاب) للآخ الشقيق اخذ ما يخصه من تركته أخيه بعد ايقاف
 من الدين لا ربا له اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى نصف عجلة جاموس من مال كيه بثمن معلوم ووضع المشتري للنصف
 بهما باذنى شركائه حتى فحقت مرارا وكلما فحقت يقتسمون نتائجها ثم اشترى النصف

٢٤ ١٢٦٦

٢٤ ١٢٦٦

٢٤ ١٢٦٦

٢٤ ١٢٦٦

الباقى من شركائه بعد ان ارادوا بيع نصيبهم فى السوق ثم بعدمدة ادعى ابنه ان النصبة
الذى اشتراه أبوه أو لا ملك له بطريق الهبة من اخواله البائعين قبل بيعهم لان نصبة
الذى كورلاى المدعى وطالب أباه بنصف ما نتج منها وأخذها مائة من نتائجها من الأ
بغير رضا فهل اذا لم تشهد له على دعواه المذ كورة الاخوانه البائعون لا تقبل شهادته
واذا لم تشهد له بينة غيرهم مع انكار أبيه له وهوا لا يعتبر ويؤمر بردهما اخذه من أبيه ثم
حيث كان بغير رضا وكان الابن فى غير عيال الاثب (أجاب) اذا لم يثبت الا بين الهبة
لنصف الحمام ومائة المذ كور بالوجه الشرعى لا يكون له معارضة أبيه المشتري بذلك لافيه
ولا فى نتائجها ويؤمر بردهما اخذه تعديا من نتائجها لا بينه المالك ولا تقبل شهادة البائعين
المذ كورين للمدعى للهبة بعد بيعهم والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك مصاعا من مد
خمس وعشرين سنة فخاص بها من كسبها وهى مع زوجها فى العائلة والآن تريد العاقل
القسمه وادخال المصاع المذكور فيها يقسم مع العاقلين بدخول زوجها فى العائلة فهل
لا يجابون لذلك ويكون القول قولها ولا صبرة بتعاليم خصوصاً وان زوجها مقربان
المصاع لها (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
يملك منزلا تلقاه بالارث عن أبيه وأبوه عن جده وما زال واضع ايده عليه كما كان والده
وجده وهو يتصرف فيه بالمخدم والبناء وغيره مدة تزيد من خمسين سنة والآن برأ
له شخص يدعى ان ذلك المنزل ملك جده فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة خصوصاً
والده وجده ماتا ولم يطلب امدة طويلة والمدعى حاضر موجود بعد موت والده وجده مدة
تزيد عن ثلاثين سنة ولم يكن هناك مانع من طابعه فضلا عن مشاهدته يتصرف من اض
اليد (أجاب) صرحوا بان سكوت المورث الاصلى عن دهوى المالك خمس عشرة سنة
بلا مانع شرعى مانع من سماع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل انعم
عليه ولى الامر بابعادية مع مائة الف قدر بالافدنة فى جهة معينة وقيدت باسمه فى ديوان
الرزنامة وأعطى له تقسيط كغيره الى حسب الجمارى فى ذلك واستولى على الابعادية
مدة وهو يتصرف فيها لنفسه ثم سافر الى جهة ووكّل عبده فى زراعتها والقيام عليها
فاستولى الوكيل مدة على الابعادية فهل اذا كان للوكّل المذ كوراً ومات ذلك الاب
عنه وعن ابن قاصر من مسئولته أرادت أمه ان تأخذ الابعادية من وكيل صاحبها
مدعية ان الابعادية ملك لابي ابنها القاصر الميت عنه وعن أخيه الموكل المذ كور دون
أخيه المعطى له من ولى الامر ولا بينة لها على دعواها المذ كورة لا تعتبر وتنتع من
معارضة الوكيل المذ كور خصوصاً وان الابعادية مكتوبة باسم موكله فى الديوان وان
جماع النامس يشهدون بان الاطعام من ولى الامر حصل للوكّل لا لبيته (أجاب) لا ولاية
للام فى مال الصغير فلا تسمع مع دعوى ام القاصر المذ كور حيث لم تكن وصيا عليه كما
لا خصومة للوكّل من المالك فى الزراعة والقيام بمصالحها والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٦

٢٤

رجل واضح يده على فجيل بطريق الارث عن ابيه وهو يتصرف فيه هو وابوه
ن قبله مدة تزيد على اربع وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد ان
فجيل ملكه عن ابيه فانكر واضح اليد دهواه والمحال ان المدعى كان حاضرا بالبلد
ومشاهدا تصرف واضح اليد وهو وابوه من قبله المدة المذكورة من غير منازعة ومن
غير مانع يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة حيث أنكر
واضح اليد دهواه الملك وجمدها (اجاب) سكوت المورث عن دعوى الملك الخمس
غير منقصة من غير مانع شرعى عن الدعوى تلك المدة مع مشاهدته التصرف بمنع سماع
دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة ارض
غير بقدرها فجيل لا ومعهت عليه وهو يتصرف فيها مدة تزيد على اثنتين وأربعين سنة
فبعد ذلك مات عن ابن فوضع الابن يده عليها وصار يتصرف فيها مدة من السنين أيضا
فدعى الآن جماعة على واضح اليد أن القطعة الارض حق لهم من مورثهم بموجب
غير يدهم فانكر واضح اليد دهواهم والمحال ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا
فمورث واضح اليد المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع يمنعهم عن الدعوى
فهل لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث جد واضح اليد دهواهم الاستحقاق
(اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال فليس للجماعة المذكورة من معارضة واضح اليد ولا
بما يصح بيده بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حاز ارضا زرعها
تخلها مدة خمس سنوات ولم يعارضه أحد فيها وبعد ذلك توفي الرجل المذكور فوريها أولاده
من بعده فاستغلوا خمساً وعشرين سنة فبعد ذلك ادعى عليهم رجل انه شرى يكرهم فيها
فانكر اولدها والمحال انه حاضر ومشاهد لتصرفهم فيها المدة المذكورة ولم يدع ولم ينزع
من مكانه من قبل هل لا تسمع دعواه (اجاب) اذا سكنت المدعى خمس عشرة سنة من الدعوى
لا مانع لا تسمع دعواه حيث كان المدعى عليه جاحداً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٦

دار ونخلة بميز بطريق الارث عن أمها فاشتري منها شيخ البلد الدار والشجرة المذكورة
فغير معلوم من الدراهم ودفع لها بعض الثمن ولم يدفع لها البعض الآخر متعللاً بأنه دفعه
لأخ الوارثة الذي مات قبل موت المورثة فهل اذا كان أخ الوارثة مات قبل موت المورثة
لا عبرة بعمل المشتري ويجبر على دفع باقي الثمن بالوجه الشرعى (اجاب) يؤمر المشتري
بأن يدفع باقي الثمن للبائنة المذكورة ولا عبرة بمجرد دفعه لغيره بما هو مذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عليه دين لا آخر باه في مقابلته حصته معلومة في طاحونة وأربعة رؤس
فجيل بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبينة الشرعية وبعد وضع المشتري يده على
طاحونة باع الخميل وصار يستقل أجرة حصته في الطاحونة بخمسين فيل اذا ثبت
مذكروا اذ السامع ابطال البيع الصادر منه مذهباً بان عليه ديناً لغير المشتري لا يجاب
لأنه يكون البيع صحيحاً فادلو كان عليه ديون لغير المشتري (اجاب) نعم لا يجاب

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

٣

ذی الحجة

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١

البائع لنفسه البيع ونقضه اذا كان الامر ما هو مرسوم ويدر وجه شرعى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ابنين وعن اربع بنات اجميع بلغ وترك ما يورث عنه شرعا
فاقتسموا جميع التركة واخذ كل ذى حق حقه بموجب دفتر قسام مشمول بختم القاضى
ثم ادعى بعد ذلك احدا لابنيتين على اخيه بانه اختلس شيئا من تركة والده فاندكر دعواه
ولا يئس له على ذلك فهل اذا لم يثبت ما يدعيه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة
أخيه بدون طريق شرعى (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى
له بما ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة وبعد تمام البيع
وكتب حجة اراد ان يخرج البائع منها فساق عليه ناسا لانه فقير وليس هناك ما يابو به
غيرها فرضى المشتري ببقائه فيها على وجه العارية وكل ما يريد ان يخرج منه ففعل معه
كذلك البائع فاراد المشتري نزعها من اولاده فساق عليه بعضهم بانه يبيعها لهم فامتنع
المشتري من ذلك فذهب ذلك البعض الى قاضى الناحية وادعى على المشتري انه يعارضه
في تلك الدار المخلقة له عن والده بغير وجه شرعى فاذا المشتري انه اشتراها من والده كذلك
على الوجه المتقدم فما الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت شراء الرجل المذكو ولدا من
مالها بالبيعة العادلة يحكم له بها ولا يعتبر انكار الوارث بعد التبرع بالوجه الشرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارث وهي ساكنة في مكان في بيت امرأة اخرى
وتركت ما يورث منها ثم حضر وارثها واراد اخذ ما تركته مورثته فذهبت تلك المرأة
منعها بان المتوفاة قالت قبل موتها ما عندي شيء فهل اذا ثبت بالبيعة الشرعية انها
تركت اشياء معلومة يكون له اخذ ما تركته مورثته بعد تحققه لدى المحاكم الشرعى
(اجاب) لا وارث اخذ ما يخصه من جميع ما ثبت انه متروك عن مورثته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض كشف سماوى من مدة اربعين سنة من غير
منازع له والا آن يدعى عليه رجل انه يملك هذه الارض فطالب منه ببيعة بدعواه فلم يجد
بينة بذلك وطلب منه حجة بذلك فلم يحضرها فهل لا تسمع دعواه ويكون وضع اليد منبذتا
للملك (اجاب) سكوت المدعى عن دعوى الملك خمس عشرة سنة بلا مانع مانع من سماع
دعواه حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لذي وعنده
ذلك الرجل عروض تجارة فذهب اليه الذي له عليه الدين فعرفه الرجل انه يريد
اخذ تلك العروض والتوجه بها الى مصر لبيعها هناك فاخبره ذلك الذي بان له ذميا
آخر بمصر معاملة له وانه ذو معرفة بالتجارة فطلب منه ذلك الرجل خطا بذلك الذي
الذي بمصر بانه يبيع له العروض المذكورة فكتب له خطا باو امر فيه عليه الذي الذي
بمصر بانه ياخذ من ذلك الرجل تلك العروض ويبيعها وياخذ منها ولم يخبر صاحب العروض
بذلك بل اظهر له انه كتب له ما هو غرضه من الوصية عليه ولكن ذلك الرجل اذ لم يالم
يعرف ما في كتاب ذلك الذي فلما حضر الى مصر وسلم العروض الى ذلك الذي الذي

لئلا يباعها بطلب منه ذلك الرجل ثمنها فأخبره بان العروض ملك لذلك الذى الذى
 سئل له الخطاب وان مضمون خطابه ذلك فتوجه صاحب العروض الى بلده وترافع مع
 بالذى على يد قاضى تلك الجهة فى شأن ذلك وثبت ان تلك العروض ملك لذلك
 رجل فجاها الى مصر ثانيا وطلب ذلك الذى بمساعدة من ثمن تلك العروض فامتنع
 من المذكور ومن أدانها مع انه معترف بانه استلمها من ذلك الرجل غير انه يحتاج
 بطلب ذلك الذى الذى حضر اليه صيغة الرجل صاحب العروض فهل يجيز ذلك الذى
 لى باع تلك العروض على دفع ثمنها المالكها الذى استلمها منه ولا عبرة باحتجاجه بما
 صر اليه من الخطاب حيث لم تكن ملكا لذى الاول (أجاب) اذا أثبت الرجل المذكور
 ملك تلك العروض بالطريق الشرعى وان خصمه باعها بامر وقبض ثمنها أمر بدفع الثمن
 اليه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة ورثوا عقارا من مورثهم بعضهم ذكور
 وبعضهم إناث وبعضهم فاصروا على عليم رجل بانهم أسقطوا حقهم له فيما ذكر من
 الظارة فكروا دعواه فهل اذا أقام عليهم بينة لدى قاضى بلدهم وطلب من الشهود
 من قرض يشهدوا عليهم فلم يعرفوهم ولم يعينوهم ورد شهادتهم لا تسمع دعواه بعد ذلك
 حيث لم يكن عنده بينة غير ما يصدق المدعى عليهم بيمينهم بالنسبة للبلغ ولا تسمع
 دعواه على القهر مطلقا ام كيف الحال (أجاب) صرحوا بان الاسقاط فى الاعيان غير
 صحيح وان الارث جبرى لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا
 تملكها بالارث من زوجها وهى واضعة يدها عليها مدة تزيد على أربعين سنة فالآن
 دعى رجل ان والده يستحق فيها حصّة ويريد أخذها مع ان والده كان موجودا فى تلك
 الدار وشاهد تصرف تلك المرأة ولم يعارض ولم ينازع فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعى وما يمنع المورث يمنع الوارث (أجاب) سكوت المورث من دعوى الملك خمس عشرة
 سنة بلامانع مع مشاهدته تصرف واضع اليد يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أخ شقيق وعن أم وترك دارا ثم ماتت الأم عن
 الأخ الثانى ثم مات الأخ عن ابن فعاب الابن مدة من السنين ثم حضر فوجد ابنهم الاب
 واضع يده على الدار المذكورة فطلبها منه فادعى انه اشترىها من امرأة من اقارب المالك
 فلم يأتهم البيع من المرأة المذكورة ولا ينفذ حيث لم ياذن لها المالك بالبيع ولم يجزه
 (وغير واضع اليد على الدار للمالك المذكور) (أجاب) قد دفع لنا نظير هذا السؤال وفيه
 صريح بدعوى المدعى عليه شراره من مورث المالك وكتب عليه ما نصه اذا لم يثبت
 للمدعى عليه دعواه الشراء من مورث المدعى أمر برفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها
 للمورث حيث كان مقررا باصل الملك للمورث انتهى فاذا كانت دعوى الشراء من المرأة
 المذكورة لا تقضى لمدعيه بالمالك ما لم يثبت دعواه الشراء منها باذن من المالك أو اجازة والله
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بطريق الميراث عن أبيه وجده فاب عن بلده مدة تزيد

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٧

على عشر من سنة ثم حضر من غيبته فوجد أجنبيا واضعا يده على الدار فطلبها منه فادعى أنها صارت ملكه بوضع يده عليها المدة المذكورة وان لاحق للمالك فيها بعدمضى هذه المدة فهل لا عبرة بدعواه ويجبر واضع اليد على رد الدار للمالك المذكور ولو طالت المدة حيث كان معترا فوهم قراله بالملك فيها (أجاب) حيث كان واضع اليد مقرا بالملك للرجل المذكور يؤمر بتسليم ما بيده له ما لم يثبت انتقاله له بناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا اختلف الزوجان في المتاع الذى على الزوجة من ثياب بدنهما وحليهما ومساغها الصالح لهما خاصة والحال انه لا بينة له فهل يكون القول قولها فيما يصلح لها ويمنع الزوج من دعواه (أجاب) القول للزوجة بيمينها فيما يصلح لها من الامتعة حيث لا بينة للزوج على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) فى سكة غير نافذة جامعة لدور قوم بأهلاها قطعة متسعة عن اسفلها عدة لا ارتفاعهم شتاء وصيفا من قديم الزمان الى حديثه لا ينازعهم ولا ينازع أصولهم فيها منازع قام عليهم الآن جماعة خارجون عنهم يدعى بعضهم ملكيتها بطريق الارث عن والديهم وأجدادهم وبعضهم يدعى أنها وقف على ضريح ولى وعلى إقامة الفقراء بها من غير بيان الواقع دعوى مجردة عن الثبوت فهل لا عبرة بدعواهم والحال هذه (أجاب) لا يحكم المدعى بمجرر دعواه بدون اثبات شرعى على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفي عن بنتين وزوجة وورثة عصبية وترك دارا فهل إذا أراد الورثة العصبية قسمتها يمكنون من ذلك ولو بعد مضى ثلاثين سنة وإذا ادعت زوجة المتوفى أنها اشترت نصيب أحد الورثة العصبية بحجة مقطوعة الثبوت بموت كاتبها وشهودها وعدم ختم قاض ولا غيره فيها ولم تكن مكتوبة فى سجله وأنكرها المدعى عليه تكون تلك الحجة باطلة ولا يعمل بما فيها وتقسم التركة على مستحقها (أجاب) إذا لم تثبت الزوجة ما ادعته بالوجه الشرعى لا يقضى لها به وصرحوا بأنه لا يعمل بمجرر الخطأ وأنه خارج عن حجب الثلاث التى هى البينة والاقراز والنكول فإذا لم يثبت مضمون الصك المذكور لا يحكم به والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ورثة غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك قلادة من نقد وصفة من نقد كذلك فادعت الزوجة بان زوجها ملكها ذلك فى حال حياته فأنكر باقى الورثة دعواها فهل إذا لم تثبت دعواها التملك فيها من زوجها بالبينة الشرعية لا تعتبر دعواها ويكونان ميراثا يقسمان بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) إذا لم تثبت الزوجة المذكورة التملك من زوجها حال صحته بالوجه الشرعى لا يقضى لها بعد ما والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم وباع له بالثمن بهيمة وقبضها المشتري ومثلت فيها مدة من السنين ثم مات كل من البائع والمشتري عن وارث ومضى على ذلك مدة تزيد على خمس وخمسين سنة فباع وارث المشتري الدار لرجل أجنبى فادعى وارث البائع الاول ان الدار باقية على ملك مورثه وأنه كرميها فهل إذا ثبت البيع من مورثه قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بانكاره

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٥١

١٢٦٦

٢٠

من معاوضة المشتري الثاني (اجاب) اذا تحقق بيع المورث الدار المذكورة بالوجه
لا يكون للوارث معارضة المشتري فيها والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال
يسلم من تركه قيمته ادعى ان سميده اعتقه حال حياته ولم يثبت دعواه بل عجز عن
بأنه يسلم يباع أو يتي واذا بيع وأثبت العبد بعد ذلك يرجع المشتري على من باع
إلى آخر ما ذكره (اجاب) يباع العبد المذکور حيث لم يثبت غتقه بالوجه الشرعي
اظهر عدمه فاذا البيع بائنا العتق أو الاستحقاق مثلا يكون للمشتري الرجوع بالثمن
من بعضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن والده سكنها
باجني في غيبته في النظام مدة ثم حضر وأراد أخذها فذهبه الساكن منها مائة لابلان له
أبيه دينا وأنه أخذها في مقابلة دينه فانكر دعواه ولا بينة ولا سند يسده فهل اذا لم
تدبره بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ويكون لرب الدار زهره امنه ولا عبرة بتعلله
بأن كان الحق ثابتا له فيها عن والده (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة للوارث
وربها بالوجه الشرعي ترفع يد المتعدي عليها ولا عبرة بتعلله والمحال هذه بدون اثبات
مقتضاها اليه بما نقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض أخبر المحاضر بن معه
طس بان عنده كذا من الدراهم يكنى أولاده الى بلوغهم بموجب ورقة مكتوبة بخطه
خبره في موضوعه عنده في صندوقه من جلة أوراق وان المبلغ المذکور تحت يد
من طلبه المحاضرون منها فامتنعت من احضاره واهترفت به وصدت على دعوى
بها وله موضوع عندها ثم مات الزوج فطلب منها ليقسم بين الورثة فانكرته
نكرت الاعتراف والتصديق فهل لا عبرة بانكارها الاعتراف والتصديق مع وجود
بينة الشاهدة بالاعتراف والتصديق (اجاب) اذا ثبت استيلاء الزوجة على قدر معلوم
من الدراهم المخلقة عن زوجها بالوجه الشرعي يكون لبقية الورثة مطالبتها بما يخصهم منه
والأولاد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة حصاة في طاحونة وجانب
بحر وكل منهما ثمن معلوم معين على يد نائب القاضي وقبض البائعون الثمن طائعين
غدار بن وكتب بكل منهما حجة شرعية من نائب القاضي المذکور ووضع المشتري يده
على ذلك مدة خمس عشرة سنة ثم بعد هذه المدة أراد أحد البائعين الرجوع على المشتري
فمنع البائعون من إعادته بالاكراه ولا بينة له على ذلك فهل لا عبرة بتعلله بذلك ويكون
يبس صحيحا نافذا وليس له ولا غيره من البائعين فسخ البيع بدون وجه شرعي (اجاب)
البائع البائع فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما بمجرد دعواه الا كراهه ويمنع من معاوضة
المشتري حيث لم يثبت دعواه الا كراهه الشرعي على الوجه المرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك بعض امته وقمحا وسمنواز يتاوعسلا وغير ذلك مما يحتاجه
ليت فادارت مطلقة ان تآخذ شيئا من ذلك من غير اذنه ومن غير اجازته فهل لا تجاب
ذلك حيث ثبت ان جميع ذلك ملك للزوج المذکور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة

المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على أخيها انه ا
 منها صداقتها الذي قبضته من زوجها من مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة ومعها يد
 بذلك فانكر الاخ المدعى عليه ووجد دعواها والحال انها حاضرة ولم تطالب به في تلك
 المدة فهل لا تجمع دعواها بعد هذه المدة ولو كان معها بينة حيث جدد دعواها ولم يتبد
 عليه اعتراف واقرار بذلك على نفسه (اجاب) نعم لا تجمع دعوى المرأة المذكورة
 اخيها بما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنتها وزوجها وام
 وتركت تركتها منها بعض حلى استولت عليه الام واستعملته بغير اذن الزوج وهو بما يضر
 الاستعمال ثم مات الابن عن أبيه وجدته فهل اذا اراد الزوج والام ان يقسما التركة
 بينهما على حسب القريضة الشرعية وادعت الام ان الحلى المذكور الذي استولت عليه
 واستعملته بغير اذن الزوج ضائع من صندوق الميتة بعد ان وضعت فيه لا تصدق في ذلك
 وتكون ضامنة نصيب الزوج واذا ادعت ان استيلاها عليها واستعمالها بالذن الزوج
 وانكر الزوج ذلك ولم تثبتها بالرجحة الشرعية لا تعتبر دعواها وتكون ضامنة (اجاب) اذا
 تحققت استيلاء الام على الحلى المذكور بالمتروكة عن بنتها تعدى بدون اذن
 باقى الثمن كما فيه لا يكون القول لها في دعوى الهلاك وقد افاد العلاتى في أوائل كتاب
 النصب ان القول للمالك في عدم الاذن اذا وقع الاختلاف فيه بعد التصرف في ملك
 غيره فيما عدا ما استثنى انتهى وصرحوا بان كلام شريكى الملك اجنبى في نصيب صاحبه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور واناث منها ومن
 غيرها البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه من
 الامتعة بعض من الفرش والخام وغير ذلك بيد الزوجة مما يصلح للرجال والنساء
 فهل اذا ادعى بعض الورثة ان الامتعة المذكورة بعضها لها والبعض الآخر تركه
 يكون القول قولها فيما يصلح للنساء يعينها ولا بد من بينة لبعض الورثة المذكور
 على دعواه (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع الحى في متاع
 البيت المشكل الصالح لهم ما يكون القول فيه للحى منهما بيمينته حيث لا بينة للورثة
 على انه ملك المورث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان قتل رجلا آخر
 في البلد مدعيها انه قتل عمه وانه قتله قصاصا آخذا بشارحه فحجبه ورثة المقتول عند
 الجما كم السياسى مدة ثلاث سنين ومات وهو بالسجن فادعى ورثة المقتول قصاصا على
 شخص قريب للقاتل بانه كان مشاركا له فى القتل وان له مد خلافيه لا جل اتهامه
 فانكره واهم فهل اذا لم تثبتوا دعواهم عليه بالبينة الشرعية انه شريك للقاتل
 وان له مد خلافى قتله لا يجابون ويمنعون من التعرض له بدون وجه شرعى ولا عبرة
 بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعى (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من رجلين ثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها

١٢٦٧

٢

١٢٢٧

٣

١٢٦٧

٦

١٢١٧

٧

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

ينصرف فيها لنفسه مدة تزيد على ثلاثين سنة من هدم وبناء وغير ذلك حتى مات كل
 الباقين فادعى الآن ثلاث نسوة ان لهن فيها حصة فانكر المشتري دعواهن فهل
 يسمع دعواهن لمحضورهن ومشاهدتهن تصرف ذي اليد فيها من هدم وبناء وغير
 ذلك المدة ولم يعارضهن ولم ينازعهن في ذلك (اجاب) لا تسمع الدهوي بعد مضي خمس
 سنين الا في الوقف والارث ووجوده شرعي على ما مضى عليه العلامة العلاقي في
 التوريق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر والمسديون مشهورون
 في منتهى عن وروثة فارادب الدين ان يطالب الورثة بدينه فعمل الورثة عليه بمعرفة
 ورثته المديون المتوفى لكونه لا يعلم اسم والده فهل والحال هذه يكفي في ذلك بخدامة
 لشهرته من اسم والده (اجاب) صرحوا بان لا بد من ذكر الاب والمجدان لم يكن الرجل
 شهرا ولا اذ كتم باسمه لم يحصل المقصود والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة
 من ثلاث بنات وترك ما يورثه منه شرعاً من دور وماش فادعت زوجته المطلقة منه من
 فمضين بانه باع لها قبر اطين وسد في دوره من مدة عشر سنين وادعت بان جاموسة
 من بانيه ملك لها فانكر الورثة دعواها فهل اذ لم تقم بينة شرعية على دعواها المذكورة
 تجاب للمثبوته بجمع جميع ما ادعت به من مال الميت بين ورثته بالقربة الشرعية
 (سئل) اذا لم تثبت المرأة انتقال المثلث في المحصة من العقار المذكور لها من مطلقها
 انقضت لها بذلك وفي الدرر طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج ولورثته من بعده لانها
 ماتت اجنبية لا يلد لها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذلك الوارثة اما لو مات
 وهي في العدة فالمشكل لها فكذلك لم يطلقها بديل ارثها اه وبه يعلم المحكم في
 الجاموسة المذكورة بانها من المشكل الصالح للزوجين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 واضح يده على عدة ساقية مدة ادعى عليه رجل آخر بانها ملكه فلم تثبت له فباعها واضع
 البلاء ثم حضره المادعي وعلمه بالبيع ولم يعارضه ثم مات البائع المذكور وتصرف
 الغني في العدة المذكورة بالاجارة وغيرها احدى عشرة سنة ولم يعارضه احد ثم مات
 المادعي المذكور عن وروثة فادعى احد الورثة على المشتري بان العدة ملك مورثه فهل
 تسمع دعواه لو وضع المشتري يده تلك المدة من غير معارضة المورث المذكور في حال
 حياته واذا قلتم بسماع الدهوي لا بد من بينة شرعية تثبت الملك لمورثه (اجاب) اذا لم
 يثبت الوارث ملك مورثه في عدة الساقية المذكورة بالوجه الشرعي لا يحكم له بها وينع
 من معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملكه رجل ماسكا شرعيا
 بهادينة شرعية سلمه لرجل فقير يعمل عليه في السفر ذهابا وايابا وما تبسر من الاجرة
 بغيره على قوتها له واستمر يعمل عليه مدة فهل اذا مات ذلك العامل وادعت
 ورثته بجزءه عن الثبوت بان الرجل ملك مورثهم لا يجابون لذلك ويكون الحق في
 الرجل الماسك حيث شهدت البيئة الشرعية بما كتمه له ولم يذلل عن ملكه بناقل شرعي

(أجاب) اذا ثبت مدع الحمل دعواه المذكورة بالوجه الشرعى يقضى له به ما لم يثبت الورثة المذكورون انتقال الملك الى مورثهم من قبله بناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل في رجل يملك دارا عن أبيه بالميراث الشرعى واضع يده عليها مدة نحو أربع وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم وغيره والآن ادعت عليه امرأة بان لها حقها فيها فأنك دعواها واخبرتها كانت حاضرة موجودة مشاهدة لتصرفه المدة المذكورة ولم تدع تنازع من غير مانع شرعى يمنعها فهل لاتسع دعواها والحال هذه لاسيما ولم يكن لها يئنة موجودة بما تدعيه (أجاب) لاتسع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الوقف والارث ووجود دعوى شرعى على ما مشى عليه فى شرح التنوير والله تعالى أعلم (سئل في امرأة تستحق حصصة فى ربع وقف أهلى أرادت السفر الى جهة الحجاز فاقامت شخصا وكيل عنها فى قبض ما يخصها من الربع المذكور فهل اذا قيل بموتها ولم يتحقق باليئنة الشرعية وأراد ورثتها منازعة وكيلها فيما قبضه من استحقاقها لا يجابون لذلك (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل في رجل مات من زوجته وأمه وعن أخوين فادعى الورثة بان ما يبد الزوجة من المصاوغ والاشياء للميت فأنكرت دعواهم ولا يئنة لهم على ذلك فهل يكون القول قولها بيمينها فيما يبد لها بما ذكر (أجاب) القول لها بيمينها فيما ذكر والله تعالى أعلم (سئل في جامع ومدة مشتركة بين رجلين مناصفة باع أحدهما نصيبه منها لامرأة بغير معلوم فى الذمة بحضرة بيئنة شرعية وسلمها ثم بعد مدة قليلة من الايام مات البائع عن ورثة فأنكر ورثته البيع لها فهل اذا ثبت بيع مورثهم لها بالبيئنة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون البيع لها صحيحا فاذا منعون من معارضتها بدون طريق شرعى وعليها دفع الثمن الذى بذمتها (أجاب) اذا شهدت البيئنة العادلة بالبيع على الوجه المذكور حال صحة البائع يكون الملك فى نصف الجاموس المذكور للمرأة وعليها دفع ما بذمتها من الثمن والله تعالى أعلم (سئل في بنى عم أشقاء يملكون نخيلا مشتركا بينهم بالميراث الشرعى عن جددهم كتبوه فى دفتر الصراف باسم واحد منهم كان مقيما بالهجرة لاجل حمايته من الغير ولم يزلوا واضعين أيديهم عليه الى الآن فهل اذا مات من كتب النخيل باسمه حمايته عن ورثته وأراد ورثته منع بقية الشركاء منه متعللين بكتابته باسم والدهم لا يجابون لذلك حيث كان الحق ثابتا للجميع فيه بالبيئنة الشرعية ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) اذا ثبت الاستيلاء فى النخيل المذكور بالوجه الشرعى يقسم بين جميع الشركاء وليس لورثته من كتب باسمه على الوجه المسطور الاختصاص به بناء على تلك الكتابة والله تعالى أعلم (سئل عن قضية وارادة من بيت المال محصلها ان رجلا توفى ومن جملة ميراثه ثلاثة أعبدة ومملوك أبيض عن زوجته وأخيه لأمه وأخته شقيقته وادعى العبدان لاربعه ان سيدهم أعتقهم وأحياها لاثبات ذلك على محكمة بر جافيت على يد قاضيهما عتقهم من سيدهم فى مرض موته

سنة

محرم

١٢٦٧

٢٨

بمادة البينة في وجهه وكيل الزوجة فقط فما الحكم (أجاب) اذا شهدت البينة بالعتق
 وجهه وكيل زوجة المتوفى ثبت العتق واعتاق المريض في مرض موته يعتبر من الثلث
 اذا كانت قبة العبيد قدر ثلث مال المتوفى أو أقل منه لا يكون للوارث معارضة العبيد
 السقنين في مرض الموت وينفذ عتقهم والحال هذه جبر على الواوثة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك دارا مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات وتلقاها عنه ولده بالمسبرات
 وصار يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كههم مدة تزيد على ثلاثين سنة أيضا ثم بعد
 في تلك المدة ادعى رجل ان له حقا في هذه الدار المذكوكة فهل لا تسمع دعواه
 الاعتناق حيث مضت هذه المدة وهو مشاهد للتصرف حاضر بالبلد اتى في الدار
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر
 نرى على ما مضى عليه في شرح التنوير للاعلى والله تعالى أعلم (سئل) في خصمين
 ادعى في قضية بين يدي المحاكم التمرعي فطالب القاضي من المدعى بينة على دعواه
 فممن اتاها وقت الطلب وحكم القاضي بيمينه لجهزه عن البينة فهل اذا أقام البينة بعد
 ذلك تسمع دعواه وبينة ولا يكون الحكم بيمينه لجهزه عن البينة ما نعام من سماع بينته
 بذلك (أجاب) نعم تقبل بينة المدعى بعد عجزه عنها ومنعه لذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر سفيينة بثمن معلوم فطالبه البائع بالثمن فامتنع من أدائه
 سائلان فلانا حاسبني هذا ثمن عباغ كذا وكذا كان صرفه في مهمات السفيينة قبل أن
 ينثر يمانه وأظهره فائمة مشمولة بخط وختم فلان الحاسب له ولم يصدق في ذلك فهل
 يجبر المدين على أداء ما بذمته جميعه من الدين ولا عبرة بتعالمه حيث لم يكن وكيل في
 اقتلاص ذلك من ربه على فرض ثبوته ولم يكن محتملا له أيضا (أجاب) نعم يجبر المشتري
 على دفع جميع الثمن والحال هذه وليس له الامتناع عن دفع شيء من الثمن بناء على ما
 طالبه على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين وزوجة ثم
 مات أحد الولدين عن ولد قاصر وزوجة هي ام الولد القاصر وترك الميت الأول دارا فرهن
 ام الولد القاصر الدار عند شخص ثم بعد مدة من السنين باهها المرتن لشخص آخر يدون
 حضور الام والتم فساله الولد بعد بلوغه وسأله الغم أيضا عن وضع يده فقال أنا وكيل عن
 المرتن فسكت الولد والغم ثم مات المشتري عن ورثة قصر وبالعين فاقام القاضي الايج
 ومبا على القصر ووضع الوصي والورثة أيديهم على الدار المذكوكة فساله الولد وعنه عن
 تلك فادعى ان أخاه اشترى الدار من المرتن والمترن اشترىها من الغم والاثم الوصية على
 القاصر وعجز الوصي عن اثبات الشراء الذي ادعاه فهل يقضى للولد المذكوكة بالاستحقاقه
 في الدار لاسيما ولم يحضر بعد بلوغه خمس عشرة سنة الى الآن وهل يقضى لعمه وأمه أيضا
 باستحقاقهما فيها ولو لمضي نحو ثلاث وعشرين سنة وتسمع دعواه ما بعد هذه المدة لكونها
 دعوى ميراث حيث أنكر الغم والام البيع ولم يثبت الوصي المذكوكة لاسيما وقد نازع

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٧

العلم في بعض المدة المذكورة أو لا تسمع دعواه ما بعده هذه المدة لكونها مضت وهما
 بالغان وهل اذا حكم القاضي على وصي القصر يسرى الحكم على الورثة البالغين كالحكم
 على أحد الورثة (أجاب) صرح علماؤنا بان اقرار الوصي بدين أو هين باطل وقد تضمن
 جواب الوصي المذکور الاقرار بالملك للمدعي وقد صرح العلامة الرملي بان سكوت
 الوارث ورؤياه التصرف مع هدم العلم لا يمنع دعواه ويعذر بمثل ذلك والقول قوله في هدم
 العلم بينه فاذا أثبت الولد المذکور دعواه الملك في وجه خصم شرعي يقضي له باستحقاقه
 في الدار المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بالمرث من
 والده استولى عليه رجل أجنبي ذو شوكة مدة تز يدعى خمس عشرة سنة بعد موت المورث
 وكان الوارث قاصرا في ابتداء المدة المذكورة وبلغ في اثنتا عشرة سنة بلوغه طلب نزع العقار
 من المستولى عليه فادعى شراؤه من رجل أجنبي غير وارث فستل منه فادعى شراؤه من
 المورث الميت والد الوارث فأنكر الوارث دعواه الشراء من والده فهل اذا لم يقم بينه بانه
 اشتراه من والد الوارث يكون لرب العقار الوارث نزع من المستولى عليه بدون وجه
 شرعي اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا كان الملك في العقار المذکور ثابتا للمورث باقرار
 واضح السيد او بينة بطريق شرعي ولم يثبت بيع المورث له ولا خروجه عن ملكه حال
 صحته يكون للوارث المذکور نزع من يد المستولى عليه والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة لهم طاحونة واضعين أيديهم عليها من قديم الزمان بالارث عن أصولهم
 مدة تز يدعى ثمانين سنة وأصولهم من قبلهم كذلك مدة تز يدعى خمسين سنة فالآن
 ادعى عليهم رجل بان نجده حصصه فيها والحال ان جده كان حاضرا موجودا مشاهدا
 اتصرف أصول المدعى عليهم فيها مدة تز يدعى خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع من
 غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه لاسيما ولم يكن عنده بينة بما يدعيه
 (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث المذکور بكونه سكوت مورثه عن دعوى الملك خمس
 عشرة سنة بلا مانع ولا تطلب منه بينة على مدعاه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر قطعة أرض معروفة بخيلابن مملوك واستولى عليها هو وأولاده
 من بعده مدة تز يدعى ثلاثين سنة ثم فصب الحياكم أرضا من جلتها هذه القطعة
 مدة ثم تز كهافهل تعود لمن كانت تحت يده قبل الفصب واذا حضر بعض ورثة البائع
 وأنكروا بيع مورثهم وكان مع المشتري بينة تشهد بالشراء له من مورثهم قبل موته
 لا يعتبر انكارهم لذلك (أجاب) القتل ملك من اشتراه فليس لوارث البائع معارضة
 وارث المشتري حيث تحقق الشراء بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك دارا واضح يده عليها مدة تز يدعى عشر بن سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء
 ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تز يدعى سبع سنين
 فالآن ادعى رجل انها كانت ملكا لبيه ويريد اخذها من الوارث فأنكر الوارث دعواه

١٢٦٧

٢١

ان مورث المدعى كان حاضرا ومشاهد التصرف مورث واضح اليد ولم يعارضه ولم
ينازمه تلك المدة حتى مات فهل لا تسمع دعوى المدعى (اجاب) سكوت المورث عن
نصوى الملك خمس عشرة سنة بلا مانع مع رؤيته التصرف بالهدم والبناء يمنع سماع
دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بقرتين وفرسا وجالين
يطريق الارث عن والده من مدته فريده على ثلاثين سنة بعد وفاة والده فادعى عليه شخص
ان المواتى المدعى كورة ملك له وانه كان اودعها عند والدواضع اليد عليهم او المحال ان
المدعى حاضرا بالبلد تلك المدة ولم ينزع ولم يدع فيها ولا مانع له عن الدهوى فهل لا تسمع

١٢٦٧

٢١

دعواه الا يدعى به مدعى تلك المدة ولا يطلب منه بينة على ما ادعاه (اجاب) حيث سكوت
المدعى عن دعواه الا يدعى تلك المدة بلا مانع كما هو مذکور ولا تسمع دعواه والقضاة
يترددون من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى وما ذكر بالسؤال
ليس منه فلا تسمع الدعوى منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار ادعى
عليه آخر دن بأن هذه الدار ملك قر يهيم الغائب المحي وأرادوا أخذها منه فهل
لا يجابون لذلك حيث لم يكن لهم ولاية المخصوصة شرعا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال
هذه ولا تسمع الدعوى الا من خصم شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ابني عم آلت
العمادار بالميراث الشرعى عن مورثهما فباع أحدهما نصيبه لآخر بعد القسمة من
مدة ثلاثين سنة فبعد أن بناه المشتري مات من ورثة فادعى ورثة البائع على ورثة
المشتري بأن مورثهم لم يبيع نصيبه فهل اذا قام ورثة المشتري بينة تشهد بالشراء لا يكون

١٢٦٧

٢٧

د ببع الاول

١٢٦٧

٢

ورثة البائع معارضة ورثة المشتري فيما اشتراه مورثهم بدون وجه شرعى (اجاب) ليس
لورثة البائع معارضة ورثة المشتري فيما ذكر حيث ثبت الشراء بالطريق الشرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلدة من بلاد الارياق باع منها مائة وخمسين
ذراعا لآخر من جهة معلومة معينة بثمن معلوم ثم هاجر من بلده مدة أيام ورجع الى
تلك البلدة فوجد ان المشتري هدم تلك الدار وبني ما يخصه بنا جديدا وأخذ من نصيب
البائع خمسة وثلاثين ذراعا زيادة عما يستحق فطلبه عند القاضي فأمره القاضي باحضار
الحجة التي كتبت له عند الشراء فاخفاها وأخرج حجة غيرها وبهذه الحجة شهادة اثنين من
شيوخ البلاد فقط ولم يذكر بتلك الحجة بيان نصيب كل منهما بل ذكر بها انه اشترى
قطعة من الدار بلا تعيين وبلا ذكر أذرع فجعل البائع المذكور تلك الحجة فهل لا يكون
القاضي أن يحكم على البائع المذكور بتلك الحجة ولا يلتفت الى ذلك حيث أنكرها البائع
ولا يمكن حضور بينة عدول تشهد بما يدعيه المشتري المذكور (اجاب) لا يقضى بالصك

١٢٦٧

١٠

المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
انه اقترضه ببلغان الدراهم في بلدة معلومة بالجهات الغربية في وقت مخصوص ويريد
أنه المبلغ منه فاستجوب المدعى عليه فقال لم يكن هذا المبلغ عندي فكلف المدعى بينة

على دعواه فاقام بيينة فلم تقبل لعدم موافقتها للدعوى فطلبت منه بيينة أخرى فجهزوا اعترف
 بعدم وجود بيينة عنده ولم يلتزم بين المدعى عليه فهل اذا قال المدعى عليه انى في التاريخ
 المذكور كنت مستخدما بالميرى في الجهات القبلية واقام بيينة على انه كان في التاريخ
 المذكور في الجهات القبلية مستخدما بها وكانت متواترة تسع بيئته ويمنع المدعى من
 دعواه هذه (أجاب) اذا عجز المدعى عن اقامة البيينة على مدعاه ولم يطلب بين المدعى عليه
 لا يقضى للدعى بما ادعاه ويمنع من المطالبة والمحال هذه وفي شرح التنوير شهادة النفي
 المتواترة مقبولة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن
 والده جاءت امرأة وادعت ان هذه الدار ملكها بطريق الارث عن والدها فاقام واضح
 البيينة بان والدها باع لوالده فشهدت البيينة بان والدها قد باع لوالده بالثمن الغلاني
 الا اننا لم نحضر قبض الدراهم فهل عدم حضورهم القبض لا يقدح في صحة شهادتهم
 ويكون المحق في الدار المذكورة لواضع اليد ولا حق فيها للمرأة المدهية والمحال هذه
 (أجاب) اذا شهدت البيينة العادلة ببيع الدار المذكورة بثمن معلوم لمورث المدعى عليه
 لا يكون للدعية انتزاعها من يده وتمنع من معارضته فيها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في دارين مشتركتين بين رجلين مناصفة باع أحدهما ما نصيبه من دار منهما
 معينة معلومة لرجل بثمن معلوم ثم بعد مدة مات البائع عن ورثة فادعى المشتري انه
 اشترى نصيبه في كل منهما فانسكروا الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه شراء النصيب في
 كل منهما ما لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة في ملكهم بدون وجه شرعى (أجاب)
 نعم اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يكون له معارضة الورثة فيما آل اليهم
 من الحصة في الدار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت طلب بعضهم أخذ
 استحقاقه عن مورثه من تركه المجد فنفعه الباقي من أخذ ذلك فهل اذا اثبت المدعى
 استحقاق مورثه في تركه المجد بشهادة البيينة الشرعية بين يدي القاضي يحكم له بذلك ولا
 عبوة بمنع الباقي له بدون وجه شرعى (أجاب) ليس لبعض الورثة منع باقيهم عما يخصه في
 تركه مورثه بعد تحققه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار واحدة
 في طاحونة وقطعة أرض زراعية واضعين أيديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة وهم يتفقون بها ويتصرفون في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم من غير
 معارض ولا منازع فالآن ادعى عليهم جماعة بان بعض الدار وأرض الزراعة كان
 لمورثهم ويريدون أخذ ذلك من أيديهم فانسكروا دعواهم وادعوا ان مورثهم كان
 حاضرا موجودا مشاهدا تصرف مورثواضي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
 ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل لا تسع دعواهم ولا
 بينهم (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى بما ذكر خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى
 وجب عدم سماع دعوى وارثه بذلك بعده والله تعالى اعلم (سئل) في وظيفة خدامه

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٤

ضرر محولى يتعاطاها جماعة فادعت امرأة ان جدتها نزلت ووهبت لامها تلك الوظيفة
 بدعى وظيفة جدتها بناء على الافراغ والنزول والهبة من جدتها الا انها فهل على فرض
 بروت دعواها لا يكون لها استحقاق في وظيفة الخدامة بمجرد ما ذكر (اجاب) لا تنفع
 دوى المرأة بما ذكره ولو ليست هذه دعوى شرعية يترتب عايم اسوال الخصم والحال هذه
 في تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بستانا من آخر بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده
 عليه سبع سنين ثم بعد ذلك باعه لاخر بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده المشتري
 الثاني عليه احدى عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة وموت البائع الاول ادعت
 ورثته بان وورثته باع بالاكره افترا فعلى قاضى الناحية ولم يثبتوا الا كراه
 لوجه الشرعى بل ثبت ان المورث باع بطوعه واختياره وحكم القاضى بجهة البيع
 وكب بذلك جهة شرعية مشعولة بتجتمعه ناطقة بان البيع للمشتري الاول صحيح وان بيعه
 لشترى الثاني صحيح ايضا فلا عارضة احد فهل اذا تحقق ما ذكر لا يكون لاحد عارضة
 راضع اليه بدون وجه شرعى (اجاب) حيث لم يثبت الا كراه الشرعى على البيع
 لا يكون لو ارث البائع معارضة واضع اليد على البستان المذكور والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين وبنت وتركت ما يورث عنها شرطا فدعى الابنان ان
 المماثل كثر مصاغان جملة التركة وانهما سألانه لالاخت المذ كورة فاذكرت
 الاخت فلما وجدت دعواهما فهل اذا لم يثبتا دعواهما على الاخت بالبينة الشرعية
 الا عبرة يدعواهما ذلك بدون وجه شرعى ويمنعان من معارضة الاخت المذ كورة
 (اجاب) نعم اذا لم يثبت الابنان دعواهما بالوجه الشرعى لا يقضى لهما بمداعما والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابن قاصر منه وعن ابيها وتركت
 ما يورث عنها شرعا من مصاغ ونحاس فدعى والدها بان ما ذكر امانة له فانكر الزوج
 دعواها ودعى بان ما يورثه من المصاغ والنحاس ملكها فهل اذا لم يثبت الاب دعواها
 فانه امانة له بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويقسم ما تركته بين ورثتها بالفرض الشرعية
 (اجاب) نعم اذا لم يثبت الاب دعواها بالوجه الشرعى يكون جميع ما كان بيد المرأة
 المذكورة لورثتها يقسم بينهم بالفرض الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 سافر الى حج بيت الله المحرام ليؤدى فرض الاسلام وحج ووقف بعرفة ولما وصل الى
 المدينة المنورة مرض بها ومعه اصحابه الذين سافروا معه استكروا له رجلا ليحمله الى
 جباله ويوصله الى مصر بعشرة قرانسه وقبض من اصل الاجرة بعضها فلما وصل به الى
 مصر شعيب ادعى الجمال ان الرجل المستأجر الذى هو المريض قد مات وانه دفنه بين
 مغارة شعيب والمولى يبلغ فامره امير الحاج بان ياتى به من المحل الذى دفن فيه وارسل معه
 جماعة من مسكره فذهبوا معه وقتلوا المحل الذى ذكره الجمال فلم يجدوه وابقى دعواه
 الى المحررة لكون الجمال لم يات بهم ولما وصل الجمال الى مصر اراد مطالبة ابي الميت

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

على دعواه فاقام بينة فلم تقبل لعدم موافقتها للدعوى فطلبت منه بينة أخرى فجهزوا واعترف
 بعدم وجود بينة عنده ولم يلتزم بين المدعى عليه فهل اذا قال المدعى عليه انى في التاريخ
 المذكور كنت مستخدما بالمبرى في الجهات القبلية واقام بينة على انه كان في التاريخ
 المذكور في الجهات القبلية مستخدما بها وكانت متواترة تسع بينات ويمنع المدعى من
 دعواه هذه (أجاب) اذا عجز المدعى عن اقامة البينة على مدعاه ولم يطلب بين المدعى عليه
 لا يقضى للدعى بما ادعاه ويمنع من المطالبة والمحال هذه وفي شرح التنوير شهادة النفي
 المتواترة مقبولة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن
 والده جاءت امرأة وادعت ان هذه الدار ملكها بطريق الارث عن والدها فاقام واضع
 اليد بينة بان والدها باع لوالده فشهدت البينة بان والدها قد باع لوالده بالثمن القلاني
 الا اننا لم نحضر قبض الدراهم فهل عدم حضورهم القبض لا يقدح في صحة شهادتهم
 ويكون المحق في الدار المذكورة لواضع اليد ولا حق فيها للمرأة المدعية والمحال هذه
 (أجاب) اذا شهدت البينة العادلة ببيع الدار المذكورة بثمن معلوم لمورث المدعى عليه
 لا يكون للمدعية انتزاعها من يده ويمنع من معارضته فيها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في دارين مشتركتين بين رجلين مناصفة فباع أحدهما ما نصيبه من دار منهما
 معينة معلومة لرجل بثمن معلوم ثم بعد مدة مات البائع عن ورثة فادعى المشتري انه
 اشترى نصيبه في كل منهما فانكر الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه شرعا للنصيب في
 كل منهما لا يجب لذلك ويمنع من معارضة الورثة في ملكهم بدون وجه شرعى (أجاب)
 نعم اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يكون له معارضة الورثة فيما آل اليهم
 من المحصة في الدار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت طالب بعضهم أخذ
 استحقاقه عن مورثه من تركته المجدد فغناه الباقي من أخذ ذلك فهل اذا ثبت المدعى
 استحقاق مورثه في تركته المجدد بشهادة البينة الشرعية بين يدي القاضى يحكم له بذلك ولا
 عسرة بمنع الباقي له بدون وجه شرعى (أجاب) ليس لبعض الورثة منع باقية مما يخصه في
 تركته مورثه بعد تحققه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار وحصة
 في طاحونة وقطعة أرض زراعية واضعين أيديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة وهم يتقنعون بها ويتصرفون في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم من غير
 معارض ولا منازع فلا تأن ادعى عليهم جماعة بان بعض الدار وأرض الزراعة كان
 لمورثهم ويريدون أخذ ذلك من أيديهم فانكروا دعواهم وادعوا ان مورثهم كان
 حاضرا موجودا مشاهدا للتصرف مورثا واضعى اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
 ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى ينفعه من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم ولا
 بينتهم (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى بما ذكر خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى
 يوجب عدم سماع دعوى وارثه بذلك بعده والله تعالى اعلم (سئل) في وظيفة خدامه

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٤

في ضرر محلي يتعاطاها جماعة فادعت امرأه ان جدتها نزلت ووهبت لامها تلك الوظيفة
وتدعى وظيفة جدتها بناء على الافراغ والتزول والهبة من جدتها الا انها فهل على فرض
نبوت دعواها لا يكون لها استحقاق في وظيفة الخدمه بمجرد ما ذكر (اجاب) لا تمنع
دعوى المرأة بما ذكره وليست هذه دعوى شرعية يترتب عليها اسوال الخصم والمحال هذه
الله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بستانا من آخر بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده
عليه سبع سنين ثم بعد ذلك باعه لآخر بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده المشتري
الثاني عليه احدى عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة وموت البائع الاول ادعت
ورثته بان مورثه لم يبيع بالاكراه فترافع الى قاضي الناحية ولم يثبت الا كراه
لوجه الشرع بل ثبت ان المورث باع بطوره واختياره وحكم القاضي بجهة البيع
وكتب بذلك حجة شرعية مشعولة بتجتمعه ناطقة بان البيع للمشتري الاول صحيح وان بيعه
للمشتري الثاني صحيح ايضا فلا يعارضه أحد فهل اذا تحقق ما ذكر لا يكون لاحد معارضة
واضح اليك بدون وجه شرعي (اجاب) حيث لم يثبت الا كراه الشرع على البيع
لا يكون لو ادعت البائع معارضة واضح اليك على البستان المذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن ابنين وبنت وتركت ما يورث عنها شرطا فادعى الابن ان
المعاشرة كت مصاغ من جملة التركة وانهما ساءلا لاخت المذكرة فأنكرت
فأخت ذلك وجدت دعواهما فهل اذا لم يثبت ادعواهما على الاخت بالبينة الشرعية
لا عبرة بدعواهما ذلك بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة الاخت المذكرة
(اجاب) نعم اذا لم يثبت الابن ادعواهما بالوجه الشرعي لا يقضى لهما بعد عاها والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابن قاصر منه وعن ابليس وتركت
ما يورث عنها شرطا من مصاغ ونحاس فادعى والدها بان ما ذكر امانة له فأنكر الزوج
دعواها ادعى بان ما يورثه من المصاغ والنحاس ملكها فهل اذا لم يثبت الاب دعواها
بانه امانة له بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويقسم ماتر كتمه بين ورثتها بالفرض الشرعية
(اجاب) نعم اذا لم يثبت الاب دعواها بالوجه الشرعي يكون جميع ما كان بيد المرأة
للكردة لورثتها يقسم بينهم بالفرض الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
سافر الى جميع بيت الله المحرام ليؤدي فرض الاسلام وحج ووقف بعرفة ولما وصل الى
المدينة المنورة مرض بها ومعه اصحابه الذين سافروا معه استكروا له رجلا ليحمله على
جمل ويوصله الى مصر بعشرة قرانسه وقبض من أصل الأجرة بعضها فلما وصل به الى
مصر شبيب ادعى الجمال ان الرجل المستأجر الذي هو المرئض قد مات وانه دفنه بين
مقابر شبيب والمو يلع فامر أمير الحاج بان ياتي به من المحل الذي دفن فيه وأرسل معه
جارية من مسكدة فذهبوا معه وقتلوا في المحل الذي ذكره الجمال فلم يجدوه وأبقى دعواها
الى المحروبة لكون الجمال لم يات اياهم به ولما وصل الجمال الى مصر اراد مطالبة أبي الميت

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٧

بباقى الاجرة ولا تر كة لليت أصلا وهو يطالب الجمال بانه ويدعى عليه انه قتله فهل اذا لم يكن هنده بينة بالقتل لا يلزم الجمال شي ويصدق بيمينه وهل يلزم الاب دفع اجرة الجمال من المدينة الى محل موت المستاجر أو يكون مطالب بالاجرة كلها (أجاب) لا مطالبة على الاب من ماله بشي من الاجرة والمحال هذه ولا يلزم الجمال قصاص ولا دية اذا لم يثبت الاب دعواه قتله بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصه في دار بطريق الميراث عن جدته ادعى على الشركاء ان والده اشترى حصه أخرى منهم في الدار المذكورة وبسبب حصه من القاضي لم يثبت مضمونها فانكر وادعوا وانهم صالحوا الجدة على قدر معلوم من الدراهم في نظير حصتها و بايديهم وثيقة لم يثبت مضمونها ايضا فهل اذا لم يثبت كل منهم ادعوا بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى كل منهما ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى بصك بدون اثبات مضمونه شرعا فلر رجل المذكور ما آل اليه بطريق الارث عن جدته في تلك الحصه حيث لم يتحقق خروجها عن ملكها بالوجه الشرعى كما لا يقضى له بما ادعى شركاءه والده منهم بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آلت له دار بالارث الشرعى عن مورثه فوضع يده عليها بعد ثبوت وراثته والحكم بها له لدى الحاكم الشرعى ثم بعد ذلك باع الدار لرجل ووضع المشتري يده عليه اوصار يتنقح بها مدة من السنين تزيد على عشر فالآن ادعى على واضع اليد جماعة وأغروا عليه أمين بيت مال الغرب ليضع يده على الدار و ياخذها منه متعللين بان الدار كانت آلت لهم قبل شراء واضع اليد وينكرون نسب البائع لها من المورث فهل بعد ثبوت نسب البائع لها والحكم به لا عبرة بتعلل أمين بيت مال الغرب المذكور ومنع من التعرض لوضع اليد (أجاب) حيث ثبت المالك في الدار المذكورة لبايئتها بالجهة الارث لا يكون لاحد معارضة المشتري منه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاد قصر من غيرها وقد اوصى بثالث ماله لاشخاص معلومين وجعل له وصيا ينفذ وصيته وقال وقت وصيته ان زوجتي هذه أمينة وتعرف مالى وجميع ما أظهرته من مالى وعرفت عنه بعدموتى فهى مصدقة فيه فهل اذا اتهمها الوصي بعدموت الموصى وقال لها انه كان لليت بذت جهازا بما قبضه من مهرها وأدخلها على زوجها بامتنعة وتمتع بها مدة من السنين وماتت وان تركتها قد أخذها أبوها وأما المدعى عليها ويريد أن يدعى عليها بذلك يكون القول قولها في جميع ما أظهرته وعرفت عنه ولا عبرة بدعوى الوصى عليها البهردة عن اثبات شي تصح به الدعوى أو كيف المحال (أجاب) القول للمتكبر بيمينه حيث لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى ثمانية قراريط من ارض وأربعة قراريط من ارض أخرى ووضع يده على الجميع مدة تزيد على خمس عشرة سنة ووارث واث البائع حاضر مشاهد لتصرف المشتري عالم بالبيع فهل اذا ادعى وارث الوارث بان مورثه لم يبيع وانما باقية

٨ ١٢٦٧

على ملك مورث مورثه وآلت له الارض بطريق الارث لا تسمع دعواه واذا قلتم
سماعها واحضر بينة من اقارب المدعى تشهد تقبل بينته (اجاب) حيث اعترف واضع
اليده بتلقى الملك من مورث مورث المدعى فلا مانع من سماع الدهوى ولو طالت المدة
وشهادة ما عدا الاصول والفروع من الاقارب مقبولة وللقاضى المحكم بها حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على قطعة ارض تلوها بطريق
الارث عن ابايهم وهكذا الى الجدا المشتري للقطعة الارض المذكورة مدة مديدة وسنين
مديدة فمن غير منازع لهم في ذلك ولا يخاصم ثم الا ان ادعى ناظر وقف ان قطعة الارض
المذكورة وقف لمجددين واحضر اربعة شهداء بذلك فاستفسر اثنان منهم فقالا انا
شهدنا بما سمعنا من كلام الشاهدين الاخرين واستفسر الاخران فقالا ان جدنا كان
رعا شعيروا ونعرف ان ارض الشعيروا لا لملك لها فحينئذ تكون وقفا فخر اهل
الخبرة الذين لهم معرفة بتلك الاراضى فشهدوا ان هذه الارض ملك للواضعين ايديهم
عليها المدة المديدة وان هذه الارض لا تصلح لزراعة الشعير وانما تصلح لزراعة الخيل
ومضى الوقف لاستندله الا هذه الشهادة فهل لا تقبل شهادتهم لعدم استنادهم الى
نيل قوى وتسكون ما كالملا كلها الواضعين ايديهم عليها هم واسلافهم ويشهد لهم
انما بايديهم من الحجج خصوصاً وليس لنا نظر الوقف حجة وقف شرعية وانما ايده مجرد
كأنه فيها بيان اما كن الوقف وليس بالقائمة المذكورة قطعة الارض المذكورة (اجاب)

٨ ١٢٦٧

انما ثبت متولى المسجد دعواه وقف الارض المذكورة على مصالح المسجد بالوجه
الشرعى لا يقضى له بمدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثة آخر
وترك ما يورث عنه شرعاً فهل اذا اختلفت ورثة الزوج والزوجة في أمعة البيت
بما يصلح لكل منهما كالفراش والنجاس وغير ذلك يسكون القول فيه للزوجة بيمينها
(اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع الحى في متاع البيت المشـكل الصالح
لها كان القول فيه للحى منها ما يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن
زوجه وعن ورثة غيرها ووجد في مخلفاته بعض أشياء تصلح للرجال والنساء بصندوق
مثل ثياب وغيرها فادعت الزوجة انه لها وادعى العاصب انه تركه ولا بينة لكل منهما

١٠ ١٢٦٧

فهل تصدق الزوجة بيمينها فيما يصلح للنساء خاصة (اجاب) اذا مات أحد الزوجين
واختلف وارثه مع الحى في متاع البيت المشـكل الصالح لهما كان القول فيه للحى منهما
بينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً باع منها خمسين ذراعاً للرجل بثمان معلوم
ثم مات كل من المشتري والبايع عن وارث فادعى وارث المشتري باز يدعى اشتراه مورثه
ومعه مذكور في وثيقة المشتري فأنكر وارث البائع دعواه وذكر انه لاحق لمورث
المدعى سوى الخمسين ذراعاً فهل اذا لم يثبت مورث المشتري دعواه الزيادة بالبينة الشرعية
لا يمكن من أخذها (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى له بمدها

١٤ ١٢٦٧

والله تعالى أعلم (سئل) في معنوق مات عن بنته وعن ابن معتقه وترك ما يورث هذه
 شرعاً فهل إذا ادعى على خلفائه بدین لا يحكم بدونه إلا بشهادة شاهدين باستقراره في
 ذمته إلى يوم موته ولا يثبت بوثيقة مجردة عن الثبوت حيث لم يكن من يعمل بخطه
 (أجاب) لا يقضى القاضي إلا بالحجة وهى البينة أو الأقرار أو النكول أما الصك فلا يصلح
 حجة لأن الخط يشبه الخط كافي الحانبة فلا يقضى بالدين بمجرد صك لم يثبت مضمونه شرعاً
 والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن أخ وترك جانب نخيل
 فوضع الأخ يده على النخيل مدة من السنين إلى أن بلغ القاصر طلب رفع يد العن
 النخيل المتروك عن أبيه فادعى العن أن أباه باعه له قبل موته ويده وثيقة لم يثبت مضمونها
 فهل إذا لم يثبت العن دعواه الشرع بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك ويجوز العن على
 تسليم النخيل لابن أخيه المذكور وليس له الاستيلاء عليه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم
 إذا لم يثبت العن شراء النخيل المذكور من أخيه حال حياته فهو مبرر برفع يده عنه وتسليمه لابن
 أخيه حيث لا وارث له سواء ولا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن ابنين وترك بيتاً ثم مات كل من الابنين عن ابن ثم مات كل من ابني
 الابنين عن ابن فوضع ابن أحدهما يده على البيت دون ابن الآخر بدون وجه شرعى
 فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية أنه متروك من جد أبويه بما يقسم بينهما ما بالقرينة
 الشرعية (أجاب) ليس لأحد الورثة منع الباقي عما يخصه في العقار إلا يل إليه
 بالارث عن جده المذكور بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل)
 في جماعة بأيديهم قطعة أرض زراعية أميرية يزرعونها وينتفعون بها مدة خمس وعشرين
 سنة وزيادة من غير منازع أهم فيها المدة المذكورة وهناك شخص مشاهد اتصرف فيها
 تلك المدة يدعى بانها له فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من
 معارضتهم فيها بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة
 سنة فيما دعاها ما استثنى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعملون نخيلاً لا أوطياناً
 بناحية بلاد السودان تلقوها بالارث عن أصولهم ووضعوا أيديهم عليها هم
 وأصولهم من قبلهم مدة تزيد على مائة سنة وهم يتصرفون فيها وينتفعون بنخيلها المدة
 المذكورة والآن ادعى عليهم جماعة أنهم يستحقون ما ذكر عن أصولهم فأنكر واضعو
 اليد دعواهم وذكر أن أصول المدعين كانوا حاضرين وموجودين ومشاهدين
 لتصرف أصول المدعى عليهم معظم تلك المدة وسكتوا ولم يدعوا ولم يعارضوا فهل
 لا تسمع دعواهم ولا يثبتهم وتبقى النخيل والأطيان لواضعي اليد عليها (أجاب) سكوت
 المورث الأصلى عن دهوى الملك خمس عشرة سنة بلا مانع مع مشاهدته لتصرف واضع
 اليد تصرف الملاك ينعى جماع دهوى وارثه بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 بقرة ولا يخرجها ومسة في البرية أراد رب الحمام مسة أن يقايضه عليها فلم تنع رب البقرة فبعد

١٥ ١٢٦٧

٢٠ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

جاءى الاولى

٨ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

١٢٦٧

٩

في حضانة الجماموسة في البرية فادعى ربها على وب البقرة انه قايضه ويريد اخذ بقرة
منها فذكر دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت رب الجماموسة المقايضة بالبينة الشرعية لا يجب
له ولا عسيرة بدعواه ونع من معارضة وب البقرة فيما يدون وجه شرعى (اجاب) نعم
لا يجب لاخذ البقرة المذكورة اذا لم يثبت دعواه شراءها بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
(سئل) في اولاد قاصر من مات والدتهم وتركت لهم متاعا فاستولى والدهم على

١٢٦٧

١٥

ما خهم وقيل وفاته اقرز ما عنده لهم واقر في حال صحته بان ذلك تركه والدتهم بحضرة بينة
شرعية ثم ماتت عن زوجة اخرى واولاد منها غير المذكورين اولاد بعد وفاته أنكره وأذلك
فهل اذا أقام الاولاد المذكورون بدعوى بلوغهم بينة على ان المتاع المذكور ملك لهم
فيكون لهم خاصة وتوليص لبقية الورثة مشاركتهم فيه (اجاب) نعم يكون للاولاد
الملك كبرين اخذ المتاع الا يلزمهم بالارث عن أمهم بعد ثبوت الملك لهم فيه بالوجه
الشرعى ولا يكون تركه عن والدهم والاحمال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
دارا لراهن والده منذ ستين سنة والآن حضر اولاده يدعون ان لهم فيها جزا من غير
عشرية بايدعهم تثبت دعواهم ولا بينة تشهد لهم بذلك فهل لا تسمع دعواهم (اجاب)

١٢٦٧

١٦

المدعى المدعى الخراج عجز رد دعواه يدون اثبات شرعى على فرض سماعها والمخرج
ما في الدهون بعد خمس عشرة سنة لا تسمع الا في الوقف والارث وجود هذا شرعى والله
ملك اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة سكنها اثنان منهم دون الثالث
ثم مات الاثنان من اولادها وعن اخيهما الثالث فاراد الاثنان الثالث اخذ نصيبه من
الدار فدعى اولاد الاخرين الواضعين اليد عليها انهم يملكونها عن ابيهم مادون العلم
ومع بينة بذلك فهل اذا كان مع البينة تشهد له بان الدار المذكورة مشتركة بينه وبين

١٢٦٧

١٦

اولاد اخويه الواضعين اليد تسمع بيته (اجاب) يقضى للمدعى المذكور بما يخصه في
الدار بعد ثبوت دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض
من ائمة مبلغا معلوما من النقادين واعطاه رهننا عليه ثم بعد ذلك صار الراهن يدفع
من أصل المبلغ كل ما يسرفه مدة فحاسبوا قتيبن ان الباقي عند الراهن باقرار
الدين كذا وشهدت بذلك بينة من المسلمين ثم ان المرتهن انتقل الى دار البقاء

١٢٦٧

٢٣

فلما ردت له ان لم يرد له ثم اذا يدعى قتيبن عند الحساب ولا بينة لهم فهل اذا أقام
البينة تثبت دعواه يعمل بها (اجاب) ليس لورثة المرتهن مطالبة الراهن
بما ائتمروه من الدين لم يرد لهم حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل
بدين رجل مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك ولا ينازعه أحد
فادعى رجل عليه ان له حقا فيه والاحمال انه مشاهد له في التصرف والانتفاع المدة
التي لم يرد له ما منع عنه من الدهوى فهل اذا أقام الاثبات يدعى الاستحقاق فيما ذكر
لاستحقاق دعواه حيث تثبت وضع اليد المدة المذكورة ولم يمنع المدعى مانع شرعى منها

(أجاب) لا تسمع الدعوى بعدهم حتى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى على ما في الدار المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ماتت عنه ابنته وعن ثلاث بنات فوضعهم الاولاد بعده عليه مدة ثم مات المذکور عن ورثة فاراد ورثة رب البيت نزعهم منهم فنعوهم منه متعلمين بان مورثهم ديناه على تركه أخيه وأنه مروهون به فأنكر وادعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ولا يكون لهم منه من مالا كه بدون وجه شرعى ولا هبة بتعلمهم المذکور (أجاب) لا يجاب ورثة العلم لمنع البيت من مالا كه بدون اثبات ارثه انه بيده ورثتهم حال حياته على دين ثابت له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاغا للبسة لزوجته على سبيل الزينة ثم طلبه منها فامتنعت من الدفع له مدعية انه ملكها ثم اعترفت بحضرة بيعة من المسلمين بان المصاغ المذکور لزوجها وسلمته له فاخذ منها والاثن تدعى ثانيا بانها ملكها فأنكر دعواها فهل اذا لم يثبت مدعته بانها ملكها اياه لا تجاب لذلك حيث اعترفت أولا بانها ملكه وثبت ذلك بالبيعة الشرعية (أجاب) لا يقضى للزوجة بالمصاغ المذکور والحال هذه بدون اثبات تملكها له من قبله بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت فاصبر بن وترك له مائتة لافرو ساقى أرضه فوضع قريب لهما يده عليه مدة عشر سنين فبعد بلوغها ما طلبا النخل من واضع اليد عليه فنعوهما منه مدعيان والدهما أسقط حقه منه له بموجب ورقة قديمة قطوعة الثبوت بذلك فأنكر ادعواهما الاسقاط فهل اذا لم يثبت دعواهما الاسقاط بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ويكون لهما أخذ ما تركه والدهما لهما ولا هبة بالورقة التي معها اذا لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى (أجاب) الاسقاط في الايمان لا يصح ولا يقضى بصل لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن جادته محصلها شخص أثبت دينه على ميتة وذ كراسم أبيها وشهدت شهوده بذلك وثبت الدين ثم ادعى آخر بوصية وصتقى وشهدت له شهود وغاير والاسم الاب المذکور وفي الدعوى الاولى وثبت العتق والوصية فماذا يكون المحكم في ذلك والحال هذه (أجاب) في التنازعانية من الدعوى غلط الاسم لا يضر بموازان يكون له اسمان وفي صور المسائل هن الفتاوى الرشيدية ادعى رجل هو محمد ابن علي بن عبد الله ثم ظهر ان جده أجد لا تبطل الدعوى لجواز ان يكون لجده اسمان اه كذا نقله في تنقيح المحامدية ومنه يعلم ان التنازع المذکور بالا هلامين لا يكون مانعا من صحة المحكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ادعيا عند الحاكيم على ثلاثة رجال انهم ضربوهما وأخذوا ما بأيديهما من دراهم وأمتعة فصحهم الحاكيم وضربهم ضربا شديدا وكرر عليهم ذلك نحو تحسين يوماف قال أحدهم حال الضرب من شدة ما حصل له انما مضربت ولا فعلت شيئا بل الذي ضرب من معي فلما أفاق من الضرب سئل عما قاله فاجاب اني ما قلت ذلك ولا علمت ولا حصل مني ولا بمن معي ضرب ولا سب لهما ومن

٢٣ ١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

جادی الثانية

٤ ١٢٦٧

به يقول ذلك على الدوام وليس هناك بينة تشهد لهم بما ادعى من الضرب والسلب
 فهل في هذه الحال لا يتوجه عليهم الا اليقين الشرعية ولومات أحد المدعين بعد اقامة
 الدعوى على يد الحاكم السياسى بمدة وادعت ورثته بانه مات بسبب ضربهم لا يعمل
 بدعواه بل بغيره عن الثبوت الشرعى (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى
 لا يقضى له بمدها والله تعالى اعلم (سئل) هن فتوى وارده من سكندرية نص سؤالها
 رجل توفى الى رحمة الله تعالى يسمى مريقب وجا رجل آخر يدعى انه يرثه وذلك الرجل
 يسمى سعيدا وانه ابن ابنهم ابيه وذلك لان ابا سعيد صالح وصالح بن القطعاني
 واقطعاني بن سعيد وسعيد ولد لعبد الله الذى صادرة عريفة وهو الجسد الجامع ومريقب
 المتوفى ولد لسعيد وسعيد ولد للاحول والاحول ولد لعبد الله المذكور فعيد
 والاحول شقيقان ابوهما عبد الله المذكور واهما عاتشة شعشع المعرفة وشهدت البينة
 ببن دعواه وركبت ثم جاء رجل يسمى جده ابا الحية يدعى بنوة الم ايضا ويريد المشاركة
 في ميراث مريقب ولم يثبتها فهل يحتج بالميراث سعيد المذكور فاجاب العدة الفاضل
 مفتى سكندرية عن هذا السؤال بقوله الميراث في مريقب لعبد فقط لانه أثبت نسبه
 والله تعالى اعلم (أجاب) ما افاده حضرة مفتى سكندرية من توريت الرجل المذكور
 محج حيث كان الامرا هو مظهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متعهد يولد توفى
 عن ورثتهم مفاصر وترك ما يورث عنه شرعا فارسل الى الامراء احد الامراء من اتباعه
 لخط تركه المتوفى المذكور فبعد ان ضبطها بتمهاها حضر جميع مشايخ بلده المتعهد
 باللعروفين بدواتهم واسماهم وسالهم بحضرة جمع من المسلمين وقال هل لكم اولاد
 منكم قطعة المتوفى شئ لا دفعه من التركة كما هو امرولى الامر فاجاب كل منهم بانه لا يستحق
 قبل المتوفى شيئا قبل ولا جل فكتب بذلك عليهم صكا ختمه كل واحد منهم بختمه فهل بعد
 انقضاءهم ببراءة ذمة المتوفى ليس حدهم الدعوى بشئ بعد ذلك (أجاب) لا تسمع
 دعوى من تحقق منه ابراء الميت على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في متعهد
 يولد توفى عن ورثته فيهم مفاصر فقامولى الامراء وكيلا عن جميع الورثة يتصرف في
 البلد هذه المتوفى لاستخلاص أموالها وسائر ممتلكاتها من أهلها المحج لستم هذا وضرب
 هذا وجب من الوكيل المتعهد والمتوفى المذكور فهدل اذا ادعى اناس من
 أهل البلد المذكور على الوكيل المذكور وهدل الميت قبله بدعوى مختلفة فهدل
 قبل ان للمتعهد أخذ داري قبل موته أو غير ذلك ومنهم من يدعى على الوكيل بثل ذلك
 لا قبل عليه شئ هاد غير المدعين من باقى أهل البلد وهل اذا ثبت ان الوكيل المذكور
 انقضى نفسه أمّا كن من البلد المذكور وبنهاها وجعلها مكانا وادعى عليه اناس
 من البلد ايضا بانه هصب دورهم وأدخلها في هذا المكان بعد ازالة بنائها الاصلى لا بد
 لهد دعواهم بذلك والحدكم بهما من بيان حد ودما يدعى كل واحد منهم والاشهاد عليه

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

بيدته طبق دعواه وهل اذا علم تعصبهم لا تقبل شهادة ائحد من أهالي الناحية المتعصبين
 (أجاب) من موانع قبول الشهادة العصبية في الخبرية ما نصه وفي معنى المحكام من
 موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو
 من قبيلة كذا اه وصرحوا باشتراط التحديد في دعوى العقار كما في الشهادة عليه فلا
 يقضى بالغصب المدعيه بدون اثبات دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 ثلاثة أخوة يملكون قطعة أرض اقتسموها بالذراع بينهم واستولى كل على ما خصه
 بموجب القسمة الشرعية وبنى فيه بناء ثم مات كل عن أولاده فوضع كل يده على ما بناءه
 مورثه فهل اذا باع أحد الأولاد ما آله عن أبيه بمحضرة أولادهم ثم ادعى واحد من
 أولادهم ان له جزأ فيما باعه منهم ما ولم يعين قدر ما معلوما لا تسمع دعواه حيث كان
 ما يدعيه مجهولا وكان البيع والتصرف بمحضرة خصوصاً وان ذلك من مدة تز يد على
 ثلاثين سنة (أجاب) بفرض سماع الدعوى لا بد من معلومية المدعى به فقد صرحوا ان
 شرط صحة الدعوى معلومية المدعى فلا تسمع الدعوى بمجهول فيما هدا ما استثنى والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ورثة ذكر وانا فاقصر في بعضهم باذن الباقيين
 ببناء وغيره ثم وقعت القسمة بينهم بالقرينة الشرعية ولم يدع المتصرف اختصاصه بشئ
 واختص كل من المذكور بنصيبه وبقي نصيب الاناث شائعا مع نصيب المتصرف أمانة
 تحت يده ثم مات عن ورثة ووقعت القسمة بينهم واختص كل بنصيبه وبقي نصيب
 الاناث العمات تحت يد بعضهم كذلك وأثبت ذلك في سجل القاضى ثم طلب بعض
 الاناث نصيبه من ذلك البعض فادعى ان جميع البناء الذي بناه أبوه ودخل في القسمة
 الاولى والثانية فكأن ملكا لمورثه خاصة وانه بناءه من مال نفسه وليس من المال
 المشترك فهل سيكون مقاسمة ذلك البعض ومقاسمة مورثه قبله في جميع ما ذكر من
 البناء وغيره ما نعه له من سماع دعواه بشئ (أجاب) صرحوا بان الاقدام على الاقسام
 مانع من سماع الدعوى فيما وقع الاقسام فيه والله تعالى أعلم (سئل) في صبي تحت
 يده أرض فلاحية فيها ساقية مهدومة وله وصى فاحتاج الصبي للاتفاق فاسقط وباع
 الوصى نصف حق الصبي في الارض والساقية لرجل في نظير ذراهم أخذها الوصى
 لضرورة النجاسة على الصبي واستولى المسقط له المشتري على الارض والساقية ثم بناها
 ثم بلغ الصبي وصداق على ما فعله الوصى وأجازة ومضى على ذلك المدة الطويلة وهي
 خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل مقيم بالبلدان لا يبه حصة في تلك الارض وتلك
 الساقية يريد أخذها من المسقط له المشتري مع اطلاعه على الاسقاط والبيع والتسليم
 والهدم والبناء وسكوته على ذلك تلك المدة وعدم المسانح له من المطالبة فاذا يكون
 الحكم في ذلك (أجاب) سكوت المدعى عند البيع والاسقاط والتسليم بالمانع مع رؤيته
 التصرف بالهدم والبناء مانع من سماع دعواه وقد صرحوا بان الدعوى لا تسمع بعد

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٥

صحة سنة فيهما ما استثنى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولدين
 صغيرين وترك ما يورث عنه شرطا تحت يد الولدين ومكان في معيشة واحدة بمنزل والدهما
 وتحت حشر سنة من موت والدهما وتفرقا من بعضهما به ذلك وصار كل في معيشة
 واحدة وكسبه لنفسه وكل منهما ما كان في جهة من المنزل باولاده ولا تعلق له بالآخر وتاديا
 على ذلك نحو ثلاثين سنة ثم بعد مضي هذه المدة وقع بين الاخوان تشاجر فطلب أحدهما
 من أخيه قسمة ما كان متروكا عن والدهما فحضر القاضى المولى الى منزلهما وبصيته
 جاءه فتوهم ما كان تحت أيديهما من نحاس وكتب وأخذ كل منهما ما خصه به بالتام وصدر
 بينهما بعد ذلك تصادق ان كلامهما لاحق له عند الآخر وأبرأ كل منهما ذمة الآخر
 على ما كتب القاضى حجة بذلك ثم بعد مضي سنتين من التصديق وقع التشاجر بين الاخوان
 في ما يدعى أحدهما على الآخر انه وجد دراهم بعد التصديق كانت مخفية في منزل
 والدهما حينها في دهواه واشتكى أخاه المدعى عليه الى الحاكم السيامى وطالب منه
 ان يرد له منه الى مصر ليقيم دعواه عليه عند قاضيه فاجابه بذلك فهل لا تسمع هذه
 الدعوى بعدما صدر بينهما من التصديق المسطر ذلك بالحجة الشرعية خصوصا وقد سبق
 من المدعى قبل مجلس الدعوى ما يفيد كذب دعواه وان قصده اغاظة أخيه المدعى عليه
 من قوله ان فرضي بهذه الدعوى اقامتها عند قاضى مصر وتجاهله ودفعت رسم القاضى
 (الجواب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام اللاحق حادث بعده وقد حقق العلامة الفقيه
 الشريفي في بعض مؤلفاته ان البراءة العامة تدخل تحتها كل حق ديني كان أو دينيا
 لا يورث عليه فلا تسمع الدعوى بشئ سابق على تاريخ الابراء المذكور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل توفي عن ولد صغير وترك ما يورث عنه شرطا بعد بلوغ الولد صار متصرفا
 في ممتلكاته من بيع وشراء وغير ذلك ثم ادعى عليه رجل ان له على والده ديننا
 كان عليه والمحال انه مضى زيادة عن ثلاثين سنة من وفاة الميت فهل لا تسمع
 دعوى (الجواب) صدقت المدعى تلك المدة عن دعوى الدين بلا مانع شرعي مانع من سماع
 دعوى الدين والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين وأختين أشقاء يملكون نخلا بالارث عن
 أبويهم يورثون لرجل ثمن معلوم قبض بالهاس من طوع واختيار بموجب حجة شرعية
 بالثبوت المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا اغراهم شيخ بالدهم الى انكار
 البيع الصادق منهم لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة المشتري فيه بدون وجه
 (الجواب) اذا صدر البيع المذكور صحيحا لازما لا عبرة بانكار البائعين له حيث
 كانا بالوجه الشرعي ويمنعون من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأتين في شراهما حصص من دار معينة ودفعت لهما الثمن
 فبقيت لهما حصصهما الشرعية فاشترى الوكيلان تلك الحصص وسلمها للوكلاء حسب الامر وأقرا
 بغير عينة انهما اشترى بالوكلاء بما بطريق التوكيل عنها وانهما لاحق لهما فيها

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

فوضعت يدها على تلك المحصة من ابتداء سنة اثنتين وخمسين الى الآن وهي تتصرف
تصرف الملاك وهما شاهدان لذلك ولم يمنعاها من تصرفها و بعدم موت الوكيلين ظهر
ان صلح الشراء الذي سلماهما عند الشراب باسم الوكيلين سوية بينهما فهل لا يعتبر
ذلك الصلح مع اعترافهما بالملاك لهما وتصرفها تلك المدة لاسيما والمدة اكثر من خمس
عشر سنة (اجاب) لا يقضى بالصكوك والكرواقد بدون اثبات مضمونها شرعا فاذا ثبت
ان شراء الوكيلين المحصة في الدار للوكالة المذكورة بالطريق الشرعي كان الحق لهما فيها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على شخص ميت بقدره معلوم من المال على يد
قاض بحضور وصي الميت وبعده دعواه سئل الوصي عن دعوى المدعى فأنكر فطلب
القاضي من المدعى بينة تثبت له دعواه فابرزسندات بنجتم المتوفى وأثبت أنها بختمه فلم
يقبلها منه القاضي وطلب منه البينة على نفس المال وصرف النظر عن السندات فهل
يأفعله القاضي من عدم قبول السندات في محله ويطلب المدعى بالبينة أم كيف وهل اذا
كان العرف جاريا بين الناس باخذ السندات باختتامهم تقبل تلك السندات بحجر دالمحتتم
نظر للعرف الجاردي أولا اعتبار بالعرف ويلزم المدعى بالبينة أيضا (اجاب) لا يعتمد على
الخط ولا يعمل به بدون اثبات مضمونه لان القاضي لا يقضى الا بالبحجة وهي البينة أو
الاقرار أو النكول كما في اقرار الخاتمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
وترك لهم دارا فدعى رجل من أهل القرية على الورثة بأنه كان دفع عن بعض الورثة
بعض دراهم من المظالم ويريد أخذها منهم أو أخذ الدار بحجر دعهوا هذه والحال ان الورثة
لم يستر فواله بشئ من ذلك وأنكر وادعوا فقهه ل لا يكون له ذلك ولا يلزم الورثة دفع شئ
من ذلك من غير وجه شرعي (اجاب) لا يكون للرجل المذكور مطالبة الورثة بشئ من
ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اخوة أشقاء
وعن اخوة لاب وترك ما يورث عنه شرعا فدعى الاشقاء ان أخاهم الميت أوصى لاولادهم
بجزء من التركة في حال الغررة ولا يثبت لهم على ذلك فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن
الثبوت (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل ضاع له بعير فعرفه عند رجل آخر فطلبه منه فاني تسليمه له فترافعا لدى المحاكم
الشرعية وبالسؤال منهما أخبر المدعى ان هذا البعير ملكي نتج مندى وابن ناقتي ولى على
ذلك بينة والمدعى عليه ما في اشترية من فلان هذا وعينه بالجلس الشرعية فسال بائعه
الحاكم الشرعي فادعى انه كان ملكه وانه اشتراه من سوق كذا من جماعة تجار مجوهواين
لا يعرفهم وباعه لهذا الرجل وكل منهما ذكر تاريخا فطالب من المدعى بينة شرعية تشهد له
طابق دعواه فغاب ورجع بالبينة فشهدت بالانفراد بان الحمل المزبور ملكه ابن ناقتة
وعمره كذا طبق دعواه فهل يجاب المدعى المذكور لاخذة الجحمل المزبور وحيث أثبتته
بالبينة الشرعية وعجز الآخر عن احضار البائع وعن بينة تشهد له طبق دعواه (اجاب) نعم

٢٩ ١٢٦٧

٢٩ ١٢٦٧

رجب ٢

١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

١٣ ١٢٦٧

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

٣٠

شعبان

١٢٦٧

١

بحكم القاضي المذكور بالجملي والمحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا من نحو خمسين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والترميم من غير معارض ولا منازع له في ذلك ثم الآن ادعى جماعة انها ملك لاصواهم ولا يئنة لهم فهل لا عبرة بدعواهم والمحال هذه (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرطا والله تعالى أعلم (سئل) في زبد ادعى على عمرو فاثلا في دعواه ان شريكى ارسلى بمعية تلك صرة من الدراهم على سيدى الامانة فانكر عمرو ذلك وقال ان شريكى ارسلى لك بمعية تلك صرة من الدراهم اصلا فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينه الشرعية لا عبرة بمادعاء (اجاب) لا يقضى له على ما يدعيه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأولاده ذكور او انا واثرك له هم مكانا فادعت عليهم امرأة بان لها فيه حصته من موزعها وتريد منازعة واضعى اليد واخذها منهم والمحال انها مشاهدة لمورث المدعى عليهم محو أو بعين سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك وهي حاضرة موجودة لا بدعوى تنازع من غير مانع شرعى بينهما من ذلك فهل لا تسمع دعواها عليهم حيث انكروها ولا يئنة ولا برهان لها على ما تدعيه (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن البرهان شرعى فرض كونها منجوعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متروكا بامر آت لها مرتبة في الديوان ثم توفي الى رحمة الله تعالى فادعت تلك المرأة بعد وفاته نحو ثلاث سنوات انها كانت تقبض مرتبتها وتصرفه في المنزل حال حياته عند غيبته فهل اذا لم يكن ذلك باعده ولا ما خذوا به سند عليه ولا عرسوما في دفاتر الديون عليه ولا يئنة تشهد لما يذلل لا تصدق في دعواها خصوصا مع اعترافها باخذها يكفيها من زوجها كل شهر (اجاب) ليس للمرأة المذكورة اخذ ما صرفته على المنزل حال غيبته زوجها من تركته اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وبنت ابنه وأولاده الذكور العصبية وترك ما يورث منه شرطا من دار وطاحونة وغير ذلك فوضع رجل صاحب شوكة يده على الدار والطاحونة بدون وجه شرعى وادعى انه اشتراها من ورثة الميت فهل اذا لم يثبت ائتمار اليد بدعواه الشرع من الورثة بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم ذلك الورثة الميت فمهراته (اجاب) نعم يجبر واضع اليد على الدار والطاحونة على تسليمهما لورثته ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلقت دارا عن أمها وماتت واضعة يدها عليها مدة تزيد على ثمانين سنة وهي تتصرف فيها بالتصرفات الشرعية ثم بعد ذلك ماتت عن ابن هم طاصب لها فقط وترك له الدار المذكورة فادعى الآن رجل اجنسى على ابن العم انه يملك الدار بطريق الارث عن أبيه ومعه بينة تشهد له بالجماع فقط فانكر ابن العم دعواه ووجدها والمحال ان والد المدعى كان حاضرا بالبلد شاهدات تصرف واضعة اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة ولا مانع

يمنعه فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) سكوت المورث من
الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته التصرف وعدم دعواه بلا مانع مانع لسماع
دعوى وادته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في عقارات بالميراث الشرعى
من امها وعن ابنها باهتها بالتمتع او وضعت يدها عليها البنت المذكورة فحواربع وثلاثين
سنة ثم باعته تلك البنت لجماعة اجنبيين بموجب حجة شرعية من مدة ست عشرة سنة
فاراد الشركاء الآن منازعة المشتري واخذ الحصة منهم مدعين شراءهم تلك الحصة من
البائعة قبل شراء المدعى عليهم لها ويريدون اخذها منهم ولا يثبت لهم على دعواهم مع
الانكار وكونهم معترفين بالبيع وباصل الملك للبائعة فهل لا يكون لهم رفع ايديهم عن
تلك الحصة والمحال هذه بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك والمحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت جاموسة من مالها لنفسها ثم بعد مدة اخذ زوجها
الجاموسة وباعها ثم بعد البيع ملكها الزوج جاموسة اخرى في نظير ما في ذمتهم من ثمن
الجاموسة وقبضتها وبعد القبض تركها ترقى مع دواب زوجها ثم بعد موت الزوج جدد
الورثة ذلك فهل للمرأة اخذ الجاموسة ونمائها حيث باعها الزوج لها بحضرة البينة وثبت
ما ذكر (اجاب) نعم للمرأة المذكورة اخذ الجاموسة وليس لباقي ورثة زوجها معارضتها
في ذلك حيث تحقق تملك الزوج فيها حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك بيتا وهبه لوالدته في حال صحته وسلمه لها وقبضته وحازته بحضرة
بينة وسكنته مدة ثم توفي عنها وعن ورثة غيرها ينكرون الهبة المذكورة فهل اذا ثبتت
المرأة والدتها وفي البينة الشرعية الهبة والقبض والتمياز في حال حياته وصحته يكون
البيت المذكور ملكا لها (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذكورة الهبة مستوفية لشرايط
صحتها لا يكون الموهوب تركه من الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف به حيلة بحضرة بينة قبل الدخول واقام معها مدة ثم توفي
عنها وعن ورثة غيرها وترك ما يورث عنه شرعا فادعت المرأة حليما من الميراث بان الزوج
ملكها لها بقوله وقت العقد كما رزقه الله من الحلى يكون في مقابلة ما تاخر من المهر
والمحال ان الزوج المذكور لم يكن مالكا لشي من الحلى المذكور وقت العقد وانما تجدد
عنده شيئا فشيئا فهل دعواها الحلى بما ذكر لا يفيد التملك ويكون تركه يورث عنه
شرعا (اجاب) الحلى المذكور تركه عن الزوج يورث عنه كباقي ميراثه وليس للزوجة
الاختصاص به بمجرد دعواها على الوجه المذكور ولها المطالبة بمؤخر صداقها الباقي بذمة
الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر منها وعن اولاد بلغ
من غيرها وعن اختين لاثب وأخ لاثم ولزوجته جانب نحاس تملكه بالشرع فادعى
اولاده الذين من غيرهما انه ملك مودتهم والمحال ان عندها بينة تشهد لها به فهل يكون
القول قولها مع يمينها في ذلك ما لم تشهد بينة بانه ملك لاثب (اجاب) القول للزوجة بيمينها

- فيما يدها من الامتعة الصالحة للزوجين كالتحاس مالم يثبت انه ملك لزوجها المتوفى
 بوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار ورثوها من اباائهم
 قسموها بينهم بالقرينة الشرعية ثم ان احدهم اشترى نصيب احدهم و اضافه الى
 صميمه مضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد تلك المدة تعرض له وارث البائع
 في نصيب والده ويريد اخذه والشرء كان بموجب وثيقة على يد بيعة شرعية والوارث
 مغرب فقبل لما كم زجره ومنعه عما باعه والده (اجاب) ليس لوارث البائع معارضة
 للشئ فيما ثبت شراؤه من مورثه بالوجه الشرعى ويمنع من ذلك والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن فقط وكان غائباً وترك ما يورث عنها شراً
 فرضت يدها على الميراث بنت عمها وماتت فهل لولدها الرجوع بميراث أمه على تركه
 بنتهما (اجاب) نعم لابن المرأة المذكورة أخذ ما ثبت انه تركه عن أمه من واضح
 اليطليبعد تحق ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك كان
 غلبت من التحل من نحو خمس عشرة سنة وكل سنة تقسمان موجود التحل فالآن يدعى
 رجل ان له فيه حصة فأنكر ادعواه فهل لا يجاب لذلك مالم يثبت دعواه بالبيعة الشرعية
 خصوصاً مع مشاهدته قسمة الموجود هذه المدة المذكورة (اجاب) لا تسمع الدعوى
 بخمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى كفى الدراة التحار و على
 من ادعى صانعها لا يقضى له عجزه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة تسحق بيتاً تلقته بالارث من والدها وجدتها واضعة اليد عليه مدة تزيد على ثلاثين
 سنين اثناء المدة ضاعت حجة ولم تزل واضعة اليد الى أن ظهر رجل الآن يدعى انها
 باعت نصفه لوالده ولا بيعة له على دعواه فهل لا عبرة بدعواه حيث لم يثبتها بينة شرعية ولا
 خبر ضايع الحجج منها الشاهدة انها حيث كان هناك بيعة تشهد لها بوضع اليد المدة
 المذكورة (اجاب) اذا لم يثبت المدعى شراؤه من مورثه بالوجه الشرعى لا يقضى له بدعواه
 ولا تزعم يد المالك عن ملكه لعدم وجود صل بيده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك
 داراً اشترت نصفها من أمها في حال حياتها بموجب حجة شرعية بيدها واشترت نصيب
 أخها من نصفها من النصف الثاني منها بعد موت أمها بموجب حجة شرعية بذلك أيضاً وآل
 لها في الارث من أمها فهل اذا أراد كل من أولاد الاخ وأولاد الام اخت منازعتها فيها
 بطريق شرعى لا يجابون لذلك شرعاً اذا تحق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب)
 فان ثبت البيع في النصيب المذكور من مورثي المدعين وكان لازماً لا يكون لورثتهما
 معارضة المشترية في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً
 به لا يخرج من معلوم فبعد ان وضع المشتري يده عليه مدة من السنين وهو يتصرف فيه
 ملكاً جامع المذكور فادعت ورثته منازعة المشتري منكرين لبيع مورثهم فهل اذا
 كان البيع ثابتاً بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٨

رمضان

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٦

معارضته فيه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر ببيع معلوم من الدين بتاريخ مضى عليه خمس عشرة سنة فأكثروا دعواه وأخبر المدعى عليه بأنه كان حاضرا موجودا معه فى قرية واحدة أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع عليه ولم ينازعه من غير مانع يمنعه من دعواه فهل لا تسمع دعوى المدعى ولا يثبت أو تسمع (أجاب) من المقرر ان القضاة ممنوعون عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى فاذا تحقق سكوت المدعى عن دعوى الدين المدة المذكورة من غير مانع لا تسمع دعواه حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع لآخر أثابة بثمن معلوم فى ذمته لاجل معلوم وباعها بعد ذلك المشتري لآخر بثلث حال قبضه منه ثم بعد ذلك ادعى البائع الاول ان الثمن حال وان المشتري الثانى كفل له به وأنكر التأجيل فهل اذا ثبت المشتري الاول دعواه التأجيل بالوجه الشرعى وأنكر المشتري الثانى الكفالة به ولم يكن للمدعى بينة لا يكون له المطالبة كل منهما بالثمن قبل حلول الاجل ولا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى قطعة أرض مرهونة تحت يد رجل واختلف الراهن والمرتهن فى مقدار دين الرهن فالمرتهن يدعى انه تسعون ريبالا فرانسسه والراهن ينكر دعواه ويدعى انه تسعون ريبالا معاملة ولا بينة لواحد منهما فهل يكون القول قول الراهن ولا عبرة بدعوى المرتهن الزيادة على ذلك من غير ثبوتها بوجه شرعى ولا يعول على وثيقة مقطوعة الثبوت (أجاب) القول للدين بيمينه فى قدر ما بذمته من الدين حيث لا بينة للادان على دعواه الزيادة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل سلم أحد أولاده مبلغا معلوما من النقود فى مرض حصل له فلما شفى من مرضه طلب من الولد المذكور المبلغ المذكور لدى حاكم ناحيته بمحضرة بينة فآقر بأنه عنده وفى ذمته بعد دعواه بأنه سلمه لاحد اخوته وبعد مضى سنتين توفى والده عن ورثة فطلبوا منه المبلغ المذكور فانكره فهل اذا ثبت باقى الورثة ذلك المبلغ على ابن المتوفى يكون تركته عنه يقسم بينهم كباقي مير و كانه (أجاب) اذا ثبت باقى الورثة الدين المذكور لمورثهم على ابنه يكون لهم المطالبة بما يخصهم منه والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة واضعين أيديهم على دار تلقوها بالارث عن اباائهم وأجدادهم من مدة خمسين سنة من غير منازع عليهم فخاف رجل يدعى انها لبيت المال وأنه للاحق لواضعي اليد المذكورين فيها الكونها كانت ملكا لرجل غريب من البلدات لاهن وارث فسئل واضع اليد المذكورون فقالوا تلقيناها بالارث عن اباائنا وأجدادنا وهم تلقوها بالشرع من رجل كان شيخا فى البلد بثلث قدره كذا واشيخ البلد المذكور ورثة أنكر واشترى أصول المذكورين من مورثهم فهل اذا ثبت واضع اليد شراء أصولهم الدار المذكورة من شيخ البلد لا يعتبر انكار ورثته الشراء منه ولا قولهم لاحق لمورثنا فيها كما لا يعتبر قول المدعى انها لبيت المال متعللا

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

شوال

٥

١٢٦٧

٥

بها كانت ملكا للعسر يبايات لادن وارث ولم يسم هذا العسر ولم يد من هو
والحكم في ذلك (أجاب) لا تنزع الدار المذكورة من يد واضعي اليد عليهم بمجرد
مذكروهم المعارض لهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تتولى مآلات من أولاد ذكور قصر ولها أخت فاخذت الاخت مصاغ أختها لحفظه
ولا وأختها الذكور حتى يبلغوا قبعة البلوغ والرشد طلبوه منها فانكرته وبعده فهل

١٢٦٧

٨

ولا عبرة بيمينها مع وجود البينة (أجاب) لورثة المتوفاة مطالبة أختها بما ثبت
لها من أموالها عليه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأخته وورثا برج
حام من أبيهما وأمه ما يخرج منه كل سنة محصول فوضع ذلك الأخ بيده على البرج مدة
سبع عشر سنة فوفى أخته حقها من محصول البرج خمس سنين ولم تأخذ بعد ذلك مدة
أربع عشر سنة ثم ماتت ولم تستوف حقها فهل لها أن تدعى على الورثة بذلك وتسمع
الدعوى منها وهل حقها معلوم وأوجه قول وهل تطالب الورثة بتعيينه لكونهم خليفته
وهل إذا كان نالها تصح الدعوى ببطله وهل إذا ادعى وكيل الاخت على ورثة الأخ
مخاها بطله فقال لا أعلم قدرها ثم ذهب للوكالة والمساواة أعلمته بمقدار حقها تسمع دعواه
ولا يكون متناقضا أو كيف الحال (أجاب) مقتضى دمياط بقوله نعم تسمع الدعوى المذكورة
على ورثة أخيها المتوفى ولو مضى عليهم سنون لأنها دعوى ارث فتسمع مطلقا وليست هذه
من المستثنيات وحقها معلوم لا مجهول لأن الارث منحصر فيها وفي أخيها فانتفت الجهالة
لما صرف فيه أخوها ولم يدفع لها حصتها منه يطالب من تركته أن كان معلوما وإن لم
يكن معلوما تطالب الورثة بتعيينه يقاس على ما قبضته في حياة أخيها فإذا كان نالها
فإن باقية مساوية فعليه ما وإن كان يتفرط منه فهو ضامن وتراجع في تركته ودعوى
الوكيل بحصتها فقال لا أعلمها ثم سألتها وأعلمته وادعى به تسمع دعواه ثانية ولا يعد
هذا تناقضا لأنه ليس بصاحب حق بل هو سفير ومعه فرق سمع الدعوى منه بعد علمه
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم الفقير محمد عبد المولى أبو السعود مفتي دمياط (أجاب)
أما وضع الرجل المذكور بيده على البرج المشترك بينه وبين أخته الأيل اليهما بجهة
الارث عن أبيهما واستغله بأذن أخته مدة وأعطاهما بعض الغلة وبقي عندهما بقيهما إلى
أن مات يكون لهما المطالبة بعين ما يخصهما إن باقيا وبطله إن استهلكه في شؤون نفسه
وتسمع دعواها ذلك بنفسها أو بوكيلها ولا بد من معلومية ما تدعى به لا يقضى بمجهول
وليس ذلك من دعوى الارث كما هو يذهبى اذ هو دعوى غلة عين مشترك آت ثلاث
عين اليهما بالارث وليست الدعوى بعين المشترك حتى يكون من قبيل دعوى الارث
ولا يحجر الوارث على البيان أن وقعت الدعوى بمجهول لعدم سماع الدعوى حينئذ وإذا لم
يتم الوكيل الدعوى ثم ادعى دعوى صحيحة تسمع منه ولا يعد ذلك تناقضا منه هذا

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

٦

معارضته فيه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدين بتاريخ مضى عليه خمس عشرة سنة فاكتر فأنكر دعواه وأخبر المدعى عليه بأنه كان حاضرا موجودا معه في قرية واحدة أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع هاهنا ولم ينزعه من غير مانع يمنعه من دعواه فهل لا تسمع دعوى المدعى ولا يثبت له أو تسمع (أجاب) من المقرر ان القضاة بمنوعون عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى فاذا تحقق سكوت المدعى عن دعوى الدين المدة المذكورة من غير مانع لا تسمع دعواه حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لأخر ثلثا بثلثي ثمن معلوم في ذمته لأجل معلوم وباعها بعد ذلك المشتري لأخر بثلثي حال قبضه منه ثم بعد ذلك ادعى البائع الأول ان الثمن حال وان المشتري الثاني كفل له به وأنكر التأجيل فهل اذا ثبت المشتري الأول دعواه التأجيل بالوجه الشرعى وأنكر المشتري الثاني الكفالة به ولم يكن للمدعى بينة لا يكون له مطالبة كل منهما بالثمن قبل حلول الأجل ولا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض موهنة تحت يد رجل واختلف الراهن والمرتهن في مقدار دين الرهن فالمرتهن يدعى انه تسعون ربالا فرائسه والراهن ينكر دعواه ويدعى انه تسعون ربالا معاملة ولا بينة لواحد منهما فهل يكون القول قول الراهن ولا عبرة بدعوى المرتهن الزيادة على ذلك من غير ثبوتها بوجه شرعى ولا يعول على وثيقة مقطوعة الثبوت (أجاب) القول للدين بيمينه في قدر ما يثبت منه من الدين حيث لا بينة للدائن على دعواه الزيادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سلم أحد أولاده مبلغا معلوما من النقود في مرض حصل له فلما شفي من مرضه طلب من الولد المذكور المبلغ المذكور لدى حاكم ناحيته ثم بحضور بينة فآقر بأنه عنده وفي ذمته بعد دعواه بأنه سلمه لأحد اخوته وبعد مضى سنتين توفى والده عن ورثة فطلبوا منه المبلغ المذكور فأنكره فهل اذا أثبت باقي الورثة ذلك المبلغ على ابن المتوفى يكون تركه عنه يقسم بينهم كباقي ميراثه (أجاب) اذا أثبت باقي الورثة الدين المذكور لمورثهم هل ابنه يكون لهم المطالبة بما يخصهم منه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار تلقوها بالارث عن آبائهم وأجدادهم من مدة خمسين سنة من غير منازع لهم فاجاز رجل يدعى انها لبيت المال وانه لاحق لواضي اليد المذكورين فيها الكونها كانت ملكا لرجل غريب من البلدات لاهن وارث فسئل واضعوا اليد المذكورون فقالوا تلقيناها بالارث عن آبائنا وأجدادنا وهم تلقوها بالشرع من رجل كان شيخا في البلد بثلثي قدره كذا واشيخ البلد المذكور ورثة أنكروا شراؤه أصول المذكورين من مورثهم فهل اذا أثبت واضعوا اليد شراؤه أصولهم الدار المذكورة من شيخ البلد لا يعتبر أنكر مورثته الشراعه ولا قولهم لاحق لمورثنا فيها كما لا يعتبر قول المدعى انها لبيت المال متعللا

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٢

شوال

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٣

بها كانت ملكا لغير ييب مات لادن وارث ولم يسم هذا القريب ولم يد من هو
 وما الحكم في ذلك (أجاب) لا تنزع الدار المذكورة من يد واضعي اليد عليهم بمجرد
 ذلك كروية المعارض لهم فيها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 بنت حليما ماتت من أولاد كور قصر ولها أخت فاخذت الاخت مصاغ أختها التحفظه
 ولاد أختها الذكور حتى يبلغوا قبعة بلوغ والرشد طلبوه منها فانكرته ووجدته فهل
 إذا كان هناك بينة تشهد بانها اخذته واستلمته كلفقه لا ولاد أختها يكون لهم مطالبتها
 ولا عبرة بتجديدها له مع وجود البينة (أجاب) لورثة المتوفاة مطالبة أختها بما ثبت
 لنيلها عليها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأخته وورثا برج
 حرام من أبيهم ما وأهم ما يخرج منه كل سنة محصول فوضع ذلك الاخ يده على البرج مدة
 ربع عشر سنة فوفى أخته حقه ما من محصول البرج خمس سنين ولم تاخذ بعد ذلك مدة
 ربع عشر سنة ثم مات ولم تستوف حقه فهل لها ان تدعى على الورثة بذلك وتسمع
 الدعوى منها وهل حقه ما معلوم أو مجهول وهل تطالب الورثة بتعيينه لكونهم خليفته
 وهل إذا كان نالقا تصح الدعوى ببطله وهل إذا ادعى وكيل الاخت على ورثة الاخ
 بمخايقه فقال لا أعلم قدرها ثم ذهب للوكالة والمساو أعلمته بمقدار حقه تسمع دعواه
 لا يكون متناقضا أو كيف الحال به أجاب مقتضى دمياط بقوله نعم تسمع الدعوى المذكورة
 على ورثة أخيها المتوفى ولو مضى عليها سنون لانها دعوى ارث فتسمع مطلقا وليست هذه
 من المستثنيات وحقه ما معلوم لا مجهول لان الارث منحصر فيما وفي أخيها فانفتحت الجهالة
 لما تعرف فيه أخوها ولم يدفع لها حصتها منه يطالب من تركته ان كان معلوما وان لم
 يكن معلوما تطالب الورثة بتعيينه يقاس على ما قبضته في حياة أخيها فإذا كان نالقا
 فان باقية مساوية فعليه ما وان كان يتفرط منه فهو ضامن وترجع في تركته ودعوى
 الوكيل بمحضها فقال لا أعلمها ثم سألها وأعلمته وادعى به تسمع دعواه ثانيا ولا بعد
 هذا تناقضا لانه ليس بصاحب حق بل هو سفير ومعبى فتسمع الدعوى منه بعد علمه
 والحال ما ذكر والله تعالى أعلم الفقير محمد عبد المولى أبو السعود مقتضى دمياط (أجاب)
 اذا وضع الرجل المذكور يده على البرج المشترك بينه وبين أخته الا يل اليهما بجهة
 الارث عن أبيهما واستغله باذن أخته مدة وأعطاهما بعض الغلة وبقي عندهما بقيهما الى
 ان مات يكون لهما المطالبة بهن ما يخصهما ان باقيا ويبدله ان استهلكه في شؤون نفسه
 وتسمع دعواه ذلك بنفسها أو بوكيلها ولا بد من معلومية ما تدعى به فلا يقضى بمجهول
 وليس ذلك من دعوى الارث كما هو بدعي اذ هو دعوى غلة عين مشترك آت ثلاث
 العين اليهما بالارث وليست الدعوى بعين المشترك حتى يكون من قبيل دعوى الارث
 ولا يجبر الوارث على البيان ان وقعت الدعوى بمجهول لعدم سماع الدعوى حينئذ واذا لم
 يسمع الوكيل الدعوى ثم ادعى دعوى صحيحة تسمع منه ولا بعد ذلك تناقضا منه هذا

وقد طغى قلم مفتي دميض في هذه المحادثة فالف صريح النقل مع اختلال المباني
والواجب التحري في الاحكام الشرعية ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نسأله
التوفيق والهداية الى الصواب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا عن اصوله
فادعى عليه رجل انه اشتراه من بعض قرابة واضع اليد وليس مع مدعى الشراء بينة
على ملك البائع له مع انكاره واضع اليد لذلك فهل لا يتزع العاقد من يد واضع اليد
المالك له بمجرد دعوى الرجل المذكور والشراء قبل اثبات ملكه بانه لذلك (اجاب)
لا يتزع الدار المذكورة من واضع اليد عليها او الحال هذه بمجرد دعوى المدعى من غير
اثبات ملكه بانه وشرائه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض
خربة من رجل آخر ووضع يده عليها مدة تزيده على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها
بالغرس والقلع والبناء والهدم وغير ذلك ثم بعد مضي تلك المدة وموت البائع جاء رجل
يدعى ان اباه كان اشتراه من امرأته والحال ان تلك المرأة ميتة ولا يعلم ملكها هذه
القطعة ولا بينة له تثبت الملك لها ولم يوجد معه من يثبت شراؤه الا شطرا واحدا فهل
والحال هذه لا تعتبر دعوى المذكور وتبقى لمن هي تحت يده (اجاب) لا يتزع الارض
المذكورة من واضع اليد عليها المتصرف فيها تلك المدة بمجرد دعوى المدعى على الوجه
المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر وللدين أربع نجات ملكا
قد أخذها رب الدين منه فهاشم ادعى انه اشتراه منه فانه كملك المالك وقال لم تأخذها
منى الاقهر او اقام المدعى على دعواه شاهد واحد والمدين في الدنيا فهل لا عبرة
بمجرد دعواه والحال هذه ويلزمه رد النجات الى ربها اذا كانت قائمة او قيمتها اذا
هلكت وقت الغصب ويلزم المدين دفع دينه (اجاب) على المدين دفع ما بذمته من الدين
الحال ولا يقضى لمدعى الشراء بمدها قبل اثبات دعواه ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغة لرجل آخر ودخل بها في بيت أبيها ولم يعين
لها الاب متاعا مخصوصا بها ثم ماتت البنت المذكورة عن زوجها وأبيها المذكورين
وادعى الزوج ان لها تركة والحال انها لم يكن لها شيء بل المتاع الذي في الدار ملك لابيها
فهل والحال هذه لا عبرة بمجرد دعوى الزوج المذكور (اجاب) اذا زوج الرجل ابنته
وهي وختنه في داره وماله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم
ما عليهم من الثياب كذا في حواشي الدر المختار عن خزائن الاكمل والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة يملكون مكانا مبنيا على ارض محتكرة باع اثنان نصيبهما منه لاجنبي
بثمن معلوم وأخذ بعض الشركا بالشفعة ومنع منها لعدم ثبوتها في المشتكر فرجع
وادعى على أحد الباعين بانه كان باع له نصيبه قبل البيع الثاني فخر واستغفر منه
فقال نعم صدر مني لكن بشرط أن يقبض الثمن حالا ولم يحصل ذلك فبعت لواضع اليد
الا أن وقبضت منه الثمن حالا ولم يكن عنده بينة تثبت البيع فهل لا عبرة بدعواه المجردة

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٨

ولا يقول البائع المذكور على هذا الوجه ولا يكون قوله حجة على المشتري لسعيه في نقض ما تم من جهته (أجاب) لا يسرى اقرار البائع على المشتري منه فلا يفسخ البيع المذكور بمجرد اقرار البائع على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض موروثة تخيل من ذكور واثاث مشتركين فيها منهم من ولى العقد بنفسه ومنهم من وكل في بيع نصيبه بموجب بيعة تشهد بذلك وقبض كل من الوكيل والبائع الثمن من المشتري واستلم المشتري القطعة المذكورة وما فيها من الفرس واقترب كل منهم على ذلك ثم بعد سنين أنكر كل من الوكيل والموكل له الوكيل كالة فاخرج المشتري حجة شرعية لدفع دعواه ما قيل لا يجابان لذلك (أجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع المذكور بالوجه الشرعي بيعة عادلة أو اقرار أو تكول لا يكون للمالك معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أولاد أو لادخاله بان له استحقاقا فيما بأيديهم بطريق الميراث عن أمه فأنكروا دعواه ولا بيعة له على مدعاه فهل اذا حلفوا الجمين الشرعية بجميع المدعى المذكور من معارضتهم (أجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من المداخلة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده نخل واضح يده عليه مدة تزيد عن سبع عشرة سنة وهو يتنفع به المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع فلا آن ادعى عليه رجل بان النخل المذكور لم ير يدرفعه عنه فهل اذا ادعى واضح اليد المذكور انه كان اشتراعه من مورث المدعى فأنكر المدعى على ذلك يمنع المدعى من دعواه ويكون الحق في النخل المذكور لواضع اليد (أجاب) اذا ثبت مدعى الشراء من المورث مدعاه بالوجه الشرعي لا يكون للوارث والحال هذه معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخل تلقاها بالارث عن أبيه ووضع يده عليها بعد موت أبيه فزادته عن سبع عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل ذى بان النخل كانت لأبيه وأنه كان اشتراها من أبي واضح اليد بشئ معلوم وأنه وجد في أوراق أبيه بعد موته وثيقة بالشراء بذلك مقطوعة الثبوت وماتت شهودها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبيعة الشرعية ولم يثبت مضمون الوثيقة بوجه شرعي يمنع المدعى من دعواه (أجاب) لا يقضى بصل بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت اليه بالميراث الشرعي عن أبيه من مدة خمسين سنة وهو ينصرف فيها من غير منازع له ولا لأبيه من قبله والآن يدعى رجل من أهل البلد مقيم بها بان الدار المذكورة ملكه متعللا بوثيقة قديمة بيده ماتت شهودها فأنكر رب الدار دعواه أصلا فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويمنع من معارضة رب الدار فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف امانة من مالكها بثمن معلوم قبض البائع بعضه والبعض الآخر دفعه لمدين البائع باذنه ومكثت الامانة تحت يد المشتري هو ومالك التصف الاخر نحو سنتين ثم بعد هذه المدة أنكر البائع البيع وأنكر قبض الثمن فهل

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٥

اذا اثبت المشتري عليه البيع وقبض الثمن على الوجه المذكور بشهادة البيعة الشرعية يمنع من دعواه ولا عبرة بانكاره والحال هذه (اجاب) لا يعتبر انكار البائع البيع والقبض على هذا الوجه بعد ثبوتها عليه بالبيعة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا تحت يد الزوجة لسكون البنت والولد كانا قاصرين ثم ماتت الزوجة عن البنت والولد وترك ما يورث عنها شرعا وماتت الزوجة فوضعت البنت يدها على الجميع مدة فهل اذا ادعى الولد بحقه من ميراث ابيه وامه وابنته بالوجه الشرعي يجاب لذلك (اجاب) لا لا ين المذكر المذكور المطالبة بما يخصه من تركه ابيه وامه من واصل اليد عليها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى عليه بعض اولاده بميراث وكات أمهم فانكروا دعواه وقال لم يكن لأمهم هندی شيء فهل اذا لم يقيموا عليه بيعة بذلك يكون القول قوله بيمينه (اجاب) القول بالنكر بيمينه حيث لا يثبت للدعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب فخيل مخلف عن امرأة ماتت عن ابنها القاصر واستغل ثمره حتى بلغ ذلك القاصر فطلب ذلك الفخيل من واصل اليد ومحاسبته على الثمر تلك المدة فادعى واصل اليد انه اشترى الفخيل من ام القاصر قبل موتها وأبرز ورقة مكتوبة بذلك غير ثابتة المضمون فهل اذا لم يثبت ذلك بالبيعة الشرعية يجبر واصل اليد على تسليم الفخيل لابن المرأة بعد اوفاه ومطالبة له محاسبته على الثمر الذي استغله اذا كان معلوم القدر (اجاب) اذا كان واصل اليد على الفخيل مقربا بان اصل الملك فيه للام ولم يثبت انتقال الملك فيه له بناقل شرعي يؤثر برفع يده عنه وتسليمه لا وارث المذكور حيث لا وارث لها سواء وعلى من استولى على حصة الفخيل واستلمه كما يدون وجه شرعي ضمانها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار واصل يده عليها المدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة وماتت فوضعت ورثة ايديهم عليها بعده مدة سنين وارادوا التصرف فيها بالبيع او غيره فتعرض لهم متعرض وادعى ان هذه الدار وقف يريد بذلك التخليص عليهم وعلى المشتري منهم لاجل الامتناع من التصرف فيها بمجرد قوله فهل اذا لم يثبت وقفها بوجه شرعي ولا كتاب وقف لا عبرة بالدعوى المبردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضعي المديتصرفون فيها بما شاؤوا (اجاب) لما لك الدار المذكورة يبيعها اذا لم يتحقق وقفها بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات احدهم عن بنات بالغات وقاصرات وابن قاصر فاستولى احد الاخوين الباقين على ماتر كه الميت فاضر بالورثة فخاصمه الاخ الثاني وانتزع منه الذي طمع فيه من الثمرة فلما شهد الناس بديانة ذلك الاخ وصلاحيته جعله القاضي وصيا على القاصر وكان من جملة ماتر كه المتوفى قطعة طين خراجي اقتسمها الورثة وخصوصا من اقله اصغر شمانية افدنة فلجوز القاصر عن زراعة الطين حيث لا مال له يصرفه الوصي في مصالح الزراعة كلفت الدولة الطين على الوصي

فيمكن منه فصار يزعمه لنفسه ويدفع ما عليه من الخراج لمصلحة الدولة فبعد مضي ست سنين تخاصم الوصى مع اخيه فتعصب الاخ مع رجل آخر على اخيه الوصى وادعى عليه نسي نائب الشرع بدون اذن في الخصومة بأنه لما استولى على الطين جعل على نفسه القاصر في كل سنة قدرا معلوما من الدراهم في نظير رعيه الطين وذلك خلاف المال الخراجي فسمع النائب الدعوى منهما على الوصى فلما أنكر الوصى دعوتهما أقاما عليه شاهدين وزكاهما فكتب النائب ورقة بالمبلغ الذي ترتب على الوصى من السنين الماضية وأعطاهم الاخير الذي ادعى من أجل أن يستخلصه من الوصى والوصى تمتنع من ذلك فهل والحال هذه يكون قبل النائب الدعوى من المدعين وسماهاه لهما منهما غير موافق شرعا حيث لا تسمع الدعوى منهما على الوصى فيمنع أخو الميت من معارضة الوصى ومن طلبه المبلغ المدعى به عليه ولا عبرة بقبول النائب الدعوى وسماهاه من المدعين ولا بالوثيقة التي كتبها في شأن ذلك والوصى باقى على وصايته أولا وما حكم الله في هذه المسألة (أجاب) لا تسمع الدعوى من الرجلين المذكورين على الوصى بما ذكر ولا يضى على الوصى بما ادعى به ولو أقاما بينة فيمنعان من معارضة الوصى والحال هذه وقد منع لما سأل على غير هذا الوجه فاجبنا عنه ولكل سؤال جواب وقد صرح علماؤنا بأنه لا يسوغ عزل الوصى الا اذا تحققت خيانتة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر جانب نخيل بثمن معلوم من الدراهم وقبضه المشتري وصار ينصرف فيه مدة تسع سنين مع حضور البائع ومشاهدته لتصرف المشتري ثم بعد هذه المدة أنكر البائع البيع ويريد أخذ المبيع من المشتري بدون وجه شرعى فهل اذا ثبت البيع من المالك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة المشتري في ذلك (أجاب) لا عبرة لذلك انكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات اسمه أحمد عبد المجيد بن مصطفى بن حسين فخاف رجل يدعى أنه العاصب له بالطريق الشرعى واسمه حسين الشرش ابن المرحوم محمد بن حسين الجدا الجامع لهما فهل اذا أقام بينة بذلك يثبت نسبه أولا بد من ذكراهم والد حسين (أجاب) فى الدور والقراردعى الاخوة ولم يذكراهم الجدا صحيح بخلاف دعوى كونه ابنهم حيث يشترط فيما ذكراهم الجدا كفى العمادية اه فى الدراهم تارة ولو ادعى بنوة المولى يصح ما لم يذكراهم الجدا انتهى وفى تنقيح الحمادية عن الرحيمة ان قبول دعوى نسب بنوة المولى مشروط بشروط قال فى البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما ينفقنا هنا ان النسب هو اذا شهدوا بنسب فان القاضى لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا فى الاب والابن انتهى وأن ينسب النكاح والميت والمدعى لبنوة العمومة حتى يلتقى الى أب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضى خان ولا بد أن يكون الاب الواحد المتلقى اليه معروفا للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجدا اذا خصام فيه

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧	١٤	إذا أثبت المشتري عليه البيع وقبض الثمن على الوجه المذكور بشهادة البيعة الشرعية يمنع من دعواه ولا عبرة بانكاره والمحال هذه (أجاب) لا يعتبر انكار البائع البيع والقبض على هذا الوجه بعد ثبوتهما عليه بالبيعة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وزوجة وترك ما يورثه منه شرعا تحت يد الزوجة لكون البنت والولد كائنا قاصرين ثم ماتت الزوجة عن ابنته والولد وترك ما يورثه منها شرعا وماتت الزوجة فوضعت البنت يدها على الجميع مدة فهل اذا ادعى الولد بحقه من ميراث ابيه وامه وأثبتته بالوجه الشرعي يجاب لذلك (أجاب) لا لابن المذكور المطالبة بما يخصه من تركته ابيه وامه من واصل اليد عليها والمحال ماذ كروا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى عليه بعض اولاده بميراث أمهم فأنكر دعواهم وقال لم يكن لأمي من هدي شيء فهل اذا لم يقيموا عليه بيعة بذلك يكون القول قوله بيمينه (أجاب) القول للأنكر بيمينه حيث لا يثبت للادعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب نخيل مخلف عن امرأة ماتت عن ابنها القاصر واستغل ثمره حتى بلغ ذلك القاصر قطاب ذلك النخيل من واصل اليد ومحاسبته على الثمر تلك المدة فادعى واصل اليد انه اشترى النخيل من ام القاصر قبل موتها وأبرز ورقة مكتوبة بذلك غير ثابتة المضمون فهل اذا لم يثبت ذلك بالبيعة الشرعية يجبر واصل اليد على تسليم النخيل لابن المرأة بعد اوفائه ومطلبه وله محاسبته على الثمر الذي استغله اذا كان معلوم القدر (أجاب) اذا كان واصل اليد على النخيل مقربا بان اصل الملك فيه للام ولم يثبت انتقال الملك فيه له بناقل شرعي يؤمر برفع يده عنه وتسليمه لا وارث المذكور حيث لا وارث له سواه وعلى من استولى على عمره النخيل واستهلكها بدون وجه شرعي ضمانها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار واصل يده عليها المدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة وماتت فوضعت ورثتها ايديهم عليها بعده مدة سنين وارادوا التصرف فيها بالبيع او غيره فتعرض لهم متعرض وادعى ان هذه الدار وقف يريد بذلك التخليص عليهم وعلى المشتري منهم لاجل الامتناع من التصرف فيها بمجرد قوله فهل اذا لم يثبت وقفها بوجه شرعي ولا كتاب وقف لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضعي اليدي تصرفون فيما يشاؤوا (أجاب) للمالك الدار المذكورة يبيعها اذا لم يتحقق وقفها بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات احدهم عن بنات بالغات وقاصرات وابن قاصر فاستولى احد الاخوين الباقين على ماتر كة الميت فاضر بالورثة فخاصمه الاخ الثاني وانزع منه الذي طمع فيه من التركة فلما شهد الناس بدينه ذلك الاخ وصلاحيته جعله القاضي وصيا على القاصر وكان من جملة ماتر كة المتوفى قطعة طين خراجي اقتسمها الورثة وخصوصا منها القاصر بشمانية افدنة فلجأ القاصر عن زراعة الطين حيث لا مال له يصرفه الوصي في مصالح الزراعة كلفت الدولة الطين على الوصي
١٢٦٧	١٤	
١٢٦٧	١٤	
١٢٦٧	١٥	
١٢٦٧	١٥	

لمن من مزارع روعه لنفسه ويدفع ما عليه من الخراج لمجبهة الدولة فبعد مضي ست
سنين تخاصم الوصى مع اخيه فتعصب الاخ مع رجل آخر على اخيه الوصى وادعى عليه
لى نائب الشرع بدون اذن فى الخصومة بانه لما استولى على الطين جعل على نفسه
لقاصر فى كل سنة قدرا معلوما من الدراهم فى نظير روعه الطين وذلك خلاف المال
الحراجى فسمع النائب الدعوى منهما على الوصى فلما أنكر الوصى دعوها أقام عليه
شاهدين وزكاهما فكتب النائب ورقة بالمبلغ الذى ترتب على الوصى من السنين
الماضية وأعطاهم الاخير الذى ادعى من أجل أن يستخلصه من الوصى والوصى تمتنع من
ذلك فهل والمحال هذه يكون قبول النائب الدعوى من المدعين وسماحه لهما من غير
موافق شرع حيث لا تسمع الدعوى منهما على الوصى فينع أخو الميت من معارضة الوصى
ومن طلبه المبلغ المدعى به عليه ولا عبرة بقبول النائب الدعوى وسماحه لهما من المدعين
ولا الوثيقة التى كتبها فى شأن ذلك والوصى باقى على وصايته أولا وما حكم الله فى هذه
المادة (أجاب) لا تسمع الدعوى من الرجلين المذكورين على الوصى بما ذكر ولا
على الوصى بما ادعى به ولو أقام بينة فينعان من معارضة الوصى والمحال هذه وقد
لم تسأل على غير هذا الوجه فاجبتا عنه ولكل سؤال جواب وقد صرح علماؤنا بأنه
لا يجوز عزل الوصى الا اذا تحققت خيانتة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى
من اشترى من آخر جانب نخيل بثمن معلوم من الدراهم وقبضه المشتري وصار
يعمر فيه فيه مدة تسع سنين مع حضور البائع ومشاهدة لتصرف المشتري ثم بعد هذه
الفترة أنكر البائع البيع ويريد أخذ المبيع من المشتري بدون وجه شرعى فهل اذا
بيعه من المالك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة
المشتري فى ذلك (أجاب) لا عبرة لانكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى
واقه تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات اسمه أحمد فسد الجيد بن مصطفى بن حسين فخاف
أن يدعى أنه العاصب بالطريق الشرعى واسمه حسين الشرش ابن المرحوم محمد بن
أحمد الجداى فسمع له ما فهل اذا أقام بينة بذلك ثبتت نسبته أولا بد من ذكراهم والد
حسين (أجاب) فى الدرر والقرادعى الاخوة ولم يذكراهم الجداى بخلاف دعوى كونه
بن محمد حيث يشترط فيما ذكراهم الجداى فى العمدانية اه وفى الدرر المختار ولو ادعى بنوة
الم لا يصح ما لم يذكراهم الجداى انتهى وفى تنقيح الحمادى عن الرحيمة ان قبول دعوى
نسب بنوة الم مشروط بشروط قال فى البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما بيناهنا
من شروط اذا شهدوا بنسب فان القاضى لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا فى
الابوالابن انتهى وأن ينسب النهم والميت والمدعى لبنوة العمومة حتى يلتقى الى
الاب والابن وان يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضى خان ولا بد أن يكون
أحد الملتقى اليه معروفا للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجداى اذا خصام فيه

١٢٦٧ ١٨

١٢٦٧ ١٨

١٢٦٧ ٢٠

والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى انتهى المراد
واستراطا تعرف الحمد الجامع بالاب والجد وجد التصريح به في كتب عديدة من المذهب
فاذا ذكر مدعى بنوة الم الاسامى الى الحمد الجامع وهو رفه بابيه وجده في ضمن دعوى مال
او حق صحيحة فقد وجد التعريف المطلوب وقد ذكرنا ايضا في دعوى الارث بنوة الم
انه لا بد ايضا من بيان انه ابن عم شقيق اولاب فان كان ابن عم شقيق لا بد ان يبين أم
الاخوين اللذين التقيا في أب واحد ويعرفها باسم أبيها و جدّها أو ما يقوم مقام ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مهورا رضيعا من آخر بثمن معلوم وجه له عند
بائه حتى يكبر ويأخذه بحضرة بيعة شرعية ثم ان البائع للمهر باع الفرس أم المهر لرجل آخر
وسافر فادعى مشتري الام انه اشترى اها وولدها ووضع يده على الام والمهر فهل اذا ثبت
مشتري المهر شراءه للمهر بالبيعة الشرعية قبل بيع الام يسلم له المهر من واضع اليد عليه
ولا عبرة بدعوى مشتري الام بانه اشترى اها وولدها (أجاب) اذا ثبت مدعى شراء المهر
شراؤه من مالكه قبل شراء واضع اليد بالوجه الشرعي ففي المدعى بعد طاه حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث دارا عن ابيه اسندت له على ارجل مدة تزيد على
خمس عشرة سنة فطلب الوارث رفع يده عنها فاعترف له واضع اليد عليها بانها ماله
المدعى المذكور وبانها موروثه له من ابيه ولكن نعل عليه بوضع يده عليها المدة
المذكورة ويريد تملكها بسبب وضع يده تلك المدة فهل اذا ثبت اعتراف واضع اليد
بما ذكر المدعى المذكور بحضرة قاضي بلدهما وشهادة البيعة الشرعية يؤمر برفع يده
عنها وتسليمها للمدعى بما معاملة له باقراره ولا عبرة بما تعلق به (أجاب) اذا ثبت الملك في
الدار المذكورة للمدعى بما بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد عليها برفع يده عنها وتسليمها
لمالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في طاحونة في الزيف
بأهلها لا آخر باختباره بثمن معلوم وبعد ذلك انتقلت من مشتريها آخر وبعد أن مضى
عليها وهي بيد المشتري الاخير أربع وعشرون سنة ادعى ابن البائع الاول بعد موت ابيه
بان والده باعها مكرها فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يقم بيعة على بيع والده بالا كراه
بالمبص المديد والضرر بالسديد لا يجاب لذلك ولا يمكن من تزعمهما من المشتري بدون
وجه شرعي (أجاب) لا يجاب ابن بائع الحصّة المذكورة لا تزعمهما من مشتريها شراء صحيحا
لازم بدون وجه شرعي وقد صرحوا بعدم سماع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بعضها
بطريق الارث عن ابن عمه مورثه والبعض الآخر بطريق الشراء من مالكه أسكن ابن
أخت معه فيها عارية ثم انتقل المالك الى بليدة أخرى بعباله واستقر ابن الاخت صا كذا
في الدار ثم بعد سنتين رجع المالك المعبر لبلده وأراد أن يسكن في داره المذكورة فنفعه ابن
أخته المذكور وادعى أنها ملكه آلت له بالميراث من أمه وأسكنه طاه ذلك فهل اذا

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٨

ثبت المعبر أن المداوم ملكه بعضها بالبراث وبعضها بالشراء لا تعتبر دعوى المستعبر
 ما كتبها إلا أن المجرى من الثبوت و يثور برفع يده عنها وادارم فيها بعض مرة بغير إذن
 المالك ما إذا يكون المحكم فيه (أجاب) إذا ثبت المدعى الحارج دعواه المالك في الدار
 المذكورة بالوجه الشرعى يقضى له بها حيث لا مانع وليس للمدعى عليه الرجوع بما أنفقته
 والمرفقة على المستحق والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها
 لآخر بثمن معلوم من مدة ثلاثين سنة محدودة بمحدود معة ولم يمتدحها بغيره بماله
 لاخر يدعى ذلك المشتري للدار بعد موت البائع بان المخرقة له منه لئلا يابها تابعة لدار
 البائع فانكر مالها دعواه فهل إذا لم يقم بينة على دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعاليه
 المذكور لا سيما وان يده حجة فيها قد راد ع داره المشتراة ولم يكن المدعى واضع ما يده
 عليها (أجاب) إذا لم يثبت للمدعى الحارج دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى له بمداومه والله
 تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف مامور تركه أحد باشا طاهر هي ان الست
 خديجة المرحوم أحد باشا طاهر كانت ادعت بامتعة على تركه زوجها من صنف
 لا متعلق للوجود في التركة ولم تأسفرت القضية بمجلس العلماء بالديوان الكتختداى
 بحضور حضرة من لا أفندى حكم بتكليفها اليمين الشرعى على ما ادعت به فامتنعت
 عن اليمين وحكم المحاكم الشرعى بان ما ادعت به هو حق التركة بالنظر لامتناعها عن
 اليمين والآن تريد أن تحلف فهل بعد حكم المحاكم الشرعى على الوجه المتقدم يقبل منها
 ذلك (أجاب) قال في التنوير وشرحه قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت
 اليه القضاء على حاله ماض اه لانه أبطل حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء كما في
 الدرر منه يعلم أن الست خديجة المذكورة لا تجاب للحلف بعد أن حكم عليها القاضي
 بالنكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته وعن ابن أخيه شقيقه والمتوفى
 يسمى على خنيم بن محمد وابن أخيه يسمى الحاج على بن نور بن محمد المذكور الذي هو
 أبو التوفى وجد لابن الأخ فهل إذا أراد ابن الأخ المذكور إثبات النسب يكفي في ذلك
 إثبات كون محمد المذكور جده لابن الأخ المذكور و يكتفى بكونه يلتقي معه في ذلك
 المذكور (أجاب) حيث ذكر المدعى المذكور الاسامى على الوجه المصور يحكم له بدعواه
 ولا يلزم منه عز يادة على ذلك وبعبارة الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صرح والله
 تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف يدعى على أشخاص يملكون دورا من اصولهم من
 نديم الزمان بان على دورهم حكر الجهة الوقف فانكر وادعوا فعمل عليهم بان دور
 الجيران عليها أحكارو بيده ورقة قديمة باسماء الجيران فقط لا باسماء المدعى عليهم ولم
 يتطلى غيرها ولا سند بيده ولا وقفية فهل إذا لم يقم بينة على دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة
 بتعليه المذكور و يمنع من معارضة أرباب الدور فيها بدون وجه شرعى (أجاب) من
 المعلوم ان دورا لا يقضى للمدعى بدعواه إلا بعد إثبات دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى

ذى الحجة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٣

أعلم (سئل) فی رجل زوج بنته لا خرومکث معه فی بیت واحد ومعیشة واحدة ثم بعد ذلك سرق لابی البنت مصاع فاتهم به زوج بنته فانکبردهوا فهل اذا لم یکن مع أبی الزوجة بینة تنبت دعوها بالوجه الشرعی لا یحجب لذلك ومنع من معارضة زوج بنته بدون وجه شرعی (أجاب) لا یقضی للاب المذکور بعد عاها بدون اثبات شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی أخوین یملکان بعض عقار وارض زراعة عن أبیهما فأت أحدا الاخرین من ابن قاصر وعن أخیه ثم مات الاخ الثاني من أولاده الذکور فغاب ابن الاخ المیت اولاً فی عسکر المجاهدة مدة تزید علی احدى عشرة سنة فوضع أولاد الم أبیدیهما علی جمیع الخلفات ثم بعد ذلك حضر وطلب ما یخصه فی العقار والارض عن أبیه فادعی أولاد الم ان الاخرین اقامهما هو مشترک بینهما وان أباه أخذ نصیبه فی جمیع الخلفات قبل موته وذلك بدون ثبوت شرعی فهل اذا لم تنبت دعوهم بالبینة الشرعیة لا عبرة بدعواهم ذلك و ینکون لابن الم الغائب أخذ نصیبه فیما یثبت أنه من خلفات أبیه قهرهم (أجاب) نعم ینکون لابن الم المذکور أخذ ما یخصه فیما یتحقق أنه من متروکات والده بالوجه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجلین یملکان دوراً وعقاراً ومن جملة ذلك أما کن خربة مشحونة بالآتربة وزوها عن أصولهم وتصرفوا فیها تصرف المالك بالبناء ونقل الآتربة كأصولهم من قديم الزمان فعارضهم فیها جماعة من أهل بلدهم بداعی مناقسة بینهم معلومة لاهل البلد وأنهم والى المديرية ان الحق فی الاماكن الخربة لجهة بیت المال فهل اذا لم یعرف لهم المالك أصلاً مات بلا وارث ولا یلوا لنها لجهة بیت المال بسبب من أسباب المالك یعمل بوضع یدهم وتصرفهم فیها المدة المتطاولة ویكون القول لهم فی ذلك ولو فرض انتصاب خصم شرعی یخاصم لجهة بیت المال أو یؤمرون برفع أیدیهما عنها بمجرد دهوی هؤلاء الجماعة أنها لجهة بیت المال (أجاب) کل من فی یدیه شیء یتصرف فیہ خاصة دون غیره فالقول قوله فیہ بینه فیترك کل ذی ید علی تصرفه ومنع عنه الاخر اذا ادعاه حیث لا برهان له علیه لان العلماء رضی الله عنهم قالوا أقصى ما یستدل به علی المالك وضع الید كما فی الخبریة وغیرها والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة وخلف منها ولداً ومات وترك له متاعاً عند والدته ثم ان زوجته تزوجت رجلاً اجنبیاً من الصغیر واستمر وضع یدها علی جمیع ما تركه زوجها لابنه فاحضرت أهل زوجها الذی فی عصمته وكذلك خالتاها ووکات قریبها وأقرزت متاع ابنها علی أیدیهما خوفاً من ضیاعه لیكون ولدها قاصراً وکتبت سنداً بحضور الجميع والزوج شاهداً أيضاً بان الم موجود مع زوجته وهو سیف وطوق فضة وعقوص فضة وخزام ذهب ولبة ذهب ثلاث وعشرون حبة وحلق ذهب وزوج أساور فضة ملك لابنها المذکور وبق تحت یدها ثم توفیت أمه فطلب الولد المتاع الذی تحت یدها من زوجها فظهر الرجل الحلق والزوج الاساور وما بقی أنکره ثم قال ان زوجته أم الولد المذکور رباعت العقوص والخزام والطوق

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٦

والجـة فهل والحال هذه ماذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) للابن المذكور بعد بلوغه وشيدا المطالبة بجميع ما تمحق انه ملكه بالارث عن ابيه عن هو تحت يده اذا ثبت استقباله عليه حيث لا مانع وله اخذ عينه ان كان قائما وبه ان كان مستهلكا رواه في ذلك ترك الام وزوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا بصداق معلوم وقدره سبعمائة قرش مقدم ومؤخر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك مات الزوج عنها وعن ابن قاصر منها وعن ابيه وامه وترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة على والد الزوج ان صدقها ثلاثة ايكاس وذلك بدون ثبوت بينة شرعية فهل اذا لم تثبت ذلك بالبينة الشرعية لاعتباره بدها وبها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وان اقام بينة قبلت صوابا شهد مهر المثل له اولها واولا وان اقاما البينة فيبنتها مقدمة ان شهد مهر المثل له ويثبت مقدمة ان شهد مهر المثل لها وموت أحدهما كحياتها في المحكم كما في الدر المختار فاذا كان الاختلاف في مقدار المهر بعد موت الزوج كما هو مذكور يكون القول لمن شهد له مهر المثل بيمينه حيث لا بينة فان كان مهر المثل مثل ما ادعته الزوجة أو أكثر كان القول لها بيمينها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن وارث غيرهما فادعى الوارث ان مورثه أحضر جماعة قبل موته وأشهدهم بان له عند زوجته كذا وكذا من الامتعة وكتب بها وثيقة على الزوجة في غيبتها ولم تكن حاضرة وقت الاشهاد ويطالبها بما في الوثيقة فاعترفت الزوجة ببعض الامتعة وأنكرت البعض فهل اذا لم يثبت الوارث ما أنكرته بالبينة يكون القول لها بيمينها فيما أنكرته حيث لا بينة له على ذلك (اجاب) القول للمنكر بيمينه حيث لا بينة للدعي على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون منزلا بطريق الارث وعندهم بينة تشهد بان أباهم وجدهم كانوا ارضاء من أيديهم على ذلك المنزل المدة الطويلة وبالمالك لهم فيه من غير منازع ولا مشارك لهم ولا رافع لا يديهم وحجة شرعية باسم والدهم ثابتة المضمون تشهداهم بعمدة وضع أيديهم على ذلك المدة المديدة والسنين العديدة فالآن ادعى انسان انها وقف بموجب حجة ايقاف بيده مسطرة من قديم الزمان ماتت شهودها غير ثابتة المضمون فهل لا يقضى للدعي الوقف بمجرد ما يبيده من الحجة المذكورة خصوصا وان من جمل المستحقين لذلك المنزل ولدين قاصرين عن درجة البلوغ وان مدعى الوقف المذكور شاهدت تصرف والدهم وجدهم المدة المذكورة (اجاب) لا يقضى بوقف المنزل المذكور بمجرد جردان ملك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بالميراث الشرعي عن والده من مائة ثلاثين سنة وزيادته بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون وفيها خصلة ينتفع بها من غير منازع له فيها ولا لابييه من قبله المدة المذكورة والآن تدعى امرأة بمشاهدة تصرفه فيها بان الخلعة لها فأنكر رب الدار دعواها فهل اذا لم تقم بينة

٦

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا تحرم مكث معه في بيت واحد ومعيشة واحدة ثم بعد ذلك سرق لافي البنت مصاغ فاتهم به زوج بنته فأنكردهوا فهل إذا لم يكن مع أبي الزوجة بينة تثبت دعوها بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ومنع من معاوضة زوج بنته بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي للاب المذکور بعد عاها بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بعض عقار وأرض زراعة عن أبيهما فمات أحد الأخوين عن ابن قاصر وعن أخيه ثم مات الأخ الثاني عن أولاده المذکور فغاب ابن الأخ الميت أولاً في عسكر الجهادية مدة تزيد على إحدى عشرة سنة فوضع أولادهم على جميع الخلفات ثم بعد ذلك حضر وطلب ما يخصه في العقار والأرض عن أبيه فادعى أولادهم أن الأخوين اتفعا ما هو مشترك بينهما وأن أباه أخذ نصيبه في جميع الخلفات قبل موته وذلك بدون ثبوت شرعي فهل إذا لم تثبت دعوهم بالبينة الشرعية لأخيه بدعواهم ذلك ويكون لابن العم الغائب أخذ نصيبه فيما ثبت أنه من خلفات أبيه قهرانهم (أجاب) نعم يكون لابن العم المذکور أخذ ما يخصه فيما يتحقق أنه من متروكات والده بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دوراً وعقاراً ومن جملة ذلك أما كن خربة مشحونة بالآتربة وزوها عن أصولهم وتصرفوا فيها تصرف المالك بالبناء وتقل الآتربة كأصولهم من قديم الزمان فعارضهم فيها جماعة من أهل بلدهم يدعى منافسة بينهم معلومة لاهل البلد وأنهم إلى المديرية إن الحق في الأما كن الخربة بجهة بيت المال فهل إذا لم يعرف لها مالك أصلاً مات بلا وارث ولا يلواتها بجهة بيت المال بسبب من أسباب المالك يعمل بوضع يدهم وتصرفهم فيها المدة المتطاولة ويكون القول لهم في ذلك ولو فرض انتصاب خصم شرعي يخاصم بجهة بيت المال أو يقومون برفع أيديهم منها بمجرد دهوى هؤلاء الجماعة أنها بجهة بيت المال (أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون غيره فالقول قوله فيه بيمينه فيترك كل ذي يد على تصرفه ومنع عنه الآخر إذا ادعاه حيث لا برهان له عليه لأن العلماء رضوا الله عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على المالك وضع اليد كما في الخيرية وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلف منها ولداً ومات وترك له متاعاً عند والدته ثم إن زوجته تزوجت رجلاً أجنبياً من الصغبر واستمر وضع يدها على جميع ما تركه زوجها لابنته فاحضرت أهل زوجها الذي في عصمته وكذلك خالتاها ووكت قريتها وأقرزت متاع ابنها إلى أيديهم خوفاً من ضياعه ليكون ولدها قاصراً وكتبت سنداً بحضور الجميع والزوج شاهداً أيضاً بان الموجد مع زوجته وهو سيف وطوق فضة وعقوص فضة وخزام ذهب ولبة ذهب ثلاث وعشرون حبة وحلق ذهب وزوج أساور فضة ملك لابنها المذکور وبق تحت يدها ثم توفيت أمه فطلب الولد المتاع الذي تحت يدها من زوجها فظهر الرجل المحلق والزوج الأساور وما بقي أنكره ثم قال إن زوجته أم الولد المذکور وباعت العقوص والخزام والطوق

١٢٦٧

٦

بالبينة فهل والحال ههنا ما يكون المحكم في ذلك (أجاب) للابن المذكور بعد
 بلوغه رشيدا المطالبة بجميع ما تحقق له ملكا بالارث عن أبيه عن هو تحت يد ما ذا
 ثبت له قبل موته عليه حيث لا مانع له أخذ عينه ان كان قائما وبله ان كان متهلكا
 سواء في ذلك تركه الامم وزوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر اصدقا
 معلوم وقدره سبعة فترش مقدم ومؤخر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك ماتت
 زوجة منهن وعن ابن قاصر منها وعن أبيه وامه وترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة
 على والى الزوج بان صداقها ثلاثة اكارس ونال يطعون ثبوت بينة شرعية فهل اذا لم

١٢٦٧

١٦

ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعى (أجاب) اذا اختلف
 الزوجان في قدر المهر حال قيام التكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وان أقام بينة
 قلت صوابا شهد مهر المثل له أولها أولا وان أقام بالبينة فيبنتها مقدمة ان شهد مهر المثل
 له ويستحقه ان شهد مهر المثل لها وموت أحدهما كحياتها في المحكم كافي الدر
 المختار فاذا كان الاختلاف في مقدار المهر بعد موت الزوج كما هو مذكور يكون القول
 لمن شهد له مهر المثل بيمينه حيث لا بينة فان كان مهر المثل مثل ما ادعته الزوجة أو أكثر
 كان القول لها بيمينها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن

١٢٦٧

١٨

وارث غيرهما فدعى الوارث ان مورثه أحضر جماعة قبل موته وأشهدهم بان له عند
 زوجته كذا وكذا من الامتعة وكتب بها وثيقة على الزوجة في غيبتها ولم تكن حاضرة
 وقت الاشهاد ويطالبها بما في الوثيقة فاعترفت الزوجة ببعض الامتعة وأنكرت البعض
 فهل اذا لم تثبت الوارث ما أنكرته بالبينة يكون القول لها بيمينها فيما أنكرته حيث
 لا بينة على ذلك (أجاب) القول للأنكر بيمينه حيث لا بينة للدعى على مدعى الله والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون منزلا بطريق الارث وعندهم بينة تشهد بان أباهم

١٢٦٧

٢٣

وهم كانوا ضمن أيديهم على ذلك المنزل المدة الطويلة وبالمالك لهم فيه من غير
 منازع ولا مشارك لهم ولا رافع لا يديهم وحجة شرعية باسم والدهم ثابتة المضمون
 تشهد لهم بهمة وضع أيديهم على ذلك المدة المديون السنين العديدة فالآن ادعى انسان
 انها وقف بموجب حجة ايقاف بيده مسطرة من قديم الزمان ماتت شهودها غير ثابتة
 المضمون فهل لا يقضى للدعى الوقف بمجرد ما يبيده من الحجّة المذكورة خصوصا وان من
 جهته المستحقين لذلك المنزل ولدين قاصرين عن درجة البلوغ وان مدعى الوقف المذكور
 شاهدا تصرف والدهم وجدهم المدة المذكورة (أجاب) لا يقضى بوقف المنزل المذكور
 بمجرد وجدان صل لم تثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار بالبراث
 الترمي عن والده من مدة ثلاثين سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون
 وفيها نخلة ينتفع بها من غير منازع له فيها ولا لآبيه من قبله المدة المذكورة والآن تدعى
 امرأة مشادة له صرفه فيها بان النخلة لها فأنكر رب الدار دعواها فهل اذا لم تقم بينة

٢٣

١٢٦٧

بدعواها لالتحباب لذلك وتمنع من معارضة في ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) القول
للتكرير يمينه حيث لا يئس للمدعى على فرض سماع دعواه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له عقار ونخيل عن أبيه واضح يده على ذلك المدة الطويلة التي تزيد على خمس
عشرة سنة والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن مورثهم فيه حقا والمحال أن مورثهم
شاهد المدعى عليه وآبائه من قبله وكل منهما يتصرف في ذلك تصرف الملاك في أملا كهم
أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى يمنعهم ذلك

٢٥

١٢٦٧

فهل لا تسمع دعوى ورثته (أجاب) إذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعى
لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ابنين مات أحدهما في حال
حياة أبيه عن بنتين ثم مات الجسد عن ابنه المذكور ثم مات الابن عن ابن فادعت بنتا
العم بأن الجسد سقط حقه لهما من ثمانية عشر ذراعا من داره فانكر ابن العم دعواهما فهل

٣٠

١٢٦٧

إذا لم يقيم ما يئس بدعواهما لاعتبار بدعواهما المجردة عن الثبوت ويمنعان من معارضة رب
الدار فيها بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنعان من المعارضة والمحال هذه والاستقاط في
الاعيان لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا متصرفا فيه بالهدم والبناء
والسكنى والاسكان من غير منازع ولا مدافع مدة تزيد على أربعين سنة قام الآن جماعة
ينازعونه ويدعون حصصه فيه عن مورثهم ويريدون رفع يده عن تلك الحصص فانكر

٣٠

١٢٦٧

دعواهم والمحال انهم وآبائهم عاينوا تصرفه ووضع اليد في المنزل وسدوا بابا غير هذا شرعى
وهم حاضرون ومشاهدون لتصرف تلك المدة وما الحكم (أجاب) سكوت المورث
عن دعوى المالك مع مشاهدته لتصرف واضح اليد بالبناء والهدم خمس عشرة سنة مانع
لسماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في بلاد الريف مشترك بين

٣٠

١٢٦٧

رجل وامرأة لكل منهما النصف فيه بطريق الارث وكل منهما واضح يده على نصيبه
يتصرف فيه بالهدم والبناء مدة تزيد على احدى وعشرين سنة من بعد موت مورث كل
منهما ثم ماتت المرأة عن بنتها من مدة ستة أشهر فادعت البنت على الشريك انها تملك
جميع المكان عن مورثها فانكر الشريك ذلك وادعى أنه يملك النصف فيه بطريق الارث
عن أبيه من مدة ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه والمحال ان مورثة المدعية كانت حاضرة
بالبلد ومشاهدة لتصرف الشريك في النصف المدة التي تزيد على الاحدى وعشرين سنة

٣٠

١٢٦٧

من بعد مورثها من غير منازعة ومن غير مانع يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعواها
على الشريك المذكور حيث أنكر دعواها وحدها (أجاب) سكوت المورث عن دعوى
المالك مع مشاهدته لتصرف واضح اليد بالبناء والهدم خمس عشرة سنة مانع لسماع
دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ونخلا بعضه مرسى يده
والبعض آل اليه بالميراث الشرعى عن أبيه مات عن ابن فقط فغاب ذلك الابن بارض
الحجاز مدة تزيد عن عشرين سنة فوضع اولادهم ايديهم على ماتركه له الاب فهل اذا

- خبر من ضيقه يكون له اخذ جميع ماله والله حيث كان الحق ثابتا فيه عن ابيه
 سنة للشرعية وان لم ينعما ولا دعى من اخذ من ماله بطول المدة المذ كورة لا عجرة
 ١٢٦٧ ٢٠ عنه المذ كور (اجاب) لا يسط الحق بتقدم الزمان والقيمة مضافة الفر من شرعي
 مع سدهري ولو طالت المدة مع الاتكال فلا يبرن المذ كور اخذ ما يخضع من تركه ابيه
 من واضح اليد عنها حيث كان حقه ثابتا بالينة الشرعية بعد الدعوى المسموعة شرعا
 او كان خصمه مقر او الله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه واضع عليه يد المذ
 تقوله التي تريد على خمس عشرة سنة وهو يتفق بمقالة نادى عليه جماعة بان لهم
 به حقوق الحال انهم حاضرون معه بالبلد ومشاهدون تصرفه فيه تصرف المالك في
 نلاكهم مدقا كثر من خمس عشرة سنة وهم ما يكون لم يبدء واول ما تنازعوا من غير مانع
 ١٢٦٧ ٢٠ شرعي فهل لا تسمع دعواهم ويكون الحق فيه لواضع اليد (اجاب) سكوت المدعي عن
 الدعوى خمس عشرة سنة بلا ضرر مانع من سماع دعواه فيما عدا ما استثنى والله تعالى
 اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مدة طويلة تر يد على ثلاثين سنة يتصرفون
 فيها بالبناء والعمارة والتقص والا عاقبة فادعى اهلها ملكه والحال انه حاضر
 ١٢٦٨ ١ بنقل تصرفهم المذ كور تلك المدة فهل لا تسمع دعواهم ولو اقام بينة لا تقبل (اجاب)
 لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة لا في الاثر والوقف ووجود عذر شرعي
 لله تعالى اعلم (سئل) في رجلين آل لهما حصة في دار عن ابيهما او عنهما ابيهما
 عليهما يد موته وانفعا بها بالسكنى وغيرها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليهما
 الآن جماعة من اولادهم ما الحاضرين المشاهدين سكناهما فيها المدة المذ كورة بان
 المصنف لا يهيم وير يدون رفع ايديهما عنها بمجرد قولهم ووضع اليد انكر ادعواهم
 ١٢٦٨ ٢ فهل لا تقبل دعواهم المحرفة عن البرهان ويكون القول قول واضع اليد (اجاب)
 لا يقضى لدع بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان
 بطريق الميراث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه وارث رجل بان لمورثه
 فيه حقا والحال ان وارث المدعى شاهد المدعى عليه ومورثه من قبله وهما يتصرفان فيه
 تصرف المالك في املاكهم اكثر من عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير
 مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه في تلك الحال (اجاب) سكوت المورث
 ١٢٦٨ ٢ خمس عشرة سنة من دعوى المالك لا عذر يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اشترى منزلا من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب حجة شرعية
 تحتيد المشتري المذ كور والبائع الذي اشترى منه توفي الى رحمة الله تعالى من مدة عامين
 وبعد وفاة البائع المذ كور وحضر رجل وادعى ان له نصف المنزل المذ كور بدون ثبوت
 شرعي فهل اذا لم يثبت دعواه المالك فيه بالينة الشرعية لا بهر بدعواه وينع من معارضة
 ١٢٦٨ ٢ واضع اليد (اجاب) لا يقضى لدع بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

ماتت امرأته عنه وعن ابن وبنتين قصر منه وكان تحت يد زوجة قطعة أرض موهونة
على مبلغ معلوم من الدراهم قبضه ولى القصر من أر باب الأرض ودفعها لهم وصرف
المبلغ على أولاده القصر فأراد أخوة الزوجة أخذ المبلغ منه ليدفعوه لرب الأرض ويضعوا
يديهم عليها إلى بلوغ القصر فهل لا يجابون لذلك والحال هذه (أجاب) لا وجعلنا الامة
أخوة الزوجة المذكورة بما قبضه الأب مما يخصه وأولاده القصر فيها للزوجة من الدين
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف دار بالارث عن أبيه صار يتصرف في ذلك
تصرف المالك مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم جاء رجل يدعى انها وقف من جهة
جده مع شاهده التصرف ولا مانع له ولم ينازعه في تلك المدة أصلا فهل اذا لم يثبت
دعواه بأبينة العادلة الشرعية على وقف جده أو بالشهرة يمنع من التعرض للمالك ويبقى
المدعى به في يده الى أن يثبت دعواه (أجاب) لا عبرة بالدعوى المبردة عن الثبوت
بالوجه الشرعى على فرض نفاها فيمنع المدعى عن معارضة المدعى عليه والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة أولاد ذكور وبنات منهم
ولدان والبنات قاصرون وولد بالغ ببلد في الريف ولم يكن البالغ من أولاده حاضرا عند
وفاته بتلك البلدة وترك ما يورث عنه شرطا ومن جملة ما ترك زريبة وكان قد تصدى
انسان من أهل تلك البلدة على تلك الزريبة ووضع يده عليها و بقيت تحت يده ثلاثين
سنة فالآن أولاد الميت المذكور يدعون بأن أباهم كان مالكاً لتلك الزريبة ومات وهي
في ملكه وانما آلت اليهم بالارث عنه وان ذلك الرجل واضع يده عليها بطريق التعدي
والغصب ويطالبونه برفع يده عنها وعندهم بينة تشهد لهم بدعواههم فهل تسمع دعواهم
وتقبل بينتهم ولا يكون طول المدة مانعا لهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس
عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود هذا شرعى كما في شرح التنوير قال في حواشيه
وعلم من اطلاقهم سماع الدعوى في هذه المستثنيات عدم تقييدها بمدة ولم يذكر
الشرح مال اليتيم لانه ان مضى بعد بلوغه هذا المقدار وهو ساكت عالم لا يقضى وان لم
يضم لا يمنع من سماعها لعدم تحق هذا المقدار اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل واضع يده على دار خربة لا بناء فيها قبناها دار لنفسه من ماله من مدة تسع وعشرين
سنة وهو يتصرف فيها المدة المذكورة بالهدم والبناء من غير منازع له فيها والآن يدعى
رجل من أقاربه بانها ملكه عن أبيه فانه كره دعواه مع ان والده شاهد التصرف فيها مدة
تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينزع في شأنها مع التمكن فهل لا تسمع دعوى ذلك
المدعى بعدم مضي هذه المدة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) ستكون
الموثر تلك المدة بلا عذر مع مشاهدته تصرف واضع اليد بالهدم والبناء كما هو مذكور
يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض
خربة من آخر بمائة موم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها بهدم وبناء وغير

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٧

مات ومضت مدة مدية تزبد على ست سنين حتى مات البائع فادعى رجل الآن انها ملك
 بر يد تدها من يد المشتري مع انه كان حاضرا ومشاهد البيع والتسليم وتصرف
 شترى فيها تلك المدة ولم يعارض فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية يمنع من
 دارضته للمشتري (اجاب) سكوت الاجنبي وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
 بناء على ما كان له من دعواه على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وازع
 على دار من ابيه مات في غيبته عن ورثة وترك الدار المذكورة فاراد احد الورثة ان
 يخرج بها وحده دون باقي الورثة مع ان الابن يملكها من ابيه ولا بينة له على ذلك بل
 يدجته لم يثبت مضمونها فهل اذا لم يثبت احد الورثة التلك له فيها بالبينة الشرعية
 زعيرة بتعاليه بذلك بدون وجه شرعي ولا عبرة بالحجة التي لم يثبت مضمونها وتقسيم الدار
 على جميع الورثة بالفرضية الشرعية (اجاب) حيث كان وازع اليد مقرا باصل
 التلك في الدار المذكورة لمورث الورثة المذكورين وادعى انتقالها اليه من المورث
 فان قيل شرعي ولم يثبت دعواه المذكور بالوجه الشرعي تقسم الدار بين جميع الورثة
 بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون دارا بطريق
 البائع عن ابيهم عن جدهم وهم واضعون ايدهم عليها مدة تزبد على سبعين سنة وهم
 خرفون فيها بالمدم والبناء ثم به ذلك ادعى الآن رجلان على واضعي اليد انهما
 يملكان فيها مائة وثماتين ذراعا بطريق الشراء من مورثهم ولا بينة لهما على ذلك بل
 يدعيا حجة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت دعواهما بالبينة الشرعية لا عبرة بهما بدون
 وجه شرعي وعنمان من معارضة واضعي اليد ولا عبرة بالحجة التي لم يثبت مضمونها (اجاب)
 لا عبرة بهما دعوى المجردة عن الثبوت ولا عبرة بتجرد الصل بدون اثبات مضمونه شرعا والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك دارا ومخلاا واطيانا واولادا قاصرين ولا وصي لهم
 فوضع يد رجل من اقدارهم على التركة الى ان بلغ الاولاد فطالبوا التركة من
 بائع اليد فانسكروا انكارا كليا فهل اذا اقاموا بينة شرعية على التركة يكون لهم
 انفسها ونزعها من واضع اليد ولم مطالبتة بما استعله من ثمر الفخل مدة وضع يده
 وتلاوي يانه دفع غرامة حدثت على الطين بعد موت مورثهم يريد ان يلزمهم بها بدون
 وجه شرعي لا يجاب لذلك (اجاب) للوارث اخذ ما يخصه من ثمة مورثه ويقضى له
 تلك حيث لا مانع وعلى من استولى على مال الغير تعديا واستهلكه ضمانه له به والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمى احمد من التجار توفي عن زوجته واولاده القصر فذا
 منصر سعى عليا بن المرحوم محمد ادعى على الزوجات ان لوالده قبل احمد المذكور قدرا
 معلوما من الدراهم فانكرت الزوجات ذلك فهل اذا وجد القدر المدعى به مقيدا بوقت
 احوال المذكور يحصل به حيث كان بيانا واذا لم يوجد ذلك مقيدا بوقت احوال المذكور
 وجد على المذكور ورق فقط وختم احمد المذكور بان عليه لهما المذكور القدر

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

المدعي به يحكم عليه به في تركه من غير بينة بعد حلف المدعي اليمين الشرعية (أجاب)
لا يعامل بالخط الا في مسائل منها فقربايع وصراف وسعسار كما في الاشباه وغيره فانه يعمل
بخط التاجر المذکور فيباع عليه اذا كان خطه معلوما بين التجار وأهل البلد ويحكم بالمال
في تركه اذا عرف الناس انه خط الميت وأقاربه في حواشي الذر المختار انه يعمل بخط
الصراف وان كان في غير دفتره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باباه الرجل
آخر يثن معلوم ثم يباعها للمشتري لرجل آخر فوضع يده عليها المشتري الثاني وتصرف
فيها بالهدم والبناء وغير ذلك ست عشرة سنة والبايع الأول حاضر ومشاهد لتصرفه تلك
المدة وبعد ذلك ادعى انه باع بالاكره ولا بينة له على دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة
عن الثبوت ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) نعم يمنع المدعي للذکور من المعارضة
والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بربري واضع يده على أرض مغر وسنة تخلا
وتينابطريق الارث عن أبيه وأجداده جيلا بعد جيل ومدة وضع أيدي الجب مع ترك يده على
ما تبقى سنة فادعى الا أن رجل على واضع اليد انه يستحق في ذلك حصة بالارث عن أبيه
فأنكر واضع اليد دعواه والمحال ان والذالمدعي كان حاضر بالبلد ومشاهد التصرف
واضع اليد مدة ترك يده عن ستين سنة وهو حاضر وما كنت من غير منازعة ومن غير مانع
يمنعه عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى وارثه من بعده حيث جحد المدعي عليه دعواه
(أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث المذکور ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة مات عن ابن عم شقيق فقط فآخذها بالميراث
الشرعي عنه وهي بيده يتصرف فيها من مدة عشرين سنة وزيادة من غير منازع له فيها
المدة المذكورة والا أن يدعي رجل بان والده كان اشتراها من المورث قبل موته فأنكر
ابن العم الوارث لها دعواه ولا حجة ولا بينة تشهد له بالشراف فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا
يكون له معارضة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يكون له
معارضة الوارث والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد وله فيها
دار فباعها رجل بغير اذنه لكون شيخ البلد الزمه بدفع فردتها ومكثت تحت يد المشتري
نحو عشرين سنة فحين حضر صاحبها طلبها من المشتري فذمه فهل اذا ثبتت الدار المدعى بها
بالبينة الشرعية له نزعها من واضع اليد الذي هو المشتري (أجاب) قد صرحوا بهدم
سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فيبقى
للمدعي بالدار المذكورة بعد ثبوت دعواه اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعواه الا أن
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقارا عن اباؤهم فوضعوا أيديهم عليه
نحو أربعين سنة ثم ادعى جماعة أولادهم جسد هم ان هذا العقار موروث عن الجد بالجماع
الذي هو جده المجدل هؤلاء الجماعة يستحقون فيه النصف ولا بينة لهم على ذلك فهل اذا لم
تثبت دعواهم ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم المجردة عن الثبوت ويمنعون من

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦١

٢٢

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٤

سنة
١٢٦٨
محرم
٢٤

بالبرية واضعى اليد بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنعون من المعارضة ان كان الامر
ماه وضطرور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعا آجره لا تخر ثلاثة أعوام باجرة
معه لومة كل سنة ثم مات المور قبل انقضاء مدة الاجارة المذ كورة وترك وريثة فاراد
الورثة قسح الاجارة لموت والدهم المؤخر وطلبوا ذلك فهل تنسخ الاجارة المذ كورة بموت
المؤخر وهل اذا دعى المستاجر بمصاريف صرفها فيما يتعلق بالقطب المذ كورة مثل اجرة
عمالة لاصلاح القطب ونحو ما أكتله البهائم من تبن وفول وامثال ذلك وأراد ان
يلزمها الورثة بزعمه لا يسمع منه ذلك ولا يقبل ولا يلزم الورثة من ذلك شيء وعليه ان
يلزمهم القطب المذ كور واذا دعى على الورثة انهم أبروا له بعدم موت مورثهم لا يقبل
نوله لمجرد حسن البيئة اذا أنكروا خصوصا اذا كانوا حين وفاة والدهم غائبين (أجاب)
تنسخ الاجارة في الملك بموت أحد المتعاقدين ولا مطالبة للمستاجر على وريثة المؤخر بما
ادعى صرفه على الوجه المذ كور ولا تثبت الاجارة بمجرد الدعوى بدون اثبات شرعى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبعض الناس فآخبر المدين أبواب الديون ان
لا يؤثرا فاضمانان الدين الذي على ضمان فحرم ولا يئنه له على ذلك فهل اذا لم تثبت
الكفالة من الشخصين المذ كورين للمدين في الدين لاربابه بالبيئة الشرعية لا عبرة
بقول المدين ذلك وليس لاحد من أبواب الديون مطالبة بما شئ من الدين بدون ثبوت
الكفالة بالبيئة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بمجرد دعوى المدين الكفالة حيث لم يثبت
أرباب الديون الكفالة بتدوينهم على معين بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ورث مكانا من أبيه وجد رجلا واضع يده عليه فطالب الوارث المكان المذ كور
من واضع اليد فادعى شراؤه من مورثه وأبرز حجة مقطوعة الثبوت لدى المحاكم الشرعى
حكم الوارث به وكتب حجة بذلك ووضع يده عليه فهل اذا مات المدعى عن وريثة وادعوا بما
ادعى به مورثهم ولم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعى لا يقضى لهم به (أجاب) اذا لم يثبت
الاثبات شراؤه من مورث واضع اليد الآن على المكان المذ كور بالوجه الشرعى
لا يقضى له بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعى عن أبيه
من خمسة خمسين سنة ورز يادته وهو يتصرف فيها من غير منازع له فيها ولا لابييه من قبله
والآن يدعى ابن عم له بان له فيها حقا فانكر رب الدار دعواه فهل اذا لم يقيم بيته على دعواه
المذ كورة لا يجاب لذلك ولا يكون له معارضة رب الدار فيها بدون طريق شرعى (أجاب)
لا يقضى له بدعواه من غير اثبات شرعى على فرض معارضا شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن أبيها وزوجها وابنهما من غير وقعة تركتها بين وريثتها
وأخذ كل ذي حق حقه وحصل بينهم التصادق والابراء العام وكتب في شأن ذلك
وثائق شرعية فبعد مدة أنكر بعض الورثة أخذ استحقاقه وأنكر القسمة ويدعى
بغير الثبوت على الزوج وباقي الورثة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبيئة الشرعية

١٢٦٨
٢٤

١٢٦٨
٢٨

١٢٦٨
٣٠

١٢٦٨
١٢
صفر

وكتابة الوثائق بينهم بذلك لا عبرة بانكاره ويمنع من دعواه المذكورة (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى استيفاء بعض الورثة حقه كاملا من تركته مورثه بالقرينة الشرعية لا يعتبر انكاره بعد ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة فقياسا مع بعضهما وتخالصا ومضى على ذلك مدة نحو عشر بن سنة ثم توفي ذلك الرجل فادعى بعض ورثته على ذلك العميل بان لمورثه عنده مبلغ دين محتجاب وثيقة وجدها مكتوب فيها ذلك فهل لا تسمع هذه الدعوى حيث مضت المدة المذكورة على المورث قبل وفاته بعد التخالص ولم يطالبه ولا مانع له من الدعوى والمطالبة ولا عبرة بتلك الوثيقة (أجاب) المانع في حق المورث يكون مانعا في حق وارثه فلا تسمع دعواه والحال هذه حيث لم يكن خصمه مقر او الله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له تغير من بلده وأراد الخروج منها فاحضر رجلا من بلد آخرى وباع له جانبا من غلاله بثمن معلوم في ذمته وأودعه جانبا آخر منها أمانة وشاركه على قطعة أرض زراعة من أرضه وزرعها ثم غاب نحو سنة ورجع لبلده ثانيا وطلب من الرجل المذكور ماله عنده مما ذكر فانكره وجده جدا كليا فهل اذا أقام المدعى بيته شرعية بما ادعاه لا يعتبر انكاره ويكفون له المطالبة بحقه الذى عنده جبراعليه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا أثبت المدعى مدعاه على الرجل المذكور بالبيينة العادلة يقضى له بعد طاه ولا عبرة بانكار المدعى عليه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل دارا من مدة خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك والبائع مشاهدا لتلك التصرفات ولم يمنعه ثم مات البائع عن أولاد عنه فأراد أولاد الممنازعة المشتري في تلك الدارو يريدون ان يأخذوها بالميراث منه فهل اذا ثبت بالبيينة الشرعية شراء ذلك الرجل تلك الدار واطلاع البائع على تلك التصرفات ولم ينازه لا يكون لأولاد الممنازعة المذكور حيث ثبت شراءه الدار من مورثهم حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على خربة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع باطلاع جيرانه المشاهدين للتصرف فالآن ادعى عليه ورثته رجل من جيرانه المذكور بن بان لايه حصه فيها وأنكر واضع اليد دعواهم والحال ان مورث المدهين شاهدا تصرف واضع اليد المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو حاضر وجود وصا كت لم يدع بشئ من ذلك من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه والحال هذه (أجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع شهادته لتصرف واضع اليد مانع لسماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في عبدة رقيق أبى من سيده وضبط على يد الحاكم فاحضر مالا العبد وطلب العبد من سيده البيع فاعطى فيه رجل طاه وسمى ثمنه قايلا ودفعه ربونا

ربيع الاول

فلم يرضى المالك بهذا الثمن ولم يرض العبد بان يباع له وجاء رجل آخر وأعطى فيه ثمنًا
 أكثر مما أعطاه الأول فرضى به المالك والعبد وباعه مالكه وأخذ الأول ما كان
 دفعه من العربون للمالك ثم باع المشتري العبد لثالث ثم بعد ذلك أراد الرجل الأول
 منازعة الثالث مدعيًا شراءه من الأول فأنكر وأضغ اليد المذ كور دعواه ولم تكن له
 ينة عليه ما يريد أخذ العبد منه فهل لا يجاب لذلك والحال هذه حيث ثبت البيع للثاني
 والثاني باع للثالث ولم يثبت شراء الأول للعبد من مالكه بوجه شرعي لاسيما وقد
 مضى تحسون يوما بعد بيع الثاني للثالث وحضر المنازع وشاهد ذلك (أجاب) نعم
 لا يجاب الرجل المذ كور لأخذ العبد والحال هذه من مشريه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل ورث عقار من أبيه وهو من أبيه وكل من يهدم ويبنى ويبيع ويتصرف بماله
 ولم يكن لهم منازع في تلك المدة التي تزيد على سبعين سنة ثم ادعى رجل في بلدة أخرى
 ترية من بلد المالك جدي أن له أرضا في الدورات التي صار هدمها وبنائها وبيعها
 بطا طلاعه على جميع ما ذكر المدة الطويلة من غير عذر فهل يمنع من دعواه ولا حق
 له فيقتض (أجاب) السكوت عند البيع والتسليم مع مشاهدة تصرف المشتري بالهدم
 والبناء طافع لسماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضغ يده على قطعة أرض
 بنى فيها منازل وغيره وأراد يتصرف فيها تصرف المالك يعلم أهل الحارة المجاورين
 له وحضورهم ولم ينازعه أحد منهم بل أعانوه على البناء ثم بعد استكمال بناء المنزل
 للذ كور صار واضعًا يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه إذا ادعى
 جاحقه من جيرانه الذين كانوا حاضرين وقت البناء أن لهم حقًا في المنزل المذ كور
 لا يجابون لذلك ولا تسمع بينتهم ولا دعواهم وإذا كان بأيديهم وثيقة مقطوعة الثبوت
 لا تعتبر (أجاب) لا يقضى بالصكوك والكواغد بدون إثبات مضمونها شرعا والقضاة
 يتركون من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيما هدم أو استثنى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك عقارات وله خدم وأرقاء أسكنهم في عقاره مدة حياته وحياتهم
 ثم مات كل من السيد والخدم والأرقاء عن ورثة فاستمروا ساكنين بالاماكن المذ كورة
 حكم أولهم فهل إذا أراد ورثة السيد الآن منعهم وانراجهم منها يجابون لذلك حيث
 كل الحق ثابتا لهم فيمساكنهم وورثتهم وإذا امتنعوا من الخروج منها متعلين بطول المدة
 لا هبة يتألفهم (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فإذا كان ورثة العتقاء والخدم
 معترفين بأصل الملك في العقارات للسيد لا يكون لهم المعارضة بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات فقير لا يملك شيئا ورث عنه عن ثلاث زوجات وأربع
 بنات وابنين أحدهما رشيد ذو كسب فضم الزوجات والأولاد لعائلته للتربية وصار يتفق
 على الجميع من كسبه مدة سنين ثم ادعت الآن إحدى الزوجات التي هي أم البنات بأن
 طيفد الابن المذ كور من عقار ومواس وغير ذلك مما جدد له الابن من كسبه ملك لوالده

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

بورث عنه فانكر الابن دعواها وادعى بان ما بيده من اكنسابه الخاص به جده به بعد موت
 أبيه فهل اذا لم تثبت دعواها بالبيئة الشرعية لا تجاب لذلك ولا يصير ما بيد الابن تركه
 عن أبيه بمجرد الادعاء (أجاب) القول للابن المذكور فيما بيده يمينه حيث لا بيئة
 لاحدى الزوجات على دعواها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين مات
 أحدهما عن ابن عم شقيق فوضع المحي منه ما بيده على جميع الدار فاذا ابن العم أخذ
 ما يخصه بالميراث عنه فانكر الشرىك واضع اليد حصة مورثه فهل اذا شهدت بيئته بان
 لمورثه نصفها وان الميت مات وتركه ميراثا للمدعى المذكور لا يعتبر انكار واضع اليد
 الشرىك المذكور و يكون لابن العم المذكور أخذ ما يخص مورثه فيها بالطريق الشرعى
 (أجاب) يقضى لابن العم العاصب بما يخصه في الدار المذكورة بعد اثبات مدعاه بالوجه
 الشرعى حيث لا مانع والله تعالى (سئل) في عقار اشتراه ولى الاثر من اربابه وجعله
 محلا للصالح المبرية وبقى على ذلك مدة من السنين وبعد انتهاء المحاجة منه أعطاه لواحد
 من أتباعه بموجب حجة شرعية والآن ظهر رجل يدعى ان له في هذا العقار قطعة حصة
 وحوانيت كان أصلها واقفا على جهة معينة وانه الآن هو الناظر على الجهة المعينة من
 غير أن يعرف قدر ما يدعى به ولا حدوده ولم يكن بيده وقفية وليس معه بيئته شرعية
 تشهد له بما يدعى فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من المعارضة لواضع اليد
 حيث كان بدون وجه شرعى (أجاب) يشترط لصحة الدعوى معلومية المدعى به وذكور
 المحمود اذا كان المدعى عقارا ولا يقضى لمذع بمدها بدون اثبات شرعى فليس للمدعى
 النظر المذكور معارضة واضع اليد ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا عصبها مشترى ببلده وباعوها الرجل ثم مات صاحب الدار التي غصبت
 منه فباعها المشتري لآخر والآن حضر وارث صاحب الدار الاصل التي غصبت منه
 ويريد أخذها بالميراث الشرعى فهل يجب لذلك وتسمع دعواه ولو مضى على ذلك مدة
 خمس عشرة سنة اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) تسمع دعوى الوارث
 ويقضى له بالميراث في الدار المذكورة بعد ثبوت الملاك فيها لمورثه بالوجه الشرعى حيث لم
 يرض على المورث خمس عشرة سنة ولم يكن هناك مانع من سماعها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مستول على منزل من مدة تزيد على تسع وعشرين سنة وهو يتصرف فيه تصرف
 المالك في ملكهم والآن ظهر له جماعة يدعون ان لهم فيه اثارا والحال ان مورثهم كان
 موجودا مع مشاهدته لتصرف واضع اليد هدموا وبنوا مرتين ولم ينازع مع التمكن مدة خمس
 عشرة سنة فهل يكون عدم تكامه وسكوته ما نعاله دعوى المدعين الآن (أجاب) حيث
 سكنت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع مشاهدته تصرف واضع اليد
 بالهدم والبناء لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 جانب نخيل من آخر بثمن معلوم بخضرة بيئته واستولى المشتري على النخيل وصار يتصرف

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٤

ثلاث المدة ولم يدع ولم ينازع مع التمكن والترك الاختيارى فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن
 الثبوت ويمنع من معارضة واضح اليد (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى بما ذكره المحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان تلقاه بالارث عن أبيه وهو
 يتصرف فيه بالهدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه إلا أن رجل بأن لاه
 حقاقيه ويريد نزعه من يده والمحال أن أم المدعى كانت حاضرة موجودة مشاهدة
 لتصرف أبي المدعى عليه بالهدم والبناء مدة تزيد على أربعين سنة وهى ساكتة من غير
 دعوى عليه ولا منازعة من غير مانع شرعى يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثها
 والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث بما ذكره كان الواقع ما هو مذكور
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الميراث عن أخيه وصار
 يتصرف فيها هو وأخوه من قبله مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فادعى الآن رجل على
 واضع اليد أنه يستحق ثلاث الدار عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه والمحال أن مورث
 المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على ست عشرة سنة
 وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنع من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى
 المذكور بعده فى هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه ووجدها (أجاب) نعم
 لا تسمع دعوى الوارث المذكور أن كان الأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
 جماعة واضعين أيديهم على دار واشتجار عن مورثهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم
 يتصرفون في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارض ولا منازع فالآن ادعى
 عليهم جماعة بأن لمورثهم في ذلك حقا فانكروا واضعوا اليد دعواهم وادعوا أن مورث
 المدعين كان حاضرا موجودا مشاهدا للتصرف أبى المدعى عليهم مدة تزيد على ثلاثين
 سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل إذا تحقق ما ذكر
 لا تسمع دعوى ورثته من بعده (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث أن تحقق سكوت
 المورث عن الدعوى ثلاث المدة بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم جماعة
 واضعين أيديهم عليها على كونها بالشرع وهم يفتنعون بها مدة من السنين ادعى عليهم
 رجل بأن له حصصه معهم فيها فانكروا دعواه والمحال أنه حاضرا موجودا معهم بالبلد
 ومشاهد لا تغفل عنهم بالخصوص سنين ولم يدع ولم ينازع فهل إذا لم يكن له بينة على دعواه
 لا تعتبر ويكون الحق فيما واضع اليد (أجاب) إذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى
 لا ينفى له دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وهن بنت عمه الشقيق
 فادعى اثنتان أنهما حصبة لليت وأنهما ولادهم الميت فصدقت بنت الميم على العصبية
 للمذكورين فاخذت الزوجة فرضها وأخذ المذكورون الباقي بعد فرض الزوجة وأبرأوا
 الزوجة أبرأ عما يقولهم لاحق لنا ولا دعوى ولا طلب على الزوجة ولا قبالة وأبرأناها
 أبرأ عما وبعد مضي مدة مات مديها العصبية بن ورثة فأرادوا الدعوى على الزوجة

٢٠ ١٢٦٧

٢٢ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

157A 29

من ثمن تركته الميت أو لأهل ليس لهم الدعوى هي الزوجة ولا تسمع دعوى من
 ورثة المذكور بن على الزوجة المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى ورثة مدع
 هو بقة على الزوجة بشئ من متروكات زوجها والمحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة يملكون بعض نخيل وساقية وجانب طين زراعة تلقوه بالارت من
 بأنهم أجدادهم وهم واضعون أيديهم على ما ذكرتم تزيد على ثلاثمائة سنة هم
 المورثون من قبلهم فالآن ادعى جماعة أنهم يستحقون حصته في ذلك عن مورثهم
 وذكروا واضعوا اليد دعواهم مع أن مورثهم كان موجودا مشاهدا التصرف واضعي اليد
 ومورثهم مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يعارض ولم ينازع مع التمكن حتى مات
 قبل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعين (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى والمحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد مدة ثلاثين سنة وله حصته في ساقية
 يملكها بطريق الميراث عن أبيه ثم حضر من غيبته فوجد آخر واضع يده على تلك الحصة
 فطلب منه فادعى أنه اشتراها منه ولا يدينه له على ذلك فهل إذا لم يثبت شراءه بالبينة
 الشرعية لأجرة بدعواه ويجبر واضع اليد على تسليم الحصة للمالك المذكور (أجاب)
 من أقر المدعي عليه بأن المالك للمدعي وادعى انتقاله إليه بالشراء منه ولم يثبت دعواه
 بأمر تسليم المدعي للمدعي والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي مات عن ابن وبنت وزوجة
 وبنت طاهره على يد قاض ثم بعد ذلك أسلم كل من الابن والبنت والزوجة فادعى
 رجل ذمي أخوان للميت أما يريد أن يخرج إلهاماً يخصها في الميراث وذلك بدون اثبات
 دعواه بالبينة الشرعية فهل لأخوته بدعواه بدون اثبات شرعي (أجاب) لأخوته بدعوى
 الرجل المذكور على ورثة المتوفى المذكور والمحال هذه لا سيما إذا لم يكن وكلاء تلك
 الورثة تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن دار له وأعقب أيتاما فوضع رجل أجنبي
 يدعى دار مدة خمس عشرة سنة إلى أن بلغ الأيتام وعلموا أن الدار لمورثهم فطلبوا منه
 فريد منها فادعى أنه اشتراها من أبيهم فأنكره وادعوا فظهر ورقة بالشراء فثبتت
 البيعة المذكورة فيها فقاتلوا نفع لم يعا ولا شراء فهل إذا لم يثبت دعواه الشراء من
 مورثهم لا يجب لذلك ويكون لهم أخذها وتزعمها من يده ومطالبة باجرة مثلها مدة
 تسع سنوات كان الحق ثابتاً لهم فيها عن أبيهم (أجاب) حيث اعترف واضع اليد
 بذلك في الدار المذكورة للمورث يؤثر رفع يده عنها حيث لا يدينه له على دعواه الشراء من
 الزوج على من استولى على عقار الأيتام بدون عتق أو إجازة أو المثل والله تعالى أعلم
 (سئل) من الضابطات بما حاصله رجل مديون لا تحرق مبالغ معلوم من الدراهم
 صاحب المال توفي فادعى المديون أنه دفع مبلغا معلوماً من الدراهم له به من أصل
 الدين الذي عليه فهل يقبل قوله في ذلك بيمينه أو ما الحكم (أجاب) حيث ادعى
 المدين دفع بعض ما عليه من الدين له به قبل موته وأنكر ورثة الدائن الدفع كاف

157A 29

157A 59

دبيع الثانی

126A

921A 2

157A

تلك المدة ولم يدع ولم ينازع مع التمكن والترك الاختياري فهل لا مبرة بدعواه المجرعة عن
 الثبوت ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى بما ذكره والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان تلقاه بالارث من أبيه وهو
 يتصرف فيه بالهدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه إلا أن رجل بأن لاه
 حقه ساقية ويريد نزعه من يده والحال أن أم المدعى كانت حاضرة موجودة مشاهدة
 لتصرف أبي المدعى عليه بالهدم والبناء مدة تزيد على أربعين سنة وهي ساكتة من غير
 دعوى عليه ولا منازعة من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثها
 والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث بما ذكره كان الواقع ما هو مذكور
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الميراث من أخيه وصار
 يتصرف فيها هو وأخوه من قبله مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فادعى إلا أن رجل على
 واضع اليد أنه يستحق تلك الدار عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال أن مورث
 المدعى كان حاضرًا بالباد ومشاهدًا للتصرف واضع اليد مدة تزيد على ست عشرة سنة
 وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنع من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى
 المذكور بعده في هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه ووجدها (أجاب) نعم
 لا تسمع دعوى الوارث المذكور أن كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في
 جماعة واضعين أيديهم على دارواشجار عن مورثهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم
 يتصرفون في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارض ولا منازع فالأدعى
 عليهم جماعة بأن لمورثهم في ذلك حقًا فانكر واضعوا اليد دعواه هم وادعوا أن مورث
 المدعين كان حاضرًا موجودًا مشاهدًا للتصرف أبي المدعى عليهم مدة تزيد على ثلاثين
 سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل إذا تحقق ما ذكر
 لا تسمع دعوى ورثته من بعده (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث أن تحقق سكوت
 المورث عن الدعوى تلك المدة بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم جماعة
 واضعين أيديهم عليها على كونها بالشراء وهم ينفقون بها مدة من السنين ادعى عليهم
 رجل بلن له حصته منهم فيها فانكر وادعوا والحال أنه حاضر موجود معهم بالباد
 ومشاهد لا تغلقهم بها نحو ست سنين ولم يدع ولم ينازع فهل إذا لم يكن له بينة على دعواه
 لا تعتبر ويكون الحق فيها لواضع اليد (أجاب) إذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي
 لا يفي له بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت عمه الشقيق
 فادعى أن ابنه المصعب الميث وأنهما ولداهم الميث فصدقت بنت العم على المصوبة
 المذكورين فاخذت الزوجة فرضها وأخذ المذكور الباقي بعد فرض الزوجة وأبرأ
 الزوجة أبرأ عما يقولهم لاحق لنسأله دعوى ولا طلب على الزوجة ولا قبلها وأبرأها
 أبرأ عما وبعد مضي مدة مات مدهيا المصوبة عن ورثة فأرادوا الدعوى على الزوجة

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

٢٨

المديون اثبات دعواه الدفع بالبينة الشرعية فان عجز عن الاثبات حلف المدعى عليه
 الوارث البالغ اليقين الشرعية فان حلف ألزم المديون بدفع ما عليه من الدين لورثة الدائن
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون منزلا بالميراث الشرعي عن أيهم واضح
 أيديهم عليه وهم يتصرفون فيه تصرف الملاك في أملا كهـم سكنوا واسكانا كما كان
 مورثهم وهو تلقاه أيضا عن أبيه وما زال اكل منهم واضعا يده عليه مدة تزيد عن سبعين سنة
 والآن ظهر شخص يدعى ان أرض هذا المنزل المذكور وقف متعللا بوثيقة قديمة بيده
 مقطوعة الثبوت فانكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بالوثيقة التي لم يثبت
 مضمونها شرعا لا سيما وان المدعى مشاهد لتصرف الاب والجد ولم يدع ولم ينازع المدة
 المذكورة ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من الدعوى (أجاب) لا يقضى بصك لم يثبت
 مضمونه شرعا فلا يقضى بوقفية الأرض المذكورة بمجرد ما يدعى من الوثيقة على
 فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ملا كهـا
 بموجب حجة شرعية من مدة تسع عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالبناء وغيره من غير منازع
 له فيها المدة المذكورة والآن مات البائعون فاراد ورثتهم منازعة المشتري فيها وبطلان
 البيع متعللين بانها بيعت بالا كراه فانكر المشتري دعواهم والحال انه لا يدين لهم على
 دعواهم فهل لا يجب ان ذلك ولا عبرة بتعللهم وينعون من منازعة المشتري فيها بدون
 وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بدعوى الا كراه بدون اثبات شرعي على فرض سماعها والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أبيه وعن أخيه وعن أولاد قصر ذكور واناث وترك
 ما يورث منه شرعاً ثم بعد موت المورث ادعى رجل بان له على المورث ديناً وألزم اب المورث
 وأخاه بدفعه من التركة بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي فهل اذا انكر الورثة دعواه ولم
 يثبتها بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه الجردة عن الثبوت (أجاب) لا عبرة بالدعوى الجردة
 عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند بنتها أعياناً معلومة من
 فحاس وغيره أمانة لحفظها فوضعتها البنت المذكورة أمانة تحت يدها ثم بعد ذلك
 ماتت البنت المذكورة عن امها وعن ورثة فطلبت الام المذكورة أمانتها فذكرها الورثة
 فهل اذا اثبتتها الام بالوجه الشرعي وكانت اعيانها موجودة في التركة يكون للام
 نزها من الورثة ولا تجبر على التصديق بانها تركتها (أجاب) اذا اثبتت الام دعوها بالوجه
 الشرعي قضى لها بما ادعته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر دارا
 مشتملة على امكنة محدودة بحدودها الاربع بمقتضى حجة شرعية من القاضي وبنى فيها
 وانتفع بها مدة نحو تسع سنين ومات المشتري عن ورثة قصر فانكر البائع البيع في قطعة
 منها فهل اذا اقام الوصي على القصر بينة بان البيع صدر في جميع المكان الذي من جملته
 القطعة المنكورة بيعها يمنع البائع من دعوها ولا يعتبر انكاره مع وجود البينة المذكورة
 الشاهدة عليه ببيع ما انكره (أجاب) لا عبرة لانكار البائع البيع بعد اثباته عليه

١٢ ١٢٦٨

١٣ ١٢٦٨

١٣ ١٢٦٨

٢٠ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالمراث عن ابيهما وهما
 بصرفان فيها بالهدم والبناء مدة سنين من غير منازعة لهما فيها والآن يدعى ابن ابن
 عثم ان له حصة فيما عن جد تعام ابيه التي ماتت من مدة ثلاثين سنة وزيادة فانه كرا
 دعواه فاثبت بان الدار له خاصة عن ابيه - ما فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالبينة
 الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة ما في دأوه - ما يدون وجه شرعى (اجاب)
 لا يقضى للمدعى بعد عامه من غير اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف
 جارية من آخر واقبضه بعض الثمن وكتبها ببيع ثم بعد مدة حصل نزاع بينهما
 فطالب المشتري المفاصلة في الجارية فبطلت البائع البيع فهل اذا كان مع المشتري بينة
 وروى غير بلدهما تشهد بالبيع تقبل ويكون له المفاصلة فيها ولا يعتبر انكار البائع ولا
 شرط ان تكون البينة من بلدهما (اجاب) لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته عليه
 بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقامه القاضى وصيا على اختين شقيقتين
 له ووضع تحت يده أربعة آلاف قرش هي ميراثهما من ابيهما فصار ينفق عليهما ثم بعد
 بوضع احصيهما واولسهما ما بقي له - ما ثم بعد ان مات الوصى ومضت مدة حضر تالدى
 القاضى وادعى على ورثة الوصى المذكور ان ميراثهما - ما كان ثمانية آلاف قرش وان
 لها أربعة آلاف باقية عند الوصى ولا بينة له - ما ثبتت دعواهما سوى شطروا حدودا قد
 كان شهدا له - ما قبل ذلك في منازعة - ما الوصى عند القاضى مرة أخرى بان ميراثهما
 أربعة آلاف قرش فقط فهل لا تقبل دعواهما حيث لا بينة له ما ثبتت الزيادة ولا
 غير بشهادة هذا الشطر (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه من غير اثبات شرعى
 بطلب الشهادة فيما ذكره رجلان أو رجل وامرأتان فلا يحكم بشهادة شاهد واحد
 بقرض عدم المسانعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدين فأنكر المدعى
 عليه دعواه ثم بعد مدة اعترف ذلك المدعى بحضرة جمع بانه لاشئ له عليه فهل اذا ادعى
 عليه نائب المدعى به أولا لا يجاب لذلك ويمنع من التمسك له بدون وجه شرعى
 (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 جماعة بقرض لم يبين حدوده وهم ينكرون دعواه فهل لا تسمع دعواه عليهم حتى يبين
 للمدعى بحدوده وما يتميز به عن غيره وكذلك الشهود التي تثبت دعواه (اجاب)
 بشرط في دعوى العقار ذكر حدوده فاذا لم يذكر المدعى حدود ما يدعيه من العقار
 لا تسمع دعواه وكذا في الشهادة الا اذا عرف الشهود العقار بعينه ثم اشاروا اليه على
 وجه الذي ذكره الفقهاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن ابن اخيه
 ترك دارا ثم ماتت البنت عن ابنتها ثم مات ابنها عن ابنة ومات ابن اخي الميت الاول عن
 اولاده فوضعهوا أيديهم على الدار مكان ابيهم فهل اذا علم ابن ابن بنت الميت الاول بان
 حصة في الدار وادعى على واهي اليه مدعى دعواه واذا ثبت ذلك بالوجه

١٢٦٩ ٢٢

١٢٦٨ ٢٤

١٢٦٨ ٢٦

١٢٦٨ ٢٦

جمادى الاولى

١٢٦٨ ٤

الشرعى يكون له أخذ ما يخصه فيها عن جدته وتعلل واضى اليد بطول المدة لا يعتبر
 وإذا كانت حصته لا ثم المدعى في طاحونة تحت يد أخوتها أو أولادهم وماتت أمه عنه
 يكون له أخذ ما يخصه من أمه في الطاحونة جبراً عليهم أيضاً (أجاب) لا تسمع الدهوى
 بعدمضى خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجوده شرعى فإذا لم يوجد ما يمنع
 من سماع دهوى المدعى في صورتين المذكورتين وأثبت دعواه فيها بالوجه الشرعى
 يقضى له بما ادعاه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قريب عنده لتغيره من
 أهله فأراد رب المنزل التوجه لمجبة لقضاء حاجة وأمره بأن يبيع جاموسه ويحفظ ثمنها
 لمين رجوعه فباعها في غيبته وأخذ قدر من غلته معلوماً ونصرف فيه فبعد عوده سأل
 عن ثمن الجاموس والغلة فأنكر وجحد كلياً وكان قد أخذ دراهم من أناس كانت
 أمانة للغائب عندهم وسئل عنها فأنكرها فهل إذا أقيمت عليه البينة بما جحد يلزمه أدائه
 ورد له به (أجاب) إذا أثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاعداً فزوجه عارية لتتزين به في منزله
 ثم بعد مدة أراد أخذها منها فادعت الزوجة أنه ملكها فهل إذا ثبت الزوج أن المصاع
 المذكور ملكه بالبينة الشرعية وأنه في يد زوجته عارية يكون له أخذها منها ولا يعتبر
 أنكارها ولا دعواها المالك فيه بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت ملك الزوج للمصاع
 المذكور بالوجه الشرعى يقضى له به وترفع يد الزوجة عنه حيث لم يثبت انتقال المالك فيه
 لها بناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن حادثة مضمونها
 أن عبداً أحضر حجة وأوراقاً من محكمة قنا تتضمن الأشهاد بعتقه من سيده قبل وفاته وأنه
 أوصى له بمبلغ من الدراهم ولما عرض للمالية عن اعتماد الحجة المذكورة حيث أن الجارى
 اعتماده به ذاك الطرف ثبوت محكمة الهروسة ولم يسبق اعتماد حجج من خارج المحروسة
 وردت إفادة المالية بالخفاضة مع حضرتهكم عن اعتماد الحجة المذكورة وأدعاه فلم
 تحريره ليرد الإفادة عن المحكم الشرعى في ذلك (أجاب) لا يقضى للدهوى بدعواه إلا بعد
 اثباتها بالوجه الشرعى ولا يعول شرعاً على مجرد كواغد من غير اثبات مضمونها فإذا ثبت
 العتق والوصية المذكورة لمدعىها بالوجه الشرعى عومت الوراثة بمقتضاها والأفلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قاعة قرن بالريف بمجبة شرعية من فحوار بيع
 وأربعين سنة ونصرف فيها تصرف المالك في أملا كهمن من بناء وغيره وهوسا كن فيها
 من فحورشرين سنة ثم مات البائع المذكور وله ابن مشاهد لذلك التصرف فادعى بعد
 موت أبيه بفحوار بيع وعشرين سنة على المشتري المذكور أن هذه ملك والده ولم يمهألم
 يسلم في ذلك المشتري فطلب منه حجة الشراء فأجاب أنها كانت تحت يده بنته فأدعتهما عند
 المدعى لكونه ابنهما وماتت البنت فآخى المدعى الحجة وادعى هذه الدهوى
 وأقام المشتري بينة على الثمر من البائع المذكور فهل لا يعتبر أنكار الابن

١٢٦٨ ٩

١٢٦٨ ١٢

١٢٦٨ ١٢

١٢٦٨ ١٢

١٢٦٨ ١٦

يسمى به بعد اثباته بالطريق الشرعى (اجاب) نعم لا عبارة لان كاد الابن
لذ كور بيع والده حال صحته بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى
رجل باع لآ خر حصانا بخمسة آلاف فضة فى ذمته ثم باع له حصانا ثانيا بسبعة آلاف
فضة وخمسمائة فضة فى ذمته أيضا وطلب منه البائع ثمن الحصان الاول فدفعه له ثم
طلب منه ثمن الثانى فادعى انه دفعه له وأنكر البائع ذلك واقام مدعى الدفع بينة شهدت
ببيع فقط دون دفع الثمن فهل اذا لم يكن عنده بينة تثبت الدفع يحلف المنكر الذى
هو البائع يمينا بالله انه ما وصله منه ثمن الحصان الثانى ويؤمر خصمه بدفع الثمن حيث
كان دعرا فابشرا منه ولم يثبت دفع الثمن بالوجه الشرعى (اجاب) البينة على المدعى

١٢٦٨ ١٩

واليمين على من أنكر فاذا لم يثبت المشتري دهواه دفع الثمن بالوجه الشرعى يؤمر
بذمه للبائع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالشراء واضح يده عليها مدة
تربل على ست وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك فى املا كههم من غير منازع
ثم ادعى رجل انها ملكه آ ات اليه بالشراء من آخر بتاريخ سابق على شراء المدعى عليه
وهو ينكر ذلك فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة خصوصا وهو حاضر بالبلد عالم بوضع يده
عليها ولم ينعنه ما نفع من اقامة دهواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الشراء بعد مضي تلك المدة

١٢٦٨ ٢٢

ولحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك
دارا عنه شر طامن عقار وغيره ثم ماتت احدى البناتين قبل قسمة التركة عن ابنتين
ثم مات كل من البنين المذكورين عن ورثة فهل لورثتهما اخذ ما يخص جدتهم من
تركة أبيهما بالقريضة الشرعية ولا يكون طول المدة زيادة عن خمس عشرة سنة مانعا

١٢٦٨ ٢٢

لورثة البنين من اخذ ما يخص الجدة المذكورة من تركة أبيهما بالقريضة الشرعية (اجاب)
بحكم الوارث بما يخصه فى تركة مورثه بعد ثبوت الحق بطريق الوراثة شرعا وقد افاد فى الدرر
المختار ان دعوى الارث مسموعة بعد مضي خمس عشرة سنة والله تعالى اعلم (سئل) فى

١٢٦٨ ٢٢

رجل من ارباب الاخذ والاعطاء كان مصاحبا لرجل آخر واستمر على ذلك مدة طويلة
ثم توفى الرجل الاول عن شقيقه فاستولى تركته أحدهما وتصرف فيها مدة بساير وجوه
التصرفات ثم توفى عن ورثته فاستولى تركة الميت الاول الشقيق الثانى واستمرت تحت
يدوفى تصرفه مدة الى أن مات أيضا ومضى على تصرفه مائة تزيده على خمس عشرة

١٢٦٨ ٢٢

سنة وكل ذلك بما عينة الرجل المصاحب للرجل الاول وحضوره ولم يدع بشى لا على
الرجل الاول ولا على أحد شقيقه من بعده واستمر حيا بعد موت الشقيق الاخر مدة
ثم توفى فقام الآن أحد ورثته يدعى ان له حساب اخذ واعطاء كان بينه وبين الميت
الاول فهل اذا ثبت انه كان مع الرجل الاول ومع شقيقه فى بلدة واحدة وتحت حكم
واحد لم يدع بشى حتى مات لا تسمع الدعوى المذكورة من ورثته (اجاب) صرحوا

١٢٦٨ ٢٢

بعدم سماع دعوى الوارث اذا سلت مورثه عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع والله

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٩

تعالى اعلم (سئل) في رجل اتى الى ولي من اولياء الله تعالى مدفون في داخل قرية وبنى له قبة واشترى الارض التي يجوارها وبنها دارا وسكن فيها وصار الولي من داخل الدار وقام بوطنائف الولي واستمر على ذلك مدة سبعين سنة بموجبه تقرير من المحاكم الشرعية وقبل وفاته نزل وافرغ لابن اخته من الخدمة لاقبر المذكور وقام ابن اخته وباقي الورثة بالوظيفة المذكورة والان ادعى رجل بان بينه وبين الولي قرابة ويريد نزاع الخدمة من المذكورين فهل لا يجاب لذلك بعدمضى تلك المدة ولا يمكن منها وينع من المعارضة والحال هذه (اجاب) لا وجه لمعارضة الرجل المذكور بدعواه القرابة على الوجه المذكور وليس ذلك من الحقوق الشرعية التي تصح بها الدعوى ولا يصح التقرير فيها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض خاليتها من البناء من مدة خمسين سنة بنى فيها وقفها بين اولاده في حال صحته ثم مات وبقيت تحت يد الاولاد والان ادعى شخص على احد الاولاد بانه يملك تلك الارض والحال انه مشاهد لهذا التصرف تلك المدة في حياة الاب ومشاهد ايضا التصرف الاولاد فيها بالبناء وغيره بعد موت ابيهم من مدة اثنى عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه حيث سكنت مع مشاهدة التصرف ولا هذرله شرعا واذا تعلل بان اياهم كان شيخا لا هبرة بتعاليه حيث كان متمكنا من الدعوى (اجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذكور والمثلث في تلك الارض حيث سكنت تلك المدة بالامانع مع مشاهدته التصرف ولا هبرة بتعاليه بما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين في معيشة واحدة يتجران ويربها ن والمال مشترك بينهما فافسدا فاحدهما بتجارة من المال المشترك الى جهة لاجل بيعها في تلك الجهة ثم مات المقيم من ابن قاصرو من اخيه الغائب فوضع يده الوصى على جميع المال بدعوى ان الميت اقر قبل موته بان المال له فهل اذا ثبت الاخ الغائب بالوجه الشرعي ان المال مشترك بينهما يكون له اخذ ما يخصه (اجاب) اذا ثبت الاخ المذكور الاشتراك فيما كان بينه وبين اخيه يقضى له بما يخصه فيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان ربح ساقية ونصف جنيته من ابيهما مات احدهما عن بنيه القصر فوضع العم يده على ذلك فبعد بلوغهم طلبوا ما يخص مورثهم فانسكرا لهم حقهم وادعى بانه لا شيء لهم فهل اذا اقاموا بينة على ان ما بيد عمهم من ربح الساقية ونصف الجنيته مشترك بينه وبين ابيهم يكون لهم اخذ ما يخص مورثهم ولا يكون له منعهم بدون وجه شرعي (اجاب) الورثة المتوفي المذكور اخذ ما يخص مورثهم بما بيد اخيه بعد نبوت الاشتراك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واثنا وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل واشجار فوضع كسبرهم يده على مخلفات والده مدة ثم طلبوا القسمة فمعهم الكسبر منها متعللا بان على مورثهم دينافا نذكروا دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت على الميت ما يدعيه الابن بالبينة الشرعية لا هبرة بتعاليه

كروى يكون لهم أخذ ما يخصهم من تركه مورثهم بالطريق الشرعى ومحاسبته
 بخصمهم من غير التخليل المشترك (أجاب) - كل من ورثة الرجل المذ كور أخذ
 بخصم من التركة بعد ايقاع ما ثبت على المتوفى من الدين ومن تعدى منهم على شئ من
 تركه واستهلكه يكون نصيب باقى الورثة منه مضموناً عليه والله تعالى أعلم (سئل)
 رجل أعطى أخته مصاعاً وذلك المصاع خلخال وأساور ولبنة على سبيل التملك ومكث
 بها مدة تزيد على سبع وعشرين سنة ولم ينزعها فى أخذ المصاع تلك المدة وقد زادته قدراً
 على علمه - هذه الزيادة ولم يمنعه من الزيادة عليه ثم توفى الى رحمة الله عنها وعن ورثة له
 بالورثة لم ينزعها أيضاً فى حال حياتها فى أخذ المصاع منها ثم توفيت عن ورثة وترك
 المصاع تحت أيديهم والآن أخذ ورثة أخيه المصاع من ورثتها قهراً عنهم ويدعون ان
 مورثهم أعطاهم ذلك على سبيل الودعة فهل يجبرون على دفع المصاع لورثة المرأة حيث
 استملك مورثهم لها المصاع ولم ينزعها فى حال حياتها (أجاب) اذا ثبت تملك
 الرجل لأخته المصاع المذ كور حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون لورثته معارضة ورثة
 المرأة المذ كورة بعد موتها فيه ويقسم بين ورثتها بالفرصة الشرعية والله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل اشترى من أبيه داراً بمن معلوم وأخرج بذلك حجة شرعية ووضع حيد
 عنها الشرع لمدة سنتين فى حياة أبيه الى ان مات الأب واستمرت بيده مدة سنتين بعد
 موته وكانت بيد أبيه قبل شرائه منه مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم الآن ادعى عليه
 من الجيران انها ليست ملكاً ولا لابي بل هى لشخص مات قديماً لا وارث له فهل
 يجوز من التعرض له ولا تنزع الدار من يده لاسيما والجيران المذ كورون موجودين
 ينفذون تصرف واضح اليد وأبيه من قبله تلك المدة المذ كورة ولم يدعوا عليه ولم
 يترفعوا فى الدار المذ كورة ولا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى
 الجيران بما ذكر وعنه عن معارضة واضح اليد والحال هذه الا لخصومة لهم بذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استولى على قطعة أرض نعدىا وقصبا من ماله كها ومات
 ملكها من أولاده المذ كور فهل يكون لهم رفع يده عنها اذا ادعى بعد ذلك انه اشترى
 منها من مورثهم ولم يكن عنده يينة تثبت دعواه هذه لاعتبارها ويؤمر برفع يده عنها
 وتسليمها لأولاد الميت المذ كورين (أجاب) يؤمر الغاصب المذ كور برفع يده عن
 القصب ولا عبرة بدعواه الشرا من المورث بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل يملك نخلا رهن منه نصف ست نخلة - لات عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم
 سلمه فمات الراهن عن وارث فأراد الوارث أن يدفع دراهم الرهن وياخذ الحصة من
 الراهن فادعى انه اشترى من مورثه قبل موته وبينة مقطوعة الثبوت فهل
 بالحال هذه اذا لم يثبت الشراء من الراهن قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه
 بغير المهرن على تسليم الحصة لوارث الراهن بعد أخذه دراهم الرهن (أجاب)

١٢٦٨ ٢٩

١٢٦٨ ٢٩

جداى الثانى

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٣

لا يقضى بصلك لم يثبت مضمونه شرعا وحيث لم يثبت دعوى الشراء دعواه بالوجه الشرعى لا يحكم له بدعاه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين ورثا حصة فى دار عن مورثهما ادعى عليهما أولادهما بانهما لا بهيم فأنكر ادعاهم وذ كر ان أباهما المدعىين شاهد مورث المدعى عليهما وهو يتصرف فيما بانهما أنواع التصرفات المدة الطويلة التى تزيد عن عشرين سنة وأبوهم كان حاضرا موجودا شاهد التصرف مورثهما المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته بعده ولا يثبتهم (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنت وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد تسعة أيام ادعى رجل أجنبي ان له على أبيها الميث دينان من مدة ثلاث وعشرين سنة فأنكرت البنت دعوى الرجل المذكور وحدثها والمحال ان المدعى حاضر فى البلاد هذه المدة وهو ساكت من غير طلب الدين من مورثها المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه بعده مضى هذه المدة بشئ من الدين حيث حدثت المدعى هاها ذلك ولا عذر يمنع من الدعوى هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع بعده مضى تلك المدة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة توفيت الى رحمة الله تعالى عن ورثة ولها أحد ابني يورث عنها شرعا فعند وفاتها أحد أولاد أخيها المحلى مدعىا ان والده صاغ المحلى لاخته على سبيل الزينة فأنكر ورثتها دعواه وذ كر والله ملك مورثهم مع ان والده حال حياته لم ينازعهما فى ذلك والمحال انها واضعة يدها عليه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير منازع لها فيه ولم يقر ولد أخيها ينفقه على ان والده أعطاها ذلك على سبيل التزين فهل لا تسمع دعوى ولد أخيها مع وضع اليد تلك المدة وينزع من يده قهر اعنه ويسلم لورثتها ويقسم بينهم بالفريضة الشرعية (أجاب) نعم يقسم المحلى المذكور بين ورثة المتوفاة المذكورة اذ لم يثبت ابن أخيها المالك فيه لايه المتوفى عنه والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه اذا ادعى أحد الورثة لشخص متوفى وأثبت وراثته شرعا وأخذ مخلفات المتوفى ثم ادعى خلافه بانه هو الوارث وأراد اثبات ذلك وفحصيل ما أخذ الاخر واعطاه اليه هل يسمع ذلك من المدعى الورثة الا ان (أجاب) بالاطلاع على أوراق هذه القضية استبان ان الذى ثبت ارضه للمتوفى ابنا أخيه محمد ومولاه أحمد الذى حضر المحروسة واستولى على التركة لنفسه ولا أخيه الغائب محمد المذكور بطريق وكالة الشهية عنه وحيث كان الأمر كذلك فالمراث كله له ولا شئ لابن العم ولواثبت نسبه للمتوفى لتقدم ابني الاخ اذا كان شقيقا وأولاد على ابن العم مطالعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار ورثها عن أبيه عن جده ومضت مدة أكثر من خمس سنين فظهر الآن رجل يدعى ان الدار له مع هدم برهان شرعى له بوجه ما والمحال ان المدعى عليه تصرف فى الدار ببناء وغيره مع وجود المدعى المذكور وعلمه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يحصل منه منازعة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه بعده مضى

١٢٦٨

٥

١٢٦٩

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٩

الشيخ محمد بن هان شرعى (أجاب) القضاة ممنوعون من سماع ماضى عليه
اليمين الدخولى فيما عدا ما اشتملوا استثناءه من ذلك والله تعالى أعلم
ويستلزم خروج ابنته من آخر فبعد الدخول بهما لمكاجاموسة سوية لكل واحد
منهما اثنتان الشرعى واسترأوا ضمين أيديهما عليهما إلى أن أراد الزوج
أن يخذل الحاموسة المذكورة مدعيهما لكيه جميعها وادعى الآخر الذى هو أبو
الشيخ كتمانها ولا يئنه لكل غير أن أحدهما أقام رجلين أحدهما حار ويلعب
الآخر حار فشهدا أن رجلا جاء فقال ان الحاموسة ملك لا أحدهما ولم يشهدا

١٢٦٨

١١

الشيخ افسهل والمحال هذه تقسم الحاموسة بينهما أم كيف المحال (أجاب)
الحاموسة في أيديهما يقضى بهما بينهما وان كانت في يد أحدهما ما يكون
باليد يمينه حيث لا يئنه للخارج على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في
دعوى على أولادهم أبيه انه يستحق عندهم حصه بطريق الارث من جده وان
عليهم أقوله بهما ولا يئنه له على هذا الاقرار ففسل والمحال هذه اذا لم يثبت
الاقرار من أحد المدعى عليهم باليدنة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه

١٢٦٨

١٣

معارضته المدعى عليهم (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا
(سئل) في رجل استولى على حصه في ساقية لرجل غائب فغضر الغائب
واضع اليد فادعى انه اشتراها منه فطلب منه بيئنه تشهد له بالشراف فقام بيئنه
بأرض البلد أحدهما شهدانه كتب وثيقة البيع ويعلم قدر الثمن ولم يعلم
بذلك ولا آخر شهدانه سمع من المالك يقول اني بعت المحصة لفلان ولم يعلم

١٢٦٨

١٤

بذلك في هذه الشهادة هل تكون صحيحة أو باطلة (أجاب) في التنوير
ببيع صبيته من فلان ثم جده صح لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اه
فعلية فلا يثبت البيع بالشهادة على الوجه المذكور ولا يلزم من شهادة
مالك البيع ثبوت البيع المذكور فمضى لا غية أيضا والله تعالى أعلم
سئل له ائتمان في البرية تحت يد الرعاة المتولين رعايتهما من طرفه ثم انه أمر
بالحفظ الرعاة لئلا تختلس من الائتمان شيئا فبعد مدة طوى يله ادعى

١٢٦٨

٢٥

انه ائتمنه وهو بالاحظة ان هذه الائتمان ملكه وأراد نزعهما من والده فهل لا
يستلزم دعواه (أجاب) اذا كانت اليد على الائتمان المذكورة للاب
التي ائتمنها من يده أو يئنا بئنه بدون حق ثابت معروف والله تعالى أعلم
سئل اذا ائتمناها بالارث من أبيه وهو واضح يده عليها مدة تزيد على سبعين
سنة قبله فلا تأن ادعى رجل انه يستحق فيها حصه عن مورثه مع ان مورثه
لم يملك المدة ولم يعارض واضع اليد حتى مات فهل لا تسمع دعواه حيث
لم يملك المدة لم يعارض واضع اليد مع سكوت أكثر تلك المدة مع التمكن

(أجاب) نعم لا تسع الدعوى والحال هذه حيث سكنت المورث من دعواه الملك أكثر تلك المدة بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالميراث عن أبيها تزوجت رجلا أجنبيا فوضع يده على البيت المذكور وصار يأخذ أجرته باذنها مدة من السنين ولم يدفعها لها واستهلكها في شؤنه والآن طلقها في غيبتها فطلبت منه ما تستحقه عنده من مؤخر صدقاتها ونفقة عدتها وأجرة بيتها التي قبضها فامتنع من الدفع متعللا بدين له عليها فانكرت دعواه فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا هبة بتعلله المذكور حيث لا يدين له على دعواه الدين ويكون لها ما لم يمتنع بحقوقها الشرعية اللازمة وبأجرة بيتها وإذا كان له ابن منهن مات وترك أولاد أصغارا ولم يترك لهم شيئا يلزم الحمد الاتفاق عليهم حيث كان موسرا والمجدة معسرة (أجاب) على الرجل المذكور دفع ما بذمته من مؤخر الصداق لزوجته وما استهلكه من مالها ولا يقضى له بما ادعاه من الدين بدون اثبات شرعي وهو على الحمد نفقة أولاد ابنه القصر الفقرا حيث كان موسرا والمجدة معسرة فلو موسرة أيضا نفقة أولاد الابن على الحمد والمجدة لاب بقدرارتهما كما صرحوا به في نفقة الفروع الواجبة على الأصول الوارثين غير الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولدين أحدهما قاصر والثاني عند وفات والده كان غائبا والمتوفى ابن أخ فاخذ ابن الأخ الولد القاصر عنده واستولى على ممتلكاته فلم يبلغ الولد القاصر طلب ممتلكاته والده من ابن عمه فادعى ابن العم أن المتوفى عليه دين له واطهر ورقا بالدين الذي له على المتوفى والورق مذكور فيه بينة لم يكونوا موجودين وتاريخ الورق متأخر عن وفاة الميت بزمن طويلا وأولاد الميت لم يعلموا بالدين والدين عليه دين فهل لا يعمل بالورق مع عدم وجود البينة وتاريخ التاريخ (أجاب) لا يقضى بالصكوك والكواغد بدون اثبات مضمونها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وهو غائب في عسكر الجهادية مدة عشرين سنة ثم حضر من غيبته فوجد شيخ البلد واضعا يده على الدار فطلبها من شيخ البلد المذكور فادعى أنه اشتراها منه ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه إذا لم يثبت المدعى الثراء من المالك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويجبر شيخ البلد على تسليم الدار للمالك فهرأعنه (أجاب) إذا اعترف المدعى عليه بالملك في المتنازع فيه للمدعى يؤمر بتسليمه له إذا لم يثبت المدعى انتقال الملك له فيه بناقل شرعي ولا يقضى بصك بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولد قاصر منها وترك ما مورث عنه شرعا ثم مات الولد عن أمه وعاصب له فادعى العاصب أن جميع ما في المنزل تركه عن الزوج وانكرت أم القاصر ذلك وادعت أنها تملك بعضه فهل يكون القول قولها في الصالح لها والمشتري مالم يقيم العاصب بينة في المشتري أنه مورثه (أجاب) القول للزوجة بجميعها في المشتري الصالح للزوجين كالفرش والخاص والدراهم والأوراق كالمخاص بها حيث لا يدين للوارث على دعواه الملك للزوج المتوفى والله

تعالى أعلم (سئل) في رجل امتلك بيتا وقطعة ارض معلومة عن ابيه ووجده واستمر واضعا
 به علمهما من غير منازعه في ذلك مدة ثم يدعى ثلاثين سنة فهل اذا ادعى رجل من
 الحاضرين في البلد انه يستحق شيئا بطريق الارث في القطعة الارض المذكورة عن رجل
 ساه وانكر واضع اليد ذلك يلزم المدعى المذكور باثبات ملك الارض لمن سماه
 باثبات قرابته للورث المسمى في دعواه وبيان الجهة المقضية للارث والا فلا عبرة بدعواه
 يعني الملك الذي اليد (اجاب) اذا لم يثبت المدعى الملك في تلك الارض لذلك الرجل
 والجهة المقضية للارث فيما تركه لا يقضى له شيء من تلك الارض والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى دارا وقطعة ارض بجانبها وانشا في القطعة الارض المذكورة امكنة
 ويصرف عليها مبلغا من ماله ووضع يده على ذلك مدة ثم يدعى عشرين سنة وهو يتنعم بذلك
 ويصرف فيه بالاجارة والهدم والبناء المدة المذكورة بغير معاوض ولا منازع ثم مات
 عن ورثة وضعوا ايديهم على ذلك وباعوه لآخر ووضع هذا الآخر يده على ذلك مدة نحو
 عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالهدم والبناء والاجارة والانتفاع والآن ادعى عليه
 رجل بان له في القطعة الارض المنشاة امكنة استحقاقا ويريد منازعته والتداعي معه في
 تلك الحال ان الرجل المذكور كان حاضرا موجودا مقيما بالبلد معه هو ومن قبله
 بشاهد الشراء المالك الاصلى وتصرف فيه بما ذكر ولو ورثته من بعده من هدم وبناء
 واجارة وبيع وتصرف واضع اليد الا ان من الهدم والبناء والاجارة والانتفاع المدة
 التي تر يدعى عشرين سنة ولم يدع ولم ينزع احد من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك في جميع
 المدة المذكورة فهل لا تجمع دعواه ولا عبرة بتعلله بانه وجد وثيقة قديمة مكتوبة في شأن
 ما يدعى به مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها شرعا (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة
 والاقرار والنسكول فلا يقضى بصلح بدون اثبات مضمونه شرعا وصرحوا بان مشاهدة
 التصرف بنحو ما ذكر مانع لسماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في ساقية بيد
 مالكها واضع يده عليها اكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء ويتنعم
 بها المدة المذكورة ادعى عليه رجل بان له فيها حق فأنكر واضع اليد دعواه فهل اذا
 كان حاضرا موجودا معه في البلد ومشاهد التصرف المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع
 ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك لا تجمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد
 مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده ذكر شرعي على ما في الدر المختار والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ فادعى رجل آخر على الورثة بان له عند
 مورثهم قدر اموال من الدراهم دفعه له قرضا حين شرائه نصف جاموسة حال حياته
 فأنكر الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه الدين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك
 ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر
 ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٤

٢٦ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

شعبان ٣ ١٢٦٨

٣ ١٢٦٨

١٠ ١٢٦٨

على دار بطريق الشراء من أخيه شغلها بالبناء وحفرها وانخرج سببا عنها وانتفع به كذا
ذلك والبائع حاضر بالبلد ومشاهد لذلك ولم ينكر عليه ولم يثبته حتى مات البائع ومدة
وضع اليد المذكورة ست وعشرون سنة ثم عارضه ابن البائع مقرا ببيع أبيه مدهيا بانه
مجبور على البيع ومغبون في الثمن فهل اذا لم يثبت المدعى الا كراه الشرعى بطريق شرعى
لا يعتبر دعواه حيث تجردت عن برهانها (أجاب) ليس لابن البائع معارضة المشتري في
الدار المذكورة حيث كان الا مراهوم مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
جاء وسبة بطريق الشراء من نحو عشر سنين فادعت الآن امرأة انها تملك النصف فيها
بطريق الارث من أبيها ومعهما بيعة بذلك فادعى واضع اليد ان مورثها باعها له قبل موته
بكذا من الدراهم وان لاحق لمورثها فيها ومعه بيعة تشهد على اقراره بذلك وهو في حال
الصحوة والسلامة فهل والحال هذه اذا ثبت الاقرار بالبيع من مورث المدعية المذكورة
قبل موته بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعوى هذه المرأة ولا يثبتها (أجاب) ان ثبت بيع
الاب المورث ما ذكر لو اضاع اليد بالوجه الشرعى لا يكون للمرأة المذكورة المعارضة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووارث آخر وختم وكيل بيت المال على منزله
الذى بمصر الذى كان ساكن فيه مع زوجته لسكونه مات بالوجه القبلى فادعت الزوجة ان
لها مبلغ فرائسة كانت واضعة له في المنزل المذكور فهل يكون القول قولها بيمينها في ذلك
اولا بد من بيعة تثبت دعواها (أجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وادته مع المحي
منهما فبما يصلح للزوجين معاً من متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه كالفرش
والنحاس والارقاء والدراهم يكون القول للمحي منهما بيمينه فلا بيعة على الزوجة المذكورة
ويقبل قولها بيمينها فيما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة رجل
منهم له فيها النصف اشترى النصف الآخر من باقى شركائه بثمن مثله اقبضهم معظم ثمنه
والباقي اخذ منهم وعدا به لوقت معلوم فهل اذا مضى الوعد و اراد ان يدفع لهم الباقي من
الثمن وامتنعوا من قبضه وانكروا البيع له لا يعتبر انكارهم مع شهادة البيعة بذلك
ويحكم له بالبيع بعد ثبوت البيعة الشرعية (أجاب) بعد صدور البيع صحى بالازما
لا يكون لاحد المتعاقدين فتمنع بدون وجه شرعى ولا عبرة لانه كاد المدعى عليه البيع
مع شهادة البيعة العادلة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فادعوا على
رجل ان لمورثهم عنده كذا وكذا من الدراهم وغيرها والحال ان مورثهم اشهد على نفسه
قبل وفاته بانه لم يكن له قبله شئ سوى اشياء معينة بالحضرة البيعة فهل اذا لم يثبتوا دعواهم
بالوجه الشرعى لا يقضى لهم بشئ مما يدعون به ويمنعون من معارضة ذلك الرجل واذا
كان ذلك الرجل شركا للموتى في زراعة واقرب له بذلك قبل الموت حال حياته يكون لذلك
الرجل اخذ ما يخصه من محصول الزراعة وايسر للورثة ثمنه مما يخصه من ذلك حيث
ثبتت الشركة شرعا (أجاب) نعم لا يقضى للورثة المذكورة بشئ مما يدعون به والحال

مذون منه ومن من عارضة ذلك الرجل وله أخذ ما يخصه من الزرع المشترك بعد ثبوت
 تركه فيه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى جامة مشتركة بين رجل وامرأة
 شترت نصيب شريكها ثم بعد تمام البيع والشراء مع شريكها وقبضها للبيع باعتها
 رجل بثمان معلوم وقبضها منها ووضع يده عليها فحوسنتين فأدعى الشريك البائع انه
 كان باع نصيبه اشترى بكنه بالا كراهوا الجبر ويريد الرجوع على واضح اليد عليها الماراهما
 منته فله ووجد منها نتاج كثير فهل لا يجاب لذلك بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى ولا
 غيره بدعواه المجردة (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى
 أعلم (سئل) فى رجل اشترى مكانا من مائة مائة ووضع يده عليه أكثر من ثلاثين سنة
 وهو تصرف فيه بالهدم والبناء المدة المذكورة والآن ادعت عليه امرأة بان لها حصة
 فى المكان المذكور فأنكر دعواها والمحال انها كانت حاضرة موجودة ومشاهدة لشرائه
 من مائة مائة وقبضه وتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة تزيد على ثلاثين سنة وهى
 ما كسبه لم تدع ولم تنازع من غير مانع عندها من ذلك فهل لا تسمع دعواها والمحال هذه
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر
 شرعى وصرحوا بان مشاهدته الاجنبى البيع والتسليم وتصرف المشتري هدم ما وبنما مانع
 من سماع الدعوى أيضا وان لم يمس تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن
 زوجته وهن ثلاث بنات قصر منهن ما ختم وكيل بيت المال على منزله الذى كان ساكننا
 به مع زوجته فادعت الزوجة ان لها فرشا ونحاسا فى المنزل المذكور فهل يكون القول
 قولا يمينيا فى ذلك او لا بد من يمينه تثبت دعواها (أجاب) نعم يكون القول قولا
 يمينيا فى ذلك حيث لا يمينه لباقى ورقة زوجها على ملك المورث بما ذكره الله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم فطلبه ربه منه فأنكره ووجد
 غدا كيا فهل اذا أقام رب الدراهم بينة على ما أقرضه له يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره
 ويكون لرب الدراهم مطالبة به بعد ثبوته بالبينة الشرعية (أجاب) لرب الدين المطالبة
 به بعد اثباته بالوجه الشرعى ويؤمر المدين بدفعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 فى مرة مشتركة بين رجلين مناصفة وهى تحت يد أحدهما فى بلده فتوجه اليه صاحب
 النصف فلم يجده ووجد هاهنا رجل بيولا فطلب منه نصيبه فأدعى أن البائع باع
 بيمينه له وأنكر نصيب الشريك ووجد هاهنا كيا وطلب منه أن يحضر له البائع والمحال
 انه لا يعلم مكانه فهل لا يكلف الشريك ذلك ويكون له إقامة الدعوى على واضح اليد
 واثبات ما يدعيه بالوجه الشرعى فى وجهه واضح اليد المذكور (أجاب) اذا أثبت مدعى
 التركة دعواه فى وجه المشتري المذكور بالوجه الشرعى يقضى له بعد ما ولا يكلف المدعى
 احضار البائع والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة اشترى ادا بواجب حج
 شرعية ثابتة المضمون بالبينة الشرعية من مدة ثلاثين سنة وزيادة ما تواعن ورقة فاراد

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٥١

على دار بطريق الشراء من أخيه شغلها بالبناء وحفرها وانخرج سبأخها وانتفع به كل ذلك والبائع حاضر بالبلد ومشاهد لذلك ولم ينكر عليه ولم ينازعه حتى مات البائع ومدة وضع اليد المذكورة ست وعشرون سنة ثم صار ضمه ابن البائع مقرا ببيع أبيه مدهيا بانه مجبور على البيع ومغيبون في الثمن فهل اذا لم يثبت المدعى الا كراه الشرعى بطريق شرعى لا يعتبر دعواه حيث تجردت عن برهانها (أجاب) ليس لابن البائع معارضة المشتري في الدار المذكورة حيث كان الاثر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسا بطريق الشراء من نحو عشر سنين فادعت الان امرأة انها تملك النصف فيها بطريق الارث عن أبيها ومعهما بيعة بذلك فادعى واضع اليد ان مورثها باعها له قبل موته بكذا من الدراهم وان لاحق لمورثها فيها ومعه بيعة تشهد على اقراره بذلك وهو في حال الصحة والسلامة فهل والحال هذه اذا ثبت الاقرار بالبيع من مورث المدعية المذكورة قبل موته بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعوى هذه المرأة ولا يثبتها (أجاب) ان ثبت بيع الاب المورث ما ذكر لو اضاع اليد بالوجه الشرعى لا يكون للمرأة المذكورة المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووارث آخر وختم وكيل بيت المال على منزله الذي بمصر الذي كان ساكن فيه مع زوجته لسكونه مات بالوجه القبلى فادعت الزوجة ان لها مبلغ فرانسة كانت واضعة في المنزل المذكور فهل يكون القول قولها بيمينها في ذلك او لا بد من بيعة تثبت دعواها (أجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وادته مع الحمى منهما فيما يصلح للزوجين معاً من متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه كالفرش والخاص والارقاء والدراهم يكون القول للحمى منهما بيمينه فلا بيعة على الزوجة المذكورة ويقبل قولها بيمينها فيما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة رجل منهم له فيها النصف اشتري النصف الآخر من باقي شركائه بثمن مثله اقضهم معظم ثمنه والباقي اخذ منهم وعدا به لوقت معلوم فهل اذا مضى الوعد واراد ان يدفع لهم الباقي من الثمن وامتنعوا من قبضه وانكروا البيع له لا يعتبر انكارهم مع شهادة البيعة بذلك ويحكم له بالبيع بعد ثبوته بالبيعة الشرعية (أجاب) بعد صدور البيع صحى بالازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعى ولا برة لانه كاد المدعى عليه البيع مع شهادة البيعة العادلة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فادعوا على رجل ان لمورثهم عنده كذا وكذا من الدراهم وقررها والحال ان مورثهم شهد على نفسه قبل وفاته بانه لم يكن له قبله شيء سوى اشياء مميها بحضرة البيعة فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعى لا يقضى لهم بشيء مما يدعون ويمنعون من معارضة ذلك الرجل واذا كان ذلك الرجل شريكاً للتوفى في زراعة وأقر له بذلك قبل الموت حال حياته يكون لذلك الرجل اخذ ما يخصه من محصول الزراعة وامن للورثة منعه مما يخصه من ذلك حيث ثبتت الشركة شرها (أجاب) نعم لا يقضى للورثة المذكورة بشيء مما يدعون والحال

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٢٨

شعبان

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١١

فمنه ومنه من معارضة ذلك الرجل وله أخذ ما يخصه من الزرع المشترك بعد ثبوت
 التركة فيه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى جاموسة مشتركة بين رجل وامرأة
 شترت نصيب شريكها ثم بعد تمام البيع والشراء مع شريكها وقبضها للبيع باعها
 رجل بثمان معلوم وقبضها منها ووضع يده عليها فحوسنتين فادعى الشريك البائع انه
 كان باع نصيبه امر شريكه بالا كراما والجبر ويريد الرجوع على واضح اليد عليها الماراهما
 سمعت عنده ووجد منها نتاج كثير فهل لا يجاب لذلك بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى ولا
 عبارة بدعواه المجردة (أجاب) نعم لا عبارة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى
 أعلم (سئل) فى رجل اشترى مكانا فباعه بثمان مائة ووضع يده عليه اكثر من ثلاثين سنة
 وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء المدة المذكورة والا تادعت عليه امرأة بان لها حصصة
 فى المكان المذكور فانكر دعواها والحال انها كانت حاضرة موجودة ومشاهدة لشرائه
 من مائة وقبضه وتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة تزيد على ثلاثين سنة وهى
 ساكنة لم تدع ولم تنازع من غير مانع يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعواها والحال هذه
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر
 شرعى وصرحوا بان مشاهدة الاجنبى البيع والتسليم وتصرف المشتري هدم ما و بناء مانع
 من سماع الدعوى ايضا وان لم يمس تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن
 ثوبه وعن ثلاث بنات قصر منها ختم وكيل بيت المال على منزله الذى كان ساكنا
 ببيع زوجته فادعت الزوجة ان لها فرشا ونحاسا فى المنزل المذكور فهل يكون القول
 لها ببيعها فى ذلك اولا يدم من بيته تثبت دعواها (أجاب) نعم يكون القول قولها
 ببيعها فى ذلك حيث لا يثبت لباقي ورثة زوجها على ملك المورث بما ذكره الله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم فطلبه ربه منه فانكره ووجد
 محمدا كيا فاعل اذا اقام رب الدراهم بيته على ما اقترضه له يجاب لذلك ولا عبارة بانكاره
 ويكون لرب الدراهم مطالبة به بعد ثبوته بالبينة الشرعية (أجاب) لرب الدين المطالبة
 بدينه بعد اثباته بالوجه الشرعى وبؤمر المدين بدفعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 لثمة مشتركة بين رجلين مناصفة وهى تحت يد أحدهما فى بلده فتوجه اليه صاحب
 النصف فلم يجده ووجد عند رجل يمولاق فطلب منه نصيبه فادعى أن البائع باع
 جميعها وانكر نصيب الشريك وجمده جدا كيا وطلب منه أن يحضر له البائع والحال
 انه لا يعلم مكانه فهل لا يكلف الشريك ذلك ويكون له اقامة الدعوى على واضح اليد
 والاثبات ما يدعيه بالوجه الشرعى فى وجه واضح اليد المذكور (أجاب) اذا ثبت مدعى
 التركة دعواه فى وجه المشتري المذكور بالوجه الشرعى يقضى له بعداؤه ولا يكلف المدعى
 احضار البائع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة اشترى اذرا عوجب حجج
 نفعية ثابتة المضمون بالبينة الشرعية من مدة ثلاثين سنة وزيادتها وان ورثة فاراد

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٥١

ابن عم الورثة منازعتهم مدعيان الدار ميراث له عن جده أبى أمه فأنكر الورثة دعواه
والحال انه لا يئنه له ولا سند بيده فهل اذا لم يثبت دعواه بالبيئة الشرعية لا يجاب لذلك
ولا يكون له معارضتهم فيها بدون وجه شرعى (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى وترك أمتعة من مواش وغيرها وله
ورثة وعليه ديون فبيعت خلفاته واستوفت أر باب الديون ديوناً بعد اثباتها شرعاً وما بقى
من التركة اقتسمه الورثة فبعد مضى ست عشرة سنة أو سبع عشرة سنة قام رجل من
أهل البلدة التى توفى فيها الرجل المذكور يدعى بدين على الميت والحال انه مقيم بالبلدة
ومشاهد لوفاة المتوفى وبيع خلفاته وصرفها المستحقها فهل لا تسمع دعواه
(اجاب) لا تسمع دهوى الدين المذكور بعد مضى خمس عشرة سنة بلا عذر شرعى حيث
لم تكن الورثة مقررة به والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض زراعية ملكه
بالأرث عن أصوله ببلاد السودان استولى عليها رجل ووضع يده عليها مدة نحو عشرين
سنة فى غيبة مالكها من بلده فهل اذا حضر وترافع معه على يد قاضى بلده واعترف له
واضع اليد على الأرض المستولى عليها بانها ملك له ولاصوله من قبله ولذنه يتعلل عليه
بوضع يده عليها المدة المذكورة يحكم عليه برفع يده عنها وتسليمها لساكنها المدعى بها ولا
عبرة بتعلله المذكور حيث كان مقرراً بانها ملك له ولاصوله من قبله بشهادة البيئة الشرعية
على يد قاضى بلدهم (اجاب) لا يسقط الحق بتناول الزمان فيؤمر الرجل المذكور برفع
يده عن تلك الأرض وتسليمها لربها ان كان الامر ما هو مسموًر والله تعالى أعلم (سئل)
فى امرأة تملك بيتاً بموجب حجة شرعية بيدها ثابته المضمنون تزوجت تلك المرأة بـ رجل
فبنى فيه مكانين من غير اذنها ثم بعد ذلك مات عنها فقط نختم وكيل بيت المال على البيت
المذكور فادعت تلك الزوجة بان لها عقداً من لؤلؤ ونظروف فضة فى صندوق فى المنزل
المذكور الذى كانا ساكنين فيه فهل يكون القول قولها بيمينها فى ذلك وهل تملك
ما أحدثته من البناء بقيمته حيث بناه بغير اذنها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب)
القول للزوجة بيمينها فى المحلى المذكور حيث لا يئنه على ملك المورث واذا عمر الزوج دار
زوجته بماله فان باذنها فاله مارة لها والنفقة دين عليها وان كان بدون اذنها فاله مارة لها
وهو متطوع فى البناء فلا رجوع له وان عمر لنفسه بلا اذنها فاله مارة له ويكون غاصباً
للعرضة فيؤمر بالتفريغ بطلبها ذلك ما لم تملكه بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم
(سئل) فى امرأة ادعت على رجلين بان لها من قبل جدتها ميراثاً فى دار تحت أيديهما
فأنكر ادعواها وأظهرت ورقة ماتت شهودها وقدمضى على وضع أيدي الرجلين نحو
سبع وخمسين سنة فهل لا عبرة بدعواها المجردة ولا يعول على الورقة المقطوعة للثبوت
(اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً على فرض سماعها ولا يعول
على مجرد المصكوك والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة اشترت مكاناً من مالكة بثمن معلوم

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢١

وكتب لها قاضي بلده احنة بذلك ووضعت يدها عليه مدة أكثر من ثلاثين سنة وهي
تصرف فيه تصرف المالك في أملاكها وماتت ووضعت يدها عليهم عليه واقسموه
بأنه كل واحد بجهة منه والآن ادعى عليهم جماعة من ورثة البائع بان المكان
المذكور ملكهم ورثته وأنه كان آخراً لمورثتهم وأنكروا البيع والمحال ان مورثهم
شاهد ما هو في تصرف فيه التصرف المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم
يسبق بشئ فهو لـ اذا أقام المدعى عليهم بيعة تشهد لهم ببيع مورثته - المكان المذكور
لورثة المدعى عليهم بالثمن المعلوم لا يعتبر انكارهم ويكون الحق في المكان المذكور
لواضي البلد (اجاب) اذا ثبت بيع المورث المذكور بالوجه الشرعي لا يكون
لورثته بعد وفاته معارضة ورثة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ولدين قاصرين وبنت قاصرة أيضاً وترك ما يورث عنه شرعاً وأقام
أخاه وصياً على أولاده وتزكته فأخذ شيخ البلد الولدين المذكورين إلى عسكر الجهادية ثم
مات ذلك توفي الوصي المذكور وتصرف رجل من أهل البلد في متاع الولدين المذكورين
وأنتم بالبيع وغيره بغير وجه شرعي ثم توفي أحد الولدين المذكورين ورجع الآخر
عند خمس وعشرين سنة فطلب هو وأخته مائة كة والديهما من الرجل المتصرف المذكور
فأنكر نسبهما فهل اذا أقام بيعة ثبتت نسبهما بما يجبان لذلك وياخذان مائة كة والديهما
بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للوارثين المذكورين بما يخصهم من تركته مورثتهما
فيما يدلل على ذلك من حيث ثبتت نسبهما ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
بناطرين الارث عن أبيه ببيعة شيخ البلد لرجل آخر في غيبته ثم باعه المشتري لرجل آخر
أيضاً خضر المالك وأثبت الملك له فيه عن أبيه على يد المحاكم الشرعية وكتب له بذلك
خمس عشرة واستولى عليه ثم بعد ذلك أراد المشتري الآخر منازعته فيه بدون وجه شرعي
فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضته حيث ثبت الملك له فيه عن أبيه
(اجاب) اذا ثبت الملك في البيت للرجل المذكور بطريق الارث عن أبيه لا يكون
للمشتري المذكور معارضته فيه حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة لها حصصة في بيت آلت لها بالارث عن بنتها ووضعت يدها عليها
وصارت تنفع بها مع باقي الشركاء في البيت المذكور بالسكنى فيه وغيره مدة تزيد على
خمس وعشرين سنة مع إقرارهم وتصديقهم لها بحصتها المذكورة والآن أراد باقي
الشركاء منعها من الانتفاع بها منكرين استحقاقها التلك الحصة وتعلقوا بان المكان
وقف عليهم من قبل جددهم فهل لا يكون لهم منعها ولا عبرة بدعواهم المجردة عن
الانبات الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والمحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له ابنان أحدهما غائب والآخر حاضر في عيال أبيه وفي معيشته فاعطى
الاب الابن دراهم وأذن له أن يشتري له بها عبداً فاشتراه للاب واستولى عليه الاب

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

رمضان

٣

١٢٦٨

٧

المذكور ودخل في ملكه وتصرف فيه بانعتق في حال صحته مع مشاهدته الابن المحاضر
لذلك وسكوته عن دعوى الملك بلاهذر ثم مات الاب بعد مدة وحضر الغائب فادعى الابن
المشتري للعبد انه ان اشتراه لنفسه فكذب الآخر في دعواه الشراء لنفسه فهل اذا
شهدت البيعة الشرعية بان الشراء للاب وشهدت بالعتق أيضا في حال صحة الاب منه
يثبت العتق ولا عبرة بدعوى الابن المذكور (اجاب) مشاهدته الابن عتق أبيه العبد
المذكور وسكوته عن دعوى الملك بلاهذر مانع من سماع دعواه الملك فيه كما افاده في
حواشي الدرر للسيد المخطاوى قبيل التحكيم نقلا عن السيد أبي السعود والله تعالى اعلم
(سئل) في اخوين ادعى اهل جماعة ان والدهم أعطى لوالدهما قبل موتهما الثلث في
جميع ما بيده من مدة ثلاثين سنة بلا قبض ولا حيازة من والى المدعين ولا منهما فانكر
المدعى عليهم ذلك ولا بينة للاخوين فهل لا يفتى للاخوين المذكورين بمدعاهما
والمحال هذه ولا تسمع دعواهما بذلك (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الاخوين بما ذكر
والمحال هذه ولا تطلب بينة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع بيتا لولد من
أولاده في حال صحته وسلامته سنة ١٢٦٣ بمحض من المسلمين وشهادتهم ومن جملة
الشهود ولدت من اخوة المشتري مع تسليم البائع الحجج للمشتري وحيازة المشتري للمحل
وكتب بذلك وثيقة شرعية وكتب على الوثيقة بخطه وختمه وكل ذلك باطلاع البيعة
وشهادتهم في الوثيقة وقبض أجرته ثم مات البائع سنة ١٢٦٧ فادعى باقى الورثة بعد مدة ان
مورثهم لم يحصل منه بيع مع علمهم واطلاعهم على ذلك المدة المذكورة فهل اذا ثبت
البيع في حال صحته وسلامته لا يكون ميراثا وليس لاحد من الاخوة معارضة في ذلك
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى بيع الاب لابنه البيت المذكور حال صحته واستوى
البيع شرائط الصحة واللزوم لا يكتفى بالبيت المذكور والمحال هذه ميراثا من البائع
وليس لاحد الورثة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل وغير ذلك
فادعت إحدى البنات بان النخل المذكور لها خاصة دون بقية الورثة متعلقة بان جدها
أب الاب أوصى لها به في حال حياته فانكر بقية الورثة دعواها ولم يكن تحت يدها ولا بينة
لها على ما تدعى ولا سند يدها فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المبردة عن الاثبات
ولا يكون لها الاختصاص به بدون وجه شرعى بل يقسم كبقية التركة بين ورثة الاب
بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم لا تجاب لذلك حيث لم تثبت دعواها بالوجه الشرعى
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر منها ولم يترك شيئا فصادت
تبيع وتشتري حتى ربه وعلته القرآن وزوجته وتزوجت هي بربل أجنبي غير أبيه
فودع لها وملكها ما بيده في حال صحته وسلامته من دراهم وغيرها بموجب حجة من
القاضي بذلك والآن يدعى ذلك الابن على أمه بان ذلك ملكه وضررها بامر جاور يرد

ان يفرقها وياخذ ما بيدها من الاموال الخاصة بها تعديا منه بدون وجه شرعى فهل
 لا يجب لذلك شرعا | حيث لم يترك له الاب شيئا ولا حق له فيها ويعزى على ضربها اذا تحقق
 ما ذكر ويمنع من معارضتها فيما بيدها بدون اثبات شرعى (اجاب) نعم لا يجب لذلك
 الا ان المذکور ان كان الواقع ما هو مـطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 ارض التزم بلامال في جهة بعيدة والتمس من ولى الامر استبدالها في اراضى الوسايا
 لمحاولة لجهة بيت المال بالنواحي القرية من المحرسة فصدر الامر باخذ اوسيته
 جهة الميرى واعطائه بدلها من ارض الوسايا تعلق الميرى المحاولة في جهة القليوبية
 بمقتضى الامر صار استبداله على قطعة ارض اوسية لمحاولة تعلق الميرى بدل اوسيته وفيها
 ساقية تطلق الميرى وبعد ان استولى عليها ادعى رجل ان تلك الساقية ملكه بمقتضى
 امرولى الامر السابق وانه وضع يده عليها ثمانى عشرة سنة و بناء على دعواه صار تحقيق
 ذلك بالمديرية بحضور العمد واهالى الناحية وثبت ان الساقية اولاً لم تكن من ضمن
 الساقى المنعم بها على المدعى حيث ان الامر الصادر كان باعطائه خمس سواقي باطيانه
 وهذه الساقية لم تكن باطيانه وسواقيه مستحقة وثاناً انها ملك الميرى وبداخل
 ارض الاوسية ومذ كورة في التواريخ المحتوم وان وضع يده عليها كان في مدة ما كانت
 الناحية بعهدته وفصيحهاى وكامل سواقي الناحية وارضها وتر كها عند ترك العهد
 قبل بمجرده دعواه الساقية المذ كورة لا يجب لذلك (اجاب) حيث كانت الساقية
 المذ كورة تعلق الميرى كما هو مذ كور ولم يثبت انتقال الحق فيها للرجل المدعى المذ كور
 بمرق شرعى فلا وجه لما رخصه فيمنع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 نفع ارض فيها بعض بناء ينتفع بها في شؤونه عن ابيه واضع يده عليها مدة طويلة
 تزيد على خمس وعشرين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حصصة عن ابيه والمحال ان اياه
 شاهد ورث المدعى عليه وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كههم مدة تزيد على
 خمس عشرة سنة وهو حاضر وسا كت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك
 فهل لا تسمع دعواه حيث كان مورث المدعى عليه ملكها بالشرع من مالها
 ووضع عليها المدة المذ كورة (اجاب) لا تسمع الدهوى بعد خمس عشرة سنة الا في
 الارث والوقف ووجود عذر شرعى فسكوت مورث المدعى عن دعواه المالك على الوجه
 المذ كور مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت
 في حق الارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض فيها بعض بناء
 عن اصوله مدة ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حصصة عن اصوله فانكر دعواه
 ولا ينهه على ذلك فهل لا هبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى ويكون الحق فيها
 واضع اليد (اجاب) نعم لا هبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ابن مقاصر وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا فتصرف عم

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

القاصر في التركة بولاية من القاضى وباع أعيانا منها لئلا تفارق على القاصر فادعى رجل
أجنبي انه وصى من قبل الميت بدون اثبات شرعى يريد بذلك ابطال البيع المذكور فهل
إذا كان البيع بالقيمة وكان لئلا تفارق على القاصر يكون صحيحا فذا ولا هبة يدعى
المدعى المجرىة عن الاثبات (أجاب) حيث صدر البيع صحيحا لا زما من له ولاية ذلك
شرا ولا يكون لاحدا بطلاله بدون وجه شرعى ولا هبة بالدعوى المجرىة عن الاثبات
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت نصف بيت من مالكه بثمن معلوم من
الدراهم وصرة مجهولة لا يعلم قدرها واستلمت بمجلس الشراء بمضرة بينة شرعية قام
رجل يدعى شفعة المبيع بسبب ان ملكه ملاصق للمبيع المذكور لدى المحاكم الشرعية
فهل اذا شهدت البينة بالشراء على الوجه المذكور والمحال انهم يعرفون المبيع بعينه
لا يلزمهم معرفة أسماء أصحاب المحدث ودام كيف المحال (أجاب) يشترط التحديد في
دهوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف
الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له ثلاث دور ورثها عن أبيه ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حصة
مورثهم فأنكروا وضع اليد دعواهم وادعى ان مورثهم شاهد مورثه وهو يتصرف فيها
بالمدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى
يمنعهم من ذلك ولا يثبت لهم على دعوهم فهل لا هبة بدعى المدعى العاخر عن الاثبات
الشرعى والمحال هذه ويكون الحق في ذلك لواقع اليد (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى
للمدعى بمجرد دعوهم بدون اثبات شرعى بعد دعوى صحيحة مسبوقة شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا ونصف أخرى بالميراث عن أبيه من مدة أربعين سنة وزيادة
وهو يتصرف فيها بالمدم والبناء من غير منازع له فيهما تلك المدة ثم مات وتركها
لابنه والا ن يدعى ابن عم لابن ان له حقا فيهما بالميراث والمحال ان أباه كان موجودا
في البلد ومشاهدا للتصرف فيهما تلك المدة ولم يدع ولم ينزع في شأنهما فأنكروا وضع
اليد دعواهم فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواهم بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك وينفع من
معارضة الوارث في ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنع المدعى من المعارضة ان
كان الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مدينون بدين محيط
بجميع ماله وله رفيق ادعى بعدم موت سيده ان السيد اعتقه قبل موته ولا يثبت له بذلك
فهل لا يحكم بعتقه بدون اثبات بالوجه الشرعى (أجاب) نعم لا هبة بالدعوى المجرىة عن
الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عن مورثه وضع يده عليه
بعد موت مورثه مدة نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيه بالبناء والمدم والايجار المدة
المذكورة ثم بلغه لا آخر ووضع هذا الآخر يده عليه مدة هجره وهو يتصرف فيه بالمدم
والبناء والايجار وغير ذلك ثم مات هذا الآخر ووضع ورثته أيديهم عليه وصاروا

١٢٦٨ ٢٠

١٢٦٨ ٢٩

١٢٦٨ ٣٠

١٢٦٨ ٣٠

١٢٦٨ ٧
شوال

بأنه قد تم البناء والايجار حتى صرفوا في ذلك مبلغا جسيما فلا آن ادعى
 على من كان المذكور وقف على جهة كذا مستندا في ذلك لورقة وجدها
 في حوزة التبريت ولم يثبت مضمونها شرعا والمحال انه حاضر موجود مشاهد
 على الثاني ولورثته المدة الطويلة ولم يدع ولم ينزع ولم يكن ناظرا ولا مستحقا
 في حوزة فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ولا بالورقة المقطوعة
 (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله
 اعلم (سئل) في رجل يملك دارا اقام فيها مدة حياته لم ينزعه فيها أحد ثم
 ورثته واستولى ورثته عليه مدة طويلة ثم ادعى الا أن جماعة بانها ملكهم
 فحرفوا الورثة بتملك الدعوى والمدعون مقيمون بالناحية ولم ينزعوا
 كماله تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيما بالبناء والعمارة وغرس النخل
 وكذا لم ينزعه وورثته من بعده الى الا أن فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى
 المذكورين (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
 حق وجود دعوى شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة بارض
 أو لادها المذكور لها بعض أمتعة في بلد ما أمانة بيد وكيلها والا أن يريد عها
 ثم انشبه متعللا بانها ماتت فأنكر دعواه فهل اذا لم يثبت انها ماتت بالبينه
 لا يجب له التمسك ولا يمكن من نزاع ما له من الوكيل المذكور حتى يتحقق أمرها
 ثم لا يجب له المذكور لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل أربعة بنين وترك ما نزل منه شرعا من دار وغيرها ثم مات أحدهم وهو
 الثاني قبل القسمة والا أن أراد أحد الاخوين القسمة وأخذ ما يخصه من
 القسمة من نصيب أخيه فخنقه الاخ من نصيبهما متعللا بأنه أسقط حقه من
 القسمة بنين له على الثاني الذي مات وهو صغير بدون اثبات فهل لا يجب
 له حقه بالاسقاط من نصيب أخيه ولا عبرة بدعواه الدين بدون اثبات
 (اجاب) نعم لا يجب له ذلك ولا عبرة (سئل) في رجل وارضيه
 غار مملوك له مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيه تصرف الملاك بدون معارض
 وذلك والده من قبله وضع يده عليه فحوك تلك المدة ولم يعارضه أحد ادعى رجل على
 ارضه اليه المذكور ان العقار المذكور وقف على جهة كذا ولم يصدقه واضع اليد فيما
 ادعاه ولا بينه له على دعواه ويكلف المدعى المذكور واضع اليد اثبات ان العقار ملك له
 بل لا يكف بذلك ويكون وضع يده هو والده من قبله المدة المديدة والسنين العديدة
 من أقوى الحجج ولا ينزع العقار من يده (اجاب) لا يكف واضع اليد على العقار
 المذكور اثبات الملك فيه له والبدجة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٨

واضعين أيديهم ما على بيت بطريق الارث عن أبيهما واهما يتصرفان فيه مدة تزيد على
ثمانين سنة ثم بعد مضي هذه المدة ادعت الآن امرأة انهما تلك النصف فيه بطريق
الشرا وان والدها كان اشتراهما منهما وبيدها وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت فهل والحال
هذه اذ لم تثبت المرأة المذكورة دعوها المالك فيه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون
وجه شرعى وتنع من معارضة واضى اليه (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المبردة عن
الاثبات الشرعى ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل توفى وخلف أمتعة فى بيته الذى كان يسكنه مع زوجته وورثة زوجته المذكورة
وأختين شقيقتين وبتان من غير تلك الزوجة ثم قبل ان ياخذ كل نصيبه توفيت الزوجة عن
بنت خالتها وقد أوصت رجلا يقوم بمصالحهما من تجهيز وغيره فادعت بنت الخالة مع الرجل
المذكور ان الامتعة المذكورة لمودنتها وادعت ورثة الزوجة ان الامتعة لمودنتهم فمن
المصدق منهما (أجاب) اذا اختلف ورثة كل من الزوج والزوجة بعدهم وتما فى متاع
البيت فالقول لورثة كل فيما يصلح له وفى المشترك لورثة الزوج على قول الامام ومحمد
المرجح لان الوارث يقوم مقام المودث فصار كالمودنين اختلفا وهما حيان كما يستفاد من
كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه
شرعا فوضع البنون أيديهم على مخلفات والدهم مدة ثم مات أحد البنين عن ابن وعن
أخويه ثم مات أحد الاخوين عن أخيه فقط ولم يعقب ثم مات الاخ الثالث عن ابنين ولم
تقسم التركة الى الآن فاراد أحد ابني الاخ ان ياخذ نصيبه فى جميع مخلفات أبيه فأنكر
ابن العم نسبه ومنعه من أخذ حقه من تركته أبيه فهل اذا أثبت ابن العم نسبه بالبينه
الشرعية يسوغ له أخذ جميع ما يخصه من تركته أبيه قهرا عن ابن العم المذکور (أجاب)
يقضى للوارث بأخذ ما يخصه من تركته مودته بعد ثبوت نسبه بالوجه الشرعى والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل يملك مخلا من ابن باغ غائب فوضع رجل أجنبى يده عليه بغير
طريق شرعى وصار يأخذ ثمره ويتنفع به مدة والآن حضر الابن المذکور وأراد أخذ مخله
من واضع اليد عليه فغنه منسكرا الدعواه فهل اذا أقام الابن بينته بان التخل المذکور له
بطريق الميراث عن أبيه يكون له أخذه ونزعه من واضع اليد عليه بغير طريق شرعى
(أجاب) يقضى للوارث المذکور بأخذ ما تركه مودته من التخل بعد اثبات ذلك بالوجه
الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة بنين ثم مات واحد عن ابنه
والآخر عن ابن أيضا وبقي الابن الثالث ولم يأخذ استحقاقه من ميراث أبيه الا فى الدار فقط
ولم تحصل قسمة فيما عدا ذلك فهل يكون له المطالبة بنصيبه مما لم يقسم ولم يأخذ استحقاقه
فيه ولا يمنع من ذلك مضي اثنتى عشرة سنة حيث لم يحصل مانع شرعى من ذلك (أجاب)
لا يسهط المحق بطلان الزمان فلا ابن المذکور بأخذ ما يخصه من تركته والده ويقضى له
بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عما اذا توفى شخص

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

و ادعى آخره وهبه شيئا في حال حياته وعلما به وما زال واضعا يده عليه
 ولم يثبت له المال طالب ذلك منه و يضع يده عليه الا أن ثبت صحة الهبة شرعا
 (سئل) اذا مات شخص لاهن وارث بوضع جميع ما تركه في بيت المال ومن اعترف
 به في بيت المال المالك له فيه بالهبة ونحوها يؤمر برفع يده عن ذلك الشيء الا أن
 يثبت له بالوجه الشرعي فلو قال لي بينة حاضرة في المصر أجعل الى المجلس الثاني وان
 كان في بيتي الا يؤجل وفي الانقروية من الفصل الاول في انواع الدعاوى دار في يد رجل
 ادعى له فادعى ذوالبداهة اشتراها من المدعى تنزع الدار من يده حتى يقيم البينة
 على ذلك وهذا قياس وفي الاستحسان تترك الدار في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كغيل
 من البينة على الشراء وفي فتاوى الاصل وبالقياض أخذ الامام خالي والقاضي الامام
 في فتاوى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وهو واضع يده عليها مدة تزيد
 على سنة فادعى الا أن رجل على واضع اليد ان له قريبا غائبا له حصبة فيها
 يداه من واضع اليد لكونه قريبا له والمحال ان الغائب لم ياذن له بذلك ولم
 يثبت له والمحال هذه لا يجب لذلك وليس للمدعى معارضة واضع اليد في ذلك
 (سئل) نعم لا يجب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 ادعى على امرأة بان له من قبل جده ميراثا في دار تحت يدها فانكرت المرأة
 ودفعته مقطوعة الثبوت وقدم على وضع يد المرأة المذكورة ونحوه من
 (سئل) لا عبرة بدعوى الرجل المذكورة المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يعول
 على هذه التوبة شرعا (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة
 سنة والوقوف ووجود دعوى رثته في اذا أثبت الرجل المذكورة دعواه بالوجه
 الذي عليه دعواه حيث لا مانع وان لم يثبت دعواه لا معارضة له مع واضحة اليد ولا
 الخط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بروج حمام بالميراث عن أبيه
 اشتري منه نصفها متعلا بوثيقة يده مقطوعة الثبوت فانكر المالك
 ادعى له ثبت مدعى الشراء دعواه بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة
 بكثرة ويمنع من منازعة المالك في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب)
 لا يجب فلا يثبت الشراء بمجرد تلك الوثيقة حيث لم يثبت مضمونها بالوجه
 الذي عليه دعواه (سئل) في جماعة آلت لهم دار بالميراث الشرعي عن أبيهم
 ادعى عليهم في غيبتهم وادعى أنه اشتراها من قريب لهم يزعم أنه وارث
 لهم فادعى لهم اذا كان المالك ثابتا وحقها لهم ويعترف بانها لهم ولا صولهم
 من ادعى الشراء منه له فيها حقا أصلا ولم يثبت الشراء منه أصلا بوجه
 الذي عليه دعواه ولا بوثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها شرعا بشهادة بينة
 يثبت اعتراف واضع اليد بالملك في الدار للجماعة المذكورة بطريق

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٣

ذى القعدة

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

الارث ولم يثبت انتقال الملك له فيها بناقل شرعى يؤمر برفع يده عما اعترف لهم به وتسليمه
لهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل آل له حصه فى نخل عن ابيه بالميراث الشرعى باع
الحصه المذكورة لاخته بثمن معلوم وكتب بالبيع حجة من قاضى بلادهم ومضى على
ذلك مدة نحو ثلاث عشرة سنة فالا أن أنكر البائع البيع ويريد معارضة واضعة اليد
فهل بعد ثبوت البيع وصدوره صحيحا لا زما بشهادة البينة الشرعية لا يعتبر انكاره ولا
معارضته لو اضة اليد بدون وجه شرعى وينع والمحال هذه (اجاب) لا عبرة بانكار البائع
البيع بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة
على مهر معلوم وأعطاهما جارية كشف وجهه وملكها لها وقبضتها ثم أنكر التملك
ويريد استردادها فهل اذا ثبت التملك مستوفيا لشرائطه لا يكون للزوج الرجوع
فى الامة ولا عبرة لانكاره التملك بعد ثبوت عليه شرعا (اجاب) لا يصح رجوع
الزوج فيما وهبه وملكه لزوجه حيث استوفى التملك شرائطه الشرعية ولا عبرة
لانكار الزوج التملك بعد ثبوت بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات
عن زوجته وبنته وأخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فادعى رجل بدين عليه وأثبتته
على يد القاضى فى وجه الاخ ثبوت ما شرعا فهل اذا أراد باقى الورثة إعادة الدعوى ثانيا
لا يجازون لذلك لان أحد الورثة يقصب خصما من الباقي فى مثل ذلك (اجاب) أحد
الورثة يقصب خصما من الباقي فى مال الميت وعليه فلغير الميث اثبات دينه فى
وجه أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اضع يده على نخل وشجر وساقية عن ابيه
عن جده من مدة اثنتين وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم
من غير منازع ولا مدافع له تلك المدة والا أن يدعى رجل انها ملكه ولم يدع ارثا فانكر
المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف اضع اليد وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي تلك
المدة وينع من معارضة اضع اليد (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكر والمحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد له دون البلوغ وترك دورا له يجوار
شيخ بلدهم فأتعهم الشيخ المذكور تعباً شديداً الصغرهم فخرجوا من البلدة من
السنين حتى بلغوا ثم رجعوا الى البلد فوجدوا شيخهم المذكور وضع يده على الدور
المذكورة وبني فيها فطلبوا منه فوضع بعضهم فى السجن فاستدعى البعض الثانى
للحاكم السياسى بخروجهم من تحت يده الى شيخ آخر فاجابهم الحاكم المذكور الى ذلك
وطلبوا دورهم من اضع اليد المذكور فادعى الشرا منهم وأتى بوثيقة خالية من البينة
الشرعية فلم يثبت له بها شي هذا الحاكم الشرعى فهل اذا لم يثبت له شيء يجبر على تسليم
الدور للورثة ولو بنى فيها (اجاب) لا يعمل بالمخط فلا يقضى القاضى بالشرا المدعى
بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر طلبه

١٢٦٩ ٣

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٥

١٢٦٨ .

١٢٦٨ ١

تذكره وجمعه جدا كليا فثبت رب الدين دعواه بالبيعة الشرعية وأخذه منه لدى
 ناضى ثم بعد ذلك أراد الدافع للدين ان يطالب رب الدين برده ما أخذه منه متعللا بأنه
 ان دفعه له قبل ذلك ولا يبينه له على دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة
 عن الاثبات (أجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (مثل) في جماعة واضعين أيديهم على نخل آل لهم بالميراث عن مورثهم من نحو ثلاثين
 قومه يقتنعون بثمره ويدفعون ماعية من الاثمال الى الديوان فلا تن ادعى عليهم
 ثم رونه بانه وقف وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها بشهادة بيعة
 رعية والحال انهم حاضرون موجودون مشاهدون له صرف واضعي اليد المدة المذكورة
 يدعوا ولم ينار دعوا من غير مانع شرعى فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات
 الشرعى ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالوقف بمجرد دهوى
 لدعى ذلك بدون اثبات شرعى وحجج الشرع ثلاث البيعة والافرار والنكول وليس
 العمل منها فلا يقضى بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (مسئل) في جماعة تلقوا عن أبيهم عقارا
 وتسموه بينهم بالغريضة الشرعية وصار كل واحد منهم واضعا يده على نصيبه ثم بعد مدة
 من أحدهم دارا خاربقة عن ملكهم وكافها من ماله خاصة لنفسه ويريد أقرار به مشاركته
 في الدار فهل اذا ثبت بنسائه الدار من ماله خاصة ولم تكن الارض مشتركة بينهم
 يجابون لذلك وتكون للباني فقط (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبتوا
 دعواهم الاشتراك في الدار المذكورة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اعاره قريبا اعاره له لساكنه ومات رب الدار عن ورثة طلبه وارفع يد المستعير عنها
 ادعى ان مورثهم ملكها له في حال حياته بطريق الهبة ولا يبينه له على دعواه ولا حجة
 به فهل يؤثر برفع يده عنها وتسلم لورثة الميت ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى
 (أجاب) يؤثر المستعير المذكور برد الدار لورثة المعير حيث لم يثبت دعواه التملك من
 لورثته حال الصحة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب
 وله هدية وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه دار فتعدى عليها
 رجل اجنبى ووضع يده عليها بغير حق فخصم الابن المذكور من غيبته وطلبها من واضع
 اليد فادعى واضع اليد انه اشتراها من مورثه وعجز عن اثبات دعواه فهل اذا لم يثبت
 المدعى دعواه الشراء بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤمر بتسليم
 الدار لمنفعةها (أجاب) يؤمر واضع اليد المذكور بتسليم الدار لو ارث المال كحيث
 اعترف بالمال في المورث ولم يثبت دعواه شراءها منه حال حياته بالوجه الشرعى والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وورثة غيرهما فادعت احدى الزوجتين
 المذكورتين في وجه الورثة بان لها دين على زوجها الميت المذكور من مدة تزد يدعى
 خمس وعشرين سنة والحال انهما حاضرة مقيمة مع الميت المذكور في البلد ولم تدع عليه

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

الارث ولم يثبت انتقال الملك له فيها بناقل شرعى يؤمر برفع يده عما اعترف لهم به وتسليمه
 لهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل آل له حصه فى نخل من ابيه بالميراث الشرعى باع
 الحصه المذكورة لاخته بشمن معلوم وكتب بالبيع حقه من قاضى بلدهم ومضى على
 ذلك مدة نحو ثلاث عشرة سنة فالان أنكر البائع البيع ويريد معارضة واصله اليد
 فهل بعد نبوت البيع وصدوره صحيحا لازما بشهادة البينة الشرعية لا يعتبر انكاره ولا
 معارضته لو اضة اليد بدون وجه شرعى ويمنع والحال هذه (اجاب) لا عبرة بانكار البائع
 البيع بعد نبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة
 على مهر معلوم وأعطاهما حارية كشف وجهه ومملكها لها وقضتها ثم أنكر التملك
 ويريد استردادها فهل اذا ثبت التملك مستوفيا لشرائطه لا يكون للزوج الرجوع
 فى الامة ولا عبرة لانكاره التملك بعد نبوته عليه شرعا (اجاب) لا يصح رجوع
 الزوج فيما وهبه ومملكه لزوجته حيث استوفى التملك لشرائطه الشرعية ولا عبرة
 لانكار الزوج التملك بعد نبوته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات
 عن زوجته وبنته وأخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فادعى رجل بدين عليه وأثبتته
 على يد القاضى فى وجهه الاخ نبوتاً شرعياً فهل اذا أراد باقى الورثة إعادة الدعوى ثانياً
 لا يجابون لذلك لان أحد الورثة يقصد خصما من الباقي فى مثل ذلك (اجاب) أحد
 الورثة ينتصب خصما من الباقي فى مال الميت وعليه فلغير الميث اثبات دينه فى
 وجه أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اوضح يده على نخل وشجر وساقية عن ابيه
 عن جده من مدة اثنتين وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم
 من غير منازع ولا مدافع له تلك المدة والآن يدعى رجل انها ملكه ولم يدع اربا فأنكر
 المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف اوضح اليد وهو
 ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي تلك
 المدة ويمنع من معارضة واضع اليد (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكر والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد له دون البلوغ وترك دورا بجوار
 شيخ بلدهم فاتبعهم الشيخ المذكور تعباً شديداً الصغرهم فخرجوا من البلد مدة من
 السنين حتى بلغوا ثم رجعوا الى البلد فوجدوا شيخهم المذكور وضع يده على الدور
 المذكورة وبني فيها فطلبوا منه فوضع بعضهم فى السجن فاستدعى البعض الثانى
 للحاكم السياسى بخروجهم من تحت يده الى شيخ آخر فاجابهم الحاكم المذكور الى ذلك
 وطلبوا دورهم من واضع اليد المذكور فادعى الشراء منهم وأتى بوثيقة خالصة من البينة
 الشرعية فلم يثبت له بها ثمئى عند الحاكم الشرعى فهل اذا لم يثبت له شيء يجبر على تسليم
 الدور للورثة ولو بنى فيها (اجاب) لا يعمل بالخط فلا يقضى القاضى بالشراء للمدعى
 بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر طلبه

١٢٦٩ ٣

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٥

١٢٦٨ .

١٢٦٨ ١

١٢٦٨

١٠

منه فذكره وجده جدا كليا فثبت رب الدين دعواه بالبيعة الشرعية وأخذ منه لدى القاضي ثم بعد ذلك أراد الدافع للدين ان يطالب رب الدين بردهما أخذ منه متعلا بالانه كان دفعه له قبل ذلك ولا يثبت له على دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات (أجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على نخل آل لهم بالميراث عن مورثهم من نحو ثلاثين متوهم يتفقون بشمروه يدفعون ماعية من الاثموال الى الديوان فلان ادعى عليهم آخرون باله وقف وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها بشهادة بيعة نصية والحال انهم حاضرون موجودون مشاهدون تصرفوا واضعي اليد المدة المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعى فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات

١٢٦٨

١٠

الشرعى ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالوقف بمجرد دهوى المدعى ذلك بدون اثبات شرعى وجميع الشرع ثلاث البيعة والقرار والنكول وليس أصل منها فلا يقضى بمجرد دهوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا عن أبيهم عقارا واقتسموه بينهم بالغريضة الشرعية وصار كل واحد منهم واضعا يده على نصيبه ثم بعد مدة في أحدهم دواخان جرة عن ملكهم وكافها من ماله خاصة لنفسه ويريد أن يشاركه في ثلث الدار فهل اذا ثبت بنسائه الدار من ماله خاصة ولم تكن الأرض مشتركة بينهم

١٢٦٨

١٢

لا يجبون لذلك وتكون للباني فقط (أجاب) نعم لا يجبون لذلك حيث لم يثبتوا دعواهم الاشتراك في الدار المذكورة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وله قريب أعادها له لسكرانه وماتت بداره عن ورثة طلبة وارفع يد المستعير عنها فدعى ان مورثهم ملكها له في حال حياته بطريق الهبة ولا يثبت له على دعواه ولا حجة معه فهل يؤمر برفع يده عنها وتسليم لورثة الميت ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى

١٢٦٨

١٢

(أجاب) يؤمر المستعير المذكور برده الدار لورثة المير حيث لم يثبت دعواه التملك من الورثة حال الصحة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب في الجهادية وعن زوجته وترك ما يورث عنه شراعا من جملة ماتر كه دار فعدى عليها رجل اجنبى ووضع يده عليها بغير حق فخصم الابن المذكور من غيبته وطلبها من واضع اليد فدعى واضع اليد انه اشتراها من مورثه وعجز عن اثبات دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراعية بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤمر بتسليم الدار المستعيرها (أجاب) يؤمر واضع اليد المذكور بتسليم الدار لوارث المالك حيث

١٢٦٨

١٢

اعترف بالمالك فيها المورث ولم يثبت دعواه شراعية منه حال حياته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وورثة غيرهما فادعت احدى الزوجتين لزوجها المورث في وجه الورثة بان لها دين على زوجها الميت المذكور من مدة تزويدها على خمس وعشرين سنة والحال انهما حاضرة مقيمة مع الميت المذكور في البلد ولم تدع عليه

٢٢ ١٢٦٨

بذلك ولم تنازعه تلك المدة فهل لا تسمع دعواها الدين والحال هذه مع الانكار فيها
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده ذر
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فخلا بن من معلوم من الدراهم
واستولى عليه المشتري مدة تز يدعى ثمانى عشرة سنة ثم مات المشتري عن وارث فوضع
الوارث يده على الفحل وصار يتصرف فيه بعد موت أبيه مدة تزيد على تسع عشرة سنة
فادعى الآن اولاد البائع ان والدهم وهب لهم الفحل قبل بيعه للمشتري فأنكر وارث
المشتري دعواهم والحال انهم حاضرون في البلد ومشاهدون للبيع واتصرف المشتري
وتصرف وارثه من بعده المدة المذكورة وهم ساكتون من غير منازعة ومن غير مانع
يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بهذا (أجاب) لا تسمع دعوى الهبة حيث
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بقرعة
ماله لنفسه خاصة دون اخوته ثم بعد ذلك باعها لامرأة بن من معلوم من الدراهم واستولت
عليها وصارت تتصرف فيها بالهـدم والبناء والسكنى مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة ثم
ماتت المرأة عن ابن فوضع الابن يده على الدار ثم مات البائع عن ابن وعن اخوين فادعى
الاخوان ان الدار مشتركة بينهم وانهم ما كانوا اشترى بها مع اخيهما الميت سوى فأنكر
وارث المرأة المشتري دعواهما والحال انهما حاضران في البلد وعالمان بالبيع
ومشاهدان لتصرف المشتري ووارثهما من بعدها المدة المذكورة وهما ساكتان من
غير منازعة ومن غير مانع يمنعهما فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما بهذا حيث أنكر
واضع اليد دعواهما (أجاب) حيث باع الرجل المذكور الدار بمحضرة اخويه وعلمهما
بالبيع وسكوتهما عن الدعوى بشئ منها لا تسمع دعواهما المالك فيها بهذا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك معصرة ومكانا وقفهما على نفسه مدة حياته ثم
من بعده يكتونان على اولاده واولاد اولاده واولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم فاذا انقرضوا
جميعا يكونان وقفا على المحرمين الشرعيين ثم مات الواقف عن اولاده فوضعوا أيديهم
على الوقف ثم ماتت الاولاد عن اولادهم جيلا بعد جيل وهم واضعون أيديهم على
الوقف مدة طويلة تزيد على مائة وعشرين سنة من حين الوقف الى الآن فادعى الآن
جماعة انهم يستحقون حصص في الوقف المذكور عن اجداد اجدادهم ولا يثبت لهم
على دعواهم فهل والحال هذه اذا لم تثبت دعوى المدعين الاستحقاق في الوقف المذكور
بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات بدون مسوغ شرعى (أجاب) نعم
لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك
نوبا بواجب وثيقة شرعية يسدها ثابته المضمون بالبينة الشرعية استأجره اخو
زوجها من اباحة معلومة مسانحة بحضرة بيعة واقترض منها بعض دراهم معلومة القدر
بوجوب ورقة يسدها بخطه والآن مات قبل الدفع لها عن ابن فطلبت منه التورج

٢٢ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

والاجرة فانكره ووجد حجة كذا ووجد الاجرة والدين الذى على ابيه له ما فهل لا يجب
 له ان يتركة كان الحق ثابتا لها فى النورج ويكون لها اخذه والرجوع بالجرته فى تركته
 على انباتها واذا انكر الدين الذى على ابيه يكون لها تحليف عليه (اجاب) يتعلق
 الدين بتركة الميت فلمرة المذكرة المطالبة بدينها من بدل القرض والاجرة فى التركة
 مدبوبة بالوجه الشرعى وبمورث الوارث بتسليم النورج لما لكته حيث ثبت الملك لها
 ولم يثبت انتقاله للمتوفى بنقل شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ضاعت منه عجة
 جاموس بنت جاموسه فوجدها عند رجل بعد سنة فساله عن ملكه لها فاجابه بانها
 انزاهها من رجل آخر فاحضر هذا الرجل الذى يدعى الشراء منه لدى نائب الشرع
 مثل منها فاجاب بانها ليست هذه التى بعته لك وايت بنت جاموسى ثم بعد ثمانية
 ايام رجع وقال نعم هى التى بعته له وهى بنت جاموسى وسبب عدم معرفتى لها والى
 قبرى والحال ان عينيه سليمتان فهل اذا كان مع المدعى الخارج بينة تشهد له بانها
 ملكه تجب هذه من جاموسه ولم يثبت ذواليد ملكا بائعه لها يقضى له بها (اجاب)
 بقضى للمدعى الخارج بالجملة حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعى والتناقض فيما لا يخفى
 بين ما دعوى فلا تسمع دعوى النماذج من بائع المدعى عليه لو عجز ذواليد عن اثبات
 ذواليد ملكا بائعه والامر للرجوع عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن عمه
 العصة ثم مات كل من العمين من ورثة فاراد الورثة خمسة تركة المتوفى المذكرة كور فحضر
 قضى بدهم وسمع القضية وشهدت بينة بموت المتوفى المذكرة كور عن عمه المذكرة كور بن
 وبوت العمين عن ورثتهما المذكرة كور بن وقضى بذلك وقسمت تركته بين الورثة على
 موجب ذلك واخذ كل وارث من ورثة العمين المذكرة كور بن نصيبه وحازوه وكتب القاضى
 بذلك ثم بعد مضي سنتين قام ورثة أحد العمين على ورثة العم الآخر وادعوا عليهم
 بان التوفى المذكرة كور انما توفى عن والدهم فقط دون العم الآخر وانه مات قبل المورث
 الاصلى يريدون بذلك منعهم من الميراث واخذ جميع ما خلفه الميت المذكرة كور وورثان
 ورثة العم الآخر فما الحكم فى ذلك ومن الذى تقدم بينته (اجاب) متى اختلفت الورثة
 خارج موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر الزيادة
 وينكر الارث بالكلمة كذا فى الخبرية فحيث قامت البينة أولا على ميراث العمين
 وانتقال هذا الارث لورثتهما بموجب ما بعد ذلك وقضى بما ذكره وقسمت الورثتان تركته
 لمورث الاصل المذكرة كور فلا عبرة بدعوى ورثة أحد العمين موت مورث الآخر من قبل
 موت المورث الاصل والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة ادعوا على رجل
 اخي بمبلغ معلوم من الدراهم بمقتضى ورقة حساب وجدوها بعد موت مورثهم
 فانكروا وهم والحال ان مورثهم كان موجودا حاضرا قبل موته أكثر من خمس عشرة
 سنة وهو ساكت لم يدع بذلك ولم ينزع فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه ولا عبرة

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٨

٤

٧ ١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

١٨ ١٢٦٨

بالورقة المقطوعة الثبوت التي لم يثبت مضمونها شرعا والمحال ان دعواهم مؤرخة بتسعة
عشرة سنة قبل موت مورثهم ومضى بعد موته اربع سنين (اجاب) اذا تحقق المانع
من سماع الدهوي في حق المورث لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض مغروس فيها نخيل تلقاها عن آباءه من مدة
تزيد على خمسين سنة والآن ادعى رجل اجني على واصل السيد بان له حصصة في الارض
المذكورة فانكر المدعى عليه دعواه فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع
دعواه به بعد مضي تلك المدة حيث كان مشاهدا للتصرف واصل السيد ولم يدع ولم
ينازع تلك المدة المذكورة (اجاب) لا تسمع الدهوي بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض ورثها جماعة عن
آبائهم واجدادهم وهم يتصرفون فيها بالزراعة مدة تزيد على ثمانين سنة ولم يعارضهم
أحد في ذلك فظهر الا ان جماعة يدعون ان الارض ملك لهم والمدعى عليهم يقولون ان
الارض لنا ورثناها عن آيينا وجدنا فهل لا تسمع دعوى المدعين حيث شاهد كل
منهم ومن آباؤهم واجدادهم التصرف في الارض المذكورة مدة تزيد على ثمانين سنة
فاجدادهم شاهدوا التصرف فيما يزيد على ثلاثين سنة وآباؤهم فيما يزيد على عشرين
سنة وهم فيما يزيد على عشرين سنة من غير مانع لهم من الدعوى تلك المدة ولو كانت
دعواهم بغير الارث (اجاب) صرح علماءنا بان القضاة ممنوعون عن سماع ما مضى
عليه خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي وبان المانع اذا ثبت في
حق المورث يثبت في حق وارثه حيث تحقق على المورثين المذكورين ما يوجب عدم
سماع دعواهم في ذلك لا تسمع دعوى ورثتهم فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آل له
بالميراث عن ابيه وجدته ابني ابيه عقارات وغيرها وكل ذلك تحت يد الورثة فطلب بعض
الورثة القسمة وأخذ كل ذي حق حقه من ذلك فامتنع باقي الورثة ويدعي عليه
بانه اسقط ميراثه من ذلك في نظير مبلغ معلوم من الدراهم والمدعى عليه ينكر ذلك فهل
لا عبرة بمجرد دعواه ويكون لكل واحد من الورثة اخذ استحقاقه عن مورثه بالوجه الشرعي
ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا على فرض صحتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن
بالغ من غيرهما وهو مقيم معها في بلدتها ولم يدع عليها شيئا من متروكات والده حتى مضى
فمحو ثلاثين سنة ثم الآن يدعي عليها ان عندها في منزلها الذي كانت تسكنه مع زوجها
المذكور من متروكات والده مبلغا معلوما من الدراهم وانكرت دعواه وادعت ان ذلك
ملكها فهل على فرض سماع دعواها بذلك يكون القول للزوجة فما يبدها من الدراهم
ونحوها حيث لا ينسب على ملك الزوج فيما يدعيه وارثه (اجاب) اذا مات احد الزوجين
واختلف وارثه مع الحي منهم افيما يصلح للزوجين معامن متاع البيت الذي كانا يسكنان

فيه كالثمة ودوا المواشي والنحاس والقراس ونحو ذلك يكون القول للحي منهما بيمينه
فيقبل قول الزوجة المذكورة بيمينها فيسأذ كر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا ونحوها بالميراث عن أبيه من مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه من
غير منازع له ثم مات وترك ماذ كر لابنه من مدة خمسين سنة أيضا والآن يدعى رجل
أجنبي بأن له حقا في الدار والنخل عن أبيه والحال أن أباه كان موجودا في البلد ولم يدع
ولم ينزع مدة تزيد على خمس عشرة سنة بغير عذر شرعي فأنكر المدعى عليه دعواه فهل
إذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة ويمنع من منازعة
رب الدار والنخل فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الرجل
الذي كور إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
آخر بقدر معلوم من الدراهم ثمن جاموسة من مدة خمس عشرة سنة وزيادة فأنكر المدعى
عليه دعواه فهل إذا كان المدعى حاضرا ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع عنه من
الدعوى والطلب لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد
مضي هذه المدة إذا كان الواقع ماذ كر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا من مدة
اربعين سنة وزيادة وهي تتصرف فيه لنفسها خاصة ثم بعد ذلك باعته لأولادها ثم بعد ذلك
ماتت من أولادها المذكورين وعن ولدي ابن فادعيان لمحاصة في المكان المذ كور
أت لهما بالارث عن جد هما ولا بينة لهما على دعواه ما فأنكر المدعى عليهم دعواهما
فهل إذا لم يثبت ادعواهما بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات (أجاب)
نعم لا عبرة بدعوى ابني الابن والحال هذه حيث كانا خارجين والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا بالارث عن أصوله فاب عن وطنه مدة من السنين فوضع رجل أجنبي
بمقل الدار بغير وجه شرعي ثم رجح مالك الدار الى بلده وأراد نزع الدار من واضع اليد
عليها فقتل عليه بانه اشتراها من فلان وأظهر ورقة مطوعة الثبوت فهل والحال هذه
لا عبرة بالبينة المذكورة التي لم يثبت مضمونها شرعا ويكون لرب الدار نزعها من واضع
اليدها إذا ثبت الحق له فيها بالبينة الشرعية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
عشر سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي فإذا لم يوجد مانع من سماع دعوى
رجل المذ كور يقضي له بتلك الدار بعد اثبات ملكه فيها بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في أرض مباحة بجوار جبل بني فيها بعض العرب منازل وسكنوها مدة
ثم رحلوا جميعا وبنوا منازل في جهة أخرى ونحرت وصارت كما كانت أولا لا بناء فيها
بعد مضي نحو أربعين سنة وزيادة بنى فيها بعضهم مكانا باذن من كان بانيه قبل
رحلهم وأمره بأن يبنى فيه ما شاء وأعطاه له وملكه أياه بحضرة بينة شرعية فبناء منزلا
للمن ماله وفارس فيه فدخلوا وبعد موت المالك للباني بنحو ثمان سنين أراد ابنه
إرجاع الباني وإخراجه منه منكر التملك أبيه له فهل إذا كان تملك أبيه له قبل بناءه

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٠

٢٠	١٢٦٨	ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاب ابنة لذلك وينزع من معارضة المالك في ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) لا معارضة لابن المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور على فرض كون أبيه مالكا لاصل المكان المذكور حيث أثبت واضع اليد انتقال الملك اليه من قبله يناول شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في أولادهم يملكون منزلا آل اليهم بالارث عن أصولهم مشتركا بينهم سوية تعدى أحدهم لكونه ذاشوكا وأخذ قطعة منه فهرأعنه من غير قسمة وبناها من لا مستغلا ثم بعد ذلك مات ذاشوكا فهل اذا تحقق ما ذكر يكون لكل من أولادهم أخذ ما يخصه من المنزل المذكور بطريق الارث ولا يسقط حقه ولو طالت المدة حيث كان الارث في أرض المنزل الذى استولى عليه أحد الشركاء ثابتا للجميع بالوجه الشرعى (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فتقسم أرض المنزل المذكور مع باقي الاصل بين جميع الورثة وليس لأحد منهم أخذ شيء من زائد عما يخصه في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه قطعة أرض واضع يده عليها منذ ستين سنة وزيادة والآن ظهر رجل يدعى عليه انها ملكه والحال انه لم يكن معه بينة سوى مجرد وثيقة تشهد له فهل لا تسمع دعواه حيث لم تكن معه بينة شرعية (أجاب) لا تسمع الدهوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر حقا عينيه متمسكا بورقة فهل تعتبر هذه الورقة بغير شهادة الشهود أولا بدمن شهادتهم والحكم بما يشهدون به (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والقرار والنكول ولا يعول شرعا على صلب لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من الدراهم فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه لا عبرة بدعواه المهردة عن الاثبات (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المهردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها لنفسه بدم وبناؤه فغير ذلك تلك المدة فالآن ادعى رجل انه يستحقها بطريق الميراث فأنكر واضع اليد دعواه مع ان مورثه كان موجودا ولم يعارض ولم ينازع وهو حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد ثلاثين سنة ولم يمنع مانع شرعى من الدهوى فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) اذا تحقق على مورث المدعى ما يوجب عدم سماع دعواه في ذلك بالوجه الشرعى لا تسمع دعوى وارثه فيه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشقاء وابن لهم وورثوا عن أبيهم وعن أجدادهم بيتا ونخلا وصاروا يتصرفون فيما كتصرف أبيهم وأجدادهم من صغرهم الى أن بلغوا سن الشيخوخة ولم يوجد لهم منازع في المدة السابقة من زمن جدتهم الى الآن ثم ادعى رجل الآن الشركة لهم والحال انه كان موجودا في زمن أبيهم ولم يدع بذلك الى الآن فهل تسمع دعواه الآن ام كيف (أجاب) من المقرر في كتب المذهب ان الدعوى لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة
٢٤	١٢٦٨	
٢٤	١٢٦٨	
٢٤	١٢٦٨	
٢٧	١٢٦٨	
٢٨	١٢٦٨	
٣٥	١٢٦٨	

لا في الارث والوقف ووجوده شرعي ومن ذلك يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل)
 رجل غائب له دار تركها تحت يدين اخيه من مدة أربعين سنة ثم مات ابن اخيه عن
 اولاد واضعين ايديهم عليها كذلك والان يدعي رجل اجنبي بانه قريب لا ولد بنت
 الغائب ويريد ان يأخذ حصته في الدار المذكورة اذ قبل المحكم موت الغائب فهل
 لا يجب لذلك سيما ولم يثبت قرابته للغائب (اجاب) نعم لا يجب بالرجل المذكور
 اثبات مجرد دعواه المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعي على
 زوجها بعتها لافهامه بجلى وفرش ودرهم فانكر دعوها وجود ذلك ولا بينة ولا سند
 يدها على ما تدعي به فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ولا يكون لها مطالبة
 بما تدعي به بدون وجه شرعي (اجاب) البينة على المدعي واليمين على من انكر فلا
 ينفي المدعي بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت
 بموت زوجها بامتنعة وفرش ونحاس واشياء فقبر ذلك مما يصلح للرجال والنساء مما هو
 زينت زوجها وتحت يدها من منافع البيت الذي كانا يسكنان فيه بانه مملوكا وبعض
 ورثة الزوج ينكر ذلك فهل يقبل قواها في ذلك بيمينها (اجاب) نعم يكون القول للزوجة
 سببها فيما ذكر حيث لا بينة لورثة الزوج على الملائم لورثتهم في ذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في ثلاثة اخوة بنوا بيتا من مالهم في حال حياة عمهم فادعى ورثة العم ان لهم فيه
 النصف متعلين بانه الاكبر وان السنوية التي كانت لهم من الديوان لم تخصص باسم
 واحد بل كانت دو كية بين الجميع فهل لا يجب ان يكون لذلك ولا حق لهم في البيت المذكور
 والحال ما ذكر لا سيما وقد كان العم منفردا عنهم في محل ومعيشة وحده (اجاب) بما بان
 الاخوان المذكورون لانفسهم من مالهم مملوك لهم خاصة وليس لورثتهم والحال هذه
 معارضتهم في ذلك بدون وجه بوجه بحيث كانت اليد للاخوة المذكورين والله تعالى
 اعلم (سئل) في جماعة مشتركة بين رجلين لكل واحد نصفها فهاكت بأففة سماوية
 قدعي احد الثمر يكتن على الاخر انه باع له نصيبه فيها قبل الهلاك بشئ معلوم في ذمته
 فانكر الثمر يكتن الاخر دعواه ولا بينة للمدعي على دعواه فهل يكون القول قول
 الثمر يكتن المدعي عليه بيمينه ولا عبرة بدعوى المدعي المجردة عن الاثبات الشرعي
 (اجاب) البينة على من ادعى واليمين على من انكر ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات
 شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا في بلاد الريف بعشرة دنانير
 معلومة ووضع يده عليها مدة اثني عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في
 املاكهم والان ادعى عليه جماعة بان لامهم فيها حصه ويريدون اخذها من واضع اليد
 عليها والخذاء فيها بالاشعة والحال انهم حاضرون البيع والتسليم ومشاهدون لتصرفه
 فيها المدة المذكورة ولم يكن عندهم بينة تشهد بان لامهم فيها حصه سوى البائع الذي
 ادعى بريد بذلك السعي في نقض ما تم من جهته فهل يكون الحق فيها لواضع اليد عليها

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٩

محرم
٣

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٧

ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي ولا بتصديق البائع لها بان لا مهم فيه -
 حصصة بمجرده قوله (اجاب) نعم لا يكون للجماعة المذكورين انتزاع الدار من واضع اليد
 عليهم بمجرد دعواهم المذكورة والمحال هذه حيث كان جاحدا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن اربعة بنين وترك ما يورث عنه شرطا من دارين وغيرهما فادعى أحد
 البنين بان اياه تبرع له بواحدة منهما فانكر باقي الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه
 التبرع له بالينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة ويقسم جميع ما تركه
 الاب بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ من
 التركة المشتركة بدون مخصص شرعي (اجاب) اذا لم يثبت الاب دعواه الهبة في الدار
 المذكورة حال حياة ابيه وصحته بالوجه الشرعي لا يكون له الاختصاص بما ادعاه بل
 يقسم كباقي التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى منزلا من مال كسبه من مدة عشرين سنة وهم فيه وبني مرتين بمراى جماعة من
 جيران المنزل وهم ساكنون بالدعوى ولا مانع لهم من الدعوى عليه ثم ادعوا بعد هذه
 المدة بعد مشاهدته ما ذكر ان هذا المنزل بعضهم من ملوكنا الجاور والمحال ان المشتري
 المذكور اشتراه من هذا البائع المذكور الجاور لهم مدة فوق هذه ولم يدعوا
 عليه هذه الدعوى ولا مانع لهم منها فهل لا تسمع منهم الآن بعد مضي هذه المدة مع
 مشاهدتهم للهدم والبناء ولوزعوا ان لهم بينة تشهد لهم بما يدعون (اجاب) نعم
 لا تسمع الدعوى ان كان الامر ما ذكره وطلب البينة من المدعى عند الانكار
 فرع سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض فيها
 نخيل يسمى نوى ونقايل مع لوم القدر عند ملاكه وبشرامعين تلقوا ذلك بالارث
 عن اصولهم واصول اصولهم وهم واضعون ايديهم على ذلك مدة تزيد على مائة
 سنة ويتصرفون فيما ذكروا لانفسهم والآن ادعى جماعة ان لهم في ذلك النخل حصصة
 معلومة متعللين ان مورثهم وعهدهم دفع ادهم لمورث واضع اليد على ان يشترطوا بها
 فخلا شركة فانكروا واضعوا ليدعواهم مع ان مورثهم وعهدهم كانا موجودين مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة ولم يدهيا ولم يعارضوا حتى ماتا فهل لا تسمع دعواهم والمحال هذه
 سيما وهم يجهلون هدم ما ادعوه من النخل المذكور وهل اذا تغلبوا واخذوا نصف ثمر
 النخل بسبب قوتهم وضعف المدعى عليهم يمنعون من ذلك التعدي (اجاب) صرحوا
 بان سكوت المورث عن دعوى المثلث خمس عشرة سنة مانع لدعوى وارثه ذلك بعد وفاته
 وبان من شروط الدعوى معلومية المدعى به وبان على الغاصب رد ما غصبه وضمان
 ما تلفه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخيل بالشراء الشرعي
 من مدة ثمانى عشرة سنة وزيادة والآن ادعى عليه رجل اجنبي بان له حقا في النخل
 المذكور عن ابيه فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعوى

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٣

المدعى المذکور المجرده من الاثبات الشرعى لاسيما والمدعى شاهد المدعى عليه تلك
المدة المذکور هو وأبوه وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كههم المدة المذکور
ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعهم من ذلك (أجاب) لا يقضى للمدعى المذکور
بدعاه على فرض سماع دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
بث نخلا معلوما باع نصفه لم جل بثمن معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد
بضى خمسة أشهر باع للمشتري المذکور النصف الثانى بثمن معلوم بموجب وثيقة أيضا بعد
المشتري من مدة اثنتى عشرة سنة والآل مات البائع عن ورثته فادعوا بان مورثهم باع
النصف الاول فقط دون الثانى فانكر دعواهم فهل اذا أقام المشتري بيئته شرعية بشراء

١٢٦٩

١٣

النصف الثانى يقضى له به ويمنعون من معارضته فيما اشتراه من مورثهم بدون وجه
شرعى (أجاب) اذا أثبت المشتري دعواه الشراء في النصف المذکور بعد شراء
النصف الاول بالوجه الشرعى قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض من آخر بثمن معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها بالبناء وغيره
من مدة ثلاثين سنة وزيادة ثم بعد ذلك مات البائع فارادت زوجته ان تدفع للمشتري
قطعة أرض فيها بناء في نظير ان يدفع لها الأرض المشتراة من زوجها بطريق البدل
فمنع المشتري من ذلك فانكرت الزوجة ببيع زوجها المتوفى فهل اذا ثبت الشراء
بالوجه الشرعى لا عبرة بانكارها للبيع بعد ثبوته ومنع من معارضة المشتري بدون وجه

١٢٦٩

١٣

شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بانكار الزوجة المذکور ببيع زوجها بعد ثبوته بالطريق
الشرعى ومنع من المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
فأعوبة بالميراث من أبيه من مدة أربعين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها بالانتفاع
نفسه من غير منازع له هذه المدة والآل يدعى رجل من أهل البلد مقيم فيها شاهد
تصرفه بان الثلث المذکور له فانكره واضع اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى
دعواه بالبيئته الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات الشرعى ويمنع
من معارضة المالك في ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه
من غير اثبات شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك

١٢٦٩

١٥

نخلا تسمى عليه رجل آخر وأخذ منه بغير طريق شرعى فصار رب الخيل ينازعه في
ثأله مدة فلم يقدر على تخليصه ثم مات رب الخيل عن ابن بالغ فنازع واضع اليد على
النخل فادعى بانه اشتراه من أبيه ومعه بيئته بالشراء منه فانكر البائع له وسئلت البيئته
المشهد بها فانكرت وقالت لا تعلم ببيعها هل لا يجاب ذلك المدعى لدعواه اذا لم يثبت
شراءه من أبيه بالبيئته الشرعية ويكون لرب النخل الوارث أخذ نخله من واضع اليد
عليه حيث كان الحق ثابتا له فيه عن أبيه بالبيئته الشرعية ولا يسقط حقه منه ولو طالت
المدعى حيث كان واضع اليد مقربا بان النخل لمورث المدعى المذکور (أجاب) نعم يقضى

١٢٦٩

١٥

ولا عبرة بدعواهم المحردة عن الاثبات الشرعي ولا بتصديق البائع لها بان لا مهم فيها
 حصصة بمجرد قوله (اجاب) نعم لا يكون للجماعة المذكورين انزاع الدار من واضع اليد
 عليهم بمجرد دعواهم المذكورة والحال هذه حيث كان جاحدا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دارين وغيرهما فادعى أحد
 البنين بان أباه تبرع له بواحدة منهما فانكر باقي الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه
 التسريع له بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المحردة ويقسم جميع ما تركه
 الاب بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ولا يكون لأحد منهم الاختصاص بشئ من
 التركة المشتركة بدون تخصص شرعي (اجاب) اذا لم يثبت الابن دعواه الهبة في الدار
 المذكورة حال حياة أبيه وصحته بالوجه الشرعي لا يكون له الاختصاص بما ادعاه بل
 يقسم كما في التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى منزلا من مال مسكه من مدة عشرين سنة وهدم فيه وبني مرتين بمراى جماعة من
 جيران المنزل وهم ساكنون بلا دعوى ولا مانع لهم من الدعوى عليه ثم ادعوا بعد هذه
 المدة وبعد مشاهدته ما ذكر ان هذا المنزل بعضهم من ملكنا المجاور والحال ان المشتري
 المذکور اشتراه من هذا البائع المذکور المجاور له مدة فوق هذه ولم يدعوا
 عليه هذه الدعوى ولا مانع لهم منها فهل لا تسمع منهم الآن بعد مضى هذه المدة مع
 مشاهدتهم للهدم والبناء ولوزعهم ان لهم بينة تشهد لهم بما يدعون (اجاب) نعم
 لا تسمع الدعوى ان كان الامر ما ذكره وطالب البينة من المذعي عند الانكار
 فرع سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض فيها
 نخيل يسمى نوى ونقايل من لوم القدر عند ملاكه وبشر ما معين تلقوا ذلك بالارث
 عن اصولهم وأصول اصولهم وهم واضعون أيديهم على ذلك مدة تزيد على مائة
 سنة ويتصرفون فيما ذكروا لانفسهم والآن ادعى جماعة ان لهم في ذلك النخل حصصة
 معلومة متعللين ان مورثهم وعهدهم دفع ادهم المورث واضع اليد على أن يشترطوا بها
 فخلا شركة فانكروا اضعوا اليد دعواهم مع أن مورثهم وعهدهم كانوا موجودين مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة ولم يدعوا ولم يعارضوا حتى ما نأفهل لا تسمع دعواهم والحال هذه
 سيما وهم يجيئون هدم ما دعوه من النخل المذکور وهل اذا تغلبوا وأخذوا نصف ثمر
 النخل بسبب قوتهم وضعف المدعي عليهم يمنعون من ذلك التعدي (اجاب) صرحوا
 بان سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة مانع لدعوى وارثه ذلك بعد وفاته
 وبان من شروط الدعوى معلومية المدعي به وبان على الغاصب رد ما غصبه وضمان
 ما أتلفه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخيل بالشرع الشرعي
 من مدة ثمانين سنة سنة وزيادة والآن ادعى عليه رجل أجني بان له حق في النخل
 المذکور عن أبيه فانكر المدعي عليه دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعوى

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٣

المدعى المذکور المهردة من الاثبات الشرعية لاسيما والمدعى شاهد المدعى عليه تلك
المدة المذکور هو وأبوه وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كههم المدة المذکور
ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعهم من ذلك (أجاب) لا يقضى للمدعى المذکور
بدعاه على فرض سمع دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
بذل فخللا معلوما باع نصفه لم جل بثمن معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد
بضى خمسة أشهر باع للمشتري المذکور النصف الثانى بثمن معلوم بموجب وثيقة أيضا بيد
المشتري من مدة اثنتى عشرة سنة والآثبات البائع عن ورثة فادعوا بان مورثهم باع
النصف الاول فقط دون الثانى فانكر دعواهم فهل اذا أقام المشتري بينة شرعية بشراء

١٢٦٩

١٣

النصف الثانى يقضى له به ويمنعون من معارضته فيما اشتراه من مورثهم بدون وجه
شرعى (أجاب) اذا أثبت المشتري دعواه الشراء في النصف المذکور بعد شراء
النصف الاول بالوجه الشرعى قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض من آخر بثمن معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها بالبناء وغيره
من مدة ثلاثين سنة وزيادة ثم بعد ذلك مات البائع فارادت زوجته ان تدفع للمشتري
قطعة أرض فيها بناء في نظير ان يدفع لها الأرض المشتراة من زوجها بطريق البدل
فتمنع المشتري من ذلك فانكرت الزوجة ببيع زوجها المتوفى فهل اذا ثبت الشراء
بالوجه الشرعى لا عبرة بانكارها للبيع بعد ثبوته وتمنع من معارضة المشتري بدون وجه

١٢٦٩

١٣

شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بانكار الزوجة المذکور ببيع زوجها بعد ثبوته بالطريق
الشرعى وتمنع من المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
فاخرة بالميراث من أبيه من مدة أربعين سنة ووزيادة وهو يتصرف فيها بالانتفاع
لنفسه من غير منازع له هذه المدة والآثبات يدعى رجل من أهل البلد مقيم فيها ما شاهد
انصرفه بان الثلث المذکور له فانكره واضح اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى
دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المهردة عن الاثبات الشرعية ويمنع
من معارضة المالك في ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه

١٢٦٩

١٥

من غير اثبات شرعى على فرض سمعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
تخللا على عليه رجل آخر وأخذ منه بغير طريق شرعى فصار رب التخليل ينازعه في
شأنه مدة فلم يقدر على تخليصه ثم مات رب التخليل عن ابن بالغ فنازع واضح اليد على
التخليل فادعى بانه اشتراه من أبيه ومعه بينة بالشراء منه فانكر البيع له وسئلت البينة
المشهد بها فانكرت وقالت لا تعلم ببيعها فهل لا يجاب ذلك المدعى لدعواه اذا لم يثبت
شراءه من أبيه بالبينة الشرعية ويكون لرب التخليل الوارث أخذ تخلله من واضح اليد
عليه حيث كان الحق ثابتا له فيه عن أبيه بالبينة الشرعية ولا يسقط حقه منه ولو طالت
الدعوى حيث كان واضح اليد مقر بان التخليل لمورث المدعى المذکور (أجاب) نعم يقضى

١٢٦٩

١٥

لوارث رب الخيل بها اذا لم يثبت مدعى الشراء دعواه المذكورة بالوجه الشرعى حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى قصة مرحاض لامرأة وسط طاحونة ولم يكن جانيب
 القصبه حيطان تسندھا فبناها لها رجل بالمقاولة بقدر معلوم من الدراهم فكشفت نحو
 ثلاث سنين وتمت بدمت بسبب رج الطاحونة وعدم شئ يسندھا من جوانبها من
 المحيطان فارادت أن تسلك المكاول بينائھا من ماله ثانيا متعلقة بانھا مكنت مدة قليلة
 فهل لا تجاب لذلك والحال هذه خصوصا وقد بناها المكاول المذکور حكم الشروط التى
 شرطوها كالعادة الجارية فى ذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذکور
 بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قسم ثاوى الجيزة بما حاصله أن ما ذون
 أم خنان كان لوالده ستة وأربعون أصل نخيل وسابق الامر كان التمر رخيصا وكان
 على النخل المذکور مظالم فحجز عن ذلك النخل وتركه لمخاله ثم توفى ذلك الرجل وخاله
 أيضا فوضع يده عليه وارث خاله فطلبه أولاد المالك فادعى واضع اليد ان مورثه اشتراه
 من صاحبه مورثهم فطلبناه لاثبات ما ادعاه وهو الشراء الشرعى فلم يحضر وثيقة ولا يذنه
 بل أحضر اثنين يشهدان باننا نسمع انه اشتراه ولا كن لم نحضر عدة البايعة ولا نعلم الثمن
 فهل تنفع هذه الشهادة أم لا وهل اذا لم تنفع هذه الشهادة لا يضر طول المدة حيث انه
 ميراث من والدهم وانهم فقرأوا صفا ولم يكونوا فى أغلب الايام مقيمين بالبلدة لكونهم
 معدين للاشغال والمظالم (أجاب) ان لم يتحقق من مورث الورد المذکور تملك
 النخل لمخاله بسبب من أسباب الملك وكان وارث الحال الآن مقرأناصل الملك لابن أخت
 مورثه وادعى شرا مورثه من مالك النخيل كما هو مذکور يكلف واضع اليد اثبات شرا
 مورثه من الملك بطريق شرعى فان لم يثبت ما يؤمر بالتسليم ولا يضر طول المدة والحال
 هذه ولا هبة بشهادة الشهود على الوجه المذکور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى
 من جماعة دارا خربة وتصرف فيها بالهدم والبناء وصاروا ضعايده عليها نحو عشرين سنة
 من غير منازع له فالا ن تدعى الجماعة على المشتري انهم باعوها بالاكره فهل لا تسمع
 الدعوى بعد مضي هذه المدة ولا يجابون لذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
 عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى على ما فى الدر المختار والله تعالى اعلم
 (سئل) فى رجل باع لآخر نخلا وبعض وورثته وأقاربه حاضريه علم ذلك ثم بعد موت البائع
 ادعى ورثته الذين كانوا مشاهدين لبيع مورثهم النخل المذکور بانه لهم ميراثا عنه
 وأنكروا بيع مورثهم وادعى بعض أقارب البائع أن النخل ملكهم وأنكروا ملك
 البائع فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه اذا قامت بينة تشهد ببيع مورثهم وبحضور
 بعض الأقارب وقت البيع وسكوته عن الدعوى بلا عذر شرعى (أجاب) نعم لا تسمع
 دعوى القريب الملك فيما باعه قريبه حيث كان حاضرا وقت البيع وعالم به
 وسكت من غير عذر كما لا تسمع دعوى من يدعى ارثا عن من ثبت بيعه النافذ والله

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٢٤

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا متقرا باباه في حال صحته وسلامته لامرأة
 ثمن معلوم فبعد أن وضعت المرأة يدها عليه وعمرته مات البائع عن ورثة فاراد
 ورثته منازعتها فيه منكرين لبيعه فهل إذا كان البيع من مورثهم ثابتا بالبينة
 الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة ما فيه بدون وجه شرعى (اجاب) ليس
 بوزع البائع معارضة المشتري المذكورة حيث ثبت بيع مورثهم له حال صحته بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باباه لا يخبر ثمن معلوم من مدة
 يزيد عن ثلاثين سنة وجب وثيقة بيد المشتري وهو يتصرف فيها من غير منازع له
 ثلث المدة والآخر يدان البائع منازعته فيها منكر البيع إياه متعلا بأنه لم يكن
 موجودا وقت البيع فهل إذا مات الشهود المذكورون في الوثيقة وكان هناك بينة
 غيرهم تقبل شهادتها على البيع ويمنع الابن من معارضة المشتري بدون وجه شرعى ولا
 عبء بقله المذكور (اجاب) تقبل الشهادة على البيع وإن لم يذكر اسم الشاهد في صل
 التبايع وليس لوازي البائع معارضة المشتري من المورث حيث ثبت بيع مورثه حال
 صحته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيمة آل لها حصص في يد
 عن أبيها بالميراث الشرعى وضع أيديهم عليها باقى ورثة الميت وبعدها طلبت رفع
 أيديهم عنها فادعوا أن أمها باعتبارهم بطريق الوصاية عليها فأنكرت البنت والام
 الوصاية والبيع فهل إذا لم يثبتوا بيع الام بالوصاية بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك
 ويكون لها نزعها من أيديهم إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) نعم يكون لها
 نزع ثلث الحصص من واضعي اليد عليها والمحال هذه حيث اعترفوا بأصل الملك لها فيها
 لم يثبتوا دعواهم انتقال الملك بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا
 على ما بيننا لت لها بالارث وهي واضعة يدها على سادة تز يدعى ثلاثين سنة هي
 ومورثها من قبلها يتصرفان فيها لنفسهما من هدم وبناء وغير ذلك فلا تادعوا امرأة
 أنها تتحقق فيها حصص بطريق الميراث فأنكرت واضعة اليد دعواها مع أن مورثها كان
 زوجها وشاهد التصرف المورث وزوجته مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يعارض ولم
 يبايع ولا يهدر حتى مات فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المدعية (اجاب)
 سكن المورث عن دعوى للمالك خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى مانع من سماع دعوى
 وارثه عليه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجيرة عن حادثة مضمونها ادعى
 بطلان ما فعله واضعين أيديهم على أحد عشر من أصل نخيل معينة بأنها ملك والده
 وكان واضعها يدها عليها وإن والده حال حياته خرج من بلدته التي فيها النخيل في سنة
 ١٢٤٧ فوضعهم المدعى يدها عليها ورثتها تحت يد رجل معين ثم إن المورث رهنها عند
 مورث المدعى عليهم ثم توفي والده من نحو خمس سنين عن ورقة منهم المدعى وتوفي مورث
 المدعى عنهم وانهم واضعون أيديهم على النخيل بغير حق ويريد رفع أيديهم عن

١٢٦٩

٢٥

١٢١٩

٢٥]

١٢٦٩

٢٧

حصته منها فلما سئل المدعى عليهم أجاوبوا بوضع أيديهم على النخيل بطريق الارث عن مورثهم وان مورثهم اشترى اها من مالها بكمال المدعى المذكور من مدة تزيده على عشرين سنة وكان والد المدعى مقيما بالناحية ومباشرا لذلك جميعه وانكر ما عدا ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود هذر شرعى كما صرح به العلماء وصرحوا أيضا بان سكتت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى كغيبته مانع من سماع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه وصرحوا أيضا بان من باع شيئا وبعض أقاربه حاضر عالم بالبيع لا تسمع دعواه انه ملكه بعد ذلك فاذا ثبت المدعى عليهم حضور رأى المدعى البيع ومشاهدته له بشئ معلوم يمنع المدعى عن دعواه وان لم يثبت ذلك وتحقق ان مورثه لم يكن حاضرا بالبلد في تلك المدة كاف وارثه اثبات دعواه ملك مورثه بالوجه الشرعى فيةضى له بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجبزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على آخر بان والد المدعى كان يملك اثنين وعشرين من أصل نخيل معينة وان مورث المدعى غاب عن بلد النخيل من سنة ١٢٤٧ فوضع هم المدعى يده على النخيل وأكرهه مشايخ لبلد به مدة على بيعها للمدعى عليه وان والد المدعى كان غائبا عن البلد حين ذلك وتوفى من نحو خمس تسنين عن ورثته من جلتهم المدعى وان المدعى عليه وارضع يده على النخيل ومعارض المدعى في حصته بغير وجهه ويطلبه برفع يده عنها فلما سئل من خصمه أجاب بالاعتراف بوضع يده عليها بالثراء الشرعى من عم المدعى من نحو سبع عشرة سنة بمبلغ معلوم وانها كانت جارية في ملك البائع له والبيع بالاختيار وانكر ما عدا ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود هذر شرعى فاذا تحقق ان والد المدعى كان غائبا هذه المدة تسمع دعوى وارثه فاذا ثبت المدعى المذكور ملك مورثه فيما ذكر من النخيل لا يكون بيع العم المذكور بدون وكالة عن أخيه المالك فاذا ادعى فرض كونه بالاختيار وان كان مورث المدعى حاضرا وسكتت خمس عشرة سنة من غير مانع لا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم منذ أربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيها من غير منازع لهم فيها والآن تدعى جماعة بان لهم حصص فيها فانكر الورثة دعواهم ولا بينة ولا سند بأيديهم فهل لاهبة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنعون من منازعة الورثة فيما يدعون وجهه شرعى (أجاب) نعم يمنعون من منازعة الورثة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على أرض زراعية مع جانب نخيل مغروس فيها تلقى ذلك عن أبيه وجرده فحججه عليه للبرى قدر معلوم من الدراهم فدفعه متعهدا للبلد عنه واستولى على الارض والنخيل مدة عشر سنين ثم بعد ذلك أراد صاحب الارض والنخيل أن يدفع الدراهم التي دفعها المتعهد عنه

وباعت الأرض والتخيل من المتعهد فادعى انه اشترى ذلك منه وأظهر ورقة مقطوعة
لشهر ولم يكن عنده بينة بالشراء فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى عليه الشراء بالبينة
الشريعية يؤمر بتسليم الأرض والتخيل للمالكهما قهرا عنه ولا عبرة بدعواه بدون وجه
شرعى (أجاب) يؤمر واضع اليد بتسليم التخيل بأرضها للمدعى حيث أقر بأصل المالك
لها ولم يثبت دعواه الشراء منه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل
يدعى دار عن أبيه من مدة ثلاثين سنة تصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من غير
منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه ابن ابن عمه ان له حقا فيها فانكر
المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة
من الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدهوى
بعدهم من خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعى ومن المعلوم انه
لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر ساقية مع قطعة أرض سواد من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها
بصرف المالك في املاكهم وبعدهم من المدة المذكورة باعها المشتري لرجلين فادعى
رجل وارث للبائع الاول بعدهم وبأنه ما حصل من مورثه يبيع والحال انه حاضر لا عقد
البيع ومقيم بتلك البلد ومشاهد لتصرف المشتري الاول فيه فهل اذا ثبت بالبينة
الشريعية ان المورث المذكور باعها الساقية مع الأرض لا تسمع دهوى الوارث سيما بعد
مضي تلك المدة مع مشاهدته لتصرف المشتري (أجاب) ليس لواوئد البائع معارضة
المشتري عن اشترائه من المورث حيث ثبت بيع المورث ما ذكر حال صحته بالوجه
الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن تركه ووارث ادعى على الوارث
تخصان بان لهما على الميت دينان من مدة ثمانى عشرة سنة وانكر الوارث دعواه
فهل والحال هذه لا تسمع دعواههما حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا تسمع دهوى
الدين بعدهم من خمس عشرة سنة مع ترك الدهوى بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل طلب من بلده فوق مسافة القصر مدة نحو سبع عشرة سنة وترك داره ثم مات الرجل
المذكور في غيبته عن ورثة قصر ولا وصي لهم فوضع شيخ البلديده على الدار المذكورة بغير
وجه شرعى حتى بلغ القصر وارادوا اخذ الدار المذكورة من شيخ البلد المذكور فادعى
عليهم بانها موهنة تحت يدهم من قبل مورثهم على مبلغ معلوم من الدراهم فانكر الورثة
دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الدين والرهن بالبينة الشريعية تنزع الدار
المذكورة من يد شيخ البلد المذكور (أجاب) نعم تنزع الدار المذكورة من يد شيخ البلد
حيث كان مقر المالك فيها للدين وليس له حبسها تحت يده حيث لم يثبت دعواه
الرهن بالدين المذكور بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف
بيت بطريق الميراث عن أصوله والنصف الآخر لشخصين لكل منهما الربع فيه فباع

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

صفر ٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٥٣

أحد الشخصين نصيبه لصاحب النصف بنين معلوم من الدراهم ثم بعد مدة من السنين تزيد
على اثنين وثلاثين سنة ادعى وارث البائع ان مورثه كان يملك جميع البيت فباع منه الربع
لواضع اليد وثلاثة ارباعه باقية على ملك مورثه ولا يذنه له على ذلك فهل اذا لم يثبت الواو
دهواه الملك في جميع البيت عن مورثه بالبينة الشرعية لا هبرة بدعواه بدون وجه
شرعى ويمنع من معارضة واضح اليد (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد
دهواه بدون اثباته بوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان دارا
باعها الرجل آخر بنين معلوم من الدراهم عو جب حجة شرعية واستولى عليها المشتري
وصلى تصرف فيها مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة الى أن مات كل من الباعين هن
وارث فانكر الوارث البيع وأراد الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت
البيع من المورث قبل موته بالبينة الشرعية يكون صحيحا فاذا وليس للوارث معارضة
المشتري في ذلك (أجاب) اذا ثبت بيع المورث حال صحته لا يكون لوارثه بعد وفاته
معارضة المشتري منه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك
ما يورث عنه شرعا فادعى رجل على بلع ورثة الميت بان له على مورثهم مبالغ معلومة من
الدراهم كان ضمنه له ضمان غرم وأظهر ورقة من يده بذلك مقطوعة الثبوت فانكرت
الورثة دهواه المذ كورة فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دهواه بالبينة الشرعية
لا هبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ويمنع من معارضة الورثة بدون وجه شرعى
(أجاب) لا مطالبة للرجل المذ كور في تركه المتوفى اذا لم يثبت دهواه الكفالة بالمال
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان تلقوه بالارث عن
أصولهم وأصول أصولهم والآل تدعى عليهم امرأة أجنبية بانها تسمع أن هذا المكان
وقف اجدادها من نحو مائة سنة ولا يينة لها بذلك فهل لا هبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات الشرعى (أجاب) دهوى المرأة على الوجه المذ كور غير موعودة وبفرض تصحیح
الدهوى وسمايع دهواه لا يقضى بالوقف مع وجود الميدي عليه بدون اثبات شرعى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا لنفسه من مدة ست وعشرين سنة وهو
يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم بالبيع والشراء وغير ذلك من غير منازع ولا
مدافع له فيه تلك المدة والآل تدعى عليه أولاد اذ ادعاه بان لهم حقا فيه فانه بكر المدعى
عليه دعواه فهل اذا لم يدعوا اذنا ولم يكن هناك عذر شرعى يمنعهم من الدعوى
والطالب وكانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهم سكوت من غير نزاع ومن
غير دعوى وطلب لا تسمع دعواهم بعد سكوتهم المدة المذ كورة ويمنعون من معارضة
واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى به مدعى خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على بئر
جنينة بشاطئ البحر تلقاها من أبيه هدمها البحر فاعادها وبنائها ووضع يده عليها من

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٩

بيع أول

١٢٦٩

١٢٦٩

٢١٦٩

مدبوع وعشرين سنة وهو يتقربها لنفسه من غير منازع له فيها والآن ادعى عليه
 بطلان بأنها ملك لها فأنكر المدعى عليه دعواهها فهل إذا لم تثبت دعواهها بالوجه
 شرعي لا هبة بدعواهها المجردة عن الاثبات ويمنعان من معارضة واضع اليد بدون
 وجه شرعي (أجاب) القول لوضع اليد يمينه حيث لا يدع المدعى الخارج والله تعالى
 أعلم (مثل) في امرأة تلك مصاغايد هامة مدعتهين وهي تصرف فيه من غير منازع لها
 والآن يدعي زوجها بان المصاغ المذكور له خاصة فأنكرت دعواه ولا يثبت له على ذلك
 فهل لا هبة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ولا يكون له تزعمه منها بدون مسوغ
 شرعي (أجاب) لا يقضي للزوج بالملك في المحل المذكور بدون اثبات دعواه بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (مثل) في رجل وضع يده على دار بطريق الميراث عن أبيه
 رحمه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم بعد هذه
 المدة ادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يستحق حصته في الدار المذكورة عن مورثه ولا
 يثبت له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت المدعى دعواه الارش بالبينة الشرعية لا هبة
 بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك (أجاب) لا يقضي لمدعي
 الميراث دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (مثل) في بئر مشتركة نصفها لرجل
 ونصفها للثاني لرجلين وكل من الرجل والرجلين واضع يده على حصته عن أبيه عن جده
 من مددة مائة وخمسين سنة يتصرف فيها لنفسه تصرف المالك في أملاكهم من غير منازع
 ولا مدافع له تلك المددة والآن ادعى مالك النصف على مالك النصف بان له ملاحق في
 حصته فأنكر المدعى عليه دعواهها فهل إذا لم يدهها ارثا ولم يكن هناك عذر شرعي
 يمنع من الدعوى والطالب وكانا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد على ذلك النصف
 مدة تزيد عن ثلاثين سنة وهما ساكنان من غير منازع لا تسمع دعواهها بعد مضي تلك
 المدة ويمنعان من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى
 بغير مضي خمس عشرة سنة إلا في الارش والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم
 (مثل) في رجل اشترى من جماعة دارا خربة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها
 وتصرف فيها بالهدم والبناء لنفسه ثم الآن ادعى رجل بان له فيها حصته بالميراث عن أبيه
 والحال ان أباه كان حاضرا في البلد مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يدع هذه الحصته ولم
 يارض أحد من الملاك في ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور ولا تقبل بينته
 على دعواه حيث سكت مورثه عن الدعوى بذلك مع حضوره في البلد وتكتم عن الدعوى
 للمدة المذكورة بخصوصه مع علم المدعى المذكور بالبيع وحضوره ومشاهدته له بالهدم والبناء
 وهما كتبه عن معارضة المشتري في ذلك وهل إذا أقر أحد الباعة للمدعى المذكور بملك
 الحصص المدعى بها عند قاضي الجيزة لا يعتبر اقراره بذلك ولا يكون اقراره بعد البيع
 والتسليم حجة على المشتري حيث كذبه المشتري في ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعوى

1579

7

1579

7

1579

15

1579

15

1579

A

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٨

٠

المدعى المذكور ان كان الامر ما هو مسطور ولا يسرى اقرار احد الساعة على المشتري
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا غاب عن يده مدة ثم رجع فوجد
جماعة واضعين ايديهم على النخل المذكور فطالب رفع ايديهم عنه فادعوا اليهم واشتروه
من ابيه قبل موته واظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه لا عبرة
بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية وترفع ايديهم عن النخل المذكور ويسلم المالك
(اجاب) حيث اعترفوا وضعا اليه على النخل المذكور بالملك لا في المدعى ولم يثبتوا
دعواهم الشرعية منه بالوجه الشرعى يقضى عليهم برفع ايديهم عن المدعى به وتسليمه
للوارث ولا يحكم بصلك بدون اثبات مضمونه شرطا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
دار بربط خالية من البناء باعها لآخر في سنة ١٢٤٦ بثمان معلوم بموجب حجة شرعية
ثم باعها للمشتري لآخر من مدة عشرين سنة وزيادة فبناها المشتري الثاني دار لنفسه
من ماله ووضع يده عليها من غير منازعة فيها تلك المدة والا نريد البائع الاول ابطال
البيع الثاني متعللا بانه باعها مكرها فانكروا الدار دعوا ولا يثبت له ذلك فهل
لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة رب الدار فيم ابدون
وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى بالمدعى بدعواهم بدون اثبات شرعى على فرض
سماع الدهوى وصحتها فلا عبرة بدعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدراهم بمقتضى ورقة
وجدها مقطوعة الثبوت وذلك من مدة اربع عشرة سنة فانكر المدعى عليه دعواه
والحال ان المدعى والمدعى عليه كل منهما حاضر وموجود بالمدلة المذكورة ولم يدع
عليه ولم ينازعه فيها من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل تسمع دعواه عليه ولا تقبل
الابينة على ما يدعيه (اجاب) الحجة البينة أو الاقرار أو النكول فلا يقضى بصلك بدون
اثبات مضمونه شرطا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق حصصا في عقار بطريق
الميراث عن جده ام ابيه وانتهى على يد القاضى بالوجه الشرعى فهل يسوغ له اخذها
من هي تحت يده ولا عبرة بتعلل واضع اليد ان الحصص المذكورة صارت ملكه بوضع
اليده وتسمع الدهوى في الارث ولو طالت المدة (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان
ولا عبرة بتعلل به واضع اليد على الوجه المذكور اذا ثبت الملك للورث ولم يثبت انتقاله
عنه بنا قل شرعى وصرح في الدر المختار بسماع الدهوى في الارث بعدمضى خمس
عشرة سنة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقارا عن آباءهم ووضعوا ايديهم عليه
مدة تسعين سنة هم واصولهم من قبلهم وأطاروه مدة من الزمان لغيرهم وقرس بعض
السكان فيه تخيلا بانهم هم وهم كذلك قرسوا لانفسهم وتعين للغارسين جز ومعلوم وكبر
النخل واتمروا كل منهم ياخذ حصته في ثمره مدة طويلة تزيد على ثلاثين سنة ثم قام
على هؤلاء الجماعة جماعة آخرون حاضر ون بالبلد ومشاهدون لوضع اليد والتصرف

الذي كورين وادعوا أن العقار المذكور ملكهم وأقيمت دعواهم لدى القاضي ولم يثبت لهم حق شرعا فلما نعوامان ذلك غابوا وأحضر وار جـ لا يزعم أنه من أقاربهم وادعى لدى القاضي أن له حزاما لهما في العقار المذكور فطالب منه برهان فتواطعا مع المستعيرين وأحضرهم لديه فاخبروه بأن الملك جميعه لهذا المدعى معترفين أنهم سمعوا بذلك من آبائهم فنهى بمجرد اخبار المستعيرين الساكنين في العقار بسوغ للقاضي الحكم بالعقار للمدعى المذكور وروى بقطع حق من قضى له به أولا لاسيما مع تقدم اقرار الساكنين لهم بالملك وانهم هم الذين أعادواهم وأصولهم وبسوغ للقاضي الحكم بالكل مع دعوى المدعى بجزء منه (أجاب) لا يقضى للمدعى بعض العقار المذكور بملكه بمقالة الجماعة المذكورين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الميراث عن أصولهم باع أحد الورثة الدار المرقومة لرجل أجنبي في قبضة باقي الورثة واسم المشتري على الدار المرقومة وهدمها فحضر باقي الورثة ولم يجيزوا البيع وترافعوا مع المشتري على يد المحاكم الشرعية وأثبتوا حصتهم المرقومة عنده بالبنية الشرعية وقضى لهم بها وصدق البائع على ملكهم بحضور المشتري ولم يحصل منه منازعة وقت الثبوت عند القاضي والآن المشتري ينازع ويتعالى بكونه واضع اليد عنهما مدة سنة و بكونه هدمها وعمر فهل إذا ترافعوا عند القاضي تسمع دعواه بذلك ويعتبر تعالاه ويحكم له بالكونه واضع اليد عليها المدة المرقومة أم لا تسمع دعواه ولا عبارة بتعالاه المذكور ويمنع من دعواه بعد القضاء عليه ببينة باقي الورثة (أجاب) لا ينقض القضاء لباقي الورثة بما يخصهم في الدار المذكورة حيث أثبتوا دعواهم الملك فيمالبو وجه الشرعي في وجه المشتري المذكور مع رد تعالاه بما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات الزوجان ثم بعدهم ونهما تنازعا ورثتهما فيما كانا واضعين عليه أيديهما من فراش ونحاس ونقود مما يصلح لهما من متاع بيت سكنهما فمن يكون القول قوله منهما يمينه عند عدم البينة (أجاب) القول قول ورثة الزوج بيمينهم قال في تنقيح المحامدية وان ماتا واختلعت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول الامام ومحمد كما في اسان المحاكم ومنه في الفتاوى الخيرية نقله عنه اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار منذ سبع عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم بالهدم والبناء والسكنى والاسكان من غير منازعة ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حزاما فانسكرا المدعى عليه دعواه فهل إذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه وضع يده عليها مدة أربعين سنة ثم غاب عن بلده وانتقل الى بلدة أخرى أقام فيها نحو خمس عشرة سنة فوضع رجل من البلدة على الدار المذكورة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

مدة قبية صاحبها من غير وجه شرعي ثم حصل بيع من صاحب الدار لرجل آخر وكتب
له بها حجة شرعية بحضرة يدينة من أهالي بلده وغيرهم فأراد المشتري انخراج الساكن
في الدار فامتنع وقال انهما ملكي بسبب وضع يدي عليهما مدة خمس عشرة سنة مع
اعترافه بأصل الملك للبائع فهل لا يجب لذلك سببا وان صاحبها غائب على البلد مدة
وضع يده عليهما (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فيؤمر بوضع اليد على الدار
المذكورة تعديا بتسليمها للمشتريها من مالها كما حيث ثبت الشراء وأقروا بوضع اليد بأصل
الملك للبائع ولا عبرة بمجرعته لله على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
يملكان دارا بالميراث الشرعي عن آبائهما فأغاراهما لولا دعوهما ليسكنوا فيها فوضعوا
أيديهم عليهما وهم يفتقعون بها فطلبها المعبران منهم فقبوا الاعطاء وتعلوا بان تلك الدار
مستراة من جامع اعترافهم بالملك للذ كورين وذهروا هم بان تلك الدار مستراة بمجرعة من
الاثبات فهل حيث اعترفوا بان الملك للمعبرين ولم يقيموا بينة على اثبات الشراء لا عبرة
بذهوهم المجرعة من الاثبات وتزعم الدار من أيديهم بالوجه الشرعي (أجاب) لا عبرة
بالدهوى المجرعة من الاثبات شرعا فلا يقضى لمذع بمجرده هو والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وأضع يده على قطعة أرض مدة تزيد على خمسين سنة هو والد من قبله وهو
يتصرف فيها لنفسه بهدم وبناء وسكني وغير ذلك تلك المدة من غير منازع ولا مدافع له
ولو والده من قبله فالآن ادعى رجل انه يستحقها بطريق الميراث فانكر وأضع اليد دعواه
مع أن مورثه كان موجودا ومشاهدا لتصرف وأضع اليده معظم تلك المدة ولم يعارضه
ولم ينازعه حتى مات فهل لا تسمع دعواه وينع من معارضة وأضع اليد (أجاب) حيث
سكت مورث المدعي عن الدعوى في الأرض المذكورة خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي
مع مشاهدته تصرف وأضع اليد بما ذكر تلك المدة لا تسمع دعوى وارثه في تلك الأرض
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فيها بعض نخلات تلقاها عن أبيه ووجه
وأضع يده عليها أكثر من أربعين سنة وهو ينتفع بها فيها فالآن ادعى عليه رجل بانها لآبيه
والحال ان آياه كان حاضرا موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف وأضع اليد ولمورثيه من
قبله مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهو أيضا مشاهدا لتصرفهم المدة المذكورة ولم يدع ولم
ينازع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه بعده في تلك الحال
(أجاب) سكت مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي مانع من سماع
دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة نصف بيت بثمن معلوم
بناحية الوجه القبلي ووضع يده عليه بعد موت البائعة عن بنتها وضعت يدها على
النصف الآخر بطريق الميراث عن أمها وصارت تقاسم المشتري من أمها في غير النخلة
بالمكان المذكور وتقاومت هي والمشتري المكان قسمة شرعية وأخذ كل واحد حصته
منه وجعلها يتناستقلا وصارت النخلة بالقسمة في نصيب المشتري وكل ذلك مع مشاهدة

ان بنت البائعة ومشاهدة أبيه كذلك لما ذكر وتصديق بنت البائعة على الشراء من
 أمها والبيع منها للمشتري المذكور مدة تزيد على عشرين سنة والآن ادعى ابن بنت
 البائعة المذكور كورة بان الحصة التي اشتراها المتهنى ملك أبيه ويريد منازعة المشتري فيها
 وأخذها منه والمحال ان أباه كان حاضرا لو شاهد الشراء المشتري من البائعة المذكورة
 وقت المبيع والتسليم ومثلهما أيضا تصرف واضعي اليد وهما يتصرفان تصرف المالك
 في أملا كهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو حاضر موجود بالبلد وساكت لم يدع ولم
 ينزع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك الى أن مات فهل لا تسمع دعوى وارثه بعد ذلك
 والمحال هذه (أجاب) صرحوا بلن سكوت المالك وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
 نحو البناء مانع من سماع الدعوى كما أن مضي خمس عشرة سنة بلا دعوى مع التمكن
 منها مانع على ما عليه العمل للنهي وبأنه اذا وجد المانع من سماعها في حق المورث
 لا تسمع دعوى وارثه به وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك قطعة أرض
 خالية من البناء معلومة له فباع ورثته جزأها لرجل بتمن معلوم ثم بعد مدة باع الورثة
 جزأها لغير الاول لرجل آخر ثم باع المشتري الاول ما اشتراه من الورثة أولا الى امرأة بتمن
 معلوم وكتبت بذلك حجة شرعية على يديينة من المسلمين يشهدون بذلك ووضعت يدها
 على ذلك واشتهر ذلك بين الناس وتصرفت في الأرض المذكورة بينا وذلك بمشاهدة
 المشتري من ورثة الميت ثانيا ثم بعد مدة ادعى المشتري ثانيا بانه يبيع ما خسر عن شراء
 المشتري الاول ان ذلك الجزء داخل في شرائه من الورثة ومن جملة ما اشتراه منهم فهل اذا
 تحقق شراء بائع المرأة المذكورة هذا الجزء بتمامه يسبق على شراء المدعى المذكور مع
 مشاهدته لتصرف المرأة المذكورة بالبناء في الأرض المذكورة وسكوته تلك المدة من
 غير دعوى لا تعتبر دعواه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ولا يكون له المعاوضة في ذلك
 (أجاب) نعم لا يكون للرجل المذكور معارضة تلك المرأة حيث تحقق ما هو مرسومه والله
 تعالى أعلم (سئل) في ذى مات من زوجة وهن أم وأخوين وترك تركته ومن جملة التركة
 حل قاسم احد الاخوين قبل قسمة التركة واراد اخذ نصيبه منها فادعت الزوجة ان الحل
 كان أعطاهما زوجها في نظير صداقها فهل اذا لم يكن هناك بينة تشهد على طبق دعواها
 لا يبرئ دعواها بدون وجه شرعي ويكون الحل ميراثا يقسم على جميع الورثة ولها أخذ
 مؤخر صداقها من التركة (أجاب) تقسم تركته الذمي المذكور بين جميع ورثته الذميين
 وقت موته ولا يقضى له مدع بمجردها بدون اثبات شرعي وللزوجة المطالبة بمؤخر
 صداقها في تركته زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في عشرة أنفاجمة معين في محل واحد
 ادعى رجل منهم انه مرق منه دراهم فاتهم رجلا من الانفاجمة المذكورة بدين وطالبه بها
 فأنكر المدعى عليه دعوى المدعى فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة لا يلزم المدعى
 عليه الايمين الشرعية (أجاب) البينة على المدعى واليمين على من أنكر فاذا عجز

٢٣ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

جادی الاولی
 ٣ ١٢٦٩

المدعى عن اثبات دعواه وطلب عين المدعى عليه حلف المدعى عليه ايمين الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا وطاحونة بالبراث الشرعى عن اباثهم واجدادهم مدة اربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيها تصرف الملاك في املأكمهم بالهدم والبناء والسكنى والاسكان من غير منازع ولا مدافع لهم تلك المدة والا آن يدعى رجل اجنبى حاضر ومشاهد لتصرفهم ولم يدع ولم ينزع بان الدار له ويدهى بحصة في الطاحونة فانكر الورثة دعواه ولا يثبت ولا سند بيده يشهد به ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المهردة عن الاثبات وينع من معارضتهم في ملأكمهم بدون وجه شرعى (اجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من المعارضة ان كان الامر ما هو مرسومه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت جارية من مالها بثمان مائة درهم ثم بعد مضي مدة الخيار طلب البائع الثمن من المرأة فادعت انه اخذها من بيتها وضيها ولا يثبت لها على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت على البائع ذلك بالبينة الشرعية لا تقبل دعوى المرأة المهردة عن الاثبات وتجبر على دفع الثمن للبائع قهراتها (اجاب) على المشتري المذكورة دفع ما عليها من الثمن الحال ولا عبرة بتجريد دعواها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في بئر واستولى عليه سامة خمس عشرة سنة يتصرف فيها تصرف الملاك ثم بعد هذه المدة وموت البائع ادعى شخص ان هذه الحصة ملك له مع كونه شاهدا لتصرف المشتري هذه المدة ولم ينزع في ذلك فهل لا تسمع دعواه ليكونه مشاهدا لاسيما وان المشتري معه بينة تشهد له بالشراء من المالك المتوفى وبعدم المنازعة والمعارضة في ذلك هذه المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى كما في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار ميراثا عن ابيهم وعن جدتهم مدة ستين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير منازع لهم فالآن ادعى عليهم رجل بان تلك الدار ملك له والحال ان المدعى حاضر ومشاهد لتصرف واضعي اليد تلك المدة ولم ينزع واضعي اليد في ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث كان مشاهدا لتصرف واضعي اليد ولم ينزع (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى كما في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخل تلقاه من ابيه بالبراث ووضع يده عليه اكثر من عشرين سنة وهو ينتفع به فيها ويدفع خراجها من غير معارض ولا منازع والا آن ادعى رجل عليه بان بعض النخل كان لابيه وبعضه كان لعم ابيه وان اياه مات عنه وعم ابيه مات عن ابن غائب لا يعلم موته ولا حياته وان النخل جميعه كان يبيع بدون قيمة المشل وانه يكون قائما مقام ابيه وعم ابيه في ابطال البيع بسبب ذلك واخذه من واضع اليد عليه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون للوراث حق الفسخ بسبب ذلك حيث كان المدعى معترفا بالبيع في جميع النخل من مورثه وعم ابيه لمورث

١٢٦٩ ٣

١٢٦٩ ٤

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩ ١٠

سنة
١٢٦٩
جادی الاولى
١٣

نعم لا يجاب لذلك ولا يكون لا وارث فيخ البیع بماذ کروالحال
سئل فی رجل واضع يده على دار بالارث من أبيه من مدة
عشرين سنة من غير منازعه فيها ولا لأبيه من قبله والآن ادعى عليه رجل
ان هذا دار تصرفه فيها بان له حقا فيها مدعي باله ابن بنت عمه أبيه فان ذكر المدعى
على دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا بهرة بدعواه البهرة عن
الوجه الشرعي من منازعة واضع اليد في ملكه بدون وجه شرعي لا سيما ويده حجة شرعية
تدفعه بالملك الخاصة (اجاب) من المعلوم المقرر انه لا يقضى المدعى مجرد دعواه بدون
الاثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا باع لا آخر بمن مالموم وخرج
عن ذلك مدعى عليه رجل له بيت بجواره بانه احدث دكروا على اخشاب بيته وقت
ذلك كان ملكا ويريد تكليفه برفع ما فوقها من البناء والحال ان البيت لم يكن ملكا
للمدعى بل لغيره لأن ولم يكن له فيه حق فهل لا تسمع دعواه عليه بذلك على واضع اليد
في مكان المذکور (اجاب) لا تسمع الدعوى على البائع المذکور بماذ کروالحال
سئل في رجل مات عن ورثة فاقتسموا تركة وأخذ كل واحد
الحصة من ورثته بالفريضة الشرعية ثم بعد القسمة وبعد مضي مدة من السنين
وجد الورثة بان له حصة في العقار من مورثه كان كتبها له باسمه خاصة وانه قد
تصدق بها وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت مضمونها بشهادة البينة الشرعية
في كل واحد من الورثة تكون القسمة في متروكات مورثهم من العقار وغيره صحيحة
ولا يجوز بدعوى أحد الورثة ولا بوثيقته التي لم يثبت مضمونها شرعا (اجاب)
بأن الأقدام على القسمة مانع من سماع دعوى المالك فيما قسم وبانه لا يقضى
بثبوت مضمونها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ادعى على بنت رجل
انها ادعى اباها نورا ومضى من بعده مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة
والدعي الآن على بنت المودع بالنور ج المذکور لا تكون ملزمة به ولا تسمع
مع الانتكار والحال هذه سيما وهم احاضرا بالبلاط ولم يمنعهم من الدعوى
سئل (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم
سئل في امرأة ادعى على رجل اجني بانه اصاب عينها وهو يضرب بنته فتضررت
عينيها وتريد ان تغرمه شيئا من الدراهم فان ذكر دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها
الفرصة لا تجاب لذلك ولا بهرة بدعواها البهرة عن الاثبات لا سيما مع سلامة
الفرقة من منازعته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك
سئل في رجل مات وترك عقارا وتخلل اوضاعه بد رجل
هذا الميت وتخلل في غيبة وارثه مدة ثم حضر الوارث بعد ذلك من غيبته
فادعى اجني بما ذكر فاعترف له بلن ما ذكر كان مملوكا لمورثه وادعى انه

١٢٦٩ ١٤

١٢٦٩ ١٤

١٢٦٩ ١٤

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ٢٩

المدعى عن اثبات دعواه وطلب من المدعى عليه حلف المدعى عليه ايمين الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا واطاحونة بالميراث الشرعى من اباائهم -
 واجدادهم مدة اربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيها تصرف الملاك في املأكمهم
 بالهدم والبناء والسكنى والاسكان من غير منازع ولا مدافع لهم تلك المدة والا ان يدعى
 رجل اجنبى حاضر ومشاهد لتصرفهم ولم يدع ولم ينزع بان الدار له ويدهى بحصة في
 الطاحونة فانكر الورثة دعواه ولا يثبت ولا سند بيده يشهد بذلك فهل لا يجب ان ذلك
 ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضتهم في ملكهم بدون وجه شرعى
 (اجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من المعارضة ان كان الامر ما هو مقرر والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة اشترت جارية من مالها بثمان مائة درهم ثم بعد مضي مدة
 الخيار طلب البائع الثمن من المرأة فادعت انه اخذها من بيتها وفيها ولا يثبت له اهل
 ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت على البائع ذلك بالبينة الشرعية لا تقبل دعوى المرأة
 المجردة عن الاثبات وتجبر على دفع الثمن للبائع فهرأها (اجاب) على المشتري المذكورة
 دفع ما عليها من الثمن والحال ولا عبرة بتجريد دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر حصة في بئر واستولى عليها مدة خمس عشرة سنة يتصرف فيها
 تصرف الملاك ثم بعد هذه المدة وموت البائع ادعى شخص ان هذه الحصة ملك له مع
 كونه شاهدا لتصرف المشتري هذه المدة ولم ينزع في ذلك فهل لا تسمع دعواه ليكون
 مشاهدا لا سيما وان المشتري معه بينة تشهد له بالشراء من المالك المتوفى وبعدم المنازعة
 والمعارضة في ذلك هذه المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
 الارث والوقف ووجود عذر شرعى كما في الدار المختار والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 واضعين ايديهم على دار ميراثا عن ابيهم وعن جدتهم مدة ستين سنة وهم يتصرفون فيها
 بالهدم والبناء من غير منازع لهم فالان ادعى عليهم رجل بان تلك الدار ملك له والحال
 ان المدعى حاضر ومشاهد لتصرف واضعى اليد تلك المدة ولم ينزع واضعى اليد في ذلك
 فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث كان مشاهدا لتصرف واضعى اليد ولم ينزع
 (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر
 شرعى كما في الدار المختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على فحل تلقاه عن ابيه
 بالميراث ووضع يده عليه اكثر من عشرين سنة وهو ينتفع به فيها ويدفع خراجها من غير
 معارض ولا منازع والا ان ادعى رجل عليه بان بعض الفحل كان لابيه وبعضه كان
 لم ابيه وان اياه مات عنه وهم ابيه مات عن ابن غائب لا يعلم موته ولا حياته وان الفحل
 جميعه كان يبيع بدون قيمة المثل وانه يكون قائما مقام ابيه وهم ابيه في ابطال البيع
 بسبب ذلك واخذ من واضع اليد عليه فهل لا يجب لذلك ولا يكون للوارث حق الفسخ
 بسبب ذلك حيث كان المدعى معترفا بالبيع في جميع الفحل من مورثه وهم ابيه لمورث

١٢٦٩ ٣

١٢٦٩ ٤

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩ ١٠

جاءى الاولى سنة ١٢٦٩

بأنه لا يجب بالذات ولا يكون للوارث منخ البيع بماذ كروا المحل
 (سئل) في رجل واطع يده على دار بالارث من أبيه من مدة
 من غير منازعه فيها ولا لآبيه من قبله والا ن ادعى عليه رجل
 لبي بخله تصرفه فيها بان له حقا فيها مدعي باله ابن بنت عمه فأنكر المدعى
 عليه بغير ما فعل اذ لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا بهرة بدعواه البهرة عن
 لا يثبت دعواه من منازعة واضع اليد ملك بدون وجه شرعى لا سيما بعده حجة شرعية
 بالملك الخاصة (أجاب) من المعلوم المقرر انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون
 اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكا باع لا خر بمن مالم وخر ج
 من مكا دعى عليه رجل له بيت بجوار بهانه احدث كروا على اخشاب بيت موقت
 ان ملكا ويريد تكليفه برفع ما فوقها من البناء والمحال ان البيت لم يكن ملكا
 له من قبله لان ولم يكن له فيه حق فهل لا تسمع دعواه عليه بذلك على واضع اليد
 (أجاب) لا تسمع للدعوى على البائع للذ كرو بماذ كروا المحال
 (سئل) في رجل مات عن ورثة فاقتسموا تر كته وأخذ كل واحد
 حصته من ورثه بالفريضة الشرعية ثم بعد القسمة وبعد مضي مدة من السنين
 وجد الورثة بان له حصة في العقار من مورثه كان كتبها له باسمه خاصة وانه قد
 مات وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت مضمونها بشهادة البينة الشرعية
 على علمها باقى الورثة تكون القسمة في متركات مورثهم من العقار وغيره صحيحة
 (أجاب) دعوى بدعوى أحد الورثة ولا بوثيقته التي لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب)
 لا تقدم على القسمة مانع من سماع دعوى الملك فيما قسم وبانه لا يقضى
 بغير مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ادعى على بنت رجل
 ادعى اباها تورجا ومضى من بعده ورثه مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة
 ادعى الا ن على بنت المودع بالنورج المذ كور لا تكون ملازمة به ولا تسمع
 مع الانتكار والمحال هذه سيما وهما حاضرا بالبلد ولم ينعهما من الدعوى
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى أعلم
 في امرأة تدعى على رجل أجني بانه أصاب عينها وهو يضرب بنته فضررت
 عينها وتر يدان تغرمه شيئا من الدراهم فأنكر دعواها فهل اذا لم يثبت دعواها
 الشرعية لا تجاب لذلك ولا بهرة بدعواها البهرة عن الاثبات لا سيما مع سلامة
 من منازعته بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذ كورة لذلك
 (سئل) في رجل مات وترك عقارا وتخلل اوضع به رجل
 في دار الميت وتخلل في غيبة وارثه مدة ثم حضر الوارث بعد ذلك من غيبته
 فادعى عليه ما ذكر فاعترف له بلن ما ذكر كان مملوكا لمورثه وادعى انه

١٢٦٩ ١٤

١٢٦٩ ١٤

١٢٦٩ ١٤

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ٢٩

اشترى منه ذلك قبل موته وأظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها شرعاً فهل ترفع يده
عن العقار والنخل وبسـ لم للوارث المذكور ولا عبرة بدعوى واضع اليد ولا بوثيقته
المعاوضة الثبوت (أجاب) حيث اعترف واضع اليد بأصل الملك لمورث المدعى ولم
يثبت دعواه الشراء منه حال صحته بالوجه الشرعى يؤمر برفع يده وتسليم المدعى به للدعى
معاملة له بأقراره ولا يقضى بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل يملك قطعة أرض فيها بناء ونخل وساقية من أبيه وجدته من مدة مائة سنة وزيادة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والغرس من غير منازع له ولا لأبيه فى ذلك والآل
يدعى رجل أجنبي بأن له حقا فيها بالميراث عن جده وأبيه والحال أن أباه وجدته كانا
مقيمين بالبلد ولم يدهيا بشئ قبل موتهـ ما فانسكروا واضع اليد دعواه ولا يثبت ولا سند بيده
يشهد له بالاستحقاق فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات ويمنع من
منازعة المالك فى ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنع المدعى المذكور عن
المعارضة فيما ذكر ان كان الواقع ما هو مذ كور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
فى معيشة وحده على حدته دون أبيه يملك جانب نخل بطريق الشراء من رجل أجنبي
واضع يده عليه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فى حال حياة أبيه ثم مات الأب عن ابنة
المذكور وعن ابن وبنت آخرين فاستمر الابن واضع يده على النخل بعد موت أبيه مدة
أربع وعشرين سنة فأرادت الآن بنت الميت أن تجعل النخل المذكور ميراثاً عن أبيها
بدون اثبات شرعى فهل والحال هذه إذا لم تثبت دعواها بالبيئة الشرعية لا تعتبر وتمنع
من معارضة أخيها فى ذلك (أجاب) نعم تمنع البنت المذكورة من معارضة أخيها فيما
ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قطعة أرض خربة
وساقية تلقاها من أبيه عن جده من مدة تزيد عن عشرين سنة ولم يعارضه أحد ولا
مورثه من قبله والآل ادعى عليه جماعة من أهل البلد مشاهدون لتصرفه ونصرف
أبيه من قبله ان تملك الأرض والساقية المذكورتين ملك لهم بطريق الشراء من مورثه
فانسكروا المدعى عليه دعواهم ولم يكن عندهم بيينة تثبت دعواهم فهل لا عبرة بالدعوى
المجردة عن الأثبات شرعاً ويكون الحق فيها للواضع اليد حيث كانوا مقرين بالملك لمورثه
(أجاب) لا يقضى للدعين المذكورين بما ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل شارك أخوين فى بقرة ونتاجها وبعد انعقاد الشركة مكثت تلك البقرة عند
الأخوين مدة ثلاث سنين ثم بعد ما طلب الشريك القسمة فادعى أحد الأخوين ان
البقرة له خاصة وان أخاه والذى شاركها من غير اخذته وواقعه على ذلك أخوه فهل
إذا كان مع الشر يك بيينة تشهد له باعتراف المنكر له بالشركة معهما يعمل بها وتسمع
منه ولا يجب المنكر لدعاه والحال هذه (أجاب) إذا ثبت مدعى الاشتراك فيما
ذكر دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بعد ما والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٠

المسألة أمكنة ادعى بعض الورثة على باقيهم بحصته من العقار بالبراث عن
 كذا ويطلب أخذها منهم فأنكروا كونها موروكة عن مورث المدعى فهل إذا
 شهدته شريفة وشهدت بان العقار والامكنة المذكورة ملك لمورثه وحدوده
 له يأخذ نصيبه فيها الا قيل له عن مورثه ولا عبرة بانكار باقى الورثة
 الورثة منع أحدهم عما يخصه في تركته مورثه بعد ثبوت شرعا ويقسم جميع
 الورثة بالغرضية لينة الشرعية وليس له خصهم الاختصاص بشئ منها بدون
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار تلقاه بطريق شرعى
 على بائنه يستحق فيه حصة عن مورثه فأنكر دعواه وادعى أن مورث المدعى
 عليه وهو يتصرف فيه مدة تزيد على عشرين سنة بهدم وبناء واجارة وغيرها
 وجوده بالبلد ساكت ولم يدع لم ينازع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك
 دعوى المدعى (اجاب) اذا تحقق سكوت مورث المدعى تلك المدة مع

١٢٦٩

١١

تصرف واضح اليد فى العقار بالهدم والبناء وتملكه من الدعوى مع الانكار
 وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار
 من آخر مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها تصرف
 ملكا كهم مع مشاهدة البائع له فيها الى أن مات والا أن ادعى ابن بائع تلك
 دار بان الدار حق ابيه فاذكر المدعى عليه دعواه فهل اذا أثبت واضح
 ابيه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضته بدون وجه
 (اجاب) اذا ثبت بيع الاب المورث الدار المذكورة لواضع اليد عليه اثنى
 حجة لا يكون لو ادعاه بعد وفاته معارضة المشتري لما والله تعالى أعلم (سئل)
 ان بالمهروسة فضبط بيت المال تركته اعدم حضور وارث فيها الى أن
 من بعده وأثبت انه ابن أخى الميت ولا وارث له غيره بموجب اعلان
 من يده وشهدت له البينة بذلك لدى القاضى بالمهروسة وحكم له بها فاستلم
 بيت المال بضمانه رجل معروف ثم بعد سنتين حضر شخص آخر وادعى أنه

١٢٦٩

١٣

ميتا هو الوارث دون الاول فهل لا عبرة بدعوى المدعى بدون اثبات شرعى
 رتب بدون تحقيق القرابة المقضية للارث (اجاب) حيث حكم القاضى
 بالخ الاول المذكور به بدعوى شرعية يكون هو الوارث لعمه ولا
 لغيره من بعده هو ابى دون اثبات ما يدعيه بالوجه الشرعى وعلى فرض
 ان الاول لا يرفع نسب الاول ولا ينقض الحكم بذلك بدون وجه شرعى والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض معلومة المقدار أحيائها بالخدمة والتصلح
 من فروعها فماتت لأمه ماله الخاص به ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس
 ادعى الآن أولاد شيخ بلده بان الأرض لهم عن مورثهم مع جهلهم بمقدار

١٢٦٩

١٣

الارض فانهم كرام المدعى عليه دعواهم فهل اذا كان موردتهم شاهد المدعى عليه وهو
يتصرف في ذلك المدة المذكورة وهو حاضر معه بالبلد ولم يدع ملكا ولم ينزع ولم ينع
من ذلك مانع شرعى لا تسمع دعواهم ويغنمون من المعارضة لوضع اليد على الارض
والفراس (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم بما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل توفي عن زوجته وعن اولاد صغر من غيرها ثم بعد وفاته باع الوصى على القصر
مخلفات المتوفى واخذ بعض امتعة صالحة للزوجين علوكة للزوجة وباهها ضمن المخلفات
بدون اذن الزوجة فهل يكون القول لها في ذلك انه ملكها بيمنها واذا اجازت البيع
وارادت اخذ الثمن يملكون لما ذلك واذا ادعى الوصى الا ان الزوجة كانت ساوت
بعض تلك الاشياء وقت بيعها يرد بذلك ابطال دعواها لاهبة بدعواه ولا يقبل منه
ذلك بدون بينة شرعية على دعواه هذه (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف الحى
منهم ما عوارث المتوفى فيما يصلح للزوجين معامن متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه
يكون القول في ذلك للحى منهما بيمنه فتسمع دعوى الزوجة المذكورة بذلك حيث لم
يثبت عليها ما يفيد ان تلك الامتعة ملك الزوج ولم يتحقق انما ساوتها وقت بيعها والله
تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال في امرأة اودعت تحت يد رجل صدوقا فيه
حلى لها وختمته بختمها ثم سافرت ففصل لها عرض في السنة فرفسا لها من كان معها
من حليها فاخبرته انه عند فلان وانه تحت روم عليه في صدوق بختمها ثم ماتت به وذلك
بايام فلما رجع الرجل الذى كان معها من فبيته طالب الصدوق من واصلح اليد بالحلى
الذى فيه فهل تسمع الدعوى على واصلح اليد بقبضه المصاغ والحلى المذكور او على
زوجها حيث وجد الصدوق بختمه دون ختمها (اجاب) من شروط صحة الدعوى
معلومية المدعى به والدعوى بمجهول غير صحيحة فلا تسمع الدعوى بما ذكره على واصلح
اليد ولا على زوج المتوفاة حيث كان الامراه موصوطة فافاد صحة الدعوى من وارث
لزوجيل عنه تكون على من اسوة على على الودية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
فرس لمن رجل آخر ثم باهها المشتري لغيره و بقيت مدة قبعة وفاة البائع الاول والثاني
بمدة ادعى ولد البائع الاول على المشتري الثاني بلن الفرس كانت ملكه مع علمه بالبيع
للسادر من ابيه في حياته ولم ينزع في ذلك مدة حياة والده فهل لا تسمع دعواه على
المشتري الثاني سيما وانه معترف ببيع ابيه وحاضر وقت البيع المذكور (اجاب) باع
حقارا وحيوانا او ثوبا وابنه او امراته او غيره مما من اقاربه حاضر بعلم به ثم ادعى الابن
ملا انه ملكه لا تسمع دعواه كما في التنوير وشرحه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
واضعة يدها على دار بعد موت ابيها ادعى عليها جاحا انها ملكونها بطريق الارث عن
ابيهم وجدهم فهل اذا ثبت المالك لمهم بالبدنة الشرعية يقضى لهم بها وليس لواضعة
اليدهم عارضتهم في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم يقضى لهم بعد ثبوت مدعاهم حيث

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٣٠

رجب

١٢٦٩

٤

لا مانع من ذلك تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة واضعين أيديهم عليها بالارث
عن مخرجهم مات أحدهم من وارث فأراد الوارث قسمة نصيب مورثه في الدار وأخذه
فدعي الباقى أن قسم حصته فيما بطريق الشراء من أجنبي ولا يئذنه لهم على ذلك فهل إذا
ثبتوا دعواهم الشراء بالبيعة الشرعية لا يهابون لذلك ويكون الوارث الميت أخذ
نصيب مورثه إذا كان الحق ثابتاً بالبيعة الشرعية (أجاب) للوارث أخذ ما يخصه في
جميع ما ثبت أنه تركه من مورثه وليس لأحد الورثة منع الباقي من شيء مما يخصه فيها
هو وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنتين وترك
طريقاً منه شرعاً من دار ومواس وغير ذلك فبعد مدة أراد الورثة القسمة فأدعت الزوجة
أن لها حصة من الدار ولا سند بيدها فانكر الورثة دعواها فهل إذا أقام الورثة بيعة بان الدار
لها جميعاً تنكفي تلك الشهادة وتقدم بيعة تم على بينهما أن لو كان لها بيعة وتقسيم جميع
ما ثبت أنه تركه بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية (أجاب) يقسم جميع ما تركه
في المذكور بين ورثته والبقول للزوجة بينهما فيما يصلح للزوجين معاً لأنه ملكها ومنه
أنه لا مانع مما لم يثبت باقى الورثة الملك للورثة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل)
فهل وكنته أخسته في بيع جعل لها ثم يشتري لها ناقة بدله لأجل النتائج قباهم من
غيره ممن معلوم واشتري لأخته ناقة من ثمن الجمل وما بقي أعطاه لهما ثم ارتفعت أخته
عن بيعها وأخذت غيرها الناقة هذه على حكم عادة أهل البادية وصار يقره مدعية
بأنه هذه لأخته ثم توفيت أخته في بلد بعيد عن بلد أخيها بمسافة ثمانية أيام ثم بعد
سنة بضع أشهر أقدم زوجها وأولادها ليأخذوا الناقه ونساجها وأطلب منهم بيعة
فدعيهم وأدعى الأخ أنه اشتراها لنفسه وحلف على ذلك اليمين الشرعية هذه
فدعيه وكتب له حجة ثم بعد ذلك وجدت الورثة البيعة على إقراره أنه اشتراها لأخته
فدعيها فهل تسمع هذه البيعة بعد اليمين (أجاب) إذا لم يقيم المدعى بيعة على أن ثبتت
اليمين حلف المدعى عليه بين يدي القاضي ثم أقام المدعى بيعة على مدعاه قبلت عنده
وهو الصحيح فيقضى للورثة المذكورين مدعاهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم
في رجل يملك داراً ربة باعها لآخر بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة بموجب حجة
المشتري ثابتة المضمون فبعد ثبوتها لمات البائع عن ابن فادعى ابنه بان الدار
لها والثاني يمينه منكر البيعة لها ويريد نزاعها من المشتري فهل إذا كان يبيع أبيه لها
البيعة الشرعية لا يجب لذلك ولا هبة بانكاره ويمنع من منازعة المشتري بدون وجه
في (أجاب) إذا ثبت بيع المورث للمأذ كرحال صحته بالوجه الشرعى لا يكون لوارثه
دفع دعواه المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث عن
أبيهم وأجدادهم وضع أناس أيديهم عليه في هبة ثم هم وسكنوها مدة ثمانية عشر سنة
ثم حضر الورثة ونازعوا من سكنها منذ سبع سنين في أثناء المدة المذكور ولم

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٢٨

الارض فانه كمال المدعى عليه دعواه فهل اذا كان مورثهم شاهد المدعى عليه وهو
يتصرف في ذلك المدة المذكورة وهو حاضر معه بالبلد ولم يدع ملكا ولم ينزع ولم يمنعه
من ذلك مانع شرعى لا تسمع دعواه هم ويمنعون من المعارضه ولو اضع اليد على الارض
والغراس (اجاب) نعم لا تسمع دعواه هم بما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل توفي عن زوجته وعن اولاد قصر من غيرها ثم بعد وفاته باع الوصى على القصر
مخلفات المتوفى واخذ بعض امتعة صاحبة لازوجين مملوكة لازوجة وباعها ضمن المخلفات
بدون اذن الزوجة فهل يكون القول لها في ذلك انه ملكها بيمينها واذا اجازت البيع
وارادت اخذ الثمن يكتفون لما ذاك واذا ادعى الوصى الا ان الزوجة كانت ساوت
بعض تلك الاشياء وقت بيعها يرد بذلك ابطال دعواها لاهبة بدعواه ولا يقبل منه
ذلك بدون بينة شرعية على دعواه هذه (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف الحى
منهم ما عوارث المتوفى فيما يصلح للزوجين معاً من متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه
يكون القول في ذلك للحى منهما بيمينه فتسمع دعوى الزوجة المذكورة بذلك حيث لم
يثبت عليها ما يفيد ان تلك الامتعة ملك الزوج ولم يتحقق انما ساوت وقت بيعها والله
تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال في امرأة او دعت تحت يد رجل صندوقا فيه
حلى لها وختمته بختمها ثم سافرت ففصل لها مرض في السفر فسالها من كان معها
عن حليها فاخبرته انه عند فلان وانه مختوم عليه في صندوق بختمها ثم ماتت بعد ذلك
بايام فلما رجع الرجل الذى كان معها من هيبته طاب الصندوق من واضع اليد بالحلى
الذى فيه فهل تسمع الدعوى على واضع اليد بقبضه المصاغ والحلى المذكور او على
زوجه احيث وجد الصندوق بختمه دون ختمها (اجاب) من شروط صحة الدعوى
معلومية المدعى به والدعوى بمجهول غير صحيحة فلا تسمع الدعوى بما ذكره على واضع
اليد ولا على زوج المتوفاة حيث كان الامر ما هو مسطور فاذا صححت الدعوى من وارث
لوكيل عنه تكون على من استولى على الوديعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
فرس لمن رجل آخر ثم باعها المشتري لغيره و بقيت مدة فبعد وفاة البائع الاول والثاني
بعد ادعى ولد البائع الاول على المشتري الثاني بلن الفرس كانت ملكه مع علمه بالبيع
المصادر من أبيه في حياته ولم ينزع في ذلك مدة حياة والده فهل لا تسمع دعواه على
المشتري الثاني سيما وانه معترف ببيع أبيه وحاضر وقت البيع المذكور (اجاب) باع
مقاراً او حياً وانما لو باع ابنته او امرأته او غصيرهما من اقاربه حاضر بعلم به ثم ادعى الابن
مثلاً انه ملكه لا تسمع دعواه كما في التنوير وشرحه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
واضعة يدها على دار بعد موت أبيها ادعى عليها جماعة انهم يملكونها بطريق الارث من
ابيهم وجدهم فهل اذا ثبت الملك لهم فيها بالبدنة الشرعية يقضى لهم بها وليس لها وضعة
اليدها عارضتهم في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم يقضى لهم بعد ثبوت مدعاهم حيث

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

رجب

٤

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة واضعين أيديهم عليها بالارث من مودتهم مات أحدهم من وارث فأراد الوارث قسمة نصيب مورثه في الدار وأخذه فدهى الباقي أن لهم حصته فيما بطريق الشراء من أجنبي ولا يئذنه لهم على ذلك فهل إذا لم يفتوا وهو الماشراء بالبيعة الشرعية لا يجهاون لذلك ويكون الوارث الميت أخذ نصيب مورثه إذا كان الحق ثابتا له بالبيعة الشرعية (أجاب) للوارث أخذ ما يخصه في جميع ما ثبت أنه تركه عن مورثه وليس لأحد الورثة منع الباقي من شيء مما يخصه فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنتين وترك ماله ورثته شرعا من دار ومواس وغير ذلك فبعد مدة أراد الورثة القسمة فادعت الزوجة بأن الله ارسلها ولا سند بيدها فأنكر الورثة دهواها فهل إذا أقيم الورثة بينة بأن الدار ماله لا يقيم تسكني تلك الشهادة وتقدم يدينهم على بينتهما أن لو كان لها بينة وقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع ورثته بالفرض الشرعية (أجاب) يقسم جميع ما تركه المورث المذكور بين ورثته والبقول للزوجة بيمينها فيما يصلح للزوجين مع الله ملكها ومنه ما تركه ما لم يثبت باقي الورثة الملك للورث بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكلته أخته في بيع جبل لها ثم يشتري لها ناقة بدله لأجل النتائج قباهم من الجبل بمن معلوم واشتري لأخته ناقة من ثمن الجبل وبقى إعطاء له اثم ارتحلته أخته كان بعيدا وأخذ أخوها الناقة هذه على حكم عادة أهل البادية وصار يقرمه مدة مديدة في الناقة هذه لأخته ثم توفيت أخته في بلد بعيد عن بلد أخيه بمسافة ثمانية أيام ثم بعد موتها باربعة أعوام قدم زوجها وأولادها ليأخذوا الناقة فنتاجها وأطلب منهم بينة على ذلك فجهزوا وأدعى الأخ أنه اشتراها لنفسه وحلف على ذلك اليمين الشرعية عند القاضي وكتب له حجة ثم بعد ذلك وجدت الورثة البينة على إقراره أنه اشتراها لأخته وأقامت لها فهل تسمع هذه البينة بعد اليمين (أجاب) إذا لم يقيم المدعى بينة على أن ثبتت دعواه وحلف المدعى عليه بين يدي القاضي ثم أقام المدعى بينة على مدعاه قبلت عند القاضي وهو الصحيح فيقضى للورثة المذكورين بدعاهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ربه باعها لآخر بمن معلوم منذ خمس عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فبعد ثبوتها لمات الباقي من ابن فادعى ابنه بأن الدار لا يبعها إلا بيمينه منكر البيعة لها ويريد نزولها من المشتري فهل إذا كان يبيع أبيه لها لا يملك البيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا هبة بانكاره ويمنع من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بيع المورث لما ذكره حال صحته بالوجه الشرعي لا يكون لوارثه منازعة معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وأجدادهم ووضع أناس أيديهم عليها في غيبتهم وسكنوها مدة ثمانية عشر سنة ثم حضر الورثة ونادواهم وسكنوها منذ سبع سنين في أثناء المدة المذكورة ولم

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٢٨

يقدر و اعلى تخليصهم من ايمانهم والآن يدعون شراهم من اربابها متعللين بورقة قديمة
مذكورة فيهم باسماء أشخاص قالوا لانه لم يبا ولا شراهم مقطوعة الثبوت فانكر الورقة
دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الشراهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون لاربابها
نزهاهم عن تعدى عليها وسكنها في قبيلة اربابها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينة
الشرعية ولا هبة بطول المدة المذكورة (اجاب) حيث اعترفوا واضعوا اليد بالملك في
المتنازع فيه للورثة ولم يثبتوا دعواهم انتقال الملك لهم بنقل شرعى امر و ابرق ايديهم
عن المدعى به وتسليمه للمدينين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عن ابيه
بالميراث الشرعى ادعى عليه الا ان رجل بانه له عن ابيه فانكر دعواه و ادعى ان ابا المدعى
شاهد ابا المدعى عليه وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة تزيد عن عشرين سنة
ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعوى وارثه بذلك ولا بيئته والحال
هذه حيث ثبت سكوت مورث المدعى عن الدعوى بذلك في هذه المدة بشهادة البينة
الشرعية (اجاب) اذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته
لتصرف واضع اليد بالهدم والبناء وتمكنه من الدعوى مع الانكار لا تسمع دعوى
وارثه بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جانب نخل تحت يد ابن عمه آل
اليه بطريق الارث عن اصوله فطلبه الوارث منه فامتنع ابن العم من اعطائه له وانكر
حقه فهل اذا ثبت الوارث ان الحق له في النخل عن مورثه بالوجه الشرعى يكون له نزعه
من هو تحت يده والحال هذه (اجاب) يقضى للوارث بما يخصه في تركه مورثه اذا ثبت
مداه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في اخو يملك كان دارا بالارث عن ابيهما
أحدهما غائب مع ابنته في النظام مسافة قصر ومكث في قبيلته خمس عشرة سنة والاخر
مات في تلك المدة ولم يكن له وارث سوى الغائب فوضع يده رجيل أجنبي على الدار
المنكورة فغضرا الغائب من قبيلته وطلب الدار من واضع اليد فامتنع من اعطائها له
متعللا بطول المدة فهل اذا ثبت ان الحق له فيه ما عن مورثه بالوجه الشرعى يكون له
نزهاهم منه وتسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة وتكون قبيلته هذرا شرعا (اجاب)
لا يسطر الحق بتقدم الزمان وتسمع الدعوى من الرجل المسد كور حيث كان الحال
ما هو وسط وروا الله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث عن اباؤهم مدة تزيد
عن ستين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير منازع لهم ولا لآبائهم والآن
تدعى جماعة بان الدار لهم والحال انه لا بينة ولا سند بايديهم يشهد لهم بالملك فهل اذا لم
يثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضتهم في ملكهم بدون
وجه شرعى (اجاب) لا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات شرعا على فرض سماعها والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باع نصفه لآخر بثمن معلوم من مدة خمس عشرة
سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون وهو يتصرف فيه تصرف

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٦

البيع عليه من يبيع ثمره وفيره تلك المدة من غير منازعه والا تترك يد البائع
من البيع المشتري منكر البيعه له فهل اذا كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية لا يجاب
بالبيعة ولا عبرة بانكاره ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى
لا عبرة بانكاره البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
سئل في رجل ادعى على فلان انه اشترى من المدعى عليه مبيع ساقية معينة وشجرا
فما بين معلوم فأنكر المدعى عليه دعواه فترافعا لدى قاض من قضاة الريف فطلب
من القاضى بيعة فاستعمله لغيرتها عن البلد حتى يحضرها فلم يجبه ذلكا كان من القاضى
الذى خرجت مع المدعى من دعواه توهم ان عدم حضور البيعة في الحال مبطل للدهوى
في الحال هل هذا اذا اقام المدعى بيعة على أصل البيع او على اقرار المدعى عليه ببيعه
في حاله من ماله في الحالين تسمع دعواه ثانيا وتقبل بيئته ولا عبرة بكتابة الحجة
نعم قبل بيعة المدعى المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور ويقتضى بها بعد
حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ما كتبه القاضى على الوجه المذكور وان كان
الله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان من أبيه من مدة نحو
سنة قال ان ادعى عليه رجل بان له فيه حصصه من مورثه فأنكر المدعى عليه
الحال ان مورث المدعى شاهد هو ومورثه من قبله وكل منهما يتصرف فيه
الا في املاكهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينسارع من
شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع
في حال الامر ما هو المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شاهد شرا آخر
اشتراها وتعميرها من ماله وشاهد تصرفه فيها وهو يتنفع بها مدة تزيد على خمس
سنوات من جملة الشهود بالشرا ومكتوب اسمه في الوثيقة بذلك ثم مات مشتري
البيت وورثته بان له فيها حصصه وانه كان شريكا لليت فيها وانكرت الورثة دعواه
الشرا فاشاهد التصرف المشتري قبل موته في المدة المذكورة وهو ساكت
من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدهوى
في عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
في اثنين وترك ما يورث عنه شرعا وهما في معيشة واحدة ولم تقسم التركة فقام
واحد ووضع الاخ الحاضر يده على التركة ثم مات الاخر الحاضر عن ابن
واحد من الغائب من غيبته وطلب ما يخصه من تركته والده من ورثة اخيه
من التركة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة
في ما يخصه من تركته والده بالقرينة الشرعية (اجاب) تقسم تركته
في ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما
في شرعى وقد صرح علما وثابان الدهوى لا تسمع بعدمضى خمس

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٨

رمضان

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

يقدر واعلى تخليصهم والآن يدعون شراءها من اربابها متعلين بورقة قديمة
مذكورة فيها اسماء أشخاص قالوا لا نعلم بها ولا شراهم مقطوعة الثبوت فانكر الورقة
دعواهم فهل اذالم يشبهوا دعواهم الشراء بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون لاربابها
نزها عن تعدى عليها وسكنها في قبيلة اربابها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينة
الشرعية ولا عبرة بطول المدة المذكورة (اجاب) حيث اعترف واضعها بالملك في
المتنازع فيه لا ورثة ولم يشبهوا دعواهم انتقال الملك لهم بنقل شرعي امر وافرغ أيديهم
عن المدعى به وتسليمه للمدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكافعا عن أبيه
بالميراث الشرعي ادعى عليه الآن رجل بانه له عن أبيه فانكر دعواه وادعى ان أبا المدعى
شاهد أبا المدعى عليه وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة تزيد عن عشرين سنة
ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى وارثه بذلك ولا بيئته والحال
هذه حيث ثبت سكوت مورث المدعى عن الدعوى بذلك في هذه المدة بشهادة البينة
الشرعية (اجاب) اذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته
لتصرف واضع اليد بالهدم والبناء وتمكنه من الدعوى مع الانكار لا تسمع دعوى
وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب نخل تحت يد ابن عمه آل
اليه بطريق الارث عن أصوله فطلبه الوارث منه فامتنع ابن العم من اعطائه له وانكر
حقه فهل اذا ثبت الوارث ان الحق له في النخل عن مورثه بالوجه الشرعي يكون له نزعه
من هو تحت يده والحال هذه (اجاب) يقضى للوارث بما يخصه في تركه مورثه اذا ثبت
مداه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا بالارث عن أبيهما
أحدهما غائب مع ابنه في النظام مسافة قصر ومكث في قبيلته خمس عشرة سنة والاخر
مات في تلك المدة ولم يكن له وارث سوى الغائب فوضع يده رجلا أجنبي على الدار
المذكورة فغض الغائب من قبيلته وطلب الدار من واضع اليد فامتنع من اعطائها له
متعللا بطول المدة فهل اذا ثبت ان الحق له فيه ما عن مورثه بالوجه الشرعي يكون له
نزها منه وتسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة وتكون قبيلته هذا شرعا (اجاب)
لا يسقط الحق بتقدم الزمان وتسمع الدعوى من الرجل المسد كور حيث كان الحال
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث عن ابائهم مدة تزيد
عن ستين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير منازع لهم ولا لأبائهم والآن
تدعى جماعة بان الدار لهم والحال انه لا بيعة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بالملك فهل اذالم
يشبهوا دعواهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضتهم في ملكهم بدون
وجه شرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا على فرض سماعها والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باع نصفه لآخر بثمن معلوم من مدة خمس عشرة
سنة وزيادة بموجب حجة شرعية يسد المشتري ثابته المضمون وهو يتصرف فيه تصرف

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٥٦

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٢

البيع من يبيع ثمره وفيه تلك المدة من غير منازعه والا تترك يد البائع
من ثمره المشتري منكر البيعه له فهل اذا كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاب
البيعه بالثبوت ولا عبرة بانكاره وينع من معارضته المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى
لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
سئل رجل ادعى على فلان انه اشترى من المدعى عليه زرع ساقية معينة وشجرا
معلوم فأنكر المدعى عليه دعواه فترافع الى قاض من قضاة الريف فطلب
من القاضى بيته فاستعمله لتبينها من البلد حتى يحضرها فلم يجهلهذا كان من القاضى
مستعجلا فجمع المدعى من دعواه توهم ان عدم حضور البينة في الحال مبطل للدهوى
في الحال هذا اذا أقام المدعى بيته على أصل البيع او على اقرار المدعى عليه ببيعه
او بغيره من ماله في الحالين تسمع دعواه ثانيا وتقبل بيته ولا عبرة بكتابة الحجة
في الدعوى نعم قبل بيته المدعى المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور ويقتضى بهما بعد

١٢٦٩

٢٨

حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ما كتبه القاضى على الوجه المذكور وان كان
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان من أبيه من مدة نحو
سنة قال ان ادعى عليه رجل بان له فيه حصته من مورثه فأنكر المدعى عليه
فإن ان مورث المدعى شاهد هذه هو ومورثه من قبله وكل منهما يتصرف فيه
الاثنين املا كم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينسارع من
شخصين منع من ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع
ان كان الامر ما هو المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شاهد شرا آخر
لما اشترى وتعمير ما من ماله وشاهد تصرفه فيها وهو يتنفع بها مدة تزيد على خمس
سنوات وهو من جملة الشهود بالشرا ومكتوب اسمه في الوثيقة بذلك ثم مات مشتري
الشيء على ورثته بان له فيها حصته وانه كان شريكا لثالث فيها وانكرت الورثة دعواه
الشرا فما شاهد التصرف المشتري قبل موته في المدة المذكورة وهو ساكت

١٢٦٩

٢٨

سئل من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدهوى
من خمسة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى من مورثه ما يورث عنه شرا وعاه في معيشة واحدة ولم تقسم التركة فجاب
بالصغر ووضع الاخ الحاضر يده على التركة ثم مات الاخ الحاضر عن ابن
لص من الاخ الغائب من غيبته وطلب ما يخصه من تركته والده من ورثة اخيه
في المدة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة
او لا خاصة ما يخصه من تركته والده بالغريضة الشرعية (اجاب) تقسم تركته
بين ورثته بالغريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما
يكون له من نص شرعى وقد صرح علما بان الدهوى لا تسمع بعدمضى خمس

١٢٦٩

٩

رمضان

١٢٦٩

٩

عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى ومنه الغيبة مسافة السفر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة ارض مغروسة فخلات في ذلك عن ابيه في سنة ١٢٤١ والآن ادعى عليه رجل بان له حصة في النخل عن ابيه مات ابوه عنه وعن ورثة فهل اذا كان ابو المدعى شاهدا المدعى عليه مدة خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع لا تسمع دهوى وارثه بعد موته (اجاب) سكوت المورث من دهوى الملك خمس عشرة سنة مع مشاهدته لتصرف واضح اليد على ما ذكر مع التمكن من الدهوى والاندكار يمنع سماع دهوى وارثه بذلك فاذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت مورث المدعى المذكور تلك المدة بلا مانع مع مشاهدته لتصرف المذکور ولا تسمع دهوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على دار ادعت عليها امرأة اجنبية بعد حضورها من غيبتها انها تملك هذه الدار بالارث عن والديها فهل اذا ثبت الملك لها في الدار المذكورة بالبيينة الشرعية يقضى لها بها وليس لواضعة اليد منعهما بما يدون وجه شرعى (اجاب) يقضى للوارث بما آل اليه من مورثه بالارث بعد الاثبات حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على دارين ادعى عليه رجل بان الدارين يملكهما بالارث عن اخيه فهل اذا ثبت الملك له في الدارين المذكورتين بالبيينة الشرعية يقضى له بهما وليس لواضعة اليد منعهما بما يدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت الملك للمدعى الدارين المذكورتين بالارث بالوجه الشرعى يقضى له بهما حيث لم يوجد مانع شرعى من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جانباً من دار مشتركة بين ورثة ووضع يده عليه مدة ثم باعه لرجل آخر ووضع المشتري الثاني يده عليه مدة وايضاً اشترى المشتري الثاني جانباً آخر من الدار المذكورة من الشركاء وسكت المشتري مدة تزيد على عشر سنين من غير ان يخرج حصة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في ملكه بالهدم والبناء من غير منازع له مع وجود الورثة وشاهدتهم له وبعد مضي هذه المدة انكسر بعض الشركاء البيع وجرده كذا فهل اذا كان البيع ثابتاً لا يحجب لذلك ولا عبرة بانكاره وجرده له ويمنع من معارضة المشتري فيما باعه بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يحجب لذلك حيث ثبت انتقال الملك في المدعى به لواضعة اليد بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت وملكته معنوقها قطعة ارض خربة محدودة بحدود اربعة قبضها وحاوזהا منها القبض والحيازة الشرعية وبني فيها امكنة وتصرف فيها بما شاء في حياتها بانواع التصرف فيه ذلك ماتت فادعى عليه رجل من ازواج بنات المعتقة بان له في القطعة الارض المذكورة حصة فأنكر دعواه ولم يثبت ذلك عليه بوجه شرعى فهل يكون الحق فيما لواضعة اليد عليها ولا عبرة بالدهوى المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع والمحال هذه من معارضة المدعى عليه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى له بجرده واه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على دارين والدة من

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٢

سنة رمضان

مدة سنت و ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها انفسه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها ثلاث المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حقا فيها فانكر المدعى عليه وهو انه لم اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا التصرف واضح اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي ثلاث المدة ويمنع من معارضة واضع اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم عن بضاعة بتاريخ معين من نحو عشر سنين فانكر المدعى عليه ذلك وفند المدعى بيته تشهد له طبق دعواه فاحضرها بين يدي حاكم شرعى وشهدت وثبت المبلغ على المدعى عاياه المذكور فبعد ذلك ادعى المدعى عليه بانه تمحاسب مع المدعى بتاريخ متاخر عن تاريخ المدعى وتخالصا واندرج المبلغ المدعى به فى الهاسبة التى صدرت بينهما واكل منهما الاخر فى التاريخ المتاخر ومعه بيته تشهد له بذلك فهل تسمع منه هذه الدعوى بعد انكاره وحكم الحاكم بهذا أم لا (اجاب) فى التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا يقال المدعى عليه ما كان لك على شئ قط فبرهن المدعى على ان له عليه ألفا وبرهن المدعى عليه على اقصاء اى الايقاع والابراء ولو بعد القضاء اى الحكم بالمال اذ الدفع بعد قضاء القاضى صحيح قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة اه المراد والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بقرة واضع يده عليها نحو اربع سنين وزيادة بعدى هلم اذ وشوكة وأخذها وادعى ان له نصفها ولا يئنه له على دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤمر بتسليم البقرة لما ليكها (اجاب) لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قطعة ارض معلومة مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملا كهو وذوى الحقوق فى حقوقهم من غير معارض له ولا منازع حتى مات وصار ولده يتصرف بعده فيها التصرف المذكور مدة عشر سنوات من غير معارض له ولا منازع والآن برز رجل يدعى ان القطعة الارض المذكورة لايه كان اودعها عند والد الرجل المذكور صاحب اليد وصاحب اليد ينكر ذلك والحال ان المدعى المذكور كان مشاهدا للتصرف المذكور فى تلك المدة المذكورة ولم يدع ولا مانع له من الدعوى حتى مات فهل لا تسمع دعوى ولده هذه لمشاهدة والده التصرف المذكور ويمنع عن المعارضة (اجاب) سكوت المورد عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر بلا عذر شرعى مع مشاهدته لتصرف واضع اليد مانع من سماع دعوى وارثه بعده فلا تسمع دعوى الوارث المذكور اذ المحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر بان له ديناه على مورثه معلوم القدر ويريد مطالبة به من تركه مورثه فهل اذا انكر المدعى عليه دعواه يطالب من المدعى بيته على دعواه ويجلف عينا بعد اقامة البينة

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

شوال

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١٠

(أجاب) لا يقضى للدعي الدين في تركه المتوفى بدون اثبات شرعي ويكون ذلك عند الانكار باقامة البينة الشرعية وعين الاستظهار والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين وأخت يملكون دارا بطريق الميراث عن أبيهم ثم بعد مدة مات كل من الأخوين والأخت عن وارث فادعى وارث الأخت على وارث الأخوين أن مورثيهما باع الدار بئمان نصيبهما في الدار قبل موتهما ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوارث دعواه الشراء من الأخوين بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعي وتقسيم الدار بين الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعا وتقسيم الدار المورثة بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاحد الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فادعى أجنبي على الورثة باعيان من مصاغ وغيره ولم يعين ما يدعى به من أى نوع من أنواع المصاغ وغيره ويدعى أنها كانت تحت يد مورثهم أمانة فأنكر الورثة دعواه فهل والحال هذه لا تسمع هذه الدعوى حيث كان ما يدعى به غير معلوم سيما وأنه لم يبين قيمته (أجاب) من شروط صحة الدعوى معلومية المدعى به فلا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث كان الأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة في بيع وشراء حصل بينهما وبين عياله محاسبة على دينه من المسلمين ثم مكث مدة ولم يقل له عليه بقى لى شئ عندك ثم سافر بعد المحاسبة سقرا بعيدا فاجاء ولد المتأخر يدعى على عامل أبيه ويريد محاسبته في غيبة أبيه فهل يمنع الولد من المحاسبة حتى يحضر والده ولا يجاب للمحاسبة مع عامل أبيه (أجاب) لا خصوصية لابن المذکور حيث لم يكن وكيلًا عن أبيه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم دارا وضعوا أيديهم عليها فادعى عليهم ابن عم لهم بأن الميت وهب له تلك الدار ولم يثبت عليهم ذلك وبعد هذه الدعوى ادعى بأن الميت أوصى له بتلك الدار ولم يثبت دعواه هذه ببينة شرعية وإنما أظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالورقة التي لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) لا يقضى لابن العم المذكور بشئ في تلك الدار والحال هذه ويمنع من معارضة الورثة حيث كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون عقارا وتخلعون آباءهم بالميراث الشرعي والآل تر يد الذكور ومنع الاناث من أخذ ما يخصهن في النخل متعاليين بأن أباهم ملكه لانه كور دون الاناث ولا يثبت لهم على ذلك ولا سند بأيديهم فأنكر الاناث دعواه فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ويكون للاناث أخذ ما يخصهن بالقرينة الشرعية من تركه أبين ومحاسبتهن على ما استقلوه من ثمره (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه ولو لجل أخذ ما يخصهن في تركه مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جانب نخل من آخر ووضع يده عليه من مدة اثنتين وأربعين سنة وهو باقل ثمره ويتصرف فيه

فيه تصرف الملاك في أملاكهم ثم بعد موت البائع ادعت ورثته بان النخل باق لهم
 فأنكروا ببيع مورثهم فهل اذا ثبت المشتري الشراء من مورثهم بالوجه الشرعي لاهبة
 بانسكاوهم ببيع مورثهم ويمنعون من معارضة المشتري (أجاب) اذا ثبت الرجل
 المذکور الشراء لما ذكر من المورث حال حياته بالوجه الشرعي لا يكون لورثة البائع بعد
 وفاته المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطميان زراعة ملك من اصوله غير
 أميرية بجهة بلاد السودان في بعضها بناء وفراس والبعض الآخر صالح للزراعة وضع يده
 عليها مدة تزيد عن سبعين سنة من غير منازع له فيها ثم مات عن ورثة غائبين فوضع وكيل
 شيخ البلد يده عليها مدة عشر سنين بغير اذنهم فهل اذا حضر الورثة واقاموا بينة بما تركه
 مورثهم من أرض الزراعة المذكورة لدى القاضي يكون لهم أخذها ونزعها من الرجل
 المذکور واذ أراد الطعن في البينة التي شهدت للورثة بحجةهم ويقم بينة بالطعن بمن له
 عليه ولاية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة فيما تركه لهم مورثهم بدون وجه
 شرعي (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فلا يسقط حق الورثة المذکورين فيما آل
 اليهم بالأرض عن المتوفى المذکور بمضي تلك المدة ويقضي لكل منهم بما يخصه بعد
 الاثبات بالوجه الشرعي وليس لاحد المعارضة في ذلك بدون وجه واذ كان للشهود له
 ولاية في الشاهد بحيث يخافه لا تكون شهادته له مقبولة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا مات عن ورثة بالغين فباعوها الرجل اجنبي بثمن معلوم من مدة خمس
 سنين بموجبه وثيقة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فبعد ان بناها
 المشتري طلب الورثة نزعها منه منسكرا بين البيع فهل اذا كان البيع ثابتا بالبينة
 الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم
 لا يجابون لذلك اذا ثبت بيعهم الدار للرجل المذکور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ورثته وله عبد رقيق ادعى بعد موت سيده بانه كان اعتقه
 قبل موته ولم يثبت دعواه العتق بوجه شرعي فهل لا يثبت حقه بذلك ولا عبرة بدعواه
 المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) ان أثبت العبد المذکور اعتاق سيده له حل صحته
 بالوجه الشرعي حكم بمقتضى الاطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب نخل مات
 عن ورثة بعضهم قاصر وبعضهم بالغ فاستولى رجل اجنبي بعد موت مورثهم على النخل
 المذکور وادعى ان بعض الورثة البالغين باع له جميع النخل بثمن معلوم بعد موت
 مورثهم والمحال انه لم يملك وصيا على القصر ولا وكيل عن أحد من باقي الورثة وهو
 ينكر دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه المذكورة بالوجه الشرعي لاهبة بها ويكون
 الحق في النخل للورثة المذکورين ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب)
 لا يقضي للمدعى الشراء بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له قطعة أرض محدودة بمحدودار بعة فيها اشجار تلقاها عن ابيه ووضع يده عليها

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

(أجاب) لا يقضى المدعى الدين في تركه المتوفى بدون اثبات شرعى ويكفى ذلك عند الانكار باقامة البينة الشرعية وعين الاستظهار والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين وأخت يملكون دارا بطريق الميراث عن أبيهم ثم بعد مدة مات كل من الأخوين والأخت عن وارث فادعى وارث الأخت على وارث الأخوين أن مورثهما باعها لجانبا من نصيبهما فى الدار قبل موتهما ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوارث دعواه الشراء من الأخوين بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعى وتقسيم الدار بين الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعا وتقسيم الدار المورثة بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاحد الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون تخصيص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وترك ما ورث منه شرعا فادعى أجنبي على الورثة باعيا من مصاغ وغيره ولم يعين ما يدعى به من أى نوع من أنواع المصاغ وغيره ويدعى أنها كانت تحت يدهم أم أنه فأنكر الورثة دعواه فهل والحال هذه لا تسمع هذه الدعوى حيث كان ما يدعى به غير معلوم سيما وأنه لم يبين قيمته (أجاب) من شروط صحة الدعوى معلومية المدعى به فلا تسمع دعوى المدعى المذکور حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بينه وبين آخر معاملة فى بيع وشراء حصل بينهما وبين عميله محاسبة على دينته من المسلم من ثم مكث مدة ولم يقل له عليه بقى لى شئ عندك ثم سافر بعد المحاسبة سفرا بعيدا فإخا ولد المتأخر يدعى على عامل أبيه ويريد محاسبته فى غيبة أبيه فهل يمنع الولد من المحاسبة حتى يحضر والده ولا يجب للمحاسبة مع عامل أبيه (أجاب) لا خصوصية لابن المذکور حيث لم يكن وكيلًا عن أبيه فى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثته وترك لهم دارا وضعوا أيديهم عليها فادعى عليهم ابن عم لهم بأن الميت وهب له ثلث الدار ولم يثبت عليهم ذلك وبعد هذه الدعوى ادعى بأن الميت أوصى له بثلث الدار ولم يثبت دعواه هذه ببينة شرعية وإنما أظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالورقة التى لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) لا يقضى لابن العم المذکور بشئ فى ثلث الدار والحال هذه ويمنع من معارضة الورثة حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة أقارب يملكون عقارا وتخلعون آباءهم بالميراث الشرعى والآباء تريد الذکور منع الاناث من أخذ ما يخصهن فى النخل متعللين بأن أباهم ملكه لاذکور دون الاناث ولا يثبت لهم على ذلك ولا سند بأيديهم فأنكر الاناث دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ويكون للاناث أخذ ما يخصهن بالقرينة الشرعية من تركه أبيهن ومحاسبتهن على ما استقلوه من ثمره (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه ولا كل أخذ ما يخصه فى تركه مورثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى جانب نخل من آخر ووضع يده عليه من مدة اثنتين وأربعين سنة وهو باكل ثمره ويتصرف

فيه تصرف الملاك في أملاكهم ثم بعد موت البائع ادعت ورثته بان التخل باق لهم
 وأنكروا يسع مورثهم فهل اذا ثبت المشتري الثمن من مورثهم بالوجه الشرعي لاهبة
 بانسكاوهم يسع مورثهم ويمنعون من معارضة المشتري (أجاب) اذا ثبت الرجل
 المذکور الثمن لما ذكر من المورث حال حياته بالوجه الشرعي لا يكون لورثة البائع بعد
 وفاته المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطياب زراعة ملك من أصوله غير
 أميرية بجهة بلاد السودان في بعضها بناء وفراش والبعض الآخر صالح للزراعة وضع يده
 عليها مدة تزيد من سبعين سنة من غير منازع له فيها ثم مات عن ورثة غائبين فوضع وكيل
 شيخ البلد يده عليها مدة عشر سنين غير انهم فهل اذا حضر الورثة وأقاموا بينة بما ترکه
 مورثهم من أرض الزراعة المذکورة لدى القاضي يكون لهم أخذها وترفعها من الرجل
 المذکور واذ أراد الطعن في البينة التي شهدت لاورثة بمقتهم ويقم بينة بالطعن بمن له
 عليه ولاية لايجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة فيما ترکه لهم مورثهم بدون وجه
 شرعي (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فلا يسقط حق الورثة المذکورين فيما آل
 اليهم بالارث عن المتوفى المذکور بمضى تلك المدة ويقضي لكل منهم بما يخصه بعد
 الاثبات بالوجه الشرعي وليس لاحد المعارضة في ذلك بدون وجه واذ كان للشهود له
 ولاية على الشاهد بحيث يخافه لا تكون شهادته له مقبولة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا مات عن ورثة بالغين فباعوها الرجل أجنبي بثمن معلوم من مدة خمس
 سنين بحر جيب وثيقة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فبعد ان بناها
 المشتري طلب الورثة نزعها منه منكرين للبيع فهل اذا كان البيع ثابتا بالبينة
 الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم
 لا يجابون لذلك اذا ثبت بيعهم الدار للرجل المذکور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ورثته وله عبد رقيق ادعى بعد موت سيده بانه كان اعتقه
 قبل موته ولم يثبت دعواه العتق بوجه شرعي فهل لا يثبت عتقه بذلك ولا عبرة بدعواه
 المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) ان أثبت العبد المذکور اعداؤه سيده اذ حل صوته
 بالوجه الشرعي حكم بعتقه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب تخل مات
 عن ورثة بعضهم قاصرون وبعضهم بالغين فاستولى رجل أجنبي بعد موت مورثهم على التخل
 المذکور وادعى ان بعض الورثة البالغين باع له جميع التخل بثمن معلوم بعد موت
 مورثهم والمحال انه لم يكن وصيا على القصر ولا وكيل عن أحد من باقي الورثة وهو
 ينكر دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه المذکورة بالوجه الشرعي لاعبرة بها ويكون
 الحق في التخل لاورثة المذکورين ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب)
 لا يقضي المدعى الشراء بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له قطعة أرض محدودة بحدودار بها فيها اشجار تلقاها عن أبيه ووضع يده عليها

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

هو وابوه من قبله مدة نحو ستين سنة وكل منهما يتصرف فيها تصرف المالك في املا كهـ
فلا ت ادعى عليه بعض اناس من جيرانه المشاهدين لتصرفه بان له حقا فيها والحال انه
شاهد هو وابوه المدعى عليه واباه من قبله وكل منهما يتصرف فيها تصرف المالك في
املا كهـ أكثر من عشرين سنة ولم يدع كل منهما ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعه من
ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (أجاب) سكوت كل من المدعى ومورثه
عن دعوى ما ذكر خمس عشرة سنة بلا مانع مع شاهدة تصرف واضع اليد بالزرع
والبناء مانع من معارضة المدعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على
املا كهـ مملوك كمالهم ارضاء وبناء بالشراء الشرعى بحجج شرعية تشهد لهم بذلك وهم
يتصرفون فيها تصرف المالك في املا كهـ بالهدم والبناء من مدة تزيد عن خمس عشرة
سنة والآن ادعى رجل على واضع اليد بان ارض هذه الاملا كهـ التي تحت ايديهم
وقف من قبل جده واظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فاندكر المدعى عليهم دعواه
والحال ان المدعى المذكور شاهد المدعى عليهم تلك المدة المذكورة وهم يتصرفون
بالهدم والبناء وقبره ولم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى بذلك فهل
والحال هذه لا يحكم له بدعواه ولا عبرة بدعواه الجبردة عن الاثبات الشرعى ولا يقضى
بصلته لم يثبت مضمونه شرعا (أجاب) لا يقضى بوقفة الاملا كهـ المذكورة بمجرد دعوى
الرجل المذكور ذلك ويمنع من معارضة واضع اليد ها هنا والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار خربة من والدهم من مدة خمس وثلاثين سنة
وهم ووالدهم يتصرفون فيها تصرف المالك في املا كهـ بالهدم والبناء وغير ذلك من
سائر التصرفات الشرعية من غير منازع لهم ولا لوالدهم من قبلهم والآن يدعى عليهم
رجل بان له عن عمه وعمتيه حقا فيها بعمد موت كل من العم والعمتين فاندكر المدعى عليهم
دعواه فهل اذا كان كل من العم والعمتين حاضرا او شاهدا تصرف واضع اليد مدة تزيد
على عشرين سنة وهو ساكت من غير نزاع لا تسمع دعواه ام بعمد مضي تلك المدة ان لو كانوا
احياء لا تسمع دعوى وارثهم المذكور من بعدهم (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل
المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
طاحونة بالارث عن أبيه ادعى عليه جماعة بانها وقف واظهروا بذلك وثيقة مقطوعة
الثبوت وبعد ذلك ادعوا ايضا بانهم املهم واظهروا بذلك ايضا وثيقة مقطوعة الثبوت
فهل لا عبرة بدعواهم المذكورة ولا عبرة بكل من الوثيقتين المذكورتين اللتين لم يثبت
مضمونهما شرعا ويكون الحق في ثلث الطاحونة المذكورة للوارث المذكور (أجاب)
لا يقضى بالصكوك والسكاغد بدون اثبات مضمونها بالوجه الشرعى على فرض صحة
الدعوى ودعوى المالك بعد دعوى الوقف لا تسمع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر قطعة ارض خالية من البناء بنى فيها امكنة وغرس فيها اشجارا بعد ان

تزوج آخرتها وصرف في ذلك مبلغا جسيما من ماله وانتفع المشتري بذلك مدة تزيد على
اربعةين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم باطلاع البائع وورثته
من غير معارض ولا منازع ثم مات البائع بعد مضي هذه المدة عن ولده وباقي ورثته فادعى
عليه ورثة البائع بان القطعة الارض وقف عليهم ولا يثبت لهم على ذلك فهل لا يجابون
تلك ولا تسمع دعواهم بدون اثبات شرعى (اجاب) لا يقضى بوقف تلك الارض بمجرد
دعوى وارث البائع لما ذلك بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة
بين اخوين واختهما بالميراث عن أبيهم باع أحد الاخوين نصيبه ونصيب أخيه وأخته
بالوكالة الشرعية عنهما الرجل بثمن معلوم من مدة سبع وعشرين سنة بوجوب حجة
شرعية بيد ورثة المشتري وبعد أن مات الوكيل وأخته المذكرة ادعى الاخ الموكل
عدم التوكيل منه ومن أخته لاجل ابطال البيع في نصيبهما فانكر الورثة دعواه فهل
اذا كان التوكيل منهما الاخيرهما في البيع ثابتا بالبينّة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة
باتكادهم وينع من منازعة ورثة المشتري فيها بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجاب
لتلك حيث ثبت التوكيل بالبيع والبيع بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل استأجر حانوتا من امرأة تملكه ومكث فيه مدة فادعى عليها أنه صرف في عمارته
بمبلغ من ماله ليرجع عليها وانها أذنت بذلك فانكرت دعواه ولا يثبت له عليها بذلك
فهل لا يلزمها شيء بمجرد دعواه والحال هذه (اجاب) لا رجوع للمستأجر المذکور عما
ادعى صرفه في عمارته المذكرة كوردها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين
شترى دارين لا تفيهما من رجل أجني بثمن معلوم في حال حياة أبيهما بموجب حجج
شرعية بذلك ثابتة المضمون فهل اذا مات أبوهما بعد مدة عنهما وعن بنتين غيرهما
وأوصفت البناتان مقاسمة الاخوين المذكرة كورين في الدارين لا تجابان لذلك ويكون الحق
فيهما ان اشترى اهما خاصة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) ما تحقق اختصاص
الزوجين المذكرة كورين به شرعا لا يكون تركه عن والدهما فلا يقسم بين باقي ورثته والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وحصة معلومة في طاحونة بطريق الميراث
عن أبيه مدة نحو عشرين سنة وهو يتصرف فيما ذكر بالهدم والبناء من غير منازع له
ولا لآبيه والآن يدعى قريب له مشاهد لتصرفه بان له حصة فيهما عن أبيه فانكر
واضح اليد دعواه ولا يثبت له ولا يستدعيه بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه
بالبينّة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المحرقة عن اثبات الشرعى و يمنع من
منازعة المالك بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه
بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من
الديارهم فانكر المدعى عليه دعواه فطلب من المدعى بينة فاخبر بانه لا بينة له فخاف
المدعى عليه اليقين الشرعية على نفي دعوى المدعى وانه لاحق له فهل اذا وجد المدعى

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٢

١١٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

بينه على اثبات دعواه تقبل ولو بعد الحلف وتسمع دعواه ثانية ولا يكون الحلف مانعا
 لسماع الدعوى والبينة (أجاب) اذا لم يقيم المدعى بينة على مدعاه وحلف القاضى المدعى
 عليه اليقين الشرعية بطلب المدعى ثم أقام المدعى بينة على مدعاه قبلات عند العامة وهو
 الصحيح ولا يكون التحليف مانعا من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى وترك
 بنتين وزوجة فادعى رجل انه ابن عمه لياخذ ما بقى بعد أصحاب القروض وأقام بينة تشهد
 بالسماع فقط ولا تعرف الجدة الجامع فهل لا يجب له دعواه واذا أقام بدهم قبول بينة العامة
 وحكم الحاكم الشرعى بقبول بينته هل ينقض أم لا (أجاب) لا بدعى دعوى بنوة العم من
 ذكر اسم الجد الجامع فلا يسوغ للقاضى الحكم بالنسب بدون ذكر اسم الجد
 المذكور مع استيفاء ما شرط لصحته والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة اشترت نخلا من
 رجل ووضعت يدها عليه مدة تزبد عن أربعين سنة وهى تتصرف فيه من غير منازعة لها
 فيه تلك المدة ثم ماتت عن ورثة من نحو سبع سنين فوضعوا أيديهم عليه والآن تدعى
 ورثة البائع المشاهدين للتصرف فيه بان النخل المذكور لهم عن جدتهم منكرين بيع
 مورثتهم فأنكر ورثة المرأة دعواهم فهل اذا كان البيع من مورثتهم ثابتا بالبينة
 الشرعية لا يجبون لذلك ولا هبة بانكارهم وينعون من منازعة ورثة المرأة فى ما حكمهم
 بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت بيع المورث لما ذكر حال حياته لا يكون لواثره بعد
 ذلك معارضه بقرينة المشتري لذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
 استأجر قطعة ارض خالية من البناء من مالكها بآجرة معلومة لكل شهرا وحدث فيها
 بناء باذن المالك واشترى ما يحتاجه من الاخشاب والاواقي التى يحتاجها لبيعه وشراؤه
 من مال نفسه والآن يدعى رجل اجنبى بانه شريك له فيما احده من البناء والاخشاب
 والاواقي فأنكر واضع اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الشرعية معه فى
 البناء والاواقي والاخشاب لا يجب له ذلك ولا هبة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من
 منازعته فيما بيده بدون وجه شرعى (أجاب) لا يحكم للدعى الخارج المذكور بدعواه
 الا اذا ثبت ما يدعيه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة يملكون ثلث
 دارا وثلث طاحونة بالميراث عن أصولهم يبيعون فى الدار من مدة خمس سنين وفى
 الطاحونة من مدة سبع سنين بثمن معلوم اشريكمهم وأخذ كل ثمن نصيبه بموجب حجج
 شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية والآن يريد بعض الباعين منازعة
 المشتري فى نصيبه منكر البيعة فهل لا يجب لذلك حيث كان البيع ثابتا بالبينة
 الشرعية منهم لشرىكمهم ولا هبة بانكار المنكر منهم ويمنع من منازعة المشتري فيما
 اشتراه منهم بدون وجه شرعى (أجاب) لا هبة بانكار البائع البيع بعد ثبوته بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث عن أصوله بآجرة الرجل آخر
 بثمن معلوم من مدة ثمانى عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري بختم قاضى الناحية

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٥

ثابتة المضمون والمشتري يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة ثم مات والاثنان يريدان البائع منازعة المشتري منكر البيع أبيه فهل لا يجاب لذلك حيث كان البيع ثابتا ولا عبرة بانكار الابن المذکور ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعى (اجاب) لا عبرة بانكار الوارث بيع مورثه بعد نبوته حال حياة المورث بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى حصة فى مكان من ملاكه فاستولى المشتري على جميع المكان وعرف فيه بدون اذن باقى الشركاء ثم بعد ذلك حضر باقى الشركاء وطلبوا نصيبهم فى المكان المذکور فادعى انه اشترى جميع المكان منهم ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويحجب على تسليم نصيب باقى الشركاء فى المكان المذکور لهم (اجاب) يحكم له باقى الشئ كما بما يخبرهم فى المكان المذکور حيث لم يثبت المدعى دعواه الشراء منهم بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة ادعوا على رجل انه واصل يده على مكان يملكونه ويأيد بهم حجة تشهد لهم بذلك فستل منه عن ذلك فاجاب بانه اشترى من المكان المذکور منهم من قبر طاه من أحد المدعين المذکورين بخمسمائة ريال فستل عن ادعى الشراء منه عن ذلك فاجاب بانه لم يدهد منه بيع فى ذلك انما وقع بينه وبين زوجته نزاع من قبل كسوتها فوعداها ببيع حصته فى هذا المكان فى نظير كسوتها فتوجه ولده ولدها الى واضع اليد المذکور ورواخذ منه مائة وأربعين قرشا ودفعها لهما ولم يصدر مني بيع لاقى حصته ولا فى غيرهما فطلب من واضع اليد المذکور دينة تشهد له بذلك فحجز عن ذلك فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويحجب على تسليم المكان المذکور للملاك (اجاب) يؤمر المدعى عليه بتسليم المدعى به الملاك المذکورين حيث اعترف باصل الملاك لهم ولم يثبت دعواه الشراء منهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل ابن عمه على عقاره وعلى اشيائه موصوطة فى محله ليحفظها له الى أن يحضر من فينته وسافر وصار ابن العم واضعا يده على ذلك والاثنان يدعى رجل أجنبي على واضع البدان له استغنا فى جميع ذلك بسبب ميراث كان بينه وبين الرجل الموكل وواضع اليد لا يعلم له شيئا فهل لا تسمع دعواه على واضع اليد حيث كان وكيلًا بالمحافظة والمال فى يده وديعة ولم يثبت موت الموكل (اجاب) اذا ثبت المدعى عليه انه مودع القاتل تندفع عنه الدهوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى عقارا وتصرف فيه بالهدم والبناء ثم بعد ست سنين نازعه رجل وقال انى ارضا فى هذا الذى اشتريته والحال ان المدعى كان عالما بالشراء والهدم والبناء والمشتري بينة تشهد بعلمه بذلك ولم يدع ولم ينكر على المشتري ما فعل فبعد ان قرأ البائع ادعى بذلك فهل اذا أنكر المدعى عليه ولم يكن للمدعى بينة تثبت ما يدعيه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ولا يقضى بها (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذکور بمجرد دعواه والحال هذه على فرض

معهاها وقد صرحوا بان شاهدة الاجنبي ولو جار البيع والتسليم ونصرف المشتري
 بنحو الهدم والبناء مع السكوت عن الدعوى مانع من سماعها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى مصاعاً من ماله لنفسه وهو في النظام ودفعه لزوجته صار به على يديته
 فبعد مدة طلبه منها فادعت انه ملكها فانكر دعوها ولا يئنه ولا سند بيدها يشهد لها
 بالملك فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعوها والجر ردة عن الاثبات ويكون له اخذه منها
 حيث كان هناك يئنه تشهد بانه دفعها لها طارئة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
 (اجاب) القول للزوجة المذكورة بيمينها في كون المصاع الذي بيدها ملكها ما لم
 يثبت الزوج ملكه له بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل مشترك بين
 اخوين لاحدهما ربه وللآخر ثلاثة ارباعه فمات من له الربع عن ابن قاصر فضمنته
 جديته حتى يبلغ ثم مات همه الذي له ثلاثة ارباعه من اولاده فاستمروا واضعين ايديهم
 على المنزل المذكور فطلب ابن من مات من الربع بعد بلوغه رشيداً اخذ حقه الذي آل
 اليه بالميراث عن ابيه فغضب اولاد العم متعللين بانه بلغ من مدة خمس سنين وهو شاهد
 لتصرفهم فيه بالهدم والبناء ولم يدع ولم ينازع فهل اذا كان هناك بينة تشهد بان لا يسه
 الربع في المنزل يكون له اخذ حقه ولا عبرة بتعللهم المذكور ولا يكون سكوت المدة
 المذكورة مسقطاً لحقه وما نعاله من التداعي مع اولاد عمه (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم
 الزمان فللابن المذكور بعد بلوغه رشيداً اخذ ما يخصه من تركه ابيه ويقتضى له بذلك
 والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر داراً
 اشتراها ذلك الآخر من آخرين وسبق التداعي من بعض اولئك الآخرين بانه لم يبيع
 واقامت الدعوى وثبت لدى نائب الشرع بالناحية بعبه ووقع التداعي مرة أخرى وثبت
 البيع له فالآن وارث البعض يدعي على واضع اليد الذي هو المشتري من ذلك الآخر بان
 مورثه لم يسبق منه بيع وبطلان بيعه بمأخض مورثه فهل اذا كان ذلك البيع ثابتاً لا يكون
 للمدعي المذكور معارضة واضع اليد على تلك الدار لاسيما وقد اقر المدعي انه لاحق له
 فيها وانما قصده بالدهوى تغير يمين المدعي عليه (اجاب) نعم لا يكون للوارث المذكور
 معارضة المشتري حيث ثبت بيع المورث لما علم في تلك الدار حال حياته بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له فحل باعه لآخر بثمن معلوم وقبض ثمنه
 بحضرة ابنه ومضى على ذلك نحو اثنتي عشرة سنة حتى مات البائع وابنه وللبنات ابن
 ابن اراد ابطال بيع جده متعللاً بانه كان صدر منه البيع مكرهاً ولا يئنه ولا برهان له على
 ذلك فهل لا عبرة بدعوها المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون الحق في الفحل للمشتري
 والمحال هذه (اجاب) الملك في الفحل المذكور لمشتريه ويمنع ابن ابن البائع من معارضته ان
 كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت
 بالغة وعن اخ شقيق وترك ما يورثه شرعاً من دار ومواسم وحبوب وغير ذلك فاراد الاخ

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

١٤

التي هي من التركة فنعته الزوجة مدعية ان ماتر كه الميت عماذ كرمك لما
فانكر الاخ دعواها فهل لا تجاب لذلك ويقسم جميع ما ثبت انه تركه عن الميت بين
ورثة القريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا اختلف أحد الزوجين مع
الوارث الاخر في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه وفي البيت نفسه فالقول قول الحمى
من الإيمن فيما يصلح له أولهما فيقضى للزوجة بذلك ان حلفت الا اذا أقام الوارث بينة
أملاك الميت وما ثبت انه ملك الميت بالوجه الشرعي يقسم بين ورثته بالقريضة
الشرعية فيكون للزوجة فيه الثمن فرضا ولبنته النصف كذلك والباقي لآخيه الشقيق
فما عاين لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في شخص واضح يده على دار
وخص بطريق الميراث عن أبيه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالبيع
وغير التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق فيه حصة
بطريق الميراث عن أبيه فانكر المدعي عليه دعواه وجدها والمحال ان أباه كان حاضرا
فما عاين التصرف واضع اليد فيه التصرفات الشرعية المذكرة وهو ساكت
في المنازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعي بعد
الوارث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
بأن يملك بخلاف الميراث عن أبيها باعته لرجل أجنبي بثمن معلوم بحضور ابنيها وجمع من
العلماء من مدة خمس عشرة سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بذلك ثم مات كل من
الاب والابنة عن ورثة فاراد ورثتها منازعة ورثة المشتري وأخذ النخل منهم
فليس مورثهم فهل اذا كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا
يكون لهم ومنعون من المنازعة ورثة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت
البيع فادعى رجل حياته بالوجه الشرعي لا يكون لوارثها بعد وفاتها معارضة
للموثة فانكاره البيع بعد نبوته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
عليها مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها لنفسه بهدم وبناء وغير ذلك
فادعى الآن رجل ادعى رجل انه يستحق فيها حصة بطريق الميراث فانكر واضع اليد
فما عاين موثقه كان موجودا في معظم تلك المدة ولم يعارض ولم ينازع حتى مات فهل
تسمع دعوى المدعي حينئذ (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث والمحال هذه والله
(سئل) في رجل يملك بيتا واضع يده عليه مدة من السنين ادعى عليه رجل
بأن يملك فيه بانه يملك هذا البيت وأظهر بذلك حجة مقبولة الثبوت فانكر
فما عاين فهل والمحال هذه لاذ لم يثبت المدعي دعواه العلولا عبرة بها ومنع من
العلماء وجه شرعي (أجاب) لا يحكم للمدعي بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وأراد أخذ مناصه من فرش وغيره فنعته

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٦

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

محرم

٢

١٢٧٠

الزوجة من ذلك متعلقة بان ما جلست عليه ونامت فيه واستعملته من الاواني فهو ملك لها فهل لا عبرة بتعللها المذكور ويكون له اخذ متاعه (اجاب) للزوج اخذ متاعه المملوك له وليس لازوجة معارضته في ذلك بمجرد تعللها المزبور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بالغ وترك ما يورث عنه شرعا وقبل موته يوم حضره جمع من المسلمين فطلب رجل منهم أن يكون وصيا على ماله بعدم موته فامتنع من اجابته لذلك وقال له لا تكون وصيا على مالي وبعد موته ادعى ذلك الرجل على ورثته بأن مورثهم جعله وصيا على ثلث ماله فانكرت الورثة دعواه ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للرجل المذكور معارضته في ذلك بدون وجه شرعي ولا عبرة بدعواه المبردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى المبردة عن الاثبات شرعا فلا يقضى للدعي المذكور بمجرد دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في بئر قديمة كائنة بمنزل مملوك لمجاهدة متصرفين فيه وموحدتهم مدة تزيد عن ثمانين سنة وفي اثنا هذه المدة جعلوها مرصا ثم باع رب المنزل المثل مع البئر لرجل آخر ومكث بيده مدة تزيد عن ثلاثين سنة ومات عن ورثة فوضعوا ايديهم عليه وغيروا المرحاض من مدة سنة وأعادوه بئرا كما كان وأعادوا حائط البئر على أصله كافي حجة الشراء فنادى بهم أهل الحارة الآن متعللين بان البئر كانت بوجهين وجه البيت ووجه للحارة قديما فانكر الورثة دعواهم وترافعوا لدى قاضي الجهة ولم يثبتوا دعواهم ولا بحجة ولا بينة شرعية وبعد مضي نحو ثمانية أشهر وحكم القاضي بما في حجة ورثة المشتري ادعى رجل آخر من حارة أخرى بما ادعى به أهل الحارة أولا من متصرف الممل ففعل بعد مضي هذه المدة الطويلة قبل الشراء وبعد مواعينة المدعين للهدم والبناء مع عدم المنازعة لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة الملاك في ملكهم بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ملاكها وقبضها ووضع يده عليها مدة اثني عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما من أنواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة من تلقى الملاك منهم المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع له فيها والا أنكر بعض البائعين البيع لكون شهود البيع المكتوبة أسماءهم في سند البيع قد ماتوا فهل اذا ثبت البيع من المدعي المذكور وغيره بشهادة بينة شرعية تشهد بالبيع لواقع اليد يمنع من دعواه والحال هذه ولو لم تكن هذه البينة مكتوبة أسماءهم في سند البيع (اجاب) ليس لمن ثبت بيعه لما يملكه للمشتري المذكور بالبينة العادلة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول الشهادة على ذكر اسم الشاهد في صك البيع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وتركت ما يورث عنها شرعا من نخل وثلث دار فوضع رجل أجنبي يده على ما تركته في غيبة الابن المذكور والا أن حضر وطلب رفع يده

دعوى الشراء من أمه متعللا بورقة بسد مة مقطوعة الثبوت فانكر الابن دعواه
فحاجب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المهردة عن الاثبات ويمنع من منازعته فيما
دعواه المهردة عن وجه شرعى وترفع يده عنه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا لم يثبت
دعواه الشراء لما ذكر من مورث الابن المذكور بعد اعترافه بالملك له يؤمر برده
في يد المورث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم
موضع رجل يده عليها مدة احدى عشرة سنة فطلب الورثة رفع يده عنها واعترف بانها
من أبيهم وأنه قد اشترها من أحد الورثة وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت
فدعواه فهل يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة ولا عبرة بدعواه الشراء من أحد
الورثة ولا يتصرف فيها المدة المذكورة ولو زادت على خمس عشرة سنة (أجاب) اذا كان
اليد موقرا باصل الملك للورثة في الدار المذكورة يؤمر بتسليمها لهم اذ لم يثبت
لغيره اليه بناقل شرعى ولا عبرة بالدعوى المهردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها بالميراث الشرعى عن والده من مدة تزيد على
خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغيرهما
فدعوى رجل أخيه على واصل اليد بانه يملك حصته في الدار المذكورة بطريق
الورثة والده وأظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فانكر واصل اليد دعواه والمحال
المذموم كان حاضرا بالبلد وشاهد التصرف واصل اليد المدة المذكورة وهو
يثبت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من شرعى عن الدعوى والطلب فهل والمحال هذه
تمنع دعوى المدعى المذكور حيث جحد المدعى عليه دعواه ولا عبرة بالوثيقة
دعوى الثبوت شرعا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بغير عذر
يمنع من سماع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في اثبات دينه وتخليصه من ورثة ميت وعنده بيعة
الشهادة عن جماعة بينها وبين قاضي بلد الورثة مسافة التصرف هل اذا قبلها
وثبت الدين بشهادتها وتوجهت يمين الاستظهار على الموكل وكان بينه وبين
المدعى ثبت الدين على يديه مسافة قصر رسول لتخليفه اليمين أو يحلف وكيف
يجوز له على لزوم التخليف في دعوى الدين - الى الميت بالاطلب كما في كتب
المدعى في الدار المختارة ان النيابة لا تجرى في الحلف ولا يحلف الوكيل المذكور بل
يجوز للدين الغائب ولا يدفع المال الى وكيله قبل الحلف وعدم الدفع يفهم
في الحاشية كما أفاده العلامة خير الدين في فتاواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أجر له ما كم شرعى بمبلغ دراهم فأنكرها فلما اقيمت عليه البينة الشرعية
فدعواه منه وطعن في البينة ولم يثبت ذلك فهل لا يصدق في دعواه المهردة عن
البينة يكون له لزوم ما دفع المبالغ (أجاب) على المدين المذكور دفع ما ثبت بالوجه

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١١

٢٨

١٢٦٩

الزوجة من ذلك متعلقة بان ما جلست عليه ونامت فيه واستعملته من الاواني فهو ملك
لها فهل لا عبرة بتعللها المذكور ويكون له أخذ متاعه (أجاب) للزوج أخذ متاعه
المملوك له وليس للزوجة معارضته في ذلك بمجرد تعللها المزبور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا وقبل موته يوم حضره جمع من
المسلمين فطلب رجل منهم أن يكون وصيا على ماله بعد موته فامتنع من اجابته لذلك
وقال له لا تكون وصيا على مالي وبعد موته ادعى ذلك الرجل على ورثته بأن مورثهم
جعله وصيا على ثلث ماله فانكرت الورثة دعواه ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه

٢٩

١٢٦٩

أذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للرجل المذكور معارضتهم في ذلك بدون وجه
شرعي ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا فلا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في بشر
قبيلة كاثنة بمنزل مملوك بمجاعة متصرفين فيهم وخدمهم مدة تزيد عن ثمانين سنة وفي
أثناء هذه المدة جعلوا لها مراحضاً ثم باع زب المنزل المثل مع البئر لرجل آخر ومكث بيده
مدة تزيد عن ثلاثين سنة ومات عن ورثته فوضعوا أيديهم عليه وغير والمرحاض من مدة
سنة وأعادوه بئراً كما كان وأعادوا حائط البئر على أصله كافي حجة الشراء فنادعهم
أهل المحارة الآن متعللين بأن البئر كانت بوجهين وجه البيت ووجه المحارة قديماً
فانكر الورثة دعواهم وترافعوا لدى قاضي الجهة ولم يثبتوا دعواهم لا بحجة ولا بينة
شرعية وبعد مضي نحو ثمانية أشهر وحكم القاضي بما في حجة ورثة المشتري ادعى رجل
آخر من حارة أخرى بما ادعى به أهل المحارة أو لا منتصر لهم فهل بعد مضي هذه المدة
الطويلة قبل الشراء وبعده ومعاينة المدينين للهدم والبناء مع عدم المنازعة لا يجابون
لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة المالك في ملكهم
بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى داراً من ملاكها وقبضها ووضع يده عليها مدة اثني عشر سنة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما من أنواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة من
تلقى المالك منهم المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع فيها والآن أنكر بعض
البائعين البيع لكون شهود البيع المكتوبة أسماءهم في سند البيع قد ماتوا فهل اذا
ثبت البيع من المدعى المذكور وخبره بشهادة بينة شرعية تشهد بالبيع لواقع اليد يمنع
من دعواه والحال هذه ولولم تكن هذه البينة مكتوبة أسماءهم في سند البيع (أجاب)
ليس لمن ثبت بيعه لما يملكه للمشتري المذكور بالبينة العادلة معارضة المشتري في ذلك
بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول الشهادة على ذكر اسم الشاهد في صك البيع والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وتركت ما يورث عنها شرعاً من نخل وثلاث دار
فوضع رجل أجني يده على ما تركته في غيبة الابن المذكور والآن حضر وطلب رفع يده

محرر

٢

١٢٧٠

دعوى الشراء من أمه متعلقة بورقة بسدقة مقطوعة الثبوت فأنكر الابن دعواه
 فأنكرت له شرعا ولا عبرة بدعواه المهردة عن الاثبات ويمنع من منازعته فيما
 كان يدعى به شرعى وترفع يده عنه إذا تحق ما ذكر (أجاب) إذا لم يثبت
 دعواه الشراء لما ذكر من موثر الابن المذكور بعد اعتراقه بالملك له يؤمر برده
 إلى الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم
 من ماله رجل يده عليها مدة إحدى عشرة سنة فطلب الورثة رفع يده عنها واعترف بأنها
 من أبيهم وأنه قد اشتراها من أحد الورثة وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت
 فأنكره فهل يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة ولا عبرة بدعواه الشراء من أحد
 الورثة لا يصر فيه فيها المدة المذكورة ولو زادت على خمس عشرة سنة (أجاب) إذا كان
 المصدق بأصل الملك للورثة في الدار المذكورة يؤمر بتسليمها لهم إذا لم يثبت
 ما يليه يناقل شرعى ولا عبرة بالدعوى المهردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم
 في رجل واصل يده على دار تلقاها بالميراث الشرعى عن والده من مدة تزيد على
 خمسة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغيرهما
 الذي رجل أجنى على واصل اليد بانه يملك حصة في الدار المذكورة بطريق
 من والده وأظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فأنكره واصل اليد دعواه والحال
 المذكور كان حاضر بالبلد وشاهد التصرف واصل اليد المدة المذكورة وهو
 لم يدع ولم ينادع ولم يمنع من دعوى شرعى عن الدعوى والطلب فهل والحال هذه
 دعوى المدعى المذكور حيث جحد المدعى عليه دعواه ولا عبرة بالوثيقة
 الثبوت شرعا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بغير عذر
 مانع من سماع دعوى وارثه إذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في اثبات دينه وتخليصه من ورثة ميت وعنده بيعة
 تشهد من جماعة بينها وبين قاضي البلد الورثة مسافة القصر فهل إذا قبلها
 ثبت الدين بشهادتها وتوجهت بمين الاستظهار على الموكل وكان بينه وبين
 الذي ثبت الدين على يديه مسافة قصر يرسل للخليفة اليمين أو يحلف ويكيله
 أجمعوا على لزوم الخليفة في دعوى الدين على الميت بلا طلب كما في كتب
 الأصول في الدراخا وأن النيابة لا تجرى في الحلف فلا يحلف الوكيل المذكور بل
 هو ريب الدين الغائب ولا يدفع المال إلى وكيله قبل الحلف وعدم الدفع يفهم
 النيابة كما أفاده العلامة خير الدين في فتاواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 كان له دين على كذا كذا كذا كذا فأنكرها فلما أقيمت عليه البينة الشرعية
 لم يصرح منه وطعن في البينة ولم يثبت ذلك فهل لا يصدق في دعواه المهردة عن
 البينة أم لا (أجاب) لا يكون له ما يدفع المبالغ (أجاب) على المدين المذكور دفع ما ثبت بالوجه

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١١

الشرعى انه بذمته ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة ماتت من زوجها وهو أيضا ابن أخى معتقها وتركت ما يورثهن من شرا فاتفق
 رجل وادعى انه اخوها يريد بذلك منع ابن أخى المعتق فهل اذا لم يثبت بالبينة الشرعية
 العادلة نسبته لا يكون له حق في تركه المتوفاة واذا ثبت اقرارها له بالاخوة يكون ابن
 أخى المعتق مقدما (أجاب) اذا لم يثبت مدعى الاخوة لا راة المذكورة دعواه بالوجه
 الشرعى لا يقضى له بالارث اذ من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه وقد صرح علماؤنا
 بان المقر له بالاخوة من لا مؤثر في الارث عن الوارث المقتضى المعروف غير الزوجين والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض من مدة تزيد على عشرين سنة
 وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم ادعى الابن أخيه انه يستحق فيها حصة
 بطريق الميراث عن أبيه فأنكر وأصلح اليد دعواه والمحال ان أباه كان حاضرا بالبلد
 ومشاهدا التصرف وأصلح اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير
 مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل لا تسمع الدعوى المدعى حيث أنكر المدعى عليه
 دعواه وجدها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث
 والوقف ووجود دعوى شرعى وصرح وابانه اذا وجد المانع من سماع دعوى المورث
 لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل ابن عمه على عقاره
 وعلى أشياء موضوعة في محله ليحفظها له الى أن يحضر من غيبته وسلمه المفتاح وسافر
 وصار ابن العم واضع يده على ذلك والآن يدعى رجل أجنبي على واضع اليد ان له
 استحقاقا في جميع ذلك بسبب ميراث كان بينه وبين الموكل وواضع اليد لا يعلم له شيئا
 فهل لا تسمع دعواه على واضع اليد حيث كانت يده يدا مائة لخصوصه (أجاب) اذا
 أثبت واضع اليد المذكور ان الغائب وكله بحفظ تلك الاشياء تدفع منه خصومة المدعى
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادهت على زوجها بان لها عليه بعض دراهم معلومة
 اقدر وبيدها وثيقة بختمه مقطوعة الثبوت فأنكر الزوج دعواها فهل والمحال
 هذه اذا لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها
 (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة مقطوعة الثبوت
 والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في عيشة واحدة وكسبهما بالزراعة واحد حصل امالا
 بكسبهما وسعيهما ولهما أخ معزول ومنفرد عنهما بكسبه وسعيه وحده خاصة او ادا الاخ
 المعزول ان يقاسمهما فيما يديهما متعللا بان أصله من مال أبيهم فأنكر راد دعواه ولا
 بينة ولا برهان له على مدعاه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنع من
 معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعى سيما وان الاب لم يخلف تركه أصلا (أجاب) نعم لا
 عبرة بدعواه المذكورة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اشتراه من
 آخر من مدة ثلاثين سنة وزيادته بموجب حجة شرعية بيده من الحاكم الشرعى فيه بشر

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

خالف في كونه في حجة ويجوز ان يبت لرجل آخر باعه به لرجل من مدة سنتين والآن
بدعي من الشفعة بان له حق الانتفاع والسقاية من البئر المذكور فانكر رب البئر دعواه
ولا يشهد عليه بشهادة بالاشتراك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المحرفة عن
الاشتراك يخرج من متازعة المالك في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة
بالدعي المحرفة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد وبنت
واسم من زوجة وعليه دين لا يخرج من بضاعة مشبوت في دفتر كل منهما فهل يعمل
بدفتر الدين التوفي بخطه فيما عليه و يكون للداثن اخذ حقه من تركه الميت على

١٢٧٠

١٩

ميتا دفتر المتوفى المذكور وليس للورثة منه عن اخذ حقه والحال هذه (اجاب)
لا يعمل في دفتره على الخط ولا يقضى به اذ هو خارج عن حجب الشرع الثلاث وهي البينة
والشهادة والقبول لان الخط يشبه الخط واستثنى في الاشياء عن قضاء الخانة دفتر
الدين والشراف والبيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من امرأة ودفع
بها عشرة مائة شرعية يشهدون بالبيع ويقدرون ثم بعد ذلك غاب الرجل
عن البلد فوضع ابنه يده على الدار المذكور ودعي انه اشترىها منها بتاريخ
ابنه فهل اذا حضر الاب المذكور من غيبته وأثبت الشراء لنفسه

١٢٧٠

١٩

الذي بتاريخ سابق على البيع الثاني يكون الحق للاب فيها (اجاب) اذا
بيع وادى البشراء الدار من بائع واحد وارضا وتاريخ الخارج اسبق واقام
البينة طبق دعواه قضى بينة الخارج لان شراؤه اسبق والله تعالى اعلم (سئل)
في بائع فحل في جهتين معلومتين باع لأحدهما ولده انتهى عشرة نخلة
من الختل المذكور بن معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية من نائب
قبض الابن المشتري الختل وحازره في حال حياة أبيه وصار يتصرف فيه مدة
ثم بعد ذلك مات الاب عن ابنه المشتري وعن أولاد آخرين فالاولاد

١٢٧٠

٢٠

من يجلسوا ما باعه الاب لابنه في حال حياته وقبض منه ميراثا عنه فهل
يكون البيع صحيحا فاذا ولا يكون ميراثا عنه حيث ثبت البيع بالبينة
(اجاب) اذا أثبت الابن المذكور شراؤه من الختل من أبيه حال صحته
في القوم لا يكون لبقية الورثة جعل ذلك ميراثا من مورثهم بل يختص به
الابن المذكور (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدراهم
في عشرة سنة ولم يكن منه بينة تشهد بذلك ولا وثيقة يده فهل والحال
الآن المحرفة عن الاثبات الشرعي ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ولا

١٢٧٠

٢٢

المدعى عليه مقرا اذ ادعى المدعى اذ لم يكن المدعى عليه مقرا اذ ادعى المدعى
في عشرة سنة في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى اعلم (سئل)

في جماعة يملكون ساقية وأرضاً خراجية بأعو الساقية وأسقطوا حقهم من الأرض بتمن
معلوم من الدراهم فوضع يده المشتري على الساقية والأرض منذ انقضى سنة ثم بعد
مضى تلك المدة ادعى البائعون الاكراه فانكر المدعى عليه دعواهم فهل اذا لم يثبت
المدعون دعواهم الاكراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون
من معارضة واضع اليد (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنتين أحدهما قاتل والاخر حاضر
وترك ما يورث عنه شرعاً فوضعت الزوجة يدها على التركة الى أن حضر كل من الابنتين
وطالبانصيبهما من التركة فادعت الزوجة أن لها على ابنتها ما دينان من مدة خمس واربعين
سنة وبيدها وثيقة مقطوعة الثبوت فانكرت الورثة دعواها ووجدتها والحال انها
حاضرة وساكنة من غير طالب المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة
حيث انكرت الورثة ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا
في الارث والوقف ووجوده مذكور شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بورة تخل
في خيرة اصوان رهنها عند آخر على قدر من الدراهم ثم مات الراهن عن ثلاث بنات
فبلغت البنات واردين اخذ الخلل من المرتين ويدفعن دراهم الرهن فادعى انه اشتراه من
ابيهن قبل موته ولا يبنه له على ذلك فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء من ابيهن قبل
موته بالبنية الشرعية لا عبرة بدعواه ويجب على تسليم الخلل لبنات الراهن (اجاب) نعم
لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بخلاف
رجلين بتمن معلوم فوضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة تزيد عن شهرين سنة
بما سلاخ البائعين ومشاهدتهم مال ذلك المدة المذكورة والاآن انكر البائعان البيع
المذكور لموت شهود البيع المكتوبة اسمائهم في صكه فهل اذا كان هناك بينة تشهد
بالبيع لم تذكروا اسمائهم في الوثيقة المذكورة تقبل شهادتهم ويمنعان من معارضة
المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بيع الرجلين المذكورين
ما ذكر مستوفياً شرائط الصحة لا يكون لهم ما معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي
وقد صرحوا بان حجج الشرع ثلاث البينة والاقراء والنكول ولا يعول شرعاً على الخط
كما لا يشترط في قبول الشهادة ذكر اسم الشاهد في الوثيقة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك مائة نخلة باع خمسين منها لآخر بتمن معلوم مفرزة ومحدودة بحدودها من مدة
سنتين من غير منازع له فيها تلك المدة بموجب حجة شرعية مشهود بتختم قاضي الناحية ناسبة
المضمون والاآن تريد اولاد البائع ابطال البيع متعللين بان اباهم ووجههم قبل بيعه
للمشتري وصدفهم على ذلك مع علمهم بالبيع ومشاهدتهم لتصرف المشتري المدة
المذكورة فانكر المشتري دعواهم وتصديق ابهم والحال انه لا يبنه ولا سند بأيديهم
يشهد لهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا عبرة بتعللهم

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

صفر
٢

ولا يملكون ابيهم حيث كان بيعه ثابتا بالوجه الشرعى واذا انكسر قبض الثمن وكان
هناك شاهد باقراره يقبضه من المشتري لا عبرة بانكاره ايضا ويمنع مع اولاده من
المشتري بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة ولا بتصدق
البيع بانكاره قبض الثمن ان كان الواقع ما هو مستطوع بالسؤال والله تعالى اعلم
في رتبة يملكون دارا بالميراث عن ابيهم وجدهم من قديم الزمان مدة تزيد عن
سبعين سنة من غير منازع لهم ولا اصولهم فيها والا فندعى جماعة القرابة لهم وانهم
يحتجون بحصة فيها متعلين بان بعضهم اقرب بالقرابة فأنكر عليه باقيهم وأنكروا
باعتبار ابيه فهل اذا لم يثبتوا دعواهم القرابة والا قرارها ونسبتهم الى المجدد الجامع
في ذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة ارباب
البيوت وجه شرعى (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله
(سئل) في جماعة يملكون دارا وفاخورة بالميراث عن اصولهم من قديم
الزمان على ثمانين سنة من غير منازع لهم ولا اصولهم فيها فهل اذا ادعى أحد
منهم قومه وانكروا الورثة دعواه والحال انه لا يثبت ولا سند يده يشهد له بذلك
فلا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لهم التصرف فيما بالبيع
(اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال هذه على فرض سماعها والله
(سئل) في رجل له قطعة ارض سماوية يملكها واضع يده عليها وهو يتنعم
بها سبعين سنة ثم مات عن ورثة فادعى عليهم رجل بان له حصة فيها ويريد منعهم
من بيعها فأنكروا دعواه ولا يثبت له عليهم فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات في أرض سماوية ويكون لهم التصرف فيما بالبيع وغيره حيث كانت مورثة
لغيره لم يكن هناك مانع شرعى عنهم من ذلك (اجاب) لا ورثة التصرف فيما
هو مورثهم بطريق الارث حيث لم يكن هناك مانع من ذلك ولا عبرة بدعوى
كروا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض
سماوية مدودة بحدود اربعة بطريق الميراث عن ابيه وجدته من مدة تزيد عن
سبعين سنة يتصرف فيها تصرف الملاك في املا كهو وابوه وجدته من قبله ولم يدع
احدا والا فادعى عليه رجل كان مشاهدا التصرف واضع اليد بان له حقا
في تلك الأرض فأنكروا دعواه فهل اذا كان ابا المدي وجده حاضرين في البلد
يتصرف واضع اليد كل منهما مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازعه فيها
المدعى المذكور والحال هذه (اجاب) اذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث
الشرعى كسكوته خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد
من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
أرض سماوية واضع يده على ذلك المدة الطويلة التي تزيد على خمس عشرة سنة

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٦

والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن لمورثهم فيه حقوا الحال بأنهم ومورثهم شاهدوا المدعى عليه هو وأباه من قبله يتصرفان في ذلك تصرف الملاك أكثر من خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته والحال هذه (أجاب) إذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يملك أرضا مدة تز يدعى عثمان وثلاثين سنة ثم ورثته عنه وبقيت فيها الورثة مدة طويلة يهدمون ويبنون كورثتهم ولا معارض لهم ولا لمورثهم في تلك المدة الطويلة ثم نازع الورثة جماعة آخرون يدعون أن لمورثهم في تلك الأرض جزأ والحال أن مورث المنازعين شاهد المهدم والبناء المدة المشار إليها أولا من مورثهم وهو سواكت عالم لا مانع له من القيام وكذلك ورثته شاهدوا منهم تصرف الملاك من هدم وبناء وغير ذلك مع سكوتهم وعلمهم وعدم المانع لهم من القيام فهل والحال هذه لا تسمع لهم دعاوى ولا تقبل منهم يدعات خصوصا إذا لم يكن للدميين وثيقة أو بينة بشراء ونحوه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدهوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته لتصرف مورث واضع اليد من غير مانع شرعي مع الانكار مانع من سماع دعوى ورثته إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم بعض عقارا قسمه ورثته كباقي أملاكه بعد تصديقهم جميعا على أنه ملك مورثهم وكتب في شأن ذلك أشهاد شرعي من المحاكم الشرعية بمقتضى القسمة الشرعية وبعدم ادعى بعض الورثة أن بعض العقار المذكور وقف عليه ولا برهان له على ذلك فهل تكون القسمة صحيحة إذا استخرجت شرائطها ولا عبرة بدعواه المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه والاقترار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه خاصة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض مسدة لتجربين الزرع تلقاها من أبيه وجمعه وصار يتصرف فيها مدة تز يدعى خمس وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد أنه يستحق فيها الثلث عن أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه والحال أن والد المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد المدة المذكورة وهو سواكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجمدها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على تسع عشرة سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة إحدى عشرة سنة فادعت الآن امرأة أنها تملكها عن أبيها فأنكر واضع اليد دعواها والحال أن أباه كان حاضرا

بالبلد ومشاها لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المرأة
المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعوها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس
عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير هذا شرعى يمنعه من الدعوى فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر نخلا بثمن معلوم من الدراهم وصار يتصرف فيه مدة تزيد
على تسع عشرة سنة ثم بعد ذلك ادعى رجل آخر على واضع اليد أنه يستحق حصة في النخل عن
أبيه وإن أباه يستحقها من زوجته فإنكر المدعى عليه دعواها والمحال أن زوجة أبيه كانت
حاضرة بالبلد ومشاها لمدة لا تصرف من البائع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي ساكنة
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى
حيث أنكر المدعى عليه دعواها وجدها كليا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى
خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير هذا شرعى يمنعه من الدعوى فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل برث حصة عن أبيه وأمه مات وترك أولاداً ذكرًا وأولاداً أنثى
عنهم أولاده وزوجته من بعض حقهم في الميراث من شيء معين متعللين بأنه مستحدث
من قبلهم خاصة ليس داخل في المورث لمورثهم المشترك بينهم فإنكروا دعوهاهم مع
رضيد الجميع عليه فهل إذا لم يثبت استعداده ببينة شرعية يكون ميراثا وبأخذ الأولاد
ولهم جميع مبروكات أبيهم من عقار وأطيان وديون ونحاس وأثنية سيماء ومورثهم
كان واضعا يده على ذلك وأولاده وزوجته كذلك من بعده (أجاب) نعم وما تحقق بالوجه
الشرعى أنه مآلث لمورث الوردية المذكورين يقسم بينهم بالقرينة الشرعية وليس لأولاد
ابن العم المذكورين الاختصاص بشيء من ذلك والمحال هذه بدون مخصص شرعى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مع زوجته يملك نصف اثني عشر نخلة باعها نصيبها في النخل
لغير يكمها بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية وصار المشتري يتصرف
في ذلك النخل في حال حياة البائع ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه
المدة أراد وارث البائع الرجوع على وارث المشتري في المبيع فهل والمحال هذه إذا ثبت
المبيع بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس لوارث البائع معارضة وارث المشتري في
ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت بيع المورث حصة في النخل حال صحته
مستوفيا شرائطه الشرعية لا يكون لوارثه معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى
واقعة تعالى أعلم (سئل) في أخوة لهم بيت بني فيه أحدهم بناء وعرف به عمارة من ماله
الخاص به باذنهم واترموا له بالبلغ الذي يقابل حصتهم بعد معرفة مقدار المنصرف منه
في ذلك وبني بعد ذلك بناء فيه وصرف فيه مبلغا من ماله باذنهم ووهده وهدف ما يقابل

٢٦ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٦

والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن لمورثهم فيه حقوا الحال انهم ومورثهم شاهدوا المدعى عليه هو وأباه من قبله يتصرفان في ذلك تصرف المالك أكثر من خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهو لا تسمع دعوى ورثته والحال هذه (أجاب) إذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعى لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) قيم من يملك أرضاً مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة ثم مورثت عنه وبقيت فيها الورثة مدة طويلة يهدمون وينتفون كورثتهم ولا معارض لهم ولا لمورثتهم في تلك المدة الطويلة ثم نازع الورثة جماعة آخرون يدعون أن لمورثهم في تلك الأرض جزأ والحال أن مورث المنازعين شاهد المدم والبناء المدة المشار إليها أولاً من مورثهم وهو سواكت عالم لا مانع له من القيام وكذلك ورثته شاهدوا منهم تصرف المالك من هدم وبناء وغير ذلك مع سكوتهم وعلمهم وعدم المانع لهم من القيام فهل والحال هذه لا تسمع لهم دعاوى ولا تقبل منهم دينات خصوصاً إذا لم يكن للدميين وثيقة أو بينة بشراء ونحوه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدهوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته لتصرف مورث واضع اليد من غير مانع شرعى مع الانكار مانع من سماع دعوى ورثته إذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم بعض عقار اقتسمه ورثته كباقي أملاكه بعد تصديقهم جميعاً هل أنه مالك مورثهم وكتب في شأن ذلك اشهاد شرعى من المحاكم الشرعية بمقتضى القسمة الشرعية وبعدم ادعى بعض الورثة أن بعض العقار المذكور وقف عليه ولا برهان له على ذلك فهل تكون القسمة صحيحة إذا استوفيت شرائطها ولا عبرة بدعواه المجردة عن البرهان الشرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه والاقترار حجة قاصرة على المقر في حاله بموجبه خاصة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض معدة لتجربين الزرع تلقاها من أبيه وجدته وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يستحق فيها الثلث عن أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه والحال أن والد المدعى كان حاضراً بالبلد ومشاهد لتصرف واضع اليد المدة المذكورة وهو سواكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعى يمنعه من الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على تسع عشرة سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة إحدى عشرة سنة فادعت الآن امرأة أنها ملكها عن أبيها فأنكر واضع اليد دعواه والحال أن أباه كان حاضراً بالبلد

١٢٧٠

٢٦

بالبلد مشاهدا تصرف مورث واضح اليد له تزيد على خمس عشرة سنة وهو ما كت
من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المرأة
الذكورة حيث أنكر المداعى عليه دعواها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس
عشر سنة تسمع مشاهدته تصرف واضح اليد من غير هذا شرعي يمنع من الدعوى فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر ثيابا بثمن معلوم من الدراهم وصار يتصرف في مدة تزيد
على تسع عشر سنة ثم صدق المداعى رجل آخر على واضح اليده يستحق حصة في الثقل عن
أبيه وإن أباه يستحقها عن زوجته فأنكر المداعى عليه دعواها والحال أن زوجته أياه كانت
حاضرة بالبلد مشاهدا تصرف من البائع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي ما كت

١٢٧٠

٢٦

من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المداعى
حيث أنكر المداعى عليه دعواها ووجدناها جدا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى
خمس عشر سنة مع ما دللته تصرف واضح اليد من غير هذا شرعي يمنع من الدعوى فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يرث حصة عن أبيه وأمهات وترك أولاد ذكورا ووزوجة فاراد أولاد بن
عمته أولاده وزوجته من بعض حقه في الميراث من شيء معين متعللين بأنه مستحدث
من قبلهم خاصة ليس داخل في المورث لمورثهم المشترك بينهم فأنكروا دعواهم مع
رضيد الجميع عليه فهل إذا لم يثبت استحقاقه بينة شرعية يكون ميراثا أو يأخذ الأولاد
ولهم جميع متروكات أبيهم من عقار وأطيان وديون ونحاس وأثاث قسيما ومورثهم
كان واضعا يد على ذلك أولاده وزوجته كذلك من بعده (أجاب) نعم وما تحقق بالوجه

١٢٧٠

٢٨

الشرعي له ملك المورث الورثة المذكورين يقسم بينهم بالقرينة الشرعية وليس لأولاد
ابن العم المذكورين الاختصاص بشيء من ذلك والحال هذه بدون تخصص شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مع زوجته يملكان نصف اثني عشر نخلة باعانهما في الثقل
لغير يكهما بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية وصار المشتري يتصرف
في ذلك الثقل في حال حياة البائع ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه
المدة أراد وارث البائع الرجوع على وارث المشتري في المبيع فهل والحال هذه إذا ثبت
الباع بالبينة الشرعية يكون صحيحا قلنا وليس لواث البائع معارضة وارث المشتري في
ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بيع المورث حصة في الثقل حال صحته
مستوفيا شرائطه الشرعية لا يكون لوارثه معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة لهم بيت بني فيه أحدهم بناء وعمر فيه عمارة من ماله
الخاص به باذنهموا لتزموه بالمبلغ الذي يقابل حصتهم بعد معرفة مقدار المنصرف منه
في بني بعد ذلك بناء فيه وصرف فيه مبلغا من ماله باذنهم ووهده وهدف ما يقابل

١٢٧٠

٢٨

حصتهم فهل اذا اطالبهم بما عندهم من ذلك لدى القاضى وأنكروا المبلغ المنصرف فيما
يقابل حصتهم وطلب تحليفهم عليه ونسكوا عن المحلف يؤمرون بدفع ذلك له ماداموا
ناكبين عن المحلف أو يلزمهم دفع المدعى به بمجر دنكروا لهم (أجاب) اذا صدرت الدعوى
صحيفة من خصم على خصم وعجز المدعى عن اثبات دعواه وطلب من المدعى عليه
فنسل عن اليمين يقضى عليه بالنسكول حيث لا مانع والنسكول لا يوجب شيئا الا اذا
انصل به القضاء كما في حواشي الدر واللة تعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على دار
تلقاها من أبيه وجاهده مدة تزيد على ستين سنة فادعى الآن جهاقة على وارضع اليدها
يستحقون حصة في الدار بطريق الميراث عن أمهم فانكروا وارضع اليدها وأمهم وجدها
والمال ان أمهم كانت حاضرة بالبلد وشاهدة لتصرف وارضع اليدها وأبيه من قبله وهى
ساكنة تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع
دعوى المدعى لذلك بعد مضي هذه المدة حيث أنكروا المدعى عليه دعواه وأمهم وجدها
(أجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على نخل تلقاها بالشرع من اناس من نحو خمس وعشرين
سنة ودون يتقمع به ويدفع خراجها لجهة الديوان ادعى عليه رجل بان لا يسه فيه حقا والمدعى
عليه ينكر دعواه ولا يثبت المدعى على دعواه فهل لا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات
الشرعى لاسيما والمدعى شهادته مذكورة في وثائق المدعى عليه المشتري بها من
الاناس المذكورين ومشاهد لتصرف وارضع اليدها المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم
يتنازع من غير مانع شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة ان كان الواقع ما هو
مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جهاقة يملكون بيتا بطريق الميراث عن أبيهم باع
أحدهم نصيبه في البيت لاحد الشركا بشمن معلوم قبضه من المشتري في المجلس بحضور
بيته ثم بعد ذلك أنكروا البائع البيع وقبض الثمن وأراد الرجوع على المشتري في البيع
فهل والحال هذه اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون صحيحا فاذا ولا عبرة بانكار
البائع (أجاب) اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى لا يكون
للبياع معاوضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن زوجها وأمهات وبنات ما ورث منها شرعا ومن جملته ما تركته نحاس وفراس وحلى
فادعت الام بعد موت بنتها ان النحاس والفراس والحلى ملك لها ولا يثبت لها على ذلك
فانكر الزوج دعواها فهل اذا لم تثبت الام دعواها بالبينة الشرعية لا تجاب لذلك بجميع
ما تركته المتوفاة يترتب بين ورثتها بالقرينة الشرعية (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى
لمدعى بمجر دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر خمسة عقار وأظهر
بذلك حجة مقطوعة الثبوت فهل اذا أنكروا دعواه ولم يكن عنده بيعة تثبت لاته اعتبارا بحجة
المقطوعة الثبوت حيث لم تثبت مضمونها بالبينة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٤

عن الأبيات ولا يعول على حجة ثبتت مضمونها شرعا اذ حجج الشرع ثلاث البينة
والشكوك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنتها من
كثرة كسب وكسب أمته وقراش ومصاغ ونحاس وغيره فاستولى زوجها على
كلها ولم يطلع البنت ما خصها من تركه أمها وترك زوجها امرأة ومات عنها فاستولت
على كل شيء من ثمنها التي منها التركة من الزوجة الاولى وادعت انه اوصى لها بجميع
شئها اذا ماتت البنت يثبت بالاشياء المختلفة عن أمها تسمع بينتها على زوجة
تختي لمجئنا تشهد البينة الا يل لها من أمها (أجاب) نعم اذا ثبتت البنت
بغيرها ما خصها في تركه أمها بالزوجة الشرعية يقضى لها به حيث لا مانع
من ذلك (سئل) في امرأة تملك بيتا بالميراث عن أبيها من مدة ثلاثين سنة
ثم أن وضع أبوها يده عليه مدة تزيد عن ثلاثين سنة أيضا من غير منازع لها ولا
لغيره من يدي رجلان أجنبيان منها بان البيت لهما عن أبيهما متعلقين بوثيقة
لها فما غير ثابتة المضمون والحال ان اباهما كان موجودا ومشاهد التصرف
في ذلك ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداخي فهل لا يجب ان
يسمع قصواهما بعد مضي هذه المدة اذا تحقق ما ذكره ولا عبرة بالوثيقة
(أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى من غير مانع خمس عشرة سنة
فما شهدته تصرف واضح اليه مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه
اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)
ما كنت من اخوين لاب وعن بنت بنتها التي في حجر أبيها وترك ما بورت
بنت من عقار ومصاغ وغير ذلك مما بورت فادعى أبو البنت القاصرة المذكورة
بالبنت لا يشبه جميع ما تملكه يدها فانكم الاخوان دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه
في الحيازة في حال حياتها وصحتها وسلامتها لا يجب لذلك ويكون ما تركه
لغيرهم بين ورثتها بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب)
ان لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه ويموت المرأة المذكورة عن أخويها لا يبيها
بما قطعها فيحقق انه تركه عنها يقيم بين الاخوين المذكورين بالسوية ولا
يثبت بطريق الارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض
من ثمنها وصرف على ذلك من ماله ما غاير يده على قيمة الارض واستمر واضعا
في ذلك مدة عشرين سنة ثم الآن قام جماعة من أقاربه حاضرون معه في البلد
من تصرفه وبنائه فيها يدعون ملك الارض التي بني وقرس فيها فهل لا يحكم
بدهواهم المذكورة حيث كانت خالية عن الأبيات بالوجه الشرعي وهل
لا يحكم على الباقي بنقض ما بناءه حيث كانت قيمته ضعف قيمة
تختي على الباقي لا بقيمة الارض جبرا على المدعين (أجاب) من المعلوم

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٤

لأنه لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثبات شرعى ومن بنى فى أرض غيره بدون إذنه فإن كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ضمن الباني قيمة الأرض لزمها على ما عليه المتأخرون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر نخلا بمبلغ معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بيده فوضع المشتري يده على النخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة وهو ينتفع به لنفسه المدة المذكورة مع مشاهدة البائع المذكور ثم بعد موت البائع أنكرت ورثته بيع مورثهم النخل المذكور فهل إذا ثبتت المشتري بالبينّة الشرعية شراء النخل المذكور من مورثهم بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة المشتري فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم إذا ثبت بالوجه الشرعى بيع مورث المدعى ما ذكر من النخل مدة وفيما شرائط الصحة والازم لا يعتبر انكار الورثة وتوليس لهم معارضة المشتري فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من امرأة حصّة فى دار ونخل وساقية بثمن معلوم من الدراهم واستولى المشتري على المبيع مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فأراد ورثة البائع الرجوع فى المبيع على ورثة المشتري وأنكروا بيع مورثهم فهل وأحوال هذه إذا ثبت بيع مورثهم بالبينّة الشرعية يكتفون صحبتهما نافذا ولا عبرة بانكارهم البيع بعد ثبوته بالوجه الشرعى (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعى بيع المالكة ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة والازم لا عبرة بانكار ورثتها ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل فدى شوكة تغلب على عقار واستولى عليه ثم بعد موته أخذها ربابه بطريق الارتأى منهم عن أيهم ووضعوا أيديهم عليه نحو عشرين سنة وأراد أولاد الغاصب المتوفى أخذها من ملاكة متعللين بأن أباهم كان اشتراها من أيهم فهل إذا لم يثبت الشراء المذكور لا عبرة بدعواهم على أر باب العقار (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أودع عند آخر أشجاره مغرورة وسافر إلى جهة فلما حضر طالب رفع يده المودع عن الأشجار المذكورة فادعى عليه بأنه باعها له متعللا بوثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا يعمل بالوثيقة المذكورة المقطوعة الثبوت ويكون لرب الأشجار نزاعها منه (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعا ولا يعقل على وثيقة بدون إثبات مضمونها بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على جانب نخل تلقاه بالشراء من رجل آخر مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة وهو يتصرف فيه التصرفات الشرعية فادعت الآن امرأتان على واضع اليد أن أباهما يستحق حصّة فى النخل المذكور فأنكر واضع اليد وهما أوجدها وأحوال أن أباهما كان حاضرا بالبلد ومشهدا التصرف واضع اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل لا تسامع دهوى المرأتين المذكورتين بعد ذلك حيث أنكر واضع اليد دعواهما سياتيها كاتنا حاضرتهن

١٢٧٠

٢٠

ربيع الثاني

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٧

مع أبيهم ما بالناحية ومشاهدة بين لشرف واضع اليد تلك المدة (أجاب) سلوت المورث
عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدة تصرفى واضع اليد بلا عذر شرعى مانع من
سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبوت في حق
الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار ووضعه عليه اربعة عشر سنة
وهو يقتنع بها المدة المذكورة ويتصرف فيها بالهدم والبناء من غير معارض ولا منازع ثم
مات ووضعه يده عليها ورثته فادعى رجل عليهم بان له حقا فيها عن مورثه فهل اذا كان
حاضرا موجودا وشاهدا هو ومورثه المدعى عليه ومورثه من قبله يتصرف فيها المدة
المذكورة من غير معارضة ولا منازعة بلا عذر شرعى لا تسمع دعوى المدعى حيث كان
واضع اليد منكر الدعواه (أجاب) سلوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع
مشاهدته تصرف واضع اليد ومورثهم من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه ودعوى
ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبوت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يبيده دار ووضعه يده عليها عن مورثه مدة نحو اربعين سنة وهو يتصرف فيها
بالهدم والبناء من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل من اولادهم بجوار
له ومشاهدته تصرفه فيها التصرف المذكور المدة المذكورة بان له حقا فيها ولا يثبت له على
دعواه فهل لا تقبل دعواه بدون برهان شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ووضعه يده على جانب
فحل وأرض زراعة تلقاها من أبيه وجده وجد أبيه مدة تزيد على مائة سنة ثم بعد ذلك
ادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق الفحل والأرض عن أبيه فانكر واضع اليد
دعوى المدعى وجدها والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدته تصرف واضع اليد
مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم ينزع ولم يعارض من غير مانع شرعى يمنعه من
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك حيث أنكر واضع اليد دعواه
وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مذكور والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ووضعه يده على دار بطريق الشرائع من رجل اجنبى مدة اربع
عشرة سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فادعت الآن امرأة اجنبية انها
ملك الدار من مورثها فانكر واضع اليد دعواها ولا يثبت لها على ذلك فهل والحال هذه
اذا لم تثبت المرأة المذكورة دعواها الملك فيها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون
وجه شرعى وتمنع من معارضة واضع اليد فيها (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا
من فرن وشجرة وغير ذلك مما يورث والآن تدعى جماعة بان ثلاثة ارباع القرن
والشجرة وقف اهلى عليهم متعللين بالاشاعة ولا يثبت ولا سند بأيديهم يشهد لهم فانكر
المورث دعواه فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا بتعللهم

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

٢٩

جاء الثاني

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢

ويجتمعون من منازعتهم فيما تر كهم وورثهم بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له اجهان واربع بنات وله ارض زراعية اميرية اسقط حقه فى ثلث الارض المذ كورة لاحد الابنين وتر كهم باختياره واسقط لآخر حقه فى ثلث الارض المذ كورة وتر كهم باختياره ووضع كل منهما يده فى حال حياة والدهما عشرين سنة ثم بعد ذلك مات والدهما وبعد موته باربعة سنين اراد من له الثلث ان يرجع على من له الثلثان ويقاسمه فى الزائد باحد الاسقاط ومدعى باقيا لاسحقاق لا يميم فى جميع الارض فهل اذا ثبت الاسقاط المذكور على الوجه المسطور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له المنازعة ويمنع من المعارضة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون وجه شرعى اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) عن عاتقة من قاضى الجيزة مضمونها رجل ادعى على آخر بان والد المدعى غرس نخلا معينة فى جهة هينها وبين حدودها واستقر واضعا يده عليه الى ان مات فوضعت والدته المدعى يدها على ذلك وحده ارت تستغل عمره الى سنة ثلاث وخمسين وماتت والى الف وماتت وبعد ذلك وضع مشايخ الناحية ايديهم على ذلك سنة واحدة ثم اخذوه منهم جدا المدعى عليه لكونه بقرب اطمائه وصاروا ضعا يده عليه الى ان مات فوضع المدعى عليه يده الى الآن ويطلب اليه برفع يده عنهم وتسليمه له بالوجه الشرعى واجاب المدعى عليه بوضع يده على النخل بمقتضى انه تلقاه بالارث عن جده المذ كوروان جده كان واضعا يده عليه حال حياته من سنة ثمان وعشرين وماتت والى الف ولم ينزعه فيه احد الى ان مات فوضع المدعى عليه يده على ذلك فلم يصدقه المدعى فيما ذكره فاما المحكم (اجاب) اذا لم يثبت على المدعى ما يوجب عدم سماع دعواه الارث فى النخل عن والده كسكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت من غير عذر شرعى وصحت دعواه وانتهى بالوجه الشرعى بقضى له بما ادعاه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مدقا فى جهة معلومة وله علو تابع له مدة تزيد على عشرين سنة بموجب حجة شرعية وهو متصرف فى ذلك المدة المذ كورة من غير منازع له فى ذلك ولا معارض ثم مات المالك المذ كور عن ورثة قصر وبالغبين فانتقل ذلك اليهم بطريق الارث ووضعوا ايديهم على ذلك مدة هدموت وورثهم المذ كور ويجوز المدق المرقوم اما كن مغتربة فى ملك الغير اشتراها آخر لنفسه على هياتها الموجودة وقت البيع بعد وفاة المالك للمدق المذ كور ووضع يده على ذلك ثم طلب شراء المدق المذ كور سقلا وهلا من بعض الورثة المذ كورين فمن معلوم مرارا ولم يجيب لذلك فبسبب ذلك ادعى ان بعض الاماكن التى اشتراها بجوار المدق المرقوم تابع لها والله الذى على المدق ولم يكن بيده سند شرعى يدل على ذلك ولم يدع البائع له الا ما كن المذ كورة بهذه الدعوى على المالك للمدق المذ كور ولا على ورثته المدة المذ كورة مع حضوره وعدم

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٩

١٢٧.

١٠

١٢٧.

١٤

١٢٧.

٢٠

١٢٧.

٢٧

المنع له من الدعوى فهل اذا كان الامر كما ذكر واشترى الرجل المذكور الا ما كان
المقربة المذكورة على هيأتها الموجودة وقت البيع ولم يبعه البائع له العلو الذي على
المدق المذكور ولم يكن بيده عند ذلك ولم يحصل منازعة ولا دعوى من البائع له على
المالك للمدق المذكور ولا على ورثته من بعده في المدة المذكورة يكون ذلك مانعا من
الدعوى سيما وقد طلب الشرع في المدق المذكور دفلا وعلا من بعض الورثة المذكورين
مرارا (اجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو متطورا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بوجه شرعى مدة تزيد على عشرين سنة وهو
يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده على الدار
المذكورة وصار يتصرف أيضا مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينأزعه أحد تلك المدة
والآن ادعى رجل على واضح اليده من أهل البلد مشاهد لتصرف واضح اليده وهو أبوه
من قبله بأنه يملك حصة فيها فأنكر واضح اليده واه فهل والحال هذا لا تسمع
دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد
مضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ شقيق وترك ما يورث منها شرعا ولم تقسم التركة بين
الورثة ثم مات الزوج عن ورثته وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون القول قول كل من
ورثة الزوجين فيما يصلح لمورثه من متاع البيت اذا اختلفا فيه (اجاب) نعم اذا اختلف
ورثة كل من الزوجين في متاع البيت فالقول للورثة كل منهما فيما يصلح لمورثه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض مملوكة تلقاها بطريق الميراث عن
أبيه وحده مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فادعى الآن
جماعة على واضح اليدهم ملك كونها عن آباءهم فأنكر المدعى عليهم دعواهم وجاهدا
والحال ان آباءهم حاضرين بالبلد ومشاهدون لتصرف واضح اليدهم ساهكتون
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى عنهم من الدعوى والطلب مدة تزيد على خمس
عشرة سنة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا تسمع دعواهم بذلك حيث
جد المدعى عليهم دعواهم (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت آباء الجماعة
المذكورين عن الدعوى بما ذكر خمس عشرة سنة فأكبر مشاهدتهم تصرف واضح
اليدهم في منازعة منهم ولم يكن هناك عذر شرعى لا يكون لورثتهم معارضة واضح اليدهم
في ذلك بدون وجه شرعى ولا تسمع دعواهم اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق
الوارث والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بأنه اشترى منه برائش
معلوم فأنكر المدعى عليه دعواه وجاهدا كايا فتعلل عليه المدعى بورقة فيها
خط المدعى عليه وختمه خالصة عن البينة فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
الشرعى ولا يعمل بتلك الورقة اذا لم يثبت مضمونها بالبينة الشرعية سيما اذا لم يكن

ويمنعون من منازعتهم فيما تر كهم وورثهم بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لدع مجرود دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ايجان واوبع بنات وله ارض زراعية اميرية اسقط حقه في ثلث الارض المذ كورة لاحد الابنين وتر كة له باختياره واسقط الاخر حقه في ثلثي الارض المذ كورة وتر كة له باختياره ووضع كل منهما يده في حال حياة والدهما عشرين سنة ثم بعد ذلك مات والدهما وبعد مائة باربع سنين اراد من له الثالث ان يرجع على من له الثمان ويقاسمه في الزائد باحد الاسقاط ومدعي بقاء الاستحقاق لا ييهما في جميع الارض فهل اذا ثبت الاسقاط المذكور على الوجه المسطور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له المنازعة ويمنع من المعارضة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون وجه شرعي اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) عن عاتقة من قاضي الجيزة مضمونها رجل ادعى على اخربان والد المدعى غرس نخلا معين في جهة هينها وبين حدودها واستروا ضعائده عليه الى ان مات فوضعت والده المدعى يدها على ذلك وصارت تستغل ثمره الى سنة ثلاث وخمسين وماتت والف وماتت وبعد ذلك وضع مشايخ الناحية ايديهم على ذلك سنة واحدة ثم اخذوه منهم جد المدعى عليه لكونه بقرب اطيانه وصاروا ضعائده عليه الى ان مات فوضع المدعى عليه يده الى الآن ويطلبه برفع يده عنهم وتسليمه له بالوجه الشرعي واجاب المدعى عليه بوضع يده على النخل بمقتضى انه تلقاه بالارث عن جده المذ كوروان جده كان واضع يده عليه حال حياته من سنة ثمان وعشرين وماتت والف ولم ينازعه فيه احد الى ان مات فوضع المدعى عليه يده على ذلك فلم يصدق المدعى فيما ذكره فاما المحكم (اجاب) اذا لم يثبت على المدعى ما يوجب عدم سماع دعواه الارث في النخل عن والده كسقوط المورث من الدعوى خمس عشرة سنة فكثر من غير مدعى شرعي وصحت دعواه وانتهى بالوجه الشرعي يقضى له بما ادعاه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مدقا في جهة معلومة قوله علوا تابع له مدة تزيد على عشرين سنة بموجب حجة شرعية وهو متصرف في ذلك المدة المذ كورة من قبر منازع له في ذلك ولا معارض ثم مات المالك المذ كور عن ورثة قصروا بالغين فانقل ذلك اليهم بطريق الارث ووضعوا ايديهم على ذلك مدة بعد موت مورثهم المذ كور وبجوار المدق المرقوم اما كن مقربة في ملك الغير اشتراها آخر لنفسه على هيأتها الموجودة وقت البيع بعد وفاة المالك للمدق المذ كور ووضع يده على ذلك ثم طاب شراء المدق المذ كور سقلا وهو امن بعض الورثة المذ كورين فمن معلوم مرارا ولم يجب لذلك فبسبب ذلك ادعى ان بعض الاماكن التي اشتراها بجوار المدق المرقوم تابع لها الله الذي على المدق ولم يكن بيده سند شرعي يدل على ذلك ولم يدع البائع له الا ما كن المذ كورة بهذه الدعوى على المالك للمدق المذ كور ولا على ورثته المدة المذ كورة مع حضوره وعدم

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٧

المانع له من الدعوى فهل اذا كان الامر كما ذكر واشترى الرجل المذ كورا لاما كن
المخرية المذ كورة على هيا آتتها الموجودة وقت البيع ولم يبعه البائع له العا لوالذي على
المدق المذ كور ولم يكن بيده عند ذلك ولم تحصل منازعة ولا دعوى من البائع له على
المالك للمدق المذ كور ولا على ورثته من بعده في المدة المذ كورة يكون ذلك مانعا من
الدعوى سيما وقد طلب الشراء في المدق المذ كور سنة لا وعلا من بعض الورثة المذ كورين
مرارا (اجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذ كور اذا كان الواقع ما هو متطورا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بوجه شرعى مدة تزيد على عشرين سنة وهو
يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده على الدار
المذ كورة وصار يتصرف أيضا مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازعه أحد تلك المدة
والآن ادعى رجل على واصل اليد من أهل البلد مشاهد لتصرف واصل اليد هو أبوه
من قبله بأنه يملك حصة فيها فأنكر واصل اليد دعواه فهل والحال هـ هذه لا تسمع
دعوى المدعى المذ كور بعد مضي تلك المدة المذ كورة (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد
مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ شقيق وترك ما يورث منها شرعا ولم تقسم التركة بين
الورثة ثم مات الزوج عن ورثته وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون القول قول كل من
ورثة الزوجين فيما يصلح لمورثته من متاع البيت اذا اختلعا فيه (اجاب) نعم اذا اختلف
ورثة كل من الزوجين في متاع البيت فالقول للورثة كل منهم فيما يصلح لمورثته والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض علوكه تلقاها بطريق الميراث عن
أبيه وجده مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فادعى الآن
جماعة على واصل اليد أنهم يملكونها عن آبائهم فأنكر المدعى عليه دعواهم وجدها
والحال ان آبائهم ماتوا بالبلد ومشاهدون لتصرف واصل اليد هوهم ساكتون
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعهم من الدعوى والطالب مدة تزيد على خمس
عشرة سنة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا تسمع دعواهم بذلك حيث
جدد المدعى عليه دعواهم (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت آبائهم الجماعة
المذ كورين من الدعوى بما ذكر خمس عشرة سنة فأكثروا مشاهدتهم تصرف واصل
اليدين في منازعة منهم ولم يكن هناك عذر شرعى لا يكون لورثتهم معارضة واصل اليد
في ذلك بدون وجه شرعى ولا تسمع دعواهم اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق
الوارث والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بأنه اشترى منه براءتين
معلوم فأنكر المدعى عليه دعواه وجدها جدا كايا فتعلل عليه المدعى بورقة فيها
خط المدعى عليه وختم خالقة عن البينة فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
الشرعى ولا يعمل بتلك الورقة اذا لم يثبت مضمونها بالبينة الشرعية سيما اذا لم يكن

٢٠ ١٢٧٠

المدعى عليه صرنا قالوا لا سمحنا ولا يباع من يعمل بخطهم على فرض كونه خطه (أجاب)
نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الأثبات شرعا ولا يعول شرعا على تلك الورقة إذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عين ماء جارية في بلده
بالميراث عن أبيه وجده مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة ولا لايه وجده فيها
تلك المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد بأن له حصة فيها مئة بالبورقة قديمة باسم
جده مقطوعة الثبوت والحال أن الأب والجد لم يقع منهما مطاعنة ولا منازعة ولا مدافعة
فأنكر المالك وأضغ اليه دعواه فهل إذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالينة الشرعية
لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات ولا يعمل بالورقة المذكورة ويمنع من
منازعة المالك فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى
للمدعى بمجرد دعواه ولا يعول شرعا على كاهن يدعى اثبات مضمونه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واصل يده على دار تلقاها بطريق الميراث عن أبيه وجده مدة تزيد على مائة سنة
وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فادعت الآن امرأة أنها تملكها عن أمها فأنكر
واضغ اليه دعواه وأنها وحدها والحال أن أمها كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة تصرف
واضغ اليه وأبيه من قبله مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن غير
مانع شرعى يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المرأة المذكورة حيث جحد المدعى
عليه دعواها (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع
مشاهدته تصرف واضع اليه من غير منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعوى الوارث
إذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ثلاثة بنين وترك دارا ثم مات كل من البنين الثلاثة عن وارث ولم تقسم الدار فطلب وارث
أحدهم نصيبه في الدار عن وريثة قادمة ورثة الباقي أن لهم فيها حصة بطريق الشرع من
أجنبي ولا يئنه لهم على ذلك فهل والحال هذه إذا لم تثبت دعواهم المراء بالينة الشرعية
لا عبرة بدعواهم ويكرن لوارث أحد البنين الثلاثة أخذ نصيبه في الدار بطريق الميراث
عن أبيه بالغريضة الشرعية وليس لباقي الورثة معارضته في ذلك بدون وجه شرعى
(أجاب) تقسم الدارين الورثة الواضعين أيديهم عليها بالطريق الشرعى حيث كانت
قابلة للقسمه وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بالشرع من مدة تزيد
على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيره ما تصرف المالك في أملاكهم
المدة المذكورة ولم ينازعه فيها أحد ثم بهد ذلك مات عن وريثة فوضعت الورثة أيديهم
على الدار المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم يتصرفون فيها تصرف المالك
في أملاكهم والآن ادعى جماعة على وأضى اليد بأنهم يملكون حصة في الدار المذكورة
عن مورثهم ولا يئنه لهم على ذلك فأنكر واضعوا اليد دعواهم وجحدوا وحدها كليا فهل

جمادى الثانية

٢ ١٢٧٠

٧ ١٢٧٠

٧ ١٢٧٠

١٢٧٠

٨

المدعى أن مورث المدعى حاضر بالبلد ومشاهد التصرف مورث وأضى اليد المدة
 المدعى ولم يدع ولم ينزع ولم يمنع من الدعوى والطلب لا تسمع دعواه
 المدعى ومنع من معارضة وأضى اليد بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبتت
 دعوى المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدة تصرف وأضى
 المدعى غير منازعة ولا عذر شرعى لا تسمع دعوى ورثته من بعده بذلك إذا ثبتت في
 الدعوى وثبتت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن مورثه
 المدعى عليه شيخ البلد بدون وجه شرعى فطلبها المالك منه على يد قاضى بلدهم فادعى
 المدعى أن المالك من أبيه قبل موته فطلب منه يئنه فجوزها عن غيرا كليا في حكم القاضي بها المالك
 المدعى عليه المالك إلى أن مات شيخ البلد المذكور وعن وارثه فادعى الوارث على
 المدعى عليه في الدار المذكورة أن الدار ملك لمورثه وانما انتقلت إليه كما ادعى مورثه
 المدعى عليه بالأثر عنه فانكر وأضغ المدعى عليه فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوارث
 المدعى كورة بالبيننة الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة وأضغ المدعى في ذلك
 المدعى شرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمجرد دعواه بدون اثباتها
 المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها حليا لأجل
 المدعى فادعت به وذلك أنها تملكته منه ولا بينة معها على التملك وادعى الزوج
 المدعى عليها لأجل التزني فهل لا تصدق المرأة مع أنها لا بينة معها (أجاب) حيث
 المدعى بالزوجة بأصل المالك في المحل المذكور وزوجها وادعت تملكه منها وأنكر الزوج
 المدعى عليه والبيننة بينتهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بشي عينه
 المدعى عليه دعواه وجه مدعى كليا وعجز المدعى عن اثباتها بالبيننة فطلب
 المدعى عليه المدعى عليه إلى بين فامتنع ونكل عن الحلف ورد البين على المدعى وحلف
 المدعى قبل لا عبرة بالرد على المدعى ويقضى عليه بالنكول بالمحق المدعى به (أجاب)
 المدعى بالنكول ولا ترد البين على المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في ولدى عم
 المدعى يطرق الميراث عن أبيهما مائة تزيد على أربعين سنة وهما يتصرفان فيها
 المدعى الشرعية هما وأبواهما من قبلهما فادعت الآن امرأة أنها تملكها عنهما
 المدعى المدعى عليها دعواها كليا والحال أن عمها كان حاضر بالبلد ومشاهد التصرف
 المدعى المدعى عليها دعواها كليا أكثر من خمس عشرة سنة من غير منازعة ومن غير مانع
 المدعى المدعى في فعل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي
 المدعى المدعى عليها دعواها سيما وهي مشاهدة لتصرف وأضى اليد مدة
 المدعى إذا ثبتت سكوت مورث المدعى عن الدعوى في الدار خمس عشرة سنة
 المدعى المدعى عليها تصرف وأضى اليد بلا منازعة ولا عذر شرعى لا تسمع دعواها
 المدعى المدعى في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٩

۳۰ ۱۲۷۰

جادی الثانیہ

۲ ۱۲۷۰

۷ ۱۲۷۰

۷ ۱۲۷۰

المدعی علیہ صرافا ولا سمسارا ولا ینا عا من یعمل بختهم علی فرض کونه خطه (اجاب)
نعم لا عبرة بالدعوی المجردة عن الاثبات شرطا ولا یعول شرطا علی تلك الورقة اذا کان
الواقع ما هو مسطور والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه علی عین ما جارية فی بلده
بالميراث عن أبيه وجده مدة تزيد علی ثلاثين سنة من غير منازعة له ولا لایه وجده فیها
تلك المدة والا آن بدعی رجل من اهل البلد بان له حصّة فیها مئة بالبورقة قديمة باسم
جده مقطوعة الثبوت والحال ان الاب والجد لم یقع منهما مطاعنة ولا منازعة ولا مدافعة
فانكر المالك واضع الید دعواه فهل اذا لم یثبت ذلك المدعی دعواه بالینة الشرعیة
لا یجیب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا یعمل بالورقة المذکورة ویمنع من
منازعة المالك فیما تركه له مورثه یدون وجهه شرعی (اجاب) من المعلوم انه لا یقضى
لمدعی بمجرد دعواه ولا یعول شرطا علی كاهد یدون اثبات مضموه والله تعالی اعلم (سئل)
فی رجل واضع یدیه علی دار تلقاها بطریق الميراث عن أبيه وجده مدة تزيد علی مائة سنة
وهو یتصرف فیها التصرفات الشرعیة فادعت الآن امرأة انها تملكها عن أمها فانكر
واضع الید دعواها وحدها والحال ان أمها كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة یتصرف
واضع الید وأبیہ من قبله مدة تزيد علی عشرين سنة وهی ساکتة من غیر منازعة ومن غیر
مانع شرعی یمنعها عن الدعوی فهل لا تسمع دعوی المرأة المذکورة حیث جحد المدعی
علیه دعواها (اجاب) سکوت مورث المدعی عن الدعوی خمس عشرة سنة فاکثر مع
مشاهدته تصرف واضع الید من غیر منازعة ولا عذر شرعی مانع من سماع دعوی الوارث
اذا ثابت فی حق المورث یتثبت فی حق الوارث والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن
ثلاثة بنین وترك دارا ثم مات کل من البنین الثلاثة عن وارث ولم تقسم الدار فطلب وارث
أحدهم نصيبه فی الدار عن مورثة قادی ورثة الباقي ان لهم فیها حصّة بطریق الشرا من
أجنبي ولا ینبئ لهم علی ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت دعواهم الا بالینة الشرعیة
لا عبرة بدعواهم ویكون لوارث أحد البنین الثلاثة أخذ نصيبه فی الدار بطریق الميراث
عن أبيه بالغریضة الشرعیة ولیس لباقي الورثة معارضته فی ذلك یدون وجهه شرعی
(اجاب) تقسم الدار بین الورثة الواضحة ین أیدیهم علیها بالطریق الشرعی حیث كانت
قابلة للقسمه ولیس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما یخصه من ذلك یدون مخصص
شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه علی دار بالکراهة الشرعی من مدة تزيد
علی عشرين سنة وهو یتصرف فیها بالهدم والبناء وغیرهما تصرف المالك فی أملاکهم
المدة المذکورة ولم ینازعه فیها أحد ثم بعد ذلك مات عن ورثة فوضعت الورثة أیدیهم
علی الدار المذکورة مدة تزيد علی خمس عشرة سنة وهم یتصرفون فیها تصرف المالك
فی أملاکهم والا آن ادعی جماعة علی واضع الید بانهم یملکون حصّة فی الدار المذکورة
عن مورثهم ولا ینبئ لهم فی ذلك فانكر واضع الید دعواهم وحدها وحدها کلها فهل

١٢٧٠

٨

ان مورث المدعي حاضر بالبلد ومشاهد التصرف مورث واضعي اليد المدة
 المدعي لم يدع ولم ينازع ولم يمنع من الدعوى والطلب لا تسمع دعواه
 المدعي ومعه من معارضة واضعي اليد بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت
 مورث المدعي من الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدة تصرف واضعي
 اليد غير منازعة ولا عذر شرعي لا تسمع دعوى ورثته من بعده بذلك اذا ثبت في
 مورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن مورثه
 يطلب الشيخ البلد بدون وجه شرعي فطلبها المالك منه على يد قاضي بلدهم فادعى
 اخيرا من ابيه قبل موته فطلب منه بيعة فججز عنها عجزا كليا فحكم القاضي بها للمالك
 في طلبها المالك الى ان مات شيخ البلد المذكور ورثه وارث فادعى الوارث على
 المدعي على الدار المذكورة ان الدار ملك لمورثه وانها انتقلت اليه كما ادعى مورثه
 المدعي بالارث عنه فانكر واضع اليد دعواه فهل والحال هذه اذا ثبت الوارث
 كورة بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك
 شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها
 الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها حليا لاجل
 من فادعت بعد ذلك انها تملك منه ولا بيعة معها هلي التملك وادعى الزوج
 دفعه لها لاجل التزويج فهل لا تصدق المرأة مع انها لا بيعة معها (اجاب) حيث
 الزوج باصل المالك في المحل المذكور وزوجها وادعت تملكه منها وانكر الزوج
 له والبيعة بينتهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بشي عينه
 مدعي عليه دعواه وجحدتها جحدا كليا وعجز المدعي عن اثباتها بالبينة فطلب
 المدعي عليه اليمين فامتنع وتكلم عن الحلف ورد اليمين على المدعي وحلف
 في قول لا عبرة بالردعي المدعي ويقضى عليه بالنكول بالحق المدعي به (اجاب)
 عليه بالنكول ولا ترد اليمين على المدعي والله تعالى اعلم (سئل) في ولدي عم
 الا بطريق الميراث عن ابيهما مدة تزيد على اربعين سنة وهما يتصرفان فيها
 الشرعية هما واهما من قبلهما فادعت الآن امرأة انها تملكها عن عمها
 انها ليس بدعواها كليا والحال ان عمها كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف
 حتى ليس بدعواها كليا اكثر من خمس عشرة سنة من غير منازعة ومن غير مانع
 من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي
 خمس عشرة سنة المدعي عليها دعواها سيما وهي مشاهدة لتصرف واضعي اليد مدة
 (اجاب) اذا ثبت سكوت مورث المدعية عن الدعوى في الدار خمس عشرة سنة
 المدعي تصرف واضعي اليد بلا منازعة ولا عذر شرعي لا تسمع دعواها
 المدعي في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٩

جماعة واضعى أيديهم على دار بطريق الميراث عن آباءهم وأجدادهم جيلا بعد جيل
 مدة تزيد على ستين سنة وهم يتصرفون فيها بالتصرفات الشرعية تلك المدة من غير منازع
 لهم فيها ولا مورثهم من قبلهم ادعى الآن رجل على واضعى الأيديانه يستحق فيها حصة
 وقفا وبسببه وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر المدعى عليهم دعواه فهل والحال هذه إذا لم
 يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة التي بيده التي لم يثبت
 مضمونها شرعا وليس له معارضة واضعى اليد في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى
 لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباته ببطريق شرعى ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة
 الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وبلغ وترك ما يورث عنه شرعا
 ومن جملة ما تركه حلى أدهت زوجته بعد الموت بأن الرجل ملكه لها في حياته فهل إذا
 لم تثبت أن الزوج ملكه لها في حال الصحة في وجه خصم من الورثة بالبينة الشرعية
 يكون تركه من الميت وهل يلزم الشهود ولو أقامت المرأة بينة على ذلك معرفة قدره وجنسه
 (أجاب) إذا كانت المرأة المذكرة ممتدة بترقة باصـل الملك في الحلى المذكور ولو زوجها
 وأدعت التملك منه فعليها إثباته بالوجه الشرعى والا كان تركه يقسم بين جميع الورثة
 بالقرينة الشرعية وتلزم الإشارة إلى الحلى في الدعوى والشهادة حيث كان قائما ولا
 يكفي ذكر القدر والقيمة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ذميين تشاجرا
 في قضية شرعية فطلب أحدهما من الآخر التوجه معه إلى الشريعة المجدية لأجراء
 المحكم بينهما بما يقتضيه حكم الله وراضيا الطالب بأحكامها وامتنع الآخر فهل يجبر الممتنع
 على التوجه معه للشريعة المجدية (أجاب) في معنى المحاكم ويجوز للقاضى أن يحكم بين
 أهل الذمة إذا تناظروا وترافعوا إليه ورضوا بحكمه وإلحاحهم بحكم الإسلام لقوله تعالى
 فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال به ضهم وظاهر هذا أن المحكم بينهم وان لم ترض
 أساقفتهم وقال بعضهم وانما حكمكم المسلمين أن يحكم بينهم في التظالم مثل أن يمنع وارث
 وارثا حقه وما أشبه ذلك إذا رضى المتظالم بذلك وأما المخير والزنا فلا ينبغي أن يحكم
 بينهم فيه انتهى ومنه يعلم الجواب (سئل) في رجل استاجر معصرة وشريحة من مالكهما
 بأجرة معلومة لكل شهر ووضع يده المستاجر عليهم مدة سنين وهو يدفع الأجرة له بموجب
 سندات بيده يدفع الأجرة للسالك مدة حياته ثابتة المضمون فهل إذا مات المؤجر عن ورثة
 وأراد ورثته مطالبة المستاجر بدفع الأجرة ثانية لا يجابون لذلك ولا يكون لهم مطالبة بها
 ثانية حيث كان الدفع لمورثهم في حال حياته ثابتة بالبينة الشرعية ويمنعون من منازعة
 المستاجر بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت المستاجر دفع الأجرة للسالك حال حياته
 بالوجه الشرعى لا يكون لورثته المطالبة بها ثانية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك ما كان سكنت البنت فيه مدة
 ثم بعد ذلك طلب الابن أن نصيبها في المـكان الموروث عن أبيه - ما فادعت البنت أنها

١٢٧٠ ١٢

١٢٧٠ ٢٢

١٢٧٠ ٢٧

رجب

٢

١٢٧٠

١٢٧٠

٨

من ثمن الثمر من أيها قبل موته ولا يئنه لها على ذلك فهل والحال هذه إذا لم تثبت
المدة كورة الشراء باليئنه الشرعية لا عبرة بدعواه أو يكون للابنين أخذ نصيبهما
المدة المذكورة كور قهر أعني البنت المدة كورة (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
ثبات شرط أو ثبوت البنت بتسليم ما خص الابنين في المسكان لهما حيث كانت معترفة
بالمالك ولم تثبت انتقال الملك لهما بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
معه مائة على مكان تلقاه طريق الميراث عن أبيه وصار يتصرف فيه هو وأبوه من قبله
ثم يدعى على ثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يملكه عن جده فأنكر
معه اليد دعواه والحال أن جده كان حاضرا بالبلد ومشاهدة التصرف واضع اليد
من قبله أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع
من بيعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بصدقه في هذه المدة

١٢٧٠

٨

ثبوت المدعى عليه دعواه (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي سكوت مورث المدعى وهو
معه الدعوى في العقار المذكور خمس عشرة سنة فأنكر مع مشاهدته تصرف واضع
يد وأنه بدون وجه شرعي ولم يدع في المدة المذكورة لا تسمع دعواه إذا ما ثبت في حق
المدعى في حق الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
أولادها ما يورث عنه شرعا فوضعت الزوجة يدها على جميع المتروكات فطلب الورثة
زوجته نصيبهم من تركه مورثهم فادعت الزوجة أن جميع ما في البيت ملك لها وأن لا
يورثهم فيه فهل والحال هذه يمكن أن يكون القول قول الزوجة بيمينها فيما يصلح لها وفي

١٢٧٠

٩

تركها والقول للورثة فيما يصلح للرجال خاصة ويكون تركهم من مورثهم (أجاب)
أن قلت الزوجة وورثة الزوج في متاع البيت الذي كانا بـ كنان فيه فاقول للزوجة
صالح للنساء وكذا في المشترك إلا أن تقيم ورثة الزوج يئنه على أنه لمورثهم والقول
للزوج فيما يصلح للرجال إلا أن تقيم المرأة يئنه على أنه لمأوا الله تعالى أعلم (سئل)
في رجل بين رجلين معاملة واخذوا عطاء بالدرهم فتحاسب الرجلان مع الرجل
كرواد صيابة لهما عليه قدر معلوم من الدرهم فأنكر المدعى عليه دعواه ما
بهما اليئنه فجهر عن اثباتها عجزا كما والتسا اليمين الشرعية من المدعى عليه
بأنه يملك المدعى عليه اليمين الشرعية وحكم عنهما الحكما كم الشرعي فهل إذا
الرجلان المذكوران بعد ذلك على الرجل المذكور بالقدر المعلوم فأنيا وعجزا أيضا

١٢٧٠

٩

ثبات دعواه ما لا عبرة بدعواه ما المجردة عن الإثبات شرعا (أجاب) من المعلوم
أن المدعى بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك قطعة أرض محدودة بحدود أربعة ليست أميرية بأهوها الرجل بتمتع معلوم
الدرهم وكتب المشتري وثيقة على البائعين بحضرة يئنه بالبيع إلى فخر بر الحجة
بأنه وصار المشتري يستلم أجر تلك الأرض من ذلك الوقت واستمر الحال على ذلك

الحشـه محرمة سنة ١٢٦٩ فقدرت حجة شريفة للمشتري من البائعين بالتصديق بما
سبق من البيع منهم وقبض الثمن والآن بعد تلك المدة أراد البائعون فسخ البيع متعللين
بان المشتري قبضهم ونصرهم في البيع ولم يثبت ذلك بالطريق الشرعي بل هو مجرد عمل
منهم مع ان الثمن المشتري به قيمة مثل الارض وقت الشراء فهل لا عبرة بدعواه المجردة
عن الاثبات الشرعية ولا يجابون لفسخ البيع حيث صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم
(اجاب) ليس للبائعين ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في معقوق يملك بعض مواش وغيره من ماله الخاص به تعدى عليه المعتق
وأخذ منه جميع ذلك بدون وجه شرعي فطلب من المعتق ذلك فادعى وكيل المعتق ان
موكاه اشترى منه جميع ذلك بثمن معلوم دفعه له فأنكر المعتق ذلك فهل والحال هذه
اذا لم يثبت الوكيل دعواه بالبينـة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويكون
للمعتق المذکور أخذ جميع المواشي وغيره من السيد (اجاب) حيث ادعى وكيل السيد
شراؤه موكاه ما ذكر من معقوقه ودفع الثمن له وأنكر المدعى عليه ذلك فان أنبت دعواه
بالطريق الشرعي قضى له بدعواه والا يورث تسام ذلك للسالكه المعتق حيث كان معتقاً
بأصل الملاك فيه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ساقية بالميراث عن أبيهم
وجدتهم مدة تزيد عن خمسين سنة من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيها تلك المدة والآن يدعى
رجل من أهل البلد شاهد للتصرف بان له حصة فيها والحال ان أباه كان موجوداً
بالبلد وشاهد للتصرف أبيهم مدة تزيد عن أربعين سنة ولم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك
مانع شرعي يمنعه من ذلك ولا سند بيده يشهد له فأنكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا
تسمع دعواه بعد هذه المدة ويمنع المدعى من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي
ويكون سكوت مورث المدعى عن الدعوى من غير مانع خمس عشر سنة فاکثر مع مشاهدته
تصرف واضح اليد مانعاً من سماع دعواه ودعوى وارثه من بعده (اجاب) نعم لا تسمع
دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك مكاناً بالشرا من مدة طويلة ادعى عليه نسوة بان له فيه حصة وقف و يردن
منازعته والدعوى عليه بها وهو ينكر دعواهن ولا بينة ولا برهان لمن على ذلك فهل
لا عبرة بدعواهن المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضع اليد عليها
والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لدعوى مجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واصل يده على قطعة ارض خربة مدة تزيد على عشر بن سنة وهو يتصرف فيها
التصرفات الشرعية ولم ينازعه أحد في تلك المدة والآن قام رجل يدعى ان هذه
الارض ملك له فأنكر واضح اليد المدة المذكورة وتنازع لطلب في تلك المدة من غير مدر
ومشاهد لتصرف واضح اليد المدة المذكورة وتنازع لطلب في تلك المدة من غير مدر
شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد هذه

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

شعبان

٣

ثلاث المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة قاضيا كثر الا في الاثر
والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وثلاث فحلات
وقير اطلق طاحونة باع ما ذكر لرجل آخر بمثل ما كان من فحلاته من فحلاته من فحلاته
ثم رعية بيد المشتري ثابته المضمون والان يريد البائع اخذ ما باعه من المشتري منه كرا
وجاحد البعته فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعها من المشتري حيث كان البيع
ثابتا بالبيعة الشرعية ولا عبرة بانكار البائع البيع (أجاب) اذا أثبت مدعي الشراء
دعواه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع نزع ما ذكر من يده بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا
فوضعت الزوجة يدها على جميع التركة فطلب ابن عم المتوفى المذكور نصيبه من تركة
ابن عمه فأنكرت الزوجة المذكرة قرابته للمتوفى فهل والحال هذه اذا اقام ابن العم بينة
وشهدت بنسبه الى الجدا الجامع له ولا بن عمه المتوفى لدى المحاكم الشرعية تقبل شهادتهم
ويحكم بها ويكون له اخذ ما يخصه من التركة بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبتت عصوبة
الرجل المذكور للمتوفى بالوجه الشرعي يكون له اخذ نصيبه من تركته حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين بينهما مال مشترك ولا حدهما بذت زوجها بمهر
معلوم قبض مجمله وجهزها به مع هبة بعض اقاربها شيئا لها مما يجهز به وذلك بحضرة
الاخ والاب ومشاهدتهما وقبضت البنت ذلك وتصرفت فيه مدة من السنين حال
حياة أبيها وعمها في بيت الزوج ثم بعد ذلك مات العم عن ورثة فادعت الورثة على
عمهم الموجود وبنته ان الجهاز المذكور من المال المشترك بين أبيهم وعمهم يريدون
بذلك اخذ بعضه من البنت أو تضمين الاب مثل حظهم منه على زعمهم فانكر الاب
والبنت ذلك ولا بينة للورثة على دعواهم المذكرة فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن
الاثبات وليس لهم مطالبة عمهم أو بنته بشئ مما يزعمونه بمجرد دعواهم المذكرة (أجاب)
نعم ليس لهم ذلك بدون اثبات شرعي والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له جارية عند رجل وزوجته امانة طلب مالها اخذها من ورثة الرجل وامرأته بعد
موتها فادعى الوارث ان مورثها اشتراها منه قبل موتها فانكر المالك دعواه ولا
ردان للدعي على دعواه هذه فهل اذا لم يثبت الوارث دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بها
وبنوم تسليم الجارية لمالكها (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون
اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن
ثمان سنين بعد ان وضع الاب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير
منازعة له المدة المذكرة والآن تدعي جماعة بان لهم حقا فيه من مورثهم والحال ان
مورثهم كانوا في البلد مشاهدين لتصرف أبيه المدة المذكرة مع سكوتهم وعدم منازعتهم
له قبل موتهم مدة وضع يده عليه فانكر الابن المذكور دعواه فهل لا يجابون

الحشـه محرمة سنة ١٢٦٩ فقدرت حجة شريفة للمشتري من البائعين بالتصديق بما سبق من البيع منهم وقبض الثمن والآن بعد تلك المدة أراد البائعون فسخ البيع متعللين بأن المشتري قبضهم وضرهم في البيع ولم يثبت ذلك بالطريق الشرعي بل هو مجرد تعلل منهم مع أن الثمن المشتري به قيمة مثل الأرض وقت الشراء فهل لأهبة بدعواه المجردة عن الأثبات الشرعية ولا يجابون لفسخ البيع حيث صدر مستوفيا شرائط الصحة والازوم (أجاب) ليس للبائعين ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في معترق يملك بعض مواش وغيره من ماله الخاص به تعدى عليه المعتق وأخذ منه جميع ذلك بدون وجه شرعي فطلب من المعتق ذلك فادعى وكيل المعتق أن موكله اشترى منه جميع ذلك بثمن معلوم دفعه له فأنكر العتيق ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوكيل دعواه بالبينة الشرعية لأهبة بدعواه بدون وجه شرعي ويكون للعتيق المذكور أخذ جميع المواشي وغيره من السيد (أجاب) حيث ادعى وكيل السيد شراؤه موكله ما ذكر من معترقه ودفع الثمن له وأنكر المدعى عليه ذلك فإن أثبت دعواه بالطريق الشرعي قضى له بدعواه ولا يؤمر بتسليم ذلك لمالكه المعتق حيث كان معترقا بأصل المالك فيه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ساقية بالميراث عن أبيهم وجدهم مدة تزيد عن خمسين سنة من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد شاهد للتصرف بأن له حصة فيها والحال أن أباه كان موجودا بالبلد وشاهد التصرف أبيهم مدة تزيد عن أربعين سنة ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من ذلك ولا سند بيده يشهد له فأنكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعده في هذه المدة وينع المدة من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي ويكون سكوت مورث المدعى عن الدعوى من غير مانع خمس عشر سنة فأكثر مع مشاهدته تصرف واضح اليد ما نعام سماع دعواه ودعوى وارثه من بعده (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشرا من مدة طويلة ادعى عليه نسوة بأن فيه حصة وقف وبردن منازعته والدعوى عليه بها وهو ينكر دعواهن ولا بينة ولا برهان لمن على ذلك فهل لأهبة بدعواهن المجردة عن الأثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضع اليد عليها والحال هذه (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لداعٍ بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض خربة مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ولم ينزعها أحد في تلك المدة والآن قام رجل يدعى أن هذه الأرض ملك له فأنكر واضح اليد دعواه والحال أن الرجل المذكور حاضر في البلد ومشاهد لتصرف واضح اليد المدة المذكورة وتارك لطلب في تلك المدة من غيره صدر شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعده في ذلك

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

شعبان

٣

سنة
١٢٧٠
شعبان
٤

ثلاث المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة قاضيا كثر الا في الاوث
والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وثلاث نخلات
وفيرا طاقا طاحونة باع ما ذكر لرجل آخر بثمان مائة من نحو ثمان سنين بموجب حجة
شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون والان يريد البائع اخذ ما باعه من المشتري منكرا
وجاهد البيعه فهل لا يجب له ذلك ولا يمكن من نزعها من المشتري حيث كان البيع
ثابتا بالبيعة الشرعية ولا عبرة بانكار البائع البيع (أجاب) اذا ثبت مدعى الشراء
دعواه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع نزع ما ذكر من يده بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا
فوضعت الزوجة يدها على جميع التركة فطالب ابن عم المتوفى المذكور نصيبه من تركة
ابن عمه فأنكرت الزوجة المذكرة قرابته للمتوفى فهل والحال هذه اذا اقام ابن العم بيعة
وشهدت بنفسه الى الجحد الجامع له ولابن عمه المتوفى لدى المحاكم الشرعية تقبل شهادتهم
ويحكم بها ويكون له اخذ ما يخصه من التركة بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبتت عصوبة
الرجل المذكور للمتوفى بالوجه الشرعي يكون له اخذ نصيبه من تركته حيث لا مانع
لله تعالى أعلم (سئل) في اخوين بينهما مال مشترك ولا جد هما بنت زوجها بغير
معلوم قبض مجمل وجهها به مع هبة به من اقرارها شيئا لها مما يجز به وذلك بحضرة
الاخ والا بومشاهدتهما وقبضت البنت ذلك وتصرفت فيه مدة من السنين حال
حياة أبيهما وعمهما في بيت الزوج ثم بعد ذلك مات العم عن ورثة فادعت الورثة على
عمهم المورث وادعت ابنته ان الجهاز المذكور من المال المشترك ترك بين أبيهم وعمهم يريدون
ذلك اخذ بعضهم من البنت أو تضمين الاب مثل حظهم منه على زعمهم فأنكر الاب
والبنت ذلك ولا بينة لاورثة على دعواهم المذكرة فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن
الاثبات وانفس لهم مطالبة عمهم أو بنته بشيئا مما يورثونه بمجرد دعواهم المذكرة (أجاب)
انهم ليس لهم ذلك بدون اثبات شرعي والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له جار يهوى عند رجل وزوجته امانة طلب مالها فأنكرها اخذها من ورثة الرجل وامرأته بعد
موتها فادعى الوارث ان مورثيهما اشترياها منه قبل موتهما فأنكر المالك دعواه ولا
برهان للدعي على دعواه هذه فهل اذا لم يثبت الوارث دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بها
ويؤثر تسليم الجارية لمالكها (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى بالدعوى بمجرد دعواه بدون
اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن
ثمان سنين بعد ان وضع الاب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير
منازعة له المدة المذكرة والا ن تدعى جماعة بان لهم حقا فيه من مورثيهما والحال ان
مورثيهما كانوا في البلد مشاهدين لتصرف أبيه المدة المذكرة مع سكوتهم وعدم منازعتهم
له قبل موتهما مدة وضع يده عليه فأنكر الابن المذكور دعواه فهل لا يجب ان

١٢٧٠ ٥

١٢٧٠ ١٦

١٢٧٠ ١٨

١٢٧٠ ١٨

لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي تلك المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
 سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد
 من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده
 اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اودع عند
 آخر نورجا ومات كل منهما فادعى ورثة المودع ان مورثهم اشترى نصفه من غير بينة
 شرعية فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات واذا كان بعض ورثة المودع المدعى
 عليه البيع غائب لا تسمع الدعوى حتى يحضر او يوكل (أجاب) اذا لم يثبت ورثة المودع
 شرعا ومورثهم نصف النورج من المالك له بالوجه الشرعي يؤمرون برده على ملاكه ولا
 عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات واما الدعوى بالنقل على غير ذى اليد من الورثة
 كما هنا فلا تتوقف على حضور باقيهم ليكونوا دفعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 كانت متزوجة برجل فاشترت منه نصف داره واقامت معه مدة وطاقتها وتزوجت غيره
 واقامت مع الزوج الاول في الدار المذكورة ثم تزوج الزوج الاول غيره واقام مع زوجته
 الثانية في الدار المذكورة مع مطلقته المذكورة وزوجها الثاني نحو اربع سنين ثم خرج الزوج
 الاول من البلد واقام ببلدة أخرى نحو احدى عشرة سنة وتوفي بها ولم تزل المرأة المذكورة
 واضعة يدها على الدار المذكورة حتى ماتت من نحو خمس سنين وورثها واضعون
 أيديهم على الدار المذكورة والآن حضر وارثها لتوفي ينزاع في الدار المذكورة منه كرا
 شراء المرأة المذكورة نصف الدار المذكورة منه ورثه فهاذا يكون المحكم في ذلك
 (أجاب) اذا ادعى ورثة المرأة المذكورة شراء مورثهم نصف الدار من زوجها الاول بثمن
 معلوم في وجهه واثبات البائع المنكر بيع مورثه كلف المدعى به دخصة الدعوى اثبات
 دعواه بالبينة العادلة في قضى بما ادعاه بعد استيفاء الثبوت شرائطه الشرعية والامتنع من
 دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سقنا معلومة باع نصفها لآخر بثمن معلوم
 في الذمة بمحضرة بينة شرعية ثم طلب قسمتها من البائع قبل دفع الثمن فامتنع الشر يملك من
 اجابته حتى يقبض الثمن فادعى المشتري انه دفعه له فانكر البائع دعواه فهل اذا لم يثبت
 المدعى دعواه الدفع بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
 ويذكر للبائع حبس مبيعته حتى يقبض ثمنه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
 نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا ببائع حبس المبيع قبل تسليمه
 للمشتري حتى يقبض الثمن احوال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وورثة آخر بن ولزوجة المذكورة بيت بعضه المراكب على سفلى بيتها متصل بمكان
 الزوج المعدل لارجال وللبيض المذكور بابان باب مقفول من بيت الزوجة والاخر من
 مكان الزوج المذكورة هل اذا اختلفت الزوجة مع الورثة في البعض المذكور والمتصل
 بمكان الزوج وادعت انه ملكها بقتسه من ماله والورثة انه تركه بناء الزوج من ماله

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

رمضان

٢

سنة
١٢٧٠
رمضان
٣

يكون القول للزوجة بيمينها والورثة ومن تقدم بينته منهما (أجاب) القول للزوجة فإن
البعض المركب على يمينها ملك لها واليدنة بينة ورثة الزوج في أنه ملك مورثهم والحال
ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض بناها مراد واستمر
واصعابها عليها مدة طويلة من السنين نحو ثلاثين سنة ثم مات فوضع ولده يده عليها إلى
الآن من غير منازعة له ولا معارض ثلاث المدة ثم إن الولد المذكور أراد بيعها لرجل آخر
بثمن معلوم فطلب القاضي من الولد حجة بالقطعة الأرض فوجد حجة فيها ثمانية قراريط
وضاعت منه الحجة التي بالباقي فهل لا يكاف الولد المذكور حجة تشهد له بالملك ويكفي وضع
اليده (أجاب) وضع اليده من أقوى الحجج فلا يكاف الولد المذكور والحال هذه حجة
تشهد له بالملك فيها ولا يعول شرعا على الصكوك والكواغد ولو عليها خطوط القضاة
بدون اثبات مضمونها بطريق من طرق الإثبات الشرعية هذا التجاهد والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مقدار معلوم من الدين ثمن طرايش ولدين غربة ادعى
رب الدين على المدين بأنه اشترى منه الخربة بدينه المذكور فأنكر المدعى عليه دعواه
ولاينة للمدعى ولا برهان فهل يكون القول قول المدين المدعى عليه ولا بهر بدعوى
المدعى المجردة عن الإثبات الشرعية (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه
بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقار عن مورثه وباعه لرجل
أجنبي بثمن معلوم من الدراهم وصار المشتري يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مدة
تزيد على عشرين سنة والآن ادعى رجل على واضح اليده والبائع له بأن له ديناه على
مورث البائع يريد أخذ العقار المذكور في نظير دينه فأنكر الوارث والمشتري دعواه
وادعى كل منهما أن المدعى كان حاضرا موجودا مع مورث البائع المذكور أكثر من
عشرين سنة وشاهد يبيع تركته وتقسيمها بين ورثته وتصرف المشتري منه أيضا المدة
المذكورة وهو ساكت لم يدع على المورث ولا على وارثه ولم ينزع بدون عذر شرعي فهل
لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا
في الأثر والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمرات
عن أبيه تعدى رجل ذو شوكة بسبب أنه كان حاكما على البلد وسكنها بالغصب مدة
ثلاثين سنة ثم مات عن ورثة فطلب رب الدار نزاعها منهم فنعوه متعاليين بطول المدة وبأن
مورثهم اشتراها من أبيه والحال أنه لا يذنب ولا سند بايديهم يشهد لهم بالملك فأنكر رب
الدار دعواهم الشراء فهل إذا لم تثبت الورثة شرعاً مورثهم من مورث المال لا يجابون
لذلك شرطا ولا بهر بطول المدة مع الاعتراف بأصل الملك ويكون لرب الدار نزاعها من ورثة
الغاصب حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أبيه ولا عبرة بوضع اليده بالغصب على ملك
الغيب (أجاب) حيث اعترف الورثة المذكورون بأصل الملك في الدار للرجل المذكور
وأدعوا انتقال الملك إليهم فعليه إثباته والافتراء من أيديهم وترد على مالكها والله تعالى

١٢٧٠ ٣

١٢٧٠ ١٤

١٢٧٠ ١٨

١٢٧٠ ٢٣

لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضى تلك المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
 سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثروا مع مشاهدته تصرف اليد
 من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعوته فلا تسمع دعوى وارثه من بعده
 اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اودع عند
 آخر نور جوامات كل منها ما فادعى ورثة المودع ان مورثهم اشترى نصفه من غير بينة
 شرعية فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات واذا كان بعض ورثة المودع المدعى
 عليه البيع غائب لا تسمع الدعوى حتى يحضر او يوكّل (أجاب) اذا لم يثبت ورثة المودع
 شرعاً ومورثهم نصف النورج من المال له بالوجه الشرعي يؤمرون برده على ملاكه ولا
 عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات واما الدعوى بالنقل الى غير ذى اليد من الورثة
 كما هنا فلا تتوقف على حضور باقهم لكونها دفعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 كانت متزوجة برجل فاشترت منه نصف داره واقامت معه مدة وطلقها وتزوجت غيره
 واقامت مع الزوج الاول في الدار المذكورة ثم تزوج الزوج الاول غيرها واقامت مع زوجته
 الثانية في الدار المذكورة مع مطلقته المذكورة وزوجها الثاني نحو أربع سنين ثم خرج الزوج
 الاول من البلد واقام ببلدة أخرى نحو احدى عشرة سنة وتوفي بها ولم تزل المرأة المذكورة
 واضحة يدها على الدار المذكورة حتى ماتت من نحو خمس سنين وورثتها واضحة
 أيديهم على الدار المذكورة والآن حضر وارثها للتوفي ينزع في الدار المذكورة كورثة منكر
 شراء المرأة المذكورة نصف الدار المذكورة من ورثة غاذا يبيكون المحكم في ذلك
 (أجاب) اذا ادعى ورثة المرأة المذكورة شراء مورثهم نصف الدار من زوجها الاول بثمن
 معلوم في وجهه وارث البائع المنكر ببيع مورثه كلف المدعى به دخصة الدعوى اثبات
 دعواه بالبينة العادلة فيقضي بما ادعاه به واستيفاء الثبوت شرائطه الشرعية واليمنع من
 دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سعة معلومة باع نصفها لآخر بثمن معلوم
 في الذمة بمحضرة بينة شرعية ثم طلب قسمتها من البائع قبل دفع الثمن فامتنع الشرى بلك من
 اجابته حتى يقبض الثمن فادعى المشتري انه دفعه له فانكر البائع دعواه فهل اذا لم يثبت
 المدعى دعواه الدفع بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
 ويكون للبائع حبس مبيعها حتى يقبض ثمنه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
 نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا ببائع حبس المبيع قبل تسليمه
 للمشتري حتى يقبض الثمن المحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وورثته آخرين وللزوجة المذكورة بيت به ضه المراكب على سفلى بيتها متصل بمكان
 الزوج المعدل لرجال وللبيت المذكور بابان باب مفتوح من بيت الزوجة والاخر من
 مكان الزوج المذكور فله اذا اختلفت الزوجة مع الورثة في البعض المذكور المتصل
 بمكان الزوج وادعت انه ملكها بقتسه من ماله ساو الورثة انه تركه بناء الزوج من ماله

بكره في الزوجة بينه والورثتين تقدم بينهما (أجاب) القول للزوجة في أن
 كسب كل منهما ملك لها واليمنة يئنة ورثة الزوج في أنه ملك مورثهم والحال
 في ذلك حاله (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض بناها امرؤ لولواستر
 يئنة يئنة فماتوا من السنين نحو ثلاثين سنة ثم مات فوضع ولده يده عليها إلى
 أن يئنة يئنة ولا معارض ثلث المدة ثم إن الولد المذکور أراد بيعها لرجل آخر
 فطلب الشافعي من الولد حصة بالقطعة الأرض فوجد حصة فيها ثمانية قراريط
 فطلب حصة التي بالباقي فهل لا يكف الولد المذکور حصة تشهد له بالملكية في وضع
 (أجاب) وضع اليد من أقوى الحجج فلا يكف الولد المذکور وحده والحال هذه حصة
 الشافعي لا يعول شرعا على الصكوك واللكوا غدر لوعليها خطوط القضاة
 من مضمونها بطريق من طرق الانبات الثرية عند التباحث والله تعالى
 أعلم (في رجل له عند آخر مقدار معلوم من الدين فمات يئنة يئنة ادعى
 الدين بانه اشترى منه الخربة يئنة المذکور فأنكر المذعى عليه دعواه
 ولا يبرهان فهل يكون القول قول المذعى عليه ولا عبرة بدعوى
 (أجاب) من الانبات الثرية (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه
 شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقار عن مورثه وباعه لرجل
 من ماله من الدراهم وصار المشتري يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مدة
 عشرين سنة والآن ادعى رجل على يده والبائع له بان له ديناه على
 ما تم ويدأخذ العقار المذکور في نظريته فأنكر الوارث والمشتري دعواه
 فنهى مان المذعى كان حاضرا موجودا مع مورث البائع المذکور أكثر من
 وشاهد يبيع تركته وتقسيمها بين ورثته وتصرف المشتري منه أيضا المدة
 عشرين سنة كتم يده على المورث ولا على وارثه ولم ينزع يدون عذر شرعي فهل
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا
 (سئل) في رجل يملك دارا بالمبرات
 بسبب انه كان حاكما على البلد وسكنها بالانصب مدة
 ورثة فطلب رب الدار نزاعها منهم فنعوه متعللين بطول المدة وبان
 الحال انه لا يئنة ولا سنة لا يئنة - ثم شهد لهم بالملك فأنكر رب
 الدار فأنكر المدة مع الاعتراف باصل الملك ويكون لرب الدار نزاعها من ورثة
 كان الحق ثابتا له فيها عن أبيه ولا عبرة بوضع اليد بالغصب على مالك
 حيث اعترف الورثة المذکورون باصل الملك في الدار للرجل المذکور
 الا انهم فليهم ثباته ولا تنزع من أيديهم وترد على مالكها والله تعالى

أعلم (سئل) في رجل عليه دين لأخيه معلوم القدر دفعه له في حال حياته ثم بعد مدة أيام قليلة مات رب الدين المذكور عن زوجته وابنته وعن أخيه المذكور وترك ما يورث عنه شرعاً والآن تريد الزوجة مطالبة الأخ بالدين منكره لدفعه له فهل إذا ثبت أن الأخ دفعه لأخيه حال حياته لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها ويكون له أخذ ما يخصه من تركه أخيه بالفرضة الشرعية حيث كان شقيقاً وأولاًب (أجاب) لا مطالبة للزوجة الميث بالدين المذكور إذا ثبت دفعه إلى زوجه حال حياته بالوجه الشرعي وللأخ العاصب أخذ ما يخصه في تركه أخيه بالفرضة الشرعية حيث لم يكن محبوباً بغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وله ورثة فوضع رجلان أيديهما على النخل المتروك مدة ولما أراد الورثة أخذ النخل المذكور من واضعي اليد ادعى أحدهما انتقال الملك له من مورث الورثة المذكورين بموجب حجة ادعى ضياهاها ولما طُلب منه بينة مثبتة لدعواه انتقل الملك من المورث عنزهن أقامتها وادعى الثاني أن والده أخذ النخل المذكور من المورث ومات وتركه له ولكن لا يدري هل كان الأخذ بشراء أو غيره ولم يثبت دعواه الانتقال من مورث الورثة فهل والحال هذه يؤمر المدعى عليهم بما يتسلم النخل للورثة المذكورين حيث كانا من المالك لمورث الورثة المذكورين ولم يثبت ادعواهما الانتقال بطريق شرعي بعد تخلف الورثة اليمين الشرعية (أجاب) نعم يؤمر الرجلان المذكوران بتسليم النخل إلى ورثة المالك إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن عشرين سنة بعد أن وضع الأب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير منازع له فيه تلك المدة والآن تدعى جماعة بأن لهم حقا فيه من مورتهم والحال أن مورتهم كانوا في البلد مشاهدين لتصرف أبيه المدة المذكورة مع سكوتهم وعدم منازعتهم له قبل موتهم مدة وضع يده عليه فأنكر الابن المذكور دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضي تلك المدة إذا تحقق بالوجه الشرعي (أجاب) سكوت مورتى الجماعة المذكورة عن الدعوى تلك المدة من غير عذر شرعي يمنع من سماع دعوى الورثة إذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والمورث لو ادعى والحال هذه لا تسمع دعواه فكذا وأرثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين تدعيان على رجل قد رآه - لو ما من الدراهم لوزنهما وان مورث المدعى عليه كان كتب بذلك وثيقة لمورثهما وجعل ذلك المبلغ له غارقة على ثلاثة أقدن تمن أرض زراعية أميرية وامرأة أخرى ادعت عليه بأنها وجدت ورقة مطووعة الثبوت يدين لها أيضاً عليه تاريخها من نحو ستين سنة والمدعى عليه ينكر ذلك ولا بينة لمن على اثبات دعواهن فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا بالورقة المطووعة الثبوت والحال هذه (أجاب) من المعلوم أنه لا يفتى مدع بمجرد دعواه ولا يعول شرعاً على صك بدون اثبات مضمونه على

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

شوال

٦

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

١٠

فرض سمع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ينفع بها ويتصرف فيها بانواع التصرفات مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه جماعة بانها ملكهم فانيكر دعواههم والحال انهم كانوا حاضرين مشاهدين لتصرفه المدة المذكورة وهم ساكنون ولم يدعوا ولم ينازعه هذه المدة من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم ولا يثبت لهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على عقار مع جانب محل تلفوه من مورثهم مدة تزيد على خمسين سنة وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك ادعى رجل انه يملك في ذلك حصه من مورثه فانه يكره واضعوا اليد دعواه والحال ان مورثه كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف مورث واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة حيث يجد المدعى عليه - م دعواه (اجاب) سكوت مورث المدعى مع حضوره في البلد ومشاهدته

١٢٧٠

١٠

لتصرف واضعي اليد من غير مانع شرعي يمنع من سمع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وعليه دين لا يخرج رهن حجة بيته عند رب الدين بمحضرة بيعة شرعية من مدة عشرين سنة ولم يزل ساكنا فيه الى الآن فهل اذا ادعى رب الدين انه اشتراه منه واظهر حجة بذلك غير ثابتة المضمون فانكره ب البيت دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بالحجة المذكورة (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على

١٢٧٠

١٢

ما ثبت من اثبات مضمونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في بلدة ثم بعد ان مكث فيه مدة من السنين سافر الى بلدة اخرى واقام بها مدة من السنين ايضا ثم مات عن اولاده ثم بعده وبه بمدة ذهب احد اولاده الى بلد ابيه واراد ان يتصرف في المنزل بالبيع ونحوه فتعرض له رجل آخر وادعى عليه بانه اشتراه من ابيه في حال حياته فهل اذا لم يثبت دعواه لا عبرة بها ويكون المنزل باقيا لاولاده الوارثين من بعده حيث تجردت دعواه عن

١٢٧٠

١٤

البينة الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ويؤمر بتسليم المنزل لورثة المسالك اذا لم يثبت انتقاله اليه بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا من مدة اربعة اشهر ثم ضاع منه من مدة خمسة عشر يوما ثم بعد ذلك وجدته عند رجل فطلب رفع يده عن الحمار المدعى به فامتنع واضع اليد من دفعه له وادعى واضع اليد عليه انه اشتراه من رجل من مدة اربع سنين وعنده بيعة على ذلك فهل والحال هذه تقدم بيته ويحكم له به (اجاب) قال في المبسوط لو ادعى الشراء كل منهما من رجل او من

١٢٧٠

١٦

واحد وارثا واحدا هما السابق تاريخا فالأسبق أولى من جامع الفصولين ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك آلة طاحونة بطريق الشراء من نحو

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٩

عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية من غير منازع له فيها فالآن ادعت عليه زوجته انها تملك آلة الطاحونة المذكورة بالشرا من اجنبي من نخوار بع ستمين فانكر الزوج دعواها فهل والحال هذه اذا اقام كل منهما بيعة بالملك له فيها تقة دم بيعة الزوج المذكور (اجاب) قال في المبسوط لو ادعى الشرا كل منهما من رجل أو من واحد وادخا واحدهما السابق تار يخاف لا سبق اولى هـ من جامع الفصولين ومنه يعلم جواب المحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدين آخر كل حساب بينهما من المعاملات السابقة وطالب به فانكر دعواه فهل اذا اقام بيعة شرعية وشهدت له بالدين المذكور طبق دعواه يقضى عليه بدفعه ولا جبرة بانكاره والمحال هذه (اجاب) اذا ادعى رب الدين دعواه المذكورة واستوفت الدهوى شرائط الهمزة وأثبتها بالبيعة العادلة قضى له بعد عام حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مات عن وريثة وضموها أيدى يـ على المكان المذكور قامت امرأة الآن تدعى ان لها نصف المكان بطريق الميراث عن اختها متعلقة بحجة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم تثبت المرأة ملكية المكان لاختها وانما تعلقته عنها بطريق الميراث لا عبرة بتعلقها ويكون تركه عن الميت يقسم بين الورثة حسب الفر يضة الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى المرأة المذكورة اذا لم تبرهن ما يها ويقيم بين ورثة الميت المذكور بالفر يضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت وتركها ما يورث منها شرعا ولها زوج تعرض له بعض الورثة متعللا عليه بأنه طلقها قبل الموت فهل اذا لم يثبت الطلاق بل ماتت في عصمته له ان يأخذ ما يخصه في تركتها ويمنع المتعرض له (اجاب) اذا ادعى بعض الورثة الطلاق على الزوج وأنكره يكون للزوج أخذ ما يخصه من تركته وزوجته بالفر يضة الشرعية حيث لا مانع ما لم يثبت عليه طلاق يوجب منعه من الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وترك بيتا فادعى أحد الورثة ان البيت ملكه خاصة دون مورثه وان مورثه كان يورثه لبعض الناس بطريق وكالة عنه ويده حجة بذلك مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه اذا لم يثبت الوارث دعواه الملك فيه بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ويكون البيت ميراثا يقسم على جميع الورثة بالفر يضة الشرعية (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بأنه باع جارية لها بثمن معلوم بدون اخذها واشترى بالثمن عهدا لنفسه وتريد ان يأخذ العبد منه نظير ما تدهيه وهو ينكر دعواها ويحبر بانها لم يكن لها عنده جارية ولا ثمن ولانه اشترى العبد لنفسه لنفسه خاصة فهل يكون القول قوله والعبد له ولا عبرة بدعواه عليه وليس لها أخذ العبد في نظير ما تدهيه بدون برهان ولا عبرة بالدعوى الجردة عن البرهان الشرعي (اجاب)

ليس للزوجة ابتزاع العبد من يد الزوج بدون موجب شرعى ولا عبدة بدهواها المذ كورة
بدون برهان شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على ورثة ميت آخر
بين ادعواهم من مدة ماضية تبلغ نحو ثلاثين سنة ويريدون اخذهم منهم فانكر المدعى
عليهم ادعواهم والحال ان مورث المدين كان حاضرا موجودا مع مورثهم اكثر من
خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى وان مورث المدعى عليهم مات من
خمس أو سبع عشرة سنة ولم يدع المدعون عليهم بشئ فهل لا تسمع دعوى المدين ولا
تقبل بينتهم والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذ كورة ان كان الواقع ما هو
مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واصله من ايدىهم على ارض زراعية فيها
بعض فخل واشجار وغير ذلك تاقوها من ايديهم وجددهم جيلا بعد جيل ونسلا بعد نسل
مدة تزيد على مائتي سنة فادعى الآن جماعة على واصله الذين استحقوا الارض من
ايديهم وجددهم وان جددهم كان اودعها عند جد واصله اليه على قدر من الدراهم وانه
فرضها اشجارا فانكر واصله واليد دعواهم والحال ان اباهم وجددهم كانوا حاضرين
بالبلد ومشاهدين لتصرف مورثي واصله اليه غالب المدة المذ كورة وهما معا كنان
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى عنهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بعد مضي
هذه المدة حيث أنكروا واصله واليد دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعى الاصل عن
الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع المشاهدة لتصرف واصله اليه من غير هذا شرعى مع
انكار يمنع من سماع دعواهم فلا تسمع دعوى ورثته اذا ما ثبت في حق المورث ثبت
في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون اراضى خالية من البناء والقراس
ملاصقة لبعضها ويدخل منهم حجة تشهد له بما يملكه طولا وعرضا وقد رام بين بها
المحدود لاد بعة لكل ارض تنتهى تلك الحدود الى ارض خالية البناء والقراس
معلومة المعالم تعدى بعضهم على قطعة ارض من ملاك جاره واستولى عليها مع تصديق
كل على ما يملكه الاخر المعلن بحجة الحدود وحدود المذ كورة المعلومة لكثير من الناس
ولما اختلفت في تميز ذلك الحد فهل اذا اترافع مع لى الحاكم الذى برعى وتنازع
في تعيين ذلك الحد واقام المتعدى عليه بينة من ادل الخبرة بمن يعلمون تلك الارض
وتلك الحدود وشهدت طبق دعوى المدعى وعينت ما ذكر من الحدود يقضى له بما ادعاه
وترفع يد المتعدى على ارضه (أجاب) حيث كان احد المتخاصمين خارجا والاخر دايدا فعلى
الخارج اثبات ما يدعيه فاذا شهدت له البينة العادلة التى لها خبرة بتلك الارض بما ادعاه
وظاقت الشهادة الدعوى حكم له بها وترفع يد خصمه عما تعدى عليه مما يملكه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واصله يدعى دار تلقاها بالارث من ابيه وجدده مدة تزيد
على ثمانين سنة وهو يتصرف فيها هو وابوه من قبله فادعى الآن رجل على واصله
انه يستحقها من ابيه وجدده فانكر واصله اليه دعواهم وجددها والحال ان كلا من ابيه

١٢٧٠

٣

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٠

وجده كان حاضر بالبلد وشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة
وهما ساكنان من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعهما من الدعوى فهل والحال
هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد ذلك حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب)
سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع المشاهدة التصرف واضع
اليدين غير عذر شرعي مع الانكار يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى الوارث بعده
إذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع
يده على دار ورثها من أبيه وجده من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالمدم
والبنوة وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له في ذلك ثم مات عن ورثة فوضعوا أيديهم على
الدار المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة من حين موته ولم ينازعهم فيها أحد والآن
ادعى جماعة على واضعي اليد الآن بان أهم حق في الدار المذكورة من مورثهم
فأنكروا واضعوا اليد دعواهم والحال أن مورثة المدهين كانت في البلد ومشاهدة لمورث
المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن
الدعوى فهل لا تسمع دعواهم المذكورة حيث جحد المدعى عليه دعواهم والحال هذه
(أجاب) إذا سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع مشاهدته
تصرف مورث واضع اليد من غير منازعة ولم يمنعها من ذلك مانع شرعي مع الانكار
لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالشرع من مالها لنفسها وهي واضعة
يدها عليه بغير دهاثم بعد مدة مات ابن لها منها وعن زوجته ولم يترك تركه أصلا وأرادت
زوجة الابن أن تجعل البيت المذکور ميراثا عن زوجها بزوجها أنه ملوكه بدون اثبات
شرعي فهل والحال هذه لا تجب لذلك حيث كان الملك في البيت المذکور ثابتا للام
المذكورة ولم يكن للابن يد عليه في حياته (أجاب) إذا كان البيت المذکور تحت يد أم
الزوج عملوا كالأهل لا يكون تركه عنه وليس لزوجته أن تجعله ميراثا عن زوجها والحال
هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أطيانا ميراثا
بأنه يستحقها وأراد اثبات ذلك لدى قاضي ناحيتهم وأقام بينة تشهد له باستحقاق الأطيان
المذكورة فهل إذا كانت الأطيان المذكورة مشهورة شهرة تفي عن تحديدها وشهدت
البينة بشهرتها تقبل ويحكم بها القاضي ولا يلزمها التحديد (أجاب) يشترط التحديد
في دعوى العمار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العمار مشهورا بخلافهما والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بالميراث وغاب من شدة الظلم عليه ومكث في غيبته مدة
تزيد على ستين سنة ثم مات عن ابن فحضر الابن من غيبته وطلب أخذ العمار من واضعي
اليدين فادعوا أنهم يملكونه عن مورثهم فهل والحال هذه إذا ثبت المدعى الملك له
فيه من أبيه الميراث في غيبته بالبينة الشرعية تسمع دعواه بعده في هذه المدة (أجاب)

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٨

مرح علموا بان الدعوى بعد ثلاثين سنة وفي اليد بوط بعد ثلاث وثلاثين سنة وفي
 قنوى العتاقى بعد ست وثلاثين سنة لا تسمع الا ان يكون المدعى غائبا او مجنونا وليس
 له ولى او المدعى عليه واليا جاز ان يخاف منه فحينئذ تسمع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 واضح يده على دار بطريق الميراث عن ابيه مده تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف
 فيها بالخدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة ولم يشارك فيها احد وابوه من قبله ايضا كان
 يتصرف فيها بالخدم والبناء مدة تزيد عن خمس عشرة سنة والا تادى رجل على واضح
 اليد بطلت الدار المذكورة بطريق الوصية من رجل اجنبى غير والد المدعى عليه بتاريخ
 متاخر عن ملك مورث المدعى عليه والحال انه لا سند ولا يثبت شاهد له طبق دعواه
 ونكر واضح اليد دعواه فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى الرجل المذكور المهردة
 من الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضح اليد في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب)
 نعم لا عبرة بدعواه المذكورة والحال ماذ كروا الله تعالى اعلم (سئل) في جماعة آل لهم
 عمار وتخل عن مورثهم استولى عليه اخرون في غيبة الورثة فلما حضر الورثة طلبوا
 ربح ايديهم عن التخل والعمار فدهوا انهم اشتروا العمار والتخل من مورث الورثة قبل
 موته وطلب منهم اثبات دعواهم فجهزوا عن اثباتها فهل ترفع ايديهم عن ذلك ويسلم
 الورثة ولا عبرة بدعواهم المهردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل واضح يده على عمار وغيره من الامتعة تلقاه عن ابيه بطريق الميراث وصار
 يتصرف فيه التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس وعشر بن سنة ثم بعد ذلك مات عن
 وارث فوضع الوارث يده على ذلك وصار يتصرف فيه التصرفات الشرعية بعد ابيه مدة
 تزيد على سبع عشرة سنة فادعى الا ترحل على واضح اليد بانه يستحق حصة في ذلك
 من مورثه فانه كروا واضح اليد دعواه وجدها والحال ان مورثه كانت حاضرة
 في البلد ومشاهدة لتصرف والد واضح اليد المدة المذكورة وهى ساكنة من غير منازعة
 ومن غير مانع شرعى يمنعها من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد
 مضي هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ابيه انه اعطاه ارضا
 وبخلافه فأنكرها والد المدعى كوروا حاضر حجة فيها شهود عند المحاكم السياسى
 فأحضر المحاكم الشهود وكاتب الحجة فسالهم عما فيها فقالوا لا نعلم ذلك فالمحاكم المذكورة
 اطل الحجة ورزقها وبعد ذلك سكنت الابن المذكور حينئذ حتى ان عزل المحاكم السياسى
 فزوجه اخرى مثل الاولى واشتكى بها عند المحاكم الشانى ولم يثبت مضمون ثلاث الحجج
 بالبينة فهل والحال هذه لا تعتبر تلك الحجج حيث كانت مقطوعة الثبوت ولم يقر الاب
 بذلك (اجاب) جميع الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا يعول شرعا على
 ملك بدون اثباته بطريق شرعى ولو عليه خطوط القضاة ولا يقضى به والحال هذه

١٢٧

٢٢

١٢٧

٢٦

١٢٧

٢٦

١٢٧

٢٦

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت منذ ثمان سنين وتركت دارا ولم يكن لها وارث سوى بنت هم شقيق فطلبت بنت الم الشقيق الدار من واضع اليد فادعى ان أمه اشترتها من بنتهما المذ كورة قبل موتها بخمسين سنة فانكرت بنت الم دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الشرع من المسألة قبل موتها بالبينة الشرعية لا بهرة بدعواه البهرة من الاثبات الشرعية ويجوز على تسليم الدار لبنت الم المذ كورة حيث كان معترفا باصل الملك في الدار لموتها (أجاب) نعم لا بهرة بالدعوى البهرة من الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف مكانا على ابنه وابن ابنه وذريتهما ونسلاهما المذ كور دون الاناث بموجب حجة شرعية وبيعة تثبت حصه ونهاقه مدة من السنين ادعى ابن بنت الواقف ابن المسكن المذ كور ملكا واقف وانه تركه ميراثا لورثته ومن جلتهم والدته وترافع مع الناظر في ذلك بين يدي القاضي فاجابه الناظر بان المسكن المذ كور ليس ملكا للواقف وقت موته وانه لا حق للدعي فيه بطريق الارث فهل اذا أقام المدعى المذ كور بينة تشهد له بملك المسكن المذ كور لمجدة وانه مات وتركه ميراثا واظهر الناظر المدعى عليه الوقفية وأثبت مضمونها على الوجه المشروح تسمع دعواه بذلك وتقبل بينته ولا يكون متناقضا حيث أجاب بالانكار لدعوى المدعى على الوجه المسطور (أجاب) نعم تقبل بينة الناظر على صدور الواقف من جد المدعى المالك للمكان المذ كور والحال ما ذكر ولا يمنع من ذلك ادعواه على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بغيره لوم من الدراهم فما عترف بانه كان في ذمته البعض ودفعه لها بحضور بينة شرعية وأذكر البعض الآخر ولا بينة لها على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت المرأة دعواها ذلك البعض الآخر بالبينة الشرعية لا بهرة بدعواها او يكون القول قول الزوج بيمينه (أجاب) نعم لا بهرة بدعواها البعض الآخر بدون اثباتها بطريق شرعي والقول قول المذ كور بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا ربعة لها قطعة فضا حريم للدور والمذ كورة خالصة من البناء من قديم الزمان يدعى الآن رجل أجنبي ياتها لملكه بالميراث عن أبيه فانكر رب الدور دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الملك لا يجاب لذلك شرعا ولا بهرة بدعواه البهرة من الاثبات وينبغي من منازعة رب الدور فيما يدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذ كور ليس ذى يد بمجرده دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في طاحونة بطريق الميراث عن أصوله فمن شدة الظلم والجور تركها لها حرج من بلده وغاب مدة خمسين سنة ثم حضر من غيبته فوجد رجلا واضعا يده على الحصه المذ كورة فطالبها منه فادعى انه نافعها عن أبيه فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى الملك فيها له عن أصوله بالبينة الشرعية يحكم له فيها به ولو طالت المدة حيث كان غائبا مسافة السفر (أجاب) صرح

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٣٠

علما ونا باستثناء دعوى الثائب مسافة السفر من عدم سماع الدعوى بعد طول
 المدة وجعلوا الغيبة مذكرا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في جاهلية واضع
 أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهم وهم يتصرفون فيها بأنواع التصرفات
 الشرعية مدة تزد على عشر بن سنة ولم ينازعهم فيها أحد وأبوهم من قبلهم كان
 واضع يديه عليهم أو هو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد
 مدة تزد على خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل على واضعي اليد بانه يستحق الدار
 المذكورة عن أبيه ولا يثبت له بذلك وأظهر وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر واضعو
 اليد دعواه وخدوها والمحال انه ورث المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهد التصرف
 مورث واضعي اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة قوم غريم مانع شرعي يمنعه
 عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي هذه المدة حيث
 أنكر المدعى عليهم دعواه وخدوها (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث المدعى عن
 الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرت مشاهدة التصرف المذكور ولم يمنعه من الدعوى
 مانع شرعي تلك المدة لا تسمع دعوى ابنه المذكور لعدم سماع دعوى مورثه أن لو
 كان حيا وادعى والمحال هذه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة ميت واضعين أيديهم على عقار لقوه بالارث
 من مورثهم بان له فيه حصة كان اشتراها من آخر من نحو عشر بن سنة سابقة بمقتضى
 حجة بيده مقطوعة الثبوت ولم يثبت مضمونها ثم عاود يريد منازعة المدعى عليهم وعحاسبتهم
 على الجوة مثل حصته فأنكر المدعى عليهم دعواه والمحال ان المدعى كان حاضرا موجودا
 في البلد ومشاهد التصرف الورثة ومورثهم مدة تزيد على أصح أكثر من عشر بن سنة وهو
 ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه هذه ولا عبرة بالحجة التي
 لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو
 مطروح بالسؤال ولا عبرة بحجة انقطاع ثبوتها شرعا مع الانكار والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل واضع يده على مواش وأطيان خاصة به من كسبه بزرعها ويدفع خراجها للميرى
 ثم ادعى عليه ابن أخيه لانه بان له حق في المواشي والأطيان فأنكر المدعى عليه دعواه
 فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة
 من الاثبات الشرعية وينع من منازعة المالك في ملكه ما يبيده بدون وجه شرعي
 (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذبح مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على نخل وهي تتصرف فيه تصرف المالك في املاكها
 من غير منازع ولا مدافع لها فيه عشر بن سنة ثم ماتت عن ورثة فوضعت الورثة أيديهم
 عليه خمس عشرة سنة من غير منازع لهم فيه أيضا والآن ادعى عليهم رجل بان له حقا
 فيه فأنكر وادعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهد التصرف واضعة اليه تلك

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

٦١

المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدهوى بعدمضى
خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
واضحة يدها على دار عن مورثها من مدة ثلاثين سنة ادعى عليها الآن رجل بانها لابيه
و يريد نزعها من يدها فانه كرت دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا ووجودها مشاهدا
لها ولمورثها من قبل وكل منهما يتصرف فيها بالهزم والبناء تصرف الملاك في املاكهم
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع عن غير مانع شرعى عنه من
ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان
كان الواقع ما هو مפורر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ابن قاصر منها وعن اولاد بلغ من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة ائمة تخصها
من فراش ونحاس ومصاغ فادعى الاولاد البالغ ان المتاع المذكور الذي تحت يد الزوجة
من جملة ماتر كه مورثهم فانه كرت الزوجة دعواهم فهل اذا لم يثبت الاولاد المذكورون
دعواهم الملاك في الاشياء المذكورة من مورثهم الا بهرقة يدعواهم المهردة عن الالبات
الشرعى ويكون القول قول الزوجة فيما يصلم لها اولها من الائمة المذكورة
(أجاب) نعم القول قول الزوجة فيما يصلم لها اولها من متاع البيت سكنهما بعده موت
زوجها فيما بينهما والله تعالى أعلم (سئل) في أرض زراعة فيها نخيل مشتركة بين رجل و بين ابن
هم تلقياها عن اصولهما منذ عشرين سنة وزيا دة من غير منازع لهما ولا لاصولهما فيها
والآن تدعى امرأة اجنبية بان لها حصصة في النخل المذكور مع أرضه فانسكر واضع اليد
دعواها والحال انه لا يئنه ولا سند بيدها فهل اذا لم تثبت تلك المرأة دعواها بالوجه الشرعى
لاختباب لذلك لا عبرة بدعواها المهردة عن الالبات وتغنى من منازعة واضع اليد في ذلك
بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها المهردة عن الالبات شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا عن مورثه وهو واضع يده عليها مدة تزيد على ثمان عشرة
سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزع فيها احدوا ابوهم من قبله
كان واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بانواع
التصرفات الشرعية مبددة وضع يده عليها ولم ينزع فيها احدوا الا ان ادعى رجلان على
واضع اليد بانهما يملكان الدار المذكورة عن مورثهما فانسكر واضع اليد دعواهما
والحال ان مورث المدعين كان مشاهدا لمورث المدعى عليه المدة المذكورة وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين
المذكورين حيث جحد المدعى عليه دعواهما (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما ان
كان الواقع ما هو مפורر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة
ارض من نخوشهر من غير ثبوت شرائه لها او استسكاره اياها شرعا فادعى عليه رجل
آخروكيل عن شخص بان تلك الارض الواضع يده عليها الا ان ذلك الرجل ملك لموكله

وان واضع اليد الآن لاحقه فيه ساوير يدنزعهما منه وضمهما لموكله وسئل من المدعى عليه فاجاب بانه لاحق فيها لموكل المدعى المذ كرر بل ملك له ولم يذ كر سبب التملك قائلا ان ارضه موكله بعد مدع عن هذه فابرز الوكيل جتين دلتا على أن موكله ارضها بتلك الجهة من ضمنها تلك الارض المدعى بها فحينئذ طلب القاضى الكشف عليه فاقوجه ومعه جماعة فكشفوا بمعرفتهم من غير حضور الوكيل عن المدعى وكتب بذلك كتابة أعطاه ايد المدعى عليه والحال انه ما حضر المدعى ولا وكيله ولا طلبت بينة منه فهل سيكون تلك الكتابة باطلة لعدم حضور الوكيل والاصيل حسبما نص في كتابة القاضى بذلك ولكنونه ما طلبت منه بينة تشهد له طبق دعواه وهل اذا ثبت شرعا ان تلك الارض ملك لموكل المدعى تنزع من يد واضع اليد الآن الغاصب ثم اذا كان له دعوى فليدعى بها (اجاب) حيث كان كل من الخارج المدعى وذى اليد المدعى عليه يدعى عليه لسماطة القاضى بعد صحة الدعوى وانكار الخصم تسكينه الخارج اثبات ما أنكره الاخر فاذا اقام بينة عادلة طبق دعواه قضى له بما ادعاه وقد صرح علما ونا بتقديم حجة الخارج في دعوى المالك المطلق على حجة ذى اليد والله تعالى اعلم (سئل) فى امر ائمة سادين على رجل توفى الى رحمة الله وبعض ورثته موجود والبعض غائب فهل اذا ارادت أن تدعى على بعض الورثة المحاضرين بسوغ لما نكث وتصح الدعوى على بعض الورثة ويسمى بها المحاكم الشرعية ولا يتوقف على حضور بعض الورثة الغائب لان ملحقه على بعض الورثة يتقدم على باقيهم (اجاب) قد صرحوا بان أحد الورثة يتنصب خصما عن الباقيين فيما يدعى على الميت من الدين ولو لم يكن في يده شيء من التركة فسمع دعوى المرأة المذكورة على أحد ورثة المدين والحال ما ذكر حيث لا مانع من سماعها ولا يتوقف على حضور باقيهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر يدين معلوم القدر وطلبه فادعى المدعى عليه انه دفعه له ويقم البينة على دعواه فهل اذا شهدت له بينة بذلك لدى المحاكم الشرعية طبق دعواه يمنع المدعى من معارضة المدعى عليه والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه اذا ثبت المدين دفع الدين لربه بالطريق الشرعى منع الدائن عن مطالبته حيث استوفى الاثبات شرائطه الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والسكنى ثم بعد فنى تلك المدة ادعى عليه ورثة رجل أجنبي ان لهم نصفها من والدهم مع أن واضع اليد تصرف فيها حال حياة والدهم مدة نحو شهرين سنة وهو مشاهد لذلك ولم ينازعه فيها فهل بعض المدة المذكورة مع عدم المنازعة ومع مشاهدة الاولاد أبيهم من قبله -م تصرف واضع اليد تسامح الدعوى والحال ما ذكر (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر من غير مانع شرعى مع مشاهدته تصرف واضع اليد ولم ينازعه بمنع من سماع دعواه فلا تسامح دعوى وارثه اذا ما ثبت فى حق

١٢٧٠

٢٥

مهرم

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٩

المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور
 البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعاً من دور ومواش وغير ذلك مما يورث
 قطاب القصر بعد بلوغهم أخذ ما يخصهم من تركه أبيهم فادعى من كان بالغاً وقت موته
 بأن أباه أعطاه أشياء من ماله في حال حياته متعللاً بوثيقة فيها أسماء أشخاص معينين غير
 ثابتة المضمون فأنكر باقي الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المبردة عن
 الاثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويقسم جميع ما تركه الأب بين ورثته بالغريضة الشرعية
 (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المبردة عن الاثبات شرعاً ولا يعول على وثيقة لم يثبت مضمونها
 بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على داد تلقاها بالميراث عن أبيه
 وجد من مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له قام الآن رجل
 يدعى أنه يستحق الدار المذكورة بطريق الميراث عن أبيه والحال أنه مقيم بالبلد ومشاهد
 له تصرف واضح اليد عليها ولم يمنعه من الدعوى ما منع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة
 ووالده من قبله مشاهد كذلك لتصرف واضح اليد على الدار المذكورة ولم يمنعه ما منع
 شرعي من الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى الرجل المذكور بالدار المذكورة
 حيث كان الحال ما ذكر ويمنع من معارضة واضح اليد عليها (أجاب) سكوت مورث
 المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة كافاً كثر من غير مانع شرعي يمنعه من معارضة
 لتصرف واضح اليد وحضوره مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه حيث ثبت
 ذلك انما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل
 يده على عقار عن مورثه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات
 الشرعية ولم ينزعه فيه أحد ثم بعد تلك المدة ادعى رجل أنه يملك في ذلك حصته عن
 مورثه فأنكر واضح اليد دعواه والحال أن مورثه كان حاضراً بالبلد ومشاهد لتصرف
 مورث واضح اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى تلك المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
 المذكور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجهها (أجاب) نعم
 لا تسمع دعوى المدعى المذكور إن كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل واصل يده على دار من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع
 التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينزعه فيها أحد والآن ادعى رجلان من أهل
 البلد مشاهدان لتصرف واضح اليد بأن لهما حصته فيهما عن أبيهما فأنكر واضح اليد
 دعواهما والحال أن أباهما كان مشاهد لتصرف واضح اليد مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع وهو ساكت المدة المذكورة ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى
 فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجلين المذكورين حيث أنكر المدعى عليه دعواهما
 ووجهها ولا عبرة بدعواهما المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة إن كان

١٢٧١

٢

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة
 من قير من راحية تلقاها من عمه وكان عمه واضعا يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة
 حتى رجل على واضع اليد انهما ملكه تلقاها بالميراث من أبيه منه بالأب والدة اشترها
 رجل آخر بموجب حجة من مدة ست وستين سنة ومثلا أيضا بأنه كانت فيها نخلة يدفع
 من اليدوان والحال ان أبا المدعي كان مشاهدا لتصرف عم واضع اليد فيها المدة
 كورة ولم ينازعه فيها مع تمكنه من النزاع فيها ولم يقر واضع اليد بسبق الملك فيها لأب
 المدعي فهل في هذه الحالة تكون مشاهدة مورث المدعي تصرف مورث المدعي عليه فيها
 كورة مع عدم نزاعه فيها وتمكنه منه فأنعته من سماع دعوى مورث المدعي
 وادعى من بعده ولا عبرة بما تعلل به عما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعي
 لأن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث
 وجدته مدة تزيد من خمسين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع
 ملك المدة والآن تدعي امرأة أجنبية بأن الدار المذكورة ملك لها مع وجودها
 ومشاهدتها تصرف واضع اليد فأنكر دعواها والحال انه لا ينسب لها على دعواها
 لا بحساب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات وتمنع من منازعة الوارث
 ويدون وجه شرعي (أجاب) من العلوم انه لا يقضي لدعوى مجرد دعوا بدون
 ما بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين واضعين
 يد على عقار تلقياه بطريق الارث عن أبيهما وصار يتصرفان فيه مدة تزيد على
 خمسة ولم ينازعهما فيه أحد فادعى الآن جماعة على واضعي اليد انهم يستحقون
 حصص أبيهم فأنكر واضع اليد دعواهم ذلك وجداهما والحال ان أبيهما كان
 باليد ومشاهدا لتصرف مورث واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
 من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع
 دعوى المدعي بهذا حيث وجد المدعي عليهم ادعواهم (أجاب) نعم لا تسمع
 دعوى المدعي حيث ثبت سكوت من يدعون تلقى الملك عنه من الدعوى بذلك خمس عشرة
 سنة حضوره ومشاهدته لتصرف واضع اليد من غير مانع شرعي اذا ثبت في حق
 المدعي في حق وارثه والمورث لو ادعى في هذه الحالة لا تسمع دعواه فكذا ورثته
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار بطريق الارث عن أصوله
 يد على ما تيسر سنة فاراد الا أن جماعة أخذوا العقار منه متعللين بأنه ملك لأخر
 ان المدعي له بالملك لم يكن قريبا لهم ولم يوكلمهم في ذلك فهل والحال هذه اذا لم
 يوكلم من المدعي له بالملك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم وليس لهم
 دفع واضع اليد يدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك والحال ما ذكر يدون
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آلت لهم دار بالارث عن أبيهم ادعوا بها على

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

المورث يثبت في حق المورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور
 البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورثه منه شرعا من دور ومواش وغير ذلك مما يورث
 قطاب القصر بعد بلوغهم أخذ ما يخصهم من تركته أبيهم فادعى من كان بالغاً وقت موته
 بأن أباه أعطاه أشياء من ماله في حال حياته متعللاً بوثيقة فيها أسماء أشخاص ميتين غير
 ثابتة المضمون فأنكر باقي الورثة دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المبردة عن
 الاثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويقسم جميع ما تركه الأب بين ورثته بالفريضة الشرعية
 (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المبردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة لم يثبت مضمونها
 بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على داد تعلقا بالميراث عن أبيه
 وجدته من مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له قام الآن رجل
 يدعى أنه يستحق الدار المذكورة بطريق الميراث عن أبيه والحال أنه مقيم بالبلد ومشاهد
 له تصرف واضح اليد عليها ولم يمنعه من الدعوى ما نفع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة
 ووالده من قبله مشاهد كذلك لتصرف واضح اليد على الدار المذكورة ولم يمنعه ما نفع
 شرعي من الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى الرجل المذكور بالدار المذكورة
 حيث كان الحال ما ذكر ويمنع من معارضة واضح اليد عليها (أجاب) سكوت مورث
 المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر من غير مانع شرعي بمنعه من معارضة مشاهدته
 لتصرف واضح اليد وحضوره مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه حيث ثبت
 ذلك انما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل
 يده على عقار من مورثه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات
 الشرعية ولم ينزعه فيه أحد ثم بعد تلك المدة ادعى رجل أنه يملك في ذلك حصته من
 مورثه فأنكر واضح اليد دعواه والحال أن مورثه كان حاضرا بالبلد ومشاهد لتصرف
 مورث واضح اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعي بمنعه من الدعوى تلك المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
 المذكور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجهها (أجاب) نعم
 لا تسمع دعوى المدعى المذكور إن كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل واصل يده على دار من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع
 التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينزعه فيها أحد والآن ادعى رجلان من أهل
 البلد مشاهدان لتصرف واضح اليد بأن لهما حصته فيهما عن أبيهما فأنكر واضح اليد
 دعواهما والحال أن أباهما كان مشاهدا لتصرف واضح اليد مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع وهو ساكت المدة المذكورة ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى
 فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجلين المذكورين حيث أنكر المدعى عليه دعواهما
 ووجهها ولا عبرة بدعواهما المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة إن كان

١٢٧١

٢

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

بالمدعى وبالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة
 من غير مناجية تلقاها من عمه وكان عمه واضعا يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة
 في رجل على واصل اليد انهما ملكه تلقاها بالميراث من أبيه متملا بالابن والده اشتراها
 في رجل آخر بموجب حجة من مدة ست وستين سنة وتمتella أيضا بأنه كانت فيها تخلية يدفع
 المدعى بان الحال ان ابنا المدعى كان مشاهدا لتصرف عم واصل اليد فيها المدة
 كدوره ولم ينازعه فيها مع تمكنه من النزاع فيها ولم يقر واصل اليد بسبق المالك فيها الاب
 فهل في هذه الحالة تكون مشاهدة مورث المدعى تصرف مورث المدعى عليه فيها
 كدوره مع عدم نزاعه فيها وتمكنه منه فأنعته من سماع دعوى مورث المدعى
 بغير وارث من بعده ولا عبرة بما تعلق به مما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى
 لان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث
 وهو جده مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع
 تلك المدة والآن نذى امرأة أجنبية بان الدار المذكورة ملكها مع وجودها
 مشاهدا لتصرف واصل اليد فانكر دعواها والحال انه لا يثبت لها على دعواها
 لا بحساب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات وتمنع من منازعة الوارث
 ويدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواها بدون
 ما يطرئ شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين واضعين
 على عقار ثقياه بطريق الارث عن أبيهما وصارا يتصرفان فيه مدة تزيد على
 ستين سنة ولم ينازعهما فيه أحد فادعى الآن جماعة على واصل اليد انهم يستحقون
 من أبيهم فانكروا واصل اليد دعواهم ذلك وجدها والحال ان أبيهم كان
 باليد ومشاهدا لتصرف مورث واصل اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
 من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع
 المدعى بعد ذلك حيث جحد المدعى عليهم ادعواهم (أجاب) نعم لا تسمع
 حيث ثبت سكوت من يدعون تلقى المالك عنه من الدعوى بذلك خمس عشرة
 سنة ضرورة مشاهدته لتصرف واصل اليد من غير مانع شرعى اذا ثبت في حق
 المدعى في حق وارثه والمورث لو ادعى في هذه الحالة لا تسمع دعواها فكذا ورثته
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار بطريق الارث عن أصوله
 مدة مائة سنة فأراد الآن جماعة أخذ العقار منه متعللين بأنه ملك لا آخر
 ان المدعى له بالملك لم يكن قريبا لهم ولم يوكههم في ذلك فهل والحال هذه اذا لم
 يتركوا من المدعى له بالملك بالبيننة الشرعية لا عبرة بدعواهم وليس لهم
 حجة واضع اليد يدون وجه شرعى (أجاب) نعم ليس لهم ذلك والحال ما ذكر بدون
 من الله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آلت لهم دار بالارث عن أبيهم ادعوا بها على

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

واضع اليد عليهما بعد كمال رشدهم وطلبوا رفع يده عنها فاعترف لهم بها وادعى انه اشتراها من والدهم قبل موته واطهر لهم بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها بشهادة بينة شرعية فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت وترفع يده وتسلم لهم والمحال هذه (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة لم يثبت مضمونها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ورثة آخرين بلغ وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة بعض مصاغ تملكه فادعى باقى الورثة ان المصاغ الذى بيد الزوجة ملك لمورثهم المتوفى فانكرت دعواهم فهل اذا لم يثبتوا الملك بما يدعون عنه من مورثهم لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويكون القول قول الزوجة بيمينها فى ذلك (اجاب) اذا اختلفت الزوجة بعد موت زوجها مع ورثته فيما هو خاص بالنساء فالقول فيه للزوجة بيمينها وعلى الورثة البينة انه لمورثهم وهذا اذا لم تقر المرأة ان هذا المصاغ اشتريته مثلا من الزوج فان اقرت بذلك سقط قولها لانها اقرت بان الملك للزوج ثم احدث الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى احدهما حصعة معلومة من دار مصافقة وجرى العقد بينهما - ماو بين بائعهما وافر البائع بان المبيع لهما ودفع كل واحد منهما ثمن ما يخصه من تلك الحصعة ثم ادعى احدا المشتريين ان الشراء له وان الثمن الذى دفعه صاحبه كان ديناله عليه ولم يقم بينة تشهد على ما ادعاه فهل اذا اقام الاخر بينة تشهد بان الشراء وقع له - ماو لم يثبت دين قبله لصاحبه يكون المشتري بينهما حيث نورد دعواه بالبرهان الذى اقامه (اجاب) نعم يكون المشتري بينهما والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة اشقاء يملكون عقارا واثرا بالميراث عن ابيهم وجدهم من قديم الزمان حصل لهم ضيق من الحماكم فقتلوا من البلاد وخرجوا منها وغابوا عشرين سنين ثم عادوا الى بلادهم فوجدوا العقار مع رجل اجنبى فاخذوا بعضه منه واخذوا البثرو صارا وابتازوه لى الحماكم فى باقى العقار حتى مضى بعد حضورهم خمس عشرة سنة ولا يقدر ان يخلصه منه بسبب ارتكابه لذى شوكة يمنعه ويضر بهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فى عقارهم بالبينة الشرعية يكون لهم رفع يده عنه ونزعه عنه حيث زال المانع واذا تعلل عليهم بمضى تلك المدة لا عبرة بتعلله حيث كان هناك بينة تشهد بمنازعتهم معه فى كل سنة تمضى من هذه المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عدل شرعى فاذا تحقق انهم كانوا يدهون به فى اثباتها لى القاضى تسمع دعواهم فاذا ثبتت وها بطريق شرعى بعد صحتها قضى لهم بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر واثنا وترك لهم منزلا وبعد وفاته بمدة اشترى ولدان من اولاد الميت قطعة ارض كشافا سماوية خلف المنزل المتبرك لهما الخاص بهما بالسوية وكتب بذلك حجة لهما وبنياها عخلا خاصا بهما

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٣

ربيع الاول

١٢٧١

١

وصارا واضعين ايديهما عليه بغير دهما خاصة يتصرفان فيه بالهدم والبناء والسكنى
 لمدة ثلاث وثلاثين سنة من غير مشاركتهم في ذلك وفتح له بابا من المنزل المشترك بين
 الورثة فهو ما وجد ذلك مات أحد الاخوين المشترك بين الواضعين ايديهما عليه وصارت
 ورثة الميت الثاني واضعين ايديهم على اهل المنزل المذكور مع اني الميت المشترك له في ذلك
 مدة طويلة بعد المدة الماضية المتقدمة في حياة والده فهل اذا ادعى احد الورثة على أخيه
 المحي وعلى ورثة أخيه الميت انه كان اشترى الثالث مع اخو به من المدة السابقة تقبل
 دعواه وتسمع بينته بعد مضي الثلاث والثلاثين سنة وهو حاضر ساكت من غير مانع
 يمنع من الدعوى ولا تقبل منه دعوى بعد مضي هذه المدة ولا تسمع بينته ولا احتجاج
 له بغير دعواه ان باب المنزل مفتوح من المنزل المشترك والحال انه لم يضع يده على ذلك
 (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد مضي تلك المدة مع حضوره وتمكنه منها
 والحال ما ذكر والله اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين
 سنة بعد ان وضع الاب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن أربعين سنة من غير منازع
 له ولا لايه فيه تلك المدة والآن يدعى رجل بان له حقا فيه عن عمه أبيه والحال انها كانت
 مشاهدة لتصرف أبي واضع اليد المدة المذكورة مع سكوتها وهدم منازعتها حال حياته
 في المدة المذكورة فانه ذكر الابن دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه
 المدة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا ثبت سكوت من يدعى الارث عنها
 خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدتها لتصرف والد واضع اليد من غير منازعة ولا هذر
 شرعي لان ذلك مانع من سماع دعواها فلا تسمع دعوى وارثها اذا ثبت في حق المورث
 ثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان بالعريش
 تلقاه بطريق الارث عن أبيه وصار يتصرف فيه التصرفات الشرعية هو وابوه مدة تزيد
 على أربعين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق المكان المذكور عن مورثه
 فاتسكروا واضع اليد دعواه وجدها والحال ان مورث المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهدا
 اتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة وهو ساكت من غير منازعة
 ومن غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك
 حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجدها (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان
 كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بعد موت
 زوجها انه ملكها حليا ومهاغا في حال صحته وسلامته وأنكرت الورثة ذلك فهل اذا لم
 تثبت المرأة بالبينة الشرعية التملك يكون تركه عن الميت وهل يلزم البينة معرفة
 القدر والجنس من المحلى والمصاغ اذا أقامتها أم لا (اجاب) حيث ادعت الزوجة بعد
 موت زوجها تملك ما ذكر من قبله حال صحته وأنكرت بقية الورثة دعواها فعليها
 اثبات ما ادعت فان أثبت بطريق شرعي قضى لها به والا كان تركه يقسم على سائر

١٢٧١

٤

١٢٧١

٨

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٥

لورثة والمدعى اذا كان حاضرا يكون تعريفه بالاشارة اليه فقط في الدعوى والشهاد
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل بدعوى شرعية على يد القاضى فانكر
المدعى عليه دعواها فطلب القاضى من المرأة المذكورة بينة فجهزت عنها خلف المدعى
عليه اليمين الشرعية فهل والحال هذه اذا ادعت المرأة المذكورة على الرجل المذكور ثانيا
وأثبتت دعواها بالبينة الشرعية يحكم لها بما تدعيه (أجاب) نعم يحكم لها بما ادعته بعد
اثبات دعواها بالوجه الشرعى ولا يمنع من ذلك عجزها أولا عن الاثبات ولا تخليف الخصم
على الراجع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصّة في ساقية بالميراث من أبيه تحت يد
جماعة فطلب أخذ حصته منهم فامتنعوا من اعطائه له منكروا بحقه فهل اذا أثبت دعواه
بالوجه الشرعى يكون له أخذ حصته والانتفاع به والاستيلاء عليه (أجاب) نعم اذا أثبت
الرجل المذكور دعواه بالحصّة المذكورة في الساقية بالوجه الشرعى يقضى له بها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث غائب وترك ما يورث عنه شرعا
من عقار وأمتعة وغير ذلك تحت يد شخص آخر فهل اذا حضر الوارث وأثبت ماتركه له
مورثته تحت يد الشخص المذكور بالبينة الشرعية يكون لوارث الاستيلاء على جميع
ما ثبت انه من متروكات مورثه حيث لا وارث سواه (أجاب) اذا أثبت الوارث المذكور
نسبه للثمة وفي المذكور واثباته لا وارث له غير مبالوجه الشرعى وأثبت ماتركه له مورثته
تحت يد الشخص المذكور أيضا يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك مصانعا ونحاسا وفراشا مات زوجها عنها وعن ابن وبنت بائنين من غيرها وترك ما يورث
عنه شرعا فطلب أولاده ادخال ما ذكر في التركة فهل لا يجابون لذلك وتصدق الزوجة
المذكورة بيمينها فيما يصلح لها أولها ما لا سيما وهناك بينة تشهد لها بما ملك ما ذكر واذا
كان لها ما ذكر صدق عند زوجها يكون لها أخذ بعد ثبوته بالوجه الشرعى (أجاب) القول
قول الزوجة بيمينها فيما يصلح لها أولها ما بعده وتزوج اذا اختلفت مع ورثته في ذلك
الا اذا ادعت التملك من الزوج أو انه اشتراه لها وعلى ورثة الزوج البينة بانه ملك مورثهم
وللزوجة أخذ ما ذكر صدقها من التركة كسائر المديون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثته وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة أمتعة خاصة بها فادعت
ورثته على زوجته بعد موته ان الامتعة للمتوفى فهل اذا كان بعض الامتعة يخص النساء
وبعضه تشترك فيه الرجال والنساء يكون القول للزوجة بيمينها (أجاب) نعم القول للزوجة
بعد موت زوجها في الخاص بالنساء والمشارك بيمينها وعلى ورثة الزوج الاثبات وهذا اذا لم
يوجد من المرأة ما يفيد ان أصل الملك للزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ثلاثة بنين وابن ابن رابع وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك ومن جملة
ماتركه أطيان زراعتة الأميرية والأتان حصل بينهم مشاجرة وأرادوا القسمة فطلب ابن
الابن أن يأخذ حصته مع أمهاته مدعيان جده كتب له مثل واحد من أمهاته فانكروا

١٦ ١٢٧١

١٦ ١٢٧١

٢٣ ١٢٧١

٢٣ ١٢٧١

٢٩ ١٢٧١

١٢٧١

٣

دهواه ولا يئنه ولا نديده يشهد له فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الهردة عن
الاثبات ويقسم جميع ما تزكى الاب بين اولاده المذكورين بالسوية ولا يكون لاحد من
الورثة ان يختص بشئ من التركة بدون مخصص شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا عبرة
بالدهوى الهردة عن الاثبات شرعا على فرض صحتها وليس لاحد الورثة الاختصاص
بشئ وانما يختص في التركة بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع
أخوته المذكورة وفي معيشة واحدة حصل بينهم مشاجرة فتفرقوا ومن بعضهم فادعى
أكبرهم وهو المتصرف عليهم ان على الهل ديونا فادفع كل من الاخوة ما خصه من الدين
وأخذ حصته من التركة ثم بعد مضي نحو سنة بين ادعى الاخ الكبير المذكور ان عليهم
مبلغا من الديون خـ لاف الذى ظهر وقت القسمة من هـ بر اثبات فهل لا يجاب لذلك ولا

١٢٧١

٣

عبرة بدعواه الهردة عن الاثبات ويمنع من منازعتهم بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا عبرة
بدعواه على فرض صحتها وصحتها بدون اثباتها بطريق شرعى والحال ما ذكر والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية على يد للقاضى فانكر المدعى
عليه دهواه وطلب القاضى من المدعى يئنة فحجز عنها خلف المدعى عليه اليين الشرعية
فهل والحال هذه اذا ادعى المدعى المذكور بدعواه الاولى على المدعى عليه ثانيا
واثبت دعواه باليئنة الشرعية يحكم له بما يدعيه وتسمع دعواه (اجاب) نعم يحكم له بما
ادعاه بعد ثبوته بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع دارا
لاخره بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها نحو شهرين والآن اراد البائع
السعى في افساد البيع بقوله ان بعض الدار المبيعة لـ جل غائب فهل يكون البيع المذكور

١٢٧١

٤

صحيا نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع المذكور (اجاب) نعم لا عبرة بما ادعاه البائع على الوجه
المتصور ومن المقرر ان من سعى في نقض ما تم من جهته فسيه مردود عليه والله تعالى اعلم
(سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن آبائهم لم تقسم وضع رجل اجنى يده على
حصة منها مدعيان انه اشتراها من بعض الورثة فانكر المدعى عليه البيع دهواه والحال انه
لا يئنه ولا سديده يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الهردة عن الاثبات

١٢٧١

١

ويمنع من منازعة الورثة في ما كسبهم بدون وجه شرعى وترفع يده عنها (اجاب) نعم لا عبرة
بالدهوى الهردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارين خربتين
بأيهما لـ جل بقدر معلوم من الدراهم بحضرة يئنة شرعية طائعا مختارا وكتب في شأن
ذلك حجة شرعية فوضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف فيه بما يهدم والبناء وغير
ذلك بانواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة البائع المذكور مدته تزيد على خمس عشرة
سنة ثم مات المشتري المذكور من وارث بالغ فوضع الوارث يده على تركة مورثه وصار
يتصرف فيها لمدة من السنين والآن ادعى بائع الدارين المذكورين على وارث
المشتري المذكور بانه لم يبيع الدارين المذكورين له وورثه ويريد اخذهما من يده فهل

اذا ثبت وارث المشتري المذ كوربيع المدعى المذ كورفى الدارين المذ كورتين لمورثه
 بالينة الشريعة يمنع المدعى المذ كورمن معارضته فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب)
 نعم اذا ثبت وارث المشتري شراهمورثه الدارين المذ كورتين من مال كهما المذ كورلذلك
 بالوجه الشرعى وانهم آلتا له من مورثه المذ كوربالارث يمنع الرجل المذ كورمن
 معارضة الوارث فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوة فى معيشة
 واحدة وبأيديهم أموال من عقار ومواشى وغير ذلك مشتركة بينهم أحددهم متصرف على
 العائلة فى حال الشركة ثم تشاجروا مع بعضهم وطلبوا القسمة فادعى المتصرف بديون على
 العائلة لجماعة فاقسموا ما بأيديهم من الاموال ودفع كل منهم ما خصه من الدين الذى
 ادعى به الاخ وصار كل مستقلا بما يملكه وبعدمضى سنتين وزيادة من حين القسمة
 والانفصال اقترض من كان متصرفا حال الاشتراك ديناً من آخر ويريد ان يخص كل
 واحد من اخوته بحجزه منه متعللاً بأنه اقترضه بسبب دين كان عليه قبل القسمة ولم يبين
 من دفع له الدين ولم يثبت ذلك فهل لا يجاب لذلك شرعاً وينبغي من مطالبة اخوته بما ادعى
 استدانتهم به القسمة بغير اذن باقهم على الوجه المسطور (أجاب) نعم لا يجاب الاخ
 المذ كورلذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده
 على قطعة أرض مملوكة فيها بعض نخل من أبيه مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف
 فى ذلك بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد فى تلك المدة المذ كورة وأبوه كان
 واصل يده من قبله مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فى ذلك بانواع التصرفات
 الشرعية ولم ينازعه فيها أحد والآن ادعى رجل أجني على واصل اليد بأنه يملك حصّة من
 مورثته فى الأرض المذ كورة مع بعض النخل فأنكر واصل اليد دعواه ووجدوها والحال
 ان مورثته كانت شاهدة لتصرف مورث واصل اليد وهى ساكنة فى البلد ولم تدع ولم
 تنازع المدة المذ كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور بعدمضى هذه
 المدة المذ كورة حيث أنكر واصل اليد دعواه ووجدوها (أجاب) نعم لا تسمع
 دعوى الرجل المذ كور اذا كان الواقع ما هو مسطور ولم يكن لمورثته هذا شرعى يمنعها
 من الدعوى المدة المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار من
 أبيه نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك فى أملا كهم من غير منازع ولا
 مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل من أولادهم مقيم معه مشاهد لتصرفه
 تلك المدة وهو ساكن لم ينازع أن الدار دهرها والده تحت يد والده المدعى عليه فأنكر
 المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى رهن والده الدار تحت يد والده المدعى عليه
 لا عبرة بدعواه المحرقة عن الانبساط وينبغي من معارضة واصل اليد بدون وجه شرعى
 (أجاب) نعم لا عبرة به مرد دعواه المذ كورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى
 جماعة واصلين بأيديهم على قطعة أرض خربة لم تكن معدة للزراعة مدة تزيد على أربعين

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

فمن ثوب فيها بائع التصرفات الشرعية ولم ينازعهم فيها أحد المدة المذكورة
 رجل من أهل البلد مشاهد لتصرفهم فيها بان له حقان مورثه فأنكر وا
 له لا سند يده يشهد له فيها بذلك ولا بينة شرعية تثبت دعواه فهل والحال
 هو أم لا مجرد من الأثبات الشرعية وينبغي من معارضة واضحة إلى اليلدون
 (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون إثبات على فرض
 وقوع الواقعة تعالى أعلم (سئل) في رجل يده تملك لقاءه بالتراعى أناس من
 من ثوب ثمان عشرة سنة وهو يتنفع به ويدفع خراجها من غير معارض ولا منازع
 رجل يملك له حقاً فيه من جده فأنكر دعواه والحال أن جد المدعى
 تلقى المدعى عليه المالك منه وتصرف المدعى عليه أيضاً مدة أكثر من
 سنة وهو ساكت مع حضوره في البلد ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى
 لا تقول لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعى
 خمس عشرة سنة فأكثرت مع مشاهدته تصرف واضح اليد وعدم منازعته
 شرعى يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث
 الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في محدود من دار وارث يدير رجل واضح
 من أبيه وجده وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم من غير معارض
 يدعى خمس عشرة سنة وأصوله من قبلها أكثر من سبعين سنة ادعى
 رجل يملك له حقاً في ذلك من أبيه وأظهر بذلك صكاً مقطوع الثبوت يزعم
 المدعى فأنكر المدعى عليه دعواه وجدها جدياً كأيما والحال أن أبى المدعى
 يدعى مدعى ما شهدا تصرف أبي المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو
 يدعى ولم ينزع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه ولا عبرة
 المقطوع الثبوت حيث كانت الأرض المذكورة ملكاً لغير أبيه (أجاب)
 الرجل المذكور أن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 قطعة دار من بة بأعمال آخر بمن معلوم فادخلها المشتري في داره وبنائها
 باسمه تدعى خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها مع وجود البائع
 في ماله فيما تم ماله كل من البائع والمشتري عن ابن فوضع ابن المشتري يده
 من أبيه مدعى تدعى ثلاثين سنة من غير منازع له أيضاً والآن يريد ابن
 المشتري فيما منكر البيع أبيه بسبب ضياع وثيقة الشراء فهل إذا
 أبيه ثابتاً بالبدنة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بانكاره وينبغي من منازعة
 المشتري أن مورثه له بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت ابن المشتري شراء
 الأرض له وأن أباه مات وتركه ميراثاً له بالوجه الشرعى لا يكون له
 يدعى وجه شرعى وقد صرحوا بان حجج الشرع ثلاث البدنة والنكول

٢٦ ١٢٧١

٢٦ ١٢٧١

جداى الاولى ٢ ١٢٧١

١٢٧١ •

والاقرار والله تعالى أعلم (سئل) في ولدى هم واضعين ايديهم على دار بطريق الاوث
 هن أبويهما وجدتهما مدة تزيد على ثمانين سنة وهما يتصرفان فيها التصرفات الشرعية
 فادعى الآن رجلان على واضعى اليد انهما يستحقان فيها حصة عن مورثيهما فأنكر
 واضعا اليد دعواه وادعى المالك ان مورثيهما كانا حاضرين في البلد ومشاهدين
 لتصرف واضعى اليد المدة المذكورة وهما ساكتان من غير منازعة ومن غير مانع شرعى
 يمنعهما من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدمضى هذه المدة
 حيث أنكر المدعى عليهم ادعواهما ووجداهما (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة
 اذا ثبت سكوت مورثيهما عن الدعوى مع التمكن منها خمس عشرة سنة فأكثر
 وهما حاضران مشاهدان للتصرف والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة
 واحدة فمروا أحدهما ببعض اشجار في أرض مملوكة لشخص آخر من ماله لنفسه خاصة
 دون أخيه ثم بعد ذلك مات كل من الآخر بن عن وارث فوضع وارث الاخ الغارس
 يده على الاشجار مدة ثم بعد ذلك اراد ابن عمه أن يشاركه في الاشجار معه الا بان أباه
 فرس مع أخيه في الاشجار وانما مشتركة بينهما فهل والحال هذه اذا لم يثبت ابن العم
 دعواه المالك في الاشجار عن مورثه بالبينة الشرعية لا به برة بدعواه بدون وجه شرعى
 (أجاب) اذا كانت تلك الاشجار تحت يد مدعى الاختصاص بها عن أبيه خاصة ولا يد
 لابن عمه عليها يكون القول قول واضع اليد في انهما مملوكة له عن أبيه والبينة على الخارج
 فان اثبت دعواه الاشتراك فضى له بما ادعاه والا فلا وان كانت اليد لهما فهي بينهما مملوكة
 بظاهر يديهما ما لم يثبت خلافه والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر قضية شرعية
 فطلبه على يد القاضى وادعى عليه بدعى له فادعى المدعى عليه بأنه خالص منه بموجب وثيقة
 يده فأنكر المدعى دعواه وجدها فهل اذا لم يثبت دعواه التخاص بالبينة الشرعية
 لا يجب لذلك ولا به برة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها شرعا
 (أجاب) لا يضى المدعى بجرده دعواه بدون اثبات شرعى والله أعلم (سئل) في رجل يملك
 حصة في دار بطريق الارث عن امه آجرها لآخر مدة معلومة باجرة معلومة واستولى عليها
 المستاجر المدة المذكورة ثم بعد مضي مدة الاجارة أراد المورج الاستيلاء على الحصة فادعى
 المستاجر انها ملكه وان المورج باعها له فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء
 من المالك بالبينة الشرعية لا به برة بدعواه بدون اثبات شرعى ويجوز على تسليم الحصة
 للمالك المذكور (أجاب) لا به برة بدعوى المستاجر الشراء من المالك بدون اثبات
 شرعى والله أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه
 شرعا من دار وتخل ثم مات أحد البنتين قبل القسمة عن اختها وابن العم المذكور ثم
 ماتت الثانية عنه فادعى رجل من عائلة ثانية غير وارث بأنه قريب وانه وارث فأنكر
 ابن العم الشقيق دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه القرابة والنسب الى الميت

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

جمادى الثانية

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١٦

الشرعية لا يحجب لذلك ولا عبرة بدعواه المهردة ولا حقه في التركة بدون وجه
لا يمنع من منازعة ابن الم الشقيق في ذلك بدون طريق شرعى (أجاب) من المعلوم
يقضى لمذع بجبرددعواه بفرض صحته واسمهاها بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجة وترك ما يورث عنه شرعاً فادعى رجل أجنبي من
البلد له قريب الميت ولم يكن معه بينة تشهد له بالقرابة ولم يبين الجهة المقترضة
للميت لم يعرف الانتساب إلى الميت فهل إذا لم يثبت دعواه القرابة والنسب للميت
سنة الشرعية لا يحجب لذلك ولا عبرة بدعواه المهردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من

١٢٧١

٢٠

حصة الورثة المذكورين بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المذكورة أن
الواقع ما هو سطور والله أعلم (سئل) في أخوين يملكان داراً بالميراث عن أبيهما مدة
من خمس سنوات بعد أن وضع أبوهما يده عليهما عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة
لا ينزع لهما ولا لا يبيها في تلك المدة والآن يدعى رجل من أقاربهما بأن له حصة
في الميراث ادعواه ولا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يحجب لذلك ولا عبرة بدعواه

١٢٧١

٢٠

عن الاثبات ويمنع من منازعته ما في دارهما بدون وجه شرعى (أجاب) من
أنه لا يقضى لمذع بجبرددعواه بدون اثباته سابط شرعى على فرض كونها
منه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار بالورث عن أبيهم
رجل من رجل بأن له فيها حق عن أبيه فاندعوا دعواه والمحال أن أبا المذعى شاهد
على عيهم أكثر من عشر سنوات وهو يتصرف فيما تصرف الملاك في أملاكهم المدة
مكثرة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى وكذا المدعى شاهد المدعى
مهم يتصرفون التصرف المذكور أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع
الزعم من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعوى المدعى والمحال هذه (أجاب) سكوت

١٢٧١

٢٨

المدعى من الدهوى خمس عشرة سنة فأكثر مع شاهد من غير هذا
من مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق
وارثه تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار عن أبيه من مده تزيد على
سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك المدة
مكثرة ولم ينزعه أحد فيها تلك المدة وأبوه من قبله كان واضعاً يده على تلك الدار مدة
سنة على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها أيضاً بأنواع التصرفات الشرعية المدة
مكثرة ولم ينزعه أحد فيها مدة وضع يده عليها والآن ادعى رجل من أهل البلد مقيم
بها شاهد يتصرف واضع اليد المدة المذكورة أن له حقاً في الدار المذكورة عن أبيه
المدعى البتة دعواه وجدها والمحال أن أبا المدعى كان مشاهداً للتصرف أى
عليه ولم يدع عليه ولم ينزعه فيها وهو ساكن بالبلد ومقيم فيها ولم يمنعه مانع شرعى
المدعى المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي

تلك المدة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور والمحال هذه إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في آخرين لهم أرض زراعية أمير يقات كل منهما من أولاده المذكورين فالتقوا فالتقوا في معيشة واحدة مدة من السنين والان طابوا القسمة فادعى أحد البنين بأن أباه وجمعه بأعاليه قدر معلوم من أرض زراعتها في حال حياته ما ويريد أن يفرزه ويختص به الآن وحده متعللاً بوثيقة بيده غير ثابتة المضمون فأنكر رادعواه والمحال أن الأرض بيد الجميع فهل لا يحسب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويكون الحق في الأرض المذكورة لجميع البنين ولا يمكن لأحد الاختصاص بها دون الباقي بدون طريق شرعي إذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات ولا يحكم بوثيقة لم يكن مضمونها ثابتاً بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأن لمورثه مبلغاً معلوماً من الدراهم ديناً كان على مورث المدعى عليه قبل موته ما بنحو ثلاثين سنة فأنكر المدعى عليه دعواه والمحال أن مورث المدعى يطالبه بالمبلغ المذكور وهو حاضر معه في البلد تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فيها فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي المدة المذكورة حيث أنه أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى والمحال هذه حيث تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً من مالكة من مدة عديدة وسنين عديدة محدوداً بحدوده الأربعة أراد المشتري ترميم البيت المذكور وتعميره فوجد من داخله بئراً قديمة كانت مردومة فعمرها وأصلحها وبذلك ادعى عليه رجل يملك بيتاً بجوارها بأنه يملك البئر المذكور متعللاً بوثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر المشتري وأضغ اليد عليها دعواه فهل لا عبرة بدعوى المدعى المذكور المجردة عن الإثبات الشرعي ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه يملك حصّة في دار كان باعها له مورث وأضغ اليد وأظهر المدعى ورقة بذلك مقطوعة الثبوت فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه بالبيينة الشرعية لا عبرة بها ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي ولا يعول شرعاً على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر مكاناً بثمن معلوم قبضه على يد القاضي وكتب له حجة بالشراء فبعد مدة ادعى البائع على من اشترى منه أنه كان قد وكل رجلاً ببيعه وأن الوكيل باعه قبل بيعه - لا - لا يجوز أن يرد ذلك إبطال بيعه والمحال أنه لم يعلم ذلك إلا بقول البائع بعد بيعه فهل يكون البيع نافذاً ولا يسمع منه ذلك (أجاب) لا يبطل البيع بمجرد قول البائع بعد بيعه أني وكنت وكيلاً بالبيع وباع الوكيل

تلك المدة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور والمحال هذه إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين لهما أرض زراعية أمير يقيم كل منهما من أولاده المذكورين فاستمروا في معيشة واحدة مدة من السنين والآن طابوا القسمة فادعى أحد البنين بأن أباه وجمعه بأعالي قدر معلوم من أرض زراعتها في حال حياته ما ويريد أن يفرزوه ويختص به الآن وحده متعللاً بوثيقة بيده غير ثابتة المضمون فأنكر رادعواه والمحال أن الأرض بيد الجميع فهل لا يحسب لذلك ولا عبرة بدعواه المبردة عن الإثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويكون الحق في الأرض المذكورة لجميع البنين ولا يمكن لأحد الاختصاص بها دون الباقي بدون طريق شرعي إذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المبردة عن الإثبات ولا يحكم بوثيقة لم يكن مضمونها ثابتاً بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأن لمورثه مبلغاً معلوماً من الدراهم ديناً كان على مورث المدعى عليه قبل موته ما بقى ثلاثين سنة فأنكر المدعى عليه دعواه والمحال أن مورث المدعى يطالبه بالمبلغ المذكور وهو حاضر معه في البلد تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من الدعوى فيها فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي المدة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى والمحال هذه حيث تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً من مالكة من مدة مديدة وسنين عديدة محدوداً بحدوده الأربعة أراد المشتري ترميم البيت المذكور وتعميره فوجد من داخله بئراً قديمة كانت مردومة فعمرها واصلحها وبسد ذلك ادعى عليه رجل يملك بيتاً بجواره بأنه يملك البئر المذكور متعللاً بوثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر المشتري وأضغ اليد على دعواه فهل لا عبرة بدعوى المدعى المذكور المبردة عن الإثبات الشرعي ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها شرعاً (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه يملك حصّة في دار كان باعها له مورث وأضغ اليد وأظهر المدعى ورقة بذلك مقطوعة الثبوت فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينّة الشرعية لا عبرة بها ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي ولا يعول شرعاً على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لأبى بكر مكاناً بثمن معلوم قبضه على يد القاضي وكتب له حجة بالشراء فبقي مدة ادعى البائع على من اشترى منه أنه كان قد وكل رجلاً ببيعته وأن الوكيل باعه قبل بيعه لا تجزئ بذلك إبطال بيعه والمحال أنه لم يعلم ذلك إلا بقول البائع ببيعته فهل يكون البيع نافذاً ولا يسمع منه ذلك (أجاب) لا يبطل البيع بمجرد قول البائع ببيعته في وكالات وكذا لا بالبيع وبيع الوكيل

- المدعى المشتري المذکور لمشتري آخر ما لم يثبت المشتري الآخر شراؤه من وكيل
المدعى قبل بيع المالك للمشتري المذکور بالوجه الشرعى ومن سعى في نقض
البيع عليه مردود عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده عن أبيه على
خمس وخمسين سنة وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع ولا
مخالفة للمدة المذکورة والا ن تدعى جماعة من المشاهدين للتصرف بان لهم حقا
في المذکور فانكروا واضع اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد
المدة مع تمكنهم من الدعوى فيها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذکورة
لأنهم هم موطور والله تعالى أعلم (سئل) في ابن و بنت ادعى على عيها
مأوا من ما يدهما من الاموال مخلف عنهما يطلبان الميراث فيه فانكر المدعى
انما واخيرا بان الخدمات فقير الا تركه وان ما يدهما من الاموال
كتاب البيع والشراء فهل اذا لم يكن لهما بيعة على دعواهما يكون
المدعى عليهم ما ولا عبرة بالدعوى المبردة عن الاثبات الشرعى (أجاب) من
المدعى مدعى رد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى ان الدار التي يسيدها ملك لمورثه و يطلب رفع يده عنها فانكر دعواه
فثبت المدعى المذکور شاهد ابا المدعى عليه وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء
في الملاك في أملا كهم مدة تزيد على أربعين سنة وهو حاضر موجود معه
المدعى ولم ينادع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه
بكون مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف مورث
من غير هذا شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ما ثبت
ان يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر في مكان
أبيه و يطلب رفع يده عنه فانكر دعواه والمحال ان ابا المدعى شاهد ابا
المدعى يتصرف فيه بالهدم والبناء تصرف الملاك في أملا كهم مدة تزيد على
خمس عشرة سنة في البلد وساكت لم يدع ولم ينادع من غير مانع شرعى يمنعه من
دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى وتركه للدعوى المدة المذکورة
في البلد ومشهدته تصرف واضح اليد في المكان المذکور بما ذكر من غير
ممانع هناك مانع يمنعه من الدعوى تلك المدة مانع من سماع دعواه فلا
يؤثره انما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ادعى على دار مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينادع فيها أحد في المدة
المدعى من ابن فوضع ابنه يده على الدار المذکورة مدة تزيد على خمس سنة
في اوراق التصرفات الشرعية ولم ينادع أحد فيها ثم هدمت واراد ان
يطلب ان ينادع رجل اجنبى وادعى ان الدار المذکورة يملكها عن مورثه

١٢٧١	١٥	والحال ان مورثه كان مشاهدا لتصرف مورث واضع اليد المدة المذكورة مع سكوتها وتركه ولم يمنعه مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى المدعي بعدم مضي تلك المدة حيث انكر المدعي عليه دعواه ووجدناها (أجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى وتركه انا خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره بالبلد ومشاهدته لتصرف واضع اليد من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع مع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان بطريق الارث عن أبيه ووجدته مدة تزيد على ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك تخرب فأراد بناء كما كان فادعى عليه جماعة بانهم يملكون فيه حصصا عن أبيهم فانكر واضع اليد دعواه ثم وجدناها الحال ان اباهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدته لتصرف واضع اليد فيه التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدم مضي تلك المدة حيث انكر المدعي عليه دعواه ووجدناها (أجاب) اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة كوزير ان سكوت مورث المدعي عن الدعوى وتركه انا خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره بالبلد ومشاهدته لتصرف واضع اليد من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ذهبية وكل آخر في عمارتها ودفع للوكيل قدرا من الدراهم ليصرفه عليه ساو آخر الوكيل واعتبر بالملك فيها للوكيل في الحادي والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٧١ ثم بعد ذلك ادعى الوكيل انه اشترى الذهبية من المالك في الخامس عشر من شهر رجب المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره واعتبر اقراره بقاء المالك فيها للمالك بعد تداريح دعواه الشراء بالبدنة الشرعية لا تسمع دعواه المذكورة (أجاب) دعوى الشراء البات من المالك منافض لاقراره بقاء ملك المالك في العيين المذكورة بتاريخ متأخر عن تاريخ الشراء المذكور فاذا ثبت ما هو مسطور بالوجه الشرعي يمنع المدعي عن دعواه المذكورة لعدم صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية من آخر مع جانب أرض زراعية ووضع يده على ذلك وانتفع به مدة نحو أربعين سنة هو ومن تلقى المالك عنه والآن ادعى عليه رجل بان الساقية كانت لابيه ويريد رفع يده عنها فانكر دعواه والحال ان اباه شاهد المدعي عليه ومن تلقى المالك عنه يتصرف في ذلك المدة المذكورة وهو حاضرمعهم في البلد ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة ولا هذا شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين احدهما
١٢٧١	١٥	
١٢٧١	١٨	
١٢٧١	١٨	

مطلقاً ثلاثة اثنان وعن ابن و بنت وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواس وغير ذلك مما
 يورث ولا يورث الزوج جنتين مواس يدها امتازة وحدها اشتريتها لنفسها من غير الزوج من
 مالها الخاص بها بحضرة بينة شرعية والا ن تدعى ضربها بانها من جملة التركة متعلقة
 بانها مكرورة في دفتره فانكرت دعواها فهل لا تجاب لذلك اذا لم تثبت دعواها بالوجه
 الشرعى ولا حبرة بتعلقها المذكور وتنفع من منازعتها في مواسيها بدون وجه شرعى
 (اجاب) حيث كانت تلك المواسي تحت يد احدى الزوجين المذكورين بمنازعة
 يكون القول قولها في ان ما ذكر ملك لها بيمينها وعلى ورثة المات اثبات ملكه لتلك
 الراشي بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض خربة
 اثنان ليعمن جهة ابيه ووضع يده عليها مدة تزيد على اربعين سنة وهو ينتفع بها المدة
 المذكورة من غير معارض ولا منازع له والا ن ادعى عليه رجل بان له فيها حقان ابيه
 فذكر دعواه والحال ان اياه شاهد المدعى عليه وهو ورثه من قبله اكثر من خمس عشرة
 سنة وحاضر معهما بالبلد وساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع
 دعوى المدعى ولا يثبت بعد مضي تلك المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى
 المدعى كور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده
 على الولد بطريق المالك مدة ثلاثين سنة بناها وعمرها وله جار يعلم وضع يده على الدار
 المذكورة ومشاهدته صرفه فيها بالبناء والسكنى ولم ينزعه فيها ولم يدع فيها حقاً ولم يغب
 عن ذلك ولم ينع من الدعوى مانع ومكث كذلك نحو عشرين سنة ثم مات ذلك الجار
 فذكر مكث ذلك الولد بعد موت ابيه نحو عشرين سنة وبني واصل يده على الدار
 المذكورة مشاهدته ذلك الولد واطلاعه على تصرفه واصلح اليه بالبناء والسكنى ثم
 مات ذلك الولد بان الدار المذكورة ملك لايه وانه ورثها منه بعد موته والمدعى
 المذكور ذلك فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الولد المذكور بالدار المذكورة حيث
 كان والده مكث في القرية المذكورة حياً مع مشاهدته له تصرفه واصلح اليه في الدار
 المذكورة وسكوته عنه المدة المذكورة بلا عذر ويكفي كون المانع في حق المورث من
 المانع في حق وارثه واذا قضى القاضي بعدم سماعها يكون قضاؤه نافذاً (اجاب)
 نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل ادعى على جماعة بان لمورثه ديناً على مورثهم وانه قد وجد وثيقة قبل موته بذلك
 وبنها اليهم فانسكروا دعواهم والحال ان مورث المدعى كان حاضراً موجوداً مع
 المدعى بالدين عليهم في بلدة واحدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع مدة تزيد على اثنين
 عشر سنة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى ينع من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث
 كان المورث قبل موته مورثه باثنين وعشرين سنة (اجاب) اذا تحقق ترك مورث
 المدعى بالدين المذكور خمس عشرة سنة فاكتر مع حضوره من غير عذر شرعى

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

رمضان

١٢٧١

٥

لا تسمع دعواه به فلا تسمع دعوى وارثه اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض أمام بلدهم وهم يقتنعون بها ادعى عليهم رجل بانها لجدّه ويريد رفع أيديهم عنها فانكر وادعوا والمحال ان جد المدعى شاهد تصرفهم فيها أكثر من عشرين سنة وهو حاضر وموجود مع المدعى عليهم في البلد واحد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور ان كان الواقع ما هو مـطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على حائوت هن أبيه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازع فيها أحد تلك المدة وأبوه من قبله كان واضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها أيضا بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازع فيها أحد مدة وضع يده عليها الى ان مات والآن ادعى جماعة على واضع اليد بانهم يملكون تلك الحائوت المذکورة عن أبيهم فانكر واضع اليد دعواهم وجدّها والمحال ان والدهم كان حاضر في البلد ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد المدة المذکورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطالب في المدة المذکورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدين بعدمضى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهم وجدّها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذکورة اذا تحقق ما هو مـطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والسكنى ثم يمدى تلك المدة ادعى عليه ورثته رجل أجني ان اهلهم من مورثهم حصّة فيها مع ان واضع اليد تصرف فيها حال حياة المورث مدة تزيد على المدة المذکورة ولم ينازع فيها فهل بمضى المدة المذکورة مع عدم المنازعة ومع مشاهد ورثة المورث والمورث من قبلهم لتصرف واضع اليد لا تسمع الدعوى والمحال ما ذكر (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي سكوت مورث الجماعة المذکورة كدوين عن الدعوى بتلك المحصة خمس عشرة سنة فاكتر حال حياته مع حضوره ومشاهدته لتصرف واضع اليد ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبنتيه البالقين دارا آلت اليه بالارث لكل منهما النصف فمراهما عينا وقبل كل منهما الهبة المذکورة ووضعت كل منهما يدها على نصيبها وصارت تتصرف فيه تصرف الملاك الملاك في أملا كهـم مدة تزيد على خمسين سنة من غير منازع ولا معارض لهما في ذلك والآن ادعى رجل من أهل البلد مشاهدا لا تصرف في المدة المذکورة بان له حق في الدار المذکورة عن أبيه مع ان أبا المدعى المذکور شاهد تصرف المدعى عليهم ما مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى والمحال ان كلام البنيتين ينكر دعوى المدعى المذکور فهل والمحال

١٢٧١

٩

١٢٧٠

١٣

١٢٧١

١٧

هذه اذالم يثبت ما يدعيه بالبينّة الشرعية لا عبرة بدعواه المجرّدة عن الاثبات الشرعية
ويمنع الرجل المذكور من معارضة البنتين المذكورتين بدون وجه شرعي (اجاب)
سكوت مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واضح
اليسلمن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اقمائت في
حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ثلاث اخوات له وترك ما يورث منه شرطا فوضعت احدها من يدها على بعض مصاغ
وتيباب يخص الزوجة متعالة باله من جملة التركة ولا بينة لها على ذلك فأنكرت الزوجة
دعواها فهل لا تجاب لذلك اذالم يثبت انه من جملة التركة ويكون القول قول الزوجة
فيما يصلح لها من المصاغ والتيباب بيمينها (اجاب) نعم يكون القول قول الزوجة بيمينها في
ذلك اذا كان من متاع البيت الذي كان مسكونا للزوجين حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة بالميراث ادعى أحد الشركاء على باقيهم بانه يملك
في تلك الدار المذكورة جزا اذا عن نصيبه اربابا له راء الشرعي من مورثه فانكر
الشريك دعواه والحال ان المدعي المذكور لم يكن عنده بينة على دعواه ولا حجة بيده
تشهد له بما يدعي به فهل لا عبرة بدعواه المجرّدة عن الاثبات الشرعية ويمنع المدعي
المذكور من معارضة باقي الشركاء في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضي للمدعي
بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا
بالميراث عن أبيه مدة تزيد على أربعين سنة بعد ان وضع ابو يده عليها من جده مدة تزيد
عن ستين سنة من غير منازعه ولا لاصوله فيها تلك المدة والا أن يدعي رجل أجنبي بأن
له حصة فيها بالميراث عن أبيه متعلا بان جده كان تزوج امرأة من أقارب رب الدار فأنكر
واضح اليه دعواه ولا بينة ولا سند له بذلك والحال ان أباه كان موجودا ومشاهدا
لتصرف أبيه فيها مدة وضع يده ولم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من
الدعوى فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة رب
الدار فيما يدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي للمدعي بمجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده
على دار ميراثا عن أبيه وجده مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعت عليه امرأة بان لها فيها حصة
عن أبيها فأنكر دعواها والحال ان أبا المدة كان حاضرا موجودا مع مورث المدعي
عليه في بلد واحد وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكها أكثر من خمس وعشرين
سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواها
(اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال لا تسمع دعوى المرأة المذكورة حيث
تحقق المنع من سماع الدعوى في حق مورثها بتركه للدعوى على الوجه المسطور اذ
ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ساكنة مع

١٢٧١

٦

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

٢٨

۱۲۷۱

۴

۱۲۷۱

۸

۱۲۷۱

۸

۱۲۷۱

۱۰

زوجها فی بینه ماتت عنه وعن وریته أخر اختلاف الورثة والزوج فی متاع البيت
المذکور بان ادعاه الزوج لنفسه والورثة للراة فهل والحال هذه یكون المقول قول
الزوج فیما یصلح له والمشارك بینه (أجاب) اذا اختلفت ورثة الزوجة مع الزوج بعد
موتها فی متاع البيت فالقول فیما یصلح للرجال وفي المشارك للزوج بینه والبینة بینه
الورثة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته وعن اولاد ابن ابن أخیه الذکور
العصبية ولم یکن له وارث دهوی من ذکرو من جملة ما ترک دار وجاموسة فوضعت الزوجة
یدها علی الدار والجاموسة فی غیسة باقی الورثة وتزوجت برجل آخر ثم مات زوجها
وماتت هی بعده فوضع ابن زوجها یدیه علیها وادعی ان زوجة أبیه اشترت باقی الدار
والجاموسة من باقی الورثة قبل موتها وادعی انهما مالکتهما فی صحته فهل اذا لم ینبت المدعی
شراء الدار والجاموسة بالبینة الشرعیة وانتقال ما ذکرا الیه بوجه شرعی لاهبته یدعواه
المجردة عن الاثبات ویؤثر برفع یدیه عن نصیبتهم فیها والحال هذه (أجاب) اذا کان واضح
الید مقربا بصل المثلک الموت فروع الاخ وادعی انتقال المثلک فیما ذکرو منهم علی هذا
الوجه بنا فی شرعی ولم ینبت دعواه بطریق شرعی یكون لهم أخذ ما یخصهم فی ذلك
بطریق الارث عن مورثهم المذکور کو حیث لا مانع والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل
واضع یدیه علی دار بطریق الارث عن أبیه مدة تزيد علی عشرين سنة وهو یتصرف فیها
التصرفات الشرعیة فادعی الآن رجل علی واضع الید انه یتصرفها عن أبیه فأنکر واضع
الید دعواه ووجدها والحال ان أباه کان حاضر فی البلد ومات اهدا التصرف واضع الید
عشرين سنة وهو ساکت من غیر منازعة ومن غیر مانع شرعی یمنعه عن الدهوی فهل
والحال هذه لا تسمع دعوی المدعی به لمضی تلك المدة حیث أنکر المدعی علیه دعواه
(أجاب) سکوت مورث المدعی عن الدهوی خمس عشرة سنة فاکثر مع ما اهدته تصرف
واضع الید من غیر هذا شرعی یمنعه من سماع دعواه فلا تسمع دعوی وارثه اذا ثبت
فی حق المورث ینبت فی حق المورث والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه علی دار عن
أبیه من مدة تزيد علی سبع سنین وهو یتصرف فیها بانواع التصرفات الشرعیة المدة
المذکورة وأبوه من قبله کان واضع یدیه علیها مدة تزيد علی أربعین سنة وهو یتصرف
فیها بانواع التصرفات الشرعیة مدة وضع یدیه علیها ولم ینازعه فیها أحد المدة المذکورة
والآن ادعی ارجلان أجنبیان بلن لهما حصص فی الدار المذکورة عن أمهما بجهة
الارث فأنکر واضع الید دعواهما ووجدها والحال ان أمهما كانت حاضرة
موجودة فی البلد ومشاهدة لتصرف اب واضع الید مدة تزيد علی خمس عشرة سنة وهي
ساکتة لم تدع ولم تنازع ولم یمنعها مانع شرعی عن الدهوی تلك المدة فهل لا تسمع دعوی
المدعیین المذکورین به لمضی تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوی المدعیین المذکورین
اذا ثبت ما هو مسطور فی السؤال والله تعالی أعلم (سئل) فی ورثة یملکون دارا بالمیراث

من عهدهم وضع رجل أجنبي يده عليهم فوق مسافة القصر مدة تزيد عن خمس
 عشرة سنة فهل إذا حضر الورثة من غيرهم وانبتوا أن الحق لعهدهم وانهم الوارثون له
 يكون لهم دفع يده عنها ونزعها من واضع اليد عليها بغير طريق شرعي وإذا تعلل بطول
 المدة وهم غائبون لا هبة بتعلله (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا
 في الارث والوقف ووجوده شرعي كما صرحوا به ومن العذر فيه مدة المدعي تلك المدة
 وقسامة القصر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار ونخل تلقاه
 بطريق الارث من أبيه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على أربعين سنة ثم مات عن ابن فوضع
 الابن يده على ذلك وصار يتصرف فيه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فادعى الآن
 رجلا أنه على واضع اليد منها ما يستحقان حصة في العقار والنخل المذکور بطريق الارث
 عن لهما فانه كبروا واضع اليد دعوها وجدها والحال أن أمهما كانت حاضرة في البلد
 ومشاهدة تصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن
 غير مانع شرعي بمنعها من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدهيين بعد تلك
 المدة حيث أنكر المدعي عليه دعوها وجدها (أجاب) ساكتة مورث المدعي عن
 الدعوى خمس عشرة سنة فاكتم مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة
 أولا لا تشرع بمنع من سماع دعوها فلا تسمع دعوى وارثه انما ثبت في حق المورث
 ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على دارين وحصة في
 طاحونة تملك ذلك بطريق الارث من أبيها وصارت تتصرف في ذلك مدة تزيد على خمس
 وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضعة اليد انه يستحق في ذلك حصة بطريق الارث
 من ابني ابن عمه فأنكرت واضعة اليد دعوى المدعي وجدها والحال أن ابني ابن عم
 المدعي كان حاضرا في البلد ومشاهدة التصرف واضعة اليد مدة تزيد على خمس وعشرين
 سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي بمنع عن الدعوى فهل والحال هذه
 لا تسمع دعوى المدعي بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعي عليه دعوها وجدها
 (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعي المذکور وإذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وتركها ما يورث منها ثم ما فوضت الاخت
 يدها على الآخر كقولها الآن يدهي رجلان بانهما ابنا عهفاهما فذكرت الاخت قرابتهما لها
 فسئل من رجال كبار السن في البلد فقالوا لا تعلم اخوة الجدة ودولا اخوة الاباء فهل إذا لم
 يثبت نسبهما الى الجد الجامع لا يجازيان لذلك ولا هبة بادعائهما القرابة بدون وجه
 شرعي ويمنعان من منازعة الوارثتين بدون طريق شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي
 المدعي بجبر دعوها بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد
 السودان له ابن قائب وله بنت وابن مريض حاضر ان معه في بلده ثم مات عن الابنتين
 المذکورين وعن البنت في بلده وترك ما يورث منه شرطا من دار وغيره فوضع يده رجل

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٧١

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

ذو شوكة على جميع التركة وادعى بدين على مورثهم فأنكر الورثة دهواه فهل اذا لم
يثبت المدعى دهواه الدين بالبيننة الشرعية لا هبة بدهواه المبردة عن الاثبات ويؤمر
برفع يده عن التركة وتسليمها للورثة (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمع عجز ددهواه
بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب نخل
تلقاه بالارث عن أبيه وأبوه تلقاه بالارث عن أبيه أيضا وصاروا يضع اليد تصرف فيه
مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعت الآن امرأة أجنبية بان النخل المذکور ملك
لها عن أبيها والحال ان اباهما كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد مدة تزيد على
خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل
والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذکورة بعدم ضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه
دهواها (اجاب) لا تسمع دعوى المرأة المذکورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار وغيره من مدة عديدة وسنين عديدة وهو
يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك وأصوله من قبله متصرفون كذلك قام الآن جماعة
يهدون على واصل اليد على العقار المذکور بان لهم حقا في العقار المذکور بطريق الميراث
عن أصولهم فأنكر المدعى عليه دهواهم والحال ان أصول المدعين مقيمون في البلد
ومشاهدون لتصرف واضع اليد على العقار المذکور كورولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي
مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمهدون كذلك مشاهدون لتصرف مقيمون في البلد كما
ذكر لم يدهوا ولم ينزعوا نظير المدة المذکورة وزيادة فهل لا تسمع دعوى المدعين على
واصل اليد حيث الحال ما ذكر ويمنعون من معارضته (اجاب) نعم لا تسمع دعوى
الجماعة المذکورين اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة
ملك كون دار بالميراث عن أصولهم وضع رجل أجنبي يده عليها في غيبتهم فوق مسافة
القصر مدة ثلاث وعشرين سنة فهل اذا حضر الورثة من غيبتهم وأثبتوا ان الحق لأصولهم
وانهم الوارثون لهم يكون لهم رفع يده عنها ونزعها من واصل اليد عليها بطريق
شرعي واذا تعلل بطول المدة وهم غائبون لا هبة بتعلله خصوصا وانه لا بينة ولا سند بيده
بشهادة بالاستحقاق (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى الورثة المذکورين
بثلاث الداد وأثبتوا استحقاقهم لها بطريق الارث عن مورثهم بالوجه الشرعي يكون لهم
نزعها من واصل اليد عليها وقد صرحوا بان القيمة مسافة السفر هذر تسمع معه الدعوى
ولو بغير الارث وان طال المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها
عن أبيه وصار يتصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مدة تزيد على ثمانين سنة فادعى
الآن رجل على واصل اليد انه يستحق الدار المذکورة عن أبيه فأنكر واصل اليد دهواه
وبجدها والحال ان والد المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف واصل اليد مدة تزيد
على ثلاثين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل

١٢٧١

٢١

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٣٠

ذی الحجة

١٢٧١

١

سنة	ذى الحجة
١٢٧١	٢
١٢٧١	٦
١٢٧١	١٤
١٢٧١	٢٣
١٢٧١	٢٣
١٢٧١	٢٥

والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى به هذه مضي تلك المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه
 (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تز يده على خمسين سنة وهو يتصرف فيها
 بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه أحد فيها المدة المذ كورة والا الآن ادعى جماعة على
 واضع اليد بان الدار التي تحت يده دار موردتهم فانكروا واضع اليد دعواهم وجحدوا
 والحال ان موردتهم كان حاضرا في البلد مقيما فيها مدة تز يده على عشرين سنة وهو ساكت
 لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي المدة المذ كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم
 بعد مضي تلك المدة حيث انه كروا واضع اليد دعواهم وجحدوا (اجاب) نعم
 لا تسمع دعواهم المذ كورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا مات عن ابن وبنيت فسكن الدار رجل اجني بالدار بقمن البنت مدة
 بسبب ما قامت مع اخيه في المحروسة والا ن يدعى بان البنت باعتها له وان الاخ صدق له
 على البيع فات كركل من الابن والبنت دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الشراء
 بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبارة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون للورثة رفع
 يده عنها حيث كان الحق ثابتا لهما فيها عن أبيهما (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع
 بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة
 الارض يجوارده خمس او ثلاثين سنة ارثا عن ابيه وكان ابو له مالكا لها من قبله مدة
 طويلة ولم ينازعه بها فيها ما نزع وشهدت لهما البينة بذلك ثم الا ن ادعى رجل انها له ملكا
 مطلقا والحال انه حاضرا في البلد ساكت من غير منازعة ومن غير حذر شرعي فهل والحال
 هذه لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذ كوران كان الواقع ما هو
 مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا واستولى عليها نحو ثنتين وعشرين
 سنة ولم ينازعه فيها ما نزع ثم الا ن ادعى عليه قريب البائع ان له في تلك الدار حقا
 والحال انه مقيم في البلد عالم بالبيع مشاهد لتصرف المشتري المدة المذ كورة ولا يبينه له بما
 ادعاه فهل والحال هذه لا تسمع دعواه والبيع لازم لا ينقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه
 المذ كورة اذا تحقق ما هو مسطور لانهم صرحوا بعدم سماع دعوى القريب اذا كان
 حاضرا عالما بالبيع وسكت ثم ادعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء
 الشرعي من مال كها بن من معلوم من الدراهم واضع يده عليها مدة تز يده على خمس عشرة
 سنة لم ينازعه فيها احد المدة المذ كورة والا ن ادعى رجل على واضع اليد بان تلك
 الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي ولا يبينه له على دعواه
 بانها وقف فانكروا واضع اليد دعواهم وجحدوا فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه
 الشرعي لا عبارة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من منازعة واضع اليد في ذلك
 بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذ كور بمجرد دعواه بدون اثباتها

بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة ولولاد بلع وقصر منها ومن غيرها وبيعت التركة فادعى الوارث ووصى القصر بان ماتحت يد الزوجة من الامتعة من فرش ونحاس لمورثهم وادعت الزوجة انه متاعها فهل يكون القول قول الزوجة فيما هو تحت يدها من الامتعة المذكورة (اجاب) اذا اختلف ورثة الزوج بعد موته مع زوجته فى متاع البيت الذى كان يسكنان فيه فالقول للزوجة بجميعها فى الخاص بالنساء وفى المشترك الصالح للرجال والنساء وعلى ورثة الزوج البينة بان ما ذكره لمورثهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واصل يده على نخل مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك فى املاكهم من غير منازع له فيه تلك المدة ثم مات فوضع ابنه يده على النخل المذكور مدة تسع عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك فى املاكهم من غير منازع له فيه تلك المدة ايضا والآن ادعى عليه رجل بان النخل ملكه فانسكروا وضع اليد دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف والد المدعى عليه المدة المذكورة فهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن بنت عها وتركت ما يورث منها شرعا ومن جملة متروكاتهما ادار فوضعت الورثة ايديهن على ذلك والآن ادعى رجل اجنبى بان الدار التى تركتها مورثتهن حقه فانسكروا دعواه ولا يئنه للمدعى عليه ساقط لا عبرة بدعوى المدعى المذكور ببدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم الذى لا ينكر انه لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار وما فيها صهر يج من مورثه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فى ذلك بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه احد فى تلك المدة وهو ورثه كان واضع يده على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فى ذلك بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه احد فى المدة المذكورة والآن ادعى رجل اجنبى بانه يملك الصهر يج المذكور من مورثه فانسكروا وضع اليد دعواه وبجدها والمحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف مورثه واضع اليد المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجتين ومن ورثة غيرهما فادعت احدى الزوجتين بان نصف البيت ملكها اشتريته من زوجها ودفعت له الثمن وقبضت المبيع المذكور ولما بينة تشهد على اقرار زوجها ببنيه لما نصف البيت المذكور وقبض ثمنه منها فهل تسمع هذا الدعوى وتقبل هذه البينة ولا يكون ميراثا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة اقرار زوجها باشرائها منه نصف

١٢٧٢

١

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٦

البيت المذموم ورد بفتح الميم له وكان ذلك الاقرار حال صحته بالطريق الشرعى
ينقض لها بذلك حيث لا مانع ولا يكون ميراثا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع
مع زوجته بين يديهما كم الشرعى في متاع مسنزل سكناه من فرش ونحاس وأثاث
المترق فادعى الزوج ان المتاع المذموم ملكه وادعته الزوجة لنفسها فهل يكون القول
قول الزوج في المتاع المذموم كقول لا يكاف اثبات المتاع المدعى به بالبيئة الشرعية حيث
كان الفرش والنحاس وأثاث المنزل مما يصلح للرجال والنساء وليس فيه شيء مما يصلح
لنساء خاصة وليس منهما أحد يتجرب في مثل المتاع المختلف فيه أو يكون القول قول
الزوجة والحال هذه (أجاب) القول قول الزوج فيما ذكر به من البيئة والبيئة الزوجة
والحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بدين على ورثة أخيها بعهدة
واستولت على جانب من هقاره وبغير وجه شرعى ظهير ما تذهب فيه فأنكرت الورثة دعواها
ولا ينسقط ولا يبرهان على ما تذهب فيه فهل لا هبرة بدهاها المجردة عن الاثبات الشرعى
وترفع يدها عن مقدار البيت والحال هذه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لادعى مجرد
دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وازع يده على
ساقية من مدة تزيد على شهرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية من غير
منازع ولا معارض له فيها المدة المذمومة ثم بعد ذلك مات عن ابن فوضع ابنه
يدها وصار يتصرف فيها أيضا بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس
شهر سنة ولم ينازعه احد فيها المدة المذمومة كورة والا أن ادعت امرأة بانها تستحقها من
مورثها وتريد أخذها من واضع اليد فأنكرها واضع اليد دعواها والحال ان مورثها
كل ما حضر في البلد ومشاهاه التصرف مورث واضع اليد مدة وضع يده وهو ساكت
لبدع ولم ينازع فيها ولم يمنعها من شرعى من الدهرى فهل والحال هذه لا تسمع دهوى
للزوجة المذمومة كورة بعد مضي تلك المدة (أجاب) اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال لا تسمع
دهوى المرأة المذمومة كورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة أولاد
وترك ما يورث منه شرعا فادعى أحد أولاده ان بعض التركة الذى في يده انجيع وقد كان
يخفى بدمورثهم ملك له خاصة فأنكر باقي الورثة دهوى المدعى المذموم فهل اذا لم يثبت
ما يذهب به بالبيئة الشرعية لا هبرة بدهوا المجردة عن الاثبات الشرعى ويقسم ما تركه
البيت المذموم كور بين ورثته على حسب وارثتهم (أجاب) تقسم تركه الميت المذموم
بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه
منها والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين
معه في عيشة واحدة الى ان مات وهو ما في عصمته عنهما وعن أولاد كور وأثاث
وترك ما يورث منه شرعا من دار وفيرها ما يورث فادعت احدهما على الاخرى بانها
مطلقة فقامت شطرا ولحدا فأنكرت الزوجة الاخرى دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

٤

الطلاق بالينة الشرعية لا تحجب لذلك ولا عبرة بشهادة شطرواحد ولا تمنع من ميراث
 روجه أبداً ذلك إذا تحققت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى للمدعى
 بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجة وبنت وابن ابن هم شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ذلك المتروك
 عنه مكان مملوك له تحت يد رجل أجنبي إلا أن قطعت الورثة نزعاً من يده ليقتطعه وأبه
 على مفادهم استحقاقهم بالارث فاعترف واضح اليد بانه كان مملوكاً للمورث ثم المذكور
 وادعى أن المورث حال حياته باهه لزوجه المذكور و أن الزوجة المذكور باهته له بعد
 موته فلم يصدقه باقى الورثة على ذلك فهل حيث كان معترفاً بأصل ملك مورثهم فيه ولم
 يثبت انتقاله عن ملكهم بنقل شرعي كالبيع المدعي به المذكور ولا عبرة بدعواه المجردة
 عن الإثبات الشرعي ويؤمر بتسليمه لمستحقه وماذا يخص كل وارث من ذلك (أجاب)
 إذا كان واضح اليد على الميكان المذكور معترفاً بأصل الملك فيه لمورث من ذكور وادعى
 انتقاله عن ملكه بالبيع على الوجه المسموع عليه أثبت دعواه بالوجه الشرعي فإن لم
 يثبت الانتقال لا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي وبموت المتوفى المذكور عن
 زوجته وبنته وابن ابن هم الشقيق لا غير يكون لزوجه من تركته الثمن فرضاً وليفته
 النصف كذلك ولعاصبه الباقي تصيبها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين
 أيديهم على جانب نخل تلقوه بطريق الارث عن آباءهم مدة تزيد على خمس وخمسين سنة
 وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية فادعى الآن شخصان على واضعي الأيدي أنهما
 يستحقان النخل المذكور عن جدهما من قبل الام فانكروا واضعو الأيدي دعواهما
 والمحال أن جدهما كان حاضراً بالبلد ومشاهد التصرف واضعي الأيدي مدة تزيد على عشرين
 سنة وهوسا كت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعين بعدم مضي تلك المدة حيث انكر المدعي عليهم دعواهما و جدهما (أجاب) إذا
 ثبت سكوت مورث المدعين عن الدعوى مع حضوره بالبلد ومشاهدته لتصرف واضعي
 الأيدي المدة المذكور من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى ورثته من بعده إذا
 ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على
 دار وهو يتصرف فيها مدة من السنين تزيد على سبعين سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن
 يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكنى وغيره مدة أربعين سنة فادعى الآن رجل
 على واضع الأيدى يستحق في الدار حصته عن أبيه فانكروا واضع الأيدى دعواهما والمحال أن أباه
 كان حاضراً بالبلد ومشاهد التصرف واضع الأيدي مدة تزيد على عشرين سنة وهوسا كت
 من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعي بهذه المدة حيث انكر المدعي عليه دعواه (أجاب) إذا تحققت سكوت مورث
 المدعي المذكور عن الدعوى تلك المدة مع حضوره ومشاهدته لتصرف كما هو مذكور

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث
 يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أمه
 وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على عشر بن سنة من غير منازع
 ولا معارض له فيها المدة المذكورة والا ن ادعى رجل اجنبي من اهل البلد ان ام واضح
 اليد وهبت له الدار المذكورة قبل موتها ويريد اخذها من واضح اليد عليهم فانكر واضح
 اليد ودعواه وجدها فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه الهبة في الدار
 للمذكور بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة
 واضح اليد بدون وجه شرعي (اجاب) المصريح به في كتب المذهب ان القضاة ممنوعون
 من سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة الا في الارث والواقف ووجود عبذ شرعي
 ومن المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها
 مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار تملكها بالارث عن
 ابيهم وجدهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على أربعين سنة فادعت الا ن امرأة ان
 والدها كان قد اشترى الدار من والدواضعي اليد ويدها وثيقة بذلك فانكروا واضعو
 اليد دعوى المرأة المذكورة والحال ان والدها كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف
 والدواضعي اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت المدة المذكورة من غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدمضى تلك
 المدة حيث انكر المدعى عليهم دعواها (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأة المذكورة ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق عقارا وهو واضح يده
 عليه ثلثة اء من ابيه وجده جيل بعد جيل مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات
 الشرعية فادعى الا ن رجل على واضح اليد انه يستحق العقار المذكور عن ابيه فانكر
 واضح اليد دعواه وجدها والحال ان ابيه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف واضح اليد
 مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة
 حيث انكر المدعى عليه دعواه وجدها (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل مات عن
 زوجة وورثة قاضين ببلاد الروم وعلى الميت ديون فهل لا يصح اثبات الديون في وجه امين
 بيت المال ويكون خصم في ذلك (اجاب) حيث كان للميت وارث بالغ معلوم غير غائب
 فقيمة منقطعة لا تسمع دعوى الدين على الميت في وجه امين بيت المال ولو نصب وصيا
 لعدم صحة نصبه والحال هذه حيث لا قاصر في التركة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 واضعين ايديهم على دار تملكها بطريق الارث عن ابيهم من مدة تزيد على ستين سنة وهم
 يتصرفون فيها التصرفات الشرعية فادعى الا ن جماعة على واضعي اليد ان والدهم

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

الطلاق بالينة الشرعية لا تحجب لذلك ولا عبرة بشهادة شطر واحد ولا تمنع من ميراث
 روجه أبذلك اذ انحق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذ
 بمجرده واه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجة وبنت وابن ابن هم شقيق وترك ما ورث عنه شرعا ومن جملة ذلك المتروك
 عنه مكان مملوك له تحت يد رجل أجني الا أن فطمت الورثة نزعته من يده ليقتعه واه
 على مفادير استحقاقهم بالارث فاعترف واضح اليد بانه كان مملوكا لمورثهم المذكور
 وادعى ان المورث حال حياته باهه لزوجه المذ كورة وأن الزوجة المذ كورة باهته له بعد
 موته فلم يصدق به باقى الورثة على ذلك فهل حيث كان معترفا باصل ملك مورثهم فيه ولم
 يثبت انتقاله عن ملكهم بناقل شرعى كالبيع المدعى به المذ كورة لا عبرة بدعواه المجردة
 عن الاثبات الشرعى ويؤمر بتسليمه لمستحققيه وماذا يخص كل وارث من ذ كر (أجاب)
 اذا كان واضح اليد على المكان المذ كورة معترفا باصل الملك فيه لمورث من ذ كر وادعى
 انتقاله عن ملكه بالبيع على الوجه المسموع فعليه اثبات دعواه بالوجه الشرعى فان لم
 يثبت الانتقال لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى وبموت المتوفى المذ كورة عن
 زوجته وبنته وابن ابن هم الشقيق لا غير يكون لزوجه من تركته الثمن فرضا وليفتته
 النصف كذلك ولعاصبه الباقي نصيبا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين
 أيديهم على جانب نخل تلقوه بطريق الارث من آباءهم مدة تزيد على خمس وخمسين سنة
 وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية فادعى الاثنان شخصان على واضعى اليد انهما
 يستحقان النخل المذ كور عن جدهما من قبل الام فانه كروا واضعو اليد دعواهما
 والحال ان جدهما كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضعى اليد مدة تزيد على عشرين
 سنة وهوسا كت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعين بعدمضى تلك المدة حيث انكر المدعى عليهم دعواهما وجاهدوها (أجاب) اذا
 ثبت سكوت مورث المدعين عن الدعوى مع حضوره بالبلد ومشاهدته لتصرف واضعى
 اليد المدة المذ كورة من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا
 ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على
 دار وهو يتصرف فيها مدة من السنين تزيد على سبعين سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن
 يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكنى وضربها مدة أربعين سنة فادعى الا أن رجل
 على واضع اليد انه يستحق في الدار حصه من أبيه فانه كروا واضع اليد دعواهما والحال ان أباه
 كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهوسا كت
 من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعى بهذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث
 المدعى المذ كور عن الدعوى تلك المدة مع حضوره ومشاهدته للتصرف كما هو مذ كور

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث
 ثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أمه
 وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على عشر بن سنة من غير منازع
 ولا معارض له فيها المدة المذكورة والا ن ادعى رجل اجنبي من اهل البلد ان ام واضع
 اليد وهبت له الدار المذكورة قبل موته او يريد اخذها من واضع اليد عليهم فانكر واضع
 اليد ودعواه وجدها فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه الهبة في الدار
 المذكورة بالبينات الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة
 واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) المصريح به في كتب المذهب ان القضاة ممنوعون
 من سماع دعوى مضي عليها خمس عشرة سنة الا في الارث والواقف ووجود عذر شرعي
 يوجب العلم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها
 مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار تملكها بالارث عن
 ابيهم وجدهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على أربعين سنة فادعت الآن امرأة ان
 والدها كان قد اشترى الدار من والدواضي اليد ويدها وثيقة بذلك فانكروا واضعو
 اليد دعوى المرأة المذكورة والحال ان والدها كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف
 والدواضي اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت المدة المذكورة من غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدمضي تلك
 المدة حيث انكر المدعى عليهم دعواها (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأة المذكورة ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق عقارا وهو واضع يده
 عليه ثلثة اهل من ابيه وجدته جيلا بعد جيل مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات
 الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق العقار المذكور عن ابيه فانكر
 واضع اليد دعواه وجدها والحال ان اباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف واضع اليد
 مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضي هذه المدة
 حيث انكر المدعى عليه دعواه وجدها (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل مات عن
 زوجة وورثة قائمين ببلاد الروم وعلى الميت ديون فهل لا يصح اثبات الديون في وجه أمين
 بيت المال ويكون خصم في ذلك (اجاب) حيث كان للتوفي وارث بالغ معلوم غير غائب
 غيبة منقطعة لا تسمع دعوى الدين على الميت في وجه أمين بيت المال ولو نصب وصيا
 لعدم صحة نصبه والحال هذه حيث لا فاصر في التركة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 واضعين ايديهم على دار تملكها بطريق الارث عن ابيهم من مدة تزيد على ستين سنة وهم
 يتصرفون فيها التصرفات الشرعية فادعى الآن جماعة على واضعي اليد ان والدهم

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

سنة صفر

كان اشترى هشر بن ذراع من الدار قبل موته بثلاثين سنة ويدهم وثيقة بذلك فانكر
واضعوا اليه دعواهم والحال ان والدهم كان حاضرا بالبلد وشاهد التصرف واضنى
اليه المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع من
الدعوى فهل والحال هـ - ذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من بعد مضي هذه المدة حيث
انكر المدعى عليهم دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من اذا
تحقق ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت بالغة وزوجة
وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره مما يورث فادعى رجل انه قريب لليت المذكور
فانكر كل من البنت والزوجة قرابته لمورثهما فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى نسبة الى
الجد الجامع بالبينّة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من مشاركة الورثتين فيما تركه
مورثهما بمجرد دعواه القرابة ويمنع من منازعتهما بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم
انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل واضع يده على دار موقوفة عليه من قبل ابيه واجداده جيل بعد جيل مدة طويلة
فادعى الا ان رجل اجنبى على واضع اليد انه يستحق الدار الوقف المذكورة وانها من جملة
وقف جده ويده وثيقة بذلك بمجرد دعواه عن الثبوت الشرعى فانكر واضع اليد دعوى المدعى
وبحدها جدا فكيف فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الاستحقاق في الدار الوقف
المذكورة عن جده بالبينّة الشرعية لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها
شرعا (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه على فرض سماعها بدون
اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أخته شقيقة يملكان
دارا وحصة في طاحون بالميراث عن أبيهما فوضع عمهما يده عليهما في قبضتهما فوق
مسافة القصر مدة نحو خمس عشرة سنة فهل اذا حضر من قبضتهما أو اثباتا الحق
لا يبيهما في ماذ كرى كون لهما رفع يده عن الدار وحصة الطاحون وترفعهما منه واذا
تعلل بطول المدة لا عبرة بعلله اذا تحقق ماذ كرى بالوجه الشرعى (اجاب) اذا لم يكن هناك
مانع من سماع دعوى المدعين المذكورين وأثبتا استحقاقهما لما في يدهما المذكور
بالوجه الشرعى يقضى لهما به ويؤمر واضع اليد برفع يدهما يستحقانه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين أحدهما غائب والثاني ساكن فيها مدة تزيد
على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة له فيها والاخر يريد شخ
البلد منازعته فيها وأخذها منه متعللا بأنه دفع لابي الشر يك مهر امرأة كان تزوجها منذ
خمسین سنة فانكر الشر يك دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه على الغائب
حتى يحضر ويمنع من منازعة الشر يك في الدار المذكورة بدون وجه شرعى ولا يكون له
معارضته فيها بدعواه المذكورة (اجاب) ليس لشيخ البلد أخذ الدار المشتركة بين
الحاضر والغائب من يد الشر يك الحاضر بمجرد دعواه انه دفع مهر امرأة كان تزوجها

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

أبو القائب على الوجه المذكور بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت
عن بنتين بالتقنين وتركت ما يورث عنها شرعاً من امة وفراش وثلاث من الخيل
وطاحونة ادهت احدى البنتين بائناً سلك نصف الخيل ولا يد لها عليها بل كانت لأمها
فى حياتها اولمتها بعد موتها والاخرى تنكردها فانها هل اذالم تثبت دعواها الملك فى
نصف الخيل لا هبة يدعواها ويكون جميع ما تركتها الميتمة ميراثاً يقسم بينهما بالفريضة
الشرعية (أجاب) تقسم تركتها المتوفاة المذكورة بين وارثتيها بالفريضة الشرعية
وليس لاحداهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصها من ذلك بدون مخصص شرعى والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك نخلا من أبيه واضع يده عليه مدة تزيد على أربعين سنة
وهو يتصرف فيه تصرف المالك فى أملاكهم المدة المذكورة والا أن ادعى عليه جماعة
بأنهم يملكون حصه فى النخل المذكور عن مورثهم فأنكر واضع اليد دعواهم والحال
أن مورثهم كان مشاهداً للتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
ما كتم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع
دعوى الجماعة المذكورين والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
المدة المذكورة مع مشاهدته تصرف مورث واضع اليد من غير مانع شرعى يمنعه من
الدعوى موجب لعدم سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثته اذا ثبت فى حق المورث
يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنتين وزوجتين وعن
اولادهم الاب وترك ما يورث عنه شرعاً من مواش وامة وغير ذلك وقسمت جميع
التركة بين ورثته الميت بالفريضة الشرعية على يد نائب القاضى واخذ كل ذى حق
حقه ثم بعد مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة ادهت احدى بنى الميت على أحد اولاد
الاب ابان والدها كان ترك نفقداً وبعض مواش وامة تزيد على ما قسم بين الورثة وان
جميع ما تدعى به من الزيادة قبل ابن عم الاب المذكور المدعى عليه فأنكر ابن عم الاب
دعواها ولا يثبت لها على ذلك فهل والحال هذه اذالم تثبت المرأة دعواها بالبنية الشرعية
لأصيرة يدعواها بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه
بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار تلقاها
بطريق الارث عن أبيه وجمعه مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها تصرفات
الشرعية فأدعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق الدار عن أبيه فأنكر واضع
اليد دعواه ذلك والحال ان أباه كان حاضراً بالبلد مشاهداً للتصرف واضع اليد مدة تزيد
على خمس وعشرين سنة وهو ما كتم من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى
عليه دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة قصر وبلغ وترك ما يورث عنه شرعاً فقام القاضى

١٢٧٢

٢٥

ربيع الأول

٢٧٢

٤

١١٧٢

٩

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

٢٣

١٢٧٢

٢٣

رجلا وصيا على القصر وعلى جفط ما لهم فادعى جماعة على الوصى وعلى الوارث البايع بان
 له على الميت قدر ما علموا من الدراهم بمقتضى - لم من عند قبائيل ذلك ولم يكن ذلك
 القبائيل المذكور كوزا قبالة ولم يكن عليه خط الميت ولا ختمه فانكر الوصى والورثة
 دعواهم فهل والمحال هذه اذا لم يشكوا دعواهم الذين المذكور بالبيعة الشرعية لا عبرة
 بدعواهم ولا عبرة بالعلم المذكور الذى فى يدهم حيث لم يشكوا مضمونه بالوجه الشرعى
 (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الجماعة المذكورين بالدراهم على الميت والمحال ما ذكر
 بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واصل يده على حصته فى
 بيت بالشرع الشرعى من رجل اجنبى مدة تزد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها
 بأنواع لتصرفات الشرعية المدة المذكور والآن ادعى آخر ان على الرجل المذكور
 بانها ما كان المحصة المذكور عن أبيهما متعلين بان واصل اليد باع المحصة المذكور
 لا يهاهم هل لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات الشرعية ويمتنعان من معارضة واضح
 اليد فى ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرده دعواه بدون
 اثباتها بطريق شرعى والله اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا من آخر بثمان معلوم بموجب
 حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون فوضع يده عليها مدة نحو عشرين سنة ثم مات وتركها ميراثا
 لابنته منذ عشرين سنة والآن يريد ابن البايع بعدموت أبيه منازعتها منكر البيع أبيه
 ويريد ابن عمه منازعتها مدعى عدم القسمة بين أبيه وعمه والمحال انه كان لهما داران
 واقتسماهما فهل اذا كان كل من القسمة والبيع ثابتا لا يجاب ابن البايع ولا ابن عمه
 لمنازعة الوارثة المذكور ويمتنعان عنها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت اختصاص
 البايع بتلك الدار بطريق القسمة الشرعية العادلة وثبت بيعه حال صحته للمشتري
 المذكور بالوجه الشرعى لا يمكن لابن البايع وابن عمه نزاع الدار من يد وارثة المشتري
 والمحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت وزوجة
 وترك ما يورث عنه شرعا من هقار ومواش وامعة وغير ذلك فوضع الابن يده على ذلك ثم
 ماتت البنت عن ابن ولم تقسم التركة فطلب ابن البنت ما يخص أمه فى الميراث عن أبيها
 فادعى ابن الميت ان أباه لم يترك تركته أصلا وان الذى تحت يده اعطاه له عمه فهل والمحال
 هذه اذا ثبت ابن البنت ان جميع ما كان تحت يد خاله المدعى عليه من مخلفات والد أمه
 بالبيعة الشرعية يكون لابن البنت أخذ ما يخصه فى الميراث عن أمه ولا عبرة بدعوى
 الخال المذكور (اجاب) كل ما ثبت بالوجه الشرعى انه مخاف من والد واصل اليد
 يورث عنه شرعا يكون لابن البنت أخذ نصيب أمه المتوفاة بعده وتأييدها منه بالقريضة
 الشرعية حيث لا مانع والله اعلم (سئل) فى جماعة واضعين أيديهم على زريبة بها بقر ماء
 معين من مورثهم مدة مدية طلب جوارلهم ثم اراءها منهم فامتنعوا فادعى عليهم انها وقف
 ويريد رفع يدهم عنها بمجرده دعواهم المذكور فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات

الشرعى ولا يجبرون على البيع له (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للدع مجرده وهواه
 يدون اثباتها بطريق شرعى والله اعلم (سئل) فى امرأة ادعت على أخرى بخمسة
 وعشرين قد انا ابعادية من جملة اطيان؟ وهى بنت بلدها وذ كرت انها فى حوض واحد
 وذ كرت حدودها والمال ان مات تحت يد واحدة اليد من ارض الابعادية ليست محدودة
 بتلك الحدود بل التى تحت يدها ارض بحيطان متفرقة ممساة باسماء ولها حدود آخر
 فهل لا تصح هذه الدعوى والمحال ما ذ كر حيث غلطت فى الحدود ولا يطلب منها بينة
 (أجاب) يشترط التحديد فى دعوى العتارو يكفى بذ كر ثلاثة من الحدود ولو ترك
 الرابع صح وان ذ كر موطا فيه لا وهو المقتضى به كفى فى الدروحو واشبهه ولو غلطوا أى الشهود فى
 حد او حدين ثم تداركوا فى الجلس أو غير المجلس عند امكان التوفيق يسمع والتوفيق ان
 يقال انه كان لزيق دار فلان قمين ان فلانا باع داره أو اسمه كان فلانا ثم صار فلانا فاده
 المحوى قال فى نور العين بعد نقل نظير ذلك وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد
 أحدا الحدود أو غلط فلو ترك المدعى أحدا الحدود أو غلط فيه فحكمه حكم الكاشد انتهى
 ومنه يعلم ان المدعىة المذ كورة اذا غلطت فى الحدود لا تصح دعواها الا اذا وقعت بنحو
 ما ذ كروه وغير ممتات هنا فيما يظهر والله اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه
 شخص مات ومكان قبل موته بيوم قال بجماعة ان الوارث لى بيت المال ثم بعدمونه
 ادعى الشخص بان المتوفى ابن عم والدتهم فهل اذا اثبت الورثة المذ كورون دعواهم بالبينة
 الشرعية يقضى لهم بتركته شرعا (أجاب) اذا ادعى بعدم رت الشخص المذ كور الشخاص
 بانهم اولاد بنت عم الميت المذ كور وينبوا نسبهم اليه بانا شرعى او صحت دعواهم فى وجه
 خصم شرعى واثبتوا نسبهم الى الميت المذ كور وانه لا وارث له سواهم يقضى لهم
 بغير انهم حيث لا مانع والله اعلم (سئل) فى ساقية مشتركة بين رجل واولاد أخيه مدة تزيد
 عن ثلاثين سنة وهى بايديهم جميعا يستعملونها وبما انفصا لهم من عهدهم صار يستعملها
 الام مع اولاد أخيه بالمهاياة والآن يريد العلم الاختصاص بها ومنع اولاد الاخ متعللا
 بورقة بيده باختصاصه وحده مذ كور فيها اسماء اشخاص ماتوا فان ذ كر وادعوا
 فهل اذا لم يثبت دعوا الاختصاص بها بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعوا
 المبردة من الاثبات ولا عبرة بالورقة المذ كورة حيث كانت الساقية بيد الجميع
 (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المبردة من الاثبات الشرعية حيث كانت الساقية
 المدعى بها تحت يد الجميع والله اعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا بطريق الشراء من
 ماله مالاً لنفسه ما سوية ثم بعد ذلك اقسمها مائة مائة وأخذ كل منهما نصيبه فيها
 وحاز لنفسه و بناء وعمره من ماله وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست سنين ثم بعد
 هذه المدة أراد أحدهما الرجوع فى نصيب أخيه الا آخره متعللا بأنه اشتراها من ماله
 لنفسه بعد اقراره واعترافه عند القضاة بان لأخيه النصف فيها بطريق اشراء من المال

المشترك بينهما فهل والحال هذه لا عبرة بعمل أخيه المدعى المذكور (أجاب)
 ليس لأحدهما الرجوع في نصيب أخيه بدعواه المذكورة إذا ثبت اعترافه لأخيه
 المذكور بذلك النصيب بطريق الشراء من المال المشترك بينهما طائعا مختارا وكذا
 الحكم به بالقسمة والله أعلم (سئل) في رجل واصل يده على ثمانية قراير يطاف طاحونة
 بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ينتفع بها في تلك المدة من غير
 منازع ولا معارض له في ذلك والآدمي عليه رجل من أهل البلد شاهد تصرف
 واصل اليدبان له حقا فيها عن أبيه فأنكر واصل اليد بدعوى المدعى المذكور والحال ان
 أبا المدعى شاهد تصرف أبي واصل اليد مدة تزيد على عشرين سنة ولم يدع ولم ينزع ولم
 يمنعه مانع شرعي عن الدعوى فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى المدعى المذكور ويمنع من
 المعارضة لواصل اليد بدون وجه شرعي (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
 خمس عشرة سنة فأكتم مع حضوره وشاهدته تصرف واصل اليد بلا حذر شرعي مانع من
 سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ما ثبت في حق المورث ثبوت في حق الوارث والله
 أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر معلوم من الدراهم دينار ودفع له حجة مكان له رهنا
 على الدراهم وصار رب المكان يستغل بجرته شهر بشهر و بقيت الحجة تحت يد رب الدين
 مدة حتى مات المدين من وارث وطلب الوارث حجة مكان مورثه من رب الدين ويدفع له
 دينه فادعى انه اشترى المكان من مورثه قبل موته فأنكر الوارث ذلك ولم يثبت رب
 الدين الشراء من المدين لا بيينة ولا بحجة كتبت له من المحاكم الشرعية من المدين بالبيع
 فهل لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعي ويحرب رب الدين على دفع الحجة المرهونة عنده
 لوارث المدين وبأخذ دينه منه (أجاب) من المعلوم انه لا يرضى المدعى بمجرده واه بدون
 اثباتها بطريق شرعي ولرب الدين المطالبة بدينه التي ائتمت من تركه المدين ولا يكون أحق
 بذلك المكان من باقي الغرماء بمجرد رجته والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل
 آخر قطعة أرض خربة بثمن معلوم على يد قاض وقبض البائع الثمن طائعا مختارا وكتب
 بذلك حجة شرعية واستولى المشتري على القطعة المذكورة وبنهاها وصار يتصرف فيها
 مدة من الشهر ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع على المشتري في المبيع منه للابان
 القاضي أكرهه على البيع فهل والحال هذه إذا لم يثبت البائع دعواه بالبيينة الشرعية
 لا عبرة بتعلله بذلك ويمنع من معارضة المشتري (أجاب) لا عبرة بتعلله بذلك والحال
 ما ذكره والله أعلم (سئل) في جماعة تلقوا أرضا فبيع نخل قديم من أبيهم وهو عن جدهم
 وغرسوا فيه نخلا آخر وزرعوا هامة تزيد على سبعين سنة فادعى الآن رجل من المؤمنين
 معهم بالبلد المشاهدين لتصرفهم على واحد منهم انه يستحق تلك الارض والنخل مئة لالا
 بار ذلك وقف من جده وانه انحصر فيه وبرز من امانة قطع الثبوت وقواه بان امرأة
 اجنبية عن الجماعة المذكورة من ماتت كانت استأجرت من والده خمسة قراير يط

من ذلك وأقام على ذلك بيعة فصدقه المدعى عليه من هؤلاء الجماعة فهل لا يسرى
تصديقه على الباقي ولا يعتبر بالسند المنقطع الثبوت ولا ما قوامه من استئجار المرأة
من والده حيث كانت أجنبية عن المدعى عليهم المذكورين ولم يثبت مدع
الايقاف دعوام بيعة شرعية (أجاب) نعم لا يسرى تصديق أحد الشركاء على باقيهم
بل يعامل المقر بموجب اقراره في حق نفسه اذا اقر ارجحة قاصرة على المقر ومن المعلوم
انه لا يقضى لدع بمجرد دعواه على فرض سماه ابدون اثباتها بطريق شرعى والله اعلم
(سئل) في رجل واصل يده على سواق في ارض زراعة هو ومورثه مدة تزيد على عشرين
سنة ادعى عليه جماعة بان لهم ولا يبيعهم فيما اوتوا يريدون رفع يده عنها فانكر دعوهم
والحال انهم واباهم كانوا احاضرين ومشاهدين تصرف المدعى عليه وأبيه المدة الطويلة
التي تزيد على خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعواهم وابوهم من قبلهم
من غير مانع شرعى بينهم من ذلك المدة المذكورة (أجاب) ساكتون مورث المدعى عن
الدهوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره بلائذ شرعى مانع من سماع دعواه فلا
تسبح دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله اعلم
(سئل) في رجل له مع آخر اخذوا عطاء فتعاسب معه فظهر لاحدهما عند الآخر بعد
الحاسبة قدر معلوم من الدراهم وذلك بحضور بيعة شرعية وواحدة بدفع الدراهم المذكورة
لم تقدم مدة ثم بعد المدة المذكورة طلبها من الرجل المذكور فادعى ان له عنده بعض
دراهم لم تدخل في الحساب فانكر رب الدين دعواه فهل والمحال هذه اذا ثبت ذلك
بالبينة الشرعية يجبر الرجل المذكور على دفع الدراهم المذكورة له بها ولا عبرة بدعواه ان
له دراهم لم تدخل في الحساب ابدون اثبات شرعى (أجاب) لا يقضى لدع بمجرد دعواه
يذون اثباتها بطريق شرعى والله اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث
هته شرطان دار وغير ذلك فاقسم الاخوان التركة بالطريق الشرعى واخذ كل منهما ما
نصيبه وانفرد به في معيشة وحده ثم مات احدهما عن ابن قاصر فاخذ العمة واخذ متاعه
فثبت يده لمخفظة مدة ثم باع الابن وطلب ما تركه له الاب فاعطاه له ثم ادعى على عمة بن زيادة
من حقه فأنكر العمة دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك الابن ما يدعى به على عمة زيادة عن حقه
لا يجاب لذلك شرطا ولا عبرة بدعواه الجردة من الاثبات ويمنع من منازعة العمة فيما بيده
من المتاع يذون وجبه شرعى حيث استوفى ابن الاخ ما تركه له ابوهم مع غنائم (أجاب)
اذا كانت اليد للعم وسلم ابن أخيه ما يصدق حقه مما تركه والده مع غنائم وادعى ابن الاخ
زيادة على ذلك وانكر العمة دعواه يكلف ابن الاخ اثبات ما ادعاه بالطريق الشرعى فان
أثبت دعواه قضى له بما ادعاه والا فلا والله اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته فقط
وترك نصف بيت وله اخذته صدق معلوم ثم بعد ان قضاه عندها تزوجها رجل آخر واشترى
ذلك الرجل النصف الثاني من البيت المذكور ومن مالكة ومكنت معه مدة من السنين

١٢٧٢

٢٧

جمادى الاولى

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١١

ثم مات عنها وعن ورثة من مستولته ولها عنه صدق معلوم أيضا مكتتب به سند
شرعی فهل يكون لتلك الزوجة أخذ ما يخصها من تركة الزوج الاول مع أخذ صدقها
من تركته ومن تركته الثاني مع صدقها منها واذا ادعى ورثة الزوج الثاني بان مورثهم
اشترى ما يخص تلك الزوجة في نصف البيت المتروك عن الزوج الاول بغیر اثبات شرعی
لا عبرة بدعواهم و يكون لها ما يخصها من نصف البيت المذكور مع ما يخصها من الزوج
الثاني بالمریطة الشرعیة (اجاب) نعم لازوجة المذكورة أخذ ما يخصها بطریق الميراث من
تركة زوجها الاول وأخذ صدقها الثابت في ذمتهم من تركته أيضا حيث لا مانع وكذا
يكون لها أخذ نصيبها بطریق الارث من تركة زوجها الثاني ودين صدقها الباقي بذمتهم
من تركته أيضا ولا عبرة بدعوى ورثة الثاني شرعاً ومورثهم ما يخصها في تركة زوجها
الاول من ذلك البيت بدون اثبات شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده
على قطعة ارض خربة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها التصرفات
الشرعیة من بناء وغيره ولم ينزعه احد في تلك المدة والآن ادعى عليه جماعة من أهل
البلد المأهدين لتصرف واضع اليد بانها ملك لهم فأنكر واضع اليد دعواهم والمحال
ان المدعين حاضرون ومشاهدون لتصرف واضع اليد ولم يدعوا ولم ينزعوا ولم يقيم بهم
مانع شرعی يمنعهم من الدعوى المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم بعد
مضي تلك المدة ويمنعون من المعارضة لواضع اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي
خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه وضع يده عليها مدة تزيد عن أربعين سنة من غير منازع
له ولا لایه مات عن بنتين منذ عشر سنين ولم يكن له وارث سواهما فباعتهما لرجل أجنبي
منذ سبع سنين والآن تدعى جماعة أجنبية من أهل البلد مشاهدون لتصرف بان لهم
حقا فيها عن أبيهم والمحال ان أباهم كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف أي البنيتين
المذكورتين ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعی يمنعهم من التدعى فهل
لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم بعدم مضي هذه المدة حيث كان سكوت أبي
المدعين المذكورين مع حضوره بالبلد من غیر مانع شرعی بخوار بعين سنة (اجاب) حيث
سكت مورث المدعين عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته التصرف المدة المذكورة بلا
عذر شرعی لا تسمع دعوى ورثته من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
وله دار في بلاد الریف وضع ورثته أيديهم عليها بعدم موته وهم يتفقون بها مدة سنين بعد
موته ادعى عليهم رجل الا ان بان مورثهم كان وقفها عليه قبل موته ويريد رفع أيديهم
عنها فأنكر وادعوا ولا بينة له ولا سند يشهد له بدعواه فهل لا ترفع أيديهم عنها ولا عبرة
بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعی (اجاب) نعم لا ترفع أيديهم بمجرد دعوى مدعی
الوقف عليه بدون اثباتها بطریق شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك

۱۲۷۲

۱۳

جادی الثانية

۱۲۷۲

۲

۱۲۷۲

۹

۱۲۷۲

۱۱

زوجة وورثة غيرها فادعى الورثة على الزوجة بحل في يدها انه من التركة وهى تقول هو ملكى ملكه لى زوجى بطريق المحبة فهل اذا اقامت بينة على دعواها ليس لهم معارضتها فيه وان عجزت عن البينة يكون تركته عنه (اجاب) اذا ادعت الزوجة التملك فيما ذكر من قبل زوجها بطريق المحبة مع القبض حال صحته فان اثبت دعواها بطريق شرعى يقضى لها بذلك والا كان تركته عنه يقسم بين ورثته بالقريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك عقارا من دور ومأخوذة ونخل ومكث واضعا يده على ذلك مدة سبعين سنة ثم مات وترك ورثة فرضه وأيديهم على ذلك بطريق الارث عن مورثهم ومكثوا نحو أربعين سنة يتصرفون فيه بالبناء وغيره ويدفعون خراج الدور والنخل لليرى والآن ظاهر أناس يدعون المملكية فيما ذكر مع مشاهدتهم لتصرف واضعى اليد بالبناء وغيره ولم ينازعوا من غير مانع شرعى ولا يئس لهم تشهد دعواهم خصوصا مع واضعى اليد حجة تشهد لهم بالمملكية فهل لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وأولاده الذكور والبنات البالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة ما تركه حتى ذهبوا وفضة فادعت بنت الميت البالبة بان الحمل المذكور ملك لها وتريد أن تختص به دون باقى الورثة ولا يئس لها على ذلك معلة بقائمة مكتوبة بخط أبيها بان الحمل المذكور ملك لبنتى فلانة فانكر باقى الورثة دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها بالوجه الشرعى لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذكور ويكون الحمل تركته عن المتوفى يقسم على جميع الورثة بالقريضة الشرعية (اجاب) اذا كانت اليد فى الحمل المذكور للبنت فون أبيها وورثته فالقول لها بيمينها فى أنه ملكها وعلى باقى الورثة الاثبات والا فالقول لهم وعليها اثبات ما ادعت بالطريق الشرعى ولا يعمل بالخط ولا يقضى به الا فيما استثنى فلينظر والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك حصة فى مأخوذة بالميراث عن أبيها باعتها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ ثمان وعشرين سنة بموجب حجة بيد المشتري ثابتة المضمون والآن يدعى رجل من أهل البلد مقيم فيها مشاهدا للتصرف تلك المدة بان المحصة المبتاعة له عن أبيه فأنكر المشتري دعواها والحال انه لا يئس له على ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمعجز رد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض كونها معروعة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار يتصرف فيها حال حياته بالهدم والبناء وغير ذلك ثم مات عن زوجة وابن قاصر منها وأوصاها عليه قبل موته فصارت المرأة واضعة يدها على الدار المذكورة تستغلها وتنفق من غلتها على الابن مدة عشر سنين والآن ادعى رجل ان هذه الدار ملك لنخل له مات وتركها وهو يستحقها بطريق الارث عنه فانكرت المرأة دعواها والحال ان خاله الذى يدعى ان الدار ملكه

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٤

كان حال حياة أبي الصغير حاضر بالبلد مشاهداً للتصرف المذکور مدة تزيد على ثمان في
عشرة سنة وهو ساكت لم يعارضه ولم ينازعه فيها تلك المدة مع قدرته على ذلك وعدم المانع
فهل والحال هذه لا تسمع دعوى هذا المدعي المذکور وتبقى الدار تحت يد أم الصغير على
ما هي عليه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجته وابنه من غير هاترك داراً وأمتعة وبها ثم فطلب الابن أخذ نصيبه من ميراث
أبيه فادعت الزوجة أنه أخرج نفسه من ميراث أبيه لها في نظر يردواهم فدفعتم إليه فأنكر
دعواها ولا برهان لها على ذلك فهل يقسم ما تركه الميت على زوجته وابنه بالقرينة
الشرعية ولا عبرة بالدعوى المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب) نعم والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له ديون على أغلب أهل ناحية بموجب شهادة شرعية بنحتم قاضي الولاية
مؤرخ في سنة خمس وخمسين بعد المائتين والالف ولم يطلب الدائن المذکور دينه منهم
لغاية سنة إحدى وستين لكونهم فقراء ويرجو تسريحهم ثم اضمحجل بعض شانه فصار
يعرض لكل من يتولى من المحكام بخلاص حقه منهم فيعرض له ولده شفقة على
أهالي الناحية يرجو رزقهم وطلبوا منه المهلة والصبر بالدين مراراً ثم تولى ولده شيئاً على
جميع البلد وصارت الأهالي أغنياء فاعرض للحكومة بخلاص حقه وتعين له عامل من
المديرية بتحقيق دعواه ودعوى الأهالي وخلاص حقه وصارت المذكرة والمرافعة
الشرعية بين يدي القاضي بالناحية فأنكر وادينه وتغصبوا جميعاً وتواطؤ أهالي انهم
يدعون عليه بأشياء من أمتعة ونقود واشجار وغير ذلك حيث طلب حقه منهم وصار كل
منهم يساعداً الآخر في دعواه ويخاصم في شأن ذلك ثم استقر الحال بعد النزاع الطويل
وسماع نائب القاضي دعاوهم فردا فرداً وعجزهم عن اثبات دعاوهم وتخليفهم أو
العفو عنه على أنهم صدقوا على براءة ذمتهم مما ادعوا به وانهم لم يكن لهم قبله حق بعد
ذلك فاهل الخمسة أنفاز لم يصبر لهم عمل دعوى ثم بعد ذلك رجعوا ثانية وأرادوا إقامة
بينة على دعواهم متعللين بأن القاضي رد شهادة البينة الشاهدة لهم بغير أصول شرعية
وأن الشهادة مقبولة شرطاً وأنه لم يقع منهم التصديق على براءة ذمتهم الأعلى اعتقادهم أن
يبنتم غير مقبولة وحيث ظهر أن يبنتم مقبولة شرعاً فدرجوا يطلبون حقههم
ويقیمون البينة فهل لا عبرة بتعللهم بذلك كله ولو كان عندهم بينة تشهد لهم حسب
دعواهم لا عبرة بها ويمنعون من دعواهم شرعاً والحال ما ذكر ويكون له طلب دينه
المذکور منهم وتسمع دعواه وينتبه بذلك ولا يكون مضي المدة المذكورة مانعاً من
سماع دعواه وقبول بينته يدينه حيث ثبت عليهم في المدة المذكورة أنه طالبهم
بالدين وطلبوا منه المهلة في ذلك وهل إذا ادعى أحد من غير المصدقين المذکورين
بأشياء من التميميات والمثلبيات لا تسمع دعواه ولا بينته إلا بشرط ذكر القيمة في التميمي
وذكر الجنس والنوع والقدر في المثلبي (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى ممن وقع منهم الإبراء

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

رجب
١

١٢٧٢

٧

العام للرجل المذکور على الوجه المسطور باختيارهم الا يحق حادث بعد تار يخه لا فرق في ذلك بين دعوى العین والدین ولا تقبل منهم البينة على الدعوى عليه بشئ من ذلك ولا اعتبار بتعلاهم المذکور والحال هذه ومحل عدم سماع الدهوى بعدمضى خمس عشرة سنة اذا سكنت المدعى وترك دعواه بغير عذر شرعى وكان الخصم منكرا فاذا ثبت أن الرجل المذکور طالب دينه منهم وانهم استمهلوه به يكون ذلك اقرارا منهم بدينه وتسمع دعواه عليهم بذلك حيث لم يرض على اقرارهم خمس عشرة سنة وهو ساكت عن الدعوى بلا عذر شرعى وتقبل بيته والحال هذه ويستترط لهصة الدعوى والشهادة بالقيمة ذكر قيمته وفي المثل ذكرك نفسه وقد زود نوعه وصفته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون خانا بالطريق الشرعى ومن جعلته أودسا كن فيها رجل أجني بالاجرة لم يستحق في الخان المذکور شيئا فادعى الرجل الساكن في الاود المذکور على الجماعة المذکورين انه يملك جد كافي الاود المذکور التي هوسا كن فيها بالخان المذکور وأظهر بذلك حجة بحتم قاضى ناحيتهم فانكر الجماعة المذکورين المدعى عليهم دعواه ومجدوها جدا كليا ولم يكن عند الرجل المذکور بينة تثبت مضمون تلك الحجة التي بيده فهل والحال هذه لا يعمل بتلك الحجة المذکور التي بيد الساكن المذکور ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب) لا يقضى لمذع مجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين واضعين ايديهما على قطعة أرض مغروس فيها اشجار ونخل تلقياها عن أبيهما وأجدادهما وهما متصرفون فيها مدة تزيد على مائة سنة فادعى الآن رجلان على واضعي اليد انهما يملكان النخل والاشجار عن أبيهما وجدتهما وان جدتهما كان أودع ذلك عند جدواضى اليد فانكروا واضعا اليد دعواهما والحال ان جدتهما كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف ابى واضعى اليد مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدهيين بعدمضى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليهم ادعواهما (أجاب) سكوتهم ورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره ومشاهدته تصرف ابى واضعى اليد من غير منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار عن أبيه مدة ستين سنة وزيادته وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازعة له فيه والآن ادعى عليه جماعة بأن لهم حقا فيه عن أبيهم فانكر المدعى عليه دعواهم ولا سند بايديهم يشهد لهم بذلك فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض كونها مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٨

المرار الى يدعة من غير منازع له فيما تلك المدة والا ن تدعى جماعة من أهل البلد
 المشاهدين لتصرفه بان الدار لهم عن مورثهم فانكروا وضع اليد دعوهم والمحال انه
 لاينة ولا سند بيدهم يشهد لهم باستحقاقهم فيها فهل اذا لم يثبتوا دعوهم لا يجابون لذلك
 ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة الوارث المذكور بدون وجه
 شرعى (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضع يده على نخل وأطيان من أبيه وجده جيل بعد جيل مدة تزيد على مائة وخمسين
 سنة والا ن ادعى جماعة على واضع اليد من أقاربه ان لهم استحقاقا في النخل والطين
 المذكور عن جد ههم الاصلى الجسامع لهم فانكروا المدعى عليه دعوهم وجد هاجدا كليا
 والمحال ان الجدا الاصلى المذكور كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف جد واضع اليد مدة
 تزيد على خمس عشرة سنة وهو مقيم بالبلد لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى
 والطلب المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعد مضي
 تلك المدة المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة مع
 حضوره ومشاهدته تصرف جد واضع اليد بلا هذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع
 دعوى ورثتهم من بعده اذا ثبتت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين بمقتضى وثيقة بيده ويقرأه وصلة
 بعض الدين المذكور فيمساوي طالب المدعى عليه بما يقبضه والمدعى عليه ينكر دعواه ويقول
 لم يكن لك عندى شئ من ذلك فهل يكون القول قول المدعى عليه بيمينه ولا عبرة بدعوى
 المدعى من غير برهان شرعى (أجاب) لا يقضى للمدعى الدين بدون اثباته بطريق شرعى
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث دار وله شريك يملك الثلثين ثم غاب صاحب
 الثلث عن البلد وأقام في غيبته مدة تزيد على أربع سنين ثم رجع من غيبته فوجد
 شريكه بنى الدار واستحوذ عليها فطلب منه ما يخصه فانكر أن له حقا في الدار المذكور
 مع أن تحت يد المدعى حجة شرعية بشراء الثلث المذكور عن يملكه فهل اذا كان هناك
 بينة تشهد للمدعى المذكور بان الثلث حقه بطريق الشراء يكون حقه ولا عبرة بانكار ريب
 الثلثين حق المدعى المذكور (أجاب) اذا ثبت مدعى استحقاق ثلث الدار المذكور
 دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 باع جانب نخل بقدر معلوم وأسقط حقه من قطعة أرض زراعية أميرية في نظير قدر معلوم
 من الدراهم لرجل من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو واضع يده على ذلك المدة
 المذكور ثم بعد مضي تلك المدة ادعى ولدا له بائع على واضع اليد بان النخل والأرض
 المذكورين يستحقها عن أبيه بطريق الميراث لدى القاضى وأنكر البيع والأسقاط
 فثبت واضع اليد شراء النخل والأسقاط للأرض من أبي المدعى المذكور له بالبينات
 الشرعية وحكم القاضى بذلك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية فهل والمحال هذه اذا اراد

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٤

المدعى المحكوم عليه بالبيع والاستقاط من أبيه لواضع اليد ان يدعى تانيا بما ادعى به
أولا ويريد بذلك رفع يد واضع اليد عن التخل والارض وأثبت واضع اليد مضمون
الحجة المذكورة التي بيده لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا صدر الحكم
لذلك كور مستوفيا شرائط الصحة وثبت مضمونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
ساقية عن أبيه وأبوعه عن جده وهم يتصرفون فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد
على خمس وسبعين سنة ولم ينزعهم فيها أحد المدة المذكورة والآن ادعى عليه رجل
أجنبي من أهل البلد بانه يملك حصه في الساقية المذكورة بالارث عن جده فانكر واضع
اليده وهما وجدها والحال ان جده المدعى المذكور كان حاضرا بالبلد ومقيما فيها
ومشاهدا للتصرف جده واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم
ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه
لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة (أجاب) لا تسمع دعوى
المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مפור بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على قطعة أرض زراعية مغروسة نخلا عن والده بعد جده نحو أربعين سنة
ادعى عليه الآن رجل بان له فيها حقا عن مورثه فانكر دعواه والحال ان مورث المدعى
كان حاضرا موجودا بالبلد ومشاهدا للتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس
عشرة سنة تصرف الملاك في أملاكها وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع
شرعى فهل لا تسمع دعوى وارثه لاسيما ولم تكن بمسوحة باسم مورث المدعى (أجاب)
نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مפור بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دار تلقاها عن أبيه بالميراث الشرعى وهو واضع يده عليها
يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكها بالهدم والبناء وغير ذلك مدة تزيد على
ثلاثين سنة ادعى عليه رجل مجاور له ومشاهد لتصرفه المدة المذكورة بان له حقا فيها
فانكر دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا موجودا معه في بلد واحد ومشاهد لتصرفه
المذكور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه (أجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فاكثرا في الارث والوقف ووجوده شر
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار من ذار بعين سنة وهو ساكن
فيها يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم بالهدم والبناء وغير ذلك ثم بعد ذلك مات
عن وريثة فوضعت الورثة أيديهم على الدار المذكورة مدة خمس عشرة سنة والآن ادعى
رجل على واضع اليد انه يملك الدار المذكورة عن أبيه فانكر واضع اليد دعواه
وجدوها والحال ان أباه المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف مورث واضع اليد
مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب
المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي تلك المدة (أجاب) نعم

شعبان

٤

١٠

١٤

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

لا تسمع دعواء المحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بالغ ذكورا
واناث وترك ما يورث عنه شرفا من عقار ومواش وفحل وغير ذلك مما يورث قسمته
التركة بين جميع الورثة المذكورين بالقرينة الشريفة ومصار كل واحد من الورثة
المذكورين واضع ما يده على نصيبه الذي خصه بجهة الارث من تركة مورثه مدته
على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة
والآن ادعى أحد الورثة المذكورين ان أباه وهب له وهو بالغ جميع الدار والخيول
التي تقسم بين الورثة المذكورين والمحال انه حاضر وقت القسمة ولم يدع
فانكر باقي الورثة دعواه ووجدوها فهل والمحال هذه لا يحجب لذلك حيث كانت
الدار والخيول تحت يد المورث الى ان مات (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس
عشر سنة فاكثرا في الارث والوقف ووجوده شرعي على فرض صحتها وقد صرحوا
بعدم سماع الدعوى من أحد المتقاسمين بالعين المقسومة بعد القسمة لا قرا بالاشترار
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على حصه في عقار تلقاها بالشرع الشرعي
من رجل وهذا الرجل تلقاها بالميراث عن مورثه وهو يتقنع بهامدة تزيد على خمس
سنة من غير منازع ولا معارض ادعى عليه رجل بان له حقا فيها فانكر دعواه والمحال ان
المدعى حاضر وموجود وشاهد لشراء واضع اليد من الرجل المذكور المدة المذكورة
وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع
الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث من أبيه غاب ذلك الرجل عن بلد مدة
فوضع شيخ البلد يده عليها ثم حضر ذلك الغائب وطلب الدار من الشيخ المذكور فادعى
ذلك الشيخ انه واضع يده على تلك الدار بطريق الشراء من مورث المدعى المذكور فهل
والحال هذه تنزع الدار من شيخ البلد حيث لا يثبت له تثبت دعواه ولا سند بيده يشهد له
بذلك واذا تعلل شيخ البلد بوضع يده عليها لا يعتبر تعلله حيث كان المدعى المذكور غائبا
(أجاب) اذا كان شيخ البلد المذكور مقررا باصل الملك في تلك الدار ما يورث المدعى وادعى
انتقالها اليه بطريق الشراء منه يؤمر باثبات دعواه الشراء المذكور فان لم يثبتها أمر
برفعها الى الوارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وترك بيتا فغاب الابن في خدمة امته مدة فوضع اخوته أيديهم عليه وبعد رجوعه سكنه
معهم امدة ثم غاب ثانيا فانت احدى الاختين في غيبته عن ورثة فهل اذا حضر من
غيبته وادعى وراثتها بان امهم اشترت نصيبه منه في حياتها بدون بينة فانكر دعوهم
لا يجابون لذلك ولا هبة بدعواهم المبردة عن الانبات ويمنعون من منازعته في نصيبه
بدون وجه شرعي ولا تكون غيبته مسقطا لحقه اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي
(أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فتمنع

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

٢٢

الورثة من منازعة المستحق المذكور في نصيبه في البيت والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يدعون بدين لمورثهم على آخرين متعلين بانهم وجدوا
 ذلك مكتوب باقي ورد كان دفعه مورثهم عن مورثهم فأنكر المدعي عليهم دعواهم ولم
 يكن هندهم بينة ثبتت دعواهم فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا بالورد
 المكتوب فيه حيث لم يثبت واضحه بالبرهان الشرعي وأن مورثهم دفع عن مورث
 المدعي عليهم ياذنه ورضاه (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي
 والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن
 اصولهم مدة تزيد على مائة سنة فأكثروهم ينتفعون به من غير منازع ولا معارض لهم
 بالعهود لأناس فادعى عليهم الآن جماعة بأن لهم فيه حقاقن مورثهم فأنكروا دعواهم
 والمحال أن مورث المدعين شاهد مورث الورثة البائعين للمدعي عليهم أكثر من خمسين
 سنة وهو يتصرف فيه وينتفع به المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير
 مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم
 المذكورة أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 واضعين أيديهم على عقار تملكه بالميراث عن مورثهم من مدة تزيد على ثلاثين سنة
 ادعى عليهم الآن جماعة بأن لهم فيه حقاقن مورثهم فأنكروا دعواهم والمحال أن
 مورث المدعين كان حاضرا موجودا مع مورث المدعي عليهم في البلد مدة تزيد على عشرين
 سنة ومشاهد التصرف المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي
 ينتفع من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعين والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم
 المذكورة أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر قطعة أرض زراعية بها نخيل وساقية خربة بثمن معلوم فوضع المشتري يده على
 نخيل كرومها والساقية وأتم بناءها واستعملها مدة نحو ثمان سنين من غير منازع له
 ثم لا الآن يدعي رجل اجنبي من المشاهدين لتصرف البائع والمشتري أن له حصته في
 الساقية المذكورة والمحال أنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فأنكر واضع اليد
 دعواه فهل إذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه لا يحجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
 الاثبات وينبغي من منازعة المشتري فيما اشترأه بدون وجه شرعي وإذا تعلل بأنه من
 الخبير أن لا عبرة بتعاليه (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضي المدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها
 بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وساقية بالميراث عن أخيه
 شقيقه مدة نحو عشرين سنة بعد أن وضع الأخ يده عليهم مائة نحو ثمان في عشرة سنة
 من غير منازع له ولا أخيه تلك المدة المذكورة والان يدعي جماعة اجانب بأن الدار
 والساقية لهم عن أبيهم فأنكروا الوراثة دعواهم والمحال أن أباهم كان موجودا في البلد
 ومشاهدا لتصرف أخى المدعي عليه مدة وضع يده وهو ساكت ولم يدع ولم ينازع ولم

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٩

رمضان

١٢٧٢

١١

لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ ذكورا
واناث وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش ونخل وغير ذلك مما يورث قسمت
التركة بين جميع الورثة المذكورين بالقرية بضعة الشريفة وصار لكل واحد من الورثة
المذكورين واحة ما يده على نصيبه الذي خصه بجهة الارث من تركته وورثه سبعة
على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة
والآن ادعى احد الورثة المذكورين ان اباؤه وهب له وهو بالغ جميع الدار والنخل
التي تقسم بين الورثة المذكورين والحال انه حاضر وقت القسمة ولم يدع
فانكر باقي الورثة دعواه ووجدوها وهب له والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كانت
الدار والنخل تحت يد المورث الى ان مات (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس
عشرة سنة فاكثر الا في الارث والوقف ووجوده شرعي على فرض صحتها وقد صرحوا
بعدم سماع الدعوى من احد المتقاسمين بالعين المقسومة بعد القسمة لا لقرار بالاشراك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب يده على حصة في عقار تلقاها بالشراء الشرعي
من رجل وهذا الرجل تلقاها بالميراث عن مورثه وهو يتفق بهما مدة تزيد على شهرين
سنة من غير منازع ولا معارض ادعى عليه رجل بان له حقا فيها فانكره دعواه والحال ان
المدعى حاضر وموجود وشاهد لشراء واضح اليد من الرجل المذكور المدة المذكورة
وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن ابيه غاب ذلك الرجل عن بلد مدة
فوضع شيخ البلد يده عليها ثم حضر ذلك الغائب وطلب الدار من الشيخ المذكور فادعى
ذلك الشيخ انه واهب يده على تلك الدار بطريق الشراء من مورث المدعى المذكور فهل
والحال هذه تنزع الدار من شيخ البلد حيث لا بينة له تثبت دعواه ولا سند بيده يتهدده
بذلك واذا تعلل شيخ البلد بوضع يده عليها لا يعتبر تعلله حيث كان المدعى المذكور غائبا
(اجاب) اذا كان شيخ البلد المذكور مقررا باصل الملك في تلك الدار لمورث المدعى وادعى
انتقالها اليه بطريق الشراء منه يؤمر باثبات دعواه الشراء المذكور فان لم يثبتها امر
بدفعتها الى الوارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وترك بيتا فغاب الابن في خدمة امته مدة فوضع اخاه ايديهما عليه وبعد رجوعه سكنه
معهم امدة ثم غاب ثانيا فانت اخذت اخيه في غيبته عن ورثة فهل اذا حضر من
غيبته وادعى وراثتها بان امه اشتريت نصيبه منه في حياتها بدون بينة فانكره واهم
لا يجابون لذلك ولا هبة بدعواههم الهرة عن الاثبات ويمنعون من منازعته في نصيبه
بدون وجه شرعي ولا تكون غيبته مسقطا لحقه اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي
(اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فتمنع

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

٢٢

الورثة من منازعة المستحق المذكور في نصيبه في البيت والمحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يدعون بدين لمورثهم على آخرين متعالمين بأنهم وجدوا ذلك مكتوباً باقى ورد كان دفعه ومورثهم عن مورثهم فأنكر المدعى عليهم دعواهم ولم يكن سندهم بينة تثبت دعواهم فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ولا بالورد المكتوب فيه حيث لم يثبتوا مضمونه بالبرهان الشرعى وأن مورثهم دفع عن مورث المدعى عليهم بإذنه ورضاه (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات الشرعى والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن أصولهم مدة تزيد على مائة سنة فأكثروهم ينتفعون به من غير منازع ولا معارض لهم بأعوان الناس فادعى عليهم الآن جماعة بأن لهم فيه حقاً عن مورثهم فأنكروا دعواهم والمحال أن مورث المدعىين شاهد مورث الورثة البائعين للمدعى عليهم أكثر من خمسين سنة وهو يتصرف فيه ويتفق به المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة أن كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على عقار تلقوه بالميراث عن مورثهم من مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليهم الآن جماعة بأن لهم فيه حقاً عن مورثهم فأنكروا دعواهم والمحال أن مورث المدعىين كان حاضراً ووجودهم مع مورث المدعى عليهم في البلد مدة تزيد على عشرين سنة ومشاهد التصرف المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يتمتع من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعىين والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة أن كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض زراعتها بفنجل وساقية خربة بثمن معلوم فوضع المشتري يده على ما ذكر وعمر الساقية وأتم بناءها واستعملها مدة نحو ثمان سنين من غير منازع له فيها ولا أن يدعى رجل اجنبى من المشاهدين لتصرف البائع والمشتري أن له حصته في الساقية المذكورة والمحال أنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فأنكروا وضع اليد دعواهم فهل إذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يحجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات وينع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى وإذا تعلل بأنه من التمييز لا عبرة بتعلله (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وساقية بالميراث عن أخيه شقيقه مدة نحو عشرين سنة بعد أن وضع الأخ يده عليهم مدة نحو ثمانى عشرة سنة من غير منازع له ولا أخيه تلك المدة المذكورة والان تدعى جماعة بجانب بالدار والساقية لهم عن أبيهم فأنكروا الوارث دعواهم والمحال أن أباهم كان موجوداً في البلد ومشاهد التصرف أنى المدعى عليه مدة وضع يده وهو ساكت ولم يدع ولم ينازع ولم

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

رمضان

١١

رمضان سنة

٢٣ ١٢٧٢

٢٤ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداخي فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد
مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارث المذكور فيها تركه مورثه ليدون وجه شرعي
اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين
ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضحة بين أبيهم على دار
تلقوها بطريق الارث عن مورثهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة
فادعى الان رجل على واضعي اليدانه يستحق فيها حصة بطريق الارث عن مورثه
فأنكر واضعو اليد دعواه ووجدوها والحال ان مورث المدعي كان حاضرا في البلد
ومشاهدا لتصرف واضعي اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة
ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعد
مضي هذه المدة حيث أنكر المدعي عليهم دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى المدعي
المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال واقعه تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون
هقار وفيه ظاحونة وبعض نخل تلقوا بطريق الارث عن أبيهم وجد هم مدة تزيد على
سنتين سنة وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية ثم بعد هذه المدة ادعى الان جماعة على
واضعي اليد انهم يستحقون في ذلك حصة عن أبيهم فأنكروا واضعو اليد دعواهم والحال
ان أباهم كان حاضرا في البلد ومشاهدا للتصرف واضعي اليد مدة تزيد على عشرين سنة
وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه
لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعي عليهم دعواهم وهل اذا اكره
حاكم البلد أحد الاخوة المدعي عليهم على الصلح باعطائه للدين نخلتين ولم يرض بذلك
الصلح مع باقي الاخوة لا يصح الصلح ولا ينقذ (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة
المذكورين اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولا نقا لهذا الصلح والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واضع يده على دار عن مورثه من مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو
يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم المدة المذكورة والان ادعى عليه رجل بان
له حصة في ذلك عن مورثه فأنكر واضع اليد دعواه والحال ان مورث المدعي كان
حاضرا ومشاهدا للتصرف موث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع
فلم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى المدعي المذكور
والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعي المذكور اذا تحقق ما هو مسطور والله
تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا وساقية بالميراث عن أبيهما وجد هما منذ
عشرين سنة وزيادة بعد ان وضع ابوهما يده عليهما مدة تزيد على أربعين سنة من غير
منازعة لهما ولا لبايهم تلك المدة والان يدعي رجل أجني بان له حصة في الدار والساقية
عن أبيه فأنكر ادعواه والحال ان أباه كان موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف ابويهما
مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه عن الدعوى

١٢٧٢

٦

فهل لايجاب لذلك ولا تسامع دعواه بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة الوارثين فيما تركه اباهما وجاهدهما له ما يدين وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم اعمامه اغائب فوق مسافة القصر والثاني قاصر بما كان قطعة ارض خربة خالية عن البناء بالميراث عن ابيهم مات على شيخ بلد القاصر وابن عم لهما وابطاها قبل بلوغ القاصر وحضروا الغائب لرجل اجنبي بشن معلوم ثم بعد مدة حضر الغائب وبلغ القاصر ولم يجز كل منهما ما فعله شيخ البلد وابن العم والحال ان كلا من شيخ البلد وابن العم والمشتري معترف بالملك وانها ميراث للقاصر والغائب فهل اذا كان المشتري معترف بالملك لاربابها تسمع دعواهما حيث كان الاعتراف ثابتا بالبيننة الشرعية واذا تعلق المشتري بانه واضع يده على الدار المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وانه بناها بعد الشراء لا هبة يتعاليه بطول المدة مع الاعتراف المذکور بالملك لاربابها ويكلف قطع بنائهم منها اذا ثبت ما ذكر (اجاب)

١٢٧٢

١٣

محلى عدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة انكار الخصم ملك المدعى فلو مقررا سمعت حلا باقراره ولا عبرة حينئذ بوضع اليد المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة بطريق الارث عن ابيه وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى والآن ادعى رجلان انها ملكا كانا بطريق الارث عن ابيهما وابن ابيهما اشترى اياها من رجل آخر من مدة أربعين سنة فانكروا وضع اليد لهما ما والحال ان ابوي المدعيين كانا حاضرين بالبلد ومشاهدين لتصرف واضع اليد في تلك الدار مدة تزيد على ست وثلاثين سنة وهما ما كانا لم يدهيا ولم ينازعا ولم يمتنعوا من الدعوى مانع شرعى فهل اذا تحقق ما ذكر لا تسمع دعواهما بعدمضى هذه

١٢٧٢

١٦

المدة (اجاب) نعم لا تسامع دعوى المدعيين المذکورين ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بالشراء من اربابها مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة فقيم تلك المدة ولا تسمع جماعة من الجيران المشاهدين لتصرفه بان لهم حصة فيها عن مورثهم والحال انه لا بينة ولا سند بايديهم يشهد لهم بالاستحقاق فانكروا وضع اليد دعواهم فهل لايجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعته فيها بدون حجة شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذبح بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق

١٢٧٢

٢٠

شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث عن مورثه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينازعه احد فيها والآن ادعى رجل انه يستحق الدار المذكورة بالارث عن عمه فانكروا وضع اليد دعواهم والحال ان عم المدعى المذکور كان مشاهدا لتصرف مورثه واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو مقيم في البلد ولم يدع ولم ينازع ولم

يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور حيث أنكر المدعى عليه دعواه المذکورة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا تحقق ما هو مسطور لوجود المانع من سماع دعوى المورث وما ثبت في حقه يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان من أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليه رجل بان له فيه حصصه عن مورثه فأنكر المدعى عليه دعواه والحال ان مورثه كان حاضرا موجودا بالبلد مشاهدا لتصرف المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرت حضوره ومشاهدته لتصرف واضع اليد من غير مانع شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف شاة جاموس من آخر ثم مكثت عند المشتري مدة ثم خرجت هاربة فدخلت دار زيد من الناس في بلد أخرى فذهب البائع والمشتري يطلبان الشاة من الانسان الذي هي في داره فادعى انها ملكه ونتاج جاموسه والاخران ادعيا انها ملكهما ونتاج جاموسه البائع وارضانا ربحا موافقا لسنهافهل اذا أقام بيئته طبق دعواه ما أو أقام الآخر بيئته على دعواه يقضى بالشاة للجاموس لهما حيث ارضا ووافق التار يخسرها ولا هبة بيئته الاخر حيث كانت خالية من تار يخسرها الشاة للجاموس المذکور (أجاب) قال في التنوير ومشرحه أو برهنا على سبب ملك لا يترك كركر كالتاج وحلب لبن وجز صوف ونحوها ولو عند بائنه فذو اليد أحق قال في حواشيه رد المحتار قوله أو برهنا أي الخارج وذو اليد في البحر اطلقه فشمع ما اذا ارضا واستوى تاريخهما أو لم يؤرخا أصلا أو ارضا واحداهما فلا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الا من ارضا تاريخا بخامسة تخيل بان لم يوافق سن المدعى وقت ذى اليد ووافق وقت الخارج فينتدب محكم للخارج اه فانت تراه لم يستثن من اطلاق الحكم بيئته ذى اليد الا صورة واحدة وهي ما اذا ارضا وكان تاريخ ذى اليد مستحيلا بان لم يوافق سن الدابة ووافق تاريخ الخارج سنهافهل تحت الاطلاق ما اذا ارضا الخارج ولم يؤرخ ذو اليد أصلا حيث لم يستثنه من الاطلاق فعلى هذا يحكم بيئته ذى اليد في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فرس نخلا في أرضه من ماله لنفسه وضار يتصرف فيه مدة تزيد على ثمانين سنة جميع مات عن ابن فوضع الابن يده على النخل بعد أبيه وضار يتصرف فيه مدة فادعى الآن رجل أجنبي على واضع اليد انه يستحق حصصه في النخل المذکور عن أبيه فأنكر واضع اليد دعواه والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف ابي واضع اليد مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي

هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه و جدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة من بلاد السودان يملكون قطعة أرض بالميراث عن
 أبيهم وجدهم من قديم الزمان من نحو ستين سنة و زيادة وهم يتصرفون فيها ويخرجونها
 لجماعة أجنبى فى كل سنة باجرة معلومة ومن مدة نحو سنتين ادعى المستأجرون للأرض
 بأنهم مملوكهم فأنكر أرباب الأرض دعواه - ثم تنازعه و اوتوا القاضى الذى القاضى و اثبت
 أرباب الأرض المؤجرون لمساكنهم مملوكهم عن أصولهم و حكم القاضى لهم و كتب لهم حجة
 شرعية بذلك ثابتة المضمون ثم بعد ذلك ادعى المستأجرون بأن الأرض لهم على يد قاض
 ثان مع مشاهدته - ثم لتصرف أرباب الأرض فيها تلك المدة واقامتهم بالبلد والحال
 أنه لم يكن هناك مانع يمنعهم من التداعى فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعوى المستأجرين
 بعدمضى تلك المدة مع انكار أرباب الأرض دعواهم و اذا حكم القاضى الثانى بأن الأرض
 للمستأجرين المذكورين من مدة سنة لا ينفذ حكمه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى
 (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المستأجرين بملكية العين التى استأجروها من الجماعة
 المذكورين والحال ما ذكر والمضى عليه فى حادثة قضاء الزام لا تسمع دعواه بعده فيها
 يدون وجهه كاثبات ناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك رقية من مدة تزيد
 على أربعين سنة ولم ينازعه احد فيه تلك المدة والآن ادعى رجل أجنبى ان الرقيق
 المذكور يملكه بطريق الارث عن مورثه ويريد اخذه من واضع اليد فأنكر المدعى
 عليه دعواه والحال ان مورث المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد
 مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعى عن الدعوى تلك
 المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضى تلك المدة حيث
 أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة
 فأكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد و حضوره بلا مانع شرعى مانع من سماع دعواه
 فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت فى حق المورث يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل واضع يده على دار بطريق الارث عن مورثه مدة تزيد على أربعين
 سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والآن ادعى رجل
 أجنبى انه يملك فيها الثلث بطريق الارث عن أبيه فأنكر واضع اليد دعواه و جدها
 والحال ان مورث المدعى المذكور كان حاضرا ومشاهد التصرف مورث واضع اليد مدة
 تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعى فى المدة
 المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور (أجاب) نعم لا تسمع دعواه
 والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار ونخل بطريق الارث
 عن مورثه مدة تزيد على عشر بن سنة وهو يتصرف فى ذلك التصرفات الشرعية ثم بعد
 ذلك ادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق الدار والنخل بطريق الارث عن عمته

فانكر واضح اليد دعواه ووجدها والحال ان جمته كانت حاضرة في البلد وشاهدة
لتصرف واضح اليد مدة تزيده على ثمانى عشرة سنة وهى ساكتة من غير مانع شرعى
يمنعها من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة حيث
أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور وان كان الواقع
ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى ابني عمي كان دارا بالميراث من
ابويهم ما من عشر بن سنة وزيادة بعد أن وضع أبواهما أيديهما عليه مدة تزيده على
عشر بن سنة أيضا مع التصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى من غير منازع لهما ولا
لابويهم ما فيها تلك المدة والآن تدعى امرأتان بان الدار ملك لهما من أبيهما والحال
ان أبيهما ما كانتا موجودتين بالبلد وشاهدتين لتصرف أبويهما مع سكوتهما وهدم
منازعتهم اولم يكن هناك مانع يمنعهم من الدعى فانكر ابنا المذموم دعواهما فهل
لا يجازى بذلك ولا تسمع دعواهما ما بعدمضى تلك المدة وتنعان من منازعة الورثة فيما
تركه أبواهما لهما (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأتين المذكورتين اذا حقتى ما هو
مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده على نخل ادعى عليه رجل
اخر انه يملك النخل من قبل الاب ويريد أخذه منه فدعى واضح اليد ان مورثه
اشتراه من جد المدعى من خمس وعشر بن سنة فطلب منه نائب القاضي بيعة ثبتت دعواه
الشراء فجهز عنها فهل والحال هذه اذا لم يثبت واضح اليد دعواه الشراء بالبيعة الشرعية
لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم النخل للمدعى المذموم وحيث اعترف له باصل الملاك
(أجاب) نعم يؤمر بتسليم ما ذكر اذا اعترف باصل الملاك لمورث المدعى وبوراثته له ولم يثبت
انتقاله اليه بناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده على مكان تلقاه
من ابيه يتصرف فيه تصرف الملاك فى أملاكها بالهدم والبناء وغير ذلك وكان أبوه من
قبله يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منزع لهما مدة خمس وثلاثين سنة
والآن ادعى عليه جماعة بان المسكان المذكور ملكهم من أبيهم والحال ان أباهم كان
حاضرا ومشاهدا لتصرف مورث المدعى عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع
يمنعه من الدعوى مدة تزيده على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى على
الورثة كما لا تسمع على المورث أن لو كان حيا (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
خمس عشرة سنة فأكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف مورث واضح اليد من غير مانع
شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت فى حق المورث
يثبت فى حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده على عقار من سلفه مدة
تزيده على ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم فيه حق من مورثهم فانكر دعواهم
والحال ان مورثهم كان حاضرا وجودا مشاهدا للتصرف واضح اليد ولم يلقى العقار
عنه أكتر من ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع فهل لا تسمع

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

ذى الحجة

٥

١٢٢٣

١٢٧٢

١١

دعواهم والمحال هذه حيث أقام واضح السيد سنة على وضع يده ويد من تلق العقار هذه
 المدة المذكورة مع مشاهدتهم ومشاهدة ورثتهم للتصرف المذكور وسكوتهم وسكوت
 ورثتهم من قبلهم المدة المذكورة ولم يبدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من
 ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كلها
 بالمدوم والبناء لنفسه مدة خمس وثلاثين سنة والآتي ادعى جماعة أنهم مالكهم بالأرض
 من أبيهم والمحال أن أباهم كان حاضرا ومشاهد التصرف واضح السيد ثمانين عشرة
 سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع والمدعون الآتي مشاهدون لا تصرف سبع عشرة
 سنة والسكل سكوت لم يبدعوا ولم ينازعوا تلك المدة من غير مانع يمنعهم من الدعوى
 فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم إذا كان الخصم
 منكر والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على أرض
 بتخليها بالثمن من آخرات من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه
 تصرف المالك في أملا كلها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع ثم بعد ذلك باعه
 لآخر ووضع يده عليه وصار يتصرف فيه التصرف المذكور ونحو ست عشرة سنة
 والآتي ادعى عليه جماعة بأن الأرض والتخل ملك مورثهم فأنكر دعواهم والمحال
 أن مورثهم كان حاضرا وموجودا مشاهدا لتصرف واضح اليد الأول وليبعه لذلك
 ولو وضع يده الثاني وتصرفه فيه أكثر المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من
 غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم والمحال ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم
 أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على
 فخل عن أصوله باعه لآخر ووضع اليد عليه وصار يتصرف فيه ويتصرف فيه
 تصرف المالك في أملا كلها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة نحو ثلاثين سنة والآتي ادعى
 عليه جماعة بأن لهم حق في التخل بالأرض عن أمهم فأنكر واضح السيد دعواهم والمحال
 أن لهم كانت حاضرة في البلدة ومشاهدة لتصرف البائع فيه ولو واضح اليد عليه والآتي
 مدة ثلاثين سنة وهي ساكت لم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل
 لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على أرض بتخليها بالثمن بالمرات عن أبيه
 ادعى عليه جماعة بأن لهم فيها حقا بالمرات عن جدتهم أبيهم فأنكر دعواهم والمحال
 أن جدتهم كان حاضرا وموجودا مع أبي المدعى عليه في بلد واحد ومشاهدة التصرف فيه
 مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي وكذلك أبو
 المدعى شاهد المدعى عليه وأباه وكل منهم حاضري بلد واحد وهم يتصرفون في التخل
 المذكور أكثر من خمس عشرة سنة وأبوا المدعى ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢١

فانكر واضح اليه دعواه ووجدها والحال ان عمته كانت حاضرة في البلد وشاهدة
 اتصرف واضح اليه مدة تزيده على ثمانى عشرة سنة وهى ساكتة من غير مانع شرعى
 يمنعها من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة حيث
 أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور وان كان الواقع
 ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى ابني هم يملكان دارا بالميراث من
 ابويهم ما من عشرة بن سنة وزيادة بعد أن وضع أبواهما ايديهما عليها مدة تزيده على
 عشر بن سنة أيضا مع التصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى من غير منازع لهما ولا
 لأبويهم ما فيها تلك المدة والآن تدعى امرأتان بأن الدار ملك لهما من أميهما والحال
 ان أميهما كانتا موجودتين بالبلد وشاهدتين لتصرف أبويهما مع سكوتهم ما وهم
 منازعتهم اولم يكن هناك مانع يمنعهم من الدعاى فانكر ابنا المذکور دعواهما فهل
 لا يحسب بار لذلك ولا تسمع دعواهما ما بعدمضى تلك المدة وتنعان من منازعة الورثة فيما
 تركه أبواهما لهما (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأتين المذكورتين اذا التحق ما هو
 مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده على نخل ادعى عليه رجل
 أخر انه يملك النخل عن جده من قبل الاب ويريد أخذه منه فدعى واضع اليد ان مورثه
 اشتراه من جد المدعى من خمس وعشرين سنة فطلب منه نائب القاضى بينة تثبت دعواه
 الشراء فجهز عنها فهل والحال هذه اذا لم يثبت واضح اليه دعواه الشراء بالبينة الشرعية
 لا عبرة بدعواه ويجب على تسليم النخل للمدعى المذکور حيث اعترف له باصل المالك
 (أجاب) نعم يؤمر بتسليم ما ذكر اذا اعترف باصل المالك لمورث المدعى وبوراثته ولم يثبت
 انتقاله اليه بناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده على مكان تلقاه
 عن ابيه يتصرف فيه تصرف المالك فى أملاكها بالهدم والبناء وغير ذلك وكان أبوه من
 قبله يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منافع لهما مدة خمس وثلاثين سنة
 والآن ادعى عليه جماعة بان المسكان المذكور ملكهم من أبيهم والحال ان أباهم كان
 حاضرا مشاهدا اتصرف مورث المدعى عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع
 يمنعهم من الدعوى مدة تزيده على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى على
 الورثة كما لا تسمع على المورث أن لو كان حيا (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
 خمس عشرة سنة فأكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف مورث واضح اليه من غير مانع
 شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت فى حق المورث
 يثبت فى حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده على عقار من سلفه مدة
 تزيده على ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم فيه حق ما عن مورثهم فانكر دعواهم
 والحال ان مورثهم كان حاضرا موجودا مشاهدا للتصرف واضع اليد ولم يلقى العقار
 عنه أكثر من ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع فهل لا تسمع

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

ذى الحجة

٥

١٢٢٣

١١

دهواهم والمحال هذه حيث أقام واضع اليد دينه على وضع يده ويد من تلقى العقار منه
المدة المذكورة مع مشاهدتهم ومشاهدة ورثتهم للتصرف المذكور وسكوتهم وسكوت
ورثتهم من قبلهم المدة المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعى يمنعهم من
ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دهواهم إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كلها
بالمدة والبناء لنفسه مدة خمس وثلاثين سنة والآن ادعى جماعة أنهما مالكهما بالأرض
من أبيهم والمحال إن أباهم كان حاضرا ومشاهد التصرف واضع اليد عن أبيه عشرة
سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع والمدة من الآن مشاهدون للتصرف سبع عشرة
سنة والكل سكوت لم يدعوا ولم ينازعوا تلك المدة من غير مانع يمنعهم من الدهوى
فهل والمحال هذه لا تسمع دهواهم (أجاب) نعم لا تسمع دهواهم إذا كان الخصم
منكرا والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض
بخطها بالثمن من آخرات من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه
تصرف المالك في أملا كلها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع ثم بعد ذلك باعه
لاخر ووضع يده عليه وصار يتصرف فيه التصرف المذكور ونحو ست عشرة سنة
والآن ادعى عليه جماعة بأن الأرض والنخل ملك مورثهم فأنكر دهواهم والمحال
إن مورثهم كان حاضرا وجودا مشاهدا لتصرف واضع اليد الأول وليعه لذلك
ولو وضع يده الثاني وتصرفه فيه أكثر المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من
غير مانع شرعى فهل لا تسمع دهواهم والمحال ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دهواهم
إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على
نخل عن أمه وله باعه لا آخر ووضع الآخرة يده عليه وصار يتصرف به ويتصرف فيه
تصرف المالك في أملا كلها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة نحو ثلاثين سنة والآن ادعى
عليه جماعة بأن لهم حق في النخل بالأرض عن أمهم فأنكر دهواهم والمحال
إن أمهم كانت حاضرة في البلد ومشاهدة تصرف البائع فيه ولو واضع اليد عليه والآن
مدة ثلاثين سنة وهي ساكتة لم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعى يمنعها من ذلك فهل
لا تسمع دهواهم (أجاب) نعم لا تسمع دهواهم إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض بخطها بالثمن من أبيه
ادعى عليه جماعة بأن لهم فيها حق بالميراث من جدتهم أبي أبيهم فأنكر دهواهم والمحال
إن جدتهم كان حاضرا مودع أم أبي المدعى عليه في بلد واحد ومشاهدة التصرف فيه
مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى وكذلك أبو
المدعى شاهد المدعى عليه وأباه وكل من هم حاضرون في بلد واحد وهم يتصرفون في النخل
المذكور أكثر من خمس عشرة سنة وأبو المدعى ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢١

شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم إن كان الواقع ما هو مسطور
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ سبع سنين عن ورثة وترك ما يورث
عنه شرعا من النخل بعد أن وضع يده عليه مدة نحو تسع عشرة سنة والا أن يدعى رجل
بأن النخل المذكور له من أبيه فأنكر الورثة دهواه والمحال أن أباه كان موجودا في البلد
ومشاهد التصرف مورثهم ثلاث المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك
مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة
ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه له مورثهم إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب)
نعم يمنع من ذلك والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
مكان بالأرض عن مورثهم مدة تزيد على عشرين سنة من غير معارضة ولا منازعة والآن
ادعى عليهم جماعة بأن لهم حقا فيه عن مورثهم فأنكر وادعواهم والمحال أن مورثهم
كان حاضرا موجودا شاهدا لتصرفهم ولا تصرف مورثهم مدة عشرين سنة وهو ساكت
لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) إذا تحقق ما ذكر
بالسؤال لا تسمع دعواهم ولا سمعت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار
بالميراث من أبيه من مدة تزيد على خمسين سنة ادعى عليه رجل بأن له حقا فيها من أبيه
والمحال أن أباه كان حاضرا موجودا شاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على
عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه
(أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرمع حضوره ومشاهدته
تصرف مورث واضع اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه
إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
أمتين رقية تين له وهبهما وملكهما الزوجته وهب في حال صحته وسلامته وقبلت الزوجة
الموهوب لما ذللك وحازتهما لنفسها ووضع يدها عليهما وصارت تتصرف فيهما بأنواع
التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ينزعها فيهما أحد المدة المذكورة
والآن ادعى أخو الزوج المذكور بعد موت أمه المتوفاة بهد موت الواهب بأنهما تملك
الامتين المذكورتين ويريد أخذهما من الموهوب لهما بطريق الارث عن أمه فأنكرت
الزوجة الموهوب لهما دهواه والمحال أن أمه كانت حاضرة موجودة في البلد ومشاهدة
لتصرف المرأة الموهوب لهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهى ساكتة لم تدع ولم
تنزع ولم يمنعهما مانع شرعى من ذلك تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
المذكور بعد مضي تلك المدة حيث أنكرت دعواه وكان المدعى أيضا حاضرا في البلد
المدة المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرمع
حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٢ ٢٤

١٢٧٢ ٢٥

محرم ٣ ١٢٧٣

١٢٧٣

في أربعة أخوة يملكون نخلا بالميراث عن أبيهم مدة تزد على فتر بن سنة بعد ان وضع
 الاب يده عليه مدة نحو خمس عشرة سنة من غير منازع لهم ولا لا بينهم فيه تلك المدة والآن
 يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له حقا فيه عن أمه فانكر الورثة دعواه
 والحال ان أمه كانت موجودة في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضى الايدى عليه
 المدة المزد كورة وهي ساكتة لم تدع ولم تنازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم ان
 التداخى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة
 الورثة فيما تركه لهم ورثتهم اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع
 دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضع يده على دار من مدة تزد على عشر بن سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء هذه
 المدة ثم بعد ذلك قام الآن رجل ادعى على واضع اليد بان الدار المذكورة مودعة عنده
 من مورثة فانكر واضع اليد على الدار المذكورة ودعواه والحال ان مورث المدعى حاضر
 في البلد ومشاهدة لتصرف واضع اليد تلك المدة لم يدع ولم ينازع ولم يمنع مانع شرعى فهل
 والحال هذه لا تسمع دعواه المذكورة ويمنع من معارضة واضع اليد حيث الحال ما ذكر
 (أجاب) اذا لم يكن واضع اليد مقربا باصل المالك لمورث المدعى وقد ترك المورث الدعوى
 خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره في البلد ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير عذر
 شرعى لا تسمع دعواه أن لو ادعى بعد ذلك فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق
 للمورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها
 بالشر من آخر وهو يفتق بها ويتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهاتين اثنتين
 وعشر بن سنة والآن ادعت عليه امرأة بان لها فيها حقا وترى أخذها من واضع اليد
 عليها فانكر دعواها والحال انها حاضرة موجودة معها في بلدة واحدة ومشاهدة لتصرفه
 فيها المدة المزد كورة وهي ساكتة لم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع
 دعواها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بالغ وتترك
 ما يورث عنه شرطا من نخل وبقار وغير ذلك فوضع الاخوة المذكورون أيدهم على
 تلك مدة ثم سافر أحدهم فوق مسافة القصر الى جهة وولكل ابنه البالغ في أخذ نصيبه مما
 تركه أبوه من يد الاخوين المذكورين وبالحصومة ان اقتضى الحال اليها فطالب الابن
 ذلك فادعى العمان ان اباه باع نصيبه من تركه أبيه لهما فانكر الابن دعواهما فهل اذا لم
 يثبت العمان المذكور ان دعواهما بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهما المجردة عن
 الاثبات الشرعى ويجب بران على دفع نصيب أخيهما لابنه المذكور من تركه أبيه اذا
 كانت وكالته ثابتة بالوجه الشرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمعجز دعواه بدون
 اثباته بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان من أبيه

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٦

شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم إن كان الواقع ما هو مسطور
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ سبع سنين عن ورثة وترك ما يورث
عنه شرعا من النخل بعد أن وضع يده عليه مدة نحو تسع عشرة سنة والا أن يدعى رجل
بان النخل المذكور له عن أبيه فأنكر الورثة دهواه والمحال إن أباه كان موجودا في البلد
ومشاهد التصرف مورثهم ثلاث المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك
مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة
ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه له مورثهم إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب)
نعم يمنع من ذلك والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
مكان بالارث عن مورثهم مدة تزيد على عشرين سنة من غير معارض ولا منازع والا أن
ادعى عليهم جماعة بان لهم حقا قايمة عن مورثهم فأنكروا دعواهم والمحال إن مورثهم
كان حاضرا موجودا شاهدا لتصرفهم ولا تصرف مورثهم مدة عشرين سنة وهو ساكت
لم يدع ولم ينزع عن غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) إذا تحقق ما ذكر
بالسؤال لا تسمع دعواهم ولا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار
بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على خمسين سنة ادعى عليه رجل بان له حقا قايما عن أبيه
والمحال إن أباه كان حاضرا موجودا شاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على
عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع عن غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه
(أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته
تصرف مورث واضع اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه
إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
أمتين رقية تين له وهبهما وملاكهما الزوجته وهب في حال صحته وسلامته وقبلت الزوجة
الموهوب لما ذل ذلك وحازتهما أنفسهما ووضع يدها عليهما وصارت تتصرف فيهما بأنواع
التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ينزعها فيهما أحد المدة المذكورة
والآن ادعى أخو الزوج المذكور بعد موت أمه المتوفاة بهد موت الواهب بأنهما ملك
الامتين المذكورتين ويريد أخذهما من الموهوب لهما بطريق الاوث عن أمه فأنكرت
الزوجة الموهوب لهما دعواه والمحال إن أمه كانت حاضرة موجودة في البلد ومشاهدة
لتصرف المرأة الموهوب لهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي ساكتة لم تدع ولم
تنزع ولم يمنعهما مانع شرعى من ذلك تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
المذكور بعد مضي تلك المدة حيث أنكرت دعواه وكان المدعى أيضا حاضرا في البلد
المدة المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع
حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٢ ٢٤

١٢٧٢ ٢٥

محرم ٣ ١٢٧٣

١٢٧٣

في أربعة أخوة يملكون نخلا بالميراث عن أبيهم مدة تز يدعى فشر بن سنة بعد ان وضع
 الاب يده عليه مدة نحو خمس عشرة سنة من غير منازع لهم ولا بينهم فيه تلك المدة والآن
 يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له حقا فيه عن أمه فانكر الورثة دعواه
 والمحال ان أمه كانت موجودة في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضى الايدي عليه
 المدة المذكورة وهي سا كتمت لم تدع ولم تنازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعها من
 التداوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة
 الورثة فيما تركه لهم ومورثهم اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) نعم لا تسمع
 دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضع يده على دار من مدة تز يدعى على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء هذه
 المدة ثم بعد ذلك قام الآن رجل ادعى على واضع اليد بان الدار المذكورة مودعة عنده
 من مورثه فانكر واضع اليد على الدار المذكورة دعواه والمحال ان مورث المدعى حاضر
 في البلد ومشاهدة لتصرف واضع اليد تلك المدة لم يدع ولم ينازع ولم يمنع مانع شرعى فهل
 والمحال هذه لا تسمع دعواه المذكورة ويمنع من معارضة واضع اليد حيث المحال ما ذكر
 (اجاب) اذا لم يكن واضع اليد مقربا بصل الملك للمورث المدعى وقد ترك المورث الدعوى
 خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره في البلد ومشاهدة تصرف واضع اليد من غير عذر
 شرعى لا تسمع دعواه أن لو ادعى بعد ذلك فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق
 المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها
 بالثمن من آخر وهو يفتق بها ويتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهاتين اثنتين
 وعشرين سنة والآن ادعت عليه امرأة بان لها فيها حقا وترى يأخذها من واضع اليد
 عليها فانكر دعواها والمحال انها حاضرة موجودة معها في بلدة واحدة ومشاهدة لتصرفه
 فيها المدة المذكورة وهي سا كتمت لم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع
 دعواها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بالغ وترك
 ما يورث عنه شرعا من نخل ومغار وغير ذلك فوضع الاخوة الممد كورون أيدهم على
 ذلك مدة ثم سافر أحدهم فوق مسافة القصير الى جهة و وكل ابنه البالغ في أخذ نصيبه مما
 تركه أبوه من يد الاخوة من الممد كورين وبالنصوصة ان اقتضى الحال اليها فطالب الابن
 ذلك فادعى العمان ان أباه باع نصيبه من تركه أبيه له ما فانكر الابن دعواها فهل اذا لم
 يثبت العمان الممد كوران دعواها بالبينة الشرعية لا برة بدعواها المجردة عن
 الاثبات الشرعية ويجوز بران على دفع نصيب أخيه الممد كور من تركه أبيه اذا
 كانت وكالته ثابتة بالوجه الشرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمع مجرد دعواه بدون
 اثباته بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان من أبيه

١١٧٣

٥

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٦

١٣

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٣

٨٢٧٣

مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم حصّة في الدار المذكورة فمن مورثهم فانكر واضح اليد دعواهم والحال ان مورث المدعى كان حاضرا وموجودا في البلد ومشاهدا لتصرف مورث واضح اليد أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يد على دور ونخيل تلقاها عن أبيه وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كها بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها مدة تزيد على أربعين سنة والآن ادعى عليه ورجل بان له حقا فيها عن أبيه فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان والد المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف واضح اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى المدعى كما لا تسمع دعوى والده أن لو كان حيا (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما بستان فدخل مناصفة على سبيل الشراكة ومكشبا كلان ثمارة مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم مات أحدهما وترك خلفه ولدا عاش نحو ثلاثين سنة يقاسم شريك أبيه ثم مات الولد وخلف ولدا عاش يقاسم شريك أبيه خمس عشرة سنة أيضا ثم مات ذلك الشريك وخلف ولدا فطلب هذا الولد حقه من شريك أبيه فذعمه مدعي بان نصف ذلك الفحل كان اذ تمته والدك من جدى وليس ملكا لوالدك فهل لا تسمع دعوى مدعى الرهن ليكون البستان مكشبا تحت يد أبي طالب الحق مدة تزيد على ستين سنة والحال انه منكر للرهن ولم ينازعه مدعى الرهن ولا والده ولا جده في ذلك المدة ويقسم بينهما مناصفة كما كان عليه والده خمس عشرة سنة (أجاب) رهن المشاع غير صحيح ولا يوجب حق الحبس اذا لم يكن سابقا على الدين هل ما حرره في تنقيح الحسام بيقين يكون كل من الراهن ووارثه متمكنا من الدعوى والمطالبة وقد صرحوا بان سكوت المورث الاصل عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر ثم مع حضوره ومشاهدته التصرف وتمكنه بلا عذر شرعي مانع له من سماع دعواه مع الانكار فلا تسمع دعوى واريثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم مدة تزيد على خمسين سنة بعد ان وضع الاب يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة من غير منازع لهم ولا لا بينهم فيما تملك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له حقا فيها عن مورثه فأنكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف أبيهم مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداوى فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضى هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث

المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته التصرف كما هو
مذكور لا تسمع دعوى المدعى مع انكار الخصم والاستعنت والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة واضحة بين أيديهم على عقاوتهم من اصولهم بالبراث الشرعى وهم يتصرفون
فيه تصرف الملاك في أملا كهامدة تزيده على أربعين سنة من غير معاوض ولا منازع
ادعى عليهم جماعة بان لهم فيه حقان موردتهم فانكروا واضعوا اليد دعواهم والمحال
ان مورد المدعى كان حاضرا ومشاهدا لتصرف مورد المدعى عليهم مدة تزيده على
عشرين سنة وهو ما كتب لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع
دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقاوت موردته وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في
أملا كهامدة تزيده على عشرين سنة ولم ينزع فيه أحد والآن ادعى رجل انه يملك
حصة فيه بطريق الارث عن امه فانكروا واضعوا اليد دعواهم والمحال ان ام المدعى المذكور
مشاهدة لتصرف واضع اليد المذكورة مدة تزيده على خمس عشرة سنة وهي مقبوضة
في البلد لم تدع ولم تنزع ولم يمنعها ما شرعى من الدعوى والطلب المدة المذكورة
فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مذكور بالوجه
الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالبراث عن أبيه مدة تزيده على عشرين سنة بعد
ان وضع أبوه يده عليهم مدة تزيده على ثلاثين سنة من غير منازع له ولا لغيره فيها تلك المدة
والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حقا فيها عن موردته فانكروا
الوارث دعواهم والمحال ان مورد المدعى كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف أبيه
مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من التدعى
فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضى هذه المدة يمنع من منازعة الوارث فيما تركه
له موردته بدون وجه شرعى (أجاب) حيث ترك مورد المدعى دعواهم بتلك الدار مدة تزيده
على ثلاثين سنة مع وجوده في البلد ومشاهدا لتصرف من غير مانع شرعى كما هو مذكور
لا تسمع دعوى وارثه من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخل من
مدة تزيده على ثمانية وعشرين سنة وهو واضع يده عليه يتصرف فيه ويدفع ما عليه
من المال لجهة الديوان تلك المدة قام الآن جماعة يدعون على واضع اليد بان النخل
المذكور ملك لهم عن موردتهم فانكروا المدعى عليه دعواهم والمحال ان مورد المدعى
مقيم في البلد ومشاهدا لتصرف واضع اليد المذكورة مدة تزيده على أربع وعشرين
سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعى من الدعوى المدة المذكورة فهل والمحال هذه
لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة وينعون من معارضة واضع اليد (أجاب) نعم
لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

سنة

محرم

واضع يده على دار بطر يق الارث عن مورث من مدة تز يد على خمس وعشر بن سنة وهو
يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه أحد فيها المدة المذ كورة والآن
ادعى رجل قريب له كان مشاهدا التصرف وادعى اليده وادعى الحال ان مورثه كان مشاهدا
الدار المذ كورة عن مورثه فانه ~~مكبر~~ واضح اليده وادعى الحال ان مورثه كان مشاهدا
لتصرف مورث وادعى اليده مدة خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع
شرعى عن الدعوى تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور اذا تحقق
ذلك بالوجه الشرعى (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع
حضوره ومشاهدة التصرف بلاهذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى من
تلقى المالك عنه بطر يق الارث اذا ما ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل وادعى يده على دار من مدة خمسين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها
تصرف المالك في أملا كها بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك
المدة والآن ادعت عليه امرأتان بان لهما حق فيها بمجرد وثيقة منذ سبعين سنة ماتت
بينهما مكتوب فيها ان أحد أجداد المدهيتين تزوج بكر من إحدى جدات المدعى عليه
واصدقهما ستة عشر ذراعا ونصف ذراع من الدار المذ كورة ويريدان أن يدفعاهما مهر المثل
ويأخذ السبعة عشر ذراعا ونصف في الدار المذ كورة فانه كبر المدعى عليه دعواه فما هل اذا
كان مورث المدهيتين حاضرا ومشاهدا التصرف مورث المدعى عليه مدة تز يد على
عشر بن سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع يمنعه من الدعوى تلك
المدة لا تسمع دعوى المدهيتين كما لا تسمع دعوى مورثهما لو كان حيا (أجاب) الدعوى
على الوجه المسطور بالسؤال غير مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
عقارا ويخلف بالمرات عن أبيه مدة تز يد على خمس وعشر بن سنة بعد ان وضع أبوه يده عليه
مدة تز يد على أربعين سنة من غير منازع له ولا لبيته تلك المدة والآن يدعى رجل من
المشاهدين لتصرفه بان له فيها حقان عن مورثه فانه كبر الوارث دعواه والحال ان مورث
ذلك المدعى كان موجودا في البلد ومشاهدا التصرف أبي المدعى عليه مدة وضع يده وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التدعى فهل والحال هذه
لا يجاب ذلك المدعى لدعواه ولا تسمع منه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الابن
المذ كور فيما تركه له أبوه بدون وجه شرعى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب)
سكوت مورث المدعى وتركه للدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره ومشاهدته
تصرف الغير من غير هذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ما ثبت
في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث نخلا عن ابن
عمه واستولى عليه مدة تز يد على خمس عشرة سنة ثم ادعى عليه ابن أخيه المتوفى قبل
موت ابن العم المورث المذ كور ان له نصف النخل المذ كور متعللا بأنه كان لايه وحمه هذا

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١

بجوازهما

بما ازنم - ماو ينكر استحقاق مورث همه والمحال ان مورث همه ورثه من ابيه واستولى عليه حال حياة ابي المدعى مدة تزيد على خمس عشرة سنة أيضا وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملا كهامم مشاهد - مدة ابي المدعى وعدم معارضته له مدة حياته بلا مانع واستمر واضع ما يده عليه أيضا بعد موت ابي المدعى المذ كور مدة و بعد موته انتقل الى ابن عمه وهو هذا الرجل المدعى عليه بطريق الارث فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى ابن الاخ المذ كورو يمنع من معارضة همه ولا يعتبر تعالاه (أجاب) سكوت مورث المدعى ونكره المدعى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف غيره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دهوى وارثه من بعده ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى من غير منازعة فيه امدته تزيد على عشرين سنة والاآن شخص يدعى ان له حقا في الدار المذ كورة فانكره واضع اليد دعواه والمحال انه مشاهد لتصرفات واضع اليد من غير منازعة منه في المدة المذ كورة فهل لا تسمع دهواه وحيد فئذ الحق في تلك الدار لواضع اليد (أجاب) لا تسمع الدهوى بعده مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في سبعة اخوة واضعين أيديهم على قطعة أرض بهابتر ونخل عن والدهم وهم يتصرفون فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة بالغرس والزرع والاستغلال ثم ادعى عليهم - م - رجل ان بان الارض مع بئرها ونخلها ملك لهم او الاخوة المذ كورون فيجدون ذلك والمحال ان المدعين حاضران بالبلد ومشاهدان تصرف واضع اليد تلك المدة ولم يحصل منهما منازعة ولا معارضة لهم ولم يمنعهما من ذلك مانع شرعي فهل لا تسمع دهواهما (أجاب) لا تسمع الدهوى بعده مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي كما صرح في شرح الاعلاني بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض مملوكة له وبها ساقية مدة تزيد على عشرين سنة متلقيا لها من ابيه ثم ادعى عليه رجل انه يستحق الارض عن مورثه والمحال ان مورثه كان حاضرا مشاهدا تصرف واضع اليد ومورثه مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع تمكنه ولم يعارضه بالامانع له من الدهوى فانكر دهواه فهل والمحال هذه لا تسمع دهوى المدعى المذ كورو يمنع من معارضة المدعى عليه (أجاب) سكوت المورث عن الدهوى خمس عشرة سنة فاكثر ممن غير عذر شرعي مانع من سماع دهواه فلا تسمع دعوى وارثه لزم ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على وارث ميت آخر بان لمورثهم دين على مورث المدعى عليه من مدة تزيد على عشرين سنة متعلقين بوثيقة المذ كور فيها الدين المذ كور فانكر المدعى عليه دعواهم والمحال ان مورث المدعين كان متقيا ببلد مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة من بعد تاديج الوثيقة المذ كورة ولم يدع ولم ينزع ولم يمنعه من الدهوى مانع شرعي

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٤

فهل لا تسمع دعواهم بالدين المذكور حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم إن كان الواقع ما هو مذكور لسقوط المورد عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة مع تمكنه منها كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل مدة تزيد على عشرين سنة مات عن ابن له فوضع الابن يده على الفخل وصار يتصرف فيه مدة خمس عشرة سنة من غير معارض له فادعى عليه الآن رجل أن الفخل ملك والدته وأنه يستحقه بطريق الارث عنها فأنكر واصل اليد دعواه فهل إذا كانت والدته المدعى المذكور حاضرة في البلد مشاهدة لتصرف مورث واصل اليد العشرين سنة المذكور كورة لا تسمع دعوى ولد صاحب لم تدعى ولم تعارض ولم تنزع ولم يمنعها من ذلك مانع شرعي ويكون الحق في الفخل لواصل اليد (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور إذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب فخل باعه لآخر بثمن معلوم وقبضه منه وكتب له بذلك حجة على بدفاض ثم وضع يده المشتري على الفخل وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم مات البائع بعد وضع يده المشتري على الفخل تلك المدة فادعى الآن رجل أن الفخل حقه والحال أن المدعى المذكور حاضر ومشاهد لتصرف البائع في الفخل قبل بيعه ومشاهد أيضا لتصرف المشتري تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة إذا تحقق ما هو مذكور (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية المذكورة والآثار ادعى عليه رجل بأنه يملك الدار المذكورة بطريق الارث عن أمه فأنكر واصل اليد دعواه والحال أن أمه كانت مشاهدة لتصرف واصل اليد المذكور مدة عشرين سنة وهي مقيمة في البلد ساكنة لم تدع ولم تنزع ولم يمنعها مانع شرعي من الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضى تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور إذا ثبت ما هو مذكور بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية أميرة مع ساقية فيها وبعض فخل وهو يزرعها ويدفع خراجها ويتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كما مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآثار ادعت عليه امرأة بأن لها حقها بالارث عن مورثها فأنكر المدعى عليه دعواها فهل إذا كان مورثها حاضر ومشاهد لتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينزع بدون مانع شرعي يمنع من الدعوى لا تسمع دعوى المرأة المذكورة ولا يثبتها (أجاب) نعم لا تسمع دعواها إن كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل بالشراء الشرعي من مالك وهو يتصرف فيه بانواع التصرفات

١٢٧٣

٢٨

ربيع الاول

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٧

التي مبيعة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينزعها أحد فيه تلك المدة والآن ادعى عليه ابن أخ البائع بانه يملك النخل المذکور بطريق الارث عن أبيه فانكر ووضح اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ابن الاخ المذکور دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من منازعة الرجل المذکور في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض بها نخل بطريق الارث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات المذكورة والآن ادعت امرأة على واضع اليد انها تتحق الارض والنخل المذکورين بطريق الارث عن أبيه فانكر ووضح اليد دعواها ووجدوها والحال ان والد المذعية المذكورة كان مشاهدا لتصرف مورث واضع اليد بالبلد وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدم مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما هو مطلوب بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالميراث عن أبيه مدة تزيد على سبع عشرة سنة بمد أن وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على ثمانين سنة من غير منازع له ولا يسه فيها تلك المدة والآن يدعي رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له فيها حقها من مورثه فانكر الوارث فدعواه والحال ان مورث المذعي كان موجودا بالبلد ومشاهدا لتصرف أبيه مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تزكاه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى بما ذكر على واضع اليد مع حضوره ومشاهدته لتصرفه خمس عشرة سنة فما أكثر من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ هو ممنوع والحال هذه من سماع دعواه ومائدت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضع يدهم على دار بطريق الارث عن مورثهم من مدة تزيد على عشرين سنة وهم يتصرفون في تلك الدار بالهدم والبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية ولم ينزعهم أحد فيها تلك المدة والآن ادعى جماعة أجاب ان لهم حقا في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم فانكروا ووضحوا اليد دعواهم ووجدوها والحال ان مورث المدعين كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي من التداعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من بعدم مضي تلك المدة حيث أنكروا المدعى عليهم دعواهم ووجدوها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا تحقق ما هو مطلوب بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض

فهل لا تسمع دعواهم بالدين المذكور حيث الحال ماذكر (أجاب) نعم لا تسمع
 دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور لسكوت المورث عن الدعوى أكثر من خمس عشرة
 سنة مع تمكنه منها كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على نخيل
 مدة تزيد على عشرين سنة مات عن ابن له فوضع الابن يده على النخل وصار يتصرف
 فيه مدة خمس عشرة سنة من غير معارض له فادعى عليه الآن رجل ان النخل ملك والده
 وأنه يستحقه بطريق الارث عنها فأنكر واصل اليد دعواه فهل اذا كانت والدة المدعى
 المذكور حاضرة في البلد مشاهدة لتصرف مورث واصل اليد العشرين سنة المذكور
 لا تسمع دعوى ولدها حيث لم تدع هي ولم تعارض ولم تنازع ولم يمنعها من ذلك مانع
 شرعي ويكون الحق في النخل لواصل اليد (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا
 تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل باعه لآخر
 بثمن معلوم وقبضه منه وكتب له بذلك حجة على يد قاض ثم وضع يده المشتري على النخل
 وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم مات البائع بعد وضع يده المشتري على
 النخل تلك المدة فادعى الآن رجل ان النخل حقه والحال ان المدعى المذكور حاضرا
 ومشاهدا لتصرف البائع في النخل قبل بيعه ومشاهدا أيضا لتصرف المشتري تلك المدة
 فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة اذا تحقق ما هو مسطور (أجاب)
 لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف
 فيها التصرفات الشرعية المدة المذكور والآن ادعى عليه رجل بأنه يملك الدار المذكور
 بطريق الارث عن أمه فأنكر واصل اليد دعواه والحال ان أمه كانت مشاهدة لتصرف
 واصل اليد المذكور مدة عشرين سنة وهي مقيمة في البلد ساكنة لم تدع ولم تنازع
 ولم يمنعها مانع شرعي هن الدعوى والطلب المدة المذكور فهل والحال هذه لا تسمع
 دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور
 اذا ثبت ما هو مسطور بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على
 قطعة أرض زراعية أميرية مع ساقية فيها وبعض نخيل وهو يزرعها ويدفع خراجها
 ويتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كما مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة من غير
 منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والا أن ادعت عليه امرأة بان لها حق فيها بالارث عن
 مورثها فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان مورثها حاضرا ومشاهدا لتصرف
 مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينازع بدون
 مانع شرعي يمنعهم من الدعوى لا تسمع دعوى المرأة المذكور ولا يثبتها (أجاب) نعم
 لا تسمع دعواها ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واصل يده على نخيل بالشراء الشرعي من مالك وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات

١٢٧٢

٢٨

ربيع الاول

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٧

١٢٧٢

٧

الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازعه أحد فيه تلك المدة والآن ادعى عليه ابن أخ البائع بملك التخل المذکور بطريق الارث عن أبيه فانكر ووضح اليه دعواه فهل اذا لم يثبت ابن الاخ المذکور دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المخرجة عن الاثبات الشرعي ويمنع من منازعة الرجل المذکور في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المخرجة عن الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض بها تخل بطريق الارث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات المذكورة والآن ادعت امرأة على واضع اليد انها تستحق الارض والتخل المذکورين بطريق الارث عن أبيه فانكر ووضح اليد دعواها ووجدوا الحال ان والده المذعية المذکور كان مشاهدا للتصرف مورث واضع اليد بالبلد وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدم مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالميراث عن أبيه مدة تزيد على سبع عشرة سنة بمد أن وضع أبوه يده عليها مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة من غير منازع له ولا لبيه فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له فيها حقها من مورثه فانكر الوارث فدعواه والحال ان مورث المذعى كان موجودا بالبلد ومشاهدا للتصرف أبيه مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعى فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى بما ذكر على واضع اليد مع حضوره ومشاهدته له صرفه خمس عشرة سنة فاكثر من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ هو ممنوع والحال هذه من سماع دعواه وما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضع يديهم على دار بطريق الارث عن مورثهم من مدة تزيد على عشرين سنة وهم يتصرفون في تلك الدار بالهدم والبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعهم أحد فيها تلك المدة والآن ادعى جماعة أجانب ان لهم حقا في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم فانكر ووضحوا اليد دعواهم ووجدوا الحال ان مورث المدعين كان حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي من التداعى تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة بعدم مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليهم دعواهم ووجدوها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض

زراعة اميرية مغروس فيها نخل من مدة تزيد على عشر من سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد بانه يملك ذلك النخل بطريق الارث من مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان مورث المدعى المذكور كان حاضرا ومشاهدا التصرف واضع اليد المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم يطلب ولم ينازع ولم يكن له مانع شرعي من الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدم مضي تلك المدة (اجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث فاشترى الذكور بعد موت والدهم دارا من ماله ومكتب بذلك حجة من قاضي ناحيتهم وصاروا واضعين ايديهم عليه لمدة من السنين وبعد ذلك ادعت الاناث ان الدار المذكورة ميراث عن ابيهم فانكر الذكور دعواه هل اذا لم تثبت الاناث ان الدار ميراث عن ابيهن يمنع من منازعة اخوتهن فيها (اجاب) اذا كانت اليد على تلك الدار المذكورة لذكور خاصة فاقول لهم في ذلك وعلى الاناث اثبات ما ادعينه بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على عشرين سنة بعد ان وضع ابوهم يده عليه مدة تزيد على عشر من سنة ايضا من غير منازع لهم ولا لابيهم فيه تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة وتصرف ابيهم بان له فيه حقا عن عمه فانكر الورثة دعواه والحال ان عمه كان موجودا في البلد ومشاهدا التصرف ابيهم مدة وضع يده عليه ولم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثه - ماله - اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة بعد ان وضع ابو يده عليه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة من غير منازع له ولا لابيهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حقا فيها عن جده متعللا بورقة قديمة بيده مقطوعة الثبوت فانكر الوارث دعواه والحال ان مورث المدعى كان موجودا بالبلد ومشاهدا التصرف ابيه بالهدم والبناء مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ولا حجة بالورقة المذكورة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه (اجاب) بحيث ترك المورث الدعوى بتلك الدار خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف مورث واضع اليد من غير مانع كما هو مذكور لا تسمع دعوى وارثه من بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية اميرية وعلى دار بالميراث عن ابيه مدة تزيد على أربعين سنة بعد ان وضع ابو يده عليه امدة تزيد على أربعين سنة ايضا والآن تدعى امرأة اجنبية من المشاهدين لتصرف الوارث بان لما

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

حقا فمما عن أبيهما فانكر الوارث دعواها والمحال ان أباهما كان موجودا بالبلد ومشاهدا
لتصرف أبيه في الدار بالهدم والبناء وفي الارض بالزراعة مدة وضع يده وهو ساكت لم
يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل لا تجاب تلك المرأة لذلك
ولا تسمع دعواها بعدمضي هذه المدة وتمنع من المنازعة بدون وجه شرعي (أجاب) نعم
لا تسمع دعواها بعدمضي تلك المدة والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على ساقية مدة تتر يد على ثلاثين سنة وهو يستعملها وحده من غير منازع له
فيما تلك المدة والآن تريد اخوته منازعته ومشاركته فيها والمحال انهم لم تكن من
متروكات ابهم فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الشركة فيها لا يجابون لذلك ولا
عبارة بدعواهم المبردة عن الاثبات ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعي (أجاب)

١٢٧٣

١٤

من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي على فرض كونها
مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض أميرية فيها
ساقية من مدة تتر يد على خمس وعشرين سنة قام الآن جماعة يدعون على واضع اليد ان
الارض المذكورة حقهم والساقية ملك لهم من مورثهم فانكر دعواهم فهل لا تسمع
دعواهم في الارض المذكورة بعدمضي هذه المدة حيث كانوا بالعين مقيمين مشاهدين
لتصرف واضع اليد فيها ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي المدة المذكورة واذا لم يثبتوا
ملكهم الساقية من مورثهم بالوجه الشرعي لا عبرة بها ويمنعون من معارضة واضع

١٢٧٣

١٧

اليدين وجه شرعي (أجاب) قد صرح علماؤنا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة
سنة الا في الارث والوقف ووجوده مذ شرعي لانهي عن ذلك ومن المعلوم انه لا يقضى
للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل حائز قطعة أرض مدة أربع وخمسين سنة وهو يتصرف فيها تلك المدة
بالهدم والبناء وأنواع التصرفات الشرعية ثم الآن ادعى جماعة ان تلك القطعة لهم
ملكهم آباؤهم والمحال انهم حاضرون بالبلد وساكنون بغير هذر شرعي وابو كل منهم
كان حاضرا ساكتا بلا عذراء كثر من عشرين سنة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم بعد
هذه المدة حيث كانوا حاضرين وساكنين بغير هذر شرعي (أجاب) حيث تحقق سكوت

١٢٧٣

١٧

مورثي الجماعة المذكورة من الدعوى المدة المذكورة مع حضورهم من غير هذر شرعي
لا تسمع دعوى ورثتهم من بعدهم اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك بين جماعة لكل منهم قدر معلوم باع أحدهم نصيبه
بارضه لرجل آخر واستلمه المشتري واستعمل ثمره بحضور شركائه وعلمهم بجميع ذلك ثم
بعد مدة مات المشتري عن ورثة فاقبضوا مع باقي الشركاء ونصرفوا في نصيب مورثهم
مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ثم ادعى الآن باقي الشركاء على الورثة بان ما في أيديكم
من النخل لعننا كان رهنة قبل موته عند بائع مورثكم فهو غير مالك لمسا بعه وأبرزوا بذلك

سند فهل اذا ثبت ما ذكر من التصرف والقسمة وترك الدعوى بالوجه الشرعى وان عهدهم
 أيضا شاهد لتصرف البائع أكثر من خمس عشرة سنة ولم ينزع أحدا من المذكورين
 فى شئ من ذلك تلك المدة لا تسمع دعواهم حيث كانت الورثة منكرين دعواهم ولا عبرة
 بالسند المذكور ويمنعون من معارضتهم بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم
 المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والاقسام اقرار بالملك والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل يملك قطعة أرض بالميراث عن أبيه وجده من قديم الزمان يضع فيها زرعهم
 بزورقة والآل يدعى رجل أجنبي انها ملكهم متعللا بان جده كان اشترى اياهم جـد
 المالك والمحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فانكر رب الارض دعواه
 فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
 الاثبات ويمنع من منازعة المالك بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى
 للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل مات عن أولاد ذكور وزوجة تترك عقارا فادعت زوجة الميت ان العتق
 المذكور ملك لها خاصة فانكر أولاد الميت المذكورون دعواها فهل والمحال هذه اذا
 أقام أولاد الميت المذكورون بينة شرعية على ان العتق المذكور ملك لوالدهم يقضى
 به لهم ويقسم بين جميع ورثة الميت بالفريضة الشرعية ولا عبرة بقول الزوجة المذكورة
 ودعواها (أجاب) اذا كان ذلك العتق مرسكا للزوجين المذكورين ومات الزوج
 واختلفت الزوجة تسمع ورثته فيه فالقول له او البينة على ورثة الزوج انه لم يرهم المذكور
 لانه من المشكل والقول فيه للحى فاذا أقامت ورثة الزوج بينة على انه ملك مورثهم
 يقسم بين سائر ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة يملكون
 نخلا بالميراث عن أبيهم من مدة تزيد على عشرين سنة بعد ان وضع الاب يده عليه أكثر
 من خمس عشرة سنة من غير منازع لهم ولا يقيم فيه مدة وضع أيديهم والآل يدعى رجل
 من المشاهدين لتصرف الورثة بان له فيه حقا عن مورثه فانكر الورثة دعواه والمحال ان
 مورثه كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف مورث الورثة المدة المذكورة وهو ساكت
 لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من النداهى فهل والمحال هذه لا تسمع
 دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تتركه مورثهم لهم اذا
 تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث تحقق
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ذمى واضع يده على دار مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة بطريق الشراء من شيخ البلد فادعى رجل على واضع اليد المذكور ان الدار
 المذكورة ملك لمورثه ولم يكن له وارث غيره وأقام بينة شرعية شهدت له بالنسب من
 مورثه وبالمالك له وانتقاله اليه بالطريق الشرعى وحكم القاضي له بنبوت النسب والمالك
 فهل والمحال هذه ينفذ القضاء المذكور بتلك الدار المذكورة ويجبر واضع اليد على

١٩ ١٢٧٣

٢٥ ١٢٧٣

٢٥ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

ربيع الثاني

٤ ١٢٧٣

سنة
١٢٧٣ ربيع الأول
٤

تسلمه له ولا عبرة بوضع يده عليها المدة المذكورة (اجاب) اذ لم يكن هناك مانع من
سماع دعوى الوارث المذكور واثبت الملك والوراثة لمورثه وان تلك الدار آلت اليه
بطريق الارث عنه بالوجه الشرعى يقضى له بذلك والا فلا ويجوز مضى خمس عشرة سنة
لا يمنع من دعوى الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه منذ
ثمانى عشرة سنة بعد ان وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير منازع
له ولا يابيه فيه تلك المدة والا أن يدعى رجل أجنبي من المشاهدين لنصرفه بان له حقاقبه
عن أبيه فأنكره وادعى اليه دعواه والمحال ان أباه كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف
أبي مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه عن
الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضى هذه المدة ويمنع من منازعة
الوارث المذكور فيما تركه له مورثه اذا تحققت ما ذكره بالطريق الشرعى (اجاب)
سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر منع حضوره ومشاهدته
تصرف الغير من غيره مذكر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده
انما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على حصة في عقار عن اصوله ادعت عليه امرأة بانها الها من مورثها فانكر
دعواها والمحال ان مورثها شاهد المدعى عليه وهو يتصرف فيها تصرف المالك في
نخلها مدة سبع وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل
لا تسمع دعواها (اجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحققت ما هو مستطوع بالسؤال والله
يأمر به (سئل) في رجل يملك نخلا غاب عنه بده فوضع يده عليه فحضر الغائب
من عينته وطلب رفع يده عن النخل فامتنع الم من رفع يده عنه وأنكر حق ابن اخيه فيه
فهل اذا أقام ابن الاخ بينة شرعية تشهد على أن النخل حقه وطلب رفع يده عنه يحجب
الغائب ويقضى له به شرعا ويؤمر بتسليم النخل لما له به حيث ثبت الحق لابن أخيه ولا
يطلب من الم بينة والبيئة على المدعى (اجاب) البينة على المدعى الخاوج واليمين على
المتكبر في اليد فاذا أثبت ابن الاخ المذكور ملكه النخل بالوجه الشرعى يؤمر وادعى
اليه تسليمه اليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في أرض
خارجية غير مملوكة ووضع يده عليه وتصرف فيه مدة تزيد على أربعين سنة ثم توفي وبعد
وطقة وضع ابنه يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة ثم ادعى اناس بعد انقضاء هذه المدة
ان لهم ارضا في تلك الارض عن مورثهم فادعى المدعى عليه دعواهم مع ان مورثهم كان
متأهدا للتصرف واضع اليد وسكت عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى
مات وهو لاه المدهون ساكتون عن الدعوى وهم مشاهدون لا تصرف نحو عشر سنوات
بعد موت مورثهم فهل لا تسمع دعواهم حيث سكت مورثهم هذه المدة وهم بعده كذلك
ولم يتجسسهم مانع من القيام بالخصوصية وليس الرجل المتصرف صاحب شوكة عليهم

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٥

ربيع الاول سنة
١٢٧٣ ١٦

(اجاب) حيث سكت المورث تلك المدة مع حضوره ومشاهدته التصرف من غير عذر لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اختيه شقيقة يملكون بيتا بالميراث عن أبيهم باع الرجل نصيبه لامرأة أجنبية بموجب حجة شرعية من قاضي المحرسة ثم بعد مدة ادعت تلك المرأة شراء نصيب الاختين منهما فانكرتا دعواهما فترافعن لدى القاضي وعجزت تلك المرأة عن اثبات دعواها المرة بعد المرة فغضت منعا كلياً بموجب اعلام شرعى بيد الاختين ثم ماتت تلك المرأة عن ابن والآن يدعى ذلك الابن ان أمه اشترت نصيب الاختين المذكورين فانكرتا دعواهما والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد بذلك فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنع من منازعة الاختين المذكورين في ملكهما بدون وجه شرعى (اجاب) اذا لم يثبت الابن المذكور شراء أمه نصيب الاختين المذكورين من البيت بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة كما لا يخفى على أحد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار مدة خمسين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم مات عن أولاد فوضع الأولاد يداهم عليها بعد أبيهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على عشرين سنة فادعى الآن جماعة ان الدار ملك لهم عن أبيهم فانكر واضعوا ليددعواهم والحال ان أباهم كان حاضراً بالبلد ومشاهد التصرف واضعوا اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعد هذه المدة حيث أنكر المدعى عليهم دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورون اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أشهد أعمامه على نفسه بالامالة والوكالة عن أخته انه لاجل له ولا لاخته قبل زوجه أنى المشهد المتوفى وولديها منه وانها لا دعوى ولا طلب له ولا لاخته على زوجه أبيه وولديها المذكورين وأشهد أيضاً غير أعمامه المذكورين على ذلك فهل حضور الاعمام واشهادهم على ذلك لا يمنع من سماع دعوى الاعمام على تلك الزوجة بحق لهم من تركه أبيهم جده المشهد المذكور وغيرها ولا يكون لهم الدعوى على تلك الزوجة حيث لم يمنع منها مانع ولا يكون مجرد حضورهم واشهادهم على ابن أخيهم المذكور بآرائه زوجه أبيه وولديها مانعاً من سماع دعواهم عليها بحقوقهم حيث لم يقع منهم ابراء لتلك الزوجة (اجاب) لا يمنع ما ذكر من سماع دعواهم الصحيحة على تلك الزوجة بدون موجب لعدم سماعها شرطاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين مات احدهم في حال حياة أبيه عن ابن ثم مات الابن عن ابنه وعن ابن ابنه المذكور ثم مات كل من الابنين المذكورين عن اولاده المذكورين والآن يريد ابن الابن مشاركة اولادهم فيه فيما تركه ابواهما مما آل لهما عن أبيهما متعلاً بان له حقاً في تركه جده فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت ان اباه مات في حياة جده

١٢٧٣ ١٩

١٢٧٣ ٢٥

١٢٧٣ ٢٧

١٢٧٣

٣

ولم يترك له شيئا ويمنع من منازعة ورثة اولادهم فيما بايديهم بدون وجه شرعى اذا
تحقق ما ذكر (اجاب) القول قول اولاد العمين فيما بايديهم انه لهم عن ابيهم عن الجد
والبينة بينة ابن الابن المذکور حيث كان خارجا فاذا تحقق بطريق شرعى ان اب ابن
الابن المذکور مات في حياة جده لا يكون له مشاركة اولادهم فيما تركه الجد لا بوجه
قال الخبير الملى في جواب سؤال عن نظير هذه المسئلة بعد كلام والاصل في هذا الجنس
ان الورثة متى اختلفت في موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى الارث او الزيادة فيه
والقول قول من ينكر والحارج هو المدعى ونواله هو المنكر لان الاول يدعى خلاف
الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذ لا دليل للملك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل
يدعى على قطعة ارض مغروسة فخلها ثلثا من ابيه وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد
على عشرين سنة فادعى الا ان رجلا من بلدة اخرى انه يملك الثلث عن ابيه وان اياه كان
او دعه ههنا مورث واصل اليه فانكر واصل اليه دعواه والحال ان والد المدعى كان
حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واصل اليه مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهو ساكن
من غيره نازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
المدعى ولا يثبت به عدم مضي هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه وجدها (اجاب)
سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكتر مع حضوره ومشاهدته لتصرف
واصل اليه تصرف الملاك من غير منازعة مانع من مسماع دعواه حيث لا عذر فلا تسمع
دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة مات عنها زوجها وورثت منه اموالا من مصاغ وعقار ومواش ثم تزوجها
رجل ودخل عليها في بيتهم او سكنافيه وخاف منها اولاد اثم مات عنها وعن اولادها منها ومن
غيرها وترك ما يورث عنه في بيته الا ثمر الذي لم يسكنافيه وما كان متروكا عنه في داخل
بيت سكنهم ما سلمت فيه المورثة ثم الا ان اراد بغض ورثته من غير الزوجة المذكورة
منازعتها فيما في يدها من نكاحها وفراشها ومصاغها ومواشيها الكائن ذلك في بيت
سكنهما مدعين انه لمورثتهم وهى تنكر ذلك قائلة ان هذا ما لي دخل مورثكم على وهو
مضى فهل القول قولها في جميع ذلك وفيما يختص به النساء (اجاب) اذا مات احد
الزوجين واختلف وارثه مع المحي منه في متاع البيت الصالح لهما فالقول للمحي منهما
بيمينته في ذلك حيث لا بينة للباقي لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيرها وحيث يثبت
القول في المشتري الصالح لهما وكذا فيما هو مختص بالنساء للزوجة المذكورة بيمينها ما لم
تقم البينة على خلاف ما ادعت كما هو مصرح به والقول في المختص بالرجال لورثة الزوج
الميت والمراد بالصالح لهما الفرش والامتنعة والاواني والرفيق والمواشي والنقود والمنزل
والعقار كافي الكافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل هاجر من بلده بسبب جور الحاكم
عليه وورثه وترك دارا في بلده فوضع رجلا من اهل البلد يده عليه ثم بعد مضي

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٥

ثلاث سنين توفي وترك ولده قصار ولده متغربا عن بلده نحو فم من الجور خمس سنين ومات
 عن ولدين صغيرين بينهما وبين محل اقامتهما مسافة قصر فاكثر وبعد موت ابيهما بعد
 ثمان سنين اخذا في عسكر الجهادية وصارا فيها مدة اثنتين وعشرين سنة ويدينهما وبين
 بلدهما فوق مسافة القصر ايضا ثم بعد رجوعهما من الجهادية توجهتا الى بلدهما وسالا
 عن دار جددهما فاخبرهما الناس انها تحت يد رجل من اهل البلد فطلباهما منه فامتنع
 من تسليمهما لعل لا يانه وضع يده عليهما اربعة من سنة بلا منازع فهل والحال ما ذكر اذا
 اثبت الولدان المذكوران ان الدوا المذكور لهما بطريق الارث عن جددهما تسمع
 دعواهما وتقبل بينهما ولا يمنع سماع الدعوى طول المدة حيث كان العذر الشرعى
 موجودا (اجاب) نعم تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة مع الغيبة مدة السفر اذا
 لا يمكن الدعوى من الغائب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض
 مملوكة ليست بخارجية بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف
 فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعها احد فيها المدة المذكورة والا ان ادعى رجل
 على واضع اليد المذكور بانه يملك حصه في الارض المذكورة بطريق الارث عن جدته
 والحال ان جدته كانت في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة وهي ساكتة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعى عن الدعوى تلك المدة
 المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى لا تسمع دعوى المدعى
 المذكور بعد مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (اجاب) نعم
 لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر حجارة بثمن معلوم ومكنت عنده تسعة اشهر ثم بعد ذلك ادعى
 عليه رجل آخر على يد نائب قاض انه يملك الحجارة المذكورة بطريق الشراء من رجل اجنبى
 منذ ثلاث سنوات وانها ضاعت منه ممن نحو ستة اشهر فادعى المدعى عليه ذلك فهل
 والحال هذا اذا لم يثبت المدعى دعواه المالك في الحجارة المذكورة بالبيينة الشرعية لا عبرة
 بدعواه بدون وجه شرعى ويمتنع من معارضة واضع اليد (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى
 لمذع مجرر دعواه بدون اثباته بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل
 يده على دار من ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حق عن ابيه
 ويريد رفع يده عنها فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا موجودا بالبلد
 مشاهدا لتصرف ابي المدعى عليه فيها اكثر من خمس وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع
 ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكور
 اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نشرت من زوجها وأقرها
 زوجها على النشوز واختلعا في امتعة البيت من فرش ونحاس وأثاث البيت فالزوجة
 تدعى انه ملكها كله والزوج يدعى ذلك كله ولا بينة لكل منهما فن يكون القول

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٤

قوله في ذلك (اجاب) اذا اختلف الزوجان حال قيام الذكاح أو بعده في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه الا اذا كان كل منهما يفعل أو يدعي ما يصلح للاخر فالقول له لتعارض الظاهرين والقول للزوج في الصالح له الا ان الزوجة وعافي يدها في يده والقول لذى اليد بخلاف ما يختص به الا ان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار عن مورثه مدة تزيد على عشرين سنة ادعى عليه آخربان له فيها حصته عن مورثه فانكر دعواه والمحال ان مورث المدعى كان حاضرا موحدا ما شاهد التصرف مورث المدعى عليه مدة

تحوار بعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار وتخل وهو يتصرف في ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعت الاثان امرأته انها تستحق حصته في الدار والتخل بطريق الارث عن بنتها فانكر المدعى عليه دعواها وحدها والمحال ان بنتها كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف واضع اليد مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهى ساكنة من غير منازعة ومن غير مانع

شرعى يمنعها عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواها (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد بلا هذا شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وعن اولاده القصر ذكورا واناثا وله مال تحت يد زوجته وله اب فادعى الاب ان ابنه الغائب مات في البحر ويريد

بعضه تركته وياخذ ما يخصه من الميراث منه فهل والمحال هذه اذا لم يثبت الاب موت ابنة المذكورة بالبينّة الشرعية لا عبرة بدعواه وبدون وجه شرعى ويمنع من معارضة الزوجة في ذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بجبر دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة بعد ان وضع الاب يده عليهم مدة تزيد على خمس وعشرين سنة من غير منازع اهم ولا لا يبيهم فيها تلك المدة والا في يد رجل من المشاهدين انصرف الورثة بان له

حقا فيمسا عن مورثه فانكر الورثة دعواه والمحال ان مورثه كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف ابيهم بالدم والبناء مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم من التداعى فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع حضوره ومشاهدته تصرف الغير المذكورة بلا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث

ثلاث سنين توفي وترك ولده قصار ولده متغربا عن بلدته نحو فم من الجور خمس سنين ومات
عن ولدين صغير بن يدهما وبين محل اقامتهما مسافة قصرا كثيرا بعد موت ابيهما اربعة
ثمان سنين اخذ في عسكر الجهادية وصار افيها مدة اثنتين وعشرين سنة وبينهما وبين
بلدهما فوق مسافة القصر ايضا ثم بعد رجوعهما من الجهادية توجهوا الى بلدهما وسالا
عن دار جددهما فاخبرهما الناس انهما تحت يد رجل من اهل البلد فطلباهما منه فامتنع
من تسليمهما متعللا بانه وضع يده عليهما اربعة سنين سنة بلا منازع فهل والحال ما ذكر اذا
اثبت الولدان المذكوران ان الدار المذكورة لهما بطريق الارث عن جددهما تسمع
دعواهما وتقبل بينهما ولا يمنع سماع الدعوى طول المدة حيث كان العذر الشرعي
موجودا (اجاب) نعم تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة مع القيسة مدة السفر اذا
لا يمكن الدعوى من الغائب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض
مملوكة ليست بخر اجية بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف
فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزع احد فيها المدة المذكورة والآن ادعى رجل
على واضع اليد المذكور بانه يملك حصته في الارض المذكورة بطريق الارث عن جدته
والحال ان جدته كانت في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس
عشرة سنة وهي ما كتبه لم تدع ولم تنازع ولم يمنعهما مانع شرعي من الدعوى تلك المدة
المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى المدعى
المذكور بعد مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (اجاب) نعم
لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر حجارة بثمن معلوم ومكنت عنده تسعة اشهر ثم بعد ذلك ادعى
عليه رجل آخر على يد نائب قاض انه يملك الحجارة المذكورة بطريق الشراء من رجل اجني
منذ ثلاث سنوات وانها ضاعت منه من نحو ستة اشهر فادعى المدعى عليه ذلك فهل
والحال هذا اذا لم يثبت المدعى دعواه المالك في الحجارة المذكورة بالبينة الشرعية لا عبرة
بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى
لادع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل
يده على دار من ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حق عن ابيه
ويريد رفع يده عنها فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا وموجودا بالبلد
مشاهدا لتصرف ابي المدعى عليه فيها اكثر من خمس وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة
اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشرت من زوجها وأقرها
زوجها على النشوز واختلعا في امتعة البيت من فرش ونحاس وأثاث البيت فالزوجة
تدعي انه ملكها كله والزوج يدعي ذلك كله ولا بينة لكل منهما فن يكون القول

١٢٧٣ ٩

١٢٧٣ ٩

١٢٧٣ ١٠

١٢٧٣ ١٤

قوله في ذلك (اجاب) لاختلاف الزوجان حال قسالم التكاكح أو بعده في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له بمينه الا اذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح لآخره فالقول له لتعارض الظاهرين والقول للزوج في الصالح لهما لان الزوجة ومالقيدها في يده والقول للمدعي بخلاف ما يحتص به لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصلح يده على دار عن مورثه مدة تزيد على عشرين سنة ادعى عليه آخر بان له فيها حصه عن مورثه فانكر دعواه والحال ان مورث المدعي كان حاضرا وموجودا ما شهد التصرف مورث المدعي عليه مدة

تحوار عشرين سنة وهو ما كتم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصلح يده على دار ونخل وهو يتصرف في ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعت الآن امرأة انها تستحق حصه في الدار والنخل بطريق الارث عن بنتها فانكر المدعي عليه دعواها وحدها والحال ان بنتها كانت حاضرة بالبلد وما شهد تصريف واضح اليد مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهي ساكنة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدم مضى

هذه المدة حيث أنكر المدعي عليه دعواها (اجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة سنة فاكتر مع حضوره ومشاهدته تصريف واضح اليد بلا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده انما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وعن اولاده القصر ذكورا واناثا وله مال فحقت يد زوجته وله اب فادعى الاب ان ابنه الغائب مات في البحر ويريد حصة تركته وياخذ ما يخصه من الميراث منه فهل والحال هذه اذا لم يثبت الاب موت ابنه المذكور بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ومنع من معارضة الزوجة في ذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بجرح دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث من ابيهم مدة تزيد على خمس

عشرة سنة بعد ان وضع الاب يده عليهم امددة تزيد على خمس وعشرين سنة من غير منازع لهم ولا ابيهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين انصرف الورثة بان له حصا في ما عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف ابيهم بالمدوم والبناء مدة وضع يده وهو ساكنا لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التداعي فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضى هذه المدة ومنع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكتر مع حضوره ومشاهدته تصريف الغير المذكور بلا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده انما ثبت في حق المورث

ينبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخل واضح يده عليه من مورثة مدة نحو ثلاثين سنة وهو يتنفع به المدة المذكورة ادعى عليه الا ان جماعة بان لهم فيه حقا عن مورثهم فأنكر دعوهم والمحال ان مورثهم كان حاضرا موجودا مشاهدا لتصرف مورث المذعى عليه مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعوهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية وأبوه من قبله كان واضعا يده عليهم مدة تزيد على عشرين سنة وقالوا الآن ادعى جماعة على واضع اليد أنهم يستحقون خصته في الدار المذكورة عن مورثهم فأنكر واضع اليد دعوهم والمحال ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الارث عن أبيه وجده من مدة ثلاث وسبعين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه أحد فيها المدة المذكورة والآن ادعى رجل أجنبي من أهل البلد المشاهدين لتصرف واضع اليد بان له حصه فيها عن جده وعن أبيه فأنكر واضع اليد دعواه وجدها والمحال ان جده المذعى المذكور كان حاضرا ومشاهدا لمجد واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم ينعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المذعى المذكور بعدم مضي تلك المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المذعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث عن آبائهم مدة تزيد عن ثلاثين سنة بعد أن وضع آبائهم أيديهم عليهم مدة من السنين من غير منازع لهم ولا لأصولهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من بلد آخر بجوار بلدهم ان الطاحونة المذكورة ملكه ويريد نزعوها عنهم فأنكر وادعوا فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعتهم فيها والمحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن عمه ولا وارث له سواء وكان غائبا فضر فوجد نخل مورثة بيد جماعة قالوا أضافه شجر البلد اليه ودفعنا ثلاثة آلاف قرش غرامة للبري وليس لنا في النخل حق وهذا الرجل ابن ابن عم الميت والنخل نخل الميت فهو حق هذا بالميراث لكن نطلب منه ما دفعناه غرامة فيكم المحاكم الشرعية لارجل الحاضر بان النخل حقه بعد ثبوت نسبته باقرارهم وبنده تشهد بذلك وكتب بذلك

٢٥ ١٢٧٣

٢٨ ١٢٧٣

٢٨ ١٢٧٣

٢٩ ١٢٧٣

١٢٧٣

١

حجة واحالها كم السياسة طلب مبلغ الغرامة من الوارث على وجود سند يوافي يثبت دفعهم ثم رجع الجماعة لآلآن يدهون انهم اشترى النخل من الميت فهل لا يسمع ذلك منهم بعد ما سبق (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا ثبت بالوجه الشرعى اقرارهم بان ما ذكركم المورث وانه مورد ثلار جل المذكور عنه بتاريخ سابق على دعوى الشراء من المورث المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية أميرية فيها نخل تلقاها عن أبيه منذ عشرين سنة وزيادة بعد أن وضع أبوه يده عليها نحو عشرين سنة وزيادة من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن تدعى جماعة من أهل البلد المقيمين فيها المشاهدين للتصرف فيها تلك المدة بان لهم حقا فيها عن قريب لهم مات من قديم الزمان فانكر واصل اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم بعدمضى هذه المدة ويمنعون من منازعة واصل اليد فيها لاسيما اذا لم تكن مسووعة باسمهم ولا باسم أبيهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين يملكان طاحونة كاملة العدد والآلة أحدهما يملك فيها الربع والاخر يملك ثلاثة أرباع فتركاها وسافرا الى جهة فوقف مسافة القصر ومكنا هناك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ثم بعد ذلك حضر المالكان من غيبتهما فوجد ارجلا أجنيبا من بلدة أخرى واصل عايدته على الطاحونة يدون وجهه شرعى فهل والحال هذه اذا ثبت الملك فى الطاحونة لرجلين المذكورين بالبينة الشرعية يجبر واصل اليد على تسليمها لهما (أجاب) اذا ثبت الرجلان المذكوران ملكهما الطاحونة المذكورة بالوجه الشرعى يؤمر واصل اليد بتسليمها لهما ما حث لا مانع والغيبية فوق مسافة القصر هو شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة بعد أن وضع الاب يده عليها مدة نحو ثلاثين سنة من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن تدعى جماعة أجانب من المشاهدين لتصرف الوارث بان لهم حقا فيها عن موردتهم فانكر الوارث دعواهم والحال ان موردتهم كان موجودا فى البلد ومشاهدات تصرف أبيه مدة وضع يده بالهدم والبناء وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التدعى فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضى هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارث فيما تركه له موردته يدون وجهه شرعى اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار خالية من البناء تلقاها بالارث عن أبيه وصار يتصرف فيها بالبناء وغيره مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الآن رجلا أجنيبا على واصل اليد انه يملك الدار المذكورة عن أبيه ويرد يد واصل اليد عن فانكر واصل اليد دعواه والحال ان اباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدات تصرف اليد مدة تزيد على عشرين

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر أخذوا عطاء في صنعة الصيارفة فادعى أحدهما بدين له على صاحبه فأنكر دعواه وجدها جحداً كما يفهل إذا عجز دبر الدين عن اثبات ما يدعى به يكون لرب الدين تخليفه بعد الانكار جبراً عليه (أجاب) إذا عجز المدعى عن إقامة بينة على دعواه بعد صحتها وانكار الخصم حلف القاضي المدعى عليه على نفق دعوى خصمه بطلب المدعى فان حلف برئ وان نكل حكم عليه بنكوله كما في سائر الدعاوى المعتبرة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن مورثهم مدة تسنين ادعى عليهم آخرون بأن لهم فيه حصصة عن مورثهم فأنكر وادعواهم والحال أن مورثهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً لتصرف مورث واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعين مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي خمس عشرة سنة فأكثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده إذا ثابت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان تلقاه عن أبيه بعد أن وضع والده يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه هو والده من غير منازع هل ما فيه والا الآن ادعى عليه ابن ابن عمه أن له حقا فيه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضي لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أطميان زراعية أميرية عن أبيه يتمكن المحاكم له في الزمن السابق من مدة تزيد على أربعين سنة مات هذا الرجل واستولى عليه الجاني وتشكى ابن هذا الرجل للأماكم فأعطاهما كماكم بعضها ثم إن بعض أقارب الرجل أرادوا أخذ حصصة منهم فالتفتوا إلى ابنهم فيها حقاقن جدهم وكذا يدعون بأن لهم في عقاره حقاقن جدهم فأنكر دعواهم والحال أن جدهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً لتصرف أبي المدعى عليه أكثراً من خمس عشرة سنة في أرض الزراعة والعقار المذکور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى أكثراً من خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكها بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكرة

۱۲۷۳

۱۲

۱۲۷۳

۱۵

۱۲۷۳

۱۶

۱۲۷۳

دجب
۴

۱۲۷۳

۴

سنة

رجب

من غير منازعة له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل أجنبى بان له فيها حقان آية
فانكر واضع اليد دعواه وجمدها جدا كليا والحال ان أبا المدعى كان حاضرا ومقيما
بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع ولم يمنع - معان شرعى عن الدهوى والطلب فهل لا تسمع دعوى المدعى بعد
مضى تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمع
دعواه اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال تحت يد
رجل عامل فيه خات العامل من ورثة فيهم قاصر فادعى رب المال على الورثة بانه اتهم
موردتهم بصرف مبلغ من ماله في ثمن رقيق مملوك لليت وجد في تركته لم يعلم قدره ويريد
مطالبة الورثة بذلك وايس جازما بآتهم به ويريد تخليف الورثة على هذه الدعوى وهم
منكرون فهل هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لا يتوجه بمجرد اسؤال الخصم
وتخليفه مع عجز المدعى عن البينة (اجاب) الدعوى على الوجه المسطور غير صحيحة فلا
يترب عليها اسؤال الخصم ولا تخليفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على
تخل من أصوله من مسدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بانواع التصرفات
الشرعية ولم ينزعه أحد فيه ثلاث المدة والآن ادعى جماعة على واضع اليد انهم
يستحقون حصة في التخل المذكور عن موردتهم فانكر واضع اليد دعواهم وجمدها
والحال ان مورد الجماعة المذكورين كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد
مدة خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع معان شرعى عن الدعوى والطلب المدة
للمذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم (اجاب) سكوت مورد الجماعة
المعين عن الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من
غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبت في حق
المورد ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفًا ومن جهته
ثلاثة عشر خانوتا ومصطبة منها أربعة حوايت ومصطبة من الجهة البحرية متلاصقة
بعضها مع بعض وباقي الحوايت أبوابها شرقية يحصر تلك الاربع الحوايت والمصطبة
من الجهة البحرية حدوداً أربعة المحل القبلي ينتهى الى حوايت ياتي ذكرها فيه أى في
كتاب الوقف وهى الحوايت التى أبوابها شرقية والمحل البحرى لشارع وفيه الابواب
والمحل الشرقى ينتهى الى شارع مسلولك والمحل الغربى ينتهى الى حواصل وسكت
الواقف عن ذكر بقية المحل القبلى وهو حائط حاصل هناك جار فى ملك زيد وقد حصل خلل
فى الاربع الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية لضعف البناء وقدمه فهدمت
وبقيت خالية من البناء فبيع سنوات فادان الناظر اعادتها كما كانت فنعمن البناء
والاصوق بمحاطة زيد المذكور القريب العهد بشراء ذلك المحاصل فهل اذا
كانت هذه الاربع الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية ملتصقة بمحاطة زيد

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

١٤

سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدهوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور والحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بينه وبين آخر أخذوا عطاء فى صنعة الصيارفة فادعى أحدهما يدين له على صاحبه فأنكر دعواه ووجدها جرداً كما يفهل اذا عجز رب الدين عن اثبات ما يدعى به يكون لرب الدين تخليفه بعد الانكار جبراً عليه (أجاب) اذا عجز المدعى عن إقامة بينة على دعواه بعد صحتها وانكار الخصم حلف القاضي المدعى عليه على نفى دهوى خصمه بطلب المدعى فان حلف برئ وان نكل حكم عليه بنكوله كما فى سائر الدعاوى المعتمدة والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن مورثهم مدة سنين ادعى عليهم آخرون بان لهم فيه حصة عن مورثهم فأنكر وادعواهم والحال ان مورثهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعين مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير منازعة ولا عذر شرعى خمس عشرة سنة فأكثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثابت فى حق المورث يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على مكان تلقاه عن أبيه بعد ان وضع والده يده عليه مدة تزيد على عشر من سنة وهو يتصرف فيه هو والده من غير منازع على ما فيه والآن ادعى عليه ابن ابن عمه ان له حقا فيه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا هبة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واضح اليد بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له أطياف زراعة أميرية عن أبيه يتمكن الحماكم له فى الزمن السابق من مدة تزيد على أربعين سنة مات هذا الرجل واستولى عليه اجنبى وتشكى ابن هذا الرجل للحماكم فاعطاه الحماكم بعضها مما ان بعض اقارب الرجل أرادوا أخذ حصة منهم اتعالت بان لهم فيها حقان جدهم وكذا يدعون بان لهم فى عقاره حقان جدهم فأنكر دعواهم والحال ان جدهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف اى المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة فى أرض الزراعة والعقار المذكور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدهوى أكثر من خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثابت فى حق المورث يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملا كهابالهم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

رجب
٤

١٢٧٣

٤

سنة

رجب

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٤

من غير منازعة له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل أجنبى بان له فيها حقان أيهما
فانكر وادعى البسددعواه ووجد ما جحد اكلها والحال ان أبا المدعى كان حاضرا ومقيما
بالبلد ومشاهد التصرف وادعى المدعى تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع ولم يمنع شرعى عن الدعوى والطلب فهل لا تسمع دعوى المدعى بعد
مضى تلك المدة وينع من معارضة وادعى اليبديدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمع
دعواه اذا تحقق ما هو سأل بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له مال فحسب
رجل طملى فيه فمات العامل من ديرة فقيم قاصر فادعى رب المال على الورثة بانه اتهم
مورثهم بصرف مبلغ من ماله فى ثمن رقيق مملوك لبيت وجد فى تركته لم يعلم قدره ويريد
مطالبة الورثة بذلك وايضا جاز ما عاينهم به ويريد تحليف الورثة على هذه الدعوى وهم
منكرون فهل هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لا يتوجه بمجرد اسؤال الخصم
وتحليفه مع عزم المدعى من البينة (اجاب) الدعوى على الوجه المسطور غير صحيحة فلا
يزرب عليها اسؤال الخصم ولا تحليفه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وادعى يده على
ثمن من اصوله من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بانواع التصرفات
الترصية ولم ينزعه أحد فيه تلك المدة والآن ادعى جماعة على وادعى اليبدينهم
يفتحون حصة فى التخل المذکور عن مورثهم فانكر وادعى اليبدهواهم وجدها
والحال ان مورث الجماعة المذكورين كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف وادعى اليد
بثمن خمسة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعى عن الدعوى والطلب المدة
المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم (اجاب) سكوت مورث الجماعة
عن الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف وادعى اليبدين
غير مدعى شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبت فى حق
المورث ثبت فى حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وقف وقفا ومن جهته
ثلاثة عشر خانوتا ومصطبة منها أربعة حوايت ومصطبة من الجهة البحرية متلاصقة
ببعضها وبعضها باقى الحوايت أبوابها شرقية يحصر تلك الاربع الحوايت والمصطبة
من الجهة البحرية بحدود أربعة المحل القبلى ينتهى الى حوايت باقى ذكرها فيه أى فى
كتاب الوقف وهى الحوايت التى أبوابها شرقية والمحل البحرى لشارع وفيه الابواب
والمحل الشرقى ينتهى الى شارع مسلول والمحل الغربى ينتهى الى حواصل وسكت
الواقف من ذكر بقية المحل القبلى وهو حائط حاصل هناك جارى ملك زید وقد حصل خلل
فى الاربع الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية لضعف البناء وقدمه فهدمت
وبقيت خالية من البناء فبيع سنوات فأراد الناظر اعادةها كما كانت فنفعه من البناء
والحرق بمائتا حاصل زید المذکور القريب العهد بشراء ذلك الحاصل فهل اذا
كان يضر الاربع الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية ملتصقة بمائتا حاصل زید

قديماء بعضها ملتصقة بجانب حوائط الواقف التي أبوابها شرقية يكون للناظر المصوق
بجناط زيدا المذموم وللباب المحاصل لاسيما والبيئة العادلة تشهد بوجود الاربعه
المحوائط والمصطبة من الجهة البحرية بعضها ملتصقة بجناط ذلك المحاصل وبعضها
ملتصق بجانب المحوائط التي أبوابها شرقية المذكورة في الوقفية بوضع اليد عليها المدة
المديدة والسنتين العديدة التي تزيد على خمسين سنة والتصرف فيها بالاجرة والاجارة
والبناء والعمارة (اجاب) اذا أثبتناظر تلك المحوائط ان تلك الارض المتنازع
فيها من جلة الوقف الذي هو ناظر عليه بالوجه الشرعي أو أن اليد من قديم الزمان له
عليها بعد دعواه انها من جلة الوقف لا يكون لرب المحاصل منعه من البناء فيها ما لم يثبت
انها ملكه بطريق شرعي في صورة اثبات الناظر أن وضع اليد له من القديم اذ حينئذ
يكون رب المحاصل هو الخارج وناظر الوقف ذا اليد وينسب الخارج في مثله
مقدمة حيث لا مانع من سماع دعواه والله أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة
أرض زراعة غير أميرية عن أمه وهو يتصرف فيما ياتواع التصرفات الشرعية فادعى
جماعة على الرجل المذکور بان تلك الارض حقهم والمحال انهم كانوا حاضرين ومشاهدين
لتصرف مورثة واصل اليد المذکور مدة تزيد على ست وثلاثين سنة ولم يدعوا ولم ينازعوا
ولم يطلبوا ولم يكن لهم مانع شرعي منهم عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم
بعد تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة اذا كان الواقع ما هو
مسطور بالسؤال وقد صرحوا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة الا في الارث
والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة وتفرقا
من مدة ثمان وعشرين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى احدهما انه كان عليه ديون وطلب من
اخيه المشاركة في دفعها فذكر اخوه انه لا يعلم ديونا عليه اصلا ولم يعلم سائر تصرفاته مدة
اقامته أمه الاسماء وقد اقيمت عليه دعاوى عند المحاكم الشرعية مرارا ولم يسال في شيء
من ذلك فهل والمحال هذه لا يلزم اخاه المذکور ما ادعاه اخوه ولا تقبل دعواه (اجاب)
لا تسمع الدعوى مع الانكار بعد مضى خمس عشرة سنة على فرض صحتها الا في الارث
والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى لبقته البالغة الرشيدة
دارا ودوا وملكهما لها وقبضتهما وحازتهما القبض والحيازة الشرعيتين في حال صحته
وسلامته وسكنت فيهما مدة مع زوجها ثم بعد ذلك مات زوجها عنها وعن ورثة آخرين فهل
اذا تحقق ما ذكره او ادباني الورثة ان يجعلوا الدار والدوا تركتهم من مورثهم لا يجابون لذلك
(اجاب) اذا خلف ورثة الزوج مع الزوجة في العقار الساكنين فيه فالقول للزوجة
بيمينها انها وعلى ورثة الزوج البيئة اذا العقار من قبيل المشترك كافي بالجر والقول
للحي فيه بيمينه كاستفاد من تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار
بالارث عن مورثهم واصل يدهم عليها هم ومورثهم من قبلهم مدة تزيد على خمسين

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٠

سنة ادعى عليهم آخرون بان ائتم فيها حقان مورثهم فانكر وادعواهم والمحال ان مورث
 المدين كان حاضرا موجودا ومشاهد التصرف مورث المدعى عليهم أكثر من خمس
 عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب)
 نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك دارا بالميراث من أبيه مدة نحو خمسين سنة بعد ان وضع أبوه يده عليها مدة
 نحو عشرين سنة من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن تدعى امرأة أجنبية من
 الشاهدين لتصرف الوارث المذكور بان لها حقا فيها عن مورثها فانكر الوارث دعواها
 والمحال ان مورثها كان موجودا في البلد ومشاهد التصرف أى واضح اليد بالهدم والبناء
 مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من التدعى
 فهل لا تجاب لذلك ولا تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة وتنتج من منازعة الوارث المذكور
 فيما تركه له والده اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواها المذكورة اذا تحقق
 ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين فادعى الابن
 على رجل أجنبي ان مورثها كان له بعض دين عليه منذ عشرين سنة ويدهما وثيقة
 بذلك فانكر المدعى عليه دعواهما والمحال ان مورثها كان حاضرا في البلد ومشاهد
 للدعى عليه مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهو ساكت من غير مطالبة المدعى عليه بالدين
 ومن غير مانع شرعى يمنع عن الطلب المذكور فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى
 اللدعين بعد هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهما (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما
 المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده
 على دار عن أبيه ادعى عليه رجل بان لاه فيها حصه لا يعرف قدرها ولا سبب ملك أمه
 لها ولا حدود المدعى به ولا أسماء أربابها فهل لا تسمع دعواه حتى يبين المدعى به مقدار
 وحدودا يسا فاني في الجهل بالمدعى به وهل يكتب في ذلك بعض الحدود ولا بد من ذكر كلها
 (أجاب) تسمع الدعوى بالملك المطلق بلا بيان سبب ويشترط في صحته بيان المدعى به
 وذكر حدوده اذا كان عقارا وكفى ذكر ثلاثة من الحدود على خلاف قول زفر وقال لا بد
 من ذكر الاربعة وعاليه الفتوى ولا بد من ذكر أسماء اصحاب الحدود وتعرفهم بما يعينهم
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار تلقاه بطريق الهبة من مورثه وصار
 ينصرف فيه مدة تسع عشرة سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد انه يستحق حصه
 في العقار المذكور عن مورثه فانكر واضح اليد دعواه والمحال ان مورثه كان حاضرا
 في البلد ومشاهد التصرف واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير
 منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
 بعد مضي ثلاث المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى
 المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد من واضح اليد ما يفيد اقراره باصل

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

شعبان

١

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٧

المالك لمورث المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض تلقاها عن أبيه منذ
 ستين سنة وزيادة وقد غرسها أشجارا منذ ثمانين سنة وهو يتصرف فيها من غير
 منازع له ولا لغيره فيها تلك المدة والآتي يدعى رجل أجنبي من المشاهدين للتصرف فيها
 بأنها وقف فأنكر وأضغ اليد دعواه والحال أنه لا بينة ولا سند يده يشهد بذلك فهل
 والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويمنع من معارضة الوارث
 فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمرد دعواه
 على فرض كونها مسموعة بدون إثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة اشترت دارا من رجل بثمن معلوم من مدة تزيد على خمس عشرة سنة قام الآتي أولاد
 عم البائع ينادون المرأة المذكورة بطلب لهم فيها حقا والحال أن أولاد المذكورين
 كانوا حاضرين في مجلس البيع ويعلمون به وهم بالتون ومشاهدون لتصرف المشتري
 المذكورة ولم ينادوا فيها فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بما ذكروا ليس لهم
 منازعتها فيها ويمنعون من معارضتها إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا باع
 عقارا أو ابنه أو امرأته أو غيره ههما من أقاربه حاضري علم به ثم ادعى الابن مثلا أنه ملكه كالأو
 بعضا مشاعا أو معينة لا تسمع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وضعت يدها على
 دار مدة ثلاثين سنة وهي تتصرف فيها ثم الآتي ادعى جماعة على تلك المرأة بأن لهم في
 الدار حقا بطريق الملك المطلق فأنكرت المرأة دعواهم والحال أن الكل في بلدة
 واحدة وهم مشاهدون جميع ذلك التصرف من غير مانع لهم عن الدعوى فهل حيث
 كان الأمر ما هو مسطور تكون دعواهم غير مسموعة بعدمضي هذه المدة ويعمل بوضع
 اليد والتصرف المذكورين لأن ترك الدعوى بلا هذر تلك المدة يدل على عدم الحق
 ظاهرا ويدل أيضا على أن ذلك تلبس محض (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس
 عشرة سنة إلا في الأرض والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن ابن وترك عقارا فوضع ابنه يده على العقار المذكور مدة تزيد على ثلاثين سنة قام
 الآتي جماعة يدعون على واضع اليد بأن العقار ملك لهم بطريق الأرض عن مورثهم فأنكر
 المدعى عليه دعواهم والحال أن مورث المدعين كان مشاهدا للتصرف لمورث المدعى
 عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينادع ولم يمنعه مانع شرعي عن
 الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين المذكورين بعدمضي
 تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكور إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخل تلقاه بطريق الأرض عن أبيه وصار
 يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الآتي رجل على واضع اليد أنه يستحق
 حصته في النخل عن أمه فأنكر واضع اليد دعواه والحال أن أمه كانت حاضرة بالبلد
 ومشاهدة لتصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكنة من غير منازعة

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٧

ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى قبل والحال هذا لا تسمع دعوى المدعى بعده
هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور
ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين كل
منهما في معيشة واحدة ما اذا احدهما قطع ارض له وغرس فيها نخلا وحده وصار واحدا
بده على النخل المغروس يتصرف فيه بمفرده مع مشاهد اخيه مدة عشر بن سنة وهو
يستقله وبما كل ثمر من غير منازعة له فيه تلك المدة ويدفع خراجها لغيره الذي ان وبعد ذلك
ادعى عليه اخوه باله غرس معه في النخل وأنه شريكه فان ذكر دعواه فترافع الى المحاكم
الشرعية فطلب منه يئنة تشهد له طبق دعواه فجزعها وثبت الحق في النخل لواضع اليد ثم
بعد ذلك صاروا واضع اليد وواضعه على النخل مدة احدى عشر سنة بعد الدعوى الى ان
مات المدعى فادعى ابنه بما ادعاه ابو له ولم يمكن معه يئنة تشهد له ايضا على طبق دعواه
والحال ان اباه كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد المدة المذكور: اول من غير
منازعة ولا عذر شرعي وكذلك ولده المذكور فهل لا تعتبر دعواه ويمنع من معارضة
واضع اليد واذا تعدى المدعى على ثمر النخل يكون ضامنا له (اجاب) دعوى الاخ
المذكور على الوجه المذکور بعد مضي تلك المدة لا تسمع فلا تسمع دعوى ولده من بعده
والحال هذه اذا ثبتت في حق المورث ثبتت في حق الوارث وعلى فرض سماعه افلا
اعتبار بها من غير برهان شرعي فيمنع ابن الاخ المذكور من معارضة عمه فيما يئنه من
النخل المذكور والحال هذه وعليه ضمان ما تعدى عليه من ثمر النخل المذكور والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل لى واضع يده على نخل تلقاه بالثمن من رجل اجنبي وصار يتصرف
فيه مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة فادعى الآن جماعة من بلدة اخرى على واضع اليد
انهم يتحققون النخل المذكور عن ابيهم فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان اباهم كان
حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على عشر بن سنة وهو ساكت من
غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بعد
مضي هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم
المذكور ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في
معيشة واحدة وكسبوا حاد وليس لاحدهما مال خاص به عن الآخر وبايديهما مال
مشترك بينهما ما من ابيهما مات احدهما عن ابن قاصرو عن اخيه المذكور وترك ما يورث
عنه شرعا ثم بعد بلوغ القاصر المذكور رشيد اطلب من عمه ما يخصه من تركه ابيه بالارث
الشرعي فانكر العم دعواه وادعى ان اباه لم يترك شيئا فترافع مع بعضهما لدى القاضي
وطلب من ابن الميت يئنة تثبت دعواه فجزا الابن المذكور عن اثبات دعواه وحلف العم
المذكور باليمين الشرعية ثم بعد ذلك بمدة من السنين وجد ابن الميت المذكور يئنة تثبت
دعواهما ادعى به اولاهم فنهل تسمع دعوى الابن المذكور وتقبل يئنته اولا (اجاب)

١٢٧٢

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

نعم تقبل البينة بهدعين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة يملكون دارا تلقوها بالارث عن ابيهم ووضعوا ايديهم عليها مدة تزيد
على أربعين سنة وهم يتصرفون فيها بالبناء وغيره ولم يعارضهم في تلك المدة أحد ثم ادعى
عليهم الاثنان رجل اجنبي انهما له عن مورثه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا
لتصرفهم فيها مدة تزيد على عشرين سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي
فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة بدون منازعته ومورثه من قبله ويكون
الحق في الدار لواضي اليد (اجاب نعم لا تسمع دعوى الرجل المدكور اذا تحقق ما هو مפור
بالسؤال حيث أنكروا دعواه والله تعالى أعلم) (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث
عنه شرعا من عقار ومواس وغير ذلك فوضع الابن ان ايديهم على تركة ابيهما وصارا
يتصرفان فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة أربع سنين ثم انعزل أحدهما عن معيشة
اخييه وصار في معيشة وحده من غير قسمة تركة ابيه ووضع الاخ الاخر يده على نصيبه
ونصيب اخيه المزعول من تركة ابيه مدة عشرين سنين وصار يتصرف فيها حتى زادت ونمت
والآن اراد الاخ المزعول اخذ ما يخصه من تركة ابيه من يد اخيه واضع اليد فانكر دعواه
متعللا بان ما ذكر من كسبه الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت الاخ الخارج ان بعض
ما بيد اخيه المذكور من متروكات ابيه يقضى له بنصيبه فيها بالوجه الشرعي ولا عبرة
بانكار الاخ دعواه (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه متروك عن اب الاخوين
المذكورين بالوجه الشرعي يكون للاخ الخارج اخذ نصيبه منه بالفريضة الشرعية حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار عن ابيه مدة أربعين سنة وزيادة
وهو يتصرف فيها هو والدة من قبله تصرف الملاك في املاكهم من غير منازع ولا مدافع
له فيها تلك المدة والاثنان ادعى عليه جماعة بان لهم حقا فيها عن مورثهم فانكر واضع اليد
دعواهم فهل اذا كان مورثهم حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعي عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة لا تسمع دعوى
وارثه كما لا تسمع دعوى المورث ان لو كان حيا (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في اولاد بعضهم صغار والبعض كبار ماتت امهم عنهم وعن ابيهم
ومضى على موتها خمس عشرة سنة وبلغ الصغار رشدهم فهل والحال هذه اذا ادعوا على
ابهم يارث امهم تسمع دعواهم وتقبل بينتهم اذا انكر الاب ذلك ولا يمنع من سماع
دعوى الارث مضي تلك المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
الارث والوفى ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
بنتين من غيرها وعن أخ عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وطواحين ونخل
ونحوه وغير ذلك فادعت الزوجة بامتنعة وأشياء مما ذكر بانها ملك لها ورثتها
من زوج آخر فانكر باقي الورثة دعواها وبقية من بينة على انها ملك لمورثهم فهل اذا

١٢٧٢

١٨

١٢٧٣

١٨

٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٠

ثبت أنها ملك موردتهم بالوجه الشرعى يجابون لذلك ويقضى لهم بها (أجاب) اذا وقع الاختلاف بين الزوجة وورثة الزوج في بعض منافع البيت الذى كانوا يسكنان فيه وكان ذلك مما يصلح للرجال والنساء وأقامت ورثة الزوج البينة على أن ما ذكر ملك موردتهم المذكور يقضى ببينتهم حيث لا مانع والقول للزوجة بيمينها عند عدم البينة وان وقع الاختلاف في غير منافع البيت المذكور فإنه ينظر فإن كانت اليد حال حياة الزوج للزوجة يكون القول لها والبينة لباقي الورثة وان كانت اليد للزوج فالامر بالعكس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن عاصبه وترك عقارا فطالب العاصب ما يخصه منه فامتنعت الزوجة من ذلك متعلقة بأن الرجل قبل موته باع لها بعضه في نظير ما عليه لها من الدين ووقف بعضه عليها وجعلها ناظرة من بعده فهل اذا لم تثبت المرأة المذكورة البيع لهما والوقف عليها بالبينة الشرعية وصدر ذلك في حال صحة الميت يكون للعاصب المذكور أخذ نصيبه منه بالوجه الشرعى (أجاب) نعم لهذا اذا لم يتحقق ما ذكر بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن أصولهم من قديم الزمان وهو بيد الجميع والآب يريد بعض الورثة أخذ زيادة عن حقه منه متعللا بأن موردته غرس منه نخلا بعد موت الجد فأنكر وادعوا ولا بينة ولا سند بيده يشهد له باسحقاق زيادة عن غيره فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات وليس له الا ما كان يستحقه موردته أن لو كان حيا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا لم تكن الزيادة المدعى بها تحت يد المدعى بانفراد بل كانت بيد الجميع وأنكر وادعوا

المذكور فهل فرض صحتها لا يجب للمدعى بدون اثبات دعواه بالوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باعها لرجل آخر بثمن معلوم منذ اثنتى عشرة سنة فزادته مع علم زوجته وحضورها بالبلد ومشاهدتها للبيع المذكور ثم بعد مدة مات البائع عن زوجته فادعت بأن النخل ملكها غرسه والدها وتريد ابطال البيع فهل اذا ثبت أنها كانت حاضرة وقت بيع زوجها لذلك عالمة به وسكت تلك المدة لا تسمع دعواها حيث أنكرها ووضح اليد ومنع من منازعته (أجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنيه وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وساقية وتترك أرض زراعتها الاميرية فاهبط الامام لابن الاخ جوامن العقار والاطيان صلبة وشقة عالية وأخذوا وانفرد به في معيشة واحدة مدة نحو عشرين سنة وزادته من غير منازعة لاهامه تلك المدة ثم مات ابن الابن عن ورثة منذ عشرين سنة وزادته والآن تريدون ته منازعة الامام فيما بأيديهم من العقار والاطيان متعللين بأن المجد كان أوصى لا يقيم بخمس ماله فانكر ورثة المجد دعواهم والحال ان موردتهم كان موجودا بالبلد ومشاهدتها التصرف أعمامه فيما بأيديهم وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التداعى فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا

الزيادة المدعى بها تحت يد المدعى بانفراد بل كانت بيد الجميع وأنكر وادعوا المذكور فهل فرض صحتها لا يجب للمدعى بدون اثبات دعواه بالوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باعها لرجل آخر بثمن معلوم منذ اثنتى عشرة سنة فزادته مع علم زوجته وحضورها بالبلد ومشاهدتها للبيع المذكور ثم بعد مدة مات البائع عن زوجته فادعت بأن النخل ملكها غرسه والدها وتريد ابطال البيع فهل اذا ثبت أنها كانت حاضرة وقت بيع زوجها لذلك عالمة به وسكت تلك المدة لا تسمع دعواها حيث أنكرها ووضح اليد ومنع من منازعته (أجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنيه وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وساقية وتترك أرض زراعتها الاميرية فاهبط الامام لابن الاخ جوامن العقار والاطيان صلبة وشقة عالية وأخذوا وانفرد به في معيشة واحدة مدة نحو عشرين سنة وزادته من غير منازعة لاهامه تلك المدة ثم مات ابن الابن عن ورثة منذ عشرين سنة وزادته والآن تريدون ته منازعة الامام فيما بأيديهم من العقار والاطيان متعللين بأن المجد كان أوصى لا يقيم بخمس ماله فانكر ورثة المجد دعواهم والحال ان موردتهم كان موجودا بالبلد ومشاهدتها التصرف أعمامه فيما بأيديهم وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التداعى فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا

الزيادة المدعى بها تحت يد المدعى بانفراد بل كانت بيد الجميع وأنكر وادعوا المذكور فهل فرض صحتها لا يجب للمدعى بدون اثبات دعواه بالوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باعها لرجل آخر بثمن معلوم منذ اثنتى عشرة سنة فزادته مع علم زوجته وحضورها بالبلد ومشاهدتها للبيع المذكور ثم بعد مدة مات البائع عن زوجته فادعت بأن النخل ملكها غرسه والدها وتريد ابطال البيع فهل اذا ثبت أنها كانت حاضرة وقت بيع زوجها لذلك عالمة به وسكت تلك المدة لا تسمع دعواها حيث أنكرها ووضح اليد ومنع من منازعته (أجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنيه وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وساقية وتترك أرض زراعتها الاميرية فاهبط الامام لابن الاخ جوامن العقار والاطيان صلبة وشقة عالية وأخذوا وانفرد به في معيشة واحدة مدة نحو عشرين سنة وزادته من غير منازعة لاهامه تلك المدة ثم مات ابن الابن عن ورثة منذ عشرين سنة وزادته والآن تريدون ته منازعة الامام فيما بأيديهم من العقار والاطيان متعللين بأن المجد كان أوصى لا يقيم بخمس ماله فانكر ورثة المجد دعواهم والحال ان موردتهم كان موجودا بالبلد ومشاهدتها التصرف أعمامه فيما بأيديهم وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التداعى فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا

تسمع دعواهم بعدمضى هذه المدة ولا تجرى الوصية في أرض الزراعة الاميرية (اجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي
وسكوت مورث المدعى تلك المدة مع حضوره بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وساقية واطيان
وزراعة اميرية اثرية فوضع الابن الأكبر ما عليه من المدة من السنة من غير منازع
لها ما فيه بعد ان وضع الابن الأصغر ما عليه من المدة بخمسة عشر سنة من غير منازع له مدة وضع يده
أيضا والاثنان يدعي رجل أجنبي غير وارث من المشاهدين لتصرفهما بان له حقا قايما
بأيديهما ما كان من مورثه الذي مات من قديم الزمان فانكر ادعواهما والحال ان مورثه
كان موجودا ومشاهدا لتصرف ابيهما مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع
ولم يكن هناك مانع شرعي عنه من التداخي فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع
دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الابنين المذكورين فيما تركه مورثهما
لهما للاسماء وان الارض لم تكن مسوغة باسم المدعى ولا باسم أبيه بل باسم أبيهما
(اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكتر مع حضوره ومشاهدته
لتصرف ذي اليد بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من
بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل
يده على فحل وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كما مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ادعى عليه رجل بان له فيه حقا من أبيه فانكر واصل اليد دعواه والحال ان أبا المدعى
كان حاضرا موجودا ومشاهدا لتصرف الابن خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة
وتركه الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف واصل اليد من غير عذر شرعي مانع له من
سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق
الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين يملكان معصرة مناصفة بالميراث
عن أبيهما حصل فيهما خلل وهي بأيديهما معا واحتاجت للعمارة فعمرها أحدهما
بأذن أخيه وحضوره ومباشرة وصرف قدر ما يحتاجه من ماله ودفع له الأخ بعد العمارة
بعض ما خصه من دين العمارة وبعد مضي نحو عشر سنين يدعى الذي صرف مبلغ العمارة
بأنه أحدث في العمارة بعد العمارة الاولى فانكر الأخ دعواه والحال انه لا بينة ولا سند
بيده يشهد له بالعمارة الثانية فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المبردة عن الاثبات
ويمنع من منازعة أخيه في نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى للمدعى بمجرر دعواه
بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن
ثلاثة بنين لأبيه وعن ابن ابنه القاصر وترك ما يورث عنه شرعا وبعد وفاته اقتسم أبناء

صاحبه تزكته بينهم على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل واحد منهم ما خصه فيها
وحازه لنفسه من مائة خمس عشرة سنة والآن يدعى ابن ابنه المذكور على احدا مما
المذكورين ان جده اوصى له بالربع في جميع متروكاته وان عمه المدعى عليه اخذ ما اوصى
به جده له وانه كتب له بذلك وثيقة ويريد اخذه منه ونزعه من يده فانكر المدعى عليه
دعواه والمحال انه لم يكن بيده وثيقة ولا بيعة معه بذلك وانه حاضر بالبلد ساكت المدة
المذكورة من غير مانع يمنعه فهل والمحال هذه لا عبرة بدعواه المذكورة حيث كانت
مجردة عن الاثبات الشرعية على فرض سماعها ولا يجاب لاخذ ما ذكر بدون وجه شرعي
(اجاب) من المعلوم انه لا يفتى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض
كونها مجموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور بلغ منذ ستين
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل فوضعوا ايديهم على ما ذكر من غير منازع لهم بعد
ان وضع الاب يده عليه مدة نحو ستين سنة وزيادة والآن يدعى رجل اجنبي بان له حقا
في النخل المذكور عن مورثه فانكر الورثة دعواه والمحال ان مورثه كان موجودا بالبلد
ومشاهدا التصرف ايهم مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك
مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي
هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة المذكورين فيما تركه الاب لهم بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل واضح يده على جانب نخل مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة وهو يتصرف فيه
بانواع التصرفات الشرعية من غير منازع ولا معارض له في ذلك تلك المدة والآن ادعى
عليه جماعة ان هذا النخل ملك لهم عن والدهم فانكر واضح اليد دعواهم والمحال ان
والدهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة
لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والمحال
هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعد مضي هذه المدة ويمنعون من معارضة واضح
اليد ومنازعته بدون وجه شرعي (اجاب) لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين اذا تحقق
ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الارث
عن والده مدة تزيد على عشر سنين وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من
غير منازع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل اجنبي بانه يسحقها بطريق الارث عن
مورثه والمحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا التصرف واضح اليد مدة تزيد عن خمس
عشرة سنة لم يدع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى وكذلك شاهد المدعى تصرف ذلك
الرجل المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدع ولم يكن هناك مانع شرعي
يمنعه عن الدعوى والطلب فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الرجل المذكور كما
لا تسمع دعوى مورثه ان لو كان حيا (اجاب) نعم لا تسمع اذا تحقق ما هو مستطور بهذا

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

٢٩

ذى القعدة

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٦

السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فختين بالبراث من عمه منذ ست سنين بعد ان وضع يده عليهما مدة تزيد على أربع وعشرين سنة من غير منازع له فيهما مدة وضع يده والآن يدعى رجل اجنبى من المشاهدين للتصرف المدة المذكورة بان له حقا فيهما من امه فانكر واضع اليد دعواه والمحال انه لا بينة ولا سند بيده بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات اذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى على فرض كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والآن ادعى رجل اجنبى انه يملك الدار المذكورة عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه والمحال ان مورث المدعى كان مشاهدا للتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار في قرية بمن قرى مصر استمر واضع يده عليهما مدة قدرها خمس وعشرون سنة والآن ادعى رجل على واضح اليدين الدار المذكورة ملك لجدته والدة أبيه وانها ماتت عن أبيه وان أباه مات عنه فقط وانحصر ميراثه فيه وان الحق في الدار المذكورة له ويريد انتراعها من واضع اليد فانكر دعواه المذكورة فهل اذا أثبت المدعى المذكور ما يدعيه بالوجه الشرعى يقضى له بالدار المذكورة شرعا ولا يمنع من سماع دعواه مضي أكثر من خمس عشرة سنة (أجاب) مجرد مضي خمس وعشرين سنة لا يمنع من دعوى الارث فاذا لم يوجد مانع آخر من سماع دعوى الرجل المذكور وكسكوت المورث مدة يمنع معه من سماع دعواه وأثبت دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سواه وبيت المال وضبط بيت المال التركة فهل اذا كان لزوجته المتوفى أمتعة في بيت سكنها ما تصلح لها تصدق في ذلك بيمينها ولها أخذها من بيت المال (أجاب) القول للحي من الزوجين فيما هو مختص به وما هو صالح لهما بيمينه حيث وقع الاختلاف في متاع البيت ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنتين تملكان دارا بالبراث عن أبيهما وضع رجل اجنبى يده عليهما وسكنهما مدة نحو أربعين سنة والآن طلب البنتان دفع يده عنهما فادعى انه اشتتراهما من أبيهما قبل موته فانكر فدعواه والمحال انه لا بينة ولا سند بيده بان انتقال الملك له فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا يسقط حقهما به تقادم الزمان ويكون لهما دفع يده عنهما حيث كان معترفهما ومقر المورثهما بالملك ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى له بدفع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله

١٢٧٢

٧

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١١

تعالى أعلم (مثل) في امرأة ثلاث نحاسا وفراش تحت يدها مات زوجها في غيبته عنها وعن
 أولاد من غيرها فادعى الأولاد ان النحاس والفراش من مخلفات مورثهم فانكرت
 الزوجة ذلك ولا بينة لهم فهل والحال هذه اذا لم يثبت الأولاد دعواهم المالك في النحاس
 والفراش عن مورثهم بالبينة الشرعية لا ببرة بدعواهم ويكون القول قول الزوجة
 يمينها (اجاب) اذا وقع الاختلاف بين الزوجة ومورث الزوج بعد موته في متاع البيت
 الذي كانا يسكنان فيه فالقول للزوجة بيمينها فيما هو مختص بالنساء وفيما هو
 صالح للزوجين كالاشياء المذكورة فاذا لم تثبت اولاد الميت ان تلك الاشياء مملوكة
 لمورثهم يمينها يكون القول للزوجة فيما ذكر بيمينها انه ملك لها والله تعالى أعلم (مثل)
 في امرأة ماتت عن مورثه وترك بيتا بمحبة بعيدة فوق مسافة القصر فاراد احد المورثين بعد
 حضوره للمحبة التي فيها البيت المذكور بيع نصيبه فخنه من ذلك امرأة واضحة يدها
 عليه من مدة تزيد على ست سنوات مدعية ان البيت المذكور ملك لها فهل اذا ثبت
 وارث الميتة ان البيت ملك لمورثته بالوجه الشرعي يكون له بيع نصيبه ولا برة بدعوى
 واضحة اليد (اجاب) اذا ثبت المدعى المذكور موت المورث وانه وارث له وان ذلك
 البيت مملوك له وانه مات وتركه ميراثا له وبساقى الورثة واستوفى الاثبات شرائط الصحة
 لا يكون واضحة اليد منع ذلك الوارث من اخذ نصيبه والتصرف فيه بدون وجه شرعي
 ولا فلا والله تعالى أعلم (مثل) في رجل واضح يده على قطعة ارض خربة يتصرف فيها
 مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده عليها بعد موته وصار
 يتصرف فيها مدة سبع سنين فادعى الا ان رجل اجنبي انه يستحق فيها حصه عن مورثه
 فانكر واضح اليد دعواه والحال انه هو ومورثه حاضران بالبلد ومشاهدان لتصرف
 واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما معا كنان من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعي يمنعهما عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه
 المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (اجاب) اذا تحقق سكوت مورث المدعى المذكور
 عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير مانع شرعي يمنعه من
 الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت لا تسمع دعواه ان لو كان حيا فلا تسمع دعوى وارثه
 بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (مثل) في جماعة
 لهم ارض بظلمها واشجارها واضحة بين ايديهم عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة عن
 اصوالهم وهم يتصرفون فيها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع فادعى عليهم
 رجل بان له فيها حق من مورثه فانكروا دعواه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا
 لتصرف مورث واضح اليد عليها مدة خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من
 غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا
 كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (مثل) في رجل واضح يده على

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٣

٢٧

ذى الحجة

١٢٧٣

١

١٢٧٣

٦

ثلاث فخلات بطريق الارث عن ابيه ومدة وضع يده ويداياه نحو ست وعشرين سنة
فادعى الآن جماعة بانهم يستحقون النخل المذكور بطريق الارث عن مورثهم والحال
ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف مورث واضح اليد المذكور ولم يطلب
ولم ينافر ع مدة خمس عشرة سنة فهل اذا تحقق ما ذكر لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين
بعد مضي تلك المدة سيما وقد شاهدوا التصرف بعد موت المورث احدى عشرة سنة ولم
يكن لهم ولا مورثهم هذر يمنعه من الدعوى والطلب (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم
الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار تلقاها بطريق الارث
وعن ابيه وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعى الآن امرأة
انها تستحق حصة في الدار المذكورة عن أمها فانكر واضح اليد دعواها والحال ان أمها
كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف واضح اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهي
ساكنة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع
دعوى المرأة المذكورة بعد مضي هذه المدة حيث أنكر واضح اليد دعواها (اجاب) نعم
لا تسمع دعواها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أموال خاصة به من
هقار وغيره وهو يتصرف فيها بالدم والبناء وغيرهما مدة تزيد عن أربعين سنة والآن
تدعى ورثة اخوته المنقردين عنه في معيشة وحدهم وبايديهم أموال خاصة لهم بان لهم
حقا فيما بيدهم من أباثهم فانكر وادعواهم والحال ان آباءهم كانوا موجودين بالبلد
ومشاهدين لتصرفه وهم ساكنون لم يدعوا ولم ينافر عوا ولم يكن هناك مانع شرعي
يمنعهم من التداعي مدة تزيد على عشرين سنة فهل والحال هذه لا يحجبون لذلك ولا
تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة المذكور فيما بيدهم بدون
وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ساكنون المورث خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره
ومشاهدته تصرف الغير بدون منازعة ولا دعوى ولم يكن هذر شرعي مانع من سماع
دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده مع الانكار اذا ثبت في حق المورث ثبت في
حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخل مدة ثلاث سنين بعد
مورثته وهي واضحة يدها من قبله مدة تسع عشرة سنة لم ينافر عها أحد في تلك المدة
والآن يدعى عليه أشخاص بأنه ملك لهم ومعه مينة تشهد لهم بالملكية واحدهم يدعى
انه كان قاصرا نصف المدة المذكورة وبالغنا نصفها والحال انهم مشاهدون لتصرف
واضح اليد المدة المذكورة ولم يكن هناك مانع يمنعه من الدعوى مع اقامتهم بالبلد
وواضح اليد ينكر الملكية لهم لاسيما وواضح اليد معه شريك قاصر فهل والحال هذه
لا تسمع دعواهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث
والوقف ووجود عذر شرعي فلا تسمع دعوى البالغين من الاشخاص المذكورين بعد
تلك المدة حيث كانوا حاضرين لم يمنعه من الدعوى بالملك الماذكوردون القاصر

١٢٧٣

١٤

١٢٧٢

١٤

١٢٧٣

١٤

١٢٧٤

محرم
٤

المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان بالارض هن أبيه مدة
تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليه جماعة بأن لهم فيه حقاً عن أبيهم فأنكر دعواهم
والحال أنهم وأباهم مشاهدون تصرف واضع اليد وأبيه من قبله مدة عشرين سنة ولم
يبدعواهم وأبوهم وهم ساكتون من غير معارض ولا مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل
لا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدين عن الدعوى خمس عشرة
سنة فأكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجلين يملكان بيتين ملاصقين لبعضهما لسكر واحد منهما بيت خاص به
انهدم أحدهما واذن مالك البيت المنهدم للجاران ينفيه له بطريق النيابة عنه على
أساسه القديم فبناه الرجل المذكور على أساسه ووضع المسالك يده عليه بعد تمام بنائه ثم
ادعى الجار الباقي لجاره أنه ادخل قطعة من داره وقت بنائه في بيت جاره فأنكر واضع
اليده دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المحرقة عن الإثبات الشرعي (أجاب)
لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي على فرض صحته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك أرضاً مات هن ورثة وعليه ديون وللورثة امرأة قريبة لهم من جهة
النسب باع وكيل الورثة وهو أخ لتلك المرأة أيضاً الأرض المذكورة لرجل لسداد ما هلى
مورثهم من الدين والمرأة المذكورة حاضرة تعلم البيع وهي ساكتة لم تدع بشيء في تلك
الأرض فاستلم المشتري الأرض المذكورة ثم بعد مدة وهب المشتري ما اشتراه لنفسه آخر
وقبضه الموهوب له وتصرف فيه بالبناء وغيره مع مشاهدتها لذلك وسكوتها ثم باع ذلك
لنفسه آخر ووضع المشتري يده على ما ذكر مدة ثم تكرر البيع والتصرف مع حضورها
بالبلد ومشاهدتها تسليم ذلك للتمسكين ومشاهدتها تصرفهم بالبناء وغيره في تلك
الأرض ومضى على ذلك مدة تزيد على سبع سنين ثم الآن ادعت تلك المرأة هلى
المشتري الأخير بأنها تملك تلك الأرض بطريق الهبة من مورث الورثة المذكورين حال
حياته فأنكر واضع اليد دعواها فهل يجب باعها أقاربها ولا مع حضورها وعلمها بذلك
ونداوتها الاستخفاف المذكورين بتلك الطرق ووجد التصرف منهم بما ذكر في الأرض
المذكورة مع مشاهدتها لذلك وسكوتها بلا مانع لها من الدعوى في تلك المدة لا تسمع
دعواها إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواها والحال ما ذكر إذا قد وجد امرأتان
كل منهما الوافرة واجب المنع من معاها أحدهما البيوع الأول الصادر من قبل
أقاربها مع حضورها وعلمها به وسكوتها الثاني الهبة من المشتري الاجنبي والقبض وكذا
ما بعده من البياعات الصادرة من الجانب والتسليم والتصرف بالبناء من التملكين مع
مشاهدتها لذلك وسكوتها بلا مانع فقه مدصرح علماً وأباً من باع عقاراً أو وهب أو
تصدق به وابنه أو امراته أو غيره ما من أقاربه حاضرين يعلم به ثم ادعى أنه ملكه كلاً أو

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٠

بعضاً ماها أو معينا لا تسمع دعواه ويجعل سكوته كالأفصاح بأنه ملك البائع قطعاً
للتزوير والتحيل بخلاف الاجنبى فان سكوته ولو جار الا يكون رضا الا اذا سكنت البحار
وغیره من الاجانب وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً والله تعالى
أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه رجل توجه من بلاد السودان الى مصر
ومعه بعض امانات لاشخاص مات في الطريق وله زوجة بالسودان وورثة بقرب مصر
وحضرت تلك الامانات مصلحة بيت المال فادعى ارباب الامانات بعد موته بها على زوجته
المذكورة وأثبتوها في وجهها في السودان فهل يكفي بهذا الثبوت أو لابد من اعادته
(اجاب) يشترط في دعوى الاعيان على أحد الورثة كون تلك الاعيان في يده بخلاف
دعوى الدين فاذا لم تكن تلك الاعيان وقت الدعوى في يد الزوجة التي صار الثبوت
في وجهها يحتاج الحال لاقامة الدعوى ثابتاً في وجه جميع الورثة أو بعضهم اذا كانت
الاعيان في يده أو من ينوب عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على
مكان وهي تتصرف فيه تصرف الملاك في املا كهامدة نحو أربعين سنة ادعى عليها
رجل بان له فيه حصّة يملكها بالشراء والحال انه حاضر وموجود ومشاهد لتصرفها فيه
هذه المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد هذه
المدة حيث أنكرتها (اجاب) اذا مضى على الشراء الذي ادعاه المدعى خمس عشرة
سنة فاكثر مع حضوره من غير مانع وادعى كرت واضعة اليد دعواه لا تسمع والاسمعت والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتاً عن ابوها واضعة يدها عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة
وهي تتصرف فيه تصرف الملاك في املا كهامد غير معارض ولا منازع ادعى عليها
رجل بأنه اشترى فيه حصّة من امرأته الغائبة الآن تدعى ان الحصّة المذكورة لها عن مورثها
فأنكرت دعواه والحال ان المرأة المذكورة ومورثها كانا حاضرين مشاهدين لتصرفها
وتصرف مورث واضعة اليد أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع هي ولا مورثها وهما
ساكتان المدة المذكورة من غير مانع شرعي يمنعهما من ذلك فهل اذا حضرت الغائبة
لدى القاضى وادعت هي ومن تلقى عنها الملاك وتحقق ما ذكر لا تسمع دعواها ولا دعوى
من تلقى عنها الملاك به لمضى هذه المدة (اجاب) اذا تحقق سكوت مورث البائنة عن
الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضعة اليد لا عذر شرعي
لا تسمع دعواه ولا دعوى من تلقى الملاك عنه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين
يملكان بيتاً بالميراث عن ابيهما من مدة نحو ثلاثين سنة وزيادة بعد ان وضع ابوهما يده
عليه عن ابيه مدة نحو خمسين سنة وزيادة من غير منازع لهما ولا لابيهم فيه والاآن
يدعى رجل اجنبى ان له حصّة فيه عن عمه متعلاً بان عمه اشترى من ورثة آخرين
يستحقون تلك الحصّة فيه فانكر الورثة دعوى استحقاق الغير حقاً فيه فهل اذا لم يثبت ان
للغير فيه حقاً بالطريق الشرعي وانه باعه اعمه بطريق شرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بتملكه

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

١٩

سنة

محرم

١٢٧٢

٢٠

المذكو واذنحقق ما ذكر (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة بلغ فادعى الورثة ان ما بهد الزوجة من المصاغ والحلى ملك مودتهم فانكرت الزوجة ذلك وقالت هو ملكي فهل يكون القول قولها في ذلك حيث كان ذلك خاصا بالنساء (اجاب) اذا مات الزوج واختلفت ورثته مع الزوجة في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه الخاص بالنساء فالقول لها بيمينها اذا لم تدع التملك من قبل الزوج والبينة بينة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكه يكون فخل باليراث عن ابيهم مدة تزيد على ثمانية عشر سنة بعد ان وضع ابوهم يده عليه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة من غير منازع لهم ولا لا يقيم فيه مدة وضع ابيهم عليه والا تأن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له فيه حقا عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف مورث الورثة المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك عذر شرعي يمنعه من التداعي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى ذلك المدعى بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثه لهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تسمع دعواه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل من مدة نحو ست سنين بعد ان وضع ابوهم يده عليه مدة نحو عشرين سنة وزيادة وابوه كذلك من غير منازعة لاحد منهم فيه ثلاث المدة والا تأن يدعى رجل اجنبي من المشاهدين لتصرفهم بان له حقا فيه عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كانت موجودة بالبلد ومشاهدة لتصرف ابيهم وجدهم وهي ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يكن هناك عذر شرعي يمنعه من التداعي فهل والحال هذه لا يجاب ذلك المدعى لدعواه ولا تسمع بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثهم لهم بدون وجه شرعي (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة كافا كثر مع حضورها ومشاهدتها لتصرف مورث المدعى عليه بم لا عذر يمنح من سماع دعوى وادنها من بعدها اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا عن مورثه استولى عليه رجل في غيبته فوق مسافة القصر فهل اذا حضر من غيبته وطلب عقارا يسه المورث له عنه بالوجه الشرعي يقضى له بذلك ولا يكون تركه الدعوى مع غيبته مانعا له من ذلك ولو طالت المدة نحو ثلاثين سنة حيث كان المدعى المذكوور غائبا تلك المدة فوق مسافة القصر (اجاب) نعم تسمع دعواه ولو بعدم مضي تلك المدة حيث كان غائبا فيها عن المدعى عليه مسافة القصر اذا ما ذكر عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وبعد انقضاء عدتها منه تزوجت برجل وصار معاشرها المدة من السنين ثم بعد ذلك ادعى الزوج الطلاق على الزوجة المذكوورة بانه يملك بعض دراهم وامته كانت تحت يد هاقبل أن

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

٢٣

يطلقها فانسكت الزوجة دعواه والحال ان المطلق المذكور كان حاضرا في البلد ومقيما بها ومشاهد التصرف بها في ذلك مدة من السنين ثم غاب بعد ذلك في سفره ومكث سنتين ثم رجع الى بلدة الزوجة ومكث بها مدة أربع سنين ثم صار يتنكب ويحضر ويمكث في بلد الزوجة المذكورة وهكذا مرار حتى مضى على ذلك ثمانى عشرة سنة وعند حضوره من سفره لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يماسكون قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيهم وجدهم بها بعض بناء وضع رجل أجنبي يده عليها في غيبتهم فوق مسافة القصر مدة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل اذا حضر الورثة من غيبتهم وأثبتوا ان الحق لا بينهم وانهم الوارثون له يكون لهم رفع يده عنها وترفعها من واضع اليد عليها بغير طريق شرعى واذا تعلل بطول المدة وهم غائبون لا عبرة بتعلله اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى فالذالم يوجد مانع من سماع دعوى المدعى المذكورين وأثبتوا استحقاقهم لتلك الارض بالطريق الشرعى يقضى لهم بها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دورا عن آبائهم وأجدادهم بموجب حجج تحت أيديهم من أصولهم مؤرخة تاريخها يزيد عن مائة سنة قادمي عليهم الا بجماعة بانهم يستحقون البعض فيمسا عن أصولهم فانكر واضعوا ليدعواهم والحال ان المدعى كانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد وأصولهم تلك المدة ولم ينازعوا ولم يدعوا ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى ولم يكن معهم بينة تشهد على طبق دعواهم ولا حجة يدهم فهل لا عبرة بدعواهم هذه ولا تسمع لهم دعوى بعدمضى هذه المدة (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى مع حضوره خمس عشرة سنة من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى على فرض سماعها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ارض زراعة موقوفة على خيرات من مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى الان رجل على ناظر الوقف ان له جزأ من مورثه في تلك الارض وان الناظر قد أدخله في أرض الوقف بدون وجه شرعى فانكر الناظر دعواه والحال ان المدعى حاضر بالبلد هو ومورثه ومشاهد ان تصرف الناظر لمدة تزيد على عشرين سنة وهم اسما كنان من غير منازعة ومن غير عذر شرعى يمنعهما عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بهذه المدة حيث أنكر الناظر المدعى عليه دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى واذا كانت الدعوى المذكورة دعوى ارث وتحقق سكوت المورث مع تمكنه من الدعوى في مثل تلك المدة

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٢٠

في طاعتها من دعوى ولو تمنع منه لعدم سماح دعوى مورثه لما ثبت في حقها
 ما يستحق حق ولو تمتع بالله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغ ونحو ذلك مما
 ليس لها من دعوى وورثة زوجها بعد موته على المرأة المذكورة بان ذلك ملك لمورثهم
 فيكون القول قولها فيمحيث كان ذلك خاصا بالقضاء (أجاب) القول للزوجة
 في ذلك واليتمتع على ورثة الزوج حيث لم تدع تملك ما ذكر من قبل الزوج وكان
 من متاع البيت الذي كان يسكن فيه الزوجان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 من ابن وترك دارا ووضع الابن يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة تزيد
 على سنتين فادعى الآن جماعة انهم يملكون الدار لاذ كورة عن مورثهم فانكر
 اليه دعواهم والحال ان مورثهم كان حاضرا في البلد ومثا هذا التصرف واضح اليه
 يد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير عذر شرعي يمنعه من
 فعله فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بهذه المدة حيث أنكر المدعي عليه

١٢٧٤

٢٠

هم (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة بعدمضي تلك المدة والحال ما ذكر والله
 أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف عن أصوله نحو ثلاثين سنة فادعى
 جماعة بان لهم فيها حصة مملوكة عن مورثهم فانكر دعواهم والحال ان مورث

١٢٧٤

صفر

٤

كان حاضرا موجودا مشاهدا التصرف مورث المدعي عليه زيادة عن عشرين سنة
 لاكتلم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم
 دعواهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن
 أبيه يد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيره بعد أن وضع أبوه
 يده مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف أيضا من غير منازعة ولا لايه فيها
 ولا أن يدعي رجل أجنبي من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حقا فيها عن
 ميراث الوارث دعواه والحال ان مورث المدعي كان موجودا ومشاهدا التصرف
 يدع عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من
 فعله فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضي هذه المدة ويمنع من
 الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه ان

١٢٧٤

٧

واضح كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على عقار وغيره بجهة
 من مورثه من مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات
 المدة المذكورة والآن ادعى عليه جماعة بانهم يملكون في ذلك حصة بجهة
 مورثهم فانكر واضح اليه دعواهم ووجدوا الحال ان مورثهم كانت حاضرة
 ومشاهدا لتصرف مورث واضح اليه مدة تزيد على أربعين سنة وهي ساكت لم تدع
 ولم تمنعها مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى
 كورين والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع كذلك

١٢٧٤

٧

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فحل وعقار مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيهما بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازعة أحد ومعارضته له فيهما تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حقاً في الفحل والعقار المذكورين فأنكر وأضاح اليد وهواه والمحال ان المدعى المذكور حاضراً ومشاهداً لتصرف واضع اليد المدة المذكورة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من تصرفه شرعياً عن الدعوى والطلب في المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه وينبغي من معارضة واضع اليد ومنافعة ببدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك داراً ثم مات كل من الابن والبنت عن وارث ولم تقسم الدار بينهما بالقريضة فطلب وارث البنت نصيب أمه من الدار فادعى وارث الابن ان عمته وهبت له نصيبها في الدار قبل موتها فأنكر وارث البنت دعواه فهل والمحال هذه اذا لم يثبت وارث الابن دعواه الهبة من عمته قبل موتها بالبيعة الشرعية لا برة بدعواه وبدون وجه شرعي ويكون لو ارث البنت أخذ نصيب مورثته من الدار بالقريضة الشرعية (أجاب) لا يقضى لمده بمجرد دعواه وبدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا بعد بلوغهم على وصيهم بان تركه أبيهم أكثر مما في يده لهم فأنكر الوصي المذكور دعواهم ولم يقيموا بيعة تشهد لهم على دعواهم فهل يجابون لذلك أم لا (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمده بمجرد دعواه وبدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وقطعة أرض بناها داراً ومصرة وهو يتصرف في ذلك بهدم وبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ينزعه أحد في ذلك والآن ادعى عليه جماعة أجانب من المشاهدين لتصرفه المدة المذكورة بانهم يملكون العقار المذكور عن مورثهم فأنكر واضع اليد دعواهم والمحال ان مورثهم كان حاضراً ومشاهداً لتصرف واضع اليد المذكور مدة عشرين سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من تصرفه شرعياً عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة ببدون مضي تلك المدة ولا بيفتقارهم (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة ببدون والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً تلقاها بطريق الارث عن والدته واستقر واضع يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة أحد له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بانه يستحق البعض فيها عن مورثه والمحال ان مورثه كان حاضراً ومشاهداً لتصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من تصرفه شرعياً عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الوارث المدعى حيث أنكر واضع اليد دعواه وينبغي من معارضة واضع اليد ببدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدم مضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

أعلم (سئل) في رجل طعن أولاده وزوجته موتك بقر تحت يد الورثة المذكورين
 فباعته الورثة المذكورون البقرة المذكورة لرجل ووضع المشتري يده عليها مدة عشر
 سنين ولم تنازعه أحد فيها المدة المذكورة والآن ادعت زوجة أنى المتوفى بأن لها
 فوجها المذكور في المذكور كاذب وحسب لم يربع البقرة المذكورة ولا ينتقل على ذلك فانكر
 واضع اليد دعواها والمحال أن المرأة المذكورة كانت حاضرة وقت البيع عليه وهي
 ساكتة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى بها فهل والمحال دونه لا عبرة
 بدعواها بالجرعة عن الالبات الشرعي وتمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه
 شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها بالجرعة عن الالبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أمير به زرع فيها نخلا وأشجارا ووضع يده عليها
 هو وأولاده من بعده مدة ثلاثين سنة وهم يزعمونها ويدفعون خراجها وما عليها من
 المطالبات لجهة الديوان والآن ادعى عليهم جماعة بأن لهم حق في الأرض والنخل
 والأشجار فانكر المدعى عليهم دعواهم فهل إذا كانت الجماعة المذكورون حاضرين
 ومشاهدين تصرف واضع اليد وهم ساكتون من غير منازعة ومن غير مانع شرعي
 يمنعهم من الدعوى لا تسمع دعواهم بعدمضي تلك المدة وتمنعون من معارضة واضع
 اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة إلا في الإرث والوقف ووجود
 عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا بالميراث عن أبيه منذ عشرين سنة
 وزيادة بعد أن وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالهدم
 والبناء من غير منازع له ولا يبيع فيه تلك المدة والآن يدعى رجل أجنبي من المشاهدين
 بالتصرف فيه بأن له حقا فيه عن مورثه فانكر واضع اليد دعواها والمحال أن مورثه كان
 موجودا ومشاهدا تصرف أبيه مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن
 هناك مانع شرعي يمنعهم من التداعي فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضي
 هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث المذكور فيماتر كهله مورثه من العقار المذكور إذا
 تحقق ما ذكر (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره
 ومشاهدته تصرف مورث المدعى عليه وتمكنه من الدعوى مانع من سماع دعواه فلا
 تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية عن أصوله تلقاها بالارث عنهم ووضع يده عليها وصار
 يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وغرس بجوارها أشجارا وصار يتصرف فيها وفي
 ثمارها بدون معارض ولا منازع له في ذلك تلك المدة ثم ادعى عليه رجل الآن أنه يستحق
 الخمس فيما ذكر والمحال أنه كان حاضرا ومشاهدا تصرف واضع اليد المذكور مدة
 خمس وعشرين سنة ولم ينازع ولم يعارض ولم يمنع مانع شرعي عن الدعوى والطلب فهل
 والمحال ما ذكر لا عبرة بدعواها المذكورة حيث أنكروا واضع اليد المذكور دعواها (أجاب)

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٩

لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار بالميراث عن أبيه منذ ست سنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء بعد ان وضع ابوه يده عليها مدة نحو سبع عشرة سنة وهو يتصرف فيها ايضا بالهدم والبناء من غير منازع له فيها مدة وضع يده عليها والآن تدعى جماعة بان الدار لهم عن مورثهم فانكر واضع اليد دعواهم والمحال ان مورثهم كانوا موجودين ومشاهدين لتصرف المدعى عليه وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينزعوا ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعهم من التداعي فهل والمحال هذه لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة واذا تعال بعضهم بانه كان غائبا بالجهادية والبعض بالصعيد مع وجود مورثيه - وم مشاهدتهم - لم يتصرف مورث المدعى عليه - مدة وضع يده - برة بتعاللهم واذا أقاموا بينة قالت نسمع من الناس بان لكم فيها حق لا هبة بتلك الشهادة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) سكوت مورث المدعى مع حضوره بالبد ومشاهدته تصرف مورث واضع اليد بلا دعوى ولا عذر شرعي مدة خمس عشرة سنة فاكثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده انما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة وضعوا أيديهم على مكان ملك لهم مدة تزد على خمس عشرة سنة وباعوه لرجل آخر من مدة تزد على خمس عشرة سنة والمشتري يتصرف فيه تلك المدة قام الآن رجل يدعى على المشتري المذكور بان له حصة في المكان المذكور بطريق الميراث عن أبيه فانكر المدعى عليه دعواه والمحال ان مورث المدعى حاضر ومشاهد لتصرف البائعين مدة وضع يدهم على المكان ولم يدع ولم ينزع ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي وكذا وارثه من بعده حاضر ومشاهد لتصرف المشتري المذكور المدة المذكور مدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي أيضا فهل حيث المحال ما ذكر لا تسمع دعوى المدعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالذوال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار من مدة تزد على عشر سنين وكانت خرابا وتلوا وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع عدم معارضة أحده في ذلك والآن ادعى عليه رجل ان له في الدار المذكورة قطعة أدخلها رب الدار فيها مع انه من المشاهدين لتصرف المذكور المدة المذكور مدة مع عدم المعارضة منه في ذلك وعدم المانع له من الدعوى فهل والمحال ما ذكر لا تسمع دعواه المذكور (أجاب) اذا كانت القطعة المدعى بها داخلية في دار واضع اليد المدة المذكور المدة والمدعى مشاهد لتصرفه فيها وساكت عن الدعوى بها بالامانع تلك المدة لا تسمع دعواها لما صرحوا به من عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة سافرت معه الى الحجاز الحج وأقرت في حال صحتها وسلامتها بانها لا تملك شيئا من الامتعة سوى ثياب يدها بحضرة بينة شرعية بموجب وثيقة بيده ثم بعد ذلك ماتت هناك عن زوجها

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٥

سنة

صفر

والآن حضرا فادعت امرأة القراة لها وان ما في البيت من الامتعة التي بيده من فرش
ونحاس وغيرهما من الصالح للزوجين ملك للينة المذكورة وانه تركه عنها فانكر دعواها
فهل يكون القول قول الزوج بيمينه فيما بيده من الفرس والنحاس وغيره ما من كل
ما ذكر (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلفت ورثة مع المحي منهما فالقول له فيما هو
خاص به بيمينه وكذا في المشترك الصالح لهما من متاع البيت والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واصل يده على دار ملكها بوجه شرعي مدة تزيد على عشرين سنة ادعى عليه رجل
بان له فيها حق ما عتق ابيه فأنكر دواه والمحال ان ابا المدعي كان حاضرا مع المدعي عليه
ومشاهدا للتصرف فيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع
شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على ارض زراعية اميرية تلقاها عن ابيه وغرس
فيها نخلا من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على اربعين سنة فادعى الآن رجل
على واصل اليد انه يستحق حصة في النخل المذكور عن جدته فأنكر واصل اليد دعواه ولا
يدنه للمدعي بذلك فهل والمحال هذه اذا لم يثبت المدعي دعواه الملك في النخل عن جدته بالينة
الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة واصل اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب)
لا يقضى لمدعي بمجرد دعواه بدون انبائها بطريق شرعي على فرض سماعها اشترعا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور خمسة واناث اربع وترك
ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه دار ونصف دار فارادت ورثته قسمة التركة واخذ كل
ما يخصه فيما تركه مورثهم بالفريضة الشرعية فامتنع أحد الورثة واراد الاختصاص
بالدار زيادة على ما يخصه في مقابلة دين ادعى به على مورثه ولا يدنه له عليه فهل اذا لم يثبت
ما ادعى به على مورثه لا يكون له ذلك وتقسيم الدار المذكورة وماتر كه الميت بين الورثة
المذكورين بالفريضة الشرعية ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب)
من المدعى لو لم انه لا يقضى لمدعي الدين المذكور بدعواه المذكورة بدون انبائها بطريق
شرعي وليس له الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من تركه ابيه بدون تخصيص شرعي
واقة تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على حمار فادعى عليه رجل آخر انه
حمار ابن حمارة ونجح عنده في شهر ذي الحجة سنة ٦٩ وانه ضاع منه في شهر شوال
سنة ٧٣ وادعى واصل اليد انه يملكه بطريق الشراء من آخر فهل والمحال
هذه اذا ثبت المدعي الخارج دعواه النتاج بالينة الشرعية بحكمه بالملك في الحمار
المذكور (اجاب) نعم يحكم لمدعي النتاج بالحمار المذكور اذا ثبت دعواه على الوجه
المسطور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين قصر وترك
دارا فوضع رجل اجنبي يده عليها وسكنها في حال صغرهم مدة اثنتي عشرة سنة والآن
طلب وارث يده عنها بعد بلوغهم فادعى ان اباها اشتراها من ابيهم قبل موته فأنكر وادعوا

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٩

ربيع اول
٨

١٢٧٤

١٢٧٤

١٠

والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بشراعه مورثه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى ان
اباه اشترها من ابيهم قبل موته لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات وترفع
يده عنها وينع من منازعة الورثة قيمها بدون وجه شرعى حيث كان الحق ثابتا لهم فيها
من ابيهم (اجاب) من المدعى ان لا يقضى لماع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالميراث عن ابيه باعها لا تخمينه شخص
سنتين وهو يتصرف فيه والآن يدعى رجلان بانها ما يستحقان جزا في المكان المذكور
بالميراث عن مورثيهما فانكر المدعى عليه دعواهما والمحال ان مورثيهما اكانا وجودين
ومشاهدين لتصرف البائع مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدعيا ولم ينزاعا ولم يكن
هناك مانع شرعى يمنعهما من التداعى فهل والحال هذه لا يجابان لذلك ولا تجمع
دعواهما ما به دمه في هذه المدة ويعنعان من منازعة المشتري فيما اشتراه من الوارث
المذكور (اجاب) سكوت المورث الاصلى عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف
الغير بلا عذر شرعى خمس عشرة سنة فاكثر مع الانكار مانع من سماع دعواه فلا تجمع
دعوى وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك دارا بالميراث عن ابيها ولها بنت تزوجها رجل اجنبى وبعد مدة
ماتت البنت عن زوجها وعن ابن قاصر منه وعن ابيها وامها وترك ما يورثهها شرعا
فاخذ الزوج ما خصه وخص ابنه والآن يريد منازعة الام وأخذ حصته من دارها المذكورة
متعللا بان الام باعت ابنتها حصتها منها في حياتها وانها وكلت اباها في الشراء فانكرت ام
الزوجة دعواه وانكر الاب دعواه ايضا والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بشراعه
زوجته فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات وينع من منازعة ام
الزوجة في دارها بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى لماع بمجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مشترك بين رجلين لكل واحد منهما
نصف مائة فخرج احدهما من البلد وذهب الى بلدة اخرى فوضع يده الشريك الحاضر
على نصيبه ونصيب شريكه واستولى عليه في غيبة الشريك ثم مات عن ورثة فوضعت
ورثته ايديهم على نصيبهم الذي آل لهم من مورثيهما وعلى نصيب الشريك الغائب ثم
حضر الشريك الغائب من غيبته بعد مضي عشرين سنة وطلب نصيبه من الورثة فانكروا
حقه فهل اذا كان المالك في نصف النخل ثابتا للمدعى بالبيينة الشرعية يقضى له به (اجاب)
اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعى المذكور بملك تلك الحصص من النخل
وانت دعواه المالك فيها بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه وتؤمر الورثة بتسليمها اليه
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن ابيهم
غاب بعضهم الى جهة فباع الحاضر نصيبه في الدار المذكورة لرجل اجنبى ووضع المشتري
يده على الدار المذكورة فلما حضر الغائب المذكور ومن غيبته طالب نصيبه في الدار

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٠

ربيع الثاني

٧

١٢٧٤

١٢٧٤

١٣

المذكورة

وسمى الشك في

كروية من الشك في كونه قدعي للمترى له بعد حضوره من غير بيع خصيص
 في ذلك الشك في كونه دعوا لغيره في كل وقت لرجل له كونه دعوا لغيره شرعي
 في دعواه لغيره من لا يثبت الشك في و يكون له أخذ حصة من الرجل له كونه
 (باب) ثم والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يفتق فضة من ذريرة ثمير بموقها
 في روضه و يفتق من يهود و يتصرف فيها بطواع التصرفات الشرعية مدقبة
 فيستعمل نتائجها في كونه كونه ولا ينادي رجلان اجندين عن
 في الدلالة كونه بها يملك حصة في ذلك جزير في الارض من مودته فأنكر
 في الدعواهما والحال من مودتهما كفي مشاهدا المورث واضح الدلالة كونه
 في كل خمس عشرة سنة هوسا كسليدع ولم ينزع ولم ينزع مانع شرعي عن الدعوى
 في الدلالة كونه فعمل والحال هذه لا تسمع دعوى لرجل من المذ كورين بعد مضي
 في كونه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما لانهما لم يفتقوا مودته بالسؤال والله
 تعالى (مسئل) في رجل واضح يده على دار بغير يقي الارض عن ابيه مدة تزيد على
 خمس سنين متوهم يتصرف فيها بطواع التصرفات الشرعية تلك الدالة من غير منازعة فيه
 في ادعى عليه رجل اجني انها بغير يقي الارض من والده منته لا يبين والله المدي
 في ان اخذ من والده ما يجبره كونه فاشو كونه الحال له كان حاضرا ومشاهدا التصرف
 في عليه الدلالة كونه ولم يدع ولم ينزع هو ولا والده من قبله فعمل والحال هذا اذا
 كونه كونا لوجه الشرعي ولم ينزع من الدعوى مانع شرعي وأنكر واضح الدعوا
 في الدعوى المذ كونه دعوا ومورث المدعي شاهد تصرف واضح البسطة تزيد
 في خمس سنين ولم يدع ايضا ولم ينزع ولم ينزع مانع شرعي (أجاب) سكوت المورث
 في الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح البسطة لا منازعة
 في ذلك عند شرعي ككون المدعي عليه ما كجائرا يخاف منه مانع من سماع
 في فلا تسمع دعوى وارثه من بعده انما ثبت في حق المورث يثبت في حق ولورثه اذا
 في كونه كونه لا تسمع الدعوى والاسمعت حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل
 في يده على دار بغير يقي الشراء الشرعي من بائع من مدته ثمان عشرة سنة وهو يتصرف
 في المذموم والبناء وغير ذلك تصرف الملاك في املا كما من غير منازعة ولا مدافع له فيها
 في السنة والا ان ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حصة من مودتهم فانكر واضح البسطة
 دعواهم فهل اذا كان مورثهم حاضرا ومشاهدا لتصرف واضح البسطة فيها وشاهد البائع
 والتمس في الدار المذ كونه مدة تزيد على خمس سنين هوسا كسليدع ولم ينزع لا تسمع
 دعوى ولارثه بعد مضي ثلث المدة ويمنع من معارضة واضح البسطة دون وجه شرعي (أجاب)
 سكوت مورث المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته
 تصرف في غير منازعة ولا ادعى من مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من

١٥ ١٢٧٤

جاءى الاولى ٢ ١٢٧٤

٦ ١٢٧٤

٧ ١٢٧٤

بعده مع انكار ما ادعوا به اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة يملكون ثروة دفعوها لآخر ليقيم ادارا لنفسه وبسكن فيها فبناها
 دارا لنفسه من ماله وسكن فيها مدة خمس سنين والآن ادعى عليه رجل أجني بان له حقا
 فيها فذكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة
 بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد والحال هذه (أجاب)
 من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه على فرض سماعها شرعا على واضع اليد المذکور
 بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين
 وترك لهما حصه في بيت فوضع عههما يده على الحصه المذکورة بدون ولاية شرعية ثم
 مات المذکور وعن وارث فوضع الوارث يده على الحصه المذکورة فهل والحال هذه
 يكون للقاصرين بعد بلوغهم اراشدين أخذ الحصه المذکورة ونزعها من يد ابن الم
 المذکور حيث كان الحق ثابتا لهما فيما عن أبيهما بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت
 ملك الحصه المذکورة للابن والبنت المذکورين عن أبيهما بالوجه الشرعي يكون لهما
 نزعها عن هي تحت يده حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة أخوة
 اشتركوا مع جماعة آخرين في بناء ساقية للأخوة المذکورين النصف وللجماعة
 الاخرين النصف فحدثت الأخوة المذکورون بناء نصف الساقية من مالهم الخاص
 بهم بعد موت أبيهم ووضعوا أيديهم عليها من مدة أربع وثلاثين سنة والآن ادعت
 عليهم أختهم بان لها حقا في نصف الساقية بالارث عن أبيها فذكر المدعى عليهم دعواها
 فهل اذا لم تثبت دعواها الارث عن أبيها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة عن
 الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد حيث أحد ثوابه نصف الساقية المذکورة من
 مالهم الخاص بهم بعد موت أبيهم (أجاب) نعم لتجانب الأخوة المذکورون لذلك بمجرد
 دعواها والحال ماذا بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن ثلاثة بنين وبنيتين منها بالغ وترك عقارا ثم ماتت الزوجة قبل قسمة العقار المذکور
 عن أولادها الخمسة المذکورين ثم مات ابنان من الابناء الثلاثة المذکورين عن
 أخيهما واختيهما الاشقاء ثم مات الابن الثالث عن ابنين مقيمين بمصر بالغين ولم تقسم
 تركه المتوفى أولابن ورثته المذکورين فاراد الابنان المذکوران أخذ نصيب أبيهما
 من العقار المذکور وعن هو واضع يده عليه فذكر واضع اليد استحقاقهم ما في العقار
 المذکور فهل والحال هذه اذا أثبت الابنان المذکوران استحقاقهما في العقار المذکور
 عن أبيهما بالوجه الشرعي يقضى لهما بما يخصهما فيه بجهة الارث عنه ولا عبرة بانكار
 واضع اليد حيث كان العقار المذکور مملوكا للمتوفى أولا ولم ينتقل لواضع اليد بتاقل
 شرعي بعد ذلك (أجاب) نعم يقضى لهما بما ينصيهما من ذلك بطريق الارث بعد اثباته
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضى منه ان

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٨

شخصاً وكيلاً عن زوجة رجل يدعى بانه حال حياته باع لها ربيع منزله بالفين وخمسمائة
قرش وان لم يملكه عليه ثلاثة آلاف قرش ديناً استجراً للمتوفى منها ولم يوجد به سند
وانه معترف به على يد جملة من المسلمين ووقوع المبايعة كان بحضور وجه ورم الناس
ومن جلتهم رجل من كتاب المحكمة وكان الاعتراف بالدين في ثاني عشر ربيع الآخر
سنة ٧٤ فستل من كاتب المحكمة عن ذلك فاجبرانه في اليوم المذكور توجه الى
منزل الزوج المذكور فوجد حده نائماً على الفراش فسأله عما يطلبه فاجبره بانه يملك ربيع
يبت بمقتضى حجة وانه يريد بيع ذلك لزوجته فاجبره بانه حيث انه مريض في الفراش يلزم
ابقاء هذا الامر حتى يشفي وقام وتركه وحيث الامر كذلك للمتوفى توفي في ثاني جمادى
الآخرة فهل يكتفى بالحال بالاعتراف الذي أفاده الوكيل ويكون سارياً في البيع وفي
الدين أولاً يحكم بشئ حيث ان الزوج كان نائماً في الفراش (أجاب) الاعتراف بالدين
لا يثبت البيع كما أن مجرد البيع لا يثبت الدين على البائع ولو كيل يدعى امرين البيع
والدين وان المتوفى أقر بالدين ولم يصرح بان جميع ذلك كان في مرض الموت أو في غيره ولم
يعلم كان للبائع وارث خلاف زوجته حتى يتوقف البيع على اجازته على فرض كونه
في مرض الموت أم لا وارث له سواها خلاف وضع باقي التركة في بيت المال فلا يتوقف
البيع بل ينفذ ولو بدون القيمة كما صرح به العلامة خير الدين الرملي واخبار كاتب
المحكمة على الوجه المعين بالخطاب لا يبنى عليه حكم شرعي وحيث قد غلما مانع من احالة
هذه القضية على المحاكم الشرعية ليسمع الدعوى وما يتضح ويتحقق لديه يحكم بمقتضاه
ويخبر به الاعلام الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة اشتركا في زراعة أرض
بالاجارة وزرعها سوية بذرهم اومواشيهما ثم ماتت المرأة بعد الزرع فادعى ورثتها على
شر يكتها بان مودتهم هي التي دفعت له جميع ثمن البذر وثمر المواشي التي زرعها بها
الأرض المذكورة ويريدون بذلك الرجوع عليه بنصف ذلك فانكر دعواهم وذكر انه هو
المشتري لذلك من ماله فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة
عن الاثبات سيما واليد للشر يك المدعى عليه ومورثة المدين قبل موتها لا للورثة
وحدها (أجاب) لا يقضى للدعين بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة تملك داراً بطريق الشراء الشرعي من مال اكتها وهي واضعة يدها
وحدها عليها وتتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية منذ تسع عشرة سنة ولم ينادعها
أحد فيها تلك المدة والآن ادعى على المرأة المذكورة أخ لها بان أباه كان يملك الدار المذكورة
وتركها تركته و يريد أخذ نصيبه فيها بحجة الارث الشرعي فانكرت المرأة المذكورة
دعواه وجحدتها والحال ان المدعى المذكور لا حجة ولا سند بيده ولا يثبت له بملك
أبيه في الدار المذكورة فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ومنع
من معارضة واضعة اليد في ذلك والحال ما ذكر (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى بالدع

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١١

يجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة واضعة يدها على قطعة أرض عملوكة لها وهى تتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على أربعين سنة ولم ينازعها أحد فى ذلك تلك المدة والآن ادعى عليها رجل أجنبي انه يملك قطعة من الأرض المذكورة عن أبيه فانكرت دعواه ويريد أخذها منها بطريق الارث عن أبيه والمحال ان أباه كان حاضرا ومشاهدا للتصرف واضعة اليد المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة سيما والمدعى المذكور ساكت عن ذلك بعد موت أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن أبيه وترك ما يورث عنه شرعا فادعى الاب على زوجة ابنه ببعض أعيان من المنقول بانه ملك ابنه والزوجة تنكر دعواه وتدعى ان ذلك لها فهل يكون القول قولها فى الصالح لها عند عدم البينة واذا أقام الاب بينة على انه ملك ابنه يقضى به للتركة ويقسم بينهما بالقرينة الشرعية (أجاب) نعم القول للزوجة بيمينها فى المشترك والمخاص بها من متاع البيت الذى كان يسكنان فيه والبينة بينة أى زوجها انه ملك ابنه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه منذ عشر سنين وز يادة بعد أن وضع أبوه يده عليه امدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء امدة وضع يده عليها من غير منازع له ولا لايه فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجنبي من المشاهدين للتصرف بان له حقا فى اعران مورثة فانكر الوارث دعواه والمحال ان مورثة كان موجودا ومشاهدا للتصرف بآبيه مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التدعى فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له أبوه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وأخته وكانا ساكنين فى منزل مشترك بينه وبين زوجته المذكورة فادعت الاخت ان ما فى المنزل من فرش ونحاس ونقد وحلى ورق يبق ملك أخيها وادعت الزوجة عليها ذلك فهل يكون القول قول الزوجة فى الصالح للنساء والمشارك بيمينها ما لم تقم الاخت بينة على ملك أخيها (أجاب) نعم اذا لم تدع الانتقال اليها من قبل الزوج والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أجنبي ادعى على ورثة ميت بانه كان شريكا لا يملكهم فى جميع ما تركه من مواش وأمتعة وغير ذلك على الشبهة فانكرت الورثة دعواه والمحال ان المدعى المذكور لم يكن عنده بينة ولا سند شرعى على دعواه فهل اذا لم يثبت الرجل الاجنبى المذكور دعواه الشركة بينه وبين مورثهم بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٨

رجب

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٥

- الجهردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعي (أجاب) اذا لم يكن المدعى ذا يد لا يقضى له بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي كما هو معلوم لا يخفى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت وأخذتها امرأة اجنبية عندها واستولت على عقارها وادعت انها اشتريته منها قبل موتها بعد ان حضر وارثها وطلب الميراث وانكر شراءها فهل اذا لم تثبت الشراء منها بوجه شرعي لا عبرة بدعواها بدون برهان شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها جوار أعتقتهم وقروجنهم في حال حياتها وصحتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت المعتقة عن ورثة والاآن تدعى ورثتها بان ما يبد العتقاء من الامتعة والمصاغ ملك للموثة فانكرن دعواهم فهل اذا لم تثبت ودعواهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك شرعا ويمنعون من منازعتهم فيما كان بايديهم بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان تلقاه بالشراء من ملاكه مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة ومن تلقى الشراء منه وضع يده عليه نحو اربعين سنة وكل يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكها بغير معارض ولا منازع والاآن ادعى رجل فاضطر على مسجد انه وقف على المسجد ويريد رفع يده عن ملكه عنه ووضع يده عليه لجهة المسجد فانكر المدعى عليه دعواه ولم يكن له بينة ولا سند شرعي يشهد له بذلك فهل لا عبرة بدعواه الجهردة عن الاثبات الشرعي والحال هذه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن ابيهم تمسكوا بهن بلدهم وغابوا مدة نحو عشرين سنين ثم رجعوا الى بلدهم فوجدوا رجلا اجنبيا تعمدى ووضع يده عليها وهدهما وأدخلها في داره فطلبوا منه رفع يده عنها فاعترف لهم بالملك وادعى الشراء من ابيهم في سنة كذا فانكر ادعواهم فاقام بينة غير عادلة لم يرض احد يشهد بتزكيتها ولم يحكم بها كما شرعي والحال ان هناك بينة تشهد بان مورثهم مات قبل التاريخ المذكور وانه طلب ان يشتريها منهم بعد دعواهم بحضرة بينة شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) طلب الشراء اقرار بالملك او الدار لا ربابه اذا تحققت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) طلب الشراء اقرار بالملك او بعدم استحقاق الطالب وكلاهما من افضل لدعواه الشراء بتاريخ سابق فلا تسمع دعواه الشراء لذلك بتاريخ سابق على الاقرار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور واثنا عشر وعن ابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل فتعدي شيخ البلد ووضع يده على تركته الميت بدون ولاية شرعية فبعد بلوغ الورثة المذكورين طلبوا منه رفع يده عنها فاعترف لهم بالاستحقاق وادعى انه مستاجر

العقار والقل من ام القصر والابن البالغ مدة لم تنته فانكر جميع الورثة دعواه والمحال انه لا يئنة ولا سند بيده على ذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لارباب التركة اخذها من واضع اليد عليها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن معتقها وتركت ما يورث عنها شرعا من مصاغ وفرش ونحاس وغير ذلك فوضعت المعتقة يدها على التركة وعلى ما كان لزوج في صندوق زوجته من الدراهم وديعة وقد رها أربعةون ربيع فندقلى آت له بالميراث عن زوجته التي ماتت قبل هذه متعلقة بانه وهبها لها في حال حياتها فانكر دعواها والمحال انه لا يئنة ولا سند بيدها على ذلك فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون للزوج اخذها ولا نصير تركه ويصدق بيمينه في عدم خروجها عن ملكه لاسيما وعنده بينة تشهد له باستحقاقها عن زوجته الاولى (اجاب) اذا ادعت المعتقة المذكورة هبة ما ذكر لمعتقتها من قبل الزوج المذكور وانكر ذلك فالقول له بيمينه على نفى الهبة والبينه على المدعية المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارين بالارث عن ابيه وعن امه وضع يده شيخ البلد ونسيه على الدارين المذكورين في غيبة الوارث فغضر الوارث من غيبته وطلب من الشيخ ونسيه رفع اليد عن الدارين المذكورين فادعى شيخ البلد ونسيه الشراء من الوارث المذكور فانكر دعواهما فهل اذا لم يثبت شيخ البلد ونسيه الشراء للدارين المذكورين من الوارث المذكور بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات ويؤثر كل من شيخ البلد ونسيه رفع اليد عن الدارين المذكورين وتسليمهما للوارث المذكور حيث كان الملك ثابتا له فيهما عن مورثيه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قاعة بالارث عن امه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كها من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل بانها ملكه بالشراء من رجل ميت فانكر دعواه والمحال ان المدعى حاضر وموجود مع المدعى عليه ومشاهد لتصرفه المذكور مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى عنه من ذلك فهل لا تسمع دعواه ولا بينته حيث ادعى شراءه الذي ادعاه بتاريخ مضى عليه نحو تسع وعشرين سنة (اجاب) نعم والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في اولاد اولادهم اب لورثة ادعوا على ورثة بنفت خال آبائهم المذكورين بان لهم ارضا تحت أيديهم - مآل لهم من أم مورثيهم وهي العمة المذكورة بدعوى ان أباها هو والمحال المذكور مات قبلها فورثت منه فآل لهم بطريق الارث عنها فانكر ورثة البنف المذكور دعوى المدعىين فهل اذا لم يثبت المدعون دعواهم المذكور بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٦

عن الاثبات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار تلقاها بالميراث
عن أبيه نحو ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حق بالميراث عن أبيه فأنكر
المدعى عليه دعواه والمحال ان أبا المدعى كان حاضرا موجودا مشاءا بالتصرف أبى
المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى
فهل لا تسمع دعواه والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة اذا تحقق
ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد من واصل اليد ما يقيد اقراره باصل الملك لمورث المدعى
كدعواه شراء مورثه من أبى المدعى مثلا والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة فائدين
فوق مسافة القصر يملكون نخلا بطريق الارث عن مورثهم وضع شخصان اجنبيان
أيديهما على النخل المذ كور فى غيبة الورثة المذ كور بن مدة من السنين ثم حضر الورثة
المذ كورون من غيبتهم وطلبوا رفع يدا وضى اليد المذ كورين عن النخل المذ كور فأنكر
ملكهم فيه والمحال ان الجماعة المذ كور بن أيديهم حجج تشهد بالملك لهم فيه عن مورثهم
فهل والمحال هذه اذا أثبت الجماعة المذ كورون استحقاقهم فى النخل المذ كور عن
مورثهم بالبيئة الشرعية يحكم لهم به ولا عبرة بانكاروا وضى اليد بعد ذلك (أجاب) اذا
لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الجماعة المذ كور بن بملك النخل وأثبتوا ملكيتهم
لذلك بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ولا يعتبر انكار المنكر دعواهم بعد الاثبات الشرعى
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة أولاد وابن ابن وترك ما يورث عنه مشرعا
من نخل ودار وطاحونة وأرض زراعية وأميرية وصار الاخوة فى معيشة واحدة وضعوا ابن
أخيه الميراث واستمررا على ذلك مدة تزيد على عشر بن سنة حتى غف التركة وزادت
والآن أرادوا القسمة فادعى ابن الابن ان ما ذكر له خاصة حازه من ماله الخاص به وان
العمامة أجرا فتح يده ولا بيئة تنور دعواه فهل والمحال هذه تقسم التركة وما تحصل من
غائبين الأولاد ولا شئ لابن الابن المذ كور ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى
والمحال ما ذكر (أجاب) اذا كانت اليد على ما ذكر بالسؤال للجميع ثابتة لا يعول شرعا
على مجرد دعوى كل فريق منهم اختصه بذلك بدون اثبات بطريق شرعى والله تعالى
أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن زوجها وأما أخ عاصب وترك ما يورث عنها مشرعا من
عقار ومنقول وأرض ملك أبعادية فطلب الزوج حصته من الميراث على يد المحاكم
السياسية من باقى الورثة فادعى ابدين عليه لزوجه من مقدم الصداق ومؤخره وأن ما
خصه من ميراثها خصه عليه من أصل الدين المذ كور وانها قبل موتها أعطت جانبها من
الابعادية لأخيه وأظهرها وثيقة بذلك فأنكر الزوج دعواهم الاعضاء المذ كور ووجدوها
جدا كليا وبطل المحاكم الوثيقة لعدم ثبوت مضمونها فهل يكون للزوج طلب ميراثه
من زوجته ولا عبرة بالدعوى المجردة ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت وماذا يخص كل وارث

ذى الحجة سنة ١٨
١٢٧٤

مطلب أجر نفسه لعمل في
الارض وما فيها من الثقل
ثم ادعى المالك لا تقبل
محرم ١٨
١٢٧٥

١٩ ١٢٧٥

٢٥ ١٢٧٥

(اجاب) للزوج المذکور اخذ حصته من تركه وزوجته بالفرضة الشرعية ولا عبرة بدعوى الاعطاء بدون اثباتها بوجه شرعي وما يتحقق لها عليه من الدين بالوجه الشرعي يكون تركه عنها ايضا بسقط عنه من ذلك مقدار حصته من الميراث والباقي يلزم بدفعه لباقي الورثة وللزوج المذکور في ميراثها النصف فرضا وللأم الثلث كذلك والباقي لأخيهما الشقيق أو لأب تعصدا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخلا اتفقوا مع رجل آخر على حراسته بربيع الخارج من ثمرته ومضى على ذلك خمس سنوات ثم بعد مضي تلك المدة ادعى الحارس المذکور ملك النخل وقرسه فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته (اجاب) نعم لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته اذا ثبت انه أجر نفسه لحراسة ذلك النخل لما في التنقيح بالفرز والى الفصل السابع في الفصول لو أقام المدعى عليه بيئته ان المدعى أجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعاهو يكون اقرارا من المدعى انه ليس بملكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقارا عن مورثه واستمر في يده مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارض ولا منازع ثم وقفه واستمر بعد وقفه واضع عليه وورثته كذلك من بعده مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم ظهر الآن رجل يدعى ان بعض هذا العقار حق مورثه يدعى ان جده استأجر هذا البعض من وقف كذا مدة تسع سنين سنة ابتداءها سنة الف ومائة وتسع وستين وذلك بموجب صورة حجة نقات من السجل مضمونها ما ذكر ويطلب نزح المكان من يد الموقوف عليهم بسبب ذلك فهل لا تسمع دعوى هذا المدعى حيث مضى عليه ما يزيد على ثلاث وثلاثين سنة خصه وصاؤه هو بالاجارة عن مدة طويلة في الوقف الذي اسند اليه الاجارة وقدمات مورث المستأجر حسب زعمه (اجاب) دعوى المدعى ان كانت على هذا الوجه لا غير بلا زيادة على ذلك فهي غير معتبرة شرعا والمحال ما ذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ قائب فوق مسافة القصر وعن ابنين قاصرين وترك ما يورث عنه شرفا من عقار وغيره ثم حضر الغائب من غيبته ووضع يده على تركه أبيه وطرده القاصرين المذكورين والآن بلغ احد القاصرين رشيدا واداد اخذ نصيبه من تركه أبيه من عقار وغيره فانكر واضع اليد المذکور ان تركه وادعى ان اياه لم يترك تركه اصلا فهل اذا اقام الذي بلغ بيئته ان اياه ترك عقارا وغيره ومكتوب حجج العقار باسم ابيه يكون له اخذ نصيبه منه ولا عبرة بانكار الاخ واضع اليد المذکور بعد ذلك واذا اقام القاضي وصيا على القاصر الثاني وعلى حفظ ماله يكون له الخصامة مع البالغ المذکور واخذ نصيب القاصر المذکور وحفظه تحت يده الى بلوغه رشيدا (اجاب) جميع ما ثبتته الابن المذکور الذي بلغ رشيدا وتركه عن ابيه مما يورث عنه بالوجه الشرعي به يكون له الاستيلاء على نصيبه منه بالفرضة الشرعية ولا يعتبر انكار الابن الواضع يده على ذلك وكذا الحكم فيمن ينصبه القاضي وصيا على القاصر بالنظر لنصيبه والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) في جماعة ادعوا على جماعة بدعواوى على بدعواضى بلدهم ومطال بينهم في ذلك النزاع والنخصام ثم بعد ذلك أبرأ كل من المدعين والمدعى عليهم الا آخر ابرأه اماما من جميع الدعاوى ما عدا دعوى النخل المدعى به الا ان وكتب بذلك حجة شرعية تسمجلة بالسجل المحفوظ فهل والحال هذه تسمع دعوى النخل من المدعين ولو مضى بعد كتابة الحجة المذكورة نحو خمس سنين حيث لم تدخل دعوى النخل في الابراء العام المذكور (اجاب) مجرد مضى خمس سنين على دعوى النخل لا يمنع من سماها ما لم يوجد مانع شرعى فاذا لم يتحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المدعين المذكورين بما ذكر ولم يشمل الابراء من الدعاوى المذكورة والدعوى بالنخل كما ذكر بالسؤال تسمع ودعواهم بذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان بعضهم بالغ وبعضهم قاصر يتيم والا ن يدعى رجل أجنبي من أهل البلاد مقيم فيها مشاهد لتصرفهم فيها مع عدم منازعته بان والده اشترى من والدهم حصته منها في حال حياته من مدة نحو ثلاثين سنة وزيادة متعللا بورقة قديمة بيده غير ماثلة المضمون وغير مسجلة بمجل القاضي فانكر الورثة دعواه الشراء من مورثهم والحال ان الدار لم تزل بيد الورثة الى الآن فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الورثة في دارهم بدون وجه شرعى واذا أقام شطرا واحدا لا عبرة بشهادته ولا بالورثة المذكورة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات على فرض كونها مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من بلاد السودان مات عن زوجته وعن ورثة غيرها وترك ما يورث منه شيطان عتار ومعاشر ونقود وفرش وفحاش وغير ذلك مما يورث فادعت الزوجة بامتنعة وأشيء مما ذكر بانها ملك لها فانكر الورثة دعواها والحال انهم يقيمون بينة بما تر كهمورثهم في منزله وحوزة حتى مات فهل اذا ثبت انهم ملك مورثهم بالوجه الشرعى يجب ان يثبتوا ذلك ويقضى لهم بها ويقسم جميع ما تركه بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) اذا مات الزوج واختلقت زوجته مع ورثته في متاع البيت فما كان مختصا بالنساء أو مشتركا بينهما وبين الرجال فالقول للزوجة المذكورة فيه بيمينها وعلى ورثة الزوج اثبات دعواهم ان ما ذكر ملك لمورثهم وما كان مختصا بالرجال فالقول لورثة الزوج فيه انه ملك لمورثهم والبنية بينة الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا خربة بالميراث عن اصولهم تسهيوا من بلدهم وغابوا بارض بعيدة فوق مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة فوضع رجل أجنبي يده عليها في غيبتهم تلك المدة ثم مات في غيبتهم عن ابنه فوضع يده عليها بعده والا ن حضر الورقة وطلبوا رفع يدها عنها فطلبوا بطول المدة بوضع يده بعد أبيه فهل اذا أقام الورثة المذكورون بينة بان الدار المذكورة ملك لا يهيم وانها لم تخرج عن ملكه تسمع دعواهم وتقبل بينتهم ويكون لهم نزلها من واضع اليد عليها بغير طريق

١٢٧٥

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٩

مطلب في اختلاف الزوجة

ورثة الزوج في متاع البيت

١٢٧٥

٢٦

جادی الثانية سنة

٢٨ ١٢٧٥

شرعی اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعی (اجاب) اذا ثبت الورثة المذکورون ملکیهم تلك الدار عن مورثهم بالوجه الشرعی یقضى لهم بها حیث لا مانع ومضى مثل تلك المدة مع الغيبة مسافة السفر لا یمنع من سماع الدعوى اذ هی عذر شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل ادعی علی آخر بدين يستحقه عنده من نحو ثمان عشرة سنة أصله أجرة مکان فانكر دعواه والحال ان المدعی حاضر موجود مع المدعی علیه فی بلد واحد ولم يطالبه به ولم يدع به علیه ولم ينزعه أكثر من خمس عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم ان كان منكر ذلك ولعقد الاجارة والاتساع كما لو ترك لعذر والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل طلق زوجته ثلاثاً ولها ملبوس وأمتعة من الخاص بها ادعت به وطلبت اخذها فهل یكون القول قولها فيما یصلح لها وليس له منعها من ذلك (اجاب) القول لازوجة بیمنها قبل الطلاق وبعده فی الخاص بالنساء من متاع البیت الذی یسكنان فیها الا اذا كان الزوج یدیع مثله والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن ورثة وترك فادعی رجل علی الورثة المذکورین بان مورثهم كان وکیله فی ايجار أرض معلومة معلوكة له وفی قبض أجرة وانها أجرة الفلان بكذا اورد بان حب القول وقبض الاجرة المذکورة وبقيت عنده ويرید أخذها من التركة وأجاب الورثة بعدم علمهم بذلك فاقام بینة شهدت له بدعواه ولم یوجد فی التركة عین ما ادعاه فهل یحلف المدعی فی هذه الحالة كما یحلف مدعی الدین علی المیت أم لا وهل یلزم الورثة دفع المثل أو دفع القيمة وهل العبرة فی القيمة بزمن قبض المتوفی للأجرة المذکورة أو بزمن الزام الورثة قبضها (اجاب) الدعوى علی المیت بعد اقامة البينة الشرعیة علیها سواء كانت بدين أو عین لا یدفعها من الیمین وليس خاصاً بدعوى الدین کاذ کره بعض علمائنا والقول مثلی فالواجب فیہ رد مثله حیث تعذر ردقیته والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له علی آخر مبلغ من الدراهم طلبه منه فاقر له ببعضه وأنكر الباقي فطالبه عند القاضي وأراد تخليفه فانكر الكل وحلف علیه فهل اذا أراد رب الدین اقامة بینه علی دینه بعد حلف المدیون بدينه یحجب لذلك ویكون ملزوما به ولا یمنع من ذلك الحلف المذکور (اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعی بعد یمین المدعی علیه عند العامة وهو الصحيح لقول شریح الیمین الفاجرة أحق ان ترد من البينة العادلة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته وابنین وبنات منها وبنات من غيرها اقتسموا ترکه بینهم فوضع احد الابنین یدیه علی نصیبه ونصیب اخته التي هی من غیر أمه مدة ثم مات عن ورثة فارادت الاخت المذکورة أخذ ما یخصها فی ترکه ابیها من ترکه أخيها فامتنع ورثته عن ذلك متعللين بانها لم تطالب مورثهم حال حیاته فهل اذا ثبت بالوجه الشرعی ان مورثهم وضع یدیه علی نصیب البنت المذکورة یكون لها طلبه من ترکه (اجاب) اذا لم یکن هناك مانع من سماع دعوى الاخت المذکورة بما یخصها فی ترکه ابیها ما ندعی انه یحتج ید أخيها المتوفی واثبتت دعواها علی ورثة أخيها بعد

رجب

١٩ ١٢٧٥

رمضان

٤ ١٢٧٥

مطلب یمین الاستظهار
لیس خاصاً بدعوى الدین
علی المیت

٩ ١٢٧٥

مطلب تقبل البينة بعد
یمین المدعی علیه

١٨ ١٢٧٥

شوال

١١ ١٢٧٥

مطلب القول للحي من
الزوجين في الخاص به
بيمينه

صحتها بالوجه الشرعى يقضى لها بذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجتين وهن ابن وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا ولاحدى الزوجتين مصاغ يدها
وفي حوزها والا آن يدعى باقى الورثة انه ملك لمورثهم وهى تنكر دعواهم والحال انه
لا بينة لكل فهل تصدق الزوجة بيمينها فيما كان يسدها من الحلى المذكور ولا حق لباقي
الورثة فيه ولا يكون تركته بل يكون لها خاصة (أجاب) القول للحي من الزوجين فيما
يختص به بيمينه وعلى ورثة الميت البينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل العلم
كان هو وأخوه في عائلة واحدة ولهما اطيان فلاحه زرعانها معا وللعالم كسب آخر
خاص به ثم مات فوجد تحت يد العالم كتب علم ادعت ورثته انها لمورثهم خاصة بعضها
آل له بالهبة وبعضها بثمن من ماله الخاص به فهل تكون الكتب المذكورة للعالم
وحده تقسم على ورثته خاصة ويكون القول قول ورثته واضع اليد في أن ذلك خاص
بمورثهم حيث تحقق أن لمورثهم كسبا على حدة الا اذا قامت ورثة الخارج بينة على
الاشتراك (أجاب) حيث كانت اليد على الكتب للعالم المذكور خاصة وكان له كسب
خاص به فالقول لورثته في دعوى اختصاص مورثهم بذلك وعلى ورثة الخارج البينة
على دعوى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين عملوا كين لرجل وقف أحدهما
على نفسه ثم على ذريته من أولاد الظهور دون أولاد البطون بموجب حجة ايقافه لذلك
وبنى الآخر بدون وقف من قبله ثم مات عن ذرية وآل الوقف والملك لرجل وامرأة من
ذرية الواقف المالك ثم ماتت المرأة عن ابن من أولاد البطون فلم يستحق في المكان
الموقوف وله استعفاء في المكان المملوك بالارث عن أمه عن الجدة المالك الاصلى
المذكور فاستولى خاله الرجل المذكور على المكانين وصار يدفع نصيب الابن من
أجرة المكان المملوك الى أن مات في سنة ١٢٧٤ عن ابن وبنت وزوجة فاستولى
ابنه على المكانين ومنع ابن عمته عن نصيبه في المكان المملوك فهل اذا ترفع معه لدى
القاضي وطالب نصيبه في المكان المملوك بطريق الارث عن امه وهى عن أبيه المالك
المذكور الذى وقف المكان الثانى وكان نسبته ثابتا واصل الملك في ذلك المكان
المذكور ثابتا أيضا وادعى ابن خاله ان جده المذكور وقفه أيضا كما وقف المكان
الثانى على أولاد الظهور وادمنعه من نصيبه بطريق الارث لايجب لذلك بمجرد دعواه
سيما ولم يكن هناك سند شرعى يشهد لدعوى بالوقف بل حجة الايقاف خاصة بالمكان
الثانى ويكون القول قول المتكرا باقافه من قبل المالك المتفق على ملكه ما لم يثبت
مدعى الوقف دعواه بطريق شرعى سيما ومورث مدعى الوقف كان يوصل مدعى الملك
نصيبه من أجرة المكان المملوك على انه ملك لاوقف (أجاب) حيث كان أصل الملك
في المكان المذكور ثابتا لمورث الابن المذكور فالقول له في انكار الوقف من قبله ولا
عبرة بالدعوى المبردة عن الاثبات بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات

١٢٧٥

١٤

ذى القعدة

١٢٧٥

١٢

ذى الحجة

١٢٧٥

٢٨

عن ابن وبنت وترك ستا وثلاثين نخلة وقسم النخل بينهما لابن المذكور وأربع وعشرون والبنات اثنتا عشرة نخلة ووضع كل منها يده على نصيبه فباع ذلك الابن ثمان عشرة نخلة من نصيبه لرجل وبقي ست من نصيبه ثم باعت البنات المذكورة اثنتي عشرة نخلة نصيبها لرجلين ثم بعد ست سنين باع الرجلان اثنتي عشرة نخلة المذكورة لامرأة بحجة مسجلة شرعية ووضع يدها على اثنتي عشرة نخلة وصارت تصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وتدفع ما عليها الى الديوان والآن قام وارث الابن يدعي بان النخل كله ملك الجدة وأنه لم يترك الا ثمان عشرة نخلة ويريد مقاسمتها فيما اشترته من اثنتي عشرة نخلة والست الباقية من نصيب أبيه فهل اذا ثبت كل من القسم المذكور بين البنات والابن مورثه ويبيع أبيه الثمان عشرة نخلة وان المتروكة من الجد ست وثلاثون نخلة لا تسمع دعواه ويكون الحق في النخل للمرأة المشتريه اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الجدة المذكورة تركت ستا وثلاثين نخلة وان الابن والبنات اقتسما ذلك واختص الابن باربع وعشرين نخلة مقدار الثلثين واختصت البنات باثنتي عشرة نخلة مقدار الثلث وكل منهما تصرف في نصيبه بالبيع على الوجه المذكور الى أن وصلت الياثنتي عشرة نخلة نصيب البنات لثلاث المرأة بطريق الشراء الشرعي لا يكون لوارث الابن معارضة المشتريه فيما آل اليها بالشراء على هذا الوجه ولا عبرة بانسكاره ان جده ترك ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في مرض الموت أقرا لاجني يدين ثم مات عن ورثة أنكره والدين المذكور وادار الاجني اثباته مستندا لاقراء المذكور ولم يذ كر سببا غير الاقراء فهل اذا لم يذ كر سببا للدين غير الاقراء المذكور لا يحكم له به (أجاب) الاقراء ليس سببا من أسباب الملك وقد صرحوا بان الدعوى بناء على الاقراء لا تسمع الا اذا ادعى انه يستحق كذا بدمه فلان مثلا وأنه أقرا له به فانها تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين توفيا وتركوا دورا ولم يتركوا سواها واولاد انفراد كل من الاولاد بسكن وكسب يختص به فصار كل واحد منهم يكتسب بخصوصه ويحوز مواشي وعقار اخلاف المتروكة فادعوا الآن على أحدهم ان جميع ما حازوه من المواشي والعقار الاخر تركه تقسم بينهم وهو ينكر دعواهم قائلا انه ملك لي حصلة من مال اقترضته لنفسى ومن كسبي الخاص في فهل يصدق في انه ليس تركه سيما وقد وضع يده عليه بانفراده مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيه تصرف المالك من غير معارضة ولا منازعة مع عدم المانع الشرعي ومع شيوع انه ملك له من اكسابه الخاصة به بين اهل البلد وغيرهم (أجاب) اذا كانت اليد على العقار والمواشي المختصة له بكسب أحد الاولاد خاصة فالقول له يمينه في انه ملكه من كسبه الخاص به حيث كان منفردا عنهم وكان يتصرف فيه بانفراده تصرف المالك حيث لم يثبت انه من كسب الجميع او انه من جهة تركه المورثين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم

٢٩ ١٢٧٦

مطلب ادعى ديننا بناء على
الاقراء لا تسمع

١٢٧٦

صفر
٧

١٢٧٦

١٨

(سئل) في رجل اشترى صندوق حديد من آخر بثمن معلوم من الدراهم في تاريخ معلوم ودفع له الثمن المذكور وقبض منه المبيع ثم وضعه عند البائع امانة ثم بعد مدة وجد المشتري المذكور الصندوق بيد رجل آخر فطلبه منه فادعى واضح اليه المذكور انه اشتراه من البائع للمشتري الاول المذكور بتأريخ متاخر عن شراء المشتري الاول فهل تسمع دعوى المشتري على مدعى الشراء ثانيا الواضح يده على الصندوق المذكور واذا أقام كل منهما بيته على الشراء من البائع المذكور وكان تاريخ المشتري الاول أسبق يقضى له بالصندوق المذكور وتقدم بيته على بيته مدعى الشراء ثانيا بتأريخ متاخر ولا يحتاج المحال الى احضار البائع حيث ادعى كل منهما الشراء من شخص واحد (اجاب) نعم تسمع دعوى مدعى الشراء بتأريخ سابق على واضح اليه المدعى شراء ما ذكر من بائع المشتري الاول بتأريخ لاحق وتقدم بيته على بيته مدعى الشراء آخر اولا لانه وقف سماح الدعوى على حضور البائع لهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها وضعت رجل اجنبي يده عليها وهي غائبة بلا جارة ولا اذن شرعي من المالكة المذكورة وغيبتهما في مكان تزيد على مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة وفي اثناء تلك المدة لم تحضر فهل والمحال هذه اذا أثبتت المرأة المذكورة ملكها للدار المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يد الرجل المذكور عنها وتسلم للمرأة المذكورة كورة حيث كان الرجل المذكور واضعا يده عليها بلا وجه شرعي (اجاب) الغيبة مسافة القصر وعذر شرعي تسمع معه الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فاذا أثبتت المرأة المذكورة ملكها تلك الدار بالوجه الشرعي يقضى لها بها وترفع يده واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت في غيبة زوجها فوضع نسوة يدهن على ما في البيت المنسوب للزوج المذكور من مصاغ وفراش ونحاس وغير ذلك مدعين انهن بنات عمها فهل اذا حضر الزوج من غيبته وأنكر واداة النسوة المذكورات وادعى ان جميع ما في البيت ملكه يكون عليهن اثبات وراثته بالوجه الشرعي ويقبل قوله في الصالح له والمشارك ويكوله نصف الخاص به بالميراث (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت من غيرها وترك بعض عقار ثم ماتت الزوجة عن بنت قاصرة من غير الرجل المذكور ولم يقسم العقار المذكور بين ورثة الميت الاول والآن تريد بنت الزوج المذكورة بعد بلوغها أخذ ما يخص امها من تركته بالقريضة الشرعية من واضح اليد على العقار فامتنع من ذلك متعللا بان المدة من وقت موت الرجل لغاية الآن سبع عشرة سنة والدعوى لا تسمع بعد مضي تلك المدة والمحال ان ام المدعية طلبت حقها فيما يخصها منه مرارا فهل يكون للبنت المذكورة طلب ما يخص امها بالقريضة الشرعية من واضح اليد على العقار المذكور ولا يمنعها من ذلك مضي المدة المذكورة سيما وواضح اليه مقر بان العقار المذكور مخلف عن زوج المرأة أم البنت المذكورة وليس له معارضة

١٢٧٦

١٩

١٢٧٦

٢٩

ربيع الاول

١٢٧٦

١٠

ربيع الاول سنة
٢٩ ١٢٧٦

الابطول المدة (اجاب) لا عبرة بمجرد تعلل واضع اليد بمضى سبع عشرة سنة مع عتقائه
باستحقاق المدعية في العقار المذكور بطريق الارث عن مورث أمها المتوفاة عنها و يؤمر
برفع يده عن حصتها حيث لا مانع سوى ما تعلل به على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يبيده جنيته يزعم انه اشتراها من شخص وأخذ من البائع حجة الجنيته المذكورة
المهردة باسم البائع الدال مضمونها على ان الجنيته الكائنة بالجهة الفلانية الدائر عليها
سيماح من حجر المشتملة على أشجار مثمرة وغير مثمرة وثلاث سواقي وصهر يبيع المصنوعة
بحدود أربعة أممات القبلية يفتنى لسيد عبد الباقي زقوق فزعم ان موضع هذا السبيل
المذكور من مدة زمانية خارج عن سياج الجنيته المذكورة بمسافة بحيث على زعمه ذلك
يدخل في ذلك طريق عام من قديم الزمان خارج عن السياج وارض أيضا في يده ملاكها
مشتملة على صهاريج وسرايق وخلاف ذلك زيادة عن مشتملات حجة بكثير وهم
متصرفون فيها مدة مديدة من السنين أكثر من خمس عشرة سنة من غير منازع ينازعهم
والآن أراد الرجل المذكور الدعوى بما ذكره من هذه الاراضي من يده ملاكها
والاستيلاء على الطريق المذكور بهذا الزعم مع انكار الملاك المذكورين فهل مع
مخالفة مشتملات الحجة التي في يده لمداها ونقص المشتملات عن دعواه ومع وجود طريق
عام من قديم الزمان فاضل ومع سبق وضع يد ارباب الاراضي عليها والتصرف فيما المدة
المديدة والسنين العديدة التي تزيد على خمس عشرة سنة بعد شرائه من غير منازع ولا
معارض مع التحكك من الدعوى تلك المدة ومع احاطة السياج بالجنيته المذكورة
لا تسمع دعوى المدعي المذكور على اصحاب الاراضي المذكورة سيما مع المشاهدة
لتصرف ارباب تلك الاراضي فيها بسائر التصرفات (اجاب) نعم الدعوى المذكورة على
فرض صحتها غير مسموعة به دحض تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يبيع لا يخرج لاهل ماله المذود لارضه ووضع المشتري يده عليه ثم بعد
مضي مدة من السنين مات البائع وبقي المشتري واضعا يده عليه خمس عشرة سنة من وقت
البيع وهو يتصرف فيه بلا منازع ولا معارض المدة المذكورة والآن ادعت بنت البائع
على المشتري بان اباها باع النخل المذكور بالا كراه وادعى ايضا ابن ابنته على المشتري
المذكور ان جده كان وهبه له ولاخيه والحال انه لم يحصل القبض منهم النخل مع
بلوغهما والبنات المذكورة مقيمة في البلد ومشاهدة لتصرف المشتري المدة المذكورة
ولم تدع ولم تنزع ولم يمنعها مانع شرعي من الدعوى في جميع تلك المدة فهل لا تسمع
دعوى البنات ولا تصح المدة على فرض ثبوتها حيث لم يحصل قبض خصوصا والمشتري
منكر لدعوى البنات وابن الابن (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا
في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والهة المذكورة على فرض صدورهما غير معتبرة
على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما مضى منه رجل ادعى على آخر

فوله سياج يوزن كتاب
الحائط وما أحيط به على
مثل النخل والكرم فاموس
اه معصع

ربيع الثاني
١٩ ١٢٧٦

٢ ١٢٧٦

مطالب اشتراها ثم ادعى
ملكه ولم يعرفه وقت الشراء لتغير بعض أوصافه لا تقبل خلافا لابي يوسف

بهما رانه ماله كره ونج عنه وانه ضاع منه منذ اشهر فوجده تحت يد المدعى عليه ويريد
أخذه منه لوضع يده عليه بغير حق فلما سئل المدعى عليه أجاب بانه ماله كره اشتراه من رجل
آخر وانه قد كان باعه للمدعى المذكور بثمن معلوم فاشتراه منه بذلك ودفع له الثمن وسلمه
المحارث ثم تراد البيع ورد له الثمن وقبض منه المحارث اعترف المدعى بذلك وذكر انه اشتراه
منه وانه وجد اذ نيه مشروعتين وشعر ذنبه مقصودا فلم يعرفه وقت الشراء ثم بعد ذلك
امعن النظر فيه فعرفه ورد عليه وأخذ منه الثمن فذا ايدى كون المحكم في ذلك (أجاب)
شراء المدعى المحارث من المدعى عليه اقرار بان لا الملك له فيه فلا يقبل منه دعوى انه ماله كره
يتار بغير سابق على ذلك ولا يخرج منه التناقض ما تعلل به من شرم اذ نيه وقص شعر ذنبه
فيما يظهرون ثم رأيت في الهيوط البرهان من الفصل التاسع عشر من كتاب الحيل ما يؤيد
ذلك حيث قال ان كان المدعى عرضا أو جارية أو نحوهما سوى العقار فالحيلة أن يغير
المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فقبطل
دعواه لانه لما ساومه فقد زعم انه لا ملك له في المدعى به فبطل دعواه وروى عن أبي يوسف
انه كان ينظر في مثل هذا المدعى وكان يقول ان داس المدعى عليه على المدعى فساومه
المدعى بناء على انه لم يعرف المدعى به تسمع دعواه واقتصر في الهندية على القول الاول
عازيا الى الذخيرة فيفيد اعتماده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه يستحق
عنده مبلغا معلوما من الدين من نحو عشرين سنة فأنكر المدعى عليه دعواه والحال ان
المدعى كان حاضرا وجودا مع المدعى عليه المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم
ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة فاكتمع انكار المدعى عليه الا في الارث والوقف ووجود عذر
شرعي ككون المدعى عليه ثابت الاعسار في هذه المدة ثم ايسر والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة مشتركين في طاحونة وحقوقها مع بعضهم مكنت تحت ايديهم نجسا
وعشرين سنة والجميع يتصرفون فيها تلك المدة ثم توفوا عن اولاد ووضعت اولادهم
أيديهم عليها مدة ثمان سنين والآن ادعى بعض اولاد الشركاء ان المكان الذي فيه
الطاحونة ملك لا يسه خاصة وهو تركة عنه بالميراث والحال ان أباه كان مشاهدا لتصرف
شركائه مدة الخمس والعشرين سنة ولم يدع ما سكا في تلك المدة ولم يكن هناك مانع له ولم
يقر الشركاء بالملك وابنه مشاهد لورثتهم في الثمان سنين أيضا ولم ينازع فهل والحال
هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى مع
حضوره وتمكنه من مشاهدة تصرف الغير خمس عشرة سنة فاكتم مانع من سماع دعواه
اذا كان الخضم منكرا في تلك المدة فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة اخوة مات أبوهم وأحدهم
قاصر فصار مع اخوته حتى بلغ رشيدا فانفصل من اخوته واستقل با كسابه وصار في معيشة

١٢٧٦

١٥

١٢٧٦

١٨

١٢٧٧

صفر

٢

وحده والثلاثة الاخوة في معيشة واحدة ومضى على ذلك مدة من السنين ثم مات أحد الثلاثة عن ورثة واخويه فخاف هذا المنفصل وادعى على الاخوين المذكورين وورثة الميت ان له استحقاقا في جميع ما هو تحت أيديهم من عقار ومنقول بطريق الارث عن أبيه فأنكر المدعى عليهم دعواه فهل اذا ثبت هذا المدعى شيئا من ذلك بالبيينة الشرعية انه من تركه أبيه يكون له اخذ حقه فيه خاصة ولا يستحق فيما جددته الاخوة المذكورون باكتسابهم بعد موت أبيهم شيئا (أجاب) ما يشبهه بالوجه الشرعى انه من تركه ابي الاخوة الاربعه أو غنائها ولم تحصل فيه قسمة يسكون للاح المنفصل عن اخوته بمعيشة على حدة أخذ نصيبه من ذلك بالغريضة الشرعية وليس له مشاركة باقى الورثة فيما حصلوه لانفسهم خاصة بسعيهم وكسبهم الخاص بهم بدون وجه يوجب مشاركتهم في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع الى زوجته ابنه مبلغا من الدراهم على سبيل الامانة عندها فبعد مدة طلب منها المبلغ المذكور فاعترفت على يديينة شرعية بانها استأجنته منه ولكن ادعت انه أعطاه لها على سبيل النيشان فهل يكون المدافع مصدقا في دعواه انه دفعه لها على سبيل الامانة لانه أعلم بمجهة الدفع ولا تصدق في دعواه حاجيت لم يكن لها بيينة شرعية تشهد بذلك (أجاب) حيث اعترفت زوجة الابن باستلامها المبلغ المذكور من ابي زوجها وادعت انه ملكها اياه وهو ينكر فالقول له بيمينه وعليها البيينة اذا البيينة على المدعى واليمين على من انكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا منذ خمس وعشرين سنة وبعدموته ادعت بنت البائع على بعض ورثته ان مات تحت أيديكم من العقار كان ملكا لامرأة اجنبية ووقفته على والدي وأولاده وقد مات والدي وان الناطرة والمستحقة فاجاب المدعى عليه بان وادى اشتراه من ابيك من المدة المذكورة ثم آل الى مع باقى الورثة اربعة فادعت دعواها وانكر واضع اليد ملك من اسندت المدعية الملك اليه وابقاه حسب دعواها يطلب منها أولا البيينة على دعواها حيث اعترفت ان الملك كان لاجنبي او يطلب من المدعى عليه بيينة الشراء من أبيها مع انكار المدعية ملك أبيها المذكور وكانت خارجة والمدعى عليه ذابد (أجاب) حيث ردت المدعية اقرار المدعى عليه ذى اليد ملك أبيها لا عقار المذكور وادعت انه كان ملكا لامرأة اجنبية ووقفته على ابي المدعية وأولاده فان صححت دعواها وانكرها خصمها ذو اليد تطلب منها البيينة على ما انكره فان اقامتها على وجهها الشرعى ولم يكن هناك مانع من سماعها يقضى لها بما ادعته على واضع اليد ولا يقضى على باقى ورثة أبيه مع غيبتهم بلا نائب عنهم في الخصومة ان كانت اليد للجميع ومع ولا تطالب البيينة من ذى اليد على ما ذكره ولو تضمن الاقرار باصل الملك لابي المدعية لان ذلك يبطل بردها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وكل ابن عمه في بنائها وادنه بان يسكنها فرضى ابن العم بذلك ووضع يده عليها وهدمها وبنائها وسكنها ثم مات مالك الدار المذكور عن ابن عمه المذكور وهو

١٢٧٧

١١

ربيع الثاني

١٢٧٧

١٣

جمادى الاولى

١٢٧٧

١

واضع يده عليها به - لموت مورثه مدة تزد على خمس عشرة سنة - ولم ينازعه أحد فيها
والآن ادعى رجل أجنبي أنه يستحق المورث من تلك الدار المذكورة فأنكر واضع اليد
دعواءه والحال أن المدعى المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد المذكور المدة
المذكورة ولم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب فهل لا تسمع
دعوى المدعى المذكور والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة
سنة إلا في الارث والوقف وجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن زوجها وهاو ابن خالتها وعن عهالام وعن عمة أبيها وتركها يورث عنها فهل يكون
الميراث بين عهالام وزوجها مناصفة وإذا ادعى الزوج أن النحاس والفراش له يكون القول
قوله في ذلك وإذا أقام المم بينة على ملك الزوجة في بعض ما يدعيه الزوج من ذلك وأثبتته
بالوجه الشرعى يقضى له بالميراث فيه وإذا ادعى الزوج أن المصاغ ملكه وادعى المم
الوارث أنه ملكها يكون القول قول المم (أجاب) يموت المرأة المذكورة عن زوجها
الذى هو ابن خالتها وعن عهالام وعن عمة أبيها لا غير يكون ميراثها بين زوجها وعهالام
المذكور مناصفة ولا شيء لمن بقي من هؤلاء وإذا اختلف الزوج الحمى مع باقي الورثة في
متاع البيت الذى هو مسكن للزوجين فالقول للزوج بيمينه فيما هو مشترك أى صالح
للرجال والنساء ~~كما~~ النحاس والفراش أنه ملك له إلا أن يقيم الوارث بينة أنه ملك
للزوجة والقول للوارث بيمينه فيما هو خاص بالنساء كالمصاغ أن ادعى أنه ملك للزوجة
إلا أن يقيم الزوج بينة أنه ملكه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أولاد بلغ لهم أب
في عياله ثم عاثر عن الكسب أخذوه وانتقلوا به من بلدة إلى أخرى وأقاموا فيها مدة ثم
خلف الأب ابنا آخر وصار مع أبيه في عيال أخوته حتى مات أبوه وبلغ الولد وشيدا
فزوجته أخوته من مال أنفسهم وصاروا ينفقون عليه وعلى زوجته لكونه لا كسب له
إلى أن مات عن ابن فبقي الابن في عائلتهم أيضا حتى مات عن أمه فادعت على الأولاد
المذكورين بأن لها حق في الأشياء التى تحت أيديهم بالميراث عن أبنا وهو عن أبيه
وأبوه عن أبيه الذى هو أبوا الأولاد المذكورين فهل لا تجاب المرأة المذكورة لدعواها
وليس لها حق فيما بأيديهم بدون اثبات دعواها بالوجه الشرعى ويكون ما بأيديهم
خاص بهم حيث كان بكسبهم خاصة ولم يكن لا يهيم أصل فيه ولم يكن نواصيهم فيه وتمنع
المرأة المذكورة من معارضتهم بدون وجه شرعى والحال ما ذكر سيما والأشياء التى
بأيديهم علو كة الرقبة ولا أطيان فيها (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك إذا
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال ولا استحقاق لها ولا مورثها المذكورين فيما يبد
الأولاد المرقومين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خرج من بلدة وتوجه إلى بلدة
أخرى وأقام فيها مدة سنتين وترك يبلده عقارا ثم توفي في البلدة التى كان أقام فيها بعد
وفاته حضر أولاده إلى بلده الأصلية وأرادوا يبيع عقار أبيهم الذى تركه عند توجهه إلى

١٢٧٧

١٦

١٢٧٧

٢٧

فى الحجة

٦

١٢٧٧

١٢٧٧

٢٠

البلدة التي توفي فيها فوجدوا شخصا مستوليا عليه وبنى فيه أما كن وادعى شراءه من والدهم فطلبوا منه حجة البيع فحجز عن الحجة وكشفوا في سجل القاضى فلم يجدوا لها أصلا فهل اذا عجز مدعى شراء العقار المستولى عليه من غير حق عن اثبات دعواه يكون له -م أن يأخذه ويصرفه فيه كيف شاؤا أم لا (أجاب) حيث ادعى واضع اليد شراءه للعقار من مورث الورثة المذكورين ولم يثبت دعواه انتقال الملك اليه بوجه شرعى ولا حجة بيده وحالف الورثة على نفي دعواه اليين الشرعية ان طلبها يرضى للورثة بذلك العقار ويكون لهم التصرف فيه بالوجه الشرعى حيث لا مانع وما بناه واضع اليد فهو له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أما كن متعددة ملاصقة لبعضها خلطها ببعضها وبنها مكانا كبيرا معلوم الحدود ولا يعلم حدود كل مكان من الأما كن الاصلية واستمرسا كنافيه بعد عمارته مدة تزيد عن اثنتى عشرة سنة ثم مات وله زوجة وورثة آخر ثم بعد مدة ادعت الزوجة أنها اشترت منه مكانا من جملة الأما كن المتلاصقة المذكورة قبل خلطها ببعضها مع اعترافها بأنه هدمها وبنها لنفسه حال حياته بدون انهما السكنى لا تعرف حدود المكان المدعى به بل هى مستندة فى دعواها المذكورة الى سند مكتوب من نائب من نقاب القضاة لم يبين فيه حدود المكان المذكور وليس مقيد بالسجل المحفوظ وتاريخه مضى عليه نحو عشر سنين مع تصرف زوجها فى المكان المذكور من تاريخ السند المذكور الى حين وفاته بأنواع التصرفات الشرعية وبالهدم والبناء لنفسه مع حضورها وتمكنها من الدعوى بالمعارضة ولا منازعة وتركها اياها الى الآن مع انكار باقى ورثة الزوج دعواها فهل والحال ما ذكر بالسؤال لا تسمع دعواها المذكورة ولا يعمل بمجرد الحجة المذكورة ولو فرض أنها أقامت بينة على دعواها مع الجهالة المذكورة لا تقبل بينتها (أجاب) دعوى الزوجة المذكورة على الوجه المسطور غير مسموعة ولا معتبرة شرعا ولا عبرة بتلك الحجة بمجرد دعائها على هذا الوجه ولا تقبل بينتها لو أقامتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك نخلا فوضع جماعة أيديهم على النخل المذكور ومدة من السنين والآن حضر الابن المذكور من غيبته المذكورة بعد ثمان عشرة سنة وطلب النخل المذكور من يدواضى اليد فأنكر وأما ملكه فى ذلك فهل اذا أقام الابن المذكور بينة شرعية على ملكه فى النخل المذكور بالارث عن أبيه يرضى له بأخذه وترفع يدواضى اليد عنه ونسمع دعواه بذلك ولا يمنع من سماعها طول المدة المذكورة بغيبته فيها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى ومن العذر الشرعى الغيبة فوق مسافة القصر فتسمع الدعوى معها ولو طالت المدة كما تسمع فى دعوى الميراث ما لم تبلغ ثلاثا وثلاثين سنة على ما وقع به الافتاء فى زماننا هذا الحاضر وان كان الافتاء فيما قبل ذلك جاريا على السماع وان طالت المدة عن ذلك فى الارث والوقف والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٨

صفر

٧

١٢٧٨

٢٠

في رجل يملك دارا باليراث عن أبيه اسكن ابن عمه فيها فسكن ابن العم المذ كور في الدار
المذ كورة مدة من السنين والآن اراد المالك المذ كور رفع يداين عمه عن الدار ووضع
يده عليها فامتنع ابن العم المذ كور من تسليمها المالكها متعللا بوضع يده عليها مدة تزيد
على خمس وثلاثين سنة والحال ان واضع اليد المذ كور مقر بالمالك في الدار المذ كورة
لما سكها المذ كور فهل اذا كان واضع اليد المذ كور مقر بالمالك للرجل المذ كور ترفع
يده عنها ولا يضر في ذلك طول المدة ولوبلغ المدة المذ كورة (اجاب) الاقرا وجهه على
المقر فيعامل بموجبه في حق نفسه حيث كان باختياره وتسمع معه الدعوى ولو حصل
الترك قبله للدعوى مدة طويلة من السنين اذا الحق لا يسقط بتقادم الزمان والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار وأرض زراعة
ابعادية ولم يقسم ذلك بينهما فوضع الابن يده على ذلك مدة عشر سنين ثم ماتت البنت
المذ كورة عن ورثة بالغين لم يأخذوا نصيب أمهم من ذلك حتى مضت مدة نحو عشر
سنين ايضا ثم بعد تلك المدة مات ابن الميت الاول عن ورثة بالغين فوضعوا أيديهم على
ذلك فحوسفتين والآن اراد ورثة بنت الميت الاول أخذ ما يخص والدتهم من الدار
والاوض المذ كورين من تركتهما أيهاا بفريضة الشرعية فغضبهم ورثة الابن من ذلك
متعللين بوضع يد مورثهم المدة المذ كورة وترك أمهم نصيبها الاخيها المدة المذ كورة
فهل والحال هذه يكون لورثة البنت أخذ نصيبها من ذلك بالفريضة الشرعية ولا عبرة
بتعادل ورثة الابن المذ كورين بذلك لاسيما ورثة الابن مقرون بان الدار والاوض
متروكان عن والد والدتهم (اجاب) حيث كان واضعوا اليد مقربين بنسب ورثة بنت
المورث الاصل وبان ماذ كور من الاوض والدار بخلاف عن الجحد والدمورثة الورثة
المذ كورين يؤثرون بتسليم نصيب مورثهم اليهم بحسب الفريضة الشرعية حيث
لا مانع ولا عبرة بمجرد تعادل ورثة الابن بوضع يدهم ويد مورثهم على ماذ كرتلك المدة ولا
يترك أم الورثة نصيبها الاخيها فيها اذا الحق لا يسقط بتقادم الزمان ولا يكون مضى مثلها
أو أكثر منها مانعا من سماع الدعوى مع وجود الاقرار للدعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى جارية بالغة عاقلة من سيدها بثمن معلوم من الدراهم وقبضها المشتري من
بائعها منقادا للبيع طائفة مختارة واستمر يستخدمها مدة تزيد على ثمانية أشهر ثم بعد
ذلك ادعت انها حرة الاصل فهل اذا ثبت انقيادها وتسليمها للبيع المذ كور ولا عبرة
بدهاها المذ كورة حيث لم يكن معها بينة عليها (اجاب) نعم لا يقبل منها دعوى الحرية
بدون اقامة البينة اذا تحقق انقيادها على الوجه المسطور بالسؤال ولو اقامت البينة على
حريةا قبلت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها فوضع
رجل أجنبي يده على الدار المذ كورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي غائبة غيبة فوق
مسافة القصر بلاذن شرعي من المالك المذ كورة فهل والحال هذه اذا حضرت المرأة

١٢٧٨

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٨

٨

جاذى الاولى

١٢٧٨

٦

١٢٧٨

١٠

المذكورة من غيبتها وأثبتت ان لدار المذكورة مملوكة لمورثها وانه مات وتركها ميراثا لها
وأثبتت انحصار ميراثه فيم بالوجه الشرعى يقضى لها بمثل الدار ويؤمر بوضع اليد برفع يده
عنها حيث لا مانع (أجاب) نعم يقضى لها بمثل الدار بعد اثبات دعواها بطريق شرعى
حيث لا مانع من سماع دعواها ولم يثبت انتقالها عن ملكها أو من تلقاها عنه بنقل
شرعى وترفع يد واضح اليد عليها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى بطريق وكالته الشرعية بالخصوص ومرة عن ورثة رجل على وصى ورثة نصم بان مورثي
القرىقين كانوا اخوين مع بعضهما في معيشة واحدة حال حياة أبيهما فلان وبعد وفاته وضعا
أيديهما سوية على مآثرهما واللهما المذكور ورثهما بالغان وأخذ في التكسب والعمل في
ذلك وغيره مدة من السنين ولم يكن كسب أحدهما مميذا عن كسب الآخر وصارا
ينميان المال الى أن تحصل بكسبهما سوية مال وعقار زيادة على مآثرهما واللهما ثم
مات أحدهما عن زوجته وعن أولاده واستمر واصلهم على ما كان عليه مورثهم ثم توفي
أحد أولاد الاخ الميت عن بنت وشقيقة وأم ثم مات العم عن أولاده القصر الذين هم في
حجر الوصى المدعى عليه وان المتروك عن أبي الاخوين المذكور جميع كذا وبينه عقارا
ومنفولا وان الاخوين المذكورين اشتريا كذا وبين ما حصله الاخوان بكسبهما وان
الوصى المذكور واضح يده على ذلك ومعارض لورثة الاخ في استحقاقهم في ذلك بطريق
الميراث بغير وجه شرعى وبسؤال المدعى عليه أجاب بالانكار فهل اذا ثبت الوكيل ملك
الاخوين لما ورثاه عن أبيهما وما حصله بسعيهما وتنميتهما في تركتهما أيهما يقسم بين
ورثة الاخوين سوية حيث لم يكن لاحدهما مال خاص به سيما والعم قبل موته في حال
صحته أقر بان جميع ما بيده من عقار ومنقول وأمتعة مشترك بينه وبين ورثة أخيه
وشهدت البينة بذلك (أجاب) نعم يقسم المال المتحصل بكسب الاخوين وسعيهما
والحال ما ذكرينهما سوية ونصيب كل يقسم بين ورثته بالفرضة وليس لاحدهما
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص شرعى والاقراء حال الصحة بان
جميع ما بيده من عقار ومنقول وأمتعة مشترك بينه وبين ورثة أخيه حجة على المقر
فيعامل بموجبه اذا ثبت بعد الدعوى الصحيحة بالوجه الشرعى وهو من قبيل العام
للاجهول فجميع ما يتحقق انه كان بيده في تاريخ الاقرار يعامل بموجبه فيه لا فيما حدث
بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ وأخت شقيقين وعن زوجة فادعت
زوجته بان لها دين على زوجها معلوم القدر من قبل موته فتخوأتين وعشرين سنة ثمن
مبيع فأنكر ورثته دعواها والحال انها حاضرة موجودة مع زوجها المدة المذكورة وهى
سأكتة لم تطالبه ولم تنازعه ولم تدع عليه بشئ منه المدة المذكورة من غير مانع شرعى يمنعها
من ذلك فهل لا تسمع دعواها (أجاب) اذا لم يكن الزوج معسرا حال حياته ولم يكن مقرا
بالدين المذكور من مدة لم ترد على خمس عشرة سنة ثم ادعت زوجته بعد موته بالدين

١٢٧٨

١١

رجب

١٢٧٨

١٧

مطلب ادعاه لنفسه ثم
ادعاه لغيره بالوكالة مثلا
تسمع

المذكور مع كونه غير مؤجل بعدمضى المدة المذكورة وكانت بقية الورثة منكورة
لادعواها ولم يكن هناك عذر يمنعها من الدعوى به المدة المذكورة لاسمع دعواها والا
سمعت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحصة في عقاره وأنه واضع يده
عليها بغير وجه شرعي وطالب رفع يده عنها وأنكر المدعى عليه دعواه واعترف على يد
القاضي بأن الحصة المذكورة لا ولادعاه المدعى الغائبين بناحية كذا وأنه اشتراها منهم
فذهب المدعى المذكور لا ولادعاه المذكورين ووكلوه عنه في الترافع والدعوى
والهاكمة مع واضع اليد في ذلك وفي رفع يده عنها والتصرف فيها لهم وكالة مفوضة
منكرين البيع الذي ادعاه واضع اليد وحزوا به بذلك حجة من قاضي الناحية فهل اذا
ثبتت وكالة عنهم في ذلك لدى الحاكم الشرعي بشهادة البينة الشرعية وادعى المالك في
تلك الحصة لموكله وأنكر دعواه البيع منهم لو اضع اليد لا تسمع دعواه وترفع يد المدعى
عليه عن الحصة المذكورة حيث لم يثبت دعواه الشراء ولم يكن بيده حجة شرعية بذلك
(أجاب) نعم تسمع دعواه والحال ما ذكر ولا يمنع منها سبق الدعوى منه لنفسه كما صرحوا
به وهو الظاهر على ما صرح به في نور العين وفي الاقروية من الثاني عشر في التناقض
ادعى دار لنفسه ثم ادعى انها للغلان وقفها عليه تسمع كالدعوى لنفسه ثم ادعاه لغيره
بوكالة اه وترفع يد واضع اليد بعد الثبوت بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تعدى على دار زيد وأخذها منه قهرا أو أعطها للبكر نظير دار أخذها
الرجل المذکور من بكر من مدة إحدى وثلاثين سنة ثم مات الغاصب المذکور
والمغصوب منه وبكر كل منهم عن ورثة فادعى الآن ورثة زيد المغصوب منه على ورثة
بكر واضع اليد على الدار المغصوبة بأن الدار المذكورة ملك لهم بطريق الميراث عن
مورثهم لدى قاضي ناحيتهم ويريدون رفع أيديهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بطول
مدة وضع أيديهم ورثتهم عليها من غير معارضة لهم فيها والحال انهم مقررون بملك
ورثة المغصوب منه لدار المذكورة فهـ ل حيث كان ورثة الغاصب وورثة بكر واضعو
اليدهم قرين بالملك في الدار المذكورة لورثة المغصوب منه ترفع أيديهم عنها ولا يضطر طول
المدة مع الاقرار (أجاب) الدعوى بعدمضى المدة الطويلة تسمع اذا كان الخصم
مقررا بالملك للمدعى ويؤمر واضع اليد بتسليم الدار لملكها لم يثبت انتقالها عن ملكهم
بناقل شرعي حيث لا مانع من تسليمها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارده من بيت
المال مؤرخة بسبعة من شوال سنة ثمان وسبعين ومائتين نمرة ٥٣٨ مضمونها انه لما
صار الاستاذان من المحافظة عن الافراج عن تركه المتوفى بجي جوده الصرماني لاخته
خداوجه المحكوم في الاعلام النهرى ان الحق في التركة لها والكون التركة المقضى
التسليم فيها لا وارثة من ضمنها عقار وفي حال حياة المتوفى حرر سند اياها بقا العقار المذکور
بالشروط التي شرعها في السند ومذکور فيه انه من بعد انقراض الموقوف عليهم يكون

١٢٧٨

١٠

١٢٧٨

١٠

وقفا على مسجد الاستاذ العمري وله دم الاثبات الآن من ناظر الوقف المذكور لما في
 ١ السند واجابته بأنه ما زال مدعى بما في السند وتسليم العقار للوارثة وهو فيما بعد يدعى
 عليها بدون توسط بيت المال قد اشارت الى افضة بالاستفهام هل الورثة مصدقون على
 الوقف المذكور وهل اجابة الناظر هكذا توافق اصول المصلحة ويجوز التسليم في العقار
 ورغبت المخاطبة مع حضرتكم عن ذلك وحيث انه باستجواب وكييل الوارثة افاد بعدم
 معلومية موكلته بالسند وانها ليست مصدقة على ما فيه وبالمصلحة بيت المال لم يكن منصوفا
 في مثل ذلك شئ لزم ترقيم هذا المحضر تكملة لافادة مما يجري في ذلك (اجاب) خصوصية
 مدعى الوقف انما هي على الوارثة المحقق ميراثها الا على وكييل بيت المال ولا يتوقف تسليم
 الوارثة المنسكرة للوقف ذلك العقار على عدم خصوصية هذا الناظر ودعواه الا بالوقف
 المنسكرو من وكييل الوارثة فلا مدخل لبيت المال في دعوى الوقف من الناظر المدعى
 بالوقف بل تكون خصامته مع الوارثة المنسكرة للوقف بعد وضع يدها على ذلك اذ الميراث
 الوقف ثابتا والله تعالى اعلم (سئل) في ارض براح محدودة خالية عن البناء والغرس في
 يدهم نصفها وفي يدورثة سلم نصفها الا تخارزهم فيها جماعة متعددون كل طائفة
 منهم تنتسب الى أب وجد غير الاب والجد الذين ينتسب اليهم اغبرها وتكررت افعهم في
 شأنه الذي القضاة ولم تفصل خصوصتهم حتى توافقه والدي قاض آخر فادعى الجماعة
 الخارزون انهم املك لرجل عينوه بالاسم والاب والجد وادعوا انه جد جامع لهم بعضهم
 من قبل الاب وللآخرين من قبل الامهات وانه مات ميذا من ذمة متطاولة وتركها براحا
 ميراثا لاولاده ثم ماتوا وتركوها لاولادهم وهكذا حتى آل ميراثها اليهم ولم يضع أحديده
 عليهم من زمن الجد الى قبل تاريخه وضع المدعى عليهم يدهم عليهم او انهم اقرروا بها من مدة
 ثلاث سنين للجد الذي عينوه مرة واحدة في مجلس واحد وادعوا الناقل لاجدادهم ثم
 جدوا به بذلك وارادوا اقامة البرهان على اقرارهم المسطور ونزعها من يدهم فانكر المدعى
 عليهم دعوى المدعين الملك والافراجه الى الرجل الذي عينوه وادعوا اليهم ودولانفسهم
 بالارث عن مورثهم ودفعوا دعوى المدعين بانهم كانوا توافقه وامعهم لدى قاض آخر ولم
 يدعوا عليهم الا قرارهم للرجل الذي عينوه الا ان وانتسبوا اليه بل ادعوا عليهم الا قرار
 بها لاصولهم بصيغة الجمع بلا تعيين حتى انهم اقاموا بيعة على ذلك ولم تقبل فهل اذا ثبت
 سبق دعواهم ان صيغة الاقرار كانت للاصول بلفظ الجمع بلا تعيين يكون ذلك من
 باب دعوى الاقرار لجهول جهالة فاحشة فيبطل لاختلاف نسب المدعين وشمول
 الاصول لآباء والامهات والاجداد والجدات وفيهم المورث وغيره واذ قلتم بذلك يصح
 الدفع المذكور ولا تسمع دعوى المدعين التي ادعواها الا ان انما كانت للجد الذي عينوه
 حيث ادعوا انه صدر مرة واحدة في مجلس متعدي للتناقص (اجاب) ان كانت دعوى
 المدعين صدرت منهم صحيحة وادعوا النسب وحصر الارث ونصيب كل شخص وبينوا

الاستقالات بيانا معتبرا وادعوا الاقرار المذکور واثبتوه بالوجه الشرعى يقبل منهم ولا
يعد ما ذكره المدعى عليهم على هذا الوجه الموضح في هذا السؤل دفعا شرعيا وعلى فرض
ثبوت ما ذكره المدعى عليهم على هذا الوجه لا يتحقق به التناقض من المدعين على ما ظهر
واقه تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المعية في ٦ محرم سنة ١٢٧٩ غمرة ٥٠
مضمونها المراد اطلاق حضرة تكم على ما انتهى محمد أفندي سليم بمرضه هذا والتقريب
بشان الاطيان المدعى بها على مذکورين بنفرد مياط من انها وقف وما اشتملت عليه
افادة الحفاظ يمينه من النصوص الشرعية الموضحة فيها وما يتراعى لخصر تكم حسبما
تدل عليه الشريعة القرآنية بالافادة الواضحة للنظر فيها واجرا مما يلزم نحو ذلك (اجاب)
الحكم الشرعى في هذه المسألة ان المدعى اذا ترك دعواه وقفا كانت أو غيره ثلاثين
سنة مع تمكنه منها وكان يتردد الى بلد المدعى عليه في تلك المدة وخصمه واضح يده على
ما يدعيه ومتصرف فيه لا تسمع دعواه مع انكار خصمه ما يدعيه حيث لم يكن له عذر
شرعى فاذا تحقق ما ذكره المدعى من دعواه المذكورة لمضى المدة المزبورة كما هو مقرر
في المنشور الصادر عليه الامراء الى باجاء العمل بمقتضاه ولا يعمل بمجرد ذلك في يد
المدعى الخارج حيث كان مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد
وخلف حاتوتين كان واضعا يده عليهما مدة من السنين وصار ولده واضعا يده بعد أبيه
عليهما ويستقلهما مدة تزيد عن عشرين سنة فادعى رجل آخر على الولد المذکور بان
الحاتوتين المذكورتين وقف جده وبرز وثيقة مشتملة بختم قاض انهما كذلك
وبالاطلاع على الوثيقة وجد تاريخها قريبا بعد موت المورث بمدة فهل والحال هذه
لا يعمل بتلك الوثيقة ولا يكون القول بالمدعى الوقف والحق لاولد الوارث في ذلك مع ان
المورث وضع يده المدة المذكورة ووارثه وضع يده بعده مع علم مدعى الوقف ولم تحصل
منازعة منه (اجاب) لا يقبل قول مدعى الوقف الخارج بيمينه ودعواه الا يقاف بدون
اثبات شرعى حيث كانت اليد لغيره وخصمه منكر الدعواه والقول لذى اليد في دعواه
الملك بالارث عن مورثه كما لا يخفى اذا لبينة على المدعى واليمين على من أنكر ولا عبرة بمجرد
وثيقة تدل على الايقاف بيد المدعى الخارج بدون اثبات مضمونها أو تصديق الخصم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانيب نخيل عن أبيه وجده مات عن وارث كان
بعيدا عن بلده فوق مسافة القصر فلما حضر الى بلده وجد رجلا وضع يده على النخل
من مدة سنتين فأراد رفع يده عنه فامتنع من تسليم جميعه وسلمه نصفه متعللا بأنه وضع يده
من مدة تزيد على خمس سنوات فهل اذا اثبت الوارث المذکور ان جميع النخل ملكه
بالميراث عن مورثه يقضى له به وترفع يد واضع اليد عليه ولا عبرة بما تعلل به (اجاب) اذا
أثبت الوارث المذکور ملكه للنخل المذکور بطريق الارث عن مورثه بالوجه الشرعى
يقضى له به ولا يمنع من ذلك لمجرد تعلل واضع اليد بوضع يده عليه مدة تزيد على خمس

١٢٧٩

٦

ربيع الثاني

١٢٧٩

٢٢

جاءى الثانية

١٢٧٩

٢

جادی الثانيه سنة

سنيين والحال ما ذكر حيث لم يوجد مانع من سماع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ميراثا عن والده وجدته وكان ساكنا معه رجل اجنبي في الدار المذكورة بطريق العارية مدة سنين ثم مات مالك الدار ومات الرجل الاجنبي وكل منهما خلف اولادا استمروا بعد والدهم في الدار المذكورة مدة سنين ايضا ثم ان اولاد الرجل الاجنبي ادعوا ان والدهم اشترى حصة في الدار المذكورة من جد ولد المالك بدون وجود حصة وبدون وجود يثينة تثبت الشراء فانه كورثة المالك دعواهم الشراء من جددهم فهل اذا لم تثبت الورثة دعواهم الشراء المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن معهم حصة ولا وثيقة تبدل على ذلك لا يقضي لهم بالملك ويؤمرون برفع يدهم عن الحصة المذكورة وتسلم الى ورثة المالك حيث لم يكن هناك مانع من ذلك (اجاب) حيث ادعى الورثة انتقال المالك لمورثتهم بطريق الشراء من قبل مورث المدعى عليهم يكلفون اثبات دعواهم فان لم يثبتوها بطريق شرعي لا يقضي لهم بتلك الحصة ويؤمرون بتسليمها الى ورثة المالك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل بافادة) وارثة من بيت مال المهر وrose مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٩ مضمونها توفيت المرأة عائشة وزه وصار حصرت متركاتها بمعرفة المصلحة ومن ضمنها حصة من منزل في بولاق شركة عبد القادر سلمان أحد مشايخ الوراق وقبل يوم الوفاة ظهر ان المتوفاة اقترت حال حياتها بانها وقفت الحصة المذكورة على مسجد سيدي ابي مريم الكائن ضريحه ومسجده يدرب الملاحين وصار طاب محمد السقاء الناظر الشرعي على وقف زاوية وضريح الاستاذ السابق ذكره السابقة نظارته عليه بمقتضى تقرير بيده مؤرخ في غرة ربيع آخر سنة ٧٥ من أجل الحصة المذكورة فاعطى تعهدا بانها حيث لم تخرج حصة بالايقاف وان ذلك كان على يد بيعة وقابلة معهم لاداء الشهادة بذلك اجابوا بعدم المعلومية وعدم شهادتهم وعدم وجود بيعة عنده تشهد بالوقف قد عجز عن الاثبات ولا مانع من تسليمها لورثتها لانه حينئذ لا يدعي ولا يطالب بذلك وبعد اخذ القول اللازم منه تقدم للمصلحة عرض من جلي مصطفى وزه ولد اخي المرحومة يرغب فيه الافراج له عن هذه الحصة لثبوت وراثته شرعا فهل يفرج الى الوارث المذكور عن هذه الحصة ولا يكون هناك اقتضاء لاحالة مادة الوقف على الشريعة ام كيف تؤمل ورود الافادة بما يكون في ذلك ليتبع الاجراء بموجبها (اجاب) لا مانع شرعا من تسليم تلك الحصة الى وارث المالك لها المقتصر ارنها فيه ولا يمنع من ذلك حصول القول بانها وقف مع انكار الوارث ذلك سيما مع عدم دعوى ناظر الزاوية بالوقف الا ان وتركه لها متعللا بعدم وجود من يتعهد له بالوقف وعدم وجود سند بذلك ومع ذلك فلا ناظر بعد تسليم الحصة الى الوارث ان يدعي بالوقف عليه اذ هو الخصم في ذلك لا امين بيت المال فان اثبتته شرعا يقضي به ولا يمنع ويبقى في يد الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى لاحد عتقائه بجاناب ارض معلوم من

١٢٧٩

٦

شعبان

١٢٧٩

١٨

مطلب قال لا اهرف
اسماء اصحاب الحدود
ثم بينها تجمع ولا يحتاج
الى التوفيق بخلاف لا اعرف الحدود

ابعادته بعد موته ومات مصر اعلمها عن زوجته واخوته لا غير فطلب اخذ الموصى له به
بعد المرافعة لدى القاضى ليكون الزوجية ان كرت الوصية وادعى هو بذلك واذ كحدود
الارض واسماء اصحاب الحدود واسماء آبائهم ولم يذ كر اسم الاجداد ومنع من اتمامها لعدم
ذ كره اجداد ارباب الحدود فهل اذا رجح وذ كر اسماء الاجداد واراد تنعيم الدعوى
يقبل القاضى منه ذلك وبحكم له بالوصية المذكورة بعد ثبوتها بالوجه الشرعى (اجاب)
نعم يقبل منه ذلك والمحال ما ذ كر حيث لا مانع قال فى الهندية معزى بالاختصاص رجل ادعى
دارا فى يد رجل فقال له القاضى هل لا تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود
لا تسمع اما اذا قال لا اعرف اسماء اصحاب الحدود ثم ذ كرها فى المرة الثانية تسمع ولا حاجة
الى توفيق والله سبحانه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته الواردة من مصلحة بيت المال
مؤرخة فى ٢٥ شوال سنة ١٢٧٩ مضمونها انه موجود ضمن تركته من التركات
المحصورة فى المصلحة جانب كتب وقيل بان منها جانب كتب وقيل بانها كتب عليها بيان
الجهة الموقوفة عليها والقول بانها اوقف على تلك الجهة من باب الظن لتكون المتوفى
كان ناظرا على الجهة المذكورة ومن الاقتضاء معرفة الحكم الشرعى فى ذلك هل يعتبر
شرطا لظن المذكور وترسل للجهة المقال بانها اوقف عليها او تباع هذه الكتب مع باقى
كتب التركة ويضم الاثنى لجانب التركة (اجاب) لا يحكم بوقف تلك الكتب بمجرد
هذا القول على هذا الوجه مالم يثبت وقفها بطريق شرعى من بينة او اقرار المستحق لتلك
التركة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته الواردة من محافظة مصر مؤرخة فى ٢٨ الحجة
سنة ٧٩ مضمونها ان كريمة سعادة حسن باشا الطويل قدمت عرضا الى المعية السنية
بان والدتها فى حياتها قد وقفت عقارها والابعادية تعلقها وقفا هليا بموجب سند وهود
وعينت الوكيل اللازم لاجراج الوقفية ثم تصادف وفاتها وصار ضبط متروكا تانى بيت
المال وثلاثه من اجراج الوقفية بحضور والدها ووكيل همشيرة المتوفاة وحسن برتوبك
وقد صدر على عرضها شرح من سعادة باشمعاون خديوى بتاريخ ١٢ القعدة سنة
٧٩ باحضار حسن برتوبك اووكيله وكذا وكلاء الورثة لاجل رؤية قضية الايقاف شرعا
وبناء على ذلك تحررها فظة سكندرية بطلب حسن بك برتوبك اووكيله عنه فلم يحضر
واعتذر بالعياء وامتنع من تعيين الوكيل وقال انه لا يجبر على اقامته ووكيل ورام انه ان لم
نصبر ترسل وكيلنا عن الرؤية الدعوى بمجلس العلماء باسكندرية ولما صار العرض
فى شأنه من طرف محافظة سكندرية صدرت افادته من سعادة باشمعاون توكى يعلم من
ترجتها ان تشبث بالملك الموصى اليه بهذه الاجابة وعدم تعيين الوكيل هو من عدم مراعاة
القوانين والاصول المتبعة وانه يصير الاستفتاء عن القضية المذكورة من حضرتكم الى
آخر ما توضحه بالا فادته المذكورة وحيث الامر كما ذ كر فرسل اطرف حضرتكم عرضة
الموصى اليها من افادته حسن بك برتوبك وافادته محافظة سكندرية وترجته افادته المعية للاطلاع

١٢٧٩

٥

شوال

١٢٧٩

٢٩

مطلب العبرة بقاضى
المدعى عليه عند
الاختلاف

عليها وورد الالفادة عما يرى في ذلك شرعا للاجراء بموجبها (اجاب) وردت مخاطبة
سعادتك ومباها صار معلوما والالفادة عن هذه المادة ان العقار الموقوف ان كان في
يد من تدعى ايقافه عليها سابقا وتريد تحقيق ايقافه واثباته ولكن البك المذكور لا يريد
الخصومة فيه الا آن ولم تحصل منه معارضة وممتنع عن الخصومة وعن توكيل وكيل عنه
في الخصومة فانه لا يجبر شرعا على ذلك ويبقى العقار في يد من تدعى ايقافه عليم الى ان
يعارضها احد من الورثة فيه ويريد اخذ حقه منه بطريق الارث مثلا فينفذ تموجه
الخصومة على هذا المعارض ويطلب الاثبات منها في وجهه بعد الدعوى منها بذلك ان
كان النظر لها فان ثبت الوقف بطريقه الشرعي يحكم به والا فلا واما ان كان العقار في يد
البك المذكور او في يد غيره من بقية الورثة وهو ينكر وقفه وهي تدعيه مع النظر فيه فان
من في يده العقار او بعضه يجبر على الخصومة واعطاء الجواب في مجلس الحكم بعد صدور
الدعوى الصحيحة في وجهه عند قاضي بلد المدعى عليه اذا امتنع من الذهاب الى بلد قاضي
المدعى كما ذكره الترمثاني في فتاويه على نحو ما قالوه في القاضيين على محلتين وفي قاضي
العسكر وغيره او توكيل وكيل بالخصومة في ذلك ان كان له عذر في عدم الحضور والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مصاغدا فذعه الى زوجته حال حياتها على سبيل الزينة
عاريه ثم بعد مدة توفيت الزوجة المذكورة عن زوجه او اولادها ذكور او انما فادعى
بعض الاولاد على ابيه المذكور انه يملك امهم حال حياتها المصاغ المذكور وهو تر كة عنها
ويريدون اخذ نصيبهم منه بطريق الارث فيجد التملك في ذلك للزوجة وذكر ان دفعه
ذلك للزوجة كان عاريه على سبيل الزينة فهل حيث ادعى بعض الاولاد المذكورين
التمليك من قبل ابيه لانه في ذلك المصاغ وجد الاب ذلك يكاف بعض الاولاد بئذ
دعواهم التملك المذكور ولا يقضى اهرم بكونه تركه عنها الا باثبات التملك المذكور
بطريق شرعي (اجاب) القول للزوجة او ورثتها بعد موتها فيها هو خاص بالنساء
كالمصاغ المذكور والبينة على الزوج ما لم تدع هي او ورثتها التملك فيه من قبل الزوج
كما في حادثة السراي فحينئذ لا يقبل قول الورثة في كونه ملكا لها بل لابد من اقامة بينة
على تملك الزوج المصاغ لزوجه حال حياتها فان اقاموا البينة على ذلك يقضى بكونه
تركة عنها ويقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية والا فلا ويكون خاصا بالزوج اذا القول
له في انكار التملك لزوجه كما في سائر الدعاوى الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) بالالفادة
واردة من محافظة مصر بتاريخ ١٧ المحجة سنة ٧٩ بقصد اعطاء الجواب عن السؤال
المرر من طرف قاضي اسبوط الاتي بياته المرسل من طرفها الى المديرية وورد مع مكاتبه
منها الى المحافظة وصورة السؤال المذكور في اخوة ورثا تركه ابيهم وفي يد احد هم دار
معدة لسكنه قد تهرق فيها بالبناء فادعت عليه بنت عمه الشقيقة ان الدار ملك لها ولورثة
شقيقة لها فلان المتوفى بعد ابيه آت لها بالارث عنه لانحصار ارثه فيهما وان المدعى عليه

مطلب اقر لمورث المدعى
عليه بالملك وادعى سببا غير
صحيح لا تسمع

كان استعارها من شقة يقيمها وبني فيها بناء لنفسه فأنكر ابن عمها دعواها وادعى
الدار لنفسه ملكا مطلقا فبرهنت على اقراره بالملك فيما لا يبيها وعلى انه استاذن شقيقها
في البناء وقبل تسليمه الدار اليها ادعى عليها اخوته ان الدار المذكورة ملك أبيهم كان
اشتراها من جدتهم فلان المالك لها بنين كذا وتقا بضاوما زالت في يده الى أن مات عنهم
وتركها ميراثا لهم وأبرزوا حجة من قاضي الناحية سابقا تشهد لا يبيهم بالشراء الموصوف
فصدقتهم المدعية عليه وادعت عليهم ان أباهم كان باعها بعد شرائه لزيد الاجنبي المتوفى
عن ورثة معلومين بنين لا تعلم جنسه ولا قدره وباعها زيدا بعد قبضها لا يبيها بنين لا تعلم
جنسه ولا قدره كذلك وسامها له فاستمرت في يده مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات وتركها
ميراثا لها ولشقيقها المذكور ثم استعارها المدعى عليه أولا من شقيقها وادعت أيضا
اقرار أبيهم في حياته من مدة أقل من خمس عشرة سنة بأنه لا يستحق فيها حقا وانها ملك
أبيها وبرهنت على الاقرار المذكور بمجرد اقرار بسبب الملك فهل تثبت لأبيها اليد
والملك بهذا الاقرار وتجبر ورثتها المقر على تسليمها اليها والى ورثة شقيقها أولا ويجبرون
على ذلك لعدم صحة دعوى الشراء مع جهالة الثمن وعدم ثبوت اليد التي ادعتها لبيها
ولها ولشقيقها بعده بهذا الاقرار وعدم صحته لكونها ادعت التملك من زيد الاجنبي
والقران اجنبيان فكانا مقرين على الغير الذي هو زيد لكونها تدعى الاقرار بالملك
بناء على البيع فكانت مدعية على عمها الاقرار بالبيع حكما والاقرار بالبيع بلا ثمن
باطل وهل اذا صدق ورثة زيد على شراء مورثهم المذكور ثبت لهم الملك بهذا الاقرار
وان لم يصح دعواهم ولم يثبتوها وهل لو جردوا بيع مورثهم لوالد المدعية تتوجه
خصومتها عليهم (اجاب) ان لم تبين المرأة المدعية ثمن الدار في الشراء من اللذين ادعتهما
بعد اقرارها بملك مورث الاخوة المذكورين منعت من دعواها ولا عبرة بدعواها والاقرار
على مورثهم بالملك الجرد والحال هذه اذ لا يصلح سببا في نفسه للمالك وما ذكرته من السبب
فهو لا يلزم لعدم صحته فصار اقرار الجرد بالملك بعد اقرارها بملك مورث الورثة المذكورين
والدعوى بناء عليه لا تسمع هذا ما ظهر من جواب هذا السؤال الا ان ثم رأيت في فتاوى
مؤيد زاده من أواخر المسائل المتعلقة بالدعوى والنقض فيها ما يؤيده وفي المحيط ادعى
دارا وقال مات أبي وتركها ميراثا بيني وبين أختي وان أختي أقرت بجميعها الى وصدة قدتها
في حجة اقرارها حكى عن شمس الأئمة شيخ الاسلام انه يصح دعواها والصحح انه لا يصح
لانه دعوى الملك بسبب الاقرار في مقام الاستحقاق وقد ذكرنا انه لا يقبل ولا خفاء في
انه يقبل على قول من جعل الاقرار تملك كالرأى مختلف وكل استدلال بمسائل ذكرها
محمد القائل بأنه تملك فان الاقرار يرتد بالدول لم يكن تملك بل اخبار الایه طلل بالرد
بrazie اه والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل واصل يده على مكان بطريق الملك مكث
نحو ثلاثين سنة متصرفا فيه بالسكنى والبناء والعمارة الى أن مات في العام الماضي عن

١٢٨٠

٢٩

مطلب قيم المفقود وليس
خصما فيما يدعى له او عليه

زوجة وأولاد كور واث بالتين وقصر فمكثوا ساكنين في المكان المذكور بعد موت مورثهم فقامت الآن امرأة مدعية على أرشد كور الورثة بان لها أخا مفقودا لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وان لذلك المفقود حصة قدرها كذا قيراط في المكان المذكور وان القاضي من مدة تسع سنين جعلها قيمة على مال أخيها المفقود وكتب لها حجة بذلك وترافعت مع أرشد الورثة المذكور لدى القاضي وأبرزت من يدها الحجة المذكورة ووكت عنها وكيلها بالخصوصة بذلك فطالبه وكيلها بأجرة مثل الحصة المدعى بها المذكورة في المدة الماضية ويرفع يده ويبدى باقي الورثة عنها كل ذلك والمدعى عليه وباقي الورثة منكرون حصة الغائب قائلون ان المكان المذكور ملك مورثنا ولا نعلم لذلك المفقود ملكا فيه فهل والحال هذه لا تكون المرأة المذكورة خصما فيما تدعيه للغائب ولا تسمع دعواها ولا تقبل بينتها اصلا ويجب منعها هي ووكيلها من ذلك ولا يلزم المدعى عليه أجرة الحصة المذكورة في المدة الماضية ولو جاء ذلك المفقود وبرهن على انه ما لكها (أجاب) قيم المفقود وهو من نصبه القاضي وكيل عنه لاخذ حقه المقر بها وحفظ ماله والقيام عليه عند الحاجة ليس خصما فيما يدعى له او عليه في أى حق فلا تسمع دعواه والحال هذه ولا تقبل بينته وقد صرحوا بان أحد شركاء الملك لو سكن العقار المشترك بلا عدا جارة لا يلزمه أجرة حصة شريكه البالغ في المدة الماضية ولو معد الاستغلال لسكناء يتاويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين ولم يترك لهم شيئا وهم في معيشة واحدة بكسبهم وسعيهم وصنعتهم واحدة فاشتري أحدهم دارا له ولاخونه بأذنه من المال المشترك ومعهم بينة شرعية تشهد بذلك واستمروا يتصرفون فيما بالهمدم والبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية بالسوية بينهم ثم بعد ذلك مات المشتري وافته المنية وورثته الدار وغيرها بينهم وبين أهمهم ووضع كل منهم يده على ما خصه بالطريق الشرعي ثم بعد مدة ادعت ورثة المشتري ان الدار لهم خاصة عن مورثهم وأبرزوا وثيقة معلقة طوعة الثبوت قائموا الالهام دعواهم فهل والحال هذه اذ لم يثبتوا الشراء لمورثهم خاصة بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة الالهام اذ اتفقوا ماذ كخصوصا وقد تصرف كل منهم بعد القسمة فيما خصه بالهدم والبناء وغير ذلك بعد مشاهدة كل منهم (أجاب) الاقدام على قسمة الدار المذكورة اعتراف من القاسمين بانها مشتركة بينهم فلا تسمع دعوى بعضهم الاختصاص بها ابتداء من سابق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجته بمصر وله بيت بمكة قضى حجة شرعية مسجلة بتختم قاض له الولاية بالاقطار الحجازية استولى عليه رجل ووضع يده عليه مدة في غيبة الورثة فهل اذا حضر الورثة وثبتت وراثتهم لليت المذكور يؤمر برفع يده عن المكان وتسليمه لورثته اذا أثبتوا انه آل لهم عن مورثهم بالميراث الشرعي ولم يثبت ناقل شرعي منهم ولا من مورثهم قبل

١٢٨٠

٤

مطلب الاقتسام مانع من
سماح دعوى الاختصاص

١٢٨٠

٨

مطلب قال الخارج ليس
هذالى ثم ادعى لاتسح
وفي ذى اليد تفصيل

موته (أجاب) اذا ثبت وروثة المات انحصار الارث فيهم وملاش موردتهم ذلك البيت وانه مات وتركه ميراثا لهم بطريقه الشرعى ولم يكن هناك مانع يحكم لهم به ميراثا ويؤثر ووضح اليد بقيامه اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كل في معيشة ضم القنى منهما الاخر اليه لتعيته ثم بعد مدة خشي أن يدعى عليه هو أو ورثته ملكا أو شركة في أمواله فساله بحضرة جيع من المسلمين فاقترح مختارا اقرارا صحيحا بان لا شيء له قبل اخيه في عقار ولا حيوان ولا نقد الا ما يستحقه في مخلفات والده وبينها ثم مات بعد سنين فهل اذا ادعت وروثة المقر بشئ قبل المقر له غير الذي بينه وذكروا في دعواهم ان ذلك متحصل من كسب أبيهم وجمعهم والحال ان ذلك بتاريخ قبل الاقرار المذكور تسمع دعواهم وبينهم أم لا واذا قلتم بعدم السماع في هذه الصورة فهل اذا ادعوا ان ذلك حدث على هذا الوجه بعد الاقرار تسمع دعواهم بعد ثبوت الاقرار المذكور على الوجه المسطور (أجاب) اذا ادعت وروثة المقر على هذا الوجه بشئ قبل المقر له مما وقع الاقرار فيه بتاريخ سابق على اقرار مورثهم وان لمورثهم فيه شركة بسبب الاكتساب وكانت اليد في المنازع فيه للمقر له كما هو المتبادر من هذا السؤال لاتسمع دعواهم أما اذا كان بتاريخ متاخر عن الاقرار فتسمع كما لا يخفى ويشهد للاول ما صرح به في الهندية من الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع ونصها اذا قال ذواليد ليس هذالى او لاحق لى فيه أوليس لى فيه حق أو ما كان لى أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد هو لى صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذى اليد منازع يدعى ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التى ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو فى باب من القضاء فى آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضى يسأل ذواليد أهو ملك المدعى فان أقر به أمره بالتسليم اليه وانكر يامر المدعى بإقامة البينة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذى اليد ذكر شيخ الاسلام فى شرح الجامع فى باب القضاء ان قوله ليس هذا ملك لى أو ما كان لى يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذواليد على ما مر لقيام اليد انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك عقارا من دور وطواحين وأشجارا ومواشى مات عن أولاده الثلاثة واستمر وفى معيشة واحدة الى ان مات اثنان منهم أحدهما هو أكبرهم المتصرف عليهم وترك المتصرف المذكور أولاده المذكور واستمر وجمعهم فى معيشة واحدة وتزوج أحدهم بنت هه المحمى واليد على ذلك الخلف للجميع ثم حصلت كراهة بين العم وابن اخيه المذكور وجاء الى طلاق ابنته وأدخله فى عسا كراهة بديه ومكث فيها مدة ست سنين ثم رجع فنعى العم من الاستيلاء على نصيبه وانكر استحقاقه فى ذلك وترافع معه لدى القاضى وادعى باستحقاقه المذكور عليه لدى القاضى المذكور ولم يتم الحكم فى ذلك وأراد مصالحةه عن دعواه بشئ مما يستحقه فامتنع ابن الاخ من ذلك واستمرت الخصامة بينهما نحو سنتين فهل اذا أثبت

٢٨

١٢٨٠

ابن الاخ المذکور استحقاقه في الخلف عن جده من التركة وان ذلك آله بعد موت جده
 وأبيه بالطريق الشرعي يحكم له بجميع نصيبه من ذلك حيث لا مانع ولا يجبر على قبول
 الصلح (أجاب) نعم اذا ثبت ابن الاخ دعواه المذكورة بالوجه الشرعي يحكم له بجميع
 نصيبه من التركة حيث لا مانع ولا يجبر على قبول الصلح اذ الميرض به قبل ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاد قصر او بلغا والقاضي اقام وصيا على القصر
 واستلم الوصي استحقاق القصر من التركة ووضع يده عليه وبلغ القصر ولم يستلموا
 استحقاقهم منه حتى مات الوصي المذکور فهل اذا ادعى الاولاد الذين كانوا قاصرين
 وبلغوا ردهم الآن بما تركه ابوهم على وصي اولاد الميت الثاني الذي كان وصيا
 عليهم بنصيبهم من متروكات ابيهم من النقاس والمصاغ الموجود بعينه الى الآن تحت
 يد الميت الثاني الوصي ووصيه من بعده وبينه البيان الشرعي واثبتوا نصيبهم فيه وانه
 آل اليهم بالارث عن مورثهم الاول بالوجه الشرعي يقضى لهم بنصيبهم من ذلك حيث
 لا مانع (أجاب) نعم يقضى لهم بنصيبهم بطريق الارث عن ابيهم من ذلك بعد اثباته
 بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة مؤرخة في ٢٧
 شوال سنة ١٢٨٠ مضمونها طلب الجواب الشرعي عن سؤال وارد اليها من قاضي أسبوط
 بافادة من المديرية وصورة سؤال قاضي المديرية في رجل مات عن زوجة وبنت بالغة من
 مبانته قبل موته وابنين قاصرين من مستولده وكان قبل موته اوصى زوجته المذكورة
 على ابنيه المذكورين ومات مصر على ذلك وقيمت الوصاية المذكورة بعد موته واثبتت
 ذلك لدى كاتب شرعي بالطريق الشرعي وفي البيت اتمتع بعضها صالح للزوجة المذكورة
 وبعضها صالح لهما قامت الآن الزوجة تدعى بمؤخر صدقها عليه وملكها بعض
 الامتعة المذكورة وبنت المتوفى تنازعها فيه وتدعي ملكا والدها له فهل والحال هذه
 يكون القول للزوجة بيمينها لانها تدعي ما يشهد لها به ظاهر الحال حيث لم تقر بانها
 تملكه من قبله ولم يكن صانع له ولا تاجر فيه ولا تخرجها الوصاية عن الحكم المشروح
 وتسكف البنت بالبرهان ولا تعزل عن الوصاية بذلك ولا يكون القول لها وتخرجها
 الوصاية عن الحكم المذکور وتسكف بالبرهان فان اثبتت مدعاها استوفقه ولا
 تعزل عن الوصاية كان ابرأتها من دينها وان لم تثبت تعزل عنها فيدونها الجواب مفصلا
 لازالت حوالا المشكلات واضحة بانوار تحقيقكم وصعاب المعضلات سهلة
 بل طائف تدقيقاتكم (أجاب) نعم يكون القول للزوجة المذكورة بجميعها في ذلك
 والحال ماذ كرىا لسؤال ولا تخرجها الوصاية عن هذا الحكم وتسكف بنت الميت البرهان
 على دعواها ملك مورثها ماذ كرىا ولا تعزل تلك الزوجة بذلك عن الوصاية في جميع
 التركة فانهم قد ذكروا فيما اذا ادعى الوصي شيئا من التركة وعجز عن اثباته تفصيلا
 واختلافا في دعوى العيين ودعوى الدين والاخراج عن جميع التركة او عن مقدار

رجب

٢٩

١٢٨٠

مطلب ادعى الوصي شيئا
 في التركة لا يحتاج لاجراجه
 من الوصاية في جميعها

شوال

٢٩

١٢٨٠

ما يدعيه والاصح المقتضى به عدم عزله عن جميع التركة بل ينصب وصى آخر في مقدار ما يدعيه قال في أدب الاوصياء بعد ذكر رتبة تصيل واختلاف في ذلك ما نصه وفي أدب القاضى للخصاف لا يعزله المحاكم بل يجوز وصيا آخر في مقدار ما ادعاه خاصة اذا لزم ضرورة في انراجه قال القفيه وهذا اصح به ناخذ كذا في الظهيرية وفي الخانية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آلت له حصة بالميراث عن أمته في دار بيلاذ الريف وهو قاطن بالمحروسة فذهب الى محل الدار المذ كورة وادعى بها على يد فاضى الناحية وحدد الدار بمحودوها الشرعية بحضرة واضح اليد عليها وسئل منه فاجاب بالاعتراف وادعى أنه اشتراها من رجل بطريق الوكالة عن المدعى فانكر دعواه وبغرز عن اثباتها شرعا وذلك في سنة ١٢٧٩ والآن يدعى أنه واضح يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة ويمتنع من تسليمها له بسبب ذلك فلم يصدق على دعواه والمحال ان الدعوى بها على يد فاضى الناحية سنة ١٢٧٩ ومقيدة بمضبطة قاضى الناحية فهل يحكم للمدعى باخذ الحصة المذ كورة ولا عبرة بدعواه المذ كورة بعد ثبوت اعترافه له بها على يد القاضى ودعواه الشراء وبغزه عن اثباته (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالوسائل بالوجه الشرعى يؤمر واضع اليد بتسليم تلك الحصة المعترف بها المدعى لها اذا لم يثبت انتقالها اليه بناقل شرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وزوجتين فادعى بعض الورثة على احدى الزوجتين ان الزوج قد طلقها في حال محنته طلاقا رجعييا ومضت عدتها قبل الموت فلا ميراث لها في تركته زوجها وهي تنكر ذلك وتذكر ان الطلاق معلق ولم يوجد شرط الحنف ولم يقيم بعض الورثة المذ كورة بينة عادلة على دعواه فهل حيث لم يقيم بعض الورثة المذ كورة بينة عادلة على دعواه لا عبرة بها ويكون القول قولها ويكون للزوجة الميراث من تركته زوجها المذ كورة (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى والقول للزوجة في انكارها الطلاق المدعى به بيمينها فاذا لم يثبت الطلاق وانقضاء العدة بطريق شرعى يكون لها الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان طاحونة مع آلتها مدة حياتهما ولها شهرة بهما مات أحدهما عن ورثة ووضع اخوه يده عليها مع بعض ورثة أخيه مدة عشرين سنة ثم مات الاخ المالك لنصف الطاحونة المذ كورة فوضعت بنت أخيه يدها عليها عشرين سنة ثم توفيت منذ ستة أشهر عن ولد فوضع يدها عليها المذ كورة ثم طلب الا ان الورثة استحقاقهم من الطاحونة فنهضهم ولدها متعللا بان أمته كانت واضعة يدها عليها مع أنه معترف بان أصل الاستحقاق لاصولهم فهل اذا كان للورثة المذ كورة بينة تشهد لهم بملك الطاحونة بطريق الارث عن اصولهم والاقراء به قبل قبضتهم وتسمع دعواهم ولا عبرة بتعلل واضع اليد المذ كورة (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه فاذا كان واضح اليد مقر باصل الاستحقاق في الطاحونة المذ كورة لاصول الورثة المدعين يعامل بذلك

١٢٨٠

١٦

١٢٨٠

٢٧

١٢٨٠

٢٩

ويؤمر بتسليم ما أقر به لورثة المقر له - ثم الثابت وراثة لهم بالطريق الشرعي حيث كان معلوما ولم يكن هناك مانع كاثبات انتقال الملك اليه بنساق شرعي اذا ادعاه ولا عبرة بطول المدة مع الاقرار بالحقوق ولو في غير الارث والله تعالى أعلم (سئل) في اشتخاص يملكون دارا بالارث عن والديهم واضعين أيديهم عليهم امدة ستين سنة بدون منازع ثم تصادقوا على ما يخص كلا منهم فيها وتحرر بذلك حصة ثابت مضمونها شرعا لدى حاكم شرعي فادعى رجل كان حاضرا بمجلس التصديق شاهداه بان الدار المذكورة ملك أبيه فادعى كل من واضعي اليد بان والديهم يملكوها بالشرع من والده وأقاموا على ذلك بينة شرعية فهل اذا كانت الاحمال هذه تكون الدار المذكورة ملكا لهم ولا حق ولا معارضة لهذا المدعى فيها ولا اعتبار بدعواه ولا بينة أقامها على هذا الوجه المسطور (أجاب) اذا ثبت واضع اليد انتقال تلك الدار لمورثيهم بالشرع الشرعي من قبل أبي المدعى بالطريق الشرعي وانما آلات لهم بعد ذلك بالارث الشرعي يمنع المدعى من معارضتهم فيها والاحمال هذه بدون وجه ولا فائدة حيث قد ثبتت بينة التي يقيمها على ان تلك الدار ملك لأبيه لوجود اقرار واضعي اليد بذلك مع ادعاء الناقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على فرس اشتراه من آخر بخمسة مائة قرش ادعى عليه آخر انه وقت شرائها كان اشتراها شركة بينهما وأنه أخذ منه مائتين وخمسين قرشا فدفعها في ثمن الفرس المذكورة وأقر ان له نصفها فانكر المدعى عليه دعواه وادعى ان المدعى كان ادعى عليه سابقا بذلك مرارته حضر على يد بينة من المسلمين وقال المدعى عليه للمدعى أنت كنت ادعيت على سابقا بنصف الفرس المذكورة هل دعواك على بذلك لها صحة أم لا فقال بحضرة بينة اشهدوا أني لا دعوى لي عليه ولم يكن لي قبله نصف الفرس المذكورة ولا غيرها والا أن قام يدعى عليه بنصف الفرس المذكورة على الوجه المسطور أو لا الذي من جلته دعواه اقرار المدعى عليه بالاشترائك السابق فهل اذا ثبت واضع اليد اقرار المدعى بان لا دعوى له عليه وأنه لم يكن له عنده نصف الفرس المذكورة ولا غيرها بان بينة شرعية وكل ذلك يتأرجح متأخر عن تاريخ ما ادعى به عليه المدعى من الاقرار بالاشترائك وشهدت به بينة يمنع من دعواه عليه معاملة له باقراره المتأخر ولا عبرة بشهادة شهود المدعى على هذا الوجه (أجاب) لا عبرة بدعوى المدعى ولا بشهادة شهوده على الوجه المسطور اذا ثبت بالوجه الشرعي اقرار المدعى بتأرجح متأخر عن ذلك بانه لا دعوى له على المدعى عليه ولم يكن له قبله نصف الفرس المذكورة ولا غيرها معاملة له باقراره المتأخر لان في ذلك ابراهاما لا تنفع الدعوى بعده لا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصصا معلومة شائعة في دار معلومة بمبلغ معلوم من القروش الدارجة دفع له ببعضه عروضا وباقيه نقدا ثم بعد استيفائه مبلغ الثمن المذكور أقر وأشهد على نفسه بقبضه له من المشتري وأنه لا يستحق قبضه شيئا من الثمن ثم باع الحصص المذكورة

١٢٨١

٣

١٢٨١

٣

لرجل ثمان ثم ثلث وأسكر البيع الأول فهل والحال هذه اذا ادعى المشتري الاول على
البائع والمشتريين الا آخر بن بانه باعه الحصة المذكورة في الدار المذكورة بتساريح
سابق بمبلغ الثمن المذكور وادعاه دفعه له وان البائع أقر بقبضه واستيفائه لذلك وأنه
لا يستحق قبله شيئا من مبلغ الثمن المذكور ولم يبين صنف ما نقده له من الثمن بين يدي
القاضي ثم عاد في مجلس آخر بين يديه وبين الصنف يقبل منه ذلك ولا يعد تناقضا
وتسمع دعواه هذه ويقبل برهانه على الشراء على هذا الوجه وعلى اعتراف البائع المذكور
على الوجه المستطور ولا يلزم الشهود الذين يشهدون على الاقرار ببيان الصنف وتكون
شهادتهم على الاقرار على هذا الوجه كافية بدونه (أجاب) اذا أثبت مدعى الشراء
بتاريخ سابق دعواه الشراء على الوجه المستطوّر ويحكم له به حيث لا مانع كما يحكم له ببراءة
ذمته من ثمن المبيع باثبات اقرار البائع بقبض الثمن واستيفائه بعد دعواه دفعه مع بيان
مادفعه في مقابلته وأنه أقر بقبض الثمن المذكور واستيفائه وان لم يبين الشهود في
شهادتهم على اقراره صنف المدفوع به صحة الدعوى اذ هذه الجهالة في هذا الاقرار
لا تضر ولا يمنع من صحة دعوى الدفع عدم بيان الاصناف المدفوعة ثمنًا أو لا ثم يبينها ثانيا
اذ لا تناقض في ذلك بل هو تتميم لدعوى الدفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصة
عن أمه في دار بناحية طنتدا ادعى بها على واضع اليد عليها بين يدي القاضي وحدها
بحدودها الشرعية واعترف بها واضع اليد عليها وادعى انه اشتراها من رجل أجنبي يسمى
أحمد التبان جاره وان أحمد التبان كان اشتراها من والد المدعى لكونه قاصرا في ذلك
الوقت بمقتضى وثيقة طلبت منه فدل مضمونها على ان البيع كان من أبي المدعى الى احمد
التبان المذكور ووسئل من احمد التبان المذكور فاجاب بالاقرار بالشراء من زوج خالة
المدعى المذكور ولم يثبت البيع من أبي المدعى المذكور وعجز عن اثبات ذلك عجزا كلياً
ثم رجع عن دعواه هذه وادعى أنه واضع يده على الحصة المذكورة مدة تزيد على خمس
عشرة سنة والمدعى ووالده مشاهدان لتصرفه فيها بالهدم والبناء المدة المذكورة وكل
منهما ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع منه الدعوى الثانية بعد
بوت ما ذكر منه أولا وحيث تحقق ملكه في الحصة المذكورة بالميراث عن أمه المذكورة
نرفع يده عنها وتسلم له والحال ما ذكر (أجاب) لا عبرة بدعوى واضع اليد الثانية بعد
بوت ما ذكره أولا وما هو مصرح في اقراره بملك المدعى لما ادعاه وادعاه الناقل بل يكلف
اثبات انتقال الملك اليه بناقل شرعى لا يناقض ما ذكره أولا فان اثبت حكمه والا امر
بتسليم المدعى به الى المدعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك شابة
بقر وشابة طلموس دفعه ما لبثته ابسا لغسة الرشيدة على وجهه العارية وهي في بيت
زوجها ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن زوجها وبنتها وأبيها فاراد الاب
ان يأخذ الشابتين المذكورتين من يد الزوج المذكور فامتنع من دفعهما له ويريد

١٢٨١

٦

١٢٨١

٢٢

٢٩ ١٢٨٨

جمادى الاولى

١١ ١٢٨١

٢٠ ١٢٨١

٢٣ ١٢٨١

أن يجعلها تركة فهل اذا أقام أبو المتوفاة المذ كورة بينة شرعية على دعواه العارية
المذ كورة تقبل بيقينه ويحكم له بهما (أجاب) نعم اذا أثبت الاب ما ذكر بطريق
شرعى لا يكون تركته عن بنته وله أخذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ادعى على ورثة رجل بان مورثهم أوصى له بشئ او وهب له شيئاً أو باع له عقارا
وانكرت الورثة ذلك فثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية فهل يحلف أيضا على
ذلك أو اليمين مخصوص بدعوى الدين فقط (أجاب) أجمعوا على أن من ادعى ديناً على
الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث وعلاه الصدر والشهيد بان اليمين ليست للوارث
ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو وصى له فالحق في هذا في تركة الميت
فعلى القاضي الاحتياط في ذلك قال في البحر في الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل
موضع يدعى حقاً في التركة واثبته بالبينة وعزاه الى الولائية ثم قال ولم ارحكم من ادعى
انه دفع لليت دينه وبرهن هل يحلف ويقتضى ان يحلف احتياطاً فاذا نظر لعموم عبارة
صاحب البحر المذ كورة يقال بالتخفيف في مثل المواضع المستورة في السؤال لدخولها في
دعوى الحق في التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها وزوجته بدون اذن
منه ثم بعد مدة قرينة مات عنها وعن ورثة آخر قبل ان يميز ما فعلته زوجته فهل يكون
بيع الزوجة للدار المذ كورة بغير اذن مالكها واجازة منه قبل موته باطلا ولورثته اخذها
من هي تحت يده ولومضى بعده موت المالك عشر سنوات اسكون الورثة المذ كور بن
غيباً عن البائدة التي فيها الدار المذ كورة (أجاب) اذا باعت الزوجة تلك الدار مع حضور
زوجها وعلمه وسكت ولم يدع الى ان مات لا تسمع دعواه ولا دعوى ورثته من بعده بالملك
لما صرحوا به من ان الشخص اذا باع عقارا أو حيواناً وزوجته أو بعض اقرار به حاضر
يعلم البيع وسكت ولم يعارض يكون اقرار بالملك للبائع فلا تسمع دعواه بعد ذلك
لنفسه اى عند الجحود والانسكار اما اذا أقر المشتري بملك الرجل المذ كور فلا ينفذ بيع
زوجته بدون اذنه أو اجازته قبل موته فلو مات قبل الاذن والاجازة يبطل البيع ويكون
لورثته استرداده من المشتري حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من بيت
مال مصر مؤرخة في ٢٣ جاد اول سنة ٨١ مضمونها شخص توفى وقيل انه توفى عن
جهة بيت المال وانه أوصى بثلاث مخطقاته لشخص نظير تجهيزه وتسكينه وفعل خيرات
وأوصى أيضا بصرف مبلغ معين لذ كورين من الثاقبين السابقين بموجب سند حرره في
تاريخ يوم وفاته فهل يوجد السند المهر في التاريخ المحكى عنه الحكم الشرعى يقتضى
سماع دعوى من يدعى الوصاية بالثلث ومن يدعى أيضا بصرف الجزء المعين من الثلثين
الباقين ام كيف تؤمل الافادة عن ذلك (أجاب) لا مدخل للسند المذ كور
في صحة سماع الدعوى وعدمها بل المدار على حصول الدعوى وصدرها بصحة من
خصم على خصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاث قطع ارض براح ملكه كاله عن

مورثه طلب منه وجعل شراء واجدة منها وسعى له ثمن فلم يرض المالك بالبيع له فادعى عليه بان له فيها حق من ابيه فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا موجودا مشاهدا التصرف مورث المدعى عليه فيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يبدع ولم ينافر من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه لاسيما وما ادعى ان له فيها حق من مورثه هى التى طلب شراءها (اجاب) كل من طلب الشراء وسكوت المورث عن الدعوى مع حضوره وتمكنه وانكار النخبة خمس عشرة سنة فاكتر مانع من سماع الدعوى الاول للتناقض والثانى للنهي على ما عليه العمل اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث فان كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال لا تسمع دعوى المدعى المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين انهم يستحقون عندهم قطعة ارض سماوية لانباء فيها مائة عشرين بار والادهم كان يضع فيها محصول زراعتة النيلي منذ سنين وهم وضعوا فيها محصول الزراعة كوالادهم منذ سنتين بعده وسئل من الجماعة المدعى عليهم عن ذلك فاجابوا بان القطعة الارض المذكورة تملكها بالارث عن آباءهم واجدادهم واثبتوا ذلك ببينة شرعية وبعد ثبوت الملك على الوجه المذكور ادعوا ان مورث المدعين المذكورين اعترف قبل موته بسنة واحدة ان القطعة الارض المذكورة ملك للمدعى عليهم المذكورين واثبتوا هذا الاعتراف فهل والحال هذه تكون القطعة الارض المذكورة ان ائتم الارثا عن الاب والجد ويكون اعتراف مورثهم بالملك للمدعى عليهم بعد ثبوته مانعا لدعواهم المذكورة (اجاب) اذا ادعى المدعون المذكورون ان الارض المذكورة ارثا عن مورثهم واثبت المدعى عليهم اقرار المورث المذكور بالملك للمدعى عليهم يكون ذلك مانعا من دعوى ورثته الذين تلقوا الملك عنه على زعمهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأتين طلق احدهما ثلاثا من مدة أربع سنين وهو في حال الصحة والسلامة وله منها ولدان فاستمرت خاليتها عن الازواج هذه المدة وهى في بيت أهلها من حين الطلاق ثم مات هذا الرجل عن زوجته الاخرى التى بعصمته وعن اولاده وامه وترك ما يورث عنه شرعا فادعت المطلقة بانها باقية على عصمته وانه لم يطلقها وذلك لدى قاضى الناحية وادعت الورثة بطلاقها على الوجه المذكور ومعهم بينة تشهد بانهم يدعواهم فهل اذا اقاموا البينة على ما ادعوه نساء ورجال وشهدت عند القاضى شهادة شرعية مطابقة للدعوى يحكم بهذه الشهادة ويقضى بمنع المدعية المذكورة من الورثة واذا تعلل القاضى بانه لم يكن معها ورقة الطلاق لا عبرة بهذا التعلل مع شهادة البينة بالطلاق (اجاب) اذا ثبت الطلاق حال صحة الزوج المذكور بالبينة العادلة على الوجه المذكور بهذا السؤال تمنع المطلقة ثلاثا المذكورة من الميراث ولا يتوقف ذلك على كتابة ورقة بالطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض بالشراء من مال كسبه بموجب حجة شرعية وهو واضع يده عليها ثم سافر الى

١٢٨١

٢

مطلب اقرار المورث
بالمالك للغير مانع من سماع
دعوى ورثته الملك بالارث
عنه

١٢٨١

٨

١٢٨١

٢٠

بلدة أخرى ومكث فيها وصار ينقل من مكان إلى مكان غير بلد الأرض مع ما بينهما من مدة السفر إلى أن مات عن زوجته وولد بن قاصر بن منها وهي وصى عليها فاستمرت الزوجة وولداها مقيمين في غير بلد الأرض المذكورة بعد موت المورث ست سنين ففرض لها رجل وأخبرها أن مورثها كان باع له الأرض المذكورة حال حياته ولم يكتب له بذلك حجة وطلب منها أن تصدق له على البيع فلم تجبه لذلك وحدث البيع الذي ادعاه وكذا أحد ولديها الذي بلغ رشده وظهر لهم أن الرجل المذكور أحدث وضع يده على الأرض المذكورة وأحدث فيها بعض بناء فطالبوه لدى القاضي برفع يده عنها فإني وادعى أنه يملكها بوضع اليد مدة ثلاث عشرة سنة ست منها في حال حياة المورث وصبيح منها بعد موته والمحال أن المورث وورثته كانوا غائبين عن البلد المذكور وجاهلين بوضع يده عليها مع كونه قبل الخصومة لدى القاضي أقر بملك المورث لتلك الأرض وطلب تصديق الوصي على شرائه من المورث وكتب عرضاً للحكومة يستأذن في بنائها وذكروا أنه يملكها بالشراء من قبل المورث المذكور فله يكلف واضع اليد أن يثبت ثبوت شرائه لتلك الأرض من المورث أو رفع يده عنها وتحوزها ورثته المحقق نسبهم له ويكلف هدم ما أحدثه من بعض الأبنية فيها حيث كانت قيمته أقل من قيمة الأرض ويلزمه دفع أجر مثل حصتي القاصر بن مدة استعماله ذلك بطريق التعصب بعد تحقق أنه أقر بالملك للمورث وادعى الشراء منه (أجاب) حيث تحقق إقرار واضع اليد أن بملك المورث المذكور وادعى الشراء منه وانسكت ورثته شرائه فعليه إثبات ما ادعاه من الشراء بطريقه الشرعي فإن أثبتته قضى له بالملك والأمر بتسليم الأرض لملكها ورفع ما أحدثه فيها بدون إذن شرعي حيث كانت قيمته أقل من قيمة الأرض وعليه أجر مثل نصيب القاصر بن مدة استعماله ولا عبرة بدعواه الملك بوضع اليد والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ابناً وأربع بنات منهن بنت متزوجة خارجة عن دار أبيها وادعت أنها تملك ثلث جاموسة مما كان يربأبها فهل إذا أثبت ذلك ببينة ولم تعرض البينة لسبب الملك بل شهدت طبق دعواها يثبت لها الملك إذا حلفت بمين الاستظهار بعد إقامة البينة ولا يضر عدم تعرض البينة لسبب الملك حيث كانت الدعوى كذلك (أجاب) لا تتوقف صحة الدعوى والشهادة على بيان سبب الملك بل كما تصح دعوى الملك بسبب تصح دعوى الملك المطلق وكذا الشهادة المطابقة لها فإذا استوفيت الدعوى والشهادة شرائطهما المعبورة وحلفت المدعية بمين الاستظهار يقضى لها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته وأردته من ديوان هموم الاوقاف في ١٠ رجب سنة ١٢٨١ بطلب المحكم الشرعي عن المحادثة الموضحة بالأوراق المرشدة (أجاب) المحكم الشرعي في هذه المحادثة أنه إذا حضر ناظر الوقف المذكور لدى القاضي وادعى على واضع اليد بوقف تلك الأرض وصحح دعواه يسأل خصمه عن دعواه فإن أجاب بالنكار وادعى الملك لنفسه فإن ذكر ما يوجب

١٢٨١

٢

١٢٨١

١٠

١٢٨١

شعبان

١

شوال

سنة

عدم سماع دعوى الناظر واثبت بطريقه الشرعي يمنع الناظر من الدعوى وان لم يثبت
ما يوجب عدم سماع دعوى الوقف او ابدى ما لا يوجب عدم سماعها تطلب البيئته من
الناظر مع الانكار على دعواه فان اثبت ما يوجبها الشرعي يحكم بالوقف والا فلا واما مجرد
مضى نحو عشرين سنة بلا دعوى فانه لا يمنع من سماع دعوى الوقف اذ دعوى الوقف
والارث وجود العذر الشرعي مستثنى من عدم السماع بعدمضى خمس عشرة سنة وهذا
اذا لمضى ثلاث وثلاثون سنة على ما هو مصرح به في المنشور بالنسبة لدعوى الوقف
والارث والله تعالى اعلم (سئل) في خارج وذي يد تنازع في فرس ادعى الخارج انها
تحت عنده وادعى واضع اليد انها تحت عنده بائنه وارخ كل منهما ما تاريج الخارج
اسبق واقام كل منهما بيئته على دعواه فهل اذا لم يوافق سنها تاريخ الخارج يقضى به الذي
اليده حيث وافق سنها تاريخه (اجاب) نعم يقضى به الذي اليده والحال هذه الا اذا وافق
من الاداة تاريخ الخارج فينتدقضى به الخارج والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا ادعى
زيد الموصى له من قبل عمرو بثلث المال على مدين عمرو والحاضر معه بمجلس الحكم ان
امرو قبل المدين ألفا وانه يستحق منه الثلث ويطلبه به وبالجواب منه عن ذلك فهل
والحال هذه يحكم على الخصم بدفع الثلث بعد الاثبات والتعديل (اجاب) مدين
الميت ليس خصما للموصى له في اثبات الوصية بالثلث ان كان الذي قبله المال مقر بان
المال لميت وكذا المودع والغاصب والخصم في ذلك وارثه او وصيه بخلاف ما اذا كان
منكر للمال فيفتدق يكون خصما واذا جعل خصما يقضى له بثلث ما ادعى به قال في
العمادية في اوائل الفصل الثالث ومثله في القهول والمودع والغاصب والمدين
لا يكون خصما للموصى له اذا كان الذي قبله المال مقر بان المال لميت والخصم في ذلك
وارثه او وصيه فان قال الذي في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء
صار خصما واذا جعل له القاضي خصما يقضى له بثلث ما في يد المدعى عليه انتهى وفي
التهذيب من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم او كانت
في يد القاضي قائمة او استودعه الف درهم وهي قائمة بعينه في يد المودع فاقام رجل البيئته
على ان صاحب المال توفي واوصى له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لكنه
يقول لا ادري امات فلان ولم يمت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارث او
وصى هذا الذي ذكرنا اذا كان الذي قبله المال مقر بالمال فان قال من في يده المال هذا
ملكى وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما للمدعى وصار كرجل ادعى عينا في يد
رجل انه اشترى من فلان الغائب وصاحبه يقول هو لى فانه ينتصب خصما فاذا جعل له
القاضي خصما في هذا الوجه يقضى بثلث ما في يد المدعى عليه وقد ذكرنا ان الموصى له
لا ينتصب خصما للقرين لكن اذا كان الموصى له موصى له بالثلث لا غير فان كان موصى
له بما زاد على الثلث ولم يكن ثمة وارث فالموصى له خصم للقرين في هذه الحالة فيصير

مطلب يقضى بيئته
اليده في دعوى التنازع
اذا وافق سنها تاريخ
الخارج

١٢٨١

١٠

مطلب فيمن يصلح خصما
لمن يدعى الوصية بالمال
ومن لا يصلح وتفصيل ذلك

ربيع الاول

١٢٨٢

٢٦

الموصى له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستحقاق لما زاد على الثلث كان من
 خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغريم فكذا الموصى له بما زاد على الثلث
 انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع أمته المملوك له لرجل أجنبي بثمن معلوم
 وقبل ذلك المشتري ودفع له الثمن وذلك جميعه بمحضرة أخوة البائع وعلمهم بمبعضه فاستمرت
 الجارية بيد المشتري مدة تزيد على ثلاث عشرة سنة ووزجها المشتري لأحد عماليكه
 وجاءت منه باربعة اولاد وأخوة البائع البالغون الحاضرون مجلس البيع ساكتون
 بلا منازعة وقت البيع وبعده ثم بعد ذلك كله ادعوا ان لهم في الأمانة المذكورة حقا
 ومساكبا لارث من أبيهم ويريدون فسخ البيع في انصباهم وانكر المشتري دعواهم فهل
 اذا ثبت بالوجه الشرعي انه حاضر وقت بيع اخيه ومقبض المشتري للأمانة وهم
 ساكتون بالغون عاقلون ولم ينزعوا لانهم ادعواهم واذا صدقهم البائع الا ان على
 دعواهم لا عبرة بتصديقهم مع تكذيب المشتري (أجاب) حضور أخوة البائع مجلس البيع
 وعلمهم به مع سكوتهم بلا منازعة مانع من دعواهم المالك بعد ذلك اذا كانوا بالغين وقت
 البيع وانكر المشتري دعواهم ولا عبرة بتصديق البائع الا ان أخوته على دعواهم
 لانه سعى في نقص ماتم من جهته فهو مردود وعليه ولا يرى على المشتري والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اوصى لابن ابنته حال حياته بثلث ما يملكه من النخل والسواقي والعقار
 وكتب له بذلك سنداً ثم مات مصرعاً على ذلك عن ابنته عى الموصى له فصدقه عماء على
 الوصية وقسم له نصيبه من النخل وسماها اليه بطريق الوصية فوضع يده عليه فحسب
 الثلاثين سنة وكذا على نصيبه من الدار المخافة عن جده وكاف النخل المذكور باسمه بلا
 منازعة من العمين ثم الا ان نازعاه في ذلك وانكر الوصية المذكورة فهل اذا ثبت
 ابن الابن الوصية والتصديق والحقمة ووضع اليد بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار العمين
 ولا يكون لهم معارضته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا ثبت ابن الابن
 الوصية له من قبل جده بثلث ما ذكره بالوجه الشرعي وان حجه صدقته على الوصية
 وقسم نصيبه ووضع يده عليه لا يكون لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي اذا الوصية
 لغير الوارث صحيحة ولو بغير رضا الورثة في مقدار الثلث بعد الدين والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن ثلاث بنات وابن قصر وعن زوجته أمهم وترك ما يورث عنه شرعا
 فرضعت الزوجة المذكورة يدها على تركته وزوجها المتوفى وسلمتها لأحد أخوتها وبعد
 مدة ماتت فسلمتها لأخيها الثاني ثم مات الاخ الثاني المذكور عن اولاده واولاد اخيه
 المذكور وواخته المذكورة وبقيت أخوته والا ان بلغ القصر المذكور وورث اولاد المتوفى
 المذكور وارادوا اخذ حقه بماتركه أبوهم ومكذلك زوجته التي هي أمهم
 فنعهم من ذلك اولادهم منكرين حقه من ذلك فهل يكون للاولاد المذكورين
 اخذ حقه من تركته أبيهم من اولادهم بالقرينة الشرعية اذا ثبتوا بالوجه الشرعي

مطلب باع أمته بمحضرة
 اقاربه ثم ادعوا الشركة
 لانهم مع الانكار ولو
 صدق البائع بعد ذلك

ربيع الاول سنة
 ٢٧ ١٢٨٢

ربيع الثاني
 ١٥ ١٢٨٢

١٢٨٢

١٨

ان التركة في ايديهم وكذلك يكون للزوجة اخذ من حقه من ذلك بالارث عن زوجها
المذكور واخذ حقه بالارث عن ابيها حيث لم تقدم تركه ابيها ايضا وليس لاحد
المعارضة في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) فمورثة الرجل الميت أولا اخذ تركته
مورثهم ممن هي في يده بعد اثباتها بطريق شرعى حيث لا مانع من سماع دعواهم بها
كما ان لزوجه اخذ نصيب من تركه ابيها من بداولاد اخويها بالقرينة الشرعية بعد
ثبوتها شرطا وليس لمن في ايديهم التركة ان منعهم من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة خلية من الأزواج كانت مقيمة عند بعض أقاربها فاعترفت على
نفسها في حال صحتهما بحضور شهود عدول انها الالة لثالث من الامعة تشبهت اسوي ملبوسها وان
جميع ما كان عندها تدباعت به بنفسها لبعض الناس وقبضت عنه وصرفته في حوايجها
وانها لم يكن لها شيء قبل من كانت مقيمة عندهم لا وديعة ولا غيرها ثم مات فهل
والحال ما ذكر اذا اثبت أحد نسبه اليها وادعى على من كانت مقيمة عندهم شيء يورث
عنها لا تسمع تلك الدعوى حيث لم يثبت ان هـ ذا الشيء دخل في ملكها بعد الاقرار
(اجاب) لا شيء لي قبل فلان أولا حق لي قبله براءة عامة تشمل الامانات والمضمرات فلا
تسمع الدعوى بعد ذلك على المبرأ الا بحق حادث بعد تداريحه فان ادعى الوارث شيئا حادثا
بعد الامراء العام كان قال ما ادعيه وحده عندكم أمانة من قبل مورثي قبل موتها وهو
مملوك لها وذلك بعد تداريج الامراء يقبل وتسمع دعواه وبه والا فلا وهـ ذا اذا تحقق بالوجه
الشرعى صدور الامراء من على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
بطريق الارث عن مورثه وضع رجل أجني يده عليها مدة اثني عشرة سنة والمالك غائب
غيبه فوق مسافة النهر بالاذن شرعى من المالك المذكور فهل اذا أثبت الرجل
المذكور الدار المذكورة عن مورثه بالوجه الشرعى ترفع يد واضع اليد عنها وبسلامها
لمالكها ولا يمنع المالك من سماع دعواه وضع يد واضع اليد المدة المذكورة مع غيبة
المالك (اجاب) مضى خمس عشرة سنة فاستكرمع غيبة المدعى فوق مسافة النهر
لا يمنع من سماع الدعوى فمع عدم مضى تلك المدة وهو غائب تسمع بالاولى فاذا أثبت
المدعى دعواه ملك الدار المذكورة له بطريق الميراث بالوجه الشرعى يؤمر واضع اليد
بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترك مع آخر في تجارة
شركة عنان وعمل في تجارتهم ما الى أن تحاسبوا وتخالصوا ولم يبق لاحدهما عند الآخر
في خصوص مال التركة فقط وأشهدا على التخالص بينة ثم اقترض أحدهما من الآخر
دراهم وأخذ المقرض وثيقة شرعية على المقرض ومضت أيام فطالب المقرض المقرض
بقرضه وقد كان للمقرض دين من قرض على مقرضه لم يدخل حساب التركة فإراد
المقرض بحاسبة المقرض به ووقوع المقاصة بينهما في الدينين فانكر المقرض ان المقرض
دين عليه فهل والحال هذه اذا أثبت المقرض بالبينه دينه على مقرضه يقضى له به وقطع

جمادى الاولى

١٢٨٢

٢

جمادى الثانية

١٢٨٢

٢٨

المقاصة بينهما (اجاب) اذا ثبت مدعى القرض دعواه به قبل المحاسبة على مال الشركة بالوجه الشرعى يقضى له به وتسمع دعواه اذا لم يكن هناك مانع شرعى كحصول ابراء عام قبل الدعوى المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ورث عن امه حلياً وملايس ثم ان زوجته صارت تلبس الحلى والملايس بقصد الزينة له وكلما يحتاج الى شئ منه يتصرف فيه تصرف المالك ثم ماتت زوجته وقام ورثتها يدعون ان الزوج ملكها الملايس والحلى ولا يثبت له - وهو ينفي ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى الورثة وتكون القول قول الزوج ذى اليدام كيف (اجاب) اذا ادعى ورثة الزوجة ان الزوج ملك زوجته ما ذكر وانكر الزوج التملك من قبله يكون القول قوله والبينة عليهم فى دعواه التملك من قبل الزوج اذا البينة على المدعى واليمين على من انكر فاذا لم يثبتوا دعواهم المذكورة وحلف الزوج اليمين بطلبهم - بمنعون من معارضة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل منفرد عن ابيه وعمه فى المعيشة والاكتساب باع له عمه وابوه عشرة افدنة ور بها وسادساً وثمانين فدان من اطيانها بطريق الاسقاط فى مقابلة مبلغ معلوم قبضاه منه وقبل الاسقاط لنفسه وتقرر بذلك حجة شرعية مستوفية شرائطها ومسجلة بالسجل المصان بعد اذن المديرية واستيفاء اللازم لذلك حسب الجارى وكلفت الاطيان المذكورة باسم المسقط له ووضع يده عليهم امدت سبع سنين وهو يؤدى اموالها ومطالبها الميرية ويأخذ بمحصولاتها النقص خاصة وبعد اربع سنين من تاريخ الاسقاط اقسّم ابوه وعمه ما كان باقيا لهما من الاطيان بينهم ما وكاف ما خص كل منهم عليه باذن المديرية بموجب قائمة التقسيم واعترافهما بان الاطيان الباقية هى التى تخصهما ويريدان قسمتها بينهما منصفة بعد ان كان التكليف على احدهما فى ذلك الباقي وهو عم المسقط له ثم بعد سنتين من تاريخ القسمة توفى عمه وابوه والآن قام احداخوة واضع اليد على الاضيان المحرر بها الحجة المعبرة ينكر الاسقاط الصادر من ابيه وعمه ويعارض اخاه فيما بيده من الاطيان فهل اذا تحقق الاسقاط المذكور بالطريق المعتمدة مستوفيا شرائطه وكلفت الاطيان المسقط على من اسقطت له واستمر واضع ايده عليها بدون منازعة من ابيه وعمه وورثتهما من بعدهما وتركهم ذلك لاختيار احدى مضاف السبع سنين المذكورة لا يعتبر انكاره ولا يكون له معارضة اخيه فى ذلك بدون وجه شرعى ام كيف (اجاب) نعم اذا تحقق الاسقاط فيما ذكر بالطريق المعتمد مستوفيا شرائطه وتحررت بذلك الحجة الشرعية المذكورة لا عبرة بانكار احداخوة ذلك ولا يكون له معارضة المسقط له والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ولدان فى معيشته وعياله معينان له فى الكسب وصنعهم واحدة اقر الاب بانه لا يملك الا شيئاً معيناً من النحاس وداراً قديمة وان الدار الجديدة وجميع الاخشاب والاعجار والمواشى والامتنعة الموجودة تحت ايديهم هى ملك لابنه المسكين بغير وجه بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب وولده

يكسبون حال كون الولدين معينين لا يبيها في الكسب وجدد الاب بعد هذا الاقرار
اشياء لنفسه من جنس ما اقرب به لابنه وكانت الدار الجديدة المقربها لابنه خربة قبناها
ومضى على ذلك نحو خمس سنين ثم توفي الاب عن ولديه المذكورين فوقع اختلاف بينهما
في الاشياء المهددة فالولد المقر له يدعي انها ملكه خاصة وانها كانت موجودة وقت
الاقرار داخله فيه والولد الثاني يدعي حذونها بعد الاقرار من قبل ابيه وينكر وجودها
وقته فن يكون القول قوله في ذلك ومن تطالب منه البينة (اجاب) القول قول ولد المقر
الذي لم يقر له ابوه بيمينه في انكاره وجود ما وقع الاختلاف في وجوده وقت الاقرار
الذي هو من جنس المقربة وعلى المقر له اثبات وجوده وقت الاقرار كما هو مرجح به علما وانما في
نظائر هذه المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في عجلتي بقر من نتاج بقرة
ادسل احد الشر يكيين احدي الجهتين اثر يكيه ليقنع بها كما ان المرسل منتفع بالآخرى
مع بقائهما على الشركة وانتهج كل من الجهتين نتاجا عندهم هي عنده ثم ماتت البقرة
المرسلة ونتاجها عندهم هي عنده بدون تعدد ولا تقريظ ولم تقع بينهما مبادلة ولا
قسمة ولا مفاصلة فاراد الشر يك المرسل اليه ان يقاسم شريكه في القسمة في البقرة الاخرى
ونتاجها بالبقاء الجميع على الشركة فادعى شريكه القسمة والمبادلة ويريد ان يحل
المالك للقر ونتاجها على شريكه المرسل اليه خاصة فانكر شريكه ذلك فهل والحال هذه
يكون للمالك عليهما والباقي مشترك كايتهما اذ لم يثبت المدعى دعواه المبادلة بطريق
شرعي ويكون القول لمنكر القسمة بيمينه (اجاب) نعم يكون للمالك من البقرة ونتاجها
المشترك عليهما والباقي مشترك كايتهما والحال ما ذكر بالسؤال اذ لم يثبت مدعى المبادلة
والقسمة دعواه بطريق شرعي والقول قول المنكر بيمينه في انكاره القسمة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بعد مضي سبع عشرة سنة ان له بذمة هذا المدعى
عليه مبلغا قدره الف اقرش عملة صاغا ديوانية ولم يبين سببا لذلك واخرج سنداً يزعم انه
يختم المدعى عليه وانكر ذلك السند المدعى عليه والحال ان المدعى والمدعى عليه في
محل واحد وليس هناك مانع شرعي يمنع المدعى من دعواه فهل لا تسمع دعوى هذا
المدعى ولا عبرة بالسند المذكور بعد مضي تلك المدة لاسيما السند الذي كرفيه بينة
تشهد بصحته (اجاب) الذي عليه العمل في زمان عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس
عشرة سنة مع انكار الخصم تلك المدة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية وعلى
فرض السماع فلا عبرة شرعاً بمجرد وجود كاذب على الحق بدون اثبات شرعي مالم يكن
يخطط من استثنى العمل بخطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت رجلاً وأتت منه
بنتين ثم مات فآل لها من قبله جانب محل مع أرضه المملوكة فوهبت لكل من
بناتها نصف النخل المذكور مع أرضه وقسمته بينهما وقبلت كل منهما المهر وقبضت
الموهوب لكونهما كائناً بالغتين حال صحتهما وكانت قد تزوجت رجلاً آخر وأتت منه

١٢٨٣

٦

١٢٨٣

١٢

١٣٨٣

صفر

١٤

باب صغير وآل لها من زوجها الثاني جانب من التخل مع أرضه أيضا فوهبته لانيها
 المذ كور مع الارض وقبل له ابوه الهبة وقبضها له في حال صحتها واختيارها ثم ماتت
 الواهبة فتشاجر أبو الولد المذ كور مع البنتين في شأن التخل والارض الموهوب لهما وأراد
 مة اسمتهما هو وابنته في ذلك وترافه الذي الحاكم الشرعي وأقيمت الدعوى وادعى كل فريق
 بما وهب له من قبل المرأة المذ كورة وثبتت الهبة المذ كورة على الوجه المسطور لكل
 فريق مستوفية شرائطها فحكم القاضي لكل فريق بما ادعاه وبهبة الهبة وكتب لكل
 منهم ماصك بذلك لكنه غير معجل لهدم وجود معجل لهذا الحماكم حين ذاك ثم مضى
 بعد ذلك خمس وعشرون سنة وكل فريق وادعى على ما هو ملك له خاصة ثم مات الزوج
 الثاني وابنته ايضا عن ورتة أن من أبيه وزوجته قاموا الآن ينازعون البنتين
 المذ كورتين منكرين لما وقع من الهبة والدعوى والحكم على الوجه السابق ويريدون
 مقاسمتها فيما بايديهما من الارض مع التخل فهل اذا ثبت ما ذكر من الهبة والدعوى
 والحكم به اهل الوجه السابق بمنع من المنازعة والدعوى بدون وجه شرعي (أجاب)
 نعم اذا تحقق ما ذكرنا لسؤال تمنع الورثة المذ كورون من منازعة البنتين ومعاوضتهما
 فيما ذكرنا من المال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على زيد
 بطريق التوكيل عن جماعة ان الموكلين يستحقون حصصا معلومة في عقار وتحت يد المدهي
 عليه بطريق الميراث عن مورثهم وان زيدا وادعى يدعه على الحصص المذ كورة بطريق
 الغصب فهل يطلب القاضي من الوكيل بيعة تثبت ان العقار المذ كور في يد زيد المدهي
 عليه أم يكفي التصديق في ذلك وهل اذا ادعى الوكيل المذ كور لدى القاضي العقار
 المذ كور وجدده بحدود وكانت الدعوى غير صحيحة لغيره قد شرط صحتها وطلب القاضي
 من الوكيل تصحيحها فاذ كر عند التصحيح حدودا للعقار المذ كور وبعضها طاف التحديد
 الاول بضر هذا في الدعوى ويكفون تناقضا كما اذا غلط في الحد الرابع وما الحكم
 في الوجهين المذ كورين خصوصا اذا لم يمكن التوفيق بين الدعوى الاولى والثانية
 (أجاب) الدعوى لا تسمع الا على ذي اليد سواء كان المدهي به منقولا أو عقارا الا
 في دعوى الفعل فكما تسمع على ذي اليد تسمع على غيره كدعوى الشراء والغصب واليد
 في العقار لا تثبت بالتصادق بل لابد فيها من اقامة البينة لنفي تهمته المواقعة بخلاف
 المنقول اذا ليد فيه مشاهدة لكن على قول الامام لما كان الغصب في العقار لا يتحقق
 فلا يمكن الحكم فيه بدون اثبات اليد عليه بالبينة لعدم دعوى الفعل حينئذ المستثناة
 من كون الدعوى لا تسمع الا على ذي اليد فيحتاج فيه لاثبات اليد لكونها دعوى
 في عقار واليد فيه لا تثبت بالتصادق بخلافه على قول محمد القائل يتحقق الغصب فيه
 كالمنقول فلا يلزم اثباتها وأما دعوى الشراء فلا يحتاج فيها الى اثبات اليد لتحقيقه فيه
 كما يستفاد من الاشباه وحواشيه والتناقض مانع من سماع الدعوى فاذا غلط المدهي

١٢٨٣

١٨

ربيع الاول

١٢٨٣

٢٠

ربيع الثاني سنة

في الحدود بحيث لا يمكن التوفيق لا تسمع دعواه كما صرح به علماء المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر بموجب سند تحت يد رب الدين أحاله بيعه على شخص آخر وقبض رب الدين الحال ذلك من الحال عليه ثم ادعى رب الدين ان له بمذمة الهيل دينا آخر خلاف المحرر باله ند الحال بيعه في نفس الامر وذكر ان المبلغ الحال به هو الدين الا آخر المذكور وان الدين الذي باله - ند المذكور باق بتمامه فانكر المدعى عليه الجميل المذكور الدين الا آخر الذي يزعمه المدعى وانكر الحوالة به فهل يكلف المدعى اثبات ما ادعاه من الدين الا آخر والحوالة به ولا يقبل قوله في ذلك بيمينه ويكون القول قول المدعى عليه المذكور بيمينه (أجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فالقول للمدعى عاياه المنكر للدين الا آخر بيمينه والبينة على المدعى بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة في معيشة تشاحنوا مع بعضهم حتى قسموا ماتحت أيديهم ووضع كل يده على نصيبه وبعد ذلك يستمين ادعى أحدهم انه تداين شيئا وصرفه عليهم في ثمانهم باذنهم ويريد الرجوع به عليهم فلم يصدقوه على ذلك فهل والحال هذه لا يصدق في دعواه ولا يجبر الباقيون على دفع دينه بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي (أجاب) نعم لا يجبر الباقيون على دفع ما ادعاه عليهم من الدين بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا يقبل قوله في ذلك بيمينه في حق الرجوع عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حجارة فبعت عنده من حجارة له وباعها لرجل وذلك الرجل باعها ايضا فأدعى رجل على المشتري الثاني لدى القاضي ان هذه الحجارة ملكه فبعت عنده من حجارة له وضلت منذ أشهر فرجع المشتري الثاني على بائعه والبائع الثاني على بائعه والبائع الأول يدعى الا ن على المدعى الأول ان الحجارة المذكورة ملكه فبعت عنده من حجارة له وأرخ تاريخا موافقا للسنة والا آخر أرخ تاريخا سابقا غير موافق لسنهاته هل اذا ثبت ما ذكر شرعا يقضى لمن وافق تاريخه سنه أو للسابق (أجاب) حيث ادعى كل منهما النتاج وأرخا تاريخا مختلفا وبرهن كل على دعواه يقضى لمن وافق تاريخه سنه سواء كانت في أيديهما أو في يد أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي السويص في رجل ادعى على آخر ما لا دفعه عنه من ماله لرجل ليرجع به عليه حب اذنه له بذلك فانكر المدعى عليه كون المال مال المدعى وذكر انه ماله سلمه اليه في كذا لي دفعه عنه للرجل المذكور فلم يصدق المدعى على ذلك فالبينة على من واليمين على من أفتونا ما جاورين (أجاب) اذا أقر المدعى عليه بالاذن بالدفع وادعى انه سلم الماذون ما دفعه الى المدفوع اليه والماذون ينكر دعواه فعلى الاذن إقامة البينة على دعواه انه سلم الماذون ما دفعه الى المدفوع اليه والقول للدافع حينئذ بيمينه في انكاره اسلام ذلك عند عدم بيئته حصه وأما اذا قال المدعى عليه في اقراره لم آذن لك بدفع شيء من مال نفسك لترجع به على وانما اذنت لك بدفع مال دفعته اليك لتدفعه الى الرجل

٢٠ ١٢٨٣

جمادى الاولى

١ ١٢٨٣

شعبان

٢ ١٢٨٣

١٠ ١٢٨٣

الأمور بالدفع اليه فعلى المدعى الذى هو المادون بالدفع البينة على اذن المدعى عليه له بان يدفع من مال نفسه ليرجع والقول قول المدعى عليه فى انكار ذلك بيمينه فان أقام المدعى البينة على ذلك وادعى المدفوع عنه انه دفع اليه شيئا يدفعه عنه وهو ينكر فعلى المدعى البينة وعلى المنكر اليمين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن أولاده ذكور واثلاث من غيرها وترك تركة فادعى اولاد الميت على الزوجة بأشياء من تركة مورثهم استولت عليها بعدموت مورثهم دعوى صحيحة فهل إذا برهنوا عليها بما ادعوه لدى القاضي يقضى لهم بذلك وإذا لم يبرهنوا عليها بشئ مما ادعوه وطلبوا تخليفها يجابون لذلك وإذا ادعت بان الميت كان أبرأها فى حال حياته وقال انه لم يكن لى طرفها ثمة ومن كامل أصناف المعاملة براءة عامة فاقية للدعوى واليمين إذا وجب وكتب لها بذلك ورقة لا يكون ذلك مانعا من دعواهم عليها بشئ استولت عليه من التركة بعد موته بتأريخ متاخر عن الإبراء (أجاب) الإبراء العام لا يمنع الدعوى بحق حادث بعد تأريخ الإبراء فإذا صححت الدعوى لدى القاضي فالبينة على المدعى واليمين على من أنكر كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين يملكان عقارا مشتركا بينهما مائة مائة مات أحدهما عن ورثته ثم مات الثانى عن ابن فقط والعقار مشترك كذلك وكان الحاضر منهم يقوم مقام الغائب فى قبض الإيراد ثم أخرج ابن أحد الأخوين المذكورين ابنة له بصفة النصف فى ذلك العقار عن أبيه بانفراده بدون شرك بغير ورثته ثم فعل ورثة همه كذلك واستولوا على حصة أبيهم النصف فقط وكذلك الابن المذكور وصار كل يتصرف فى حصته بأنواع التصرفات الشرعية من قبض إيراد وهدم وبناء واسكان ونحو ذلك مدة حتى ان الابن المذكور عرض بعض حصة النصف للبيع فى الدلالة بقوائمه المزاد وصار منه البيع فى البعض الذى عرضه لمن استقر عليه المزاد بمحضرة بينة ثم ادعى عليه أحد أولاده بانه اشترى النصف الذى فى يده من أبيه حال حياته وان ذلك ملكه لامن مخلفات أبى المدعى عليه والحال ان المدعى المذكور ادعى جميع ما ذكره ومشهد ومطلع لما توضح وهو ساكت لم يعارض ابن همه المدعى عليه وقت صدور شئ مما ذكر بوجه من الوجوه الشرعية وقد انكر ابن همه المدعى عليه دعواه المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور على الوجه المسطور وليس له معارضة المدعى عليه فى النصف المذكور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) ما باعه الابن المذكور من ذلك العقار ان تحقق انه باعه بمحضور أحد أولاده بوعلمه وقد سكف عن دعواه الملك فيما يبيع ولم يعارض لا تسمع دعواه فى البيع خاصة بانه ما سلمه لغيره من قولهم باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيرهما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثله انه ملكه لا تسمع دعواه لان سكوته كافصاح بانه ملك البائع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وبنت وابن منها وبنت من غيرها فادعت البنات

١٢٨٣

٢٦

١٢٨٣

٢٦

المذكورة على الزوجة المذكورة بان أباه ترك تقدا وامتعة عندها ولم تبينها فهل تكون
الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة وعلى فرض صحة دعواها وكانت الزوجة المذكورة
منكرة لدعوى البنت المذكورة ولم تبين ذلك بالوجه الشرعي لا يحكم لها بشئ وتمنع من
معارضة الزوجة المذكورة (أجاب) لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعي على فرض صحة دعوى المجهول لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وضعت
يدها على منزل بطريق الملك الصحيح الشرعي مدة من المئين قام الآن رجل يدعى شرا
ذلك المنزل لنفسه من زوج المالككة من مدة تزيد على ست عشرة سنة يزعم ان زوجها
باع ذلك بالو كذا عنهما من التاريخ المذكور بثمن ذكر قدره فانكرت ذلك وأبرز مدعى
النساء والتوكيل حجة من قاضي البلاد معجولة بالسجل تتضمن ما ادعاه من التوكيل
والبيع له مؤرخة بالتاريخ الذى ذكره للبيع مع انه كازر المالككة ما تضاءل منه تلك الحجة
ووضع يدها على المنزل المذكور من قبل تاريخ البيع الى الآن وتصر فها فيه بالسكنى
والاسكان والاستعجال تلك المدة وحضور مدعى الشراء المذكور بالبلاد ومشاهدته
تصرف المالككة وتركه للدعوى وعدم منازعته المدة التي تزيد على ست عشرة سنة
المذكورة فهل والحال هذا لا تسمع دعواه الشراء والتوكيل وعلى فرض سماعها لا يحكم
له بما ادعاه بمجرد وجود تلك الحجة في يده لعدم وضع يده أصلا على ما ادعى شرا بل وضع
اليده والتصرف للمالككة ويكلف اثبات دعواه الشراء والتوكيل على الوجه الذى ادعاه
(أجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكورة بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال
حيث لا عذر بناء على ما هو مشهور من النهى عن ذلك وعلى فرض السماع فلا يقضى
لمدعى الشراء والتوكيل الخارج بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا عبرة بمجرد
وجود تلك الحجة في يده والحال هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان منزلا
أحدهما يملك أربعة عشر قيراطا والآخر يملك عشرة قيراطين فباع أحدهما قيراطين
لصاحب العشرة بثمن معلوم من الدراهم دفعه اليه وكتب له بذلك سنداً ثم دفع الباقي
مقدار الثمن للشترى لاجل عمارة المنزل فاخذه منه ومات الباقي قبل العمارة عن زوجته
وأولاده القصر والزوجة تنكر البيع فهل اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعي في
وجه الزوجة المذكورة لكونها واضعة اليد على المتنازع فيه يحكم للشترى بما أثبت شراؤه
من مورثها حال صحته من ذلك وتجبر على تسليم الحصة المباعة للشترى المذكور (أجاب)
أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين في دعوى العين من التركة ان كانت العين
في يده فاذا كانت تلك الزوجة واضعة يدها على ما ذكر وأثبت المدعى دعواه الشراء من
مورثها حال صحته مستوفيا شرائط الصحة واللازم بالوجه الشرعي في وجهها يقضى له
بما ادعاه وتؤمر بتسليم المبيع اليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجته وعن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة له وترك ما يورث عنه شرعا من أمتعة

١٢٨٣

١١

صفر

١٢٨٤

١٢

١٢٨٤

١٥

وعقار وغير ذلك ثم ادعى الاخ والاخت على الزوجة انها اخذت من تركه الميث تقودا
ومصاغا وغير ذلك فانكرت الزوجة دعواهما وطلبت منهما بيينة تشهد لهما على طبق
دعواهما فحجزا عن البيينة ولم يشبه ادعواهما على الزوجة المذ كورة ثم بعد ذلك قسمت
التركة المذ كورة على الزوجة والاخ والاخت لدى القاضى بالفريضة الشرعية وأخذ كل
منهم حقه لدى القاضى وأبرأ الاخ والاخت الزوجة المذ كورة براءة عامة لدى بيينة شرعية
قاطعة للنزاع من كل دعوى وطلب وكتب الاخ والاخت وثيقتين للزوجة المذ كورة
بالبراءة العامة الصادرة منهما لها لدى بيينة شرعية أيضا وما ادعيا به عليهما ومضى على ذلك
مدة خمس سنين ثم بعد ذلك طلب الاخ والاخت تحليف الزوجة الآن لدى المحاكم
الشرعية انها ما اخذت من مال الميث شيئا فهل لا يجابون لذلك او يجابون لتحليفها
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث فاذا ثبت الابراء المذ كور
بالوجه الشرعى لا تسمع دعوى المبرأين عليهما بما وقع الابراء عنه والتحليف انما يترتب
بعد سماع الدعوى بطلب الخصم والدعوى والمحال ماذ كره غير مسموعة فلا تحليف والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة شهدت على نفسها بانها لا تستحق بذمة زوجها شيئا سوى كذا
وكذا وان ذمة تهر بثة مما عدا ذلك ثم تشاجرت معه وادعت عليه بدين سابق على تاريخ
اقرارها المذ كور فهل والحال هذه لا تسمع دعواها (أجاب) لا تسمع دعوى المرأة
المذ كورة على زوجها بدين سابق على تاريخ الابراء من الديون على هذا الوجه اذا كان
ماتدعيه داخلا تحت الابراء خارجا عما استثنته بقولها ما عدا كذا وكذا بعد تحقق ماذ كره
بطريقه الشرعى مستوفيا شرائط الجهة والله تعالى اعلم (سئل) من قوم مسيون المجلس
الخصوصى فى ٢١ جاد آخر سنة ٨٤ وقد شمل جوابه باسماء واختام كل من
حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمهورى الشافعى والشيخ ابراهيم السقا الشافعى
والسيد على محمود البقل والشيخ عبد القادر الرافعى والشيخ مصطفى العروسى وصورة
السؤال فى قطعة أرض كانت من جلة البحر الملح فانه كشف البحر عنها فاحدث شخص له
ملك بالقرب منها يدعى عليا واختص بها يزعم انها ملكه فهل اذا تحقق بالوجه الشرعى
بعد المرافعة كون تلك الارض مما انحسر ماء البحر عنها وان يد الشخص محدثة عليها بغير
اذن ممن له الولاية يمنع من اختصاصها ولا تكون ملكا له بمجرد احداث يده وكذا اذا
وجدت أرض براخ خالية من الابنية والغراس ودعى وكيل بيت المال المأذون له
بالخصوصية انها من الاموال الضائعة التى آلت لبيت المال وكان شخص آخر واضعا يده
عليها ومتصرفا فيها يدعى انها ملكه ولم يكن يده حجة شرعية تشهد له بما يكسبها أو
استحقاقه اماذا يكون الحكم فى ذلك تفضلوا بالجواب (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى
بعد المرافعة الشرعية من خصم على خصم ان الارض المذ كورة بهذا السؤال أولا مما
انحسر البحر الملح عنه وان الشخص المذ كور احدث وضع يده عليها على الوجه المذ كور

١٢٨٤

٣٠

جادی الثانية

١٢٨٤

١٥

١٢٨٤

٢٢

يمنع من اختصاصه به لا ولا تكون ملكا له بمجرد احدث يده عليها على الوجه المستورد بل
تكون حقا لعمامة المسلمين ولا يكون لاحد الاختصاص به او يدون اثبات ذلك شرعا
لا تنزع من يده بمجرد دعوى احدها عما انخرس البحر عنه وأما الارض البراح المذ كورة
ثانيا اذا كان لاحد من الناس وضع يدها وتصرف فيها بنحو تلبس أو وضع بعض
شئونه فيها أو تاجيرها لغيره لا يكون لغيره نزعها من يده ولا رفع يده عنها ويكون القول
قوله انها له وان لم يكن في يده حجة شرعية شاهدية باستحقاقه لها اذا ينزع شئ من يده
أحد الا بحق ثابت معروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من
أخيه وأبيه معا شرعا ووضع يده عليها وهو يتصرف فيها الى أن مات المشتري
المذ كور وترك ولد صغيرا ثم بعد بلوغه لم يعلم بان القطعة الارض المذ كورة ملك لمورثه
واستمر جارا لثلاث عشرة سنة والاخ البائع المذ كور واضع يده على القطعة
المذ كورة تعديا يدون وجه شرعي ثم لما علم ابن المتوفى بان القطعة المذ كورة ملك
أبيه طلب أخذها ونزعها من يد البائع المذ كور فامتنع من ذلك فهـل اذا أثبت الوارث
المذ كور ان القطعة المذ كورة ملك أبيه بطريق الشراء من واضع اليد وأبيه وان أباه
استمر واضع يده عليها الى أن مات يكون له نزعها من يده ولا عبرة بتعطله بوضع يده عليها
ثلاث المدة (أجاب) بمجرد وضع اليد ثلاث عشرة سنة لا يكون مانعا من سماع دعوى
الابن المذ كور الذي كان قاصرا والحال هذه فاذا لم يوجد مانع من سماع دعواه وأثبت
ملك مورثه تلك الارض بالشراء الشرعي من مالكها وانتقال الملك اليه بالوجه الشرعي
يقضى له بها وترفع يد الممتنع عنها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ستة
قرايط في مكان معلوم لرجل معلوم بثمن معلوم قبضته منه ووضع المشتري يده على
القرايط المذ كورة وصار يتصرف فيها نحو سنة وذلك باطلاع زوجها وحضوره البيع
المذ كور ولم يدع في ذلك على أحد ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي كما ان قبض البائعة
الثمن ونصرفها فيه لنفسها خاصة كان بحضوره واطلاعه أيضا بلا دعوى من غير مانع
ثم بعد السنة المذ كورة مات الزوج عنها وعن أخ عصبة فقام الاخ الآن يريد مشاركة
الزوجة في الثمن المذ كور زعمها ان القرايط المذ كورة كانت ملكا للمتوفى المذ كور
فانكرت دعواه فهـل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور ولا يلتفت اليها
(أجاب) صرح علماء المذهب بان من باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو
غيرهما من اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه وجعل سكوته
كالا فصاح أى بانه ملك البائع قطعا للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى فان سكوته ولو جارا
لا يكون رضانا الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء
فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسدة ثم بعد نقل ذلك في
تنقيح الفتاوى الحامدية قال ولم يقيدوه بمدة ولا بموت كما ترى لان ما يمنع صحة دعوى المورث

١٢٨٤

٢٣

مطلبت لا تسمع الدعوى
بالثمن في بيع القريب
أو الزوجة مع حضور الآخر
وسكوته بناء على ان
البيع كان ملكا له

رجب

١٢٨٤

٤

يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما في الحاوي الزاهدي وغيره فتأمل انتهى وفي رد
المحتار قوله انه ملكه اى كاه او بعضه مشاعا ومعينا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في
التمن ايضا ويؤيده ما في التبيين وغيره من أن حضوره وتركه فيما يصنع اقرار منه به بانه
ملك البائع وان لاحقه له في المبيع الخ رمبلى انتهى ومنه يعلم عدم سماع دعوى
زوج هذه المرأة بعين ما باعتها او ثمنه مع حضوره وسكوته بلا منازعة وبلا مانع يمنعه من
الدعوى وكذا لا تسمع دعوى وارثه من بعده بناء على ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك قطعة أرض محدودة معلومة وهو متصرف فيها تصرف المالك بالقرس
والبناء وغيره ما من باقى أنواع التصرفات من مدة تزيد على خمس وأربعين سنة بلا
معارض ولا منازع له في ذلك في تلك المدة ثم مات المالك المذکور فالت لورثته من
بعده وتهر فواقها كتصرف مورثهم فادخلوها في وقفهم من مدة خمس عشرة سنة من
ضمن ما آل لهم بالارث من المالك المذکور وكتب في كتاب الوقف وحكم بصحته
الحاكم الشرعى ثم بعد ذلك قامت امرأة الاثن تدعى بانها تملك فيم احصة معينة آت لها
بالارث من والدها والحال انما في هذه المدة المذكورة حاضرة ولم يكن لها مانع من
الدعوى وليست بمجنونة ولا قاصرة مع علمها واطلاعها على تصرف المالك المذکور
وكذلك ورثته من بعده في الارض المذكورة وكذا والدها المورث كان حاضرا مشاهدا
تصرف مورث واضعى اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع بلا
مانع يمنعه من الدعوى تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواها بعد ذلك وترك في يد
المتصرف على هذا الوجه لاسيما والارض المذكورة لم تدخل في الوقف الابعاد ثبوت
ملكيتها لى الحاكم الشرعى (اجاب) دعوى المرأة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال
غير مسموعة لوجهين الاول سكوت مورثها عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة
بلا هذر مع مشاهدته تصرف غيره وتمكنه من الدعوى ان كان الخصم منكرا بانها هلى
ما عليه العمل من منع القضاة عن التماس في مثل ذلك وما يمنع دعوى المورث يمنع دعوى
وارثه من بعده كما صرحوا به الثاني مضى المدة التي تزيد على خمس واربعين سنة مع
التمكن من الدعوى وتركها بلا عذر فان ذلك مانع من سماع الدعوى ولو بالارث بناء
على ما اقبل به وصدر الامر على موجب ونشر لساثر جهات القطر فاذا تحقق ما ذكر منعت
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين احدهما غائب عن البلد اتي
فيها الدار والاخر ساكن في البلد في دار غير الدار المشتركة والدار المذكورة ساكن فيها
انسان بعد مدة من السنين تزيد على خمس عشرة سنة ثم ان الشريك الحاضر اراد نزع
حصته من يد الساكن فوكله الغائب في الخصومة ونزع حصته ايضا فطالب الحاضر من
الساكن تخليته الدار لى القاضي بحضرة شهود فاعترف له ولو كله بالملك وانما امتنع من
تسليم الدار المذكورة متمسكا بان المذهب الحنفى انه متى وضع الانسان يده على العقار

١٢٨٤

المدة المذكورة ملكه فهل حيث كان الساكن المذكور مقرا بالملك للرجلين
 المذكورين وانما يحتج بوضع يده على الدار المدة المذكورة لاعتباره باحتجائه ودعواه
 و يؤمر بتفريغ الدار والخروج منها وتسليمها للمالكين جبراً عنه وهل يجب عليه
 اجرتها تلك المدة (اجاب) لا يسقط الحق بقادم الزمان بمجرد وضع اليد ليس سبباً
 من اسباب الملك فاذا كان واضع اليد مقراً بالملك للرجلين المذكورين فيما بيده يؤمر
 بتسليمها اليهما جبراً عليه حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك مجرد وضع يده تلك المدة انما ذلك
 مانع من سماع الدعوى للنهي مع الانكار امام الاقرار فلا ومنافع الغصب لا تضمن
 الا في الوقف وعقار اليتيم والمعدول للاستئلال فلا يلزم الغاصب اجرة المدة الماضية بلا عقد
 حيث لم تكن الدار واحدة من هذه الثلاثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
 ناظر الدائرة السنية في ٦ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ان شخصاً توفي عن زوجتين
 احدهما تدعى أن الاخرى مطلقة وترافع وكيلها ما بالهـ كمة الكبرى فجهز وكيل
 المدعية عن بيعة تشهد بالطلاق وخرج اعلان شرعي بمنع المدعي وموكلته عن تداعيهما
 فهل اذا حضر الوكيل أو موكلته الا أن بيعة تشهد بالطلاق تسمع دعواهما وتقبل
 البيعة (اجاب) منع القاضى المدعى عن دعواه لجهزه عن اقامة البيعة وقت الخصومة
 لا يمنع من اقامة البيعة على دعواه عند وجودها حيث لا مانع حتى لو قال المدعى لا بيعة لى
 ثم اقامها قبلت على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على آخر شيئا معلوما
 بطريق الارث عن مورثها بعدمضى احدى وثلاثين سنة ونصف فهل تسمع دعواها
 وتقبل بيعتها لا سيما مع كون المدعى عليه معترفاً وانما يحتج بطول المدة فقط (اجاب)
 دعوى الميراث تسمع بعدمضى خمس عشرة سنة الى تمام ثلاث وثلاثين سنة اذالم يكن
 هناك مانع آخر يقطع النظر عن مجرد مضى تلك المدة كسكرات المورث خمس عشرة سنة
 وهذا كله مع الانكار امامه اقرار الخصم فهي مجموعة ويؤمر المقر بتسليم ما اقربه حيث
 لا مانع معاملة له باقراره الذى هو حجة عليه ولو طالت المدة والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى حجج شرعية بيده وبيعة شرعية مشعولة بالحجج
 المذكورة بختم وامم قاضى ناحيتهم ووضع يده عليه مدة سنين يتنق به فتعدى عليه عمدة
 البلد واخذ منه قطعة باخشابها ووقفها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك
 الاخشاب والانقاض ووضع بعضها فى ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى
 المحاكم الشرعية وادعى عليه بقدر من الانقاض والاخشاب معلوم تصح به الدعوى وبما
 تعدى عليه من الارض وابتدع دعواه بالوجه الشرعى يؤمر بدفع قيمته وببدله الشرعى مع
 ما تعدى عليه واخذ من ارض العقار المذكور واذا صحت الدعوى وقصرت البيعة
 فى الشهادة ولم تعرف بعض الحدود وعجز المدعى عن اقامة البيعة يكون للقاضى تخليف
 المدعى عليه وان نكل وامتنع من الامين يؤمر بدفع المدعى به (اجاب) حجج الشرع ثلاث

١٢٨٤

٥

مطلب اقام بيعة بعد عجزه
 او قوله لا بيعة لى تقبل على
 الصحيح

١٢٨٤

٥

١٢٨٤

٦

١٣٨٤

٢٨

شعبان سنة

مطالب قول المدعى عليه
لا علم لى ليس بجواب ويجبر
على الجواب فان لم يجب
يجعل منكرا

١٢٨٤

٦

البينة والاقرار والنكول عن اليمين فاذا صحح المدعى دعواه فان اقام بينة شهدت طبق
الدعوى وصحت شهادتها وعدلت قضى له بما ادعاه والاحلف خصمه اليمين بطلبه فان
طلبه وحلف برئ وان نكل حكم عليه بالنكول فيما ذكر لانه بذل أو اقرار على الخلاف
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكيل شرعى عن خمس بنات أخوات مات
والدهن وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة مدار معلومة المدعى فى يد الغير فادعى لمن
وكيله من الشرعى بما يخصه من الغريضة الشرعية فى تلك الدار على من هى فى يدهم
بدعوى صحيحة شرعية مستوفاة شرائطها الشرعية وسعها الحاكم الشرعى وسال المدعى
عليه -م جوابا فقال أحد المدعى عليهم -م انهاروك بين والدهم وكالات المدعى وبين والده
المدعى عليهم وقال لثانى وهو وأخوه كقوله وقال الثالث لا أعلم هى لمن فهل والحال هذه
يكون المدعى عليهم -م منكرين لدعوى الوكيل المذكور ويكلف الوكيل المدعى اثبات
دعواه بالوجه الشرعى ام كيف الحال (أجاب) اذا صححت دعوى الوكيل المذكور
وسئل واضع اليد المدعى عليهم: مدعى اختصاص مورث الموكلات بالدار المدعى
نصيبه منها وأجاب اثنان من المدعى عليهم الذين هم ليسوا من ورثة المورث المذكور
بان الدار مشتركة بين مورث الموكلات وبين مورث المدعى عليهم مناقضة وانكرا
اختصاص مورث الموكلات بها وأجاب الثالث بقوله لا أعلم هى لمن فان القاضى يجبر
الثالث على الجواب لان هذا ليس بجواب فان لم يجب يجعله منكرا او حينئذ تطلب البينة
من الوكيل على دعواه فان اثبت بما ياتى من الشرعى يقضى بنصيب الموكلات منها
حيث لا مانع فى الهندية رجل ادعى ضيعة فى يدى رجل انها ملكه فقال المدعى عليه
أتأمل وانظر فيه -ذالىس بجواب ويجبره القاضى على الجواب كذا فى المحيط واذا قال ثم
ذكر ألفاظا فارسية تعرفها أرى أوليس لى علم او قال لا أدري أهو ملكى أم لا او قال هذا
مدعى بحق ولا من لك فيه حق فالحكم ليس بجواب كذا فى الخلاصة ولو قال لا أدري أهو
ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويجبره القاضى على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا
ويسمع البينة عليه كذا فى المحيط انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده
على جنيته معلومة ادعت عليه امرأة وبناتها ان لهما فى الجنيته المذكورة حقهما -لوما
بطريق الارث عن مورثهما فانكر واضع اليد دعواهما المذكورة فهل تسمع دعواهما
المذكورة على واضع اليد المذكور حيث لم يحض على ترك الدعوى منهما -ما ومن مورثهما
بذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا صححت المرأة وبناتها دعواهما بالحصة المعلومة من
تلك الجنيته بطريق الارث عن مورثهما ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من سماعها
تسمع وتسكفان اثباتها بعد الانكار بمجرد مضى اقل من خمس عشرة سنة لا بعد ما ناعا
من سماعها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من الرزنامة مضمونها صدر امر
كريم بتاريخ ١٨ شهر القعدة سنة ٦١ بناء على انهاء مقدم من وارث باغوص بك

١٢٨٤

١٧

ما آله اخراج تقسيم ديواني بمائة وخمسين فدانا من اطيان ناحية الخصوص المضافة
الى ناحية مستردو المطرية باسم باغوص بك ثم بعده يصير تحوّل القدر المذكور
باسم الخواجه السكسان ويعقوب صرافى الكوك ومبانية في مقابلة ديونهم مما الى
طرفه وبمقتضى الامر المشار اليه صار تحرير تقسيم ديواني باسم باغوص بك المذكور
بتاريخ ٢٥ محرم سنة ٦٢ ثم تحرر بعده تقسيم باسم الخواجه السكسان والخواجه
يعقوب صرافى الكوك ومبانية المذكورين اتباعا للامر المحكى عنه وهو ما صدر من المالية
ايضا عن ذلك بتاريخ ٢١ محرم سنة ٦٢ وكان تحرير التقسيم المذكور بتاريخ
غرة جمادى اول سنة ٦٢ وصار تحفظ تقسيم باغوص بك المذكور لغاية الآن ثم بتاريخ
١١ القعدة سنة ١٢٨٤ وردت افادة من مديرية القليوبية تفيد ان المرأة باريز
حرم المتوفى الخواجه يعقوب شقيق السكسان اجرت بيع فدان ٨٩ وثلاث وربع
الى سعادة خايل اغا باشا غاسراى دولتو افسدم والده باشا اختصت بها بالباثة
المذكورة من ضمن المائة والخمسين فدانا المهرور بها حجة شرعية من محكمة المهرورة
مؤرخة بغاية محرم سنة ٦٢ وتقسيم ديواني باسم الخواجه يعقوب والسكسان
المذكورين وحيث وجد اختلاف بين التقسيم والحجة المذكورة عند اتمام المبيعة
بالوجه الشرعى بطرف القاضى بالمديرية رغبت النظر فى ذلك بالارزناحمة واعطاء
الافادة وبنتا التقسيم السابق تحريرهما وجد احدهما بتاريخ غرة جمادى اول سنة
٦٢ بمبلغ مائة وخمسين فدانا بناحية الخصوص المضافة الى ناحية مستردو المطرية المهرور
ذلك على مقتضى الامر المذكور المحكى عنه اهلا وتقسيم ثان فدان ١٧ وثلاث وربع
ونصف الثمن بناحية المطرية ومسترد باسم يعقوب والسكسان المذكورين وذلك
بالاطيان المتصلحه من الكوم الذى هناك الهياط بالرزقة تعلقهما من الجوانب
الاربعة التى كان تهاجها بغير فتمهما ومن طرفهما وصدر عن ذلك امر كريم بتاريخ ٦
رجب سنة ٦٢ وبلا اطلاع على الحجة المهرورة من محكمة مصر المحكى عنها وجدت متضمنة
ان باغوص بك المذكور اعلاه كان فى ملكه مائة وخمسون فدانا بالنواحي المذكورة
وبوفاته آلت تلك الاطيان بالارث الشرعى الى اخويه شقيقه الموضح اسم كل منهما
فيما ثم صدور تباع شرعى من الورثة المذكورين فى جميع القدر المذكور الى كل من
طاكوهين زوجة الخواجه السكسان وباريز زوجة الخواجه يعقوب بمبلغ ثلثمائة
وخمسة وعشرين ألف قرش وصارت الاطيان فى ملك المشتريتين المذكورتين بوجه
الشراء فصار المنظر فى هذه المسألة ان الوارد بالحجة مخالف للوارد بالتقسيم والامر المذكور
المحكى عنه ما بواسطة ان التقسيم شاهد بملك جميع الاطيان الى الخواجه السكسان
ويعقوب المذكورين والحجة شاهد بملك المائة والخمسين الى زوجتيهما المذكورتين
بوجه الشراء من ورثة باغوص بك فحضر المديرية بهذا المضمون وانهم بمقتضى الاصول

صارت تلك الاطيان جميعها في ملك الخواجا يعقوب والكسان المذكورين ومتى
انقضت وفاتهم تكون الاطيان المذكورة لمن يكون وارثا لهم مائرا ومن بعد ثبوت
التوريث وتحرير جميع الايلولات باسماء الورثة لاما نفع من توقيع البيع منهم في حصصهم
الايلة لهم لن شأوا ويحذر للشري بذلك الحجة الشرعية فوردت الآن افادتها غاية ما فيها
ان وكيل الزوجتين ممنعان عن اجراء التوريث في ذلك قائلين ان جميع الاطيان
مملوكة لزوجتي الخواجا الكسان ويعقوب المذكورين بموجب سندات والحجة السالف
ذكرها وبذا لا يمكنهما التسليم وبالعرض عن ذلك للمالبة صدر امرها باستفتاء حضرةكم
عن ذلك وعن ما يستند عليه الوكيلان الآن ومتى صدر الافتاء بشئ يجري اتباعه وبناء
على ذلك لم تحريره لمضرةكم الا مل من بعد الاطلاع على التقسيطين المذكورين والحجة
الشرعية وما تحرر من هذا الطرف للمدعية والمالسة بكم بالافادة عن اللازم
اجراؤه في هذه المادة بالوجه الشرعي والمحمول الرزناجة في هذا الخصوص انه مادام هناك
تقسيم شاهد الى الكسان ويعقوب بتلك الاطيان والحجة المهررة بتلك الاطيان تاريخها
من قبل تحرير التقسيط المذكور فهل يمتنعى الحجة المحكي تاريخها يقتضى حكم التقسيط
المذكور واذا كان فيما بعد يظهر ورثة الى الكسان ويعقوب ويطلبون بما يخصهم
من تلك الاطيان حيث انها مقيدة باسماء المذكورين بمقتضى التقسيطين الديوانيين
لا يكون لهم حق في ذلك ويكون المعول عليه الحجة المحكي عنها كيف تؤمل الافادة عن
ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على التقسيطين المهررين من ديوان الرزناجة باسم
الخواجا الكسان وأخيه يعقوب بتلك الاطيان أحدهما يتضمن عمليهما مائة
وخمسين فداناً مؤرخاً بغرة جمادى اول سنة ٦٢ في مقابلة مالهم من الدين على باغوص يك
على مقتضى انما ورثة الخواجا باغوص المذكور والامر العالي الصادر في شأن ذلك المؤرخ
في ١٨ القعدة سنة ٦١ الموضح ذلك بافادة الرزناجة والثاني يتضمن عمليهما سبعة عشر
فداناً وثاني فدان وربيع فدان ونصف فدان بالاحياء والتصلح والاعطاء من سعادة
ولى الامر للاخوين المذكورين مؤرخاً ٩ القعدة سنة ٦٣ وعلى حجة التبايع الشرعية
المهررة من محكمة مصر المؤرخة بغاية شهر محرم سنة ٦٢ المتضمنة بيع وكيل ورثة
باغوص بك جميع المائة والخمسين فداناً المذكورة أولاً الى الخواجا الكسان بتوكيله
في ذلك هن زوجته وزوجة أخيه يعقوب بالثمن المعين فيها وعلى سند الاقرار الصادر من
الخواجا الكسان وأخيه المذكورين المؤرخ غرة جمادى اول سنة ٦٢ الموافق لتاريخ
التقسيم المهرر باسم المقرين المذكورين المتضمن انهما شهدا على أنفسهما ان الاطيان
العمينة بالحجة المذكورة المهررة بشراء تلك الاطيان التي حررها التقسيط باسم المقرين
المذكورين بالتاريخ المرقوم ملك لزوجتيهما المذكورتين وانهما لا يستحقان فيها
شيئاً وانهما سلبا التقسيط المهرر باسمهما للزوجتين وحررا سند الشهادتين المذكورتين

١٢٨٥

٤

عن التقييط ليكون سنداً لهما بما ذكره المحكم الشرعى في ذلك انه اذا صدر بيع بات
لازم شرعى من ورثة باعوص بك للخواجا الكسان بطريق توصيله عن الزوجتين
المذكورتين في المائة والمحجين فدا المذ كورة وثبت مضمون السند المهر من الاخوين
المذكورين بالاقرار على الوجه المعلوم سابقا على اعطاء الورثة تلك الاطيان للخواجا
الكسان واخيه في مقابلة ما لهما من الدين على مورثهم يكون الحق في الزوجتين
المذكورتين وشراء الوكيل المذ كورة وكسبه اقرار منه ايضا بقاء ملك الورثة لتلك
الاطيان واذا تحقق ذلك شرعا يكون ذلك مانعا لهما وباقى وورثتهما من دعواهما او
دعوى باقى وورثتهما ملك تلك الاطيان لانفسهم من قبل غير المشتريتين ما لم يثبت
الناقل عنهما بطريق شرعى وأما الاطيان المعينة بالتقييط الثانى فبى مختصة بالخواجا
الكسان واخيه فتكون ملكا لجميع وورثتهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له ثلاثة اولاد بالغون تلقوا دوا بالشر من ماله سدها للاب وخسة
اسدها للاخوة الثلاثة بالسوية بينهم بلا تفاضل ودفع كل منهم ثمن نصيبه للبائع ووضع
الجميع أيديهم عليها وهمسا تكون فيها على سبيل التهاى بالمكان على قدر انصباهم
المذكورة من مدة شهرين سنة ثم مات والدهم عنهم وعن ابن وزوجة آخرين وجميع
ورثة الاب مصدقون على ان الاب لا يملك الا الاربعة قرار يطا الى اشتراها كما تقدم
وانها التى تقسم بين وورثته بالفرض الشرعية وتنازع الاخوة الثلاثة فيما اشتروه
بينهم بالسوية فاحدهم يدعى انهم يملكونه بالسوية بينهم على هذا الوجه واحدهم
يدعى اختصاصه واخيه الثالث بمحصة زائدة على ثلثي ما اشتروه لكونه يدعى انه
وانه اشترى باسنة عشر قيراطا من العشرين وان الاخ الاخر اشترى اربعة قرار يطا
فقط والثالث يدعى انه هو واناه اشترى باسبعة عشر قيراطا وان الاخ الاخر اشترى ثلاثة
قرار يطا من العشرين والاخر الاخر ينكر دعواهما ويدعى انه اشترى هو واخوه
الباقى المذ كورة بالسوية بينهم اثلاثا ولا يئنه لاحدهم على دعواه فهل حيث كانت اليد
والتصرف للجميع يكون القول قول منكر الزيادة بيمينه حيث لا يئنه لدعى الاختصاص
بشيء زائد عن ذلك ويترك المتنازع فيه في أيديهم بالسوية افيدوا الجواب (أجاب) اذا
كانت اليد على المتنازع فيه للثلاثة جميعا واختافوا في مقدار ما يملكه كل منهم ولا يئنه
لاحدهم على دعواه فانهم يتحالفون فان حلفوا جميعا يترك المتنازع فيه في أيديهم بالسوية
اثلاثا على حسب وضع أيديهم كما يفهم ذلك من الهندية من الفصل الثالث من دعوى
القوم والرهط من كتاب الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالارث
عن أبيه وكان ذلك الرجل غائبا عن بلده التى فيها الدار مائة شهر ثم بعد عشرين سنة
توجه الى بلده طالب داره فوجد دارا مائة شهر فوجد دارا مائة شهر فوجد دارا مائة شهر
فطلبه عند القاضى فتعلل بوضع اليد تلك المدة ولم يذ كر سببا للملكه كشرائه فهل حيث

سنة محرم

٢٠ ١٢٨٥

كان الوارث المالك فائبا عن البلد مسافة القصر المذ كورة تسمع دعواه في تلك الدار
على واضع اليد ولا عبرة بطول المدة لكون المالك غائبا وإذا أثبت المالك ملكه في
الدار بالارث عن أبيه بالبينة الشرعية تسلم له الدار ولا عبرة بوضع اليد المذ كور أفيديو
الجواب (أجاب) إذا أثبت الوارث المذ كور ملكه للدار المذ كورة بطريق الارث عن
أبيه بالوجه الشرعي يقضى له بها حيث لا مانع ولا يضر مضى تلك المدة مع غيبته مسافة
القصر والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارده من المالية بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة
١٢٨٥ مضمون اطالب الافادة عما ورد من حكم دارية السودان الذي مضمونه هذه
الاوراق الواردة اخير للحكم دارية من حضرة مفتي مجلس السودان فيم امكن كاتبات من
والى الحكم دارية ومديرية كردفان ومفتي المجلس ومحكمتهما بخصوص مبلغ ٦٢٢٢
و ٢٥ فضه السابق صرفه من الميرى لحضرة مرياده اسمعيل بك حتى ضمن مبلغ في
وقت انشاء اورديه وحيث قيل ان المطلوب منهم المبلغ المرقوم توفوا الرحمة مولاهم
ويطالب بدفع ذلك من تركاتهم وكيل الاوردي المذ كور الا ان الذي كان أبا البكباشي
وقتها وصرقه لهم بمهر فتم وأخذ عليه به سند ولا حل وفاقا للمدعيين المذ كورين اشتبه
الحال فيما يصير اجراؤه شرطا في ذلك وحضرة المفتي الموصى اليه رغب الاستعلام من ديوان
المالية عما يفعل في أمثال ذلك وبناء عليه لزم شرحه لسعادته كم ومعه الاوراق
للعلمية والتكرم علينا بما يوافق فعله للاعتماد عليه (أجاب) صارت مطالعة ما تضمنته
أوراق هذه القضية الواردة لهذا الطرف بافادة سعادته كم المسطرة في احدى الاوراق
المرقومة مع هذا والا فادة عن ذلك انه أولا لم يفهم من هذه الاوراق ما يوجب الرجوع
على تركات العساكر بمبلغ ٦٢٢٢ و ٢٥ فضه سواء كان من قبل سعادة ولى الامر
او وكيله في ذلك بعد الخصومة والاثبات الشرعي أو من قبل وكيل الاوردي الا ان
المدعى اسمعيل أغا اذ لم يتبين ان ذلك المبلغ هل كان صرفه للعساكر على سبيل التبرع
ترغيبا لهم فيقتضى الرجوع في تركاتهم ولا يصح خصمه على أحد شرطا أو كان على
سبيل الماهية وما تولى بعد استحقاقها فلا وجه أيضا شرطا لاستيفائهم من تركاتهم بل
تحسب في مقابلة مرتباتهم المستحقة لهم الى حين وفاتهم ولا وجه شرطا لخصمها من استحقاق
اسمعيل أغا المذ كور أيضا والحال هذه نظر الاضافة ذلك بعهدته بمقتضى السند الذي
أخذ عليه باضافة ذلك بعهدته وأما اذا كان ذلك ديننا عليهم ولم يستحقوا شيئا منه فحيث
كان الدفع اليهم بامر الحكومة فالمطالبة به من تركاتهم انما تكون من قبل سعادة ولى
الامر أو وكيله في ذلك بعد اثبات ذلك شرعا من قبل من له الخصومة وعلى كل فلا دخل
لو وكيل الاوردي المذ كور في الخصومة والمطالبة من تركاتهم بدون اذن من له الولاية
في ذلك اذ لم يقبض هو شيئا من طرف الحكومة ولم يملك تلك العساكر شيئا أيضا انما
التسليم من الضابطين المأمورين من قبل وكيل الاوردي سابقا لما مور من قبل حضرة

ربيع الثاني

١٥ ١٢٨٥

سريانه اسمعيل بك حتى على ما يفهم من أوراق هذه القضية الا اذا كان الوكيل
المذكور ضامنا للعساكر المذكورين في ذلك الدين بامرهم بخيفتي يكون له الخصوصية
والرجوع عليهم في تركاتهم بعد الاداء على فرض كون ذلك ديناً شرعياً اما اذا ضمن ولم
يكن ذلك بامرهم فلا رجوع له كما لا يخفى ذلك عليه اذ لم يكن ضامناً ولم يكن ذلك ديناً
شرعياً هذا ما يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة فليحظر حقيقة الحال فيها ويترتب
على كل احتمال مقتضاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث
هذه شرعاً ثم ادعت بنته التي هي احدى الورثة بان لها مصافاً عند والدها وكان واضعاً
يده عليه أمانة ثم بعد المنازعة اعترف باقية الورثة المدعى عليهم بانه ملكها خاصة وسلموه
لها ثم ادعى آخر من الورثة أيضاً بان اياه باعه نصف الدار الساكن فيها المدعى مدة حياة
ابيه وباقي الورثة ينكرون ذلك ويقولون ان اياه اعطاه اياه على وجه العارية فقط
وادعى المدعى المذكور أيضاً على باقي الورثة بانه يملك بطريق الشراء من ابيه بموجب حجة
شرعية من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والد الذي كان ابيه يبيع ويشترى فيها
الى ان مات ولم يسكن فيها المشتري الى الآن بل كان يجرها لابييه وصار ابيه ساكناً
فيها بطريق الاجارة الى ان مات فلم يصدق به باقي الورثة على ذلك فما المحكم في جميع
ذلك (اجاب) من ثبت اعترافه من الورثة بالوجه الشرعي بعد المنازعة بان ذلك المصاغ
ملك لابنة الميت المذكورة وكان اقراره وهو بالغ عاقل طائع يؤاخذ به ويعامل بموجبه
وليس له المعارضة بعد ذلك ليدون وجهه شرعي واذا ادعى أحد الورثة شراء نصف الدار
والد كان من مورثه بثمن معلوم حال صحة المورث دعوى صحيحة مجموعة وانكر الباقي
دعواه يكلف اثباتها فان اثبتها بالطريق الشرعي يقضى له بما ادعاه والا فلا وحيث
ادعى المشتري ان اياه كان مستاجر الدكان من ابنه المشتري الى ان مات فان اثبتته يكون
ذلك اقراراً من المورث له بالملك فلا يضر طول المدة بلا سكنى من المشتري والا فلا تسمع
دعوى شراء الدكان بعد مضي تلك المدة مع الانكار حيث لا عذر ولم يكن زايد والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوة وأولادهم في معيشة واحدة اقسموا ابايديهم من اطيان
وخلافه اعلى يد القاضى وحررهم حجة شرعية بذلك وأشهد كل منهم فيما اعلى نفسه انه
لا يستحق قبل الاخر شيئاً ولا دعوى ولا طلباً ثم ادعى أحد الاخوة على بعضهم ان بيده
دراهم من متروكات والدهم لم تقم فله لا تسمع دعواه لما حصل وقت القسمة من
الابرار العام المذكور (اجاب) لا تسمع دعوى بعض الورثة على بعضهم بعد الابرار
العام المذكور بناء على ما حرره العلامة الشرنبلالى والاسـ ما ذابن عابدين في مثل هذه
الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده ثم
وتم ثم على اخيه ثم على اولاده ثم وشم الى آخر كتاب الوقف ومات للواقف المذكور
والى استحقاق الوقف الى اخيه المذكور ثم الى ذريته ومضى على ذلك مدة تزيد على مائة

١٢٨٥

٢٩

شعبان

٢٨

١٢٨٥

وأربع وسبعين سنة وهم يتقاسمون غلته على حسب شرط واقفه حتى آل الوقف
المذكور الى امرأتين من الذرية فظهر الا ان انسان يدعيان مشاركتهما في استحقاق
الوقف المذكور مع مشاهدتهما تصرفهما مدة خمسين سنة ولم يعارضوا ولم ينازعا في جميع
تلك المدة فضلا عن اسلافهما من قبل وتمكنهم من الدعوى وهم في بلدة واحدة مع
انكار دعواهما فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما بعدمضى هذه المدة (أجاب) نعم
لا تسمع دعوى الاستحقاق بربع الوقف المذكور من المدعين المذكورين بعدمضى
تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل بالغة والحال
ان ابا البنت اشترى لبنته ببعض اشياء وملكه البنت فقبلته واستلمته وهو مقرانه
لها وجاءت به الى بيت زوجها ووضعت يدها عليه مدة حياتها وبعد وفاتها اخذها ابو
البنت وجاء الزوج يطلب استحقاقه منه والاشياء التي جاءها معلومة معينة فهل اذا
انبت الزوج ان الاب ملكها ذلك وانه مقرانه ما حكمه لبنته ياخذ نصيبه منه ام لا واذا عجز
عن البينة هل يكون للزوج تحليف الاب اليمين الشرعية على نفق دعواه بعد صحتها
وعجزه عن الاثبات بالبينة (أجاب) اذا ثبت الزوج المذكور تملك الاب بنته تلك
الاشياء بالوجه الشرعي يكون له اخذ حقه فيها بطريق الميراث الشرعي حيث لا مانع
وان عجز عن اثبات دعواه بعد صحتها يكون له تحليف الاب المنكر اليمين الشرعية على نفق
دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر صغيرة من ابيها بصدق معلوم بعضه
حال وبعضه مؤجل فدفع الزوج للولي المذكور المجهل فجهزها الولي ببعضه وهو قد رجع
وبعضه استهلكه في شؤون نفسه بلا ضرورة ودخل الزوج بزوجه وعاش بها حتى ولدت
منه بنتا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن ابيها وبنتها الصغيرة وزوجها المذكور فوقع
اختلاف بين الزوج والاب في دفع جميع مجهل الصداق فادعاه الزوج وانكره الاب
واعترف بقبض بعضه الذي جهزها منه واستهلك باقيه ولاينة للزوج على دفع الجميع
فهل تسمع الدعوى ببعض المجهل ولو بعد الدخول ولا تقبل دعوى الزوج بدفع الباقي
بلا برهان بل له تحليف الاب على عدم قبضه باقي المجهل ويكون الجهاز المذكور وما
استقر بذمة الاب مما قبضه من المجهل ومؤجل الصداق الذي بذمة الزوج تركه عنها
يقسم بين ورثتها بالقرينة ولا يستقل الاب بما استهلكه من مجهل الصداق بلا اذن من
مالكته حال حياتها او ابراءها منها بعد الاستهلاك أفيدوا الجواب (أجاب) نعم تسمع
الدعوى ببعض مجهل الصداق ولو بعد التسليم والدخول بالزوجة لا بلكه كما نقله في تنقيح
الحامدية عن جامع الفصولين وحينئذ دفع الزوج المدعي دفع الباقي البينة واليمين على
الاب المنكر قبضه وجميع الجهاز وما بذمة الاب من باقي المجهل وما بذمة الزوج من
مؤجل الصداق تركه عن المرأة المذكورة يقسم بين جميع ورثتها بالقرينة الشرعية
وليس للاب الاختصاص بما استهلكه من مال ابنته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

١٢٨٦

٣

ربيع الاول

١٢٨٦

٢

جمادى الاولى

١٢٨٦

٢٠

(سئل)

(سئل) في رجل له على آخر دين شرعي مكتوب به سند مات من عليه الدين في بلدة أخرى بعيدة عن بلد الدائن فوق مسافة السفر عن ورثة كانوا معه في غيبته ثم مات الدائن قبل استيفاء دينه من ورثة قصر لا وصى لهم ولم يرض على تاريخ الدين قبل موت ربه خمس عشرة سنة ثم بعد مدة من السنين بلغ أحد الورثة رشيدا ولم يرض على بلوغه زيادة على ثلاث سنين فهل يكون للبائع المذكور الدهوى بالدين المذكور على ورثة مديون أبيه وأبائه شرعا وأخذ نصيبه منه بطريق الارث عن أبيه حيث لم يرض على دعوى الميراث المذكور ثلاثون سنة من تاريخ الدين الى الآن ولم يوجد من المورث ترك للدعوى خمس عشرة سنة قبل موته أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للبائع المذكور الدهوى بالدين المستور على ورثة مدين أبيه أو أحدهم وتسمع الدعوى منه بذلك والحال هذه فإذا ثبت شرعية قضى به وله أخذ نصيبه منه بالقرينة الشرعية وعند بلوغ باقي الورثة بصفة الرشيد يكون لهم أخذ انصباغهم من ذلك أيضا بلا اجادة للاثبات ولن له ولاية نصيب الاوصياء اقامة وصى عليهم لاستيلاء انصباغهم الآن من هذا الدين والله تعالى أعلم (سئل) في محل مشترك بين أشخاص ضغفاء اغتصبه منهم رجل من أولى الشوكه الراساء وكان بعضهم مقيما والبعض مسافرا ومضت مدة أربعين سنة وهو غاصب له وهذا البعض المقيم لا قدرة له على غاصبه فلم يقم دعوى عليه الى أن مات الغاصب فغضر البعض الغائب فهل بعد رمضى تلك المدة على هذه الحالة لملك هذا المكان اقامة الدعوى حيث صارت في الامكان أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) اذا مضى على الدعوى ثلاث وثلاثون سنة فاكتر لا تسمع الا اذا كان هناك عذر شرعي في تركها يمنع التمكن منها وقد صرحوا بان من العذر الذي تسمع معه الدهوى مع الترك وان طالت المدة غيبة احد الخصمين المدعى أو المدعى عليه مسافة السفر أو كون المدعى عليه كما جازت الخاف منه لعدم التمكن حينئذ فن له عذر شرعي من هؤلاء الأشخاص بوجوب سماع دعواه بعد هذه المدة المذكورة في السؤال تسمع منه الدعوى ومن لا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الثمانية ستة ذكور وبتين كل أربعة منهم من زوجة ماتت قبله وترك ما يورث عنه شرعا فادعى ابن بالغ من أولاد احدى الزوجتين ان أباه وأمه اعطيا له ولا احد اخوته الا شقاء القاصر الى الآن جاموسة معينة حال حياتهما والموهوب لهما قاصر ان وقت الهبة واظهر ورقة بختم الاب تدل على ذلك فكذب في دعواه باقى الورثة البالغ وذكر ان تلك الجاموسة تركتها عن أبيه خاصة وليس لام المدعى المينة قبل زوجها حق فيها ولم يكن للمدعى المذكور بينة تشهد بدعواه الارجل واحد مكتوب اسمه فقط في تلك الورقة التي ليست بحجة شرعية من قاض من القضاة فهل لا يحكم للمدعى وأخيه القاصر بدعواه بمجرد وجود تلك الورقة بدون اثبات الهبة بالمينة الشرعية لا سماع كون ستة من الثمانية قاصرين الى الآن

١٢٨٦

٩

ذى الحجة

١٢٨٦

٢١

١٢٨٧

١٨

وتكون تلك الجاموسة تركة عن أبيهم ويكون القول قول ورثة الاب في كونها ملكا
لا يقيم جميعها ما لم تثبت ورثة الزوجة الميتة قبل زوجها ان نصفها ملك لمورثتهم المذكورة
بالبينة الشرعية حيث كانت الجاموسة المذكورة من متاع البيت الذي كان الزوجان
ساكنين فيه (أجاب) نعم لا يحكم للذخي وأخيه القاصر بتلك الجاموسة بمجرد وجود تلك
الورقة بدون اثبات الهبة بالبينة الشرعية حال صحة الواهبين وإذا تنازع ورثة الزوج
والزوجة الميتة قبل زوجها في نصف الجاموسة المذكورة فالقول لورثة الزوج بيمينهم في
كونها ملكا لمورثتهم وعلى ورثة الزوجة اثبات ملك مورثتهم لذلك النصف والحال
ما ذكر فالزم بيمينهم والبينة على ذلك وحلفت ورثة الزوج اليمين يكون النصف المذكور
تركة عن مورثتهم فيقسم جميع الجاموسة بين ورثة الزوج بالقدرية الشرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا متصرف فيها بسايرا لتصرفات الشرعية من هدم
وبناء واجارة مدة طويلة من السنين تنارعها جماعة شاهدون نصرها فيها تلك المدة مع
سكوتهم وتمسكهم من الدعوى مدعين انها اوقفت عليهم فلم تصدقهم على ذلك ثم حضر
مدعي النظر منهم وجميع المدعين للاستحقاق لدى ما ذون القاضي وأقروا بانهم لاحق لهم
في هذه الدار وانها ملك لواقعة اليد وانما تصرفهم مع مشاهدتهم مدة طويلة وانهم
لادعوى لهم قبلها وبرؤا برائة عامة مانعة لكل دعوى وطلب وكتب بذلك حجة شرعية
منجولة بالسجل المصان ثم بعد ذلك اراد احد المقرين المبرقين المذكورين ان يدعي بوقفية
الدار المذكورة مستندا في دعواه الى حجة ايقاف دار قديمة منقطعة الثبوت محددة تلك
الدار بمحدود تتخالف حدود الدار المدعى بها ولا يثبت له على دعواه مع انكار واقعة اليد
دعواه المذكورة فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعواه المذكورة المجردة عن الاثبات الشرعية
لاشتماع وجود الاقرار بانه لادعوى له قبل المسلكة المذكورة في تلك الدار وانها
ملكها ولا حق له فيها ولا عبرة بتلك الحجة التي اظهرها المنةقطعة الثبوت التي خالفت
المحدود المذكورة فيها حدود الدار المدعى بها ويمنع من دعواه والحال ما ذكر ولا تكلف
واقعة اليد شرعا براز حجة ملك زيادة على حجة الانفراد والابراة المذكورة (أجاب) نعم لا عبرة
بدعواه المذكورة شرعا ولا تسمع منه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار ادعى عليه جماعة بان لهم فيه حصص عن مورثهم
واعترف لهم بذلك وادعى انه اشترى من مورثهم قبل موته الحصص المذكورة بثمن
معلوم واقبضه ثمنها واقام البينة على ذلك فهل ينعون من دعواه بمعد ثبوت دعواه
الشرا من مورثهم وقبض الثمن منه قبل موته (أجاب) نعم ينعون من دعواه اذا ثبت
شراؤه من مورثهم حال حياته مستوفيا شرائط الصحة والزوم بدون مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى قطعة ارض من مالكة بائنه معلوم وكتب بها حجة شرعية
ووضع يده عليها وصار يهرق فيها تصرف الملاك في املا كههم وذوى الحقوق في

جداى الثانية

١٢٨٧

١٩

شعبان

١٢٨٧

٣

حقوقهم من غير منازع ولا معارض له مدة سبع عشرة سنة والآن يدعى من له ملك
يحواها أنها ملكه ويريد ان يוכל من يدعيها عنه لينزعها من المشتري المذ كور فنازع
الوكيل المشتري في ذلك والحال انه لم يكن المدعى المذ كور غائب وقت وضع يد البائع
عليه اولا وقت بيعه ولا مدة تصرف المشتري فيها المدة المذ كورة ولم يمنعه مانع عن الدعوى
والطاب فهل لا تسمع دعواه ويمنع وكيله من المعارضة للمشتري في ذلك بدون وجه حيث
كان الجار المدعى المذ كور حاضرا وقت البيع والتسليم للمشتري مشاهدا له عالما بتصرف
البائع والمشتري فيها المدة المذ كورة على الوجه المستطور (أجاب) اذا ثبت ان الجار
المذ كور كان حاضرا وقت بيع الارض المذ كورة وتسليمها الى المشتري عالما بذلك
و يتصرف المشتري فيها تصرف المالك في أملا كههم تصرفا لا يطلق الا للمالك كالمدم
والبناء تلك المدة مع سكوتة عن الدعوى بلا عذر شرعى لا تسمع دعواه الملك فيها نفسه
كما هو صريح كتب المذهب ولا تسمع دعوى وكيله بذلك أيضا اذ هو قائم مقامه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى بدعوى بين يدي القاضي على خصمه في شأن بقره
وجاموسة ولما أتى خصمه دعواه كلفه القاضي بينة تشهد له بما ادعاه فاحضر شاهدين
فلم يقبلهما القاضي فطلب منه بينة غيرها فذكر ان لا بينة له فاسيا وجود غير الشاهدين
المذ كورين ثم تذ كرو وجود غيرها بما بعد ذلك فهل اذا احضر بينة أخرى تشهد طبق
دعواه يكون للقاضي سماعها والمحكم بها اذا طابقت الدعوى بعد استيفاء ما يلزم شرعا
ولا يمنع من قبولها قول المدعى المذ كور نسيانا منه لتلك البينة (أجاب) اذا قال المدعى
لا بينة لي ثم أتى ببينة تقبل في الصحيح لا احتمال النسيان ثم التذ كرو فيمنع التناقض ولا
شيان مع التصريح بذلك فتقبل بينة المدعى الثانية والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) بافاداة واردة من محافظة مصر في ٢ صفر سنة ٨٩ بناء على افاداة واردة من
مديرية اسيوط في ٢٥ محرم سنة ٨٩ شرعا على شقة تعلقت لها من حضرة نائب محكمة
أسيوط بخصوص قضية شرعية حصل له الاشتباه فيها في رر صورة الواقعة في شقة ورغب
عرضها المحضر تكم لا عطاء الجواب اللازم عنها ونصها ما قولكم في رجل له ثلاث زوجات
وأولاد من ثنتين منهم وأولاد آخر من غيرهن وترك تركه فادعت ثنتان من الزوجات
على الثالثة أن الزوج طلقها حال صحته في يوم كذا قبل موته بنحو خمسين يوما طلاقا بائننا
بلفظ خالصه وتصادقا معا على بقاء زوجيتهما الى موته فانكرت الثالثة طلاقها
في التاريخ المذ كور ودفعت دعواهما بانه سئل في مرض موته بعد هذا التاريخ عن
طلاقها فأنكره وقال لم اطلقها وهي باقية في عصمتي فبرهنات الزوجتان على دعواهما
وبرهنات الثالثة على الدفع المذ كور فهل يصح منها هذا الدفع ويقبل وتكون الحادثة
من قبيل ما في الفصولين وغيره لوقالت الورثة للزوجة ان الزوج حرمك على نفسه قبل
موته بستين فدفعت دعواهما بانه أنكر في مرض موته أنها حلال عليه أولا يصح دفعها ولا

١٢٨٨

١٦

شعبان

١٢٨٨

٢٤

١٢٨٩

٨

يقبل لان بيئتها قامت على انكاره الطلاق وهو لو كان حيا وانكره لاعتبر انكاره مع
ثبوته بالبينة فكذا انكار الثالثة بعد موته وتكون الحادثة من قبيل ما في الفصولين
وملجأ القضاة لو ادعى على ذى يد افى اشترى منه من ابيك فبرهن ذواليد انه ملك ابيه الى
موته (اجاب) لا يظهر جعل هذه الحادثة من قبيل الفروع التى تقدم فيها بينة النكاح
على بينة الطلاق على القول به المعلن ذلك باحتمال انه طلق ثم تزوج حيث كانت
الدعوى الصادرة من قبل الزوجة الثالثة المدعى طلاقها بان الزوج سئل فى مرض موته
بعد التارىخ الذى عين لالطلاق عن طلاقه لها فانكره وقال لم اطلقها وهى باقية فى عصمتى
واقامت بيئته على ذلك اذ صرح بذلك نفي ما ثبت من الطلاق المدعى به عليها وبيئته النفي
لا يعول عليها وهذا على فرض قيام البينة بعد الدعوى بما يترتب عليه وقوع الطلاق
البائن فى الصحة لافى مرض الموت والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل غاب عن بلده وترك
فيها ساداره واقام فى بلدة اخرى نحو خمس واربعين سنة أو أكثر وبين البلدة الاصلية
والبلدة التى أقام فيها تلك المدة مسافة قصر ثم بعد ذلك رجع الى بلده الاصلية فوجد
رجلا اجنيا واضعا يده عليه اعلم بغيره شيخ تلك البلدة فطالب خروجه منها فعرض له شيخ
الناحية وقال له ليست هذه الدار دارك مع لابلان ذلك الرجل واضع يده عليها تلك
المدة والحال أن الغائب معه بيئته تشهد بان تلك الدار داره فهل والحال هذه تسمع
دعواه وتقبل منه البيئته وتترفع تلك الدار من واضع اليد (اجاب) غيبة المدعى مسافة
القصر عذر شرعى تسمع معه الدعوى ولو طالت المدة وهو غائب الغيبة المذكورة اذ
لا يمكن الشخص من الخصومة مع غيبته فلا يعد مضي المدة المذكورة فى السؤال أو
أكثر منها ما نعا من سماع الدعوى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة
ملك كون دارا خربة عن مورثهم وتحررت لهم حجة يلوثة عن المورث المذكور رباعا والرجل
آخر بمن معلوم وقبضها المشتري بحضور بيئته شرعية وهناك رجل اجني جار لتلك
الارض كان حاضرا وقت البيع والتسليم للمشتري وعالما بذلك وتحرر للمشتري بذلك حجة
شرعية فتصرف المشتري فيها بالبناء لنفسه بحضور الجار المذكور وسكوته ولم يدع
فيها ملكا ولم ينازع بل ساعد المشتري فى بنائها باعادته بعض مواش لنقل بعض مؤن
البناء ثم بعد مدة من الزمان ادعى ان تلك الارض ملكه تلقاها بالشرع من مورث الورثة
المذكورين قبل موته فأنكر الورثة والمشتري دعواه ولم يكن بيده صك يدل على ذلك فهل
لا تسمع دعواه والحال هذه حيث كان حاضرا وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
فيها بالبناء وهو ساكت لم يدع بشئ بلا مانع عنه من الدعوى (اجاب) اذا ثبت بالوجه
النصرى ان المدعى المذكور كان حاضرا وقت بيع الورثة تلك الدار وتسليمها للمشتري
ومشاهدا لتصرف المشتري فيها بالبناء وهو ساكت عن الدعوى بلا عذر شرعى ثم ادعى
بعد ذلك لا تسمع دعواه قطعا للحيل والاطماع الفاسدة ويجعل سكوته والحال هذه

ربيع الاول

١٢٨٩

رجب

٢٨

١٢٨٩

كلا فصاح والاتسمع وهذا حكم الاجنبي ولو جازا كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
 من محافظة مصر بافاده وارادة في ٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ مضمونها الاكمل من
 حضرة تكم الاطلاع على ما اوضحه الشيخ على القباني ماذون الحكم المصرية في شان
 الحجج المذكورة فيها ان المالك يملك البناء فقط بدون ان يوضع فيه شئ عن الارض
 ويكرم بالافادة عما يكون اجراؤه في الارض المرفوعة هل تعد من الاموال الضائعة حق
 بيت المال او ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي
 ان ينظر لقول واضع اليد على ثلث الارض فان ادعى انها ملكه او وقف عليه او على
 غيره او ملكا لخص آخر فاقول له في ذلك وان ذكر انه لا يملكها وليست وقفا لجهة معينة
 ولا ملكا لخص من الموم ولم يعلم مستحقها تكون من الاموال الضائعة فتوضع في بيت
 المال و يفعل بها ما يفعل بمقاربيت المال والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارادة من
 الاحكام ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ مضمونها انه بتلاوة افادة محافظة دمياط
 والاوراق المرفوعة معها المشتعلة على المادة المتشكى في شانها ورثة المرحوم عثمان
 كخد اى استقسم احوالهم مع ثلث الاوراق لجهة حضرة تكم للنظر فيها والافادة عما
 يترامى شرعا في تلك السادنة ومن ضمن الاوراق عرض من الورثة المذكورين مقدم
 للمجاسر حاصله ان والدهم ترك لهم اطميا نامسا كاله قد اعطيت موقفا لجماعة يزرعونها
 ويؤدون خراجها بقرعة مشايخ الناحية لداعى اخذهم للدارس ولما حضروا الى دمياط
 عملوا دعوى شرعية على واضعي اليد واثبتوا ملكا بينهم وحكم لهم بها ونزعت من واضعي
 اليد وتصرفوا بالبيع في بعضها والا تان قام رجل يدعى عليهم بانها من ضمن وقف نظارته
 وان كان مؤجرا لواضعي اليد مع كونه يعلم ملكية ابيهم ويعلم صدور الحكم لهم
 وتصرفهم فيها نحو اثنتي عشرة سنة خلاف تصرف والدهم نحو الاربعةين سنة مع تمكنه
 وعدم منازعته والتسوا استخراج صورة ما حكم لهم به أولا وثانيا من سجل محكمة دمياط
 وان يصير عرضه على حضرة مفتي مصر ليفيد عنه شرعا وهل من بعد تلك المدة تسمع عليهم
 دعوى من المدعى بالوقف وضمن الاوراق ايضا صورة ترافعتين بين يدي قاضى دمياط
 الاولى مؤرخه ٨ القعدة سنة ٨٠ والثانية مؤرخه ٦ صفر سنة ٨١ كلاهما على
 خلاف الناظر الموضح في العرض المذكور مع عدم صحة الدعوى في كل منهما وعدم
 صحة الحكم ايضا (اجاب) قد صار للنظر فيما اشتملت عليه تلك الاوراق والافادة عن
 ذلك ان ما وقع من الدعوى والحكم في هاتين القضيتين لا يكون مانعا شرعا لناظر وقف
 ان يدعى على المحكوم لهم بتلك الارض انها من ضمن الوقف الذي تحت نظارته وانه
 كان مؤجرا لواضعي اليد حيث لم يكن هذا الناظر ولا غيره من الناظر على هذا الوقف
 محكوما عليه ان صحح دعواه على هؤلاء الورثة وهذا على فرض صحة الدعوى والحكم
 الصادر من القاضي فيما اذا الحكم بالملك على فرض صحة على بعض الناس لا يكون حكما

على كافتهم فتسمع دعوى الناظر المذکور فان صحها ووسئل خصمه وابدى ما يقتضى منع
الناظر من سماع دعواه بذلك لدى القاضي شرعا واثبتته بالوجه الشرعى يمنع من سماعها
والا كلفا اثبات ما يدعيه شرعا وفضى له بما يتحقق حيث لا مانع ومع هذا فالذى ظهر عدم
استيفاء الحكم السابق شرائط الصحة على مقتضى ما هو مسطر به ورتى الدعوى المرفوقتين
مع هذا ولم يتضح ايضا هل هذه الاطيان من ضمن الاطيان الخراجية الجارية عليها حكم
لائحة الاطيان فتخرج احكامها عليها ام مملوكة الرقبة والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مملوكة كجماعة اولادهم تلتقى كل منهم نصيبه بطريق الارث عن والده وسكن فيما راجل
نقى مدة طويلة عارية باذنهم مذ كانوا غائبين عن بلادهم اضرورة اقتضت ذلك فلما
حضر وابلدهم وارادوا اخراجه منها ابي وامتنع فاحضره على يد قاض فساله عن اسباب
امتناعه بعد دعوى غرمائه المذکورين فادعى انه مملوكها بطريق الشراء من آباءهم
المذکورين فطلب منه بيينة تشهد له طبق دعواه فيجوز لم يجز ثم حضر ثانيا لدى القاضي
وادعى انه مملوكها بوضع اليد عليها مدة ولم يدع سببا للملك غير ذلك فهل اذا كان الامر
كما ذكره وادعى آولا ملكا مقيدا بالاشراء من آباء غرمائه المذکورين ونقضه ثانيا بما
يخالفه لا تسمع دعواه وضع اليد ولا يعتبر مكنه فيها مدة طويلة حيث اقر لهم آولا باصل
الملك ولهم اجباره واخراجه من ملكهم مع اقراره باقتضار الارث فيهم وموت آباءهم
(اجاب) حيث ادعى واضع اليد على تلك الدار وشراءها من آباء المدعين لها مع اقراره
باقتضار ارث البائعين فيهم وانكار المدعين شراؤه يكلف المدعى اثبات الشراء منهم ان
صح دعواه فان اثبت بها بطريق شرعى يقضى له بها والا يؤمر بتسليمها للورثة المذکورين
حيث لا مانع ولا يغيده به ذلك اقتضاه على دعوى الملك بوضع اليد مدة من السنين
ولوطالت والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف واضع يده هو والشار قبله
على بساين جارية في ذلك الوقت مدة من السنين وهم يتصرفون فيها الجهة للوقف فاجر
الناظر بعض تلك البساين لاشخاص وغاب فادعى رجل على المستاجر من الناظر
ملكية بعض البساين المذكورة في غيبة الناظر فاعترفوا للمدعى بالملك ولم يتعرضوا
لوقف ولا للاجارة من ناظره بشئ وبناء على اقرار المستاجر بالملك تزع ذلك منهم
ووضع يده على بعض البساين المذكورة فهل اذا حضر الناظر من غيبته بعد ذلك وادعى
بالوقف على من أحدث يده عليه بواسطة اقرار المستاجر من الناظر بالملك لمن أحدث
يده دعوى صحيحة وتحقق بالوجه الشرعى سبق وضع يد الناظر على ما ذكره الجهة للوقف
وكذا النظائر الذين قبله ونصرفهم فيه المدة المذكورة لا تعتبر اليد المحادثة لمن يدعى
الملك ولا اقرار المستاجر له بذلك ويبقى القديم على قدمه الى ان يثبت من أحدث يده
ملكه لما ذكر في وجهه ذى اليد من القديم بالطريق الشرعى (اجاب) اذا ادعى الناظر
المذکور على ذى اليد المحادثة ان ما أحدث يده عليه من جهة الوقف الذى تحت ولايته

١٢٩١

١٢

مطلب مجرد اثبات سبق
وضع اليد لا يكفي في
القضاء على المدعى عليه
ما لم يثبت احداث يده
وفيه خلاف ابي يوسف

جاءى الاولى

١٢٩١

١٨

وصحح دعواه بذكره جميع ما يلزم له منها واذكر ان يده وبدا النظر قبله كانت سابقة على المدعى به منذ كذا وان المدعى عليه أحدث يده على المدعى به وأقام بينة على سبق اليد له واحداث يد المدعى عليه يقضى باليد له ويؤمر خصمه بتسليم العين له حيث لا مانع والا فلا ولا يكتفى في ذلك إقامة البينة على سبق اليد بدون أن يثبت احداث يد الخصم ولا يكون هذا قضاء بالوقف على ذى اليد الحادثة حتى لو أقام بينة على دعواه الملك في وجهه الناظر اليه كور بعد صحتها يقضى له به حيث لا مانع في الاقروية من نوع في معرفة الخارج من ذى اليد فلورهن على أنه في يده منذ عشر سنين وهذا أحدث فيه يده قضى له بها لئلا يكون هذا قضاء بالملك حتى لو رهن عليه المقتضى عليه بانها ملكه قضى له بها ولو رهن أنه كان في يده منذ عشر سنين أو كان في يده لا يستحق به شيئا وعن الثاني أنه يقضى به للرهن كما في المسئلة الاولى ومثله في الهندية من الفصل الرابع في تنازع الايدي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ولد قاصر لا وصى له وترك دارا فدى شيخ البلد ووضع يده عليها مدة تزيد عن سبع عشرة سنة فلما بلغ الولد رشيد اطلب الدار من واضع اليد المذكور قبل مضي خمس عشرة سنة من حين بلوغه بعد ان تصرف فيها واضع اليد المذكور بهدم وبناء قبل بلوغ الصبي ولم يحصل شيء من ذلك بعد بلوغه بمشاهدة منه فهل والمحال هذه اذا ثبت الولد المذكور ان الدار ملك له عن أبيه تسمع دعواه وتقبل بيته ويؤمر واضع اليد بتسليمها له حيث كان صبيًا تلك المدة خصوصا وواضع اليد شيخ البلد وذو شوكة يخاف منه أفيدوا الجواب (أجاب) نعم تسمع دعواه المذكورة بعد صحتها والمحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع اذا لا يعد مجرد ما سطر به مانعا فان أثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بالدار المذكورة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر مسافة قصر عن بلدته وله فيها دار مائة قد ترك فيها زوجته وأولاده ومات في غيبته ولم تزل الزوجة والا ولاد مقيمين في تلك الدار بعد موته مدة تزيد عن عشرين سنة ولم ينادهم فيها احد ثم توفيت الزوجة وسافر الاولاد بعد هاهنا بلدتهم التي فيها الدار مسافة قصر وتركوا الدار خالية وغابوا مدة تزيد على سبع سنين وحضر وافي بلدتهم على التعاقب ولم يسم عمن سكن أحدهما الدار قبل حضور الاولاد فلما حضر الاول طلب منه الدار فادعى الم الخارج عنها ان أبا الطالب وهب له الدار ولا خيبه الساكن فيها فكذب الساكن وأقر بالملك لاختيه الميت ولورثته من بعده ولم يثبت المدعى دعواه ثم ان الطالب للدار توفي قبل تسليمها اليه وحضر أخوه بعده فطلب دار أبيه فادعى الم الخارج شراءه ولا خيبه الساكن من أبيه فكذب الساكن أيضا ولا بينة له ولا حجة ولا سبب شرعي يوجب نقل ملك الدار من أبي الطالب لها ثم توفي الم المدعى قبل تسليم الدار لطلبها وقام ولده بعده يدعى ارثه نصف الدار ادعى ان كانا منه على دعوى أبيه الخالية عن اثبات انتقال الملك اليه في الدار المذكورة بسبب شرعي فهل والمحال

١٢٩١

١٧

شوال

١٢٩١

٢٣

ربيع الثاني

١٢٩٢

١٢

هذه يمنع المتعرض وارث الممدعى حيث لا يدين له على نقل ملك نصف الدار المذ كورة
لا يبيع مع وجود أبى الممدعى فى البلد وسكنى ورثة مالك الدار فيه امددة تزيد عن عشرين
سنة ولم يدع انتقال الملك اليه من مورثهم تلك المدة وانكارهم دعواه ودعوى ابنه من
بعده ودعواه اول الهبة ثم الشرايع. لموت المالك فى المرتين واقرار الساكن الا فى
الدار بالملك لورثة مالكها (اجاب) نعم يمنع وارث الممدعى كور من معارضة ورثة مالك
تلك الدار فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعى ولا تعتبر دعواه المذ كورة اذا تحقق
ما هو مسطور وعلى الساكن فيها المقر بملك الورثة لها عن مورثهم تسليمها اليهم حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة ورثة واجبة لعقارات ومنقولات وصاروا مع
بعضهم فى عائلة واحدة مدة ثم وكل بعضهم شخصاً منهم فى قسمة ما بأيديهم من العقارات
والمنقولات الموروثة لهم ونسأها وفى قبض نصيبهم وفى الاقرار والابراء والمساهمة وكالة
عامة مطابقة فى ذلك واقتسموا ما ذكر بينهم قسمة تراض بعد المحاسبة بدون اكره ولا اجبار
واختص كل منهم بحجز معين مفروز من التركة ونسأها حسبما تراضوا عليه وقبض ذلك
واقرا الوكيل المذ كور عن نفسه وعن وكلاءه بالامتناع وبانه صار لدعوى له وللاوكليه
ولا حق مطلقاً قبل باقى تركته وابرأ ذمتهم من الدعوى فى ذلك براءة عامة ووضع كل منهم
يده على ما اختص به من التركة ونسأها وتصرف فى ذلك مدة والا تدين يدعى الوكيل بانه لم
يتوفى حقه وحق موكله من التركة ونسأها فهـ لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة اذا تحقق ما هو مسطور
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل كان يسكن مع زوجته الفقيرة فى مسكنه بالاجرة
فماتت وفى هذا المنزل امة الزوج من فراس ونحاس وحلى معد للنساء من ماله الخاص
به فهـ ل اذا اختلف الزوج مع باقى ورثته فى تلك الامتعة فالزوج يدعى انها ملكه
وباقى ورثته يدعون انها ملكها وليس أحدهم ماعرفا ببيع شئ من ذلك من يقبل
قوله من القرىقين فى تلك الامتعة أو بعضها ومن يلزمه البينة منه ما فى ذلك أو بعضه
(اجاب) القول للزوج المذ كور بيمينه فيما يصلح للرجال والنساء من تلك الامتعة وفيما
هو خاص بالرجال منها والبيدة بيمنة بقيمة الورثة فيما ذكر والقول قول بقيمة الورثة فيما
هو خاص بالنساء منها بيمينهم كالحلى المختص بالنساء والبيدة بيمنة الزوج فى ذلك والحال
ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ترفع مع شقيقته لدى قاضى جهتهم وادعى عليها
انه كان يملك مبلغاً بين اصنافه وانه دفع ذلك المبلغ الى أبيه وديعة وان أباه دفعه وديعة
عند المدعى عليها قبل موته وانها اقرت له بان ذلك المبلغ امانة عندها وطالبها به فأنكرت
المدعى عليها استلام المبلغ المذ كور وأنكرت الاقرار به أيضاً فسكف القاضى المدعى
اثبات دعواه فذ كر اسماء شهوده فطعن فىهم المدعى عليها واتهمهم القاضى ولم
يحضروا وخبر المدعى بين تحليف المدعى عليها وعدمه فاختم بعدم تحليفها فى حكم

القاضي يمنع المدعى عن دعواه المذكورة بدون عجز عن الاثبات فهل والحال هذه على
فرض صحة الحكم قبل عجز المدعى اذا كان مع المدعى بينة عادلة تثبت له دعواه المذكورة
بالوجه الشرعى تسمع منه الدعوى ثانياً وبعد اثباتها بالوجه الشرعى يحكم له بالباقي المدعى
على المدعى عليه ما وتجبر على تسليمه ولا يكون حكم القاضي المذكور مانعاً شرعاً من
سماعها ثانياً (أجاب) نعم مجرد حكم القاضي بمنع المدعى على هذا الوجه لا يكون
مانعاً شرعاً من سماع دعوى المدعى فان صح دعواه وأثبتها بشهادة العدول يقضى له
بمدعاه بحيث لا مانع ولا إفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة
الرقبة من مالكها بتاريخ معلوم ويده حجة وبينته تشهد بذلك وأيضاً أقر البائع بحضور
رجلين بالبيع للشترى المذكور بعد كتابة الحجة المذكورة ومضى على ذلك مدة ثم جاءه
رجل واستعارها منه لاجل وضع زرع فيها أو غيرها بناءً غير معتاد ومضت على ذلك مدة
ثم أراد المشتري البناء فيها فنهى المستعير وقال أنا اشتريتها من البائع المذكور وكان
ذلك بتاريخ متاخر عن تاريخ البيع الأول ومعنى حجة بذلك ومنعه بقوته وشوكة
والحال ان البائع المذكور غائب ولم يدركه فهل اذا أقام الخارج بينة على الاعارة
منه وان يده عليها عارية وأقامها أيضاً على الشراء السابق من المالك المذكور الذى
ادعى الثباتى الشراء منه بتاريخ متاخر تندفع خصومة واضع اليد وتقدم بينة الخارج
الآن ويؤمر واضع اليد برفع يده عن الدار المذكورة حيث أخرج كل منهما تاريخاً وسبق
تاريخ الخارج المعير وما الحكم (أجاب) نعم يقضى لمن أثبت الشراء من المالك المذكور
بتاريخ سابق والحال ما ذكر بالسؤال حيث كان شراؤه بآثار مستوفى شرائط الصحة
ولم يوجد ما ينقضه واذا ثبتت الاستعارة المذكورة تمتنع من دعواه الشراء بتاريخ سابق
عليها للتناقض ما لم يوفق والله سبحانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ولده ديناً
فلم يقر الولد المذكور بذلك الدين ولا أقيمت عليه بينة بذلك ثم ان المدعى المذكور تنازل
عن ذلك التداعى وأسقط حقه منه وأقر ان لاحق له قبله وهو بمحال صحة عقله ونفاذ تبرعاته
بحضور عدول ينفذون بذلك وادعى المدعى عليه برآة عامة ثم بعد مدة أشهر أصاب
ذلك الرجل عته وأقيم ولده المذكور وصياً على أبيه المعتوه المذكور وابنه القاصر وعم
له الحكم الشرعى الذى يملك ذلك التصرف في جميع ما يتعلق بهما وتحررت بذلك
الحجة الشرعية فادعت زوجة المعتوه المذكور على هذا الوصى بدعوى زوجها السابقة
التي حصل بعدها الابراء العام ولم ترض بوصايتها على المعتوه وابنه القاصر فهل اذا تحقق
البراءة عن الدعوى بالدين المذكور شرعاً وكان الوصى المذكور أهلاً للصاية ولم يحدث
ما يخل به في وصايتها على المعتوه وابنه القاصر لا تسمع الدعوى عليه بالدين الذى وقع
البراءة من الدعوى به عليه ولا يعتبر عدم رضا أم القاصر المذكور بوصايتها على الوجه
المذكور وهل يصدق الوصى المذكور فيما انفقه من مال المعتوة على ذلك المعتوة ومن

محرم
٢٢

١٢٩٣

٧

١٢٩٤

تلزیمہ نفقہ ان کان بقدر ما ینفق علی أمثال من ذکر (أجاب) نعم اذا تحقق الایرا من
الدعوی بالدين المذکور شرعا بلا مانع من صحته لا تسمع الدعوی به من وارث المبری
بفرض موته کما انه لا یعتبر عدم رضا أم القاصر المذکور بکورة بوضایة الوصی المذکور
والحال ما ذکر بالسؤال ویقبل قوله بيمينه فيما أنفق من مال أبيه المعقود عليه وعلى من
تلزیمہ نفقته بالمعروف والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل من أهل قلعة الوجه توفي عن
أولاد ثلاثة کوروار بیع اناث ولم یترك ما یورث عن نفسه عاسوی حانوت وكان حلاقا
فتزوجت واحدة من بناته بعد وفاته وسكنت مع زوجها منفصلة عن اخوتها فاخذ الاولاد
الذکور بعد انفصال أختهم عنهم فی الاکتساب من صنائع غیر مصنعة أبیهم حتی تحصل
من کسبهم أموال فاشترى منها عقارا وصفتا لانفسهم خاصة من مالهم الخاص بهم ثم بعد
نحو عشرین سنة ماتت البنات المذکور عن أولاد ذکور واناث وزوج ثم بعد مضي
خمس سنین من موتها ادعی ورثتها علی الذکور من ورثة أبيها بان والدهم توفي عن أموال
جسمة استولی علیها الذکور المذکور وورثوا واشتروا العقار والسفن المذکور ودفنوها
اثمانها من ترکه أبیهم المتوفی أولا وانهم بذلك یتحققون فیما ذکر حصه أمهم بالارث
عن أبيها فانکر المدعی علیهم کل ذلك قائلین ان والدنا توفي ولم یترك شيئا سوى الحانوت
المذکور وانه جیسع ما فی ایدینا من کسبنا الخاص بنا وان تلك العقارات والسفن
اشتريناها بما کتبنا علیه على هذا الوجه فهل اذا أنکر واضعو البدعی ما ذکر
دعوی ورثة أختهم وعجزت الورثة عن اثباتها شرعا یمنعون من معارضتهم ویكون القول
فی ذلك قول واضعی الید بيمينهم علی فرض صحة دعواهم وسماعها شرعا (أجاب)
لا یقفی لورثة البنات المذکور بشئ مما ادعوه علی المدعی علیهم عند عجزهم عن اثبات
دعواهم المذکور علی فرض صحته ببيان ما ادعوا به بیانا معتبرا وكونها مسموعة شرعا
والقول للمدعی علیهم المنکر بن یمینهم ویمنع المدعون من معارضتهم فیما بایدیهم
مما تحصل بکسبهم علی الوجه المسطور بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل)
فی رجل انفرده عن أبيه فی المعاش وصار یتکسب فی حیاة والده بعد انفراده فی التجارة
وزرع أطیافا خاصة به من قبل أبيه وغیره حتی صار له مال مختص به فحدث لنفسه بیتا
للسکنی ومنزلا وطاحونة ومحلا للدواب من کسبه الخاص به ووضع یدیه خاصة علی ذلك
بالسکنی والتصرف ثم مات أبوه عنه وعن بقیة ورثته فادعت الورثة علیه ان ما أحده
من البناء مشترک بینهم لیکونه من مال أبيهم وأرادوا ادخاله فی التركة مع اقرارهم
بانحصار به بارض ذلك البناء ومع ذلك لا دخل له فی التصرف فی مال أبيه لا قبل الموت
ولا بعده بل المتصرف المورث فی حال حیاته وبعده أحد الورثة تصواه فانکر دعواهم
احداث هذا البناء من مال أبيهم وذاکرانه من کسبه الخاص به حال انفراده عن أبيه
وعنهم فهل اذا لم یثبتوا دعواهم بالبینة الشرعیة لا تعتبر ویكون القول له فی ذلك

صفر

۲۳

۱۲۹۵

ربيع الاول سنة

٣ ١٢٩٥

مطلب القول لصاحب
التربيع عند الاختلاف في
الحائظون من له الجذوع

محرر

٢٢ ١٢٩٦

بيمينه في انكاره ما ادعوه عليه مع كونه واضعا يده على المتنازع فيه قبل موت أبيه وبعد
الى الآن خاصة (أجاب) نعم اذ لم يثبت وادعواهم بالبينة الشرعية لا تعتبر والقول
للدعي عليه في ذلك بيمينه والحال ما ذكر اذ البينة على من ادعى واليمين على من أنكر
والله تعالى أعلم (سئيل) في حائط مملوك لرجل خاصة متصل بحائط داره اتصال تربيع
وبجوار تلك الحائط خربة مملوكة لامرأة قامت تلك المرأة تنازع الرجل المذكور
في الحائط المذكور مدعية انه مشترك بينهما ناصفة متعللة بان لها فيه علامة وضع
جذوع فانكر دعواها وادعى اختصاصه به ولا بينة لاحدهما على دعواه فهل اذا كان
الحائط المذكور متصلا ببناء الرجل المرقوم اتصال تربيع يكون جميع الحائط المذكور
للرجل المرقوم والقول قوله بيمينه ولا عبرة بما تعللت به المرأة المذكورة من اثر وضع
الجذوع لاسيما والرجل المذكور تصرف في الحائط المرقوم بالهدم والبناء في البعض
مع مشاهدة المرأة لذلك ولم تعارضه ولم تنعه مع كونها حاضرة مشاهدة لذلك (أجاب) اذا
اختلفا في حائط وكان لاحدهما اتصال تربيع في طرفي الحائط وللاخر جذوع عليه
ولا بينة لاحدهما على دعواه يقضى به لصاحب التربيع واصحاب الجذوع حق وضع
الجذوع عليه كما كانت وعليه عامة المشايخ لان في اتصال التربيع دلالة على انهما بنيا
معاقبة كون فيه دلالة على سبق استعمال صاحب التربيع على الاستعمال بوضع الجذوع
فكان صاحب التربيع اولى الاله لا يرفع جذوع الاخر والله تعالى أعلم (سئيل)
بأفاده من ضبطية مصر بتاريخ ١٨ رجب سنة ٩٦ مضمون ما وردت للضبطية افادة
من مديرية اسنا في ٢٧ جمادى آخر سنة ٩٦ على ما منح ردها من الحقانية في شان
تداعي احمد جده الرماوى على شخص يسمى مشرف في جرح من صراف عزب اصوان
بثمن بقره و مرغوب اطلاق حضرتهكم على سؤال القاضى ومقتضى المديرية والافادة بما
يتراءى وصوره سؤال القاضى المذكور رجل يدعى احمد ادعى في اليوم السادس من
ربيع الاول سنة ٩٦ على آخر يدعى مشرف انه منذ سبع سنين قد باع لثمن في هذا
بناحية كذا طائعا مختارا في حال بلوغه وعقله ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بقره
سودانية حمراء مملوكة له هذا البائع حين البيع المذكور بيعا صحيحا لازما بثمن قدره كذا
وان مشرفا هذا المذكور قد اشترى منه هذه البقرة شراء صحيحا لازما بهذا الثمن في مجلس
البيع طائعا مختارا في حال بلوغه وعقله ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها وان هذا البائع
سلم هذه البقرة الى هذا المشتري عقيب هذا البيع بدون أن يسلمه المشتري ذلك الثمن
الى حين الدعوى وطالبه الا أن هذا الثمن وسأل الحاكم الشرعى سؤاله عن ذلك فسئل
فاجاب بان هذه البقرة المذكورة قد دفعها اليه مال كها هذا الرجل احمد المذكور بناحية
كذا في السنة الحادية والثمانين بعد المائتين والالف على سبيل الايداع وانه قبضها
من احمد المذكور وديعة له واستمرت في يده وديعة له عشرين يوما من هذه السنة المذكورة

فما تتحتفانفها غير مضمونة عليه وان لم يقع بينه وبين احمد هذا بيع ولا شراء لهذه
البقرة اصلا فاذا لم يقوم واحد منهما بينة على ما ادعى يكون القول لمشر في هذا المدعى عليه
بيمينه ويقضى له على المدعى قضاء ترك واذا اقام المدعى عليه فقط بينة على ان هذا
المدعى قد دفع اليه بناحية كذا في السنة الحادية والثمانين المذكورة بقرة سودانية
جرا على - بدل الابداع الى آخر دعواه ماذا يصنع المحاكم حيثما واذا اقام كل منهما
بينته على ما ادعاه وشهدت بينة المدعى عليه بان هذا المدعى قد دفع الى هذا المدعى عليه
بناحية كذا في السنة الحادية والثمانين المذكورة بقرة سودانية جرا على - بدل
الابداع الى آخر ما في دعواه ما الذي يحكم به القاضي وقد سئل العلامة حامداً فندى
العمادى عما اذا اشترى زيد من عمر وبنواستلامه ثم تنازعا فادعى عمر والشراء
وزيد ان البن امانة عنده فاجاب بان بينة الامانة اولى من بينة الشراء واستظهر العلامة
ابن عابدين انه اذا لم يكن للبائع بينة على الشراء فالقول للمدعى الامانة بلا حاجة الى
اثباتها بالبينة وواضح ان موضوع ما اجاب عنه العمادى عدم التنازع في كلامى
المتنازعين كما ان الذى يظهر من عبارة السؤال قيام العين المتنازع فيها بين المدعى
عليه حين التنازع فهل ما استظهره العلامة ابن عابدين صحيح موافق للنصوص وهل
لا فرق بين ما اذا لم يؤرخا او ارخا واستويا وبين ما اذا ارخا واختلفا كما في مسئلتنا هذه
وهل لا فرق بين قيام العين المتنازع فيها بين المدعى عليه حين التنازع والتداعى
وعدم القيام المذكور به لا كما اوردناها فيكون القول للمدعى الامانة بيمينه بلا ضمان
الثمن ولا غيره في صورتى قيامها بيده وعدمه المذكورين أم كلف وقد سئل العلامة
الرملى عن ادعى على آخر انه اشترى منه دطلين بنابكدا فقال انى استلمت منك دطلين
بنابكدا وصلها الى ابي فوصلتها اليه فاجاب بانه حيث لا بينة للمدعى التسليم على الوجه
المذكور يضمن مثل البن لانه ينسكركشراءه منه والقول قوله فيه بيمينه ومدعى الشراء
ينسكرك الاذن بايصاله الى ابيه والقول قوله بيمينه فيه فيضمن المدعى عليه مثل البن
لا ثمنه ولا قيمته انتهى وفي فتاوى سراج الدين قارى الهداية واقره الامام القزوينى
في المنهج اذا ادعى عليه انه استلم منه شيئا وطلب منه رده اليه الى ان قال واذا اعترف يعنى
المدعى عليه بما ادعى به عليه وانه سلمه له ودعيته وقد ردها عليه قبل قوله مع يمينه وان
قال سلمتها الى فلان وقد دفعتها اليه ان كذبه المدعى وقال بل سلمتها لك
قرضا او بيهان صدقه المدعى عليه فيها وان كذبه فالقول قوله مع يمينه لان المسلم
يدعى عليه التملك وهو ينسكرك فيجب عليه رد المدعى به ان كان قاعا وضمانه ان
كان فائتا انتهى فان قيل لا فرق بين قيام العين المتنازع فيها بين المدعى عليه حين
التنازع والتداعى وعدم القيام المذكور والقول للمدعى الامانة بيمينه بلا ضمان
الثمن ولا غيره في العودتين فهل هناك فرق بين قول من يدعى عليه شراء شي غير قائم

بيده انه كان امانة وذلك اورد و بين قوله اني استلمته لا وصله الى فلان واصلته
اليه وما وجه تحميله مدعى الشراء ايضا في جواب الممام الرملى واقتصار سراج الدين
في عبارته على تحميل المدعى عليه فقط أفيد وبالبسط ماجورين (أجاب) يكلف أحد
الذي ادعى بيع البقرة المذكورة من خصمه مشرف المذكور على الوجه المسطور اثبات
دهواه فان اثبتها بالبينة الشرعية وعدات يقضي له بالثمن على خصمه المذكور ولا
يلتفت الى دعوى المدعى عليه المنكر صدور البيع منه على هذا الوجه بان المدعى اودع
عنده هذه البقرة وماتت حتف أنفها غيره ضمانة عليه في السنة الحادية والثمانين بعد
المائتين والالف أعني قبل تاريخ البيع الذي ادعاه خصمه بخمسة عشر سنين لعدم تعارض
البينة بل لو أقیمتا في هذه الصورة على كفى الدعوتين المذكورتين على هذا الوجه اذ يحتمل
صدور الايداع من المالك عند خصمه المذكور في سنة احدى وثمانين ثم حصول
البيع بعد تسع سنين من حين الايداع حتى لو صدقه على دعوى الايداع السابق وادعى
البيع منه في تاريخ لاحق لا يمتنع قضا ودعوى من يدعى الايداع هلاك البقرة
الموصوفة بما ذكره قبل تاريخ البيع على فرض اقامة البينة عليه لا يظهر كونه دفعا
لدعوى البيع المتأخر في هذه الصورة لاحتمال تعدد الحيوان المتنازع فيه اذ من الجائز
وجود بقرتين بصفات متحدة وقد قامت ببينة البيع المطابقة لدعواه المذكورة لو فرض
ذلك على وجود المبيع وقيامه حال البيع وتسليمه الى المشتري فيحكم بها والمحال هذه
فلو عزم مدعى البيع عن اثبات دعواه المذكورة فله تحميل خصمه على نفى دعواه الشراء
منه فان حلف برئ وان تم حكم بحكم عليه بالثمن المدعى به وهذه الحادثة في الحقيقة من
قبيل دعوى الدين واما ما ذكره الحامدى من تقديم بينة الامانة على بينة الشراء فذلك
منه دلتها عارض بين البينتين بان ادعى المالك البيع من زيد وادعى زيد الايداع ولم
يكن هناك تاريخ مختلف لحادثة القتوى وما ذكره ابن عابدين في جواب الحامدى من
ان هذا اذا كان للبايع بينة على الشراء والا فالقول للمدعى الامانة بلا حاجة الى اثباتها
بالبينة فانه منكر للبيع فيما يظهر له وان لم يره حين كتابته فسلم وهو مستفاد من كتاب
الوديعة في القول لمن ومن جواب العلامة خير الدين من كتاب الدعوى ومن جواب
سراج الدين قارى الهداية ومن الانقروية في ترجمة القول لمن فيستفاد من جميع ما ذكرناه
بقبول قول مدعى الامانة عند عدم البينات في براءة نفسه الا اذا تضمن كلامه دعوى الاذن
على المالك بالتسليم الى غيره فلا يقبل قوله في حال تسليم الامانة الى غير المالك المدعى
للبيع وقد ادعى اذن المالك بذلك وهو ينكره ويدعى البيع من مدعى الامانة ففعلوا
القول قول منكر الشراء بيمينه وجعلوا القول قول من ينكر الاذن بالايبال الى غير
المالك بيمينه ولذا ضمنه وادعى الامانة بمثل المثل لا ثمنه نظر المكون مدعى الامانة ادعى
التسليم الى غير المالك باذنه ولم يثبت دعواه كفى التحرية ولا يضر عدم ذكر قارى الهداية

تخفيف مدعى الشراء على نفى الاذن منه بالتسليم الذى ادعاه خصمه لظهوره عند من له
 المام بقواعد الفقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة مملوك وادار بالارث
 الشرعى عن والدهم واقاموا فيها معايدون قسمة مددة من الزمان ثم ان احدا الاخوة
 المذكورين ملك دارا اخرى لنفسه وانعزل من اخوته واقام فيها وترك دار مورثه-م
 المذكورة لسكنى اخويه الاخرين ولم تصدر من قسمة فى هذه المدة لهذه الدار وبعد
 مضى مددة توفى هذا الاخ المنعزل وترك ورثة ثم بعد مددة توفى احدا اخويه الباقيين وترك
 ورثة ايضا فطلب ورثة الاخ المنعزل قسمة الدار المذكورة لاجل اخذهم ما يخص
 والدهم فنعهم ورثة احدا اخويه الاخرين مدعين ان اباد-م باع ما يخصه فى الدار
 المذكورة التى ورثها هو واخوانه عن ابيه لا يثبت من معلوم فانكروا ادعواهم ولا يثبت ولا
 نجدة ولا سند لهم على ذلك فهل اذا لم يثبت وادعواهم-م شراهم ابيهم حصه معهم حال حياته
 يمنعون من معارضة ورثة معهم فيما يخص مورثهم فى هذه الدار بالارث لاسيما والاخ
 المحي لا يدعى بشئ ولا ينازع ويقر بالحق لورثة اخيه المدعى عليهم بالبيع ويكون لهم
 المقاسمة حيث كانت قابلة للقسمة مع شركائهم (اجاب) نعم اذا لم يثبتوا الشراء المذكور
 بوجه شرعى يمنعون من المعارضة ويكون لورثة مالك تلك الحصة الاسبق لا عليهم
 والنصرف فيها ولهم مقاسمة شركائهم فى تلك الدار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل اشترى من آخر جلا فقام آخر يدعى انه جله وترافع مع المشتري عندحا كم شرعى
 فادعى المستحق ان هذا الجمل جله ضاع منه من مددة وانه نتج عنده من نحو خمس سنين
 وان عنده بيعة شرعية تشهد له بذلك فقال القاضى المدعى عليه فاجاب بانه اشتراه من
 شخص فامر باحضار ذلك الشخص فاحضره واعترف بانه باع له هذا الجمل وانه اشتراه
 من شخص آخر فامر باحضاره ايضا فاحضره واعترف بانه باع له هذا الجمل وانه اشتراه
 ايضا من آخر فامر باحضاره فاحضره واعترف بانه باع له وهو يملكه وانه نتج عنده من
 نحو سبع سنين وان عنده بيعة تشهد له بذلك فالى البيعتين تقدم اذا اقام كل بيعة والحال
 ان سن الجمل المذكور موافق لتاريخ البائع الاول (اجاب) يقضى بالجمل المذكور لمن
 وافق سنة تاريخه حيث ادعى كل فريق النتائج فى ملكه وادخ تاريخا مخالفا لتاريخ
 الآخر وكان تاريخ احدهما موافقا للسن والبيعة كما تقبل من المشتري ذى اليد تقبل
 من بائعه او بائع بائعه وهكذا وقبولها من البائع مثلا كما يكون بعد الحكم بالاستحقاق
 يكون قبله كما يستفاد من عباراتهم والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طنتد ابافادة
 مؤرخه ١٤ ن سنة ١٢٩٦ حاصلها حضر لى نائب المحكمة شخص يسمى
 على المرقى من طنتد او ادعى على مدين بان والده سعد المرقى ابن محمد بن سيد احمد توفى
 وانحصر ميراثه الشرعى فى زوجته بيمانة بنت احمد بن مصطفى الخطيب وفى اولاده-على
 المرقى المدعى المذكور المرزوق له من مطلقة زليخان بنت مجاهد الخلوانى وبناته الثلاث

٢٦
 ١٢٩٦
 مطلب تقبل البيعة على
 النتائج من البائع او بائعه
 بعد الحكم بالاستحقاق
 وقبله

شعبان
 ٢٩
 ١٢٩٦

من مستولدة حواء البيضاء الحجر كسبة الجنس وهن ز ينسب وحقيقة وجيدة من غير
 شرك ولا وارث له سواهم وأثبت ذلك في وجه المدعى عليه المذكور وحكم بذلك وتحرر
 به اعلام شرعى مؤرخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ ثم بعد ذلك أعرضت حواء البيضاء
 الحجر كسبة الجنس بانها زوجة المرحوم سعد المرقى المذكور وتريد اثبات وراثتها له
 وأحيلت دعواها على مجلس طنند التحقيقها سياسة ابتداء حيث لم تذكري في محضر الوفاة
 كالمشهور وتحقق القضية فيه وصدرت مضبطة منه بسماع دعواها شرعا وسمعت
 دعواها شرعا بالجلس على المدين وأثبتت عتقها وزوجيتها لسعد المرقى المذكور وحكم
 لها بذلك في وجه المدين والشهود وبعد ذلك بيهانة الزوجة المذكورة اعلاه تريد الدعوى
 بطلاق حواء المذكورة وكتبت جوابا بمسوكرا مضمونه ذلك والحال ان وكيل بيهانة
 المذكورة ذكري في تقريره المقدم للجلس في اثناء التحقيق السياسى ان حواء المذكورة
 مستولدة لسعد المرقى المذكور وليست زوجة له فهل تسمع دعواها الطلاق شرطا والحال
 هذه نرجو الافادة للاجراء بمقتضاها (أجاب) مجرد ذكر وكيل بيهانة المذكورة في
 تقريره المقدم للجلس في اثناء التحقيق السياسى ان حواء المذكورة مستولدة لسعد المرقى
 المذكور وليست زوجة له لا يمنع من سماع دعوى بيهانة المذكورة طلاق حواء
 المذكورة شرعا والحال هذه على انه لا تناقض بين ذكر انها مستولدة وليست زوجة
 وبين كونها مطلقة والجواب المسوكر المحكى عنه وجد مؤرخا بغاية جاد آخر سنة ١٢٩٦
 ويفهم من مضمونه ان الطلاق الصادر من المورث هو باقراره قبل وفاته باربعة أشهر بانه
 اذا كانت في ذمته زوجة خلاف بيهانة المدعية المذكورة فهمى طالق ثلاثا على الاربعة
 مذاهب ولدى سماع الدعوى بين المتخاصمين يجرى ما يوافق شرعا حسبما يصدر من
 الطرفين ويتحقق شرعا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظر المسألة في ٦ الحجة سنة
 ٩٦ لفظها ما قولكم دام فضلكم فيما لو ادعى شخص على آخر يحق من الحقوق التى ليست
 من قبيل الارث ولا من قبيل الوقف وكان بالغنا حاضر اتممكننا من الدعوى لم يعم به عذر
 يمنع من الدعوى حتى مضى على تاريخ دعواه المذكورة زيادة عن خمس عشرة سنة فهل
 لا تسمع دعواه شرعا (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة شرعا مع انكارها والحال
 ما ذكر بالسؤال وهذا ابتداء على النهى السلطانى الصادر في شان ذلك قديما واستمر
 العمل عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدام معلوما
 من الدراهم ثم بعد مدة دفعها اليها في حال صحتها ماتت عن زوجها المذكور وبعين
 ورثة غيره فهل اذا ترفع باقى الورثة مع الزوج لدى المحاكم الشرعى في شان هذا المبلغ
 وأقر الزوج باصل اقتراضه منها وادعى دفعها اليها على هذا الوجه وانكر باقى ورثتها
 دفعه اليها وانهم لا يعلمون ذلك يكلف الزوج اقامة بينة على دفع الدين لزوجته فان
 عجز يكون له تخليفهما للدين الشرعية على عدم علمهم بذلك لدى القاضى فان خلفوا

١٢٩٦

٢٢

ذى الحجة

١٢٩٦

٨

مطالب المدعى عليه عند
 الهز تخليف كل واحد
 من الورثة للدين

٢٧ ١٢٩٧

يؤمر بدفع انصباهم من هذا الدين وان نكلوا عن الدين ينعون عن مطالبته بشئ من ذلك (اجاب) نعم للزوج المذکور تخليف كل واحد من باقي الورثة على عدم علمه بدفع ما عليه من الدين لمورثتهم حال صحتها عند عجزه عن اقامة بينة على دعواه المذکورة والحال ما ذكر فن حلف منهم قضي القاضى له بنصيبه من الدين ومن نكل منع عن دعواه على الزوج والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حلياً من خالص ماله ويمكن زوجته من استعماله بعد ان عاشرها مدة فلما طلقها تنازعا فادعت ان هذا التملك كان على وجه التملك وادعى انه كان على وجه الزينة والامتناع فهل القول له لان هذا لا يعلم الا منه اولها فدلنا ولا تجزىل الثواب (اجاب) نعم القول قول الزوج المذکور بيمينه والبينة بينة زوجته في دعواه التملك والحال مذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضى مدينة الغيوم بتاريخ ٢٧ ربيع آخر سنة ٩٧ حاصلها ما بعد فان عندنا حادثة حاصلها ان رجلاً ادعى على أخيه بانه يستحق معه النصف فيما تحت يده لكونه متكسباً معه وان ذلك متحصل من كسبهما ببعضه وبعضه بالميراث من والدهما ثم بطالب البينة اللازمة بعد انكار الخصم قد حصلت البراءة العامة من المدعى للمدعى عليه خارج المحكمة لدى شهود بانه لا طلب له ولا دعوى على أخيه المذکور ثم بعد امددة رجع للدعوى الاولى ثانياً فهل تسمع دعواه أم لا نسئله مدعى من السيدات الاكرام بالافادة (اجاب) من المعلوم ان الدعوى بعد الابراء ادم لا تسمع الا بحق حادث حسماً فصل وقرر في محله فاذا تحقق ما ذكر شرعاً يكون ما نعلم من سماع الدعوى بما دخل تحت الابراء من دعاوى بدون وجه شرعى يسوغ سماعها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته بعد ان طلقها في الامتعة الكاثنة في المنزل الذي كانا ساكنين فيه من حلى وثياب ونحاس وادعت الزوجة ان هذا المتاع ملك لها وذكر الرجل ذلك وادعاه انفسه فهل القول للزوجة فيما تحتص بها كالحلى أو القول للزوج مطلقاً فدلنا ذلك تجزىل الثواب (اجاب) اذا اختلف الزوجان في متاع البيت المذکور فادعى كل انه له فالقول لكل منهم بما في يده ومختص به مع يمينه والقول للزوج فيما هو مشترك فيكون القول للمرأة في حلى النساء ولباسهن الا أن يكون الزوج يبيع ذلك أو ادعت التملك من قبله وكل من قبل قوله بيمينه فالبينة بينة الاخر لو اقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف من جملة المستحقين في ربه ادعى ان بعض امكنة الوقف التي بيده بمقتضى النظارة مشتركة بينه وبين الوقف ملكاً مطلقاً ويريد افراز حصته من الوقف أو يبيعها فعارضه ناظر آخر هو من جملة المستحقين أيضاً منسوبه الى الوقف المذکور من قبل قاض يملك نصب النظارة وما ذون له بالحصول مع الناظر الاول عن الوقف بان جميع هذه الامكنة التي ادعى فيها الاشتراك وقف جده فلان على ذريته طبقة بعد طبقة للذكر مثل حظ الانثيين بعد اخراج من قنطار ونصف شامى من

جداى الاولى

٢٠ ١٢٩٧

٢١ ١٢٩٧

جادی الثانية سنة

الخبر يعرف بجهة انقراء في رجب وشعبان ورمضان وبعد صرف خمسة وعشرين قرشا في كل سنة للحرمين الشريفين وبعد اخراج ما صرف على قارئ ثلاث ختمات في كل شهر من كل سنة من ربيع الوقف المذكور وان ليس للذرية الا ما فضل عن هذه المصارف وصحح دعوى الوقف فهل اذا اقام الناظر الاذن بينة على الملك المطلق وانه في يده منذ ثلاثين سنة وزيادة واقام الناظر الثاني الخارج بينة بان جميع الاماكن التي ادعى الناظر الاول الاشتراك فيها واقف على الوجه المذكور بعد ان شهدوا بملك الواقف وان تصرف المدعى عليه المذكور بطريق النظارة لا بطريق الملك تقدم بينة الناظر الثاني المثبتة لوقف جميع الامكنة من قبل الجدة المذكورة على الوجه المذكور وعلى بينة الناظر مدعى الاشتراك فيها بالملك المطلق حيث كان ذابا والمنصوب المدعى عن الوقف خارجا (اجاب) مما هو مقرر ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق عند التنازع واقامة البينتين وانه تقدم بينة الخارج في دعوى الملك المطلق على بينة ذي اليد فكذا في دعوى الوقف من احدهما والملك من الآخر في حيث كان الناظر المأذون له بالخصوصية الذي ادعى وقف جميع بعض هذه الامكنة من قبل واقفها المالك لها على الناظر الاول خارجا وكان الناظر السابق الذي ادعى الملك المطلق في حصته مما ذكر ذابا واقاما البينة تقدم بينة الخارج المثبتة لوقف جميع الامكنة المذكورة بعد استيفاء الشرائط حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من مديرية اسبوط في ٢٥ جاد آخر سنة ٩٧ حاصلها الحصول النزاع بين طه على يوسف وسليمان عبد الشهيد كلاهما من اهالي ناحية النواميس في مسئلة طاحونة مرفوعة لدى نائب الساحل واشكال هذه المادة عليه وعلى حضرة قاضي أفندي المدير بديرغبان بما ورد منهما عرض ذلك على حضرتمكم ولهذا الزم تحريره والشقة الواردة بشروحهما الواضحة فيها الكيفية مرسلة طيه للاطلاع عليها واقادة المحكم الشرعي (اجاب) قد علم ما في افادة حضرة نائب الساحل المتضمنة انه قد اقيمت لديه دعوى من سليمان عبد الشهيد بديرغبان على طه على يوسف من اهالي ناحية النواميس ببيع الربع والسادس في طاحونة باوضها وأدواتها وبنائها من مورث والده بمثل عينه وحدد الارض وعرف الادوات وعينها وشهد الشهود كذلك فزكو اسرا وعلمنا وحلف المدعى اليين وحكم على المتوفى بالبيع في وجه الوارث المذكور وحرر اعلاما بذلك ولما عرض لحضرة نائب أفندي محكمة اسبوط لغية قاضيا كتب بهما عرض الدعوى في الطاحونة مرة أخرى ليتوجه القاضي أو أمينه للإشارة اليها في الدعوى والشهادة وحيث ان جميع ما في يده من الكتب المعتمدة ناطق بصحة الدعوى والشهادة وبالاكتفاء بالتخديد من غير توقف على الإشارة برجوعه لتبنيه على من يلزم برفع تلك القضية الى حضرة قاضي أفندي المدير به حيث انه قد حضر واذا وافق نائب الساحل المذكور واجاب بما اجاب به فيم اوالا فيصير دفعها لهذا الطرف وما يقاد به يتبع ولا

١٢٩٧

١٥

مطلب يكتفي بتحديد
الارض مثلا في دعوى
ماله حق القرار من
المنقولات مع بيانها

رجب

١٢٩٧

٢١

كلام فيه وبعرض ذلك المحضرة فاضى مديرية تسيوط كتب بالا حالة على هذا الطرف
 أيضا حيث ان نائب الساحل يرغب ذلك والافادة عما ذكر ان المفهوم من كتب
 المذهب في مثل دعوى الطاحونة المذكورة مع تسمية ادواتها وذكر كيفيةها وتحديد
 الطاحونة المذكورة صحة الدعوى والشهادة في الرابع من الهنديةقرة ٧ ادعى
 طاحونة في يد رجل و بين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه
 لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في الهية ط
 انتهى ومثله في التنازع خاتمة من اواسط الفصل الثاني في بيان شرائط صحة الدعوى وفي
 السادس من الفصولين راجع للذخيرة ادعى طاحونة وحدها وذكر ادواتها القائمة الا انه
 لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل لا يصح اذ ذكر جميع
 ما فيها من الادوات القائمة والاول اصح انتهى وفي الانقروية ادعى طاحونة بمحذودها
 وجميع ما فيها من الادوات القائمة الا انه لم يبين صفاتها وكيفيةها لا يصح في الاصح وقيل اذا
 ذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة يصح في نوع من انواع الدعاوى من الخامس عشر
 من دعوى البرازية ففهم جميع عبارات هذه الكتب انه لو سمي الادوات وذكر
 كيفيةها مع تحديد الطاحونة تصح الدعوى والشهادة وان لم توجد اشارة وهي حادثة
 الفتوى ومفهومها حاجة يعمل به ونقل في الانقروية ايضا ادعى سكنى دار ونحوه و بين
 حدوده لا تصح اذا السكنى نقل فلا يحد (فش) راجع لفتاوى رشيد الدين وان كان
 السكنى نقلا السكن لما اتصل بالارض اتصالا بايد كان تعريفه بمساحة تعرف الارض
 اذ في سائر النكليات انما لا يعرف بالحدود لا مكان حضوره فيستغنى بالاشارة اليه من
 الحد اما السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيبا لا يمكن نقله اصلا
 في السابع من الفصولين وفي الرسالة الثامنة والاربعين للعلامة الشرنبلالي المسماة
 مفيدة الحسنى لدفع ظن الخلط بالسكنى بالعز والى البرازية ذكر الوتر في دعوى فرائش
 خانه مركبة مع اصله لا بد من ذكر درعان العرصة وجميع ما فيها من المركبة لتبصر معلومة
 واذا ادعى سكنى كرم و بين حدوده وقال جميع ما فيها من السكنيات ملكى ولم يبين
 السكنيات لا يصح حتى يصفها ويعرفها لان المدعى السكنيات فلا بد من بيان المدعى
 انتهى ثم نقل ما سبق نقله عن جامع الفصولين وعن فش رزم الفتاوى رشيد الدين وفي
 السابع من الفصولين ايضا راجع الشروط ظهر لير الدين المرغيناني ما نصه شرى علوية
 لا سفل يحدد السفل لا العلو اذا السفل مبيع من وجه من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد
 من تحديده وتحديد يبغي عن تحديد العلو اذا العلو يعرف بتحديد السفل ولان السفل اصل
 والعلو تبع فتحديد الاصل اولى قال راجع للطحاوى اذا لم يكن حول العلو حجرة فلو كانت
 فينبغي ان يحدد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو محذوف وقد امكن اقول الفرض
 هو العلم فينبغي ان يجوز بايهما كان اذا علم بكل منهما ولكن الكلام في الاولوية ثم قال

رح قال م رح ويزد كرشاء بمحدوده كلها وطعن فيه بعض الناس على م رح اذ ليس
للملوحده قلنا ان للملوحده الا انه اكتفى بمحد السفل انتهى وكتب عليه ابن نجيم ما نصه اقول
قوله فلا بد من اعلامه وهو بمحد يفيد الاشتراط لا الاولوية فلا يكتفى بتحديد غيره انتهى
وفي الانقروية من دعوى العقار عن الخامس عشر من دعوى البرازية بالغز والظهير
الدين اشترى علوا بالسفل يذ كرحد السفل لانه الاصل وتحديد الاصل اولى ولان السفل
مبيع من وجه قرار الملوحه عليه والحد السفل حصص المعرفة بالعلو ايضا فلا حاجة الى
تحديد قال الطحاوى هذا اذا لم يكن العلوجرة فان كانت يذ كرحدوده لانه هو المبيع
بالقصد والمذ كور في المقديف كرحدود الامكان انتهى وبهذا يعلم ان دعوى المنقول
الذى وضع للقرار كالات الطاحونة والعلو والبناء والشجر والخل والحشب الموضوع
للقرار يكتفى في تعريفه في نحو الدعوى والشهادة مع تسميته وبيان كيفية التحديد
لما هو كائن عليه فاجراه حضرة نائب الساحل المذ كور كاف حيث استوفى شرائطه
المعتبرة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى سوا كن بافاده مؤرخة ١٣ جمادى آخرة سنة ٩٧
فما اذا كان المدعى به ارضا وحدودها من الجهات ايضا اراض متصلة بالمدعى هل يبعث
القاضى امينه لاجل ان يشير ام يكتفى بمجرد ذكر المدعى اسماء الحدود دام يلزم ذكر فاصل
بين كل ارض وماذا يصنع ان عدم الفاصل (اجاب) اذا كانت حدود الارض المدعاة من
جهات الاربع اراض متصلة بها معروفة متميزة عما فيها الدعوى وتلك الاراضى في تصرف
اربها يكتفى في صحة الدعوى بذكر المدعى ان الحد لفلان بنتمى لارض فلان بن فلان
ابن فلان مثلا بان يذ كرم يعرف به صاحبها وهكذا في بقية الحدود الاربع ولا يلزم
حينئذ كرفاصل بين الارض المدعاة وما اتصل بها الحصول التمييز مع ذلك لو بعث
القاضى امينه وآخر للاشارة للارض المدعاة ووقفوا على حدودها وأشار اليها المدعى ثم
رجعوا واخبروا القاضى بذلك كفى عن ذكر اسماء اصحاب الحدود وكذا التوجه للقاضى
بنفسه وفعل بحضرته مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى السويىس بافاده في
٢٨ سنة ٩٨ ومعهما سؤال صورته فيما لو ادعى رجل على مدين ميت ان الميت جعله
وصيا مختارا من قبله في صرف قدر معلوم مما يوجب له من ماله من النقود على جهات
خيرية عينها له واوصى له بقدر معلوم ايضا وكان للميت وارث غائب مدة السفر فهل
تسمع دعوى الرجل المذ كور بالاىصاء والوصية على المدين المذكور ويصلح ان
يكون خصما ولو اقر بان عليه للميت دين او ما حكم الله في ذلك (اجاب) مدين الميت
مفرا كان او من ذكر الدين خصم في اثبات الاىصاء الى من يدعى انه وصى من قبل الميت
كدعوى الوكيل الوكالة وليس خصما لمن يدعى الوصية الا اذا كان منكرا للمال
او كانت الوصية بازيد من الثلث وصحت بان لم يكن له وارث كما يستفاد من عبارات
فقهاءنا والله تعالى اعلم ففي الانقروية من اواخر كتاب الدعوى ولو ادعى رجل ان الميت

١٢٩٧

١٦

مطلب فمين يصلح خصما
في اثبات الاىصاء والوصية
ومن لا يصلح

رجب

٧

١٢٩٨

أوصى إليه وقدم غريم الميتمت سمع كما تسمع دعوى الوكيل على غريم الموكل ثم قال
 الخصم في اثبات كونه وصيا لا وارثا أو الموصى له أو المديون للميت أو دائنه وقيل دائن
 الميت ليس بخصم فيه ثم قال المودع أو الغاصب أو المديون ليس بخصم للموصى له لو كان
 الذي بيده المال مقرا بأن المال للميت إذا الخصم في ذلك وارثه أو وصيه ولو قال من بيده
 المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شي صار خصما ولو جعله القاضى خصما
 يقتضى له ثلث ما في يد المدعى عليه وفيما قبل ذلك بنحو صفحة قال وإن ادعى قوم على
 الميت ديونا فأرادوا أن يثبتوا ذلك فليس لهم أن يثبتوا ذلك إلا بمحض من وارث أو وصى
 وليس لهم أن يثبتوا على غريم لميت عليه دين ولا موصى له أو بهامشها وهـ ذالو كان
 موصى له بالثلث لا غير فإن كان موصى له بما زاد على الثلث وصحت بأن لم يكن له وارث
 فهو خصم للغريم ويصير كوارث إذا استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث كذا
 في الثالث من الفصولين وكذلك في البرازية في أوائل كتاب الدعوى نقلا عن المنتقى
 وسيجي بعد مسائل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى المندورة بافادة في غرة
 رجب سنة ٩٨ وكتب بأعلاها صورة السؤال المذكور وهو في رجل له ولد قاصر
 رغب تزويجه بينت رجل وهي قاصرة عن درجة البلوغ أيضا في سنة ٩٥ فوعد
 أبو البنت بالعقد بقوله إن شاء الله ثم بعد ذلك في سنة ٩٧ قد حرر أبو الولد لابي البنت
 يعزمه على الحضور بطرفه لاجل العقد لولده على البنت فوعد أبو البنت أيضا ثم ان
 الولد حرر لابي البنت بطلب كتب كتابه على البنت المذكورة بمحل اقامته ثم بعد ذلك
 توفي أبو البنت وهي قاصرة وبعد وفاته طلب أبو الولد الاتفاق مع أولياء البنت على
 تسمية المهر وادعى سبق عقد البنت بدون تسمية المهر فالأولياء المذكورون لم يصدقوه
 على دعواه العقد وتوقعوا في تزويجها الولد المذكور ثم ان الولد ادعى بان أبا البنت زوجها
 له في سنة ٩٥ بولاية أبيه في صغره والأولياء المذكورون لم يقرروه على ذلك ولم يرتضوا
 تزويجها إليه فهل والحال ما ذكر إذا ترافع كل من الولد وأبي له القاضى بدعى
 حصول عقد البنت يكونان ممنوعين ولا يطلب منهما مينة على ثبوت العقد متى كان
 ماتحجر بخطهما لابي البنت يفيد اعترافهما بعدم حصول العقد وبعدم لان بخطهما
 في ذلك ويكون ذلك من قبيل المسائل التي يعتبر فيها الخط والتمتع شرعا ولا يعد الوعد
 بالعقد من أبي البنت حال حياته عقدا ام كيف (أجاب) إذا بلغ الولد فادعى بعده سبق
 عقدا به نكاحه لهذه البنت القاصرة إلى الآن مستوفيا شرائطه الشرعية في وجهه وصيها
 الشرعي أو جدها لا في وجهه غيرهما من أولياء النكاح إلا خصومة لهم في ذلك فانكر
 الخصم دعواه تسمع هذه الدعوى وتقبل البيعة عليهم ولا يمنع من سماعها بجردتحري
 الزوج المدعى لابي البنت قبل وفاته بطلب كتب كتابه على البنت المذكورة بمحل
 اقامته سواء كان هذا التحري قبل البلوغ أو بعده أمالو كان قبله فظاهر وأمالو كان بعده

مطالب التناقض في موضع
 الخفاء عفو ومنه دعوى
 الولد تزويج أبيه له في صغره
 مع تناقضه

١٢٩٨

٨

مطالب دعوى النكاح
 وما يتعلق به على القاصرة
 انما تكون في وجهه ولي
 المال كالأب والوصي دون
 مطلق الغاصب

فلا تلو فرض ان ذلك اقرار بعدم سبق النكاح فلا يضر لانه من مواضع الخفاء التي
يعنى فيها التناقض لا نفراد الاب بالنكاح ولده حال صغره كما ان كتابة أبى الزوج لابي
البنات يعززه على الحضور لطره لاجل عقد البنت على ولده لا تمنع دعوى الابن بعد
بلوغه سبق العقد الصحيح حال صغره اذا اقرار الاب فيما يبطل حق الابن على فرض تحقق
ذلك لا ينفذ على الابن والله تعالى اعلم وفي أدب الاوصياء من فصل النكاح قبل آخره
بصفحة وفي جامع القاضى أبى جعفر الاستروشى زوجت صبية من صبي فادركت قبل
بلوغه فاخترت القرعة فالحاكم لا يفرق بينهما الا بحضرة خصم من جانبه من أب أو وصيه
فان لم يكنوا فالجسد أو وصيه خصم فان لم يوجد أحدهما ينصب القاضى وصيا يخاضع عنه
فيحضره ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى القرعة من بينة على رضاها بالنكاح بعد
البلوغ أو تأخيرها طلب القرعة فان لم يظهر ذلك الخصم وأراد تحليفها فان حلفت يفرق
بينهما الحاكم بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصغير ومثله دعواها العنة غير انه اذا
لم يبرهن من الخصم على علمها هذا العيب عند العقد ولا على رضاها به بعده وحلفها
فلقت فلم تفرقه لم يفرق بينهما في الحال بل ينتظر الى بلوغ الصبي ليؤجله سنة ثم
يفرق بحضرة أو حضرة وكيله وهذه المسئلة في الجامع ثم اختلفوا في هذه القرعة فقل
بالتبطل وقيل بل طلاق انتهى والله تعالى اعلم (مسئل) من المدينة المنورة على
ما كننا أفضل الصلاة والسلام في دكان قائمة البناء على أرض محتكرة بحكرفي كل سنة
لجهة الخزينة النبوية كان يؤجرها زيد وأخوه هرو من بكر مدة سنين ثم باع زيد وأخوه
بناء الدكان المذكورة من بكر وأخيه خالد وتقرر حكر أرض الدكان المذكورة باسم بكر
وأخيه خالد في دفتر المحكورات المعتمدة عليه في الخزينة بموجب سندات البيع وكشف
الحكماء مع تسليم بكر وأخيه المذكورين دراهم الحكر في كل سنة وتصرفاتهم في الدكان
المذكورة بالهدم وإنشاء البناء وأحكام العمارة واستمرت الدكان المذكورة تحت
يدهما وتصرفاتهم بالامنازع ثم انه قام بعض اقارب البائعين يدعى علي بكر وأخيه
المذكورين استحقاقا لهم في الدكان المذكورة بنزع المدهى الارث عن أمه عن جده
المتوفى من سنة تتر يدعى علي خمس وعشرين سنة مع علم المدهى المذكور ببيع قريبه
سابقا ومشاهدته لتصرفات بكر وأخيه المذكورين بالهدم والبناء وإنشاء العمارة
في الدكان المذكورة وسكوته عن الدعوى مدة سنين وحصلت المرافعة لدى الحاكم
الشرعي وتظهره بوجوه التحقيق ان الدعوى المذكورة مبذلة على تلبسات غير مرضية مع
علم المدهى المذكور بالبيع ومشاهدته لتصرفات بكر وأخيه المذكورين في الدكان
المذكورة وسكوته عن الدعوى فيما سبق مع كونه الكل في بلدة واحدة فحكم الحاكم
الشرعي على المدهى المذكور بعدم سماع هذه الدعوى فيما بعد الآن على بكر وأخيه
المذكورين بلزوم حق القرار لبنائهما على أرض الدكان المذكورة بسبب تقرير

المحكر باسمهما بدفتر المحترزة النبوية حكما صحيحا شرعيا نقده وامضاه ووجب العمل بمقتضاه فهل بعد صدور ما ذكر اذا قام بعض الاقارب يدعى استحقاقا في الذ كان المذ كورة بزعمه انها كانت لجده المتوفى المذ كورة تسمع الدهوى في الصورة المشروحة على بكر وأخيه المذ كورين ام لا تسمع بوجه من الوجوه لافى جهة انقاضها لانعدامها في واقعة المحر يق بالكلية ولا في جهة ارضها ام كونها سلطانية لا تورث ولا في جهة حق القرار على زعمه انه كان لجده لزواله بانفساخ الاحتكار بموته من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ام كيف المحكم (اجاب) منع المدعى الاول عن سماع دعواه لتحقيق الموجب في حقه من علمه ببيع قريبه ومشاهدته تصرفات المشتريين المذ كورين مع سكونه لا يلزم منه منع غيره وهو البعض المدعى ثانيا بدون تحقيق ما يوجب منعه في سماع دعواه بوجه شرعى فاذا ثبت على المدعى الثانى بالطريق الشرعى ما يقتضى عدم سماع دعواه ايضا منع من سماعها والاتساع ان صدرت منه دعوى صحيحة شرعية ترتب عليها سؤال خصمه ومجرد زوال بناء المحكم الذي ثبت له حق القرار لا يمنعهم هو ولا ورثته في حق اعادة بنائه على الارض المحتركة والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من مجلس الاحكام في ٩ ربيع اول سنة ١٣٠٠ مضمونها الماتليت في المجلس الاوراق الواردة اليه بافادة من مديرية الشرقية في ١٧ صفر سنة ٩٩ غمرة ٩٩ المتوية على مادة قتل حسن سليمان طه من ناحية البروم التابعة لثلاث المديرية المسئول في قتله محمود افندى جدى مامور مركز العارين سابقا واشتد اس آخرون تبين من مضبطة الاستئناف الصادرة عن تلك القضية في ٢٩ صفر سنة ٩٨ غمرة ١٢٦ انه لما احيلت المادة على حضرة قاضى مديرية الدقهلية لؤي بها بالوجه الشرعى ادعى بطرفه محمد سليمان طه اخو المقتول بطريق توكيله عن البالغ من ورثة اخيه وهما حليمه بنت سليم والدته وعائشة بنت نافع زوجة - وعن الورثة القصر وهما محمد وفاطمة ولد المتوفى على محمود افندى جدى وحيدى حسين بانه في الليلة الثانية من شهر رمضان سنة ٩٦ تولى هذان الشخصان على حسن سليمان طه ابادى ذكره بمسجد ناحية الدير من واحد هما محمود افندى شقيق بطنه موسى حديد كان معه عمدا وعدوانا فصادقته وحيدى حسنى كان ماسكه له وسال الدم منه وخرجت امعاؤه ومكث طريقا حتى توفي بسبب ذلك في ثمانى ليلة الضرب وانحصار ارثه في والدته وزوجته وولديه المذ كورين وانه بما له من الوصاية والتوكيل يطالب محمود افندى بالقصاص ويطالب حبشيا باحسين بما يترتب عليه من التعذير الشرعى والمدعى عليهما المذ كوران اجابا بالانكار لدعواه ووجداهما كلبا ولما كلف المدعى اثبات دعواه شرعا حضر اربعة اشخاص كانت شهادتهم جميعا بوفاة حسن سليمان المذ كور وانحصار ارثه في ورثته المذ كورين وبمصول التوكيل والوصاية المهكى عنهم ما وكذلك طالب من المدعى بينة خلاف المذ كورين تطابق شهادتهم ودعواه

فبعد ان وصدا حضارها عاد وعرف انه رفع دعواه للمجلس المحلى للحكم فيها سياسة وانه لا يرغب الحكم فيها شرطا ولهذا ترى استفتاء فضيلتكم فيما اذا كان يجوز شرعا للوكيل عن الورثة البالغ والوصى على الورثة القصر ان يتمتع من رؤية الدعوى بالوجه الشرعى ام كيف واقتضى تحريره افضيلتكم ثبوت النظر فيما ذكره الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك (اجاب) من المقرر ان المدعى هو من اذا ترك ترك فلا يجبر على الخصومة وان الو كالة عقد غير لازم فى مثل هذه الخصومة فالوكيل بالخصومة المذ كورة ان يتمتع عن اتمام ما وكل فيه والوصى لو امتنع عن اتمام حق القصر وان كان لا يجبر الا ان اتمها كم الشرعى ينصب غيره للتوصل لحقهم فاذا امتنع المو كاون البالغون ايضا من اتمام هذه القضية فلا يكفون اتمامها بالنظر الى انفسهم اما بالنظر الى القصر لو امتنع الوصى عن ذلك يقيم القاضى خلو التوصل لحق القصر حيث وجد احتمال ثبوت ما ادعى به والا فلا فائدة فى اقامة وصى آخر والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين نشأ فى معيشة واحدة واخذوا فى العمل والسعى فى التجارة والنكسب كل منهما على قدر استطاعته حتى حصلت بينهما عقارات ومنقولات وغير ذلك ثم اراد احدهما القسمة والانفصال عن الآخر فى ذلك الآخر واخذ يدعى على من طلب القسمة بان له عنده اموال تجارة وغيرها وبعد المنازعات الكثيرة ترك المدعى دعواه وتراضيا واقدهما كامل ما بيدهما من مناصفة بعد المصادقة على الاشتراك قسمة شرعية وأبرأ كل منهما الآخر براءة عامة من كل تداع وخصومة وانه لا يستحق كل منهما قبل أخيه حقا ولا استحقاقا ولا دعوى وكل منهما مقر بذلك وهو من أهل الاقرار بحضوره وشهود عدول وكتب محضر شرعى مذ كور فيه كل ذلك وامضاه كل منهما وكل من الشهود بخطه ووقعوا عليه باختتامهم وقرقا على ذلك ثم قدما ذلك المحضر الى المحكمة لتعقد انفصالهما وترك الداعى بينهما والان رجع احدهما يدعى بما كان يدعى به أولا من اموال التجارة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه المذ كورة ولا يقبل رجوعه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة والحال هذه بما سبق به الدعوى منه على أخيه بعد تركها والابراء العام على هذا الوجه لتصریحهم بعدم سماعها بعده الا بحق حادث والله سبحانه وتعالى اعلم

* (باب دعوى النسب)

(سئل) فى رجل طلق زوجته ومعه اولد منه فذهبت الى الر يف واقامت فيه مع ذلك الولد وقد تزوج ذلك الرجل غيرها وخلف اولاد فهل اذا مات بعد ذلك وكان فى حياته ينكر نسب ولده الذى بالر يف فى بعض الاحيان ويقر به فى بعض الاحيان لاعتباره بانكاره حيث حضر ذلك الولد وأثبت نسبته له بالبينة الشرعية ويقضى له حينئذ باخذ نصيبه من التركة أم لا (اجاب) نعم يقضى للابن المذ كور بحظه من متروكات والده

الحسك باسمهما بدفتر الخزينة النبوية حكما صحيحا شرعيا نفذه وامضاه ووجب العمل بمقتضاه فهل بعد صدور ما ذكر اذا قام بعض الاقارب يدعى استحقاقا في الذ كان المذ كورة بزعمها انها كانت لجده المتوفى المذ كورة تسمع الدعوى في الصورة المشروحة على بكر واخيه المذ كورين ام لا تسمع بوجه من الوجوه ولا في جهة انقاضها لانعدامها في واقعة الحر يق بالكلية ولا في جهة ارضها لكونها اسطانية لا تورث ولا في جهة حق القرار على زعمه انه كان لجده لزواله بانفساخ الاحتكار دعواه من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ام كيف الحكم (اجاب) منع المدعى الاول عن سماع دعواه لتحقيق الموجب في حقه من علمه ببيع قريبه ومشاهدته تصرفات المشتريين المذ كورين مع سكونه لا يلزم منه منع غيره وهو البعض المدعى ثانيا بدون تحقيق ما يوجب منعه في سماع دعواه بوجه شرعي فاذا ثبت على المدعى الثاني بالطريق الشرعي ما يقتضي عدم سماع دعواه ايضا منع من سمعها والاتساع ان صدرت منه دعوى صحيحة شرعية ترتب عليها سؤال خصمه ومجرد زوال بناء المتهسك الذي ثبت له حق القرار لا يمنع هو ولا وارثه في حق اعادته بناءه على الارض المتهسكة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ٩ ربيع اول سنة ١٣٠٠ مضمونها ما تليت في المجلس الاوراق الواردة اليه بافادة من مديرية الشرقية في ١٧ صفر سنة ٩٩ غمرة ٩٩ المتهوية على مادة قتل حسن سليمان طه من ناحية البروم التابعة لملك المديرية المسئول في قتله محمود افندي جدى مامور مركز العارين سابقا واشتد اس آخرون تبين من مضبطة الاستئناف الصادرة عن تلك القضية في ٢٩ صفر سنة ٩٨ غمرة ١٢٦ انه لما احيلت المادة على حضرة قاضي مديرية الدقهلية لؤيتها بالوجه الشرعي ادعى بطرفه محمد سليمان طه اخو المقتول بطريق توكيله عن البالغ من ورثة اخيه وهما حليمه بنت سليم والدته وعائشة بنت نافع وزوجته وهما الورثة القصر وهما محمد وفاطمة ولدا المتوفى على محمود افندي جدى وحشى حسين بانه في الدلية الثانية من شهر رمضان سنة ٩٦ تولى هذان الشفيعان على حسن سليمان طه لبادى ذكره بمسجد ناحية الديلمون واحدهما محمود افندي شقيقه بموسى حديد كان معه محمد اعدوا نفاقا صداقته وحشى حسنى كان ماسكه له وسال الدم منه وخرجت امعاؤه ومكث طريحا حتى توفي بسبب ذلك في ثانی ليلة الضرب وانحصار ارثه في والدته وزوجته وولديه المذ كورين وانه بماله من الوصاية والتوكيل يطالب محمود افندي بالقصاص ويطالب حبشيا احسينا بما يترتب عليه من التعذر الشرعي والمدعى عليهم المذ كوران اجابا بالانكار لدعواه ووجداهما كتابا ولما كلف المدعى اثبات دعواه شرعا حضر اربعة اشخاص كانت شهادتهم جميعا بوفاة حسن سليمان المذ كور وانحصار ارثه في ورثته المذ كورين وبمصول التوكيل والوصاية الهسكى عنهما وكذلك طالب من المدعى بينة خلاف المذ كورين فطالب شهادتهم دعواه

فبعد ان وصدا بحضورها عاد وعرف انه رفع دعواه للمجلس المحملى للحكم فيها سياسة وانه لا يرغب الحكم فيها شرعا ولهذا اترأى استفتاء فضيلتكم فيما اذا كان يجوز شرعا للوكيل عن الورثة البالغ والوصى على الورثة القصر ان يتمتع من رؤية الدعوى بالوجه الشرعى ام كيف واقتضى تحريره افضيلتكم ثوماً للنظر فيما ذكر والا فائدة بما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك (اجاب) من المقرر ان المدعى هو من اذترك ترك فلا يجبر على الخصومة وان الو كالة عقد غير لازم فى مثل هذه الخصومة فلا وكيلا بالخصومة المذ كورة ان يتمتع عن اتمام ما وكل فيه والوصى لو امتنع عن اتمام حق القصر وان كان لا يجبر الا ان المحاكم الشرعى ينصب غيره للتوصل لحقهم فاذا امتنع الموكلون البالغون ايضا من اتمام هذه القضية فلا يكفون اتمامها بالنظر الى انفسهم اما بالنظر الى القصر لو امتنع الوصى عن ذلك يقيم القاضى خولا للتوصل لحق القصر حيث وجد احتمال ثبوت ما ادعى به والا فلا فائدة فى اقامة وصى آخر والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين نشأ فى معيشة واحدة واخذوا فى العمل والسعى فى التجارة والتكسب كل منهم على قدر استطاعته حتى حصلت بينهما عقارات ومنقولات وغير ذلك ثم اراد احدهما القسمة والانفصال عن الآخر فى ذلك الآخر واخذ يدعى على من طلب القسمة بان له عنده اموال تجارة وغيرها وبعد المنازعات الكثيرة ترك المدعى دعواه وتراضيا واقدهما كامل ما بيدهما من مناصفة بعد المصادقة على الاشتراك قسمة شرعية وأبرأ كل منهما الآخر براءة عامة من كل تداع وخصومة وانه لا يستحق كل منهما قبيل أخيه حقا ولا استعقاقا ولا دعوى وكل منهما مقر بذلك وهو من أهل الاقرار بمحض ورشه ودعوى وكل منهما لا يثبت له من دعوى أخيه شيء من ذلك وامضاه كل منهما وكل من الله هو ويحمله ووقعوا عليه باختيارهم وتفرقا على ذلك ثم قدما ذلك المحضر الى المحكمة لتعقد انفصالهما وترك المدعى بينهما والا ن رجح احدهما يدعى بما كان يدعى به أولا من اموال التجارة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه المذ كورة ولا يقبل رجوعه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة والحال هذه بما صفت به الدعوى منه على أخيه بعد تركها والابراء العام على هذا الوجه لتصر بحكم بعدم سماعها بعده لا يحق حادث والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب دعوى النسب)

(سئل) فى رجل طلق زوجته ومعه اولاد منه فذهبت الى الر يف واقامت فيه مع ذلك الولد وقد تزوج ذلك الرجل غيرها وخلف اولاد فهل اذا مات بعد ذلك وكان فى حياته ينكر نسب ولده الذى بالر يف فى بعض الاحيان ويقر به فى بعض الاحيان لاعتباره بانكاره حيث حضر ذلك الولد وأثبت نسب له بالبدنة الشرعية ويقضى له حينئذ باخذ نصيبه من التركة أم لا (اجاب) نعم يقضى للابن المذ كور بحظه من متروكات والده

١٣٠٠

٨٢

جاء آخر

١٣٠١

٢

سنة

العدة

١٢٦٤

١٧

حيث تحقق نسبه منه بالطريق الشرعي ولا عبرة بانكار والده والحال فذه والله تعالى أعلم (سئل) في معققة خدمت عند رجل فحملت عنده ثم خدمت عند آخر فولدت عنده فادعاه الاول على انه ولده من الزنا وصدقته الام وولدها حين كبر في انه ولده وادعاه الثاني على انه رقيقه فهل يكون الولد حرا تبعا لاله ولا عبرة بدعوى الثاني والحال هذه وما حكم دعوى الاول هل تثبت النسب منه أم لا (أجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فاذا كانت حرة الاصل أو معتقة يكون ولدها حرا ولا يثبت نسب ولد الزنا من الزاني بدعواه انه ابنه من الزنا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وزوجها وابني عيها وتركت ما يورث عنها شرعاً من عقار ومساغ وغير ذلك فوضع أحد ابني العيين يده على التركة من غير قهمة في غيبة ابن العم الثاني فهل اذا حضر ابن العم الثاني الذي في درجته ومزنته وأثبت نسبه الى المتوفاة يكون له مشاركة ابن عمه وأخذ ما يخصه من التركة بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت ابن العم الغائب دعواه بنو العم للمتوفاة المذكورة وكان مساوياً لابن العم الآخر في الدرجة وقوة القرابة واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية بعد تقدم الدعوى الصحيحة وذكر النسب الى الجد الجامع مع بيان نسب الام الى الاب والجد يدعى كونه له أخذ ما يخصه بطريق الارث عن مورثه المذكور بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأمه وزوجته وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره فدعى رجل على وكيل زوجته الميت انه ابن ابن عم الميت الشقيق له ويريد اثبات ذلك لأخذ ما يخصه من تركة الميت بالوجه الشرعي فاقام بينة تشهد له بالنسب لدى قاضي ناحيتهم والحال ان المدعى في دعواه النسب لم يذکر الجد الجامع ولا جد ام الاخوين الشقيقين وكذا شهد به فهل اذا لم يجمع المدعى دعوى نسبه بذكر الجد الجامع وبذكر أم الاخوين الشقيقين وأبها وجدها وكذا شهد به لا يعول على هذه الشهادة ولا يفتى بها (أجاب) ذكر الجد الجامع شرط في صحة دعوى بنو العم وكذا في الشهادة بالانزاع وفي عدة كتب من المذهب صرح بأنه لا بد في مثل هذه الدعوى من ذكر نسب الاب والام الملتقى اليهما الى الاب والجد زيادة على الجد الجامع فحيث لم تتوفى الدعوى والشهادة شرائطها المعبرة شرعاً لا يحكم القاضي بالنسب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيره فهل اذا لم يكن هناك أقرب منه وثبت نسب به للميت المذكور يكون له مشاركة الورثة وأخذ نصيبه بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت ابن ابن العم العاصب نسباً للميت واستوفى شرائط الحق بالوجه الشرعي ولم يوجد من يقدم عليه من العصابات يكون له مشاركة زوجة الميت وبنته حيث لا مانع ويكون لازوجته اثنتان فرضا ولا يثبت النصف كذلك وللعاصب المذكور الباقي تعصيباً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها

١٢٦٥

١١

ربيع أول

١٢٧٢

٧

صفر

١٢٧٤

١١

٢٢٧٤

٢٥

ومن ابن عمها الشقيق العاصب فادعى عاصب ميت آخر انهما معتقة أبيه وأراد ابن العم اثبات نسبه ووراثته لها بحضرته الزوج والعاصب المذكور فهل اذا بين نسبه بيانا معتبرا حتى التقى هو والمرأة المذكورة الى الجدا لجامع وبين نسبه وذكر أم الاخوين وعرفها تعريفا شرعيا وأثبت ذلك بالبينة العادلة المذكورة وان لا وارث غيره مع الزوج المذكور يقضى له بما يراها بحق النصف وللزوج النصف الا يخروم من يدعي انه ابن معتقةها على فرض ثبوت دعواه اذا العاصب النسبي مقدم على العاصب من جهة السبب حيث لا وارث لتلك المرأة سوى من ذكر لامن العصباء ولا من ذوى الفروض (اجاب) نعم اذا أثبت ابن العم الشقيق نسبه الى تلك المرأة وان لا وارث لها سواء مع زوجها بالوجه الشرعى يقضى له بنصف تركتها وللزوج بالنصف حيث لا وارث لها سواء هما ويقدم العاصب النسبي على العاصب السببي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل أجني يده على تركته فاراد الوارث أخذه يديه من التركة ومنازعته في شأن ذلك فانكر الرجل نسبه للميت فهل اذا أقام الوارث المذكور بينة شرعية بنسبه الى الميت بالوجه الشرعى يكون للقاضي قبولها والحكم بها واذا كان الميت مات عن زوجته وعن ابن عمه العاصب فقط تقسم التركة بينهما بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب) اذا أثبت الوارث المذكور نسبه الى الميت واستوفى الاثبات شرائطه المعتبرة شرعا فموضع اليد بتسليم ما يخصه من التركة بالغريضة الشرعية اليه اذا كان مقربا بان ذلك تركته عن مورثه حيث لا مانع وبموت الرجل المذكور وعن زوجته وابن عمه العاصب الشقيق أولاد لا غير يكون لزوجته من تركته الربع فرضا ولا ابن عمه المذكور الباقي تعصيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها الاخر ثم بعد تسعة أشهر ولدت عند المشتري ولدا وادعاه البائع وصدقه المشتري على ذلك ثم طلب منه قيمته متعللا بانها ولدت عنده فهل والحال هذه ينقض البيع ويثبت النسب من البائع ولا يجبر على دفع قيمته للمشتري حيث رد اليه الثمن الذي أخذه منه (اجاب) اذا ولدت المبيعة لاكثر من ستة أشهر وقل من سنتين فادعاه البائع وصدقه المشتري ثبت نسبه من البائع وصارث الامه أم ولد له ويطل البائع كما في التاتارخانية ويلزم البائع رد الثمن كما لو ولدته لاقول من ستة أشهر مذيعت فادعاه البائع ولا يتوقف في هذه الصورة الثانية على تصديق المشتري ولا وجه لطلب المشتري قيمة الولد من البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من رجل آخر بثمن معلوم فاخذها المشتري المذكور وصار يستمتع بها حتى أتت بولد ثم بعد ذلك تبين انها مسروقة من عند سيد هافر فها سيدها او يريد أخذها فهل اذا أثبت انها جاريته يكون له أخذها والولد هو ويكون للمشتري الرجوع على البائع بالثمن الذي دفعه له (اجاب) حيث كان الاستحقاق بينة أقامها المستحق على المشتري لا باقرا رة وقد استولدها المشتري

١٢٧٤

٢٧

سؤال

١٢٧٤

٧

صفر

١٢٨١

٤

١٢٨١

١٩

حيث تحقق نسبه منه بالطريق الشرعي ولا عبرة بانكار والده والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في معققة خدمت عند رجل فحملت عنده ثم خدمت عند آخر فولدت عنده فادعاه الاول على انه ولده من الزنا وصدقته الام وولدها حين كبر في انه ولده وادعاه الثاني على انه رقيقه فهل يكون الولد حرا تبعا لاله ولا عبرة بدعوى الثاني والحال هذه وما حكم دعوى الاول هل ثبت النسب منه أم لا (أجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فاذا كانت حرة الاصل أو معتقة يكون ولدها حرا ولا يثبت نسب ولد الزنا من الزاني بدعواه انه ابنه من الزنا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وزوجها وابني عمها وتركت ما يورث عنها شرعاً من عقار ومساغ وغير ذلك فوضع أحد ابني العمين يده على التركة من غير قسمة في غيبة ابن العم الثاني فهل اذا حضر ابن العم الثاني الذي في درجته ومترتله وأثبت نسبه الى المتوفاة يكون له مشاركة ابن عمه وأخذ ما يخصه من التركة بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت ابن العم الغائب دعواه بنوة العم للمتوفاة المذكورة وكان مساوياً لابن العم الآخر في الدرجة وقوة القرابة واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية بعد تقدم الدعوى الصحيحة وذكر النسب الى الجد الجامع مع بيان نسب الام الى الاب والجد يدعي كونه له أخذ ما يخصه بطريق الارث عن مورثه المذكور بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأمه وزوجته وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره فادعى رجل على وكيل زوجته الميت انه ابن ابن عم الميت الشقيق له ويريد اثبات ذلك لأخذ ما يخصه من تركة الميت بالوجه الشرعي فاقام بينة تشهد له بالنسب لدى قاضي ناحيتهم والحال ان المدعى في دعواه النسب لم يذکر الجد الجامع ولا جد ام الاخرين الشقيقين وكذا شهد به فهل اذا لم يصح المدعى دعوى نسبه بذكر الجد الجامع وبذكر أم الاخرين الشقيقين وأبها وجدها وكذا شهد به لا يعول على هذه الشهادة ولا يقضى بها (أجاب) ذكر الجد الجامع شرط في صحة دعوى بنوة العم وكذا في الشهادة بالانزاع وفي عدة كتب من المذهب صرح بأنه لا بد في مثل هذه الدعوى من ذكر نسب الاب والام الملتقى اليهما الى الاب والجد زيادة على الجد الجامع فحيث لم تستوف الدعوى والشهادة شرائطها المعتمدة شرعاً لا يحكم القاضي بالنسب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيره فهل اذا لم يكن هناك أقرب منه وثبت نسب به للميت المذكور يكون له مشاركة الورثة وأخذ نصيبه بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت ابن العم العاصب نسب به للميت واستوفى شرائط الصحة بالوجه الشرعي ولم يوجد من يقدم عليه من العصابات يكون له مشاركة زوجة الميت وبنته حيث لا مانع ويكون للزوجة الثمن فرضاً ولا بد من النصف كذلك وللعاصب المذكور الباقي تعصيباً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها

١٢٦٥

١١

ربيع أول

١٢٧٢

٧

صفر

١٢٧٤

١١

٢٢٧٤

٢٥

وعن ابن عمها الشقيق العاصب فادعى عاصب ميت آخرانها معتقة أبيه وأراد ابن العم اثبات نسبه ووراثته لها بحضرة الزوج والعاصب المذكور فهل اذا بين نسبه بيانا معتبرا حتى التقى هو والمرأة المذكورة الى الجدا لجامع وبين نسبه وذكر أم الاخوين وعرفها نعر يفاشرهما وأثبت ذلك بالبينة العادلة المذكورة وان لا وارث غيره مع الزوج المذكور يقضى له بميراثها بحق النصف وللزوج النصف الآخر ويمنع من يدعى انه ابن معتقها على فرض ثبوت دعواه اذا العاصب النسبي مقدم على العاصب من جهة السبب حيث لا وارث لتلك المرأة سوى من ذكر لا من العصابات ولا من ذوى الفروض (اجاب) نعم اذا أثبت ابن العم الشقيق نسبه الى تلك المرأة وان لا وارث لها سواء مع زوجها بالوجه الشرعى يقضى له بنصف تركتها وللزوج بالنصف حيث لا وارث لها سواء هما ويقدم العاصب النسبي على العاصب السببي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل أجني يده على تركته فاراد الوارث أخذه يديه من التركة ومنازعته في شأن ذلك فانكر الرجل نسبه لليت فهل اذا أقام الوارث المذكور بينة شرعية بنسبه الى الميت بالوجه الشرعى يكون للقاضي قبولها والحكم بها واذا كان الميت مات عن زوجته وعن ابن عمه العاصب فقط تقسم التركة بينهما بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب) اذا أثبت الوارث المذكور نسبه الى الميت واستوفى الاثبات شرائطه المعتبرة شرعا فبأن يورثه ويضع اليد بتسليم ما يخصه من التركة بالغريضة الشرعية اليه اذا كان مقربا بان ذلك تركته عن مورثه حيث لا مانع وبموت الرجل المذكور وعن زوجته وابن عمه العاصب الشقيق أولاد لا غير يكون لزوجته من تركته الربع فرضا ولا بن عمه المذكور الباقي تعصيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها الاخر ثم بعد تسعة أشهر ولدت عند المشتري ولد او ادعاه البائع وصدقه المشتري على ذلك ثم طلب منه قيمته متعللا بانها ولدت عنده فهل والحال هذه ينقض البيع ويثبت النسب من البائع ولا يجبر على دفع قيمته للمشتري حيث رد اليه الثمن الذي أخذه منه (اجاب) اذا ولدت المبيعة لا أكثر من ستة أشهر وقل من سنتين فادعاه البائع وصدقه المشتري ثبت نسبه من البائع وصارث الامه أم ولده ويطلق البيع كما في التنازعانية ويلزم البائع رد الثمن كما لو ولدت لاقل من ستة أشهر مذيعت فادعاه البائع ولا يتوقف في هذه الصورة الثانية على تصديق المشتري ولا وجه لطلب المشتري قيمة الولد من البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من رجل آخر بثمن معلوم فاخذها المشتري المذكور وصار يستمتع بها حتى أتت بولد ثم بعد ذلك تبين انها مسروقة من عند سيدها فعرفها سيدها او يريد أخذها فهل اذا أثبت انها جاريته يكون له أخذها والولد حري يكون للمشتري الرجوع على البائع بالثمن الذي دفعه له (اجاب) حيث كان الاستحقاق بينة أقامها المستحق على المشتري لا باقراره وقد استولدها المشتري

١٢٧٤

٢٧

سؤال

١٢٧٤

٧

صفر

١٢٨١

٤

١٩

١٢٨١

يكون ولدها حراً بالقيمة يدفعها المشتري الى المستحق وعليه عقربا المستحقه والمشتري
والحال هذه الرجوع بالثمن وقيمة الولد على بائعه لا بالعقر الذي يدفعه للمستحق لانه بدل
منفعة استوفاهما والقيمة تعتبر يوم الخصومة أما اذا ثبت الاستحقاق باقرار المشتري فلا
رجوع له على البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بثلاث نسوة واشترى
جارية ووظفها فأتى منها بذكر ثم أعتقها فتزوجت به ببدله وأتى من النسوة بذكر وولدت
وكان له أخت عادمة الاولاد فطلبت من أخيها أخذ ابن الجارية لاجل تربيته له فاعطاه
لها ثم مات الاب وأوصى على ابنته فمات الوصي وأختها والجارية فلما كبر الابن اراد ان
ياخذ نصيبه من تركته ابيه فخنعه اخوته وادعوا ان الجارية ليست ملكا لا يبيعهم بل هي
ملك عمتهم وهناك بينة متواترة تشهد على ان الجارية كانت ملكا لا يبيعهم واستولدها
وهي في ملكه وان هذا الابن ابن ذلك الرجل وأنه اقر بينوته حال حياته وكان سيدها
اعطاه بدماء العتقها خمس نخلات دليلا على عتقها كما هو عادتهم ان من اعتق رقبا
اعطاه شيئا دليلا على عتقه فهل يثبت النسب بذلك (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادلة
ان الولد المذكور ابن الرجل وان امه كانت ملكا واستولدها الرجل المذكور وهي في
ملكه واقر بينوته حال حياته لا يكون له ابي وورثته منه من نصيبه في تركته ابيه ولا يقبل
انكارهم ملك ابيهم لانه ونسبها الى عمتهم والحالة هذه ويمنعون من معارضته بدون
وجه شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم

١٢٨٢

٣

• (كتاب الاقرار) •

(سئل) في رجل بينه وبين آخر اخذ ذوا عطاء بلا سندات بينهما فحضر احدهما من
الصعيد فوجد صاحبه مات فحضرت ورثته وسالوه هل في ذمته شيء للتوفى فاخبرهم ان
بذمتي كذا وكذا مبلغا معلوما وبينه فوكلت الورثة عنه رجلا لقبض المبلغ المقر به
فدفعه للورثة على يد وكيلهم وابروه ابراءا عاما واقر واثنان ان ظهرت سندات على المقر
المذكور للتوفى لا يعمل بها ولا يعول عليها بمحض بينة من المسلمين فهل اذا ارادت الورثة
بعد ذلك الدعوى عليه بدين لمورثتهم بتاريخ سابق على تاريخ ابراء العام لا تسمع
دعواهم حيث ثبت ابراء العام المذكور (اجاب) اذا تحقق ابراء العام لا تسمع
الدعوى بعده الا بفتح حديث بعد تاريخ ابراء العام المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفى الى رحمة الله تعالى وترك اولادا ذكورا واناثا واخوة وكان بعض الاخوة وكيل
على متاع المتوفى واقر الوكيل وبعض اخوته بمحض جماعة ان ما وجد في المنزل من
مواش وغلال وغيرهما للمتوفى وأنه لم يكن لغيره من اخوة المتوفى وغيرهم شيء من ذلك
ويعلم ذلك جمهم فقير من الناس لما يرى ان المتوفى هو الهاد لذلك وأنه المقدم عند المحاكم
وذوي الشوكة فهل اذا رجع الاخ الوكيل عن اقراره بذلك وادعى ان الموجود للمتوفى

القدمة

١٢٦٤

٢٦

وجميع اخوته لا يقبل منه ذلك وانما يكون جميع الموجود لا ولاد المتوفى خاصة (اجاب)
يعامل المقر باقراره بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
واضعين أيديهم على قطعة أرض وما فيها من الاشجار وهم يتصرفون فيها مدة من السنين
فالا ن ادعى عليهم جماعة ان الارض والاشجار وقف ويستحقون فيه الثلث وانهم من
جيلة المستحقين ويبدعهم حجج دل مضمونها على صحة دعوى المدعين فعند ذلك صدقوا وضعو
اليدهم على دعوى المدعين واعترفوا لهم بالقرابة والاستحقاق وكل ذلك بحضور جمع من
المسلمين ثم بعد ذلك أنكر والتصديق والاعتراف فهل لا عبرة بانكارهم بعد اعترافهم
وتصديقهم على دعوى المدعين مع وجود البينة الشاهدة بذلك ويتبع شرط الواقف
في ذلك (اجاب) يعادل المقر باقراره بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات وترك ذكورا واناثا وترك لهم ساقية وارض زراعة وهم
ينتفعون بذلك مدة من السنين حتى ماتت الودثة وصارت الساقية والارض تحت يد
امراة من اولاد الميت وهي تزرعها مع زوجها واولادها وتدفع خراجها مدة سنين ثم ان
زوجها خرج بها من البلد لمرور عادت فوجدت جماعة اجانب وضعوا أيديهم على الساقية
والارض وزرعوها بغير اذن منها واخذوا بعض انقاض الساقية وأجارها واشجارا
قطعوها من تلك الارض فهل يضمنون جميع ما أخذوه من الانقاض والاشجار وترفع
أيديهم عن الساقية والارض قهر اعنهم حيث استولوا عليها وزرعوها بغير اذن منها
وكانوا معترفين لها بالاستحقاق فيما عن مورثها (اجاب) اذا كان واضع اليد مقر بان
الحق في الارض والساقية للمرأة المذكورة كما هو مسطور كان الواجب دفع يده عن ذلك
وتسليمها وتضمنه ما اتلفه من الاشجار والانقاض المملوكة لها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض رهونة على قدر معلوم من الدراهم ومضى على ذلك
مدة تزيد على عشر سنين فالا ن أراد الراهن أخذ أرضه ودفع دراهم الرهن فامتنع
المرتهن من ذلك متعللا بانها صارت حقه بسبب طول المدة والحال انه معترف ومقر
للراهن بالاستحقاق في الارض المذكورة فهل لا عبرة بتعلله ولا يكون طول المدة مانعا
له من أخذ طيبته مع اقراره واعترافه للراهن بالاستحقاق في الارض المذكورة (اجاب)
اذا كان المرتهن مقر بان الحق في الارض المذكورة للراهن ولم يوجد من الراهن
ما به يسقط حقه منها يؤمر المرتهن برفع يده عن الارض وتسليمها للراهن والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين مختلطين في المال كل دون الكسب فكل منهما كسب على
حده ومال يختص به ولا حدهما اولاد في معاش على حثهم وكسب وزراعة تختصان
بهم فاحد الاخوان يتخاصم مع اخيه فطلب مقاسمته فيما يملكه من المال من مواش
وحبوب وزرع ونقود وفي الاطيان التي حازها الاخ من الدولة وكتبوها عليه محتجا عليه
بوثيقة كتبت لدى فقيه من فقهاء الناحية صورتها انه حصل التوافق والتراضي بين

الحجة
٢

مطلب اذا كان المقر به
معلوما انه ملك المقر يكون
الاقرار به للغير بمنزلة الهبة
فتراعى شروطها

يكون ولدها حرا بالقيمة يدفعها المشتري الى المستحق وعليه عقرها المستحقها والمشتري
والحال هذه الرجوع بالثمن وقيمة الولد على بائعه لا بالعقر الذي يدفعه للمستحق لانه بدل
منفعة استوفاهما والقيمة تعتبر يوم الخصومة أما اذا ثبت الاستحقاق باقرار المشتري فلا
رجوع له على البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بثلاث نسوة واشترى
جارية ووظفها فاقى منها بذا كرم أعتقه فزوجت به بدله وأتى من النسوة بذا كور وراث
وكان له أخت عادمة الاولاد فطلبت من أخيها أخذ ابن الجارية لاجل تربته له فاعطاه
لها ثم مات الاب وأوصى على ابنه فمات الوصي وأخوته والجارية فلما اكبر الابن اراد ان
ياخذ نصيبه من تركته أبيه فمنعه اخوته وادعوا ان الجارية ليست ملكا لابيهم بل هي
ملك عمهم وهناك بينة متواترة تشهد على ان الجارية كانت ملكا لابيهم واستولدها
وهي في ملكه وان هذا الابن ابن ذلك الرجل وانه اقر ببنوته حال حياته وكان سيدها
اعطاهما بعدما اعتقه اخمس تحتللات دليلا على عتقها كما هو عادتهم ان من اعتق رقيقا
اعطاه شيئا دليلا على عتقه فهل يثبت النسب بذلك (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادلة
ان الولد المذكور ابن الرجل وان امه كانت ملكا له واستولدها الولد المذكور وهي في
ملكه واقر ببنوته حال حياته لا يكون له اتي وورثته منه من نصيبه في تركته أبيه ولا يقبل
انكارهم ملك ابيهم لانه ونسبها الى عمهم والحالة هذه ويمنعون من معارضته بدون
وجه شرعي والله سبحانه وتعالى اعلم

١٢٨٢

٣

• (كتاب الافرار) •

(سئل) في رجل بینه وبين آخراخ ذوا عطاء بلا سندات بينهما فحضر احدهما من
الصعيد فوجد صاحبه مات فحضرت وورثته وسالوه هل في ذمته شيء للتوفي فاجبرهم ان
يذمتي كذا وكذا بمقامهم لولما وبينه فوكلت الورثة عنهم رجلا لقبض المبلغ المقر به
فدفعه للورثة على يد وكيلهم وابروه ابراءا عاما واقر وانه ان ظهرت سندات على المقر
المذكور للتوفي لا يعمل بها ولا يعول عليها بمحض بينة من المسلمين فهل اذا ارادت الورثة
بعد ذلك الدعوى عليه بدين لمورثتهم بتاريخ سابق على تاريخ البراء العام لا تسمع
دعواهم حيث ثبت البراء العام المذكور (اجاب) اذا تحقق البراء العام لا تسمع
الدعوى بعده الا بحق حادث بعد تاريخ البراء المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
توفي الى رحمة الله تعالى وترك اولاد اذكور وانا وانا واخوة وكان بعض الاخوة وكيل
على متاع المتوفي واقر الوكيل وبعض اخوته بمحض رجاعة ان ما وجد في المنزل من
مواش وغلال وغيرهما للمتوفي وانه لم يكن لغيره من اخوة المتوفي وغيرهم شيء من ذلك
ويعلم ذلك جميع فقير من الناس لما يرى ان المتوفي هو المجدد لذلك وانه المتقدم عند المحاكم
وذوي الشوكة فهل اذا رجع الاخ الوكيل عن اقراره بذلك وادعى ان الموجود للمتوفي

القمعة

١٢٦٤

٢٦

وجميع اخوته لا يقبل منه ذلك وانما يكون جميع الموجود لا ولا المتوفى خاصة (اجاب)
يعامل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
واضعين أيديهم على قطعة أرض وما فيها من الاشجار وهم يتصرفون فيها مدة من السنين
فلا آن ادعى عليهم جماعة ان الارض والاشجار وقف ويستحقون فيه الثلث وانهم من
جملة المستحقين ويبدعهم حجج دل مضمونها على صحة دعوى المدعين فعند ذلك صدق واضعو
اليدهم على دعوى المدعين واعترفوا بالمقر ابقوا بالاستحقاق وكل ذلك بحضرة جمع من
المسلمين ثم بعد ذلك أنكر والتصديق والاعتراف فهل لا عبرة بانكارهم بعد اعترافهم
وتصديقهم على دعوى المدعين مع وجود البينة الشاهدة بذلك ويتبع شرط الواقف
في ذلك (اجاب) يعادل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ما تترك ذكورا واناثا وترك لهم ساقية وارضى زراعة وهم
ينتفعون بذلك مدة من السنين حتى ماتت الورثة وصارت الساقية والارض تحت يد
امراة من اولاد الميت وهي تزرعها مع زوجها واولادها وتدفع خراجها مدة سنين ثم ان
زوجها خرج بها من البلد امروعات فوجدت جماعة اجانب وضعوا أيديهم على الساقية
والارض وزرعوها بغير اذن منها واخذوا بعض انقاض الساقية واجارها واشجارا
قطعوها من تلك الارض فهل يضمنون جميع ما أخذوه من الانقاض والاشجار وترفع
أيديهم عن الساقية والارض قهر عنهم حيث استولوا عليها وزرعوها بغير اذن منها
وكانوا معترفين لها بالاستحقاق فيما عن مورثها (اجاب) اذا كان واضع اليد مقرا بان
الحق في الارض والساقية للمرأة المذكورة كما هو مسطور كان الواجب رفع يده عن ذلك
وتسليمها وتضمنه ما اتلفه من الاشجار والانقاض المملوكة لها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض مرهونة على قدر معلوم من الدراهم ومضى على ذلك
مدة تزيد على عشرين سنة فالآن اراد الراهن أخذ أرضه ودفع دراهم الرهن فامتنع
المرتهن من ذلك متعللا بانها صارت حقه بسبب طول المدة والحال انه معترف ومقر
للراهن بالاستحقاق في الارض المذكورة فهل لا عبرة بتعلله ولا يكون طول المدة مانعا
له من أخذ طينته مع اقراره واعترافه للراهن بالاستحقاق في الارض المذكورة (اجاب)
اذا كان المرتهن مقرا بان الحق في الارض المذكورة للراهن ولم يوجد من الراهن
ما يفي بسقوط حقه منها يؤمر المرتهن برفع يده عن الارض وتسليمها للراهن والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين مختلفين في المال كل دون الكسب فكل منهما كسب على
حده ومال يختص به ولا حدهما اولاد في معاش على حدتهم وكسب وزراعة مختصان
بهم فاحد الاخوين شخاصهم مع اخيه فطلب مقاسمته فيما يملكه من المال من مواش
وحبوب وزرع ونقود وفي الايمان التي حازها الاخر من الدولة وكتبوها عليه محتجا عليه
بوثيقة كتبت لدى فقيه من فقهاء الناحية صورتها انه حصل التوافق والترضى بين

مطلب اذا كان المقر به
معلوما انه ملك المقر يكون
الاقرار به للغير بمنزلة الهبة
فتراعى شروطها

الاخوين المذكورين بان جميع ما كان في ملكهما وحوزتهما من عقار ومواش
وأطيان وأشبجار وسواق واموال وغير ذلك مناصفة بينهما فهل اذا ثبت ان السند
المذكور كتبه الاخوان با اتفاق بينهما ورضا يعمل بما فيه ويكون جميع ما هو تحت
يد أحدهما وحوزة شركة بينهما فيقتسمانه أولا عبرة بما كتبه في السند المذكور حيث
أن لكل منهما كسبا على حدة واذا كان المكتوب في السند يعتبر ومطلب أحد الاخوين
القيمة فيما هو لاولاد الاخ المنعزلين من والدهم وفي معاش على حدة لم لا يحجب لذلك
(أجاب) اذا كان مات تحت يد كل واحد من الاخوين ملكا له ومعلوم الكثير من الناس
انه لا يكون اقراره به او بيعه لغيره هبة فيراعى فيه شرائطها من القبض والحيازة فاذا
لم يتقبض كل منهما ما أقر له به أخوه - يزامع رزالا يخرج عن ملك المقر ويكون مات تحت
يد كل واحد منهما باقيا على ملكه لا يشركه فيه - أخوه بهذا الاقرار والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اعتق مملوكا له وقدمه في البيع والشراء لنفس المعتق ومكث على ذلك
مدة طويلة وأشهد السيد على نفسه ان في ذمته لمعتقه دينامعنا ثم مات السيد وجعل
على خلفائه قيم من ط - ر ف الشرع فاذا المعتق ان يطالب من الوصي دينه فغنه من ذلك
وتعصب عليه وضر به بين يدي جماعة حتى فات حقه واشهد عليه في ذلك فهل له الرجوع
فيما فاته ليكون مغصوبا (أجاب) اذا ادعى المعتق ان له ديناً عند معتقه وأنه أقر له به
يكون له اخذه من التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك ابرأؤه من الدين
مكرها حيث تحقق الاكراه الشرعي وان ادعى الدين بسبب اقرار السيد له به ولم يثبت
الاكراه الشرعي على الابراء لا يكون له المطالبة في تركته مع معتقه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يئسه وبين آخر اخذ واعطاء تحاسب معه واقبله بمبلغ معلوم من الدين آخر كل
حساب بينهما وكتب بذلك وثيقة على نفسه واحاله المدين به على آخر وقبضه رب الدين
من الحال عليه ومضت مدة من السنين فبعد ذلك ادعى المدين ان القدر الذي كان اقر به
كذبا اذ يدعى كان لاقر له ويريد ان يرجع عليه بالزيادة المذكورة وأنكر المقر له فهل
لا يحجب لذلك ولا يرجع عليه بشئ ويؤخذ باقراره واذا توجهت اليه على المقر له بخلاف
انه اقر صادقا (أجاب) اذا اقر شخص بشئ ثم ادعى انه كاذب في الاقرار يخلف المقر ان
المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يقتضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابني
عند آخر بضاعة ليبيعها فباعها الى اجل معلوم واحال الصراف على المشتري ليستم ذلك
وايسلمه الى صاحب البضاعة عند حضوره وقد حضر صاحب البضاعة فوجد الصراف
اخذا ثوبا من الثمن فاستلمه منه وتوجه ثم بعد ذلك استلم الصراف باقي الدراهم من
المشتري ثم انه حصلت مذاكرة قرا الصراف ان باقي الدراهم عنده امانة لصاحب
البضاعة ثم حضر صاحب البضاعة فوجد الرجل الذي ابني عنده البضاعة توفي فطلب
المبلغ الباقي له من الصراف فاقر ان الدراهم عندي غير اني ادفع من ذلك جانبا والباقى

١٢٦٤

٣

محرم

١٢٦٥

٥

صفر

١٢٦٥

٩

٢٢٦٥

١٨

جادي الاول

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

احيالك به على واحد فاني صاحب الدراهم فهل يجبر الصراف على دفع ذلك حيث اقر
اولا وثانيا على يديينة (اجاب) يؤمر الصراف بدفع باقي الثمن لرب البضاعة حيث
ثبت اقراره بما هو مستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ساكنين في محل ولهما
بعض دراهم في خرج منقول عليه فقل يدخل ويخرج رجل عليهما فنظر الخارج
فوجداهم مقطوعا لا دراهم فيه فادعيا على الرجل الداخل والخارج ومساك عبده وسألاه
عن الدراهم فأقر بقوله سيدي امرني بقطع الخرج واخذت ما فيه وسلمته لسيدي فحضر
بها مع سيدي العبد فسئل في ذلك فأقر بالاسلام من العبد ثم رفع للقاضي وسأله عن
ذلك فأنكر فطلب من اصحاب الدراهم البيينة فأتت وشهدت على اقراره باستلام
الدراهم فطلب القاضي من المدعين التزكية فأتت بيينة وزكت الشهود فأراد المقتي
صلحهم على النصف فلم يرص المدعي بذلك فهل يقضى عليه بدفع المبلغ مع وجود البيينة
الزكاة (اجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذكور باستلام الدراهم المدعي بها يقضى
عليه بردها ولا يجبر المدعي على الصلح والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
زوجتان اخرج احدهما من بيته وطلقها ثلاثا واقر بذلك بشهادة بينة شرعية وهو في
حال صحته وسلامته فبعد نحو شهر من مات الرجل فأرادت هذه المرأة المطلقة ان ترث من
مطلقها فادعت ضرتها بان الميت قبل موته طلقها ثلاثا وانه اقر بأنه طلقها ثلاثا بعد
خروجها من بيته وهو في حال صحته فأنكرت دعواها وادعت انه اقر قبل موته بخمسة ايام
انما اعلى عصمته وصدت على انه اقر بطلاقها ثلاثا في صحته وسلامته لكنه كاذب فيه
لاجل حسن معاشرتها فهل لا ترث من زوجها المذكور والحال هذه معاملة لها باقرارها
وبشهادة البيينة على الطلاق الثلاث وعلى اقراره به في حال صحته وسلامته ولا عبرة
بقولها انه اقر قبل موته بخمسة ايام انما اعلى عصمته من غير ثبوت تحليل ونكاح جديد
(اجاب) اذا ثبت انه طلقها ثلاثا في الصحة او انه اقر به كذلك فلا ميراث لها ولا يكون
اقراره بعد صدور الطلاق الثلاث منه بانها زوجته من غير سبق محلل موجب لارثها والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن خالته وعن امرأة اقر لها حال حياته بانها هي
الوارثة له بعد موته ولم يبين في اقراره سبب ارثها منه وترك ما ورث عنه شرعا فمن يرثه
منهما (اجاب) ميراث المتوفى المذكور لابن خالته حيث لا وارث له يقدم عليه ولا شيء
للأمة المقر لها حيث كان الامر ما هو مستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض بشقة
مع سلامته وعقله ثم احضر جماعة واقر لزوجه بدين معلوم في ذمته وكتب بذلك وثيقة
واشهدهم عليه ثم خرج بعد ذلك من بيته ثلاث مرات في ايام مختلفة ثم مات بعد الاقرار
باربعة أشهر عن وورثه فهل يكون لها اخذ دينها المقربه ويكون الاقرار نافذا حيث
خرج من منزله مرارا كما هو مستور (اجاب) الاقرار بالدين للوارث ان كان في مرض
الموت يتوقف على اجازة باقي الورثة وان كان في الصحة ينفذ وان لم يجزه الوارث فاذا تحقق

الاخوين المذكورين بان جميع ما كان في ملكهما وحوزهما من عقار ومواش
وأطيان وأشجار ورضاق واموال وغير ذلك مناصفة بينهما فهل اذا ثبت ان السند
المذكور كتبه الاخوان با اتفاق بينهما ورضا بعمل بمافيها ويكون جميع ما هو تحت
يد أحدهما وحوزة شركة بينهما فيقتسمانه أولا عبرة بما كتبه في السند المذكور حيث
أن لكل منهما كسبا على حدة واذا كان المكتوب في السند يعتبر وطلب أحد الاخوين
القسمة فيما هو لاولاد الاخ المنعزلين من والدهم وفي معاش على حدة لهم لا يجاب لذلك
(اجاب) اذا كان مات تحت يد كل واحد من الاخوين ملكا له وماله لكثير من الناس
انه لا يكون اقراره به او ببعضه لغيره هبة فيراعى فيه شرائطها من القبض والحيازة فاذا
لم يقبض كل منهما ما أقر له به أخوه مما يرام فرز الا يخرج عن ملك المأقرو يكون مات تحت
يد كل واحد منهما باقيا على ملكه لا يشركه فيه أخوه بهذا الاقرار والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اعتق مملوكه وقدمه في البيع والشراء لنفسه المعتق ومكث على ذلك
مدة طويلة وأشهد السيد على نفسه ان في ذمته لمعتقه دينامعنا ثم مات السيد وجعل
على خلفائه قيم من طرف الشرع فاراد المعتق ان يطلب من الوصي دينه فغضبه من ذلك
ونعصب عليه وضر به بين يدي جماعة حتى فات حقه وأشهد عليه في ذلك فهل له الرجوع
فيما فاته لكونه مغصوبا (اجاب) اذا ادعى المعتق ان له ديناً عند معتقه وأنه أقر له به
يكون له اخذه من التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك ابرأؤه من الدين
مكرها حيث تحقق الاكراه الشرعي وان ادعى الدين بسبب اقرار السيد له به ولم يثبت
الاكراه الشرعي على الامراء لا يكون له المطالبة في تركة معتقه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل بينه وبين آخر اخذ واعطاء محاسب معه واقرب له بمبلغ معلوم من الدين آخر كل
حساب بينهما وكتب بذلك وثيقة على نفسه واحاله المدين به على آخر وقبضه رب الدين
من الحال عليه ومضت مدة من السنين فبعد ذلك ادعى المدين ان القدر الذي كان اقر به
كذبا اذ يدعى كان لاقر له ويريد ان يرجع عليه به بالزيادة المذكورة وأنكر المقر له فهل
لا يجاب لذلك ولا يرجع عليه بشئ ويؤخذ باقراره واذا توجهت اليمين على المقر له بخلاف
انه اقر صادقا (اجاب) اذا اقر شخص بشئ ثم ادعى انه كاذب في الاقرار بخلاف المقر له ان
المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يقضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابني
عند آخر بضاعة ليبيعها فباعها الى اجل معلوم واحال الصراف على المشتري ليستلم ذلك
وايسلمه الى صاحب البضاعة عند حضوره وقد حضر صاحب البضاعة فوجد الصراف
اخذا تبان من الثمن فاستلمه منه وتوجه ثم بعد ذلك استلم الصراف باقي الدراهم من
المشتري ثم انه حصلت مذكرة فاقرا الصراف ان باقي الدراهم عنده امانة لصاحب
البضاعة ثم حضر صاحب البضاعة فوجد الرجل الذي ابني عنده البضاعة توفي فطلب
المبلغ الباقي له من الصراف فاقر ان الدراهم عندي غير اني ادفع من ذلك جانبا والباقي

١٢٦٤

٣

محرم

١٢٦٥

٥

صفر

١٢٦٥

٩

٢٢٦٥

١٨

جمادى الاولى

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

احيلك به على واحد فالى صاحب الدراهم فهل يجبر الصراف على دفع ذلك حيث اقر
اولا وثانيا على يد بينة (اجاب) يؤمر الصراف بدفع باقى الثمن لرب البضاعة حيث
ثبت اقراره بما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين ساكنين فى محل ولهما
بعض دراهم فى خرج متفق عليه ففعل يدخل ويخرج رجل عليهما فنظر الخارج
فوجداه مقطوعا لادراهم فيه فادعيا على الرجل الداخل والخارج ومساك عبده وساله
عن الدراهم فاقر بقوله سيدى امرنى بقطع الخرج واخذت ما فيه وسلمته لسيدي فحضر
جماعة مع سيد العبد فسئل فى ذلك فاقر بالاستلام من العبد ثم رفع للقاضى وساله عن
ذلك فأنكر فطلب من اصحاب الدراهم البينة فأتت وشهدت على اقراره بالاستلام
الدراهم فطلب القاضى من المدعين التزكية فأتت بينة وزكت الشهود فاراد المقتضى
صلحهم على النصف فلم يرض المدعى بذلك فهل يقضى عليه بدفع المبلغ مع وجود البينة
المزكاة (اجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالاستلام الدراهم المدعى بها يقضى
عليه بردها ولا يجبر المدعى على الصلح والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له
زوجتان اخرج احدهما من بيته وطلقها ثلاثا وافر بذلك بشهادة بينة شرعية وهو فى
حال صحته وسلامته فبعد نحو شهر بن مات الرجل فارادت هذه المرأة المطلقة ان ترث من
مطلقها فادعت ضرتها بان الميت قبل موته طلقها ثلاثا وانه اقر بانها طلقها ثلاثا بعد
خروجها من بيته وهو فى حال صحته فأنكرت دعواها وادعت انه اقر قبل موته بخمسة ايام
انها على عصمته وصدقت على انه اقر بطلاقها ثلاثا فى صحته وسلامته لكنه كاذب فيه
لاجل حسن معاشرتها فهل لا ترث من زوجها المذكور والحال هذه معاملة لها باقرارها
وبتة هادة البينة على الطلاق الثلاث وعلى اقراره به فى حال صحته وسلامته ولا عبرة
بقولها انه اقر قبل موته بخمسة ايام انها على عصمته من غير ثبوت تحليل ونكاح جديد
(اجاب) اذا ثبت انه طلقها ثلاثا فى الصحة وانه اقر به كذلك فلا ميراث لها ولا يكون
اقراره بعد صدور الطلاق الثلاث منه بانها ازوجته من غير سبق حمل موجبا لارثها والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن خالته وعن امرأة اقر لها حال حياته بانها هى
الوارثة له بعد موته ولم يبين فى اقراره سبب ارثها منه وترك ما يورث عنه شرطا فن برثه
منها (اجاب) ميراث المتوفى المذكور لابن خالته حيث لا وارث له يقدم عليه ولا شئ
للرأة المقر لها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مرض بشقة
مع سلامته وعقله ثم احضر جماعة واقر لزوجه بدين معلوم فى ذمته وكتب بذلك وثيقة
واشهدهم عليه ثم خرج بعد ذلك من بيته ثلاث مرات فى ايام مختلفة ثم مات بعد الاقرار
باربعة اشهر عن وورثه فهل يكون لها اخذ دينها المقربه ويكون الاقرار نافذا حيث
خرج من منزله مرارا كما هو مسطور (اجاب) الاقرار بالدين للوارث ان كان فى مرض
الموت يتوقف على اجازة باقى الورثة وان كان فى الصحة ينقدوان لم يجز له الوارث فاذا تحقق

جمادى الاولى سنة

ان المريض المذکور صح من ذلك المرض وادعت المرأة بالدين لابتناء على هذا الاقرار
 قضى لها به وان ادعته بسبب الاقرار لا تنسج مع دعواها على الخنار والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك مصفاة في زوجها انه ملكه والحال انه اقر انه ملكه بمحضرة بينة
 شرعية وكتب بذلك وثيقة مشمولة بنجتم الزوج وختم البينة فهل ليس للزوج اخذ
 المصاغ المذكور منها حيث ثبت اقراره بالملك فيه لها ويمنع من معارضتها شرعا
 (اجاب) يعامل المقر باقراره فيعد تحقق اقرار الزوج بالمصاغ لزوجته لا يكون له انتزاعه
 منها ويمنع من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بقرة
 مشتركة بين رجلين ضاعت عن هي تحت يده بدون تفسير يط ثم ضاع له مواش آخر
 خاصة نفسه فاتهم شر يكة بها وترافعا لدى حاكم شرعي فانكر الشريك المذکور المواشي
 فجعل له الحماكم المذکور سبعمائة قرش حلوا على ان ياتي بالمواشي الضائعة وجعل له
 ثمن نصف البقرة المذكورة فلم يقر بالمواشي ثم ترافعا لدى حاكم سياسي فاقرا منهم باخذه
 المواشي فهل لا يكون للثمن شيء مما جعله له الحماكم الشرعي من الحلوان وتكون
 اليهم اثم لربها مجانا أو قيمتها ان ضاعت أو تلفت (اجاب) يصدق الشريك في دعواه
 الضياع مع اليمين ولا ضمان عليه فيما ضاع يسده من مال الشركة حيث لم يثبت عليه
 التقريط وعلى المقررد ما اقر به من المواشي لربها ان كانت قائمة والافقيمتها وما جعله
 القاضي من الحلوان والحالة هذه غير لازم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعترف
 لوارث ميت بان عليه مبلغا معلوما من الدراهم قرضا كان اقترضه من مورثه قبل موته
 ووعده بدفعه له فيه مددة طلبه منه الوارث المذکور فادعى انه كان اخذ الدراهم من
 مورثه على صديل القراض والشركة وخسرت فهل بعد ثبوت اقراره بانها قرض بشهادة
 البينة الشرعية بعد موت المورث المذکور لا تقبل دعواه الثانية بانها كانت قراضا
 وخسرت ويحكم عليه بدفع مثل المبلغ المذکور كورثاخذة باقراره المذکور بعد موت
 المورث (اجاب) يؤمر المدين بدفع مثل ما اعترف به لوارث الدائن حيث ثبت اقراره
 واعترافه بذلك طائعا ولا تقبل منه دعواه المذكورة بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين يملكان دوا عن أبيهما بالارث استولى عليهما الناس اجانب وباعوا أخشابها
 واتقاضها ووضع أيديهم من ناس على أرضها في غيبة مالكها فهل يكون لهم بعد
 حضورهما تضمين البائعين لها بغير اذنهم واجازتهم والرجوع بضمان ذلك في شركة
 من مات منهم حيث تعذر رد العين ورفع اليد المستولى على ارض الدار اذا كان معترفا بها
 لمدعيها (اجاب) حيث كان واضع اليد على الارض المذكورة مقرا بالملك للمدعي ولم
 يثبت انتقال الملك اليه بناقل شرعي يؤثر برفع يده عنها وتسليمها لربها والاخشاب
 والاقفاض مضمونة على من استولى عليها تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما
 معاملة فحاسبهما امام بينة من المسلمين واشهد أحدهما على نفسه بانه لم يبق له قبل صاحبه

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

٣٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

قليل ولا كثير ثم بعد مدة ادعى ببلع بتار يخ متقدم على زمن الابرأ فانكر صاحبه ذلك
فهل لا يجاب لدعواه (اجاب) الابرأ العام يمنع الدعوى الابحق حادث فاذا ثبت ابرأ
أحد الرجلين المذكورين الاخر ابرأ عاما لا يكون له الدعوى عليه بحق سابق على
تاريخ الابرأ والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استولوا على جانب فخل بطريق التعدي
والظلم بواسطة الحاكم القهري من مال لكة الوارث له من أبيه الفارس للخل واستمروا
واضعين أيديهم على الفخل نحو خمس وعشرين سنة ثم بعد موت المغضوب منه تدعى
بعض ورثته مع واضعي اليد بطريق التعدي لدى القاضي فاعترف واضعوا اليد بان
الملك في الفخل للدعي وشركائه الغائبين بطريق الميراث عن مورثهم فامرهم الحاكم
الشرعي برفع يدهم عن نصيب المدعي في الفخل وتسليمه فسلموا جميعه اليه وجعله
القاضي فيما على الغائبين لحفظ حقهم في الفخل ووضع يده عليه نحو أربع سنين فهل اذا
أراد الجماعة المذكورة ان ينفخوا الفخل من ذي اليد الوارث المذكور متعلين بانهم
كانوا واضعين أيديهم عليه المدة المذكورة ولم ينازعهم فيه أحد وجددوا الملك فيه لمورث
واضع اليد وانتقال الفخل له ولشركائه بالارث عنه لا يجابون لذلك ولا يعتبر تعللهم بوضع
اليد المدة المذكورة ولا جودهم الملك فيه لمورث ذي اليد وله بعد اعترافهم المذكور وحكم
القاضي لهم بذلك حيث كان ماذ كرثا تابا لوجه الشرعي ويمنعون من معارضة ذي اليد
وعليهم ضمان ما استهلكوه من الثمرة مدة وضع أيديهم عليه (اجاب) نعم يمنع الجماعة
المذكورة من معارضة ذي اليد على الفخل المذكور حيث ثبت اعترافهم بأصل
الملك لمورثه وانتقاله لورثته المذكورين ولم يثبت انتقاله لهم بناقل شرعي وعليهم ضمان
ما استهلكوه من الثمرة لمستحقها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
نصف جاموسة ثم ادعى انه كان مشتريا لذلك النصف ومراة بذلك ابطال الشراء الثاني
والرجوع بالثمن فهل لا تسمع دعواه المذكورة (اجاب) الاقدام على الشراء اقرار بالملك
للبائع او بانه لا ملك له فيه فلا تسمع دعوى الملك له بالشراء قبل ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له قدر معلوم من الدراهم على آخر بموجب بينة ثم ادعى هذا الاخر ان
صاحب الدين ابرأه منه في حال صحته وسلامته وان عنده بينة تشهد بذلك وانه عاش بعد
الابرأ سنة ومات فهل اذا كان الابرأ ثابتا بالبينة الشرعية تبرأ ذمة المدين من الدين
ولا يكون للورثة مطالبة المدين به (اجاب) ليس لو ارث رب الدين مطالبة المدين المذكور
حيث تحقق الابرأ من مورثه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تحاسبا فظهر
لاحدهما قبل الاخر مبلغ معلوم من الدراهم ورضي كل منهما بالحساب المذكور وتصادقا
عليه بحضرة بينة تشهد بذلك وأقر كل انه لم يسق لاحدهما قبل الاخر شي سوى المبلغ
المرقوم الذي ظهر قبل احدهما لصاحبه المذكور ثم بعد ذلك ادعى الذي له المبلغ المرقوم
بزيادة عليه متعللا بانه مريض بالحساب الاحياء من الحاضرين ويريد الآن نقضه

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣

جمادى الاولى سنة

ان المريض المذکور صح من ذلك المرض وادعت المرأة بالدين لانباع على هذا الاقرار
قضى لها به وان ادعته بسبب الاقرار لا تبس مع دعواها على المختار والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك مصفاة في زوجها انه ملكه والحال انه اقر انه ملكه كما يحضره بينة
شرعية وكتب بذلك وثيقة مشمولة بنجتم الزوج وختم البينة فهل ليس للزوج اخذ
المصاع المذکور ومنه احيث ثبت اقراره بالملك فيه لها وينع من معاوضتها شرعا
(اجاب) يعامل المقر باقراره فبعد تحقق اقرار الزوج بالمصاع لزوجته لا يكون له انتزاعه
منها وينع من معاوضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بقرة
مستتركة بين رجلين ضاعت عن هي تحت يده بدون تغريب ثم ضاع له مواش آخر
خاصة نفسه فاتهم شر يكة بها وترافع الادي حاكم شرعي فانكر الشريك المذکور المواشي
فجعل له الحاكم المذکور سبع مائة قرش حلوانا على ان ياتي بالمواشي الضائعة وجعل له
ثمن نصف البقرة المذكورة فلم يقر بالمواشي ثم ترافع الادي حاكم سياسي فاقرا منهم باخذه
المواشي فهل لا يكون للثمن شيء مما جعله له الحاكم المذکور الشرعي من الحلوان وتكون
الباقي لهما مجانا او قيمتها ان ضاعت او تلفت (اجاب) يصدق الشريك في دعواه
الضياع مع اليمين ولا ضمان عليه فيما ضاع بيده من مال الشركة حيث لم يثبت عليه
التغريب وعلى المقرر رد ما اقر به من المواشي لهما ان كانت قائمة والافقيمتها وما جعله
القاضي من الحلوان والحالة هذه غير لازم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعترف
لوارث ميت بان عليه مبلغا معلوما من الدراهم قرضا كان اقترضه من مورثه قبل موته
ووعده بدفعه له فبعد مدة طلبه منه الوارث المذکور فادعى انه كان اخذ الدراهم من
مورثه على سبيل القراض والشركة وخسرت فهل بعد ثبوت اقراره بانها قرض بشهادة
البينة الشرعية بعد موت المورث المذکور لا تقبل دعواه الثانية بانها كانت قراضا
وخسرت ويحكم عليه بدفع مثل المبلغ المذکور موأخذة له باقراره المذکور بعد موت
المورث (اجاب) يؤثر المدين بدفع مثل ما اعترف به لوارث الدائن حيث ثبت اقراره
واعترافه بذلك طائعا ولا تقبل منه دعواه المذكورة بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان دواعا من ابيهما بالارث استولى عليهما الناس اجانب وباعوا اخشابها
وانقضاها ووضع ايديهم من ناس على ارضها في غيبة مالكها فهل يكون لهما بعد
حضورهما تضمين البائعين لها بغير اذنهم واجازتهم والرجوع بضمان ذلك في تركة
من مات منهم حيث تعذر رد العين ورفع اليد المستولى على ارض الدار اذا كان معترفهما
لمدعيها (اجاب) حيث كان واضع اليد على الارض المذكورة مقرا بالملك للمدعي ولم
يثبت انتقال الملك اليه بناقل شرعي يؤثر برفع يده عنها وتسليمها لرجلها والاخشاب
والانقاض مضمونة على من استولى عليها تديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما
معاملة محاسب امام بينة من المسلمين واشهد أحدهما على نفسه بانه لم يبق له قبل صاحبه

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

٣٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

قليل ولا كثير ثم بعد مدة ادعى ببلع بتار يخ متقدم على زمن الابرأ فانكر صاحبه ذلك
فهل لا يجاب لدعواه (اجاب) الابرأ العام يمنع الدعوى بالحق حدث فاذا ثبت ابرأ
أحد الرجلين المذكورين الاخر ابرأ عاما لا يكون له الدعوى عليه بحق سابق على
تاريخ الابرأ والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استولوا على جانب فخل بطريق التعدي
والظلم بواسطة الحاكم القهري من مالكة الواوثة له من أبيه الغارس للخل واستمروا
واضعين أيديهم على الفخل نحو خمس وعشرين سنة ثم بعد موت المتعصب منه تدعى
بعض ورثته مع واضعي اليد بطريق التعدي لدى القاضي فاعترفوا واضعوا اليد بان
الملك في الفخل للدهى وشركائه الغائبين بطريق الميراث عن مورثهم فامرهم الحاكم
الشرعي برفع يدهم عن نصيب المدهى في الفخل وتسليمه له فسلموا جميعه اليه وجعله
القاضي قيسا على الغائبين لحفظ حقهم في الفخل ووضع يده عليه نحو أربع سنين فهل اذا
أراد الجماعة المذكورون ان ينزعوا الفخل من ذي اليد الوارث المذكور متعلقين بانهم
كانوا واضعين أيديهم عليه المدة المذكورة ولم ينزعهم فيه أحد ووجدوا الملك فيه لمورث
واضع اليد وانتقال الفخل له وشركائه بالارث عنه لا يجابون لذلك ولا يعتبر تعللهم بوضع
اليد المدة المذكورة ولا جودهم الملك فيه لمورث ذي اليد وله بعد اعترافهم المذكور وحكم
القاضي لهم بذلك حيث كان ما ذكرنا بتأبأله وجه الشرعي ويمنعون من معارضة ذي اليد
وعليهم ضمان ما استهلكوه من الثمرة مدة وضع أيديهم عليه (اجاب) نعم يمنع الجماعة

١٢٦٥

١٣

المذكورون من معارضة ذي اليد على الفخل المذكور حيث ثبت اعترافهم بأصل
الملك لمورثه وانتقاله لورثته المذكورين ولم يثبت انتقاله لهم بنقل شرعي وعليهم ضمان
ما استهلكوه من الثمرة ليستحقها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
نصف جاموسة ثم ادعى انه كان مشتريا لذلك النصف و مراده بذلك ابطال الشراء الثاني
والرجوع بالثمن فهل لا تسمع دعواه المذكورة (اجاب) الاقدام على الشراء اقرار بالملك
للبائع او بانه لا ملك له فيه فلا تسمع دعوى الملك له بالشراء قبل ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له قدر معلوم من الدراهم على آخر بموجب بينة ثم ادعى هذا الاخر ان
صاحب الدين ابرأه منه في حال صحته وسلامته وان عنده بينة تشهد بذلك وانه عاش بعد

١٢٦٥

١٣

الابرأ سنة ومات فهل اذا كان الابرأ ثابتا بالبينة الشرعية تبرأ ذمة المدين من الدين
ولا يكون للورثة مطالبة المدين به (اجاب) ليس لو ارث رب الدين مطالبة المدين المذكور
حيث تحقق الابرأ من مورثه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تحاسبا فظهر
لاحدهما قبل الاخر مبلغ معلوم من الدراهم ورضي كل منهما بالحساب المذكور وتصادقا
عليه بحضرة بينة تشهد بذلك وأقر كل انه لم يبق لاحدهما قبل الاخر شيء سوى المبلغ
المرقوم الذي ظهر قبل احدهما صاحبه المذكور ثم بعد ذلك ادعى الذي له المبلغ المرقوم
بزيادة عليه منه لانه ما رضى بالحساب الاحياء من الحاضرين ويريد الان نقضه

١٢٦٥

١٣

وأبطاله فهل لا يعاد الحساب بمجرد دعواه المذكورة ولا ينقض (أجاب) نعم لا يجاب
أحدهما لإعادة الحساب والحال ماذكروا لا تسمع دعواه بعد هذا الإبراء بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر معلوم من الدراهم على سبيل
المضاربة واشترى به بضاعة فباع بعضها وبقي البعض فحضر رب المال وباعه لا انفار
يثن في الذمة برضاء رب المال ثم مات العامل عن ورثة فلقى رب المال أحد الورثة
فقال له والدك عنده كذا من الدراهم فاعترف له به وكتب له وثيقة بذلك وسئل بعض
الورثة الباقيون فأنكر وادعوا رب المال وأنه لم يكن من ذم مورثهم شيء وإن ثمن البضاعة
التي بيعت للانفار المذكورين بحضور رب المال ورضاء بذلك باق في ذمتهم فهل
لا مطالبة له على الورثة بشيء ويكون اعتراف أحد الورثة ساريا في حصته دون باقي الورثة
حيث أنكر وادعوا (أجاب) إذا أقر أحد الورثة بشيء على مورثه لا يكون اقراره حجة
على باقي الورثة إذا اقر رجعة فاقرة على المقر فيعامل هو بموجب به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع زوجته وادعت عليه بأشياء من فراش ونحاس وحلى وملبوس وغير ذلك
على يد الحماكم الشرعي وادعى الآخر عليها بأشياء من نحاس وفراش وملبوس وغير ذلك
فطلب الحماكم الشرعي من كل منهما مينة تشهد له بما يدعيه فنجح كل منهما عن المينة
فبعد ذلك طالبت منه الطلاق في نظير مؤخر صداقها ونفقة عدتها فأجابها وأخالفها على
ذلك وأبرأ كل منهما مائة إلا آخر برائة عامة من كل دعوى وطلب وعن دعوى الأعيان
المدعى بها وكتب بذلك اعلام شرعي من الحماكم الشرعي فهل إذا أراد أحدهما
الرجوع على الآخر بما ادعاه لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الإبراء
العام إلا بحق حادث بعده والإبراء عن دعوى الأعيان صحيح كما صرح به علماؤنا والله تعالى
أعلم (سئل) في أخوين ترك لهما أبوهما مالا ووضع أيديهما عليه وصار في معيشة
واحدة ينميانه مائة من السنين ثم اختلفا ما يبايديهما وأقر دأعن بعضهما وتخالصا
وأبرأ كل منهما مائة صاحبه برائة عامة فبعد مدة ادعى أحدهما على الآخر بدين كان
زوج به زوجة قبل ذلك ويريد الرجوع عليه والدعوى به عليه فهل لا تسمع دعواه
ولا يكون له ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام إلا بحق حادث فإذا تحقق
الإبراء العام من الأخ المذكور لا تسمع دعواه على أخيه بحق سابق تاريخه على الإبراء
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم خادمه بأشياء ضاعت من منزله ليلًا فاقر الخادم
طائعا بأخذها والتم بدفع قيمتها من أجرته ثم خرج الخادم وأبى أن يدفع فهل إذا ثبت
اقراره بأخذ الأشياء يكون عليه دفع قيمتها حيث استملك الأشياء وليس له الامتناع
من الدفع بسبب خروجه من خدامة سيده (أجاب) يوم الخادم المذكور يدفع القيمة
حيث تحقق ما هو مزبور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وكالة مستأجرة لانس بأجرة
معلومه وله زوجة ساكنة فيها وله وكيل أمره بقبض الأجرة ويدفعها للزوجة وموكله يدفع

٢٦ ١٢٦٥
مطلب الإبراء عن دعوى
الأعيان صحيح

٢٩ ١٢٦٥

رجب
٢

١٢٦٥

٢٤ ١٢٦٥

سنة رمضان

١٢٦٥

شوال

١٢٦٥

٢٩

مطلب الارث جبرى
لا يسقط بالاسقاط

القعدة

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

٢٢

مطلب اقرار الرقيق
غير الماذون بواخذه بعد
عقده

الحجة

١٢٦٥

١٨

لها لو كيل مقداراً معلوماً من الاجرة على سنين عديدة وصارت هذه الزوجة تقطع
وتختلس من الاجرة كل يوم قرشاً هذه المدة ثم ان زوجها ادعى عليها بما اختلست منه
الاجرة التى قبضتها من يدوكيله فاعترفت له بذلك وانها قبضت منه مقداراً معلوماً فهل اذا
ثبت اعترافها بقبض مبلغ معلوم من مال زوجها على الوجه المذكور تؤمر بدفعه لزوجها
والحال هذه (اجاب) نعم تؤمر الزوجة بدفع ما ثبت اعترافها به لزوجها المذكور والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ حماراً خربلاً اذن واعطاه لانساً واخذ حماره مقايضة
ثم هرب عنه فطلب مالك الحمار له فادعى مالك الحمار على من هو بيده انه حماره فقال نعم
هو حمارك لكن قايسى عليه فلان وحمارى عنده فهل للمالك اخذ حماره من ذى
اليده اذا لم يثبت ذواليد تو كيل المالك في المقايضة ولا اجازته (اجاب) نعم للمالك
المذكور اخذ حماره من واضح اليد عليه حيث كان الامر ما هو مـ طور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنتين وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه من
دار وطاقونة فهل اذا قال ابن العم قبل قسمة التركة اسقطت حقي من التركة لا يصح هذا
الاسقاط ويكون له اخذ نصيبه منها بالقرينة الشرعية (اجاب) الارث جبرى لا يسقط
بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تداعوا مع آخرين لدى ط كـ شرعى على
أرض وفيها عين مطموسة وثبت الحق لاحد الفريقين وكتب القاضى لهم بها حجة
شرعية ثم بعد ذلك صدرت مصادقة بين من ثبتت لهم الارض والعين المذكورة مع
بعضهم على ان لبعضهم الثلاثة الارباع وللآخر الربع بموجب حجة شرعية وحكم
بالمصادقة كما كـ شرعى ثم انهم جاءوا على العين المذكورة جماعة آخرين بسهم معلوم
على عمل معلوم فبعد انتهاء العمل واجراء ما العين المذكورة اذ اداباب الربع المذكور
أخذ ما يخصهم من المالك عـ الى حكم المصادقة المصادرة فنعهم أصحاب الثلاثة الارباع
معلنين بانهم وجدوا دليلاً بعد المصادقة بديل على ملكية الارض لهم دون ارباب الربع
والحال ان المتعلل به كان موجوداً قبل المصادقة مع علمهم به فهل لا عبرة بتعلمهم وتكون
المصادقة صحيحة ولا ريب ارباب الربع اخذ ما يخصهم من المالك عـ الى حسبه (اجاب) المصادقة
اقرار ولا يصح الرجوع عنها فليس للمالك الثلاثة الارباع مع ارضه ملاك الربع بدون
وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق اشترى لقطعة من صغير بمـ معلوم من غير
افنى سيده فاودعها الرقيق عند اجنبى من غير اذنه أيضاً ومن غير اشهاد ثم ظهر مالكيها
فطلبها من الرقيق فقال انا اودعتم عند فلان فذهب هو ومالكها الى فلان المذكور
فانكرها فطلبها المالك من السيد فقال انا لا أعلم هذا الكلام أصلاً فهل لا يضعها السيد
لعدم علمه بذلك كله واذا قلتم بعدم الضمان فهل تتعلق بذمة الرقيق بعد العتق واليسار
لا يسار وقد أقر بها (اجاب) ما لزم الرقيق غير الماذون من المال باقراره بواخذه بعد عتقه
ولله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن بنتين قاصرتين له وفي حياته

أوصى بثلث ماله في خيرات عيها منها الكل من عتيقه وعتيقة أخرى ألف قرش وقسمت
تركته بمعرفة قاضي الولاية وبحضور العتيق والعتيقة ومشاهدتهم بذلك وأخذ كل
منهما حقه من التركة بمقتضى الوصية واعترف كل منهما بخلافه بحقه من التركة وأنه
لا يستحق في التركة ولا على الوصى ولا على الورثة شيئا من التركة ولا غيرهما وأنه لا حق
له قبلهم ثم بعد مضي أكثر من سنة أخرى العتيقة بعض المفسدين من مشايخ البلدة على
أن تدعى بأنها تستحق جزأ في متروكات الميت المذكور بالميراث بسبب أنها كانت عموكة
لوالد الميت المذكور وأنهار زفت منه بولد قدامات عنها وأنكر الوصى والورثة دعواها
الميراث مطلقا فهل لا تسمع دعواها بشئ من متروكات الميت المذكور ولا على الورثة ولا على
الوصى ولا تقبل منها بيعة على دعواها بذلك حيث قسمت التركة بحضورها وأخذت حقا
منها وصدقت واعترفت بالبراءة العامة للورثة والوصى على الوجه المذكور (أجاب)
البراءة العامة على الوجه المذكور مانعة من دعوى شئ سابق عليها عينا كان أو دينا
ميراث أو غيره كما حقق ذلك العلامة الأثرينى فى بعض رسائله والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل ماتت أمه ولها ميراث فى تركة والدها من عقار ومواس وبنحو ذلك فطلب ذلك
الرجل ما يخص والده من ذلك الميراث بعد عدة طويلة فادعى اخوتها أنها أسقطت لهم
حقها فيما يخصها وأبرزوا بذلك سند اعياهم من بعض فقهاء البلدة فهل له أخذ حقه
فيما كانت ترثه والده ولا عبرة بالاسقاط المذكور ولا باطل المدة (أجاب) الاثر
جبرى لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل صدر منه الاقراء بالابراء العام
لمطلقة بانه لا دعوى له قبلها سوى مبلغ معلوم بدل صلح جعله له وكيلها على أن يدفعه
من ماله وذلك فى ضمن تداع صار بينهم فى حقوق له عليهم بموجب اعلان شرعى جامع
لاقراءه بالابراء العام المذكور وغيره ثابت المضمون فهل يعمل باقراره بذلك لا سيما إذا
كان فى مجلس القاضى ولا تسمع دعواه عليها بشئ من دين أو عين سابق على اقراره
بالابراء العام المذكور سوى بدل الصلح وليس للعالم الشرعى قبول البيعة منه على دعواه
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده فاذا ثبت اقرار الرجل
المذكور ببراءته ووجهه ابراءا ما فليس للقاضى سماع دعواه عليها بشئ سابق على
اقراره به سوى بدل الصلح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أقر فى حال الصحة
والسلامة بان البقرة الحمراء العشرة التى هى عنده والجملة بنتها والحجر الثلاثة التى هى
عنده ملك لا ولادة وزوجه وليس لاحد ملك فيها ولا معارض لهم فى ذلك وكتب لهم
وثيقة مشعولة بختم القاضى والبيعة الشرعية ثم مرض مرضا شديدا وتوفى فيه فهل يكون
الاقراء صحيحا نافذا ولا معارض لهم فيما أقرب (أجاب) الاقرار ليس سببا للملك فلا
تسمع للدعوى بشئ معين بناء عليه على ما به يقتضى إلا أن يقول المدعى فى دعواه هو ملكى
وأقرلى بمقاذا ادعى المقر لهم الملك فيما ذكر وان الرجل المذكور أقر لهم بذلك حال

١٢٦٥

٢٠

محرم
٢

١٢٦٦

١٢٦٦

٨

ذبيع الاول
١٢

١٢٦٦

ربيع الاول سنة

صحته وشهدت البينة طابق الدعوى في وجه خصم شرعى قضى له بذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في حال صحته بان عنده وفي ذمته لزوجه ثوبان فلانة كذا كذا من الدراهم عن مصاغ وتقديرات ومقدم صداق وكتب لها بذلك سنداً شرعياً مدموغاً مشمولاً بختمه ثم بعد ذلك استقين أشهد على نفسه أيضاً انه وهب ومالك لزوجه المذكورة جميع الاطيان الابعدية بناحية كذا وما بهما من السواقي والمواشي وغير ذلك وقبضته المملاك لها وحازته ثم بعد ذلك بسقتين أيضاً أشهد على نفسه انه لا يملك من الدنيا سوى ثياب بدنه المعهود له لبسها ومن كادوم شبكات كذا ومن الاسلحة كذا كذا مع دودا ومن الفرس فرس الديوان المعهود له لوضعه وأقر المشهود المذکور ان كامل ماهر موجود في مكان سكنه سوى ما ذكره من قليل وكثير وورقيق على اختلاف ألوانه وأجناسه لاحق له فيه ولا استحقاق لامتلاك ولا شبهة ملك وان الحق والاستحقاق والملك والتصرف في ذلك كله لزوجه المذكورة واشهد أيضاً على تصديق وصحة التمسك المكتوب بالدين لها أولاً وعلى الثاني المكتوب بالهبة والتملك للاطيان لها وكتب بما ذكره جميعه سنداً شرعياً مشمولاً بختمه في الهبة أيضاً ثم بعد ذلك توفي عنها وعن ورثة فهل اذا ثبت جميع ما ذكره بالبينة الشرعية يكون الحق للزوجة وليس للوارث معارضتها في شيء مما ذكر (اجاب) في الوقعات عن الخانية رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي هذه ثم مات صحى اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والا فبنفس الاقرار لا تملك وفيها عن الوقعات الحسامية رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامرأتي غير ما عليه من الثياب فمات وترك ابناً فقال الابن ان كل ذلك تركته ابي في هذه المسئلة فتوى وحكمهما ما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه والا احتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك الا يصير لها ما كان هذا الاقرار فيما بينهما وبين الله تعالى ويكون ذلك تركته الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار بحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الاقرار اه واذا ادعت المرأة ديناً على زوجها لا بناء على الاقرار وانتمت بالوجه الشرعى يقضى لها به كما يقضى لها بالاعيان الموهوبة حيث ثبتت الهبة لها في حال صحة الواهب واستوفت الهبة شرائطها الشرعية والا كان الموهوب تركته عن الواهب يورث عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين معلوم عند آخر طائفة به لدى الحاكم الشرعى فادعى المدين انه دفعه له وذهب ياتمس البينة فضمه جماعة من المسلمين وصالحوه مع خصمه وصدق له بان الدين باق عنده لديه وان دعواه الدفع المذكورة باطلة وذلك على يد بينة شرعية فهل اذا ثبت اقراره وتهديته بقره واخذه ولا عبرة بانكاره بعد شهادة البينة المذكورة عليه بذلك فاذا دفعه وب الدين لا تقاضى واثبت عليه ما ذكره بحكم عليه بدفع الدين والحال هذه ولا عبرة

١٢٦٦

١٧

بانكاره (اجاب) على المدين المذكور والحال هذه دفع ما بذمته من الدين المقر به لربه
بعد ثبوت ما ذكر عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن
وعن ثلاث بنات وترك دارا ثم مات الابن عن بنت وماتت البنات عن ورثة قبل قسمة
الدار المذكورة فارادو رثة البنات اخذ ما يخص امهاتهم في الدار المذكورة فادعت
بنت الابن بان الدار لوالدها فقط ثم بعد ذلك حصل التنازع بينهم والتنازع فافترت
بان لورثة البنات الثلث واصطلحوا معها على ذلك وتراضوا وكتبوا بذلك وثيقة
ثابتة المضمون فهل اذا ارادت تقض الصلح والافرار ثانيا للتحاب لذلك اذا كان ذلك
ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) حيث افترت بنت الابن المذكورة بان ثلث الدار لورثة
البنات المذكورات لا يكون لها الرجوع عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجلين بينهما قرابة ادعى احدهما على الآخر بدعاوى عند قاضي
بلدهم ولم يثبت دعواه عليه ثم بعد ذلك وهب له المدعى عليه اشياء من نقود وامتعة
ودواب وغير ذلك وصدق على انه لم يكن له حق قبل المدعى عليه وحصل بينهما التخالص
والابراء العام وخرج في شأن ذلك حجة شرعية من قاضي بلدهم فهل لا تسمع دعوى
احدهما على الآخر بعد ذلك ولا وارث كل بعده والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى
بعد الابراء العام من المبرئ او وارثه لو ادعى بجهة الارث عنه الا يحق حادث بعده والله
تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم استحقاق في كواوير صيدا للملك بجانب ارض
معلومة من قديم الزمان تنازعوا فيها مع بعضهم وكل منهم يدعيها عن اصوله ولاينة لهم
بذلك ثم حصل بينهم صلح وصدقوا على ان اسكل واحد فيما حصة معلومة واقسموها
بينهم وكتب بينهم بذلك حجة شرعية من قاضي بلدهم فهل يكون الصلح والتصديق منهم
بذلك صحيحا وليس لاحد منهم ابطاله بدون وجه شرعي (اجاب) لا يصح الرجوع
عن الافرار ويعامل كل بما اقرانه اغيره حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في فظير براءته من حقوق الزوجية بعد تقديرها
ثم اقرت له المطلقة باشيء معينه عندها بحضرة ينة ثم اراد اخذها منها فامتنعت معتلة
بحقوق الزوجية المبرئ منها في نظير الطلاق فهل اذا ثبت اقرارها بان الاشياء عندها له
يكون له اخذها منها ولا عبرة بتعللها (اجاب) ليس للزوجة الامتناع عن تسليم
الامتنعة المذكورة لزوجها بعد تحقق الملك له فيها بالوجه الشرعي بدون وجه يقتضي
ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر واعترف واشهد على نفسه انه باع لزوجته
عجله جاموسة وعجلة بقدر معلوم من الدراهم وان لها جارية خاصة نفسها ودستى
فخاص خاصة نفسها وحلتى فخاص خاصة نفسها ايضا وهو في حال الصحة والسلامة فهل
اذا ثبت ذلك واراد ورثته ابطال البيع والافرار لا يجابون لذلك (اجاب) اذا ثبت
بيع الزوج ما ذكر لزوجته حال صحته بالوجه الشرعي لا يكون تركه عنه والقول

١٢٦٦

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٨

لها يمينها في ان الجارية والتعاس ملكها حيث لا يمينه لباقي الوثقة على ان ذلك ملك
 الزوج كما ان اقرار الزوج حال صحته بذلك حجة عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 تملك مصاغاً او دعة عند امرأة فبعد موت المودعة اقرت المالككة بوصول المصاغ
 لها من المتوفاة حال حياتها فهل اذا انكرت وصوله لها واثبت الوارث اقرارها بوصوله
 تعامل باقرارها ولا يعتد برانكارها وليس لها مطالبة الوارث به وما الحكم (اجاب)
 نعم تعامل المرأة المذكورة باقرارها بذلك بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل غاب عن بلده وله فيها داران وارض زراعة ومات عن ولده وحضر الولد
 في بلده وطلب رفع يده وارض اليد على الدارين وارض الزراعة فاعترف واضع اليد بان
 ذلك له ولا يمينه من قبله واخبر انه اشترى بعض ذلك من انا من اجانب لا قرابة ولا ميراث
 بينهم وبينه فهل يحكم له برفع يده عن الدارين وارض الزراعة عملاً باقراره ويرجع بالنكح
 على من باع له حيث لم يتحقق له ملك واستحقاق في ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اقر
 المدعي عليه بان الملك في الدارين المذكورتين للمدعي امر برفع يده عنهما وتسليمهما للمدعي
 حيث لم يثبت انتقال الملك له بناقل شرعي واذا كان الحق ثابتاً للمدعي في ارض الزراعة ولم
 يوجد ما يقيده سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل غاب عن بلده بسبب ضبطه الى النظام وله ولد صغير فوات وترك ولده وليت عقار
 وارض زراعة فغاب ايضاً الولد اكثر من خمس عشرة سنة والاآن حضر الولد فوجد انا من
 اجانب مستولين على المتروك عن والده بغير وجه شرعي وباعوا بعض العقار وبعض
 الارض فطلب الولد الوارث عقار يمينه وارضه من واضع اليد على هذا المتروك بعد ابيه
 ومن المشتري منهم فامتنعوا وامتدوا الى بطول المدة لكن بعد اعترافهم بان الملك لا يمينه فهل
 يفرج المتروك من واضع اليد بعد ابيه والمشتري منهم البعض من عقار وارض حيث
 اعترفوا واضع اليد ببقاء الحق فيها لابن المذكور ولم يوجد من الابن ولا من ابيه
 ما يوجب سقوط حقه منهما لاسيما مع اخذ الاب في النظام كرها وغييمته تلك المدة وغيبة
 الابن فها راعنه (اجاب) اذا اقر المدعي عليه بان الملك في العقار المذكور للمدعي امر
 برفع يده عنه وتسليمه للمدعي حيث لم يثبت انتقال الملك له بناقل شرعي واذا كان الحق
 ثابتاً للمدعي في ارض الزراعة ولم يوجد ما يقيده سقوط حقه منها يكون له انتزاعها
 من واضع اليد عليها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بينه وبين
 آخر شركة وتجارة وقرض ثم تحاسبا مع بعضهما واثبت لاحدهما على الآخر قدر معلوم
 من الدراهم وكتب عليهها وثيقة شرعية بحضور بينة ثم بعد مضي مدة اقر الذي
 عليه الدين لرب الدين ببقائه حقه وثبوته في ذمته بحضور بينة ثم بعد مدة طلب رب الدين
 حقه من المدين فقال دفعته لك في وقت كذا واذ كرمدة مقدمة على وقت الاقرار فهل
 يقبل دعواه الدافع بتأخير مقدم على اقراره ببقائه الحق في ذمته واذا اقام بينة لا تقبل

(اجاب) بما عمل المقر باقراره ولا يقبل دعواه دفع ما أقرانه بدمته بتار يخ متقدم على
الاقرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر لزوجه بدين معلوم في ذمته وهو بمحل
صحته وسلامته ثم بعد مدة مات عنها وعن وارث آخر فهل يكون لها أخذ الدين من تركته
ويكون اقراره به صحيحا اذا ثبت انه صدر منه وهو في حال الصحة (اجاب) اذا ادعت
الزوجة ان لها بدمته زوجه ادينا وانه أقر لها به في صحته واثبت ذلك بالوجه الشرعي قضي
لها به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت عقارها لباثن معلوم واعترفت وقت
كتابة صلح التبايع بقبض الثمن كذبا والناس الحاضرون يعلمون ذلك ثم طابت
المشتري به فتمسك عليها بالاقرار وامتنع من دفع الثمن فهل اذا امتنع المشتري من اليمين
بعدم رضاهما عليه بانها صادقة في الاقرار المذكور يؤمر بدفعه لها والحال هذه (اجاب)
اذا أقر البائع بقبض الثمن ثم ادعى انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن
كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يبقى فاذا نكل المقر له عن اليمين قضي عليه بالنكول
والله تعالى أعلم (سئل) في شخص قال لا آخر اسقط حقل فلان فاسقطه والحال انه
ربيع جاموسة فهل لا يكون الاسقاط صحيحا حيث انه تعلق بعين (اجاب) لا يزول
ملك الرجل المذكور في الجاموسة باسقاطه المزبور لعدم صحة الاسقاط في الاعيان
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر مبلغا من الدراهم قرضا وارتهن به طينا
ثم مات الدافع وأخذ رب الطين طينه ونصرف فيه فهل اذا طلب ورثة المرتهان أخذ
المبلغ المذكور من الراهن يجابون لذلك ولو طال المدة حيث كان الراهن معترفا بأخذ
المبلغ المذكور من أيهم ولا عبرة بتعطله بطول المدة مع اعترافه المذكور اذا تحقق ما ذكر
بالوجه الشرعي (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان وحيث كان المدين معترفا
بالدين أمر بدفعه لو ارث ربه ولو طال الزمان بدون أداء أو ابراء والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل قدم الى بلدة بينا وبين بلدته مسافة القصر ولم يكن نفسه معروفا بتلك البلدة
التي قدم اليها فآقره رجل آخر انه ابن عمه ولم يبين المقر انه لا يبيد أو ابن عم شقيق وبناء
على ذلك الاقرار ببذوة العلم ذكر المقر ان المقر له يستحق معه الثلث فيما تركه المجدد
وبعد ذلك رجع المقر عن اقراره لما قضاها عنده ان المقر له ليس ابن عم له وقام الاثنان
المقر له ببذوة العلم يطالب المقر بما أقرب به من النسب والمحصة في تركه المجدود يدعي بها بناء
على الاقرار فهل لا يجاب لذلك ويكون الاقرار المذكور من باب تحميل النسب
على الغير ويصح الرجوع فيه سيما وللمقر بنوعه معروف والنسب ينكرون ذلك ويكلف
المدعي بينة شرعية تشهد له بدعواه أم كيف الحال (اجاب) دعوى المال بناء على الاقرار
غير مسموعة على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك دارا وله
وارث غائب عن محل موته حضر بعدموت أبيه فوجد جماعة واضعين أيديهم على
الدار فطلب رفع أيديهم عن ساقا فمتنعوا من ذلك وتعللوا بان أباه باع لهم الدار قبل موته

جاءى الثانية سنة
٢٣ ١٢٦٦
٢٣ ١٢٦٦
مطلب ادعى انه كاذب في
اقراره يحلف خصمه فان
نكل قضي عليه بالنكول
عند الثاني
رجب
٨ ١٢٦٦
مطلب الاسقاط في
الاعيان لا يصح
١٨ ١٢٦٦
مطلب لا يسقط الحق
بتقادم الزمان
شعبان
٩ ١٢٦٦
٢٩ ١٢٦٦

سنة	رمضان		وهو مرض الموت فهل اذا لم يثبت البيع بوجه شرعي ولم يصدقهم الوارث في ذلك
١٢٦٦	٧		لاعبة يدعواهم المهردة وترفع أيديهم عن الدار المذكورة (أجاب) حيث اعترف
			واضعوا اليد باصل الملك للمورث ولم يثبتوا دعواهم الشرائع منه بالوجه الشرعي كان
			الواجب رفع أيديهم عن الدار المذكورة وتسليمها للوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
			ادعت على زوجها أنه كسر لها سنتين وترا فعت لدى الحماكم الشرعي فسالها البينة
			فجهرت عنها عجزا كليا فطلب من المدعي اليمين فعت عنه وسامحته وابرأته براءة عامة
			بحضرة بينة من المسلمين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون لها مطالبة بشئ من
١٢٦٦	٢١		ذلك ولا تسمع دعواها (أجاب) نعم لامطالبة للمرأة المذكورة بشئ من الارش والحال
			هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأة بمبلغ معلوم من الدراهم
			أمانة تحت يدها وأنه يملكه وانها أقرت له بالمبلغ المذكور بحضرة جماعة من المسلمين فهل
	شوال		اذا طالها بدفع المبلغ المذكور له وانكرته بعد اعترافها به لا يعتبر انكارها ويقضى عليها
١٢٦٦	١١		بدفعه للمدعي بعد اثبات اعترافها به بالوجه الشرعي (أجاب) تؤمر المرأة المذكورة
			بدفع ما أقرت به من الدراهم بعد ثبوت اقرارها به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
			(سئل) في أخوين مشتركين مات أحدهما عن ورثة فاضبطت تركته وما كان له
			بإخيه من مال الشركة وصارت الها سبة مع الشريك الحي واستقر الحال على مبلغ
			معلوم للمتوفى قبضه ورثته بمعرفة القاضي وكتب في شأن ذلك دفتر لدى القاضي وأقر
			جميع أولاد المتوفى المذكور البالغ انهم لا يستحقون قبل عهدهم مقام مطلقا ولا استحقا ولا
			دعوى ولا طلبا ولا قبضة ولا ذهابا ولا يمين بالله ولا خلاف ذلك فهل حيث أشهدوا على
			انفسهم بما ذكر لا يكون لهم الدعوى على عهدهم بشئ مما وقع عليه الها سبة وقبضوه
	القعدة		واذا طلبوا منه تفصيل الحساب ثانيا لا يجابون لذلك حيث كان عهدهم مأمونا ويكتفى
١٢٦٦	•		منه بالأجمال ويمنعون من معارضة عهدهم بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى
			بعد الإبراء العام الا بحق حادث بعده فاذا تحقق الإبراء العام من ورثة الشريك المتوفى
			بالوجه الشرعي لا يكون لهم مطالبة الشريك الحي بشئ سابق على تاريخ الإبراء العام
			ولا تسمع دعواهم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما مسلم والاخر
			ذمي اقترض المسلم من الذمي دراهم بموجب سند شرعي ودراهم بغير سند ثم أدى له بعض
			ما عليه من الدين وتحاسبامع بعضهم ولم يبق من جميع الدراهم الا مائة وثمانين قرشا
			فطلب المسلم من الذمي عند الحساب السند الاصل فيذكر أنه عند ذر وجته وهي غائبة
			وكتب الذمي سندا بالخالصة بجميع ماله ما عدا ما استثنى بخطه غير مؤرخ وذكر أنه
			خالص بما في السند الاصل الذي طلب منه وادعى غيبته ثم بعد مدة اظهره وطلب ما فيه
١٢٦٦	٨		فهل لا يجاب حيث اعترف بالخالصة (أجاب) اذا اثبت اعتراف الذمي المذكور
			طائعا باستيفاء ما كان له قبل مدينه من القدر المكتتب بالصك لا يكون له المطالبة بشئ

منه والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان كتحداى عن حادثة تعلم من جوابها
 (اجاب) صارامعان النظر والتأمل في صورة ما صار في قضية فراج عيسى سلام مع
 اولاد حسين عمر سلام من اهل الى القرينات فوجدان الوثيقة المحررة صورتها اولاً من فراج
 عيسى لا اولاد حسين مضمونها الاقرار بالمال فقط ولا تعرض فيما الاقرار بالنسب أصلاً
 وقد تم الامر أخيراً على مقتضاها وان فراج المذكور لم يحصل منه رجوع أصلاً وقسم
 المتنازع فيه على موجب ذلك وكتب في شان ذلك صكوك شرعية على يد القاضي
 بتراضى الخصمين وبمقتضى ذلك صار اولاد حسين عمر مستحقين لما أقر به فراج عيسى
 وانقطع التنازع الذي كان في تلك القضية فلا سبيل الى نقضه بعد صدوره على الوجه
 الموضح بالاوراق وما وقع من تخالف مقالات العلماء والمفتين في هذه القضية فهو مبنى
 على ان عيسى فراجا أقر بنسب ورجع عنه وقد ثبت خلافه وان الواقع من على بن
 فراج كان بدون اذن والده وكذب والده في ذلك حسب المبدء بالاوراق وقد ثبتت
 الفتاوى على ما صدر من على المذكور وتخالفت كلمتهم في ذلك بناء على دعواه الصادرة
 بين يدي الشيخ حسين عبد اللطيف وقد اكذبها والده المقر فلا حاجة الى تطبيق الفتاوى
 حيث كان أمرها بخلاف الحادثة فانها لم تزل عن صورة الوثيقة المكتوبة من فراج
 عيسى لا اولاد حسين التي صار العمل على نطمها أخيراً ومن المعلوم ان لكل سؤال جواباً
 وتخالف الفتاوى أمراً بين العلماء قديماً وحديثاً وليس في ذلك حط لهم عن منازلهم
 العلمية فكل يبدى على قدر ما وقف عليه وما أدى اليه فهمه وقدعت هذه القضية
 بالتراضى مع عدم الاحتياج الى قضايا صار الحق في المقر به لا اولاد حسين عمر سلام
 فيجب انفاذ ذلك ومنع المعارضة والتداعى من فراج عيسى وولده والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات وله ورثة بالغون وورثة ناقصون فادعى بعض الورثة البايعين
 على الميت بدين وصداقه باقى البايعين وهم نصاب الشهادة فهل يسرى تصديقهم على
 باقى الورثة الناقصين وغيرهم ويؤخذ الدين من رأس التركة أو لا يكون هذا الاقرار
 سارياً على من لم يقر من الورثة بل يقتصر على المقرين منهم ولوم تعددهم أفيدوا الجواب
 (اجاب) في جامع الفصولين لو كانت الورثة كباراً وصغاراً فافقار الكبار بدين على الاب
 يحتاج الغريم الى اقامة البينة لينت في حق الصغار اذا اقرارهم لا يعمل في حق الصغار
 اه وفي الانقروية من نوع فيمن لا تقبل شهادة له معنى في المشهود له من الشهادات اذا مات
 رجل وأقر وارثان بدين لانيسان على الميت ولم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما حتى شهدا
 بذلك الدين لرب الدين عند القاضي تقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة
 من متفرقات السراجية اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة
 لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا غير عديلين أو اقراراً لم يشهدا الزمهما بالخاصة في نصيبها
 لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون

مطلب اقر بعض الورثة
 بدين او وصية يقتصر
 على المقر ما لم يستجمع
 شرائط الشهادة ولم يلزم
 القاضي المقرين ولم يدفعه
 قبلها

حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما اه وكذا المحكم لو شهد أحد الورثة مع أجنبي بعد
 اقرار الوارث بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر كفله به آخر وبعد مدة
 دفعه له المدين وزفت وثيقة الدين وأقر رب الدين بأنه لم يكن له عند المدين ولا عند
 الكفيل حق ولا دعوى ولا طلب وحصل بينهما تخلص وبراءة عام بشهادة البينة الشرعية
 فهل اذا ادعى بعد ذلك رب الدين بدين على المدين أو على الكفيل ويريد مطالبة
 الكفيل به لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه به بعد ثبوت ما ذكره الا بحق حادث (أجاب)
 لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعد الابراء والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين يملكان دارا بطريق الميراث عن مورثيهما الا أحدهما تسعة عشر قيراطا والآخر
 خمسة قيراطا اسكفاهما ذميين على سبيل العارية مدة ثم حصل تنازع بين الشريكين
 وأرادا اخراج الذميين الساكنين فيهما منها فامتنعا وادعيا انهما ملك لهما من ميراث أبيهما
 وأنكر املك الرجلين المذكورين فيها فهل اذا كانا قبل دعواهما المذكورة يعترفان
 بأنهما ساكنان فيها عارية وانهما ملك للرجلين المذكورين وثبت اقرارهما بذلك
 بالبينة الشرعية لا تعتبر دعواهما ويؤمران بخروجهما من الدار وتسليمها لساكنيها
 الرجلين المذكورين (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اعتراف الذميين المذكورين
 بأن الدار المذكورة ملك للرجلين وانهما ساكنان فيها بطريق العارية منها فليس
 لهما المعارضة فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأخته آل لهما
 دار بالاث الشرعي عن أبيهما فرض الاخ مرض الموت ومات عن ورثة فادعت الاخت
 بأن أخاها اسقط لها حقه من نصيبه في الدار المذكورة قبل موته وهو في مرض موته
 وعند هيبنة على ذلك فهل يصح الاسقاط ويكون الحق لها في المسقط أولا يصح
 الاسقاط المذكور وهو يكون حصته الميت لورثته من بعده موته (أجاب) الارث جبري
 لا يسقط بأسقاط كما لا يصح الاسقاط في الاعيان فلورثة الاخ أخذ حصته في الدار المزبورة
 ولا هبة بالاسقاط المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أم وزوجة
 وأولاد منها قاصر بن مشهولين بوصاية وصي شرعي وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة
 ماتر كه عبيد رفيق فادعت الزوجة ملكيتها له بسبب ان المتوفى كان حال حياته طلقها
 ثلاثا وبعد انقضائها عدتها من زوجها العبد المذكور ودخل بها وبعد ذلك ملكها اياه
 تملك كشرعيما وقبلته منه بصيغة شرعية وطأته تحت يدها ومضى بعد ذلك مدة سنين فهل
 اذا كان لاينة اتلك الزوجة بذلك وصدق لها عليه الوصي والامم يكفي تصديقهما مع
 عين تحلفها وتستحق رقة العبد (أجاب) تعامل الام باقرارها وتصديقها في نصيبها
 فقط واقرا الوصي على القصر غير معتبر في حقهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك نصف ساقية وله أطيان بجانبها مات عن زوجته وبنته وابن أخيه القاصر بن ثم
 ماتت زوجته بعده عن بنتها القاصرة فاستولى رجل على ممتلكات الميت من الساقية

١٢٦٦

٢٣

الحجة

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٦

محرم

١٢٦٧

٦

والطين المذكورين مدة ثم بلغ القاصر ان المذكوران وطلبوا أخذ الساقية والطين من
المستولى عليهما فاعترف له بما بذل وسلم لهما جانيهما منه ثم رجع وأخذه ثانياً وادعى أنه
وضع يده عليهما مدة تزيد على ثمان عشرة سنة وان رجلاً كان وكيل القصر أسقط له ذلك
والحال انه لم يكن لهم وكيل ولا وصي فهل اذا كان معترفاً باصل الملك في ذلك للورثة
المذكورين يؤمر بدفع ذلك وتسليمه لهم ولا عبرة بدعواه المذكورة بدون اثبات انتقال
ما ذكر اليه بناقل شرعي (اجاب) حيث كان واضع اليد مقرابان الملك والاستحقاق
في نصف الساقية المذكورة والارض للورثة المذكورين ولم تحقق انتقال ذلك له بناقل
شرعي امر بالتسليم لهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجها
من مؤخر صداقها ومن دين عليه لها وطلتها على ذلك طائفة بائنة على يد نائب القاضي وأبرأ
كل من من مازمة صاحبه براءة عامة وليس لاحدهما قبل الآخر شيء وذلك بحضور بينة من
المسلمين ثم بعد مدة تزوجت رجلاً أجنبياً فادعى الزوج المطلق عليها بان له مصافقاً قبلها
ويريد الرجوع عليها به فهل اذا ثبت الابراء العام من كل من الزوجين بالبينة الشرعية
لا يكون لاحد الزوجين مطالبة الآخر بشيء بعد ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد
البراء العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في
شريحة محاسبوا وتصادقوا على انه لم يكن لاحدهم شيء زائد على ما تصادقوا عليه بحضور
بينة ثم بعد ذلك ادعى أحدهم الغلط في الحساب وان له شيئاً زائداً على ما تصادقوا عليه
فهل بعد المحاسبة والمصادقة المذكورين لا يقبل قوله (اجاب) لا تقبل دعوى أحد
الشركاء الغلط في الحساب بعد صدور المحاسبة والتصديق عليها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل قاجر أخذ من رجل آخر ديناً وكتب له به ثم سكب بخطه وختمه وأشهد على ذلك ثم
مات المدين وطلب الدائن دينه بمقتضى الوثيقة المكتوبة بخط المدين وختمه فهل اذا
شهدت البينة بان هذا خط المدين وختمه يحكم للمدين بدينه في التركة بعد الدين وهل اذا
شهدت البينة المكتوبة أسماءهم في التسليم على الاقرار وغلطت في تاريخها لا يكون
ذلك قد حاربه الشهادة (اجاب) صرح اعتمنا انه يعمل بخط البائع فيما عليه وبان
الاقرار مما يعاد ويتكرر كما في البحر وغيره وفي الفتح لا يكلف الشاهد ان يبين الوقت
والمكان كما في شرح الملتقى للعلائي ومثله في البرازية وفي القنية ضمن مسألة لا يحتاج الى
بيان التاريخ وفي الانقروى عن القاعدة الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج
الى اثباتها او نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اهـ فثبت شهدت البينة على ان الخط
خط المدين وختمه تضي للدائن بدينه بعد الدين الشرعية كما يقضى له لو شهدوا على اقرار
المدين بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جانيها معلوماً من الحلى
والمصاغ من الجواهر والذهب والفضة وتلك ايضا جانيها من النحاس والصيني وجانيها من
القرش وجاري يمين معيتين وهي واصله على ذلك كله بمنزل زوجها وأشهد زوجها

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

صفر

٤

١٢٦٧

١٧

صفر

سنة

على نفسه حال صحته قبل موته بسنين بعد ان عين الحلى والمصاغ والحجار يتبن بما صورته
 اشهد على نفسه فلان بن فلان بان كل الحلى والمصاغ والفضيات والحجار يتبن
 المشروبات التي تحت يد زوجته فلانة بنت فلان هو ملك لزوجته المذ كورة مختص بها
 لاحق للشهد المذ كور فيه ولا في بعضه ولا في شئ منه وجب ما كان موجودا تحت يدها
 بمنزل زوجها المذ كور من نحاس ابيض واصفر مع اختلاف اجناسه وتباين اوصافه
 وانواعه والقرش المختلف جنسا ونوعا وصفة والصيني المستقر والموجود بالمنزل المرقوم
 هو ملك لزوجته المذ كورة ايضا لاحق للشهد فيه ولا في شئ منه بوجه من الوجوه
 الشرعية ولا بسبب من الاسباب ولا بطريق من الطرق اشهد على نفسه بذلك وبانه
 لا يستحق ولا يستوجب قبل زوجته المذ كورة المشهد لها اعلاه حقا مطلقا ولا استحقاقا
 ولا ذهابا ولا فضا ولا انحاسا ولا رصا صا ولا دراهم ولا دنانير ولا معاملة ولا شيئا قل ولا جل
 حسب اشهاد على نفسه بذلك واخرج بذلك حجة من القاضي ثم مات بعد سنين من
 ورثة وعليه ديون ستغرق متروكاته فاراد الغرماء اخذ ما موعولك لزوجته واقدر لها به
 الميت في صحته لبيعه الغرماء في ديونهم فهل لا يكون لهم ذلك ويمنعون من معارضتها
 ويكون القول قولها فيما تحت يدها انه ملكها بيمينها ولا تسمع فهو احد علمي بما
 هو موعولك لها خصوصا وقد اقر الميت في صحته بيمينه في ملكها (اجاب) نعم يكون
 القول للزوجة فيما تحت يدها من الامتعة المذ كورة انه ملكها بيمينها وفي واقعات
 المقنين رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأى هذه ثم مات صحيح اقراره قضاء
 فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والا فبنفس
 الافرار لا تملك اه معز بالقاضي خان وفيها معز بالواقعات الحسامية رجل اقر في
 صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما علمه من الثياب فوات وترك ابنا فقال
 الابن ان كل ذلك تركه ابينا في هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت
 المرأة انه صار لها بتلك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه
 والاحتجاج بهذا الافرار وما لم يكن لها فيه ملك لا يصير لها ملكا بهذا الافرار فيما بينها
 وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الافرار
 يحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الافرار اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 اخذت من امرأة أخرى قدر ما معلوم من الدراهم قرضا وقد رامن الطواقي لتبيعها بالوكالة
 عنها فباعتها ثم بعد مدة ثمانية اشهر ماتت صاحبة الدراهم والطواقي عن ورثة فطلب
 ورثتها من تلك المرأة المورثة عندها من الدراهم وعن الطواقي فاعترفت بما عندها
 لها وطلبت منه ان يملوها فامهلوها مدة والا نددى الشر كة بينها وبين المتوفاة
 فانكروا دعواها فهل لا تجاب لذلك ويكون للورثة اخذ ما مورثتهم عندها من الدراهم
 وعن الطواقي حيث كانت معترفة بما ذكر (اجاب) الافرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٤

ح

مهديه

ف

٥٥

صفر سنة

المرأة المذكورة بالقرض ونحن الامتعة المذكورة كان عليها دفع ما اقترت به للوارث والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر قدر معلوم من الدراهم قرضاً طلبه منه بغير
 جمع من المسلمين في صفر فطلب منه ان يمهله يومين ويؤدى له حقه الذي عند قبضه من
 طلبه منه فجدوا دعي انه خلصه به في ٩ رمضان الذي قبل صفر المذكور فهل لا تعتبر
 دعواه الدفع والخلاص في تاريخ منتهى دم على تاريخ اقراره به كما هو مذكور اذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الاقرار بالدين في تاريخ معلوم ثم ادعى
 المقر الابقاء قبل اقراره به لا يقبل منه كما في البحر روف يره والله تعالى أعلم (سئل)
 في الوصي المختار على القصر اذا باع الاعيان والامتعة التي خصت القاصر من ماله
 وانفق منها عليه وبعد بلوغه رشيداً اقر بانه لم يكن له قبل الوصي شيئاً مما تصرف فيه من
 الاعيان وباعه واستهلكه في الاتفاق وغيره وابرأ ذمة الوصي ابرأ عما فهل اذا ادعى على
 الوصي بعد مدة بشئ من عين او ثمن مستهلك لا تسمع دعواه لا باقراره في الاعيان وعلا
 ببرائة ذمته في المستهلك مما ذكر (اجاب) اذا شهد اليقيم على نفسه بعد بلوغه رشيداً انه
 قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له فيها قليل ولا كثير الاستوفاء ثم ادعى داراً
 في يد الوصي وقال هذه من تركته والذي تركه اميرنا ولم يقبضها فهو على حجة وتقبل بيته
 كائن عليه في احكام الصغار للاستروا شئ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان هو
 وابن أخيه في معيشة واحدة ولهما اطميان وعقار ومواش عن أبيهما واحدما واشترى
 زيادة عن ذلك من مالهما سوية واستمر على ذلك مدة من السنين وهما يتصرفان فيها
 سوية ثم توجه ابن الاخ الى بلد أخرى ولم يأخذ شيئاً من ذلك ولم تصدر قسمة شرعية بينهما
 واشترى ابن الاخ بالبلدة التي توجه اليها عقاراً واطمیاناً ومواشياً من كسبه لنفسه دون
 غيره واستمر على ذلك ابن الاخ مدة من السنين ولم يقسم الذي عنده ومات العم وابن
 أخيه ولكل منهما مورثة ومن مدة ستة أشهر صارت القسمة بين ورثة العم فافقوا
 واعترفوا على يد بيعة من المسلمين بان استحقاق ابن الاخ باق عندهم الى الآن وبوقته
 عينوه وأقرزوه وأخر جوده على حدة بغير قسمة عليهم وبقي عند أحدهم على سبيل
 الامانة برضاه ورثة ابن الاخ والآن ورثة ابن الاخ طلبوا استحقاق والدهم فانكر
 واضح اليد ذلك وادعى انه ملك لوالده فهل اذا اثبت ورثة ابن الاخ ما ذكر بالبيعة
 الشرعية وثبت اعتراف ورثة العم جميعهم بان الشئ المنقرض المعلن استحقاق ورثة ابن الاخ
 المذكور يكون لهم أخذه وليس له المنع في ذلك (اجاب) يعامل الحر المكاف باقراره
 فاذا ثبت اقرار ورثة العم البالغ بما ذكر امره وتسليم ما اقربوا به لملكه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجلين ادعى على آخر لى القاضي وعجز عن اثبات ما ادعى به ثم اعترف بانهما
 لاحق لهما قبله وابرأ ذمته براءة عامة بحضوره وكتب بذلك حجة شرعية ثم ادعى
 الآن احدهما بما ادعى به سابقاً وقدمات بعض الشهود وعزل القاضي فهل تقبل

٢٧
 مطلب لوابرأ الصغير بعد
 بلوغه الوصي ثم ادعى
 عيناً تقبل

ربيع الثاني
 ١٢٦٧

جادی الاولی

١٩
 ١٢٦٧
 مطلب شهد القاضي بعد
 عزله بالابراء بحضوره مع
 آخر تقبل

جادی الاولی سنة

٢٤ ١٢٦٧

شهادته اذا كانت مع آخره وكان عدلين (اجاب) اذا حصل البراء العام من المتداعيين لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر الا بحق حادث بعده ولا مانع من قبول شهادة القاضى العدل بعد عزله على التبارى الواقع من المتداعيين بحضوره على ما افاده بعض علمائنا والله تعالى أعلم (سئل) في عجلة جاموس مشتركة بين ثلاث اخوات شقيقات اشتريتها من كسبهن معاتنا عن في قسمتها فحضر عند القاضى ومعهن اخت لام فقاتل احدی الثلاث الهالة لا خفی فلانة غیر الشقيقة وأخفی الشقيقتين والحال ان المقررة مختلة العقل في حكم القاضى بان الهالة للاختين الشقيقتين والاخت التي للام اثلاث فهل اذا تحقق ان الاخت المقررة مختلة العقل ونبت شرأؤها لولا ما كها لمن معالا عبرة باقرارها وتكون مشتركة بين الاخوات الثلاث الشقيقات دون الاخت التي للام (اجاب) اذا تحقق زوال عقل المرأة المذكورة حين الافرار لا يكون اقراؤها بما ذكر صحيحا وبينه كون المتصرف ذاعقل مقدمة على بينة انه كان زائل العقل ولا عبرة بحكم القاضى بدون مقتضاه على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقربت لامرأة يدين وأشهدت عليها وهي في حال الذهول فهل لا يجوز الاشهاد عليها وهي في تلك الحال (اجاب) من شرط صحة الاقراء العقل فاذا كان الافرار حال فميلة العقل لا يكون صحيحا وبينه كون المتصرف ذاعقل اولی من بينة كونه مخلوط العقل او مجنوننا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز واخذ زوجته معه واخذ منها بعض دراهم قرصنة وبعده رجوعه من الحجاز تشاجر مع زوجته فطلبت منه الدراهم المذكورة فافر بالبعض وانكر البعض الاخر فطلبت منه البعض الذي اقربه فادعى انه صرفه عليها في الحجاز فهل اذا لم تاذن له في ذلك وصرف عليها زيادة عن نفقة المحضر يعد ذلك تبرعا منه ويلزمه أن يوفى بها البعض الذي اقربه (اجاب) يؤثر المقر بدفع ما اقربه للمقر له ولا رجوع للزوج على زوجته بما صرفه عليها حالة السفر زيادة على نفقة المحضر حيث لم تاذن له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يوفى عنه شرطا فوضع أحد الورثة يده على التركة ورفعت الدعوى لدى قاضى الناحية واعترف واضح اليد بالتركة التي تحت يده وباعياها فهل لذارفعت الدعوى لدى قاض آخر وانكر واضح اليد شيئا من التركة بعد الاعتراف به يؤخذ باقراره ولا عبرة بانه كاره بعد الاعتراف (اجاب) الاقراء حجة على المقر فيؤخذ به بعد تحققه وصدوره منه طائعا مختارا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستول على بقرة باع نتائجها الذي نتجته عنده ثم ادعى رجل آخر انها ملكه وانها ودية عنده من هي تحت يده فصدقه من هي تحت يده على انها ودية فهل لا يمرى تصديقه بالنسبة لمشتري النتائج (اجاب) نعم لا يمرى تصديقه على مشتري النتائج والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحضر جماعة وأشهدهم على نفسه في حال صحته وسلامته ان جميع ما في منزل سكنه من

٢٦ ١٢٦٧

مطلب بينة كون
المتصرف ذاعقل اولی
من بينة كونه مخلوط
العقل او مجنوننا

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

رجب

٣ ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

صفر سنة

المرأة المذكورة بالقرض ونحن الامتعة المذكورة كان عليها دفع ما اقترت به للوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر قدر معلوم من الدراهم فرضا طلبه منه بمحضرة جمع من المسلمين في صغر فطلب منه ان يمهله يومين ويؤدي له حقه الذي عنده بعد مضيهما طلبه منه فجدوا دعي انه خلصه به في ٩ رمضان الذي قبل صغر المذكور فهل لا تعتبر دعواه الدفع والمخلاف في تاريخ متقدم على تاريخ اقراره به كما هو مذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الاقرار بالدين في تاريخ معلوم ثم ادعى المقر الابقاء قبل اقراره به لا يقبل منه كما في البحر وفيه والله تعالى أعلم (سئل) في الوصي المختار على القصر اذا باع الاعيان والامتعة التي خصت القاصر من ماله وانفق منها عليه و بعد بلوغه رشيداً اقر بانه لم يكن له قبل الوصي شيئاً مما تصرف فيه من الاعيان وباعه واستهلكه في الاتفاق وغيره و ابرأ ذمة الوصي ابرأ عما فعل اذا دعي على الوصي بعدم مدة بشئ من عين او ممن مستهلك لا تسمع دعواه له بالاقرار في الاهيان وعلا ببرائة ذمته في المستهلك مما ذكر (اجاب) اذا شهد البيعة على نفسه بعد بلوغه رشيداً انه قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له فيها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها اميراً انا ولم اقبضها فهو على حجة وتقبل بيعة كائن عليه في احكام الصغار للاسترواشي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان هو وابن أخيه في معيشة واحدة ولهما اطميان وعقار ومواش عن أبيهما واحدما واشترى ازيداً عن ذلك من مالهما سوية واستمر على ذلك مدة من السنين وهما يتصرفان فيها سوية ثم توجه ابن الاخ الى بلد آخر ولم ياخذ شيئاً من ذلك ولم تصدر قسمة شرعية بينهما واشترى ابن الاخ بالبلدة التي توجه اليها عقاراً واطمیاناً ومواشياً من كسبه لنفسه دون غيره واستمر على ذلك ابن الاخ مدة من السنين ولم يقسم الذي عنده ومات العم وابن أخيه ولكل منهما ورثة ومن مدة ستة أشهر صارت القسمة بين ورثة العم فاقروا واعترفوا على يد بيعة من المسلمين بان استحقاق ابن الاخ باق عندهم الى الآن وبوقته عينوه وافرزوه وآخر جوهه على حدة بغير قسمة عليهم وبقي عند أحدهم على سبيل الامانة برضاه ورثة ابن الاخ والآن ورثة ابن الاخ طلبوا استحقاق والدهم فانكر واضح اليد ذلك وادعى انه ملك لوالده فهل اذا اثبت ورثة ابن الاخ ما ذكر بالبيعة الشرعية وثبت اعتراف ورثة العم جميعهم بان الشئ المنفرد المعين استحقاق ورثة ابن الاخ المذكور يكون لهم أخذه وليس له المنع في ذلك (اجاب) يعامل الحر المكلف باقراره فاذا ثبت اقرار ورثة العم البالغ بما ذكر امره وابتسليم ما اقربوا به لمالكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ادعى علي آخر لذي القاضي وعجزا عن اثبات ما ادعيا به ثم اعترفا بانهما لاحق لهما قبله و ابرأ ذمته براءة طامة بمحضرة شهود وكتب بذلك حجة شرعية ثم ادعى الا ان احدهما بما ادعى به سابقاً و قد مات بعض الشهود وعزل القاضي فهل تقبل

٢٧
مطلب لو ابرأ الصغير بعد بلوغه الوصي ثم ادعى عيناً تقبل

ربيع الثاني
١٢٦٧

جادی الاولی

١٩
مطلب شهد القاضي بعد عزله بالابراء بمحضرة مع آخر تقبل

جادی الاولی سنة

٢٤ ١٢٦٧

شهادته اذا كانت مع آخره وكانا عدلين (اجاب) اذا حصل الابرار العام من المتداعيين
لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر الا بحق حادث بعده ولا مانع من قبول شهادة القاضي
العقل بعد عزله على التبارى الواقع من المتداعيين بحضوره على ما افاده بعض علمائنا
والله تعالى أعلم (سئل) في عجلة جاموس مشو كة بين ثلاث اخوات شقيقات اشترى منها
من كسبهن معا تنازعن في قسمتها فحضرن عند القاضي ومعهن أخت لام فقالت إحدى
الثلاث الهالة لا ختي فلانة غير الشقيقة وأختي الشقيقتين والمحال ان المقررة مختلفة
العقل في حكم القاضي بان الهالة للاختين الشقيقتين والأخت التي للام اثلا فما هل
اذا تحقق ان الأخت المقررة مختلفة العقل ونبت شرأوهلوملكها لمن معالا عبرة باقرارها
وتسكون مشتركة بين الاخوات الثلاث الشقيقات دون الأخت التي للام (اجاب)
اذا تحقق زوال عقل المرأة المذكورة حين الافرار لا يكون اقرارها بما ذكر صحيحا وبينه
كون المتصرف ذاهل اولى من بينة كانه كان زائل العقل ولا عبرة بحكم القاضي
بدون مقتضاه على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقترت لامرأة يدين
واشهدت عليها وهي في حال الذهول فهل لا يجوز الاشهاد عليها وهي في تلك الحال
(اجاب) من شرط صحة الافرار والعقل فاذا كان الافرار حال غيبة العقل لا يكون صحيحا
وبينه كون المتصرف ذاهل اولى من بينة كونه مخلوط العقل او مجنوناً والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز واخذ زوجته معه واخذ منها بعض
دراهم قرصنة وبعد رجوعه من الحجاز تشاجر مع زوجته فطلبت منه الدراهم المذكورة
فأقر بالبعض وانكر البعض الآخر فطلبت منه البعض الذي أقر به فادعى أنه صرفه
عليها في الحجاز فهل اذا لم تاذن له في ذلك وصرف عليها زيادة عن نفقة الحضر بعد ذلك
تبرعاً عنه ويلزمه أن يوفىها البعض الذي أقر به (اجاب) يؤثر المقر بدفع ما أقر به للقر له
ولا رجوع على الزوج على زوجته بما صرفه عليها حال السفر زيادة على نفقة الحضر
حيث لم تاذن له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث
عنه شرعاً فوضع أحد الورثة يده على التركة ورفعت الدعوى لدى قاضي الناحية واعترف
واضع اليد بالتركة التي تحت يده وباعياها فهل اذا رفعت الدعوى لدى قاض آخر
وانكر واضع اليد شيئا من التركة بعد الاعتراف به يؤخذ باقراره ولا عبرة بانه سكاره
بعد الاعتراف (اجاب) الافرار حجة على المقر فيؤخذ به بعد تحققه وصدوره منه طائعا
مختارا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستول على بقرة باع نتائجها
الذي نتجته عنده ثم ادعى رجل آخر انها ملكه وانها ودعة عنده من هي تحت يده فصدقه
من هي تحت يده على انها ودعة فهل لا يمرى تصديقه بالنسبة لمشتري النتائج (اجاب)
نعم لا يمرى تصديقه على مشتري النتائج والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أحضر جماعة وأشهدهم على نفسه في حال صحته وسلامته ان جميع ما في منزل سكناءه من

٢٦ ١٢٦٧

مطلب بينة كونه
المتصرف ذاهل اولى
من بينة كونه مخلوط
العقل او مجنوناً

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

رجب

٣ ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

نحاس وفراش وما أشبه ذلك ملك لزوجته وانه لاحق له ولا ملك في جميع ما في المنزل من
الاعيان سوى ملبوس بدنه فقط وكتب بذلك وثيقة شرعية بشهادة جمع فهل اذا مات
عن زوجته وعن وارث سواها وادعى الوارث بشئ مما في المنزل من المتاع وانه ملك لمورثه
لا تسمع دعواه بشئ مما في المنزل يوم الاقرار والاشهاد سوى ملبوس بدن مورثه
(أجاب) ليس ببقية وورثة الميت معارضة زوجته فيما ثبت الملك لها فيه من الاشياء
المذكورة بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته وترافعا
بين يدي الحاكم الشرعي وادعى كل منهما على الآخر بأشياء معينة وعجز كل منهما عن
اثبات ما ادعاه على الآخر وبعد التنازع والتجزع عن البينة أبرأ كل منهما صاحبه براءة
عامة من كل دعوى وطلب وقبل كل منهما من الآخر لنفسه وسأحت المرأة المذكورة
الرجل من دعواها بالاشياء المرقومة وصدر بذلك اعلام شرعي ثم بعد ذلك أودت أن
تدعى عليه ببعض الحق المذكور والذي ادعت به عليه سابقا فهل لا تسمع دعواها بعد
ذلك حيث كان ما ذكرنا ثابتا بالوجه الشرعي ويكون الابراء العام قاطعا للنزاع (أجاب)
لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام بالحق حادث بعده وعليه فلا تسمع دعوى المرأة
المذكورة على الرجل المذكور بما ثبت الابراء منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفي عن زوجته ومعتقه وترك ما يورث عنه شرعا وضبطت تركته بحضرة نائب الشرع
الشريف وبحضرة وكيل سيد المتوفى وأخذت تلك الزوجة ما خصها من المتروك واستولى
على الباقي الوكيل المذكور ثم بعد مدة ظهر شخصان يدعيان انهما اولاد اعم المتوفى وادعيا
على تلك الزوجة بأشياء نفردوا غيرها من التركة بغير ثبوت نسب شرعي فصالحتهما بمبلغ
من الدراهم قبضاه منها على أن يبرأهما من دعواهما عليهما بما ذكرنا آه ابراء عامة وأقرأ
وصدقا بأنهما لا يستحقان قبلها شيئا لا قليلا ولا كثيرا من جميع متروك المتوفى
بحضرة بينة فهل على فرض ثبوت نسبهما اذا ادعيا على تلك الزوجة بشئ مما ادعياه
عليها أولا من التركة لا تسمع دعواهما عليهما بشئ مما ذكرنا ويمنعان عنها قهرا (أجاب)
نعم لا تسمع دعواهما بما ذكرنا على الزوجة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بما
صورته ادعى على عفرة ابن المرحوم محمد المسلم الذي كان يسمى قبيل اسلامه قبيسا
على الحاضر معه بالجلس تكفورا براهيم الارمل التي اكيل عن زوجته البالغة العاقلة
تسكويه وعن أخيها البالغ العاقل لميه ولدي اربعين حيطه الارمل المتوفى الثابتة وكالته
عنها فيما سيذكر بشهادة بينة من المسلمين ان موكلتي تسكفوا المذكور واضعان أيديهما
من غير وجه على الدار المتروكة للادعى المذكور عن والده بناحية طنفة تدرب الرحبة
المهددة بمحدود أربعة الحد الغربي ينتهي لدوار السيد خليل الخليفة والحد الشرقي ينتهي
للاقطعة الارض الخربة المملوكة للسيد مصطفى الخادم والحد البحري ينتهي للدراب
المذكور وفيه الباب والحد القبلي ينتهي للحمام القديم والاين يريد على عفره المدعى

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

شعبان

٢

١٢٦٧

١٤

شعبان

سنة

المذكور دفع يدي الموكنين المذكورين عن الدار المذكورة ليحوزها ويتقاع بها
فمثل تكفورا ابراهيم عن ذلك فاجاب بان الدار المذكورة كانت مملوكة لوالد المدعى
المذكور وان اربين حيطه والدمو كلين المذكورين اشتراها حال حياته بثمن معلوم
من محمد والد المدعى فمحمد ذلك على المذكور محمد اكلما فطلب من الوكيل المذكور
بينة تثبت ذلك فادعى غيبته وامهل مدة احضارها فطال النزاع بينهما ثم بعد النزاع
اطوى يل واشتداده صدق على عفره المدعى المذكور على ما اجاب به تكفورا المذكور
واقر واعترف ان والده حال حياته باع الدار المذكورة بالثمن المذكور لاردين حيطه
والدمو كلين المذكورين واقرب على المذكور انه لا يستحق فيها شيئا فهل هذه الدعوى
بهذه الكيفية صحيحة وهل التصديق والاقرار الواقع من على المذكور بما ذكر يقتضي
عدم ثبوت شيء له في الدار المذكورة ويقتضي ثبوت ملكها للموكنين المذكورين
ما الحكم في ذلك (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا اعترف الرجل المذكور وصدق
على بيع والده لما ذكر على الوجه المسطور ولا يكون له معارضة المدعى عليهما
صحت الدعوى أولا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بموجب
سندات يده طالبه به فاراد محاسبته على ما له عنده فسامحه وامرأ كل منهما فمات الآخر
برأه عامة بخضرة جمع من المسلمين فطلب منه السندات فقال له لم تكن معي فهل اذا اراد
بعد مدة أن يطالبه بالدين الذي ابرأه منه منه مهلا بالسندات المذكورة لا يجاب
لذلك حيث كان الابراة ثابتا بالبينات الشرعية ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعد الابراة العام الا بحق حادث بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
زوجه فطلقها ثم بعد وقوع الطلاق طلب منها الخنلا كانت تزني به وهي في عصمته
بموجب بيعة تشهد له انه ائسها الخنلا زينة فقط من غير علمك لها فادعت انها ائسها
بمجرد لبسها وحيازتها والحال انه ليس من مهرها فهل لا تجاب لذلك (اجاب) نعم
لا تجاب لذلك والحال هذه حيث اعترفت باصل الملك للزوج ولم تثبت انتقاله لها بناقل
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان ادعى أحدهما على أخيه بخضرة أبيهما
بانه أخذ مالا معلوما لا بهما كان مدفونا بمكان كذا ويريد محاسبته في شأنه فكذب
الاب المدعى وأقر بانه لم يكن له مال مدفون ولا ادعى على ابني شيئا من ذلك ولم يكن لي
قبله حق ثم مات الاب بعد ذلك عن ولديه المذكورين واراد الاخ المدعى ان يدعى على
أخيه المدعى عليه بعدموت أبيه بما كان ادعى به عليه في حياة أبيه من المال المذكور
فهل لا تسمع منه دعوى بعد ثبوت براءة أبيه له من ذلك في حياته (اجاب) لا تسمع
دعوى الاخ المدعى على أخيه المدعى عليه بشيء مما وقع الابراة عنه من الاب لابنه المدعى
عليه في حال حياته كما هو مذكور والله تعالى (سئل) في جماعة لهم أخذوا عطاء من الصوا
من بعضهم وأقر كل واحد منهم بأخذ حقه من الآخر ولم يكن لاحد قبيل الاخر حق

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

رمضان

١٢٦٧

١٩

ولا استحقاق لامن دين ولا من اجر ولا من غيره ولا دعوى ولا طلب ولا مال لامن ملك ولا
من وقف ولا غيره وابرا كل ذمة صاحبه ابراءا عاما فهل اذا ادعى أحدهم على الآخر
يدين أو غيره مما دخل تحت الابرأ لا تسمع دعوى كل على الآخر (أجاب) لا تسمع
الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
أخيه بدراهم وبعض مواش انهما مشتركة بينهما وانها من كسبهما سوية فأنكر الاخ
المدعى عليه وجحد دعواه فحضر جماعة من المسلمين وأوقعوا الصلح بينهما على قدر معلوم
من الدراهم دفعه الاخ المدعى عليه بالجلس وابرا الاخ المدعى ذمة أخيه براءة عامة من
جميع ما ادعى به وأسقط حقه من دعواه بجميع ذلك وكتب بذلك حجة شرعية من نائب
القاضي فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للاخ الرجوع على أخيه بشئ من ذلك
بعد الصلح والابرأ العام ويمنع من معارضة أخيه في ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى
بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
بمبلغ معلوم من الدين وطالبه به فأنكر دعواه وادعى انه كان يحاسب معه عليه وزاد له مبلغ
عنده أقر له به آخر كل حساب بينهما وأنه حصل بينهما وبينه انقضاء للصلح والابرأ العام فيما
عدا المبلغ الذي زاده فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يلزمه دفع ما ثبت اقراره به ولا
تسمع دعوى كل على الآخر بعد ذلك (أجاب) على المقر دفع ما تحقق اقراره به للمقر له
وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وأخيه القائب فحضر الاخ بعد سنة من موت أخيه هو وأراد
مقاسمتها في التركة فأبرز ورقة مشهولة بخطم أخيه الميت مكتوب فيها ان له في ذمته مبلغ
دراهم قدره كذا وتزعم ان هذا خطه وأنه كتبها وأقر لها بالمبلغ المسطر فيها والحال
انه ليس في الورقة شهود ولا بيعة تشهد بعضونها فهل لا عبرة بتلك الورقة حيث لم يثبت
مضمونها شرعا (أجاب) صرحوا بعدم سماع الدعوى بناء على الاقرار وبانه لا يقضى
بصلح لم يثبت مضمونه شرعا فلا تسمع دعوى المرأة المذكورة بناء على الاقرار وبقرض
سماعها لا يحكم لها بما حادها الا اذا أثبتته بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة ادعوا على رجل مقيم بقر يتهم له فيم اعقار أشياء معينة بجمعة جماعة من عمدة
الناحية فكلفوا اثبات دعوهم فجهزوا عن ذلك فظهر للعمدة الحاضر بين ان هذا
الشئ المدعى به كذب وثمان فاقروا واعترفوا بان دعوهم عليه لا أصل لها وانما
المقصود من دعوانا عليه اخراجه من بيننا ولا يقيم معنا فامتنل الرجل لذلك وصالحهم
على خروجه من عندهم وضربوا له مدة معلومة ينقل فيها مائة تاعه فلما مضت المدة أتى
الخروج من عندهم فهل لهم اجباره على الخروج من غير وجه شرعي واذا طلبوا إقامة
الدعوى المذكورة ثانيا عليه لا تسمع منهم بعد اقرارهم واعترافهم بانهم كاذبون ولا
دعوى لهم قبيله وان المراد خروجه من بينهم (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

الحجة

١

سنة

الحجة

الاتقال من البلدة المذكورة ولا تسمع دعوى الجماعة المذكورة عليه حيث تحقق عليهم ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وابنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وحصه في طاحونة ونورج وغير ذلك مما يورث شرعا فاسقطت احدي البنات حقها مما يخصها بالارث قبل القسمة والافراز لابن أخ لها فهل لا يصح الاسقاط في الاعيان المذكورة ولا يكون لابن الاخ منعها من نصيبها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط على ما اُفتي به العلامة الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان خرب بين اثنين اذن احدهما الآخر في عمارته وبنائه ليرجع بها عليه فهدم جره وبناه حسب اذنه ثم حبس المعمر في ديون عليه فاراد اربابها بيع ما يملكه من العقار في الدين فاقروا هو في السجن بان نصف بناء هذا المكان ملك لشر يكه وانه اعطاه جميع ما صرفه في العمارة خوفا من بيعه بمحضرة بيته وكتب بذلك حجة وبعد خروجه من السجن اقر المقر له بانه ما صرف في العمارة المذكورة ولا اعطى المعمر المذكور ما صرفه فيها بانه وان مبلغ الصرف باق بذمته فهل اذا ثبت اقرار المقر له بالبينة الشرعية بما ذكر يكون للمعمر المذكور الرجوع بما صرفه في العمارة (اجاب) ذكر في الاشياء وغيرها ان المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره لانه يرتد بالردو يفهم من كلام الفقهاء ان محل ارتداد الاقرار بالردمالم يصدق المقر له قبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين وأثبت عليه ثم بعد ذلك طلب منه إعادة الحساب الذي من جلته الدين الذي أنبته عليه فأجابته لذلك وظهر وتحقق انه لم يكن عليه هذا الدين وصدق كل على براءة قمة الآخر وأقر كل انه لم يكن له قبل صاحبه حق وولادين ولا دعوى فهل اذا اراد المدعى بعد ذلك ان يرجع عن تصديقه وبراءته المذكورة يطالب المدعى عليه بما كان ادعاه وأثبت عليه قبل التصديق والابراء لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده فاذا تحققت البراءة العامة من كل واحد من الرجلين المذكورين للآخر لا تسمع دعوى احدهما على الآخر الا بشئ حادث بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه حال صحته وسلامته ان جميع ما في بيته ملك لوالدته سوي ملبوس يده وما شبه مما هو خاص بالرجال ومات وعليه ديون فهل لا يكون تركه عنه الا ما كان مختصا بالرجال ولا يكون لاحد من ارباب الديون معارضة والدة المتوفى والحال هذه في غير المختص بالرجال (اجاب) اذا قال الرجل ما في بيتي لفلان صح اقراره كافي الدر المختار وفي حواشيه يصح الاقرار بالعام كافي يدي من قليل او كثير او عبدا او متاعا او جميع ما ينسب الى فلان واذا اختلفا في عينها كانت موجودة في يده وقت الاقرار او لا فالقول للمقر الا ان يقيم المقر له بينة انها كانت موجودة في يده وقت الاقرار انتهى وفي واقعات المفتين عن الواقعات الحسامية ما نصه رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل

١٢٦٧

٦

مطلب الاقرار يرتد بالرد
مالم يصدق المقر له قبل
الرد

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٤

ولا استحقاق لامن دين ولا من اجر ولا من غيره ولا دعوى ولا طلب ولا مال لامن ملك ولا
من وقف ولا غيره وابرا كل ذمة صاحبه ابراء عامافهـل اذا ادعى أحدهم على الآخر
بدين أو غيره مما دخل تحت الابراء لا تسمع دعوى كل على الآخر (أجاب) لا تسمع
الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
أخيه بدراهم وبهض مواش انهما مشتركة بينهما وانها من كسبهما سوية فأنكر الاخ
المدعى عليه وجحد دعواه فحضر جماعة من المسلمين وأوقفوا الصلح بينهما على قدر معلوم
من الدراهم دفعه الاخ المدعى عليه بالجلس وابرا الاخ المدعى ذمة أخيه براءة عامة من
جميع ما ادعى به واسقط حقه من دعواه بجميع ذلك وكتب بذلك حجة شرعية من نائب
القاضي فهل اذا ثبت ذلك بالبيننة الشرعية لا يكون للاخ الرجوع على أخيه بشئ من ذلك
بعد الصلح والابراء العام ويمنع من معارضة أخيه في ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى
بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
بمبلغ معلوم من الدين وطالبه به فأنكر دعواه وادعى انه كان يحاسب معه عليه وزاد له مبلغ
عنده أقر له به آخر كل حساب بينهما وانه حصل بينهما وبينه انقضاء للصلح والابراء العام فيما
عدا المبلغ الذي زاده فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يلزمه دفع ما ثبت اقراره به ولا
تسمع دعوى كل على الآخر بعد ذلك (أجاب) على المقر دفع ما تحقق اقراره به لأقر له
وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وأخيه القائب فحضر الاخ بعد سنة من موت أخيه وهو أراد
مقاسمتها في التركة فأبرزت ورقة مشهولة بخطم أخيه الميت مكتوب فيها ان لها في ذمته مبلغ
دراهم قدره كذا وتزعم ان هذا خطه وانه كتبها وأقر لها بالمبلغ المسطر فيها والمحال
انه ليس في الورقة شهود ولا بينة تشهد بمضمونها فهل لا عبرة بتلك الورقة حيث لم يثبت
مضمونها شرعا (أجاب) صرحوا بعدم سماع الدعوى بناء على الاقرار وبانه لا يقضى
بصلح لم يثبت مضمونه شرعا فلا تسمع دعوى المرأة المذكورة بناء على الاقرار وبفرض
سماعها لا يحكم لها بما لها الا اذا أثبتته بالطريق الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة ادعوا على رجل مقيم بقرية لهم فيه اعمار اشياء معتق بمحضرة جماعة من هذه
الناحية فكافوا اثبات دعوهم فتهزوا عن ذلك فظهر للعمدة الحاضر من ان هذا
الشئ المدعى به كذب وبهتان فأقروا واعتزوا بان دعوهم عليه لا أصل لها وانما
المقصود من دعوانا عليه اخراجه من بيننا ولا يقيم معنا فامثل الرجل لذلك وصالحهم
على خروجه من عندهم وضربوا له مدة معلومة ينقل فيها ما تاعه فلما مضت المدة أتى
الخروج من عندهم فهل لهم اجباره على الخروج من غير وجه شرعي واذا طلبوا اقامة
الدعوى المذكورة ثانيا عليه لا تسمع منهم بعد اقرارهم واعتزافهم بانهم كاذبون ولا
دعوى لهم قبله وان المراد خروجه من بينهم (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

الحجة

١

الحجة

سنة

الاتقال من البلدة المذكورة ولا تسمع دعوى الجماعة المذكورة عليه حيث تحقق عليهم ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وابنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وحصه في طاحونة ونورج وغير ذلك مما يورث شرعا فسقطت احدى البنيتين حقها مما يخصها بالارث قبل القسمة والافراز لابن أخ لها فهل لا يصح الاسقاط في الاعيان المذكورة ولا يكون لابن الاخ منعها من نصيبها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط على ما أفق به العلامة الرملی والله تعالى اعلم (سئل) في مكان خرب بين اثنين اذن أحدهما الآخر في همارته وبنائه ليرجع بها عليه فعمد به وبناه حسب اذنه ثم حبس المعمر في ديون عليه فأراد أربابها بيع ما يملكه من العقار في الدين فأقر وهو في السجن بان نصف بناء هذا المكان ملك لشر يكه وأنه اعطاه جميع ما صرفه في العمارة خوفا من بيعه بمحضرة بينة وكتب بذلك حجة وبعد خروجه من السجن أقر المقر له بأنه ما صرف في العمارة المذكورة ولا أعطى المعمر المذكور ما صرفه فيها باذنه وان مبلغ الصرف باق بذمته فهل اذا ثبت اقرار المقر له بالبينة الشرعية بما ذكر يكون للمعمر المذكور الرجوع بما صرفه في العمارة (اجاب) ذكر في الاشياء وغيرها ان المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره لانه يرتد بالرد ويغهم من كلام الفقهاء ان محل ارتداد الاقرار بالردم لم يصدق المقر له قبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين وأثبت عليه ثم بعد ذلك طلب منه إعادة الحساب الذي من جلته الدين الذي أثبت عليه فأجاب به لذلك وظهر وتحقق انه لم يكن عليه هذا الدين وصدق كل على براءة ذمة الآخر وأقر كل انه لم يكن له قبل صاحبه حق ولا دين ولا دعوى فهل اذا أراد المدعى بعد ذلك ان يرجع عن تصديقه وبراءته المذكورة يطالب المدعى عليه بما كان ادعاه وأثبت عليه قبل التصديق والابراء لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده فاذا تحققت البراءة العامة من كل واحد من الرجلين المذكورين للآخر لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر الا بشئ حادث بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه حال صحته وسلامته ان جميع ما في بيته هالك لوالدته سوى ملبوس بيده وما شبهه مما هو خاص بالرجال ومات وعليه ديون فهل لا يكون تركه عنه الا ما كان مختصا بالرجال ولا يكون لاحد من ارباب الديون معارضة والدته المتوفى والحال هذه في غير المختص بالرجال (اجاب) اذا قال الرجل ما في بيتي لغلان صح اقراره كافي للدور المختار وفي حواشيه يصح الاقرار بالعام كافي يدي من قليل او كثير او عبد او متاع او جميع ما ينسب الى لغلان واذا اختلفا في عينها كانت موجودة في يده وقت الاقرار او لا فالقول للمقر الا ان يقيم المقر له بينة انها كانت موجودة في يده وقت الاقرار انتهى وفي واقعات المفتين عن الواقعات الحسابية ما نصه رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل

١٢٦٧

٦

مطالب الاقرار يرتد بالرد

ماله يصدق المقر له قبل الرد

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٤

مطلب القول المدعى المحذ
والبينة بينة مدعى التلجئة
في الافرار

١٣٦٨

٦

١٣٦٨

١٥

١٣٦٨

٢٢

منزله لامرته غير ما عليه من الثياب فسات وترك ابنا فقال الابن ان كل ذلك تركه ابني
ففي هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتلك الزوج
اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منه والاحتجاج بهذا الافرار وما لم يكن
لها فيه ملك لا يكون لها ملكا بهذا الافرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك
تركة الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الافرار يحكم بالافرار بجميع ما كان
في المنزل يوم الافرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر تلجئة بوصول مبلغ معلوم فهل
اذا قامت بينة على ان الافرار كان التلجئة لا يكون المقر ملزما بما اقر به ويكون له طلب
ما اقر به (اجاب) لا يجوز الافرار بالتلجئة بان يقول لاخراني اقر لك في الغلانية
بمال وتواطأ على فساد الافرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر به وان ادعى احدهما
ان هذا الافرار هزل وتلجئة وادعى الاخر انه جد فاقول للمدعي المحذ وعلى الاخر البينة
كذا في تنقيح الحامدية معز بالبدائع والتاثر اخانية وغيرهما فاذا اثبت مدعى التلجئة
في الافرار المذكور ودعواه بالبينة لا يلزم بما اقر به والا كان القول لمنكر التلجئة بينه
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رحمة الله تعالى عن بنتين وعاصب وترك
ملايين تحت يد احدى البنيتين فاقسمت البنيتان شيئا منه وصالحتا العاصب بشئ من
المال فما يخصه من الجميع ولم يرل الباقي عند واضعة اليد ثم توفيت اختها الى رحمة
الله تعالى عن ورثة وارادوا اخذ ما يخص مورثهم منها فانكرته ثم اقرت به طائفة
مختارة مبنية قدره فهل اذا رجعت عن اقرارها بذلك لا يقبل منها (اجاب) الافرار حجة
قاصرة على المقر فيعامل المقر باقراره ولا عبرة بانكاره بعد ذلك حيث ثبت اقراره
بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الهبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه
بانه واضع يده على متروكات مورثه وهي كذا وكذا الذي الحما كم الشرعي ويطالبه
باستحقاقه فيها ولم يثبت دعواه فتصالحا على ان يعبرئ المدعي المدعى عليه في نظير مبلغ
معلوم من الدراهم فابرأ المدعي اخاه براءة عامة وانه لا يستحق قبل اخيه شيئا من التركات
المدعى بها بمحضرة بينة وكتب بذلك حجة شرعية مشعولة بتختم الحما كم الشرعي ثم بعد مدة
يريد المدعي الدعوى فيما حصل فيه الابرأ العام متعللا بان الابرأ المذكور صدر منه
وهو قاصر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الابرأ المذكور صدر منه وهو بالغ عاقل
لا تسمع الدعوى فيما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان المبرئ المذكور كان
بالغ عاقل وقت الابرأ لا يعتبر انكاره لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسقطت
وساحت وتركت لاولاد بنتها ما يخصها من تركة زوجها وتركة بنتها على الشيوخ من
نخل وبيوت وغير ذلك مما يقبل التسمية ثم بعد ذلك رجعت في الاسقاط والمساخطة والترك
على يد الحما كم الشرعي وحكم لها بذلك واستولت عليه مدة من السنين وهي تتصرف
فيه بالبيع وغيره ثم بعد ذلك ماتت عن بنت وعن اولاد بنتها المتوفاة المذكورة فهل

يكون ذلك تركه عن المرأة المذكورة لغيرها ولا شيء لاولاد البنت واذا عمل اولاد البنت
 بان الجدة المذكورة اسقطت وساحت وتركت جميع ما يخصها من الميراث لاعتبار
 بتعليم بذلك (اجاب) الارث جبري لا يسقط بالاستقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجة وعن بنتين قاصرتين منها وترك جانب نخل مشتركا بينه وبين رجل
 اجني فوضع الشر يك يده على جميع النخل وصار يستغل ثمره ويستهلكه مدة ثلاثين
 سنة ثم بلغت القاصرتان وطالب كل منهما اخذ ما يخصه في النخل عن مورثه فامتنع
 الشر يك من ذلك متعللا بطول المدة فهل لاعتبار بتعلله بذلك ويكون للقاصرتين بعد
 بلوغهما اخذ نصيبهما في النخل عن مورثهما ولو طال المدة سيما والشر يك معترف
 بالملك فيه لمورثهما ويكون للوارث محاسبته على ما استغله من الثمر تلك المدة حيث
 كان معلوم القدر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مقر بالشركة في النخل للورث يؤمر
 برفع يده عما يخص ورثة شر يكه اذا لم يثبت انتقال الملك له فيه بناقل شرعي كما يكون لهم
 محاسبته على ما استهلكه من ثمره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على
 أحد بنيه المذموم عنه في معيشة وحده فطلب منه فاقراه به بعد النزاع بحضور بينة شرعية
 فهل اذا مات الاب بعد ذلك قبل اسقيفائه يكون الدين المذكور تركه يقسم بين جميع
 الورثة بالقرينة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم يكون الدين
 المذكور تركه عن الميت فيستحق لجميع ورثته بالقرينة الشرعية اذا كان الواقع
 ما هو مسطور الم يثبت فراغ الامة عنه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة توفيت عن زوجها وامها وابنتين وبنت قصر و بعد وفاتها اقرت الام للزوج بان لها
 تحت يد ابنتها المتوفاة المذكورة أربع قطع نخاس وقلادة معلقها جانب خيريات
 وما عدا ذلك من الامتعة مخلف عن ابنتها المذكورة ومالك لها وقت تحضر بر تركه
 المتوفاة ادعت باشيماز يادها ذكركه للزوج بقولها ان المتوفاة حال حياتها اقرت لها
 بها فهل اذا كان اقرار الام بعد الوفاة بان كامل ما هو تحت يد المتوفاة ملك لها ما عدا
 الاربع القطع النحاس والقلادة المعينة ثابتا بالبينة الشرعية يكون جميع ما تركته
 المتوفاة تركه عنها يقسم بين ورثتها ما عدا النحاس والقلادة التي تدعى بها ولا يقضي
 لها بما تدعيه من النحاس والقلادة بدون اثبات شرعي ولا تعتبر دعواها اقرارا للمتوفاة
 بتاويح سابق على تاريخ اقرار الام واذا تعللت الام المذكورة بان أحد شاهدى الاقرار
 ابن أخي الزوج لا يعتبر تعللها حيث لم يكن ابن الاخ في عيال معه ولا في معيشته (اجاب)
 دعوى الام على الزوج بالامتعة بنساء على اقرار البنت لها بذلك لا تسمع وشهادة ابن
 الاخ اعمه مقبولة حيث كان عدلا ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في عقار تحت يد
 اخوين اراد اقسيمته فمعرض لهما رجل وادعى ان له حقا معلوما في العقار المذكور يستحقه
 عن امه وهي تستحقه عن ابيها فسئل عن سكوته هذه المدة الطويلة فقال كنت لأعلم ان

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

ربيع الاول

١٢٦٨

منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب فبات وترك ابناً فقال الابن ان كل ذلك تركته ابني
 ففي هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتلك الزوج
 اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن
 لها فيه ملك لا يكون لها ملكا به هذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك
 تركته الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما كان
 في المنزل يوم الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر تلجئة بوصول مبلغ معلوم فهل
 اذا قامت بينة على ان الاقرار كان تلجئة لا يكون المقر ملزماً بما اقر به ويكون له طلب
 ما اقر به (اجاب) لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول لا اقر في اقر لك في العلانية
 بمال وتواطأ على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر به وان ادعى احدهما
 ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الاخر انه جده فاقول للمدعي الحد وعلى الاخر البينة
 كذا في تنقيح الحامدية معز بالبدائع والتا تاريخا نية وغيرهما فاذا اثبت مدعي التلجئة
 في الاقرار المذكور ودعواه بالبينة لا يلزم بما اقر به والا كان القول منكر التلجئة بينه
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رحمة الله تعالى عن بنتين وعاصب وترك
 ما يورث تحت يد احدى البنتين فاقسمت البنات شيئا منه وصالحتا العاصب بشئ من
 الورثة فما يخصه من الجميع ولم يرزل الباقي عند واضعة اليد ثم توفيت اختها الى رحمة
 الله تعالى عن ورثة وارادوا اخذ ما يخص مورثهم منها فانكرته ثم اقرت به طائفة
 مختارة مبينة قدره فهل اذا رجعت عن اقرارها بعد ذلك لا يقبل منها (اجاب) الاقرار حجة
 قاصرة على المقر فيعامل المقر باقراره ولا عبرة بانكاره بعد ذلك حيث ثبت اقراره
 بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الهمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه
 بانه واضع يده على متروكات مورثه وهي كذا وكذا الذي الحاكم الشرعي ويطالبه
 باستحقاقه فيها ولم يثبت دعواه فتصالحا على ان يبرئ المدعي المدعي عليه في نظير مبلغ
 معلوم من الدراهم فابرأ المدعي اخاه براءة عامة وانه لا يستحق قبل اخيه شيئا من التركات
 المدعى بها بمحضرة بينة وكتب بذلك حجة شرعية مشعولة بتختم الحاكم الشرعي ثم بعد مدة
 يريد المدعي الدعوى فيما حصل فيه الابرأ العام متعللا بان الابرأ المذكور صدر منه
 وهو قاصر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الابرأ المذكور صدر منه وهو بالغ عاقل
 لا تسمع الدعوى فيما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان المبرئ المذكور كان
 بالغاً عاقلاً وقت الابرأ لا يعتبر انكاره لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسقطت
 وساحت وترك اولاد بنتها ما يخصها من تركه زوجها وتركته بنتها على الشيوع من
 نخل وبيوت وغير ذلك مما يقبل القسمة ثم بعد ذلك رجعت في الاسقاط والمساهمة والترك
 على يد الحاكم الشرعي وحكم لها بذلك واستولت عليه مدة من السنين وهي تتصرف
 فيه بالبيع وغيره ثم بعد ذلك ماتت عن بنت وعن اولاد بنتها المتوفاة المذكورة فهل

مطلب القول للمدعي الحد
 والبينة بينة مدعي التلجئة
 في الاقرار

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٢

يكون ذلك تركه عن المرأة المذكورة لغيره او لاشئ لا اولاد البنت واذا عمل اولاد البنت بان الحدة المذكورة اسقطت وساحت وتركت جميع ما يخصها من الميراث لاعتبار بتعليمهم بذلك (اجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنتين قاصرتين منها وترك جانب نخل مشتركا بينه وبين رجل اجنبي فوضع الشر يك يده على جميع النخل وصار يستغل ثمره ويستهلكه مدة ثلاثين سنة ثم بلغت القاصرتان وطالب كل منهما اخذ ما يخصه في النخل عن مورثه فامتنع الشر يك من ذلك متعللا بطول المدة فهل لاعتبار بتعلله بذلك ويكون للقاصرتين بعد بلوغهما اخذ نصيبهما في النخل عن مورثهما ولو طال المدة سيما والشر يك معترف بالملك فيه لمورثهما ويكون للوارث محاسبته على ما استغله من الثمر تلك المدة حيث كان معلوم القدر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مقربا بالشركة في النخل للمورث يؤمر برفع يده عما يخص ورثة شريكه اذا لم يثبت انتقال الملك له فيه بناقل شرعي كما يكون لهم محاسبته على ما استهلكه من ثمره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على احد بنيه المنفرد عنه في معيشة وحده فطلبه منه فاقر له به بعد النزاع بحضرة بينة شرعية فهل اذا مات الاب بعد ذلك قبل استيفائه يكون الدين المذكور تركه يقسم بين جميع الورثة بالغريضة الشرعية اذا تحقق ماذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم يكون الدين المذكور تركه عن الميت فيستحق لجميع ورثته بالغريضة الشرعية اذا كان الواقع ما هو مسطور ما لم يثبت فراغ الامة عنه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وامها وابنين وبنت قهر وبعد وفاتها اقرت الام للزوج بان لها تحت يدايتها المتوفاة المذكورة أربع قطع نخاس وقلادة معلقها جانب خيريات وما عدا ذلك من الامتعة مخلف عن ابنتها المذكورة وملك لها وقت تحضر برتركة المتوفاة ادعت باشيماز يادة عما ذكرته للزوج بقولها ان المتوفاة حال حياتها اقرت لها بها فهل اذا كان اقرار الام بعد الوفاة بان كامل ما هو تحت يدايتها المتوفاة ملك لها ما عدا الاربع قطع النخاس والقلادة المعينة ثابتا بالبينة الشرعية يكون جميع ما تركته المتوفاة تركه عنها يقسم بين ورثتها ما عدا النخاس والقلادة التي تدعى بها ولا يقضى لها بما تدعيه من النخاس والقلادة بدون اثبات شرعي ولا تعتبر دعواها اقرارا للمتوفاة بتاخير سابق على تاريخ اقرار الام واذا تعللت الام المذكورة بان احد شاهدي الاقرار ابن أخي الزوج لا يعتبر تعلقها حيث لم يكن ابن الاخ في عيال معه ولا في معيشته (اجاب) دعوى الام على الزوج بالامتنع بناء على اقرار البنت لها بذلك لا تسمع وشهادة ابن الاخ اعسمة مقبولة حيث كان عدلا ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مفارقت تحت يد اخوين اراد اقسمة فتعرض لهما رجل وادعى ان له حقا معلوما في العقار المذكور يستحقه عن امه وهي تستحقه عن ابها فسد مثل عن سكوت هذه المدة الطويلة فقال كنت لا أعلم ان

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

ربيع الاول

١٢٦٨

٢٠

دبيع الاول سنة

٢٨ ١٢٦٨

دبيع الثاني

٤ ١٢٦٨

٢٣ ١٢٦٨

٢٣ ١٢٦٨

لاحي حقا في هذا العقار فاعترف الاخوان المذكوران بالملك لمورثه فيما ادعاه وتعللا عليه بظول المدة واراد امانعه من حق مورثه بتعللها بذلك مع اعترافهما له بالحق المذكور فهل لا يجابان لذلك ويؤثران بتسليم حق مورثه له ولا عبرة بالتعلل المذكور (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيه امل المقر باقراره ولا عبرة بالتعلل المذكور والحال هذه اذا لم يثبت بتقادم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد في عائلته اشترى احدى مكنانا ودفع ثمنه من مال ابيهم الذي بيدهم لنفسه ولجميع اخوته باطلاع ابيهم واذنه فبعد مدة مات الاب وبعض الاولاد بعده ثم ادعى المشتري الا ان بان المكان اشتراه له ولاخيه الميت فقط وظهر وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت فهل اذا ثبت ان من باشر الشراء اقر بانه اشتراه له ولاخوته باطلاع ابيهم واذنه من المال الذي بيدهم لا يبيهم يكون لهم جميعه لا يختص به المدعي واخوه ولا عبرة بالدعوى ولا بالوثيقة المجردين عن الالبات الشرعية (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فقط فيواخذ المقر باقراره بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فاستولى أحد اولاده على التركة وصار يدفع لكل من الورثة حصته من التركة وصالح بقتان اخواته على قدر معلوم وتواطأ معهما على يدبينة ان تكتب له حجة بوصول المبلغ المصالح عليه لها وهو يكتب لها سند على نفسه بهذا المبلغ المصالح عليه فكتب له حجة بذلك وكتب لها سند بذلك وسلمه لها وتوجه الى جهة فوات فيها فهل يعمل بهذا السند ويؤخذ المبلغ من تركته حيث كان هذا التواطؤ الذي حصل بينهما على يدبينة (اجاب) اذا ثبت ان الاقرار بقبض بدل الصلح كان مواضعة يكون للبنت المذكورة المطالبة به من تركته اذ هي ما حيث صدر الصلح والتخارج صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في اولاد عم في معاش واحد وما ورثه عن ابيهم وكسبهم الحادث بينهم على السواء فاشترى احدى مكنانة قطعة دار يريد الاختصاص بها دونهم فلم يرض الباقون اختصاصه بها فاقرا انه اشتراها لهم على السواء ككسبهم المحاصل بينهم وصار بناؤها وتصليحها من مالهم المشترك فيما بينهم ووضعوا ايديهم عليها بالاسكن جميعا واستقباض ذلك بين الناس فبعد مضي اربع عشرة سنة ارادوا ان يقتسموا ما بينهم من الامتعة وبالمجمل الدار المذكورة فادعى الاحد المذكور انهم متعللا بقوله اني اشتريتها لنفسى فقط فهل لا يجاب لذلك بعد اقراره انها للجميع مثل الاكتساب المحاصل بينهم ويمتنع من دعواه وتكون مقسومة بينهم على السواء (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر بموجب اقراره بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وَاخ ولها بعض امتعة وبعد موت الميتة اقر اخوها بان امتعة اخيه هذه له فيها النصف ولابنة اخيه النصف بطريق الميراث الشرعي على يدبينة ثم بعد ذلك ادعى ان بعض الامتعة التي ذكرت ليست لاخته

اللامه المتوفاة بعد اخته يريد بذلك منع البنت من حقها فهل بعد الافرار لا يقبل منه
 الب (اجاب) يعامل المقر بأقراره وايضا له الرجوع عنه فاذا ثبت اقرار الرجل
 المذكور بان هذه الامتعة كانت ملكا لاخته تكون ميراثا لها والله تعالى اعلم (سئل)
 امرأة تخاصمت من زوجها مطلقا عما لها عليه من المفروض لها ولا بنتها وأقرت بأنه لم
 يكن لها قبله حق ولا استحقاق ولا دهوى ولا دين ولا خلافة وأبرأت ذمتها براء عاما
 فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بأنه باق لها دين عنده من أصل المفروض لبنتها لا تسمع
 دعواها عليه (اجاب) ان تحقق الابراء العام من المطلق المذ كورة لزوجه لا تسمع
 دعواها عليه الا بحق حادث بعد الابراء العام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجة وابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وللتوفى المذ كور أخ ذى
 لم كان المتوفى المسلم اسكنه في منزل من جملة منازله لداخى فقره وبعد موت المسلم أرادت
 زوجته اخراج الذى من المكان المذ كور على يدوكيها فذكر الذى ان أخاه كان اسكنه
 بميدون أجرة فقره وطلب استجاره من وكيل الزوجة مشاهرة باجرة معلومة فطلب
 ثلثها منه أجرة لما مضى ثم بعد ذلك ادعى ان أخاه المسلم وهبه المنزل المذ كور حال
 حياته وأنكرت الزوجة دعواه فهل حيث طلب من وكيل الزوجة استجار المكان
 كور مشاهرة لا تسمع دعواه بعد ذلك ان أخاه المسلم وهبه له المنزل المذ كور لا سيما
 وأقر عند طلبه استجارا المكان المذ كور بأنه لم يكن له فيه حق على يد بيعة من أعيان
 المسلمين (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الذى المذ كور اذا ثبت ما هو مستور والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترك مع آخر في جاموسة وحصل منها نتاج واقسما
 القاصلا فيها وفي نتاجها وأقر كل واحد منهما له قبل الا يخرج حق ولا دعوى بشهادة بيعة
 خمسة ثم مات أحد الشريكين من أولاده ومضى على ذلك نحو أربع عشرة سنة فادعى
 الباقي على الشريك الحى بالنتاج الذى حصص فيه القسمة والتخلص بين أبيهم
 والشريك الحى وبالبون به فهل اذا ثبت التخلص والتفصل فيه بينهما وبين
 ثم قبل الموت وأقر كل واحد منهما لم يكن له قبل الا يخرج حق ولا دعوى بشهادة البيعة
 الشرعية لا تسمع دعواهم عليه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث
 الابراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنة القاصر منها
 بنتا تزوجها قبل موته عند آخر على مبلغ معلوم من الدراهم بشهادة بيعة ثم ان الزوجة
 ماتت مع ابنتها المذ كور بالاقطار الحجازية وأقامت فيها خمس عشرة سنة وحضرت بابنتها
 ثم ماتت فطلب رفع يد المهر عن البيت المذ كور ويدفع له دراهم المهر فهل
 كان الرهن مائتا بشهادة البيعة الشرعية واعترف له المهر بن بذلك يؤمر برفع يده عن
 بيت المذ كور بقبض دين الرهن ولا تكون غيبة الابن المذ كور في حال صغره مانعة له عن طلب
 ذلك (اجاب) حيث اعترف المهر بن بالرهن كما هو مذ كور كان عليه تسليم البيت لورثة

جمادى الثاني

٥

جاء الثاني سنة

١٢٦٨

٦

الراهن بعد استيفائه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن
 قاصر منها ونصبت الزوجة وصيا على ولدها القاصر ومن جملة المتروكات مركب تحت
 يد أخي المتوفى ومنزل ساكن فيه حال حياة أخيه فطلب وكيل الزوجة الوصية على
 ولدها من أخي المتوفى المحاسبة على أجرة المركب وأجرة المنزل ونارعه في ذلك فقال الأخ ان
 عيالي أرسلتهم الوجه القبلي وان قعدت في المنزل ادفع اجرتي وليس لي منزل ولا مركب ثم
 بعد ادعى الأخ المذكور ان أخاه وهب له المسكن المذكور فهل حيث اقر بأنه لا منزل له
 وقت المنازعة مع وكيل الوصية وقال ان قعدت فيه ادفع الاجرة لا تسمع دعواه الهبة بعد
 ذلك (أجاب) اذا قال ذواليد ليس هذا لي أو ليس ملكي وقت التنازع يكون ذلك
 اقرارا منه بالملك للنازع فلا تسمع منه دعوى انه ملكه قبل تاريخ الاقرار كما افاده
 العمادى وغيره وعليه فلا تسمع دعوى الهبة المذكورة والحال هذه ولو جرينا على رواية
 الاصل من ان قوله لاحق لمثلا ليس اقرارا بالملك للنازع بل هو اقرار بعدم ملك
 المقر لا تسمع دعواه الملك أيضا بتاريخ سابق على هذا الاقرار للتناقض اذ هو محتاج
 لاثبات الناقض السابق ودعواه به على هذا الوجه يناقضها اقراره بعدم الحق له في يوم
 بالتسليم لاقراره باصل الملك لمورث المنازع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة
 واحدة لهم مال مشترك بينهم اشترى أحدهم دارا من المال المشترك بينهم له ولاخوته ثم
 بعد ذلك ارادوا القسمة فاققر المشتري لادارانه اشترائها له ولاخوته وقسمها بينهم
 بالقرينة الشرعية فلهذا القاضى ومضى على ذلك مدة ثم بعد ذلك ادعى الأخ المشتري انه
 اشترى الدار لنفسه دون اخوته وبسببه وثيقة بذلك فهل لا عبرة بدعواه بعد اقراره
 واعترافه بالملك لهم فيها (أجاب) يعامل المقر باقراره بعد ثبوته عليه شرعا والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة كان بيدها أشياء من أمتعة وفرش ونحاس ادعاه أبوها وأخذها منها
 وصدقت على انها له ولم يكن لها فيها حق وأنه لم يكن لها عند أبيها دين ولا حق ولا عين
 ولا أمانة ولا شيء مما اتهم فيه الدعاوى وكل ذلك وهى في حال صحتها وسلامتها ثم بعد مدة
 ماتت عن أبيها وزوجها فهل اذا اراد الزوج منازعة الاب فيما بيده مما حصل فيه
 التصديق من ابنته قبل موتها وان يكون ميراثا لا يجاب لذلك اذا ثبت ذلك منها وهى
 في حال صحتها وسلامتها (أجاب) للزوج أخذ ما يخصه في جميع ما ثبت انه متروكة عن
 زوجته المتوفاة وليس له منازعة الاب فيما بيده مما اقرت به لابيها طائفة بدون وجه
 شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليما دفعتها لبيتها عارية لتتزين به في منزل
 زوجها ثم بعد مدة من الشهور ماتت البنت عن زوجها وعن أمها فاداد الزوج ان يجعل
 الحلي من جملة التركة معللا بانها تمتعت به وأنه صادر له كما بسبب ذلك والحال انه اقر
 واعترف بان الملك في الحلي للام المذكورة كورة بحضرة بيته فهل لا عبرة بتعلل الزوج بذلك
 ويمنع من معارضة الام حيث ثبت اقراره واعترافه لها بالملك بالبينة الشرعية (أجاب)

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

رجب
٢٧

رمضان

١٢٦٨

سنة رمضان

بجرد الاستمتاع لا يفيد الملك فلا عبرة بتعلل الزوج بما ذكروا الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا عن أبيهم عن اجدادهم عقاروا اطميانا وصاروا واضعين أيديهم على العقار والاطيان مدة خمسين سنة فجاء الاثنان رجل أجنبي واتفق مع رجل من الورثة انه يقر أن هذا العقار والاطيان للرجل الأجنبي ويبقى هذا الرجل الأجنبي للعقار والاطيان تحت يده هذا الوارث المقر له مدة حياته ويريد بذلك منع أقاربه من العقار والاطيان فهل اذا لم يكن مع الرجل الأجنبي بينة لا يكون له شيء في نصيب غير المقر ويكون له نصيب المقر فقط ما أخذه له باقراره (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيؤاخذ به فيما يملكه هو فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشترى به ازار بل حمام وبذر او يجعل ذلك تقاوى بطيخو يعمل فيه حتى يدو صلاحه فان حصل ربح فله المدفوع له الثمان وان حصلت خسارة فكذلك فلما وضع البذر في الارض ونبت جاء الربح فاضاعه فلما رأى ذلك صاحب الدراهم أحضره لاخذ بمحضرة اناس وقال له اجعل فلوسى عندك سلفا فسكت ولم يتكلم فهل ذلك السكوت لا يكون دليلا على رضا بكون الفلوس عنده سلفا (اجاب) السكوت كالافصاح في مسائل محصورة ليس ما ذكر في السؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا دارا بيد آخر بانها لمورثة مـ وانه مات وهي على ملكه فصادقهم على ان المورثة لهم وادعى شراءها منه قبل موته واقام بينة ثم ان البينة كذبت نفسها قبل الحكم بمحضرة جمع من المسلمين وقالت لا تعلم ببيعها ولا شرائها فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء بعد اعترافه بانها لمورثة لهم بالبينة العادلة لا يجب لذلك ويكون لا ريب الدار تزعمها منه ورفع يده عنها حيث وضع يده عليها في غيبتهم عن البلد بدون وجه شرعى (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور بان الدار للمورث ولم يثبت انتقال الملك له فيه بانناقل شرعى كان الواجب عليه تسليمها للمورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وتركها ما يورث عنها شرعا فادعى رجل بدين له على تركها فانكر الورثة دعواه فهل اذا اقام المدعى بينة شرعية على اقرارها بالدين في حال صحته او سلامتها تقبل بيته ويقضى له بها مع اليقين الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار المرأة المذكورة بالدين حال صحته كما هو مذكور بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعى يقضى بالدين لربه بعد اليمين ويؤخذ من التركة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستخدم عند آخر يتهامى امواله فاختم من اجابته فلما ظهرت خيانتة حاسبه على ما استهلكه فظهر بدمته مبلغ معلوم وساله وقت الحاسبة هل فلان وفلان اخذوا منك شيئا من هذا المبلغ فقال لم ياخذ مني احد منهم شيئا من ذلك ولا من غيره واقر ببراءة ذمتهم براءة عامة وان هذا المبلغ جميعه بدمته وانه سيدفعه لربه ثم بعد مدة ادعى على بعض من ابراهم من ذلك براءة عامة بانه اعطاه من هذا المبلغ شيئا وانه

١٢٦٨

١٨

القعده

١٢٦٨

١٩

الحجة

١٢٦٨

محرم

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٥

أخذه منه بتاريخ سابق على اقراره به ثم أخذه منه وبرائة ذمته وأراد احضار بيعة على ذلك فهل ذا ثبت ابرأؤه المذكور لا تسمع دعواه عليه بشئ من ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأء العام الالبحق حادث كما صرح به علماؤنا وعليه فلا تسمع دعوى الرجل المذكور على المدعى عليه اذا كان الواقع ما هو مرسوم من الله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان غائبا عن بلدته في شهر كذا ولم يزل غائبا مدة أشهر فلما حضر من غيبته ادعى عليه آخرانه اقراران بذمة أبيه للمدعى قدر ما علموا من الدراهم فانكر ذلك فلم يجد المدعى حجة الا انه ابرز من يده اعلاما من قاض يثبت اقراره على يدي بيعة لم تذكر اسماءهم في الاعلام فروجع سجل القاضى فوجد فيه ان ذلك بشهادة رجلين ميتين وان الاقرار المذكور بتاريخ غيبة المدعى عليه فهل لا عبرة بذلك الاعلام بموت الشاهدين موافقة لمذهب الامام الاعظم القائل انه لا يقضى بالصكوك وان قلتم نعم فهل اذا أراد المدعى اثبات مضمون ذلك الاعلام المكتوب في غيبة المدعى عليه وادعى بانه كان غائبا عن بلدة هذا القاضى في تاريخ الاعلام ومجهل الدعوى واقام بيعة من عدول المسلمين يشهدون على انه كان معهم في تاريخ كذا في بلدة كذا وثبت من شهادتهم ان المدعى عليه كان غائبا عن بلدة الدعوى وثبت بذلك بطلان الاعلام فليس للقاضى ان يثبت مضمونه لكونه واضح البطلان ام كيف الحال سيما والشهادة على غيبة المدعى عليه تبلغ حد التواتر (أجاب) صرحوا بان الدعوى بناء على الاقرار غير مضموعة وبانه لا يقضى بمجرد الصك بدون اثبات مضمونه شرعا لخروجه عن المحجة الشرعية التي هي البيعة أو الاقرار أو الصكول وفي الدر المختار شهادة النفي المتواترة مقبولة والله تعالى اعلم (سئل) في عامل قراض لرجلين ادعى ضياع مبلغ من مال القراض فلم يصدقه ارباب المال ثم اقر العامل بالمال المذكور لاحد ارباب المال طائعا مختارا وتحاسب ارباب المال مع بعضهما على رأس المال ورجحه بحضرة العامل المذكور وثبت لواحد من ارباب المال على الآخر باقراره له طائعا مختارا مقداره معلوم من الدراهم آخر كل حساب بينهما وكتب له به سند على نفسه فهل يكون للمقر له مطالبة المقر بما اقر له به آخر كل حساب بينهما بمقتضى السند المذكور الثابت شرعا (أجاب) يعامل المقر باقراره فللمقر له مطالبة المقر بدينه بعد ثبوت اقراره بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان كاتبا عند أحد التجار بكنندرية واقام عنده مدة تسع عشرة سنة من ابتداء سنة الف ومائتين وخمسين لغاية ألف ومائتين وثمان وستين ولما اراد التاجر الحج في سنة ست وستين ومائتين وألف تحاسب وتخلص مع من كان له حساب معه فظهر للتاجر المذكور قبل كتابته اثنتان وخمسون الف قرش وكسور بعد ان حاسبه معه على كافة ما يسقطه كل منهما ما قبل الآخر وتخلصا وتبادرا برأى عامة فيما عدا المبلغ المذكور وكل التاجر المذكور وكيله في استخلاص زماماته وقضاء اشغاله فاخذ الكاتب المذكور

ربيع اول
٣

١٢٦٩

١٢٦٩

٥

ربيع الاول سنة

وضاعة من الوكيل واصاف حسابها بخطه على المطلوب منه وما توفي التاجر في شهر الحجة ختام سنة ألف ومائتين وثمان وستين طلب الكاتب المذكور ما هيته من ابتداء المدة لغاية ألف ومائتين وثمان وستين فهل لا تسمع دعواه بذلك حيث تحاسب مع التاجر المذكور في سنة ست وستين والف ومائتين وتخالصا ولم يبق لاحدهما قبل الاخرى سوى المبلغ الباقي بذمة الكاتب ولا يكون لذلك الكاتب المطالبة بشئ مما يدعيه قبل التخالص واقرا كل بانه لا شئ له قبل الاخر سوى المبلغ الباقي بذمة الكاتب آخر كل حساب (اجاب) لا مطالبة لا كاتب المذكور بما يدعيه في تركه التاجر بتاريخ سابق على تاريخ التخالص والافرار على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشهدت على نفسها بانه ليس لها عند بنت اخيها شئ اصل ولا وبراها برائة عامة وهي كاملة العقل

١٢٦٩

١٣

بينة الذهن وسافرت مع ابن بنتها واقامت معه اشهر اثم ماتت وقدم ابن بنتها مدعيها بالخير قبل موتها بان لها عند بنت اخيها المذكورة قياتين في هاربق وسبعة مراحان من دراردم فانكرت بنت اخيها ذلك فهل له تحليفها او الوجود بينة البراءة واعترافه وايضا بعد ادعائه وانكارها قال بحضرة عدلين ان كان لي عندها حق فقد اسقطته على مكر اذ ذلك في مجلسين فهل له بعد ذلك تحليفها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد

ربيع الثاني

١٢٦٩

٧

العام الا بحق حادث بعده ولا يحلف المدعي عليه الا بعد الدعوى الصحيحة اذا انكر المدعي تحليفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجلين قدر معلوما من اعمهم مضاربة والرجح بينهما وبينهما مناصفة فاخذ العاملان المال وذهبا به الى بلدة ووراسلارب المال بالتجارة واستمر على ذلك مدة سبع سنين وبعدهم مضي تلك المدة الى رب المال وطالبهما منه الحساب فامتنع من ذلك لكونه ذا شوكه ثم بعد ذلك مات الشوكه ومات احد العاملين ثم بعد موت ذي الشوكه والعامل طلب العامل وورثة العامل الثاني الحساب مع وورثة رب المال وتحاسبوا مع بعضهم فظهر للعامل وورثة على الثاني قدر معلوم من الدراهم على وورثة رب المال واعترفوا به فبعد ذلك امتنعت وورثة رب المال من الدفع للعامل ولورثة العامل الثاني متعللين بطول المدة فهل والحال هذه تجوز وورثة رب المال على دفع ما تم به الحساب ولا يسقط حقهم بطول المدة (اجاب)

١٢٦٩

١١

لا يثبت الحق بتقدم الزمان ويؤخذ المقر باقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكاتب جلابان بعد ممر لها دار اثم بهد فراغ العمارة تحاسب معها على مبلغ معلوم وتخالصا على يد رئيس قمن المسلمين واقرا بانه لم يكن له قبلها شئ ثم بعد مدة ادعى ان له قبلها مبلغا معلوما من قمن العمارة غير الذي صارت عليه لها حسبة بتاريخ سابق على التخالص والافرار فهل لا يقبل قوله حيث انهما تخالصا على يد البينة واقرا به لم يكن له عندها شئ (اجاب) اذا ثبت اعتراف الوكيل المذكور باخذ ما صرفه في عمارة دار الموكلة المذكورة وانه لا يجوز له قبلها الا يكون له مطالبتها بشئ سابق على تاريخ التخالص والافرار على

١٢٦٩

٢٣

هذا الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بعضه مكتوب به سند بيد الدائن وبعضه بغير سند مقيم يد دفتر الدائن بخط المدين في عدم مدة قضي المدين الدين لدائنه وغفل عن شطبها من دفتر الدائن وطلب من الدائن السند المكتوب عليه بالبلغ فاقر الدائن واعترف بانه اخذ واستلم جميع ما في السند واشهد على نفسه الاشهاد الشرعي بذلك وان السند تائه في اوراق كثيرة واذا ظهر لا يعمل به ثم ادعى رب الدين المذكور بما في السند من الدين واظهره وانكر وصول ما فيه واقراره بما حصل منه وتداعيالدى قاضي الناحية وقضى بينهم وانقضى الحكم بعدم ثبوت شيء بذمة المدين للدائن فهل يعمل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي واذا طعن في أحد الشهود بانه قهوجي بعد قبول الشهادة وتزكيتها والحكم بها لايجاب لذلك ولا ينقض حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة على المقر ولا ينقض حكم القاضي بعد وقوعه صحته مستجمعة بالشرائط الشرعية والطعن في الشاهد المذكور بما ذكر بعد الحكم بشهادته لا يبطل القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قاصر وعلى ماله من قبل الميت مات الوصي عن ابن رشيد وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الابن يده على التركة الى ان بلغ القاصر وطلب حقه من ابن الوصي المذكور فاقر واعترف له ببلغ معلوم من الدراهم واعطاه بعض المبلغ وكتب عليه سند اباب بعض الآخر بخطه وختمه بحضور بينة شرعية ثم مات ابن الوصي قبل وفاء ما بقي عليه من المبلغ وترك تركة تفي بالدين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يصحبر الوارث على دفع ما بقي من الدين لربه من رأس تركته حيث ثبت اقراره بذلك المبلغ بانه دين في ذمته بعد استهلاكه في شؤون نفسه (اجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور حال صحته ببلغ معين من الدراهم يكون للمطالبة بيده في تركة المقر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم ميراثا فطلب أحدهم أخذ نصيبه الا قيل له عن مورثه فأنكره واوراثته واستحقاقه وادعوا انه أسقط حقه وأبرأ من أعيان التركة وحصل بينهم نزاع بسبب ذلك ثم بعد ذلك رجعوا عن دعواهم هذه وصدقوا له على الورثة وعلى نصيبه الا قيل له من ذلك عن مورثه وثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية لدى قاضي ناحيتهم وكتب لهم اعلام شرعي بذلك فهل اذا اراد بعد ذلك أحدهم أن يدعي بما ادعى به اولا ويرجع عن تصديقه لايجاب لذلك (اجاب) يعمل المقر بموجب اقراره ولا يجب أحد الورثة لمنع أحدهم مما يخصه في تركة مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لخادمه دراهم ليصرفها في الزراعة فاخذها واختلس منها بعض دراهم واختلس بعض ما تحصل من الزراعة فهل اذا أقر بما اختلسه من الدراهم وبما اختلسه من محصول الزراعة وطلب من سيده ان يسامحه فيما اختلسه فسكت عنه ولم يسامحه ولم يبرئه منه يكون للسيد مطالبة به ولا يسقط حقه بغير ابراء (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيؤخذ المقر بما أقربه طائعا ولاقر له المطالبة حيث لم يوجد مانع شرعي من

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

١٩

جمادى الثانية

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

٢٦

ذلك

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وزوجة بالغتين وابن ابن قاصر وترك
 مائة درهم شرعا وأقيم لابن الابن المذكور وصى من طرف القاضي وملت الورثة
 المذكرة جميعها للوصى المذكور على ان تكون تحت يده امانة برضامن غيرا كراهه فبعد
 مدة طلبت البنت والزوجة نصيبهما من التركة من الوصى المذكور فغضبهما متعللا بانهما
 استقطبا حقهما من التركة لابن الابن فهل هذا الاسقاط صحيح اذا اثبت الوصى المذكور
 أم لا واذا قلتم بالصحة فهل ذلك فيما عدا الاعيان من النقود ام في الجميع (أجاب)
 هو حوا بان الارث جبري لا يستقطبالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجة فقيم قاصر فاخذ بعض الورثة المبلغ مقدارا من مال مورثه من الدراهم معلوم القدر
 ووضعها عند رجل وديعة ثم ان القاضي اقام وصيا على القاصر وحصر مال الميت ومن
 حلت بها اخذ به بعض الورثة بعد موت مورثه ووضعها امانة عند الرجل المذكور وبعد ان
 حضرهما وصدق المودع والمودع على انه من متروكات المورث وقسمه بين الورثة ادعى
 المودع بان القدر الذي كان موضوعا تحت يد المودع له خاصة ويريد ان يغرمه اياه فهل
 له ان يقبل اقراره كما دعى به من مال المورث واقدمه على قسمته واخذ نصيبه منه كباقي
 الورثة لا تقبل دعواه به بعد ذلك على المودع المذكور والحال هذه (أجاب) يعامل
 باقراره فليس للرجل المذكور تضمين مودعه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 رجل توفي عن زوجة وورثة غيرها وبعد وفاة الزوج صار اخراج ما وجد من
 ماله وكانه التي عند الزوجة المذكورة وخلافها وجرى بيع المتروكات بالمزاد بعلم الزوجة
 وشاومتها الاشياء وقت البيع واشترت بعضا من التركة وقيد عليها من اصل استحقاقها
 الميراث وبعد مدة ادعت الزوجة المذكورة بان الاشياء التي اشترتها من التركة
 هي من اصل استحقاقها في الميراث كانت ملكا لها قبله فهل لا تسمع دعواها
 (أجاب) اذا ثبت اقرار الزوجة المذكورة بان الملك في تلك الاشياء لزوجها
 مع دعواها انها ملك لها قبل الشراء ويكون ذلك تركتها عن زوجها وصرحوا بان
 الشراء ما نعان من سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 من دار باعها لآخر بثمن معلوم دفعه المشتري له خفية ثم توجه الى حاكم شرعي
 بالبائع بالبيع للمشتري وقبض الثمن منه وذلك بحضور بينة من المسلمين وخرج بذلك
 شرعية بيد المشتري وبعد ذلك وضع المشتري يده على الحصة المذكورة مدة وصار
 فيها تصرف المالك ثم الآن يريد البائع منازعة المشتري في الحصة المذكورة
 فيكون البيع له ويحججه حجة كذا فلهذا اذا وجد للمشتري بينة تشهد له بالشراء من
 البائع المذكور ودفع الثمن له لا يعبأ بانه كاره البيع وليس للبائع منازعة المشتري بعد
 ذلك من الدعوى (أجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور
 بان الحصة وقبض ثمنها اتمالا يكون له معارضة مشتريها ولا عبرة لانه كاره البيع

١٢٦٩

٦

رمضان

١٦

١٢٦٩

الحجة

٦

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

وقبض الثمن بعد ثبوت ذلك عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورت
دارين عن أبيه واحدة كبيرة واحدة صغيرة فاعارا الصغيرة لرجل سكن فيها أقل من
خمس عشرة سنة ثم أراد ان يحددها وينفيها لنفسه فنعى المال من ذلك فهل اذا ادعى فيها
المالك لا تقبل دعواه من غير برهان شرعي لاسيما وانه معترف باصل الملك فيها المالكها
بالارث عن مورثه (أجاب) حيث اعترف واضع اليد على الدار المذكورة باصل الملك
لادعى العارية يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لربها اذا لم يثبت انتقالها اليه بناقل شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى لاخر عروضا وامره ببيعها وباتها اذا صارت
نقدوا يشتري بها ما يعطيه اخو رب العروض من النقد وشيئا يتجر فيه جوبا وغيرها
وما ظهر من الربح يكتون بينهما فباع العروض وصارت نقدوا واخذ من أخى رب
العروض مبلغا واشتري بالجميع ما أمر به رب المال وبعد بيعه حضر لرب المال
وتحاسبوا واعترف بأنه استهلك من رأس المال مائة وخمسة وأربعين قرشا وثلاثين
نصف فضة وكتب بها وثيقة لرب المال فهل اذا ادعى بعد ذلك ان عليه دينان من ثمن
ما اشتراه بعد اعترافه بأنه دفع ثمن ما اشتراه من مال المضاربة لا يجاب لذلك (أجاب) على
الرجل المذكور دفع ما ثبت اعترافه باستهلاكه من مال غيره ولا يقبل قوله في بقاء بعض
ثمن ما اشتراه ديناً بعد اقراره بدفع ثمنه من مال المضاربة والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات وله ولدان فمات القاضى على محل معلوم من الدار فيه الامتعة فلما
حضر الولد من الغيبة رأى المحل المختوم عليه مفتوحا فسأل زوجة أبيه عن فتح المحل
فقاتله انا وامك وزوجة أبيك المطلقتان منه فتخنا واخذت منه بعض الامتعة
وسلمتها لهما على اننا نقسمها اثلاثا فذهب بها الى القاضى فاحضرت بينة بما ادعته
عليها فلم تشهد لها به فهل اقرارها يسرى عليها وتلزم بجميع ما اعترفت به (أجاب)
يؤاخذ المقر بما ثبت اقراره به طوعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غصبا
منه آخر وسكنها مدة ثم مات كل من الغاصب والمغصوب منه عن ورثة فادعى ورثة
المغصوب منه على ورثة الغاصب بان الدار لمورثهم فاعترفوا له بمملكته المورثهم وادعوا
شراهم من مورث المدعين متعللين بوثيقة غير ثابتة المضمون فانكر ورثة رب الدار
دعواهم فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة من غصبت منه الدار نزعها منه (سئل)
باعتراهم ولوطالت المدة ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت (أجاب) الاقرار حجة قاضية
على المقر في عمل المقر وعو جب اقراره حيث كان مكلفا طوعا ولا يعول شرعا على وثيقة
مقطوعة الثبوت اذ حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والشكول والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وارض يده على قطعة ارض زراعية أميرية تلقاها عن أبيه مدة من السنين
وشارك عليها رجلا آخر وجعل له النصف في الزرع والبذر من كل منهما النصف ثم
أربع سنوات منع رب الارض الشريك عن الارض فادعى الشريك انه اتفق معه

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

محرم
٥

١٢٧٠

٢١

ربيع الاول سنة

ترك له نصف الارض ونزل له عنها في سنة كذا والحال ان الشر يك المدعى أقروا وافتقر
 واشهد على نفسه أن لاحق له في الارض المذكورة ما عدا نصف الزرع بحضرة بينة شرعية
 وذلك بعد تاريخ دعواه بمدة من الزمان فهل والحال هذه يؤخذ باقراره بان لاحق له
 في الارض المذكورة ويمنع عن معارضة صاحبها فيها (أجاب) الاقرار حجة على المقر
 فيعادل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتا وقفاني فيه
 زوجها بعض بناء من مالها بآتم أو أقرب بحضرة بينة بان جميع ما صرفه في العمارة من مال
 زوجته لا من مال نفسه وكتب بذلك سند اشترعيا ثم بعد مدة طلقها وادعى أن ما صرفه
 في العمارة من ماله ويريد مطالبتها فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره بالبينة الشرعية
 بان جميع ما صرفه من مال زوجته لا من مال نفسه يؤخذ باقراره ويحكم عليه به ولا عبرة
 بدعواه بعد الاقرار (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه بعد ثبوته
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقر في حال صحته وسلامته
 وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بدين لزوجته ثمن مصاغ اخذته من باعها واستهلك
 ثمنه في شؤون نفسه وصار دينها عليه فهل يصح ذلك الاقرار ويكون لها استيفاءه من
 ثمنه بعد موته اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون للزوجة اخذ مثل ثمن
 مصاغها من تركه زوجها بعد اثباته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 ادعى ودعيعة عند آخر لاجل الحفظ فطالب المودع ودعيعة منه فادعى ضياها بالسرقة
 من منزله فترافعا لدى المحاكم الشرعية واقام دعواه - مالديه فاعترف المدعى عليه
 بالوديعة المذكورة وادعى انها سرقت من عنده فازمه المحاكم الشرعية اليمن - على ذلك
 فلف وخرجا على ذلك فهل اذا وجد المدعى بينة على المدعى عليه باقراره ان الوديعة عنده
 لم تكن ضاغت يؤخذ باقراره ويجبر على استرداد الامانة الى أهلها شرعا حيث كان
 المرأة بقاء الامانة عنده وعدم ضياها بتاريخ متأخر عن دعواه الضياغ والتراجع بين
 القاضى بمدة من الزمان (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر بموجبه
 بحقيقة بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
 دفع له جانب من الدراهم في شهر شعبان سنة ٦٩ فانكر المدعى عليه دعواه ثم
 ادعى في شوال من السنة المذكورة بحضرة بينة شرعية بانه لم يدفع له شيئا من
 الدراهم التي ادعى انه دفعها له فهل اذا ثبت ما ذكر وادان يدعى بما ادعى به او لا
 احتساب لذلك (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجلين كان بينهما بيع وشراء واخذوا عطاء وشركة فتخاصموا - الى ما كان
 بينهما وظهر لاجدهما قبل الآخر به من دراهم فسلما له واعترف كل منهما بما استيفاه
 من قيمته من الآخر وانه لم يبق له قبل الآخر شيء فهل اذا ادعى أحدهما على الآخر
 شيئا قبل ما على تاريخ التعاسب والتخاصم لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى أحد

٩ ١٢٧٠

ربيع الثاني ٧

١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

جادی الاولی

٢٩ ١٢٧٠

٣٠ ١٢٧٠

جادی الثاني

١٦ ١٢٧٠

المذكورين على الآخر شي وقع عليه التماس والتخلص بينهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين تفاصلا من الشركة التي بينهما وجرى بينهما حساب شاف وبراء عام مما يتعلق بتلك الشركة وكتب بذلك صكوك لدى شهود اذ ذلك فهل اذا اراد ان يدعي أحدهما على الآخر بشي مما يتعلق بتلك الشركة لا تسمع دعواه والحال هذه وأيضا اذا رفع أحدهما دعواه ببلدة بعيدة عن بلد المدعي عليه والحال ان في بلد المدعي عليه كما شرعيا ينفذ الاحكام لا يجبر المدعي عليه للذهاب لتلك البلدة التي ادعى بها الخصم خصوصا مع تعذر ذهاب الشهود لحمل الدعوى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراء العام لا بحق حادث ولا يجبر المدعي عليه على الانتقال والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها عما لها عليه من الدين وأقرت بان ما في منزل زوجها الساكنة معه فيه ملك له سوى كذا وكذا وذلك في حال صحتها وسلامتها واختيارها بحضرة بينة ثم بعد ذلك بمدة ماتت المرأة المذكورة فهل اذا ثبت البراء والافرار المذكوران من المرأة المذكورة في حال صحتها وسلامتها لا يكون لاحد من ورثتها منازعة زوجها المذكور فيما ذكر به غير وجه شرعي (أجاب) اقرار الشخص لو اقره في صحته كاقراءه لاجني فيعامل بموجبه اذا ثبت بعد دعوى صحته حيث لا مانع وليس لورثة الزوجة مطالبة زوجها بالدين المبرأ منه في حال صحتها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بماء ضمونه ادعى حسين الطباخ الوصي من قبل القاضي على حنفي القاصر ابن المرحوم محمد علي الطباخ على زوجتي عبدربه على الطباخ بان مورث محجوره توفي عن زوجته وابنه القاصر المذكور واعلاه وترك تركته من نحاس وفراش وعقار وغير ذلك معينة معلومة مشتركة بينه وبين أخيه الا في ذكره وان المتوفى المذكور كان له أخ يسمى عبدربه توفي بعد موت أخيه عن ورثته الزوجتين وولد قاصر محجور احدي الزوجتين وكان الاخوان مع بعضهما في معيشة واحدة وكان مالهما مشترك كأيديهما وكانت صناعاتهما واحدة وكل ما كتباهما سوياً كان تحت يد المرحوم عبدربه واستمر اهل ذلك الى أن مات المرحوم محمد علي المذكور عن ورثته المذكورين ثم مات أخوه المذكور عن ورثته المذكورين أيضا وان المدعي عليهما المذكورين واصلت أيديهما على ذلك ويطلب عليهما الوصي برفع أيديهما عما يخص القاصر وسئل من المدعي عليهما ما عن ذلك فاجابا بالاعتراف بوفات المتوفيين عن ورثتهما المذكورين وذكرا ان الاشياء والعقار المذكورين مختلف عن المرحوم عبدربه وذكرا ان الحجة المكتوبة بشراء العقار المذكور باسم عبدربه خاصة وانكر تاما على ذلك فعارضهما المدعي المذكور قائلا ان المرحوم عبدربه به على الطباخ حال حياته اقر بان ما تحت يده من العقار والنحاس والمواشي مشترك بينه وبين أخيه المرحوم محمد علي المذكور مناصفة بينهما وكان ذلك في صحة المرحوم عبدربه به على المذكور مرارا

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٩

سنة

القعدة

١٢٧٠

٨

صحته المدعى عليهما على ذلك وقد ثبت وضع اليد على العقار وأوضح ما يلزم
 (أجاب) إذا أثبت الوصي المدعى كور الموت والوراثة والوصاية وحكم
 بذلك وأثبت اقرار عبده على المذكور حال صحته بأن العقار والنحاس والمواشي
 المذكورة مشتركة بينهما وبين أخيه محمد على المذكور مناصفة بينهما قضي على ورثة عبده
 وبه المذكور بأن ما أقر به مورثهم مشترك بينهما وبين ورثة محمد على المذكورين بعد
 استيفاء ما يلزم عملاً باقرار مورثهم إذا لا فرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ولا يمنع من
 ذلك والمحال ما ذكره كاتبة الحجة باسم المقر وحده والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما
 حصة وعطائي البيع والشراء في الأسباب فتعاسبا وتخالصا من بعضهما بموجب وثيقة
 ثبته المضمون بالتخالص وأبرا كل منهما مذمة الآخر ثم مات أحدهما عن ورثة
 لمعت ورثته بدين لمورثهم على الآخر فأنكر دعواهم وأدعى أنه تعاسب وتخالص من
 مورثهم فهل إذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي التعاسب والتخالص لا يجابون لذلك
 (أجاب) إذا ثبت التعالصال والابراء بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المبرئ مطالبة الآخر
 ببيع الأبراء عنه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بيته لزوجته
 معلوم من الدراهم وأبرأ ذمتها منه براءة عامة وأقر في مجلس البيع أن جميع ما كان
 بينهما من حلى ونحاس وفراش وغير ذلك من متاع البيت ملك لزوجته ولم يكن له
 شيء وكل ذلك في حال صحته وسلامته وكتب بذلك حجة شرعية فهل والمحال هذه إذا
 ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون كل من البيع والابراء والافرار صحيحا نافذا وإذا مات
 الزوج عن زوجته وعن وارث لا يكون للوارث معارضة الزوجة في شيء من ذلك بدون
 شيء (أجاب) نعم يكون كل من البيع والابراء والافرار صحيحا حيث كان ذلك
 في صحة الزوج ولا مانع واقراؤه الصحيح لوارثه كاقراءه للأجنبي فيقضي بموجبه وفي
 الثانية ولو قال يعني في صحته جميع ما هو داخل في منزلي لأمر أي غير ما على من الثياب
 من فادى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم هاهنا حكم وقتي فالحكم إذا ثبت
 في الافرار وحجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الافرار وفي الفتوى إذا علمت المرأة
 زوج صادق في اقراءه وإن جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في
 حوزة الزوجين إن تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالافرار الباطل
 على والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء جانب من ذهب وفضة
 في ذلك وقبل منه وأحاله على رجل آخر مدين للوكل بقبض قدر من الدراهم
 في الوكيل ما ذكره وقبل منه الوكيل ثم اعترف له الوكيل أنه قبضها من المحال عليه
 بل مع أنه قبض بعض ذلك واشترى للوكل بقدر ما قبضه من المحال عليه ما أمره بشرائه
 ما قبل كل من الموكل والوكيل والمحال عليه بأن الوكيل المذكور كورثا قبض البعض
 كورثا فقط وإن باقى المبلغ المحال به باقى بذمة المدين المحال عليه إلى الآن وبعد مدة

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٨

المذكورين على الاخر شي وقع عليه التماس والتخلص بينهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شر يكتنن تقاضا من الشركة التي بينهما وجرى بينهما حساب شاف و ابراهام مما يتعلق بتلك الشركة وكتب بذلك صكوك لدى شهودا ذلك فهل اذا اراد ان يدعي أحدهما على الاخر شي مما يتعلق بتلك الشركة لا تسمع دعواه والحال هذه وأيضا اذا رفع أحدهما دعواه ببلدة بعيدة عن بلد المدعي عليه والحال ان في بلد المدعي عليه ما كاشر عيا ينفذ الاحكام لا يجبر المدعي عليه للذهاب لتلك البلدة التي ادعى بها الخصم خصوصا مع تعذر ذهاب الشهود لحل الدعوى (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأه العام لا بحق حادث ولا يجبر المدعي عليه على الانتقال والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها مما لها عليه من الدين وأقرت بان ما في منزل زوجها الساكنة معه فيه ملك له سوى كذا كذا وذلك في حال صحتها وسلامتها واختيارها بمحضرة بينة ثم بعد ذلك بمدة مائة المرأة المذكورة فهل اذا ثبت الابرأه والافرار المذكوران من المرأة المذكورة في حال صحتها وسلامتها لا يكون لاحد من ورثتها منازعة زوجها المذكور في ما ذكره بغير وجه شرعي (اجاب) اقرار الشخص لو اقرته في صحتها كاقراءه لاجني فيعامل بموجبه اذا ثبت بعد دعوى صحيحة حيث لا مانع وليس لورثة الزوجة مطالبة زوجها بالدين المبرأ منه في حال صحتها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الحيرة بماء ضمنه ادعى حسين الطباخ الوصي من قبل القاضي علي حنفي القاصر ابن المرحوم محمد علي الطباخ على زوجتي عبدربه على الطباخ بان مورث محجوره توفي عن زوجته وابنه القاصر المذكور واعلاه وترك تركة من نحاس وفراش وعقار وغير ذلك معينة معلومة مشتركة بينهما وبين أخيه الا في ذكره وان المتوفي المذكور كان له أخ يسمى عبدربه توفي بعد موت أخيه عن ورثته الزوجتين وولده قاصر محجور احدى الزوجتين وكان الاخوان مع بعضهما في معيشة واحدة وكان مالهما مشتركا بينهما ما كانت صناعتهم ما واحدة وكل ما اكتسباه سوية كان تحت يد المرحوم عبدربه واستمر اهلى ذلك الى أن مات المرحوم محمد علي المذكور عن ورثته المذكورين ثم مات أخوه المذكور عن ورثته المذكورين أيضا وان المدعي عليهما المذكورين واضعنا أيديهما على ذلك فاجابا بالاعتراف بوفات المتوفيين عن ورثتهما المذكورين وذكرا ان الاشياء والعقار المذكورين مخالف عن المرحوم عبدربه وذكرا ان الحجة المكتوبة بشراء العقار المذكور باسم عبدربه خاصة وانكر تاما عدا ذلك فعادوا ضمه المدعي المذكور قائلا ان المرحوم عبدربه على الطباخ حال حياته أقر بان ما تحت يده من العقار والنحاس والمواشي مشترك بينهما وبين أخيه المرحوم محمد علي المذكور مناصفة بينهما وكان ذلك في صحة المرحوم عبدربه على المذكور مرارا عديدة فلم

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٩

القعدة

سنة

١٢٧٠

٨

فلم يصدق المدعى عليه ما على ذلك وقد ثبت وضع اليد على العقار وأوضح ما يلزم
ايضا فيه الحكم (أجاب) اذا أثبت الوصي المذكور الموت والوراثة والوصاية وحكم
بذلك وأثبت اقرار عبده على المذكور حال صحته بان العقار والنحاس والمواشي
المذكورة مشتركة بينهما وبين أخيه محمد على المذكور مناصفة بينهما قضي على ورثة عبد
ربه المذكور بان ما أقر به مورثهم مشترك بينهما وبين ورثة محمد على المذكورين بعد
استيفاء ما يلزم عملا باقرار مورثهم اذا اقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ولا يمنع من
ذلك والحال ما ذكر كتابة الحجة باسم المقر وحده والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما
اخذوا عطايا في البيع والشراء في الأسباب فتحاسبوا وتخالصا من بعضهما بموجب وثيقة
ثابتة المضمون بالتخالص وأبرا كل منهما ماذمة الآخر ثم مات أحدهما عن ورثة
فادعت ورثته بدين لمورثهم على الآخر فانكر دعواهم وأدعى انه تحاسب وتخالص من
مورثهم فهل اذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي التحاسب والتخالص لا يجابون لذلك
(أجاب) اذا ثبت التخالص والابراء بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المبرئ مطالبة الآخر
بما وقع الابراء عنه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بيته لزوجته
بثمن معلوم من الدراهم وأبرأ ذمتها منه براءة عامة وأقر في مجلس البيع ان جميع ما كان
تحت يدها من حلى ونحاس وفراش وغير ذلك من متاع البيت ملك لزوجته ولم يكن له
فيه شيء وكل ذلك في حال صحته وسلامته وكتب بذلك حجة شرعية فهل والحال هذه اذا
ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون كل من البيع والابراء والاقرار صحيحا نافذا واذا مات
الزوج عن زوجته وعن وارث لا يكون للوارث معارضة الزوجة في شيء من ذلك بدون
وجه شرعي (أجاب) نعم يكون كل من البيع والابراء والاقرار صحيحا حيث كان ذلك
حال صحة الزوج ولا مانع واقرا اصحح لوارثه كاقرا له للاجنبي فيقضى بموجبه وفي
الخاتمة ولو قال يعني في صحته جميع ما هو داخل في منزلي لامرأتى غير ما على من الثياب
ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم هاهنا حكم وقتي بالحكم اذا ثبت
هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة
ان الزوج صادق في اقراره وان جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في
سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر مديون للوكل بقبض قدر من الدراهم
لشترى الوكيل ما ذكر قبيل منه الحوالة ثم اعترف له الوكيل انه قبضها من المحال عليه
كذباع انه قبض بعض ذلك واشترى للوكل بقدر ما قبضه من المحال عليه ما أمره بشرائه
وتصادق كل من الموكل والوكيل والمحال عليه بان الوكيل المذكور انما قبض البعض
المذكور فقط وان باقي المبلغ المحال به باق بذمة المدين المحال عليه الى الآن وبعدمه

١٨

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٢٧١

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٥

أفلس الحال عليه و باق بذمته بعض المبلغ المذكور حسب التصديق على ذلك فهل اذا اراد الموكل مطالبة الوكيل المذكور بذلك الباقي اعتمادا على اقرار الوكيل السابق وان الوكيل يكون له ما بذمته ولو لم يكن تحصيله من الحال عليه لا يجاب لذلك بل ان هلك هذا الباقي يهلك على الموكل المذكور ولا يكون الاقرار السابق بالقبض موجبا لضمائه حيث كنوا متصادقين جميعا على عدم قبض ذلك الى الآن (اجاب) نعم لا يجاب الموكل المذكور لذلك والحال هذه وما يهلك من الدين على المدين يهلك على الموكل والحالة المذكورة انما هي وكالة بقبض الدين والاقرار السابق من الوكيل قد بطل بالتصادق المتأخر على عدم القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم من الدين عند رجل وصالحه وكيل المدين على بعضه و ابرأه المدين من باقي الدين فهل اذا اراد الرجوع فيما ابرأه منه لا يصح رجوعه ويبرأ المدين ببراءة الدين له (اجاب) اذا وقع ابراء رب الدين مدينه من بعض الدين صحح الا يكون له الرجوع على مدينه بما صحح الابراء عنه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل وزوجته بدين ولم يثبتوا ما ادعوه ثم بعد ذلك ابرأ الجماعة المذكورون الرجل وزوجته عما ادعوه عليهم ابرأة عامة من كل دعوى وطلب واقرؤا انهم لا يستحقون قبلها ما شئنا بحضرة بينة وكتبوا حجة شرعية بذلك ثم ان الرجل وزوجته دفعوا مبلغا من الدراهم للمدين على وجه البر والصلة فزعموا ان ذلك يثبت لهم حقا فيما كانوا يدعونه قبل البراءة وارادوا الدعوى عليهم ما ثابثي مما ابرأه منه فهل اذا ثبتت البراءة العامة كاذروا اقرارهم بانهم لا يستحقون قبل المدعى عليهم ما شئنا لا تسمع دعواهم عليهم ما شئني ويمنعون من معارضتهم ما شئنا (اجاب) لا تسمع دعواهم بشئ من الدين الذي وقع الابراء عنه حيث كان الابراء عنه ثابتا بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تشارك مع بعضهما في التجارة والمال لاحدهما فقط ومكثا متشاورين مدة يأخذ كل ما يخصه من الربح ثم تقاسمنا الشركة وتحاسبا مع بعضهما وظهر لرب المال على الآخر مبلغ معلوم فكتب على نفسه وثيقة يبقائه في ذمته يدفعه لصاحبه متى اراد وكتب له رب المال أيضا وثيقة بخلافه من تعلقات الشركة ما خلا ما بلغ الدين ثم بعد مدة طلب رب المال دينه من الآخر فادعى خسران المال ذلك المبلغ وادعى دفع شيء من ذلك لصاحبه فهل والحال ما ذكر لا يقبل قوله في الخسران بعد انما سببه واقراؤه بان المبلغ في ذمته ويحجر على دفع المبلغ المذكور لصاحبه اذا ثبت بالوجه الشرعي (اجاب) دعواه الخسران بعد انما سببه واقراؤه واعترافه بان ذلك المبلغ باق بذمته يكون رجوعهما اقراره فلا يقبل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين تقيادا بالميثاق عن أبيهما فوضعا أيديهما عليها مدة من الزمن ثم غاب أحد الاخوين عن بلدته فقام جماعة وادعوا على الحاضر بان لهم حقا في الدار المذكورة بطريق الميراث عن اصولهم فافترسهم بذلك لدى قاضي

سنة
جمادى الاولى

١٢٧١ ٢

جمادى الثاني

١٢٧١ ١٠

شعبان

١٢٧١ ١٣

رمضان

١٢٧١ ٨

ما حثهم ثم بعد ذلك حضر الغائب وأنكر ما ادعوه من الحق المذكور فهل يكون الاقرار
 المذكور نافذا في حق الحاضر ولا يصرى في نصيب الغائب الابحجة شرعية (أجاب)
 الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر بموجبه دون المنكر والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل وامرأة من أهل الذمة ترافعا الى المحكمة الشرعية وتخاصما من بعضهما في دعوا
 ميراث كانت بينهما ما وكتبت بينهما حجة شرعية ومضت مدة على ذلك فهل اذا ادعت
 المرأة زوجها لم يكن حاضرا معها في وقت تخاصمها من ذلك الرجل عند التداخي
 لا يعتبر ذلك ولا يشترط حضور زوجها معها كونهما بالغه رشيدة كاملة وأن ما وقع
 لا ينقض بوجه من الوجوه حيث صادف وجها شرعيا (أجاب) حضور زوج المرأة
 في المرافعة الرشيدة ليس بشرط في صحة تخاصمها من آخر او دعواها عليه فاذا وقع التخاصم
 المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا ينقض شرعا بعدم حضور زوج المرأة المذكور والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية من مستحقها باجرة معلومة في كل
 سنة وصار المستأجر يدفع اجرتها للمؤجر في كل سنة ثم بعد اثنتي عشرة سنة ادعى المستأجر
 أن المؤجر اقر له ببعضها والبعض الآخر اقر به لرجل اخني وان الاخني قد رهنه تحت
 يدي ويريد ان يقيم بينة على ذلك الاقرار وان يجعل اقرار المؤجر سببا للملك فيها وللرجل
 اخني والحال ان المستأجر المدعي المذكور لم يكن وكيل عن المدعي له بالاقرار في
 أرض المذكور فهل والحال هذه لا تسمع بينة المستأجر المذكور ولا عبرة بهذا
 اقرار ويمنع من مضاربة المؤجر في ذلك بدون وجه شرعي حيث كان المستأجر المدعي
 مستوفيا مقرا باصل الملك للمؤجر (أجاب) صرح علما وثنا بان الاقرار ليس سببا من
 سبب الملك وان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يدين لاخر من مدة تبلغ خمسا واثلاثين سنة وكل سنة يطالبه به فيقر له ويماطله في
 دفع الى ان مضت هذه المدة وفي وقتنا هذا ادعى انه دفعه له واخرج ورقة بختم المدعي
 عليه من الشهود مضمونها ان المدعي اخذ الدين المذكور والحال ان المدعي منكر
 دفع فهل تسمع دعواه الا أن بعد مضى هذه المدة حيث كان المدعي عليه مقرا بالحق
 وجود المطالبة من المدعي في كل سنة وهل اذا لم يثبت مضمون هذه الورقة بوجه من
 جهه ولم تكن معجولة في سجل ولم يحصل تصديق من المدعي على صحة مضمونها لا يعمل
 بها (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ويؤمر المقر بدفع ما أقر به من الدين لربه
 على ثبت دعواه دفعه اليه أو ابراءه منه بطريق شرعي ومن المقرر عن علما ثنائيه لا يعتمد
 على الخط والختم ولا يعمل به بدون اثبات مضمونه بوجه شرعي فيما عدى ما استثنى
 من صراف وبيع ومسارفاذا لم يكن رب الدين المذكور من هذا القبيل لا يحكم عليه
 بدفعه المذكور بدون اثبات شرعي بينة أو اقرار أو سكول والله تعالى أعلم (سئل)
 رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته بيت معين أقر هذا المتوفى في

أفلس الحال عليه وباق بذمته بعض المبلغ المذكور حسب التصديق على ذلك فهل إذا
 أراد الموكل مطالبة الوكيل المذكور بذلك الباقي اعتماداً على اقرار الوكيل السابق
 وإن الوكيل يكون ملزوماً بذلك ولو لم يمكن تحصيله من الحال عليه لا يجاب لذلك بل إن
 هلك هذا الباقي يهلك على الموكل المذكور ولا يكون الاقرار السابق بالقبض موجباً
 لضمانه حيث كنوا متصادقين جميعاً على عدم قبض ذلك إلى الآن (اجاب) نعم لا يجاب
 الموكل المذكور لذلك والحال هذه وما يهلك من الدين على المدينين يهلك على الموكل
 والمحوالة المذكورة انما هي وكالة بقبض الدين والاقرار السابق من الوكيل قد بطل
 بالتصادق المتأخر على عدم القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم من
 الدين عند رجل وصالحه وكيل المدين على بعضه وابرأ ذمة المدين من باقي الدين فهل إذا
 اراد الرجوع فيما ابرأ منه لا يصح رجوعه ويبرأ المدين ببراءة الدين له (اجاب) اذا وقع
 ابراء الدين مدينه من بعض الدين صححاً لا يكون له الرجوع على مدينه بما صحح الابراء
 عنه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل وزوجته بدين ولم يثبتوا ما ادعوه
 ثم بعد ذلك ابرأ الجماعة المذكورون الرجل وزوجته عما ادعوه عليهم ابراء عامة من كل
 دعوى وطلب واقرؤا انهم لا يستحقون قبلهما شيئاً بحضرة بينة وكتبوا حجة شرعية بذلك
 ثم ان الرجل وزوجته دفعوا مبلغاً من الدراهم للمدينين على وجه البر والصله فزعموا ان
 ذلك يثبت لهم حقاً فيما كانوا يدعونونه قبل البراءة وارادوا الدعوى عليهم ائناً يثبت
 مما ابرأوا منه فهل اذا ثبتت البراءة العامة كاذكروا اقرارهم بانهم لا يستحقون قبل المدعى
 عليهم ما شيئاً لا تسمع دعواهم عليهم ما يثبت ويمنعون من معارضتهم ما شرطاً (اجاب)
 لا تسمع دعواهم ما يثبت من الدين الذي وقع الابراء عنه حيث كان الابراء عنه ثابتاً
 بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تشاركا مع بعضهما في التجارة
 والمال لاحدهما فقط ومكثا متشاورين مدة يأخذ كل ما يخصه من الربح ثم تقاسموا
 الشركة وتحاسبا مع بعضهما وظهر لرب المال على الآخر مبلغ معلوم فكتب على نفسه
 وثيقة ببقائه في ذمته يدفعه لصاحبه متى اراد وكتب له رب المال أيضاً وثيقة بتخلوه من
 تعلقات الشركة ما خلا مبلغ الدين ثم بعد مدة طلب رب المال دينه من الآخر فادعى
 خسران المال ذلك المبلغ وادعى دفع شيء من ذلك لصاحبه فهل والحال ما ذكر لا يقبل
 قوله في الخسران بعد الحاسبة واقراره بان المبلغ في ذمته ويحجر على دفع المبلغ المذكور
 لصاحبه اذا ثبت بالوجه الشرعي (اجاب) دعواه الخسران بعد الحاسبة والفسخ واعترافه
 بان ذلك المبلغ باق بذمته يكون رجوعاً عما اقر به فلا يقبل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين اخوين تلقياها بالميراث عن أبيهما فوضعا أيديهما عليها
 مدة من السنين ثم غاب أحد الاخوين عن بلدته فقام جماعة وادعوا على الحاضر بان
 لهم حقاً في البار المذكور بطريق الميراث عن اصولهم فاقر لهم بذلك لدى قاضي

١٢٧١

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٥

جمادى الاولى سنة

١٢٧١

٢

جمادى الثاني

١٢٧١

١٠

شعبان

١٢٧١

١٣

رمضان

١٢٧١

٨

ثم بعد ذلك حضر الغائب وأنكر ما ادعوه من الحق المذكور فهل يكون الاقرار
 له كور نافذ في حق الحاضر ولا يصرى في نصيب الغائب الابحجة شرعية (أجاب)
 قرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر بموجبه دون المنكر والله تعالى أعلم (سئل)
 رجل وامرأة من أهل الذمة ترافعوا الى المحكمة الشرعية وتخاصما من بعضهما في دعوا
 أن كانت بينهما ما وكتبت بينهما حجة شرعية ومضت مدة على ذلك فهل اذا ادعت
 لهما من زوجها لم يكن حاضرا معها في وقت تخاصما من ذلك الرجل عند التداخي
 في ذلك ولا يشترط حضور زوجها معهما كونهما باللغة رشيدة كاملة وأن ما وقع
 من بوجه من الوجوه حيث صادف وجهها شرعيا (أجاب) حضور زوج المرأة
 بالغة الرشيدة ليس بشرط في صحة تخاصما من آخر او دعواها عليه فاذا وقع التخاص
 كور مستوفيا شرائط الصحة لا ينقض شرعا عدم حضور زوج المرأة المذكورة والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة من مستحقها بآجرة معلومة في كل
 موسم وصاد المستأجر يدفع اجرتها المؤجر في كل سنة ثم بعد اثنتي عشرة سنة ادعى المستأجر
 المؤجر اقراله ببعضها والبعض الآخر اقر به لرجل احبني وان الاجني قدره عنه تحت
 يدي وان يقيم بينة على ذلك الاقرار وان يجعل اقرار المؤجر سببا للملكية فيها وللرجل
 سببي والحال ان المستأجر المدعي المذكور لم يكن وكيل عن المدعي له بالاقرار في
 المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع بينة المستأجر المذكور ولا عبرة بهذا
 اقرار ويمنع من منازعة المؤجر في ذلك بدون وجه شرعي حيث كان المستأجر المدعي
 موقرا باصل الملك للمؤجر (أجاب) صرح علما وثابان الاقرار ليس سببا من
 سبب الملك وان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 من لا خرم من مدة تبلغ خمسا وثلاثين سنة وكل سنة يطالبه به فيقره ويماطله في
 الدية ان مضت هذه المدة وفي وقتنا هذا ادعى انه دفعه له واخرج ورقة بمختم المدعي
 من الشهود مضمونها ان المدعي اخذ الدين المذكور والحال ان المدعي منكر
 فهل تسمع دعواه الا ان بعد مضي هذه المدة حيث كان المدعي عليه مقر بالحق
 من المطالبة من المدعي في كل سنة وهل اذا لم يثبت مضمون هذه الورقة بوجه من
 وجه لم تكن معجلة في قبول ولم يحصل تصديق من المدعي على صحة مضمونها لا يعمل
 (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ويؤثر المقر بدفع ما أقر به من الدين لربه
 من دعواه دفعه اليه او ابراء منه بطريق شرعي ومن المقر عن علما ثابته لا يعتمد
 المحتم ولا يعمل به بدون اثبات مضمونه بوجه شرعي فيما عدى ما استثنى
 من مراف وبيع وسمسار فاذا لم يكن رب الدين المذكور من هذا القبيل لا يحكم عليه
 في المذكور بدون اثبات شرعي بينة او اقرار او سكول والله تعالى أعلم (سئل)
 رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته بيت معين أقر هذا المتوفى في

الحجة سنة

١٢٧١

٢٥

حال صحته بان نصفه ملك لزوجته وكتب لها سند بذلك وختم عليه ولها يئنة تشهد بهذا
الاقرار أيضا فهل لا سبيل للورثة على هذا النصف ولا يكتفون تركه اذا ثبت الاقرار
المذكور بالبينة العادلة (أجاب) الاقرار ليس سبباً من اسباب الملك بحيث كان
البيت جميعه مملوكاً للرجل المذكور لا يكون لزوجته ثلث نصفه بمجرد اقرار المالك بانه
ملك لها وقد صرحوا بانه لا تسمع الدعوى بشئ معين بناء على الاقرار به يبقى لانه اخبر
بما يملكه بالكذب حتى لو اقر كاذباً لم يحل له لان الاقرار ليس سبباً للملك نعم لو سلم برضاه كان
ابتداء هبة وهو الاوجه برازيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كبار وترك
ما يورث عنه شرعاً فادعى رجل بان له ديناً على المتوفى وصدقه أحد الورثة وباعه عيئان من
مال التركة في مقابلة بعض دينه بالغبن الفاحش والغرور بقول المدعى المشتري للبائع
ان العين لا تساوي الا كذا وكذا وكتب له سنداً بالباقي على نفسه فلم يصدقه باقي الورثة على ذلك
وأنكروا الدين المذكور كذا فهل لا يكون اقرار أحد الورثة نافذاً على باقيهم وترد العين
المبيعة بالغبن الفاحش والغرور اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ويؤخذ المقر باقراره من
الدين بقدر نصيبه في التركة حيث لم تجز الورثة ما فعله ولا عبرة بكتابه الوثيقة على المقر
بالدين جميعه (أجاب) قال في التنوير وشرحه لا على أحد الورثة اقرار بالدين المدعى
به على مورثه وحده الباقون يلزمه الدين كله ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل
حاصله واختاره أبو الليث دفع الضرر وانتهى وأفاد في المنع ان الزام المقر بالدين كله قول
أصحابنا ولا ينفذ البيع في نصيب باقي الورثة بدون تركه كمالهم او اجازة والحال ما ذكر
وللبائع الفسخ في نصيبه أيضاً اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته و بنت وأخت وابن عم وترك ما يورث عنه شرعاً فقامت
الزوجة المذكورة بينة تشهد لها ان زوجها المذكور اقر في حال صحته ان جميع ماله وما
يملكه لها فهل يكون هذا منه بمنزلة الهبة فيشترط فيه ما يشترط فيها فاذا لم يحصل من
الزوجة المذكورة قبض ولا حيازة في حال حياة زوجها المذكور لا تتم الهبة بذلك ويعطى
لكل وارث ما يخصه فيه (أجاب) نعم يكون ذلك هبة غير تامة لا تفيد الملك للزوجة
الموهوب لها حيث لم يحصل منها قبض شرعي حال صحة زوجها الوهاب كما ذكره في تنقيح
الحامدية جواباً عن سؤال مضمونه رجل قال لزوجته وهو في الصحة ان جميع مالي سوي
كذا الزوج حتى فلان ثم مات قبل التسليم فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة بقوله نعم
قال جميع مالي او ما املكه له أي لا يدفعه وهبة لا اقرار اذا كان كذلك فلا بد من التسليم
لانه من تمامه ولو كان اقراراً لم يحتاج الى ذلك قال في الخانية من أوائل كتاب الاقرار
رجل قال جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكاف هذا
اقرار ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجوز على
ذلك ولو قال جميع ما في ايدي فلان كان اقراراً انتهى الى آخر ما ذكره والله تعالى أعلم

محرم

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

٤

(سئل)

ربيع الاول سنة

(سئل) في اخوة يملكون دارا مع جانب نخل بطريق الشرا من أبيهم وهو في حال صحته وسلامته ووضعوا أيديهم عليه وحازوه لانفسهم ثم بعد ست سنين مات الاب عن أولاده المذكورين وعن أولاد آخرين فاقرت الاولاد الاخرين واعترفت بعدم موت الاب بان والاهم باع لاخوتهم ذلك وحازوه لانفسهم ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية انكر باقي الاخوة البيع ويريدون الرجوع في المبيع بعد اقرارهم واعترافهم بالبيع الصادر من أبيهم فهل والمحال هذه اذا ثبت اقرار باقي الاخوة واعترافهم بالبيع بعدم موت أبيهم بالبينة الشرعية يؤخذون باقرارهم ويحكم عليهم به ويمنعون من معارضة اخوتهم في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل المقر بموجب اقراره اختيارا بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر اقر بمحضرة بينة انه وصله جميع ما كان له على المديون من الدين ولم يكن له قبله حق من غير بيان لقدرة الدين فهل اذا اقام المديون بينة على ذلك تقبل شهادتها على ما سمعوه من رب الدين (اجاب) اذا شهدت البينة على رب الدين باقراره بانه وصله جميع ما كان له على المديون من الدين ولم يكن له قبله حق لا يكون لرب الدين مطالبة المدين بشئ من الدين ولا تجمع فهو عليه بشئ الابتاريخ حادث على تاريخ الابرار العام المذكور كما صرح جوابه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على رجل آخر مات المديون عن زوجة وبنت وولد قاصر ففرض الدائن وقال لم يكن لي قبل فلان الميت ولا عنده لي الا كذا كذا من الدراهم وهذا القدر آخر كل حساب ثم بعد مدة ادعى بان له أكثر مما اقر به ويريد اثباته فهل اذا شهدت البينة على اقراره أولا وأراد أن يدعى أكثر منه لا تقبل دعواه فيها زاد عن القدر المقر به أولا (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه بعد تحققه بطريق شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة ولهم مال مشترك بينهم وأحدهم متصرف عليهم باذنهم فاشترى المتصرف بقرة له ولاخوته من المال المشترك بينهم ثم بعد مدة طلب أحدهم السقمة فأراد الاخ المتصرف ان يختص بالبقرة وحده مع لاثباته هو الذي اشتراها وقراه الذي القاضى وظال النزاع بينهم فأقر الاخ المتصرف واعترف بأنه اشترى البقرة المذكورة له ولاخوته وانها من جملة المال المشترك بينهم فحكم القاضي في ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الحكم صحيحا اذا وتسكون البقرة من جملة المال المشترك بينهم (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب ارضا غير اميرية ووضع يده عليها نحو ثلاثين سنة بلا منازعة من صاحبها ولا من أبيه قبله لفقير كان بها والآن تنازعا فيها فادعى صاحب الارض انها ملكه عن أبيه وجده واقروا ضاع اليدها من أملا كهم وقال بمحضرة بينة شرعية صحيح هي ملكهم ولكن اناملها كتبها بوض اليد وطول المدة وعدم المنازعة فهل

١٢٧٢

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

اذا ثبت عليه ذلك الاقرار بالبينة الشرعية يؤخذ باقراره المذكور و بعد ثبوت الاقرار عليه عند القاضي يحكمهم بالمقر له ولا عبرة بما احتج به المقر (اجاب) محل عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة فاكثر اذا كان الخصم منكرا فلواقر سمعت ويعامل بموجب اقراره الصحيح بعد تحققة بطريق شرعي اذا اقرار رجعة على المقر وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقادم الزمان ومجرد وضع اليد لا يكون سببا للملك والله تعالى أعلم (سئل) في شر يكتن تحاسب بامع بعضهم واتخا الصا وأقر كل منهما له لم يكن له قبل الاخر حق ولا دعوى ثم مات أحدهما وادعى وارثه بدين على الشرىك الحى من اصل الشركة عما دخل تحت الابرأه العام فهل اذا ثبت التخالص والابرأه العام بينهما بالبينة الشرعية لا تسمع دعوى وارث لا آخر بدين مما دخل تحت الابرأه العام لا يجرى له بعد ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأه العام الثابت شرعا لا يجرى له بعد تاريخ الابرأه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع شيخا ببلده مترله فيما عليه لرجل آخر وأجاز المالك البيع ثم باعه المشتري لآخر أيضا فادرجل شراءه من المشتري الثانى فسال صاحب المنزل الاصلى عن بيعه شيخا ببلده فافقر بالا جازة منه ببيعه وبان يبعه له فافذ وما عن وأمره بشرائه من المشتري الثانى فاشتراه وتصرف فيه بالهدم والبناء والعمارة وسكن فيه واستولى عليه مدة تزيد على عشرين سنة وصاحب الدار المذكور وابنه البالغ وأهل البلد مشاهدون لذلك من غير منازعة فتوفى صاحب الدار المذكور والآن يدعى ابن صاحب الدار ان البائع للدار شيخ البلد لابوه وأمنكر اجازة أبيه البيع ويريد نزعها ممن هي تحت يده فهل اذا ثبت اقراره المدعى المذكور بما تقدم لا عبرة بانكاره ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك (اجاب) افراد المسكف عن اختيار رجعة عليه فيعامل بموجبه بعد تحققة بطريق شرعي فاذا ثبت ما ذكر لا يكون لولد المالك معارضة المشتري المذكور والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه ووجهه من مدة تزيد على سبعين سنة وهو واضع يده عليها ثم ظاب بمجهة الشام ومكث فيها مدة تزيد على عشرين سنة ثم حضر من غيبته فوجد جماعة من اقاربه الا باعد مسئولين على الدار المذكور بظريق الغصب فطلب رفع ايديهم عن الدار المذكور فاعترفوا وأقروا بان الدار المذكور ملك لجد المالك الذى لا يرثونه ثم بعد ذلك ادعوا انهم يملكون حصصا في ثلاث الدار بطريق الارث عن جدتهم فانكر المالك المذكور دعواهم فهل والمحال هذه اذا ثبت اقرارهم واعترافهم بالملك في الدار له بالبينة الشرعية وثبت كون الرجل المذكور وارثا له لا عبرة بدعواهم بان لهم فيها حصصا بالمالك عن جدتهم (اجاب) الاقرار رجعة على المقر فيعامل المقر بموجب اقراره فاذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي لا يكون لهم المعارضة ما لم يثبتوا انتقال الملك اليهم بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين فاصر من منها وتحت يده حصص فادعى

رجب
سنة
٢٧
١٢٧٢

شعبان
٤
١٢٧٢

الحجة
١٦
١٢٧٢

محرم
٢٧
١٢٧٢

سنة

صفر

١٢٧٣

١٩

ربيع الاول

١٢٧٣

١٧

رجل انه يستحق الحصة المذكورة عن جده فاقرت الزوجة واعترفت بان زوجها اشترى
 تلك الحصة من جد المدعي فانكر المدعي الشراء فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجة
 دعواها الشراء من جد المدعي بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون اثبات شرعي وتخير
 على تسليم الحصة للمدعي المذكور حيث كانت معترفة مقررة له باصل الملك عن جده وهل
 يسوغ للقاضي ان ينصب وصيا على القاصر من لاقامة الخصوصية (اجاب) اقرار الزوجة
 المذكورة انما يعتبر فيما تستحقه من تلك الحصة لا في نصيب ابنها القاصر من فلا تنزع
 حصة القاصر من الا اذا ثبت بالبينة العادلة استحقاقها للغير في وجه خصم شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في جماعة في معيشة واحدة تحت يدهم ارض زراعة ومواس وودور
 وغير ذلك تلقوها عن اوصولهم فادعى بعض الجماعة المذكورين انه يستحق شيئاً زائدا عما
 يخصه فتنازعوا وبعد التنازع تصادقوا وانفقوا مع بعضهم واقرؤا ان جميع ما في ايديهم
 مشترك بينهم سوية بموجب حجة شرعية مضعونها ان ما يابدينما مشترك بينهما سوية ثم بعد
 مدة رجع المدعي المذكور عن الاقرار ويريد ابطاله فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة
 الشرعية لا يجاب لذلك (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه بعد تحققه بوجه
 شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اشخاص يملكون عقارا ببلد
 تفرقوا جميعا الى جهات بعيدة ومكنوا غائبين مدة طويلة ثم حضر رجل ملتزم بالبلد
 المذكورة وسكن العقار المذكور مدة من السنين بغير اذن ملاكه ثم بعد ذلك استاجر
 هذا الملتزم من احد الاشخاص دارا من العقار المذكور وبجوارها دار لهم لم يدخل في
 الاجارة فصار المستاجر يجعل فيه مواشيه مدة ثم بعد مدة باع احد الملاك المذكورين
 حصته من الدار والدوار لشخص آخر وسلم له الحجج الشاهدة له واثر كائنه بالملك ومات
 المستاجر المذكور عن ورثة فطالبهم المشرى مع باقي الشركاء بالخروج من الدار والدوار
 فامتنعوا من تسليم الدوار وادعوا انه ملك لهم عن مورثهم الذي كان مستاجر الدار وان
 سبب ملك مورثهم للدوار انه وضع يده عليه فحوار بعين سنة ولم ينزعه احد مع اعترافهم
 بخصر بينة شرعية ان اصل الملك فيه للاشخاص المذكورين ومع ذلك يزعمون الملك
 لهم عن مورثهم بسبب وضع اليد المدة المذكورة فهل اذا كان وضع يد مورثهم على
 الدوار والدار المذكورين حادثا وحدثه مع الموم من ابتداء مدة معينة لا عبرة بدعوى
 ضرورة بان الدوار ملك لهم عن مورثهم بسبب وضع يده المدة المذكورة ويلزمهم اثبات
 دعواهم بالملك عن مورثهم على فرض صدور دعوى صحيحة منهم بخلاف ما ذكر حيث
 ثبت ان يد البائع ومن يشركه سابقة على وضع يد مورثهم ولا يمنع من ذلك مضى المدة
 المذكورة حيث كانوا غائبين عن البلد مسافة القصر مدة وضع يد مورثهم ومفرقين في
 جهات بعيدة ولا يكلف المشتري وباقي الشركاء اثبات الملك لبائعه ومن يشركه حيث
 ثبت سبق وضع يدهم على ذلك بالطريق الشرعي وهذا على فرض عدم ثبوت اقرارهم

المذكور وانه اذا ثبت عليهم الاقرار بما ذكر بطريقه الشرعي يكون ذلك مانعا لهم من المنازعة بدون طريق شرعي و يكون مسوغا لدعوى المشتري وشركائه حيث لم تمض مدة طويلة على الاقرار المذكور (اجاب) اذا ثبت الاقرار بالمعتبر شرعا على ورثة المتبرع يعلمون بموجبه اذ هو حجة عليهم و يكون اقرارهم مسوغا لسماع دعوى الملك ولو طالت المدة حيث لم يمض على الاقرار مدة طويلة وان كانوا حاضرين في البلد لما صرحوا به من ان محل عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة ما لم يكن المحصم مقرا كما ان الغيبة مسافة لا قصر عند تسمع الدعوى معه ولو بعد مضي مدة طويلة وقد صرحوا بما يفيد انه اذا ثبت وضع اليد من المدي بشاريح سابق واحداث وضع يد مورث ذي اليد الآن يكون القول له بيمينته والبيئته على خصمه ذي اليد المحادثة ان صدرت منه دعوى صحيحة اذ هو خارج في الحقيقة ولا عبرة باليد المحادثة ما لم يثبت المدي عليه الملك بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بناء واشجارا في ارض محكورة من جهة وقف ادعى رجل ملكية الارض المذكورة ثم بعد ذلك يجلس قاضي ناحيته مبرا المدي واضع اليد على الارض المذكورة بقوله انه لاحق له ولا استحقاق ولا طلب ولا دعوى على واضع اليد وان الارض المذكورة وقف بمحضرة بينة وكتب بذلك حجة مشمولة بخط وختم القاضي المذكور فهل اذا ادعى المدي المذكور ملكية الارض المذكورة ثانيا وثبت ما ذكر من الابرار والاقرار بوقفية الارض المذكورة بالوجه الشرعي على الوجه المشروح لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه بعد الحقيقة بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قصر وعلى الملم طابوا ما لهم منه بعد بلوغ رشدهم فاحضر لهم قائمة واعطاهم على موجبها واخذ عليهم سند بالخلاص ثم ظهر ان لوالد القصر ديناً على اناس بمبالغ خارجة عن القائمة وعقار الملم يعلمهم به وكان خافه اذ كان عليهم فهل يكون لهم المطالبة بذلك وتسمع دعواهم بها على من هي عندهم (اجاب) مجرد كتابة سند بخلاص الوصي من تركه ابيهم التي كانت بيده لا يمنع من دعوى الورثة على غيره يديون لا يبيهم او عقار اذ لم يوجد مانع من سماع دعواهم على ذلك الغير والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضاع منها حق ذهب في حضور بعض النساء عندها ففتشهن الواحدة اتردت ان تفتشها فامتنعت فقبل لها انك اخذت به فقالت اخذته فهل اذا طلبتها صاحبة الحق لدى قاضي الجهة وادعت عليها به وانما اقرت تسمع دعواها بما ذكر و اذا حضرت البيئته وشهدت به يحكم على المدي عليها بالحق ولا عبرة بانسكارها بعد ذلك حيث ثبت عليها ذلك بالبيئته الشرعية (اجاب) اذا ثبت اقرار المرأة المذكورة باخذ الحق المذكور بالوجه الشرعي تعامل بموجبه اقرارها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين واضعين ايديهم على حصة نخل اربعا وعشرين سنة مات احدهما

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

١٥

جادي الاولى

١٢٧٣

٢٨

رجب

١٢٧٣

٥

سنة

رجب

عن أخيه وعن زوجته وعن بنت بالغة رشيدة وعن ابنين قاصرين فادعى رجل انه يملك
 النخل بالارث عن جده فاقروا وضع اليد مع ورثة الاخ البالغين بالملك للمدعى وان الاحد
 ومورث الباقيين تلقيا بطريق الشراء عن جدهما ولم يثبتوا دعواهم الشراء فسلم الاخ
 الذي هو واضع يده نصيبه في النخل للمدعى به مدعززه عن انتقال الملك بالشراء بالوجه
 الشرعي ثم بعد اقرار ورثة الميت البالغين واعترافهم له بالملك أنسكروا دعواهم الشراء في
 النخل عن جدهم فالحكم والحال هذه اذا أثبت المدعى دعواه الملك في النخل عن جده
 في وجه الورثة البالغين بالبنية الشرعية (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر في معامل
 المقر المكلف بعد ثبوت اقراره بالوجه الشرعي بموجب اقراره حيث لا مانع ولا يسرى
 اقرار البالغ على القاصرين واذا أقام المدعى بينة بالملك له عن موثره بالطريق الشرعي
 يقضى له به في حق القاصرين أيضا بعد اسقيا ما يلزم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجتين وبنت من احدهم بالغة رشيدة وابن أخ عاصب وترك أمتعة وعقارا
 فهل اذا أسقط ابن الاخ المذكور حقه من أعيان التركة لباقي الورثة المذكورين قبل
 قسمة التركة واقراره نصيبه لايصح الاسقاط من أعيان التركة في نصيبه واذا دفعوا له بعض
 دراهم من أصل ما يخصه لاعلى وجهه التخارج والصلح لا يكون ما فعله من طلب نصيبه
 من الميراث الشرعي (أجاب) نعم لا يصح الاسقاط في أعيان التركة حيث لا تخارج والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجلين تضار باع بعضهما في محل رجل آخر واحدهما وقع شق
 الثاني فلما نظر صاحب المحل ذلك ضرب الآخر فاصابت الضربة اصبع يده فسال الدم
 فلما نظر صاحب المحل الدم طلب الصلح وعمل للمجروح شيئا معلوما من الدراهم لاجل
 رضا خاطره بضامن غارم وفيما بعد اسقط المجروح حقه على بضامن وبينه من المسلمين
 وبرئ المجروح ثم بعد مضي أيام رجع المجروح وطلب الدراهم من الضامن الذي ضمنها
 له فهل لا يكون له مطالبة الكفيل والاصيل بما ابرأ منه اذا ثبت ابرأؤه بالوجه الشرعي
 (أجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما ابرأ منه على الوجه المسطور والحال هذه والله
 تعالى أعلم (سئل) في شر يكتن تحاسبا على مال الشركة وظهر لاحدهما قبل الاخر مبلغ
 من الدراهم وأقر له به وذلك بموجب قوائم وسند بخطه وختمه وأشهد على نفسه بذلك
 ووعد شريكه بدفع ذلك له حين يتسبر ذلك فسافر الشريك الى بلده ومات فيم اذ طلبت
 ورثته ذلك المبلغ من شريك أبيهم فامتنع وادعى الخطأ والغلط في الحساب الذي وقع
 ويريد اعادته مع اعترافه بما سبق منه على الوجه المشروح فهل لا يجاب لذلك (أجاب)
 نعم لا يجاب لذلك والحال هذه فقد صرحوا بان من أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كإثبات
 الخائنة الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما أقر به المقتضى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما
 في جامع القصولين والقنية اه اشباه يعني لا يقع ديانة وبه صرح في القنية اه منعه ومنه
 في العلائي وفي رد المحتار عند قول التنوير في الشركة وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل

٢٧٢

٢٨

شعبان

٧

١٢٧٣

١٢٧٣

٢٨

مطلب ادعى الخطأ بعد

الاقرار لا يقبل

رمضان

١٤

١٢٧٣

قوله بيمينه في مقدار الرجب مانصه فلو أقر بمقداره ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا
 نقله أبو السعود عن اقرار الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة عن
 أصولهم ولا امرأة فيها حصصة بالميراث عن أبيهما فطلبت قسمتها وأخذ نصيبها بالقرينة
 الشرعية فأنكر وانسبها فأنتمت لدى القاضي بالبينة الشرعية العادلة وبعد حكمه
 بالنسب انقسموا الدار بحضرته وحضرة جمع من المسلمين واقرارهم واعترافهم بعد
 شهادة البينة بالقرابة والاستحقاق ووضعت يدها على نصيبها بعد القسمة والافراز ثم
 باعتها لرجل أجنبي بحضرة الاقارب المذكورين ومشاهدتهم لتصرفها وتصرف المشتري
 فيه بالبناء والآن يريدون منازعة المشتري ومنازعتها وإبطال البيع منكرين لنسبها
 والافراز به فهل إذا كان الاقرار بالقرابة والاستحقاق منهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا
 تكلف المرأة باثبات النسب ثانيا لاسيما وأنه خرج بموجب ذلك عدم شرعي ثابت
 المضمون اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ثبت اقرارهم بالنسب والاستحقاق في تلك
 الحصصة للمرأة المذكورة اختياري ايعاها لكون بموجب اقرارهم اذ هو حجة على المقر والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من
 دار ونخيل فوضع الابن يده على التركة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت بنتان
 منهن عن ورثة فطلبت ورثتهما أخذا ما يخص أمهم فنعهم الابن المذكور متعلا بطول
 المدة والحال انه مقروم معترف بالقرابة والاستحقاق لأمهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون
 لورثتهما أخذ ما يخص أمهم من تركة أبيهما ولا عبرة بالتعلل المذكور (أجاب) لا يسقط
 الحق بتقادم الزمان فيعامل المقر بموجب اقراره ولا يضر طول المدة والحال هذه والله
 تعالى أعلم (سئل) في اختين ادعيتا على أخيهما ما بينهما يستحقان في ذمته قدر ما معلوما من
 الدراهم صرفناه على ترميم مكان مشترك بينهما بالارث عن أبيهم باذنه فأنكر الاخ ذلك
 وعجزا عن اقامة بينة خلف اليمين الشرعية على يدالحاكم الشرعي ثم ابرأنا أخاهما مما
 ادعيتاه في الصرف على ترميم المكان المذكور وروى عننا من الدعوى عليه بذلك المبلغ
 ومضى على ذلك تسع سنين والآن تريدان ان تدعيا بما ادعيتاه اولاً بعد البراءة فهل
 لا تسمع دعواهما بعد البراءة ولا يدينتهما حيث كان البراءة ثابتة بالوجه الشرعي (أجاب)
 ليس للاختين مطالبة الاخ المذكور بما ابرأناه منه اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني أخيهما الشقيق وعن ابن عمها وترك ما يورث عنه
 شرعا فوضع ابن العم يده على جميع التركة وبقيت تحت يده مدة ثلاثين سنة ثم ماتت
 العم المذكور عن ابنة فاداد ولد اخي الميثة اخذ تركة عمته منه فهل يكون لهم ذلك حيث
 كان ابن ابن العم مقرها بتركة عمتهما وباسطة اقمهما لها وليس له اخذ شيء من التركة
 حيث انه لا يرث من المرأة المذكورة والحال هذه (أجاب) الاقرار حجة قاهرة على
 المقر فيعامل بموجبها حيث لا مانع ولا ميراث لابن العم مع وجود ابني الاخ الشقيق والله

١٢٧٤

٣٠

صفر

٢

١٢٦٤

ربيع الثاني

١٢٧٤

٢٦

جمادى اول

٣

١٢٧٤

تعالى اعلم (سئل) في امرأة ورثت من زوجها ربع قيراط في اما كن كانت تحت يد
 اخيه فلما مات الاخ المذ كورجاءت ورثته بحجة صلح مضمونها ان اخا زوجها صالحا لها
 يخصها من الاما كن المذ كورة فأنكرت ذلك وكافوا اثبات مضمونها فحجزوا هن ذلك ثم
 صدر تصديق شرعي منهم على ان نصيبها في الاما كن المذ كورة باق على ملكها على حسب
 القرينة الشرعية وكتب لها بذلك اعلام شرعي مشهور بنجتم قاضي طنطا وسجل في
 سجل القاضى المصان وتصرفت مع الورثة بعد ذلك ببيع بعض اما كن من جلة الاما كن
 المصدقين لها على ان نصيبها فيها باق على ملكها بالاتزاع منهم لها فيه ثم ارادت ان تقسم
 وتقرز ما يخصها في الاما كن الباقية فغضوها من ذلك وتعللوا عليها بحجة الصلح المتقدم
 ذكرها فهل لا تسمع دعواهم الصلح عما يخصها في الاما كن التي كانت تحت يد مورثهم
 للذى هو اخ وزوجها بعد تصديقهم المذ كور لها ولا تعتبر حجة الصلح التي معهم حيث صدر
 تصديق منهم بعدها (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقرين بعد ثبوته بتاريخ متاخر
 من دعوى الصلح فيعامل المقرين بموجب اقرارهم المتأخر حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار ولهم حصة ادعت عليهم بانها تستحق حصة في تلك
 الدار طريق الارث عن ابيها فقال لها اولاد الاخ المذ كورون انك بعثت تلك الحصة لابينا
 ولا ينفه لهم ولا حجة بيدهم فهل والحال هذه يكون لها الاستيلاء على الحصة المذ كورة عالم
 يتبوا شرا ابيهم منها حيث كانوا معترفين ومقرين بانتهال الملك لها عن ابيها في تلك
 الحصة ولا تكف بينة على اثبات دعواها الملكية مع ثبوت اقرارهم واعترافهم بالملك لها
 فيما يباو بيدها حجة تثبت دعواها الملك بالبراث عن ابيها في تلك الحصة حيث لم يوجد
 ما يرد سقوط حقها منها (اجاب) الاقرار من المكلف عن طوع حجة قاصرة عليه
 لا مل بموجبه واذا ادعى المقر بالملك لعنتم انتقال تلك الحصة من قبلها لابيها بالثبوت
 لها ثبات دعواها مع انكارها فان اثبتها بطريق شرعي منعت عن معارضته والا
 حجة عليه بتسليم تلك الحصة لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم
 في كفة في عقارهم والدهم مناصفة لهم النصف وله النصف وهم قائمون بدفع المصاريف
 والامات الاميرية على هذه النسبة ومتصرفون في استحقاقهم المدة الطويلة فحو
 عشر من سنة ووالدهم مقر لهم بان لهم النصف وله النصف ولا معارض لهم ولا منازع
 هذه المدة ثم مات والدهم عنهم وعن زوجته فادعت الزوجة ان جميع ذلك ملك والدهم
 وزوجها من زعة الاولاد فهل اذا ثبت تصديق ابيهم لهم على النصف المذ كور وعلى
 الزوجات منهم بالنصافة ولم يكن عند الزوجة اثبات ما تدعيه لا عبرة بدعواها ولا
 لكادها لاسيما اذا كان اكساب الاولاد للعقار المذ كور وهم منفردون عن ابيهم
 في كفة بكسبهم الخاص بهم حال انفرادهم عن ابيهم في العائلة والمعيشة ولم يكونوا
 في كفة في تحصيل ذلك (اجاب) حيث حصل الاولاد المذ كورون نصف ذلك العقار

١٢٧٢

١٨

١٢٧٤

شعبان

٨

شوال

١٠

١٢٧٤

من كسبهم الخاص بهم حال انفرا دهم عن عائلة أبيهم ولم يكونوا معينين له في تخصيصه
 يكون مملوكا لهم ويعمل باقرار أبيهم انه لهم والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك مكانا جاره لا يخرج مشاهرة لكل شهر قد رموه من الدراهم
 فوضع المستاجر يده على المكان المذكور مدة من السنين وهو يتفقد به ويدفع الاجرة
 للمالك المذكور ثم بعد ذلك اراد المالك اخراج المستاجر فامتنع من الخروج وادعى انه
 اشتراه من المؤجر المذكور قبل ان يثأره له فانكر المالك دعواه فهل اذا تحقق ما ذكر
 بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى المستاجر المذكور او الشراء قبل مدة الاجارة اسكونه معترفًا
 ومقرًا بالملك في المكان المذكور مدة الاجارة (اجاب) نعم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجلين استأجرا قطعة ارض من اربابها مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك
 اشتركا مع رجل ثالث في زراعتها فزادوا جميعا سنة وبعد ذلك تقاضوا عقدا لشركة
 وقاموا بمواعيد بعضهم فظهر للثالث قبل الرجلين المذكورين مبلغ معلوم من الدراهم
 وكتبوا سند بحضور يمين شرعية بان المبلغ باق بذمتهم فهل اذا ادعى أحدهما ان بعض
 المبلغ ضاع منه من غير تعريض في وقت الشركة لا يقبل منه حيث أقر كل منهما ما بعد
 المحاسبة بان المبلغ باق بذمتهم ما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الاقرار
 عن طوع حجة على المقر بعامل بموجبه ولا يقبل منه دعوى ما يناقض هذا الاقرار
 بتاريخ سابق عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الميراث عن
 أبيه تركها وسافر لجهة بعيدة مدة تزيد على عشرين سنة ثم رجع الى بلده فوجد جماعة
 واضعين أيديهم عليها فطلب منهم لدى قاضي ناحيتهم فاقروا له بها في حكم القاضى له بها
 وسلمها له ووضع يده عليها ثم بعد مضي سنة ادعى الجماعة المذكورة على الرجل
 المذكور ان الدار المذكورة ملكهم بطريق الميراث عن أصولهم فهل لا تسمع دعواهم
 الدار المذكورة بعد اقرارهم بالرجل المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف الجماعة
 المذكورة بان الدار المذكورة ملك للرجل المذكور وطوعا بالوجه الشرعي لا تسمع
 دعواهم بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف اولادًا ذكورًا واناثًا
 وبقي الاولاد في معيشة واحدة مدة طويلة ثم بعد ذلك اراد ان يفتقر بعضهم عن بعض
 واختصوا عند القاضي فاقرا الاخ الكبير عنده بان المال مشترك بينهم وبين اخوته
 وحكم بذلك وقسم بينهم على القريضة الشرعية وصار كل منهم في معيشة مستقلة ثم بعد
 ذلك ادعى الاخ الكبير المذكور ان ما قسم لم يكن مشترك كابل هو مختص به فهل لا تسمع
 دعواه ولا ينقض حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر في عامل بموجبه
 حيث لا مانع وليس له الرجوع عما أقر به بدون وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه لا آخريين طلب الدائن منه دينه امام حاكم فادعى الاعسار فقال له الدائن وفي حق
 من حليلك الذي البسته زوجتك فقال لاشئ من انواع الحلى عندها ثم اراد ان يثأر

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٥

محرم
١٢

١٢٧٥

جداول
٧

سنة

رجب

١٢٧٥

١٣

١٢٧٥

١٧

صفر

١٢٧٦

٢

فما نزل كتابها لموتها فادعى ان له في الحلي الذي عندها مملكا أصليا قبل موتها فعرض
بناصروته امام الحاكم فقال انه كان المقصود منه دفع الدائن عن طلب دينه في هذه
الحالة فهل ينفعه هذا القصد ولا عبرة بما أقر به سابقا امام الحاكم أم لا يقبل قوله ولا
تسمع دعواه ان له مملكا (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبيه فاذا
أقر الزوج انه لا شيء له عند زوجته من انواع الحلي لا تسمع دعواه بما هو في يدها وقت
الافرار منه الا انه اذا وقع الاختلاف بين المقر وورثته المقر له في شيء من ذلك انه كان
موجودا عندها وقت الاقرار أم لا يكون القول قول المقر في انكاره وجوده وقت الاقرار
والا وقع اختلاف في الاقرار انه كان التلمذة او صحيحا على حقيقة كان القول للمدعي الصحة
والبينة بينه مدعي التلمذة وهو الزوج في هذه الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر دراهم في سنة تسع وخمسين على ان يعمل فيها مضاربة والربح بينهم بينهما
المال المذكور والثلاثين ولرب المال الثلث واستمر على ذلك مدة من السنين ثم بعد
ذلك ترك العامل التجارة وبقي رأس المال في ذمته لاستهلاكه اياه وهو مقر به في حال
حيته على يديينة وصار يدفع لرب المال منه شيئا فشيئا ثم في سنة ٧٠ مات العامل
المذكور في غيبة رب المال وبقي رأس المال في ذمته فهل اذا لم يمض من وقت اقراره
خمس عشرة سنة يكون لرب المال اخذ ما بقي له من تركه العامل المذكور حيث ثبت
بإقراره قبل موته بالبينة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة
سنة الا في الارث والوقف وجود عذر شرعي وهذا اذا كان الخصم منكرا فلو كان
مقر تسمع حيث لم يمض على اقراره مثل تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
أقروا أرضا خارجية عن أبيهم ما تواعن اولادهم قتلها اولادهم واشترى كوامع اجنبي
فجعل غرسه فيها لهم نصفه والاجنبي المذكور نصفه وذلك على الشيوخ بينهم ثم مات
أحد الاولاد المذكورين عن اربعة اولاد ثم مات واحد منهم عن ولد فاصرفه أحدهما
في طائفة وجعل وصيا عليه فصار العلم يأخذ حصته وحصته القاصر في ثمر التخل المذكور
فله بلوغ القاصر مدة او اذا أخذ حصته من ثمر التخل بطريق الارث عن أبيه فغنه
عن ذلك وقال له أنا أستحق الحصتين ولا تستحق معي شيئا لان اباك لم يدرك من ثمر
التخل شيئا والحال ان العلم المذكور مقر بان التخل والأرض باقيان على الشيوخ
جميع فهل لابن اخيه المذكور اخذ حصته في ثمر ما خصه من التخل الموروث عن أبيه
من ثمره وان لم يأخذ أبوه فيه شيئا لكون التخل لم يثمر قبل موته (اجاب) حيث كان
المذكور مقر بان التخل المذكور مشترك بين الجميع يؤمر بتسليم حصته ابن اخيه
ووليس له منعه عن ذلك بمجرد دعائه بان اياه لم يدرك ثمره والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له اولاد ذكور واثنا وله على كل واحد من اولاده دين معلوم مقيد بفترة وله
دين على صهره في حال صحته واختياره سماح اولاده وصهره المذكورين بماله عليهم

من كسبهم الخاص بهم خال انفرادهم عن عائلة أبيهم ولم يكونوا معينين له في تخصيصه
 يكون مملوكا لهم. ويعمل باقرار أبيهم انه لهم والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك مكانا اجرة لا تخرم شاهرة لكل شهر قدوم معلوم من الدراهم
 فوضع المستاجر يده على المكان المذكور مدة من السنين وهو يتنفع به ويدفع الاجرة
 للمالك المذكور ثم بعد ذلك اراد المالك اخراج المستاجر فامتنع من الخروج وادعى انه
 اشتراه من المؤجر المذكور قبل ان يثأره له فانكر المالك دعواه فهل اذا تحقق ما ذكر
 بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى المستاجر المذكور الشراء قبل مدة الاجارة لكونه معترفا
 ومقرا بالملك في المكان المذكور مدة الاجارة (اجاب) نعم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجلين استأجرا قطعة أرض من اربابهم لمدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك
 اشتركا مع رجل ثالث في زراعتها فزادوا جميعا سنة وبعد ذلك تفاخروا بقرعة الشركة
 وتحابسوا مع بعضهم فظهر للثالث قبل الرجلين المذكورين مبلغ معلوم من الدراهم
 وكتبوا سند بحضور يدنة شرعية بان المبلغ باق بذمتهم فهل اذا ادعى أحدهما ان بعض
 المبلغ ضاع منه من غير تفریط في وقت الشركة لا يقبل منه حيث أقر كل منهما ما بعد
 المحاسبة بان المبلغ باق بذمتهم ما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الاقرار
 عن طوع حجة على المقر يعامل بموجبه ولا يقبل منه دعوى ما يناقض هذا الاقرار
 بتاريخ سابق عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الميراث عن
 أبيه تركها وسافر لجهة بعيدة مدة تزيد على عشرين سنة ثم رجع الى بلده فوجد جماعة
 واضعين أيديهم عليها فطلب منهم لدى قاضي ناحيتهم فاقروا له بها في حكم القاضي له بها
 وسلمها له ووضع يده عليها ثم بعد مضي سنة ادعى الجماعة المذكورة على الرجل
 المذكور ان الدار المذكورة ملكهم بطريق الميراث عن أصولهم فهل لا تسمع دعواهم
 الدار المذكورة بعد اقرارهم بالرجل المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف الجماعة
 المذكورين بان الدار المذكورة ملك للرجل المذكور طوعا بالوجه الشرعي لا تسمع
 دعواهم بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف اولاد كوروا واولاد
 وبقي الاولاد في معيشة واحدة مدة طويلة ثم بعد ذلك اودان يفتقر بعضهم عن بعض
 واختصه واعند القاضي فاقرا الاخ الكبير عنده بان المال مشترك بينهما وبين اخوته
 وحكم بذلك وقسمه بينهم على القرينة الشرعية وصار كل منهم في معيشة مستقلة ثم بعد
 ذلك ادعى الاخ الكبير المذكور ان ما قسم لم يكن مشترك كابل هو مختص به فهل لا تسمع
 دعواه ولا ينقض حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبها
 حيث لا مانع وليس له الرجوع عما أقر به بدون وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه لا خوردين طلب الدائن منه دينه امام حاكم فادعى الاعسار فقال له الدائن وفي
 من حليلك الذي بدسته زوجتك فقال لا شيء لي من انواع الحلى عندها ثم اراد ان يورث

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٥

محرم
١٢

١٢٧٥

جماد اول
٧

سنة

رجب

فماتت كذا بعد موتها فادعى ان له في الحلى الذى عندها ملكا أصليا قبل موتها فعرض
بما صدر منه امام الحماكم فقال انه كان المقصود منه دفع الدائن عن طلب دينه في هذه
الحالة فهل ينفعه هذا القصد ولا عبرة بما أقر به سابقا امام الحماكم أولا يقبل قوله ولا
سمع دعواه ان له ملكا (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه فاذا
أقر الزوج انه لا شيء له عند زوجته من انواع الحلى لا تسمع دعواه بما هو في يدها وقت
الاقرار منه الا انه اذا وقع الاختلاف بين المقر وورثته المقر له في شئ من ذلك انه كان
موجودا عندها وقت الاقرار ام لا يكون القول قول المقر في انكاره وجوده وقت الاقرار
ولذا وقع اختلاف في الاقرار انه كان تلجة او صحيحا على حقيقة كان القول لمدعى العدة
والعدة بينة مدعى التلجة وهو الزوج في هذه الحماكة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر دراهم في سنة تسع وخمسين على ان يعمل فيها مضاربة والربح بينهما
العامل المذكور والثلاثون ولرب المال الثلث واستمر على ذلك مدة من السنين ثم بعد
ذلك ترك العامل التجارة وبقي رأس المال في ذمته لاستملاكه اياه وهو مقر به في حال
الحياة على يديينة وصار يدفع لرب المال منه شيئا فشيئا ثم في سنة ٧٠ مات العامل
المذكور في غيبة رب المال وبقي رأس المال في ذمته فهل اذا لم يمض من وقت اقراره
خمس عشرة سنة يكون لرب المال اخذ ما بقي له من تركه العامل المذكور حيث ثبت
اقراره قبل موته بالينة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة
سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى وهذا اذا كان الخصم منكرا فلو كان
مقررا سمع حيث لم يمض على اقراره مثل تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
أشخاص ارض خارجية عن أيهم ما تواضع اولادهم فتلقاها اولادهم واشترى كوامع أجنبي
فعمل غرسه فيها لهم نصفه والاجنبي المذكور نصفه وذلك على الشيوع بينهم ثم مات
أحد الاولاد المذكورين عن أربعة اولاد ثم مات واحد منهم عن ولد فاقصر عنه أحد اعمامه
فما تملكه وجعل وصيا عليه فصار الم يأخذ حصته وحصه القاصر في ثمر التخل المذكور
فهل يلوغ القاصر عدة او اذا أخذ حصته من ثمر التخل بطريق الارث عن أبيه فغنه
عن ذلك وقال له أنا استحق الحصتين ولا تستحق معي شيئا لان اباك لم يدرك من ثمر
التخل شيئا والحال ان الم المذكور مقر بان التخل والارض باقيان على الشيوع
فهل لابن اخيه المذكور اخذ حصته في ثمر ما خصه من التخل الموروث عن أبيه
فهل وان لم يأخذ أبوه فيه شيئا لكون التخل لم يثمر قبل موته (اجاب) حيث كان
المذكور مقر بان التخل المذكور مشترك بين الجميع يؤمر بتسليم حصه ابن اخيه
وليس له منعه عن ذلك بمجرد تملكه بان أباه لم يدرك ثمره والله تعالى أعلم (سئل)
فهل له اولاد المذكور واثاث وله على كل واحد من اولاده دين معلوم مقيد بدفتره وله
دين على صهره في حال صحته واختياره سماح اولاده وصهره المذكورين بماله عليهم

١٢٧٥

١٣

١٢٧٥

١٧

صفر

١٢٧٦

٢

سنة

فجيب

١٢٧٦

٨

من هذه الديون وأقر بذلك لدى بيعة شرعية تشهد به كل ذلك في حال صحته واختياره ثم
 في مرض موته أقر بمحضرة جماعة من أصحابه أن الذم التي كانت له على أولاده وعلى صهره
 لاحق له فيها لأنه كان ساعدهم فيها من مدة طويلة في مقابلة أسفار بعضهم فيما يتعلق
 بمصالحه ثم توفي ووجدت هذه الذم مقيدة بفترة فهل إقراره الصادر منه في صحته بالمساحة
 مع إقراره في حال المرض بانه لاحق له فيها يكون صحيحا فانا نعم المأهولة قيد بالفترة مانعا من
 قبول دعوى باقي الورثة (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي إبراء الميت أولاده وصهره
 من دينه المترتب له عليهم المقيد بفترة حال صحته لا يكون لباقي ورثته مما ابتهم مما
 أبرأهم منه حال الصحة وأما إقراره في مرض موته بالأبراء ولو سابقا فلغو بالنسبة للوارث
 من المقر لهم بدون تصديق باقي الورثة فلا يعول عليه ولو ثبت والله تعالى أعلم (سئل)
 في أربعة أخوة في معيشة واحدة ولهم ابن عم صار في معيشة وحده بعد انفصال الأخوة
 المذكورين من ابن عمهم واختص كل فريق بما يخصه من جهة أصله بالتراضي بينهم ثم
 مات أحد الأخوة عن أولاده ذكورا وإناثا ثم مات الثاني كذلك ثم مات ابن العم عن
 أولاده وقسمت تركته بين أولاده فقط ثم مات الأخوان الآخران عن أولادهم ذكورا
 وإناثا أيضا وقسم قاضي الولاية تركته للأخوة على أولادهم بعد استشهاد البيعة وابن ابن
 العم البالغ الرشيد على أن جميع ذلك المتروك خاص بالأخوة المذكورين فقط وكتب
 كل من البيعة وابن ابن العم المذكور شهادة بخطه وختمه على ذلك عند القاضي وبعد
 إقرار ابن العم وشهادته بأن ذلك خاص بالأخوة المذكورين أقامه القاضي وصيا على
 الأولاد المذكورين واستمر على الوصاية نحو سنتين وبلغ بعض القصر فادعى الوصي
 المذكور على البالغ أن له حقا في ذلك المتروك مع العلم بأن أباه كان مع الأخوة في معيشة
 واحدة وأنكر القسمة السابقة والإقرار الصادر منه عند القاضي فهل إذا تحقق إقراره
 المذكور باختصاص الأخوة الأربعة بالمتروك المقسوم بين أولادهم بالوجه الشرعي
 وكانت القسمة بين أبيه وبين الأخوة الأربعة ثابتة كذلك واختص كل بنصيبه وانعزل
 من الأثر خرمين الوصي المذكور من دعواه شرعا (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال من
 القسمة بين أبي المدعي والأخوة الأربعة واختصاص كل فريق بنصيبه وإقرار ابن ابن
 العم المدعي باختصاص الأخوة الأربعة بالمتروك بالوجه الشرعي يمنع من معارضة
 الأولاد فيما أقر بالاختصاص به معاملة له بإقراره الذي هو حجة عليه حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وكبيرهم هو المتصرف ولم يميز لكل
 منهم كسب على حدة بل ما تجدد بينهم جميعا وما جددوه دارحازوا أرضها بالشراء وبنوها
 بأعمالهم وسكنوا فيها وبعد مضي مدة وهم كذلك وقع التجار بينهم وطلب أحدهم
 القسمة فأقر المتصرف واعترف بأن لكل واحد منهم الثلث في جميع ما هو تحت أيديهم
 فقسوا الموائم والامتنع والدادوا اختص كل واحد منهم بيت من تلك الدار ومضى

١٢٧٧

محرم
١

لذلك

لذلك مدة ثم بعد ذلك كله رجح المتصرف يدعي انه كان اشترى ارض الدار المذ كورة
 لنفسه ويريد الاختصاص بها فهل بعده هذا الاقرار والقسمه المذ كورين لا يعتبر
 دعوى الاختصاص المذ كورة وتكون الدار بينهم انلا (اجاب) الاقرار حجة
 قاصرة على المقر فيعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن اربعة بنين وبتين وترك دارا فوضع الجميع يدهم عليها الى ان ماتوا جميعا على
 التماقب وترك كل منهم اولاد او السا كن في الدار الا ان امرأة من اولاد اولاد المورث
 فحضر رجل آخر من اولاد اولادها ايضا كان غائبا غيبة سفر و اراد اخذ نصيب والده من
 الدار المذ كورة فامتنعت المرأة من ذلك متعلقة بانها و اضعه يدها على الدار المذ كورة من
 مدة تزيد على عشرين سنة فهل اذا كانت المرأة المذ كورة مقرة بالملك المورث ومقررة
 بان المدعي الغائب من اولاد اولاد المورث ولم تدع ناقلا شرعيا يقضى له بنصيبه منها ولا
 عبرة بتعلله بوضع اليد المدة المذ كورة مع اقرارها بما يغيد ملك الغائب المذ كور لخصته
 منها (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا كانت تلك المرأة الواضعة يدها على هذه
 الدار مقرة بما يغيد ملك الرجل المذ كور لخصته منها تعامل باقرارها في حق نفسها ويحكم
 عليها بموجبه ولا يمنع من ذلك وضع يدها تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في اخوين لهما حصة في عقار باع كل منهما نصيبه منها لاخته بمن معلوم وسامهاها من
 ثمنها و ابرأ ذمتها براءة ومسامحة شرعية وقبضت منهما المبيع وكتب بما ذكر حجة من
 الحاكم الشرعي وانصرفت فيها بالمهدم والبناء ثم بعد مدة اراد احد الاخوين ان يرجع
 على اخته في ثمن حصته متعللا بانها كان وقت البيع والمسامحة غنيا وافتقر الآن فهل
 لا يجاب لذلك والحال ما ذكر (اجاب) ليس لمن ابرأ ذمة اخته من ثمن ما اشترته منه
 ابرأ صحيبها الرجوع عليها بذلك بمجرد تعلله بما ذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
 في اخوين واضعين ايديهما معا على اطيان خراجية وعقارات ومنقولات نشأ ذلك من
 كسبهما معا مدة حياتهما ثم تصادقا على ان جميع الموجودات التي تحت ايديهما من
 اطيان زراعة وعقارات ومنقولات مشتركة بينهما ما لكل واحد منهما نصفها وكتب
 بذلك صلح بمحض من الشهود ثم توفي احدهما عن ورثة فهل للاخ الموجود مقاسمة
 الورثة بالنصف في الموجودات ويعمل بالصلح بعد ثبوت مضمره بالبينة الشرعية
 (اجاب) اذا ثبت بعد الدعوى الهيجية كون الاخوين المذ كورين في معيشة واحدة
 وان كسبهما واحد وانما تصادقا حال صحتهما على ان جميع ما هو تحت ايديهما مشترك
 بينهما بالوجه الشرعي يقضى على ورثة الاخ الميت لاخته المحي المدعي بنصف ما كان
 تحت ايديهما يوم الاقرار حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة تحت ايديهم
 اطيان فلا حجة يستحقونه بينهم بالسوية باعترافهم بذلك واخذ عليهم القاضي اشهاد ابا ن
 لكل واحد الربيع وصاروا يزعمون الاطيان المذ كورة مدة وحصلوا من غنائمها مواشي

١٢٧٧

٢٧

ربيع آخر

١٢٧٧

٣

تقده

١٢٧٨

٨

صفر

١٢٧٩

٢٧

سنة

زجب

١٢٧٦

٨

من هذه الديون وأقر بذلك لدى بيعة شرعية تشهد به كل ذلك في حال صحته واختياره ثم
 في مرض موته أقر بمحضرة جماعة من أصحابه أن الذم التي كانت له على أولاده وعلى صهره
 لاحق له فيها لأنه كان ساعدهم فيها من مدة طويلة في مقابلة أسفار بعضهم فيما يتعلق
 بمصالحه ثم توفي ووجدت هذه الذمم مقيدة بفترة فهل إقراره الصادر منه في صحته بالمساحة
 مع إقراره في حال المرض بأنه لاحق له فيها يكون صحيحا فانا نعم المأهوه مقيد بالفترة ما نعامن
 قبول دعوى باقي الورثة (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي إبراء الميت وأولاده وصهره
 من دينه المترتب له عليهم المقيد بفترة حال صحته لا يكون لباقي ورثته مما اليتهم مما
 أبرأهم منه حال الصحة وأما إقراره في مرض موته بالأبراء ولو سابقا فلغوا بالنسبة للوارث
 من المقر لهم بدون تصديق باقي الورثة فلا يعول عليه ولو ثبت والله تعالى أعلم (سئل)
 في أربعة أخوة في معيشة واحدة ولهم ابن عم صار في معيشة وحده بعد انفصال الأخوة
 المذكورين من ابن عمهم واختص كل فريق بما يخصه من جهة أصله بالتراضي بينهم ثم
 مات أحد الأخوة عن أولاده كوراءا ثانيا ثم مات الثاني كذلك ثم مات ابن العم من
 أولاده وقسم تركته بين أولاده فقط ثم مات الأخوان الآخران عن أولادهم ما ذكرنا
 وانا أيضا وقسم قاضي الولاية تركته للأخوة على أولادهم بعد استشهاد البيعة وابن ابن
 العم البالغ الرشيد على أن جميع ذلك المتروك خاص بالأخوة المذكورين فقط وكتب
 كل من البيعة وابن ابن العم المذكورين شهادته بخطه وختمه على ذلك عند القاضي وبعد
 إقرار ابن ابن العم وشهادته بأن ذلك خاص بالأخوة المذكورين أقامه القاضي وصيا على
 الأولاد المذكورين واستمر على الوصاية نحو سنتين وبلغ بعض القصر فادعى الوصي
 المذكور على البالغ أن له حقا في ذلك المتروك معاملة بالإنابة كان مع الأخوة في معيشة
 واحدة وأنكر القسمة السابقة والافرار الصادر منه عند القاضي فهل إذا تحقق إقراره
 المذكور باختصاص الأخوة الأربعة بالمتروك المقسوم بين أولادهم بالوجه الشرعي
 وكانت القسمة بين أبيه وبين الأخوة الأربعة ثابتة كذلك واختص كل بنصيبه وانعزل
 من الآخر يمنع الوصي المذكور من دعواه شرعا (أجاب) إذا تحقق ما ذكرنا بالسؤال من
 القسمة بين أبي المدعي والأخوة الأربعة واختصاص كل فريق بنصيبه وإقرار ابن ابن
 العم المدعي باختصاص الأخوة الأربعة بالمتروك بالوجه الشرعي يمنع من معارضة
 الأولاد فيما أقر بالاختصاص به معاملة له بإقراره الذي هو حجة عليه حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وكبيرهم هو المتصرف ولم يتميز لكل
 منهم كسب على حدة بل مات جميعا ومما جددوه دار حازوا أرضها بالشرع وبنوها
 بأعمالهم وسكنوا فيها وبعد مضي مدة وهم كذلك وقع التشاجر بينهم وطلب أحدهم
 القسمة فأقر المتصرف واعترف بأن لكل واحد منهم الثلث في جميع ما هو تحت أيديهم
 فقسّموا المواتي والامتنعة والدار واختص كل واحد منهم بيت من تلك الدار ومضى

١٢٧٧

محرم
١

لذلك

دبيع اول سنة

لذلك مدة ثم بعد ذلك كله رجح المتصرف يدعي انه كان اشترى ارض الدار المذكورة
لنفسه ويريد الاختصاص بها فهل بعده هذا الاقرار والقسمه المذكورين لا يعتبر
فحوى الاختصاص المذكورة وتكون الدار بينهما اثلاثا (اجاب) الاقرار حجة
قاصرة على المقر فيعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن اربعة بنين وبنتين وترك دارا فوضع الجميع يدهم عليها الى ان ماتوا جميعا على
التعاقب وترك كل منهم اولادا والساكن في الدار الا ان امرأة من اولاد اولاد المورث
بعض رجل آخر من اولاد اولادها ايضا كان غائبا غيبة سفر و اراد اخذ نصيب والده من
الدار المذكورة فامتنعت المرأة من ذلك متعللة بانها و اضعته يدها على الدار المذكورة من
مدة تزيد على شهرين سنة فهل اذا كانت المرأة المذكورة مقرة بالملك لمورث ومقررة
لبن المدعي الغائب من اولاد اولاد المورث ولم تدع نافلا شرعيا يقضى له بنصيبه منها ولا
غير متعللة ابوضع اليد المذكورة مع اقرارها بما يقيد ملك الغائب المذكور لحصته
منها (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا كانت تلك المرأة الواضعة يدها على هذه
الدار مقرة بما يقيد ملك الرجل المذكور لحصته منها تعامل باقرارها في حق نفسها ويحكم
عليها بموجبه ولا يمنع من ذلك وضع يدها تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في اخوين لهما حصة في عقار باع كل منهما نصيبه منها لاخته بمن معلوم وسامحها من
ثم او امر آذمة ابراءة ومسامحة شرعية فوضعت منهما المبيع وكتب بمآذ كرجعة من
لما كتم الشرعي وتصرف فيها بالهدم والبناء ثم بعد مدة اراد احدا الاخرين ان يرجع
على اخته فمن حصته متعللا بانه كان وقت البيع والمسامحة غنيا واقترا لا آن فهل
لها حصة لذلك والحال ما ذكر (اجاب) ليس لمن ابرأ ذمة اخته من ثمن ما اشترته منه
ابناء صحبها الرجوع عليها بذلك بمجرد تعلله بمآذ كرفي السؤال والله تعالى اعلم (سئل)
في اخوين واضعين ايديهما معا على اطيان خراجية وعقارات ومنقولات نشأ ذلك من
كسبهما معامدة حياتهما ما ثم تصادقا على ان جميع الموجودات التي تحت ايديهما من
الطيان زراعة وعقارات ومنقولات مشتركة بينهما ما لكل واحد منهما نصفها وكتب
بالتفصيل بمحض من الشهود ثم توفي احدهما عن وروثة فهل للاخ الموجود مقامه
الوثة بالنصف في الموجودات ويعمل بالصلح بعد ثبوت مضمونه بالبينة الشرعية
(اجاب) اذا ثبت بعد الدعوى الهبة كون الاخوين المذكورين في معيشة واحدة
وان كسبهما واحد وانهما تصادقا حال صحتهما على ان جميع ما هو تحت ايديهما مشترك
بينهما بالوجه الشرعي يقضى على وروثة الاخ الميت لاخته المحي المدعي بنصف ما كان
تحت ايديهما يوم الاقرار حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اربعة اخوة تحت ايديهم
بني فلاحه يستحقونه بينهم بالسوية باعترافهم بذلك واخذ عليهم القاضى اشهاد ابا
كل واحد الربع وصاروا يزعمون الاطيان المذكورة مدة وحصلوا من غنائمها واشي

٢٧ ١٢٧٧

دبيع آخر

٢ ١٢٧٧

لنعمه

٨ ١٢٧٨

صفر

٢٧ ١٢٧٩

وغيرها وكلهم في معاش واحد وليس لواحد منهم كسب خاص به بل اكتساب الجميع من الاطيان التي تحت ايديهم وغيرها بالاشتراك مع الغير وبالايجار ومكثوا على ذلك مدة لا يتجزأوا احد منهم شيء يختص به دون البقية ثم قال الا كبر منهم ان جميع هذه المواشي لي خاصة وليس لواحد منهم فيم شئ لان جميعها حدث بتصرفي وشرائي ولم يسلموا ذلك وقالوا ان التصرف لنا جميعا وطال النزاع بينهم في ذلك ثم اعترف الاخ الاكبر المذكور كور بحضرة جمع مسلمين بان جميع ما بأيديهم من العقارات والمواشي الخاصة بهم والمشاركة عند غيرهم والنحاس وغيرها مشترك بينهم مثل بعضهم لكل واحد منهم ربع ثم بعد ما يقرب من سنة رجع لدعواه الاولى وقال ان جميع المواشي وما حدث بتصرفي خاص بي وليس لكم فيه شيء فهل لا يسلم له في دعواه ذلك ويحكم عليه بموجب اقراره بان لكل واحد منهم ربع في جميع ما بأيديهم سيما وان لا نزاع بينهم في الاطيان ما الحكمكم (اجاب) حيث كانت تلك الاطيان مشتركة بينهم ولا نزاع بينهم فيها وقد حصلوا من ثمنها هذه المواشي وغيرها من الاشياء المذكورة لانفسهم على سبيل الشراكة بينهم وقد اقر المنازع بشركتهم له فيها لا يكون له الاختصاص بها دونهم بدون مخصص شرعي ويعامل بموجب اقراره اذ هو حجة عليه فيما هو موجود وقت الاقرار حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخيه لا يه وعنه ورثه غيره وجميع ما كان في يده المتوفى المذكور من عروض وعقار واطيان زراعة اميرية ومهمات ومواس وأغننام وغير ذلك من قليل وكثير مما يعرف به وينسب اليه مشترك بين الاخ المتوفى المذكور وبين الاخ لا ب المذكور مناصفة بينهم ما ماعدا ملبوس المتوفى واعترف باقي الورثة بمجلس القاضى بالشركة المذكورة وان الحق والاستحقاق في نصف جميع ذلك للاخ لا ب المذكور وانه لاحق والاستحقاق ولا دعوى ولا طلب لهم فيه واعترفوا ان النصف الثاني هو المترك عن المتوفى وأخرج القاضى باعترا فهم المذكور حجة شرعية مسجلة بالسجل المصان بعد رفع صورة التصديق المذكور الى مفاتي الخنفية وافادتهم بحجة التصديق المذكور وانه معمول به شرعا في حق المصدقين وثبت ايضا اقرار المتوفى المذكور في حال حياته بالشركة المذكورة في وجه خصم شرعي بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية لدى المحاكم الشرعية وحكم بالشركة المذكورة في وجه الخصم المذكور بعد رفع صورة الدعوى وجواب المدعى عليه الى مفاتي الخنفية والافادة عليها بحجة الدعوى المذكور والحكم المبني عليها بانه يسرى هذا الحكم على كافة الورثة ويحكم بنصف جميع ما كان تحت يد الاخ المتوفى المذكور للاخ لا ب المحي المذكور وروصه در حكم القاضى بذلك بعد الاقضاء المذكور وأخرج بذلك حجة شرعية مسجلة بالسجل المصان فهل بعد ذلك اذا اراد احد من الورثة معارضة الاخ لا ب في النصف الذي يستحقه بوجه الشركة المذكورة لا تسع منه المعارضة والدعوى في النصف المذكور ويمنع عن الدعوى في ذلك سيما مع وجود الحجج المسجلة

١٢٨١

١٢

سنة صفر

١٢٨١ ٢١

السنة للشركة المذكورة بمقتضى تصديق الورثة المذكورين واعتراف المتوفى بها
 (السبب) اقرار باق الورثة البالغين بشركة أخ مورثهم له فيما ذكر عن طوع حجة عليهم
 من ساملون بموجبه لان الاقرار من حجج الشرع القاصرة على المقر فيؤاخذ به في حق نفسه
 لان اقرار المورث بذلك حجة عليه فتعامل به ورثته فيما آلت لهم عنه حيث لا مانع فاذا
 كان ما هو مسطور بالسؤال ثابتا لا يكون لاحد المقرين معارضة المقر له فيما ذكر بدون
 حجة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اسكل منهما تخيل مجاور لتخيل الاخر
 حصل بينهما تنازع فيه ثم حضرا وميزاه من بعضه وأقر كل للآخر بالملك فيما وضع يده
 عليه وذلك من مدة خمس عشرة سنة وكل مكلف عليه نصيبه ويدفع خراج المدة
 المذكورة ثم بعد ذلك ادعى أحدهما على الآخر بان ما في يده من التخيل ملك للمدعى وأنه
 رثه تحت يده وذلك بتار يخ سابق على التمييز والتصادق باقرار كل منهما للآخر
 بالملك فيما يده فهل اذا ثبت ما ذكر من التمييز والتصادق من كل منهما للآخر على
 ملكه لما في يده بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر بملك المدعى لما أقر
 بالمدعى عليه بتار يخ سابق ويكون ذلك تناقضا منه ويعامل بموجب اقراره طائما
 من اقراره التصرف المذكور في هذه المدة (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل
 بموجبه بعد ثبوته بطريق شرعي ولا تسمع دعواه الملك لنفسه وأنه رهنه عند واضع اليد
 بتار يخ سابق على اقراره لو اضع اليد بالملك فيما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
 رجل غرس نخيل في ست حفرة عملوا كات له من ماله الخاص به وقام عليه بما يحتاجه
 من نفقات التخيل وكبر ثم غاب الى جهة من الجهات فوضع رجل يده على التخيل المذكور
 وقد مات تحت يده أربع حفرة بمعنى انها ليست وصارت لا ينتفع بها وبقي تحت يده
 حفرتان فلما حضر من غيبته وجد الرجل المذكور واطع يده على الحفرتين المذكورتين
 فطلب منه الغارس المذكور دفع يده عنهما وتسليمهما له فافروا واضع اليد بملكه لارض
 الحفرتين والتخيل الذي فيها وأنه هو الغارس لهما وادعى ان له فيهما حقا بطريق كونه
 وضع يده عليهما مدة غيبة الرجل المذكور فهل والحال هذه يجبر واضع اليد المذكور
 على تسليم الحفرتين المذكورتين بما فيهما من التخيل لملكهما الغارس لهما المذكور
 من الغارس ولا عبرة بدعواه المذكور ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك (أجاب)
 ثبت اقراره واضع اليد بملك المدعى الارض وما فيها من التخيل يعامل باقراره في حق نفسه
 يوم يقيم ما ذكر لملكه حيث لا مانع ولا عبرة بمجرد دعائه بوضع يده مدة غيبة
 كات ولو طالت لان ما ذكر ليس من أسباب الملك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
 رجل مات عن زوجة وعن ثلاث بنات منها ثم ماتت الزوجة بعد زوجها عن بناتها
 الثلاث فقط وترك لهن أبوهن مكانا فادعت بنتان من الثلاث بان أباهما كان باع لهما
 من قبل موته وكتب لهما بذلك حجة فلم تصدقهما البنت الاخرى ودخل الناس بينهن

ربيع آخر

١٢٨١ ١٨

شعبان

١٢٨١ ٥

وغيرها وكاهـم في معاش واحد وليس لواحد منهم كسب خاص به بل اكتساب الجميع
من الاطيان التي تحت ايديهم وغيرها بالاشتراك مع الغير وبالايجار ومكنوعه في ذلك
مدة لا يتجزأ لواحد منهم شئ يختص به دون البقية ثم قال الا كبر منهم ان جميع هذه المواشي
لي خاصة وليس لواحد منهم في شيء لان جميعها حدث بتصرفي وشرائي ولم يسلموا له ذلك
وقالوا ان التصرف لنا جميعا وطال النزاع بينهم في ذلك ثم اعترف الاخ الا كبر المذكور
بمضرة جميع مسلمين بان جميع ما بأيديهم من العقارات والمواشي الخاصة بهم والمشاركة
عند غيرهم والنحاس وغيره مشترك بينهم مثل بعضهم لكل واحد منهم ربع ثم بعد
ما يقرب من سنة رجع لدعواه الاولى وقال ان جميع المواشي وما حدث بتصرفي خاص
بي وليس لكم فيه شئ فهل لا يسلم له في دعواه ذلك ويحكم عليه بموجب اقراره بان لكل
واحد منهم ربع في جميع ما بأيديهم سيما وانه لا نزاع بينهم في الاطيان ما الحكم
(اجاب) حيث كانت تلك الاطيان مشتركة بينهم ولا نزاع بينهم فيها وقد حصلوا من
نماها هذه المواشي وغيرها من الاشياء المذكورة لانفسهم على سبيل الثمرة بينهم وقد اقر
المنازع بشر كتم له فيها لا يكون له الاختصاص بها دونهم بدون مخصص شرعي ويعامل
بموجب اقراره اذ هو حجة عليه فيما هو موجود وقت الاقرار حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخيه لايه وعن ورثه غيره وجميع ما كان في يده المتوفى
المذكور من عروض وعقار واطيان زراعة اميرية ومهمات ومواش واغنام وغير ذلك
من قليل وكثير مما يعرف به وينسب اليه مشترك بين الاخ المتوفى المذكور وبين الاخ
لاب المذكور مناصفة بينهم مما عدا ما لبس المتوفى واعترف باقي الورثة بمجلس القاضي
بالشركة المذكورة وان الحق والاستحقاق في نصف جميع ذلك للاخ لاب المذكور وانه
لاحق والاستحقاق ولا دعوى ولا طلب لهم فيه واعترفوا ان النصف الثاني هو المتروك
عن المتوفى واخرج القاضي باعترا فهم المذكور حجة شرعية مسجلة بالسجل المصان بعد
رفع صورة التصديق المذكور الى مفاتي الحنفية وافادتهم بجهة التصديق المذكور وروايت
معمول به شرعا في حق المصدقين وثبت ايضا اقرار المتوفى المذكور في حال حياته بالثمة
المذكورة في وجه خصم شرعي بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية لدى المحاكم الشرعية وحكم
بالشركة المذكورة في وجه الخصم المذكور بعد رفع صورة الدعوى وجواب المدعي
عليه الى مفاتي الحنفية والافادة عليها بجهة الدعوى المذكورة والحكم المبني عليها
يسرى هذا الحكم على كافة الورثة ويحكم بنصف جميع ما كان تحت يد الاخ المتوفى
المذكور للاخ لاب المحي المذكور وروصده رحيم القاضي بذلك بعد الافتاء المذكور
واخرج بذلك حجة شرعية مسجلة بالسجل المصان فهل بعد ذلك اذا اراد احد من الورثة
معارضة الاخ لاب في النصف الذي يستحقه بوجه الشركة المذكورة لا تنفع منه المعارضة
والدعوى في النصف المذكور ويمنع عن الدعوى في ذلك سيما مع وجود الحجج المستندة

سنة صفر

١٢٨١ ٢١

التي تملك المذكورة بمقتضى تصديق الورثة المذكورين واعتراف المتوفى بها
(أجاب) اقرار باقي الورثة بالباقيين بشرط كذا أخمور منهم فيما ذكر عن طوع حجة عليهم
بما ملون بموجبه لان الاقرار من حجج الشرع القاصرة على المقر في حق نفسه
فان اقرار المورث بذلك حجة عليه فتعامل به ورثته فيما آل لهم عنه حيث لا مانع فاذا
كان ما هو مرسوم بالوال ثابتا لا يكون لاحد المقرين معارضة المقر له فيما ذكر بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما تخيل مجاور لتخيل الآخر
حصل بينهما تنازع فيسبهم حضرا وميزاء من بعضهما وأقر كل للآخر بالملك فيما وضع يده
عليه وذلك من مدة خمس عشرة سنة وكل مكلف عليه نصيبه ويدفع خراج المدة
المذكورة ثم بعد ذلك ادعى أحدهما على الآخر بان ما في يده من التخيل ملك للذي ادعى وانه
يحتج بتخيل يده وذلك بتار يخ سابق على التمييز والتصادق باقرار كل منهما للآخر
على ملكه لما في يده بالوجه الشرعي لا تمنع دعوى أحدهما على الآخر بملك للذي ادعى لما أقر
الذي ادعى عليه بتار يخ سابق ويكون ذلك تناقضا منه ويعامل بموجب اقراره طائعا
بما سمع التصرف المذكور في هذه المدة (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر في امل
بوجه بعد ثبوته بطريق شرعي ولا تسمع دعواه الملك لنفسه وانه رهنه عند واضع اليد
تار يخ سابق على اقراره لو اضع اليد بالملك فيما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رجل غرس نخيل في ست حفرة عملوا كانه من ماله الخاص به وقام عليه بما يحتاجه
من بقت التخيل وكبر ثم غاب الى جهة من الجهات فوضع رجل يده على التخيل المذكور
فدعاه تحت يده أربع حفرة بمعنى انها ليست وصارت لا يتقنع بها وبقي تحت يده
مكران فلما حضر من غيبته وجد الرجل المذكور واضعا يده على الحفرتين المذكورتين
فادعى اليه الفارس المذكور ورفع يده عنهما وتسليمهما له فافروا واضع اليد لملكه لارض
الحفرتين والتخيل الذي فيهما وانه هو الفارس لهما وادعى ان له فيهما حقا بطريق كونه
تحت يده عليهما مدة غيبة الرجل المذكور فهل والحال هذه يجبر واضع اليد المذكور
على تسليم الحفرتين المذكورتين بما فيهما من التخيل لملكهما الفارس لهما المذكور
مراعاه ولا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك (أجاب)
بأن اقرار واضع اليد بملك المدعي الارض وما فيها من التخيل يعامل باقراره في حق نفسه
في يوم بطل ما ذكر لملكه حيث لا مانع ولا عبرة بمجرد تعلقه بوضع يده مدة غيبة
الملك ولو طالت لان ما ذكر ليس من أسباب الملك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رجل مات عن زوجة وعن ثلاث بنات منها ثم ماتت الزوجة بعد زواجه عن بنتها
ثلاث فقط وترك لمن أبوهن مكانا فادعت بنتان من الثلاث بان أباهما كان باع لهما
مكان قبل موته وكتب لهما بذلك حجة فلم تصدقهما البتة الاخرى ودخل الناس بينهما

ربيع آخر

١٢٨١ ١٨

شعبان

١٢٨١ •

١٢٨٢

٢٦

بالصلح وصالحوهن وصدقن جميعا على انه موروث لمن عن ابیهن وأمهن وصرن بثجرته
 ويقسم من أجرته مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة والآن ارادت البنتان الرجوع عن الصلح
 والتصديق المذكورين وتدعيان بما كان ادعياه أو لافهـ بل بعد ثبوت الصلح
 والتصديق المذكورين لا تجبان لذلك ولا تقبل الدعوى منهـ ما بذلك (أجاب)
 حيث صدقت الاختان على كون المكان المذكور موروثا لهماـ وما ولا ختم ما الثالثة
 عن أبيهن وأمهـن بعد دعواهما مباشرة من أبيهما وثبت ذلك بالوجه الشرعي طاعتين
 لا تعتبر دعواهما مباشرة من أبيهما بعد ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
 أشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بانه لا يملك شيئا من الدنيا سوى ملبوس بدنه وجلة
 من الكتب وفرش المقعد وصندوقه المختص به ومفتاحه بيده الموضوع ذلك بمنزل سكنه
 مع زوجته وان جميع باقي الموجود بالمنزل خلاف ما هو معين أعلاه من فرش ونحاس
 ومصاغ وصيني وخلافهـ فمن اثبات المنزل ملكا لزوجته التي في عصمته ولم يكن لزوجها
 المذكور فيه حق بوجه من الوجوه الشرعية بل الحق والاستحقاق والمالك فيما شرح
 لزوجته المذكورة وكتب بذلك سنداً وختمه بختمه وامضاء بخطه وعليه جلة شهرد على
 اقراره واشهاده بذلك ثم بعد مدة ماتت الزوجة المذكورة عن زوجها المذكور وعن
 اخوتها أشقاتها والذتها ولم ينزع الزوج المشهد المذكور بعد موت زوجته فيما أشهد
 به على نفسه ثم بعد مدة مات الزوج المذكور عن أولاد ذكر واناث فهل يكون اقراره
 واشهاده بما ذكر صحيحا نافذا على ورثته وليس لهم المعارضة ولا المنازعة في ابطال ذلك
 بدون وجه شرعي ويكون الحق في ذلك لورثة الزوجة وما استقنناه في الاشهاد المذكور
 يكون لورثته عملا في ذلك باقراره (أجاب) الاقرار بان جميع باقي ما في المنزل المعين
 ملك لزوجته بعد اخراج ما بينه حجة على المقر فيعامل بموجبه وكذا تعامل به ورثته من
 بعده اذا ثبت بعد دعوى صحيحة مسموعة شرعا الآن ورثة المقر لها اذا علموا انتقال ذلك
 الى مورثتهم بسبب من أسباب المالك كبيع أو هبة حل لهم الانتفاع به وان لم يكن هناك
 سبب لا يحل اذا اقرار ليس سببا من أسباب المالك وان كان يؤاخذ به المقر لكونه حجة
 عليهـ ويدخل في ذلك ما يتحقق بالوجه الشرعي انه موجود بالمنزل وقت الاقرار سوى
 المستثنى ووارث كل من المقر والمقر له يقوم مقام مورثه فلو اختلفا في شيء هل كان موجودا
 وقت الاقرار أم لا فالقول لاقرأ أو وارثه في نفي وجوده والبيضة على المقر له أو وارثه على
 دعوى وجوده حين ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
 نصف بيت بثمن معلوم وكتب به حجة مسجلة من الحاكم الشرعي ثم بعد ذلك خالها
 على مؤخر صدقاتها ونفقة عذتها ومبلغ معلوم من الدراهم وأبرا كل صاحب امرأة عامة
 من كل حق ودعوى وطلب وتخالصا من بعضهما ثم وضع يده على الحصة التي باعها لها
 فادعى وكيلها عليهـ ما وطالبه برفع يده عنها لكونه كان باعها لها فاعترف لها بذلك

١٢٨٢

رجب
٢٢

سنة

شعبان

١٢٨٣

١٥

اشعبان

١٢٨٣

١٧

شوال

١٢٨٣

٢٣

وادعى عليها بالابراء العام وزعم دخول تلك الحصة تحت الابراء المذكور ونظر الاقراره
لها بتلك الحصة من قبله بطريق الشراء حين الخصومة تحكيم عليه القاضي بقسليمها
وتحرر بذلك اعلام شرعي ثم ادعى عليها بانه يستحق بذمتها مبلغا مقابلة ما صرفه في عمارة
أجرها في ذلك المكان المشترك قبل الابراء العام الصادر من كل منهما للآخرة فأنكرت
دعواه فهل حيث كان الابراء العام منه لها بتأبنا بالوجه الشرعي وهو مقر به لا تسمع
دعواه عليها بحق سابق على تاريخ الابراء المذكور مع انه كارهها ذلك (أجاب) لا تسمع
الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث بعده فلا تسمع دعوى الرجل المذكور على تلك
المراة بدين سابق على تاريخ الابراء العام لها من كل حق ودعوى وطلب مع انه كارهها
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر في حال صحته وسلامته ونفاذ أقواله وأفعاله
الشرعية بان عليه قدر معلوم من الدراهم ديناً شرعياً لزوجته وان جميع ما في يدها وما في
منزلها من الفرائش والنحاس والامعة مملوك لها ولا حق ولا ملك له فيه بوجه من الوجوه
الشرعية وذلك الاقرار بحضور عينة شرعية تشهد به فهل اذا مات بعده عن الزوجة
المذكورة وعن غيرها من الورثة وأراد باقي الورثة ان يجعل ذلك ميراثاً وتركه عن الميت
المذكور ليس له ذلك ويكون المقر به جميعه للزوجة المذكورة خاصة ويكون لها أخذ
دينها مما يوجد بخلفائه سوى ما ذكر (أجاب) المصرح به ان الاقرار ليس سبباً من
أسباب الملك وان الدعوى بناء عليه لا تسمع وان كان الاقرار حجة قاصرة على المقر
فيما مل بموجبه فان ادعت المرأة المذكورة دعوى صحيحة معوعة واضحة بهذا الاقرار
على هذا الوجه وأثبتته يقضى لها بما في يدها وما في منزلها وقت الاقرار وكذا يقضى لها
بالدين بعد دعواه على الوجه المعبر شرعاً وبوت الاقرار به حال الصحة وان كان مجرد
الاقرار لا يوجب الملك في الواقع قال في الخيرية وفي الخانية ولو قال يعني في صحته جميع
ما هو داخل في منزلي لا راقى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه أبيه قال
أبو القاسم ههنا حكم وفتوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في
الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان جميع ذلك
كان لها ببيع أو هبة وما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الواوئ والم يمكن
ملكها كما لا يصير ملكاً لها بالاقرار الباطل انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً في نظير ابرائها له من مؤخر صداقها وجد العدة عليها
وسمى لها صداقاً معلوماً ثم بعد ذلك اخذت منه جاموسة وأرسلتها الى بيت أهلها وتريد
ان تجعلها في نظير مؤخر صداقها الذي ابرأته منه في نظير الطلاق فهل اذا ثبت انه طلقها
على ابرائها من مؤخر اصداق وكان قدر معلوم من الدراهم تبرأ ذمتها منه ولا تستحق عنده
شيئاً منه لاسيما وقد جدد العقد عليها بقدر معلوم وقبضته منه ويلزمها رد الجاموسة
لزوجها والحال هذه (أجاب) ان صح الابراء من المؤخر الاول لا يكون لها مطالبة الزوج

به ولا اخذ شي من املاكه عوضا عنه والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافاة
واردة من بيت مال مصره ضمنها ما توضح اعلاه صورة بند السابع في زيل لائحة بيت
المال السابق تنظيها بمحض ووجاهات السادة العلماء وحضر تكم وحيث الموضح به ان
التركات التي يوضع عليها الختم لغيبة بعض الورثة يصير فكه عند حضور الغائب وتحقيق
وراثة باعلام شرعي او بتصديق من باقي الورثة الحاضر بن المعتبر تصديقه شرعا
فهـ ل الذين يعتبر تصديقه شرعا في ذلك هم الورثة الحاضرون الذين ثبتت وراثتهم شرعا
بمقتضى اعلام شرعي من قبل حضور الغائب او هم الورثة الحاضرون الذين يكونون
بمغاخالين من العتمة وما اشبه ذلك ولولم يكونوا ثابتي الوراثة شرعا ثم مل ورود الافادة
عما توضح مفصلا ليعتد الاجراء وصورة البند المذكور اعلى الخطاب وهو البند
السابع من زيل لائحة بيت المال الختم الذي يصير على التركات لغياب بعض الورثة
يصير فكه عند حضور الغائب وتحقيق وراثته باعلام شرعي او بتصديق من باقي الورثة
الحاضر بن المعتبر تصديقه شرعا بحيث لا يصير جرد التركة ولا تاصيلها واما تقسيم
التركة بعد ذلك فيما بين الورثة فيكون بحسب ما تقتضيه الاصول الشرعية (اجاب)
لا يفهم من هذا البند ان الورثة الحاضرين المقتضى وراثتهم للموتى يكافون اثبات
وراثةهم ويحضرون اعلاما بذلك لا اعتبار تصديقهـ بل هذا في حق من كان غائبا حين
الوفاة ثم حضر فاما ان ثبت الغائب المذكور ووراثته ويحضر اعلاما بذلك واما ان
يصدقه على الوراثة باقي الورثة الحاضر بن المعتبر تصديقهـ بان يكونوا ممن ينفذ اقرارهم
على انفسهم وهم البالغون العاقلون الذين لا مانع فيهم من اعتبار تصديقهـ في ذلك
فيقتدروا ببيت المال بدون جرد ولا تاصيل لشي من التركة فالذي يقتضيه هذا
البند انه عند وجود اثبات الغائب وراثته بعد حضوره باعلام شرعي او بتصديق
الحاضرين من الورثة له على الوراثة وكانوا ممن يعتبر تصديقهـ في ذلك كما ذكر لا يكون
لمصلحة بيت المال مدخل في هذه التركة بشي سوى فك الختم عنها وتبقى في يد من كانوا
حاضرين من الورثة مع الغائب الذي حضر والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على
ايتام ما لهم تحت يده اشترى لهم به عقارا ودفعه الى البائع ووقت كتابة المبايعه ذكر ان
الشراء له من ماله وكتب الصك على هذا الوجه ووضع يده على هذا العقار واستعمل
للايتام ثم اشهد على نفسه ان الشراء كان للايتام المذكورين وان كتابة اسمه في الصك
عارية وان الثمن المدفوع من ماله ولم يكن به مانع وقت الاقرار من نفاذه عليه ولم يكن
الثمن المدفوع زائدا عن قيمة مثل العقار المذكور بل هو اقل من قيمة المثل وفي شراء هذا
العقار مصلحة للايتام المذكورين فهل اقراره على الوجه المسطور صحيح نافذ عليه يؤخذ
في حق نفسه والحال ما ذكر (اجاب) نعم اقراره المذكور صحيح قضاء فيما عمل به وبسببه
اذ هو جهة قاصرة على المقر وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في

١٢٨٢

٢١

وبيع الاول

١٢٨٤

٢٧

معتقة واحدة وكل منهما صاحب كسب ذهباً من بلدهما إلى سكندرية واشترى ما
 قطعة ارض وبنياها بيتاً من مالهما وسكنافيه مدة طويلة ثم بعد ذلك رجع احدهما إلى
 البلدة واشترى داراً وبها ثم وامتعة ثم بعد ذلك رجع اخوه الذي في سكندرية إلى البلدة
 أيضاً وسكن مع اخيه مدة ثم بعد ذلك اراد العزلة من اخيه فأنزل وقسم الدار واليهام
 والامتعة التي اشتراها اخوه وتصادقا على ان البيت الذي في سكندرية لكل منهما نصفه
 على يد شهود تشهد بذلك واخذ كل ذي حق حقه على يد القاضى وكتب بذلك حجة
 شرعية محكمة وتصرف كل منهما في نصيبه تصرف المالك ثم بعد مدة تزيد على سبع
 سنوات توفي احدهما وخلف اولاداً ذكوراً واناثاً ثم بعد وفاة أبيهم بمدة ذهبوا إلى
 سكندرية فسكنوا في بعض البيت وعمهم يؤجر نصيبه من قبل وفاة أبيهم إلى الآن فاراد
 اولاد اخيه الا ان منع عمهم من البيت متعللين بان حجة ارض البيت مقيمة باسم أبيهم
 مع اعترافهم بمضمون حجة القصة والتصادق بين أبيهم وعمهم على اشتراكهما في البيت
 الكائن بسكندرية مناصفة المتأخرة لتاريخ من حجة شراء الارض وهم جميعاً بالغون
 عاقلون مانعون ووجود بينة تشهد بتصادقهم على الاشتراك المذكور في ذلك فهل
 والحال هذه لا بد من دعواهم اختصاص أبيهم بالمكان المذكور بناء على كتابة حجة
 شراء ارض باسم أبيهم خاصة افيدوا الجواب (اجاب) حيث تصادق الاخوان
 المذكوران على ان البيت المذكور مشترك بينهما مناصفة وتقرر بذلك حجة شرعية
 متأخرة لتاريخ من حجة شراء ارض البيت وكانت ورثة المذكورين معترفون بذلك بعد
 منته لا يكون لهم منع عمهم من نصيبه منه والحال ما ذكر بمجرد تعللهم بكتابة حجة الارض
 باسم أبيهم خاصة السابقة على ما ذكر اذا لافرار الصحيح حجة على المقر فيعامل بموجبه
 اقراراً المورث فيما يتعلق بالمترك عنه يمنع دعوى ورثته بما يناقضه والله تعالى اعلم
 (سئل) عن جنيته مشتركة بين رجلين معلومين باع احدهما الشريك نصيبه لثريه
 بثمان مائة واقر البائع بقبض الثمن منه كاذباً ثم بعد ذلك مات المقر المذكور عن
 ورثته فطلبوا تخليف المقر له بان مورثهم المذكور لم يكن كاذباً في اقراره المذكور فهل
 يجب ان لا يكون لهم تخليفه واذا نكل عن الخلف يقضى عليه بالثمن المذكور
 لم يثبت قبض مورث المدعى بوجه شرعي افيدوا الجواب (اجاب) نعم يكون
 المقر تخليف المقر له ان مورثهم لم يقر بقبض الثمن كاذباً على قول ابى يوسف المقتضى به
 في تنقيح الفتاوى الحامدية من الاقراء فان نكل لا يكون الاقرار المذكور حجة له
 على ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته من جلتهم ابنه القاصر
 وهو من قبل أبيه ادعى اجنبى ان الميت باعه في حال صحته حصته في حافوت ومدة عدا
 بين الميت وادعت بنت الميت ان اباهما باعها نصف بيت له في صحته فصدق الورثة
 الاجنبى على دعواه غير انهم ذكروا ان ذلك في مرض الموت فهل لا يثبت البيع

١٢٨٤

١٢٨٤

١٦

في حق القاصر الابا بانيته لدى القاضي بطريقة الشرعي ولا يسرى تصديق الورثة البالغ
 في نصيب القاصر ولو صدق الوصي لا يعتبر تصديقه وإذا صدق الوصي المذكور وابن
 الميت البالغ بنت الميت على دعواها الشراء من ابيها لا يعتبر ذلك في حق القاصر وتكفل
 اثبات ذلك لدى المحاكم الشرعي لاسيما ولم يقرر بالشراء المدعى به حجج شرعية افيدوا
 الجواب (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على القرف لا يعتبر في حق غيره كما ان اقرار الوصي
 في حق اليتيم باطل فيؤمر من ادعى شرا شي من الميت حال حياته وصحته باثبات دعواه
 لدى القاضي بطريق شرعي حتى يسرى على القاصر ومن جحد من الورثة والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مضمونها انه فيما تقدم توفي رجل من المتوطنين
 بمصر بولاق يقال له على سلطان عن زوجته وبنتين واخت وأخ شقيقين وجميعهم بلغ
 حاضرون ما عدا الاخت فانها كانت غائبة بجهة قبلى ونظرا الغيبة توجه مندوبوا المصلحة
 وبحضور من كانوا حاضرين صار ضبط ممتلكاته وهي بعض منقولات جريدية ونقدية
 بمبلغ ٢٤١١٦ و ٢٠ من ذلك ٦٠٠٠ دارجة امانة طرفه لانا س آخر
 والمنقولات سلمت للمتعهد يوم الوفاة امانة واما النقدية فصار وضعها في خزانة بيت المال
 وبعدها حضرت الاخت الغائبة وتقدم رخصا لانا احداهما من الاخت وباقي الورثة
 بطلب نقود ومنقولات التركة والاخر من اصحاب مبلغ الستة آلاف قرش بطلب
 مبلغهم وبالتحقيق في المصلحة صدق الورثة الحاضرون على صحة وراثة الغائبة وشهدوا
 بذلك الشهود الذين يعرفونهم ثم صدق الجميع على مبلغ الامانة انه حق اربابه هذا
 ولما دون بذييل اللائحة وما تقدم وروده من حضر تم بتاريخ ٢١ ص سنة ١٢٨٤
 من ان المتروكات التي يجري ضبطها نظرا للغائب فقط متى حضر الغائب وصدق الورثة
 الحاضرون المعترف تصديقهم شرعا على وراثته تسلم لهم التركة بدون جرد وبدون تاصيل
 ولا اختلاف هذه المحادثة في كون المنقولات مؤصلة في يوم الوفاة لقلتها ووضع النقدية
 بخزانة المصلحة وكونها زيادة عن الالف قرش ما فهم والحال هذه انه يمكن
 شهادته الشهود العارفون للورثة وتصديق الحاضرين من الورثة على وراثة الغائبة
 وتصرف النقدية اليهم ويفرج لهم عن باقي التركة ولا يلزم في ذلك ثبوت وراثة شرعية
 بالمحكمة ويسرى على هذا حكم ما دون بذييل اللائحة وذلك الشرح أو ما دامت التركة
 مؤصلة والنقود وضعت في الخزانة يلزم اجراء الاثبات شرعا ولا عبرة بتصديق الورثة
 الحاضرين وشهادة الشهود ولا قضاء المحال الافادة من سيادتكم عن الحكم الشرعي
 في ذلك لزم تحريره لحضرتمكم قول الافادة لاجراء ما يقتضيه الشرع وبحاشيتنا ان
 كان جاريا قبل ورود شرح حضرتمكم المذكور انه اذا مات أحد عن وارث غائب و
 حاضروا الغائب حضر يكاف الثبوت شرعا ولو التركة مختومة عليها موقتا ولما ورد
 المذكور المتضمن الاكتفاء بتصديق الورثة المعترف تصديقهم شرعا بدون جرد

ربيع آخر سنة

فصل في الاقرار لهم من التركة من غير اثبات في المحكم جرى العمل في التركات
 كدورة التي لم يكن وضع منها بقود في المصلحة على موجب ذلك ولما تصادف حصول
 التركة الحادثة ووجدت قربية من الحادثة المذكورة وليست مثلها من كل وجه بالنسبة
 لوجود التقديري في هذه وكونها وضعت في الخزينة استلزم الحال الاستغناء عنها من
 السادة فلزمنا تقضية لزيادة الاحاطة وورد الافادة عن المحكم الشرعي في ذلك (اجاب)
 الذي يقتضيه البند المحكي عنه والجواب الصادر من هذا الطرف سابقا بتاريخ ٢١ ص
 سنة ١٢٨٤ اتقيد في الاقرار من هذه الفتاوى بهذا التاريخ لعدم الفرق في اعتبار
 صدق الورثة الحاضر بن المعتبر قصد يقهـم المهقق ورائتهم لمن كان غائبا منهم وقت
 الوفاة بين ما اذا كانت المصلحة وضعت نقدية بعد الوفاة من التركة في خزيتها او لا
 بطريق ما ذكر ان المصلحة ترفع الختم الموقت عن التركة وتسلمها للورثة بدون جرد وبدون
 جعل وهو هذا صريح ايضا في كون المصلحة ليس لها جرد شيء ولا تاصيله في هذه الحالة
 فيستأثر التصديق بعد توفير شرطه لافرق فيه شرعا بين حالة الجرد والتاصيل ووضع
 في الخزينة وحالة عدم فعل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع حصه
 من ارضه المملوكة له لا آخر بثمن معلوم واقر بقبضه من المشتري والحال انه لم يقبض
 شيئا ثم توفي البائع فهل لورثته الدعوى بذلك على المشتري ولهم تحلية على ان
 يقرهم ما اقر كاذبا فيردوا الجواب (اجاب) نعم لهم الدعوى على المشتري بذلك
 بل يقر بان مورثهم ما اقر بقبض الثمن كاذبا لان الورثة ادعوا امر الوافر المقرر به يلزمه
 انكر يستخلف ونقلها في تنقيح الحامدية عن صدر الشريعة من آخر الاقرار والله تعالى
 اعلم (سئل) بافاده من بيت مال مصر مضمونها قد توفي شخص يدعي الحاج جعفر البخاري
 عليه سند محرر حال حياته مقر فيه أنه لا يملك شيئا سوى ملبوس بدنه وان المالك في
 بيت مال البضاعة التي في الدكان والحاصل للحاج شريف واشهد شهودا على اقراره
 في عدم ايضاح ما في الحاصل والدكان بسند الاقرار لا تسمع دعوى من يدعي بها
 وهو شرعا سمع الدعوى ويحكم بها بعد الاثبات واذا حكم بمقتضاه فهل بسبب ان
 في كان عاملا يقر له شيء نظيره مع عدم العلم بقدر ما كان مقررا له أم كيف نرد
 المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاقرار بان جميع ما تحت يدي في الحاصل او
 من ملامك لفلان اقرار عام حسب ما هو موضح بالسند المذكور وليس من الجهول
 الذي ادعى المقر له بجميع ما وجد في هذا المكان من البضاعة انها ملكه وصح دعواه
 شرعي وان واضح اليد المذكور اقر له بهذا الاقرار في وجه خصم شرعي واثبت
 اقرار المذكور شرعا يقضي له بجميع ما يتحقق وجوده من البضاعة في هذا المكان
 في الاقرار ولا يترتب على مجرد كون الشخص ناملا ان يقر له شيء نظيره مع عدم
 شيء من ذلك اذ ليس مطلق العمل موجبا لتقرير شيء والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٨٥

١٣

رمضان

١٢٨٥

٩

صفر

١٢٨٦

٢٥

بافاده واردة من بيت مال مهر مضمونها شخص يسمى سعيدا انما كان مستقلا بطرف
 حضرة مقتس جفالك سنة بالقرية وفي حال حياته حرر سند بشهادة مذكورين بان
 جميع ما تحت يده ومهر فمه ملك حضرة البيك المومى اليه وليس له ملك ولا استحقاق في
 شئ من ذلك وان ثيابه وملبه وسه من احسانات حضرة البيك المومى اليه واوضح به انه
 معتق المرأة جلزار حرم المرحوم عثمان بك ارنا ووط ثم توفي وظهر عليه دين وحضرة
 البيك المومى اليه حرر قايمة ببيان الاشياء التي كانت بطرف المرحوم وبينها قلين احدهما
 اشياء اوضح انه حضر بها من ابتداء الاستخدام والآخر اشياء اوضح انها كانت تحت يده
 على قبول التمتع بها وافادته ان ثبت عليه دين بالوجه الشرعي يصير بيع الاشياء التي
 حضر بها وان كانت قيمتها لا تفي بالدين يصير بيع الاشياء التي كانت معطاة اليه على
 سبيل التمتع و يصير وفا الدين تبرعاً منه لوجه الله تعالى وحيث لم يعلم المحكم الشرعي في
 ذلك ان كان يعول على اخبار المتوفي حال حياته بمعتقة ويجوز اقراره بان جميع ما تحت
 يده ومهر فمه ملك حضرة البيك المومى اليه كما ذكر مع ظهور هذا الدين عليه ولو كانت
 معتقه المذكورة موجودة ام كيف تؤمل ورود الافادة اللازمة بحالة قضيه الاحكام
 الشرعية في ذلك (اجاب) ما قر به حضرة البيك المذكور انه ملك للمتوفي المذكور فهو
 تركه عنه تقضى منه دينه بعد ثبوته بحيث لا مانع وما بقي يكون ميراثا لمن يرثه
 هذا ذلك فان ادعى حضرة البيك المومى اليه انه ملك له دعوى صحيحة في وجهه
 شرعي وادعى ان المتوفي المذكور اقر حال حياته بان جميع ما تحت يده ملك للمذمور
 المذكور وان ثبت الاقرار المذكور بالوجه الشرعي يقضى للمذمور بما يتحقق وجوده من
 ذلك تحت يد المقر في تاريخ الاقرار معاملة له باقراره ما عدا ما اعترف المذمور انه ملك
 للمتوفي المذكور ولا يمنع من ذلك ظهوره في حال حياته على اقراره حال
 حياته بانه عتيق لمعتقه المذكورة بعد ثبوته شرعا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك اشجارا ونخيل في ارض خراجية بحق القرار وقفها حال صحته وقفاً على شئ
 على نفسه ثم من بعده على ابنه محمد وسليمان فقط ثم من بعدهما على ذريتهما وبعدهما
 اخره على جهة بر لا تنقطع وتحرر بذلك جهة مضى عليها اثنان وستون سنة ثم مات الواقف
 وانجهر وقفه في ابنيه المذكورين فاستمررا يستغلان ربيع الاشجار والنخل المذكورين
 الى الآن والواقف المذكور بثمان موجودتان حاضرتان مشاهدتان لذلك من قبل
 معارضة ولا منازعة لاخويهما في اختصاصها بذلك الى ان مات احدهما من
 سنتين عن ولديهما وبقيت الاخرى ثم الاآن اراد ورثة البنت الميتة واختها المومى
 المعارضة في ذلك منكرين الوقف من المال المذكور على الوجه المسموع مع
 البنتين المذكورتين قبل ذلك بوقف ايها ما ذكر على هذا الوجه عن طوع واكره
 فهل اذا ثبت اقرار البنتين المذكورتين حال صحتهما بذلك بالبينه العادلة بمسلك

١٢٨٦

٢٦

الموجودة

رجب

٢٢

سنة

١٢٨٦

بوجوده وورثة الميتة من طلب الميراث عن الواقف المذكور معاملته لهم بالاقرار المذكور
وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) الاقرار جهة على المقر اذا كان عن طوع واختيار
هذا التكليف فاذا ثبت الاقرار المذكور بالوجه الشرعي تعامل المقرتان وورثة من
ماقت منهما بوجبه اذا ما ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك قطعة ارض غير خراجية محدودة معينة غرس فيها نخلا وغاب عن بلدته مدة
وماقت في غيبته ثم جات وورثته الى بلدته بعد موته فوجدوا قطعة الارض وغراسها تحت
يد اشخاص فطالبوهم برفع ايديهم عن ارض مورثهم وغراسه فيها فاقرا الاشخاص
المذكورون ان قطعة الارض لمورث الورثة المذكورين لاحق لهم فيها وادعوا ان
الغراس لا يبيهم للمورث وترفعوا الى القاضي وحلف الاشخاص المذكورين على ان
الغراس لا يبيهم ليجز الورثة عن البرهان وقسم بتوافقهم ثم اختلف بينهم انجاس الورثة
صاحب الغراس ثلاثة انجاسه ولورثة مالك الارض نجاسه ثم قلعوا النخل بعد ذلك من
الارض واقتسموه بينهم انجاسيا كذلك ووضع ورثة مالك الارض ايديهم عليها بعد
خلوها من الغراس المذكورين الا ان قام ورثة صاحب الغراس يدعون ان لهم في الارض
ثلاثة انجاسها حسب قسمة الغراس ونجزه مع اقرارهم بان الارض لمورث واضع اليد
متعيلين بانهم حيث قاسمهم في غراس ابيهم ونجزه بقاسمهم في ارض مورثهم ايضا
فهل والحال ما ذكر لا يكون لورثة صاحب الغراس حق في القطعة الارض المذكورة ولا
بما وضعت لورثة مالكها مع اقرارهم المذكورين حيث قلع من الارض الغراس المذكورين ولا
بغيره بتعللهم المرقوم افيدوا الجواب ما جوبن (اجاب) ليس لورثة الغراس مشاركة
ورثة مالك الارض المذكورين فيها والحال ما ذكر بمجرد تعللهم المذكورين بدون وجه
تجوزي بوجوب الشركة في الارض والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من ديوان
المالية ما لها توفي رجل عن زوجة وأولاد ابن معتقه وفي يوم وفاته شهدا بقبضه بانها في
حياته اقر بانها لم يكن له في البيت شئ قط بل البيت وما فيه من عروض حق ومالك
زوجته وبنا على ذلك الزوجة تدعي الملك لها وأولاد ابن المعتق لم يصدقوها عليه فنؤمل
لافادة من سيادتكم عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الحكم الشرعي في ذلك انه
لها اصبحت الزوجة المذكورة الملك لها فيما ذكر في وجه باقي الورثة دعوى صحيحة شرعية
واصبحت ايضا اقرار المورث بما ذكر في صحته واثبت ذلك بالوجه الشرعي يقضي لها بالملك
بعد اليقين على حسب ظاهر الشرع ولو لم يات بخبر بالرجال معاملته للقر بما اقراده ووجه
ظاهر على المقر والافاقول لها فيما يخبر بها الله وفي المشترك فقط حيث كان المتنازع
بين من متاع البيت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته البالغة من مدة عشر
سنتين وقد اقام وصيا على تركته لوفاء دينه واثبت الوصي وصايته لدى القاضي ثم بعد
مدة ادعى ناظر مسجد ان المتوفي في حال حياته وقف حصه معلومة في مكانين له على هذا

محرم

٢٧

١٢٨٧

شوال

١٩

١٢٨٧

بافاده واردة من بيت مال مهر مضمونها شخص يسمى سعيدا اذا كان مستقلا بطرف
 حضرة مقتس جفالك سفينة بالغربية وفي حال حياته حرر سند ابشهادة مذكورين بان
 جميع ماتحت يده وقهره ملك حضرة البليك المومى اليه وليس له ملك ولا استحقاق في
 شئ من ذلك وان ثيابه وملبه وسه من احسانات حضرة البليك المومى اليه ووضح به انه
 معتنق المرأة جيلز ارحم المرحوم عثمان بك ارنا ووط ثم توفي وظهر عليه دين وحضرة
 البليك المومى اليه حرر قائمة ببيان الاشياء التي كانت بطرف المرحوم وبينها قليل من احداهما
 أشياء اوضح انه حضر بها من ابتداء الاستخدام والاخر اشياء اوضح انها كانت تحت يده
 على قبول التمتع بها وافاد انه ان ثبت عليه دين بالوجه الشرعي يصير بيع الاشياء التي
 حضر بها وان كانت قيمتها لا تفي بالدين يصير بيع الاشياء التي كانت معطاة اليه على
 سبيل التمتع و يصير وفا الدين تبرعاً منه لوجه الله تعالى وحيث لم يعلم الحكم الشرعي في
 ذلك ان كان يعول على اخبار المتوفي حال حياته بجمعة مئة ويجوز اقراره بان جميع ماتحت
 يده وقهره ملك حضرة البليك المومى اليه كذا كرمع ظهر هذا الدين عليه ولو كانت
 معتقه المذكورة موجودة ام كيف تؤمل ورود الافادة اللازمة مما تقتضيه الاحكام
 الشرعية في ذلك (اجاب) ما اقر به حضرة البليك المذكور انه ملك للمتوفي المذكور فهو
 تركه عنه تقضى منه دينه بعد ثبوتها حيث لا مانع وما يبق يكون ميراثا لمن يرثه وما
 عدا ذلك فان ادعى حضرة البليك المومى اليه انه ملك له دعوى صحيحة في وجهه ختم
 شرعي وادعى ان المتوفي المذكور اقر حال حياته بان جميع ماتحت يده ملك للمدعى
 المذكور واثبت الاقرار المذكور بالوجه الشرعي يقضى للمدعى بما يتحقق وجوده من
 ذلك تحت يد المقر في تاريخ الاقرار معاملة له باقراره ما عدا ما اعترف المدعى انه ملك
 للمتوفي المذكور ولا يمنع من ذلك ظهوره في الموتى المذكور ويعول على اقراره حال
 حياته بانه عميق لمعتقه المذكور بعد ثبوت شرعاً والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك اشجاراً ونخلاً في ارض خراجية بحق القرار وقفها حال صحته وقفاً على امرئ
 على نفسه ثم من بعده على ابنه محمد وسليم ان فقط ثم من بعدهما على ذريتهما وجعل
 اخره على جهة بر لا تنقطع وتحذر بذلك حجة مضى عليها اثنان وستون سنة ثم مات الواقف
 وانحصر وقفه في ابنيه المذكورين فاستمررا يستغلان ريع الاشجار والنخل المذكورين
 الى الآن والواقف المذكور بفتان موجودتان حاضرتان مشاهدتان لذلك من غير
 معارضة ولا منازعة لاخويهما في اختصاصها بذلك الى ان مات احدهما من
 سنتين عن ولديهما وبقيت الاخرى ثم الآن اراد ورثة البنت الميتة واختها الموجد
 المعارضة في ذلك منكرين الوقف من المالك المذكور وعلى الوجه المصور مع اقرار
 البنتين المذكورتين قبيل ذلك بوقف اييهما ما ذكر على هذا الوجه عن طوع واخيصة
 فهل اذا ثبت اقرار البنتين المذكورتين حال صحتهما بذلك بالبينة العادلة بمحكم

١٢٨٦

٢٦

رجب

٢٢

سنة

١٢٨٦

الموجودة وورثة الميتمن طلب الميراث عن الوفاة المذ كور معاملة لهم بالقرار المذ كور
 وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) الافراد جمع على المقر اذا كان عن طوع واختيار
 بعد التكليف فاذا ثبت الافراد المذ كور بالوجع الشرعي يحمل للمقران وورثتهم
 ماتت منهم لم يجز انما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك قطعة ارض غير خراجية محدودة معينة غرس فيها نخلا وغلب عن طبعه مدة
 ومات في غيبته ثم جات ورثته الى بطنه بعد موته فوجد واقطعة الارض وغراسها تحت
 يد اشخاص ظالمين برفع ايديهم عن ارض مورثهم وغراسها فيها فقر الاشخاص
 المذ كورون ان قطعة الارض لمورث الوارثة المذ كورين لاحق لهم فيها ولدوا وان
 القراس لا يبيح لالمورث وترفعوا الى القاضي وحلف الاشخاص المذ كورين على ان
 القراس لا يبيح لهم لعجز الوارثة عن البرهان وقسم بتوافقهم غراس النخل بينهم انجاس الوارثة
 صاحب القراس ثلاثة انجاسه ولورثته مالك الارض خمسة ثم قلوا الفضل بذلك من
 الارض واقسموه بينهم انجاسا كذلك ووضع ورثته مالك الارض ايديهم عليها بعد
 خلوها من القراس المذ كورين الا ان قام ورثة صاحب القراس يدعون ان لهم في الارض
 ثلاثة انجاسها صاحب خمسة القراس وغراسهم مع اقرارهم بان الارض لمورث واضع اليد
 متعلقين بانهم حيث فاسمهم في غراس ايديهم وغراسهم في ارض مورثهم ايضا
 فهل والحال ما ذكر لا يكون لورثة صاحب القراس حق في القطعة الارض المذ كورة ولا
 يعارض لورثة مالكها مع اقرارهم المذ كور حيث قلع من الارض القراس المذ كور ولا
 يبرر بتعللهم المرقوم افيدوا الجواب ماجورين (اجاب) ليس لورثة القراس مشاركة
 ورثته مالك الارض المذ كورة فيها والحال ما ذكر بمجرد تعللهم المذ كور بدون وجه
 شرعي بوجوب الشركة في الارض والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من ديوان
 المالية ما لها توفي رجل عن زوجة وأولاد ابن معتقه وفي يوم وفاته شهد انقباضه في
 حياته اقراره انه لم يكن له في البيت شئ قط بل البيت وما فيه من عروض حق وملك
 زوجته وبناء على ذلك الزوجة تدعي الملك لها وأولاد ابن المعتق لم يصدقوها عليه فتؤمل
 الافادة من سيادتكم عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الحكم الشرعي في ذلك انه
 اذا اوصت الزوجة المذ كورة الملك لها فمآذ كرفي وجه باقي الوارثة دعوى صحيحة شرعية
 واذا اوصت ايضا اقرار المورث بمآذ كرفي صحته واثبت ذلك بالوجه الشرعي يقضي لها بالملك
 بعد الجين على حسب ظاهر الشرع ولو مما يخضع بالرجال معاملة للمقر بما اقراده ووجه
 الصبر على المقر والافاقول لها فيما يخضع بالنساء وفي المشترك فقط حيث كان المتنازع
 بين من متاع البيت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته البالغة من مدة عشر
 سنين وقد اقام وصيا على تركته لوفاه دينه واثبت الوصي وصايتها لدى القاضي ثم بعد
 من ادعى فاندر مسجد ان الميت وفي حال حياته وقف حصة معلومة في مكانين له على هذا

محرم

٢٧

١٢٨٧

شوال

١٩

١٢٨٧

سنة سؤال

١٢٨٢ ٢٢

المسجد فانكرت بنت الميت المذ كورة دعواه ولاينة له على دعواه ولا حجة له بذلك بل غاية ما يحتاج به الناظر المذ كورة على دعواه ان الوصى المذ كور حال دعواه بالوصاية ذكر ان الميت وقف المحصة المذ كورة على هذا المسجد ولم يثبت ذلك ضمن دعواه الوصاية ولم تصدقه الوارثة على ذلك فهل اذا لم يثبت الناظر المذ كور دعواه الوقف بالبينة على الوقف او على تصديق الوارثة لا يحكم به ولا يكون ذكر الوصى لذلك حجة في حق الوارثة ولا يبرى عليها (أجاب) نعم لا يكون اقرار الوصى بالوقف حجة على الوارثة فلا يحكم عليها بالوقف بمجرد اقرار غيره به والحال هذه يدون اثباته بطريق شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين على التعاقب وتنازع مع القديمة وأخرجها من داره وقرينة فالحقت بدار أهلها في بلدة أخرى وأقامت الحديثة وحدها في منزلها معاشرا لها معاشرة الأزواج مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم مات عنها وعن أخ شقيق عاصب وأولاد أخ آخر توفي قبله وترك الزوج المذ كور ما كان في يده من عقار ونحاس وغلال وأطيان فلاحصة وأمتعة فطلبت الحديثة مقاسمة أخيه الحي في ذلك بحق الربع فرضا للزوجية زاعمة انه طلق الأولى طلاقا باتا في حال حييائه وصحته فادعى عليها أخوه الحي وأولاد أخيه المتوفي قبله أن الاخوة الثلاثة كانوا مجتمعين سوية على العمل وجع الكسب وانهم استفادوا هذه الاعيان سوية وزوجها يستحق الثلث فيما فقط وان ربع الثلث مشترك بينهما وبين ضرته القديمة لموته وهي في نكاحه فصدقتهم القديمة على ذلك وأقرت أن لاخويه ثلثي ما في يده وأدعت الثلث لزوجهافه ط وأقرت بانها لا تستحق فيها سوى ثمن الثلث وأصرت الحديثة على دعوى الاشياء كلها والزوجه القيام يده وتصرفه فيها الى موته وعلى طلاق القديمة وانما تستحق ربعها وحدها بفرض الزوجية فصالحها أخوه وأولاد أخيه الميت على خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهما وتقاسمها جل اعيان التركة كذلك ثم قامت القديمة به ذلك تدعى على الحديثة بانها باقية على نكاح الميت وان الاعيان كلها متروكة عن الزوج فقط وطلبت أخذ ثمنها وهي ثلاثة أسهم من التركة فهل حيث سبق من القديمة الافرار عن طوع بان جميع ما في يد الزوج المذ كور مشترك بينهما وبين أخيه الحي وأخيه الميت قبله عن ابناءه مشائبة بالسوية بينهم وانها لا تستحق الا ثمن الثلث في ذلك كل بحق نصف الربع في المستحق له لكونها احدي زوجتيه لا تسمع دعواها بعد ذلك بان جميع هذه الاشياء كانت مختصة بالزوج المذ كور وان لها نصف ربع جميعها معاملة لها باقرارها في حال نفاذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى القديمة بما يناقض اقرارها السابق المعبر شرعا في الافرار حجة قاصرة على المقر فيعمل بموجبها فليس لها طلب نصف الربع في جميع الاشياء على فرض عدم ثبوت الطلاق المانع من الميراث بعد نفيم الاستحقاق ذلك على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة لكل منهما مال

القعدة

١٢٨٧ ٢١

شعبان

سنة

وملك خاص به أقر كل من الاخوين المذكورين في حال حياته وصحته ونفاذا اقراره
لا كبر اولاده الذي من جملة عائلته بان ما في يد الولد الا كبر المذ كور من النقود ملك له
وليس لايه فيه ملك ولا استحقاق أصلا بحضرة بينة شرعية ثم مات كل من الاخوين
المذكورين عن عائلته المذكورة وترك ما يورث عنه شرعا ويريد باقي الورثة من
العائلتين منازعة كبر الاولاد من كل عائلة فيما أقر له به أبوه وجعله ميراثا عنه ليقاسمه
فيه فهل والحال هذه حيث كان ذلك الاقرار تابنا شرعا ليس لهم منازعة ولا معارضة
في ذلك ويكون ذلك المقر به خاصا بالمقر له فقط وليس لباقي الورثة حق فيه (أجاب)
صرح علما بان الاقرار ليس سببا من أسباب الملك فلا يحل لمن أقر له غيره بشئ انه
ملكه ان يتصرف فيه تصرف المالك بمجرد هذا الاقرار ما لم يكن يملو كاله في الواقع
بسبب وجوب الملك كوصوله الى يد المقر له به بصفة صحيحة من المقر وصرحوا أيضا بان
الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع لما ذكرنا الان الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل
بوجها وكذا وارثه من بعده فيما آل له من قبل المورث اذا ثبت بعد دعوى صحيحة شرعية
لبناء عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متزوجا امرأة طلقها وبعد طلاقها
استلمت جميع ما ملك من الامتعة والفرش والملبوسات وغير ذلك وأشهدت على نفسها
انها استلمت أمتعتها وفرشها ونحوها بالتام والكمال وكذا شهدت على نفسها انها
استلمت مؤخر صداقها من زوجها وانها لم يكن لها قبله شئ مطلقا وتحرر بمضمون
ذلك سند عليها بشهادة جملة من الشهود ثم بعد مضي مدة من تاريخ تحرير السند ادعت
على زوجها المرقوم بامتناعه فاندكر دعواها فهل اذا تحقق الاقرار المرقوم وثبتت عليها
لا تسمع دعواها فيما تدعيه عليه جملة كافية وتمنع عنه فيما تدعيه عليه بتاريخ قبل
الاقراء المذكور حيث كانت دعواها بشئ من تعلقاتها عند زوجها التي أقرت باستلامها
بثلاثة مختارة (أجاب) نعم لا تسمع دعواها بشئ من ذلك حيث أقرت طائفة مختارة
بثباتها ما ذكر ولم يكن لها قبله طلب في شئ مما لم يكن لها عليه شئ مطلقا لان هذا
الاقراء شامل للامانات والمضمونات فلوا دعت عليه بشئ مما تدخل تحت هذا الاقرار
فدعواه كان امانة أو مضمونا بتاريخ سابق لا تسمع دعواها به حيث تحقق ذلك شرعا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة وهو
يتصرف فيه بالسكنى والهدم والبناء وغيره اثم مات عن ورثة فوضعوا أيديهم عليه
وتصرفوا فيه كتصرف مورثهم مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات كل منهم عن ورثة
فوضعوا أيديهم عليه وتصرفوا فيه نحو سنتين ثم الآن ادعى مدع قريب للجد بان له حقا
في العقار المذكور وان له شركة معه فيه مع انه كان مشاهدا لهذه التصرفات كلها ولم يدع
شئ ولم يمنع ما منع من الدعوى لاسيما وقد حصل منه تصديق مع ورثة الجد المذكور
فهل يشهد بان لاحقه في ذلك العقار معهما هو قيد ذلك لدى قاضي الجهة فهل لا تسمع

٢٩

١٢٨٨

القعده

٢٠

١٢٨٨

الدعوى بعد الاقرار المذکور و بعد هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا ثبت تصادقه مع وريثة الجدة المرقوم بان لا حق له معهم في ذلك الاعتراف بالوجه الشرعى اذ الاقرار جهة على المقر فيعامل بموجبه ولولم يتحقق ترك الدعوى على الوجه المسطور تلك المدة مع كونه كافيا في منعه من الدعوى أيضا مع التمكن والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من الروزنامة مضمونها شخص يقال له أبو بكر اغاها وارى باشا ملك مائة واحد وعشرين فدانا ونصفا وثمانية وحبية من فدان عشورية بناحية نزلة خيال شرقية بموجب تعسيط روزنامجى محرره بتاريخ ١٢ رجب سنة ٧٩ توفى ووردا اعلامان شرعيان من محكمة الابراهيمية أحدهما مؤرخ ٣ جمادى الاولى سنة ٨٩ وثانيهما مؤرخ ٧ شهره متضمنان ثبوت وراثة وورثته قصروا بلغ وان كلامهم له قراريط معينة في تلك الابعادية بتصادقهم مع بعضهم بافهم وصى القاصر وحيث لم يعلم ان مافى الاعلامين المذکورين يعتبر شرعا وكافيا لثبوت انتقال ملكية كل من الورثة للقراريط المعينة بأحد الاعلامين المذکورين أم كيف لازم تحريره لسعادتكم والاعلامان المذكوران مرسلان الامل الاطلاع عليهما والتسليم بالافادة هما يوافق شرعا للاعتماد في تحرير التعسيط لهم على مقتضى ما يريد من سعادتكم (أجاب) بمطالعة هذين الاعلامين المحكى عنهما بافادة الروزنامة وجد أحدهما المؤرخ في ٣ جمادى الاولى سنة ٨٩ يتضمن ثبوت وراثة المرأة العج والمراة رقيه زوجتى المتوفى ابى بكر اغا بن المرحوم دخيل بن حموده السلمانى للمتوفى المذکور ووراثته أى القاسم وعبد الصمد القاصر ومحمد وعبد الجليل وعز و ام العلوى وبنيه السبعة المذکورين لوالدهم المذکور وانحصار اثار المتوفى المذکور في الورثة المذکورين وهذا الاعلام من حيث الحكم بوراثته الورثة المذکورين وانحصار اثار مورثهم المذکور فيهم جار على القانون الشرعى حيث وجدت فيه دعوى صحيحة عن هو اصل من الورثة اذا أحد الورثة يقتصب خصما عن الباقيين في مثل ذلك وان لم تظهر صحة الحكم بالتوكيل والوصاية المذکورين فيه على الوجه الموضح به لاشترائط تقدم الحكم بالوكالة والوصاية على الحكم بالحق المدعى به ما فى ضمنه ولم يعلم ذلك منه وعلى هذا اذا كانت تلك الابعادية الموضحة بافادة الروزنامة والاعلام الثانى علو كة للمتوفى المذکور الى حين موته فتنتقل بالارث عنه لورثته المذکورين بحسب القرينة الشرعية حيث لا مانع فيكون للزوجتين المذکورتين منها الثمن فرضا ثلاثة قراريط لكل واحدة منها قراريط ونصف والباقي منها هو واحد وعشرون قراريطا يكون مستحقا لاولاده السبعة المذکورين تعصبا للذكور مثل حظ الانثيين والاعلام الثانى المؤرخ ٧ جمادى اول سنة ٨٩ يتضمن تصادق بعض الورثة بالاصالة عن نفسه والوكالة والوصاية عن الباقي مع بعضهم على ان الابعادية المذكورة وبعض اعيان ذكروها مشتركة بينهم ومملوكة لهم بحكم التفاضل

صفر

١٢٩٠

٦

جادی الاولى سنة

على الوجه المبين به المخالف للتقسيم الشرعي حسب القرية الشرعية المتقدمة ذكرها
 في تحقيقه ما يستحق بعضهم بما يستحقه في ذلك القاصر المذکور زيادة بعض
 من ذلك وهذا غير معتبر بالنسبة للقاصر اذ نصيبه بالارث يبلغ ثلاثة ارباط ونصف
 وثلاث قيراط تقرر بيا والمجمل له بهذا التصديق ثلاثة ارباط ونصف وربع فنقص
 من نصيبه بالارث قيراطان من قيراط تقرر بيا وبعضهم مثله وبعضهم اكثر نقصا وبعضهم
 اذ نصيبه ما يستحقه وهو عبد الجليل حيث جعل له ثمانية ارباط فلم يكن هذا الاعلام
 من الارث على انتقال تلك الاطيان لهم بالارث عن مورثهم المذکور وبيان استحقاق كل
 من الورثة المذکورين بحسب القرية الشرعية عن مورثهم المذکور تحقيقا لا تقريرا
 ان كل زوجة من الزوجين المذکورين تستحق قيراطا ونصف قيراط من التركة وكل
 ابن من الابناء الاربعية يستحق ثلاثة ارباط وتسعة اجزاء من احدى عشر جزءا من قيراط
 بنت من البنات الثلاث تستحق قيراطا واحدا وعشرة اجزاء من احدى عشر جزءا من
 الله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من الرزنامة بافادة مضمونها بناء على ما ورد من
 كتابكم بتاريخ ٦ صفر سنة ٩٠ المسطر في كتاب الاقرار من هذه الفتاوى
 في التارخ في شان المائة واحد وعشرين فدانا وكسور بناحية ترة خيال شرقية
 من أبي بكر أفاها واري باشا وتصادق ورثته على تقسيمها بينهم بكيفية تفاضل
 في القسمة القرية الشرعية ورأى سعادتكم ان هذا غير معتبر بالنسبة للقاصر من
 اذ نصيبه بالارث اكثر ما خصوه به بالتصادق المذکور وقد كان كتب لثلاث
 ارباط بالاجرا حسبما اشترتم فالآن وردت افادتها بتقرير اعلام آخروا بالاطلاع
 في وجدكم كعبارة الاعلام الاول انما فقط حصص القاصر جعلوها بقدر ما يخصه بحسب
 القرية وحيث لم يعلم بهذا الطرف ان كان ما في هذا الاعلام يعتبر شرعا ويعمل بما
 من التصديق ولا مانع من تحرير بتقسيمه على موجب أم لا لزم تحريره لسعادتكم
 في الاطلاع عليه والتكرم بافادة ما يعتمد (اجاب) اذا كانت تلك الابعادية لمورث
 المذکورين وانتقلت اليهم بالارث يكون ملذهم فيها عنه على حسب القرية
 شرعية ومن اقرب قدر من السهام لو ارث وهو ازيد من القرية الشرعية التي فرضت
 على ان يكون اقراره باطلا على ما أفتى به مولانا صاحب البحر كما ذكره في متن الاشياء من
 ما اخذ من بطلان الاقرار بالهال قال مشلا لومات عن ابن وبنات فافر الابن ان
 بينهما نصفان بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا قال شارحه هبة الله افندي البعلبي
 في قوله طاقران التركة بينهما قيل ينبغي صحة الاقرار والحال هذه ما لم يرد في اقراره
 في الحقيقة وان تكون التركة بينهما نصفين بالصيغة مع الاجازة أو غيرهما من
 التسلية كما هو ظاهر اهـ ومثله في حواشيه للسيد في السعود والمجوى وعليه
 في هذا الاعلام على الوجه المسطر به فافذ على من اقر من الورثة

١٢٩٠

١٤

البايعين حيث لم يصرح فيه بان الابعادية المذكورة تركت ولا ان تلك السهام المتصادقة
عليها سهام الارث فينفذ التصديق المذكور على من اقر بنفسه وعلى من وكل منهم في ذلك
ذلك حيث كان بالغاً عاقلان نافذا لاقرار اي يؤخذ ظاهراً بموجب اقراره وان لم يحصل
للمقر له التصرف والانتفاع باز يد من نصيبه بالارث ديانة ما لم يكن الزائد آل اليه بطريق
شرعي من طرق التملك اذا الاقرار ليس سبباً من اسبابه وان كان حجة على المقر
لوصر حوا وقت التصديق بان تلك الابعادية تركت عن مورثهم وان تلك السهام
المتصادقة عليها هي سهام الميراث يكون التصديق المذكور باطلاً واماً بالنسبة للتصديق
فهذه التصديق وعدمها على حد سواء حيث كان نصيبه فيه لم ينقص عما يستحقه
بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من ديوان الرزنامة حاصلها بعد
اجاطة حضرتكم بما كتب للمالية وما ورد منها في خصوص الابعادية الخلفه عن المرحوم
ابي بكر اغاوارى باشارت رد الافادة الخاصة شرعاً في هذه المادة (اجاب) علم ما باقادة
الرزنامة باحدى الاوراق الواردة لهذا الطرف وما باقادة المالية المتضمنة طلب اعطاء
الافادة من هذا الطرف عن المخلص شرعاً في مادة الابعادية الخلفه عن ابي بكر اغاوارى
باشا والحوال ان الجواب المعطى من هذا الطرف في شأنها بتاريخ ١٤ جمادى الاولى سنة
٩٠٠ المقيس في كتاب الاقرار من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وسبق اعطاء الجواب
عن هذه الحادثة فيه أيضاً وقيد في كتاب الاقرار من هذه الفتاوى بتاريخ ٦ صفر سنة
١٢٩٠ كاف في صحة التصديق الصادر من الورثة حيث لم يصرح فيه بانها تركت عن
مورثهم المذكور ولا ان السهام المتصادقة عليها ليست سهام الارث فهو ان كانت
الواقع تركت وسهام الارث خلاف ما تصادقوا عليه يعني ان المتصادقين على هذا الوجه
يعاملون ظاهراً بموجب اقرارهم عند عدم تصرحهم بما يدله لاحتمال ان السهام
الزائد لبعضهم آل اليه بطريق شرعي من طرق التملك كبيع ووصية بحجارة الى غير
ما يستفاد من الجواب المذكور المعطى في هذه المادة من هذا الطرف ثانياً احوال تصادق
ثانياً على انها تركت عن مورثهم وانها آت اليهم بطريق الارث عنه وتحررت في
الايولة بالقرينة الشرعية فالخلص لا يكون الا بما يجاد سبب من اسباب الملك الشرعية
في السهام التي يريدون زيادتها لبعضهم من البعض الآخر كبيع صحيح أو هبة
مستوفية شرائطها الشرعية التي من جللتها الاقرار في كل سهم براد يادته من
نصيب لمن يراد هبته له بعد القسمة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من
المال حاصله المأمول من بعد الاحاطة بما تحتويه هذه الافادة الواردة من المالية في
صفر سنة ٩١ أن يكرم بالافادة مما توضحها لاعطاء الافادة اللازمة للمالية
مرغوبها (اجاب) قد صار الاطلاع على افادة المالية الصادرة لصحة هموم من
المرغوب الايضاح من هذا الطرف عن كيفية التحقق بكون باي وجه

المسلمين بحواشي السابق الصادر للمصلحة في ١٨ محرم سنة ٩١٠ المقيمه في كتاب
 هذا من هذه الفتاوى في هذا التاريخ المعبر فيه بالهتق وطلب الاستفتاء من هذا
 المرفوع مما اذا اقر الشخص بان كامل ما في المنزل لفلان ولم يبين تلك الاعيان ثم مات ذلك
 المرفوع هل يكون اقراره صحيحا بكامل ما يوجد في المنزل وقت الموت سواء كان المقر مريضا
 من الموت او في حال الصحة وسواء كان المقر له وارثا او غير وارث واذا كان أحد الورثة
 من يقوم مقامه مكذبا هذا الاقرار ويدي ان الاعيان الموجودة في المنزل وقت الموت
 المقر تسلم دعواه بحيث لو اقام البرهان يقبل او يكون القول قوله بمجرد الدعوى
 خصوصا اذا تحقق ان الاعيان التي في المنزل كانت في يد مورثه حال حياته والجواب عن
 ذلك ان طريق تحقيق الاقرار شرعا يكون باقرار الوارث البالغ العاقل او بالبينه عند
 المرفوع او بالنسكول عن اليمين التي هي حجج الشرع وهو عدم المسامح أي من نفاذ الاقرار هو
 كونه المقر طائعا مختارا بالغا فلا نفاذ الاقرار وكون الاقرار بالاعيان في حال الصحة اذا
 كان المقر له وارثا وفي مرض الموت لو كان المقر له غير وارث او وارثا وصدقه ببقية الورثة
 ان يكون له وارث غيره واذا اقر الشخص بان جميع ما في منزله من الاعيان لفلان ولم يبين تلك
 الاعيان ثم مات ذلك المقر يكتفى بكون اقراره صحيحا بمعنى انه يعامل هو وورثته من بعده
 بموجب هذا الاقرار في جميع ما يكون موجودا في ذلك المنزل وقت الاقرار لا وقت الموت
 في جميع ما يتحقق وجوده في ذلك المنزل وقت الاقرار يدخل فيه ما عدا ما استثنى ان
 استثنى شي ولا يقال ان اقراره بمجهول بل هو من باب الاقرار بالعام وأما حكم هذا الاقرار
 ان كان في الصحة او مرض الموت ولو ارث او لغير وارث فيعلم مما تقدم ذكره ومتى ثبت
 الاقرار بطريق شرعي مستوفيا شرائط النفاذ لا يتوقف اعتباره على تصديق الورثة او
 عدمه بمعنى ان المورث وورثته من بعده يعاملون قضائهم وجبه لادبانه اذا الاقرار ليس
 من اسباب الملك ما لم تكن الاعيان المقر بها دخلت في ملك المقر له بسبب من
 اسباب الملك كبيع أو هبة صحيحة واذا ادعى أحد الورثة أو وكيله ان الاعيان الموجودة
 في المنزل وقت الموت ملك للمقر لا تسلم دعواه فيما يتحقق وجوده في المنزل وقت الاقرار
 قبل قبضته لحصول التناقص باقرار مورثه ولا يضر في نفاذ الاقرار شرعا بكون
 الاعيان في يد المقر الى وقت الموت اما ما حدث من الاعيان بعد الاقرار في ذلك المنزل فلا
 يحصل تحت هذا الاقرار ولو وقع الاختلاف في كون شي من الاعيان موجودا وقت
 اقراره او احادنا بعده فالقول لمدي الحدوث بيمينه والبينه بينة من يدعي وجوده وقت
 اقراره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وقبل موته اقام أحد
 من ذرية صبا على القصر واقتسموا التركة بينهم قسمة شرعية بامر المحكومة وتلك التركة
 من ممتلكات واطيان فقط فاستلم الوصي نصيب القصر وصار ينفق عليهم الى بلوغهم
 من في الاطيان بعد دفع ما عليهم ثم بعد رشدهم اعطى كل ذي حق منهم حقه على يد

جادی الثانی سنہ

بينة بعد المحاسبة على ما ورد من الاطيان وما صرف عليها وعليهم وحصل التصديق منهم
والاقرار بانهم استوفوا جميع نصيبهم ولم يبق لهم شيء قبل اخيم المذكور عما آل اليهم
عن والدهم وكتب بذلك مكتوبة شرعية بحضور نائب الجهة ثم بعدمدة اغراهم رجل
بالدعوى على اخيم - م ومحاصبتة في جميع ما صرف عليهم ثانيا فعمل والحال هذه لا تمنع
دعواهم على اخيم الموصى المذكور بعد المحاسبة الاولى واقرارهم واعترافهم المذكور
الصادر منهم عن طوع واختيار به الرشد ولم يدعوا بشئ زائدا عما دخل تحت الحساب
والاقرار السابق منهم على هذا الوجه (اجاب) ليس للقهر المذكورين مطالبة وصيهم
الختار باعادة الحساب بعد صدوره منهم حال رشدهم واقرارهم بوصول استحقاقهم اليهم
ولم يبق لهم قبل وصيهم المذكور شئ ولا تسمع دعواهم بشئ مما دخل تحت المحاسبة
والاقرار المذكورين والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) باقادة
من بيت مال مصر مضمونها تقدمت وفاة المرحومة فلاك ناس البيضا معتقة وزوجة
المرحوم حسن بك الجماشوري معتق أفندينا الكبير عن بنتها دله هانم وسعاد
عاصب معتق معتقها وعند ضبط تركتها قيل انها في حال حياتها بتاريخ ١٨ رمضان
سنة ٨٦ حررت سنداً بانها التملك - وى ملبوس بدنها وان جميع ما في المنزل الساكنة
فيه من النقاس والمصاغ والنقود والفراس وأثاث المنزل وغير ذلك مما هو موجود فيه
ملك كريمتها المذكورة وقد جرى ضبط الملبوس الموضح في السند المذكور ونسبة
اصناف صاد تجديدها بعد تحريره فالحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي صدور الاقرار المذكور على الوجه الموضح بالسند المذكور عنه حال صحة القرعة
وفناذ تصرفها يكون ذلك حجة عليهم افنع امل هي ومن قام مقامها من باقي الورثة بموجب
حتى لا يكون لباقي ورثتها الدعوى بشئ مما دخل تحت الاقرار المذكور وهو وجب ما في
المنزل من نقاس ومصاغ ونقود وفراس وأثاث المنزل وغير ذلك مما هو موجود فيه في تاريخ
الاقرار ما عدا ما استثنى بعد ثبوت ذلك شرعا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثته القصر والبلغ وترك ما يورث عنه شرعا وعليه دين اقصر كان وصيا عليهم
اقربا لغيره من ورثته بان الدين المذكور على مورثهم للقصر الذين كان وصيا عليهم
فهل والحال هذه اذا كان نصيب المقرين ينفي بالدين المقر به يلزمون بدفع جميع الدين
الى وصي القصر المقام عليهم بعد موت وصيهم الاول مورث المقرين المذكورين (اجاب)
هذه المسئلة خلافية فالمنقول في المذهب الزام المقر بجميع الدين ان وفي نصيبه
التركة به والذي اختاره أبو الليث انه يلزم المقر من الدين بقدر نصيبه في الميراث
للضرر وعمل القضاة الآن على الثاني وان كان الاول ظاهرا والرواية وهذا اذا لم يتم
شرعية على الدين فان قامت فانه يحكم به في حق سائر الورثة بعد استيفاء ما يلزم مع
المقر فتجاءع البينة الاقرار في مثل هذه المسئلة لمرى ان الحكم في حق الجميع والله تعالى

١٢٩١

٢

١٢٩٢

رجب

٤

١٢٩٤

ربيع آخر

١٩

صفر سنة
مطلب قول رب الدين
تركك الدين ابراء

١٢٩٥

١٢

أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مائة وستين جنيتها افرسها بمقتضى جواب مرسل من
المقرض الى المقرض وقد دفع منها المقرض الى المقرض مبلغا وقدره مائة جنيه وعشرة
وصار الباقي في ذمته خمسين ثم بعد مدة حضر المقرض المذكور لدى جمع من المسلمين وقال
اني تركت المبلغ الباقي في ذمة المقرض اليه وصار خالصا مني على يد الجمع المذكور ثم
ارسل الجواب السابق المتضمن طلب المبلغ الاصل الى المقرض واستلمه فهل والحال
هذه يكون قوله المذكور متضمنا للبراء من الدين الباقي ومسقطا له عن المقرض وليس
للمقرض طلب على المقرض بذلك ولا يجاب اليه (اجاب) صرح في الهداية قبيل الوصية
بثلث المال من كتاب الوصايا ما لا يكون تاخير الوصية ليس رجوعا عنها بقوله لان
التأخير ليس للسقوط كتأخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط انتهى ومنه يعلم
ان قول رب الدين لمدينه في حق باقي دينه اني تركت المبلغ الباقي لي في ذمة المقرض اليه
وصار خالصا مني يكون اسقاطا لباقي دينه المذكور وبراء منه حيث لا مانع وليس له
المطالبة بشيء من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مصلحة بيت مال
مصرهما هو مرغوب اعطاء الحكم الشرعي عنه ضمن أمر الداخلية الصادر للمصلحة فيما يطلبه
الخواجه موسى لينادوا الصراف التابع لدولة الانكليز بما يدعي به من الدين على تركة
المرحوم محمد أفندي أحمد باشا سكاتب دائرة دولته ووالده باشا من ضمن أرباب الديون
وتنازل من يقال انه وكيل عن ورثة الميت المذكور البالغ وعنه وصى القاصرة منهم لرب
الدين المذكور بقدر ذلك الدين مما هو في بيت المال للتركة لتدفعه المصلحة المذكورة
لرب الدين وان المتظاهر في مسئلة رب الدين عدم ثبوت دينه لا شرعا ولا بمحكمة المحقانية
والله الذي جرى فيها أخذ قرار من الوكيل عن الوصى وعن الورثة البالغ بالاعتراف وتنازله
عن المولى في بيت المال وان بند ٢٠ من لائحة المصلحة يقضى بان من يدعي على أى تركة
دين أو عين فان كان في الورثة قاصر لا يعرف ولا يفرج عن شيء الا بالثبوت الشرعي
وامر أخذ قول من هذا الطرف بما يفتح في ذلك حسبما يقتضيه الحكم الشرعي في أمر
الدين المذكور (اجاب) قد صار الاطلاع على هذه الافادة وأمر الداخلية ضمن هذه
الاوراق المتضمن طلب اعطاء الحكم الشرعي فيما يدعي به الخواجه موسى من الدين على
تركة محمد أفندي أحمد ولم يثبت شرعا وان صدق عليه من يقال انه وكيل عن الورثة البالغ
وعنه وصى القاصرة منهم ولم تعلم كيفية وكالته ضمن تنازله عن مقدار الدين المذكور عما
هو في مصلحة بيت المال للتركة والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يستحق شيء شرعا
بالسبب لتعصيب القاصرة من الورثة من الدين المذكور أو غيره من الديون الا بثبوت
الشرعي ولو صدق على الدين المذكور وصى القاصرة أو وكيله في الاقرار اذ لا يبرى
الصدوق المذكور وعليهما شرعا كما انه لا يثبت في حق البالغ الا باقامة الحجة عليهم أو على
أحد من وجهي الشرعي أو باقرارهم أو اقرار من يثبت انه وكيل عنهم في ذلك والله

جمادى الاولى

١٢٩٥

٢

سنة
مهرم
مطلب الاقرار لا يصح
مع التعليق على شرط
فيه خطر

١٢٩٨

١١

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت ان أحبا وأختها الاشقاء وأماها اقساموا تركه مورثهم بينهم ولم يدفعوا اليها ما خصها فيها وان ما خصها اقساموه أيضا عليهم دونها واجر موها منه بدون وجه شرعي وانها لم يصلها من أخيها ما خصها في ايرادها من المتر وكين لهم جميعا من والدهم مورثهم المذ كور مدة تسع سنين فمثل أخوها من دعواها المذ كورة فقال ان حقها في التركة والايراد واصله اليها وانها ان سئلت وأنكرت بحضوره وصول ذلك اليها يكون ملزوما فسئلت أخته المذ كورة بحضوره واجابت بأنكار وصولها حقها في التركة المذ كورة وأقرت بوصولها من الايراد كل شهر شي معين ماء دابعض الاشهر فانها لم يصلها فيها شي من الايراد بحسب قولها فهل والحال هذه لا يكون قول الاخ المذ كور اقرارا شرعا بحق أخته المذ كورة ولا يكون مجرد حصول ذلك منه ملزما له بشي مما حصل فيه التداخي وما الحكم الشرعي (اجاب) الاقرار لا يصح تعليقه بشرط على خطر الوجود شرعا على الصحيح وهو الحق كافي المعروف في المسبوط ادعى عليه ما لا فقال ان لم آتك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يات غدا لانه تعليق الاقرار بالخطر وفيه لفان على الف درهم ان حلف أو على ان يحلف فلف فلان وجب المذ كور لم يوافق لانه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشرط يخرجهم من ان يكون اقرارا ذكره في البحر أيضا ومنه يعلم عدم الزام الاخ المذ كور بحقوق أخته بمجرد قوله المذ كور وعدم اعتبار ذلك اقرارا شرعا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ورثة قصر او بلغا وقد أقام قبل موته وصيا في تركته فادعى الوصي دينه له في الميت وصدقه بالغ وبالقعة على دعواه فهل تكون مصادقة بالغ وبالبلغة كافية في ثبوت الدين بالنسبة للقصر أو لا بد من الاثبات بالبينة الشرعية (اجاب) اقرار رجل وامرأة من الورثة بدين الوصي المذ كور غير كاف في اثباته بالنسبة للقصر من الورثة أو غيرهم اذ من المعلوم ان الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يسرى على غيره ما لم يثبت الحق بطريق شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن صورة اشهاد مؤرخ في شهر محرم مضى وبه انه في أول هذا الشهر أشهد على نفسه كاتبه على بدر الدين بن المرحوم الحاج عبد السلام بدر الدين بن المرحوم جوده بدر الدين وهو بكامل الاوصاف المقبولة شرعا طاعنا متبارا ان كامل ما بالمتزل الصغير من فرش ونحاس ومصاص عند المالككة لجميع ذلك في المصونة يدور بنت جناب أجد افندي العسال وان كاتبه عليا بدر الدين لا يملك في البيت المرقوم سوى انما يدونه ولم يكن لي فيه شي لامن فضة ولا من حلي ولا من غير ذلك كافية سوى انما يدوني وقد حررت هذا الاشهاد طاعنا متبارا ليكون بيدها تحت المراجعة لاعتماد ما سطر به والخط والختم حجة فيه والله تعالى خير الشاهدين ثم انه في فهل اذا قام بعض الورثة واذا ادخال الاشياء المذ كورة في التركة يجاب لذلك بالبيان دعواه شرعا أو لا وتسكون الاشياء المذ كورة ملزما كالزوجة كما اعترف بذلك في

جبادى الاولى

١٢٩٩

٤

الاشهاد

زبيع اول
١٣
سنة
١٣٠١

الاشهاد المرقوم اعلاه (اجاب) الافرار من الزوج في حال حياته وصحته بان كامل ما في مكان كذا من فرش ونحاس ومصاغ عند المالكه لجميع ذلك هي فلانة وان المقر لا يملك فيه سوى كذا وانه لم يكن له فيه شيء سوى ما استثناءه حجة على المقر بعد ثبوته بالوجه الشرعي فيعامل بموجبه قضاء حيث لا مانع فلو ادعى بعض ورثته بشيء مما كان موجودا في ذلك المكان في تاريخ هذا الاقرار مما عمله الافرار المذكور انه تركه عن المورث لا تسمع دعواه لاقرار مورثه بالملك فيه لزوجه المذكورة ولو اختلفا في وجود المدي به في ذلك المكان وقت الافرار وعدمه فالقول للسكر والبيئة على الزوجة انه موجود فيه وهذا التاريخ وهذا كله بالنسبة للقضاء واماد ياتى فيها كان ملما للمقر لها بسبب من اسباب الملك فانه يحل لها اخذه والاختصاص به وما ليس كذلك فلا يحل بمجرده هذا الاقرار لانه ليس سببا من اسباب الملك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل احضر اولاد اخيه الذين معه في معيشة واحدة مع جميع من المسلمين واشهد على نفسه وهو في حالة عيشته ونفاذ تصرفاته طائعا مختارا بقوله ان جميع ما تحتوى عليه يدي وما يعرف في وما ينسب الى مشترك بيني وبين اولاد اخي مناصفة وان كتابة اسمي في الحجج دون اسمائهم كونه لكوني الارث ودوا صدقة على ذلك اولاد اخيه المقر لهم فهل والحال هذه ياخذ قراره ولا يصح رجوعه عنه ولا رجوع ورثته بعده موته واذا طلبت اولاد اخيه قسمته لوجه الشرعي يجبر هو او ورثته على اجابتهم لذلك (اجاب) اذا ثبت اقرار المذكور بصدق الافرار بان جميع ما تحت يده وينسب اليه مشترك بينه وبين اولاد اخيه الذين معه في معيشة واحدة مناصفة بعد تقدم دعوى صحيحة ولم يكن هناك مانع يعامل هو ورثته بعد موته بموجبه ويحكم عليه به فيما كان موجودا تحت يده ومنسوبا اليه في تاريخ اقراره لانه حجة قاصرة على المقر حيث لا مانع وهذا في القضاء اما في الديانة فان علم المقر له ما اقر به ووصل اليه بسبب شرعي من اسباب الملك كبيع وهبة يحل له الانتفاع به الا اذا اقرار ليس سببا من اسباب الملك وان كان حجة على المقر يعامل بموجبها سبحانه وتعالى اعلم

جماد اول
٢٦

١٣٠١

(باب اقرار المريض)

ذى الحجة

١٣٠٤

١٩

(سئل) في رجل اقر في مرض الموت لزوجته مدين فهل يصح هذا الاقرار ويثبت له المهر به أولا يثبت لانه اقرار لواث والافرار لا وارث غير صحيح (اجاب) اقرار المريض (سئل) في امرأة تملك أرضا مخصصة للزراعة أصلها انعام باعت لاختها قطعة منها في حال مرض الموت وأقرت ببيعها ووصلها ثم ماتت المرأة المذكورة فادعى الورثة ان الارض المذكورة مباحة لها وتورث مع خلفاتها لكون البيع في مرض الموت والمشتري به المذكورة وارثة في المذكورة فهل تجاب لذلك ويكون البيع فاسدا وتقسم الارض مع التركة ولا

ربيع اول
سنة ١٢٦٥

يصح الافرار بوصول الثمن المذكور (اجاب) بيع المريض لوارثه في مرض الموت موقوف على اجازة باقي الورثة ولو بمثل القيمة عند امامنا الاعظم فاذا لم يجزه الوارث ورده بطل ويقسم المبيع بين جميع الورثة كباقي متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين واربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ودين على اطياف وغير ذلك مما يورث شرعا فاستمر الابن في معيشة واحدة من غير قسمة ثم مات احدهما عن اولاده وزوجته واخيه واخواته فهل اذا اقر في حال مرضه الذي مات فيه بان لزوجه عليه وينسب اليه عمل باقراره ولا يندرج ويكون للبنات اخذ حقهن في جميع ما تركه والدهن بالفريضة الشرعية (اجاب) اقرار النقص لوارثه في مرض موته يدين او يعين موقوف على تصديق باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لبعض ورثته يدين في مرض موته وللبعض بدراهم في مرضه المذكور يريد بذلك منع البعض الاخر من ارثه فهل يكون هذا التصرف باطلا (اجاب) الافرار للوارث يدين او يعين في مرض الموت موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وقبل موته بثلاثة ايام احضر فقهما وامره ان يكتب جميع ما يملكه لاولاده تبرعا دون اثنين منهم معزولين عنه فهل اذا كانت الكتابة والتبرع لبعض ورثته بجميع ماله وهو في مرض موته لا عبرة بهذه الكتابة ولا التبرع بذلك والحال هذه ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) هبة المريض لوارثه في مرض موته غير نافذة بدون اجازة باقي الورثة ولومع القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا وله بيت يملكه بامه لزوجه بثمان معلوم وبعد ذلك تبرع لها بالثمن وسامحها منه واقرب لها بقدر من الدراهم على انه دين بذمته وكل ذلك وقع منه وهو في حال المرض الشديد الذي مات منه فهل يعتبر ذلك وصية ولا وصية لوارث ويكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة كما ان التبرع لوارثه والافرار له بالدين موقوف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لزوجه في مرض موته بشيائه وجاموسة وتبرع لها ايضا بنصف جاموسة وتبرع لولديه في مرض موته كذلك لكل واحد منهما بنصف جاموسة وله ورثة غيرهم ولم يجزوا ذلك فهل يكون الافرار المذكور غير نافذ على باقي الورثة وكذلك تبرعه المذكور لا يكون نافذا ايضا على باقي الورثة بغير رضاهم حيث كان في مرض الموت وله وده وابطاله ويكون جميع ذلك تركة يقسم بين جميع الورثة لا يختص احد منهم بشئ مما ذكر (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه يدين او يعين وتبرعه له فيه موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت ولها بنتان وابن وام والجد والاولاد هم المذكورين قصر ثم انها في حال مرضها الذي مات فيه تبرعت بشئ من ممتلكاتها

رمضان

١٢٦٥

١

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

ذى القعدة

١٢٦٥

٢٦

رجب

١٢٦٦

٢٨

سنة	رجب
١٢٦٦	٢٨
١٢٦٦	٢٨
١٢٦٦	١٢
١٢٦٦	شوال
١٢٦٦	٢٧
١٢٦٧	ربيع الاول
١٢٦٧	٣
١٢٦٧	ربيع الثاني
١٢٦٧	٣٠

لاحد بناتها وامها دون بقية الثانية وابنها فهل ينفذ تبرعها وتمنع البنت واخوها ام يقتسمون التركة جميعا ويعطى كل ذى حق حقه ولا ينفذ لها تبرع ويبطل (اجاب) تبرع الميراث لو ارثه في مرض موته موقوف على اجازة باقى الورثة فاذا لم يجزوه وردوه قسم المتبرع به بين جميع الورثة كما فى متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تبرع لاولاد بنته باشيء معلومة من ثلث بيت غير قابل للقيمة وغير ذلك وهو فى حال المرض ثم بعد مدة توفى المتبرع فاذا الورثة العصابة باطل التبرع المذكور فهل اذا خرج المتبرع به من الثلث لا يسوغ لهم باطل ما تبرع به المتوفى (اجاب) هبة الميراث مرض الموت تامة برضى الثلث فاذا وهب شيئا من ماله لاجنبى وخرج من ثلث ماله لا يكون للوارث معارضة الموهوب له حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة المعبرين شرعا حال حياة الواهب والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة مرضت مرض الموت ولها امو وبنتان وابن قاهر وقالت انى بعث الدار لاحدى البنتين والام بمبلغ كذا وقبضته واستوفيته منهما ولم تدفعها شيئا من الثمن وصدقناها على الاقرار المذكور وانكر باقى ربتها جميع ذلك فهل يكون هذا الاقرار باطلا وتقسيم الدارين ورثتها بحكم القرينة الشرعية (اجاب) البيع والاقراء لاوارث فى مرض الموت موقوفان على اجازة باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مرض مرضا شديدا ومات منه وله اولاد فقبل موته اوصى لبعض اولاده باشيء فهل اذا لم يجزها باقى الورثة تكون غير نافذة لكونها وارث (اجاب) لا تنفذ الوصية لاحد الورثة بدون اجازة باقيهم والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك حصصا فى عقار وهبتها لاحد ورثتها فى مرض موتها ثم ماتت منه فهل تكون تلك الهبة وصية يتوقف نفاذها على اجازة باقى الورثة فان لم تجزها الورثة تقسم بالقرينة الشرعية على الجميع (اجاب) الهبة لاوارث فى مرض الموت ولو مع القبض الصحيح موقوفة على اجازة باقى الورثة فان لم يجزها وقسم الموهوب بين جميع الورثة كما فى متروكات الواهب والله تعالى اعلم (سئل) فى رقيقين ادعى ابا بعد موت سيدهما انه اقر بعقدهما فى مرض موته والحال ان عليه دينما مستغرقا تركته وزيادة فهل لا عبرة بدعواه ما المجردة عن الاثبات الشرعية وباعان فى الدين وعلى فرض ثبوت الاقرار بعقدهما فى مرض موته لا ينفذ الا فى الثلث وعليهما السعى فى الباقي (اجاب) الاعتناق فى مرض الموت وصية فيعتبر من الثلث ومن المقرر ان الدين مقدم على الوصية بعد ثبوته بالوجه الشرعى واذا كان الاعتناق فى مرض الموت وتحقق استغراق الدين لجميع التركة التى من ضمنها الرقيقان المذكوران يكون عليهم ما السعاية فى قيمتهما الارباب الدين اذا كانت قيمتهما مع باقى التركة مثل الدين او اقل فان زاد ذلك على الدين يسعيان فيما زاد على الثلث بعد اداء الدين للورثة ان لم يجزوا العتق والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ذمى توفى عن زوجته واولاد اخيه وبعد ذلك توفيت الزوجة المذكورة عن

جمادى الثانية سنة

٧ ١٢٦٧

رجب ١٦

١٢٦٧

جمادى الاولى

٤ ١٢٦٨

رجب ٤

١٢٦٨

رمضان

٢٤ ١٢٦٨

ذى الحجة

٧ ١٢٦٨

اخواتها وفي مرض موتها تبرعت بماتملكه لاولاد أخي زوجها المذكور فهل يكون التبرع صحيحا (اجاب) تبرع المريض في مرض موته عند استيفاء شرائطه للاجنبي ينفذ من الثلث وما زاد موقوف على اجازة الوارث حيث كان للتبرع وارث مع - لوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جارية اعتقها وتزوج بها وبعد مدة مرض مرض الموت فاقرب لها بدين في ذمته واقرب لها بسنة أفدنة من طينه في نظير الدين المذكور فهل اذا مات في مرضه هذا عنها وعن ورثة آخر لا يكون الاقرار والحال هذه نافذا بدين اجازة باقي الورثة سواء كان الاقرار بدين أو بعين (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه بدين موقوف على اجازة بقيمة الورثة فان اجازوه نفذوا ردوه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم تركته ثم مات أحد الابنين عن أخيه وأخته ولم تقسم التركة ثم ماتت البنت عن زوجها وابنها وبنتها فهل اذا طلب الزوج ما يخصه من ميراث زوجته المخلف عن أبيها وأخيهما يجب لذلك واذا ادعى أخوها الوارث لها بانها اقربت باله - قار الموروث عنها وهي في مرض موتها له لا يكون الاقرار بذلك في مرض موتها نافذا (اجاب) لزوج البنت المطالبة بما يخصه فيما آل لزوجه من مورثها ويقضى له بذلك حيث لا مانع واقرار المريض مرض الموت لوارثه بعين أو بدين موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقربت في مرض موتها بدين لأخيها الوارث لها وباعت له حصه في بيت بالدين المذكور ثم ماتت في ذلك المرض عن زوجها وأخيها المذكور ولم يكن لها وارث سواهما فهل يكون الاقرار والبيع غير نافذين (اجاب) الاقرار لوارث في مرض الموت بدين لا ينفذ بدين تصديق باقي الورثة وصرحوا بان بيع المريض لوارثه في مرض الموت موقوف على اجازة باقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وبها زوجته وبنته في مرض موته الذي مات فيه ثم ماتت عنها - ما وعن اخوته الاشقاء فهل هذه الهبة وصية يتوقف نفاذها على اجازة باقي الورثة فان لم تجزها لا تنفذ وتسكون الدار تركه تقسم بين جميع الورثة واذا كان عليه دين يتعلق بتركته (اجاب) اذا لم يجز باقي الورثة ما وهب لبعضهم في مرض الموت لا تكون الهبة فيه نافذة بفرض استجماع شرائطها فيكون الموهوب والحال هذه تركه عن الواهب وما ثبت من الدين على الميت يؤخذ من تركته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصه في دار مشتركة بينه وبين عمه وحصه في فخل وساقية ومواش وغيرها من الاعيان فاسقط حقه مما ذكر لزوجه في مرض موته الذي مات فيه فهل قسمة ما كان مشتركا فهل لا ينفذ تصرفه ولا اسقاطه لزوجه المذكورة ويقسم جميع ما تركه بين ورثته بالغريضة الشرعية مما كان يورث اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم لا ينفذ اسقاط المريض مرض الموت لزوجه والحال هذه والاسقاط في الاعيان لا يصح ولو في الهبة أو لاجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها نصف

سنة	حرم	دار باعته في مرض موتها الاختها وابن أخيها وماتت في المرض المذكور عن ذكر وعن بنتها فهل يكون تصرفها في مرض موتها بالبيع المذكور موقوفاً وتبرعها بغيره في الثالث لغير الوارث وما زاد على الثالث موقوف على اجازة الورثة (أجاب) يبيع المريض مرض الموت لبعض الورثة موقوف على اجازة باقيهم ولو بمثل القيمة عند الامام ويبيع فيه لغير الوارث نافذ لا يتوقف على اجازة الوارث وتبرعه فيه لغير الوارث ينفذ من الثالث وما زاد عليه موقوف على الاجازة كما يتوقف عليه تبرعه فيه مطلقاً الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أوصت ووقفت واعتقت في مرض موتها فهل اذا ماتت وكانت التبرعات المذكورات زائدة عن ثلث التركة يكون للوارث ابطال الزائد عنه (أجاب) يتوقف التبرع في مرض الموت فيما زاد عن الثلث على اجازة الورثة البالغ فان اجازوه نفذ والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مبلغاً معلوماً من الدراهم وأقر لها بيجاريتين وانه باعهما لها وقبض الثمن ولم يبين قدر الثمن وكل ذلك وهو في حال مرض موته وماتت عن الزوجة وعن ابنين أحدهما قاصر ولم تحصل اجازة من باقي الورثة ولم يصدقوا على ذلك فهل لا يكون هذا الاقرار ولا الهبة في مرض الموت نافذين والمحال هذه ويكون ذلك ميراثاً للورثة (أجاب) يبيع المريض مرض الموت لوارثه فيه موقوف على اجازة باقي الورثة البالغين كهبته واقراه بهين أو دين له فيه ولا ينفذ في حق القاصر منهم اصلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتق عبده وهو مريض واوصى له بالثلث ثم مات السيد عن زوجته وعن العبد المعتق وعن اولادهم فوضع العبد يده على جميع متروكات سيده ثم مات العبد عن زوجة سيده وعن اولادهم سيده فهل للزوجة ان تقسم مع اولادهم وتأخذ نصيبها من تركته زوجها بالفرصة الشرعية (أجاب) نفذاً لعتق في مرض الموت والوصية المذكورة من ثلث جميع المال وما زاد عن الثلث موقوف على اجازة الورثة وللزوجة المذكورة أخذ ما يخصها بالميراث من تركته زوجها بالوجه الشرعي ممن هو تحت يده حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أقرت وهي في مرض موتها بان في ذمتها قدر معلوم من الدراهم لـ احدى ابنتيها وباعت له في نظير الدين الذي أقرت به وهي في المرض المذكور جميع ما تملكه من فحل ودار وغير ذلك ثم بعد ذلك ماتت عن ابنها المذكور وعن ابن آخر وعن زوج فهل والمحال هذه لا يصح الاقرار والبيع في المرض المذكور للوارث ولا ينفذ ويكون ما تركته ميراثاً يقسم على جميع الورثة بالفرصة الشرعية حيث لم تجز باقي الورثة ذلك (أجاب) نعم لا ينفذ - ذوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في بيت باعهما الزوجتة في مرض موته بالغين الفاحش والغرور فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بان كان البيع بدون القيمة يكون البيع غير نافذ والمحال هذه (أجاب) وقف يبيع المريض مرض الموت لوارثه على اجازة باقي الورثة ولو كان بمثل القيمة عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
١٢٦٩	١٩	١٢٦٩
١٢٦٩	٢٥	١٢٦٩
١٢٦٩	٨	١٢٦٩
١٢٧٠	٢٥	١٢٧٠
١٢٧٠	١٠	١٢٧٠
١٢٧٠	١٩	١٢٧٠

كتب وثيقة وهو في مرض موته أقر فيها بان النصف في جميع ما يملكه لابنين من أولاده والنصف الآخر لولد له الآخر ثم بعد ذلك مات عن زوجته وعن خمسة بنين وعن بنت ولم تجز باقي الورثة ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بالكتابة المذكورة التي وقعت في مرض الموت وتقسيم التركة على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) اقرار الشخص بان نصف جميع ما يملكه لفلان مثلاً هيبة منه للمقر له فتراعى فيه شرائطها حيث اضافها الى ملكه وهبة المريض مرض الموت على فرض استجماعها الشرائط لبعض ورثته بمنزلة الوصية له لا تصح الا باجازة باقي الورثة فان لم تجز بقية الورثة كان ذلك تركة يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ما لم يثبت الانشاء ملكهم له بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقر وهو في مرض موته بان الامتعة التي تحت يده ملك لابنه ثم بعد ما أقر يموت مات عن زوجته وعن ابنه المذكور الذي هو من غيرهما فهل لا يصح الاقرار في مرض الموت ولا ينفذ ويكون ما أقر به ميراثاً يقسم على الورثة بالفريضة الشرعية بعد وفاته ثابت عليه من الديون (اجاب) لو اقرار المريض مرض الموت لوائه يعني أو دين بطل اقراره عندنا الا ان يصدق بقية الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر وبنات وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيرها مما يورث فادعت إحدى بناته بان والدها اقر لها بمائة وعشرين قرشاً وانه كتب لها نصف الدار في مقابلة ما اقر به في مرض الموت فانكر باقي الورثة دعواها فهل اذ لم تثبت دعواها لا تجاب لذلك ولا يعمل بالاقرار في مرض الموت وتقسيم الدارين جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته يعني او دين موقوف على اجازة باقي الورثة كبيعته منه في المرض المذكور ولو بمثل القيمة على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن رضيع من مطلقها وعن ابويها وورثت عنها شرعاً من حلى وامتعة وغير ذلك فطلب والى الرضيع ما يخص ابنه في الميراث عن امه فادعى والد المرأة الميتة انها باعت لامها الحلى ولاخيم الامتعة وسأحتما من الثمن وكل ذلك في مرض الموت ولم يجز والد الرضيع الوارث ذلك فهل يكون البيع المذكور موقفاً على اجازة باقي القاصران اجازة نفذوان رده بطل (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة البالغين ولو كان البيع بمثل القيمة عند الامام وبيعه لغير الوارث بمثل القيمة نافذ وبراءة المشتري الوارث عن الثمن كوصية له فيكون موقفاً على اجازة باقي الورثة ان كان من اهل الاجازة وبراءة الاجنبي ينفذ من ثلث المال ويوقف في الزائد على اجازة الورثة واجازة الصغير لا تغدر في حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد فاقر في مرض موته قبل الموت بيوم لبعض ورثته يدين في ذمته فهل لا يصح اقراره المذكور اذا انكره باقي الورثة ويقسم جميع ما تركه بين ورثته بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه

٢٢ ١٢٧٠

ربيع الاول ١٦ ١٢٧١

ذى القعدة ١٢ ١٢٧١

صفر ١٦ ١٢٧٢

ربيع الاول ١٤ ١٢٧٢

ربيع الاول سنة

يدين غير صحيح بدون اجازة باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى عن زوجة وبنت وابن بالغين وترك منزلا وعليه ديون فمكثت لزوجته وبنته وهو فى مرض الموت لكل واحدة منهم ما قدر امين من الدراهم فى سدين وجعله قرضا واراد بذلك اسقاط ما عليه من الديون حيلة منه فهل لا يستحقان ما كتبه وتكون هذه الكتابة باطلة شرعا

١٧ ١٢٧٢

(اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه بعين او دين موقوف على اجازة باقى الورثة فان لم يميز وبطل وان اجازوه نفذ مع ذلك فهو مؤخر عن دين الهبة وما ثبت فى المرض بسبب معروف والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حصل له مرض شديد واستطال مرضه نحو ثلاثة اشهر وله املاك باع بعضها لرجل اجنبى لينفق اثمنها على نفسه فهل يكون بيعه صحيحا فاذوليس لاحد معارضة يدين وجهه شرعى (اجاب) ان كان هذا المريض

٢٤ ١٢٧٣

مرض الموت ينفذ البيع من المريض به مع عدم اختلال العقل وانتفاء الموانع للاجنبى بمثل القيمة فان جاباه فحكمها كوصية تنفذ من الثلث وان لم يكن مرض الموت وتوفرت شرائط البيع فلا مانع من نفاذه بلا تفصيل والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة اقترت فى مرض موتها بدين معلوم لبنت بنتها واوصت لها ايضا بمثل ما لها ولها عصبية من الرجال فهل والحال هذه تنفذ الوصية المذكورة والاقرار المذكور من الثلث (اجاب)

١٩ ١٢٧٣

ربيع الثانى

الاقرار فى مرض الموت لغير الوارث يدين ينفذ من كل المال ويقدم على الارث ويؤخر عن دين الهبة ووصيته له تنفذ من الثلث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع دارا من زوجته فى مرض موته باقل من القيمة بكثير واعترف بان لها فى ذمته قبل مرضه قدر الثلث المباع به ثم مات بعد ذلك عن الزوجة المذكورة وعن عم عاصب فهل

جداى الاولى

٢ ١٢٧٣

اذا لم يميز المذكور بالبيع المذكور ولم يصدق على اقراره لا يصح الاقرار لها ولا تصح الهبة لها حيث كانت الزوجة وارثة (اجاب) بيع المريض مرض الموت من بعض الورثة موقوف على اجازة باقيهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وكذا محاباته كما ان اقراره يدين موقوف على تصديق الباقي والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن

جداى الثانية

١٤ ١٢٧٣

ابن اخ شقيق وعن بنت بنتها وترك ما يورث عنها شرعا من عقار ومصاغ وغيره مما يورث فوضعت بنت البنت يد لها على التركة فى غيبة ابن الاخ فهل اذا حضر من حقيقته يكون له رفع يدها عن جميع ما ثبت انه تركه عنها واذا ادعت بنت البنت بانها اقترت لها فى مرض موتها يدين ولم تثبت بالبينسة الشرعية لانتجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المحرقة عن الاثبات اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لابن الاخ المذكور الاستيلاء على ما تحقق انه ميراث عن مورثته المذكورة حيث لا وارث لها سواه ولا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة لها امعة واشياء تملكها من دواب وغيرها وهى مريضة مرض الموت اقترت بانها ملكت ذللا ولاد اخيها ثم ماتت فى مرضها ههنا عن ابنها واولاد اخيها فهل تملكها امها لاولاد اخيها فى

المرض المذكور وصية تنفذ من ثلث المال والباقي لابنها حيث صحت الهبة وحصل من الموهوب لهم القبض والحيازة الشرعية حال حياة الواهبة (أجاب) الهبة في مرض الموت وصية فتنفذ من الثلث لغير الوارث اذا استجبت شرائطها المتبعة في تمامها حال حياة الواهب والا كانت لاغية وما زاد على الثلث موقوف على اجازة الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقرت في مرض موتها بانها وهبت ومسكت في حال صحتها وسلامتها لابن اختها البالغ صندوقا خشبيا ونحاسا مع ملو ما يحضرة جمع من المسلمين وانه قبض وحاز الموهوب في حال الصحة من مدة نحو سنة قبل الاقرار واوصت له بثلث ماله وقت الاقرار ثم بعد مدة ايام ماتت عن ورثة فطلبت ورثتها حمل الموهوب والموصى به تركه منكرين الهبة والوصية فهل لا يجزى لذللك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بالانكاد المذكور (أجاب) الاقرار في مرض الموت بانها وهبت في الصحة مع القبض بمنزلة الهبة في المرض فحكمه حكم الوصية والوصية بعد ثبوتها بالوجه الشرعي اذا كانت لغير وارث تعتبر من ثلث المال بلا توقف على اجازة الورثة وما زاد على الثلث موقوف على اجازتهم قال في الاشياء اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أبنائها وأمهات عن زوجها وبناتها وتبرعت لاحدى بناتها في مرض موتها بامعة وحلى ونحاس وفراش ولم تجز باقي الورثة المذكورين ما فعلته المرأة المذكورة في مرض موتها لبناتها المذكورة فهل والحال هذه اذا لم تجز باقي الورثة ما فعلته في مرض موتها لبناتها لا ينفذ ويرتد بردهم وماذا يخص كل وارث (أجاب) نعم يرتد بردهم والحال هذه وبموت المرأة المذكورة عن زوجها وأبنائها وبناتها لاغير يكون لزوجهما من تركتهما الربع فرضا عائلا ولا يوجبها الكل واحد منهما السدس مما تركت فرضا عائلا ولا يثبتها الثلثان فرضا كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ولها اولاد فمرضت مرض الموت وصار غائب حالها الضنا ولزم الفراش وقيامها عن تكلف ومشقة فباع دارها المذكورة لواحد من اولادها المذكورين بن بنين بمبلغ مائة اقرت بقبضه منه في المرض المذكور وماتت منه بعد مدة اقل من عشرة ايام عن اولادها المذكورين فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع والاقرار غير صحيحين الا باجازة الورثة ان اجازوه نفذ وان ردوه بطل (أجاب) بيع المريض مرض الموت لو اقرته موقوف على اجازة باقي الورثة ولو كان بمنزلة القيمة عند الامام واقراره بقبض الثمن منه موقوف على تصديقه كما صرحوا به ومثله في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في مريض طلق زوجته طلاقا رجعيًا ووقف ببنته الذي هو ساكن فيه على ابن ابنه وذريته ووهب جميع ما يملكه من الامتعة التي في بيته وحنوته لابن ابنه وأمه وماتت من مرضه قبل انقضاء عدة زوجته عنها وعن ابنه وانحصر ميراثه فيها فهل وقفه وهبته المذكوران نافذان في

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٢

ربيع الثاني

١٢٧٤

٤

جمادى الثانية

١٢٧٥

٤

سنة

محرم

١٢٧٦

٢٩

الثالث والباقي لزوجته ثمنه والباقي لابنه (اجاب) الوقف في مرض الموت على غير الوارث والمجبة فيه لغير الوارث اذا استوفت شرائطها من القبض والاقرار قبل موته ونحوهما يعتبران من ثلث المال اذا لم تجز الورثة ما ذكر فيما زاد عليه والرائد تركه يقسم بين الورثة فلزوجة الميت المذكور ثمنه الثمن فرضا ولا يمنعها للطلاق الرجعي حيث مات في عدتها ولو في العدة والباقي لابنه تعصيا حيث لا وارث له سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله دين على زوج ابنته التي توفيت قبل وفاة والدها وقبل وفاة والدها المذكور باحد عشر يوما وهو مريض مرض الموت اقر واشهد على نفسه شهودا عدولا بانه ساجح زوج ابنته المذكور من كامل ماله عليه وليس له حق في هذا الدين فهل يبرأ بذلك ويصح ذلك منه ولا يبرأ لورثة الميت بعد موته مطابقة زوج البنات المذكور بشئ من الدين (اجاب) ابراء المريض مرض الموت غريمه الذي هو غير وارث حكمه حكم الوصية له فينفذ من ثلث التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لابنه وبنته الباقيين عشرين قيراطا من بيته بشئ معلوم واقر بقبضه الثمن منهما وطلق زوجته فلا تأوكل ذلك وهو في مرض موته فما حكم الله في بيعه المذكور وطلاقه فهل رث زوجته ويوقف البيع على اجازة باقي الورثة لاسيما ولم يكن الطلاق بسؤالها وماتت وهي في علقته (اجاب) بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة باقيهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وكذا طلاقه زوجته فيه بدون سؤالها مع موته في عدتها لا يخرجها من الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت اشترى منه ابنه حائوا وحصة من دار بمن معلوم من الدراهم بالمحاباة قبضه له ووضع المشتري يده على ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك مات الرجل المذكور عن ابنه المذكور وابن آخر ولم يحجز الابن الآخر البيع المذكور فهل لا ينفذ البيع المذكور لابنه بالمحاباة ويكون موقوفا على اجازة باقي الورثة ان اجازوه نفذ وان رده بطل حيث كان البيع المذكور في مرض الموت (اجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاب لابنه في مرض موته بالمحاباة او بمثل القيمة على قول الامام بدون اجازة باقي الورثة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك قراريط في عقار باعته في مرض موتها لغير وارث بشئ هو اقل من قيمتها بكثير بحبابة ثم ماتت في مرضها المذكور عن وارث فما يكون الحكم في ذلك (اجاب) المحاباة في البيع من المريض مرض الموت لاجنبى حكمها كوصية فتنفذ من ثلث المال حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لزوجته بدين في مرض موته الذي مات فيه ولم يكن لها دينه بذلك الا بمجرد اقراره به في مرضه المذكور وسعت منه البينة ذلك فهل يكون الاقرار بذلك باطلا وليس لها اخذ ذلك من تركته حيث كانت وارثته ومات عنها وعن ابيه فقط وماذا يخص كل وارث (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لبعض ورثته بدين او دين لا يعتبر بدون تدقيق باقي الورثة وهذا في غير اقراره لزوجته بمؤخر مهر مثلها فانه صحيح وللزوجة

رمضان

١٢٧٦

١٢

شوال

١٢٧٦

١٦

شعبان

١٢٧٨

٨

ربيع الاول

١٢٧٩

١٢

صفر

١٢٨٠

٢٠

الربع فرضوا الباقي للاب تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا حتى مات به وفي اثنا هذا المرض احضر جماعة من اهل البلد وقال لهم اشهدوا بان علي لزوجتي كذا من الدين وقد رد ذلك خمسة وعشرون كيسا وجعلت لها في نظير ذلك نصف ما يخصني من البيت الفلاني وهو خمسة قراريط ونصف قيراط من احدى عشر قيراطا وكتب المحاضرون باقرار المذكور وثيقة وقصده بذلك حرمان بقية الورثة من هذا القدر فهل ذلك الاقرار صحيح عند الامام الاعظم اولا (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته بدين او عين لا ينفذ بدون تصديق بقية الورثة وكذا بيعه له ولو بمثل القيمة موقوف على اجازة باقي الورثة عند الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت وله زوجة و بنت بالغة واخ شقيق وله عقار باعه في المرض المذكور لبقته وزوجته بمثل بخمس جدا محاباة مع ايجاب منه وقبول منهما بذلك الثمن واخوه المذكور حاضرا بالهاتين راض بذلك ثم مات في ذلك المرض ولم يحضر اخوه المذكور ببيع العقار وما فيه من الهابة بعد الموت ويريد الا ان اخذ حقه في ذلك العقار فهل والمحال هذه يمكن الاخذ المذكور من اخذ حقه من ذلك العقار قهرا عن زوجته وبفته حيث لم يحضر ما فعله اخوه بعد الموت (اجاب) يبيع المريض مرض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة الباقي فيمطل برده ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وينفذ بالاجازة والرضى بعد الموت لا قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر زوجته بدين لها عليه وذلك في مرض موته فهل اذا لم تصدق الورثة يكون هذا الاقرار باطلا وليس للزوجة الا ما يخصها في التركة من الميراث بالوجه الشرعي (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته بدين او عين لا يعتبر الا بالتصديق باقيمهم وهم بالة ون مكلفون والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في مريضة اقرت بمبلغ معلوم من الدراهم لغير وارث فرضا واوصت بثلث ماله في خيرات وعينتها وجعلت المقر له وصيا في تنفيذها فهل يكون ذلك نافذا اذا ثبت بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون ذلك نافذا بعد تحققه بشرع حيث لا مانع اما الاقرار في المرض لاجني اى غير وارث بدين فينفذ من كل المال فيقدم على الميراث الا انه يؤخر عن دين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف واما الوصية بثلث المال فتنفذ بقدره بعد اخراج ما هو مقدم عليها شرعا ومنه دين المرض المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في مريض مرض الموت وعليه دين محيط بماله فهل اذا باع لاجني حصصا من اعيان ماله بغير فاحش وبمحاباة لا تصح هذه المحاباة اذا مات في مرضه هذا عن ورثته وفيهم قاصر ولم يحضر وا هذا البيع (اجاب) محاباة المريض مرض الموت وصية والدين الشرعي الثابت مقدم عليها ولا عبرة بالاجازة لو حصلت والمحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل كان مريضا مرضا لا يمنعه من الخروج على حسب عادته وقضائه حواججه خارج المنزل ولم يكن الغالب منه الهلاك وازمن ذلك ولا يزداد عليه المرض

١٢٨١

٣

١٢٨٢

محرم
٢٠

١٢٨٢

جاءى الثانية
٩

١٢٨٣

شوال
١٤

١٢٨٣

ذى القعدة
١٦

مطلب في تفسير المريض
وحكم المرض المتناول

مدة تزيد على ستمين وفي اثنا ذلك باع لبعض الورثة قطعة ارض عشورية كانت
ملوكة له وذلك بحضور بينة شرعية ثم بعد ذلك بعدة حدث عليه مرض شديد حتى انه
صار ملازما للقراش مدة اربعة عشر يوما واكثر ومات بذلك المرض الشاقى قبل قيد
ذلك بالمجمل واخراج الحجّة و بعد موته انكر بعض الورثة ذلك البيع فهل والحال هذه
يكون البيع صحيحا والمقول عليه شرعا ثبات البيع بالبينة الشرعية على هذا الوجه ولا
عبارة بالانكار بعد الثبوت (اجاب) نعم يكون البيع لبعض الورثة والحال ما ذكر صحيحا
نافذا حيث لا مانع والمقعد والمفلوج الذى لا يزداد مرضه كل يوم فسكا الصحيح وكذلك
صاحب الجرح والوجع الذى لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كما فى فتاوى قاضى
خان و ذكر فى واخر هذا الفصل فى فتاواه المسلول اذا طلق امراته وقد طال ولم يرضه كان
بمنزلة الصحيح واما المقعد والمفلوج قال فى الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض
وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست بقائمة وذكر فى العدة
كذلك وقال الا اذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثلث وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة
ان كان يربى برؤه بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والا فهو بمنزلة المريض وقال مشايخنا
اذ عجز عن القيام لمصالح خارج البيت يعتبر مريضا وفى وصايا الجامع الصغير المقعد
والمفلوج والمسلول اذا تطاول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فهبته من جميع المال
وذكر ابو العباس الصغاني فى احكامه قدر و التناول بسنة وفى المدرج وسئل صاحب
المنظومة عن حذر مرض الموت فقال كثرت فيه اقوال المشايخ وائمة سادنا فى ذلك على قول
الفضلى وهو ان لا يقدرا ان يذهب فى حوائج نفسه خارج الدار والمرأة المحتاجة داخل الدار
كصعود السطح ونحوه انتهى فأتى والظاهر انه مقيد بغیر الامراض المزمنة التى طالت
ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب فى حوائجه فلا
يخالف ما جرى عليه اصحاب المتون والشروح هنا افاده فى تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل مات عن ثلاث بنات وابن وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا فزعم الابن
ان والده باع له مكانا من ملكه فى مرض موته ولم تجز باقى الورثة وادعت الزوجة ان
زوجها وقف عليها مكانا آخر من ملكه فى مرض موته المذكور ولم تجز الورثة ايضا
حكم الله فى ذلك (اجاب) بيع المريض مرض الموت لاحد ورثته موقوف على اجازة
باقيمهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم فيبطل بردهم كما ان وقفه على أحد الورثة كذلك
غيره - ثم اذا لم يجزوا الوقف فما يخرج من ثلث التركة يقسم ريعه على جميع الورثة
على قدر سهامهم فى الميراث فاذا مات وآل ربيع الوقف لجهة أخرى حسب الشرط
يصرف جميع غلة ما خرج من هذا العقار من ثلث التركة لتلك الجهة وأما اذا قام
مدعى البيع والوقف البينة الشرعية على صدور ما ذكر فى الجهة بقدر من جميع التركة
حيث لا مانع وله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة حامل وعن ابن وبنت

١٢٨٤

٧

وبيع الثانى

١٢٨٥

٧

جمادى الثانية سنة

قاصر بن من زوجة أخرى مطلقة غائبين في بلدة غير التي مات فيها أبوهما وأقام في حال حياته في مرضه الذي مات فيه وصيا مختارا على تركه تجهيزه منها وعلى ولديه المذكورين وأقر لزوجه الحامل المذكور بان لها في ذمته مؤخر صداقها وأوصى لها بمبلغ معلوم من الدراهم وباطيان اميرية كذلك وباع لها مكانا معلوما مملوكا له وهو في هذه الحالة وأشهد على نفسه ان كافة ماله وما يملكه لزوجه المذكور مائة مائة ملبوس بدنه وأشياء معينة يدينها على يد شهوده وقدمات وهو واضح يده على جميع ما ذكر من غير تسليم لها فاعلم الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اقرار المريض بمرض الموت لبعض ورثته يدين أو عين وهبته له وبيعه له ولو بعث القيمة على فرض استيفائه الشروط لا ينفذ الا بتصدق باقي الورثة ان كانوا بالغين واجازتهم وكذا الوصية له موقوفة على اجازتهم على هذا الوجه والا يلة وما ذكر غير ان الزوجة لها مؤخر الصداق وتصدق فيه الى قدر مؤخر صداق مثلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وأولاد صغار منها معاشر لها معاشرة الا زواج أقر في مرض موته انه كان طلقها ثلاثا في صحته وانها انقضت عدتها منه بوضع حملها فكذبته في هذا الاقرار فهل يكون منه هذا الاقرار لا غيا ورتث منه حيث لم تصدقه ولم يكن هناك بينة تشهد له بايقاع الطلاق قبل ذلك أفيد والجواب (اجاب) نعم يكون اقراره في مرض موته بطلاقها في صحته لا غيا لا يغىد منعها من الميراث حيث كذبه في ذلك ومات في عدتها المعتبرة من وقت الاقرار ولم يثبت بالبينة انه كان طلقها في الصحة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجهها يدين معلوم في حال تلبسها بالخاض وماتت فيه عن زوجها المذكور وورثته بلغ وفيهم قاصر وصدقت الورثة البالغ لازم وج المذكور بعدم موته على الدين فهل يكون هذا الاقرار صحيحا أو باطلا (اجاب) تلبس المرأة بالخاض وهو الوجع الذي يقتضي به انفصال الولد اذا ماتت فيه بمقترلة مرض الموت فاذا أقرت في هذه الحالة لا حدور ثما يدين ولم يصدق باقي الورثة البالغين يبطل الاقرار فاذا صدق الورثة البالغون نفذ الاقرار في حقهم دون القاصر المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حدث له في جسمه نائل صغير يقال لها الجرب واستمر على قضاء مصالحه خارج المنزل وهي فيه كعادته مدة تزيد على عشرة أشهر ثم لزم منزله واشتغل بمداواتها مدة أربعة أشهر أخرى وقبل تمام برثتها حدث له مرض آخر يباطنه وعرض له اسهال فلزم فراشه بسبب ذلك مدة ايام ومات عقبه عن زوجة وبنيتين منها بالغية وقاصرة واخت لاب وفي مدة قيامه في منزله ملك زوجته وبنيتيه اعيانا من ماله وأقر لزوجه بمائة مثقال من التلى الذي في يده وأقر يدين وأوصى بوصية لاجانب فارادت الاخت ابطال تعليمه واقراره لزوجه وبنيتيه زاعمة ان ذلك وقع في مرض موته فحجم لا على حرمانها من ارثه فهل يصح ذلك لو وقع منه قبل مرضه بالوجع الباطن مع استكمال الشروط الشرعية ولا تجاب الاخت لا بطلاله ويحكم بوقوعها حال صحته أفيد ونأما جود بن

١٢٨٦ ٧

١٢٨٦ ٢٠

ربيع الاول
١٢٨٨ ٢٢

(اجاب)

جمادى الثانية سنة

١٢٩٠

٣

(اجاب) اذا كان تصرف الرجل المذكور قبل حدوث مرضه بوجع الباطن والاسهال وكان وقت التصرف المذكور بحيث يقدر على قضاء مصالحه خارج المنزل ولم يكن من غالب حاله الهلاك بان لم يكن ماله يزاد يوما فيوما يكون تصرفه المذكور كتصرف الاصحاب نافذا من كل ماله في غير الوصية اذا استجمع تصرفه المذكور شرائط الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت وفي حال تزايد مرضه اقر بان عليه لزوجه ديننا قدره عشرة آلاف قرش تعريفة قيمة مصاغ ومواس وغير ذلك وكتب باقراره المذكور سند المأبذلك ومات بعد ذلك من مرضه المتزايد المذكور عن زوجته المأبذله ولديه البالغين احدهما منها والآخر من غيرهما فهل اذا لم يصدق الابن البالغ اباه فيما اقر به وكان الاقرار المذكور في مرض موته المتزايد لا ينفذ في حق من لم يصدق من الابنين على فرض ثبوت الاقرار المذكور على الوجه المستطوع حيث كانت المقر لها من الورثة ما لم يثبت الدين المذكور بطريق شرعي غير الاقرار المذكور في تعامل الابن به (اجاب) نعم لا ينفذ اقرار المريض مرض الموت لزوجه المذكور بالدين في حق من لم يصدق من الورثة فلا يطالب الابن المكذب بشئ من هذا الدين في حصته من التركة ما لم يثبت بطريق شرعي سوى الاقرار المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ابن معتقه وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقد وعروض وامتنعة وغير ذلك ولم تقسم تركته بين ورثته والاثنان اراد ابن المعتق اخذ نصيبه من التركة فادعت الزوجة ان المتوفى اقر وهو في مرض موته الذي مات فيه بان جميع ما في المنزل ملك لزوجه ولا حقه فيه ولم يصدقها ابن المعتق ولم تثبت دعواها بالوجه الشرعي فهل والحال هذه لا عبرة بدعواها المذكور وتقسم تركته بين ورثته بالغرض الشرعية (اجاب) اذا ادعت الزوجة المذكور اقرارا وزوجها الميت لها ما ذكر في مرض موته لا يعتبر هذا الاقرار بدون تصديق باقي الورثة على فرض ثبوته شرعا اذا الاقرار بالاعيان في مرض الموت لاحد الورثة كوصية له الا ان القول للزوجة بيمينها في متاع البيت الذي كافا يسكنان فيه مما هو خاص بالنساء او مشترك بينهن والرجال اذا ادعت الزوجة ملكها لذلك وكذبها باقي الورثة وان لم يقر زوجها الميت لها بالمال ما لم يقم باقي الورثة بيمينه انها ملك الميت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد أخيه شقيقه وترك بيتا وبعض أمتعة وفي مرض موته أشهد بانه باع لزوجه حصته معلومة من البيت المذكور بمبلغ معلوم واستقر في مرضه مدة حتى مات فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يكون بيعه غير صحيح شرعا وتقسم الحصصة المذكور مع باقي التركة على جميع ورثته بالغرض الشرعية لاسيما ولم يخرج لذلك حجة شرعية ولم يكن الممرض متظا ولا حيث لم يحجزه باقي الورثة (اجاب) اذا تحقق كون البيع الصادر من الزوج لزوجه الوارثة له في مرض موته لا يكون نافذا بدون اجازة باقي ورثته ولهم ابطاله والحال ما ذكر ولو يمثل القيمة عند الامام

ربيع الثاني

١٢٩١

١٥

جمادى الثانية

١٢٩٢

٢٦

ذى القعدة

١٢٩٢

١

جمادى الاولى سنة

الا عظم فيكون المبيع تركه عن البائع يقسم بين سائر ورثته بالفقر بضعة الشرعية حيث
لامانع والله تعالى أعلم

(كتاب الصلح)

(سئل) من طرف قاضي قليموب عن حادثة مضمونها وقوع صلح من قبل وصيين على
ايتام مع وكيل وصى على يتيمين آخرين بعد دعواه على وكيل الوصيين بشلثة أرباع
خامسة على نصف ما يدعي لهجوري موكلته مع الانكار لدعواه وعدم وجود بينة
لأبانتها (أجاب) الصلح الصادر على الوجه المذكور غير صحيح وفي صرة الفتاوى اذا
صالح الوصى عن الدعوى في مال الصبي جاز ان كان للدعى بينة وما أعطاه مثل المدعى به
وان لم يكن له بينة لم يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق بعض مصالح من منزله
فانهم رجلا في ذلك واحضر هدى الحماكم السياسي وادعى عليه بأنه اقر باخذ المسرقات
فظهر الى الحماكم السياسي ان المتهم هو السارق فشد عليه الحماكم السياسي في احضار
المسرقات وخوفه بأنه اذا لم يحضر الاشياء المسروقة يضر به فإمكان من المتهم الا
انه عرف امام الحماكم السياسي بأنه يصير تقويم المسرقات من صاحب السرقة وبعد
التقويم بالقدر الذي يصير اليه الحال يدفعه فيه من صاحب السرقة على قدره معلوم
فالتزم بدفعه المتهم وأخوه ثم ان بعض أهل المجلس تكلم بالصلح بين الفريقين بان يحط
صاحب السرقة عن المتهم البعض من قيمة المسرقات والباقي يدفعه فرضى رب
المسرقات وحط البعض عن المتهم والتزم هو وأخوه بالباقي يدفعه الى رب السرقة
ورضوا بذلك بطيب نفس وانشرح صدورهم بذلك وثيقة وختمت من الحاضر
وفيما بعد صاردف المبلغ من المتهم وأخيه الملتزمين الى صاحب السرقة ومضى على ذلك
مدة مديدة نحو سنتين تقريرا فهل حيث تم الصلح بينهم بالرضا والاختيار وطيب نفس
الفريقين ودفع المبلغ المصالح به لا يسوغ للمتهم وأخيه الرجوع على رب السرقة فيما
دفعه له ويمنعان من التداعي عليه في شأن ذلك (أجاب) اذا صدر الصلح صحيحا عن
دعوى السرقة على مبلغ معلوم دفعه المدعى عليه وأخوه صلحا عن الدعوى لا يكون
لاحد المتصلحين نقضه بعد ذلك حيث وقع منه الصلح طائعا مختارا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اصطلح مع أخيه هما يدعيه من تركه أمه على مبلغ معلوم من الدراهم
تراضيا على ذلك بحضرة بينة تشهد بذلك والحال ان ماداعاه على أخيه من تركه أمه
مجهول ولادين فيها ثم بعد ذلك أراد الرجوع على أخيه ونقض الصلح متعللا بأنه غير صحيح
لكونه عن مجهول فهل يكون الصلح المذكور صحيحا حيث كان بدل الصلح معلوما ولا
عبرة بتعلله المذكور (أجاب) الصلح عن تركه مجهولة اعيانها ولادين فيها على مكيل
او موزون صحيح على الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين اشتريا بكرة مناصفة

مطلب صلح الوصى صحيح
ان كان لادعى بينة وكان
البذل مثل المدعى به

١٠ ١٢٦٥

جمادى الثانية

١١ ١٢٦٥

مطلب الصلح عن التركة
المجهولة اعيانها صحيح
حت لادين

٢٠ ١٢٦٥

بينهما بمال أنفسهما ولهما أخ ثالث فاقب فلما حضر اراد ان يشارك اخويه مدعيان
البقرة من مال ابيهم والحال ان للاخوين مينة بان البقرة من مالهما فبعد النزاع الطويل
صالحا اخاهما على قدر من الدراهم يدفعه لهما لانيهما الثالث في بعد الصلح المذكور قال
انما مثلكما اقسامكما في البقرة وما نتج منها فهل اذا ثبت ان البقرة من مال الاخوين
المشتركين فيها يمنع الاخ المنازع لهما ولا حق له وتكون للمشتريين المذكورين والصلح
المذكور ولا عبرة به مع وجود المينة (اجاب) الصلح عن الدعوى على قدر معلوم من
الدراهم صحيح فلا ينقض بدون وجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
واخ واخت شقيقتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك المتروك مكان تنازع فيه
الورثة ثم اصطلح الاخ والاخت مع الزوجة واعطياها مبلغا معلوما من الدراهم واخرجت
نفسهما لهما من الارث في ذلك المكان وصدقت على انهما لم يكن لهما فيه حق بالارث عن
زوجها وارات ذمتها ما البراءة العامة فهل يكون اخراجها لنفسها من ذلك المكان
وتصديقها على ذلك وبراءة صاحبها نافذا اذا ثبت ما ذكره بالينة الشرعية (اجاب)
اذا صدر التنازع صحيحا شرعا لا ينقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ورثة كلهم مكفون ولم يورثهم دين على رجل به وثيقة شرعية فاصطلح مع الورثة على ان
يدفع بعض الدين ويتركوا له البعض الاخر فرضى الورثة بذلك وسأحوه من الباقي ولم
ياخذ منهم - ثم الوثيقة بقيت تحت يد بعض الورثة فهل اذا ثبت الصلح من جميع الورثة
المذكورين واراد بعد ذلك بعض الورثة الذي تحت يده وثيقة الدين مطالبة المدين بما
سأخ الورثة فيه لا يكون له ذلك (اجاب) ليس لمن ثبت ابراءه عن الدين من الورثة
مطالبة المدين بما وقع الابراء عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
القصر وامه وترك ما يورث عنه شرعا ادعى رجل بدين على الميت اصله مال تركه وخلافه
ومات مجهلا قبل قبضه منه وقد رد ذلك اثنا عشر ألف قرش وثمانمائة وانكر اخو الميت
الوصى على القصر دعواه وذكر ان للميت قبل المدعى ستة آلاف قرش بعضها استجرار
من المتوفى في حياته والبعض دفعه عنه في الخراج باذنه واحضر المدعى بينة لم تصادف
شهادتهم الدعوى وردت ثم استقر الحال بعد الخصام الطويل على ان المدعى اقر بمبلغ
الستة آلاف قرش المذكورة وحسبت له من اصل الدين الذي ادعى به على الميت والزعم
الحاضرون الوصى بانه يقوم للمدعى بدفع خمسة آلاف قرش وسبع مائة وخمسين من
تركة الميت صلحا وقطعا للنزاع ورضى بذلك فهل لا يصح الصلح من الوصى المذكور في
حق الورثة القصر ولا في حق الوارث البايع ايضا حيث كان بدون اذنه ولا يلزم الوصى
ولا يجبر على دفع شيء من بدل الصلح من التركة حيث لم يكن وارثا ولا بينة للمدعى على
دعواه بما يدعيه من الدين ويكون لوصى القصر مطالبة المدعى المذكور بما بذمته
للميت من الدين المذكور حيث كان ثابتا باقراره به (اجاب) قال في الحنانية لو صالح

ذى الحجة

٢٥

١٢٦٥

١

١٢٦٥

١

١٢٦٥

مطلب صلح الوصى عن
دين الميت لا يصح الا اذا لم
تكن له بينة وصلحه عن
دين ادعى عليه به لا يصح
الا اذا كان للمدعى بينة

١٩

١٢٦٥

أو وصى أحدا من دين الميت أن كان للميت ينة على ذلك أو كان القاضى علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصى وأن لم يكن على الحق ينة جاز صلح الوصى لتحصيل بعض الحق بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فإن كان للمدعى ينة على حقه أو كان القاضى قضى له بحقه جاز صلح الوصى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها واولاد من غيرها وترك ما يورث عنه فقسم بينهم على حسب القرينة الشرعية ثم بعد ذلك ادعت الزوجة على ولد من الاولاد التى من غيرها ان لها شركة مع زوجها المتوفى في بعض المتاع فصالحها الولد بشئ من الدراهم على يد ينة فهل اذا ارادت نقض الصلح بعد ذلك لا يمكن واذا شئت بالسكن وقالت لا يلزمنى ولا اولادى شئ سوى ثوب واحد لا يمكن لحضورها حال التجهيز وسكوتها (اجاب) الصلح بعد صدوره صحيحا لازما لا يمكن احده من نقضه ويسد من تركه الميت بتجهيزه وتكفينه الا ان يثق به بقدر كف في السنة مقدما على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركين في اطيان يزرعونها بالسوية مدة طويلة عن آباءهم واجدادهم فاب احدهم فعارض الحاضر بن جماعة فيهما فتوسط بينهم فانس بالصلح على شئ معلوم ياخذه المعارضون من الاطيان المذكورة فهل لا يسرى هذا الصلح على الغائب حيث لم يرض ويسرى على الحاضرين في حصصهم فقط (اجاب) اذا لم يرض الحاضر وكذا في الصلح عن الغائب لا ينفذ الصلح عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك نخلا وعقارا فصالح بنت اخاه على اخذ قدر معلوم يميز من النخل فاخذته عن حصته من جميع خلفائه فتراضيا وتوافقا واصلح لهما على ذلك واستقل كل بما اخذه وصار يخدمه ثم بعد مدة ارادت البنت نقض الصلح فهل لا يجوز لهما ذلك (اجاب) اذا اخرجت الورثة احدهم من التركة وهي عرض وعقار بمال اعطوه له واخرجوه عن ذهب بفضة دفعوه له او على العكس صح قل ما اعطوه او اكثر بشرط التقابض فيما هو صرف وفي اخرجاه عن نقدين وغيرهما لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس فحزر اذن الربا ولو بعرض جاز مطلقا لعدم الربا كذا افاده في الدر المختار وقوله ولو بعرض الخ ظاهره يعي ما لو كان العرض من التركة اذ حقه ليس في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه كما ذكره في تكملة رد المحتار وبه يعلم الحكم في الصلح والتخارج المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تعدى على امرأة وضررها بنبوت في عينها فقلعهما على وجه المدفرفعت امرها الى الحاكم السيلامي فلما سمع دعواها انكرها المدعى عليه الضرب فطلب الحاكما منها ينة فلما توجهت لاجتماع البيعة اجتمع عليها بعض اقارب المدعى عليه في غيبة المدعى عليه بغير اذنه وجعل لها صلحا على مبلغ معلوم ودفع لها جابا بمنه وكتب لها سند بالباقي فتوجهت للحاكم السياسي واخبرته بما حصل فلم يسلم المدعى عليه الصلح وعرف انه بغير اذنه

١٢٦٦

٢٧

محرم

١٢٦٧

٢٧

مطلب التخارج على بعض معين من اعيان التركة غير التقدين صح قل او اكثر ربيع الاول

١٢٦٧

٥

مطلب صلح الفضولي ينفذ ان ضمن البذل او اضافته الى ماله

جمادى الاولى سنة

فاحال المحاكم السياسية القضية على المحاكم الشرعية فلما سمع المحاكم الشرعية الدعوى على الوجه المذكور وأنكر المدعى عليه جميع ما ذكر طلب منها بينة تشهد لها بالضرب هذا فاحضرت له بينة وشهدت بالضرب هذا طبق دعواها وارخت الشهر مثل دعوى المرأة ولم تؤثر خ اليوم الواقع فيه الضرب فهل تقبل بينتها ولا عبرة بتاريخ اليوم ولا بالصلح حيث لم يكن يجلس قاض ولم يكن على القود واذا طلب قريب المدعى عليه الدراهم من المرأة يكون له الرجوع عليها أو يعفى الصلح (أجاب) اذا صالح فضولى بلا امر صريح ان ضمن الفضولى المال أو اضاف البذل الى ماله وذلك لان المحاصل للمدعى عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعى عليه والاجنبى لانه لا يسلم للمدعى عليه شيء كما لا يسلم للاجنبي والمقصود من هذا الصلح رضی صاحب الحق لارضى المدعى عليه اذا لحظه فيه والمدعى ينفر بالصالح فيما لا معاوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه بجائنا فاذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح كافي الدروحو اشميه فاذا ثبت صلح الفضولى المذكور عن المدعى عليه وضمن الفضولى البذل أو اضافته الى ماله صح ونقد وليس للادعية المذكورة والحال هذه سوى بدل الصلح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ مكلفين كلهم وعن تركته فادعى رجل بدين له على مورثهم بمقتضى سندات شرعية فانكر وادعوا ثم بعد ذلك صالحوه عن دعواه هذه بقدر معلوم من الدراهم يبلغ ثلث الدين المدعى به ودفعوه له ثم بعد مدة أرادوا ابطال الصلح والرجوع عليه بما دفعوه له من بدل الصلح متعللين بانه كان صالحا عن انكار فهل لا يجابون لذلك وصح الصلح ولو عدى الى انكاره لاسميا والصلح المذكور ثابت ومذكور في دفتر القسام ومقيد بسجل القاضى (أجاب) الصلح عقدي يرفع النزاع ويقطع الخصومة وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى وهو صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار فاذا صدر عن دعوى الدين على الوجه المذكور مستجما للشرائط الشرعية لا يكون للورثة المذكورين نقضه وليس لهم استرداد بدل الصلح بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث ثم مات أحد الابنين قبل القسمة عن ورثة فتنازع العم مع أولاد أخيه ثم اصطلح معهم على أخذ بعض المواشى وغيرها مما يورث فاخذ ما وقع عليه الصلح وأخرج نفسه من التركة باختياره في مقابلة ما أخذه وصار كل يتصرف فيما أخذه مدة فهل اذا أراد العم المذكور منازعة أولاد أخيه ثانياً مع العلم بان ما أخذه أقل من نصيبه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية ولا عبرة بتعلله المذكور لاسميا اذا لم يكن في التركة نقود (أجاب) نعم لا يجاب العم المذكور لنقض الصلح والتخارج حيث صدر مستجما للشرائط ويمنع من معارضة أولاد أخيه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين قسمت بينهما ولم يحصل اقرار من واحدة منهما ما باستيفاء حقه ثم بعد مدة حضرت إحدى المرأتين لدى حاكم

١٤

١٢٦٧

جمادى الثانية

٧

١٢٦٧

شوال

٢٣

١٢٦٧

شرعي وادعت بحضور الاخرى انها مغبونة في القسمة غبنا فاحشا فصار تحقيق دعواها بالوجه الشرعي بحضور ارباب الخبرة فظهر انها مغبونة في القسمة غبنا فاحشا وظهر فيها فرق في تقويم الانقراض فحوار بعسامة قرش و فرق في الاذرع فطال بينهما النزاع والمجدال في شان ذلك فاوقع المحاضرون صلحا بينهما على ان تدفع المرأة المدعى عليها الى المدعية المذكورة ثلاثمائة قرش صلحا عن الدعوى المذكورة فامتثلت المدعى عليها والمدعية ودفعت المدعى عليها الى المدعية المبلغ المرقوم قطعا للمادة النزاع والمجدال بينهما في شان ذلك فهل والحال هذه هذا الصلح لازم ولا يكون للمرأة المدعى عليها الدافعة لمبلغ الصلح استرداد ما دفعته في الصلح ولا تغيرها (اجاب) بعد صدور الصلح عن الدعوى صحيح الا زمالا لاجباب احد المتصالحين لنقضه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ وقسمت التركة بينهما وليت ديون على أناس مقرين بها قادرين على دفعها جعلتها الزوجة من نصيبها ثم ان الاخ ادعى على الزوجة بعض أعيان من التركة لم تظهرها وقت القسمة فصالحته على قدر معين في مقابلة دعواه والتزمت بدفع البذل فهل والحال هذه يصح هذا الصلح وتلزم بدفع بدل الصلح ولا عبرة بتعلمها انها لم تقبض الديون التي لليت (اجاب) اذا وقع الصلح عن الدعوى صحيحا مستجمعا لشرائطه لا يكون لاحد المتصالحين نقضه بدون وجه شرعي ولا تختص الديون المشتركة قبل قبضها ببعض الورثة اذ لا يصح تملك الدين لغير من عليه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صالح اخواته الثلاث هما ينحصن في تركة والدهن ثم استحق بعض التركة شائعا فهل حيث كان الصلح عما ينحصن في جميع التركة وعن اقرار وتحقيق الاستحقاق بعد ذلك يسترد المصالح من اخواته بدل ما ينحصن ما استحق من المصالح عنه (اجاب) قال في التنوير وشرحه وما استحق من المدهى أى المصالح عنه برد المدهى حصته من العوض أى البذل ان كلا فكل أو بعضا فبعضا اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ابن عمته انه يستحق عنده اشياء معلومة بطريق الميراث عن جده وورفعه على يد القاضى ولم يثبت دعواه ثم بعد مدة ادعى عليه ثانيا وورفعه على يد القاضى المذكور فصالح المدعى عليه المدهى عن دعواه بشئ معلوم وترك له حقه في جميع ما ادعاه بعد معرفته وتعيينه وابرأ ذمته منه وسامحه وكتبت حجة بينهما بذلك فبعد مدة اراد المدعى نقض الصلح وابطال الابرأ فهل اذا ثبت كل من الترك والبراءة لا تسمع دعوى المدهى ويمنع من معارضته للمدعى عليه (اجاب) الصلح عن الدعوى صحيح وليس لاحد المتصالحين نقض الصلح بدون وجه شرعي حيث صدر مستجمعا لشرائط المعبرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأمه وأخيها لا يباوثر كت ما يورث عنها شرعا فصالح الورثة الزوج وانخرجه من التركة في نظير حصته من العقار اخذها بطل نصيبه من التركة ورضى بذلك واخرج نفسه من ذلك بشهادة البينة الشرعية فهل يكون

١٢٦٨

٢٤

صفر

١٢٦٨

٥

مطلب استحقاق المصالح

عنه أو بعضه يوجب

الرجوع

١٢٦٨

١٠

ربيع الاول

١٢٦٨

١٣

التخارج صحيجا ويسقط بذلك حقه من التركة حيث استوفى التخارج شرائط صحته
وكيف يقسم نصيبه بين باقي الورثة بعد التخارج (اجاب) نعم يكون التخارج المذكور
صحيا حيث استوفى شرائطه وفي التنوير وشرحه لو اخرجوا واحدا من الورثة فحصة
تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان المعطى
مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم وقبضه الخصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار
فعلى السواء اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر سلم جمالا بضائع ليسافر بها
الى جهة أخرى فلما سافر به ارجع بعد يوم واخبر بانه قد سرق منه شيء فادعى عليه التاجر
التقريط وطلب منه قيمة ما ضاع واصططح مع التاجر على دفع قدر معين ودفع منه البعض
وكتب بالباقي سند انما لا زير يد نقض الصلح بدعواه عدم التقريط فهل لا يمكن من
ذلك ويلزمه دفع ما تم عليه الصلح اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدر الصلح عن الدعوى
صحيا لا زما لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بانه بنى في ارض لا يملكها وهي ارض المدعى المذكور فانكر
المدعى عليه دعواه وترافع المحاكم الشرعي فطلب من المدعى البينة على دعواه فاحضر
شطرا شهد به دعواه وبعد ذلك وقع الصلح بينهما اعلى ان يكون لكل منهما النصف
في الارض والبناء وتوافقا تراضيا على ذلك بالجلس الشرعي وانقطع النزاع وحيكم
الحاكم الشرعي به فهل لا يكون لاحد من الطرفين نزاع بعد ذلك (اجاب) اذا
صدر الصلح صحيا لا زما لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي وقد وقع
اختلاف التراجع فيما اذا وقع الصلح هما يدعيه على بعض المدعى به بدون زيادة شيء في
البدل أو الابرأ عن دعوى الباقي وظاهر الرواية العمة مطلقة في حادثة السؤال في البدل
زيادة فيصح الصلح بالاختلاف وهذا على فرض كون الصلح هما يدعيه من الارض أما
لو كان عن الدعوى فلا نزاع في صحته والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بالغين ادعوا
على ابن خالهم على يد القاضي انهم يستحقون عنده حصة بطريق الميراث عن أمهم وطال
النزاع بينهم وبينه فوقع الصلح بينهم واعطاهم ابن الخال جانب فخل وساحوه عن
دعواهم في جميع ما يستحقونه عنده من ميراث أمهم وابرؤه براءة عامة بحضرة جمع من
المسلمين فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون لهم مطالبته بشيء من
ذلك (اجاب) بعد صدور الصلح مستوفيا شرائط الصحة لا يجاب احد الخصمين لنقضه
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت بالغين مكافين اخرجوا
بعضهم من تركة مورثهم في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وصدقوا على انه لاحق لهم
قبلهم من تركة مورثهم فهل اذا أنكروا التخارج وطلبوا اخذ نصيبهم ثانيا من تركة
مورثهم لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم بعد ثبوت التخارج مستوفيا شرائط الصحة
بشهادة البينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت صدور الصلح والتخارج صحيا لا يكون

سنة رجب
١٢٦٨ ٢٦

شعبان
١٢٦٨ ٢٤
مطلب في الصلح
يدعيه على بعضه

صفر
١٢٦٩ ١

١٢٦٩ ٢٢

جادی الاولی

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٣

ذى الحجة

١٢٧٠

محرم
٢

لاحد الورثة نقضه وابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 أقارب ببلاد السودان بينهم وبين جماعة آخرين قضية شرعية في عقار فوكل بعضهم
 منهم ابنة في الخصام والتصالح وكالة مفوضة فبعد ان تم الامر صلحا وحكم القاضي به
 الفريقين لديه يريد الموكل الآن نقض الصلح ثانيا فهل لايجب لذلك شرعا بصدور
 القاضي به ولا ينقض بدون وجه شرعي اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
 صدور الصلح صحيحا لا يكره الا لا يكون لاحد المتصلحين أو موكله نقضه ولا ابطاله بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصلح يده على عقار مدة ادعى آخر ان
 فيه النصف فانكر واضع اليد وكما التاجر ثم وكل واضع اليد ابنة البالغ الرشيد وكما
 عامة في الصلح والخصوصية واشهد على ذلك بينة شرعية فرفعت الدعوى لقاضي الناحية
 وحصل ما حصل من النزاع فاقر الوكيل بما يفيد استحقاق المدعي ثم اصطلموا عند قاضي
 الناحية على اعطاء الربع لفريق وللغريق الاخر الثلاثة الارباع فحصل التراضي
 وجرى على ذلك حكم قاضي الناحية وحصل الزرع وقرس النخل من كل فريق وطلب
 شهداء المسلمون فهل اذا اراد الوكيل أو غيره نقض ذلك لا يمكن من ذلك ولا يفسد
 دعوى (أجاب) حيث صدر الصلح صحيحا لا يكره الا لا يكون للوكيل به ولا للوكيل نقضه
 وجه شرعي واقرار الوكيل بالخصوصية على موكله في مجلس القاضي صحيح نافذ على
 والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم نخل عن مورثهم باعوه لرجل آخر بثمن معلوم
 الدرهم فادعى عليهم قريب لهم بان له حقا فيه وفي غيره مما يدينهم من التركة
 لدى المحاكم الشرعية واخرج نفسه من التركة على حصة وتصلح المحاكم على ذلك صلحا
 فهل يكون هذا التخليج صحيحا اذا ولا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك (أجاب)
 صوحت أحد الورثة واخرج نفسه عن تركة مورثه على شيء معلوم واستوفيت
 التخليج لا ينقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه مائة
 دراهم معلومة القدر وترافع معه على يد القاضي فطلب من المدعي بينة فجهزها
 فتوجه اليه على المدعي عليه وأراد المحلف فتدخل بينه ما الناس بالصلح عن المدعي
 على ان يدفع المدعي عليه كذا من الدراهم المدعي به المدعي ودفع المدعي عليه
 الذي وقع عليه الصلح بالمجلس واصطلموا صلحا تاما برضى كل منهما بذلك وكتب
 شرعية على ان لاحق للمدعي على المدعي عليه ولا دعوى ولا طلب الى وقت تاريخ
 كل منهما الا خرفه هل اذا اراد المدعي الرجوع على المدعي عليه لايجب لذلك
 ثبت ما ذكر بالبينات الشرعية (أجاب) بعد صدور الصلح عن الدعوى مستوفى
 النقص لا يكون للمدعي الرجوع على المدعي عليه بدعواه والحال هذه بدون وجه شرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر حصة في دار ثمانية
 ستون ذراعا وذو اليد يحد فاقام المدعي شطرا على ما ادعاه فشرع جماعة

سنة صفر

١٢٧٠

١٨

ربيع الثاني

١٢٧٠

١٧

جادی الثانية

١٢٧٠

٢٧

مطلب طلب الصلح عن
الدعوى والابراء ليس
اقرار بالمدعى به بخلاف
طلب الصلح عن المال
والابراء عنه

شعبان

١٢٧٠

٢

بينهما في الصلح فصالح ذواليد المدعى بمحصنة في دار أخرى قدرها مائة وخمسون ذراعاً فهل
الصلح صحيح أو باطل وهل إذا أنكر المدعى بعد ذلك وقوع الصلح وأقام المدعى عليه بينة
عليه وثبت بالوجه الشرعي لا يعتبر إنكاره (أجاب) إذا ثبت وقوع الصلح المذكور
مستوفياً شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر إنكاره وليس للمدعى الرجوع في دعواه
لتحقيق الصلح عنها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور
وأنات بالغين وترك ما يورث عنه شرعاً من دور ومواش ونحاس وسواك وغـير ذلك فهل
إذا أخرجت الأنات أنفسهن من التركة على قدر معلوم من الدراهم قبضتهن من الأخوة
المذكورين يصح هذا الصلح والتخارج ويكون نافذاً ولا يكون لمن الرجوع على الذكور
بعد ذلك بشئ من التركة إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا أخرجت الورثة
أحدهم عن التركة وهي عرض أو عقار بمال أعطوه له أو أخرجوه عن تركته هي ذهب
بفضة دفعوها له أو على العكس صحيح في الكل صرفاً للجنس بخلاف جنسه قل ما أعطوه
أو أكثر بشرط التقابض فيما هو وصرف وفي إخراجهم عن نقدين وغيرهما باحد النكدين
لا يصح إلا أن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس ولا بد من معرفة قدر
نصيبه من النقد وبطل الصلح إذا أخرج أحدهم وفي التركة دين بشرط أن يكون الدين
لبقيةهم وصحيح لو شرطوا إبراء الغرماء من حصته والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
متركيين مات أحدهما وخلف ولداً وترك ما يورث عنه شرعاً من عقارات وزروع وبها تم
ثم تخاصم الولد مع عمه وطلب القسمة ورفع الأمر إلى القاضي فثبت له ما يدعيه بالحجة
الشرعية ثم صالحه عمه عن بعض حقه على قطعة أرض معلومة وذلك الصلح باختياره
وكتب بذلك القاضي حجة ثم أراد الم الرجوع على ابن أخيه فيما صالحه عليه فهل
لا يكون للم الرجوع على ابن أخيه ونفذ الصلح (أجاب) حيث وقع الصلح مستوفياً
شرائط الصحة لا يكون لأحدهما نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين فأنكره المدعى عليه ولا يبرهان للمدعى على
دعواه فهل إذا ادعى المدعى على المدعى عليه بعد عجزه عن إقامة البينة بأن المدعى عليه
كان طلب منه أن يصالحه عن دعواه بمبلغ معلوم من الدراهم ولم يرض المدعى بذلك
وقت طلبه إلى الآن ويريد أن يطلبه الآن بطلبه الصلح وأنه يرضى بذلك من الآن
لا يجاب لذلك حيث كان مقرراً أنه لم يرض بالصلح إلى الآن ولا يكون طلب المدعى عليه
الصلح مع الإنكار للمدعى به من الدين لزمه ما يدفع بدله على فرض صحة كلام المدعى مع
أن المدعى عليه ينكر ذلك كلياً (أجاب) لا يتم الصلح بدون التراضي من الطرفين
وطلب الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقراراً بالمدعى به عند المتقدمين وخالفهم
المتأخرون والاول اصح بزاز به بخلاف طلب الصلح عن المال والابراء عنه فإنه اقرار كما في
العلاقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن امه وابن ابن معقه وترك ما يورث

عنه شرعاً من حقار ونقود وده صاغ وغير ذلك وقبل قسمة التركة مات ابن ابن المعتق
 وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته وبنته فوكت ام المتوفى اولاداً ولا واطهر شيئاً من
 التركة فوق الصلح بينهم وبين وكيل ورثة المتوفى ثانياً على ما يخص موكله في الاشياء
 التي ذكرها واطهرها لا غير وكتب بينهم حاجة بذلك ولم يقع بينهم ما ابراهم ثم ظهر باقي
 التركة وكان الذي ظهر اضعاف ما وقع عليه التخارج فهل اذا كان الواقع ان التخارج
 لم يقع الا على شيء مخصوص من التركة فلم يقع ابراهم يكون لورثة المتوفى ثانياً اخذ
 ما يخصهم مما تحقق انه تركه من ذلك خلاف ما وقع عليه الصلح المذكور والحال هذه
 (اجاب) نعم يكون لورثة المتوفى ثانياً اخذ ما يخصهم بطريق الارث الشرعي عن
 مورثهم فيما لم يقع عليه التخارج اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل آل له نخل بالارث عن ابيه وغاب الوارث عن بلده واستولى عليه
 رجل وانتفع به مدة ثم حضر الوارث للنخل من غيبته وطلب رفع يده عنه لدى قاض بلده
 بعد صدور دعوى شرعية فادعى المستولى على النخل انه كان اشتراه من ابى الوارث قبل
 موته فطلب منه القاضى اثبات دعواه فجهز عنها ورفضت يده عنه ووضع الوارث يده على
 النخل وصار ينتفع به مدة والا تيريد من رفضت يده عن النخل ان يصالحه على حصة
 من النخل نظير خدمته وعمله فيه مدة فقيمة الوارث فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر الوارث على
 الصلح بدون رضاه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قهر وترك ما يورث منه شرعاً
 من النخل فوضع رجل اجنبي يده على نصفه تعدياً منه بدون وجه شرعي في حال بينهم مدة
 وبعد بلوغهم اتزعموه منه على يد القاضى بعد تبين انه لا حق له فيه فرفع ذلك الرجل
 امره لشيخ بلده بعد رفع يده عنه فاعطاه الثلث فيه صلحاً بالجب على اربابه بغير اذنهم
 ورضاهم فهل لا ينفذ صلحه في مال الغير بدون ولاية شرعية ويكون له ضم استرداده ورفع
 يده عنه (اجاب) نعم لا ينفذ صلح شيخ البلد المذكور في مال غيره بدون ولاية شرعية
 ويكون موقوفاً على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل وكل ابنه في قبض دين له على آخر فلما طلب الوكيل الدين من المدين
 ادعى انه وفاه للموكل فعند ذلك صالح المدين الوكيل على بعض الدين المذكور فهل
 والحال ما ذكر يكون الصلح الواقع من الوكيل المذكور غير نافذ ولو كل طلب الباقي من
 المدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل ببعض الدين حيث لم يوكل به كاي تغاذ من فتاوى
 العلامة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولادهم عصيته
 فخصها الربع من تركته فاعطاها الورثة اربعة أفدنة من أرض زراعية زوجها في نظير
 ما خصها من التركة واصطلحوا على ذلك صلحاً شرعياً واستقوا وتركوها حقهم من الارض
 لها بالبيعة الشرعية ومكناها الحاكم منها وبقيت ترزعهام مدة ثم توفيت عن ابن أخ فزار

١٢٧٠

٢١

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٦

صفر

١٢٧١

١٧

ربيع الاول سنة

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٦

ربيع الثاني

١٢٧١

١٩

جمادى الاولى

١٢٧١

٢٥

جمادى الثانية

١٢٧١

٢٥

الاطيان ولد اخيها ومكنه الحما كم منها وصادوا اضعا بده عليها مدة تزد على اربعين سنة
 يزوعها ويدفع خراجها وبعد ذلك اراد بعض ورثة المسقطين استرداد الطين ونقض الصلح
 والاسقاط الواقع متعللا بان المساحة على مورث مورثة فهل لا يجاب لذلك حيث وقع
 الصلح الشرعي وكان الاسقاط ثابتا بالوجه الشرعي ولم يقع في المدة المذكورة فتنازع وهم
 حاضرون ساكتون (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وفيهم قصر وعليهم وصى فصالح أحد
 الورثة البالغ واخرجه من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ثم ظهر بعد ذلك على
 الميت دين محيط بتركة ففهل اذا وقع الصلح والتخارج من وصى القصر على المبلغ
 المذكور مع أحد الورثة البالغ يكون الصلح والتخارج باطلا ومتعلق الديون بتركة المتوفى
 ويقدم الدين على الميراث (اجاب) نعم يبطل التخارج اذا كانت التركة مستقرة
 بالدين اذا لحق لا ورثة فيها الا اذا ضمن الدين أحد من الميت بل يرجع في التركة أو
 ظهرت عين أخرى في التركة تنفي بذلك الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصة
 في فحل بالميراث عن امها أخرجت نفسها منه على قدر معلوم من الدراهم أخذته من اخيها
 واصطلحت معه على ذلك فهل يكون الصلح والتخارج صحيحا نافذا واذا باع اخوها الفحل
 المذكور لرجل بثلث من معلوم وارادت الورثة بهدموها منازعة المشتري فيه لا يجابون لذلك
 اذا كان التخارج من مورثهم ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت التخارج
 والصلح المذكور بين الاخ واخته مورثة المنازعين واستوفى التخارج شرائط الصحة حتى
 صادت الاخت لا تتحقق في الفحل شيئا ثم باع الاخ ما ذكر لا يكون لورثته ما عارضه
 المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض
 خربة بالميراث عن اصولهم غصبها شيخ البلد وبنها دار ومكث بيده ثمان سنين ثم مات
 عن ورثة فوضعوا ايديهم عليها لمدة ست سنين فتنازع اربابها مع الورثة فجهزوا عن
 اقامة البينة فكتب القاضي وثيقة لورثة الغاصب بها ثم ترفعوا لى قاض آخر واقام
 اربابها على حقهم فيها البينة ثم حصل بين ورثة الغاصب واربابها مصالحة على ان لكل
 منهما نصفها على يد القاضي قبل ان يحكم بها لاحد منهما فهل هذا الصلح نافذ واذا طلب
 احد القريتين نقضه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم هذا الصلح صحيح نافذ في
 ظاهر الرواية حيث لا مانع ولا يكون لاحدهما نقض بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثة اخر كلهم بالقون مكلفون فاخرجوا الزوجة
 من ميراث زوجها في نظير مبلغ معلوم من الدراهم قبضته منهم وصدقت على اهلها
 قبلهم من ميراث زوجها ولا من غيرها طائفة مختارة بشهادة بينة شرعية فهل يكون
 التخارج بعد استيفاء شرائطه صحيحا ولا يكون لها حق عندهم بعد ذلك (اجاب) اذا
 استوفى التخارج شرائط الصحة المقررة في كتب المذهب لا ينقض بدون وجه يوجب ذلك

عنه شرعاً من عقار ونقود ومساكن وغير ذلك وقبل تسمية التركة مات ابن ابن المتعق
 وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته وبنته فوكت أم المتوفى وأولادها ولا يظهر شيئاً من
 التركة فوق الصلح بينهم وبين وكيل ورثة المتوفى ثانياً على ما يخص موكله في الأشياء
 التي ذكرها وأظهرها لا غير وأكتب بينهم حاجة بذلك ولم يقع بينهم ما أبرأهم ثم ظهر باقي
 التركة وكان الذي ظهر اضعاف ما وقع عليه التخارج فهل إذا كان الواقع أن التخارج
 لم يقع إلا على شيء مخصوص من التركة فلم يقع إبرأهم يكون لورثة المتوفى ثانياً اخذ
 ما يخصهم مما تحقق أنه تركه من ذلك خلاف ما وقع عليه الصلح المذكور والحال هذه
 (أجاب) نعم يكون لورثة المتوفى ثانياً اخذ ما يخصهم بطريق الارث الشرعي عن
 مورثهم فيما لم يقع عليه التخارج إذا كان الواقع ما هو مـ طور بالسؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل آل له نخل بالارث عن ابيه وغاب الوارث عن بلدته واستولى عليه
 رجل وانتفع به مدة ثم حضر الوارث للنخل من غيبته وطلب رفع يده عنه لدى قاض بلده
 بعد صدور دعوى شرعية فادعى المستولى على النخل أنه كان اشترا من ابي الوارث قبل
 موته فطلب منه القاضي اثبات دعواه فجهز عنها ورفع يده عنه ووضع الوارث يده على
 النخل وصار ينتفع به مدة والآن يريد من رفع يده عن النخل ان يصالحه على حصة
 من النخل نظير خدمته وعمله فيه مدة فقيمة الوارث فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر الوارث على
 الصلح بدون رضاه (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعاً
 من النخل ووضع رجل اجنبي يده على نصفه تعدياً منه بدون وجه شرعي في حال يتهم بمدة
 و بعد بلوغهم انتزعوه منه على يد القاضي بعد تبين أنه لاحق له فيه فرفع ذلك الرجل
 امره لشيخ بلده بعد رفع يده عنه فاعطاه الثلث فيه صلحاً بالجبـ برضى اربابه بغير اذنتهم
 ورضاهم فهل لا ينفذ صلحه في مال الغير بدون ولاية شرعية ويكون لهم استرداده ورفع
 يده عنه (أجاب) نعم لا ينفذ صلح شيخ البلد المذكور في مال غيره بدون ولاية شرعية
 ويكون موقوفاً على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل وكل ابنه في قبض دين له على آخر فلما طلب الوكيل الدين من المدين
 ادعى أنه وفاء للموكل فعند ذلك صلح المدين الوكيل على بعض الدين المذكور فهل
 والحال ما ذكر يكون الصلح الواقع من الوكيل المذكور غير نافذ ولو كل طلب الباقي من
 المدين (أجاب) لا يصح صلح الوكيل ببعض الدين حيث لم يوكل به كإيتقاد من قناوى
 الهالمة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولادهم عصيته
 فخصها الربع من تركته فاعطاها الورثة أربعة أقدنة من أرض زراعية وزوجها في نظير
 ما خصها من التركة واصطلحوا على ذلك صلحاً شرعياً واسقطوا تركه وأحققهم من الأرض
 لها بالبيعة الشرعية ومكناها الحماكم منها وبقيت ترزعهام مدة ثم توفيت عن ابن أخ فزار

١٢٧٠

٢١

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢١

صفر

١٢٧١

١٧

ربيع الاول سنة

الاطيان ولد أخها ومكنه الحاكيم منها وصاروا ضعايدة عليهم امدت يزيد على أربعين سنة
يزرعها ويدفع خراجها وبعد ذلك أراد بعض ورثة المسقطين استرداد الطين ونقض الصلح
والاسقاط الواقع متعللا بان المساجحة على مورث مورثه فهل لا يجاب لذلك حيث وقع
الصلح الشرعي وكان الاسقاط ثابتا بالوجه الشرعي ولم يقع في المدة المذكورة تنازع وهم

١٢٧١ ١٩

حاضرون ما كتون (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ماهو مسطور بالسؤال
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وفيهم قصر وعليهم وصى فصالح أحد
الورثة البالغ واخرجه من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ثم ظهر بعد ذلك على
الميت دين محيط بتركة الميت فهل اذا وقع الصلح والتخارج من وصى القصر على المبلغ
المذكور مع أحد الورثة البالغ يكون الصلح والتخارج باطلا وتعلق الدين بتركة المتوفى

١٢٧١ ٢٦

و يقدم الدين على الميراث (اجاب) نعم يبطل التخارج اذا كانت التركة مستغرقة
بالدين اذا لحق للورثة فيها الا اذا ضمن الدين أحد من الميت بلارجوع في التركة او
ظهرت عين أخرى في التركة تنفي بذلك الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصصة
في فحل بالميراث عن امها أخرجت نفسها منه على قدر معلوم من الدراهم أخذته من أخها
واصطلحت معه على ذلك فهل يكون الصلح والتخارج صحيحا نافذا واذا باع أخوها الفحل

ربيع الثاني

١٢٧١ ١٩

المذكور لرجل بمن معلوم وارادت الورثة بعد موتها منازعة المشتري فيه لا يجابون لذلك
اذا كان التخارج من مورثهم ثابتا بالبيننة الشرعية (اجاب) اذا ثبت التخارج
والصلح المذكور بين الاخ واخته مورثة المنازعين واستوفى التخارج شرائط الصحة حتى
صاوت الاخت لا تتحقق في الفحل شيئا ثم باع الاخ ما ذكر لا يكون لورثتها معارضة

المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض
خرت بالميراث عن اصولهم غصبها شيخ البلد وبنها دار ومكث بيده ثمان سنين ثم مات
عن ورثة فوضعوا ايديهم عليها مدة ست سنين فتنازع اربابها مع الورثة فجهزوا عن
اقامة البينة فكتب القاضي وثيقة لورثة الغاصب بها ثم ترفعوا الى قاض آخر واقام
اربابها على حقهم فيها البينة ثم حصل بين ورثة الغاصب واربابها مصالحة على ان لكل

جمادى الاولى

١٢٧١ ٢٥

منهما نصفها على يد القاضي قبل ان يحكم بها لاحد منهما فهل هذا الصلح نافذ واذا طلب
احد الفريقين نقضه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم هذا الصلح صحيح نافذ في
ظاهر الرواية حيث لا مانع ولا يكون لاحدهما نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وورثته اخر كلهم بالغون مكلفون فاخرجوا الزوجة

جمادى الثانية

١٢٧١ ٢٥

من ميراث زوجها في نظير مبلغ معلوم من الدراهم قبضته منهم وصدقت على انا لا حق لها
قبلهم من ميراث زوجها ولا من غيره طائفة مختارة بشهادة بينة شرعية فهل يكون
التخارج بعد استيفاء شرائطه صحيحا ولا يكون لما حق عندهم بعد ذلك (اجاب) اذا
استوفى التخارج شرائط الصحة المقررة في كتب المذهب لا ينقض بدون وجه يوجب ذلك

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خلايات نخل عددا معلوما بالارث من ابيه وكل رجلان في بيعها وكالة شرعية فباعها الوكيل لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه ووضع يده عليها المشتري مدة اربع سنين ثم بعد ذلك ادعى الموكل ان الوكيل باهمل بالغبن الفاحش وان باقى الورثة لم تاذن في البيع ولم تجزوه وطال النزاع في ذلك فترافع كل من الموكل المذکور والمشتري وباقى الورثة لدى المحاكم الشرعية وعجز كل من الموكل وباقى الورثة عن اثبات ما ادعاه على هذا الوجه وبعد النزاع وقع الصلح بينهم على قدر معلوم من الدراهم دفعه المشتري للموكل وباقى الورثة قبضوه بالمجلس صلحا تاما شرعا قاطعا للنزاع وامرأ كل الاخر براءة عاعة لا تسمع دعوى بعدها من غيرا كراه ومن غير اجبار على كل وذلك بموجب حجة ثابتة بالبينة الشرعية فهل اذا ادعى الموكل المذکور الغبن الفاحش مرة ثانية لا يقبل منه ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) اذا وقع الصلح مستوفيا شرائط الصحة والازوم لاسبيل الى نقضه وهو الانقضاء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اخرجت نفسها بين يدي المحاكم الشرعية من ميراث اخيها الشقيق من كل قليل وكثير وجليل وحقيقير من امته واسباب وقراش ونحاس وحملى ومصاغ ونقود وعروض وعقار وجدار وغير ذلك بالغام بالغنى في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضته بالمجلس لابن اخ آخر تركت ما يخصها لهما وقبل ذلك منها وصار لاحد لها فى شئ من التركة المذكورة بموجب حجة شرعية بذلك والا فتندي بان اخيها المتوفى كانت له شركة مع آخر لا تعلمها وتريد طلب حقها فهل لا تجاب لذلك شرعا حيث كان التخرج العمومى ثابتا وتمنع من المعارضة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا اخرجت الورثة احدى هم عن التركة وهى عرض او عقار بمال اعطوه له او اخرجوه على تركته هى ذهب بنقصة دفعوها له او على العكس او عن نقدين بهما صح في الكل صراحة للجنس بخلاف جنسه قل ما اعطوه او اكثر لكن بشرط التقاض فيما هو صرف وفي اخراجهم عن نقدين وغيرهما باحدى النقدين لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس فخر زاعن الربا ولا بد من علمه بقدر نصيبه وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقية تهم لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل وصح لو شرطوا ابراء الغرماء منه اى من حصته فاذا وقع الصلح والتخرج مما يخص الاخت المذكورة من جميع تركتها مستوفيا شرائطه الشرعية لا يكون لها مطالبة ابني اخيها بشئ مما وقع عنده الصلح والتخرج المذکور فان كان التركة شئ لم يكن ظاهرا وقت التخرج ثم ظهر بعد ذلك لم يدخل في ضمن التخرج المذکور تجوز دعوى الاخت بحصتها منه وهو الاصح كما في البزارية وافق به الخبر والاقلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بعض امته يستحقها من ميراث يمتو آخرين فصالحوه على قدر معلوم من الدراهم على ان يترك حقه في الامتعة التي حصلها

١٢٧١

١٩

صفر

١٢٧٢

٢٢

ربيع الثاني سنة

١٢٧٢

٢٧

جادی الثانية

١٢٧٢

٣

ذی القعدة

١٢٧٢

٥

عن التركة ووعده ويدفع دراهم الصلح لاجل معلوم فحضي الاجل ولم يدفعوا له دراهم الصلح فهل يكون له طلب دراهم الصلح منهم واذا امتنعوا او ما طلوا في دفع دراهم الصلح يكون الصلح فاسدا او ياخذ ما يخصه في امتهنة التركة (اجاب) اذا وقع الصلح صحيحا لازما وكان مما لا يشترط فيه قبض البذل في المجلس لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بمجرد المماطلة في دفع بدل الصلح ويطالب المصالح به - دل الصلح ويلزم بدفعه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجة وابن بالغ وقاصر وخمس بنات بالغات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش ونقدين وغير ذلك فاخرج البائع اخواته الاناث من التركة على قدر معلوم من احد النقدين فهل اذا لم ينقد مبلغ القمار ج في المجلس ولم يعلم قدر نصيب كل منهن وكان مبلغ القمار ج لكل منهن اقل من نصيبها فيما يخصها منه وما كان لورثتهم من الدين فهو لاختين المخرج لمن يكون القمار ج المذكور فاسدا او يكون لمن طلب ما يخصهن من تركة ايمن بالغ بريرة الشرعية (اجاب) اذا اخرج بعض الورثة من تركة هي نقدان وغيرهما باحد النقدين لا يصح القمار ج الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس فحزر اذن الربا ولا بد من التقاض عند الصلح فيما هو صرف عليه بقدر نصيبه وصرحوا بيط لان الصلح ان كان في التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقية م لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيم الرجل آخر واستولى عليها المسقط له وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج مدة ثم بعد ذلك ادعى المسقط ان الاقطاع صدر منه وهو قاصر عن درجة البلوغ وطال النزاع بينهما ما على يد نائب القاضي فوقع الصلح بينهما ما على قدر معلوم من الدراهم دفعه المدعى عليه للمدعى واسقط المدعى حقه في ذلك الدعي عليه واقترانه كان باقيا حين الاسقاط وانه لاحق له في الارض المذكورة وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي وصار المسقط له يتصرف في الارض مدة ثم بعد ذلك اراد المسقط الرجوع في الارض على المسقط له فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره بان الاسقاط كان حال بلوغه بالبيننة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس المسقط الرجوع في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت ما ذكر بالسؤال لا يكون للمسقط معارضة واضع اليد والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) من طرف بيت المال بامضاء وانه ان شيخ العرب منصور اتوفى وضبطت تركته فوجد صندوق داخله بعض نفوس ومساكن وغيرهما وانه توفي عن ابن وبنت بالغين من زوجة وعن اولاد قصر وبلغ من زوجة اخرى وان ام القصر هي وصية عليهم ولا زوجة ام القصر وكيل عنها في التركة وان الابن والبنت البالغين يدعيان الصندوق والاشياء المذكورة الداخلية فيهما اسكاهما وانه لم يكن من مخلفات المتوفى وانه ملك والدتهما المتوفاه ثم بعد ذلك وقع التراضي بين البنتين المذكورين ووكيل الوصية المذكورة على ان ما في الصندوق المذكور يقدم

ربيع الاول سنة

١٢٧٣

١

مناصفة النصف للابن والبنت المدعين والنصف الآخر لوكلاهما ولأدهما القصر والبالغ
ورضى الجميع بذلك فهل يكون هذا التراضي صحيحا جازا شرعا لم لا (اجاب) اذا مات
الزوجان واختلفت وورثتهما في متاع البيت فالقول لورثة الزوج فيما هو خاص بالرجال
وما هو مشترك كالنقد والاولا في ورثتها البينة في ذلك والقول لورثة الزوجة فيما هو
خاص بالنساء كملين كما اذا كانا حيين وعلى ورثة الزوج البينة في ذلك وحينئذ فيكلف
فيه ورثة الزوجة البينة لا يصح صلح الوصي فيه بالنسبة الى القصر الا اذا كان للادعي
بينة عليه لانه حينئذ يكون الصلح خيرا لليتيم فيصح صلحه اذا استوفى شرائط الصحة ولن لم
يكن للادعي بينة لا يصح لعدم الخيرية وما يكون القول فيه لورثة الزوجة ويكلف ورثة
الزوج اثبات اختصاصه بالمت وهو الخاص بالنساء يصح صلح الوصي فيه ان لم يكن له
بينة تثبت اختصاصه بالمت لوجود الخيرية بالنسبة الى القصر وان كان للوصي بينة
على ذلك لا يصح صلحه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لاولاد ابنته الميت في حياة
ابيه وهم بالغون غير وارثين له بثلاث ماله ومات الجد الموصي مصر على وصيته المذكورة
لهم فبعد موته اراد بعض الموصي لهم اخذ نصيبه في الوصية المذكورة مع اعتراف الورثة
بها فنعى الورثة وطالت بينهم منازعة في غيبة باقي الموصي لهم ثم صالح الورثة ذلك
البعض من تلك الوصية على شئ من الموصي به بدون توكيل عن الغائبين وعدم علمهم
وكتبوا بذلك وثيقة بينهم فهل والحال ما ذكر لا ينفذ الصلح المذكور في حق الغائبين
الذين لم يوكوا بذلك ولم يحجزوه (اجاب) نعم لا ينفذ الصلح المذكور في حق من لم يوكل به ولم
يحجزه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يستحقان قطعة ارض اميرية ادعى رجل على
احدهما ما بانه يستحق القطعة المذكورة فصالحه المدعى عليه على ان يسقط له الحق من
بعضها فهل اذا اسقط المدعى عليه بعض القطعة المذكورة ولم يحجز الاخر الاسقاط
المذكور يكون نافذا في نصيبه فقط (اجاب) لا ينفذ الصلح والاسقاط من احد
الشريكين بدون اذن الاخر او اجازته في نصيب شريكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات وترك تحت زيت عن ورثة بلغ فانخرجت الورثة بعضهم من تحت المذكور في
نظير قدر معلوم من الدراهم قبضه بالجماس ولم يكن على الميت دين فهل اذا اراد المخرج
من تحت ابطال التجارح المذكور ويرد ما قبضه من بدل التجارح واخذ نصيبه من
التحت لا يجاب لذلك ويكون التجارح بعد استيفاء شرائطه صحيحا (اجاب) اذا وقع
التجارح المذكور مستوفيا شرائط الصحة والزوم لا يكون للمخرج ابطاله والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ادعى بعضهم على البعض الآخر بان الميت مات عن
اوا في ذهاب وفضة وغيرهما وانكر البعض الآخر ذلك وصالحوه عن دعواه بمبلغ معلوم
من ذهب وفضة ونحاس واقبضوه بالجلس مع الانكار لما ادعاه وكتب بذلك وثيقة
شرعية فهل والحال هذه يكون الصلح صحيحا واذا اراد ان يدهي المصالح المذكور بما

١٢٧٣

٦

ربيع الثاني

١٢٧٣

٣

شعبان

١٢٧٣

١٨

سنة

شعبان

١٢٧٣

١٨

سؤال

١٢٧٣

١٧

محرم

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

كان يدعى به سابقا قبل الصلح وان ينقضي الصلح المذكور مع اعترافه ووقوعه باختياره مستوفيا شرطه الصلح لا يجاب لذلك (اجاب) حيث وقع الصلح المذكور على الوجه المسطور مستوفيا شرائط الصلح لا يكون لاحد الطرفين نقضه وليس للصالح الدعوى بما وقع الصلح عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصلح يده على دار مدة من السنين تلقاها بالارث عن جهة له ادعى عليه رجل انه يستحق في تلك الدار اكثر من نصفها بطريق الميراث عن اصوله ولم يثبت دعواه بانوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على المدعى عليه انه توجه الى الدار المذكورة بحضرة جمع من المسلمين والمدعى عليه حاضر وقاس نصفها وقال هذا ما حكم لي به قاضي الناحية صلحا في نظير ما ادعيت به سابقا وسكت المدعى عليه ولم ينازع وان هذا يكون صلحا شرعا واعترافا منه بالصلح فهل لا يكون سكوت المدعى عليه عند قياس المدعى نصف الدار وقوله هذا ما حكم لي به قاضي الناحية صلحا للمدعى في نظير دعواه الاولى واقرارا من المدعى عليه بالصلح (اجاب) لا ينسب الى ساكت قول فلا يكون السكوت كالنطق الا في مسائل ذكرها هاليس ما ذكر بالسؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما أموال مشتركة بينهما مات أحدهما عن زوجته وعن ابن وبنت قاصرين فاقام القاضي الم وصيا على ولدي أخيه وعلى حفظ ماله ما وجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون ثم تنازعت ثلث الزوجة مع الوصي وأخرجت نفسها من التركة على يد القاضي على قدر معلوم من الدراهم قبضته حالاً من الوصي في نظير ما له من الصداق وما يستحقه من التركة والآثر تريد الرجوع متعلقة بانها أكرهت بالطلب لدى قاضي الولاية في بلد أخرى وخوفاً من ان تطالب بخراج الميراث الذي على الزوج فهل اذا كان الصلح والتخارج ثابتاً لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذكور اذا كان في التركة نقد وعرض وصوحت بالتدبير الصلح والتخارج المذكور ويكون صحيحاً فاذا تحقق ما ذكر حيث كان ما قبضته من النقد أكثر من نصيبها منه (اجاب) اذا ثبت الصلح والتخارج المذكور اختياريًا مستوفيا شرط الصلح لا يعتبر مجرد تعللها بما ذكر بدون اثبات اكراه شرعي على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في اقارب بينهم تركعة عن اصولهم فالنجا أحدهم لدى شوكة ليضربهم ويصلحهم عن انصابتهم بشئ يدفعه المتنجي المذكور لفرق بينهم فاحضر ذو الشوكة الفريق المذكور بالقهر وأكرهه على مصالحة خصمه بشئ حقير دون ما يستحقه فصالحه على هذا الوجه فهل اذا تحقق الاكراه المذكور بالطريق الشرعي يكون للمكره ابطاله بعد زوال الاكراه (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على الصلح المذكور بنحو الضرب الشديد والحبس المديد ولم يوجد من المصالح ما يدل على الرضا بالصلح المذكور صريحاً أو دلالة يكون للمكره ابطاله بعد زوال الاكراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وفنخل

ربيع الاول سنة

١٢٧٤

١٩

جمادى الاولى

١٢٧٤

٢١

وغيرهما فاخر جفت البنتان انفسهما من تركه والدهما واصططحتا مع اخيهما في نظير قدر معلوم من الدراهم دفعه لهما ومضى على ذلك نحو أربعين سنة وماتت احدى البنيتين عن ورثة فهل والحال هذه يكون الصلح والتخارج صحيحا نافذا واذا ارادت البنت مع ورثة الثانية مطالبة الاخ المذكور بالارث بعد التخارج والصلح على الدراهم المذكورة لا يجابون لذلك اذا تحقق ما ذكره لا سيما مع طول المدة (اجاب) لا يعلم من هذا السؤال صحة التخارج من فساد فاذ صدر مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا صحيح ولا ينقض بدون موجب والا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا وفي التركة نقد وذهب وفضة وغير ذلك وصالح بعض الورثة باقيهم على قدر معلوم من القضاة اقل مما يخصه من ذلك فهل لا يكون هذا الصلح صحيحا (اجاب) نعم مع الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مات احدهما عن اولاد ذكور وانثى قصر واحد منهم بالغ وبقي الآخر ثم بعد موت اخيهما كتب الحى والتجرو وحصل بكسبه وسعيه الخاص به اموال من بقود وقروض وعقار اشتراه لنفسه من ماله الخاص به بدون مشاركة احد من اولاد اخيه الميت واستمر على هذه الحالة بعد موت اخيه وهو يتكسب ويحصد ما شاء فنحو ثمانى عشر سنة ثم مات عن ورثة آخر بن بالغ وقصر وللقصر وصى من قبله واقامه بعض البالغ وكبلا عنه في استخلاص ما يخصه من تركته مورثة لا غير ورجب اعلام شرعى فنزاع ورثة الاخ الميت ولا بعض البالغ والوصى فيما تركه المورث الثاني يزعمون انه ترك بين الاخوين وان لهم نصفه عن مورثهم ولم تحصل منهم الدعوى لدى القاضى بذلك ولم يكن لهم بينة تثبت دعواهم المذكورة واليدعى هذه الاموال للاخ الثاني بانقراده حال حياته ولورثته خاصة بعد مماته ولا يدور ثمة الميت الا على شئ من ذلك ولا لمورثهم قبل موته ولا دخل لهم ولا لمورثهم في تحصيل شئ من ذلك ولما طال بينهم النزاع صالح بعض البالغ من ورثة الثاني والوصى الوكيل عن باقى البالغ في استخلاص ما يخصهم فقط ورثة الاخ الميت او لاعتدواهم الاشتراك في تلك الاموال على ثلثها مع جهالة المصالح عليه والمصالح عنه ولم يكن الوصى المذكور وكبلا في ذلك عن بعض البالغ ولم يوجد للمدعين الاشتراك بينة تثبت دعواهم ولم يحصل قبض لبدل الصلح في مجلسه ولم يعز ولم يعلم لاقى المجلس ولا بعده الى الآن لعدم معرفة مقدار ما تركه الميت الثاني فهل لا يصح الصلح المذكور في حق الجميع لجهالة بدل الصلح ولا ينفذ في حق بعض البالغ الذى لم يشارك ذلك على فرض صحة اصاله لعدم توكيل الوصى في ذلك ولا في حق القصر لعدم وجود بينة للمصالح على دعواه ولا مصلحة للقصر في ذلك على الفرض المذكور (اجاب) لا يصح الصلح مع جهالة بدله ولا ينفذ على الغير بدون توكيل عنه في ذلك بالصراحة او بما يشمله وصلح الوصى على القصر بدفع البدل للمدعى عليهم من ماله اذ لم يكن للمدعى بينة على دعواه لا يصح اذ لا مصلحة في ذلك لهم وبالمجمل فالصلح المذكور على الوجه الماسطور

جمادى الثانية

١٢٧٤

٢٧

بالسؤال

بالسؤال لاصحة له ولا نفاذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن منها ثم مات الابن عن امه المذكورة وعم له فادعت المرأة ام الابن على العم ان اخاه زوجها له فعصا تحت يده من العقار قدر معلوم وطلب ان ينهيه من زوجها وولدها الثمن والثلث فانكر اعم المستولى على العقار ان اخاه المتوفى له فيه شيء ثم ان المرأة جعلت اخاه وكيلا مفوضا عنها واتفق مع العم بحضورها على الصلح على قدر معلوم من الدراهم رضى به الموكلة ودفعه لها وامراته براءة عامة حاسمة لكل دعوى وطلب ثم ان العم تصرف في العقار بالبناء والانشاء والتعمير والمرأة ووكيلها ما شاهدان لذلك التصرف جميعه بلا منازعة ولا معارضة في شيء مدة تسع سنين ثم الا ان تدعى المرأة ما ادعت به او لا من الاستحقاق الذي صولحت عليه فهل لا تسمع دعواها حيث كان الامر كما ذكر (اجاب) اذا صدر الصلح المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للصالحات الدعوى بما وقع الصلح عنه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظ دمياط مضمونها رجل توفي عن ولدين ذكرين بالغين وبنت بالغتهم متزوجة وزوجة في عصمتها واخرى مطلقة وهي في عدته مقيمة في غير منزل في ليلة وفاته قبل دفنه فتبع اولاده صندوقا وادخلوا منه مبلغا من الدراهم واقسموه للذكر مثل الانثى واخفوا هذا المال المقتسم ووضع احدا الولدين الذي خصه من هذا المال المختلس عنسد زوجته فبعده دفن المتوفى بايام اخبرت المرأة زوجها بان حصته التي اودعها عندها قد اخذها منها رجل فقيه اعشى معروف لهما وانه توصل لذلك بوجه الخيلة فتوجه زوجها الى هذا الرجل وساله في ذلك فانكر وطال الخصام بينهما فظهر ما كان مستترا من الدراهم المختلسة من صندوق المتوفى ثم توجه زوج المرأة الخبيرة مع باقي الورثة والمدعى عليه الى شخص عالم يحكم على المدعى عليه لاجل فصل تلك الخصومة بينهم فلم يثبت على المدعى عليه شيء بوجه شرعى فعند ذلك حصل التهديد والتخويف من الحاكم المذکور والمدعى عليه تارة بالقول وتارة بالفعل حتى اقلعه الفرجية التي هي شعار العلماء ومنعه الدخول في المسجد المعدل للتدريس الذي هو محل انتفاعه واخبره انه بعد ثلاثة ايام اذا لم يحصل منه اقرار او لم يرد الدراهم المدعى بها يخلى سبيل المدعى ليرفع قضيته الى الحكومة ويقضيها بالطريقة السياسية وانصرف الجميع على ذلك وكثر اللغط من الناس في ظرف هذه المدة وعظم الخوف في قلب والد المدعى عليه حيث بلغه ان هذه القضية اذا وصلت الى الحكومة يحصل لابنه اهانة ويرسل الى اليمان خصوصام انضمام ثقله به الفرجية التي هي شعاره ومنعه من محل انتفاعه بالمعبد المعتاد فاقترض والده المذکور دراهم من افاس وتوجه بها الى منزلها كم ولده وهناك حضر زوج الخبيرة واخوه المقسمان للمال المختلس وزوج اختهم ووالد الزوجة المعتدة ودفع والد المدعى عليه فحوصف المال المدعى به لدفع التداخي عن ولده ثم ادعى احد الولدين ان اياه اوصى بثلاث مخلفاته للخيرات وانه وصى من قبله واثبت ذلك لدى

القاضى ثم حصل من والد الزوجة المعتدة اعراض الى الحكومة بمحصول تدخلى فى
التركة من نحو سرقة ونفوق وامتناع وجرى اوراق يلزم لها الحال والتمس تحقيق ذلك
بالحكومة فصار اجراء التحقيق فى ذلك وانجر الامر بالمناسبة الى دعوى تهمة الفقيه المدعى
عليه باخذ الدراهم من زوجة احد الولدين بوجه الحيلة فأتضح من التحقيق انه لم يثبت
عليه شئ فى أثناء ذلك ورد اعراض مقدم من الفقيه المذكور الى احد مجالس الحكومة
يتظلم فيه غاية التظلم بالاقتراء عليه بتلك الدعوى والاهانة التى حصلت له من شيخه
بتقليعه الفرجية والاشاعة عليه وتهديده واجبار والده على فعله بسبب منع ولده من
دخول المسجد المعتاد انتقاعه فيه وصدر امر المجلس بتحقيق الدعوى المقدمة فبالتحقيق
ظهر صحة ما تعرض عنه من الاهانة والتهديد بتقليع الفرجية ومنعه من دخول المسجد
وانسكروا والده حصول صبيغة الصلح وان دفع الدراهم منه كان بمقتضى الجبر بالافعال التى
صارت لولده من شيخه المذكور والمقصود انما هو تسكين النفس بوقتها وبعض الورثة
يقولون اصل طحنا جيمعنا بمنزل حضرة شيخ العلماء والبعض ينسكروا ذلك ثم صار السؤال عن
كان حاضرا فى هذا المجلس فمنهم من قال ان صبيغة الصلح جرت بين والد المدعى عليه وبين
كل واحد من الورثة ومنهم من قال ان الصلح جرى بين والد المدعى عليه وبين زوج الخبير
فقط فهل بما توضح يحكم على هذا الصلح بعدم وقوعه موقعا شرعا حيث اكره عليه والد
المدعى عليه واختلف الحاضرون فبين جرى معهم الصلح أم كيف وهل منعهم من عمل
انتقاعه بعد اكرهاله كالمجلس مثلا واذا قلتم بصدقه فما الحكم فى باقى المبلغ المتروك حيث
طالب بعض الورثة حقه منه هل يلزم زوج الخبيرة أو الخبيرة نفسها لانها ادعت ضياعه بسبب
لم يثبت ولم يعرف وهذا المال كان عندها على سبيل الوديعة لزوجها المذكور (أجاب)
قد صار الاطلاع على السؤال الوارد من حضرة محافظ دمياط المطلوب فيه الاستقها من
الصلح الهكى عنه به والجواب عنه انه لم يتضح من هذا السؤال ما يبنى عليه القول بالصدقة
أو الفساد بطريق الجزم بناء على ما تحرره شرعا والمخلص من هذه القضية ان تسع من
والد المدعى عليه باخذ الدراهم بالحيلة دعوى شرعية على يد القاضى ان اراد ان يدعى
على من اخذ منه الدراهم المذكورة انها وقعت صليا بين فيها كيفية ما وقع فى دفع
الدراهم البيان الواضح فان لم يقر بما يفيد الصلح وصحح دعواه يستل خصمه عن دعوته فان
ذكر الخصم فى جوابه حصول صلح شرعى معه فقط أو معه وباقى الورثة ووالد المدعى عليه
باخذ الدراهم أولا وشهدا ثلثان طبق دعواه يكون ذلك الصلح نافذا حيث دفع بالبدل من
مال نفسه وليس له نقضه بدون وجه وما ذكره فى وجه فساد الصلح من وقوع التهديد
بنزع الفرجية ومنعه عن الجامع غير كاف فى تحقق الاكراه الشرعى الا اذا كان المفعول
ذلك من اعظم الناس واشرفهم الذين يحصل لهم بذلك الاغتمام البين وكان فعل ذلك
ليوقع الصلح فوقعه فى هذه الحالة مع حضرة المكره اما اذا لم يكن كذلك او كان

فعل بانه ما ذكر ليظهر ما أخذ به بالحيلة المدعى به لا يقع الصلح المتنازع فيه الا ان لا يعتبر ذلك كراهها على الصلح سواء صدر عن فعل به ذلك أو من والده وان قلنا بان الكراهية لا يتحقق بفعل المكره مع نفس المكره أو مع ولده أو والده على ما عتده الطورى وذكره القهستاني عام مع كل ذي رحم محرم وعزاه الى المبسوط اذ حصل ذلك انه كراهها على غير ما صدر منه على فرض كونه كراهها واذ اتم الصلح بالمتركة لا مطالبة به على أحد حيث كان من جهة نصيب الولد الذي ضاع نصيبه من يد زوجته لانه انما أخذ ثلث المال ونصيبه منه بالقرينة يزيد على الثلث بخمسة قيراط ونصيب الزوجة أو الزوجتين ان كانت الثانية وارثة وهو ثلاثة قراريط يؤخذ من الثلث لانها أخذت الثلث ونصيبها أربعة قراريط وخمس فقط فاذا سلم للزوجة أو الزوجتين حقهما نفذت القسمة السابقة وبديل الصلح يكون خاصا بالولد الذي أخذ المال من زوجته وما ترك يضيع عليه وهذا بقطع النظر عما يخص الوصية بثلث التركة للخيرات أما بالنظر اليه فلهو هي ان يطالب الولد المذكور بما يخص جهة الوصية المذكورة مما استولى عليه ذلك الولد والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) في امرأة مات عنها زوجها وترك اولاد او اموالا كثيرة وللزوجة دين وصادقها المؤخر على المتوفى المذكور ولها الثمن من متروكاته بطريق الارث عنه ثم ان اولاد المتوفى المذكور وضعوا ايديهم على متروكاته والدهم ولم يعطوا المرأة المذكورة دينها ولا صادقها ولا ميراثها ثم ان المرأة المذكورة قد حضرت هي واولاد زوجها بمجلس شيخ من عهدة البلدة واناس آخرين وصالحوا المرأة المذكورة بما يخصها بأوقيتين من الذهب السناري ورقيقين وعشرين ريالا واتفقوا مع المرأة المذكورة على ان تاخذ الاصل من المذكورة وتترك جميع متروكات المتوفى المذكور ولا اولاد زوجها وفي وقت الصلح المذكور التزم الاولاد المذكورون بدفع المطالب التي على والدهم للبري وعلى ان المرأة لا يخصها شيء في المطالب المذكورة والحال انه حين وقوع الصلح قد التزموا بدفع المبلغ بمجلس من غير تاخير شيء منه وبعد انتهاء مجلس الصلح والقيام منهم من غير قبض طلعت من الاولاد المذكورين دفع ما صالحوها عليه فاعطوها قيمة الاوقيتين من الذهب السناري فلو ساقوا لم يعطوها الرقيقين ولا العشرين ريالا ونقضوا الصلح معها وشكروها كما هم البلدة والحكام اخذ منها طلبية للبري مائة وثمانية وعشرين قرشاً مع انهم وقت الصلح شرطوا ان يدفعوا مطالب والدهم كلها فلما رأت منهم نقض الصلح ومنع حقها رفعت أمرها للحكام ثم ان المحاكم جمع اولاد المتوفى والمرأة وأرسلهم القاضي الى المديرية فلما حضر واجلس القاضي فبنا على الصلح الاول امر القاضي المذكور الاولاد بان تمام ما بقي لها من الصلح الاول ورد المائة والثمانية والعشرين قرشاً التي أخذت منها طلبية المتوفى المذكور والا ان ادعت المرأة المذكورة ان الصلح الذي وقع على هذا الوجه غير معتبر شرعاً لكونها جاهلة بقدر التركة وبمعرفة ما يخصها هل هو ربع أو ثمن

ربيع الأول سنة

١٢٧٧

٣

رمضان

١٢٧٧

١٠

والآن ظهرت متروكات المتوفى شيئا كثيرة وظهر أيضا سندات بمبالغ على اشخاص
 متعددين و بعض أمانات بطرف أنا سا آخرين وان التركة فيها ذهب وقضه وعروض
 وحيث الامر كاذر هل يكون للمرأة المذ كورة ان ترد ما قبضته وترجع وبما يخصها
 بالقريضة الشرعية على تركة المتوفى وكذلك بدينها وصداقها لاسيما والرقيقان اللذان
 هما من جملة المصالح عليه غير معلومين ولا معينين (اجاب) التخرج المذ كور بنا
 على ما هو مسطور بهذا السؤال غير صحيح لا تنفاه بعض شروط صحته التي من جملتها
 معلومية البذل وهناك من جملة البذل رقيقان غير معينين ولا مشا رايم ما وفي ذلك جهالة
 للبذل وهو مفسد ومنها ان لا يكون في التركة دين وقد وجد هنا الا ان يبر القرماء من
 حصصة المصالح الى آخر ما ذكره علماءنا من المصالحات للتخرج مع وجود الدين ولم يوجد
 واحد منها والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن حادثة تعلم من جوابها (اجاب) وردت
 لهذا الطرف افادة المعية بطلب افادة الحكم الشرعي عن مادة النزاع الحاصل بين هلال
 أفندي ناظر قسم منية غمر واخوته بعد الاطلاع على أوراق تلك القضية وبالاطلاع
 عليها اتضح صدور الدعوى بينهم فيما هو تحت يدهلال أفندي المذ كور من الاطيان
 وخلافها مما تحصل حال حياة أبيهم المعين لدعوى اخوته عليه وذ كروا ان ذلك مشترك
 بينهم واجاب بالانكار لما ادعوا به وذ كر ان المشترك بينه وبين اخوته وبين أهمهم
 بعض اطيان وبعض عقارات أخرى وان ما ادعوا به خاص بنفسه حله بكسبه الخاص
 به حال حياة أبيه فصده قوه على ما اجاب به من ان بعض العقار وبعض الاطيان وخلافها
 مشترك بين والدهم وأهمهم بالسوية تلقوه بالارث عن والدهم سليمان عبد الله
 جد المذ داعين وانه هو المتصرف على العائلة في حياة والده وبعد وفاته في ١٢٥٩
 أقروه على التصرف على العائلة ولم يصد قوه على ملكه للاطيان والعقارات المدعى
 بها خاصة وان ما ذكر في دعواهم ملك لوالدهم خاصة والمدعى عليه هو المباشر لثرائها
 واثرائهم مالمات البناء المستجد وانشائه ثم بعد ذلك وقع صلح بينهم وبينه عن دعواهم على
 ما هو موضح بتلك الصورة وحصل القبول والقبض لبذل الصلح واشهدوا على أنفسهم
 انهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل أخيه المذ كور حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى
 ولا طلبا ولا افضة ولا ذهابا ولا نحاسا ولا رصا صا ولا عقارا ولا مواشي ولا اشجارا ولا اطيانا
 ولا سواقي ولا شيئا قل ولا جل لغاية تاريخه اشهادا شرعيا مقبولا منهم بالطريق الشرعي
 هذا يحصل صورة الحجة التي في الأوراق وفي جوابه ما يفهم منه عدم استحقاقهم لشي
 زايد عما تم عليه الحال وانه حال حياة أبيهم كان منفردا عنه في معيشة وله منزل وخدم
 وارادهم مصرف خاص به خارج العائلة وهم وغيرهم يعلمون ذلك وانه كان مستقدا
 بالتخامات الاميرية حال حياة أبيهم الى آخر ما ذكره ويفهم من أوراق القضية ان غير
 ما ذكره في دعواهم السابقة بصورة الحجة مستجدة بعد موت أبيهم وذ كروا بعض

اعراضاتهم

اعراضاتهم ان تلك الاشياء التي يدعون بها كانوا يشترونها وياخذونها وهو يكتب حججه باسمه ويكلف الاطيان باسمه ولم يعارضه أحد منهم لكونه المتقدم عليهم والحكم الشرعي في هذه القضية انه على مقتضى ما هو مذكور وما هو موضح بصورة الحجة المذكورة من الصلح والابراء العام على الوجه المسطور لا تسمع منهم دعوى على أخينهم المذكورين شي سابق على الصلح والابراء المذكورين حيث صدر عن طوع منهم هذا ما لزمنا ان أدنه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واخرج الابن أخته من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وبعد مدة ماتت المخرجة عن ورثة ارادوا الميراث عن امهم فيما خصها من أبيها وأنكروا التقارج فهل اذا ثبت التقارج بشهادة البينة الشرعية لا يكون لورثة المخرجة شيء من ذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي اخراج الاخ أخته من نصيبها من ميراث أبيهما وكان ذلك التقارج مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا لا يكون لورثتها بعد موتها مطالبة الاخ المذكور بنصيب مورثتهم المذكورة من تركه أبيها المخرجة عنها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالتلقي عن أبيائهم مهدومة البناء ارادوا بناؤها لانفسهم فحضر لهم شخص آخر وافق معهم على بناء الدار المذكورة ليسكن فيها بدون أجره مادام ساكن فيها واذا طرأ له الخروج منها يكون أربابها ملزومين بدفع ما صرفه الشخص المذكور في تكاليفها من ثمن اخشاب وبوص وأقلاق وأجر وغير ذلك والتمزم أحد الشركا بدفع من يتعرض له من اخوته في سكناها الدار المذكورة ويدفع السكاليف المذكورة وشرط على نفسه انه اذا لم يدفع السكاليف المذكورة الى الشخص المذكور عند خروجه من الدار يملك الشخص المذكور الدار بالثمن بالوجه الشرعي وكتب بينهما ورقة بالشرط المذكور وبدأ الباني المذكور واستمر الشخص المذكور ساكن فيها بعد بنائها مدة أربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة طال النزاع بينهم وبينه وبعد ذلك أجرى الصلح بينهم جمع من المسلمين على ان ارباب الدار المذكورة يدفعون الى الشخص الباقي المذكور جميع ما كان يدعي به محاصره على الدار المذكورة في تكاليفها بعد الحساب وتخرج ووقع الصلح بينهم على ذلك ودفعوا جانباً من القدر الذي وقع عليه الصلح بعد تصديقهم عليه ووهبوا بدفع ما بقي بعد مضي شهرين وجعلوا القدر المدفوع تحت يد أمين حتى يمضي الشهران المذكوران وياخذ الشخص المذكور جميع ذلك فهل اذا مضى الشهران واراد ارباب الدار المذكورة دفع ما بقي من القدر الذي وقع عليه الصلح له مع ما كان موضوعا تحت يد الأمين فلم يررض الشخص المذكور باخذ ذلك ويريد نقض الصلح الذي وقع بينهم وبينه واستمراره ساكن في الدار المذكورة بلاجرة او شراء الارض من ملاكها ودفع ثمنها من ماله وهم يمتنعون عن ذلك لا يسوغ له ذلك وليس له الاخذ بما صرفه في هباتها حسب دعواه الواقع عليها التصديق من

ربيع الأول سنة

١٢٧٧

٣

رمضان

١٢٧٧

١٠

والآن ظهرت متروكات المتوفى شيئا كثيرة وظهر أيضا سندات بمبالغ على اشخاص متعددين و بعض أمانات بطرف أناس آخرين وان التركة قيم اذهب وقضته وعروض وحيث الامر كاذ كرهل يكون للمرأة المذكورة ان ترد ما قبضته وترجع وبما يخصها بالقرينة الشرعية على تركه المتوفى وكذلك بدينها وصداقها لاسيما والرفيقان اللذان هما من جملة المصالح عليه غير معلومين ولا معينين (اجاب) التخرج المذكور بنا على ما هو مسطور بهذا السؤال غير صحيح لانتفاء بعض شروط صحته التي من جملتها معلومية البدل وهنا من جملة البدل رقيقان غير معينين ولا مشار اليهم ما وفي ذلك جهالة البدل وهو مفسد ومنها ان لا يكون في التركة دين وقد وجد هنا الا ان يهر القرماء من حصصة المصالح الى آخر ما ذكره علماءنا من المصحات للتخرج مع وجود الدين ولم يوجد واحد منها والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن حادثة تعلم من جوابها (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة المعية بطلب افادة الحكم الشرعي عن مادة النزاع الحاصل بين هلال أفندي ناظر قسم منية غمر واخوته بعد الاطلاع على أوراق تلك القضية وبالاطلاع عليها اتضح صدور الدعوى بينهم فيما هو تحت يدهلال أفندي المذكور من الاطيان وخلافها مما تحصل حال حياة أبيهم المعين لدعوى اخوته عليه وذكروا ان ذلك مشترك بينهم واجاب بالانكار لما ادعوا به وذكر ان المشترك بينهم وبين اخوته وبين اعمامهم بعض اطيان وبعض عقارات أخرى وان ما ادعوا به خاص بنفسه حله يكسبه الخاص به حال حياة أبيه فصده قوه على ما اجاب به من ان بعض العقار وبعض الاطيان وخلافها مشترك بين والدهم وأعمامهم بالسوية تلقوه بالارث عن والدهم سليمان عبد الله جد المذاعين وانه هو المتصرف على العائلة في حياة والده وبعد وفاته في ١٢٥٩ أقره على التصرف على العائلة ولم يصد قوه على ملكه للاطيان والعقارات المدهى بها خاصة وان ما ذكر في دعواهم ملك لوالدهم خاصة والمدهى عليه هو المباشر لثرائها واثرائهم مات البناء المستجد وانشائه ثم بعد ذلك وقع صلح بينهم وبينه عن دعواهم على ما هو موضح بتلك الصورة وحصل القبول والقبض لبدل الصلح واشهدوا على أنفسهم انهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل اخيهم المذكور حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا ولا فضة ولا ذميا ولا انحاسا ولا رصا صا ولا عقارا ولا مواشي ولا اشجارا ولا اطيانا ولا سواقي ولا شيئا قل ولا جل لغاية تاريخه اشهاد اشرعيا مقبولا منهم بالطريق الشرعي هذا يحصل صورة الحجة التي في الأوراق وفي جوابه ما يفهم منه عدم استحقاقهم لشي زائد عما تم عليه الحال وانه حال حياة أبيهم كان منفردا عنه في معيشة وله منزل وحلم وارادوه مصرف خاص به خارج العائلة وهم وغيرهم يعلمون ذلك وانه مستخدم بالتخدا مات الاميرية حال حياة أبيهم الى آخر ما ذكره ويفهم من أوراق القضية ان غير ما ذكره في دعواهم السابقة بصورة الحجة مستبعد بعد موت أبيهم وذكروا بعض

اعراضاتهم

اعراضاتهم بان تلك الاشياء التي يدعون بها كانوا يشترونها وياخذونها وهو يكتب
 جميعها باسمه و يكلف الاطيان باسمه ولم يعارضه أحد منهم لكونه المقدم عليهم والحكم
 الشرعي في هذه القضية انه على مقتضى ما هو مذکور وما هو موضح بصورة الحجة المذكورة
 من الصلح والابراء العام على الوجه المسطور لا يسمع منهم دعوى على أخيم المذكور
 في سابقه على الصلح والابراء المذكورين حيث صدر عن طوع منهم هذا ما لم يمت
 واقه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وترك ما يورث
 منه شرعا من عقار وغيره واخرج الابن أخته من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم
 بعد مدة ماتت المخرجة عن ورثة ارادوا الميراث عن امهم فيما خصها من أبيها وأنكروا
 فقار ج فهل اذا ثبت التفارج بشهادة البينة الشرعية لا يكون لورثة المخرجة شيء من
 ذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي اخراج الاخ أخته من نصيبها من ميراث أبيهما
 كان ذلك التفارج مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا لا يكون لورثتها بعد موتها مطالبة
 الاخ المذكور بنصيب مورثتهم المذكورة من تركه أبيها المخرجة عنها بدون وجه شرعي
 الله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالثقي عن أبياتهم مهدومة البناء
 ارادوا بنائها لانفسهم ففرض لهم شخص آخر واقف معهم على بناء الدار المذكورة ليسكن
 بها بدون اجرة مادام ساكن فيها واذا طرأ له الخروج منها يكون أر بابها ملزومين بدفع
 امرفه الشخص المذكور في تكاليفه من ثمن اخشاب وبوص وأقلاق وأجر وغير
 ذلك والتمزم أحد الشركا بدفع من يتعرض له من اخوته في سكناء الدار المذكورة وبدفع
 تكاليف المذكورة وشرط على نفسه انه اذا لم يدفع التكاليف المذكورة الى الشخص
 المذكور عند خروجه من الدار يملك الشخص المذكور دارا بالثمن بالوجه الشرعي
 يكتب بينهم ما ورد به بالشرط المذكور بيدا لباقي المذكور واستمر الشخص المذكور
 ما كنفها بعد بنائها مدة أربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة طال النزاع بينهم وبينه
 بعد ذلك اجرى الصلح بينهم جمع من المسلمين على ان ارباب الدار المذكورة يدفعون الى
 الشخص الباقي المذكور جميع ما كان يدعي به محاصرته على الدار المذكورة في
 تكاليفها بعد الحاسبة ويخرج ووقع الصلح بينهم على ذلك ودفعوا جانباً من القدر الذي
 وقع عليه الصلح بعد تصديقهم عليه ووهبوا بدفع ما بقي بعد مضي شهرين وجعلوا القدر
 المذكور تحت يد أمين حتى يمضي الشهر ان المذكور ان وياخذ الشخص المذكور
 جميع ذلك فهل اذا مضى الشهر ان واراد ارباب الدار المذكورة دفع ما بقي من القدر
 الذي وقع عليه الصلح له مع ما كان موضوعا تحت يد الأمين فلم يرض الشخص المذكور
 باخذ ذلك ويريد نقض الصلح الذي وقع بينهم وبينه واستمراره ساكن في الدار المذكورة
 لا اجرة او شراء الارض من ملاكها ودفع ثمنها من ماله وهم ممتنعون عن ذلك لا يسوغ
 ذلك وليس له الاخذ ما صار فيه في همارتها حسب دعواه الواقعة عليها التصديق من

الملاك (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك بدون رضي الملاك وليس له الا ما صدقوه على صفة
 في عسارة دارهم باذنتهم الواقع التراضي على دفعه له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجة وولد قاصر من الزوجة المذكورة وعن أولاد بالعين من زوجة
 أخرى ماتت في حال حياة زوجها الميت وقد ترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومنقول
 وتريد الزوجة المذكورة أخذ استحقاقها من التركة المذكورة من باقي الورثة البالغين
 وهم يريدون منع الزوجة المذكورة من أخذ ما استحقته في التركة وانحاجها من بيت
 زوجها ويريدون مصالحتها على ما استحقته وهي ممنوعة من ذلك وتريد قسمة التركة وأخذ
 ما استحقته بالكامل في جميع ما يورث عن زوجها شرعاً فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه
 الشرعي يعطى لها جميع ما استحقته بالميراث ويمنعون من المعارضة لها في ذلك وللقاضى
 الذي يملك نصب الاوصيا اقامة وصى شرعي على ولدها القاصر حيث لم يكن له وصى
 مختار ليستولى نصيبه ويحفظه ويتصرف فيه بالطريق الشرعي الى حين بلوغه رشده
 وماذا يخص الزوجة في التركة المذكورة (اجاب) نعم يعطى للزوجة المذكورة جميع
 ما استحقته بالميراث من تركة زوجها بما يورث عنه شرعاً حيث لا مانع ولا تجبر على المصالحة
 عن نصيبها مع باقي الورثة وللقاضى المذكور اقامة وصى شرعي على القاصر من الورثة
 حيث لا وصى له ونصيب الزوجة في التركة والحال هذه الثمن فرضاً والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مضمونها القدورت افادة محافظة سكوندية
 بخصوص قضية صلح في نصف المنزل تعلق مقدمته المرأة فطومة الاسكندرية مع على
 الشورى بقصد مكتوبة حضر تكم في ذلك لا عطاء الجواب عنها فبناه عليه اقتضى تحريره
 تؤمل النظر في ذلك والافادة (اجاب) قد ورد لهذا الطرف خطاب حضر تكم بطلب
 الافادة هما استقمهم عنه محافظ سكوندية في مادة الصلح الواقع من الوكيل وكالة عامة
 بمقتضى ما هو معين به وورد مضبطة الوقائع الشرعية بمحكمة نغرس سكوندية المؤرخة ٩
 القعدة سنة ١٢٧٧ وعلى حسب المذكور بصورة الاعلام المخرج من سجل المحكمة
 المذكورة المؤرخ بتاريخين آخرهما ٢٤ ربيع آخر سنة ١٢٧٨ المعين بهما
 التوكيل العام من قبل المرأة المذكورة المدعوة الحاجة فطومة مقدمة العرض المسطر
 باطنه لمحـدا غايوز باشا ابن طالب الكردى المذكور وبناء على ما في كل من صورة
 المضبطة وصورة الاعلام اذا كان توكيل الوكيل المذكور عن هذه المرأة ثابتاً على هذا
 الوجه وقد جرى الصلح بينهما وبين المدعى عليه فصله صحيح اذ هو من قبيل المعاوضة في
 حق المدعى سواء كان عن اقرار او انكار أو سكوت عن عين بمال معين اذا لو كـيل العام
 يملك المعاوضات وان لم يصرح له بالصلح كفى بصورة المضبطة واذا صح الصلح فليس
 للصلح نقضه والرجوع الى الدعوى بعد ذلك بدون وجه شرعي والله سبحانه وتعالى اعلم
 (سئل) في رجل باع حصاة في دار لرجل آخر والدار المرقومة في يد ثالث وبعد ايقاع

شوال

١٢٧٨

ذى القعدة

١٢٧٨

٢٢

ربيع الاول سنة

صيغة البيع تنازع البائع مع واضع اليد في شأن الحصة المذكورة وكل منهما ادعى أنها ملكه آلت له بالارث عن مورثه وبعده ان طال النزاع بينهما بسبب ذلك صالح واضع اليد الخارج البائع عن دعواه على مباح معه لم يؤم دفعه له وابرأ ذمة واضع اليد من كل دعوى وطلب في شأن الدار المرقومة فهل والحال ما ذكر يكون الصلح المرقوم صحيحا ولا يمنع منه تقدم البيع لرجل آخر واذا اراد المشتري اثبات الملكية للبائع بعد تمام الصلح لا يقبل منه ذلك (اجاب) لا عبرة بالصلح الصادر من البائع بعد تمام البيع ودخول المبيع في ملك المشتري بدون رضا المالك و اجازته لان البائع حينئذ فضولي حتى لو اقر بالملك للغير بعد البيع لا يعتبر اقراره فالمشتري والحال هذه الدعوى على واضع اليد بالمبيع حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارثه البائع وترك ما يورث عنه شرعا من دار وأطيان فادعى أجنبي انه أوصى له بجميع ما يملكه من العقار والأطيان فصالحه الوارث عن دعواه المذكورة على الدار ودراهم وسلمه ما ذكر بعد قبوله بحضور جمع من المسلمين واشهدهم على ذلك وابرأ كل منهما ذمة الآخر البراءة العامة القاطعة لكل دعوى وطلب والآن الموصى له المذكور ينكر ذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبيننة الشرعية يحكم بفسخ الصلح ولا يجوز رجوع الموصى له فيما يدينه ولا تسع دعواه بعد اصلح والبراء العام عن الدعاوى (اجاب) اذا ثبت الصلح المذكور عن طوع والبراء العام عن الدعاوى على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يحكم بفسخه ولا تسع دعوى المدعى المذكور فيما وقع الصلح عنه والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض برأها معلومة واضع يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة يتصرف فيها ثم ادعى عليه رجل آخر بطريق التوكيل عن والده بان الارض المذكورة ملك والده الموكل له التوكيل العام فاجاب واضع اليد بانه اشتراها من والده المذكور فانكر المدعى بيع والده فصالحه المدعى عليه عن دعواه بذلك على قطعة أرض معلومة وعلى قدر معلوم من الدراهم فرضى المدعى بذلك وهو وكيل عن والده أيضا في الصلح والآن يريد ان يرجع وينقض الصلح وينازع واضع اليد في القطعة الأرض التي تصالحا عن الدعوى بها فهل لا يصح للمدعى المذكور نقض الصلح حيث كان وكيلًا عن والده فيه وليس له معارضة واضع اليد في الأرض المذكورة على الوجه المسطور (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مفوضا له في الصلح من قبل موكله وصدر الصلح المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحدهما انقضاه بدون وجه شرعي ولا تسع الدعوى فيما صوغ عنه بعد ذلك لانه عقد لازم بعد تمامه والله تعالى اعلم (سئل) بافاذة واردة من ديوان المالية مضمونها قد توفي شخص عن والده وعن زوجته وعن أخ وأخت لاب فهل يجوز للزوجة والام الخارج ج من التركة للأخ وله نصيب آخر غير وارث وهو ابن الاخت نروم الافادة عن ذلك (اجاب) الخارج ج من التركة هو اخراج بعض الورثة عن

١٢٨٢

١٩

رجب

١٢٨٣

١٣

ذى القعدة

١٢٨٣

١٥

مطلب الخارج مع
الاجنبي بفتح يجعله بياعا
حقيقة فترامى جميع
شروطه

١٢٨٣

١٨

حصته للبعض الآخر سواء تعدد المخرج والمخرج أو لم يتعدد وهو مع الاقرار بميراث
 المخرج معاوضة بمنزلة البيع فيراعى فيه شروطه الا انه لا يشترط العلم بمقدار حصته
 المخرج حيث كانت التركة عقارا أو اعيانا غير أحد النكدين فيصير مع الجهة لعدم
 الحاجة الى التسليم لكون التركة في يد المصالح وكذا يصح مع الموصى له بثالث التركة
 مثلا أو ما التنازع جمع الاجنبي الذي ليس بوارث ولا موصى له بان يجعل بعض الورثة
 نصيبه كله أو نصفه مثلا للاجنبي على مبلغ معلوم فلا يصح الا يجعله به حقيقة فتتوقف
 صحته على معلومية المبيع مع مراعاة باقي شروط البيع فان وجد ذلك صحح والا فلا والله
 سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وخمس بنات وثلاثة بنين أحدهم
 كان في معيشة وحده قبل موت أبيه وعلى الميت المذكور ديون للناس ولكن ترك ما يفي
 بها وزيادة ثم اصاب أحد الورثة الذي كان في معيشة واحدة مع باقي الورثة على ان يخرج
 نفسه من التركة على شيء معلوم اعطوه له منها والتمسوا بدفع الدين المذكور وأحال المخرج
 المذكور رباب الديون عليهم حواله شرعية ورضي كل منهم بذلك وكتب بذلك حجة
 شرعية ثم بعد قبض المصالح عليه ومضى مدة تزيد على خمس سنين رجع المصالح المذكور
 ساعيا في ابطال الصلح والاخراج المذكورين متعللا بأنه أخذ اقل من حقه فهل اذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي يكون الصلح والاخراج المذكوران صحيحين وليس لواحد منهما
 نقض بمبدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر التنازع المذكور من متوفيا شرائط الصحة
 لا يكون لاحد المتنازحين نقضه والحال هذه حيث لا استقرار للدين استغسانا وإذا
 التزم باقي الورثة بالدين المطلوب من الميت لاربابه بالارجوع لهم على طريق الحوالة
 لا يكون للغير ما نقضه كما يستفاد من الانقروية من اواخر فصل في التنازع والهندية من
 اوائل الباب الخامس عشر في صلح الورثة من كتاب الصلح والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
 في متنازعين في تركة طال بينهما النزاع زمانا وكل كل منهما شخصان ينوب مناه في الصلح
 والابراء والتنازع والاقرار وفي كل شيء جاز فيه التوكيل شرعا فخصر الوكيلان لدى
 جماعة من المسلمين ونصالحا على مبلغ معلوم من النقد يدفع من يد المدعى عليه الى المدعى
 ويكون ذلك الصلح عن جميع الدعاوى والخصومات فيما يتعلق بالتركة وغيرها وقبل
 كل منهما هذا الصلح على هذا الوجه المذكور وتفرقا قبل قبض شيء من بدل الصلح
 لتوافقهما على ان التركة لم يكن فيها نقد ثم أخبروا وكيل المدعى موكله بالصلح فرددهم
 والحال ما ذكر لا عبرة برده والصلح ماض (اجاب) ليس للموكل نقض الصلح الذي أجراه
 وكيله به صدوره مستوفيا شرائط الصحة حيث كان توكيله عنه تابعا على هذا الوجه
 ولا تتوقف صحة الصلح المذكور على قبض بدل في الملهام والحال ما ذكر بالسؤال والله
 سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافاده واردة من ديوان المحافظة حاصله انه برؤية التداوى
 الواقع من ورثة المرحوم عبد الحميد بك على سعادة عارف باشا الجارى رؤيته به فرقنا

١٢٨٣

١

صفر

١٢٨٤

٨

جمادى الاولى سنة

وبمعرفة سعادة ناظر المالية استلزم الحال لاستيفاء مات من سعادة عارف باشا واجاب
 عنها وبالحج له ارسل صورة حجة تخارج حصل من المرأة لخوش لا جدد بك نجل سعادته
 ولما علم من الصورة المذ كورة ان احمد بك لم يكن وارثا مع المرأة المذ كورة في التركة
 التي خصها منها المحصة ارسلت الصورة لمحضرة ملا افندي مصر لنظرها والافادة عن
 صحتها وعدمها فوردت الافادة من حضرته بان الافادة عن الصحة وعدمها تكون من
 حضرته وان ترسل الصورة لمحضرة تكملها عنها ولما كان من الضروري معرفة تاريخ
 وفاة ام احمد بك المتوفاة بعد محمود بك الذي حصل التخارج من تركته بتحرر وليت المال عن
 ذلك وعلم من افادته انها توفيت ١٧ ربيع آخر سنة ١٢٨٠ قبل حصول التخارج
 بنحو خمسة وثلاثين يوما فلزم شرحه لمحضرة تكمل وافادة حضرة الملا وصورة حجة التخارج
 من طيه للاطلاع عليهم ما وبعد ذلك ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا التخارج
 (اجاب) بمطالعة صورة حجة التخارج الهكي عنها المؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠
 تبين منها انه بعد ان توفي خليل افندي نافع اولاد عن زوجته شهيرة واولاده الخمسة هم
 عبد الحميد بك وامينة المرزوقان له من زوجته شهيرة المذ كورة ورقية ومحمود المرزوقان له
 من مستولده لخوش البيضاء الجردلية وصالح المرزوق له من مستولده فيدان الحبشية
 ثم توفي صالح احد الاولاد المذ كور عن والدته فيدان الحبشية واخوته لوالده الاربعة هم
 عبد الحميد وامينة ورقية ومحمود المذ كورون ثم توفيت رقية البنت الاخت المذ كورة عن
 والدها لخوش المذ كورة واخيها شقيقها محمود المذ كور ثم توفي محمود الابن الاخ المذ كور
 عن كل من زوجته رقية بنت مصطفى بك ووالدته لخوش المذ كورة واخويه لوالده المذ كور
 هما عبد الحميد وامينة المذ كوران ثم توفيت شهيرة الزوجة المذ كورة عن ولديها عبد الحميد
 وامينة المذ كورين ثم توفي عبد الحميد الابن الاخ المذ كور عن كل من زوجته رشك
 دوران الجركسية واولاده الستة هم محمد وفريدة وصغية وزكية وميسونة المرزوقون
 له من زوجته رشك دوران المذ كورة وفاطمة المرزوق له من مطلقة رقية بنت مصطفى
 بك ثم توفيت امينة البنت الاخت المذ كورة عن كل من زوجها سعادة محمد عارف باشا
 وولده امينه احمد بك المذ كورين من غير شريك قد اشهدت على نفسها لخوش المذ كورة
 انها اخرجت نفسها من ميراث ولديها هما المرحوم محمود بك ورقية المتوفيان المذ كوران
 عما هو مخلف عنهما وما آل اليهما بالارث الشرعي من قبل والدهما المرحوم خليل
 افندي نافع المذ كور واخيهم لوالدهما المذ كور هو المرحوم صالح المتوفى من قليل وكثير
 وجليل وحقيق وامينة وحلي ومصاغ وعقار ومواش ومهمات وغير ذلك بالغاذل ما بلغ
 ما عدا الابعدادية الخلفة عن المرحوم خليل افندي المذ كور التي هبتها خسمائة
 فدان بناحية البطره غربيه فانها لا تدخل لها في ذلك لكونها باقية في ملك الورثة
 المذ كورين وصيرت المشهدة المذ كورة حصتها من ذلك وهي السدس اربعة اقساما

١٢٨٤

٦

بما في ذلك مما هو آيل الى ابتها رقية المذ كورة بالارث من قبل والدها خليل افندي
واخيها صالح المذ كور بن ومما هو آيل الى ولدها محمود بالارث من قبل والده المذ كور
واخويه صالح ورقية المذ كور بن لمحضرة احمد بك الوارث المسمى اليه اعلاه نظير مبلغ
الصالح والتخارج عن ذلك وقدره ستة وثمانون الف قرش ومائتا قرش وتسعة قروش
ونصف قرش صاغاديو انياعا وضة اصناف من ذهب وفضة ينفق مقبوض ذلك نقدا
بالجلس بيد المشهدة المذ كورة الى آخر ما هو مذ كور فيها فظهر ان احمد بك المذ كور من
جملة الورثة في تركه خليل افندي نافع المذ كور وتركه كل من رقية ومحمود المذ كور بن
بواسطة موت امه امينة البنت الاخت المذ كورة قبل حصول التخرج المذ كور وبعد
موت رقية ومحمود اخويها لابيها المذ كور بن بالتعاقب قبل موت امه المذ كورة المخمصر
ميراث رقية في والدتها واخيها شقيقة محمود وموت محمود بعد ذلك عن ورثته التي من
جملتهم اخته لابيها امينة والدة احمد المذ كور وموت امينة المذ كورة عن زوجها وابنها
احمد بك المخرج المذ كور فيكون احمد بك وارثا بواسطة في تركه خليل افندي وتركه
رقية ومحمود المذ كور بن ومثريكاله نحو ش المخرجة المذ كورة في ذلك جميعه على الوجه
المستور وحيث فلا مانع من صحة هذا التخرج حيث لم يكن هناك ما يوجب فسادها والله
سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اخيها الشقيق وعن امها
وتركت ما يورث منها شرعا فخرج الاخ المذ كور والزوج المذ كور من جميع متروكاتهما
وصالحه عن نصيبه بقدر معلوم دفعه له من ماله اخراجا وصالحا شرعيين مستوفيين
شر وطهما الشرعية ثم اقر الزوج المذ كور بانه لم يبق له عند الاخ المذ كور ولا عند الام
شيء ولا حق ولا دعوى ولا طلب والحال انه لم يكن دين للتموفاة ولا عليها ولا في التركة
فضة ولا ذهب ثم بعد مضي خمس وعشر بن سنة مات الاخ المذ كور عن ورثة وتركه فقام
الزوج الاثن يدهي على ورثة الاخ المذ كور بن ببعض عقار من متروكات الزوجة
المذ كورة التي اخرج نفسه منها منبكر المواقف منه من الاخراج المذ كور والحال انه لم يظهر
شي من متروكات الزوجة خلاف ما اخرج نفسه منه فهل اذا ثبت ما ذكر من الاخراج بالوجه
الشرعي لا تسمع دعواه المذ كورة ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك بدون وجه شرعي
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت الاخراج المذ كور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه
الشرعي يمنع الزوج المخرج من دعواه على ورثة الاخ المذ كور بشي مما وقع الاخراج عنه
من جهة الارث عن زوجته ولا عبرة بالانكار بعد الثبوت والله سبحانه وتعالى اعلم
(سئل) في رجل مات فقيرا لا يملك شيئا عن زوجته وابنيه وبنتيه لا غير فانفرد أكبر ابنيه
عن باقي الورثة وتعلم التجارة وحاز بكسبه الخصاص به حال انفراده دارا بالشرع لنفسه
من ماله كها و بناها لنفسه حال انفراده وحاز بعض مواش وأمتعة واطيانا حال انفراده
ثم بعد مدة تفرغه انخرجه مدعيه ان ذلك مخلف عن ابيهم يريد اخذ نصفه فانكر الاخ ودعوا

ربيع الثاني سنة

ثم توسط بينهما جماعة بالصلح عن دعواه باعطائه الثلث فيما ذكر فامتثل لذلك واصطلحا
على ذلك وسلم له بدل الصلح وقسمه وحازه واستمر كل منهما ما تصرفا فيما اختص به
بافتراده ثلاثا وعشرين سنة ثم الآن اراد الاخ المنازع نقض الصلح وان يستكمل
لنفسه نصف تلك الاشياء التي كان ادعى انها مخلفة عن ابيهم بعد الصلح والتخالص
واقرار كل انه لاحق له قبل الاخر فهل لا يجاب لذلك حيث كان معترفا بالصلح والقسم
على هذا الوجه وليس له حق فيما زاد على الثلث الذي اخذه ولو فرض ان ذلك مخلف عن
ابيهم حيث ماتت امهم الزوجة عنهم خاصة وقد صالح واضع اليد اختيه ايضا عن
دعواهما بمال دفعه لهما من نفسه ولم تو كلا المنازع في طلب شيء لهما بل هو طالب
لنفسه (اجاب) ليس للاخ المذكور اخذ زيادة على ما اخذه من اخيه بطريق الصلح
الذي هو مقدار الثلث والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
اخو بن في معيشة واحدة اخذهما بالغ والثاني مراهق ولهما طيان عن ابيهما مشترك
بينهما منصفة واستمر اير دكان الارض ويفتقمان بها لانفسهما بعد بلوغ المراهق
واكبرهما المتصرف وصار يتجردو يكتسب واخوه معه في العمل مدة من السنين وتجدد
من تلك التجارة اموال فاشترى منها الاكبر بعض عقار ومواش وامعة ثم وقع بينهما
نزاع فيما تجدد فالأكبر يدعي الاختصاص به والا صغر يدعي الاشتراك فيه بالنصف
فتوسط بينهما جماعة بالصلح فصالح الاكبر الا صغر عن دعواه نصف ذلك على ثلثه وهو
معلوم وكتب بذلك وثيقة شرعية وتم الامر عليه وتصادق على ان للاكبر الثلثان فيما
تجدد ولا صغر الثلث فيه فهل اذا اراد احدهما نقضه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم
ليس لاحدهما نقض الصلح والتصادق المذكورين بعد صدورهما مستوفيين شرائط
المهنة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وثلاث بنات
وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من منقولات وعقار فخرجت بنتان منهن انفسهما من
ميراث والدهما المرقوم لاختيهما اخرجوا صلحا شرعيين بمبلغ معلوم وبراءة اعمام من
كل دعوى بما يخصهما من مخلفات والدهما وكتب بذلك حجة شرعية مبهلة مذكور
فيما انه بعد ان طال بينهما الخصام والتزاع بسبب مخلفات والدهما اشير بينهما بالصلح
الجائز فعله شرعا على ان يدفع المدعى عليه المرقوم لاختيه المدينتين المرقومتين مبالغتا
من القروش وان تخرج انفسهما له من مخلفات والدهما المرقوم وتبرأ اعمام من
كل دعوى بسبب مخلفات والدهما المرقوم فرضوا جميعا بذلك واصطلحوا مع بعضهم
على ذلك واخرجت البنات انفسهما من ميراث والدهما لاختيهما اخرجوا شرعا وبراءة
ابراة اعمام من كل دعوى بسبب ما يخصهما من مخلفات والدهما فاطعما نعا حاصلا جازما
مستطامه بطلان كل حق ودعوى وطلب وبينه وبين الله سبحانه وتعالى ان وجب
وصدقهما على ذلك اخوهما وقبل ذلك منهما لنفسه ووضع الابن المذكور وباقي الورثة

١٢٨٦

١٠

جمادى الثانية

١٢٨٦

١٢٨٨

٣

ايديهم على باقى التركة ثم مات الابن المذكور عن ورثة فوضعوا ايديهم على تركة مورثهم مدة من السنين يتصرفون فيها بلا منازع ثم بعد ثلاث المدة ارادت البنتان المخرجتان ان تدعيا على ورثة اخيهما المخرج له المد كور حصه في عقار من مخلفات والدهما متعلتين بانهم لا تعلمان العقار المذكور وقت التخرج وبانه لم يكن مذكورا بخصوصه في حجة الدعوى والصلى والتخرج والابراء المذكورات اعلاه ولم يكن داخلا في التنازع المذكور فلم تصدق ما للورثة على ذلك فهل لاتسمع دعواهما في العقار المذكور ولا عبرة بتعللها المذكور وتنعان من معارضة ورثة اخيهما المذكور ام كيف الحال (اجاب) حيث صالح الاخ المذكور واختيه عما يخصهما في ميراث ابيهما انفسه واخرجتا انفسهما له من ذلك صلحا واخر اجازة عياستوفيا شرائطه ولم يكن التخرج قاصرا على شئ معين بل كان عن مخلفات المورث ثم وقع منهما الابراء العام لخيرهما المسقط لكل حق ودعوى وطلب عن طوع لاسمع دعواهما عليه ولا على ورثته بعد ذلك بحصة في عقار او منقول من مخلفات مورثهما به صدور الصلى والابراء العام مستوفيا شرائطه على ما حرره العلامة الشرنبلالى واقره في تنقيح الحامدية ولا عبرة بما تعلق به على هذا الوجه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال بافادة مؤرخة في ١٩ شوال سنة ١٢٩٠ مضمونها شخص يدعى سليم افندى معتق المرحوم محمد بك طبروز زاده توفى عن عصابة معتقة سبعة ذكور ووضبطت له تركة واطيان وعقار بالمصلحة وبعد ان اثبتوا وراثتهم له بمقتضى اعلام شرعى صادر من محكمة الجيزة في ١٦ الحجة سنة ٨٨ صرف لهم ما كان محصورا وافرجه لهم عن الاطيان والعقار وفي الاثناء توفى احد الوصية المدعى محمد بك عن والدته وزوجته واخ شقيق وقدم للمصلحة تذاكر تان احدهما من باقى الورثة بطلب الافراج عما استبد بالتركة من الاطيان والاخرى من اقدمهم ومعها صورة حجة شرعية صادرة من محكمة مصر باخراج زوجة المرحوم محمد بك عن حصتها ودرها الربيع ستة قرارى في كافة متروكات المرحوم من قليل وكثير وجميل وحقير وأمتعة وحلى ومصاغ وجدار وعقار وغـير ذلك بالغسا ما بلغ الى الاخ الشقيق نظير مبلغ ثمانية وخمسين الف قرش وخمسائة قرش ومنديل تل الى آخرها ومعين بصورة الحجة المذكورة ومقتضى الوقوف على الحكم الشرعى هل يكون للاخ الشقيق الاسبقية على ما يخص المتوفى من تركة المرحوم سليم افندى المذكور دون الزوجة ام كيف تؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) حيث توفى محمد بك المذكور بعد موت سليم افندى المعتق وكان محمد بك من جملة وورثته العصابة وآلت اليه حصه من تركته بالارث تكون تلك الحصه موروثه لورثة محمد بك المتوفى آخره من جملة تركته فاذا اخرجت زوجة محمد بك المتوفى آخره بعد ذلك انفسها عن حصتها من ميراث زوجها المذكور من قليل وكثير وجميل وحقير وأمتعة

شوال

١٢٩٠

٢٧

وحلى ومصاغ وجدار وهتار وغير ذلك بالغاما بلغ الى اخي زوجها الشقيق في نظير بدل
التخارج الذي هو مبلغ النقود المذكورة والمندبل التل المعين بصورة المحجة المذكورة
تخارجا صحيحا شرعيا يدخل في ذلك جميع ما آل للزوجة المذكورة بطريق الميراث
الشرعي عن زوجها من جميع ما آل لزوجها على هذا الوجه من تركه المعلق المتوفى
قبل الزوج عنه وعن باقي عصبته مما يورث عنه شرعا كحسبهما من باقي متروكات الزوج
الموروثة عنه شرعا اذ الكل ميراث عنه وليس للزوجة المذكورة حق في ذلك حيث وقع
الصلح والتخارج المذكور مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى اعلم (سئل)
من محافظة مصر بافادة واردة مصر ومنها تقدم عرض لهذا الطرف من الخواجا خاخييه
انه مطالب للمارية بنت حنا ابراهيم بمبلغ مائة جنييه انكليزي ولما توفيت قبل اجراء
السداد اليه وخلفت منزلا اراد استحصاله على حقه من ثمنه وانه قد بلغه من بطر يقخانه
الروم ان كاتوليك المتسلطة على المتوفاة المرقومة بان الوارث لها هو ولدها بعد وفاة
والدته حصل منه تخارج في المنزل الى زوجها فخلت ابراهيم والزوج المرقوم توفي ايضا
وتركته مستقرقة بالديون ومطلوب به هو على ذات شخص المتوفاة وفار يخ سند الدين الذي
تحت يده من قبل حصول التخارج في ذلك المنزل فيروم الاستفتاء عن هذا وما صار
الاستفتاء من البطر يقخانه عن الكفيلة كانت افادتها ان مارية توفيت عن ابن لها
من زوجها الاول وعن زوجها فخلت ابراهيم وتركت منزلا ملكا لها وظهرت مديونية
لزوجها بموجب سند بمبلغ اربع مائة جنييه وللخواجا خاخييه وللخواجا رزق جرجس
وان زوجها فخلت ابراهيم المرقوم يدهن اطلاع البطر يقخانه عمل تخارجا شرعيا مع ابنها
الوارث في المحكمة وارضاه بمبلغ اتفقا عليه واخذ مخطفات زوجته المتوفاة وقبل كامل
ما عليه واخرج حجة شرعية بذلك وتملك المنزل المذكور وبعد ذلك توفي فخلت ابراهيم
المذكور وتركت مستقرقة بالديون والمنزل صار يبع بمبلغ اربع مائة واثنين وستين جنييه
محفوظ بالبطر يقخانه والمرغوب الوقوف على ما نصه الاصول الشرعية فهل يختص
ارباب ديون الزوجة باستيفاء ديونهم من اصل ثمن المنزل او هم اسوة غرماء الزوج المرقوم
وبناء عليه اقتضى تحريره لحضر تكمل ليكرم بورود الافادة مما يرى موافقا لاجراؤه شرعا في
هذه المسئلة (اجاب) اذا ثبت شرعا على تركه المتوفاة اولاد شرعي وقد اخرج زوجها
ابنها المذكور على شيء اتفقا عليه لا يصح التخارج لتعلق حق الغرماء بالتركه الا ان يبرأ
الغرماء المتوفاة المديونية من ديونهم او توفي ديونهم من مال آخر او يضعن الوارث الديون
بلا رجوع او يضعن اجنبي بشرط براءة الميتة فاذا تحققت الديون المذكورة شرعا فان
التزم الزوج حين ذاك بتلك الديون لا رباها وقبلوا الحوالة ورضوا بها بشرط براءة
الزوجة ينقذ التخارج المذكور وتعلق حقوقهم بالمال عاياه وبتركه بعد موته والا
يبطل التخارج ولهم استيفاء ديونهم من ثمن تركته مقدمة على غرماء الزوج حيث

لم يوجد منهم ابراهيم مثلاً والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في شخص توفي وترك وريثة ذكر واولاداً وزوجة فخرج اولاده الذكور بناته وزوجته من جميع التركة بموجب حجة شرعية مسجلة بالتخارج والابراء العام ثم بعد مضي خمس عشرة سنة حصل من بعض الورثة الاناث طلب ميراث عن والدهم المذكور في بعض اما كن يداخوتهن الذكور بعد تهر فهم المدة المذكورة فهل والحال هذه اذا لم يحصل توافق بين جميع الورثة وقت التخارج على ان العقار يختلف عن المورث عقار مخصص ومن معين فير ما تدعيه الاناث وكان التخارج على يد قاض شرعي وبه حجة مسجلة واضح فيها ان التخارج المذكور هو في جميع متروكات المتوفي من نفود وعروض وعقار وغير ذلك وانهم ابرأ عن طوع اخوتهن الذكور براءة عامة قاطعة لكل دعوى وطلب الى اخرا هو موضح في الحجة المذكورة لا تسمع منهم على اخوتهن دعوى في ذلك شرعاً ولا معارضة لمن في شيء مما في يداخوتهن الذكور ويكون هذا التخارج شاملاً لجميع العقارات المملوكة للمتوفي وقت وفاته ولا يقبل منهم ادعاء عدم معلوميتهن المفردات ولان قبل التخارج المذكور في الحجة غير مواز القيمة سيما مع حصول ابراء العامة منهم لاختوتهن بعد ذلك (اجاب) اذا صدر هذا التخارج للاناث المذكورات عن حصصهن من جميع التركة التي في ايدي اخوتهن الذكور من نفود وعروض وعقار وغير ذلك مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعاً المقتضية عدم وجود ما يفسده كدخول دين لبيت في التخارج ومنها حصول قبض البدل في الهلس لو كان البدل من النقيدين واحدهم افلوك كان من احدهما فقط وفي التركة من جنسه يشترط ايضا العلم بمقدار انصبايتهن في التركة في هذا الجنس وكون البدل المذكور اكثر من حقهن فيهما من جنسه يكون صحيحاً فاذا والحال ما ذكر ولا يقصر الجهل ببعض المخرج عنه في غير النقيدين وليس لبعض الاناث المذكورات طلب حصتهن بالارث من بعض عقار التركة الداخل في عموم التخارج عن جميع التركة والحال هذه بدون وجه يقتضي ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وابن عم ابيه وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومنقول ونفود من الذهب والفضة وفضيات فخرجت الزوجة ابن عم الاب المذكور عن حصة قدرها عشرة قراير من نصيبه الا ايل له بالارث عن مورثه المذكور في نظير مبلغ من الجنهات الذهب المصري معلوم ونحدر بذلك اعلام شرعي بالشهادة بذلك وتقرقا بعد القبول واقراؤه بالقبض بدون حصول قبض في مجلس التخارج المذكور لهذا البدل اكتفاء بالاقرار مع عدم التصريح في ذلك الاعلام بحصول القبض بالفعل ثم صار ضبط هذه التركة بمعرفة الوارثين المذكورين فتبين ان حصة ابن عم الاب المذكور المخرج عنها تزد على بدل الصلح والتخارج المذكورين من الذهب فضلا عن نصيبه من الفضة والمنقولات والعقارات فهل اذا تحقق ما ذكر يكون الصلح المذكور فاسداً لحصول الرافيه ويكون

١٢٩٩

٦

ربيع الثاني سنة

١٢٩٩

لابن عم الاب المذكور المطالبة بفسخه واخذ باقي نصيبه المذ كور من تركه مورثة اذا كان الواقع ما هو مسطور ولو فرض حصول قبض البذل المذ كور في مجلس التجار (اجاب) نعم يكون الصلح والتخارج المذ كور ان على هذا الوجه فامدين ولا بن عم الاب المذ كور المطالبة بفسخه واخذ جميع ما يستحقه بالاث مما لم يصل اليه حيث تبين ان بدل الصلح من الذهب اقبل من حصته المخرج عنهما من هذا النوع ولو حصل قبض هذا البذل في المجلس لحصول الر با حقيقته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم

كتاب المضاربة

ذى الحجة

١٢٦٤

(سئل) في رجل له ولد صغير وقدم ملك ذلك الصغير مالا بالارث فوضعه أبوه تحت يد شخص ليتجرفه للصبي على سبيل المضاربة والربح بينهما نصفان وكتب بذلك وثيقة وقد مضت سبعة أعوام ولم يدفع ذلك الشخص ربحا لالاب الولد فهل اذا اراد الاب اخذ مال ابنه مع ما يخصه من الربح ليحفظه له ويصرفه في مصالحه يكون له اخذه والتصرف فيه ويجبر الذي تحت يده المال على دفعه مع ربحه للاب (اجاب) الولاية في مال الصغير لا بيده فله اخذه من هو تحت يده جبر عليه حيث لا مانع واذا التجرف فيه واصلع البذل للصغير مضاربة بالاذن يكون عليه دفع الربح كالاصل للاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مالا يتجرو يعمل فيه بشركة المضاربة وشرط الربح بينهما نصفين وباع المضارب واشترى في المال وربح مرارا وتقسما الربح او بعد ذلك طلب رب المال ماله واراد فسخ المضاربة فوجد المال عروضا فاخذها بلا تقويم وصاديقومها باثمان تنقص عن الاثمان التي شريتها بحسب الدفتر وهو يعلم والمضارب يقول انها شريت بكذا وكذا ولا يسلم لرب المال تقويمه ويقول انا ابيعها وادفع لك اصل المال راجيا الى ربح فيها فهل لا يكون له فسخ المضاربة والمال عروضا ولا يعتبر تقويمه ويكون القول قول المضارب في اثمان البضاعة واذا طلب المضارب البضاعة لبيعها ويدفع لرب المال نقودا وما حصل من الربح يقسم بينهما بحسب ذلك واذا دخل في باطن رب المال شئ من الربح الذي يخص المضارب عند اقتسامه الربح الاول وثبت عليه ذلك يكون للمضارب المطالبة به ويجبر رب المال على دفعه له (اجاب) لا يملك رب المال فسخ المضاربة والمال عروضا والمضارب يبيع العروضا ثم لا تصرف في ثمنها ولا في تقدم من جف من رأس المال كافي التنيروية مرحة وما حصل من الربح بعد استيفاء رأس المال يكون بينهما على الشرط حيث كانت المضاربة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دفع الرجل آخر دراهم ليشترى بها مواشي وأبازاد الادارة معصرة وجعل للدفع اليه الدراهم أربعة قراريط في الارباح التي تحصل من ادارة المعصرة المذ كورة والتجارة في الزيت مضاربة في نظيره له واذا نه بالتصرف في البيع والشراء في المعصرة ثم مات الرجلان المذ كوران وأردوا ثمنهما

١٢٦٤

ذى الحجة سنة

١٥ ١٢٦٤

٢٣ ١٢٦٤

٢٩ ١٢٦٤

١ ١٢٦٥

صفر

١٩ ١٢٦٥

محابسة الرجل المذکور على ما استلمه من المال وعلى ارباح المعصرة فهل اذا ادعى
الرجل المذکور تسليم زيت من المعصرة أو دراهم مما بيده المتحصل من المعصرة للرجلين
المذکورين في حال حياتهم ما ولم يصدق الورثة على دعواه المذکور يصدق بينهما في ذلك
أم لا بد من اثبات ما يدعيه بالبينة الشرعية (اجاب) المضارب او الاجير ولو الاجارة فاسدة
أمين وكل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قبوله بيمينه سواء كان في حياة
مستحقها أو بعد موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما لا يعمل فيه
مضاربة والربح بينهما ثم استأجر فيه الاخذ من فادى صاحبه ان المال قرض عنده
ليزومه الخسارة فهل القول قول الاخذ اذ لم يكن عند الآخر بينة (اجاب) اذا ادعى
المالك القرض والمضارب المضاربة قال القول للمضارب لانه ينسكرا الضمان وأيهما أقام
البينة قبلت وان أقام فبينة رب المال أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
مالا ليعمل فيه مضاربة والربح بينهما مناصفة فاستأجره ورجع وقسم الربح ولم تنسخ المضاربة
ثم باع العامل اعياناً من أعيان المضاربة وحفظ ثمنها في جيبه فنزل عليه الشرطي وأخذ
منه من غير تقرير ولا تعد فهل يقبل قوله بيمينه في هلاك ما ذكر ولا ضمان على المضارب
لو زاد المالك على الربح بل يتراد ان الربح الذي اقتسماه فقط لجزء المالك منه وهو الحال
ما ذكر (اجاب) القول للمضارب بيمينه في هلاك مال المضاربة بيده حيث لا تعدى منه
ولا تقر يطو يتراد ان الربح الذي اقتسماه يجبر منه المالك فان زاد شئ من الربح اقتسماه
وان زاد المالك لا يضمه الم المضارب حيث لم يفرج عنه فقد المضاربة قبل الهلاك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تاجر اشتري أرز في أرز من ثغر دمياط وسلمهما الرجل لبيعهما بمصر
ومأظهر من الربح يكون بينهما مناصفة وأمره بالصرف عليه ما قتل في الارز في المركب
بسبب نزول المطر في السفرو بسبب ما حصل في المركب من البحر فهل اذا أراد رب الارز
ان يطالب الامين المذکور ببذله لا يجاب لذلك شرعاً ويضيع عليه (اجاب) لا ضمان
على المضارب فيما هلك بيده من مال المضاربة ولو فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
أخذوا من شخص دراهم معلومة القعد وليتجروا فيها ويكون الربح بينهم وبينه مناصفة
فالتجروا مدة واقتسموا الربح مراراً بينهم وبينه وبقي من مال المضاربة بعض دراهم على
أناس معلومين فكاتبها رب المال وبعض العمال على واحد منهم قرضه في سبند لاجل
خلاصها فاراد ان يخلصها فوجد هاهنا هاهنا على من هي عليهم فهل اذا أراد رب المال
مطالبة العامل المذکور بكونها هلك على الناس من مال المضاربة وحده لا يجاب لذلك
شرعاً حيث كان رب المال مقرراً بذلك ويكون الذي هلك على الناس من مال المضاربة
(اجاب) اذا كان رب المال مقرراً بان ما كتب بالسند هو مال المضاربة لا يكون له مطالبة
المضارب به ولا يضمه له وهو الحال ما ذكر يصرف المالك قبل الفسخ الى الربح والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من الدراهم ليتجر فيه والربح بينهما الاثنا

الثلاثان لرب المال والثالث للعامل فالحجور ربح وواقعه الربح ثم بعد ذلك اشترى العامل
 فرما وماتت وخسر أيضا في غيرها فاخذ ربح المال جميع مال المضاربة الذي بيد العامل
 والزمه بخسارة الفرس وغيرها فصار العامل يدفع لرب المال الخسارة المذكورة الى أن
 بقي ثلاثمائة قرش ويطالبه بها الا أن فهل لا تكون الخسارة المذكورة على العامل
 ولا يطالب بالمبلغ المذکور (أجاب) اذ لم ينفخعة بمضاربة بعد قسمة الربح الى أن
 حصل الخسران يترادان الربح ليوفي به رأس المال وان بقي خسران بعد التراضي يكون على
 رب المال ولا يطالب المضارب بشئ منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اعطى
 لآخر قاشا وغيره من العروس ليتجرفه والربح بينهما ما ناصفة ثم أرسله رب التجارة
 جهة القوم يتجر هناك فتوجه الرجل العامل وأقام هناك مدة من السنين وهو يتجر
 ويرسل أقشة لرب المال بأذنه ليعيدها به صرلا جل زيادة الربح بينهما وهو يرسل للعامل
 بدل ما ليديه بالجهة التي هو فيها وصارت المضاربة في المال بينهما على هذه الكيفية تلك
 المدة فصار الحساب بينهما ما بعد ذلك ليستوفي صاحب المال جميع ثمن ما اعطاه له للتجارة
 وأنه كره ربح ما أرسله له العامل من القماش وغيره واستلم جميع ما تحت يد العامل من
 المال وادعى العامل المذكور خسران بعض المال ويقول ان ذلك سرق مني ليلامن
 البيت الذي أنا مقيم فيه فلم يصدق صاحب المال وطلبه بمحضرة جماعة من التجار والزموا
 العامل بالخسران المذکور فحمل لا يجاب لذلك رب المال ويكون القول للعامل بيمينه
 في الخسران المذکور ولا هبة بتعلل صاحب المال اذا ادعى التزام العامل بمحضرة الجماعة
 المذکورين ويكون الخسران مردودا على صاحب المال من أصل ماله حيث كان العامل
 أميناً ولم يأخذ شيئا من الربح وله محاسبة رب المال على ما أخذ منه في مقابلة الخسران
 المذکور (أجاب) من شروط صحة المضاربة كون رأس المال من الائتمان لانها
 شركة عند حصول الربح فلا بد من مال تصح به الشركة وهو الدراهم والدنانير والنيان
 كان رائجا والفسلوس النافقة وحيث وقعت المضاربة بالعروض كانت فاسدة والفاسدة
 لا ضمان فيها كالحصبة والمضارب في الفاسدة أجر مثل عمله مطلقا ربح أو لا يربح على
 المشروط والربح فيه الرب المال والخسران عليه والتزام المضارب الخسران غير صحيح
 والقول له بيمينه في الربح والخسران والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا
 معلوما من الدراهم ليتجرفه فيه والربح بينهما ما ثم حصل خسران في المال فهل يكون
 على ربه ويكون القول قول العامل بيمينه في الخسران ومقداره واذا طلب رب المال ماله
 من العامل بتسليمه وكتبه عليه بانه دين في ذمته وأجله الى أجل معلوم تكون الكتابة
 باطلة ولا يلزم العامل شئ من الخسران (أجاب) خسران مال المضاربة على رب المال
 بعد جبره بالربح ان وجه القول للمضارب في الربح والخسران مع اليمين ولا يلزم المضارب
 شئ من الخسران ولو التزمه وكتبه على نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٤

ربيع الثاني

١٢٦٥

٢٠

قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه ويكون الربح بينهما مائة مناصفة فانجر العامل اربح
سنتين بشرائه الفقه وباعها والسفر بها الى جهة الحجاز باطلاع رب المال فحصل خسر
في المال بسبب ان المركب غرق في البحر وهي متوجهة فعند علم رب المال بذلك ادعى
عدم الاذن للعامل بالسفر الى جهة الحجاز لانه وصل على زعمه الى تضمين العامل ثم طلب
رب المال العامل على يد الحاكم المياسى فحجته وضر به ضرر باشد ادعى ان يلتزم
العامل بالنصف من شدة الضرب قال رضى وكتب عليه بذلك وثيقة فهل يكون
الخسر ان على رب المال وحده دون العامل ولا عبرة بالتزامه لاسيما اذا كان الاكراه على
ذلك ثابتا بالبينة الشرعية ولا عبرة بالوثيقة التي كتبت بالاكراه ولا يكون له مطالبة
بموجبها ويصدق العامل في قدر الخسران بينهما (اجاب) يملك المضارب في المطالبة اني
لم يتقيد بمكان او زمان البيع بنقد ونسيئة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا
وخسران مال المضاربة على رب المال بعد جبره بالربحان وجد ولا يلزم المضارب بدفع
شي من الخسران ولو التزم به طائعا ويصدق المضارب في الربح والخسران مع المدين والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مواشي دفعها لرجلين بعد تقويمها بمثل معلوم على
انهما يبيعانها وشرط على نفسه ان يحصل من الربح يكون لهما فيه الثلثان وله الثلث
فباع الرجلان بعض المواشي فحصل خسر فيها بسبب رخص السعر فهل يكون للعاملين
المذكورين رد باقي المواشي لهما او رد من ما يبيع من المواشي المذكورة والخسر يكون
على رب المال وحده دونهما وهل يكون لهما مثل اجرة عملهما (اجاب) اذا كانت المواشي
باقية على ملك الرجل المذكور ولم يثبت انه باعها ببيع صحيح الارجلين المذكورين يكون
لها رد ما بقي منها عليه والخسر على رب المال وحده وعليه اجرة مثلها لانها مضاربة فاسدة
حيث عقدت على تلك المواشي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا ليعمل
فيه مضاربة في مواش فاشترى به بقر اغتات المواشي المذكورة ولم يبق من المال شيء
بل خسر جميعه ثم رب المال اعطى المضارب قدرا من المال يعمل فيه مضاربة لاجل
تحصيل ما خسر اولاه بعد قد جدي فليل لا يلزم المضارب شيء مما خسر اولاه ويكون الخسر
على رب المال وحده ولو كتب رب المال الخسر على المضارب في ذمته والتزم به لا يلزمه
ذلك (اجاب) لا يضمن المضارب مال المضاربة بموت المواشي المذكورة وليس لرب
المال مطالبة بما لها بنائه على التزامه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه ويكون الربح بينهما مائة مناصفة وانجر العامل مدة
وما نفع من الربح اقتسماه بينهما حكم الشرط ثم بعد ذلك تماسخا عقد المضاربة واستلم
رب المال ماله من العامل ثم بعد مدة دفع رب المال قدرا من الدراهم للعامل ثانيا ليتجر
فيه بحكم المضاربة الاولى فاتجر العامل فخرس بسبب غيب الاموال الذي حصل في بلد
العامل من غير تعد ولا تفريط فهل لا يجبر خسر المضاربة الثانية بربح المضاربة الاولى

١٢ ١٢٦٥

جمادى الثانية

٢٦ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

سنة

رجب

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٨

بل يكون الخسر في المضاربة الثانية على رب المال وحده دون العامل اذا كان قد فتح عقد المضاربة الاولى ثابتا بالبيئة الشرعية و يصدق العامل في قدر الربح والخسر بيمينه واذا كان بعض مال المضاربة ديننا على بعض الناس لا يجبر العامل على دفعه لرب المال من مال نفسه قبل ان يستخلصه ممن هو عليه (اجاب) خسر مال المضاربة على رب المال ولا يجبر بالربح الحاصل في العقد الاول حيث تحقق ما هو مذكور والقول للمضارب بيمينه في مقدار الربح والخسر واذا فسخ عقد المضاربة وفي المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الديون وان لا ربح لا جبر عليه و يؤثر بان يوكل المالك بقبضه عليه ولا يجبر المضارب على دفع الدين من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجر فيها والربح بينهما بالسوية فاشترى ذلك الآخر بها عرضا في حياة صاحب الدراهم فمات صاحب الدراهم بعد ذلك فطلبت ورثته الدراهم الاصلية فاخبرهم المقارض بفتح الرابطة اشترى بها عرضا وهو باق فحصل بينهما النزاع في ذلك فامروه بعد المنازعة بالبيع فهل يلزمه ثمن العرض فقط ولو مع خسران لانه أمين مصدق او ما دفعه موروثهم (اجاب) اذا مات رب المال والمال نقد تبطل المضاربة في حق التصرف ولو عرضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيمينه بعرضه ونقد فاذا ثبتت المضاربة ومات رب المال والمال عرضي يكون للمضارب التصرف بالبيع و يصدق المضارب في الربح والخسران بيمينه ولا يلزم بدفع رأس المال مع الخسران والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة معلوما من الدراهم وعقد معه شركة على ان يعمل في هذا المبلغ في الجزيرة فذهب الجزار وصار يشتري غنما ويبيع ويبيع ويعطيه الربح على حسب الشرط ثم توجه الجزار الى جهة طنة والدراهم في جيبه فشرط جيبه واخذت الدراهم منه فلما حضر طالبه رب الدراهم بالربح فاخبره بما صار فلم يصدقه رب المال فاحضره جماعة وقال لهم انا اعطيه مبلغا من الدراهم يعمل فيه لاجل احياء ما تلف من المال لكن بشرط ان يكتب عليه المبلغ الذي تلف ديننا فكتب على نفسه المبلغ المذكور والتزم به فلما استولى رب المال على الوثيقة ائى ان يعطيه المبلغ الذي وهب دفعه وقطع عليه المبلغ المالك في كل شهر ثلاثة آلاف فضة فهل حيث كان الامر ما هو مسطور وسرق المال من جيب العامل كما هو مذكور لا يلزمه شيء ويكون القول بيمينه في ذلك ولا عبرة بالوثيقة بالتزامه ولا بهذا التقييد لاسيما وشهدوا بالخسر يعلمون ذلك (اجاب) الشريك أمين في المال فيسرق المال من جيبه كما هو مذكور لا يلزم به وان التزمه و يصدق في دعواه الضياع بيمينه ولا عبرة بالوثيقة المكتوبة عليه بالتزامه بالمال المذكور والحال هذه الا انه يصرف المالك من المال الى الربح السابق الذي اقتسماه بدون فتح المضاربة قبل الهلاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم واقعة لبيدها و يشتري جلد افيص منه قربا ويكون الربح بينهما مناصفة فباع الاقصة واشترى الجلد وصنعه قربا كما امره وارسلها وارسل له قاعة

قد راعى ما لو ما من الدراهم ليتجرفيه ويكون الربح بينهما ما مناصفة فالتجرف العام لادبع
سنتين بشراء الفلّة وبيعها والسفر بها الى جهة الحجاز باطلاع رب المال فحصل خسر
في المال بسبب ان المركب غرقت في البحر وهي متوجهة فعند علم رب المال بذلك ادعى
عدم الاذن للعامل بالسفر الى جهة الحجازية وصل على زعمه الى تضمين العامل ثم طالب
رب المال العامل على يد الحاكم السياسي فدينه وضربه ضربا شديدا على ان يلتزم
العامل بالنصف من شدة الضرب قال رضيت وكتب عليه بذلك وثيقة فهل يكون
الخسر ان على رب المال وحده دون العامل ولا عبرة بائتمانه لاسيما اذا كان الاكراه على
ذلك ثابتا بالبيضة الشرعية ولا عبرة بالوثيقة التي كتبت بالاكراه ولا يكون له مطالبة
بموجبها ويصدق العامل في قدر الخسران بينهما (اجاب) يملك المضارب في المطلقة التي
لم تقبض بمكان أو زمان البيع بنقد ونسيئة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا
وخسران مال المضاربة على رب المال بعد جبره بالربحان وجد ولا يلزم المضارب بدفع
شي من الخسران ولو التزم به طائعا ويصدق المضارب في الربح والخسران مع العين والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مواشي دفعها لرجلين بعد تقويمها بمثل معلوم على
انهما يبيعانها وشرط على نفسه ان ما يحصل من الربح يكون لهما فيه الثلثان وله الثلث
فباع الرجلان بعض المواشي فحصل خسر فيها بسبب رخص السعر فهل يكون للعاملين
المذكورين رد باقي المواشي لربها ورد ثمن ما يبيع من المواشي المذكورة والخسر يكون
على رب المال وحده دونهما وهل يكون لهما مثل أجرة عملهما (اجاب) اذا كانت المواشي
باقية على ملك الرجل المذكور ولم يثبت انه باعها ببيع صحيح الا لرجلين المذكورين يكون
لهما رد ما بقي منها عليه والخسر على رب المال وحده وعليه أجرة مثلها لانها مضاربة فاسدة
حيث عقدت على تلك المواشي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا ليعمل
فيه مضاربة في مواش فاشترى به بقرا فأتت المواشي المذكورة ولم يبق من المال شيء
بل خسر جميعه ثم رب المال اعطى المضارب قدرا من المال يعمل فيه مضاربة لاجل
تحصيل ما خسر أولا بعد قد جديد فهل لا يلزم المضارب شيء مما خسر أولا ويكون الخسر
على رب المال وحده ولو كتب رب المال الخسر على المضارب في ذمته والتزم به لا يلزمه
ذلك (اجاب) لا يضمن المضارب مال المضاربة بموت المواشي المذكورة وليس لرب
المال مطالبة بما لها بناء على التزامه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
قدرا من الدراهم ليتجرفيه ويكون الربح بينهما ما مناصفة والتجرف العام لمدة
وما نفع من الربح اقتسماه بينهما حكم الشرط ثم بعد ذلك فاستأخذ عقد المضاربة واستلم
رب المال ماله من العامل ثم بعد مدة دفع رب المال قدرا من الدراهم للعامل ثانيا ليتجرف
فيه حكم المضاربة الاولى فالتجرف العامل خسر بسبب نهب الاموال الذي حصل في بلد
العامل من غير تعد ولا نفر يط فهل لا يجبر خسر المضاربة الثانية بربح المضاربة الاولى

١٢ ١٢٦٥

جمادى الثانية

٢٦ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

سنة

رجب

بل يكون الخسر في المضاربة الثانية على رب المال وحده دون العامل اذا كان قد فتح عقد المضاربة الاولى ثابتا بالبيئة الشرعية و يصدق العامل في قدر الربح والخسر بيمينه واذا كان بعض مال المضاربة ديناً على بعض الناس لا يجبر العامل على دفعه لرب المال من مال نفسه قبل ان يستخلصه ممن هو عليه (اجاب) خسر مال المضاربة على رب المال ولا يجبر بالربح الحاصل في العقد الاول حيث تحقق ما هو مذكور والقول للمضارب بيمينه في مقدار الربح والخسر واذا فسخ عقد المضاربة وفي المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الديون وان لا يربح لا جبر عليه ويؤمر بان يوكل المالك بقبضه عليه ولا يجبر المضارب على دفع الدين من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجر فيها والربح بينهما بالسوية فاشترى ذلك الآخر بها عرضاً في حياة صاحب الدراهم فبات صاحب الدراهم بعد ذلك فطلبت ورثته الدراهم الاصلية فاخبرهم المقارض بفتح الرابطة اشترى بها عرضاً وهو باق ففصل بينهم التزاع في ذلك فامروه بعد المنازعة بالبيع فهل يلزمه ثمن العرض فقط ولو لم يخسر ان لانه أمين مصدق او ما دفعه مورثهم (اجاب) اذا مات رب المال والمال نقد تبطل المضاربة في حق التصرف ولو عرضاً تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد فاذا ثبتت المضاربة ومات رب المال والمال عرض يكون للمضارب التصرف بالبيع و يصدق المضارب في الربح والخسران بيمينه ولا يلزم بدفع رأس المال مع الخسران والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة معلوماً من الدراهم وعقد معه شركة على ان يعمل في هذا المبلغ في الجزيرة فذهب الجزار وضار يشتري غنماً ويذبح ويبيع ويعطيه الربح على حسب الشرط ثم توجه الجزار الى جهة طنة والدراهم في جيبه فشرط جيبه وأخذت الدراهم منه فلما حضرط اليه رب الدراهم بالربح فاخبره بما صار فلم يصدق رب المال فاحضر له جماعة وقال لهم انا اعطيه مبلغاً من الدراهم يعمل فيه لاجل احياء ما تلف من المال لكن بشرط ان يكتب عليه المبلغ الذي تلف ديناً فكتب على نفسه المبلغ المذكور والتزم به فلما استولى رب المال على الوثيقة أتى ان يعطيه المبلغ الذي وعد بدفعه وقط عليه المبلغ المالك في كل شهر ثلاثة آلاف ففرضه فهل حيث كان الامر ما هو مرسوم وسرق المال من جيب العامل كما هو مذكور لا يلزمه شيء ويكون القول قوله بيمينه في ذلك ولا عبرة بالوثيقة بالتزامه ولا بهذا التقييد لاسيما وشهدوا بالخسر يعلمون ذلك (اجاب) الشريك أمين في المال فثبت سرق المال من جيبه كما هو مذكور ولا يلزم به وان التزمه و يصدق في دعواه الضياع بيمينه ولا عبرة بالوثيقة المكتوبة عليه بالتزامه بالمال المذكور والحال هذه الا انه يصرف المالك من المال الى الربح السابق الذي اقتسماه بدون فسخ للمضاربة قبل الهلاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم واقشة ليبيعهها ويشترى جلد ابيضه منه قرباوي يكون الربح بينهما مناصفة فباع الاقشة واشترى الجلد وصنعه قرباوا كما امره وارسلها وارسل له قاعة

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٨

بالسكفة من ثمن جلد و ثمن زيت و قطران و جرك و اجرة جال و كرتينة و نسي اجرة الرجال
الذين صنعوها و لم يذكرها في القائمة المرسلة فهل يكون للعامل محاسبته حيث نسيها وقت
كتابة القائمة و لا تكون القائمة مانعة له و اذا اخرج رب المال قائمة بالحساب في غيبته
فسلمها له فوجد العامل بها خلا من وجوه يكون للعامل اعادة الحساب ثانيا و المناقضة
(اجاب) يصدق العامل في دعوى الصرف على مال المضاربة منه و القول قوله في ذلك
بيمينه اذ لم يثبت عليه ما يفي بعدم تصديقه شرعا و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر قد را معلوما من الدراهم ليتجرف فيه و يكون الربح بينهما مناصفة فالتجرب العامل مدة
من السنين و صار كل ما ظهر من الربح شئ يقتسمانه ثم ضاع من العامل بعض دارهم
التجارة مع دراهم كانت له في جيبه في كيس واحد من غير تعد و لا تغريط فهل اذا طلبها
رب المال من العامل متعللا بانه لم ياعرجه بخلطها بدراهمه لا يجاب لذلك و لا عبرة بتعطله بل
تضيق على ربه و لا تلزم العامل و يصدق العامل بيمينه في ذلك (اجاب) ما هلك من مال
المضاربة يصرف الى الربح فان زاد المالك على الربح لم يضمن و ان قسم الربح و بقيت
المضاربة ثم هلك المال أو بهضه تراد الربح لياخذ المالك رأس المال و ما فضل فهو
بينهما و ان نقص لم يضمن و محل عدم الضمان اذ لم يثبت على المضارب التعدي أو التغريط
ولا يملك المضارب الخياط بما له بدون امر او قوله بعمل برأيه أو جريان العرف به على ما في
الملقط فيضمن به ان لم يوجد واحد من هذه و الا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر دواب ليتجرف فيها على سبيل المضاربة و ما زاد عن ثمنها الاصل من الربح يكون بينهما
بحسب ما شرطاه فالتجرب فيها و باعها و بقي من ثمنها البعض عند مشتريها فاراد رب المال ان
يغرر به للعامل و ياخذ منه ماله قبل تحليصه ممن هو عليه فهل لا يكون له ذلك و لا يلزمه
دفعه من ماله (اجاب) نعم لا يكون له ذلك و المضاربة الفاسدة لا ضمان فيها على المضارب
كصحة لانه امين و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر قد را معلوما من الدراهم
ليتجرف فيه في صنف الذرة النيلي فقط و ما يحصل من الربح يكون بينهما مناصفة فالتجرب
العامل مدة في صنف الذرة و ما ظهر من الربح دفع لرب المال بعضه ثم طلب منه رأس المال
و باقى الربح فابى و امتنع من الدفع له و ادعى بانه اشترى بالدراهم م قح و فولا و شعير و ان
القمح غرق و ان الربح الذي ظهر من صنف القول ضاع و ادعى بانه اذن له في شراء ذلك
و بيعه فأنكر رب المال دعواه و ادعى بانه لم ياذنه الا بشراء الذرة فقط و نهاه عن غيرها
بمحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت رب المال دعواه بالبينة الشرعية يكون ما اشتراه العامل
من الغلال من غير اذن رب المال و خسر مضمونا عليه و يكون الخسر عليه وحده دون رب
المال و يكون لرب المال طلب رأس ماله و اذا ادعى العامل الاذن المطابق و لا بينة له
لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد أو سلعة أو
وقت أو شخص عينه المالك فان فعل ضمن بالخالفه و كان ذلك الشراء له و اذا احتل

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

شعبان
٢٧

١٢٦٥

رمضان
١٤

١٢٦٥

١٥

رمضان

سنة

النوع وادعى المضارب العموم والاطلاق وادعى المالك الخصوص والتقييد كان القول للمضارب بيمينه لتسكه بالاصل اذا اصل في المضاربة العموم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجربه في نوع البرزق فتعدى واشترى به مواشي فنفقت بالموت في اشغاله الخاصة به فهل يضمن لتعديه بشرائه المواشي وعوتها في اشغاله ولا يصدر في دعواه الاذن العام ولا تقبل له بينة عليه لاقراءه بحضرة البيعة بالاذن الخاص في النوع المذكور (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد او سلعة أو شخص عينه المالك فان فعل ضمن بالخالفة وكان الشراء فاذا تحقق مخالفة المضارب المذكور بالوجه الشرعي يكون ضامنا للمالك المضاربة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لا آخر قدرا معلوما من الدراهم على سبيل القراض مناصفة في الربح ومضى على ذلك مدة من السنين وعلى رأس كل عام صارت الهاسبة بينهم وما وما يخص رب المال من الربح يضيفه على رأس ماله الاصل ويكون الجميع رأس مال ثم طرأ الخسران على المال المذكور بيد العامل حتى نقص عن اصله فاقرب رب المال من التزامه شيئا من الخسران وطلب ماله الاصل من غير نقص فهل والحال هذه يكون الخسران على رب المال ولا يلزم العامل ما نقصه المال وخسره وهو مصدق في ذلك واذا اخذ رب المال من العامل شيئا من الدراهم يكون محسوبا من الاصل (اجاب) ما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح فان زاد المالك على الربح لم يضعه المضارب وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو بعضه تراد الربح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وما وان نقص لم يضعه والقول للمضارب بيمينه في الربح والخسارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عامل قراض اشترى قدرا معلوما من الدخان باطلاع رب المال بمال المضاربة ووضعه في مكان وامره رب المال بانه لا يبيع منه شيئا وانه يبقيه بلا بيع حتى يامره بالبيع فباعه بعد سنتين بعد ان أمره بالبيع فحصل فيه خسر وتلف بسبب تأخير البيع فهل يكون الخسر على رب المال ولا يلزم العامل منه شيء (اجاب) لا ضمان على المضارب ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم على ان يتجربه في البهاثم والربح بينهما مناصفة فاشترى العامل البهاثم واراد بيعها فهاكت وماتت باقعة سمها وية من غير تغريط ومن غير تعدول يحصل في المال ربح فهل يضييع المال على ربه ولا ضمان على العامل المذكور واذا اراد ان يلزم العامل بالخسارة وكتب عليه وثيقة بها لا يلزمه ذلك (اجاب) يضع مال المضاربة على ربه اذا هلك في يد المضارب بلا صنعه وليس لرب المال تضمين المضارب شيئا منه وان التزم بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر مبلغا من الدراهم ليعمل فيه مضاربة والربح بينهما فالتجرا العامل وحصل ربح وواقعه مرة بعد أخرى ثم سافر العامل لمهمة باذن رب المال واشترى بضاعة برأس المال فحصل فيها تلف وهلاك فهل يكون الهلاك

٢٩

١٢٦٥

شوال

١٧

١٢٦٥

ذي القعدة

١٦

١٢٦٥

ذي الحجة

١٨

١٢٦٥

مطلب لا تنفع في المضاربة
بضم رب المال بدون
علم المضارب

ذى الحجة سنة

٢٣ ١٢٦٥

ربيع الاول

١٨ ١٢٦٦

جدي الثانية

٢٣ ١٢٦٦

حجب

١٩ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٦ ١٢٦٦

فيماراد على قدر الربح من رأس المال على ربه وإذا تعلل أنه فسخ المضاربة قبل شراء
 العامل البضاعة التي تلفت بر يد بذلك الزام العامل به لا يعتبر تعلله على فرض ثبوت
 الفسخ للمضاربة حيث لم يعلم العامل به ولا يكون فسخ المضاربة مانعا من هلاك المال على
 ربه حيث كان الحال ما ذكر (أجاب) ما هلك من مال المضاربة يصرف إلى الربح فان زاد
 الهالك عن الربح لم يضمن المضارب وإن قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو
 بعضه تراد الربح يأخذ المالك رأس المال وما فضل فهو يدينه ما وإن نقص لم يضمن
 المضارب ولا يفسخ عقد المضاربة بفسخ رب المال إلا إذا علم المضارب والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل دفع لآخر مالا يشتري به بضاعة ويكون ذلك مضاربة والربح بينهما
 مناصفة فاشترى العامل وتصرف في بعضها وبقي البضاعة تحت يد العامل فأردب
 المال إن يأخذ ما يبدد العامل من البضاعة مما في حانوته مع وجود أرباح وفسخ
 المضاربة فهل تقسم الأرباح بينهما وليس لرب المال فسخها وأخذ ما يدينه من أعيان
 المضاربة من حانوته حتى يبيعها ويؤدى ما عليه له ولغيره (أجاب) لا يملك رب المال
 فسخ المضاربة والمال عروض والمضارب يبيعها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم ليتجرله فيه وشروط له جزاء معلوم من الربح فصار
 العامل يتجرم مدة من السنين ويبيع بالنقد والنسيئة بأذن رب المال وإطلاعه وعلمه
 بذلك والآن حصل بينهما نزاع ويريد رب المال أن يحسب ما يبيع بالنسيئة على العامل
 وحده فهل لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) يملك المضارب في المضاربة المتعلقة التي لم تقيد
 بمكان أو زمان أو نوع البيع بنقد ونسيئة فإذا باع المضارب نسيئة لا يصحكون لرب المال
 تضمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عرضا جعلها رأس مال مضاربة
 فاستلمها العامل وباعها بالسعر الواقع فحصل فيها خسر فهل يكون ذلك الخسر على ربه
 خاصة وليس على العامل منه شيء وهل للعامل مطالبة باجرة مثله في هذه الحال (أجاب)
 خسر مال المضاربة على رب المال وإذا فسدت المضاربة كان للمضارب أجر مثل عمله وبيع
 المال أو لا يزداد على المشروط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر قدر معلوم
 من الدراهم على جهة القراض الشرعي وجميع ما يظهر من الربح يكون بينهما مناصفة
 وبعد أن أعطاه ذلك طلب منه ضامنا فاحضر له شخصاً ضمنه ضمان غرم فهل إذا تلف
 من المال شيء لهما كره أو خسارته مثلا من غير تعدل يكون الضامن مطالبا بدفعه والحال
 هذه ويهلك على رب المال خاصة وإذا حصل في مال القراض ربح وخسران جبر الخسران
 بالربح (أجاب) لا تصح الكفالة بالامانات كمال الشركات والمضاربات وما خسر من مال
 المضاربة لا يتعدل لا يضمنه المضارب ويجبر الخسر بالربح إذا حصل كل منهما في عقد واحد
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ دراهم من آخر وبعد ذلك اختلفا فقال رب المال
 هي قرض وقال الآخر هي مضاربة فهل القول قول مدعى المضاربة (أجاب) إذا ادعى

المالك

ذی القعدة سنة

المالك القرض والمضارب المضاربة كان القول للمضارب لانه ينكر الضمان وايهما
أما البيعة قبلت وان أقام البيعة فينته رب المال أولى لانها كترائبنا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أخذ من آخر بعض دراهم على ان يتجر فيها والربح بينهما فوضع العامل
الدراهم التجارة في صندوق في بيته فسرقت منه من غير تقرير ومن غير تعد فهل تضيق
الدراهم على ربه اذا كتب رب المال وثيقة بالقهر والغلبة على العامل بان ماسرق
ومناع من دراهم التجارة مضمون عليه لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في المال ربح أصلا
(أجاب) القول للمضارب بيمينته في هلاك مال المضاربة ولا ضمان عليه بهلاكه بيده
بدون تقرير منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم
لتجرفه والربح بينهما مناصفة فأخذ العامل واشترى به قاشا ووضعته تحت يدرب
المال في بيته ليبيعه على التدريج فأمره رب المال بتأخير البيع الى ان تغلوا الاسعار وبعد
البيع بع رب المال بغير اذن العامل وعلمه فهل للأعمال محاسبة رب المال على الربح
فيكون العامل مصدقا فيما صرفه على القماش مما جرت به عادة التجار في ذلك من مال
المضاربة (أجاب) لا يملك رب المال فسخ المضاربة بعد تصرف المضارب وصيرورة المال
مروضا فلامضارب المذكور أخذ ما يخصه من الربح ان وحدو يقبل قوله بيمينته فيما
صرفه على القماش من مال المضاربة على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل دفع لآخر دراهم معلومة القدر قرضا بمقتضى وثيقة شرعية واستمرت تحت يده
شهر وهو يأخذ من المقرض رباها كل شهر خمسة وأربعين قرشاً ثم بعد ذلك
فاحتاجه القرض وردها المقرض لما لكها فأرجعه له فأنه أوامره ان يتجر فيها على
سبيل القراض والربح بينهما مناصفة بشهادة يمينه شرعية فهل اذا تجرفه واشترى
بها ذبنا وتلف وخسر ولم يحصل فيه ربح لا يلزم المضارب شيء من الخسر ويصدق في
هوامد الخسر والربح وضياح بعض المال بدون تقرير بيمينته واذا انكر رب المال
كتمها قراضا واثام المضارب البيعة على انه جعلها قراضا على الوجه المذكور تقبل بيئته
المضارب ويحكم له بها والحال هذه (أجاب) اذا ثبت رد بدل القرض ووقع الاختلاف بعد
الدين المضارب والمالك فان ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة كان القول
للمضارب لانه منكر للضمان وايهما أقام البيعة قبلت وان أقام بيعة فينته رب المال أولى
لانها كترائبنا كفي التدوير وشرحه والقول للمضارب بيمينته في الخسارة والربح
ويحرم مال المضاربة على رب المال حيث لا ربح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر قدر من الدراهم لتجرفه فيها والربح بينهما ثم حصل خسر في المال وأردربه
ان يلزم العاملة بجميع المال فهل يكون ما خسر من المال على ربه ويكون القول
للعاملة بيمينها في دعوى الخسر ومقداره (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينته في دعوى
الخسارة وخسر مال المضاربة على رب المال حيث لا ربح ولا ضمان على المضارب الا اذا

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٧

ذی الحجة

١٢٦٦

٢٤

محرم

١٢٦٧

٢

سنة

محرم

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

ربيع الاول
٣٠

تحقق منه التعدي والتفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه دراهم من شيخ بلم
ليتجر فيها مضاربة والربح بينهما مناصفة ومكتوب بذلك وثيقة ثم مات شيخ البلوي
ورثة فطلبوا من العامل كامل ما في الوثيقة فادعى ان شيخ البلوي حال حياته اخذ منه
دراهم من المال المذكور ووعد ان يردّها اليه وقت الدراسة فلم تصدقه الورثة والزعمون
ان يكتب لهم وثيقة أخرى بكامل المبلغ الذي في الوثيقة الاولى فيكتب لهم - ثم ذلك قهرا
عنه بلا كراهة الشرعي لجهزه عن البيعة فهل يصدق بيمينه في دعوى دفع الدراهم
لمورثهم ولا عبرة بكتابة الوثيقة الثانية على الوجه المذكور (اجاب) يقبل قول المضارب
بيمينه في دفع مال المضاربة لربه ما لم يثبت اقراره طوعا يعاقبه عنده بعد وفاة رب المال
فيكون للوارث مطلب بتمتبه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل دراهم قرامضا
ليتجر فيها والربح بينهما فكم كانت الدراهم بيده مدة سنين وهو يتجر فيها ولم يدفع لها ربحا
فطلبتم منه فاطمها وهو ملئ ومقر بها فهل يجب عليه ردها لها جبراعليه (اجاب) اذا
صار مال المضاربة يتقدم من جنس رأس المال وطلب رب المال رأس ماله وفسخ
المضاربة يكون له ذلك ويحجر المضارب على دفعه له والله تعالى أعلم (سئل) في عامل
القرض اذا وضع مال المضاربة في مكان من بيته غير حرز مثله يدخله القريب والاجنبى
بلاذن حسب العادة وليس مما يوضع في مثله - هذا المال وعرضه للتلف بحيث يسهل
تناوله واخذه من هو من اهل بيته وغيره وضاع فهل يكون بذلك ضامنا له (اجاب) اذا
ثبت تفريط المضارب في مال المضاربة حتى هلك يكون مضمونا على المضارب والا يثبت
عليه التفريط شرعا لا يكون مضمونا عليه ويصدق في دعواه الهلاك بيمينه وفي مكملته رد
الهمار من الوديعة عن الرمي لا يخفى ان لفظ الحرز مشعر باشتراط كونه حصينا حتى
للم يكن كذلك بحيث يعد الوضع فيه تضييعا يضمن ذلك كالدار التي ليس لها حيطان
ولا ليوتها ابواب وقد سئلت عن خياطة في دار بهذه الصفة خرجت منها هي وزوجها
ليلالعرس جارتها فسرفت ابواب الناس منها فاقبضت بالضماع والحال هذه لان مثل
ذلك يعد تضييعا تاملا ثم قال بالعزو الى البرازية لوقال وضعتها بين يدي وقت
ونسيتها فضاقت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي في دار والمسئلة بحالها ان عمالا يحفظ
في عرصة الدار كصرة التقدين يضمن ولو كانت مما يعد عرصتها احصاها لا يضمن ا
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم معلوما من الدراهم على ان يتجر به
في الصوف وصار العامل يشتري به وهو قاي يسلمه لرب المال فيبيعه من غير اطلاع
العامل ويدفع للعامل بعض دراهم من الربح الى ان حصل في المال خسر فكسب
المال على العامل وثيقة بان يدفع له ثلثي ما خسر وهالك من رأس مال المضارب به فهل
لا يلزمه ذلك ويؤمر العامل برد ما اخذه من الربح فقط لرب المال وما بقى من الخسران
بعد رد الربح يكون على رب المال خاصة ولا ضمان على العامل المذكور

(الاجاب)

(اجاب) اذا حصل خسر في مال المضاربة وقد سبقه ربح ولم يوجد تفاضل فقد المضاربة
نحو اذا ربح ويحجر الخسران من الربح وما بقى من الخسران فعلى رب المال وليس على
المضارب منه شيء حيث لم يوجد منه تعد ولا تقريط والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
اخذ من آخر مائة درهم معلومان السمن لبيعهما ويتصرفا فيه وما زاد عن ثمنه ور يربح يكون
بينهم ثلاثة اقسام - ا) اذا باعاه وتصرفا فيه وربحوا قرا حدهما بالربح وانكر الثاني وثبت
قراره بمقدار معلوم من الربح بشهادة البيعة الشرعية وانتهى في دفتره يقسم جميع الربح
بينهم بحسب الاتفاق او يتكون هذه مضاربة فاسدة فيكون الربح كله لرب المال وعليه

سؤال

١٢٦٧

٧

خمس الاجرة المثل (اجاب) من شروط صحة المضاربة كون رأس المال من الاثمان فلا
يصح بغير التقدين والتبر والفلوس النافقة وحكمها حينئذ كاجارة فاسدة فلا ربح
للمضارب بل له اجر مثل عمله مطلقا ربحا او لا بل لا زيادة على المشروط والربح بعد تحققه لرب
المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما من الدراهم ليعمل فيه
بمضاربة يجزى معلوم من الربح ويحجر فيه مائة ور يربح المال وقسم والمضاربة باقية بها لها
الربح فهل اذا طلب رب المال رأس ماله من العامل وادعى انه سرق من يتسهم من حوز
ثمنه يكون مصداق في ذلك يمينه ولا يلزمه ضمان ماضع وهلك منه من غير ثبوت تعدد

ذی الحجة

١٢٦٧

١

او تقريط (اجاب) يصدق المضارب بيمينه في دعوى الهلاك ولا يضمن المضارب مال
المضاربة اذا لم يثبت عليه التعدي والتفريط ويردان الربح ليستوفي منه رأس المال
فحيث لم تفسخ المضاربة وما بقى منه يضيع على ربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ
من امرأة قد اراد معلوما من الدراهم ليتجر لها فيه على سبيل المضاربة بموجب وثيقة
بعد ما تبات المضمون بالبيعة الشرعية فبات قبل ان يتجر عن زوجته وبنتين واخ وترك

محرم

١٢٦٨

١٥

ماتت عنه شرعا فهل يكون لتلك المرأة الرجوع يدنها في تركه (اجاب) نعم يكون
لها المطالبة في تركه المتوفى بماء نعمته له على جهة المضاربة في شرح التنوير للعلافي
في المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عا دينا في تركه اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اعطى رجلا آخر مبلغا قدره الفاقرش ليتجر فيهما فاخذهما واتجر فيهما
بعد مائة جاء لرب المال واعطاه ثلاثمائة قرش وقال له هذا المبلغ من ربح المال فساله

صفر

١٢٦٨

١٢

هل المال هل هو لنا خاصة فقال العامل نعم وانا اخذت مثلها ثم بعد مائة جاء بمائة
قرش فبين قرشا اعطاه له فساله رب المال هل نستحق ذلك فقال حتى احسب في حساب
منه وجاء وقال لرب المال تسعة و زاد لك ثلاثون قرشا واعطاه له وقال له رأس مالك
محمول ان اردت اخذه فيها ونعمت وان اردت على ما نحن عليه فلا بأس فقال رب المال
اعطني مالي فصار يحاوله ولم يعط شيئا ثم بعد ذلك ادعى ان المال ضاع منه من حين
اخذ منه فاذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت اقرار المضارب بيقام مال المضاربة في
حده لا يقبل دعواه الهلاك بتاريخ سابق على الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

صفحة سنة

١٤ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الاول ١٩ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

دفع لا آخر عوضا من بقعة وشاش وغير ذلك ليعمل فيها مضاربة والرجح عليه
عليه بثمن معلوم فاستلم العامل وعمل فيه امدة وكل ربح حصل منها يتقسمه
العامل فهل اذا لم تقوم العروض على العامل بثمن معلوم تكون هذه المضاربة
وللعامل اجرة مثله ولا غرم عليه في الخسران ويصدق بيمينه (اجاب) نعم تكون
والحال هذه فاسدة ويكون الربح كله لرب المال والخسران عليه وللعامل اجر
يزاد على المشروط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استلم من ثلاثة رجال قدر
الدرهم على ان يبيع فيها ويشترى مضارب ببيعهم من الربح فباع العامل واشترى
خلط المال باذنهم مدة وربح المال واقتسموا الربح مرارا ثم قبل فسخ المضاربة
العامل مبلغ معلوم من رأس المال من حبيبه لا تقرط فهل لا يصح
للمضارب ما ضاع من رأس المال وتكون الخسارة مصروفة الى الربح الذي
يجبر العامل على دفع كل الخسارة من مال نفسه حيث ضاع المال المذكور
المضاربة (اجاب) لو هلك مال المضاربة او بعضه قبل فسخها وقد قسم
المضارب ورب المال برد الربح ليجبر منه الخسران وما بقي يكون على رب المال
يضمن المضارب ما ضاع في يده من مال المضاربة من غير تعدا وتقرط
(سئل) في رجل دفع لا آخر مبلغا معلوما من الدرهم ليعمل فيه مضاربة ببيع
مدة من السنين فاشترى العامل به بضاعة وباعها بالرجل قبض منه بعض الثمن
عند المشتري حتى مات المشتري عن وروثة وتركته فهل يؤثر العامل بعد ذلك
بقتل المبلغ والسعي عليه من تركته المشتري حتى يوصله لربه سيملا
المضاربة (اجاب) يملك المضارب في المضاربة المطلقة البيع بنقد ونسيئة
التدوير وشرحه افتراقا في المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الدين
يعمل بالاجرة وان لا ربح لا جبر لانه حينئذ متبرع ويؤثر بان يוכל المالك عليه
العاقدة اه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده
درهم من آخر للتجارة مضاربة والربح بينهما مناصفة فاخذها العامل واشترى
مواش وكل ربح نص منها اقتسماه بينهما مناصفة على ما شرط ثم بعد
الدرهم راس ماله من العامل فاعسر عن دفعها اليها فتعدى رب الدرهم
العامل وكتب عليه نصف المبلغ واخذ مواشيه بدون وجه شرعي فهل
العامل المذكور لم ياخذ شيئا من مال التجارة ولم يضارب في المال المذكور لا
الدرهم عليه ويؤثر برد المواشي لصاحبها (اجاب) اذا هلك مال المضاربة
بدون تعد منه يضيع على ربه فيما زاد على الربح الذي استولاه المضاربة
عقد المضاربة قبل الهلاك او الخسران ولا يجبر الاخ على دفع ما استهلكه
مال المضارب بدون كفالة به بعد صيرورته ديناهل المضارب والله تعالى اعلم

ربيع الثاني سنة

لا يجرى دفع لا تخرم الا يعمل فيه مضار به يجزئه من الربح معلوم وانجر مدة ووربح المال
 العمل اذا باع بضاعة المضارب لا ناصر ولم يقبض منها منهم لا يجبر العامل على دفع ذلك من
 ماله حيث كان البيع لهم باطلاع رب المال واذا اشترى العامل بماله نفسه
 بضاعة وتجربها لنفسه وادعى رب المال انها للمضارب يكون القول قول العامل في
 الماشي وفي قدر الربح والخسران (اجاب) القول للمضارب فيما ذكره باليمين ولا يجبر على دفع
 عن ما باعه لرب المال من مال نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص دفع مالا
 لرجل على سبيل المضاربة بجميع ما يجدنه الله من الربح يكون له فيه النصف فاشترى
 بضعة جانب غلال وسلمه لرب المال ليسافر به واشترى بالبعض الاخر مواشي وسافر
 به المضارب ثم حصل في الغلال ربح وحصل في المواشي خسر فهل يجبر الخسر من الربح
 حيث كان العقد واحدا ولم يفسخ (اجاب) نعم يجبر خسر مال المضاربة بما حصل من الربح في
 العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر درهم ليتجر فيها مضاربة والربح
 بينهم الرب الدواهم الثلث وللعامل الثلثان واشترط عليه رب المال ان لا يتجر الا في نوع
 مخصوص وهو الغنم فلما سلم الدراهم اشترى بها بقرة وجلا لمصالح نفسه من حرث وغيره
 بدون علم رب المال فبعد مدة طلب رب المال ماله من العامل المذكور وما تحصل من
 الربح فاجابه بانه اشترى بها بقرة وجلا وما تافه ل اذا خالف المضارب ما عينه له وب
 المال وثبت تعديه يكون المال مضمونا عليه ويكون لرب المال المطالبة به اذا تحقق
 ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) اذا خالف المضارب ما عينه رب المال يكون متعديا
 ضمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دفعا بمائة درهم ليتقروا فيها في شراء
 بخرى وبيعه ويكون لهم ثلثا الربح وباقي للرجلين فاشترى اوصافا بنصف الدراهم من
 بخرى الذين مسكهم بالبادية مع حضور احد ربى المال فقام عليهم الاصوص ليلا
 فمروهم ضربا شديدا حتى اشفروا على الموت واخذوا امامهم من الثياب وباقي دراهم
 التجارة فهل اذا ثبت ما ذكره ارا دكل من ربى المال مطالبهم بما تلف من ماله لا يجاب
 ذلك وليس لاحد الرجلين ان يختص بياقي مال التجارة وحده ويصدق العامل فيما
 تلف وخسر من المال بيمينه (اجاب) نعم لاضمان على العمال المذكورين حيث لم
 يجرى بينهم تعد على مال المضاربة او تغريط ويقبل قول المضارب بيمينه في دعوى الهلاك
 والخسران وليس لاحد ربى المال الاختصاص بما بقى بعد الهلاك بدون وجه يقتضيه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشتركا شركة عنان ولم تحصل معهما نقد فعداها
 على عروض عليهما احدى ما وصار العامل يتجر فيها ولم يحصل ربح فهل تكون هذه
 مضاربة فاسدة للعامل فيها اجرة المثل (اجاب) نعم والحال هذه ولا تصح شركة
 معاوضة وعنان ومضاربة بغير التقدين والنقرة والفلوس النافقة والتبر اذا جرى التعامل
 بها والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كان كل المال

١٢٦٨

٢٦

رجب

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٢٧

شعبان

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

٢١

صفحة سنة

١٤ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الاول ١٩ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

دفع لا آخر عوضا من بقة وشاش وغير ذلك ليعمل فيها مضاربة والربح بينهما على
عليه بئس معلوم فاستلمه العامل وعمل فيهما مدة وكل ربح حصل منها يقسمه بين
العامل قبل اذالم تقوم العروض على العامل بئس معلوم تكون هذه المضاربة
وللعامل اجرة مثله ولا غرم عليه في الخسران ويصدق بيمينه (اجاب) نعم تكون المضاربة
والحال هذه فاسدة ويكون الربح كله لرب المال والخسران عليه وللعامل الجرم ولا
يزاد على المشروط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استلم من ثلاثة رجال مقدرا لعلهم يبيع
الدرهم على ان يبيع فيها ويشتري مضار به يجز من الربح فباع العامل واشترى بعد
خلط المال باذنهم مدة وربح المال واقتسموا الربح مرارا ثم قبل فسخ المضاربة ضاع
مبلغ العامل بمبلغ معلوم من رأس المال من حبيبه لا تقر يط فهل لا يضمن العامل
في هذه ما ضاع من رأس المال وتكون الخسارة مصروفة الى الربح الذي اقتسمه
يعبر العامل على دفع كل الخسارة من مال نفسه حيث ضاع المال المذكور قبل
المضاربة (اجاب) لو هلك مال المضاربة او بعضه قبل فسخها وقد قسم الربح
المضارب ورب المال برد الربح ليجبر منه الخسران وما بقي يكون على رب المال
يضمن المضارب ما ضاع في يده من مال المضاربة من غير تعدا وتقر يط واقعة
(سئل) في رجل دفع لا آخر مبلغا معلوما من الدرهم ليعمل فيه مضاربة يجز من
مدة من السنين فاشترى العامل به بضاعة وباعها الرجل قبض منه بعض الثمن وبيع
عند المشتري حتى مات المشتري عن وورثة وتركه فهل يؤثر العامل بسفح المال
بتخليص المبلغ والسعي عليه من تركته المشتري حتى يوصله لربه سيما وقد قسم
المضاربة (اجاب) يملك المضارب في المضاربة المعلقة البيع بنقد ونسيئة متعلق
التدوير وشرحه افتراقا وفي المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الدين الذي
يعمل بالاجرة وان لا ربح لا جبر لانه حينئذ متبرع ويؤثر بان يוכל المالك عليه لا
العاقده والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده اجعل
دراهم من آخر للتجارة مضاربة والربح بينهما مناصفة فاخذها العامل وان
مواش وكل ربح نص منها اقتسماه بينهما مناصفة على ما شرط ثم بعد مدته
الدرهم رأس ماله من العامل فاعسر عن دفعها لربها فتعدى رب الدرهم
العامل وكتب عليه نصف المبلغ واخذ مواشيه بدون وجه شرعي فهل اذا كان
العامل المذكور لم ياخذ شيئا من مال التجارة ولم يضارب في المال المذكور لا مطالبة لرب
الدرهم عليه ويؤثر برد المواشي لصاحبها (اجاب) اذا هلك مال المضاربة بيد المضارب
بدون تعد منه يضيع على ربه فيما زاد على الربح الذي استولاه المضارب حيث لم يفسخ
عقد المضاربة قبل الهلاك او الخسران ولا يجبر الاخ على دفع ما استهلكه
مال المضارب بدون كفالة به بعد صيرورته ديناهل المضارب والله تعالى اعلم

ربيع الثاني سنة

وحيث دفع لا آخر ما لا يعمل فيه مضار به يجوز من الربح معلوم والتجربة مدة دور به المال
 على اذاباع بضاعة المضار به لا ناسر ولم يقبض ثمنها منهم لا يجبر العامل على دفع ذلك من
 ماله حيث كان البيع لهم باطلاع رب المال واذا اشترى العامل بماله نفسه
 بضاعة وتجرب فيها لنفسه وادعى رب المال انها للمضار به يكون القول قول العامل في
 القسوة في قدر الربح والخسران (اجاب) القول للمضارب فيما ذكر باليمين ولا يجبر على دفع
 ثمن ما باعه له رب المال من ماله نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص دفع مالا
 لا تجر على سبيل المضار به بوجيع ما يحده الله من الربح يكون له فيه النصف فاشترى
 بعضه جانب غلال وسلمه له رب المال ليسافر به واشترى بالبعض الآخر مواشي وسافر
 بها المضارب ثم حصل في القتل ربح وحصل في المواشي خسر فهل يجبر الخسر من الربح
 حيث كان العقد واحدا ولم يفسخ (اجاب) نعم يجبر خسر مال المضاربة بما حصل من الربح في
 ذلك العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم ليتجر فيها مضاربة والربح
 بينهما الرب الدواهم الثلث وللعامل الثلثان واشترط عليه رب المال ان لا يتجر الا في نوع
 مخصوص وهو الغنم فلما ستم الدراهم اشترى بها بقرة وجلا لمصالح نفسه من حث وغيره
 بدون علم رب المال فبعد مدة طلب رب المال ماله من العامل المذكور وما تحصل من
 الربح فاخبره بانته اشترى بها بقرة وجلا وما تافهل اذا خالف المضارب ما عينه له رب
 المال وثبت تعدييه يكون المال مضمونا عليه ويكون له رب المال مطالبته به اذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا خالف المضارب ما عينه رب المال يكون متعديا
 بضمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دفعا بجماعة دراهم ليتجروا فيها في شراء
 بخرق وبيعه ويكون لهم ثلثا الربح وباقيه للرجلين فاشترى واحد ووافقا بنصف الدراهم من
 الربح للذين مسكنهم بالبادية مع حضور احده في المال فقام عليهم اللصوص ليللا
 بخرق بخرقهم ضربا شديدا حتى اشرقوا على الموت واخذوا امامهم من الثياب وباقي دراهم
 البقرة فهل اذا ثبت ما ذكر واراد كل من ربي المال مطالبته بما تلف من ماله لا يجاب
 ذلك وليس لاحد الرجلين ان يختص بياقي مال التجارة وحده ويصدق العامل فيما
 تلف وخسر من المال بيمينه (اجاب) نعم لاضمان على العمال المذكورين حيث لم
 يجد منهم تعد على مال المضاربة او تغريط ويقبل قول المضارب بيمينه في دعوى الهلاك
 والخسران وليس لاحد في المال الاختصاص بما بقي بعد الهلاك بدون وجه يقضيه
 الله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشتركا شركة عنان ولم تحصل معهما نقد فعداها
 على عرض يملكها أحدهما وصار العامل يتجر فيها ولم يحصل ربح فهل تكون هذه
 مضاربة فامدة للعامل فيها اجرة المثل (اجاب) نعم والحال هذه ولا تصح شركة
 في اوضة وعنان ومضاربة بغير التقدين والبقرة والفوس النافقة والتبر اذا جرى التعامل
 بها والربح في الشركة الفاسدة بغير المال ولا عبدة بشرط الفضل فلو كان كل المال

١٢٦٨

٢٦

رجب

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٢٧

شعبان

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

٢١

سؤال سنة

٨ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

في الحجة ٤ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

لا أحدهما فهي مضاربة فاسدة ولا أخرج من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع
 لاخر مالاً مضارباً به ليتجرفه في مكان معلوم وأمره ان لا يذهب لغيره فتعدى وسافر الى
 مكان بعيد وهلك بعض المال في الطريق لبعده المسافة فهل يكون ضماناً لما تلف حيث
 خالف وتعدى (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد أو سبعة أو وقتاً أو شخص عينه
 المالك فان فعل ضمن بالخالفه وكان ذلك الشراء له فاذا خالف المضارب المذكور
 ما عينه رب المال ضمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر عروضاً مقومة
 بخمسة مائة قرش فاخذها العامل وعمل فيها مضارباً به مدة ثم دفع العامل لرب المال منها
 ثلاثمائة قرش والآن حصل بينهما مشاجرة فانكر رب المال ما أخذه من العامل من مال
 المضاربة فهل يصدق العامل بيمينه فيما دفعه لرب المال من مال المضاربة (اجاب)
 يتقبل قول المضارب بيمينه في دفع مال المضارب به لربه وصرحوا بأنه لا فرق في ذلك بين مال
 كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ مالاً من آخر
 مضارباً به واتفقا على ان ما يخرج من الربح يكون بينهما قسماً فيه ورجع وقسم الربح على
 حسب التوافق ثم بعد مدة هلك المال من يد المضارب فهل لا يلزمه شيء من المال
 الذي هلك (اجاب) يسترد الربح الحاصل في ذلك العقد ليجبر به رأس المثل حيث لم
 تفسخ والزائد مما هلك يعد المضارب من مال المضارب به هلك على رب المال والمقول
 للمضارب بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض خالية
 عن البناء تناولها بالشراء الشرعي بموجب حجة شرعية فباعها لرجل بقرن معلوم غير
 مقبوض على شروها فاسدة ولما علم افساد الشروط للبيع بموجب فتوى شرعية جاء المشتري
 الى مالك الارض وتراد البيع وطلب ان يشاره عليه بان يقوم بالارض بقدر معلوم من
 الدراهم لم يقبض منه مالاً شيئاً وانما شرط ان يصير بيع الارض شيئاً شيئاً وجميع
 ما يتحصل من اثمان المبيع يعطى للمالك من اصل التقويم وهكذا حتى يستوفي ثمن
 ارضه حسب تقويمها والربح والخسارة يكونان بينهما ممانصة فاجابه لذلك واشترط ان
 لا يبيع شيئاً من الارض الا باذن مالكيها الاصلى وكتب بذلك ورقين بخطهما لم يستوف
 شروط عقد الشركة ولم يذكرا حدود الارض في مكتوبيهما ثم ان الارض لم تنزل في حال
 مالكيها الاصلى يتصرف فيها بنفسه خاصة وشريكة كواسطة يجلب بعض من ربح
 الشراء ولا مدخل له في العقود لكونه لم يضع يده على شيء من الارض لا يجوز ولا يصح
 ولم يدفع شيئاً من ثمن الارض الذي وقع عليه عقد الشركة فهل والحال هذه
 الشركة باطالة لكونها على ارض مجهولة الحدود وليكون الشريك في
 شيئاً من ثمن الارض التي حصلت عليها الشركة وليكونها لم تخرج عن حوزة
 الاصلى وان قلتم بطلان الشركة فهل اذا كان هذا المدعى بالشركة اخذ شيئاً من
 الارض التي صار بينهما معة مالكيها خاصة يكون ملزوماً بادائه لرب الارض

يجب على كل من المتبايعين فاسد افصح البيع قبل القبض او بعده مادام المبيع بحاله
 اعدا ما للفاسد لانه معصية فيجب رفعها ولا يشترط فيه قضاة قاض لان الواجب شرعا
 لا يحتاج للقضاء وحيث فصح الرجلان المذكوران البيع الفاسد كما هو الواجب عليهما
 واشترى كافي الارض على الوجه المذكور في السؤال ولم يبيع المالك شيئا منها الاخر كان
 فاسدا منهما على هذا الوجه مضاربة فاسدة وحكمها وجوب اجرة مثل حمل المضارب
 مطلقا يبيع او لا يلاز يادة على المشروط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجلين
 قدر معلوما من الدراهم مضاربة والربح بينهما وبينهما مناصفة فاخذ العاملان المال
 وذهبا به الى بلدة اخرى وراسلا رب المال بالتجارة واستمر على ذلك مدة سبع سنين وبعد
 مضي تلك المدة حضرا الى رب المال وطلب امته الحساب فامتنع من ذلك لكونه ذا شوكة
 ثم بعد ذلك ماتت فوالشوكة ومات احد العاملين ثم بعد موت ذي الشوكة والعامل طلب
 العامل وورثة العامل الثاني الحساب مع ورثة رب المال وتحاسبوا مع بعضهم فظهر
 للعامل وورثة العامل الثاني قدر معلوم من الدراهم على ورثة رب المال فبعد ذلك
 امتنعت ورثة رب المال من الدفع للعامل وورثة العامل الثاني متعللين بطول المدة فهل
 والحال هذه تجبر ورثة رب المال على دفع ما تم به الحساب ولا يسقط حقهم بطول المدة
 (اجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان ويؤخذ المقر باقراره والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل زيات له بضاعة في حافوته وزنها وعرف مقدار ثمنها وعقد مع رجل شركة مضاربة
 عليها بالنصف في ربحها فهل اذا باع العامل المذكور البضاعة المذكورة وحصل فيها
 خسر تكون الخسارة على رب المال ولا يلزم العامل منها شيئا او تكون هذه مضاربة
 فاسدة يستحق فيها العامل اجرة مثله (اجاب) لا ضمان على المضارب في المضاربة
 الفاسدة كالحصبة فليس لرب المال مطالبة العامل المذكور بشئ والحال هذه اذا لم
 يثبت عليه انه اشترى تلك البضاعة من ربحها بذلك الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اخذ من آخر قدر من الدراهم على ان يتجرفيه في البهاثم والربح بينهما بحضرة بينة
 شرعية فاشترى العامل بها ثم وبعها ولم يحصل له ربح ثم اشترى ثانيا براس المال
 حافوسة فهلك منه وماتت من غير تغريط ومن غير تغريط فادعى رب المال انه دفع له
 مال المضاربة امانة عنده ولم يامر بالتجارة فيه ولا يفتله على ذلك فهل اذا ثبت بالبينة
 الشرعية انه دفعه له ليتجرفيه لا عبرة بدعوى رب المال بدون اثبات شرعي ويضيع
 المال على ربه خاصة (اجاب) القول لرب المال بيمينه ان المال وديعة والبينة بينة
 المضارب فاذا اثبت المضارب ان المال مضاربة يكون القول قوله بيمينه في دعوى
 الملاك ولا ضمان على المضارب الا اذا ثبت عليه التعدي أو التغريط والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم ليتجرفيه فاتجر العامل مدة ثم مات
 من ورثته وترك ما يورث عنه شرعا فادرب المال الرجوع عما له على تركه العامل بعد

١٢٦٩

١١

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

١٢٧٠

١٢٧٠

محرم
١٤

صفر
٤

ثبوته بالبينة الشرعية وتزكيتها لدى المحاكم الشرعية فتعرض الخصم لبالمال واداء
الطعن في البينة مدعيان البينة التي شهدت احضرها شيخ الترابين فهل لا عبرة بهذا
الطعن بعد شهادة البينة وتزكيتها لدى المحاكم الشرعية ويكون لبالمال اخذ
واستيفاءه من تركه العامل المذکور اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) جرح
الشاهد على الوجه المذکور غير مقبول بدون وجه شرعي ولربالمال اخذ من تركه
المضارب بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من اثنين
قد راس المال من الدراهم على ان يعمل فيه مضاربة يتجر في الارز على ان يكون الربح اثلاثا
ثلثه للمضارب وثلثه لربي المال واسفر المضارب يتجر في هذا الصنف مدة من السنين ولم
يقع بينهم محاسبة بل المضارب في كل سنة يشتري الارز ويتجر فيه ويبيعه وقد راس الربح
معلوم مقيد بقدر المضارب ومع ذلك للمضارب اموال مملوكة له خاصة واموال اخذها من
قوم آخرين ليضارب فيها لهم في هذا الصنف وذلك متعارف بينهم وما ذون فيه مادة وزر
المال المذکور ان يعلم ان ذلك ثم بعد ذلك اراد ربالمال ان يحاسب المضارب المذکور
على كافة ما يتجر فيه من مالهما ومال غيرهما ياخذ اثلاثي ربح جميع الاموال الخاصة
بهما وبغيرهما والمضارب يمتنع ويقول ليس لي كما الاربح مال مضاربته كما فهل والمحال
هذه لا يجابان لذلك وليس له مال الاربح مال مضاربته ما حيث كان معلوما وما ربحه من
مال غيرهما يكون لاربابه ويكون القول في مقيد الاربح للمضارب مع يمينه (اجاب)
القول للمضارب بيمينه في الربح وليس لربي المال المذکور من مطالبته المضارب بشئ من الربح
عما يخصهما في ربح مال المضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقيدا
معلوما من الثمرة وقدمه عليه عقد مضاربة بنصف الربح ودفع له مقدرا من الصنف لهما
وامره ببيعه له في بلد كذا فاتجر العامل في الثمرة وباعه وربح فهل تكون هذه مضاربة
فاسدة يكون الربح كله فيها لربي الثمرة وعليه اجرة مثل العامل او صحيحة وهل اذا طلق
العامل اجرة مثله في بيعه الصنف لمالكه لا يلزمه دفع شئ (اجاب) من شروط المضاربة
كون راس المال من الاثمان وفي الدراهم والدنانير والتسبران كان راس المال
كالمعروض فلا تصح المضاربة بما ذكر في السؤال وحكم المضاربة الفاسدة ان الربح
المال وحده والمضارب اجرة مثل عمله مطابقا للربح او لا ويجرد الامر ببيع الامانة لاجل
لا يوجب استحقاق المامور اجر المثل على البيع بدون وجه يقتضي ذلك شرطا لبقاء
اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قد راس معلوما من الدراهم على سبيل المضاربة
له جزأ معلوما من الربح واذن له بالسفر فاسافر بمال المضاربة فباع مال المضاربة
رجع الى بلده في سفينة فخرج من السفينة الى البر لئلا تم سافرت فاراد النوم على
خفراء تلك الناحية لكونه آمنا بوجود الخفراء فوضع مال المضاربة في متاعه
المجموع في زكينة ووضعها تحت راسه لينام فسرقت الزكينة وما فيها منه في حال

ربيع الثاني سنة

١٢٧٠

١١

ذى القعدة

١٢٧٠

١٧

ربيع الثاني

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦

فهل والحال هذه لا يعد هذا العامل متعديا ولا مفراطا في مال المضاربة فلا ضمان عليه
 (اجاب) مال المضاربة في يد العامل امانة فيهما على ربه ما لم يوجد من العامل تغريط
 او تعد فان تحقق منه ما ذكر ضمنه والا لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح يكون بينهما حكم
 الشرط فالتاجر العامل مدة من الزمان وحصل ربح عظيم واقسم بماه ثم حصل خسر في بعض
 مال المضاربة ثم مات رب المال عن وارث وادارته ان تكون الخسارة على العامل
 وحده فهل لا يجب لذلك شرعا بل يجبر الخسر بالربح الذي حصل قبله ويرد لرأس المال
 واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح
 والخسر بينهما (اجاب) اذا قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه
 تراد الربح لياخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن لانه
 ليس والقول للمضارب في دعوى الخسران بينهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح يكون
 بينهما مناصفة فالتاجر العامل مدة من الزمان في بيع الغلال وشراؤها وحصل ربح
 عظيم واقسم بماه ثم حصل خسر في بعض مال المضاربة بسبب ان السفينة
 حترقت في البحر بما فيها من البر فهل يجبر الخسران بالربح الذي حصل قبله ويرد لرأس
 المال وان استغرق جميع الربح واذا بقي من الخسر شيء يكون على رب المال وحده
 (اجاب) حيث لم يقع عقد المضاربة قبل حصول الخسران يجبر الخسران بالربح فان لم
 يقع الربح به فابقى فعلى رب المال خاصة اذا لم يحصل من المضارب تعد او تغريط والا
 فهو ضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة
 بشرط رب المال له جزأ معلوما شائعا من الربح فصار المضارب يعمل في مال المضاربة
 الخزان زاد المال ونحاسب رب المال مع المضارب وفسخت المضاربة وظهر لرب المال
 قدر معلوم من الربح توافقا عليه وتجاوزا فاهل والحال هذه اذا ادعى المضارب الغلط في
 الحساب واراد الحساب ثانيا مع رب المال لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
 (اجاب) نعم لا تسمع دعواه الغلط فيما اقر به لانه رجوع عن بعض ما اقر به فلا يقبل
 في الاشياء نقلا عن كافي الحاكم اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت
 الخمسمائة لم يصدق وهو ضمان لما اقر به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 قدرا معلوما من الدراهم قراضا ليتجر فيه مجزأ معلوم من الربح فالتاجر فيه في البر والقول
 الموالي وغيره اورد ربح وقسم الربح بينهما وبقيت المضاربة وقاب رب المال وحصل
 المال خسر بلا تعد فاداد اخور رب المال وزوجته اخذ المال من العامل والماسبة على
 الخسران بمكة وبزعمهما انه من عند رب المال فهل لا يجبر العامل على تسليم ما بيده
 من مال المضاربة لهما والا على الماسبة حتى يحضر رب المال او وكيل عنه في ذلك فينتد

ربيع الثاني سنة

٢٢ ١٢٧١
مطلب يضمن المضارب
بضاربة الغير بلا اذن

جمادى الاولى

١ ١٢٧١

يرد ما أخذه كل من المالك والعامل من الربح ويحسب به رأس المال فان وفي خذالك
ظاهر وان بقي شيء من الخسران يكون على رب المال ويصدق العامل في الربح والخسر
بيمينه (أجاب) لا يجبر المضارب على محاسبة غير المالك ولا على دفع المال اليه طم
يكن التبرؤ وكذا لا على المالك ويجبر الخسر من الربح والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة على ان يعمل فيه بنفسه والربح بينهما
فاخذ العامل رأس مال المضاربة ودفعه لرجل آخر على ان يعمل فيه مضارب بغير اذن
رب المال وبدون اجازته فضاع المال وهلك تحت يد العامل الثاني ولم يحصل فيه ربح
فهل والمحال هذه يكون ماضاع وهلك من مال المضاربة من ضمان العامل الاول لا
متعد بذلك (أجاب) اذا ضارب المضارب بلا اذن من رب المال فعلم المضارب الثاني
كان الاول ضامنا حتى لو هلك المال بعد عمل الثاني يكون لرب المال تضمين المضارب
الاول والثاني فهو بالخيار فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح
بينهما على ما شرطوا ويكون الخسران ان لم يوجد ربح على الاول ولا يرجع على الثاني
وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول وان هلك المال بعد دفعه الى الثاني قبل
العمل بدون تفریط او تعد من احدهما فلا ضمه ان على احد لان الدفع ايداع والاول
يملكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه
والربح بينهما مناصفة واذن له رب المال ان يعمل ماشاء في المال المذكور فاشد
العامل الدراهم واشترى بها بضاعة للتجارة وأتلفها في مركب ليسافر بها لاجل
ربح المال فغرقت المركب بمال المضاربة بغير تعد ولا تفریط منه في ذلك فهل والمحال
هذه يصدق العامل في ذلك حيث لم يحصل منه تعد ولا تفریط ويضيع المال على ربه
ولا ضمان على العامل لشيء منه حيث لم يحصل ربح في مال المضاربة قبل ذلك (أجاب)
المضارب أمين في صدق في دعوى الهلاك بيمينه حيث لم يكن خائنا ولا ضمان عليه اذ لم
يتعد ولم يفرط ويمالك السفر بمال المضاربة برأيه او مجرا اذ لم يحصل تقييد والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح
يكون بينهما على حكم الشرط فاتجر العامل مدة وحصل ربح واقسماه فهل اذا حصل
خسران في بعض مال المضاربة بالسرقة من العامل من غير تعد وتفریط ومطلب
المال ان يخص العامل به لا يجاب لذلك شرعا بل يجبر الخسران بالربح ويرد رأس المال
واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في تقدير الخسران
والخسران بيمينه (أجاب) اذا هلك بعض مال المضاربة من يد المضارب بدون تعد
تفریط يجبر من الربح ولا يجبر به المضارب حيث حصل قبل الفسخ والقول في الخسران
والربح للعامل اذ لم يكن خائنا في صدق بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع
مبلغا من الدراهم مضاربة على ان الربح بينهما مناصفا فعمل المضارب بالدراهم

١٢٧١

١٢٧١

جمادى الاولى سنة

١٩ ١٢٧١

جمادى الثاني

٤ ١٢٧١

ذى الحجة

٢٤ ١٢٧١

مطلب في جود المضارب
مال المضاربة وما يتعلق
بذلك من التفصيل

محرر

١٨ ١٢٧٢

وقسم الربح بينهما وصار يعمل الى ان خسر المال فهل يردان ما ربحا ولا يجبر الخسران
منه وما بقي من الخسارة يكون في رأس المال ولا يكون للمضارب طلب اجرة من رب المال
حيث كانت المضاربة صحيحة (اجاب) اذا خسر مال المضاربة بعد تقدم الربح وقسمته ولم
تفسخ المضاربة ترداد الربح لجبر الخسران منه وما بقي من الربح فهو بينهما فان زاد الخسران
فهو من رأس المال حيث لم يتعد المضارب وكانت المضاربة صحيحة ولا اجرة لعامل فيها
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم مضاربة بالنصف
فاشترى العامل بها بقرات ثم ماتت البقر وشاع ذلك وعلم به رب المال ولم ينازعه فيما ذكر
وسكت مدة طويلة الى ان توفي رب المال ثم سكتت ورثته بعد ذلك مدة طويلة ايضا الى
ان توفي العامل ثم بعد ذلك بمدة طويلة طالبت ورثة رب المال ورثة العامل فهل والحال
هذه لا يلزم ورثة العامل شيء حيث كان ذلك من غير تفریط منه ولا تعدو وكان ما ذكرنا بنا
بالبينة الشرعية (اجاب) نعم لاضمان على ورثة العامل ان كان الواقع ما هو مسطور والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما معلوما من الدراهم مضاربة فاشترى العامل معة
وما نهى من الربح اقله بماء حكم الشرط ثم بعد ذلك حصل بينهما تناقض ورد العامل
رأس المال له به من ذمت عشرة سنة ولم يحصل بينهما نزاع في تلك المدة والآن يدعي رب
المال بان له عند العامل رأس ماله المذكور فانكر العامل دعواه فهل لا يجب لذلك
ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويصدق العامل بيمينه في رد رأس المال له (اجاب)
كل أمين ادعى رد الامانة لم يهاى يكون القول قوله بيمينه في ذلك حيث لم يكن خائنا والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى آخر دراهم معلومة ليجتر فيها على ان يكون الربح
بينهما مناصفة فانكر المضارب رأس المال فابتسره به بالبينة الشرعية ثم طالبه بالربح
فانكر البيع والشراء مع الربح فهل اذا اقام بيينة تشهد له بالبيع والشراء والكسب
فبما بعه يلزم بدفع ما يخص رب المال في الربح بعد ثبوته وظهوره (اجاب) مال المضاربة
أمانة في يد المضارب كمال الشركة في يد الشريك فاذا جحد المضارب انقلب ديننا كما
صرحوا به في مال الشركة فاذا كان العمل في ذلك والربح بعد الجود وانقلابه ديننا
لا يكون لرب المال المطالبة بربحه اذا مضارب بذلك صار ضامنا وبالجود ارتفع العقد
لانه اذا اقر به قبل الشراء ثم اشترى فانه لا يضمن ويكون الشراء على المضاربة لانه
باقراره قبل الشراء يرى من الضمان وعاد الى الوفاق قال في المنع نقلا عن الحائسي
المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت الى ثم اشترى بالمال ذكر
الناطقي ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده بعد الجود وقبل الشراء
فهو ضامن من والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى
بشيء من الضمان وان جحدها ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له انتهى فاذا ضمن مع
اقراره بعد الشراء فمع عدم الاقرار اولا واذا حكم عليه بالضمان اى لرأس المال

يكون المتاع له فلا يكون لرب المال حتى في الربح ان حصل من ذلك ربح أما إذا خسر
 المضارب في مال المضاربة قبل انحجود وحصل الربح من تلك التجارة حتى كان ذلك
 للمضاربة ثم جدد المضارب ذلك وأثبت رب المال دفع المال اليه مضاربة وحصول الربح
 قبل انحجود من عمل المضاربة بطريق شرعي يكون لرب المال تضمينه مقدار رأس المال
 مع ما استخقه من الربح حال العمل للمضاربة وبالله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع
 لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وما يحصل من الربح يكون بينهما حكم
 الشرط فاتجر العامل مدة من الزمان وحصل ربح واتفقوا ثم بعد ذلك حصل خسر في
 بعض مال المضاربة فطلب رب المال ان تسكون الخسارة على العامل وحده فهل لا يجاب
 لذلك شرعا بل يجير الخسران بالربح الذي حصل قبله ويرد لرأس المال واذا بقي منه شيء
 يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح والخسران يجير
 (اجاب) اذا لم تقمخ المضاربة حتى خسرت بعد الربح تراد الربح يجير الخسران منه
 بقي فعلى رب المال حيث لم يتعد المضارب والقول له يجير في الخسران اذا لم يكن خاسرا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة والربح
 بينهما مناصفة ولم يشترط العامل على رب المال العمل فاخذ العامل الدراهم المذكورة
 واشترى بها بضاعة ليعمل فيها لاجل الربح فاخذ رب المال من العامل المذكور نصف
 ما بيده مما اشتراه العامل من مال المضاربة وباعه وربح فيه والنصف الآخر باعه العامل
 المذكور وربح فيه فهل ما ربحه العامل المذكور في مال المضاربة الذي بيده يكون له فيه
 النصف خاصة والنصف الآخر لرب المال وما ربحه رب المال من البضاعة التي اشتراها
 العامل المذكور كود يكون الربح فيها مناصفة النصف لرب المال والنصف الآخر للعامل
 المذكور (اجاب) يملك المضارب الابضاع أي دفع المال بضاعة لتبائع والربح لهما
 المضاربة ولو كان الدفع على هذا الوجه لرب المال ولا تقسده المضاربة فقد صرحوا بان
 المضاربة لا تقسده دفع كل المال او بعضه الى المالك بضاعة أي استعانة على العمل
 لا مضاربة ولم يكن شرط العمل على المالك لان هذا الشرط مفسد ولو دفعه لرب المال
 مضاربة تقسده الثانية لا الاولى ويكون هذا الدفع بضاعة كما في رد الهتار من فسخ
 المتفرقات من المضاربة عن البحر والهداية وان اخذ المالك المال بغير أمر المضارب
 واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا لانه عامل لنفسه وان صار عرضا لان البطلت
 الصريح حينئذ لا يعمل فهذا أولى ثم ان باع بعرض بقيت وان نقد بطلت وقال الشافعي
 مكي لو باع العروض بنقد ثم اشتري عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى
 لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرى
 بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها او بمكيل او موزون ربح
 بينهما على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضيا

١٢٧٢

٢٧

مطلب في حكم عمل رب
 المال في مال المضاربة
 وما فيه من التفصيل

١٢٧٢

صفر
 ٤

سنة

صفر

وهو ذلك يعلم انه ان كان اخذ المالك نصف ما يبد المضارب من البضاعة باذن المضارب
 لم يسل الاطاعة وعمل فيه يكون ما ربحه بينهما على ما شرطا كرجح بقية مال المضاربة
 الذي عمل فيه المضارب ولا يفسد العقد حيث لم يشترط العمل على المالك والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة اعطت آخر قدر معلوم من الدراهم مضاربة على ان يتجر فيها
 الربح بينهما مناصفة فاتجر العامل وباع واشترى وربح المال وقسم الربح بينهما ثم بعد
 الضائع منه المال من غير تقريط ومن غير تعدي فهل والحال هذه يرد الربح الذي اقتسماه
 بينهما وما بقي يضيع على رب المال ولا ضمان على العامل المذکور حيث ضاع منه من
 غير تقريط ومن غير تعدي وصدق العامل المذکور بيمينته في ذلك لكونه امينا (اجاب)
 ان المالك مال المضاربة او بعضه يصرف المالك الى الربح لانه تباع فان قسم الربح وبقيت
 المضاربة ثم هلك المال او بعضه ترداد الربح ياخذ المالك راس المال وما نقص فعلى
 رب المال و يصدق المضارب بيمينته في دعوى الضياع اذا لم يكن خائنا ولا افلا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة وله ابن بالغ فاراد ان ينفعه ويبره لينصلح حاله فاتفق
 على ان يعمل في تلك البضاعة و يبيع فيه او ما حصل من الربح يكون له فيه جز مشاع
 اذا لم يعمل الابن المذکور في تلك البضاعة لا يكون له شيء من الربح واذا عمل في
 غيرها يكون له اجر مثله وان ظهر و ربح في تلك البضاعة يكون للمالكها خاصة (اجاب)
 لا يستحق الولد المذکور شيئا من الربح وله اجر مثله ان عمل والحال هذه لفساد المضاربة
 الله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجل عطارة قدر معلوم من الدراهم مضاربة
 بتجريبه ويكون الربح بينهما حكم ان شرط فاتجر العامل في العطارة مدة فحصل خسران
 في بعض مال المضاربة والان يريد رب المال مطالبة ما بالربح او براس المال والحال
 في بعض المال خسر فهل يصدق العامل بيمينته فيما خسر من مال المضاربة ويضع على
 ربها (اجاب) اذا لم يحصل في المضاربة ربح فالخسران على رب المال حيث لا تعدي من
 المضارب ولا تقريط و يصدق العامل بيمينته في الخسران حيث لم يكن خائنا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة قدر معلوم من الدراهم مضاربة لتجرب فيه في شراء
 و بيعه ويكون الربح بينهما فاشترت بالدراهم برا ووضعت في السفينة لتسافر به لهل
 جميع فقرت السفينة بما فيها من الغلال لها وغيره والركاب في البحر وهلك مال
 المضاربة جميعه ولم يسبق ربح قبل ذلك والان يريد رب المال ان يلزمها بالخسران فهل
 يجب لذلك اذا ثبت ما ذكره تصديق بيمينتها في قدر الخسران (اجاب) نعم لا يجب
 ذلك اذا تحقق هلاك مال المضاربة بطريق شرعي حيث لا تعدي ولا تقريط من
 المضارب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم
 مضاربة لتجرب فيه فاشترى العامل به بصلاحين حضر بالهروسة ليبيعه وجد السعر كاسدا
 ورجع رب المال بابقائه حتى يروج ففرض رب المال ومات عن ورثة فباع العامل البصل

١٢٧٢

١٦

جادی الثانية

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٩

رجب

١٢٧٢

١٨

حين اشرف على التلف ففسر بعض مال المضاربة ثم اشترى العامل فولاً ورصم ما حصل
من الربح اضافته لرأس المال والآن تريد وثقة رب المال الزام العامل بما خسر من مال
المضاربة في حال حياة رب المال فهل لا يجابون لذلك شرعاً ويصدق العامل بيمينه في
قدر الخسران والربح (أجاب) لا ضمان على العامل اذا خسر مال المضاربة ولم يكن ثمة
ربح اذ لم يوجد منه تعد أو تقريط ويقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الخسران والربح
اذا لم يكن خاتئاً لكن لا يملك المضارب التصرف في المال بعد صيرورته نقداً من جنس
رأس المال اذا انقضت المضاربة بموت رب المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر مالاً ليشترى به بضاعة بنفسه دون غيره من بلد كذا ويتجرفيه مضاربة في بلد
كذا والربح بينهما فبعد مدة حضر وادعى انه ارسل دراهم القراض لرجل في البلد
المذكور واشترى له بها البضاعة وارسلها له في سفينة وانها غرقت بالبضاعة المذكورة
وانه لم يذهب الى البلد المذكور ولم يشتر بنفسه فهل يكون بمخالفته هذه متعدياً ضامناً
لرب المال اولا لا يكون متعدياً ضامناً ويصدق في ذلك (أجاب) المصريح بان المضاربة
تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد ما لم يصر المال عرضاً ما غير المفيد كنهيه عن بيع المحال
فلا يعتبر اصلاً واما المفيد في الجملة كالتقييد بسوق من مصر فان صرح بالنهى صحح والا
لا ومنه يعلم صحة تقييد رب المال للمضارب بقوله ليشترى بنفسك دون غيره من بلد كذا
وتجرفيه مضاربة في بلد كذا اذا صح التقييد وخالف المضارب ضمن بالخالفية وكان
الشراء لله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قفراً معلوماً من الدراهم مضاربة
وما نض من الربح يكون بينهما مناصفة فاخذ العامل الدراهم واشترى بها بضاعة ورجع
وقسم الربح بينهما ما مناصفة ولم تفسخ المضاربة ثم اشترى العامل بضاعة وخسر فيها
المضارب فارد رب المال ان يلزم الخسارة للمضارب المذكور واراد ان ياخذ رأس ماله
من يد المضارب فهل والحال هذه يتراد ان الربح يجبر الخسران وما بقي يضيع على
ويقبل قول المضارب بيمينه في الخسارة (أجاب) اذا خسر مال المضارب بعد الربح ولم
تفسخ وقد قسم الربح تراد الربح ليحجب الخسران منه وما بقي من الخسران بعد الربح لا يضيع
المضارب اذ لم يوجد منه تعد أو تقريط ويقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الخسران اذا
لم يكن خاتئاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من جماعة قدراً معلوماً من الدراهم
مضاربة على ان يتجرفيه والربح بينهما وبينهم الا انما فاتجبر العامل ورجع وقسم الربح
وبين ارباب المال ثم بعد ذلك طلعت جماعة عليه ليل اوضر بوه حتى سال منه الدية واخذوا
منه رأس مال المضاربة مع ثياب بدنه وذلك من غير تقريط ومن غير تعد فهل والحال هذا
يرد الربح الذي اقتسمه مع ارباب المال لجبر رأس مال المضاربة وما بقي بعد رد الربح من رأس
المال يبيع على اربابه ولا ضمان على العامل المذكور (أجاب) نعم والحال هذا
حيث لم تفسخ قبل الخسران أو الهلاك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجبيلة

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢٩

٢٠ ١٢٧٢

ربيع الاول ٦ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

ربيع الثاني ٥ ١٢٧٢

جمادى الاولى ١٨ ١٢٧٢

مضمون ما رآه دفعت له رجل ألف قرش وماتى قرش وخمسين قرشاً على ان يشتري بذلك اسباباً ويبيعها وما نض من الربح يكون للراة المذ كورة منه الثلث والثلثان للعامل المذ كور فاحذا العامل واشترى بتلك الدراهم مصلاً وتوجه به الى الوجه البحرى ليبيعه فحصل للبصل عفونة وباعه بار بمائة قرش فادعت عليه المراه بما يناقض دعواه فانكرها فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) القول قول المضارب فيما ذكر بيمنه حيث لم يكن خاتماً لم تنبت المدعية ما ادعت عليه بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لفلان حقه وهو شيخ عليه الفين ومائتين وخمسين قرشاً للتجارة فاشترى المدفوع له بالبلغ المذ كور رجوة وكان قد ررب المال على العامل الربح خمسة مائة قرش لنفسه فلما باع العامل نقص من راس المال فضلا عن حصول الربح المقدار بمائة ففهل الار بمائة التى نقصت على رب المال ولا يلزم العامل شئ منها لكونه قراضا قاصدا (اجاب) ما خسره مال المضاربة المذ كور بدون تعدول لا تغريط من العامل غير مضمون عليه والحال هذه ولا عبرة بالشروط المذ كور وبه يفسد العقد لكونه يؤدي الى قطع الشركة في الربح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم لي عمل فيه مضاربة يجزى معلوم من الربح ثم مات رب المال وطلبت ورثته مال المضاربة من العامل فادعى انه كان دفع له مبلغا من راس المال وجانباً من الربح وكان التجري في صنف من عروض التجارة وحصل فيه كساد وباعه بار خسر سعر ذلك الوقت وبسبب ذلك حصل في المال خسر وباقى المال تحت يده فهل يكون القول قوله في ذلك ويصدق فيه (اجاب) نعم يكون القول قوله في ذلك بيمنه حيث لم يكن خاتماً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قارض آخر في مال والربح على ما شرطاه مدة سنتين ثم مرق المال من عامل القراض في بعض اسفار التجارة بهذا المال من غير تغريط ولا تعدول يحصل فسخ لعقد المضاربة ففهل والحال هذه يجبر الخسران بالربح المتقدم في تلك المدة أو يضيع على رب المال حيث لم يقصر العامل ولا نظر للربح المتقدم (اجاب) حيث حصل خسر بعد الربح من غير تعدول لا تغريط من العامل ولم يفسخ العقد يصرف الخسران الى الربح فان وفى به فيها وان زاد الخسران عليه فلا ضمان على المضارب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دخانا وامره ببيعه له وله اجر قبضه معلوم من الربح فباع فيه مدة ثم قبل ببيع حبه حاسبه ربه على ما باعه منه واخذه منه وما بقي من الدخان اخذه منه ثم بعد ذلك اذا ان برده بعضا من الدخان وياخذ منه ثمنه متعللا بأنه ردى فهل لا يجب لذلك حيث كان من دخان رب المال الذى كان امره ببيعه ويكون القول قوله بأنه دخانه وله عليه اجرة مثله (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والقول قول العامل بيمنه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عروض تجارة ليتجر فيها مضاربة والربح بينهما نصفان فاحذاها العامل وباع واشترى فيها مدة من السنين وكما نض من الربح يتقسمانه بينهما وكما خلت البضاعة من يد العامل يرسل له رب

١٢٧٣

١٤

شوال

١٢٧٣

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٣

٧

البضاعة بضاعة أخرى وهكذا فهل والحال هذه لا تصح المضاربة على عروض الخسار
وتكون العروض المذكورة على ذمة صاحبها وللعامل أجره مثله وإذا حصل خسار
العروض في تلك المدة وكتب رب العروض سنداً على العامل بالخسران والزمه لا يبرئ
بهذا السند لانه الزام ما لا يلزم ولا يعمل به شرعاً (أجاب) نعم قال في شرح الملتقى في المضاربة
بالعروض ولكن ان دفع عرضاً وقال بعوه وامل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي
فلان وامل به مضاربة جازت لانه اضافها الى الثمن اهـ ومثله في الحائصة وإذا فسد
المضاربة فجميع الربح لرب المال والخسران من غير تعد ولا تفریط من العامل على رب
المال أيضاً وللعامل أجر مثله لا يزداد على المشروط مع وجود الربح والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وما نض من الربح
يقسم بينهما اثلاثاً لرب المال ثلثاه وللعامل الثلث فاخذ العامل الدراهم من ربها
بيد بيع ويشترى فيها باذنه حتى حصل ربح وقسم بينهما بحسب توافقهما على ذلك
ولم يفسخ المضاربة المذكورة والا ان بعد بيع مال المضاربة حصل خسر في مال المضارب
من غير تعد ولا تفریط في ذلك فهل والحال هذه يصدق العامل المذكور بيمينته فيها
من مال المضاربة ويقبل قوله في ذلك بيمينته وما ضاع من مال المضاربة فيكون
المال خاصة دون العامل المذكور سيما وان ما اخذه رب المال من ربح مال المضارب
قد رمال المضاربة وزيادة (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينته في مقدار الربح والخسران
والضايح اذا لم يكن خائناً فاذا خسر مال المضاربة بعد الربح ولم يفسخ المضاربة بربها
ليجبر الخسران منه وما زاد فهو بينهما على ما شرطوا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع
لآخر قدر معلوم من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وشرط رب المال للعامل قدر معلوم
الربح في مقابلة عمله فاخذ العامل وابتخر فيه مدة ثم بعد ذلك وضع العامل المال في ربح
فسرق منه بدون تفریط منه وبدون تعد فهل لا يضمن العامل المال ويصدق في ذلك
بيمينته والحال هذه (أجاب) اذا سرق مال المضاربة من يد المضارب بدون تعد منه ولا
لا يضمن بل يجبر ذلك من الربح ان كان ثمة ربح اقسماه بينهما بلا فسخ المضاربة
المالاً فيتراداه ليجبر الخسران منه فان زاد المال عليه لا يضمنه المضارب والحال
وان لم يحصل ربح فلا شيء على المضارب والقول له بيمينته في دعوى الملاك اذا لم يبرئ
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجرفيه فيمجهز معلوم من الربح
المضارب يتجرفيه مدة وكلما ظهر لرب المال شيء من الربح يضمه الى اصل المال
تحت يد المضارب ثم بعد ذلك توفي رب المال عن ورثة قصر عليهم وصى من بعدهم
الوصى المضارب وحاسبه على مال المضاربة لاجل معرفة مقداره واعترف له بمقدار
بخطه على قائمة الحساب ان المبلغ الذي تم عليه الحساب عنده ثم بعد مدة طالت
المبلغ من المضارب فاعطاه جانباً منه ثم طالبه بالباقي فادعى المضارب خلاف ذلك

قوله بيمينه في ذلك (اجاب) اذا اعترف المضارب بعدم موت رب المال بقاء مال المضاربة
عنده وتحاسب مع وصي الميت على ذلك ثم ادعى هلاك بعض المال بتار يخ سابق على
اعترافه المذكور لا يقبل قوله بيمينه و يكون ضامنا وان ادعى هلاكا بتار يخ متاخر
عن الاقرار ولم يوجده منه اسم الا لك مال المضاربة قبل ذلك حتى صار المال ديناً بيمينته
بل بقي المال بيده امانة وكان هلاكه بدون تعد منه ولا تقر يط خيفتذيقبل قوله بيمينه
في دعواه الهلاك اذالم يكن خائفاً لان المضاربة تبطل بالموت في حق التصرف بعد كون
مال المضاربة من جنس رأس المال لافي حق كون المال وديعة والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل أعطى رجلاً هروضاً مضاربة وجعل العروض هي رأس المال وبين ثمن العروض
وكتب بذلك حجة شرعية مذكور بها انه من بعد اخراج قيمة رأس المال الذي هو
العروض فما رزق الله به يكون بينهما نصفين فهل على هذا الوجه المذكور تكون
المضاربة فاسدة واذا فسدت يكون المال في يد المضارب امانة ويصدق في الضياع
والخسران بيمينه ويكون على رب المال حيث لا يرجح ولا يلزم المضارب شيء من ذلك
(اجاب) نعم المضاربة المذكورة فاسدة والخسران على رب المال خاصة والقول للمضارب
بيمينه في دعوى الهلاك والخسران بدون تعد منه ولا تقر يط اذالم يكن خائفاً اذا المضاربة
الفاسدة في ذلك كالصحة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي قصر اعطى ماله لرجل
ليتجرفه فاخذ الرجل المذكور وسافر به بجهة بعيدة فهل للوصي المذكور طلبه منه
ومحاسبته على ربحه حسب ما اشترط واذا أنكر الرجح يخلف (اجاب) للوصي المذكور
طلب المال وفسخ المضاربة اذا صار مال المضاربة من جنس رأس المال وله اخذ نصيب
القصر من ربح المضاربة من المضارب على حسب الشرط ان وجد فيه ربح حيث لا مانع
واذا أنكر المضارب الرجح فالقول له بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم ليتجرفه ويكون الرجح بينهما مناصفة فالتجرف العامل
مدة في شراء البروينعه وحصل ربح عظيم واقتسماه ثم بعد ذلك عدم بعض مال التجارة
وهلك ويريد رب المال ان يجعل ما عدم وما هلك على العامل وحده متملاً لانه شرط
عليه ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط ويكون فاسداً وما عدم من مال
المضاربة وهلك لا يختص به العامل وحده بل يحسب من أصل الرجح ويصدق العامل
بيمينه في قدر الرجح والخسران (اجاب) شرط الخسران على العامل فاسد ولا يوجب
فساد المضاربة واذا كانت المضاربة صحيحة وحصل فيها خسران بعد الرجح وقيمة
قبل الفسخ يجبر الخسران من الرجح ولا يعتبر الشرط المذكور ويراى ان الرجح يجبر
الخسران منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لآخر مبلغاً معلوماً من الدراهم
ثم أدت ان يتجرفها بالبيع والشراء على ان ما تحصل من الرجح يكون بينهما سوية
مناصفة ثم مات ذلك الرجل عن تركه وورثته قصر وبلغ ولم تعلم تلك المرأة أعمل الرجل

في الدراهم أولا فما الحكم اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا بين المضارب
 امر مال المضاربة حين موته يكون امانة فيجزي فيه على ما بينه وان مات مجهلا لا يكون
 ضامنا فيؤخذ من ثمنه من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت قاصرة
 وترك ما يورث عنه شرعا من الاموال ومن جملة ما يورثه مال تجارة لامرأة اجنبية مضاربة
 ثم حضر جمع من المسلمين من تجار وغيرهم وناقى القاضى والمحاكم والوصى والدلال
 والمرأة وصار بيع التركة بحضور من ذكر على بدل الدلال فاشترى رجل جانباً من البضاعة
 بعد الدال وم على بدل الدلال بثلث من ثمنه واستلمه ووضع يده عليه وحازمه والآن حضر رجل
 اجنبى يكره المشتري فذهب الى القاضى وزاد في ثمن ما اشتراه ذلك الرجل عناداً وتعتنا
 لاجل فسخر البيع واسترداده فهل اذا ثبت ان البيع بثلث المثل لا يجاب لذلك ولا يكون
 للقاضى فسخه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدر البيع المذكور وعن
 له ولاية البيع مستوفيا شرائط الصحة بمثل القيمة لا ينقض والانتقض والمضاربة وان
 بطلت بموت المضارب كوترب المال لكونها وكالة الا ان المال لو كان عروضا فولاية
 بيعه لوصى المضارب كما في الدر عن البرازية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 مالا مضاربة ليتجرف فيه ودفع له ايضا دراهم امانة عنده ليشترى بها بضاعة لرب المال
 خاصة واذنه بالسفر بمال المضاربة والامانة فساقر المضارب بعد ان اشترى بضاعة في
 سفينة في البحر فغرقت السفينة وغرق أغلب ما قيم من البضاعة من مال المضاربة
 والامانة فهل والحال هذه حيث كانت المضاربة بالنصف لا يلزم المضارب شئ مما ضاع
 ويهلك على رب المال ويصدق المضارب في دعواه الضياع بيمينه في مال المضاربة ومال
 الامانة خصوصا وغرق السفينة مشهور (اجاب) لا ضمان على المضارب اذا هلك
 مال المضاربة بدون تعد منه ولا تغريط وكذا لا يضمن الامانة التي هلكت على هذا
 الوجه و يقبل قوله في ذلك بيمينه اذا لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 دفع لرجلين قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفا فيها وشرط عليهما ان الربح يكون
 بينهما اثلاثا فاشترى ببيع بعض الدراهم براوا رسلا لرب المال فباعه بالربح والآن يريد
 كل من العاملين محاسبته واخذ ما يخصه من الربح فهل لهما محاسبة على مانص من
 الربح المذكور و أخذ نصيبهما بعد استيفاء رب المال مال المضاربة منهما (اجاب) دفع
 مال المضاربة لرب المال على سبيل البضاعة لا يفسدها على المذهب خلافا لفرقاذا
 كانت المضاربة المذكورة صحيحة يكون للعاملين محاسبة رب المال على ما يخصهما في
 ربح ما باعه من مالهما على هذا الوجه بعد استيفاء رأس المال والا فلا بل لهما اجر المثل
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر كافا خالية على ان يطعم الاخيه كى
 يبيع فيها ويشترى وانفق معه على ان يدفع لاخيه مالا على وجه شركة القراض من مال
 الآخر الذي تحت يده وتعد شركة بينهما وكل مانص من الربح يكون بينهما ثم ان المأمور

رجب

سنة

المذكور لم يدفع المال ولا صار عقد شركته بينهما ثم ان الاخ المذكور مكث في تلك الدكان قائما بنفسه يبيع ويشترى لنفسه من اناس آخرين فبعد مدة سال المعطى المذكور كور ان هذا كان لاختيه عن حال اخيه المقيم فيها فقال له انه راجع ولك نصف الربح فلراد معطى الدكان اخذ نصف الربح من الاخ الرابع فامتنع لكونه قائما في الدكان بنفسه من دون عقد شركته فهل له شرعا اخذ نصف الربح وهل يؤخذ بمجرد قول اخيه بان المعطى الدكان نصف الربح أولا (اجاب) ليس لمعطى الدكان اخذ نصف الربح المقيم فيها بدون عقد شرعي يوجب ذلك ولا يكون بمجرد قول اخ الرابع لمعطى الدكان ان لك نصف الربح موجبا لذلك على اخيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما من الدراهم ليتصرف فيه مضاربة بجزء معلوم من الربح ثم اخذ العامل الدراهم المذكورة من ربحها على ان يفجر فيها ثم بعد مدة طلب رب المال محاسبة العامل على ما ربح فقال له اني صرفت دراهم المضاربة جميعها في انشاء منزلي هذا وحصل بيننا نزاع في شأن ذلك فاستقر الحال بينهما بمحضرة جمع من المسلمين من ارباب الخبرة وغيرهم على ان ربح المال ياخذ المنزل المذكور من اصل مال المضاربة المذكورة بعد اقراره باستهلاكه جميع مال المضاربة في انشاء المنزل المذكور فاشتراه رب المال منه بمبلغ معلوم خصم من اصل المال المذكور وبقي يذمه من باقي مال المضاربة بقدره معلوم التزم بدفعه لرب المال فلما طالبه به بذلك بالباقي ادعى العامل انه التجرف في مال المضاربة وخسرت وانه لا يلزمه ذلك فلم يصدقه رب المال فهل بعد ثبوت اقراره باستهلاكه في بناء منزله وبيعه له بعد ذلك على الوجه المذكور لا يقبل قوله بعد ذلك في دعوى الخسارة وينفذ البيع ويؤمر بدفع ما بقي عنده من مال رب المال (اجاب) اذا اعترف العامل طائعا باستهلاكه جميع مال المضاربة في شؤن نفسه بلا اذن من رب المال يكون ضامنا له وينقلب المال ديناً بذمته واذا باع منزله بمقدار معين من الدين المذكور لرب المال نفذ البيع اذا استوفى شرائطه المعتبرة شرعا ولا يقبل قوله في دعوى الخسارة في المال بتاريخ متاخر عن تاريخ اقراره باستهلاكه لا تناقض والله تعالى اعلم (سئل) في عامل القراض اذا اشترى بمال المضاربة عروضا وقبيل يبيعها بطلب رب المال ماله وتكليف العامل ببيعها حالا والعامل يمتنع من بيعها حالا لعدم ظهور ربح فيه ويتوقع حصول الربح اذا امسكه وباعه به ذلك فهل يجاب العامل لذلك ولا يؤمر بالبيع اذ لم يكن في المال ربح (اجاب) صرحوا بانه ان كان في المال ربح اجبر المضارب على البيع الا ان يدفع للمالك راس ماله وخصمته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن له ان يدفع للمالك راس ماله او يدفع له المتاع براس ماله ولا يلزم رب المال ان يصبر بلا اخذ شيء من المتاع براس ماله او اخذ مقدار راس ماله من المضارب الى ان يبيع المضارب المتاع غاية الامر انه لا يجبر المضارب في حالة عدم وجود ربح في المال بان كانت قيمة المتاع لا تساوي اكثر

١٢٧٤

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٤

٦

مطلب لا يجبر رب المال
على امساك مال المضاربة
وهل يجبر العامل على
البيع فيه تفصيل

١٢٧٤

٢٣

سؤال سنة

٢٩ ١٢٧٥

٢٨ ١٢٧٦

سؤال ٢٦ ١٢٧٧

ذی القعدة ٢٢ ١٢٧٧

من رأس المال على يده حالاً هذا ما يستفاد من عبارات كتب المذهب والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى بضاعة من مال بياضه رجل عقاد على أن يقربها وثلاث
الربح للعامل وثلاثه لرب المال وكل ما احتاجه العامل من البضاعة يشتره برب المال
ويدفع ثمنه من ماله بياضه العامل واستمر على هذا الوجه مدة تزيد على سنتين ثم نقص
سعر البضاعة عن ثمنها وقت الشراء فآخذها رب المال من الدكان بعد تقويمها بالسعر
الحاضر الكاسد وأراد مطالبة العامل بالتفاوت الذي بينهما حسب حصته من الربح
فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث لم يكن للعامل دخل في نقصها وكساده (أجاب)
إذا كان عقد المضاربة واقعاً على البضاعة تكون فاسدة إذا شرطها كون رأس المال
من النقود وإذا فسدت فالربح كله لرب المال والخسارة عليه خاصة وللعامل أجر مثل عمله
لا يزداد على المشروط أن يحصل ربح ولو فرضت صحتها فالربح على ما شرطوا والخسارة على
رب المال إلا أنه إذا كان في المال ربح فإنه يجبر الخسران منه أن يحد الخسران قبل
التفريق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخر بضاعة على أن يعمل فيها مضاربة
وجعل له جزأ معلوماً من الربح فعمل العامل وربح ثم أراد أن يفسخ ذلك فهل يكون للعامل
أجر مثله لا يزداد على ما شرط حيث الحال ما ذكر (أجاب) إذا دفع رجل بضاعة لأخر على
سبيل المضاربة تكون فاسدة والواجب في الفاسدة أجر مثل عمله لا يزداد على المشروط إلا
أنه لو ردّها وقال بعها واشتر بها أو ما ربحت فيبنيان نصفان فباع البضاعة وصار المال نقوداً
تكون مضاربة فإذا عمل فيه فله الربح على ما شرط إلا أن ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو
توكيل ببيع الامتعة ثم إذا صار الثمن من النقود فهو مضاربة بعد ذلك كما في تمكيله رد
المهتار عن جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر معلوماً من
الدرهم ليتجرفه على سبيل المضاربة والربح بينهما مائة مائة فأتجر فيه وربح وقطع
العامل منها الجماعة بثمن مؤجل بسندات عليهم بمحتم نائب القاضي وأخبر العامل رب
المال بذلك فرفض به ثم حل الأجل ولم توجد الجماعة الذين عليهم ذلك المبلغ فأدبر
المال الزام العامل به جبراً فهل حيث أذن رب المال له إذا ما طلقا في التصرف لا يلزم
العامل بذلك المبلغ ولا يجبر على دفعه من ماله (أجاب) نعم لا يجبر العامل على ذلك لأن
الأمر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر مائة درهم
على سبيل المضاربة ثم مات رب المال وسال الورثة المستحقون الخسار عن مال المضارب
المدكورة فاعترف لهم ببقائه عنده وأوصله اليهم بعد طلبهم ثم بعد مدة حصل بينهم
مشاجرة فأنكروا إيصاله اليهم فهل يكون القول قوله بيمينه في الإيصال إلى المستحقين
المدكورين حيث المال في يده أمانة ولم ترتفع بموت المورث المدكور (أجاب) نعم يكون
القول قوله بيمينه في إيصال مال المضاربة إلى ورثة رب المال والحال ما ذكر حيث لا خلاف
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وبناتها آل لهما ميراث عن مورثهما فترجى

ذی الحجة

سنة

٢٠

١٢٧٧

بالنبت و امرته هي وامها بتخلص مال التركة وان يتجرفيه مضاربة بشرط ان ينفق عليه
وعليه الربح ولم يبين للعامل مقدار معين من الربح ولا لهما فهل اذا تجرفيه وخسر ولم
يحصل ربح أصلا و ادعى انه خسر يكون مصداق بقوله ويكون بذلك اجبر الى اجرة مثله
فقط (اجاب) كل شرط اوجب جهالة في الربح او قطع الشركة فيه يفسد المضاربة
كما صرحوا به و صرحوا ايضا باشتراط بيان نصيب العامل من الربح فاذا فقد شرط من
شروطها فسدت و يقبل قول المضارب بيمينه في الخسران اذ لم يكن خائفا لصحة المضاربة
او فسدت وحكم المضاربة الفاسدة ان الربح فيم الرب المال والخسران عليه وللمضارب
اجر مثل عم له ربح اولافى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف اذا لم يربح لا اجر له وهو الصحيح لئلا
تربوا الفاسدة على الصالحة كما نقله في حواشي الدرر والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
في رجل ادعى على اخيه ان له ربحا من المضاربة وان رب المال طلب من
اخ المدعى عليه دفع المبلغ المذكور له كونه لم يعطه ربحا هذه المدة الماضية فوعده ان
يدفع له نصف المبلغ في مدة معلومة والنصف الاخر في مدة اخرى ولم يدفع له شيئا من
ذلك وان اخا المدعى عليه توفي وانحصر ارثه في زوجته و بنتها منه وفي المدعى عليه ثم
ماتت بنته المذكورة عن عمها ووالدها وبقى ما تركه المتوفى المذكور تحت يد المدعى
عليه وانه يطالب به بدفع المبلغ المذكور ثم ان المدعى عليه اعترف بان اخاه اخذ المبلغ
المذكور من المدعى المذكور على سبيل المضاربة وانه يتار يخ متاخر عن تاريخ الوعد
المذكور تعدى على اخيه اصول في منزله فضر به بالارصاص واخذوا الامتعة التي في
المنزل ومن جلتها مال المدعى المذكور وان المدعى قبل وفاة شقيقه حضره وسأله عن
المبلغ المذكور فاخبره بعدم الوعد المذكور به لا كما مع الامتعة التي اخذها الاصول
فهل اذا اقام المدعى عليه بينة على قول اخيه المتوفى في ذلك التاريخ قبل وفاته ان مال
المضاربة هلك على هذا الوجه يكون هلاكا على رب المال وليس على المضارب في تركه
شيئا منه ولا على ورثته و يمنع رب المال من المعارضة لورثته (اجاب) اذا اقام وارث
المضارب بينة ان المضارب قبل موته اخبر بضاياع مال المضاربة على الوجه المشروح بتاريخ
متاخر عن تاريخ الوعد بدفع المال له ولم يوجد ما يوجب كونه ديننا على المضارب
لا يكون المال مضمونا في تركته بدون وجه شرعي ويفوت بذلك التجهيل للمال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مبلغا معلوما من الدراهم ليتجرفيه مضاربة
وله ثلث الربح ولرب المال الثلثان فالتاجر العامل وحصل في المال ربح وقسم بينهما ولم
تفسخ المضاربة وبقى المال تحت يد العامل يتجرفيه مدة فطلب رب المال من العامل
المجاسبة على الربح في بعض المدة المذكورة وطلب من العامل هو ومن حضر معه انه يلتزم
بما على الناس من مال المضاربة وبما خسر منه في بعض المدة واخذ مائة من ربح المدة
المذكورة فهل اذا التزم العامل بذلك لا يلزمه شرعا ويرد ما اخذه رب المال والعامل من

٢٧

١٢٧٧

الربح ليجبر به راس المال ولا يلزمه شيء من الخسران ويصدق في مقدار الربح والخسران
بيمينه ولا يكون طلب الماسبة على الربح فسخا للمضاربة (اجاب) اذا لم يخالف
المضارب في مال المضاربة وباع نسيئة وضمن الثمن عن بذمته لا تصح كفالته ولا يلزمه
الخسران بل اذا حصل قبله ربح واقسماه ولم يفسخ عقد المضاربة ترادا الربح ليجبر
الخسران منه فان زاد الربح فهو بينهما على ما شرطوا وان زاد الخسران فهو على رب المال
خاصة حيث لم يوجد من المضارب ما يوجب عليه الضمان من تعدا وتقر يط والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اخذ من امرأة قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفه وكلما
وجد من الربح يكون بينهما مال الكل منهما النصف وصار يعمل فيه ثم ربح وتقسيم
الربح بينهما على ما شرطوا ولم يفسخ المضاربة المذكورة واخذت منه قدرا معلوما من الدراهم
من اصل مال المضاربة المذكورة وعمل في باقية وخسر فيه بحال حياتها ثم ماتت المرأة
المذكورة عن ورثة فهل والحال هذه يقبل قول المضارب المذكور فيما خسر من مال
المضاربة المذكورة وفيما دفعه لها من الربح حال حياتها ويرد ما اخذ من الربح الى مال
المضاربة (اجاب) نعم يقبل قوله في ذلك بيمينه اذا لم يكن خائنا ويرد الربح المقسوم
ليجبر الخسران منه حيث لم يفسخ قبله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا
معلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة في الرقيق فاشترى وتجرف في المال وربح ومات بعض
رقيق باقية سماوية لا تدخل للمضارب فيها وخسر المال بسبب ذلك فهل يجبر الخسران
بالربح واذا ازم رب المال العامل به وكتبه عليه في كاذب لا يلزمه ويصدق في قدر الربح
والخسران بيمينه لا سيما ولم يكن عند رب المال بينة تشهد له بانه قرض او دين شرعي وانما
شهادته قيمة الحجابة التي هلكت وماتت بلا ثبوت تعد ولا تقرط (اجاب) اذا اعترف
من كتب له العامل عند هذا المقدار انه خسران مال المضاربة الحاصل بدون تعد ولا
تقرط من العامل لا يكون له مطالبة العامل به اذا لضمان على العامل والحال هذه
بخلاف ما اذا لم يتحقق ذلك بطريق شرعي وكتب العامل ان بذمته دينان فلان كقرض
مثلا فانه يؤخذ باقراره بحسب الظاهر ويؤمر بادائه الى المقر له حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا لاخر قدرا معلوما من الدراهم ليعمل فيها على
وجه المضاربة وكلما يسره الله من الربح يكون بينهما ماضفين فصار العامل يتجرف في المال
المذكور مدة طويلة وكل سنة تصير فسخة الربح بينهما مع بقاء رأس المال في يد العامل
ثم مات رب المال وقام ولده البالغ الرشيد مقام والده وجرى عقد المضاربة بين العامل
المذكور وبين ولد المتوفى المرقوم كما كان بين والده في حياته وصار العامل يتجرف في
ذلك المال ويقسم الربح بينهما ثم اشترى براس المال حبوبا من قول وقمح وغيرهما
ووضعهما في اماكن مأمونة ليتجرفها فحصل فرق عام للبلد بسبب ذلك الفرق حصل
التلف لجميع الحبوب من غير تقرط فهل حيث كان العامل امنيا ولم يحصل تقرط

في القعدة

١٢٧٩

٧

شوال

١٢٨٠

٢

محرم
١٦

سنة
١٢٨١

ولا تعد في رأس مال المضاربة لاضمان عليه (أجاب) اذا هلك مال المضاربة أو بعضه بدون تعد ولا تغريط من العامل وقد اقتسمما الربح بينهما بدون فسخ للعقد فانهما يتزادان الربح الذي اقتسماه ليحبر منه الهالك من رأس المال فيأخذ ربح المال ثم ان بقي شيء بعد رأس المال اقتسماه على الشرط والا فلا وان لم يغبر رأس المال فلا ضمان على المضارب فيما بقي من رأس المال الهالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر مبلغا معلوما من الداهم ليتجر فيه على سبيل القراض الشرعي والربح بينهما وكتب عليه رب القراض بذلك سند اشريعا وفيه شهود من المسلمين ثم ان العامل التجرور ربح وتخلص رب القراض من العامل واخذ منه السند المكتتب عليه والان اراد صاحب مال القراض الرجوع على العامل ومطالبة بدواهم القراض وان ذكر انه تخلص منه فاهترف العامل له بذلك القراض والتجارة فيه على الوجه المذكور وادعى انه خالص به وانه استلم منه السند المكتتب عليه بذلك واقام عليه بينة بالتخلص به ولكن شهدا تهما لم تكن في السند وقت استلام العامل له من صاحب القراض فهل اذا كان في السند اسم اناس غائبين لا يتوقف الحكم على شهادتهم ويكتفى بشهادة الشهود الحاضرين الشاهدين بالتخلص ولو لم تكن شهادتهم مكتوبة في السند المذكور (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينه في دعواه ومال المضاربة الى رب المال بدون بينة اذا لم يكن خائفا اذا الامين يقبل قوله بيمينه في رد الامانة الى ربه او لا يتوقف على شهادة البينة بذلك اصلا فضلا عن كون اسمائهم مكتوبة في سند المضاربة الاصلى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم مضاربة وشرطا ان يكون لرب المال ثلث الربح وللمضارب ثلثه ولن يعمل معه ثلثه ثم عمل المضارب المذكور في المال وحصل خسران قدر معلوم من اصل المال من غير تعد منه ولا تغريط ولا مخالفة فطالبه رب المال بما يخصه من الخسران وقال لا يلزم مني فتخاصم معه فدخل جماعة بينهما والزمو المضارب ان يدفع نصف الخسران فالتزم بذلك على يدي بينة وكتبوا عليه سندا صوريته التزم فلان ان يدفع نصف الخسران فلان فهل والحال ما ذكر لا عبرة بهذا الالتزام شرعا حيث انه التزم ما لا يلزم ويكون الخسران على رب المال (أجاب) نعم لا عبرة بهذا الالتزام ولا يلزم المضارب فيه شيء بدون وجه شرعي كوجود ربح سابق بدون فسخ للعقد فانه والحال هذه يردهما اخذ من الربح ليحبر الخسران منه او كونه متعديا في مال المضاربة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الداهم ليعمل فيه مضاربة تجزى معلوم من الربح فاشترى به اخشابا ومات المضارب قبل بيعها فهل يكون للقاضي ان يجعل وصيا عنه يبيعها ويوفي رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصة المضارب غراما ولا يكون لرب المال أن يستقل ببيعها وحده ولو راجحة (أجاب) في الدر المختار عن البرازية مات المضارب والمال عروض باعها وصيه وفي

رمضان
٢٠

١٢٨٢

رجب
٢٧

١٢٨٣

شعبان

٧

١٢٨٣

فى القعدة سنة

٢٥ ١٢٨٣

فى الحجة

٦ ١٢٨٣

جادى الاولى

٢٥ ١٢٨٤

عواشيه وقيل ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كليهما وهو الاصح لان
الحق كان للمضارب ولكن الملك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون
الامر اليهما انتهى وفي الهندية وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا او
دنا نير فارادى المال أن يبيعهما ربحته لم يكن له ذلك والذي يلى بيعها ووصى المضارب
لم يكن له وصى جعل القاضى له وصيا يبيعهما فيوفى رب المال رأس ماله وحصة من
الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرما وه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى
لاخر مال على سبيل المضاربة ليتجرفيه والربح بينهما نصفان وشرط رب المال على
العامل انه اذا ضاع المال يكون الاخذ ضامنا له وضمنه وجل آخر فى مال المضاربة فعمل
المضارب فى المال فهلكت اعيان التجارة جميعها بالموت حيث كانت مواثيق بلون
ولا تغريط فهل والحال هذه تكون الخسارة على رب المال ولا يكون المضارب ولا
كفيله ضامنين لشي من ذلك (اجاب) نعم تكون الخسارة والحال ما ذكره لرب المال
خاصة ولا ضمان على المضارب فيما هلك من مال المضاربة ولا على كفيله وشرط الخسارة
باطل كالكفالة بما لها وهذا حيث لا تعدى منه ولا تغريط والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) فى رجل اشترى صمغاور يشامن ريش النعام وجالا وغير ذلك بثمن معلوم بمائة
لنفسه فاتفق معه رجل آخر على ان يضاربه فى العروض المذكورة ويكون الربح بينهما
بينهما نصفين ولم يبيع المشتري نصفهما منه فهل تكون المضاربة المذكورة فاسدة
باعت المشتري المذكور العروض المذكورة وحده ووربح فيها يكون الربح لخاصة
الرجل المذكور بحيث لم يعمل معه اصلا لكونه عاجزا بمرض به (اجاب) نعم تكون هذه
المضاربة المعقودة على العروض فاسدة وحكم المضاربة الفاسدة ان المضارب يستحق
المثل ان عمل فيها والربح كله لرب المال كما ان الخسارة كلها عليه بحيث لم يعمل المضارب
المذكور شيئا لا يستحق اجرا على رب المال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
فى رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم مضاربة والربح بينهما ورضى العامل
واشترى به بضاعة وباعها ورجعت وقسم الربح بينهما بحكم الشرط المذكور ثم اشترى
العامل المذكور بضاعة اخرى قبل فسخ المضاربة وحصل فيها كساد واراد رب المال
اخذ ماله من يد المضارب وان يلزمه بالبضاعة لانه لم يصر فيها لنفسه ببحث الاخذ
متعللا بانه وقت عقد المضاربة شرط عليه انه متى اراد اخذ ماله ياخذ منه من يرضى
يكون ملزوما بالبضاعة فهل اذا تحقق ما ذكره يكون للمضارب بيع البضاعة
الخاضرة فان حصل فيها ربح يربح بينهما بحكم الشرط المذكور وان حصل فيها
يضم الربح السابق لراس المال وما حصل من الخسارة يضيع على ربه ولا غرابة على
المال بذلك وما الحكم الشرعى فى ذلك (اجاب) نعم للمضارب بيع البضاعة لانه
الخسران لكون الربح حقه وانس لرب المال فمضارها والمال عروض بخلاف

جمادى الاولى سنة

عزل رب المال المضارب والمال عروض فله بيعها ايضا ولا عبرة بهذا الشرط لكونه فاسدا او المضاربة لا تقسده فاذا باع المضارب العروض حتى صار ثمنها من جنس رأس المال وظهر فيها خسران تراد الربح السابق حيث لم يفتح ليحجر الخسران منه فان بقي شيء قسم بينهما وان زاد الخسران فهو على رب المال خاصة حيث لا تعدى من المضارب والله سبحانه وتعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك بضاعة دفعها الرجل وأمره ببيعها ليتجر في ثمنها مضاربة على ان للمالك الثلثين في الربح وللعامل الثلث فباعها العامل واتجر في ثمنها وربح المال فطلب العامل نصيبه الذي هو الثلث من الربح فامتنع من ذلك رب المال وقال ان المال كله لي ولك فيه أجر المثل لان المال أصله كان بضاعة والمضاربة لا تصح عليها فهل اذا تحقق ان المالك أمره ببيعها والاتجار بعد بيعها في ثمنها على سبيل المضاربة تكون هذه مضاربة صحيحة ويؤمر رب المال باعطاء الثلث للعامل من الربح لا اجر المثل (أجاب) اذا عقدت المضاربة في العروض تكون فاسدة اذ من شروطها كون رأس المال من الاثمان الا انه لو دفع رب المال عروضه الرجل وأمره ببيعها ثم يعمل في ثمنها مضاربة يجوز اذا حصل بيعها ثم عمل في ثمنها وهي الحيلة في جوازها واذا أصبحت للعامل ما شرط له من الربح حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل أخذ من آخر مقدارا معلوما من الدراهم ليتجر فيه على وجه المضاربة الصريحة واشترط شروطا معلومة لهما منها ان يكون الربح اثلاثا للثالث لصاحب المال والثلثان للمضارب ومنها اباحة المالك للمضارب ان يتجر بنفسه أو بما ذونه وان يخاطبه بمال آخر على سبيل الشركة مع صاحب المال الاخر وابعاد له عدم الخط وان يتجر في اى صنف من اصناف البضائع ثم ان ذلك المضارب أخذ من رجل آخر مقدارا آخر من الدراهم على سبيل الشركة والشروط كالسابقة فخلط المضارب أحد المالين بالآخر واتجر فيهما بحسب الاذن من صاحبي المالين فحصل ربح ولم يتجر بحسبة على ذلك الربح بين المضارب وصاحبي المالين ثم ان صاحب المال الاول طلب من المضارب قدرا من ماله لقضاء مصالحه فدفعه المضارب للمالك ثم اتجر المضارب في المال الباقي بعد ذلك قبل قسمة الربح بدون فسخ لل عقد وحصل خسران بسبب تنازل الاسعار بدون تعد ولا تغريط فطلب صاحب المال الثاني من المضارب ماله فأخبر المضارب المذكور المالك بالخسران فتحاسبا واعطاه حقه ورضي بما يخصه من الخسران وقنع به وطلب صاحب المال الاول ماله من المضارب فأخبره بالخسران فانكر المالك الخسران وادعى عدمه وأنكر القدر المدفوع له ايضا فهل والحال هذه القول قول المضارب يمينه في دعواه الخسران ودفعه للمالك القدر المذكور واذا قلتم بقبول قول المضارب يمينه في دعواه الخسران ودفعه للمالك القدر المذكور فهل يختص المالك بالخسران بلذ كور بعد خسران الربح السابق حيث كان الواقع ما هو مستطور (أجاب) نعم يقبل قول المضارب يمينه في دعواه الخسران ودفعه القدر المذكور لرب المال

١٢٨٥

٢٢

صفر

١٢٨٧

سنة جادى الاولى

لا ضمان عليه فيما خسره المال حيث لا تعدى منه ولا تقريظ ولا يضمن بالخلط ولا
بالشركة مع آخر حيث كان ذلك باذن رب المال كما صرحوا به في تنقيح الفتاوى
الحامدية ولا يخلطه أى مال المضاربة بماله الا به أى باذن المالك او بعمل برأيه فيستند
بمجهوزة المضاربة والخلط أما المضاربة فلان الشئ لا يتضمن مثله فلا بد من التنصيص
عليه والتفويض المطلق وأما الخلط فلان المالك لم يرض بشركة غير المضاربين
في الملتقط انه لولم يرض للمضارب اعمل برأيه وكان عرف التجار في ذلك البلد ان
المضارب بين يخلطون الاموال والمالك لا ينهون عنه وعلى هذا التعارف فانه لو خلط
المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربته
ولا ان يشترك شركة عنان أو مفوضة ولا ان يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو لم
كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيه كان له ان يدفع الى غيره مضاربته
ويشارك ماله بمال المضارب به خاتمة من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز انتهى وان
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجر فيها واشترط له الثلث في
الارباح في مقابلة سعيه فاشترى المضارب بضاعة ومكثت مدة ثم تنازلت الاسعار فأتى
تبيين لرب الدراهم ذلك احضر المضارب وأخذ عليه كتابة واشترط فيها أن يكون على
المضارب في الخسران بقيمة ماله في الارباح ان لو وجد ربح فله اذا كان الامر كما
في السؤال وخسر بعض المال بتنازل الاسعار ولم يوجد ربح أصلا لا يلزم المضارب به ولا
غيره بالكتابة المشترط فيها على المضارب في الخسران بقيمة ماله في الارباح ام كيف
الحكم (أجاب) شرط الخسران على المضارب باطل والمضاربة على حالها فاذا حصل
خسران في مال المضاربة بدون تعدى ولا تقريظ من العامل بل كان بتنازل الاسعار
ونحوه لا يضمنه المضارب ولو شرط عليه ذلك فلا يطالب العامل بشئ من الخسران
الذي كور حيث لم يوجد في المضاربة ربح سابق أصلا قال في الدرر من كتاب المضاربة
نقل عن الجلالية كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة فيه يفسدها ولا
بطل الشرط وصح العقد اعتبارا بالو كالة قال في حواشيه للسيد الطحطاوى قوله والاحكام
الشرط أى ان لم يكن واحدا منهما كاشتراط الخسران على المضارب اهـ حتى ان
هاتين ماجوى اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى زوجها مبلغا من الدراهم
معلوم القدر والصنف على سبيل المضاربة على ما شرط وتحرر بذلك سند من الزوج
زوجته ثم بعد مدة طويلة سافر الى الحجاز ومات هناك ولم يسبق منه محاسبة زوجته
مال المضاربة ولا ارباحها ولم يبين انه اتجر أم لا بل مات مجهلا لمال المضاربة فهل والحمد
لهذه يكون المبلغ الذي كور ديناً للزوجة في تركه زوجها الذي كور مضمونا بموته مجهلا
كان ماذ كرنا بتابعه موته بالوجه الشرعى (أجاب) نعم ينقلب مال المضاربة ديناً للزوجة
المضارب بموته مجهلا لماله ويكون مضمونا والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٨٨

١٠

وجب

١٢٩٦

٢١

سنة ذى القعدة

من الرجال يملك كل منهم مبلغا معلوما من الدراهم عقدا والشركة فيه على ان يكون لكل منهم جزء معلوم فيما خرج من الربح ثم ضروا اليهم رجلين ليعملوا معهم بايديهم ما ليس منهم ما مال بل مال الشركة بيدها وبابه وشرطوا لهما جزأ معلوما من الربح ثم سافرا جميعا بقصد التجارة على هذا الوجه واشتروا أول بضاعة وباعوها وخسروا فيها ولم يخرج شئ من الربح ثم أراد ارباب المال تضمين ذينك الرجلين جزأ من الخسران الذي حصل من بيع تلك البضاعة فهل يكون الخسران عليهم دون الرجلين (أجاب) نعم يكون الخسران على ارباب المال ولا ضمان على المضاربين المذكورين والمحال ما ذكر بالسؤال بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل) في مضارب مات وله وصي مختار من قبله وفي المال عروض بعضها تحت يد رب المال فهل تنضم المضاربة بالموت واذا قلتم بانفساخها فن يتولى البيع لتلك العروض هل هو رب المال أو الوصي او هما معا واذا قلتم بالبيع لاحدهما فقط اولهما معا فما الحكم في الربح الناض من السلعة الموجودة تحت يد رب المال (أجاب) ليس لرب المال بعد موت المضارب والمال عروض الا انفراد ببيعها وانما الاختلاف في كون وصي المضارب يتفرّد بذلك او يشاركه رب المال في البيع حتى يصير المال نقدا من جنس رأس المال اظهر الربح من عدمه فان ظهر ربح في المال اقتسماه على حسب الشرط قال في الدر المختار من المضاربة مات المضارب والمال عروض باعها وصيه وفي حواشيه لان العزل لا يمكن حينئذ في المضارب فلا يجري على وصيه وقيل ان ولاية البيع تكون لرب المال ووصي المضارب كليهما وهو الاصح لان الحق كان للمضارب وان كان الملك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر اليهما انتهى قلت فلو لم يكن له وصي هل يستبد المالك بالبيع او ينصب القاضى وصيا يبيع معه الظاهر نعم حموى والذي في الهندية فان لم يكن له وصي جعل القاضى له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصّة المضارب من الربح غراماؤه اى ان كان له غراماء فغراماء المضارب لا يأخذون عروضها لانها مال الغير انتهى والله تعالى أعلم

• (كتاب الوديعة) •

(سئل) في رجل اشترى بقرة وأرسلها مع آخر لبلدة فضاغت من المرسل معه من غير تقصير فهل لا تلزمه (أجاب) لا ضمان على الرسول المذكور حيث ضاغت البقرة منه بدون تقريط ويصدق في دعوى الضياع بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة دراهم في صرة أمانة قوضعتها في مخلاة مع دراهم لها في صرة أخرى ثم نزلت في المركب مع رب الامانة وتوجهت الى السفر فنزل عليها اللص فشرط المخلاة وأخذ دراهم الامانة بصرتها فقط دون المرأة المذكورة وذلك من غير تقريط ومن غير تعد فهل

١٢٩٦

٤

شعبان

١٣٠١

٣

فى الحجة

١٢٩٤

٢٨

ربيع الاول سنة

١٢٦٥ ١٩

تضيع على زوجها ولا ضمان على المرأة الامينة المذكورة حيث ضاعت من غير تغريط
ومن غير تعد (اجاب) القول للمرأة المذكورة في دعوى الضياع بيمينها ولا ضمان عليها
حيث لم يثبت عليها رب الامانة التغريط في الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها وبناتها وولدها وترك ما يورث عنها بشرعها فسمعت تركه المرأة وأخذ
الابن نصيبه وأخذت البنت نصيبها مع نصيب الزوج من غير اذنه فآخا الزوج وقال لها
لاي شئ أخذت نصيبي فقالت البنت نصيبك عندي في الحفظ والصون والامانة فقال
الزوج نعم ورضي بامانتها ثم بعد مدة طلب أخذ الامانة من البنت فهل يجب لذلك وهل
اذا ثبت للزوج شئ من الدراهم أو غيرها على البنت بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به
أم لا (اجاب) للزوج أخذ ما خصه من تركه زوجته من يده التركة وما أنبت به بالوجه
الشرعي على البنت المذكورة يقضى له به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبتين وترك ما يورث عنه شرعا من نخل وأرض زراعة وبعد قسمة التركة اراد الابن
المذكور السفر الى بلاد الحجاز فترك نصيبه الذي يخصه في يد أولاد احدي اختيه
المذكورين حتى يرجع من غيبته وللابن ابن ابن عمير يد الآن منازعة أولاد أخت
الغائب وأخذ ما يستحقه عن والده منهم متعللا بأنه أولى وأحق منهم والحال ان الغائب
حي ومعه أولاد فهل لا يجب لابن ابن العم لذلك ولا يكون له منازعة أولاد أخت الغائب في
نصيبه (اجاب) لا معارضة لابن ابن العم فيما أودعه الرجل المذكور قبل سفره تحت يد
أولاد اخته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابن قاصر آل له مبلغ معلوم
من الدراهم بطريق الميراث عن أمه وصار المبلغ تحت يد أبيه ثم مات الاب عن ابنه هذا
وعن ابن وبتين آخرين وزوجة فهل يكون للابن بعد بلوغه رشيدا أخذ المبلغ الذي
خصه من أمه بالميراث حيث كان مقيدا بدفتر القسام ومات الاب وهو معلوم به قبل موته
ولا يدخل في ميراث الاب بل يخص به الابن المذكور ويقاسم بقية ورثة أبيه فيما تركه
الاب مما هو مخلف عنه (اجاب) للابن بعد بلوغه رشيدا أخذ ما خصه من تركه أمه اذا
ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وليس لباقي ورثة أبيه مشاركة فيه والحال ما ذكر والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة وضعت عند بنتها أمانة ثم ماتت البنت فادعى زوجها ان
هذه الامانة ملك لها فهل اذا أقامت أمها المذكورة بينة على ما تدعيه يقضى لها بها
ويمنع الزوج (اجاب) اذا ثبت ملك الام فيما كان تحت يد بنتها بالوجه الشرعي
يقضى لها به ولا يكون ميراثا عن البنت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها
أمتعة أمانة ووديعه لغيرها جعلتها هي وموخر صداقتها وبنقة عدتها للزوج في نظير طلاقها
منه فهل اذا حضر صاحب الوديعه من غيبته يكون له مطالبة زوج المرأة المطلق لها بامتنعه
وأخذها منه بعد ثبوت الملك له فيها بالبينه الشرعية (اجاب) لرب الوديعه المذكور
أخذها من هي تحت يده بعد تحقق الملك له بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم

ربيع الثاني

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٢٦

جمادى الاولى

١٢٦٥ ٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٩

(سئل)

جمادى الثانية سنة

(سئل) في رجل يملك حلقا من الذهب أعطاه لرجل آخر ليتره في سوق كذا ووضع في جيبه من داخل ثيابه فبعد وصوله الى السوق وجده قد ضاع من غير تعد ولا تقرب منه فهل يصدق بيمينه في ضياعه ولا يكون له به مطالبة به (أجاب) نعم يصدق الرجل المذكور بيمينه في دعوى الضياع ولا ضمان عليه حيث لم يثبت عليه التعدي أو التقريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة تملك حلياً دفعت له والدها ليحفظه في حرزه فوضعه الاب في حرز منته فضايع من غير تعد ولا تقريط مع بعض مصاغ لا مهاقر ففعله الزوج لذي شوكة فكتبه عليه فها راعنه بالحبس المديد فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعمل بتلك الكتابة ولا يلزم الاب المذكور بمصاغ بنته المذكور (أجاب) اذا اودعت المرأة حلياً لها عند والدها وضاع منه بدون تقريط لا يكون مضمونا عليه ويصدق في دعواه الضياع مع اليمين ولا يصح التزامه بدله والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت زوجتها لشخص ولتلك المرأة بعض أمتعة وضعتها عند بنتها أمانة لا على كونها جهازا لها خوفا على الأمتعة من بنت لها أخرى ثم بعد مدة طلبت الام المذكورة الأمتعة منها فادعت انها ملكتها لها فانكرت دعواها فهل يكون القول قول الام ما لم تثبت البنت التملك لها (أجاب) نعم يكون القول للام بيمينها حيث لا يثبت للبنت المذكورة على التملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عند آخر أمته من الدراهم لا يعلم قدر عددها الا من غير اشهاد عليه ثم بعد ذلك أخذها ربهام منه بدون بينة أيضا ولا أن ينسكرا أخذها منه ويريد مطالبة بها فهل يصدق الامين بيمينه في ردها لربها ولا يكون له مطالبة بها (أجاب) نعم يصدق الامين المذكور بيمينه في دعوى رد الأمانة لربها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع له آخر ساعة وأمره ان يعطيها الى شخص عينه له ليصلح ما فيها من الخلل فوضعهما في جيبه وذهب بها الى الشخص المذكور فلم يجد فيه فرجع وعادله ثانيا فضايعت منه في الطريق ولا يدري كيف ضاعت فهل لا ضمان عليه حيث كانت في جيبه ولم تقريط (أجاب) نعم لا ضمان حيث لم يثبت التقريط في الحفظ ولا التعدي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت زيارته سيدى أحمد البدوى في المولد وصحبتهما ثلاثة رجال وامرأتان وعند الزيارة أرادت دفع خلتها الرجل ليحفظه فامتنع عن استلامه خوفا عليه ثم أغلظت عليه ووضعت في جيبه وقالت له ان ضاع هو لى وان بقى هو لى بحضرة الرجال والمرأتين فشق السارق جيبه وأخذ وقت الزيارة وعند خروجه من المقام وجد جيبه مشقوقا بحضرة الرجال والمرأتين والان تدعى بأنه عارية وتريدان تطالبه بدله فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية لا تجاب لذلك ولا يكون لها مطالبة الرجل المذكور بدله حيث لم يحصل منه تعد ولا تقريط في ضياعه (أجاب) لا ضمان على الرجل المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي والتقريط بل يفرق بين كونه وديعة أو عارية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دراهم وله عليه وثيقة فاراد رب

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٩

رجب

١٢٦٥

٢٢

شعبان

١٢٦٥

٢

شوال

١٢٦٥

١٤

ذى القعدة سنة

١٦ ١٢٦٥

ذى الحجة

٧ ١٢٦٥

٢٣ ١٢٦٥

ربيع الاول

١٣ ١٢٦٦

جمادى الثانية

٢٣ ١٢٦٦

مطلب نرج المودع
وترك الباب مفتوحا ولم
يكن في الدار احد من

الدين ان يستخلص ذلك الدين فارسل رسول له واعطاه الوثيقة لاجل استخلاص
ذلك الدين فتوجه اليه وطلبه منه فعرفه بان لادين عليه فتوجه معه الوثيقة لاجل
ان يسلمها الى ربها فضاقت منه قبل وصوله اليه فهل والحال هذه لا يضمن الدين الذي
فيها خصوصا ولم يحصل منه تقرير في ضياعها (أجاب) لا ضمان على الرجل المذكور
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لخادمه الاجير الخاص به مبلغا من
الدرهم ليصرف منها في لوازم امره على حسب ما يامر به فصار الاجير يصرف وينفق منها
ما يامر به المودع به وضاع منها قدر معلوم يبلغ نحو مائة وستة وستين قرشا وذلك القدر سرق
منه من جيبه مع بعض دراهم للاجير فامتنع المودع من دفع اجرة شهر للاجير من اجرة
حيث ضاع منه القدر المذكور فهل لا يضمن الاجير ما ضاع من مال المستاجر بدون
تقرير ولا تعد منه وليس له مطالبة ببدل ما ضاع منه ويجبر شرعا على دفع ما ترقب له
من الاجرة بضمنه موجه المذكور (أجاب) لا ضمان على الخادم المذكور حيث كان
الامر ما هو مسطور وعلى موجه دفع ما عليه من الاجرة وليس له الامتناع عن ذلك والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى آخر جانب حرير امانة وامره ان يسلمه
لرجل معين في جهة عياله فاخذ الامين وسلمه للرجل الذي عينه له بحضرة رب الامانة
ثم بعد مدة من الزمان ادعى رب الامانة على الامين ان الامانة باقية عنده فهل لا عبرة
بدعواه ويصدق الامين في دعواه الدفع بيمينه (أجاب) القول للامين المذكور
بيمينه في دفع الامانة لمن أمر بدفعها اليه ان ثبت الامر بالدفع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل دفع قطينتين لرجل ليوصلهما الى شخص معلوم فباعهما المودع اليه لشخص آخر ولم
يسلمهما لمن أمره ماله كما بال تسليم اليه وذلك بدون اذن مالكهما فهل اذا اخبر
المالك ببيعهما وعلم به ولم يرض بذلك يكون له مطالبة المشتري لهما من الرسول المذكور
بردهما الوفاقتين وبيعتهما لو هما السكتين حيث لم يرض ببيعهما من رسوله ولازم المشتري
بدفع قيمتهما للمالك حيث اختار تضمينه دون البائع المذكور وكان معترفا بشرائه لهما
من رسول المالك وبأنهما ملكه (أجاب) للمالك تضمين المشتري حيث كان البيع
بدون الاذن والاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ساعة ليوصلها الى
محل معلوم فحصل له عذر فدفعها لآخر ليوصلها اليه وألبسه خنزيرها في رقبته فانخرجه
من رقبته ووضعها في خزامه وهو خزام صغير ليس خزامها وادعى بعد ذلك ضياعها فهل
يلزمه قيمتها (أجاب) لا يضمن مودع المودع حيث لا تعدى منه فيضمن الاول فقط
بالدفع الى غير من في عياله ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمانا واذا حصل من
الثاني تعد فهو ضامن أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عند امرأة دراهم
امانة على يديها ثم بعد أيام فتحت المكان الذي فيه الامانة وأخذت بعض ثيابها وتركت
الباب مفتوحا وخرجت الى بيت أهلها من غير عذر ولم تستعطف أحدا عليها فاسأل الرجل

سنة شعبان

١٢٦٦ ٢٦

عن دراهم زوج تلك المرأة ففتش في المكان فلم يجد هاهل تكون تلك المرأة مفرطة بذلك وتلزمها تلك الدراهم (أجاب) اذا خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لولم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حصى الداخل كما في الانقروية من الوديعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جانبنا من البقعة الخام من الميرى واستلها ثم أودعها عند رجل واتفق معه انه عند حلول مولد سيدي أحمد البدوي يستلمها منه فتصرف المودع في بعضها بالبيع من غير علم المالك ومات المودع وعليه ديون لا تفي تركته بها فهل يكون المالك أسوة الغرماء فيما تصرف فيه المودع واذا ظهر في التركة بعض ما أودعه يكون للمالك أخذ به بعينه ولا يكون للغرماء حق فيه حيث كان من عين وديعته (أجاب) ما تحقق بالوجه الشرعي انه وديعة تحت يد المالك يكون له به أخذها وليس لغرماء المودع ولا غيرهم معارضة فيه وما استلمه المودع من الوديعة مضمون عليه بقيته تؤخذ من تركته كسائر الديون والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة

رمضان

١٢٦٦ ١٧

دفعتم لارأة دلالة دبوس الماس تبعة لها فضايع من الدلالة من غير تفریط ولا تعد فهل اذا لم يثبت عليها تفریط في حفظه ولا تعد تصدق في ذلك ولا يلزمها ضمان والحال هذه (أجاب) سئل العلامة خير الدين الرملي عن دلال ادعى ضياع المتاع هل يضمن أم لا و يقبل قوله بيمينه فاجاب هو أمين لا يضمن بالضيايع والقول قوله فيه بيمينه اه وفي الانقروية من أوائل فصل في ضمان الاجير المشترك والخاص عن المحيط ان الخاص والدلال اجير مشترك وعليه في ضمانه لما هلك في يده بلا عمله الخلاف وهو عدم الضمان على قوله والضمنان على قولهما واقتا بعضهم بالصلح على النصف وهو اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في شخص أودع عند آخر متاعا ووضع المودع في حزمته

شوال

١٢٦٦ ٢٥

وبعد مدة جاء عنده ضيف رجل غريب ونام معه في الحرز المذ كود فسرق المتاع وهرب ولم يعلم له مكان فهل لا يلزم به المودع ولا يعد مقصرا بادخال الضيف في الحرز (أجاب) حيث وضع الوديعة في حزمته لها وسرقت من غير تفریط في حفظه لا يكون ضامنا ولا ضمانا على المودع بادخال الضيف الحرز معه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع دراهم عند زوجة أخيه بغير شهود ولم يصدر منه اقرار بهذه الوديعة في مدة حياته لاحد

محرم

١٢٦٧ ٢٧

مطلقا وبعد وفاته احضرت الدراهم وسلمتها لاحد اولاده وأخبرته بان أباه كان أودع هذه الدراهم عندها فهل اذا قال بعض الورثة ان مورثنا أودعها أكثر من هذه الدراهم وأنكرت ذلك ولم يقيموا بينة على دعواهم يكون القول قولها مع يمينها ويمنعون من دعواهم هذه (أجاب) القول لازمة المذ كورة مع اليمين في قدر ما بيدها من الوديعة حيث لا بينة لباقي الورثة على مدعاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر مبلغا من الدراهم وكتب به سنداً ثم توفي وأقام على تركته وأولاده أكبرهم وصيافا أخذ الوصي من تلك الدراهم مبلغا وأبته في السند وأختصام المبلغ بعد ذلك ولم يكتبه ثم

ربيع الثاني

١٢٦٧ ١١

بعد ذلك سأل احد اخوته على يد قاضي ناحيتهم وبينه تشهد بذلك عن تلك الوديعة فقال اني استلمتها جميعا وصارت في ذمتي من تركه والدي وصار المودع خالصا منها ثم بعد مدة توفي الوصي وأقام وصي - يا على أولاده فظفر الوصي بالسند فلم يجد فيه دفع المبلغ الثاني وأراد الرجوع على المودع فهل اذا ثبت اقرار الوصي باستلام الوديعة بتما مها على يد القاضي وشهادة البينة قبل موته لا يكون لوصيه رجوع على المودع ولا عبرة بعدم كتابة الاستلام في السند عند دفع المبلغ الثاني (أجاب) ليس لمودع ميت ومديونه الدفع لمعنى الايصاء قبل ثبوت انه وصي فاذا دفع المودع الوديعة للوصي بعد تحقق وصايته برئ و يقبل قوله في الدفع الى وصي المودع بيمينه في براة نفسه واقرار الوصي بقبض الوديعة على يد القاضي حجة عليه يعامل بموجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دراهم معلومة القدر وموضوعة امانة ووديعة تحت يده فوجده طلبها منها فانكرتها امرارا ثم أقام عليها البينة التي استلمت الدراهم منه بمحضرتهم فادعت انها دفعته اليه بعد انكارها فهل اذا لم تقم عليه بينة بالدفع له تؤمر بدفعها له بعد ان تحلفه يمينيا بالله اذا لم يعترف باخذها منها (أجاب) تؤمر المودعة المذكورة بدفع ما ثبت عليها من الوديعة ما لم تثبت دفعها اليه بالبينة الشرعية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لرجل تاجر دراهم معلومة القدر ليوصلها لابييه في بلده ويأخذ عليه سند بالتسليم بختمه فبعد مدة نجس سنوات حضر الامين المذكور بمصر فطلب رب الامانة المرسله معه السند الذي اخذه من ابييه فاخبره بانه دفعها لرجل في الطريق ليوصلها لابييه في بلده والحال ان الرجل الذي يدعي انه سلمها له مات قبل ان يوصلها وانها لم تكن فافكر رب الامانة دعواه فهل باقراره بانه دفعها للغير عن ابييه في عياله ولا وكيلا عنه ولا شريكا له بغير اذن ربهما لغير ضرورة شرعية يكون ضامنا لها ويكون لربها مطالبة بها حيث تحقق انه لم يوصلها لابييه (أجاب) يضمن الرجل المذكور بدفع الامانة للغير من أمر بدفعها له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عنده آخر دراهم معلومة القدر على سبيل الامانة وصار يدفع له منها شيئا فشيئا بطلبه ولم يتمتع المودع من الدفع في كل مرة ثم ادعى المودع انه لم يأخذ الا بعضها وادعى المودع دفعها كلها فهل يصدق المودع في دفعها كلها بيمينه (أجاب) نعم يصدق المودع بيمينه في دعواه رد الوديعة لربها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت جانبيا من الدراهم مربوطا في منديل عند امرأة أمينة صالحة خيرة دينية فاخذت المرأة منها ذلك المنديل مربوطا ولم تعلم ما فيه ووضعته في صندوق الذي فيه حلها ودراهمها فكلما احتاجت المرأة المودعة شيئا مما في صندوقها ففتحت الصندوق وأعطتها منديلها فتأخذ منه ما احتاجته وتربطه به - دها وتضعه في الصندوق ومع ذلك كله لم تعلم صاحبة الصندوق ما تأخذه تلك المرأة وما في منديلها ثم بعد مضي مدة سرق ذلك الصندوق الذي فيه الوديعة بما فيه واشياء من منزلها فهل اذا لم تفرط في الحفظ

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

شعبان
٧

١٢٦٧

رمضان
٢٨

١٢٦٧

شوال
٢٠

سنة شوال
١٢٦٧ ٢٥

لا تكون ضامنة لما في المذيل حيث كانت أمينة ولم تكن مفرطة في حفظه وهو في حوز
المثل (أجاب) نعم لا تكون المرأة المذ كورة ضامنة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة دفعت لآخرى خزاما وملا أمانة عندها التحفظ ههما إلى أن ترجع عليها بعد
قضاء حاجتها وتأخذ هما منها ثم بعد ذلك طلبتهما منها فادعت أنها دفعتهما لأمرة أخرى
فهل إذا كان الدفع للآخرى بغير إذن المالكه وأجازتها يكون ضمان ما تلف منهما
على المرأة الأولى (أجاب) لا ودفع حفظ الوديعة بنفسه وعياله الامناء وان حفظها بغيرهم
ضمن الا اذا خاف الحرق أو الغرق وكان غالبا محيطا فسلمها إلى جاره أو فلاك آخرون
محمدا ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه مغاوضة وعنانا جاز وعليه
القتوى كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه وجب تسك
بخط أخيه ان عنده مبلغ كذا أمانة فاعترف المدعى عليه بالتمسك وادعى انه دفعه هاله
فهل يقبل قول الاخ في دفع الامانة لآخيه أم لا وقار يخ الوثيقة سنة سبع وثلثين
ومائتين بعد الالف (أجاب) نعم يقبل قول الاخ المذ كور بيمينه في دفع الامانة المذ كورة
لآخيه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع آخر حمارا عليه أمتعة له في
طريق الحجاز ثم طلبه ربه من المودع فاجابه بأنه أعطاه مع الامتعة لا خريس في هياه
اير كبه بحضرة بينة وضاع الحمار وما عليه من الامتعة ثم توفي المودع عن تركه فهل يعد
اعطاء المودع الحمار لغيره بغير اذن ربه تعديا منه ويكون ضامنا له ولما عليه من الامتعة
ويؤخذ من تركه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) يضمن المودع بدفع
الوديعة لاجنبي بدون اذن مالكها من غير ضرورة فيؤخذ الضمان من تركه بعد ثبوت
ما ذكره بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أمتعة بضاعة
أمانة تحت يده وأمره ببيعها فهل سكت وتلفت مع ماله بدون تعدي وتفرط فهل لا يلزمه
ضمانها وتكون هالكه على مالكها ويكون القول قول المودع في الهلاك بيمينه
(أجاب) لا ضمان على المودع بدون التعدي أو التفرط والقول له في دعوى الهلاك بيمينه
الامين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجة أختها مائة عنده وسافرت
لجهة بعيدة ولها أولاد ذكور فهل إذا أرادهم الغائبة تزوج أختها مائة عنده وسافرت
شرعي لا يجاب لذلك وينع من الطلب على الوجه المذ كور (أجاب) نعم لا يجاب لذلك
ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في تركه موضوع تحت يد رجل على
سبيل الامانة بمن له ولاية الايداع سلم بعضها لمن سلمها له وباقيها أخذ المبرى منه قهرا
عليه وأعطاه بذلك سند استلام ثم استلم بعض الورثة من المبرى ما أخذ من الامين
ومضى على ذلك مدة من الزمن والآن ادعى أحد الورثة بان التركة باقية تحت يده وأنكر
الاستلام منه فهل يصدق الامين المذ كور في الدفع لانه ينفي الضمان عن نفسه ويكون
القول قوله بيمينه ولا يكلف بينة على ذلك أولاد من البينة على الدفع (أجاب) في التنوير

ربيع الاول

١٢٦٨ ٤

ربيع الثاني

١٢٦٨ ٢٤

جادي الاول

١٢٦٨ ٢٤

شعبان

١٢٦٨ ٢٧

رمضان

١٢٦٨ ٢٤

محرم

١٢٦٩ ٢٣

بيع الثاني سنة

وشرحه كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد
 اه المراد منه ومثله في الاشياء وغيرهما من معتبرات المذهب في حيث ادعى الامين المذكور
 رد الامانة لمستحقها كان القول قوله بيمينه في ذلك ولا يطالب بيمينه على اصالها لمستحقها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا من الدراهم ليحفظه له على سبيل الامانة
 فاخذها الامين ووضعها في محمل الخرز ثم سرق من مئمة أمته فله فهل يلزم الامين اليقين
 الشرعية على أنه ضاع من غير تقرير (اجاب) لا ضمان على المودع الا اذا ثبت عليه
 التعدي أو التقرير والقول له بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر قدرا من الدراهم على سبيل الوديعة ليحفظها له فبعد مدة طلبها من بهامن الامين
 فانكرها فهل اذا شهدت عليه بيمينه بها وادعى ضياع بعضها بعد انكاره وثبوتها عليه
 باليمين لا يصدق في دعواه ولا يكون أمينا حينئذ ويجب عليه رد هالر بها بتمامها
 (اجاب) بمجرد المودع الوديعة يكون غاصبا لها فلا يصدق في دعوى الهلاك لبعضها
 ذلك لا تنافي وفي الهندية من الباب التاسع من الوديعة اذا أقام رب الوديعة اليقينة على
 الايداع به دما بمجد المودع وأقام المودع بينة على الضياع فان مجد المودع الايداع بان
 يقول للمودع لم تدعني في هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحود فهو
 سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود أو بعد الجحود وان مجد الوديعة بان قال ليس
 لك عندي وديعة ثم أقام بينة على الضياع ان أقام بينة على الضياع بعد الجحود فهو
 ضامن وان أقام بينة على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وان أقام بينة على الضياع
 مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحود ولما بعد الجحود فهو ضامن اه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل دفع لريس مركب جاب قماش امانة على انه يسلمه لرجل في جهة كذا فاخذها
 الريس الامين ووضعها في المقعد وأغلقه عليها فنزل عليه الاصوص لبلال في المركب
 وأخذوا القماش الذي هو في خرز المثل مع أمته لبعض أناس مسافرين بها فهل يضيع
 القماش على ربه ولا ضمان على الريس الامين المذكور حيث لم يحصل منه تعدي ولا
 تقرير سيما هناك بينة تشهد بذلك (اجاب) لا ضمان على الامين الا اذا ثبت
 عليه التعدي أو التقرير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خرز كذا
 فخرمان امانة ووديعة عنده وأمره بحفظهما في صندوق المراباة الذي هو خرز مثلها
 له ان جاء لك مشتر ودفع فيهما عن كذا فبعهما له به فبعد مدة حضر مالكهما و
 عنهما فاقر بحضرة بينة شرعية انه أخرجهما من صندوق المراباة المأمور بحفظهما
 ووضعهما خارجه وانما ما سرقا منه فهل اذا ثبت انه تعدي بذلك ولم يحفظهما في
 مثلهما وانه عرضهما للصوص بناحية طمنا في مورد أزدحام الناس وضابط
 ضمانهما بقيت لهما لئلا (اجاب) نعم يكون المودع المذكور ضمانا لهما
 ثبت عليه التقرير بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه بعض

١٢٦٩
 •
 مطلب في قبول بينة
 المودع على الضياع بعد
 الجحود تفصيل
 جادى الاولى

١٢٦٩

٣

رجب

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٥

سنة	شوال	سؤال
١٢٦٩	١٦	أعطاه الزوجه له لحفظها له بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك غضبت الزوجه منه فطلب منها الدراهم فأنكرتها وأوجدها كليا فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجبر على دفعها لزوجها ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة (اجاب) يؤمر المودع بدفع الوديعة لزوجها بعد تبينها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى ساعة لحفظها ووديعة عندها وهي دفعتها المرأة ثالثة بغير اذن المودعة فصاعت من المرأة الثالثة من غير تعد ولا تعريض فاذا يكون الحكم في الضمان وعدمه (اجاب) اذا دفع المودع الوديعة الى غير من في عياله بغير اذن المالك ولا ضرورة لحرق وهلكت ضمن قيمتها المالكها ولا ضمان على مودع المودع بخلاف مودع الغاصب والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضى منه ان رجلا أودع عند آخر صرة قيمه ادراهم ثم مات المودع ووجدت الصرة عنده بعد موته وادعى رب الوديعة انه أودع عند المتوفى وديعة وهي صرة فيها كذا كذا من الدراهم فوجد فيها عجز عما قاله وأقرت زوجة المتوفى وخادمه بأنه دفع الى المتوفى هذه الصرة فاذا يكون الحكم (اجاب) اذا ادعى الرجل المذكور ان له وديعة عند المتوفى وعينها يؤمر باثبات دعواه بالوجه الشرعي فان اثبتا قضى له بها والا فلا واخبار الزوجه والرجل بما ذكر لا يثبت دعوى المدعى على الوجه المستطوف في حق جميع الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ اخذ في عساكر المجاهدين وترك دارا ومناع وملبوس بدنه وله أم متزوجة بغير أبيه فهل يكون الحق في حفظ ماله لابيه أولا مه حتى يحضر من غيبته أو للقاضي والحال انه ترك ما ذكر عنده أبيه لحفظه له وأرادت الام أخذ ذلك من يد الاب مع كون الولد موجودا ولم يمت وجهته معروفة فاذا يكون الحكم (اجاب) ليس للام ولا للقاضي انتزاع ماله من يدايه المحفوظ عنده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أراد السفر الى جهة فترك بمناعه الى بولاق واستحفظ عليه جماعة ورجع الى مصر لقضاء حاجة فاخذ رجل منهم خرجة في غيابه بمناقيه من الثياب والدراهم المعلومه باذن الباقي ورجع به الى مصر فبعده ان سافر رب الخرج الى الجهة التي سافر اليها ورجع الى مصر ساله عنه فادعى انه سله لرجل أجنبي من غير اذن ربه فهل اذا ضاع يكون ضامنا له حيث سله للغير بغير اذن المالك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم يضمن حيث كان الاجنبي في غير عيال المودع ولا ضرورة للدفع لحرق أو غرق غالب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما علمه من الدراهم وديعة وبعد مدة طلبها منه فدفعها له كاملة فادعى رب الوديعة ان الوديعة نقص منها شيء فانكر رد دعواه النقص فاغرى عليه مشايخ البلد والمحاكم ففرض بوهضه باشديدا وسجنوه فتعرض له رجل والتزم بدفع ما ادعى به رب الامانة من النقص لاجل فسكا كه فهل لا يجرى التزامه لانه التزام ما لا يلزم ولا يكون لرب الوديعة مطالبته بما التزم بدفعه ويصدق الامين بيمينه في رد الامانة لربها بتمامها
١٢٦٩	١٨	ذى الحجة
١٢٧٠	٢٧	محرم
١٢٧٠	١١	صفر
١٢٧٠	١٦	ربيع الاول

(أجاب) يقبل قول المودع بيمينه في رد الوديعة لربها ولا تصح الكفالة بالامانة مادامت كذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر دراهم أصنافا معلومة وتوفي المودع بعد ذلك فأقام الوارث وكيله عنه بقبض الوديعة من المودع وقبض جميع المتروكات فاسلم الوكيل الوديعة من المودع أصنافا حسب أصلها ومن التركة نقودا أصنافا معلومة وصار ذلك تحت يد الوكيل المذكور والآن طلب الوارث أخذ ما ذكر من الوكيل أصنافا على حسب ما قبض من الوديعة والتركة فامتنع الوكيل ويريد أن تكون زيادة أصناف المعاملة له فهل لا يجاب لذلك ويؤمر بدفع ذلك للوارث على مقتضى ما قبض من أصناف المعاملة إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجاب الوكيل لذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استامن رجلا آخر وأرسله بدراهم ليدفعها لآخر فربطها في ثوبه بخيط لعدم جيب له وجعل الصرة من داخل عبه فسقطت منه الدراهم ولم يشعر بها فهل لا يضمن ويكون مصداق بيمينه حيث لم يوجد منه تقرير ولا تعدوك أمينا (أجاب) نعم لا ضمان عليه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند مطاقتة جارية مع بعض أمتعة ثم مات المودع من وارث فطلب الوارث الوديعة من المرأة المودعة فأنكرتها وجحدتها فهل والحال هذه إذا أثبت الوارث الملك في الوديعة المذكورة للورث بالبينة الشرعية تجبر المرأة على تسليم الوديعة للوارث المذكور ولا عيب بانكارها بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت الملك في الامتعة المذكورة لا توفي بالوجه الشرعي تؤمر المودعة بتسليمها أو بدفعها إلى مستحقها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى دالا لاسيعة اليه به فآخذ الدال ووضعه في حانوت رجل آخر بغير إذن من مالك السيف فضاع السيف المذكور من الحانوت المذكور فهل والحال هذه يكون الدال ملزوما به (أجاب) إذا طاف الدال بالبيع ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدال باتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع كما أفاده العلائي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند امرأة صندوقا مغلقا ومفتاحه بيده لا تدري تلك المرأة ما فيه وبعد مدة أخذه ثم ادعى انه كان فيه دراهم حصل فيها قص وانهم المرأة فأنكرت دعواه فهل يصدق الامين في رد الامانة لربها كما استلمها وإذا أراد أن يلزم ابنها بما ضاع من الصندوق بدون كفالة شرعية لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) كل أمين ادعى إيصال الامانة الى ربه فأنقول قوله في ذلك بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنيتين بالغين وعن ابنين قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بينهم بالفريضة الشرعية على يد القاضي وأقام القاضي أم القاصرين وصيا عليهم مما وجعلت ما يخص القصر من المال تحت يد أخيه ما أمانة فهل إذا مات القاصران وأراد مطالبة الاخ بشئ زائد عما خصه مما تركه أيهم ما بدون وجه شرعي لا يجابان لذلك وليس له مطالبة الاخ بما خصه مما بالفريضة الشرعية فقط (أجاب)

جادی الاولی

١٢ ١٢٧٠

رجب

١٢٧٠

شعبان

٢٦ ١٢٧٠

شوال

٧ ١٢٧٠

ربيع الثاني

٢٦ ١٢٧١

للقاصرین بعد بلوغهما بصفة الرشد أخذما يخصهما بطريق الارث من هو تحت يده مع غناه
 اذا حصلت تنمية باذن من له الولاية في ذلك وليس لهما اخذ زيادة على ذلك والله تعالى
 أعلم (سئل) في شر يدين في جاموسة لسكل منهما النصف فيها فاذن أحد الشر يدين
 باقامتها عند شر يكة الاخر وحفظها في حرز مثلها فسرقت الجاموسة المذ كوردة من حرز
 مثلها من غير تعد ولا تغريط فهل والحال هذه اذا أراد الشر يك الاذن تضمين واضع
 اليد لا يجاب لذلك ولا ضمان على واضع اليد حيث ضاعت من عنده من غير تعد ولا تغريط
 (اجاب) حيث كانت الجاموسة عند الشر يك باذن الاخر وسرقت من حرزها بلا تعد ولا
 تغريط منه فلا ضمان عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من
 الد راهم امانة ليوصلها لآخر بالمهر وسة فضاغت منه بالسرقة في الطريق من غير تعد ولا
 تغريط فهل اذا اراد ربهما المطالبة باليمين لا يجاب لذلك ويصدق الامين في ضياعها بيمينه وتضييع
 على ربهما (اجاب) نعم يصدق الامين في دعوى الضياع فاليتمى الله به اذا الحساب امامه ولا
 ضمان عليه اذا ضاغت منه بنحو السرقة بدون تعد وتغريط والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن اولاده المذ كور البالغين وعن زوجة وأخ وترك قدر معلوم من
 الد راهم عن نصف جاموسة تحت يد أخيه وديعة فدفع الاخ القدر المذ كور ولا ولد
 أخيه الميث وزوجته بمحضرة يمينه شرعية ثم بعد مدة ادعت الزوجة ان زوجها ترك بعض
 أمتعة ونقود ز يادة عن ثمن الجاموسة تحت يد أخيه وديعة فانه كرا الاخ دعواها و جدها
 ولا بينة للزوجة على ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجة دعواها بالبينة الشرعية
 لا تعتبر وتمنع من معارضة الاخ المذ كور في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم
 انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل أودع عند زوجته دراهم على يد بينة ثم مات عنها وعن ورثة آخر طلبوا من ادراهم
 الوديعة فادعت انها دفعت له بعضها حال حياته على مراد بدون بينة والبعض الباقي
 عندها فلم يصدقها الورثة في دفع البعض له و يطالبونها به فهل يكون القول قولها في
 ذلك بيمينها واذا ادعوا عليها بعض مصاغ لمورثتهم متعلمين بانهم وجدوا ذلك في ورقة
 اطلعوها عليها بعد موته مقطوعة الثبوت وانكرت دعواهم ولا بينة لهم عليها الا عبرة
 بدعواهم هذه المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون القول قولها بيمينها (اجاب) نعم القول
 قولها بيمينها في رد بعض الوديعة لمستحقها حيث لم تكن خائنة ولا عبرة بالدعوى المجردة
 عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر صمغا ليحفظه له
 ويضعه في مكان عينه له وهو حرز مثله فأخذ المودع وحفظه في المكان الذي عينه له رب
 الصمغ ووضع فيه ثم بعد ذلك توجه المودع لجهة وتعدى رجل اجني وأخذ الصمغ
 المذ كور من حرز مثله ووضع في سفينة رجل آخر بغير اذن رب الصمغ وبغير اذن
 المودع وتلف الصمغ في السفينة فهل والحال هذه يضمن الرجل المتعدى المذ كور

١٢٧١

١

١٢٧١

٢٥

في القعدة

١٢٧١

٣٠

محرم

١٢٧٣

٢٤

شوال سنة

٢٠ ١٢٧٣

ذى القعدة

٥ ١٢٧٣

صفر

٢٠ ١٢٦٥

٢ ١٢٧٤

جمادى الاولى

٩ ١٢٧٤

مطلب ادعى وارث
المودع انه بينها قبل موته
واقام بينة على ذلك
قبلة ولا ضمان

ما تلف من الصغ له به حيث وضعه في السفينة بغير اذن مالكة واذا انكر اخذه ووضع
في السفينة وادعى ان رب السفينة وضع الصغ المذكور في سفينة وادعى رب السفينة
الاخذ وضعه فيها بالاجرة ولا بينة لكل منهما على ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي
ذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي على الرجل الاجنبي المذكور اخذ ذلك الصغ
حزبه ووضع في السفينة بغير اذن كاهومذ كور فلرب الوديعة تضمنه حيث تلف
نقله من موضعه تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على اخ لهم ان لهم عند
مصافا كانوا وضعوه تحت يده امانة منذ خمس وعشرين سنة واظهروا بذلك ورقة طمس
دعواهم وادعوا ان الورقة المذكورة بخطه فانكروا دعواهم وجدها والحال انه لا بينة
عليه تثبت ما ادعوا به فهل والحال هذه لا عبرة بالدعوى المردة عن الاثبات الشرعية
بالورقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكور
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة وضعوا امانات عند امرأة لتخفيها
فوضعها بمنزلها وهو حرز مثلها وبقيت عندها مدة ثم حرق منزلها وما فيه من امانات
والامانات المذكورة فاراد اربابها الزام المرأة المذكورة بقيمة اماناتها وتضمنها فهل اذا
الحرق المذكور مشهورا وكان بغير تفریط منها وتعدولم تتمكن من نقل الامانات
المذكورات حال الحرق في منزل آخر غير منزلها لا يجابون لذلك ولا تضمن المرأة
المذكورة القيمة فيما تلف والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا ضمان عليها والحال هل دعواهم
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مواشي تر كها عند آخر وديعة فوضع يده الامين عليها
وتصرف فيها بالبيع لرجل اجنبي في غيبة ربهان بغير اذنه وتو كيله له في ذلك فهل اذا
حضر ربهان لم يجز البيع ولم يرض به يكون له فسخه ورفع يده المشتري عنها ولا شيء عليه
لا يشتري (اجاب) اذا لم يكن البائع المذكور وكذا لا عن المالك في البيع يكون بيعه
غيره موقوف على اجازة المالك فيترد بده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجل
قدرا معلوما من الدراهم وسبع قطع نحاس ليحفظها عنده امانة ثم بعد مدة اخذ رب الامانة
امانته ممن هي عنده بموجبه سند شرعي بذلك والآن مات رب الامانة وتر بدعوى
مطالبة الامين بها فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان مورثه استلمها عن هي عند
موته لا يجابون لذلك شرعا وتبر اذنته بدفعها له بها حال حياته اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
نعم لا تجاب ورثة المودع لذلك والحال ما ذكر على انه يقبل قول الامين اذا ادعى
الامانة الى مسقة بما بينه ولا يكلف بينة على ذلك ان لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل قبض قدرا معلوما من جهة معلومة لورثة ميت بطريق الوكالة عنهم ولم يرد
مدة على وجه الوديعة فطالبوا منه المبلغ المذكور في حياته فذكر مدعيها بحضرة بينة
انه دفعه لهم ولم يكن لهم عنده شيء منه وحلف على ذلك فيما بينهم مات فادعى ارباب
على ورثته بان الوديعة باقية في تركته فهل اذا اقام ورثة المودع بينة على

١٢٧٤

١٧

وانه تراه حال حياته انه دفع المبلغ لهم وحلفه على ذلك تقبل بينتهم ولا يكون لهؤلاء الورثة دعوى عليهم والحال هذه (اجاب) نعم لاضمان عليهم ولا على التركة وتقبل بينتهم على ذلك والحال هذه حيث لا مانع وفي تنقيح الفتاوى اذا اقام المودع بينة على الايداع وقد مات المودع مجهول الوديعة ولم يتركها في وصيته ولا ذكرا لها الورثة فضمها في تركته فان اقام بينة على قيمتها اخذت من تركته وان لم تكن له بينة على قيمتها فالقول فيها اقول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها وعزاه الى قارئ الهداية ثم قال وقال في جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مالكة او انه تلف منه واقاموا بينة على انه قال ذلك في حياته تقبل بينتهم وكذلك ان اقاموا بينة انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال لفلان عندي وديعة او قرض او قبضته لفلان بطريق الوكالة او الرسالة لا دفعه اليه فادفعوه اليه ولو كنه ضاع بعد ذلك من عندهنا لاضمان عليهم ولا في تركته انتهى ثم نظرت في قوله او قرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر من النقاس على سبيل الامانة ليحفظه عنده ثم بعد مدة مات رب الامانة عن ورثة فطلب ورثته النقاس من الامين وادعوا عليه بزيادة عن القدر الذي عنده متعللين بان مورثهم اقر في مرض موته بان ثلاثة قناطير عند فلان ويقيمون بينة بذلك وهو ينكر دعواهم فهل يصدق الامين بيمينه في القدر الذي عنده ولو شهدت البينة بما ذكر ولا عبرة بدعواهم الزيادة (اجاب) اقرار رب الوديعة لا يكون حجة على المودع فاذا لم تثبت ورثته بها القدر الزائد بالوجه الشرعي فيكون القول قول المودع بيمينه في نفي ما ادعاه الورثة زياذة على ما اعترف به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم مع لومة القدر يحفظها له امانة عنده فاخذها منه ووضعها مع دراهمه في جيبه لكونها افراسة ودراهم الوديعة ذهب ودراهم كل متميزة فهل اذا نزل عليه شرطي وقطع جيبه بسكين واخذها مع دراهم الوديعة تكون ضائعة على مالكة ولا يلزمه ضمانها من غير ثبوت تعدا وتقريط (اجاب) اذا هلكت الوديعة من يد المودع بلا تعد منه ولا تقريط لا يضمنها وتضيع على مالكة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته منذ أربع سنين وعن اولاده الذكور وبعضهم قاصر وعليه وصي من قبل الميت وقسمت تركته بين ورثته بالفريضة الشرعية والان ادعى على الوصي وعلى بعض الورثة المحاضرين رجل بانه كان ارسل الى الميت قبل موته بضاعة بيدها ويحفظ ثمنها امانة تحت يده وانه باق تحت يده مبلغ من ذلك لم يصله ويريد اخذه من تركته ولم يكن عنده بينة بما يدعيه ولم يصدق على ذلك الوصي ولا احده من الورثة فهل لا عبرة بدعواه بلا برهان شرعي (اجاب) اذا لم يوجد للوديعة المذكورة ما يثبت دعواه من بينة شرعية او خط غير يمه الميت وكان ممن يعمل بخطه او نسكول من ورثته المبلغ لا يقضى له بمجرد دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب

جمادى الثانية

١٢٧٤

١

شوال

١٢٧٥

٢٠

ذى الحجة

١٢٧٥

٢

١٢٧٧

٢٧

رجب
٣٠

١٢٨٠

ذى القعدة

١٢٨٠

٢٧

بضاعة اعطاه لاخر ليبيعه له على سبيل الامانة ولم يجعل له شيئا في نظير بيعه وقيل ان
بيعه ضاع منه وسرق مع بضاعته بدون تفريط منه فهل يكون ضائعا وهالكا في
ماله ولا يلزم الامين شي منه ويكون مصدقا بيمينه (اجاب) اذا ضاعت الامانة
من يد الامين بلا تعد منه ولا تفريط لا ضمان عليه ويصدق في دعوى الهلاك بيمينه اذا
لم يكن خائنا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان بملوكهم ليست
امرية ونخل وقراريط في سواق في جهة دنقلة غابوا مدة ثم حضروا وانا زعم من بيده
ذلك فثبت لهم واخذوه واستلموه ووضعوا ايديهم ثم بعد ذلك ارادوا القية لعذر فسلموا
ذلك كله لبعض أقاربهم امانة فهل اذا حضروا او حضروا كيلا الثابت توكيله عنهم
يجب عليهم تسليم ذلك كله اذا كانوا مقرين بانه امانة واذا مات بعضهم مقر ابدال
بعض لموته خمس سنين وانكر اولاده ذلك لا يعتبر انكارهم مع وجود البينة الشاهدية
باقرار ابيهم قبل موته واذا قطع بعضهم نخلة ووضعها في ساقية له يلزمه قيمتها الصالح
(اجاب) اذا كان الملك لارباب الاطيان والنخل وحصص السواقى المذكورة كما
لهم فيها ووضعوا اليه مقررون لهم بالملك فيما ذكر يؤمرون بتسليمه اليهم او الى وكيلهم
بقبض ذلك الثابت توكيله عنهم بالطريق الشرعي اذا لم يكن هناك مانع واقرار المورث
حجة عليه وعلى ورثته فيما يزعم الوارث انه آله من مورثه المقر بطريق الازدواج
المعلوم ان من ائلف شيئا من مال الغير فعليه ضمانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
آخرفيا عليه لرب الدين المؤجل لاجل معلوم فلما حل الدين دفع بعضه للكفيل على وجه
الرسالة والامانة ليوصله لرب الدين ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لرب الدين عن ورثته
وتركة مجهال لذلك يريد الرجوع في تركته فهل له ذلك لاسيما ورب الدين يعترف بوسيلة
دينه كما من يد المدين الحى المذكور وما عهد المبلغ الذى استجهل الكفيل من المدين لئلا
لرب الدين المذكور (اجاب) نعم يكون للمدين الرجوع في تركة الكفيل بمثل ما دفع
اليه ليس له الى دائئه والحال ما ذكر بالسؤال ما لم يذكر الكفيل قبل موته انه دفع
الدائن او انه هلك بل مات ولم يبين حاله حتى يتحقق التجهيل في الامانة فاذا دفع
دفعه من مورثهم للدائن او انه ذكر ذلك قبل موته او انه بين حال المال بغير
من الضمان كهلاكه بدون تعد وتفريط واقاموا بينة على احدى هاتيك التجهيلات
ضمان على التركة ولا عبرة بتفريط رب الدين المدين على اخذ جميع الدين من
وهدم اخذ شيئا من الكفيل الذى كان المال في يده على سبيل الامانة اذا القول
في حق براءة نفسه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة تجار خرجوا
بمالهم بتجاراتهم قاصدين جهة مخصوصة يتجرون فيها فلما خرجوا الى البرية
خارج عن الحكومة مشهور بقطع الطريق والنهب فيه مرض واحد من
المذكورين فسلم ماله لاحدهم وديعة وامره انه اذا مات في مرضه المذكور

ذى القعدة سنة

الى أهله بعد ان يرجع من سفره فرضى المامور بذلك ثم مات المريض المذكور في مرضه المذكور فدفنوه وحمل المامور المال معه وسافر هو وبقية التجار فظهر عليهم - ثم قطاع الطريق في المحل الخارج عن الحوكمة المشهور بالمشهرة المذكورة وغلبوا عليهم ونهبوا جميع أموالهم وجميع أموال الميت أيضا فأراد ورثة الميت ان يضموا المامور المذكور جميع مال مورثهم المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت دفع المالك ماله اليه على سبيل الوديعة وأمره بإيصاله الى أهله بعد موته يكون مال الميت المذكور أمانة في يدي المامور يضيع على الورثة ولا يضمن شيئا من ذلك حيث لم يوجد من الامين المذكور تعد ولا تقر يطي في هذا المال (أجاب) ليس لورثة المودع تضمين المودع ما تلف في يده من المال على الوجه المسطور بدون تعد منه ولا تقر يطي بل يهلك عليهم بحاجتنا بالمطالبة عليه والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة اودعت عند امرأة أخرى حليا فطلبت المودعة المذكورة من المرأة المودعة الحلي فأقرت بأنه باق عندها ثم بعد ذلك ادعت المرأة ان الحلي المذكور ضاع قبل اقرارها به فلم تصدقها المودعة المذكورة في دعواها فهل والحال هذه تكون ضامنة للحلي المذكور ولا يقبل قولها في ذلك بيمينها والحال هذه (أجاب) نعم تكون ضامنة له ولا يقبل قولها في دعواها الضياع بتأريخ سابق على اقرارها ببقاء الوديعة عندها للتناقض وفي العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند اخفاء صاحبها عند افعال المودع ضاعت الوديعة مثل المودع متى ضاعت قبل اقراره أو بعده فان قال قبل اقراره يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عند اقراره انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد اقراره لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومنه في النزاع فيه واقضى بمثله الخبير الرملي ذكره في تنقيح الحامدية من أول الوديعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لولد من أولاده مبلغا من الدينار ووديعة فاخذ منه ووضع في خزنته وهو والمحل الذي يضع فيه دراهم نفسه وبعد مدة سرق ذلك المبلغ الذي استلمه من والده على سبيل الامانة فعلم الاب بذلك وسكت واشتهرت سرقة في بلدتهم واستمر الاب ساكتا ولم ينزع ولده حتى توفي الاب الى رحمة الله تعالى فهل ليس لبقية الورثة مطالبة أخيه بمقدار نصيبهم مما يستحقونه من ذلك المبلغ المذكور اذا حث سرق من خزنته بل لا تعد ولا تقر يطي من المودع حال حياة المورث مع سكوتة وعدم منازعته حين علمه بذلك و يقبل قول المودع بيمينه في ذلك (أجاب) نعم ليس لبقية الورثة ذلك ان كان الامر كذلك و يقبل قول المودع في الضياع بيمينه حيث لم يكن خائنا والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب العارية) *

(سئل) في رجل فحط يده عساكر وهو كبيرهم اعطى لكل واحد منهم حصانا عارية

١٢٧٧

٢٧

رجب
٣٠

١٢٨٠

ذى القعدة

١٢٨٠

٢٧

بضاعة اعطاه لا خير ليديه له على سبيل الامانة ولم يجعل له شيئا في نظير بيعته وقبض
يديه ضاع منه وسرق مع بضاعته بدون تقرير منه فهل يكون ضائعا وهالك الكفيل
ماله ولا يلزم الامين شي منه ويكون مصداقاً بيمينه (اجاب) اذا ضاعت الامانة
من يد الامين بالاعتد منه ولا تقرير لا ضمان عليه ويصدق في دعوى الهلاك بيمينه
لم يكن خائفاً والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان بملوكهم لم ينجس
امرية ونخل وقراريط في سواق في جهة دنقلة غابوا مدة ثم حضروا ونازعوا من
ذلك فقبضت لهم واخذوه واستلوه ووضعوا ايديهم ثم بعد ذلك ارادوا الغيبة لعذر قبل
ذلك كله لبعض اقرارهم امانة فهل اذا حضروا او حضروا كيدل الثابت تو كيدل
يجب عليهم تسليم ذلك كله اذا كانوا مقرين بانه امانة واذا مات بعضهم مقرين
بعض موتهم خمس سنين وانكر اولاده ذلك لا يعتبر انكارهم مع وجود البينة الشاهدين
باقرار ابيهم قبل موته واذا قطع بعضهم نخله ووضعها في ساقية له يلزمه قيمتها
(اجاب) اذا كان المالك لارباب الاطيان والنخل وحصل المواقى المذكورة لا يلزم
لهم فيها واضعوا اليه مقررون لهم بالملك فيما ذكر يؤمرون بتسليمه اليهم اولى وكيدل
بقبض ذلك الثابت تو كيدل عنهم بالطريق الشرعي اذا لم يكن هناك مانع واقرار
حجة عليه وعلى ورثته فيما يزعم الوارث انه آل اليه عن مورثه المقر بطريق الاربعة
المعلوم ان من ائلف شيئاً من مال الغير فعليه ضمانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
آخرفيا عليه لرب الدين المتوجّل لاجل معلوم فلما حل الدين دفع بعضه لكفيل على
الرسالة والامانة ليوصله لرب الدين ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لرب الدين
وتركة مجهولة لذلك ويريد الرجوع في تركته فهل له ذلك لاسيما ورب الدين يعرف بوسيلة
دينه كانه من يد المدين الحى المذكور ما عدا المبلغ الذى استجهله الكفيل من الدين
لرب الدين المذكور (اجاب) نعم يكون للمدين الرجوع في تركة الكفيل قبل
اليه ليس له الى دائنه والحال ما ذكر بالسؤال ما لم يذكر الكفيل قبل موته انه دفع
الدائن او انه هلك بل مات ولم يبين حاله حتى يتحقق التجهيل في الامانة فاذا انقضى
دفعه من مورثهم للدائن او انه ذ كر ذلك قبل موته او انه بين حال المال في
من الضمان كهلا كه يدون تعدد وتقرير واقاموا بينة على احدى هاتين
ضمان على التركة ولا عبرة بتعديت رب الدين المدين على اخذ جميع الدين
وعدم اخذ شيء من الكفيل الذى كان المال في يده على سبيل الامانة اذا اقر
في حق برائة نفسه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة تجار
بالمتم بتجاراتهم قاصدين جهة مخصوصة يتجرون فيما فلما خرجوا الى
خارج عن المحكومة مشهور بقطع الطريق والنهب فيه مرض او احد
المذكورين فسلم ماله لاحدهم وديعة وامره انه اذا مات في مرضه المذكور

ذى القعدة سنة

الى أهله بعد ان يرجع من سفره فرضى المامور بذلك ثم مات المريض المذكور في مرضه
المذكور وقد فنوه وحمل المامور المال معه وسافر هو وبقية التجار فظهر عليهم مقطاع
الطريق في المحل الخارج عن الحوكمة المشهور بالشهرة المذكورة وغلبوا عليهم
ونهبوا جميع أموالهم وجميع أموال الميت أيضا فأراد ورثة الميت ان يضمنوا المامور
المذكور جميع مال مورثهم المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت دفع المالك ماله اليه على
سبيل الوديعة وأمره بإيصاله الى أهله بعد موته يكون مال الميت المذكور أمانة في يده
المامور يضيع على الورثة ولا يضمن شيئا من ذلك حيث لم يوجد من الامين المذكور تعد
ولا تقر يطق في هذا المال (أجاب) ليس لورثة المودع تضمين المودع ما تلف في يده من
المال على الوجه المسطور بدون تعد منه ولا تغريظ بل يهلك عليهم بما نابلا مطالبة عليه
والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت عند امرأة أخرى حليا
فطلبت المودعة المذكورة من المرأة المودعة الحلي فأقرت بانه باق عندها ثم بعد ذلك
ادعت المرأة ان الحلي المذكور ضاع قبل اقرارها به فلم تصدقها المودعة المذكورة في
دعواها فهل والحال هذه تكون ضامنة للحلي المذكور ولا يقبل قولها في ذلك بيمينها
والحال هذه (أجاب) نعم تكون ضامنة له ولا يقبل قولها في دعواها الضياع بتأريخ
سابق على اقرارها ببقاء الوديعة عندها للتناقض وفي العميون اذا طلب المالك الوديعة
فقال اطلبها عند اخفاء صاحبها عند افعال المودع ضاعت الوديعة سئل المودع متى ضاعت
قبل اقراره أو بعده فان قال قبل اقراره يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عند
اقراره منه انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار
لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومنه في النزازيه واقضى بمثله الخبر
الرملي ذكره في تنقيح الحامدية من أول الوديعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في
رجل دفع لولده من أولاده مبلغا من الدنانير وديعة فاخذ منه ووضعها في خزائنه وهو المثل
الذي يضع فيه دراهم نفسه وبعد مدة سرق ذلك المبلغ الذي استلمه من والده على سبيل
الامانة فعلم الاب بذلك وسكت واشتهرت سرقة في بلدتهم واستمر الاب ساكتا ولم ينزع
ولده حتى توفي الاب الى رحمة الله تعالى فهل ليس لبقية الورثة مطالبة أخيه بمقدار
نصيبهم مما يسحقونه من ذلك المبلغ المذكور اذا حيث سرق من خزائنه لا تعد ولا
تغريظ من المودع حال حياة المورث مع سكوته وعدم منازعته حين علمه بذلك ولا يقبل
قول المودع بيمينه في ذلك (أجاب) نعم ليس لبقية الورثة ذلك ان كان الامر كذلك
ويقبل قول المودع في الضياع بيمينه حيث لم يكن خائنا والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب العربية) *

(سئل) في رجل تحت يده عساكر وهو كبيرهم اعطى لكل واحد منهم حصانا عارية

ليركب عليه مع أمير الحج ذهابا وإيابا فترى في بعض الليالي وربط أحدهم للجمام في يد
 ووضعها تحت رأسه كما يفعل بقمية العسكر فاستيقظ فلم يجد الحصان وضاع منه فغير
 تقريط فهل لا يكون العسكري المذكور وضاعا للحصان المذكور ويضيع على مالكه
 (أجاب) لا ضمان على العسكري المذكور حيث لم يتحقق منه تقريط والقول له في
 ذلك بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار دابة من غيره ليستعملها في حمل
 السباغ فكسفت عنده يوم ما وردها مالها كلها في آخر النهار فهل إذا تلفت بعد ذلك عند
 المالك أو عند المستعير بالاستعمال المأذون فيه من غير تعد ولا تقريط لا يضمها المستعير
 وتضيع على مالها (أجاب) لا ضمان على المستعير إذا لم يثبت عليه التعدي أو
 التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق طيناني فيسهل دارا بآذن الحاكم
 وهو يدفع ماله إلى الديوان قبل البناء وبعده وهذه الدار مصها عليه الحيا كم مقدار
 معلوم من القراريط ثم جاء رجل آخر واستأذن منه أن يسكن معه فأباح له السكنى في
 داره عارية وأذنه بوضع شيء فيها يستظل به فسكن فيها مدة ثم خرج وأراد الرجوع إليها
 فذهبت مال الدار فهل يكون له منعه من سكنها معه ولا يسكن إلا برضاه (أجاب)
 للغير الرجوع في العارية متى شاء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت شالا
 كشمير يامن آخر تستر به ميتا عندها ثم بهد وضع الميت في القبر ضاع الكشمير من غير
 تقريط فهل يكون من ضمان المرأة أو يضيع على ربه ولا يلزم المرأة إلا الجين الشرعية
 (أجاب) لا ضمان على المستعير حيث لم يثبت عليه التعدي أو التفريط والقول قوله في
 الضياع بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار شالا كشمير يامن رجل على
 أن يضعه على النعش فاستغنوا عنه فوضعه في صندوق في البيت وذهبوا بالميتة فخاؤا
 فوجدوا الصندوق مكسورا وأخذوا فيه من الشال وغيره فهل والحال هذه لا يلزم
 المستعير حيث وضعه في حرز المثل (أجاب) لا ضمان على المستعير حيث لم يثبت عليه
 التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار فرسا من آخر ليركبها إلى
 مكان معلوم فماتت في أثناء الطريق بأفة سماوية من غير تعد ولا تقريط من المستعير
 فهل إذا أراد رب الفرس أن يضمها للمستعير لا يجاب لذلك وتضيع الفرس على ربه
 (أجاب) لا ضمان على المستعير إذا تلفت العارية في يده مالم يثبت عليه التعدي بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض مصاغ وألبسها زوجته على
 سبيل الزينة ثم بعد مدة ماتت الزوجة عن زوجها وعن أمها وعن أخواتها البنات الثلاث
 فهل إذا ثبت الملاك في المصاغ للزوج بالبينة الشرعية يكون له ولا يكون ميراثا عن
 زوجته (أجاب) إذا ثبت الملاك في المصاغ المذكور له بالوجه الشرعي لا يكون تركته عن
 زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى تزوج امرأة فقيرة وبعد الدخول بها
 أحدث مصاغا وألبسها على سبيل العارية ثم مات عنها وعن أخوة أشقاء وعليه دين

١٩ ١٢٦٥

جاءى الثاني ٦ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

ذى الحجة ١ ١٢٦٥

ربيع الال ٢٧ ١٢٦٦

ذى القعدة ٢٧ ١٢٦٦

صفر ١٧ ١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

٢

كثيرة فهل يباع ما جدد من المصاغ في الدين الذي عليه أولا (أجاب) إذا اعترفت الزوجة بأصل المالك في المصاغ المذكور لزوجها ولم تثبت انتقاله لها بناقل شرعي يكون تركه عن الزوج ولا يكون استمتاعها به حال حياته ورضاه بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بعض حلي دفعه لزوجته على سبيل الزينة ويكون تحت يدها على سبيل الامانة وعند احتياجه له يأخذه منها أو شهيدينة على ذلك فهل إذا احتاج له لبيعها ويدفع ثمنه في دين عليه يجاب لذلك وتؤمر برده له مع وجود البينة الشاهدة بما ذكر (أجاب) إذا اعترفت الزوجة بأصل المالك في المصاغ المذكور لزوجها ولم يثبت انتقاله لها بناقل شرعي يكون له انتزاعه منها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليا اعارته لبنتها لتزين به فهو عند امانة ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن أمها وعن ورثة فأنبتت الام المذكورة ان الحلي لها بالوجه الشرعي وأنه كان أمانة في يديها وأخذت بعض الحلي وبقي البعض الآخر في يد الوارث فطلب الوارث من الام المذكورة ان تهب له البعض الذي في يده بالقهر والجبر ليملكه لكونه يسهده فامتعت الام من ذلك فهل والحال هذه لا تجبر الام على الهبة وتؤمر الوارث بدفع باقي الحلي الذي هو لها بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تجبر الام المذكورة على الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى جمل لابنه وذلك الابن بالغ مكلف ليسافر به الى جهة السويس من أجل دين على هذا الابن بان يؤجر الجمل ويوفي من أجرته ما عليه فاخذ الابن الجمل المذكور ووضعه في بيت شخص من غير اذن صاحب البيت الا انه حر زلته وأخلق عليه بايأتموهما ان صاحب البيت يستاجر الجمل منه فبعد ان وضعه على هذه الصفة خرج ولم يستحفظ على الجمل أحد ثم رجع فوجد الجمل قد ضاع من هذا البيت فهل يلزم الجمل ذلك الابن سيما ولم يلذن له أبوه بوضعه في ذلك الموضع (أجاب) لا ضمان على الابن المذكور الا اذا ثبت عليه التعدي أو التقريط بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرساير كهبها لمقابلة حاج له فقال بلسه عربة في الطريق ولم يمكنه التخلص منها بجانب الطريق فرمت الفرس مع راكبيها على الارض من غير تقريط ومن غير تعدي فرح فخذها وقامت سائلة فسلها المستعير لم يها فبعد مدة من الايام حصل لها تشويش آخر فمكواها صاحبها بسبب ذلك فماتت فهل لا ضمان على المستعير المذكور وتكون من ضمان ربه بحيث لم يحصل من المستعير تقريط أو تعدي (أجاب) نعم لا ضمان على المستعير المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرسلت جاريتها لها بالغة عاقلة الى امرأة أخرى لتأخذ منها حليا على جهة العارية فلم يجد الجارية المرأة التي أرسلت لها ووجدت امرأة أخرى فاخبرتها بذلك فاستعارت تلك المرأة نظير ذلك الحلي من أخرى لترسله لسيدة الجارية لاجل استعماله وسلمته للجارية لتسلمه لمسلتها فسلمته الجارية لتدفعه لسيدتها

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٨

ربيع الاول

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٢

سنة	رمضان
١٢٦٨	٢
سنة	شوال
١٢٦٨	٢١
سنة	ربيع الاول
١٢٦٩	١٣
سنة	ربيع الثاني
١٢٦٩	١١
سنة	جادي الثانية
١٢٧٠	٢٧
سنة	في الحجة
١٢٧٠	١٦

فضاع منها بدون تعد ولا تفریط فهل لا ضمان على المجارية ولا على من أرسلها للاستئجار
 (اجاب) نعم لا ضمان على المجارية المذكورة ولا على من أرسلها والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل غائب عن مكانه اخذ رجل من توابعه مهر عارية وادعى المهر
 على زوجة الرجل الغائب انها ارسلت التابع المذكور واذنته في اخذ المهر من عتقه
 والحال ان الزوجة المذكورة لم تاذن له ولم توكفه في الاخذ منه خصوصا وانه لا يثبت له على
 ذلك فهل اذا تلف المهر والحال هذه لا ضمان على الرجل الغائب ولا على زوجته ولا على
 المستعير اذ لم يحصل منه تعد ولا تفریط (اجاب) لا ضمان على احد من ذكره والحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر عودى دخان بتر كيتهما فاخذ
 المستعير ووضعهما في خزانة المثل بعد استعما لهما فاسرقا منه من غير تفریط ومن غير تعد
 فهل والحال هذه يضيغان على ربهما ولا ضمان على المستعير المذكور حيث لم يثبت
 التفریط والتعدى (اجاب) لا ضمان على المستعير اذ لم يثبت عليه التعدى ولا
 التفریط والقول قوله بيمينه في دعوى الضياع والهلاك والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك حصّة في دار بالميراث عن ابيه وعن اخوته الاشقاء اعادها لاخيه لا يملك
 ثم مات المستعير عن ورثة فهل للعير الرجوع في العارية واخذ الحصّة المعارة حيث كان
 الحق ثابتا للعير فيها بالبيّنة بل هم مقرون بالملك للمذكور (اجاب) للعير الرجوع
 في العارية متى شاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار فرسا من مالكها وبطلان
 قضى حاجته منها وادعها عند رجل وامر مالكها بان يستلمها من المودع فطلبها مالكها
 منه فامتنع من دفعها له وصار يستعملها في اشغاله بالطحن عليها والركوب وغير ذلك حتى
 هلكت تحت يده بذلك فهل اذا ثبت استعمال المودع له في اشغاله بعد طلب مالكها
 لها بغير اذن مالكها بشهادة البيّنة الشرعية يكون ضمانا لها بقيمتها (اجاب) المستعير
 الايداع على المختار والمقتضى به كما يعلم من الدروحوواشيه واذا تحقق على مودع المستعير
 التعدى على الدابة المذكورة كالاستعمال بلا اذن بالوجه الشرعي حتى هلكت فطلب
 ضمانها لربها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر زماما لاجل ان يركب
 به دكانه فاخذه ووضع منه داخل دكانه فمكث عنده ثلاث ليال وفي آخر ليلة اطلق
 ومضى الى منزله وبات فيه ثم رجع الى دكانه فوجده مغلقا ففتحه فلم يجد فيه
 المذكور فهل اذا لم يحصل منه تفریط لا يضمنه (اجاب) نعم لا ضمان على المستعير
 والحال ما ذكر بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية
 اميرية اعادها لآخر مدة ثم بعد ذلك طلبها ربهما امنه فهل يكون له طلبها منه
 وليس له الامتناع من تسليمها له بدون وجه شرعي وله الرجوع في العارية متى
 (اجاب) نعم لربها اخذها واستردادها حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقها
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اعادها لاولادها

لأنفسهم بحضرة يدنة شرعية ثم بعد ذلك طلبها منهم فنعوه من أخذها منكرين للعارية
فهل اذا كانت العارية ثابتة باليدنة الشرعية يكون لرب الارض نزعهما منهم ولا عبرة
بانكارهم حيث لم يكن لهم فيها حق بالاسقاط ولا بالهبة ولم تكن مسوغة باسمائهم
(أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور اعارة تلك الارض لهم ولم يتحقق ما يفيد سقوط حقه
منها يكون له نزعهما من واضعي اليد والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل
منهما قطعة أرض زراعية اميرية فأراد كل منهما أرضه للآخر فزعاها خمس سنين بشرط
رجوع كل منهما في أرضه بعدها بحضرة يدنة شرعية فبعد ان وضع كل منهما يده على
أرض الآخر بفخوة سنة تصرف احدهما في الارض التي تحت يده بالاسقاط لرجل اجنبي
بغير اذن رب الارض فهل لا ينفذ تصرف المستعير ويكون لرب الارض نزعهما من هي
بيده بعد مضي هذه المدة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا ينفذ تصرف
المستعير في حق المير بدون اذنه أو اجازته حيث كان الحق ثابتا للمير ويكون لصاحب
الحق اخذ الارض من يد الرجل المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعية غير اميرية اعارها لرجل ليزرعها ومات كل
منهما عن وارث فطلب وارث المير المالك من ابن المستعير رفع يده عن الارض المذكورة
فاعترف له بها وادعى ان اياه كان وهبها لايه قبل موته ولا برهان له على ذلك فهل
والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الهبة بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه الهبة عن الاثبات
الشرعي ويؤمر برفع يده عنها وتسليمها للوارث المالك لها حيث كان معترفًا ومقرا
بالمالك فيها (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه الهبة بدون اثباتها بطريق شرعي والحال هذه
ويؤمر بتسليم العارية الى ورثة مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له قطعة أرض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لرجل آخر وتركهاله باختياره على قدر
معلوم من الدراهم وكتب له بذلك حجة ثابتة المضمون ووضع يده عليه المسقط ثم بعد
ذلك اعارها المسقط له المذكور لرجل آخر سنتين ليزرعها عارية فهل اذا ثبت ما ذكر
وطلب المير العارية بعد انتهاء مدتها يجاب لذلك ولا يسقط حقه والحال هذه (أجاب)
وضع الارض عارية تحت يد آخر لا يسقط حق الواضع منها اذا لم يتحقق انما يسقط بالاسقاط
أو الترك الاختياري فاذا لم يتحقق ذلك لا يسقط حقه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة دفعت لبنتها حليا عارية لتتزين به لزوجه ثم ماتت تلك البنت عن أمها
المذكورة وعن أبيها وعن زوجها وعن بنت منه فهل اذا ثبت ان الحلي المذكور عارية
من قبل الام يكون لها أخذه ولا يكتفى بتركه والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه
الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كون الحلي المذكور عارية عند البنت
المذكورة من قبل امها يكون للام أخذه ولا يكتفى بتركه عن البنت والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل عنده قصبة ونية ذهب وقلادة فيها بعض دراهم ورش ملك له وله

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

٨

ربيع الثاني

١٢٧١

٢٦

ذي القعدة

١٢٧١

٨

ربيع الاول

١٢٧٢

١٧

ذى الحجة	سنة
١٩	١٢٧٢
محرم	
١٩	١٢٧٣
جمادى الثانية	
٢	١٢٧٣
رجب	
٢٠	١٢٧٣
ربيع الاول	
٣	١٢٧٤

زوجة دفع ذلك لها لتزني به على سبيل العارية ثم طلقها وطلب منها الحمل المذكور
فادعت انه ملكها فهل اذا اقام بيته على انه ملكه ودفعه لها على سبيل الزينة والعارية
يقضى له باخذه منها لاسيما وهو فقير ومثله لا يدفع لها ذلك تملكها وقد طلبت منه ان يملك
لها ذلك على يد جمع من الناس مرارا وهو مجتمع من ذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي
ان ما ذكر ملكا للزوج المطلق المذكور وانه دفعه لها عارية يقضى له باخذه من يد
مطلقة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لاولاده جانبان الاطيان
عارية ولم يسقط ولم يترك حقه فيهما مع اعترافهم بذلك عند الناس فهل اذا ارادوا ان
ياخذوا زيادة جبراعته ليس لهم ذلك بدون وجه شرعي واذا اراد الرجوع في العارية
يمكن من ذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا يجبر الاب على اعطاء ما به حقه
من الاطيان لاولاده وله اخذ ما أعادهم لهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك دارا أعادها لآخر ليس سكنها عارية من غير اجرة فسكنها المستعير مدة ثم بعد ذلك سمات
المعير عن ورثة وبلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ارادت ورثة المعير مطالبة
الساكن باجرة المثل مدة سكنه في حياة المعير لا يجابون لذلك (أجاب) اذا تحققت
العارية بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المعير مطالبة المستعير باجرة الدار المعاد حال حياة
المعير بدون وجه شرعي ولو معدة للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك فرسا
أعادها لآخر ليركبها ثم مات المستعير وهي بيده عن ورثة فطلبها ربهما من الورثة فادعوا
انه وهبها لمورثهم فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الهبة لمورثهم بالبينة الشرعية
لا يجابون لذلك ويكون لرب الفرس اخذها مع نكاحها من الورثة المذكورين (أجاب)
نعم لا يجابون لذلك بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الفرس اخذها مع
نكاحها اذا ثبت الهبة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق
الارث عن مورثة فجاءه رجل واستعار منه الدار المذكور ليسكنها له ووضع يده
عليها مدة من السنين ثم بعد ذلك طلب مالك الدار المذكور فرفع يد المستعير عن الدار
المذكور فادعى المستعير ان مورثه كان باع له الدار المذكور فادعى حال حياته وأقام على
ذلك شيخ بلدا يشهد له بذلك واظهر ورثة بذلك لم يكن عليها ختم قاض ولم تكن مسجلة
في سجل القضاة فانكر المالك المذكور دعواه فهل لا تقبل شهادة شيخ البلد المذكور
ولا شهوة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية ولا بالورثة التي لم يثبت مضمونها بالوجه
الشرعي (أجاب) يؤمر المستعير برد العارية الى ربهما ولا تقبل شهادة شيخ القرية ولا
يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استأجر من آخر جارا ليركبه الى محل معلوم فاعطاه له وأخذ المستعير بحضرة ومساعدة
وذهب به الى المحل المذكور فصرق منه من غير تقرير ثم ان صاحب الجمار انكر الاذن
وادعى انه اخذه بغير اذنه وعند المستعير بيعة تشهد على اقراره بالاذن له فهل تقبل بيئته

جمادى الثانية سنة
١٢٧٤

رجب

١١٠٥

٢

ذى القعدة

١٢٧٤

٢٧

ذى الحجة

١٢٧٤

٢٠

ولا يضعن حيث لم يفرط في الحفظ (أجاب) اذا ثبت كون الحجار المد كور عارية بالوجه الشرعى لا يضعنه المستعير اذا هلك في يده بدون تفریط منه أو تعد كتر كه بدون حافظ وحز حتى سرق والا ضمنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار دارا من مالسكها وسكنها مدة من السنين من غير عقد اجارة من مالسكها ثم بعد ذلك بنى الرجل المد كور حائطا في وسط الدار المد كورة بغير اذن مالسكها افا راد مالك الدار رفع يده عنها فامتنع من تسليمها له ويريد ان يملك الدار المد كورة بالحائط الذي بناه فيها والحال ان قيمة الارض التي بنى فيها اكثر من قيمة الحائط بكثره يروا اذا هدم الحائط لا يضر بالارض فهل والحال هذه لا يجاب المستعير لذلك و يكون لمالك الدار اخذ داره من يد المستعير ودفع قيمة ما بناه فيها مقولعا أو تسكليه برفع ما بناه حيث لم يضر القلع بالارض (أجاب) يؤمر واضع اليد المد كور على الوجه المرسوم بتسليم الدار المستعارة الى مالسكها ويسكف رفع ما احسنه من بنا الحائط بدون اذن المالك والحال ما ذكر مالم يتفق على دفع قيمة الحائط من قبل المعير مقولعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة خالية من البناء بالشراء الشرعى من اربابها والمشتري أربعة بنين في معيشة وخدمهم كل على انفراد فبناها الابن دار لنفسه مع احاطة اولاده له في البناء والعمل و بعد تمامها اشكن كل واحد منهم في قاعة منها على سبيل العارية فمات احد البنين بعد سكتناه عشر سنين عن ورثة فاستمر وابعدها كنين كايهم مدة ست سنين ثم مات الاب عن بنيه وعن اولاد ابنه والا ن أراد اولاد الابن مشاركة الاصهار فيها متعللين بسكنى أبيهم وسكنناهم فيها فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المد كور (أجاب) اذا تحقق بطريق شرعى ان جميع الدار المد كورة لمالك الاب المذكور الى ان مات عن بنيه الثلاثة واولاد ابنه لا يكون لاولاد الابن المستعير الميث في حياة ابيه مشاركة اصهارهم فيما يجبر دسكنناهم على هذا الوجه في بعضها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت من امرأة حليها التزين به في فرح وقاتى لها به في غدت ثم اخذت الحلى المد كور وتوجهت به الى منزلها ثم بعد الميعاد المد كور طلبت المالكه الحلى من المرأة المد كورة فوجدتها قد دفعه لها ثم بعد ذلك اخذته المستعيرة المد كورة وسافرت به الى بلدة فوق مسافة القصر بغير اذن المالكه والحال ان المستعيرة لم تكن طابرة عن دفع الحلى وقت سفرها ومكنت في سفرها مدة من الايام ثم رجعت من السفر المد كور فطلبت المالكه الحلى من المستعيرة المد كورة الحلى المد كور فادعت ضياعه في سفرها المد كور والحال ان اخذها الحلى المد كور لتتزين به في بلدة المالكه فهل تضمن المستعيرة المد كورة قيمة الحلى المد كور للمالكه المد كورة ام لا (أجاب) نعم على المستعيرة المد كورة ضمان الحلى المد كور لتعديها ان كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال وفي رد المختار من العارية عن جامع الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت

هو المختار سواء توقفت نصابا أو دلالة اهـ وفاقا قبل ذلك انها متقية بالمكان أيضا والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة جهزت بنتها جهازا مثلها المعتاد وعند الزفاف لزوجها أعطتها بعض
 حلى وأمتعة على وجه الزينة عارية واشهدت على ذلك ثم بعد الدخول عليها بمدة قريبة
 توفيت عن أمها وزوجها وعاصب فاراد الزوج المذكور أن يجعل البعض الذي أعطته
 لها أمها على وجه الزينة عارية تركه فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي أن أمها أعطتها
 ذلك على وجه الزينة عارية يمنع من معارضته لما في ذلك (أجاب) نعم يمنع الزوج من ذلك
 حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر جلا
 ليحمل عليه اردني زبل حمام من قرية كذا فاجابه لذلك وفي أثناء الطريق هلك منه بأكف
 سماوية ومات في الطريق فهل يكون هالكا على مالكه حيث هلك ومات بدون تعمد
 وتقر يط من المستعير ويصدق في ذلك بيمينه (أجاب) نعم لا ضمان على المستعير
 حيث هلك الحمل بدون تعمد منه ولا تقر يط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 قطعة أرض بالآرث عن أصوله وهو واضح يده عليه ومصرف فيها بالبناء والمهدم وغير
 ذلك من غير معارض ولا منازع له مدة تزيد عن عشرين سنة ويجوارها دار لا تخرق
 واختص بها ذلك الآخر من بين شركائه وبقي محل المرور مشتركا بينه وبين شركائه فاذا كان
 يفتح لداره بابا من أرض جاره ليمر منه على الخصوص فاستأذن رب الأرض واستعار
 المرور من أرضه فاعاره ذلك ومضى على ذلك مدة ست سنين وهو مقر بالاعية وبذلك الرجل
 للأرض التي يمر بها فاراد الآن مالك الأرض أن يبني على الأرض المملوكة له خاصة
 وفوق حيطانه الخاصة به فغنه المستعير من ذلك فهل لا يكون له المنع حيث كان ملك
 الأرض لذلك الرجل تابعا على سبيل الاختصاص وكذا حيطانها التي يربى البناء عليها
 وجاره معترف له بالعارية على الوجه المذكور (أجاب) ليس للمستعير المذكور من
 المالك من التصرف في ملكه بما لم يضر بجارده ضررا يبينا ولا يضر منع المستعير من المرور في
 أرضه متى شاء والحال هـ هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض
 بالوراثة عن أبيه وعن جده مدة تزيد عن خمسين عاما اذن لبعض أقاربه في بناء حيطان
 منها على وجه العارية غير متبرع له فيها بالملكية فهل إذا ثبت ما ذكر وراد أن يجر
 بجانب لذلك وإذا ادعى أن له حقا في تلك الأرض بالوراثة عن أجداده لا يجمع منه ذلك
 بعد ثبوت العارية لاسيما والافتقار المبنى بها ملكا لغير صاحب الأرض (أجاب)
 إذا ثبت الرجل المذكور ملكه لتلك القطعة بالوجه الشرعي وأنه أعارها لبعض أقاربه
 وبنائها للمستعير بالافتقار المملوكة لرب الأرض يكون له إخراج المستعير منها أي
 أرادوا لإحارة مانعة من دعوى للمستعير الملك لنفسه فيما استعاره أذهى إقرار
 ملكه لما استعاره كالاستيداع والاستيلاء والاستيحاب والاستيجار فكل منها
 إقرارا بعدم ملك المباشر باتفاق الروايات فلا تسمع دعواه بعد ذلك لنفسه كما هو

ربيع الثاني سنة

تنتهي القتاوي الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ومن جملتها
 قطعة ارض خربة يملكو كلة وهي مجاورة لدار رجل آخر فاستعار الرجل الآخر المذ كور
 القطعة الارض المذ كورة ليدكونها مالا صفة لداره من مالها ليضع فيها دوابه وتبنيه
 لمواشيه وأن يأخذها منه وقت ما يحب ويختار فرضي مالها بذلك فأخذها منه ووضع
 فيها دوابه وتبنيه مدة من السنين ثم ان المالك لذلك طلب ارضه المذ كورة فوعده
 بدفعها له ثم ان المستعير المذ كور مات قبل تسليمها للمالك المذ كور عن وارث فطلب
 المالك ارضه من وارثه فامتنع من دفعها له متعللا بان مورثه وضع يده عليها مدة عشر سنين
 وانها صارت ملكه بوضع يده هذه المدة المذ كورة فهل اذا ثبت المالك المذ كور ملكه
 في الارض المذ كورة بالوجه الشرعي لا غير بدعوى وارث واضح اليد المذ كور ووضع
 يد مورثه هذه المدة المذ كورة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم اذا ثبت
 المالك دعواه المذ كورة بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماعها بثور وارث
 واضح اليد المستعير بتسليم تلك الخربة المستعارة الى مالها المعبر ومجر دوضع يد
 المورث عليها مدة عشر سنين لا يوجب تملكه لعينها بدون سبب لاسيما مع ثبوت الادعاء
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ارضا معلومة اعارها لرجل معلوم لينفي فيها
 ويسكن ولم يعين لذلك مدة فبني الرجل المذ كور في الارض المذ كورة بناء معلوما من
 ماله لنفسه وسكن فيه مدة ثم الا ان مالك الارض رجع في عار يته المذ كورة ويريد
 اخراج المستعير الباني منها واخذ ابناء المذ كور لنفسه مجانا بدون عوض قهران الباني
 المذ كور فهل والحال هذه يكون البناء المذ كور ملكا للرجل الباني المذ كور خاصة
 وليس للمعبر المذ كور فيه حق ويكون للباني المذ كور قلع بنائه من الارض المذ كورة
 حيث كان قلعها لا يضر بالارض وان كان يضر بها لا يكون لرب الارض تملكه مجانا
 بل بقيته مقلوعا افيدوا الجواب (اجاب) نعم للمستعير المذ كور قلع بنائه وتسليم الارض
 له بها فارغة حيث لا يضر قلعها بالارض فان اضر بها لا يكون للمعبر تملكه بها نابل بقيته
 مقلوعا كما صرحوا به في حكم العارية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل
 بها وماتت بعد ذلك من زوجها وأمه او قد دفعت الام لابنتها بعض مصاغ وحلى على
 سبيل الزينة والعارية وأشهدت الام بينة وقت الدفع لها على ذلك فهل اذا أقامت الام
 بينة شرعية على دعواها يقضى لها بدعواها ولا يكون ذلك تركتها عنها أفيدوا الجواب
 (اجاب) نعم يقضى للام بدعواها والحال هذه ولا يكون ذلك تركتها عن ابنتها ما لم يثبت
 الزوج التملك بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل البس زوجته حليا
 يملكو كاله لتزين به ولم يملكها ثم توفي والحلى باق عندها ثم توفيت هي أيضا فهل اذا ثبت
 بالوجه الشرعي ان الحلى ملك الزوج البس له زوجته زينة يكون تركتها عنه يقسم على جميع
 ورثته لئلا كرم مثل حظ الانثيين وليس لخصوص ورثة الزوجة الاختصاص به بدون وجه

١٢٨٤

١٦

١٢٨٦

٢٥

ذى القعدة

١٢٨٦

٤

ذى الحجة سنة
٢٧ ١٢٨٧

جداى الثانية

١٢٩١

رجب
٢٧

١٢٩١

شرعى (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان الحلى المذ كور ملك للزوج ولم يثبت استعلاء
للمالك زوجته بطريق شرعى يتقسم بين ورثة الزوج على فرائض الله تعالى ولا يختص به ورثة
الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين كل منهما ايمالك دار معلومة لها حوش معلوم
فاستأذن أحدهما الآخر ان يفتح من حوشه بابا في حوش الآخر لاجل ان يخرج ويدخل
فيه على سبيل العارية لسهولة ذلك عليه وقرب المسافة فاذن له الآخر المذ كور بذلك
ففتح الباب المذ كور بناء على اذن الآخر وصار يخرج ويدخل من الباب الحادث المذ كور
مدة ثم اراد الا أن الآخر المذ كور سد الباب ومنع الا احد المذ كور من المرور من حوشه
فهـل يجب لذلك ويمنع الا احد المذ كور من التعرض له في ذلك حيث كان معترفا بحدوثه
باذن مالك الحوش المفتوح فيه على سبيل العارية وليس قديما واذا تعلل الفاتح للباب
باذن مالك الحوش في فتحه تبرعا لا يعتبر عمله بذلك ولا اذن الرجوع ومنعه من المرور
خالص ملكه (اجاب) نعم لا آخر المذ كور سد هذه الباب ومنع جاره من المرور في خالص
ملكه ان كان الواقع ما هو مسطور والاذن بالفتح والمرور على هذا الوجه به عارية قديمة
الرجوع فيه متى شاء والله تعالى أعلم (سئل) في بنت تزوجت رجلا معلوما وزفت اليه
وقد دفعت اليها أمهاتها مالها المملوك لها عند زفافها اشياء معلومة من حلى ونحاس
ذلك على سبيل الزينة والعارية ثم بعد ذلك بمدة ردت البنت المذ كورة الى أمهاتها المذ كورة
معظم ما دفعت أمهاتها من الحلى والنحاس وقد اقرت البنت المذ كورة واهتبرت في
حال صحتها وسلامتها بان ماردته الى أمهاتها المعظم المذ كور وما بقي عندها ملك لامها
المذ كورة خاصة وانه عندها على سبيل الزينة والعارية ثم بعد مدة ماتت الزوجة المذ كورة
عن زوجها وأولادها وأمها المذ كورة قاضي الزوج بان الاشياء المذ كورة من الحلى
والنحاس وغير ذلك المدفوع للام والساقى تحت يد المتوفاة ملك للمتوفاة المذ كورة قاضي
حيث اقامت الام بينة بان ما ذكر ملك لها وانما دفعت به الى بنتها المذ كورة على سبيل
الزينة والعارية أو على اقرار المتوفاة في حال صحتها وسلامتها بان ما ذكر ملك لامها خاص
وانه تحت يدها على سبيل الزينة والعارية يقضى به للام ولا يكون تركه عن المتوفاة
المذ كورة (اجاب) نعم يقضى للام بالاشياء المذ كورة اذا اقامت البينة على ذلك
ودفعها اياها بالبنت عارية أو على اقرار المتوفاة حال صحتها بما ذكر حيث لا مانع من ذلك
اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض خراجية مكلفة باسمه وحده يستحقها خاصة
الى الان شرع ان يحفر فيها عينا ليسقى منها زرعها فشاركه رجل اجنبى في الحفر ووطئ
بالخطب ودكبا عليها آلة من مالهما سووية ليسقى كل منهما أرضه الخاصة به من مالهما
حولها أشجارا للاستغلال بها قابلية للقسمه خالية عن الثمر من مالهما واستمر العمل
مدة من السنين مع بقاء الأرض على استحقاق مالهما خاصة بلا اشتراك مع اقران
بذلك الى الآن فهـل اذا أراد مالك الأرض المذ كورة رفع آلة العين المذ كورة

الع- بن المفقورة في أرضه الخاصة به وقسمه الاشجار المشتركة المذ كورة بينهما حيث كانت قابلة لها وتسكيف الشريك الاجنبي فلع حصته من الشجر البايع لينتفع بأرضه خاصة بوجه آخر يجاب لذلك حيث كان الامر كما ذكر وتبقى الآلة مشتركة بينهما بعد رفعها من الارض حيث لا تقبل القسمة (أجاب) نعم يجاب مستحق الارض المذ كورة لذلك ان كان الامر كذلك اذ لم يخرج هذه الارض عن كونها في حكم العارية بالنسبة لخصه الشريك الاجنبي في الآلة والاشجار المذ كورة حيث لم توضع بحق القرار والله تعالى اعلم

* (كتاب الهبة) *

(سئل) في رجل يملك بيتا صغيرا لا يقسم وهبه في حال صحته لولاده وأخته وعين لكل منهم حصة فيه وسلمه اليهم بعد تخليته من مناعه وحواججه وحصل القبض الشرعي من كل ولم يخرج بذلك سند مرفوع حتى مات الواهب فهل تتم الهبة المذ كورة بالقبض واذا ارادت زوجة الواهب أخذ حصته في هذا البيت الموهوب متعلقة بان الهبة لم تتم لعدم خروج سند مرفوع في ذلك لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها والحال هذه (أجاب) الهبة على الوجه المذ كونا فائدة ولا يتوقف لزومها وصحتها على خروج صك بها حيث قبض كل من الموهوب له البالغ حصته الشائعة فيما لا يقبل القسمة في ضمن قبض الكل لان ذلك هو القبض المعترف في مثل ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد ذكور وبنات وأقام وصيا على ولده القاصر وملاك أحد أولاده البايع شيلا ناو قفاطين وفقير ذلك وهو بحال الصحة والسلامة فادعى الوصي المذ كوران الملبوس الذي أخذه البالغ في حياة أبيه تركه فهل لا يجاب لذلك (أجاب) ما ملكه الاب حال صحته لابنه البالغ مع القبض والحيازة منه لا يكون تركه عن الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وهب نصفه لولده القاصر والنصف الآخر لزوجته وقبلت منه وهو قبل لولده من نفسه بنفسه والبيت لا يقبل القسمة ثم مات الواهب ووضعت الزوجة يدها على البيت مدة من الزمان ومعها ولدها القاصر ثم ظهر للواهب ولد آخر ير يد ابطال الهبة في البيت المذ كور لاجل ان يرث فيه فهل لا يجاب لذلك حيث قبضته الزوجة والحال هذه (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يجاب وارثه لجعل ما وهب تركه بعد موت الواهب المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ماتت عن زوجها وابن وبنت بالغة فادعت البنت بان أمها وهدت لها نصف الدار المذ كورة قبل موتها وأقامت بينة على ذلك والحال ان أمها استمرت ساكنة في الدار وشاغلة لها بامتعة ما حتى ماتت فهل اذا لم يحصل حيازة ولا قبض من الموهوب لها تكون هذه الهبة غير صحيحة وتقسم الدار المذ كورة بين سائر الورثة المذ كورين بالفريضة الشرعية والدار المذ كورة غير قابلة للقسمة (أجاب) هبة المشغول غير صحيحة ولا تتم الهبة الا بالقبض الكامل قال في الدرر القبض الكامل في

١٢٩٣

٢١

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٦

١١٦٤

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٤

٨

فى الحجة سنة

١٢٦٤

٨

١٢٦٥

محرم

١٧

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٠

المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض المستكمل
 فيما يحتمل القسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصاله من غير ان يكون قبض
 قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة ببيعة الكل اه فاذا لم تتم المبة بالقبض حال
 الواهبه يكون الموهوب تركه عن الواهبه يقسم بين ورثتها على حكم القرينة كالموت
 ان الموهوب مشغول بمنازع الواهبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تبرع ببعض امواله
 لبعض ورثته وهو في مرض موته فهل يكون جميع تبرعاته في مرض موته ببعض امواله
 لبعض ورثته وصية فاذا لم يحجزه باقي ورثته يرتد برده ويكون ميراثا بعد موته يقسم
 امواله على جميع ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) التبرع للوارث في مرض
 الموت وقوف على اجازة باقي الورثة فاذا لم يحجزه يكون تركه يقسم بين جميع الورث
 كباقي التبركات والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا يقبل القسمة لكونه
 كبيرا وهبت لرجل حصة شائعة فيه فهل تكون هذه الهبة فاسدة واذا باعته لرجل
 المذ كور حصة فيه وكان للامكان المذ كور جار اخذ بالشفعة فور العلم عند العقار والميراث
 واشهد بذلك يحكم له باخذ المبيع بالشفعة عند توفر شروطها وانقضاء مواعيدها (سئل)
 هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تتم ولا تقيد الملك قبل القسمة وتثبت الهبة
 للجار ويحكم له بها عند توفر شروطها وانقضاء مواعيدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 تزوجته مكرانا وبعض اتمته وهو في حال صحته وسلامته وقبلت منه الزوجة الميراث والزوج
 الموهوب مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الواهب عن الزوجة المذ كورة وعن ولده المذ كورة
 فاراد الوارث ان يجمع الموهوب ميراثا من جملة متروكات الواهب فهل لا يجمع الميراث
 وتكون الهبة صحيحة نافذة حيث ثبتت الهبة والقبض والحيازة في حال صحة الواهب
 وسلامته (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وثبتت
 شرعا لا يكون الموهوب تركه عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه هبت
 لشخص بتمن معلوم وقبضه المشتري واستولى عليه نحو ثمان وعشرين سنة فمات
 شخص من اقاربها انها كانت وهبت له هذا العقار ولو لم يكن لم يقبضه واشتهر
 ان مائة فهل هذه الهبة باطلة وهل اذا ادعى المذ كورانه كان يطعمه من علمه
 الرجوع على المشتري واخذ العقار منه في نظير ما صرفه لايحاب للثلاث لا سيما
 وقت البيع ومشاهدته ولم ينزع (اجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة
 الواهب وصحته ومشاهدته ببيع القريب مع السكوت مانع من الدعوى ولا رجوع
 المذ كور على المشتري بما ادعى انقائه على الوجه المذ كور بدون وجه صحيح
 عليه بما صرفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ثلاثة وابن له من
 بلغ في ميثته وفي عائلته معينين للاب المذ كور فصاروا ينمون في مال
 حصل اموال ودواب كثيرة ثم بعد مدة جمع أكبر الاولاد جماعة على أبيه وقالوا

احصل مالاً فقال له الدواب الغلانية وكذا وكذا وقمته كذا وما زاد عن ذلك من الاموال
الموجودة فنغم المال والكسب المحاصل مني مع الاولاد فهل اذا تبرع الاب لابنه
الكبير بشئ من هذه الاموال المشاعة قبل الافراز والقسمه وهى كما باقية على الشيوخ
تحت يده وكتب له وثيقة بذلك لا عبرة به - هذه الوثيقة ولا يتم التليف بدون قبض وقسمه
وحيازة شرعية وللأب الرجوع في ذلك وابطاله متى شاء (اجاب) هبة المشاع القابل
للقسمه غير صحيحة ولا تتم الهبة بدون القبض والحيازة والافراز والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ملك بنت بنته ويتاوهبها وقبضته منه وحازته القبض والحيازة الشرعية
ووضعت يدها عليه وصارت تتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم مدة تزيد على
أربعين سنة وماتت ووضعت ورثتها أيديهم عليه بعدها قال آت أراد ورثة المجدد الوهاب
الرجوع على ورثة البنت وأخذ المالك من ممتلئين بانهم أولى منهم بذلك فهل اذا
ثبتت الهبة من مورث المدعين بنت البنت المذ كورة وقبضت وحازت ذلك منه في حال
الفهم والسلامة بشهادة البينة الشرعية لا يكون لورثة المجدد المذ كورين معارضة ورثة
البنت فيما بأيديهم من المكان المذ كور ويكون الحق في المكان المذ كور لورثة البنت
لواضحة اليد على المكان المذ كور لا سيما وورثة المجدد يعترفون بتلك مورثة - م لبنت
البنت المذ كورة مع القبض والحيازة (اجاب) اذا كان الامر ما هو مسطور يكون المكان
المذ كور لمالك البنت البنت وليس لوارث الوهاب معارضتها حيث تمت الهبة والتليف
بالقبض والحيازة حال حياة الوهاب وصحته واعترف الوارث بذلك كما هو مقرر والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لأخيه بيتاً وحنينة بغراسها وأسقط حقه له من قطعة
أرض زرعته - أميرية وترك له ذلك باختياره طائعا مختاراً وذلك بمجلس الحاكم الشرعى
وكتب في شأن ذلك محضر بشهادة البينة وقيد به بسجله وقبض الموهوب المسقط له ذلك
ووضع يده عليه باذن الوهاب المسقط وصار يفتق بذلك في حياة الوهاب المسقط مدة من
السنين فهل اذا مات الوهاب المسقط لا يكون لأحد من ورثته معارضة في ذلك ويكون
الحق فيه للموهوب له المسقط له (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الوهاب
فيما ذكره وبنت اسقاط الحق للموهوب له في أرض الزراعة لا يكون لوارث الوهاب معارضة
الموهوب له ويمنع من منازعته في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
شخص له اخوان يحب أحدهما ويكره الآخر ولكل منهما أولاد مات أخوه الذي يحبه
وبقى الذي يكرهه فخاف ان يموت عن الذي يكرهه فيرثه وله نصف منزل شائع يقبل
القسمه وهبه لاولاد أخيه الذي يحبه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وصار معهم على
الهبة بل دائماً يتفقد ههم بأشياء غير ذلك حتى مات أخوه الآخر عن أولاده ثم مات
الوهاب في شهر رمضان فهل لاولاد أخيه الآخر التعرض وابطال الهبة الصادرة من
هم - ويقسم بين الجميع على حسب القرينة الشرعية لغماد هبة المشاع ولا يمنع من

٢١

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

سنة صفر

١٢٦٥

١١

ذلك كون الواهب ذارحم محرم للموهوب له (اجاب) هبة المشاع فيما هو محتمل القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الا في على القسمة عند طلب شريكه لها لا تقيده الملك للموهوب له في المختار وهو ظاهر الرواية مطلقا شريكه كان أو غيره فلهو باعنه الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه وأجمعوا على ان الواهب استرداد ما من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب وكما يكون للواهب الرجوع يكون لوارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك بقيمتها كالببيع الفاسد كما أفاده العلامة الرملي في فتاويه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصّة شائعة في دار تقبل القسمة فهل اذا وهبتها لاحد شركائها ولم تقسم لا تكون هذه الهبة صحيحة تامة (اجاب) نعم لا تكون الهبة على الوجه المذكور صحيحة تامة بدون افراز ولو لشريكه كما في عامة الكتب وهو المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب في مرض موته جميع ما يملكه له من ورثته وأشهاد بينة على ذلك وأحضر قديم أو أمره بكتابة حجة بذلك وكتب الفقيه الحجة حكم قوله ولم يلم شيئا من الواهب له الموهوب لهم ثم بعد مدة قصيرة رجوع عن هبته وأشهاد بينة أخرى على رجوعه فهل لا عبرة بهذه الهبة حيث لم يحصل فيه قبض ولا حيازة لاسيما وهي في مرض الموت (اجاب) يقسم الموهوب بين جميع الورثة حيث كان الامر ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اثنان فتبرع وقسم جميع ما كان يملكه من دار ومواش وأطيان وزراعة وغير ذلك بينهم ما مناصفة في زمن صحته وسلامته وانفرد كل منهما بعد القبض والحيازة في معيشة وحده وصار الاب في عائلة واحده منهما ثم مات الابن المنفرد عن ابن قاصر فقط فوضع الجديده على متاع القاصر الذي تركه له والده ثم بعد مدة مات الجديده عن ابنه وابن ابنه القاصر المذکور فوضع المديده على ما يخص القاصر عن ابنه وبه بلوغه أراد ان يأخذ نصيبه فيما تركه والده فغضب الم من أخذه متعللا عليه بان والده رجوع فيما أعطاه لوالد القاصر بعد موت أبيه فهل لا يجب الم لذلك ولا عبرة بتعلله المذکور اذا ثبت بالبينة الشرعية ان جده القاصر قسم جميع ما كان يملكه من الاموال بين ابنيه ويكون للابن المذکور اخذ نصيبه في جميع ماتركه والده من ماله (اجاب) للابن المذکور اخذ نصيبه من جميع ماتركه والده حيث الحال ما ذكر من رجوع الرجوع الاب فيما وهبه لابنه به تمام الهبة بالقبض والحيازة والافراز ولو كان الرجوع حال حياة الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة فوهب نصفها لزوجته بمحضرة جمع من المسلمين في حال صحته وسلامته وقبضتها وحازتها في حال صحته ثم مات عنها وعن ورثة غير هاهنا هل يكون الحق في نصف الجاموسة للزوجة دون باقي الورثة اذا ثبت كل من الهبة والقبض والحيازة بالبينة الشرعية في حال حياة الواهب (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الهبة تركته عن الواهب حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امر

ربيع الاول

١٢٦٥

١

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٢

وتركت دارا غلامكها ولها ابن وأخ واختان فنارح أخوة تلك المرأة ابنا المسد كورفي
تلك الدار وادعوا ان أختهم وهبت لهم اثني عشر قيراطا على الشيوخ في الدار المذ كورة
للاخ عشرة وللأختين قيراطان فهل تلك الهبة فاسدة حيث كانت في مشاع يقبل القسمة
ولم تحصل قسمة ولا قبض للموهوب لهم حتى ماتت تلك المرأة ولا عبرة بوثيقة الهبة ولو مشمولة
بجتم قاض الناحية والجمال هذه (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير تامة ولو
من الشريك كما في عامة الكتب وهو المذهب وحيث ماتت الواهبة قبل قسمة الموهوب
وافرازه وتسليمه للموهوب له يـكون الموهوب تركته عن الواهبة فيقسم بين ورثتها
كما بقي متروكا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مشاعا قابلا للقسمة
ملكه جماعة متعدين متفاوتي الحصص ولم يقبضوا فهل هذا التملك صحيح أم لا وإذا
مات أحد منهم فهل لورثته المطالبة بوضع أيديهم على نصيب مورثهم الموهوب له قبل
موته ولم يقبضه أم لا (أجاب) لا يثبت الملك في الموهوب للموهوب له بدون قبض ومن
مات قبل القبض فلا ملك له في الموهوب فليس لوارثه فيه استحقاق والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وهب لذي رحم محرم منه بناء دار وأشجارا متروعة دون الارض بل
هي وقف محتكر وذلك باصالة الواهب عن نفسه ووكالته عن أخيه وأخته وقبض
الموهوب له الأشجار والبناء وصار يتصرف في ذلك بنفسه مدة من السنين ثم باع جميع
ذلك الأجنبي واستمر المشتري واضعا يده مدة من السنين كذلك فهل إذا مات الواهب
والموهوب له المذ كور وادعى وارثه ان الهبة فاسدة بسبب الاتصال الذي هو كالشيوخ
فيما يقبل القسمة لا عبرة بتعلله بذلك ويملك الموهوب له البناء والأشجار بالقبض
والحيازة ويصح تصرفه فيهما بالبيع لغيره حيث ملكهما بعد القبض والحيازة
الشرعيين (أجاب) قد اختلف التصحيح في افادة هبة المشاع القابل للقسمة الملك اذا
قبضه الموهوب له ففي الهندية هبة المشاع فيما يجتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من
شريكة أو من غير شريكه ولو قبضه أهل تقييد الملك ذكر حسام الدين في كتاب الوقعات
ان المختار انها لا تقييد الملك وذكر في موضع آخر انها تقييد الملك ملكا فاسدا وبه يفتي اه
فعلى ما به الفتوى من افادتها الملك بالقبض ينفذ تصرف الموهوب له في الموهوب ببيع
ونحوه كما افاده في جامع الفصولين وغيره وقد صرحوا بان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة
مضمون على الموهوب له بقيته كالبيع الفاسد فيث باع الموهوب له الموهوب بعد قبضه
لا يكون لوارث الواهب معارضة المشتري على ما به يفتي وله الرجوع بالقيمة في تركته
الموهوب له لسكن المعول عليه هو عدم افادتها الملك مع القبض شائعا حتى لا ينفذ تصرفه
فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ومع افادتها الملك عند البعض أجمع
الكل على ان الواهب استرداده من الموهوب له ولو كان ذا رحم محرم منه وكذا الوارث
بعد موته لسكونها مستحقة الرد وتضمن بالهلاك كالبيع الفاسد وصرحوا بان هبة البناء

جادی الاولی سنه

۱۲۶۵

۲۹

۱۲۶۵

۳۰

جادی الثانی سنه

۱۲۶۵

۲

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٧

والشجر حكمها كهيئة المشاع القابل للقسمة نعم لوسطه الواهب على قلعه فقلعه ثم
 كما في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لولدها
 شيئا وجعلت له التصرف فيما وهبت تصرف المالك في ملكه وخررت له بما وهبت
 شرعية بخط قاضى الناحية و بعد مدة من السنين رجعت في هبتها فهل لها الرجوع
 ذلك (اجاب) اذا ثبتت المهبة من الجدة لولد ولدها فيما هو مملوك لها مع القبض والحمل
 منه بالوجه الشرعى ولم يتحقق مفسد للمهبة كالشيوخ فيما يحتمل القسمة ولم يفسد
 لولد الولد الموهوب له بتلك الموهوب جبر على الجدة ولين لها الرجوع في المهبة وانما
 هذه لما منع القرابة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعتق جارية وتزوجها
 الاعتاق وأشهد على نفسه انه وهب وأعطى زوجته مئة مائة كورة جميع ما يملك
 من المصاغ والحلى من جواهر وذهب وغيرهما المخل ذلك تحت يدها وفي خيالاتها
 وهب لها أيضا مئة من فراش ونحاس وغير ذلك مما هو معين ومعلوم بالبيان
 لم يملكها ذلك بيد هبة لا أحدا مراضها فيه لا في عيانه ولا بهدمونه وصكت على ذلك
 وثيقة متضمنة لذلك كله بخط كاتبه الخاص به مشهولة بختمه المعروف بين الناس
 شهادة جمع من الاعيان وعاش مدة صحيحا مهنرا على ذلك الى أن مرض ومات من ذرية
 المذ كورة وزوجة أخرى وعن بنتين وأخت وعن جهة وصية بثلاث مائة ففرض
 للزوجة الموهوب لها وأخذ منها بعض الحلى والمصاغ والامتنعة واستولى على ذلك
 موت موصيه وضمه لمر وكانت الميت فهل لا يسوغ للوصى أخذ شي من الايمان للموهوب
 المذ كورة ولا ضم ذلك الى التركة حيث كانت المهبة مع القبض والحيازة في حال
 الواهب ثابتة شرعا وأشهد على نفسه بذلك مختارا او يكون للزوجة المذ كورة
 ما أخذ الوصى المذ كورة من أمتها جبر عليه حيث لاحق لجهة الوصية ولا يجوز
 تلك الامتنعة (اجاب) ليس للوصى معارضة زوجة الوصى فيما وهب لها من الامتنعة
 التي بيد هبة حيث ثبتت المهبة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة الواهب ولها
 ما استولى عليه الوصى من أمتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أملاك
 وهو في حال صحته لا ولادة وزوجة بتمن معلوم ثم وهب لهم الثمن وقبلوا المهبة
 مدة وله أولاد آخر وزوجة أخرى فهل لا يدخلون في شيء من تلك الاملاك
 ادعى عليه بعد موته يدين وثبت ذلك الدين لا يلزم الواضعين أيديهم على الايمان
 منه خصوصا ومدعى الدين يؤثره بمدة مؤخره عن البيع (اجاب) اذا ثبت
 الثمن على الوجه المسطور حال الصحة لا يكون المبيع تركة من البائع وليس
 مطالبة المشتري بما ثبت له من الدين والمحال ما ذكر ويتعلق حق الدائن
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبناته البالغات دارا وقبيل الميراث
 الاب في هبته قبل قبضهن الموهوب ثم ماتت احداهن عن زوجها وأولادها

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

٧

نصيبه في الدار المذكورة فهل لا يجب لذلك (أجاب) لا تتم المهبة بدون القبض والحيازة
 فإذا مات الموهوب له قبل القبض لا يكون الموهوب تركته عن الموهوب له فلا يورث
 عنه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا وهبت منه حصصا شائعة لابن اختها البالغ
 الرشيد ولم يقبض الموهوب له الموهوب ولم يحزها في حال صحة الواهبة وسلامتها ثم بعد ذلك
 ماتت الواهبة عن وارث فوضع الوارث يده على جميع النخل مدة من الزمن إلى أن مات
 الموهوب له عن وارث فأراد الوارث المطالبة بالمهبة بعد موت مورثه الموهوب له فهل
 لا يجب لذلك ولا تصح المهبة ولا تنفذ حيث لم يحصل قبض ولا حيازة في حال صحة الواهبة
 وسلامتها وتسكون ميراث الورثة الواهبة المذكورة (أجاب) المهبة على الوجه المذكور
 غير معتبرة فيمنع وارث الموهوب له عن معارضة وارث الواهب والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل ملك زوجته زوج أساور ذهب بسدق وحلق الماس وقبضت ذلك منه ثم بعد
 مدة توفيت الزوجة إلى رحمة الله تعالى عن زوجها وأولادها المذكور ومنه وعن والدتها
 ولما توفيت أنكر الزوج المذكور تملك ذلك لزوجته وهناك بينة من جلاتهم أخوتها
 لا يهاشدهون بذلك التملك فهل في هذه الحالة لا عبرة بانكاره تملك ذلك لزوجته بعد
 وفاتها وتسكون الأساور والحلق من جملة تركتها (أجاب) إذا ثبت التملك مستوفيا
 شرائط الصحة والتمام حال صحة الزوج المالك بالوجه الشرعي تكون الأساور المذكورة
 ميراثا عن الزوجة وشهادة أخوة الزوجة لا يبرها بالتمليك لها مقبولة حيث كان الحال
 ما هو مذكور ولم يكن هناك مانع من قبول شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 وهب جميع ما يملكه من عتار وأشجار وأمتعة لزوجته وأمه وأخته لأمه وكتب لمن
 وثيقة بذلك حيلة على حرمان الوارث ولم يحصل من قبض ولا حيازة في حال حياة
 الواهب وسلامته ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وأمه وأخته لأمه وعن ابن عم
 عاصب فهل لا تصح هذه المهبة في المشاع ولا تنفذ وتكون ميراثا تقسم على جميع الورثة
 بالفريضة حيث كان ذلك في عرض الموت خصوصا ولا يجوز العاصب ذلك (أجاب)
 يقسم ما تركه الواهب المذكور بين جميع ورثته بحكم الفريضة الشرعية وصدور المهبة منه
 غير مانع من ذلك حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 وهبت لابن اختها ما يملكه من عتار ومواش وأمتعة ورفعت يدها عن الموهوب وحازها
 الموهوب له وتصرف فيه مدة وهي في حال الصحة والسلامة ثم توفيت إلى رحمة الله تعالى
 فهل إذا قام وارثها ينازعه في ذلك لا يجب وهل إذا ادعى الوارث أنه ما حاز إلا بعد موتها
 يكلف الموهوب له بينة المحو في صحته (أجاب) إذا ثبت الموهوب له صدور المهبة والقبض
 الشرعي حال حياة الواهبة لا يكون الموهوب تركته عن الواهبة حيث تحقق ذلك بالوجه
 الشرعي ولا يعتبر حينئذ دعوى الوارث كون الحيازة بعد موت الواهبة والله تعالى أعلم
 (سئل) في ذكر بالغ مات عنه وعن أخته أبوها ثم مات ذلك الذكر البالغ عن أخته

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

المذ كورة وأولاده من قبل قسمة تركه الميت الأول فادعى أولاد الم الذي هو أخو الميت
 الأول أنه أعطى ابنه في حياته ثلث ماله هبة خاصة به والحال أن الابن لم يحضر ما وهبه له أبوه
 ولا قبضه حتى مات الأب وبعدموت الأب لم يقسم حتى مات فهل يكون المترك كله تركه
 يقسم بين البنات التي هي أخت الميت الثاني فما أخذ ثلث تركه أبيها ونصف تركه أخيها
 وهو ثلث فيكون لها الثلثان وأولاد الم الباقي وهو ثلث ولا تكون تركه الابن من
 ميراث أبيه فوق الثلثين فيما ادعوا أنه وهبه له لعدم القبض والحيازة حتى مات الأب
 (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فإذا مات الواهب قبل
 قبض الم وهو له الموهوب بطلت الهبة ويكون الموهوب تركه عن الواهب فيقسم بين
 ورثته ما لم يثبت أولاد الم كورون الهبة التامة حال حياة الواهب من ابنه المذ كور
 بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه مكانا واعطاه مفتاحه
 فقبضه الولد من يد أبيه ومكث تحت يده ثم بعد مدة طويلة باعه الوالد لآخر في غيبة ولده
 فهل يكون البيع غير نافذ وهو باق على ملك الولد (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض
 والحيازة لا ينفذ بيع الأب الواهب الموهوب بدون إذن ولده الموهوب له وأجازته والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل نشأ مع أبيه في تربيته ومعاشه من صغره الى كبره وصار
 يعاون أباه في أمور الزراعة مدة من السنين بعد بلوغه وهو في عائلته ثم جمع على أبيه جماعة
 من المسلمين وطلب من أبيه أن يكتب له جزأ عما يملكه والده من المواشي والعقار
 وغيرهما على وجه العطية فامتنع أبوه من اعطاء ابنه شيئا من مملكه واستقر الحال في
 المجلس على أن أباه رضى باعطاء ثلث ماله لابنه المذ كور فكتب فقيه حاضر بالمجلس
 وثيقة لابن المذ كور مضعونها أن الأب أقر في المجلس وأشهد على نفسه باعطاء ثلث جميع
 ما يملكه لابنه شائع ذلك في جميع ما يملكه ولم يوجد من الابن قبض ولا إفراز ولا حيازة
 لما أقر الأب باعطائه فهل لا عبرة بهذا الاعطاء ولا بالاقرار به حيث لم يوجد القبض
 والحيازة من الابن المذ كور ولا يكون الاقرار بالاعطاء دية تامة والحال هذه (أجاب)
 اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيناله يكون جميع ما تحصل بكسبه لابيه ولا تتم هبة
 الأب لابنه البالغ بدون القبض والحيازة ولا يثبت الملك للموهوب اذ قبل القبض كما في
 الهندية ولا عبرة بهذا الاقرار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين
 وابني ابن وكان الميت قبل موته وهب لابني ابنه حصته في طاحون وساقية ودارا لقبول
 القسمة وأسقط حقه له من قطعة أرض زراعية تنازع معهما ابنا الميت في شأن ذلك
 على يد نائب القاضي فوقع الصلح بينهما ما وصدق له ما ولد الميت على صحة الاسقاط والهبة
 من أبيهما قبل موته وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ووضع ابنا الابن
 ايديهما على جميع ذلك وغرسا بخلا في الأرض المذ كورة وبعض اشجار ثم بعد ثمان
 سنين اراد ابنا الميت الرجوع في الاسقاط والهبة عليهما بعد ادعرا فهما وتصديقهما

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٩

رجب

١٢٦٥

٧

وأجازتهما

رجب

٨

واجازتهم ما له ما يملك على يد نائب القاضى فهل لا يجابان لذلك ويمنعان من معارضة
ابنى الابن (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وصدق
عليها الوارث كمن هو مذكور كان المالك في الموهوب للموهوب له واذا تحقق الاسقاط والترك
اختيارا في ارض الزراعة الاميرية لابنى الابن لا يكون لوارث المسقط معارضة المسقط له
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان فخلا معلوما مع ارضه لاحدهما الثلث
وللآخر الثلثان فمات صاحب الثلثين عن ابنين وبنتين وزوجة فوضعوا ايديهم على
استحقاق مورثهم ثم مات الابنان عن اختيهما وامهما وعاصب فوهبت احدى البنتين
لخالها صاحب الثلث ما يخصها في الكل مع ارضه بعد اقراره عن والدها واخويها هبة
بعوض بموجب حجة شرعية ووضع الموهوب له يده على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين
سنة ثم ماتت الواهبة والموهوب له عن ورثة فوضعوا ايديهم كذلك مدة من السنين ثم
الآن ارادت بنت بنت الواهبة ورجل آخر من اقرارها ان يرجعوا في الهبة وان يبطلوها
فهل لا يجاب احدهما الى ذلك حيث كانت الهبة مع القبض والحيازة والاقرار ثابتة
بشهادة البينة وبموجب الحجة المذكورة (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة
والاقرار حال حياة الواهبة لا يكون لوارث الواهبة معارضة وارث الموهوب له في الموهوب
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لابنى ابنه القاصرين حصه
في طاحون وساقية ودار لا تقبل القسمة واسقط حقه في جانب ارض زراعية لمما قبل
لها الواهب ذلك له كونهما في حجره ثم مات الواهب عن ابنين وعن ابنى ابنه وقسمت
التركة وصدق ولدا الميت على حصه الهبة والاسقاط لابنى الابن ووضع ولدا الابن
ايديهما على ذلك بعد البلوغ فحوث ثلاث سنين ثم تنازع ابنا الميت مع ابنى الابن على
يد نائب القاضى في شأن ذلك فحكم لهما بعهدة الهبة والاسقاط وكتب بذلك حجة شرعية
واستمر ذلك تحت يد ابنى الابن وغرسا الارض اشجارا ومضى على ذلك مدة من السنين
ايضا فهل اذا اراد ابنا الميت الرجوع في الهبة والاسقاط بعد اعترافهما بها واجازتهما
لها وثبوت صحتهما على يد نائب القاضى لا يجابان لذلك ويمنعان من معارضة
(اجاب) هبة من له ولاية على المفضل في الجملة وهو كل من يموله فدخل الاخ والعم عند
عدم الاب يتم بالعقد للموهوب معلوما وكان في يده او يمدود عنه لان قبض الولي ينوب
عنه فيثبت الهبة وتمت بالوجه الشرعى لا يكون لوارث الواهب الرجوع فيها ولا
معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه من الارض المذكورة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له حصه في دار والده المملوومة القدر بالاذرع وهبها في حال صحته
وسلامته لاحد اخوته فقبضها راجزا في حال حياة الواهب واسقط له حقه من نصيبه
في قطعة ارض زراعية ويده وثيقة بذلك شرعية ثم بعد مدة مات فاراد اخوة الموهوب له
مشاركته فيما وهبه له اخوه وفيما اسقط حقه منه له من نصيبه من الارض فهل اذا ثبت

سنة

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

ما ذكر بالبينونة الشرعية لا يجابون لذلك لاسيما وان الدار المذكورة لا تقبل القسمة (أجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركته عن الواهب وليس لاختوة المسقط معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه من ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ومواشي وغير ذلك فقسم ما بيده مما يملكه بين اولاده ووهبه لهم في حال صحته وسلامته بعد افرازه وقبض كل منهم ما وهبه له والده وحازاه حال حياة الواهب ثم بعد مدة مات الواهب عن الموهوب لهم وعن ورثة آخر فارادوا مشاركة الموهوب لهم فيما وهب وصبر ورثته تركته عنه فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة شرعية تشهد بالمهبة والقبض والحيازة والافراز حال حياة الواهب ويختص كل بما وهبه له والده دون غيره (أجاب) حيث

١٢٦٥

١٩

قسم الاب امواله ووهب لكل واحد من اولاده شيئا منها وقبضه الموهوب له بمميزا مفرزا ونبت ذلك حال صحة الواهب لا يكون ذلك تركته عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تصدق عليه الناس بصدقة وله شركا في وظيفة القرب ارادوا ان يشاركوه فيها فهل لا يكون لهم ذلك وتكون لمن قبضها خصوصا والعرف والعادة الجارية عند العربية جار بان الصدقة لمن يقبضها ويأشرا الخدامة في التربة (أجاب) تملك الصدقة بالقبض والاحق لمن لم يقبض الصدقة من باقي الشركاء بمجرد شركته في وظيفة الدفن يكون قبضها وحيازتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لرجل آخر بعض فحل مع ارضه وعقارا وقبض الموهوب له ذلك وحازاه وصار يتصرف فيه في حال حياة الواهب وصحته وسلامته مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم توفي الواهب عن ابنه ولم يترك له الا ما

١٢٦٥

٢١

ثم توفي الابن عن ابنه فادعى ابن الابن على الموهوب له بان المهبة فاسدة وترافع مع الموهوب له على يد قاضي بلدهم وحكم بعهدة المهبة وكتب للموهوب له حجة بعهدة المهبة وصدق ابن الابن على ذلك ثم الا ن يريد الرجوع على الموهوب له فهل ليس له الرجوع عليه حيث كانت المهبة صحيحة خصوصا مع حكم القاضي بها وتصديق ابن الابن عليه (أجاب) من مواضع الرجوع في المهبة موت الواهب فاذا تمت المهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب لا يكون لواثره معارضة الموهوب له في الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك أربعة عشر قيراطا في بيت ولها ابن وبنت بالغان فوهبت لكل

١١٦٥

شعبان

٢٧

منها سبعة قيراط من ذلك فهل اذا ارادت الام المذكورة الرجوع فيما وهبته لابنها تجاب لذلك شرعا خصوصا اذا لم يقع منه حيازة ولا قبض لما وهب له (أجاب) لا يتم المهبة بدون القبض والحيازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لابن زوجته قطعة ارض خالية من البناء وملكها له لاجل ان يبني فيها دارا يسكن فيها فقيل ذلك منه وبني فيها دارا وسكن فيها وصار كلها يحصل فيها اخلل يصلحه ويزيد فيها ما لم يكن حتى صارت دارا متسعة وسكن فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يحصل بينهما منازعة

١٢٦٥

٣٠

الا

سنة
١٢٦٥
رمضان
٢٠

والآن حصل بينهم ممانعة فادعى انه انما اعطى له الارض عارية لا ملكا فهل اذا ثبت التملك لا تسمع دعواه العارية بعدمضى تلك المدة (اجاب) حيث كان التملك ثابتا شرعا لا يكون لذلك الرجل معارضة ابن زوجته ويمنع من ذلك والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ربة عن اصوله من قديم الزمان وهبها لرجل آخر فقبضها وحازها الموهوب له وغرسها فاختل لنفسه من ماله من مدة عشرين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها المدة المذكورة من غرسه منازعه ولا للواهب قبله والآن يدعى حاكم البلد بان الدار المذكورة من الغطاء الذي يجوار البلد لاجل أن يأخذها لنفسه تعنتا منه فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعه امنه بمجرد دعواه المذكورة حيث ثبت بالبينة الشرعية انها مملوكة وليست من حريم البلد (اجاب) اذا لم تكن الارض المذكورة من حريم البلدة وكانت مملوكة للواهب وتمت الهبة فيها بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون لاحد معارضة الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنت وهبت لها امها جميع ما تملكه وأقبضتها ذلك وهي صحيحة من غير اكرام ولا اجبار عليها ثم بعد مدة طويلة حملت ببنت أخرى ثم بعد وضع البنت الاخرى توفيت الام المذكورة عن البنتين المذكورتين وعن زوجها وعن عم فهل اذا اراد العم والزوج والبنت الاخرى ان يأخذوا شئنا من المال الموهوب للبنت المذكورة لا يملكون ذلك (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عنه والله تعالى اعلم (سئل)

شوال
٩

١٢٦٥

في امرأة لها زوج وابن وبنت فمرضت المرأة مرض الموت ثم وهبت لبنتها حال المرض حليا وثيابا تزد قيمتها على ثلث المال ثم ماتت في مرضها عن وريثها المذكورين فهل تكون الهبة غير نافذة وبمغزلة الوصية وهل اذا ادعت البنت ان المرض الذي وهبت لهافيها أمها غير مرض الموت وزعم باقي الورثة انه هو يكون القول قولها يمينها بدون بينة أولا بد من بينة عادلة (اجاب) اذا وهب المورث لبعض ورثته عينا وادعى الموهوب له ان الهبة في صحته وادعى باقي الورثة ان الهبة كانت في المرض كان القول لمن يدعى ان الهبة كانت في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة وهبة المريض مرض الموت لو ارثه موقوفة على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة ذكور اشقاء فوهب لاثنتين منهم دون الثالث قد اموهوا من المال والنحاس والمواشي والفحل وغير ذلك من ممتلكاته وهو في حال الصحة والسلامة وقبل الامانة الهبة المذكورة وأقبضها اياها وحازها فهل والمحال هذه يكون للابن الثالث بعد موت الوالد طالب شئ من الموهوب وتسمع له دعوى (اجاب) ماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة والافراز فيما يحتمل له حال حياة الواهب وصحته لا يكون تركه عن الواهب مما ثبت بالوجه الشرعي تمام الهبة فيه لا تسمع فيه الدعوى وما لم يثبت يكون تركه عن الواهب

١٤

١٢٦٥

في امرأة لها زوج وابن وبنت فمرضت المرأة مرض الموت ثم وهبت لبنتها حال المرض حليا وثيابا تزد قيمتها على ثلث المال ثم ماتت في مرضها عن وريثها المذكورين فهل تكون الهبة غير نافذة وبمغزلة الوصية وهل اذا ادعت البنت ان المرض الذي وهبت لهافيها أمها غير مرض الموت وزعم باقي الورثة انه هو يكون القول قولها يمينها بدون بينة أولا بد من بينة عادلة (اجاب) اذا وهب المورث لبعض ورثته عينا وادعى الموهوب له ان الهبة في صحته وادعى باقي الورثة ان الهبة كانت في المرض كان القول لمن يدعى ان الهبة كانت في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة وهبة المريض مرض الموت لو ارثه موقوفة على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة ذكور اشقاء فوهب لاثنتين منهم دون الثالث قد اموهوا من المال والنحاس والمواشي والفحل وغير ذلك من ممتلكاته وهو في حال الصحة والسلامة وقبل الامانة الهبة المذكورة وأقبضها اياها وحازها فهل والمحال هذه يكون للابن الثالث بعد موت الوالد طالب شئ من الموهوب وتسمع له دعوى (اجاب) ماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة والافراز فيما يحتمل له حال حياة الواهب وصحته لا يكون تركه عن الواهب مما ثبت بالوجه الشرعي تمام الهبة فيه لا تسمع فيه الدعوى وما لم يثبت يكون تركه عن الواهب

٢٢

١٢٦٥

في امرأة لها زوج وابن وبنت فمرضت المرأة مرض الموت ثم وهبت لبنتها حال المرض حليا وثيابا تزد قيمتها على ثلث المال ثم ماتت في مرضها عن وريثها المذكورين فهل تكون الهبة غير نافذة وبمغزلة الوصية وهل اذا ادعت البنت ان المرض الذي وهبت لهافيها أمها غير مرض الموت وزعم باقي الورثة انه هو يكون القول قولها يمينها بدون بينة أولا بد من بينة عادلة (اجاب) اذا وهب المورث لبعض ورثته عينا وادعى الموهوب له ان الهبة في صحته وادعى باقي الورثة ان الهبة كانت في المرض كان القول لمن يدعى ان الهبة كانت في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة وهبة المريض مرض الموت لو ارثه موقوفة على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة ذكور اشقاء فوهب لاثنتين منهم دون الثالث قد اموهوا من المال والنحاس والمواشي والفحل وغير ذلك من ممتلكاته وهو في حال الصحة والسلامة وقبل الامانة الهبة المذكورة وأقبضها اياها وحازها فهل والمحال هذه يكون للابن الثالث بعد موت الوالد طالب شئ من الموهوب وتسمع له دعوى (اجاب) ماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة والافراز فيما يحتمل له حال حياة الواهب وصحته لا يكون تركه عن الواهب مما ثبت بالوجه الشرعي تمام الهبة فيه لا تسمع فيه الدعوى وما لم يثبت يكون تركه عن الواهب

٢٣

١٢٦٥

سؤال	سنة
٢٧	١٢٦٥
ذى القعدة	١٢٦٥
ذى الحجة	١٢٦٥
١	١٢٦٥
١٨	١٢٦٥
٢٥	١٢٦٥

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهب منها خمسة أفدع شائنة لابن أخيه البالغ وقبل القبض والحيازة رجوع الواهب في المبة بحضرة بينة شرعية فهل يصح رجوعه ولا حق للموهوب له فيها وإذا كان لدار الواهب المذكور يخرج من تديم الزمان واشترى ابن أخيه دارا خربة معلومة بالأذرع بجانب المخرج المذكور وأراد منعهم من الخروج منه بغير وجه شرعي لا يمكن من ذلك وينع من التعرض له بغير وجه شرعي (اجاب) اذا كان الامر ما هو مـ سطور فلاحق للموهوب له في الموهوب واسر له منعهم من الخروج من هذا المخرج والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخ شقيق وعن ثلاث بنات أولاد وأولادها الذكور ووهبت لابن أخيهما شقيقة ما بينهما في حال مرضها الذي ماتت فيه والحال ان عليها دين بالعض الورثة ولا تملك غير البيت المذكور فهل اذا لم يحصل حيازة ولا قبض في حال حياة الواهبة واستمرت فيه حتى ماتت يكون الموهوب تركتها عنها (اجاب) ان كان الواقع ما هو مـ سطور يكون المسكن الموهوب والحال هذه تركتها عن الواهبة فيقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابن بنته القاصر جميع ما يملكه من عقار وطاحونة وبرج حمام وغير ذلك وتبيل له والده المبة وحازها الكونه في حجره في حال حياة الواهب مدة تزيد على عشر سنين وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك مات الواهب عن بنته وعن أولاد أخيه ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة فهل تكون المبة صحيحة نافذة حيث حصل فيها القبض والحيازة في حال حياة الواهب وسلامته وليس لاحد معارضة الموهوب له في المبة (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركتها عن الواهب فليس لوارثه معارضة الموهوب له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقرر في حصة من وظيفة المحفر والدفن في مكان عن ابيه وجده من قديم الزمان وقرر معه آخر في حصة من تلك الوظيفة وصار يقاسمه فيها يحصل من اجرة المحفر والدفن فهل اذا خص الناس الرجل الاول بصدقة من الخبز والسكر وغير ذلك واراد الرجل الثاني ان يشاركه فيها لا يكون له ذلك وتكون للاول خاصة حيث قبضها واخذها منفردا عن الثاني لكونه مقرر في وظيفة اخرى في ناحية تخصه ومشتغلا بها من غير مباشرة مع الاول لاسيما والعرف الجاري بين اهل تلك الحرفة ان مثل ذلك للقباض والذي فيه الشركة انما هو اجرة الدفن فقط (اجاب) تملك الصدقة بالقبض ولا حق لمن لم يقبض الصدقة من باقي الشركة بمجرد شركته في وظيفة الدفن بدون قبضها وحيازتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وهو في مرض موته جميع ما يملكه من دار واشجار ونخل وغير ذلك لزوجته وأمه وأختيه شاعرا وكتب لمن وثيقة بذلك ثم مات قبل القبض والحيازة عن زوجته وأمه وأختيه وعن عم عاصبه فهل لاتصحب المبة ولا تنفذ وتكون ميراثا يسم على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) المبة

على الوجه المذكور غير صحيحة ولا تفيد الملك ويقسم الموهوب بين الورثة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد من غيرهما وترك ما يورث عنه شرعا من فحل واطيان ببلاد البربر فاقسمها وتركها بالطريقة الشرعية واخذ كل من الورثة حقه وبعدها وهبت إحدى الزوجتين ما خصها من تركه زوجها وهو نصف الثمن لواحد من أولاد زوجها في حال صحتها وسلامتها وقبضه وحازها حال حياتها وبهذه وثيقة شرعية بذلك ثابتة المضمون بالبنية الشرعية ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن ورثة فاراد ورثتها منازعة الموهوب له في الموهوب وجعله تركه فهل لا يجابون لذلك إذا كانت الهبة ثابتة بالبنية الشرعية والقبض والحيازة حال حياة الواهبة ويكون الحق فيما وهب للموهوب له (أجاب) إذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهبة وصحتها لا يكون الموهوب تركه عن الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع لبنية بأشياء من عقاره وقسمها بينهم وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات عنهم فاراد بعض الأولاد نقض ما قسمه أبوه فهل لا يكون له ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) حيث تبرع الأب وملك كلاً من أولاده جزأ من عقاره وقسمه وسلمه لكل من الموهوب له حال صحته وسلامته لا يجاب أحد منهم لابطال الهبة ولا لقسمة ذلك بالارث والله تعالى أعلم (سئل) في دار لا تقبل القسمة جماعة فيها حصص وهب كل منهم حصته لرجل واحد من غيرهم وقبض وحاز منهم ذلك ووضع يده عليه مدة وللموهوب له أخ يريد أن يأخذ منه حصته في الموهوب لسكونه أخاه والذين وهبوا له كمالهم اقرباؤه كذلك هو مثله فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له حق في ذلك مع الموهوب له حيث كان الموهوب له غير وارث للمواهب والمعارض ليس وارثاً للمواهب أيضا (أجاب) لاحق لآخ الموهوب له فيما وهب لأخيه بتملكه بقربائه لمن وهب صحت الهبة أوفسدت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ملكها زوجها ما صاغا وغيره وحازت منه ذلك وقبضته وتمتع به مدة سنين في حياته ثم مات عنها وعن باقي ورثتها فارادوا جعل ذلك ميراثا من الميت فهل لا يكون لهم ذلك إذا أثبت التملك من زوجها قبل موته (أجاب) إذا ثبت تملك الزوج زوجته ما ذكر من المصاغ بالوجه الشرعي حال صحته لا يكون تركه عنه ويحكم لها به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد منهم ابن منفرد عن والده في معيشة وحده تبرع له والده بجاموسة وأعطاه إياها وملكها منه في حال صحته وسلامته وقبضها الابن وحازها وبعد أن مكنت بيد الابن مدة ثمان سنين مات عنه وعن بقية أولاده فاراد الأولاد أن تكون الجاموسة المذكورة تركه فهل لا يجابون لذلك ولا يمكنون من تركها منه بل يختص بها وحده (أجاب) لا تكون الجاموسة المذكورة تركه عن الاب حيث ثبت بالوجه الشرعي أنه ملكها لابنه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لامرأة أجنبية دارا ثم بعد مدة أراد الرجوع من غير مانع يمنعها فهل له ذلك (أجاب) يصح الرجوع في الهبة

١٢٦٥

٢٨

محرم

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٥

بعد القبض حيث لم يوجد مانع من موانعها الشرعية والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل
 يملك عقار او نخلا وهبها لابنتين له بالعتين في حال صحته بمحضرة جميع من المسلمين مع
 قاضي البلدة وهدم كلهما بهجة الهبة ثم مات الواهب بعد مدة وتصرفت فيهما البناتان
 المذكورتان مدة اربع سنوات بعد ذلك نازعهما ابن اخ الميت المذكور وأراد
 الميراث فهل يمنع او يجاب (جاب) في التنوير وشرحه وهب اثنان دار الواحد صح لهدم
 الشيوع وبمكس له كبيرين لا عنده للشيوع فيما يحتمل القسمة اما ما لا يحتملها
 كالبيت فيصح اتفاقا اهـ وقوله كالبيت أى الصغير الذى لا يمكن أن يصير بيتين ومنه
 يعلم الحكم في الهبة المذكورة والله تعالى اعلم (سـ مثل) في امرأة تملك بعض مواش ونخلا
 ودارا وهبت وما سكت لا ولاد بنتها الثلاثة ما ذكر بعد قسمته واستولى كل منهم على
 ما وهبته له جدته باذنها في حال صحته وسلامتها وصار كل ينتفع بما وهب له مدة ثم بعد
 ذلك ماتت الواهبة المذكورة عن وارث عاصب فهل اذا اراد العاصب المذكور ان يرجع
 على الموهوب لهم فيما وهبته لهم جدتهم بعد قسمتها لا يجاب لذلك ويملك كل منهم
 الموهوب ويمنع عاصبها عن معارضة مبدون وجه شرعى حيث كان ما ذكر على يدينة
 شرعية (اجاب) اذا وقعت الهبة صحيحة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة الواهبة لا يكون
 لو ارادها بعد وفاتها معارضة الموهوب له في الموهوب بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سـ مثل) في امرأة تملك حليما ودارا سكت لا يقبل كل منهما القسمة وخصصا في مواش
 باقية الجماعة وتلك المرأة ولدت ابنتا ماتت امهما وهما قاصران لاحدهما اب والثاني
 لا اب له ولاولى وهو في حجرها فاحضرت جدتهما المذكورة الحلى ووهبته للقاصر من
 وقبلت هى للولد الذى لا اب له والموهوب فى يدها وقبل الاب لولده وقبض له ثم استلمت
 الواهبة الحلى امانة للقاصر من الى حين بلوغهما فاستلمت بعضه ثم مات الولد الذى له
 اب وبقي الثاني فاشتهدت المرأة على نفسها بانها وهبت الحلى الباقى بعد المستلك والدار
 وما لهما من الخصاص فى المواشى بعد موتها لولد بنتها الباقي وقبل له رجل جمعها فتاب
 بالبلدة وصيا على القاصر المذكور ثم ماتت المرأة عن عاصب لها فما الحكم في الهبة الاولى
 هل هى صحيحة او باطلة واذا كانت صحيحة ضمن الواهبة ما استلمت لكتبه من الحلى ولللاب
 الحيازة على استحقاق ولده فى الحلى الموهوب واخذ ما يستحقه فيه والهبة الثانية باطلة
 واذا لم تصح فيه الهبة يدون للعاصب ام لا (اجاب) حيث صححت الهبة للقاصر من
 المذكورين وتمت بالقبض والحيازة الشرعيين كان الموهوب ملكا لهما مضمونا على من
 استلمه بملكه يبدله ولا تصح هبته ولا الايصاء به لآخر والحال بهذه ولا فى القاصر المطالبة
 بما ل ابنه الصغير وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة للولد الذى لاولى له وهو فى حجر
 الواهبة تتم بالايجاب حيث كان الموهوب فى يدها والهبة لا آخر تتم بقبول ابيه وقبضه
 فيما ذكر وقبض ذلك يحصل فى ضمن قبض الكل والله تعالى اعلم (سـ مثل) فى رجل

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٦٦

١٨

جمادى الاولى سنة

مات عن ولدين وزوجة وبنت قاصرة وجعل الميت على البنت القاصرة وصيا ثم قسمت
 التركة بحضور الوصى ثم نذر اخوها نذرا مع الوصى على انفسهما للقاصرة المذكورة يد
 فعانه الى الوصى مشاهرة وصار يد فعانه اليه كذلك والحال ان بعض ماخص القاصرة
 تحت يد اخويها المذكورين ولم يجعل النذر في مقابلة وضع بعض المال تحت أيديهما ثم
 بلغت القاصرة ودفع اليها ما خصها عن مورثها والنذر الذي دفعه اخوها الى الوصى
 وقبضت ذلك كله فهل لاخويها مطالبتها بالنذر المدفوع لها أو لا ثم ان الميت المذكور
 خلف بيتا وأقام الورثة فيه زمنا يسيرا ثم خرجت القاصرة وأمهان البيت وبقي اخوها
 فيه نحو العشر سنين ومهره في تلك المدة ولم يقدر له احد اجرة لا الوصى ولا القاضى فهل
 تتركهما اجرة خاصة القاصر في المدة الماضية (اجاب) مادفعه الاخوان لاختهما على
 جهة النذر لا رجوع لهما به والقاصرة المذكورة ان كانت فقيرة صح النذر اليها والا
 لا يصح اذ التصديق على الغنى هبة كما يستفاد من رد المختار قبيل باب اليمن في الدخول
 والخروج والمبة بعد القبض يمنع الرجوع فيها القرابة الهرمية كما هنا واذا سكن شريك
 اليقيم العقار المشترك بلا عقد اجارة وجب لليقيم اجر مثل نصيبه على المعتمد والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ومواشي وغير ذلك فعم ما يسده ما يملكه بين اولاده
 ووجهه لهم في حال صحته وسلامته وقبض وحاز كل منهم ما وهبه له والده في حال حياته
 وبه مدة سنين او حتى يملك ما له لرجل اجنبي فهل لا تنفذ الوصية الا فيما يوجب له بعد
 موته سوى ما وهبه لاولاده في حال صحته وسلامته اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي
 (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب داخلا فيما
 اوصى بثله وان لم تتم المبة بما ذكر يدخل في الوصية لان الوصية لا تنفذ الا فيما هو مملوك
 له واستمر كذلك الى موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب وملك لابن خاله بيتا
 خاليا غير مشغول بامته الواهب وقبضه وحاز منه القبض والحيازة الشرعية وكل منهما
 في حال الصحة والسلامة وصاروا كنافيه على حديثه ينتفع به مدة سنين ثم بعد ذلك مرض
 الواهب وهو مقيم مع زوجته في بيت آخر فصارت زوجته تنضر منه وتؤذيه فنفقه
 الموهوب له في بيته وصار يتعهده حتى مات عن زوجته وعن ابن خاله المذكور فارادت
 زوجة الواهب ان تجمع لبيت الموهوب تركه عن زوجها فهل بعد ثبوت القبض في
 الموهوب في الصحة والسلامة غير مشغول بامته الواهب يكون ملكا للموهوب له ولا
 تجاب الزوجة لجه له ميراثا والحال هذه (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة
 الواهب وصحته وبنت ذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بدون
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لآخر حصة في دار من غير عوض بعد
 ان قسمها هل تصح المبة حيث صارت مخصصة غير مشاعة وهل للجارية والنزيل الاخذ
 بالشفعة (اجاب) نعم تصح المبة المذكورة ولا شفعة في الموهوب والحال هذه والله تعالى

١٢٦٦

١٧

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٨

جمادى الثانية سنة

١٢٦٦

١٠

أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين قابل للقسمة وهب احدهما نصيبه لشرى يكره
والحال ان مناعه فيه ثم مات الموهوب له فهل المبة صحيحة ولورثته اخذه (أجاب) اذا
كان الموهوب مشغولا بملك الواهب لا تتم المبة كما لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو كانت
لشرى يكره كما مضى عليه مصنف التنوير تبع العامة الكتب والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له أخ صحيح الجسم قادر على التكسب تبرع له بقدر معلوم من الدراهم كل شهر
توسعة في معاشه وصار يدفع له ذلك مدة من الزمان ثم تاجر عن دفع ذلك المربط له مدة
الى ان اجتمع عليه مبلغ من الدراهم فهل اذا اراد الاخ المتبرع له اخذ المبلغ المجمع على
أخيه المتبرع جبر الايجاب لذلك شرعا واذا امتنع المتبرع من الدفع لا يجبر عليه حيث كان
ذلك غير لازم بوجه شرعي (أجاب) لا جبر على التبرعات كما صرح به علماؤنا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى بيتا من زوجته بثمن معلوم ثم ابرأه من الثمن ووهبت له جميع
ما تملكه من نحاس وغير ذلك في حال الصحة وقبض منها جميع ما وهبته له فهل يصح
كل من الابراء والمبة ولا رجوع لها بعد ذلك عليه (أجاب) من موانع الرجوع في المبة
الزوجية فليس للزوجة الرجوع فيما وهبته لزوجها حال صحتها مع القبض والحيازة وبراء
الزوجة زوجها من ثمن ما اشتراه منها حال صحتها صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت
صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وزوجته وهب الزوج حصته لزوجته في حال
صحة وسلامته بحضرة جمع من المسلمين ويدها وثيقة بذلك ثابتة المضمون فقبضتها
وحازتها حال حياة الواهب ووضعت يدها عليها مدة فهل اذا مات الزوج وثبتت المبة
والقبض والحيازة حال حياة الواهب بالبينة الشرعية لا يكون ما وهبته تركه عنه
ويكون الحق في الحصة الموهوبة لزوجته الموهوب لها (أجاب) تتم المبة بالقبض
الكامل ولو الموهوب شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به في محوز مقسوم ويحصل القبض
تبع القبض الكل في مشاع لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين فاذا تمت
المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بعد وفاته
اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك لابنه أشياء في حال
صحة وسلامته بعضها بالبيع وبعضها بالمبة وأسقط حقه من أرض زراعية ووضع
يده على ذلك كله وحاز وقبض الحيازة والقبض الشرعيين وتصرف في ذلك مدة من
السنين ثم بعد ذلك مات الاب المملك عن ابنه المذكور وعن بنته ثم ماتت بنته عن ابنتين
أحدهما صدق على صحة التملك والمبة لابن الميت والابن الآخر ينكر ذلك ويطلب
أن يجعل ذلك ميراثا عن أب أمه وبأخذ نصيبه عن أمه منه فهل اذا ثبت غلبت الاب لابنه
ما ذكر بالبيع والمبة مع القبض والحيازة في الصحة والسلامة لا يكون لابن البنت
المذكور معارضة ابن الميت المذكور فيما ذكر بدون وجه شرعي والحال هذه (أجاب)
نعم لا يكون لابن البنت المعارضة حيث تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٦

رجب

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٠

سنة

شعبان

في امرأة لها بعض أمتعة من فرش وملبوس ونحاس ملكه ووهبته لأخيها وأختها
 الشقاء في حال صحتها وسلامتها وحصل القبض الكافي شرعا والحياسة من الموهوب لهم
 كذلك في حال الهبة والسلامة وبعدم مدة ماتت الواهبة عن أخيها وأختها المذكورين
 وعن أمها وأختها لأمها وأراد باقي الورثة جعل الموهوب تركه عن الميتة فهل لا يجابون
 لذلك والحال هذه (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث تحقق ما هو مسطور وو جدت القصة
 والقبض بعدها فيما يحتمل القصة وقبض كل ما وهب له في ضمن قبض الكل فيما
 لا يحتملها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حلياً صاغه من ماله لنفسه وجعله
 تحت يده من صلبه على سبيل الزينة والعارية وهو خلق وأساور وطوق والحال
 وشدة ثم بعد مدة تبرع لها في حال حيائه وصحته بالأساور والحلق والطوق والشدة ما عدا
 الحلق فانه لم يتبرع به بحضور بينة شرعية فهل يكون التبرع لها بالأساور والحلق
 والطوق والشدة نافذاً وإذا مات لا يدخل شيء من ذلك في الميراث ويقسم الخلق بين
 الورثة حيث كان الملك فيه محققاً للميت قبل موته ولم يثبت فيه ناقل شرعي للبنت
 أو يقسم جميع الحلي بين ورثته (أجاب) ما تحقق عليك الأب فيه لابنته حال صحته بالوجه
 الشرعي لا يكون تركه عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بعض أشجار نخل
 وغيره بارضها وبعض عقارات وهبها وملكها الآخر طائفاً مختاراً وذلك في صحته وسلامته
 وقبل الموهوب له الهبة وقبضها ووضع يده عليها بحضرة أولاد الواهب وصار يستقل
 الشجر ويأخذ ثمرة ويتصرف في الموهوب مدة حياة الواهب ثم مات الواهب المالك
 واستمر الموهوب له واضعاً يده على ذلك مدة سنين فهل إذا أراد رجل اجنبي هو
 أحد غرما الواهب نزع الموهوب من يد الموهوب له منه للابن على الواهب ديناً للجماعة
 هو منهم يريد بذلك أخذ الموهوب ويبيع في الدين لا يجاب لذلك وليس له معارضة الموهوب
 له حيث كانت الهبة في حال صحة الواهب ونفاذ تبرعته وحصل القبض من الموهوب له
 في حال صحة الواهب باذنه أيضاً والهبة ثابتة بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك
 والحال هذه حيث تمت الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل
 بها ومكنت معه مدة من الزمن ولها فرش تقطع فجده الزوج لها وأعادها كما كان على
 حسب العادة والعرف متبرعاً فهل ليس للزوج الرجوع بشيء على الزوجة مما أنفق في
 التجديد حيث كان العرف قاضياً بذلك (أجاب) نعم ليس للزوج الرجوع بشيء مما
 أنفق في تجديد فرش زوجته حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل وحب لخدمة بنيه القاصر مهرة معينة ملوكة له في حال صحته وسلامته وقبضها
 وحازها باسمه بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة مات الواهب عن ابنه المذكور وعن بقية
 الورثة فهل إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي يكون الحق في المهرة المذكورة للابن
 المذكور دون بقية الورثة (أجاب) إذا ثبتت الهبة حال حياة المورث وصحته لا تكون

١٢٦٦

٢

رمضان

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٢١

في القعدة

١٢٦٦

١٢٦٦

٩

المهرة المذكورة تركته عنه وهبة من له ولاية على الطفل يتم بالايجاب حيث كانت العين في يده أو يد أمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان وهب وملاك لكل منهما الثلث في ماله وقبض كل منهما نصيبه وحازره في حال حياة الاب وسلامته بمعد عشر سنين وهب لاولاد الا ولاد الثلث الباقي الذي تحت يده وهو في مرض موته ثم مات عن الابنين المذكورين وعن ثلاث بنات وزوجة فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية تكون الهبة للابنين صحيحة نافذة حيث قبض وحاز كل منهما نصيبه في حال صحة الواهب وسلامته وهبته لاولاد الا ولاد في مرض الموت لا تنفذ الا في ثلث الموهوب وما بقي يقسم على الورثة بعد وفاة البنيون (اجاب) هبة المريض مرض الموت بعد صحته انخرج من ثلث المال وما زاد لا ينفذ بدون اجازة الورثة وماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة والا فزاحل صحة الواهب لا يكون تركته لله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده جميع ما يملكه من عقار وغيره وقبضه الولد من أبيه وصار يتصرف فيه والحال ان الولد في معيشة وحده ثم بعد مدة طلب الرجل الرجوع على ولده فيما وهبه له فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا رجوع للوالد فيما وهبه لابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مشاعا وهبه لولده ابن أخيه في حال صحته وقبضه الموهوب لهما وحازاه ولم يقسم الى الآن بل هو باق على شيوخه والحال ان الدار المذكورة كبيرة تحتل القسمة فهل تكون الهبة المذكورة فاسدة يجب فسخها والرجوع فيها (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير صحيحة وللواهب فسخها والرجوع فيها ولو كان الموهوب له ذارحم محرم من الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ستة اولاد ذكور وبنات أعطى وملاك لكل واحد منهم مكانا على حدة وقبضوا ذلك وحازوه حيازة شرعية وتمتعوا بذلك مدة ثم يدعى خمسين سنة وولد لكل اولاد فاراد الا ان بعض اولاد الا ولاد ابطال الاعطاء والتملك من الجسد وجعل ميراثا فهل بعد ثبوت التملك من الجسد لاولاده وقبضهم ذلك منه خاليا وغير مشغول بامتعة الجسد المذكور وكل ذلك وهو في حال صحته وسلامته وتمتعهم بذلك المدة المذكورة كورة لا يجابون لا بطلان ذلك والحال هذه (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون لو ارث الواهب بعد وفاته الرجوع فيها ولا ابطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك عشر بن ذراعا في دار وثمان فتحات بارضها قسمت ذلك نصفين ووهبت كل نصف لبنات بالغة من بناتها وقبل كل من البنتين الهبة وحازتها في حال حياة أمها الواهبة وسلامتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت احدي البنيتين عن زوجها وعن اولادها المذكورين وعن أمها الواهبة لها فهل اذا ثبتت الهبة بالبيينة الشرعية تكون صحيحة نافذة بالقبض والحيازة واذا ارادت الام الرجوع فيها لا تجاب له (اجاب) كل من القرابة المحرمة وموت احد المتعاقدين مانع من الرجوع في الهبة فاذا تمت الهبة المذكورة بالقبض والحيازة حال حياة الموهوب له لا يكون للام الواهبة الرجوع والله

١٧ ١٢٦٦

٢ ٢٢٦٦

٢٧ ٢١٦٦

محر ١٥ ١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

سنة

صفر

تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لبعض أولاده بعض مواش وأفرزه في معيشة على
حديثة وقبضه الابن ثم مات الأب فهل يكون مائر كه ميراثا يقسم بين جميع الورثة
ويكون ما أعطاه الأب لابنه هبة منه له حيث كان ذلك في حال الصحة والسلامة وإذا
حصلت خلطة بين الأخوة وصار كل يكسب حتى حصل غنى في المال يكون بين الجميع
(أجاب) إذا مالك الأب ابنه حال صحته ومواش لا تكون ميراثا عنه حيث ثبت التملك
مستوفيا لشرائطه الشرعية وما تحصل يكسب الأخوة جميعا يكون بينهم والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ادعت على ورثة رجل أن مورثهم وهب لها ثلثي هذا المكان في حال
صحته وبهلامته والحال أنها ما قبضته ولا استلمته وأنكرت الورثة الهبة المذكورة فهل
إذا لم تتم الهبة بالقبض والحيازة والتسليم يكون ميراثا عنه يقسم بين الورثة (أجاب) إذا
مات الواهب قبل قبض الموهوب له الهبة بطلت ويكون الموهوب تركه عن الواهب
فيقسم بين جميع ورثته كما في متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من
ماله لنفسه بثمن معلوم وصرف في عمارته مبلغا من ماله ثم وهب ومالك النصف منه
لزوجته والنصف الثاني لابنتها من غيره وكسبت بذلك وثيقة شرعية فهل إذا لم يخرج من
البيت بغير الهبة واستمر ساكن فيه بمناعه وزوجته ولم يسلمه لهما ولم يفرغه من مناعه
لا تتم الهبة فيه ولا يخرج عن ملكه حيث لم يوجد قبض من الموهوب لهما ولا حيازة للبيت
المذکور على الوجه المذکور ولا يكون للزوجة ولا لابنتها المذکور في ملك اعتمادا
على الهبة والكتابة المذكورة وللزوج التصرف فيه بما يشاء خصوصا وإن البيت
المذکور قابل للقسمة ولم تحصل (أجاب) نعم للواهب المذکور التصرف في الموهوب
حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة وهب ثلثها
لرجل وقبض القبض والحيازة والتسليم مات الموهوب له عن ورثة يريدون أخذ
الموهوب من الواهب فهل والحال هذه لا تتم الهبة ولا يكون للورثة الموهوب له معارضة
الواهب في ذلك (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة في حال حياة كل من الواهب
والموهوب له فإذا مات الموهوب له قبل القبض لا يكون لوارثه معارضة الواهب في
الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما به خلل في عقله
وهب المنزل لزوجته بدون قسمة وتسليم فهل والحال ما ذكر لا تصح هذه الهبة وإذا
باعث الزوجة ما وهب لها زوجها لا ينفذ بيعها ولا تملك البيع حيث كان الواهب مختلا
العقل ولم يحصل قبض للموهوب (أجاب) يشترط الصحة الهبة أن يكون الواهب بالغًا عاقلًا
فإذا لم يكن الرجل المذکور عاقلًا وقت عقد الهبة لا تصح هبته ولاصح أن توفرت
شرائطها من القبض والإفراز ونحو ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابن
اخته البائع زوج مملوكتها وفي حال صحته وبهلامته وقبله ابن الاخت وحازته مدة خمس
سنين ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وعن بنت ابنته فهل إذا ثبت ذلك بالبينة

157v

iv

ربيع الاول

157v

17

157v

५५

ربيع الثاني

157v

19

157V

19

الشرعية تكون الهبة صحيحة نافذة وليس لاحد الورثة معارضته في ذلك (اجاب) اذا تمت الهبة لما ذكره بالقبض والحيازة حال صحة الواهب فليس لو ارث الواهب معارضة الموهوب له في الموهوب والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في قيم صغير في حجر عمه وولايتهما وهب له معاينة لمكانه مناصفة وتلقى بيت صغير قابل للقسمه يملك فيه الصغير المذكور الثالث الباقي بالارث عن والده والبيتان في ايديهما و بعد بلوغه اجر البيتين المذكورين احد الواديين بطريق الوكالة عن الموهوب له ثم بعد مدة مات احد الواديين عن ورثة فانسكروا هبة مورثهم فهل اذا ثبت بالبيينة ان مورثهم وهب مع اخيه ما يخصه في البيتين المذكورين لا عيرة بانسكارهم و يكون المحق في الموهوب للموهوب له (اجاب) اذا صدرت الهبة صحيحة تامة من الواهب حال صحته لا يكون الموهوب تركه عنه ويمنع وارثه من معارضة الموهوب له بدون وجه شرعي وهبة اثنين لواحد تصح وهبة من له ولاية على الطفل تتم بالايجاب حيث كان الموهوب في يد الواهب او يدا مينه ولم يكن شائعا يقبل القسمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاث بنات واخوة اشقاء وهب لبناته جميع ماله لكل واحدة منهن الربع ولا منهن الربع الباقي ولم يميز حصه كل منهن بل ابقاها شائعة ولم يحصل قبول من كل منهن والبنات المذكوريات بالغات وصار المذكور يتصرف في ماله وفي المنزل الذي من جهة الموهوب وقصده حرمان بقية الورثة فهل الهبة صحيحة ام لا (اجاب) الهبة على الوجه المذكور غير تامة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مملوكا واخته ثم بعد ذلك حضر والدهما وامهما فانهم سيدهما على والدهما يبيت وهبه لوالدهما فقبضه وحازره وسكنه مع عياله نحووا ثلثي عشرة سنة ثم مات السيد عن ورثة فخرج المملوك واخته وقت القسمة لاخ السيد فاخذهما واقعة هما ثم مات المعتقد عن ورثة واراد ورثته ادخال البيت المذكور في التركة فهل لا يجابون لذلك اذا كان هناك بيينة تشهد

تجديد الثانية سنة

شرعى والله تعالى أعلم (سئل) عن سؤال كان اجاب عنه الاستاذ المرحوم الوالد الشيخ
 محمد امين المهدي رحمه الله تعالى وعفي عنه في جماعة صدق الرجل ان مورثهم وهبه الربع
 مشاعا في داره القابلة للقسم المشحونة بسكناهم وانه قبضه وحازه وكتبوا له وثيقة بذلك
 على يد نائب مالكي اقامه عنده في ذلك قاضي البلد الحنفى وكتب عليها اتصا لابه وتنفيدا
 لمضمونها وسكن الرجل بالدار مع المصدقين مدة ثم تساجر معهم وخرج من الدار ويريد اداء
 الهبة على الوجه المذكور فهل هي باطلة فيمنع ولا عبرة بالوثيقة وان اعترفوا بها اجاب
 الاستاذ رحمه الله تعالى لا عبرة بذلك التصديق والله تعالى أعلم (اجاب) جوابي بكواب
 الاستاذ المرحوم الوالد فمده الله بالرحمة والرضوان واسكنه فسيح الجنان والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك حصاة شائعة في مكان وهب بهها الزوجة وذلك المكان قابل
 للقسم فهل اذا لم تقسم الحصاة الموهوبة ولم تقبض لا تصح هذه الهبة (اجاب) قال
 علماء وناهبية المشاع فيما يحتمل القسم لا يتم ولا تفيد الملك قبل القسم وبعض اصحابنا
 قال انها فاسدة والاصح الاول كالهبة قبل القبض كما نقله في حواشي الدر عن الشرنبلالية
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة شائعة في مكان لا يقبل القسم وهبتها لاولادها
 القصر وقبلها لهم ابوههم فهل تصح الهبة لهم والحال هذه حيث حصل فيها القبض
 والحيازة من ابهم لهم (اجاب) الهبة للصغير يتم قبض الاب فاذا تحقق قبضه بالوجه
 الشرعى كان الموهوب والحال ما ذكر ملكا للوهوب لهم والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة وهبت لبناتها القاصرة اليتيمة قد راعى لولم من الامتعة المملوكة وهي في حجرها
 وتربيتها فهل تصح الهبة من الام المذكورة لبناتها وتم بجرده العقد ولا يتوقف تمامها
 للبنات على القبض والحيازة من احد حيث كانت البنت قاصرة صغيرة جدا في حجر امها
 (اجاب) هبة الام لبناتها المذكورة والحال هذه يتم بالعقد اذا لم يكن للبنات ولها يتصرف
 في مالها وكان الموهوب في يد الام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف دار لا تقبل
 القسم وكلت وكيلة لشرعها على يد نائب القاضي وهي في حال صحتها وسلامتها في هبة
 نصف الدار المذكورة لاولاد اختها الشر كاهلها فيها فوهب الوكيل لهم بالجلس حكم امر
 موكلته وقبل احد الاولاد البالغ الهبة له ولاخوته القصر لكونهم في حجره ولاولى لهم غيره
 وحازها وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن ابن فاراد
 الابن الرجوع في الهبة فهل لا يجب لذلك وتسكون الهبة نافذة بالقبض والحيازة حيث
 كانت الدار لا تقبل القسم (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبة
 لا يكون الموهوب تركه عنها فليس لو ادته ابعدها فاعتراض الموهوب لهم حيث ثبتت
 الهبة والتوكيل بها على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وبنتان
 باع لابنه عقارا ونخلان بمثل معلوم واسقط حقه له من منفعة قطعة ارض زراعية ووهب
 لبنتيه مبلغا معلوما من الدراهم وأقرزل كل واحدة حصتها من ذلك وقبض الابن العقار

١٢٦٧

شعبان

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٤

رمضان

٤

١٢٦٧

١٢٦٧

١٣

ذى الحجة

٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٥

محرم

١٢٦٨

٢٢

والنخل والارض وكذا البنتان قبض كل منهما ما وهب لها وكل ذلك والاب في حال
صحته وسلامته فهل يكون ذلك كله صحيحا نافذا (اجاب) نعم يكون البيع والهبة
الصادوان من الرجل المذكور حال صحته صحيحين بعد استبصار الشرائط الشرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة لعطوها وملكوها الرجل
فبينما هم كانوا صار ينفع به نحو ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بالمهدم والمبني فلا يأن ادعى
عليه ورتة المعطين بها ويريدون الرجوع في ذلك فهل بعد ثبوت التملك من مودتهم
فيما الواضع اليد والتصرف فيها بما ذكر بعد القبض والحيازة لا يكون لهم ذلك (اجاب)
نعم لا يكون لهم ذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اخ
جهادى اهدى اليه شيئا من قطن وقميص ومسلى وغيرها واعطاه الجهادى في مقابلة
هديته دراهم من غير توافق على شيء من بيع ولا غيره ثم اراد الجهادى ان يطلب دواهم
واراد الاخر ان يطلب ثمن ما دفعه اليه من قطن وغيره فهل يجاب كل ذلك أو يكون كل
متبرعا فلا رجوع له على الآخر (اجاب) لا رجوع لسلك من الاخوين المذكورين
فيما اعطاه وملكوه للآخر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبناتها حصه في بيت
صغير لا يقبل القسمة وبعض أمتعة وفرش وهي صحيحة وقبضت ذلك منها وتمتع به في
حال صحته وسلامته مدة سنين ثم بعد ذلك ماتت الواهبة عنها وعن ورتة آخر فهل
لا يكون لباقي الورثة حق في الموهوب والحال هذه حيث ثبت كل ذلك وهي في حال الصحة
والسلامة ويكون الحق فيه للموهوب بها (اجاب) ماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة
حال صحة الواهبة لا يكون ميراثا عنها بعد وفاتها وتختص به الموهوب لها حيث ثبتت
الهبة على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نصراني واقع جاريته
المسلمة فأتته منه بولد فهل يكون الولد مسلما تبعا لأمه فاذا بلغ الولد وهب له أبوه
النصراني مالا معلوما قبضه الولد وحازره من الواهب تصح الهبة ولا رجوع للواهب على
الولد في المال الذي وهبه له (اجاب) صرحوا بان الولد يتبع خير الابوين دينيا وبان
هبة الوالد لولده لا رجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك طوقا وخزما
وهبتها لبنتيها الصغيرتين في حال صحته وسلامته فقبض الاب الهبة لهما وقبضهما
وحازهما البنتيه فهل اذا ماتت الواهبة المذكورة بعد مدة عن البنتين وعن الزوج والاب
والام فاراد الاب جعل الموهوب تركعة لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبيئة الشرعية
ويكون الطوق والخزام لبنتيها (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة
الواهبة لبنتيها القاصرتين لا يكون الموهوب تركعة عن الواهبة حيث صدرت الهبة صحيحة
فامتنع الله تعالى على (سئل) في رجل التقط ولدا وبتاور باهما وللرجل المذكور
جانبا طيبان مملوك له معطى له بطريق الانعام من ولي الامر في حال صغره الملتقطين
حضر له مرض فاحضر جماعة واشهدهم عليه سبحانه اعطى الاطيان للولد والبنت لسلك

محرم

سنة

٢٨

١٢٦٨

صفر

١

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

مطلب شرت للطفلها
على أن لا ترجع عليه
بالثمن جازو هو بمثلة المبة

النصف ثم عوفي من مرضه واستمر واضعاً يده على الاطيان مدة سبع سنين وفي تلك المدة
يعترف لبعض الناس ان الاطيان للولدين وتوفي بعد ذلك وله اخ شقيق يطلب الاطيان
بطريق الارث فهل والحال هذه تكون هذه الاطيان هبة او وصية وتعطى الى الولدين
أوالى اخى المتوفى (اجاب) هي هبة فاذا لم يثبت التملك تاماً من الرجل المذكور
للقيطين حال الهبة بالوجه الشرعي تكون الاطيان المذكورة ميراثاً والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة لها ارض معينة بها نخل ورثتها عن ابيها واهبها لولدها واحداً من اولاد
بنتها جازاً معلوماً مفراً فقبض كل منهم حصته وحازها في حال الهبة والسلامة وانتفع بها
تحت ولائنين سنة في حياة الواهبة ثم ماتت الواهبة عن ورثة أرادوا جعل الموهوب ميراثاً
عنها فهل لا يجابون لذلك والحال هذه بعد ثبوت الهبة والقبض والحيازة في حياة الواهبة
وانتفاعهم بذلك المدة المذكورة (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة
الواهبة لا يكون الموهوب تركه عن الواهبة بعد وفاتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن بنت وعن ابن أخ شقيق وتركت حصة شائعة في دار تقبل القعدة ثم ماتت
البنت عن ابنتين فادعى الابن ان الحصة له وبنت تلك الحصة لا مهم قبل موت كل منهما
ولم يحصل من الام المذكورة قبض ولا حيازة في حال حياة الواهبة ولم تفرز الحصة الى
الآن فهل لا عبرة بدعوى الابن حيث لم تقبض الام الهبة ولم تحزها في حال صحة الواهبة
وسلامتها وتكون ميراثاً تقسم على الورثة وماذا يخص كل وارث منهما (اجاب) بموت
المرأة المذكورة عن بنتها وعن ابن أخيها الشقيق يكون لبنتها في جميع تركتها النصف
فرضا ولابن الاخ المذكور النصف الباقي تعصياً حيث لا وارث لها سواهما وبموت
البنت المذكورة عن ابنتها فقط يكون جميع ما تركته بينهما بالسوية ولا تتم الهبة بدون
القبض والحيازة الشرعيين حال صحة الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسقط
حقه في اولاد من ارض زراعية ووهب لهم عدداً معلوماً من دوابه وأغنامه وعدداً
معلوماً من اصحن فحاسب قسمة وأقر ذلك لكل واحد حصة معينة منه ووهب لهم حصة شائعة
من دوابه وحصة شائعة من طاحونة وحصة معلومة من نورج وكل لا يقبل القعدة وذلك
كله في حال صحته وسلامته وقبضه وحازوه منه القبض والحيازة الشرعيين وانتفعوا
بذلك مدة من السنين في حياة الواهب فبعد ذلك مات الواهب عن ابن أراد ابطال الهبة
فيما ذكر وجعله ميراثاً عن أبيه فهل لا يجاب لا بطلان الهبة بدون وجه شرعي ويكون
ما ذكر لا واولاد اولاده (اجاب) اذا وقعت الهبة صحيحة نافذة وتمت بالقبض والحيازة
بعد الاقرار حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة اشترت لبنتها القاصرين من مالها نصف منزل بمرطامها ولأولادها وولاهما
في حجرهما وبعد مدة افتقرت واحتاجت وأرادت ان تأخذ نصف المنزل المذكور أو
الثمن الذي دفعته من مالها لاحتياجها لذلك فهل لها الرجوع فيما أعطته من الثمن

اولها اخذ نصف المنزل المذكور وليس لها الرجوع عليها بشئ مما ذكر حيث صدر
 منها ذلك على وجه التبرع لهما (اجاب) في الدر المختار من متفرقات البيوع شرت
 لطفلها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمبة استحسننا ما ههنا حيث شرت المرأة المذكورة
 لم يمتها القاصر بين نصف المنزل ودفعت الثمن من مالها على ان لا ترجع يكون نصف
 المنزل ملكا للبنتين ولا رجوع لأمهما عليها بما دفعته من الثمن على الوجه المذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته وهو في مرض الموت جميع ما يملكه من
 دار وجنيته وغير ذلك ثم مات عن زوجته المذكورة وعن بنت من غيرها ولم يحصل من
 الموهوب لها قبض ولا حيازة فهل والحال هذه لا تصح المبة ولا تنفذ وتكون ميراثا حيث
 لم تحز البنت المبة (اجاب) اذا مات الواهب قبل ان يقبض الموهوب له الموهوب بطلت
 المبة وهبة المريض لو ارثه في مرض موته عند عدم اجازة باقى الورثة غير صحيحة ولو مع القبض
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته جارية ومملوكها عند الدخول بها
 بحضرة دينه وقبضتها الزوجة وحازتها مدة من السنين ثم بعد ذلك طلقها وأخذ منها
 الجارية مع بعض متعة لها بدون وجه شرعي فهل اذا ثبتت المبة والتعليق مع القبض
 والحيازة بالدين الشرعية لا يكون للزوج المطلق الرجوع فيها بعد ذلك ويحسب على دفع
 ما ثبت انه من امتعتها ويحسب ايضا على دفع ما كان في ذمته من الصداق (اجاب) من
 مواضع الرجوع في المبة الزوجية وقت المبة فاذا ثبتت هبة الزوج الجارية المذكورة
 لزوجته وتمت المبة بالقبض والحيازة لا يكون للزوج الرجوع فيها وعليه دفع ما بذمته من
 مؤخر صداقها وما ثبت استيلاؤه عليه من امتعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وهب لزوجته بيتا وجنيته وبعض امتعة يملكها او غير ذلك وهو في حال صحته وسلامته
 وكتب لها وثيقة بذلك من نائب قاضي بلادهم ثم بعد شهرين مات عن زوجته المذكورة
 وعن بنت من غيرها ولم تقبض الزوجة المذكورة ما وهب لها ولم تحزه في حال صحته
 وسلامته بل استولت على الموهوب لها بعد موته فقط فهل والحال هذه لا تتم المبة ولا
 تنفذ وتكون ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة على هذا الوجه (اجاب) لا تتم المبة
 بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فاذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له
 الموهوب كان الموهوب تركته عن الواهب والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وهب لاولاد ولد له أعيانا معلومة من مواش ودار وغير ذلك وقبل كل ما وهب له وقبضه
 وحازه في حال صحته الواهب وسلامته بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون ثم بعد ذلك بعدة
 مات الواهب عن ثلاث بنات وعن اولاد ولد المذكورين فهل اذا ارادت البنات
 الرجوع فيما وهبه مورثهم متعلين بانهم لم يحضرن وقت المبة لا يهين لذلك حيث كان
 القبض والحيازة في صحة الواهب وسلامته (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض الكامل
 والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركته عن الواهب ولا عبرة بتعليل وزنة

١٢٦٨

•

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

ربيع الثاني

٣

١٢٦٨

١٢٦٨

٨

ربيع الثاني سنة

الواهب بما ذكر بعد ثبوت المبة وتماها حال صحة الواهب بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين لهم أولاد صغار وصهر واهب لأولاد اثنين منهم في حال حياته الربع في الدار والمواشي وفي جميع ما تملكه يده شائعا واستمروا ضعايدة على جميع ذلك حتى مات فهل إذا لم تحصل حيازة ولا قبض من أبو يهما حال حياة الواهب لا تصح هذه المبة ويكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا لم يقبض الموهوب له أو من له ولاية في ماله حال صغره الموهوب حال حياة الواهب بطلت المبة ويكون الموهوب ميراثا عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جاموسة أعطت ربعها لامرأة أجنبية تقوطا وبقيت الجاموسة في يد صاحبها ولم يحصل من التي أعطت الربع تسليم الجاموسة للمرأة المذكورة فهل لا يتم الملك في الربع للمرأة المذكورة حيث لم يوجد قبض منها ولا استيلاء وإذا طلبت المرأة الأجنبية ربع الجاموسة من صاحبها مئة مئة بقول صاحبها أعطيت لك الربع وامتنعت صاحبها عن ذلك لا تجبر عليه ولا يعتبر تعال المرأة بمجرد الاعطاء حيث لم يحصل قبض ولا تسليم ولا استيلاء وتكون الجاموسة باقية على ملك صاحبها (أجاب) لا يتم التملك بمجرد اللفظ الاعطاء على الوجه المصور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب لأخيه دارا وقبض الموهوب له وقبضها بأذنه واستولى عليها بكنهه ثم بعد موت الواهب أنكرت الورثة المبة فهل إذا أقام الموهوب له بينة بالمبة والقبض والتسليم لا عبرة بانكارهم هبة وورثتهم (أجاب) إذا ثبتت المبة مستوفية لشرائط الصحة حال حياة الواهب وسلامته لا يكون لورثة الواهب معارضة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف جاموسة وهبتها لبلغة فقبلت منها باللفظ دون القبض وهي وأما في معيشة واحدة إلى حين وفاة أمها الواهب فهل لا يجوز للبنت أخذ نصف الجاموسة لكونها لم تقبضها أصلا وللتوفاة لبة وحلق وقصبة ذهب وهبتها لابنها دون أخواته وكان وقت المبة غائبا ولم يحضر إلا بعد وفاة أمه فهل لا تصح المبة لذكر (أجاب) لا تتم المبة بدون القبض والحيازة حال صحة الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة أرادت أن تنجس إلى بيت الله المحرام فتبرع لها زوجها بقدره من الدراهم ودفعه لها عند السفر ثم بعد أن سافرت وقضت الفريضة بخمس سنين أراد الزوج أن يطالبها باقدر الذي تبرع لها به عند سفرها المجاز فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبتها بدون وجه شرعي وهل إذا اشترى لها بعض ملابس وألبسها وأراد أخذها بعد أن تمتعت به لا يجاب لذلك ويمنع من معارضتها في جميع ذلك (أجاب) نعم لا يجاب الزوج لذلك حيث كان الأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهبته أخته ميتة أحازه الحيازة الشرعية وصار يتصرف فيه مدة حياة الواهب ثم بعد وفاتها ظهر لها ابن فباع البيت المذكور فهل إذا ثبتت المبة والحيازة في حال صحة الواهب يلغو بيع

١٦ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

١٩ ١٢٦٨

٢٣ ١٢٦٨

٣٠ ١٢٦٨

١٢٦٨

•

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

ربيع الثاني
٣

١٢٦٨

٨

اولها اخذ نصف المنزل المذ كور او ليس لها الرجوع عليهما بشئ مما ذ ك ر حيث صدر
منها ذلك على وجه التبرع لهما (اجاب) في الدار المختارة من متفرقات البيوع شرت
اطفلها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمبة استحقاقا لانه حيث شرت المرأة المذ كورة
لبنتيها القاصرتين نصف المنزل ودفعت الثمن من مالها على ان لا ترجع يكون نصف
المنزل ملكا للبنتين ولا رجوع لأمهم ما عليهما بما دفعته من الثمن على الوجه المذ كور
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته وهو في مرض الموت جميع ما يملكه من
دار وجنيته وغير ذلك ثم مات عن زوجته المذ كورة وعن بنت من غيرها ولم يحصل من
الموهوب لها قبض ولا حيازة فهل والحال هذه لا تصح المبة ولا تنفذ وتكون ميراثا حيث
لم تجز البنت المبة (اجاب) اذا مات الواهب قبل ان يقبض الموهوب له الموهوب بطلت
المبة وهبة المريض لو ارثه في مرض موته عند عدم اجازة باقي الورثة غير صحيحة ولومع القبض
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته جارية وملكها لها عند الدخول بها
بحضرة يذنة وقبضتها الزوجة وحازتها مدة من السفين ثم بعد ذلك طلقها وأخذ منها
الجارية مع بعض متعة لها بدون وجه شرعي فهل اذا ثبتت المبة والتعليق مع القبض
والحيازة بالذينة الشرعية لا يكون للزوج المطلق الرجوع فيها بعد ذلك ويجبر على دفع
ما ثبت انه من أمتعتها ويجبر ايضا على دفع ما كان في ذمته من الصداق (اجاب) من
موانع الرجوع في المبة الزوجية وقت المبة فاذا ثبتت هبة الزوج الجارية المذ كورة
لزوجته وتمت المبة بالقبض والحيازة لا يكون للزوج الرجوع فيها وعليه دفع ما بذمته من
مؤخر صداقها وما ثبت استيلاؤه عليه من أمتعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وهب لزوجته بيتا وجنيته وبعض أمتعة يملكها او غير ذلك وهو في حال صحته وسلامته
وكتب لها وثيقة بذلك من نائب قاضي بلد هم ثم بعد شهرين مات عن زوجته المذ كورة
وعن بنت من غيرها ولم يقبض الزوجة المذ كورة ما وهب لها ولم تجزها في حال صحته
وسلامته بل استولت على الموهوب لها بعد موته فقط فهل والحال هذه لا تتم المبة ولا
تنفذ وتكون ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذ كورة على هذا الوجه (اجاب) لا تتم المبة
بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فاذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له
الموهوب كان الموهوب تركته عن الواهب والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وهب لاولاد ولده أعيانا معلومة من مواش ودار وغير ذلك وقبل كل ما وهب له وقبضه
وحازته في حال صحة الواهب وسلامته بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون ثم بعد ذلك بمئة
مات الواهب عن ثلاث بنات وعن اولاد ولده المذكورين فهل اذا ارادت البنات
الرجوع فيما وهبه مورثهم متعللين بانهم لم يحضرن وقت المبة لا يجيز لذلك حيث كان
القبض والحيازة في صحة الواهب وسلامته (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض السكامل
والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركته عن الواهب ولا عبرة بتعلل بوزنة

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

١٦

الواهب بما ذكر بعد ثبوت المبة وتماها حال صحة الواهب بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين لهم أولاد صغار تهر و هب لا ولاد اثنين منهم في حال حياته الربع في الدار والمواشي وفي جميع ما تملكه يده شائعا واستقر واضعا يده على جميع ذلك حتى مات فهل اذا لم تحصل حيازة ولا قبض من أبو يه ما حال حياة الواهب لا تصح هذه المبة ويكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين ورثته بالقريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يقبض الموهوب له أو من له ولاية في ماله حال صغره الموهوب حال حياة الواهب بطلت المبة ويكون الموهوب ميراثا عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك جاموسة اعطت ربهما لامرأة اجنبية نقوطا و بقيت الجاموسة في يد صاحبها ولم يحصل من التي اعطت الربيع تسليم الجاموسة للمرأة المذكورة فهل لا يتم الملك في الربيع للمرأة المذكورة حيث لم يوجد قبض منها ولا استيلاء واذا طلبت المرأة الاجنبية ربيع الجاموسة من صاحبها متعلقة بقول صاحبها اعطيت لك الربيع وامتنعت صاحبها عن ذلك لا تجبر عليه ولا يعتبر تعلل المرأة بمجرد الاعطاء حيث لم يحصل قبض ولا تسليم ولا استيلاء وتكون الجاموسة باقية على ملك صاحبها (اجاب) لا يتم التملك بمجرد لفظ الاعطاء على الوجه المستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لاخته دارا وقبض الموهوب له وقبضها باذنه واستولى عليها بكنهه ثم بعد موت الواهب انكرت الورثة المبة فهل اذا اقام الموهوب له بينة بالمبة والقبض والتسليم لا عبرة بانكارهم مبة ومورثهم (اجاب) اذا ثبتت المبة مستوفية لشرائط الصحة حال حياة الواهب وسلامته لا يكون لورثة الواهب معارضة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نصف جاموسة وهبتها ل بنتها البالغة فقبلت منها باللفظ دون القبض وهي وامها في معيشة واحدة الى حين وفاة أمها الواهبية فهل لا يجوز للبنت اخذ نصف الجاموسة لكونها لم تقبضها أصلا وللتوفاة لبة وخلق وقصة ذهب وهبتها لابنها دون اخوانه وكان وقت المبة غائبا ولم يحضر الا بعد وفاة أمه فهل لا تصح المبة لذكر (اجاب) لا تتم المبة بدون القبض والحيازة حال صحة الواهبية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة ارادت ان تنج الى بيت الله الحرام فتبرع لها زوجها بقدر ماله من الدراهم ودفعه لها عند السفر ثم بعد ان سافرت وقضت القريضة بخمس سنين اراد الزوج أن يطالبها باقدر الذي تبرع لها به عند سفرها فحاجزها فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبتها بدون وجه شرعي وهل اذا اشترى لها بعض ملابس والبسها لها واراد اخذها بعد ان تمتعت به لا يجاب لذلك ويمتنع من معارضتها في جميع ذلك (اجاب) نعم لا يجاب الزوج لذلك حيث كان الامر ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهبته أخته ميتة احازة الحيازة الشرعية وصار يتصرف فيه مدة حياة الواهبية ثم بعد وفاتها ظهر لها ابن فباع البيت المذكور فهل اذا ثبتت المبة والحيازة في حال صحة الواهبية يلغو بيع

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٢٠

جاءى الاولى سنة

١٢٦٨

١٠

الابن المدكور ويستمرك الملك فيه للموهوب له (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة
 حال صحة الواهبية لا يكون الموهوب تركته عنها فليس لوارث الواهبية المذكورة والحال
 هذه معارضة الموهوب له في الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرضا
 افضى الى موتها ووهبت ماله لبعض من الورثة دون البعض الآخر والحال انها في حالة
 لا تفي فيها فهل تكون المبة لاغية ويكون للورثة ثمان ياخذ كل منهم ما يستحقه فيه بالوجه
 الشرعى (أجاب) نعم والحال هذه على ان هبة المريض مرض الموت مع سلامة
 العقل وتسامها الوارثه بدون اجازة باقى الورثة غير نافذة فثبت لم يحيزوا يقسم الموهوب
 بين جميع الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة بايديهما مقدار
 ومواس وغير ذلك بالمديراث عن أبيهما مات أحدهما عن خمسة بنين بلغ فاستمر وابع
 عنهم في معيشة واحدة ثم طلب اكبرهم من هبة ان يهب له اربعة قراريط من المال
 المشترك شائعة من غير اقرار وقبض وحيازة فوهب له ثم رجع ثانيا في هبة فهل
 لاتصح تلك المبة ولا تنفذ ولا تتم بدون اقرار وقبض ويكون للمم اخذ نصيبه كاملا في
 جميع ما كان مشتركا اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) ان كان الواقع ما هو
 مسطور لا تكون المبة تامة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنات اخ لها
 قاصرة مات ابوها جميع ما تملكه في مرض موتها وماتت الواهبية ولم يقبض للقاصرة احد
 فهل لا تكون هذه المبة صحيحة واذا ادعت ام القاصرة انها قبلت المبة لبنتها وحازت لها
 في حياة الواهبية لتكون بذمتها في حجرها وعيالها وثبت ذلك بالوجه الشرعى ولم تجز الورثة
 بعدموت الواهبية تلك المبة لصدورها في مرض الموت يحكم بنفاذها من الثلث ويقسم
 الثلثان بين الورثة بالقدرية الشرعية (أجاب) هبة المريض مرض الموت وصية فاذا
 استوفت المبة المذكورة شرائط التمام قبل موت الواهبية تنفذ لغير الوارث من ثلث مالها
 وما زاد موقوف على اجازة الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصص في دارين
 وطاحونة يسلا دارين لا يقبل كل من ذلك القصة وهبت ذلك لبنت اخيها القاصرة
 مع بض حل ومصاغ وامتعة ودواب واقبضته لامها وخلصت بيدها وبين ذلك وقبلت المبة
 لها امها القبول والحيازة الشرعية بين وهى بحال العهدة واسلامته على يد قاضى بلدهم
 حيث لاولى لها غيرهما فهل اذا ماتت المرأة الواهبية بعد هذه عن ورثة اداوا جعل
 الموهوب ميراثا لا يجابون لذلك ويكون الحق فيه للموهوب لها (أجاب) اذا وهب
 اجنبي لصغير تم المبة في الموهوب بقبض وليه وامه واجنبي لوفى حجرهما وتصح هبة
 المشاع الذى لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم كبيت وحمام صغيرين بالقبض تبعا لقبض
 الكل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة وهبا لبنت بنتهما ما جازب فخل
 ارضيه وهما في حال صحتهما وسلامتهما وقبلت منهما لبنت المبة وقبضت الموهوب
 وحازته وصارت تتصرف فيه مدة من البنين ثم بعد ذلك مات الجد والجدة الواهبان

١٢٦٨

٢٢

جاءى الثانية

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

•

١٢٦٨

١٢

جمادى الثانية سنة

١٢٦٨

١٣

عن وارث فاد الوارث الرجوع في الهبة بعد القبض والحيازة في حال حياة الواهب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتكون الهبة صحيحة نافذة (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركته عن الواهب فليس لو ارثه معارضة الموهوب له والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنتين وعن اربع بنات وعن ابن وترك تركته ولم تقسم التركة فقال الابن لابن الابن تبرعنا لك بالثلث شائعاً وذلك بدون اذن باقى الورثة ولم يحصل من الابنتين اقراره في الثلث ولم يقبضه ابن الابن ولم يحزها فهل لا عبرة بهذا التبرع الصادر من اولاد الميت حيث لم يحصل اقرار ولا قبض ولا حيازة سيما وابن الابن وقت الهبة كان حياً قلاً بالغاً (أجاب) نعم لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة فلا اعتبار لهذه الهبة شرعاً والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه البالغ عقاراً ومواشى وغير ذلك وقبضه وحازة حيازة شرعية من ابيه وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة اربع سنين اراد الابن ان يرجع فيما وهبه لابنه فهل لا يجب لذلك ويكون الحق في الهبة لابنه حيث تصرف فيها بعد الحيازة الشرعية من ابيه (أجاب) لا رجوع للاب فيما وهبه لابنه هبة صحيحة تامة بالقبض والحيازة والاقرار فيما يقسم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له النصف في دار كبيرة تقبل القسمة وهبه لرجل فهل تكون هبة المشاع القابل للقسمة والحال هذه غير صحيحة حيث لم يوجد اقراراً للوهوب (أجاب) لا تجوز الهبة في مشاع قابل للقسمة بدونها فاذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة لا تكون هبة نصفها على الوجه المذكور تامة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها قرية قاصرة وهبت لها حصّة في عقار مشاع لا يقبل القسمة مع بعض نفود وامته وقبل لها الهبة ولبها فهل اذا صدرت الهبة والقبض من ولبها في حال صحة الواهبة وسلامتها وماتت الواهبة بعد مدة عن ورثة وارادوا ابطالها لا يجب ان ذلك (أجاب) ماتت فيه الهبة بالقبض حال صحة الواهبة لا يكون ميراثاً عنها بعد وفاتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب مئة دراهم من الدراهم لآخرين مكافئ وحصة من حائوت يملكها ومات قبل قبضهما الموهوب من الدراهم والحصّة المذكورة حكم دعواهما فهل لا تكون هذه الهبة نافذة لاسيما والحائوت مشغولة بامتعة فيها الى ان مات (أجاب) اذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له الهبة بطلت وتكون ميراثاً عن الواهب كباقي ممتلكاته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لها زوجها حصّة في أرض بأشجارها ومالكها لها بعد اقرارها وكتب لها حصّة بذلك من قاضى بلدها وصارت تقبض ريعها وتنفق به مدة ثلاث سنين في حال صحة زوجها ثم مات عنها وعن ورثة اقراروا بابطال الهبة وجعلها ميراثاً فهل بعد ثبوت الهبة والقبض والحيازة في حياة الواهب لا يكون لهم ابطالها بدون وجه شرعي واذا ادعى باقى الورثة بان الميت طلق زوجته ثلاثاً قبل موته ير بدون ذلك منعها من الميراث وكان الطلاق

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢٥

رجب

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٦

شعبان

١٢٦٨

٣

المذکور فی مرض موته الذی مات فیہ ترث من زوجها ولا ترث (أجاب) اذا طلق الزوج زوجته فی مرض موته طلاقاً ثانياً لا یسئرها ایاه ذلك ومات فی عدتها وورثت وما ثبت علیک لهما حال صحته لا یذون میراثاً عن الزوج حیث کان الغلب علیک مستجمعا لشرائطه الشرعیة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل أعطی ابنه البالغ اشیا من متاعه من طین ومواش وغلال فأخذها الابن وحازها ووضع یدیه علیها وتصرف فیها وباعها وخرج عن ملکة فهل اذا أراد الابن ان یرجع علی الابن فیما اعطاه له بعد وض یدیه علیه وتصرف فیها وخرجه عن ملکة لا یجیب لذلك ویمنع من معارضته والحال هذه (أجاب) نعم لا یجیب الابن لذلك بعد صحة المهبة ولزومها والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته وعن ابن وثلاث بنات منها بالغ وترك ما یورث عنه شرعاً من الاموال والعقار والامتنعة وقبل موته وهب لكل واحد من ورثته المذکورین اشیا من امواله مع التفاضل ومات قبل ان یقبض الموهوب لهم الموهوب المذکور فهل لا تسکون المهبة بذون قبض وحیازة من ورثته المكلفین صحیحة وتکون میراثاً کما فی امواله تقسم بینهم بالفریضة الشرعیة بعد اخراج مؤن التجهیز والتسکین والدیون (أجاب) نعم یكون الموهوب والحال هذه ترکه عن الواهب فیقسم بین جمیع الورثة بحکم الفریضة الشرعیة والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة وصیة علی بنتی أخیهما من قبل أخیهما میت وعلی مالهما وللوصیة مکان لا یقبل القسمة وهبت لبنتی أخیهما القاصرتین وقبلة وحازته لهما وهی فی حال صحته وسلامتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت الوصیة المذکورة عن وارث فاراد الوارث الرجوع فی المهبة فهل والحال هذه لا یجیب لذلك وتکون المهبة صحیحة نافذة (أجاب) ماتت فیها المهبة حال صحته الواهبة لا یكون ترکه عنها ولیم لو ارث الواهب الرجوع فیما الوجود المانع وهو کل من القرابة المهرمیة والموت والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة وهبت لبنتی ابن أخیهما القاصرتین حصصهما معلومة فی دار صغيرة غیر قابلة للقسمة وقبل لهما جدهما الذی هما فی حجره لموت أبیهما ثم بعد ذلك وهب لهما جدهما حصصهما معلومة فی الدار المذکورة وقبل لهما وهی فی یدیه ومضى علی ذلك مدة من السنین ثم ماتت المرأة الواهبة ومات الجدهما الواهب ایضاً عن ابن ثم مات الابن عن ابن أراد ابن الابن المذکور الا ان بعد مضي ما یرید علی ثلاثین سنة رفع ید البنین المذکورین هما وهب لهما بغير وجه شرعی متعللاً بان اباهما مات فی حال حیاة جدهما الواهب المذکور ولا میراث لهما فهل اذا ثبتت المهبة من المرأة ومن الجدهما علی الوجه المذکور بالوجه الشرعی لا یكون له منازعتهم ولا ترفع ایدیهم عن الموهوب لهما (أجاب) اذا صححت المهبة وتمت بالقبض والحیازة حال صحته کل من الواهبین لا یكون لورثتهم ما بعد وفاتهم معارضة الموهوب لهما فیما وهب علی الوجه المذکور والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له اولاد کل منهم منفرد فی معیشتهم وحده بعباله ومن جملة اولاده

شعبان
٢٧
١٢٦٨ سنة

رمضان
١٤
١٢٦٨

٢٥
١٢٦٨

شوال
٩
١٢٦٨

ذی القعدة
٨
١٢٦٨

ذى القعدة سنة

١٢٦٨

١٧

ولد فقيه ذو علم متفرد أيضا بعباده في معيشة وحده اشترى له والده كتب علم وملكها له
 وخصه به يهادون اخوته فقبضها الولد المذكور وحازها واستقل بالتصرف فيها وحده في
 حال حياة والده وصحته وسلامته من مدة خمس عشرة سنة وزيادة ثم بعد ذلك مات والده
 عنه وعن اخوته فهل اذا ارادت الاخوة نزاع الكتب منه وجعلها تركه لا يجابون لذلك
 (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في ابن
 قاصر وهب له جماعة حائوتا وقبل له ابوه المبة وصار يستقله مدة بعد قبضه وحيازته
 القبض والحيازة الشرعيين فبعد ذلك اغرى جماعة نائب بيت المال عليه ايدعي به لمجة
 بيت المال فادعى ولم يثبت لمجة بيت المال وثبت الحق فيه للموهوب له وحكم بمنع نائب
 بيت المال واراد ان يرد ما قبضه ابوا القاصر من غلته الى جهة بيت المال قبل الحكم
 متعللا ان المبة لم يحكم له بها الا الاذن فهل يجاب لذلك أولا يجاب ويكون الحق فيها
 للموهوب له (اجاب) غلة الموهوب من حين تمام المبة للموهوب له فلا يس لاحد معارضة
 الموهوب له فيها حيث ثبتت المبة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض
 خربة مشتركة بين اخوين ورجل اجني وهب احدا الاخوان نصيبه ونصيب اخيه
 للشرىك بغير اذن الاخوان رضاه مشاعا فهل لا ينفذ تصرفه الا في نصيبه فقط دون نصيب
 اخيه ويكون له اخذه حيث كان الحق ثابتا له فيه عن مورثه (اجاب) صرحوا بان هبة
 المشاع القابل للقسمة غير صحيحة بدونها ولو كان الموهوب له شريكا ولو بان التصرف في
 مال الغير فهو هبة لا ينفذ بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اعطى بنته البالغة الرشيدة بعض امتعة وملكها لها عند دخولها بيت زوجها فقبضتها
 وحازتها مدة ثمانية اشهر ثم بعد ذلك اراد الاب الرجوع على البنت فيما اعطاه وملكه
 لها وقبضته وحازته فهل والحال هذه اذا ثبت التملك والقبض والحيازة بالبينة
 الشرعية لا يجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي تملك الاب ابنته الامتعة
 المذكورة مستوفيا شرائط الهبة لا يكون للاب الرجوع فيه والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين اخوين على الشيوع وهبما احدهما لرجل اجني في غيبة الاخر فلما
 حضر اثبت استحقاقه لنصف الدار بالبينة ولم يجز المبة فيه فصار الشيوع فيها مقارنا
 بالاستحقاق فهل لا يصح تلك الهبة مطلقا او تنفذ في نصيب الوهاب وماذا يكون الحكم
 (اجاب) هبة المشاع غير صحيحة حيث كان المالك قابلا للقسمة وقد عدوا الاستحقاق
 الثابت بالبينة من الشيوع المتقارن كافي للدخول واشبهه من الهبة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن ولدين وخلف اطمينا فادعى احدا لا يدين ان اباه وهب له قيراطا من
 الطين ولم يقم بيئته على مدعاه وانما اراد حرمان الاخر من غير اثبات لما ادعى فهل تكون
 دعواه الهبة والحال هذه غير معتبرة سيما ولم يحصل قبض منه للموهوب (اجاب) اذا كانت
 تلك الارض مملوكة وهب ربها جزا شاة امنها لابنه البالغ بدون قسمة وافرار وهي قابلة

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٠

صفر

١٢٦٩

١

سنة صفر

٨ ١٢٦٩

٨ ١٢٦٩

١٣ ١٢٦٩

١٥ ١٢٦٩

١٥ ١٢٦٩

للقسمة لا تكون الهبة صحيحة وكذا الوقف ولم يقبضه الموهوب له وبفرض صحة الهبة
وتامها لا يقضى لمذيعها بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي وإذا كانت تلك الأرض اميرية
ولم يثبت أحد الابنين ان أباه اسقط له الحق في جزءه من مناسا حال صحة أبيه يكون جميع
ما كان بيد الأب منها لا يقبضه سوية بزرعائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده
بقته القاصر من فحلا بارضه وبعض عقار غير قابل للقسمة في حال صحته وسلامته وقبل لهما
ابوهما بحضور عينية وصار يتصرف الولي المذكور في الموهوب في حال صحة الواهب مدة من
السنين ثم مات الواهب عن ورثة أرادوا ابطال الهبة المذكورة فهل والحال هذه ليس
لهم ذلك وتكون الهبة المذكورة نافذة (أجاب) اذا تمت الهبة للصغيرين المذكورين في
العقار الذي لا يقبل القسمة بالقبض من وليهما والحيازة حال صحة الواهب لا يكون
الموهوب تركه عنه اما الهبة لهما فيما يحتملها فلا تتم قبض وليهما بدون قسمة عند الامام
وهو الصحيح لانهما عقدان خلافا لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته
ان هبت الى ناحية الشام وقضيت حاجتي منه لا تبرعن عليك من مالي بكذا ومات بعد
ان ذهاب الى الشام ورجع منه وتريد زوجته ان تطالب بذلك وتأخذ من تركته
وتعمل بانه قد قضيت حاجته ولم يرض ان يدفع لى شيئا قبل موته فهل لا تجاب لذلك
والحال هذه (أجاب) لا مطالبة للزوجة المذكورة في تركه زوجها بشئ مما ذكره والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد زنجي تزوج حرة الاصل ورزق منها بنت ثم توفي
فخضر اخو السيد المتوفى وادعى عدم العتق في العبد واخذ ماله العبد ميراثا عن اخيه ثم
وهبه اخو السيد لبنت الحرة وقبلت امها لهما الموهوب وحازته لكونها وصية وقد توفيت
البنت فهل تكون الهبة صحيحة وليس للواهب الرجوع فيها وتكون العين الموهوبة
ميراثا لهما (أجاب) ليس للواهب الرجوع بعد موت الموهوب له ويمنع الواهب من
معارضة وارث الموهوب له حيث صدرت الهبة صحيحة لازمة والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة اهتمت جارية ووهبت لها عقارا وامتنعة في حياتها فقبلت الممتعة الهبة وقبضت
الموهوب وحازته في حال صحة الواهبة وسلامتها فهل اذا ماتت سيدتها بعد ذلك واراد
الورثة منازعتها في ذلك ونزعه منها بعد القبض والحيازة لا يجابون لذلك (أجاب) اذا
ثبت عتق الجارية المذكورة وهبة ما ذكره لهما مع القبض والحيازة الشرعيين حال صحة
الواهبة وسلامتها لا يكون لاحد منازعتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وهب لابنته دارا واقبضها لهما ثم بعد مدة اذنت له بالسكنى ثم باعها
لزوجها وقبضت منها منه ثم مضى ثلاثة ايام فارادوا الدار الرجوع عليها فهل لا رجوع
له والحال ما ذكر (أجاب) اذا تحقق تمام الهبة من الاب المذكور لابنته بالوجه الشرعي
لا يكون له الرجوع فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها
من الذهب وحقاقا منه ولم يقبضها ذلك ثم بعد مدة دفعت لها اللبنة والحقاق باق تحت يد

ربيع الاول سنة

١٢٦٩

الواهبية الى الآن لم تسلمه لبلغن المذ كورة وهي عاقلة بالغة وقت المبة لها فهل لا تتم المبة في الملقى حيث لم يوجد من الموهوب لها البالغة قبض ولا حيازة له ويكون باقيا على ملك الواهبية ولها التصرف فيه (اجاب) نعم لا تتم المبة في الملقى المذ كور بدون القبض والحيازة ويكون للواهبية التصرف فيه بما تشاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أبيه فقط وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس ونحاس ورقيق وغير ذلك ومن جملة ما تركه ابعادية فوهب الاب للزوجة الابن المذ كور الربع شائع في جميع ما تركه ابنته قبل القسمة والاقرار فهل تكون هبة المشاع غير صحيحة ويكون للزوجة أخذ ما يخصها من التركة فقط بالقرينة الشرعية (اجاب) لا تصح هبة مشاع يقبل القسمة بدون اقرار وقبض شرعي والحال هذه بخلاف ما لا يقبلها ان وجد القبض في ضمن قبض الكل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت جميع ما تملكه من نخل وأمتعة وغير ذلك لابن عمها وهي في حال صحته وسلامتها وقبل منها ابن العم الموهوب وقبضه وحازه وصار يتصرف فيه مدة من السنين في حال صحة الواهبية وسلامتها ثم بعد ذلك ماتت الواهبية عن بنت ابن قاصرة ومضى على ذلك اثنتا عشرة سنة فاراد ولي القاصرة ان يجعل الموهوب ميراثا عن الميتة فهل اذا ثبتت المبة مع القبض والحيازة بالبينة الشرعية في حال صحة الواهبية وسلامتها تكون المبة صحيحة نافذة وليس لاحد معارضة الموهوب له في المبة (اجاب) اذا تمت المبة فيما يصح تعليمه شرعا بالقبض المعتبر والحيازة حال صحة الواهبية لا يكون الموهوب تركه عن الواهبية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصصا مقسومة مفرزة معينة من دار وهبها لامرأة أجنبية في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازتها في حال حياة الواهب وصارت تتصرف فيها مدة من السنين ويطلبها حجة شرعية ثابتة المضمون والآن مات الواهب عن ورثة فاراد ورثته منازعة الموهوب لها وإبطال المبة منكرين لها فهل لا يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون تركه عن الواهب ويمنع الوارث من معارضة الموهوب له حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع امرأته يملكان حصصا مقسومة مفرزة معينة من عقار ونخل وأطيان ملكا لهما وهبا ما ذكر لرجل أجنبي في حال حياته ما وصار يتصرف فيها تصرف المالك في ملكه مدة من السنين ثم مات كل من الواهبين والموهوب له عن ورثة فاراد ورثة الواهبين إبطال المبة منكرين لها فهل اذا كانت المبة ثابتة بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانسكارهم المذ كور ولا يكون الموهوب تركه عن الواهب (اجاب) ما صح في المبة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون تركه عنه وليس للواهب ولا الوارث بعد وفاته معارضة الموهوب له حيث ثبتت المبة بالوجه الشرعي وهبة اثنين دار الواحد صحيحة لانها سلمنا حاجته وقد قبضها جملة فلا شيع كافي تنقيح الحامدية ومراده بالدار ما يقبل

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٥

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٨

القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في ذمى يملك عربيه وخيلها وهب ذلك الزوج فقال
 صحته وسلامته وقبضت ذلك منه وحازته لنفسها ووضع يدها عليه ثم قال الزوج
 المذكور عن ورثة فاراد واجعل الموهوب المذكور تركه ويريدون انتزاعه من
 المذكور فهل يكون الحق في الموهوب المذكور للزوجة ولا يكون للورثة يجب
 تركه حيث ثبت ما ذكر بالبينه الشرعية (اجاب) لا يجاب باقى ورثة الواهب على
 المذكور لجعل الموهوب تركه عن مورثه ويمنع عن معارضة الزوجة فيما وهبه له
 وتمت فيه المبة بالقبض والحيازة حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
 لامرأته ثلاثة عشر قيراطا شائعة من دار تقبل القسمه وصار الواهب متصرفا في دار
 الموهوب منها هذا القدر بعمارة وترميم وغير ذلك ولم تصنع الموهوب له شيئا من
 الموهوب من الدار فهل اذا اراد الواهب ان يرجع فيما وهبه لزوجته بسبب خبره
 الى ذلك يمكن من ذلك (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمه غير صحيحة ولا تتم
 القبض والحيازة فلا الواهب على الوجه المذكور التصرف في الموهوب والله تعالى أعلم
 (سئل) من الضابط خانه بما مضى منه ان شخصا عطي لآخر اشياء من الملبوسات
 ثم بعد مدة تشاجرا مع بعضهما فاراد المعطى ان يرجع فيما أعطاه له والمال انما
 فهل يجاب لذلك (اجاب) يصح الرجوع في المبة مع الكراهة فلا الواهب ان يرجع
 اذا كان الموهوب قائما ولم يوجد مانع شرعى من الرجوع فيها ولا يصح الرجوع
 بالقضاء او الرضاء ولا يضمن الموهوب له ما انتقص من الاعيان الموهوبة ولو كان
 القضاء بالرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل منفرد عن أبيه
 وحده واعطاه أبوه داراخر بة بطريق المبة وقبضها الولد من أبيه قبضا شرعا
 دفع الولد لابييه دراهم لعمارتها بطريق التوكيل عنه لكونه كان غائبا عنها
 حضر الولد ووضع يده عليه او صار ينفع بها بنفسه خاصة من غير مشاركة
 عشرين سنة من قبل وفاة أبيه وبعد ذلك بانتهى عشرة سنة ادعت
 الدار ميراث عن أبيه وبأيديهم الحجة التي اشتراها بها من بائعه وهي ثم
 نقل المالك عن الاب الى الابن في حال صحة الاب وسلامته واراد الاخوة ان
 عن أبيهم لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة الشرعية
 الواهب لا يكون الموهوب تركه عنه ولا يقسم بين ورثته ويكون ملكا للموهوب
 حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 لبنته البالغة الرشيدة وقت المبة ولم يسلمها لها وصاردا كنافهم مع
 الرجل التصرف في الدار المذكورة فنعته البنات من ذلك متعالة فان
 باعتبارهم زوجها فهل اذا لم تتم المبة بالقبض والحيازة تكون فاعده
 فيها ويكون ما وقع من البيع غير صحيح (اجاب) لا تتم المبة بدون

١٢٦٩ ١١

١٢٦٩ ٢١

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ٣٠

١٢٦٩ رجب ٢٨

كما لا يتم اذا كان الموهوب مشغولا بملك الواهب فلا الواهب المذ كور والحال هذه التصرف
 في الموهوب مالم يجز البيع الصادر من بنته الموهوب لها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك بيتا قابلا للقسمه سا كفافيه مع زوجته وهب نصفه لها بغير قسمه وصارا
 ساكنين فيه ولم تصرف الزوجه المذ كورة في البيت بشئ فهل والحال هذه تكون
 الهبة المذ كورة فاسدة ولما ملكه التصرف فيه ولو كتب بذلك حجة من قاضي ناحيتهم
 (اجاب) لا يتم الهبة في مشاع قابل للقسمه فان تمعه الواهب وسلمه صح ولو سلمه شائعا
 لا يملكه الموهوب له فلا ينفذ تصرفه فيه على ما في التنوير وصرحوا بان من موانع تمام
 الهبة كون الموهوب مشغولا بملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا وهبت
 الجدة لبنت ابنتها القاصرة وهى في حجرها حصة في دار غير قابلة للقسمه ثم وهبت لها باقي
 الدار المذ كورة فكمثل البنات ملك جميعها وكتب بذلك حجة شرعية من قاضي جهتهم
 فهل تكون الهبة والحال هذه صحيحة تامة بقبض جدتها لو كان لها وصى وهل اذا
 ماتت الجدة وفازع ورثتها في ابطال الهبة لا يجابون لذلك سيما وقد استولت البنت
 على الدار المذ كورة بقبض اجرتها واستغلاها لنفسها بعد بلوغها رشيدة في حياة جدتها
 باذنها (اجاب) هبة المشاع اذا كان غير قابل للقسمه صحيحة وهبة من له ولاية على
 الطفل في الجملة وان لم يكن له تصرف في المال وهو كل من يعوله كالخال اذا كان الطفل في
 عياله يتم مجرد العقد لو الموهوب مع الوما وكان في يده أو يده مودعه لان قبض الولي ينوب
 عنه فاذا تمت الهبة فيما ذكر لا يكون لورثة الواهبة معارضة الموهوب لها في الموهوب ولا
 كون تركتها عنها وهذا بناء على ما صحح من الاكتفاء بقبض من في حجره الصغير ولو مع
 وجود ولي المال بقطع النظر عن قبض الموهوب لها بعد البلوغ باذن الواهبة والا فهو
 كاف ايضا ولو كان الموهوب شاعا قابلا للقسمه فهو هب نصفه أولا ولا يلزم حتى وهب
 النصف الباقي وسلم الكل تجوز كما في الهندية من الباب الثاني من الهبة عن الظهيرية
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاريتين أعتقهما وتزوجهما وهب وملاك
 لكل واحدة منهما أمتعة من نحاس وفراس وحلى وغير ذلك وهى في حال صحته وسلامته
 وقبضت كل واحدة منهما ما وهب لها وحازته لنفسها في صحة الواهب وسلامته الحيازة
 الشرعية وصار الموهوب تحت أيديهما الى أن ماتت عنهما وعن وارث أراد ان يجعل الهبة
 المذ كورة تركته عن مورثه فبطل اذا ثبتت الهبة والتملك لكل واحدة منهما بالينة
 الشرعية لا يكون للوارث المذ كور معارضتهما في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
 لا يجاب الوارث المذ كور لجعل الموهوب تركته حيث ثبت ما هو مذ كور بالسؤال والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى وملك بنته البالغة الرشيدة بعض أمتعة من نحاس
 وفراس وهبا وغير ذلك وهى في حال صحته وسلامته وقبلت منه البنت المذ كورة ذلك
 وقبضته وحازته منه لنفسها في بيتها ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن أخت لها وعن عمين

٢٨

١٢٦٩

فى الحجة

٤

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٩

محرم

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

١٤

صفر

١٢٧٠

٢

بأنواع

بأنواع التصرفات الشرعية مدة من الشهر والى ان ماتت الواهبة عن وارث فأراد الوارث أن يجعل الموهوب تركة عن مورثته فهل اذا ثبتت المبة والتملك في حال صحتها وسلامتها للمراتين المذكورتين كما هو مذهب كور لا يكون للوارث معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تمت المبة المذكورة للأجنبيتين بالأفراز والقبض والحيازة حال صحة الواهبة وسلامة عقلها لا يكون الموهوب تركة عنها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أعطت ابنت أخيها أساور فضة وملكتها لها في حال الصحة والسلامة وأوصت لها بثلاث مالها ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن أختها لا يبايعها عن بنى عمه صبية وعن بنت أخيها المذكورة وترك ما يورث عنها شرعاً فهل والحال هذه يكون التملك في حال الصحة والسلامة نافذاً أو الوصية صحيحة لأنهم تسكن وارثه وماذا يخص كل وارث بعد إخراج الوصية (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن ذكر لا غير يكون لأختها لا يبايعها النصف فرضاً ولعصبتها المستوفى الباقي تعصيباً وتصح الوصية لغير الوارث بثلاث المال وما تمت فيه المبة حال صحة الواهبة لا يكون ميراثاً عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب في حال صحته وسلامته جميع ما يملكه من ثياب وقود وعروض ومواش ولولديه الكبيرين بعد أن قسم ذلك نصفين وسلم لكل منهما النصف على انفراذه وقبض كل ما وهب له وحاز له نفسه وصار يتصرف في ذلك في حياة الواهب مدة تقرب من السنة ثم مرض الواهب المذكور فاحضر ولديه المذكورين وأمرهما أن يعطيا بناته الست من مالهما ما بلغا عنينه على وجه الصلة فامتثلتا لذلك فلما مات الواهب أراد البنات المذكورات جعل الموهوب تركة عن أبيهن فهل لا يكون لمن ذلك بعد ثبوت ما ذكر بالبينّة العادلة ويمنع من المعارضة في ذلك بغير وجه شرعي وإذا كان بيد الأب المذكور أطيان أميرية لا يكون للبنات حق فيها خصوصاً وقد أسقط الأب المذكور حقه فيها ولولديه المذكورين وقيدت في ديوان الناحية باسمهما فصارا يرزعا عنها في حياة الواهب وصحته (أجاب) ما تمت فيه المبة حال صحة الواهب وسلامة عقله بالقبض والأفراز لا يكون تركة عن الواهب بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لا مانع ويسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية التي آتت لبيت المال بالاسقاط والتكليف اختياراً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها عقار وأطيان ولها أخوة فلكت بالمبة أخاها المعين حصتها في العقار واسقطت حقها له في الأطيان بعد قسمه ذلك وأحرازه وتصرف أخوها في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم في حياتها وبعد موتها ومضى على ذلك ثلاثون سنة فأراد أولادها الرجوع في ذلك فهل رجوعهم لا يصح وتبقى يد الأخ كما هي حيث ثبت ذلك بالبينّة العادلة (أجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية بالاسقاط والتكليف اختياراً وليس لورثة من جهة حق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المسقط له في ذلك واذا تمت المبة بالقبض والحيازة والأفراز حال صحة الواهبة لا يكون لورثتها بعد موتها معارضة الموهوب

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

ربيع الأول

١٢٧

١

١٢٧٠

١٣

في الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في إيراد الوهاب
 دارا في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازتها في حال حياة الوهاب من مدة أو بغيره
 وهي تقتصر فيهما بالهدم والبناء من غير منازع لها فيها والآخر يرد ابن عمر الترخيصة
 وأخذها مدعيانها حجة بالميراث عن أبيه عن جده المذكور منسك الله تعالى فهل إذا كانت
 المبيعة مع القبض والحيازة ثابتة بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا يمكن من تزويجها
 ويمنع من معارضتها فيها بدون وجه شرعي (أجاب) إذا تمت المبيعة بالقبض والحيازة
 حال صحة الوهاب وسلامة عقله لا يكون الموهوب تركه عن الوهاب فلا يقسم بين ولده
 بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة وهبت لبيته بالبيعة
 الرشيدة حصصا في بيت يقبل القسمة ولم يحصل من البنت قبض ولا حيازة في حال حياة
 الوهاب بل استمرت الحصة تحت يد الوهاب إلى أن ماتت البنت عن أمها وزوجها طاردا
 الزوج أن يجعل الحصة ميراثا عن زوجته فهل لا يجاب لذلك ولا تصح المبيعة ولا يحد
 حيث لم يحصل قبض ولا حيازة (أجاب) يتوقف تمام المبيعة للبالغ العاقل على قبضه
 الموهوب مقبوضا وما فيما يتكفل القسمة حال صحة الوهاب فإن لم يوجد ذلك فالموهوب باق
 على ملك الوهاب يقسم بين ورثته كما ترث تركته والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل
 أعطى لاخته قدرا معلوما من الدراهم والنحاس وقال لها أعطيتك هذا بفضرة من
 شرعية فقبضته منه وحازته لنفسها وبعد مدة يريد الرجوع فيما أعطاه لها ولم يبق
 منها فهل لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية ولا يكون له الرجوع فيما أعطاه
 لاخته من ماله (أجاب) من موانع الرجوع في المبيعة القرابة المحرمية والله تعالى أعلم
 (مسئل) في رجل يملك حصصا في معصرة وبيت داخلها وكل منهما لا يقبل القسمة فذهب
 حصصا شائعة فيهما لأحد أولاده البالغ وقبضها منه الولد الموهوب له وصار يتصرف فيها
 بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وإجارة وغير ذلك مدة من السنين مع منعه
 أبيه ثم مات الوهاب عنه وعن ورثة آخرين أراد باقي الورثة إبطال المبيعة المذكور فهل
 والحال هذه لا يجابون لذلك حيث كانت المبيعة للمذكور في مشاع لا يجرى القسمة
 وليس لباقي الورثة معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) تتم المبيعة بالقبض والحيازة
 مقسوم ومشاع لا يبقى منتفعا به بعد أن يقسم فإذا تمت المبيعة المذكورة حال صحة الوهاب
 لا يكون لباقي الورثة معارضة الموهوب له والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يملك
 جارية لرجل ولم يقبضها إلى أن ماتت الوهابية وهي عندها في بيتها فهل لا تصح
 وإذا كانت الجارية المذكورة مسخرة لورثة مالئها الذي كان زوج الوهاب فهل لا تصح
 بالبيعة الشرعية يكون لهم أخذها من هي تحت يده (أجاب) نعم لا تتم المبيعة
 القبض حال صحة الوهاب وإذا ثبت ورثة المستحق ملاءمهم لها ولا يصح الرجوع
 بالميراث عنه بالوجه الشرعي يقضي لهم بها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل)

٢١ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

جمادى الاولى

١١ ١٢٧٠

رمضان

٢٣ ١٢٧٠

شوال

٢١ ١٢٧٠

رجل وهب لابنه مكانا معد الدق الارز وهب له حصة شائعة في بيت لا يقبل كل منهما
القسمة وباع له الاب مواشي وقدر معلوما من الارز بمن معلوم وقبض الموهب له
ذلك وقبض المبيع أيضا القبض الشرعي وحازة في حال صحة الواهب وسلامته فهل تكون
الهبة والمبيع كل منهما صحيحا فاذا وليس للواهب ولا لورثته بعد موته معارضة الموهب
له المثل - ترى من ابيه ما ذكر ولا ابطال شيء من ذلك وجه له ميراثا عنه بدون وجه شرعي
(اجاب) هبة المشاع اذا كان غير قابل للقسمة تتم بالقبض فاذا تمت الهبة بالقبض والحيازة
حال صحة الواهب لابنه واستوفى المبيع المذكور شرائط اللزوم لا يكون للاب المذكور
ولا لورثته بعد موته معارضة الابن فيها ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات وترك عقارا فادعى بعض الورثة ان بعض العقار ملكهم خاصة وبعضه
موهب لهم عن مورثهم وأنه كان يؤجره بطريق الوكالة عنهم متعللا بحجج مقطوعة
التي جوت فان ذكر عليهم - م ذلك والحال ان العقار المذكور ما صار فيه قبض وخلو وحيازة
للموهب لهم وبعضه قابل للقسمة ولم يقسمه الواهب ولم يسلمه بل كان تحت يده فهل
والحال هذه اذا لم يثبتوا دعواهم المالك لهم خاصة فيه بالبينة الشرعية لا يكون لهم
الاستيلاء ولا هبة متعللهم ويكون ميراثا يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية وكذا
ما ادعوه من الهبة لعدم تمامها بالقبض والحيازة حيث كان بعض العقار قابلا للقسمة
(اجاب) هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تتم ولا تفيد المالك قبل القسمة وهو الاصح
ولا يثبت المالك بحجة لم يكن مضمونها تابشرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك دارا وهبها لابن ابنه البالغ في حال حياته وصحته وسلامته فقبضها وحازها في حال
حياة الواهب وصار يتصرف فيها مدة من السنين والآن مات الواهب عن ورثة
وتريد منازعة الموهب له وابطال الهبة منكرين لها فهل لا يجابون لذلك اذا ثبت
ما ذكر بالطريق الشرعي ولا عبرة بانكارهم لها ويكفي في الشهادة رجل وامرأتان اذا
مات بعض الشهود (اجاب) اذا ثبت الموهب له دعواه المذكورة برجلين أو رجل
واخرتين وكانت الهبة تامة حال صحة الواهب يقضى له بالدار المذكورة ولا تكون تركة
عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا وهبه لاولاد أخته البالغ في
مرض موته وصار الموهب تحت يده الى ان مات فوضع اولاد أخيه يدهم على العقار
المذكور ثم بعد ذلك اراد اولاد الاخت منازعة اولاد أخ المتوفى وأخذوا العقار الموهب
لهم بطريق الهبة فهل والحال هذه تكون الهبة المذكورة وصية تنفذ من ثلث جميع
ماله ويتوقف ما زاد على الثلث على اجازة الورثة المذكورين (اجاب) لاحق للموهب
للمسلم في ذلك العقار لعدم تمام الهبة بالقبض ان كان الواقع ما هو مسطور حال حياة
الواهب ولو انما بمنزلة الوصية في النفاذ من الثلث لعدم وجود شرطها وهو القبض
الشرعي قبل الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا كبيرة ملك زوجته فيها حصة

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٩

ذى القعدة

١٢٠٧

١٨

ذى الحجة

١٢٧٠

١٩

معيمة مفرزة وهو في حال صحته وسلامته وقبلت منه وقبضتها وحازتها في حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بمدة مات الزوج المذکور عن زوجته المذکورة وعن وارث آخر فإراد الوارث ابطال تمليك مورثه لزوجته في الدار المذکورة فهل والحال هذه اذا أثبتت الزوجة المذکورة بالوجه الشرعي التمليك لها من زوجها في الدار المذکورة لا يحجب الوارث لذلك ويمنع من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا أثبتت الزوجة المبة لها من قبل زوجها حال صحته أقدر معين مقسوم من تلك الدار وقبضتها قبضا صحيحا حال الصحة لا يكون لو ارثه معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك زوجته أشياء من منقولات وغيرها ومدة بت ذلك مدة بعد القبض والحيازة الشرعية الى ان مات ثم بعد ذلك بمدة ماتت عن ورثتها فإراد ورثتها قبضها ان يجعلوا ذلك ميراثا عن الزوج المذکور فهل بعد ثبوت التمليك منه لها القبض والحيازة الشرعيين بشهادة البينة الشرعية لا يحجبون لذلك ويكون الحق فيه للزوجة وورثتها فقط (أجاب) نعم يكون ما ذكر ميراثا عن الزوجة اذا تم التمليك لها حال صحة المملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكورا واناثا وعن زوجته وعن أولاد ابنته ذكورا واناثا وعن زوجته أيضا فادعت زوجة الابن على ورثة أبيه بعد موته انه كان وهب لابنه النصف في جميع ما يملكه ومات قبل قبض ذلك واقره فهل اذا مات الاب قبل ان يقبض ابنه ما وهب له من ذلك واستمر الموهوب تحت يد ابنته الى ان ماتت لا تكون هذه المبة صحيحة (أجاب) لا تتم المبة للابن البالغ وقت المبة بدون القبض والحيازة الشرعيين واذا مات الوهاب قبل تمامها قسم الموهوب بين ورثة الوهاب حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية وبها سم وعقار ترثه من ذلك لأولاده وملكه لهم وقسمه عليهم بتفاضل وحازوا قبضوا منه ذلك الحيازة الشرعيين وصاروا ينتفعون بذلك مدة سنين في حياة أبيهم بعد القسمة والافراز الحيازة والآن أراد الاب ان يرجع فيما أعطاه لأولاده ويتصرف فيه ما يشاء ويعطي من يريد بدون رضا أولاده فهل لا يحجب لذلك والحال هذه (أجاب) ليس للاب بعد قبض المبة وتحققها بالوجه الشرعي لأولاده رجوع فيما وهبه لمانع القرابة المهرمية والله تعالى أعلم (سئل) في تيم وهب لعمه اراضي مشتملة على نخل وبعد بلوغه اراد الرجوع فيما أعطاه وقعت منه المبة في حال صغره تسكون غير صحيحة ويكون له بعد بلوغه رشيدا لا يحجب من حال صغره (أجاب) نعم لا تصح هذه المبة اذا وقعت من الوهاب قبل بلوغه رشيدا لا واهب انخذ الموهوب بعد بلوغه رشيدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنين وتحت يده ارض زراعية اميرية وبعض عقار فاعطى لكل من الأولاد جزءا من الارض والعقار بعد الافراز وهو في حال صحته وسلامته وقبل قبض كل من الأولاد من الارض والعقار وصاروا كل منهم يتصرف في نصيبه مدة تزيد على اثني عشر سنة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

محرم
٢٠

١٢٧١

٢٣

الاب وسلامته ثم بعد هذه المدة مات الاب عن زوجة فوضعت الزوجة ابنا بعد الموت
 ومضى على ذلك ثلاثون سنة الى ان بلغ الابن واراد الرجوع على اخوته فيما اعطاه لهم
 الاب وحازوه في حال حياته المدة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية
 لا يكون للابن معارضة الاخوة في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تم التملك
 والاعطاء من الاب لا ولاده حال صحته بالقبض والحيازة لكل ما أعطى له مفرزا لا يكون
 للابن الحادث بعد ذلك رجوع فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن أولاده ذكر وراوا انا وترك تركه ادعى بعض أولاده
 بدموته انه كان مالههم وأعطاهم أشياء من أمواله ومات قبل أن يقبضوا ذلك منه في
 حياته ويريدون اخذ ذلك من تركته فهل يكون جميع ما تركه الميت ميراثا لهم يقسم
 على الورثة بالقرينة الشرعية ولا عبرة بدمواهم الاعطاء والتمليك من غير قبض
 وحيازة في حياة الميت (اجاب) اذا لم تتم الهبة حال حياة الواهب لا ولاده البالغ حال الهبة
 لعدم وجود القبض من ماله يكون الموهوب تركته عن والدهم يقسم بين جميع الورثة
 بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أعمامه بان جده قبل
 موته في حال صحته وسلامته كتب له وثيقة مضمونها انه أعطاهم من ماله مشاعا كذا قرار بط
 والحال ان الجد المذکور لم يفرزه ولم يسلمه له قبل موته فهل تكون هذه الهبة غير صحيحة
 لما ذكر حيث كان بالغا وقت الاعطائه المذکور (اجاب) لا عبرة بهذا الاعطاء
 لابن الابن البالغ المذکور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك جانباه معلومان الاطيان وهب منهما قطعة لمعتة والده وأفرزها
 وحدها واستلمت الموهوب لها الموهوب حتى تمت الهبة فهل اذا اراد الواهب الرجوع
 يصح له ذلك أم لا (اجاب) نعم يكون للواهب الرجوع فيما وهبه من الارض المملوكة
 الرقبة له مع انتفاء موانع الرجوع كزيادة متصلة كبناء وغرس وموت أحد المتعاقدين
 بعد التسليم وعوض وخروج الهبة عن ملك الموهوب له وزوجية وقت الهبة وان كره
 الرجوع تخريما ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك عبدا أعنته بحضرة بينة شرعية ووهب له حصته من ماله مفرزة من دار
 ومواس في حال صحته وسلامته فقبضها وحازها في حال حياة الواهب وأسقط وترك حقه
 باختياره له من قطعة أرض زراعة أميرية معلومة من أرضه ووضع يده على ما ذكر كاه
 وصار يتصرف فيه مدة في حال حياة الواهب وبه حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون
 والآن مات الواهب عن ورثة فاراد بعض الورثة منازعة الموهوب له وإبطال الهبة منكرها
 لها فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويمنع من منازعته فيما وهب
 له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والاقرار حال صحة الواهب لا يكون
 لبعض ورثته معارضة الموهوب له فيما ذكر به بثبوت شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى

صفر سنة

أعلم (سئل) في رجل ملك ابنه البالغ الرشيد الذي لم يكن في معيشته ثلث جميع ما يملكه من دقار وغيره وكتب له وثيقة بذلك وصار الموهوب تحت يد أبيه ولم يقبضه الابن المذكور ولم يحزه حيازة شرعية من أبيه فهل لا تتم المبة المذكورة ولا تنفذ حيث لم يقبضه الابن المذكور ولم يحزه حيازة شرعية وكان الموهوب المذكور يقبل القسمة ولا يكون للابن المذكور جبراً عليه على أخذ شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بهذه المبة على هذا الوجه ان كان الواقع ما هو مذكور ولا يجبر الاب على تسليم الموهوب لابنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبنت ابنه الفاصرة الربع في طاحونة ودار لا تقبل القسمة وأسقط حقه لها في قطعة أرض زراعية أميرية مفرزة وقيل المجد لها المبة وحازها لكونها في حجره وكل ذلك في حال صحته وسلامته ثم مات المجد بعد ذلك عن بنت ابنه وعن بناته الثلاثة فهل والحال هذه إذا أثبتت البنت المذكورة بعد بلوغها رشيدة المبة المذكورة يكون لها أخذاً موهباً لها جدها من يدورته حيث مات أبو البنت المذكورة قبل هبة جدها لبنت ابنه المذكور (أجاب) نعم يكون لها أخذاً موهباً لها جدها الوالي عليها وقت المبة حيث كانت فاصرة في عياله وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لان هبة من له ولاية على الطفل تتم بالإيجاب لو الموهوب معلوماً وكان في يده أو يد مودعه لان قبض الوالي ينوب عنه كما صرح حوايه و يكون لها أيضاً أخذاً أسقطه المجد من منفعة الأرض لها باختياره حال صغرها إذا لم يقيمها ما يفيده سقوط حقه منها كجهزها عن الزراعة ودفع الخراج وتر كها ما ذكر باختیارها سنين متوالية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أبعادية معلومة فلقاها بالاث الثمري عن أخيه ووهب قطعة منها لابن أخ له بعد إفرازها وتحديدها ووضع الموهوب له يده عليها باذن الواهب فهل والحال هذه تكون المبة صحيحة وإذا غاب الواهب وأراد أولاده الرجوع على الموهوب له فيما وهبه أبوه لم يكون لهم ذلك (أجاب) نعم تكون المبة المذكورة صحيحة حيث كان الواقع ما هو مسطور ولا مانع وليس لأبناء الواهب رجوع فيما وهبه أبوهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عن والدته مواشياً وبعض أمتعة فصارت تنكراً إلى أن حصل منها أطياناً ومواشياً وأملاً كما أنكر وهو منفرد بها عن عائلة أبيه فالآن بعد مضي شهرين سقته من موت والدته يدعي أبوه ان تلك المواشياً والأطيان ملك له لكونه كان هو الواهب والمعطى أياها الولد فهل إذا تحقق ان هذا كله من غنا ما خصه من تركه والدته وانها معزولة عن ملك أبيه وواضع ذلك الابن يده عليها بالاستقلال لا يكون لأبيه معارضة له فيها (أجاب) إذا كان الواقع ان تلك المواشياً والأمتعة مملوكة لاولد المذكور بطريق الميراث عن والدته وغت وحصل من غنائها لنفسه حال انفراده عن عيال أبيه أطياناً وأشياء لا يكون لأبيه معارضة في شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي وعلى

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٤

ربيع الأول

ربيع الاول سنة

فرض أن تلك المواشي والامتنعة موهوبة من قبل الاب لابنته المذكور حسب دعوى
 الاب المذكور و تمت له وحصل منها الابن ما ذكر لا يكون للاب رجوع على ولده فيما وهبه
 له حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة الشرعية اذا القرابة الهرمية مانعة من الرجوع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب حائوتا لرجل اجني ثم بعد قبضه الموهوب أراد
 الواهب الرجوع فيما وهبه فهل له ذلك حيث لم تتغير صفة الحائوت المذكور ولم يعوض
 الموهوب له الواهب شيئا ولم يكن قسريا للواهب ولم يحصل بهما زيادة ولا تصرف
 بوجه (أجاب) نعم يكون للواهب الرجوع فيما وهبه وان كره تحريرا حيث لا مانع
 من الرجوع ولكن يتوقف الرجوع على التراضي أو قضاء القاضي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل وهب ومالك لرجل اجني بعضا من الثياب وبعضا من البرليقتات
 به فبعد ان استهلك ما ذكر بمدة طلب الرجوع فيما وهبه واقبضه له فهل لا يجاب لذلك
 اذا ثبت ما ذكر حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة الشرعية واستهلك الموهوب واذا أراد
 ان يطالبه ببذله اوقيته بعد الاستهلاك لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان
 كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاخته
 ما يخصه من ميراث ابيه مبينا من عقار ومواشي وغيرها وقبل اخوه الهبة واستولى
 على الموهوب له مدة وهو حائر متصرف في الموهوب ثم بعد ذلك أراد الواهب الرجوع فيما
 وهب فهل رجوعه غير سائق له بعد القبض والحيازة (أجاب) هبة المشاع القابل
 للتقسمة من الشريك أو الاجني لا تتم بالقبض بدون قسمة لعدم وجود القبض الكامل
 كافي عامة الكتب فكان هو المذهب وحيث نفذ لا بد من الافراز فيما يجتمعا حتى يتم فان
 وجد الافراز فيما يسم والتسليم بعده والقبض والحيازة في غيره في ضمن قبض الكل
 وثبت ما ذكر لا يكون للواهب رجوع على الموهوب له المذكور لوجود مانع الرجوع
 وهو القرابة الهرمية والا فلا أخذ ما يخصه من تركه المورث والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة وهبت لبنت بنتها الصغيرة بعض حلى وأمتعة وقبضها لها أبوها وذلك في حال
 صحتها وسلامتها ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن بنتها وورثتها اخرارادوا ابطال الهبة وجعلها
 ميراثا فهل لا يجابون لذلك بعد صدور الهبة من الواهبة في حال صحتها وسلامتها وقبض
 ولي الموهوب لها كذلك في حال الهبة والسلامة (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض من
 ولي الصغيرة الموهوب لها حال صحة الواهبة لا يكون لورثة الواهبة ابطالها بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار وساقية وطاحونة ونوزج
 وغير ذلك وهبها لاخته وقبضها الاخ الموهوب له وحازها بعد افراز ما يقبل القسمة
 واستولى عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد موت الموهوب له أراد الواهب الرجوع
 في الهبة المذكورة على ابن اخته الموهوب له المذكور فهل والحال هذه يكون موت
 الموهوب له مانعا من الرجوع لاسيما والموهوب له قريب ذورحم محرم (أجاب) اذا

١٢٧١

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧١

٤

١٢٧١

٧

جمادى الاولى

١٢٧١

١

١٢٧١

١٤

جمادى الاولى سنة

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٥

استوفت الهبة شرائط الهبة حال حياة الواهب ثم مات الموهوب له بعد ان حضر الشرعيتين مع كونه انا نسبيا للواهب لا يكون له الرجوع فيما وهبه والحال ما ذكر من مانعين من الرجوع موت احد العاقلين والقرابة الهرمية والله تعالى اعلم (مثل) قسم متاعه في حال صحته وسلامته بين ابنه وابنه وابنه الابن اخر مناصفة واخر النصف وقبض كل منهم ما اعطاه له في حال حياته وصار يتصرف فيه ثم مات الموهوب له ابنه وابن ابنه المذكور ثم مات الابن عن ابن فطلب ابن الابن منازعة ابن عمه في حصة جده وملكه منه معتق الا بان اياه مات قبل جده فهل اذا كان الاعطاء والتولية لا ينافيان بما لا يجاب لمنازعة في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبتت الهبة وقبضت على وجهها والا فإزال حال صحة الجسد الواهب لابن ابنه بالوجه الشرعي لا يكون لابن الابن معارضة الموهوب له بعدم موت الواهب والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مثل) عن حادثة من طرف مجلس الاحكام مضمونها انه وقع اختلاف بين عمال الهبة فيمن وهب لابنه صنفين وكبير اشياء مشاعة تحتل القسمة واشجارا متصلة بغير وأشياء لا تحتلها فاجاب بعضهم بعدم صحته فيما هو مشاع يحتل القسمة وما شا كل واحد كان الولدان فقيرين لتحقيق الشروع ولو كانت صدقة بتقدم الهبة للصغير على الهبة للكبير تمام الاولى بمجرد ايجاب الواهب وناخر الهبة للكبير على قبوله وقبضه مستدلا بعبارة تضمن جملتها مانق له عن الحر من اواخر الهبة وغيره ثم قال ان الصغير بعد غنيا بغنى ابيه فخرج عن الصدقة واجاب بعض آخر بصحته في المشاع المقابل للقسمة اذا كان الولدان فقيرين لان الهبة على الفقير صدقة استدلالا بعموم ما ذكره صاحب تنقيح الحامدية في جواب سؤال في الهبة وباطلاق عبارة صاحب الدر في اواخر الهبة ولم ينقل نصوصها بخصوص صحة الصدقة على فقيرين كبير وصغير في ولاية المتصدق ومنع ما قاله البعض الاول من ان الصغير بعد غنيا بغنى ابيه بان ذلك مخصوص بالزكاة والكفارة ولانه لم يقض على نص صريح بان يبعد غنيا بغنى ابيه فيما نحن فيه (اجاب) اقول وبالله التوفيق قد اطلعت على مفردات هذه القضية والجواب عنها ان الهبة المذكورة فيما هو مشاع تحتل القسمة وما شا كل غير صحيحة كما صرحوا به وقولهم ان الهبة على الفقير صدقة وان في المتصدق على اثنين بما يحتل القسمة روايتين في رواية الجامع الصغير تصححوهي الرواية الاولى رواية الاصل لا تصحح على فرض جريانه فيما لو تصدق على فقيرين احدهما صغير والمتصدق والاخر كبير فليس مما نحن فيه لان محل ذلك في التصديق على فقيرين ليس كذلك لان ابن الغني الصغير بعد غنيا بغنى ابيه فقد صرح حواشي باب مصرفه بذلك وهذا ليس خاصا بالصدقة الواجبة بل هو في غيرها كذلك كما استغفرت في كتب المذهب فقد صرح حواشي باب اللقطة بما نصه ثم تصدق بها أي اللقطة انما هي ان شاء الله تعالى الى مستحقه بقدر الامكان وذلك عند تعذر اصاله

ربيع الثاني سنة

الحاصل له بفرض اجازته ولم يقل على الفقراء استغناء بلفظ التصديق ومن ثم قالوا انه لا يتصدق بها على غني ولا على ولد الغني الفقير الصغير ولا على عبده ولو فعله ينبغي ان لا يتردد في ضمانه واهل امسا كهو قد ذكر السيد المحمدي عند قول صاحب الكنز والاتصدق بها على اجنبي وصح على ابويه وزوجته وولده لو كانوا فقرا مانصه اطلق في ولده فشمع الصغير وينبغي تقييده بان يكون الملتقط فقيرا كذا في البحر قال في النهر وهذا هو بل المراد به الكبير اذ موضوع المسئلة ما اذا كان الملتقط غنيا وله ابن فقير وهذا لا يتناقض في الصغير فكيف يشمله الاطلاق وقد مناه لا يتصدق بها على ولد غني اه قال العلامة أبو السعود بعد نقل ما تقدم عن النهر وعزاه أيضا الى السيد المحمدي عقب قوله فكيف يشمله الاطلاق ووجه عدم الشمول ان ابن الغني الصغير يدفن غنيا بغني ابيه بخلاف ابنه الكبير حيث لا يدفن غنيا بغني ابيه اه فانت تراهم منعوا الصدقة على ابن الغني الصغير مطلقا ولم يفرقوا بين الواجبة وغيرها فتكون الهبة له على بابها ولا تكون صدقة وقد علمت مما سبق عدم صحة الهبة فيما ذكره والابن الكبير الذي وهب له مع الصغير لو كان فقيرا فان الهبة له وان كانت صدقة لعدم كونه غنيا بغني ابيه فالصدقة لا تصح كالهبة مع الشيوع فيما يحتمل القسمة كما هو حوايه في المتن بان يتصدق ببعضه على واحد بخلاف ما لو تصدق به على فقيرين لان الصدقة تيراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونحاس ومواش وغيرها مما يورث ومن جملة المتروك اطيان زراعتة الاميرية فاستمر الابنان في معيشة واحدة مدة من السنين ثم مات أحدهما عن ابنين وبنت ومات الثاني عن سبعة بنين وأربع بنات فاستمر الجميع في معيشة واحدة وصار أحد البنين السبعة يتصرف على العائلة والآخر طلبوا القسمة فادعى ذلك المتصرف بان اياه وجمعه وهب له وهو بالغ ثلث ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما ماذ كر شائعا من غير قسمة وافرار متعللا بوثيقة بيده فيها اسماء الأشخاص ميتين فهل اذا لم تتم الهبة بالقبض والحيازة الشرعية في حال حياتهما واستمر المال بأيديهما حتى ماتا لا يجاب لذلك ولا تصح تلك الهبة ولا عبرة بالوثيقة المذكورة وبما قسم جميع ما كان بأيدي الورثة وما كان مشتركا بينهم بالسوية ولا يكون لاحد الورثة الاختصاص بشئ من التركة بدون مخصص شرعي اذا تحقق ماذ ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) حيث لم يقبض الموهوب له الموهوب قبضا صحيحا بعد الهبة حال صحة الواهبين بل استمر الموهوب في ايديهما حتى ماتا عن ورثة يكون ذلك كسائر تركتهما يقسم بين ورثتهما بالفريضة الشرعية ولا يختص أحد الورثة بشئ زائد من التركة بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن ابن أخ شقيق وترك دارا ثم ماتت الزوجة عن ابن اخية ولم تقسم الدار بين ورثته فاذا يخص كل وارث منهم وهل اذا ادعى ابن الاخية ان خالته

سنة

رجب

١٢٧١

٩

وهبت له نصيبها ونصيب ابن ابن الاخ في الدار قبل موتها ولم يجز ابن ابن الاخ ذلك لا تصح
 المبة في نصيبه ولا تنفذ ويكون لابن ابن الاخ أخذ ما يخصه في الدار عن مورثه بالفريضة
 الشرعية مما لم يضع ابن الاخته يده على الدار ولم يجزها الى الآن (اجاب) بموت
 الرجل المذكور عن زوجته وابن ابن اخيه الشقيق لا غير يكون لزوجته الربع فرضا
 والباقي للعاصب المذكور وموت الزوجة المذكورة عن ابن اختها لا غير يكون نصيبها له
 ولا اعتبار بهبة الزوجة لابن اختها المذكور قبل موتها جميع الدار على الوجه المذكور
 ويكون نصيب ابن ابن اخ المالك الاول الذي آل له بطريق الميراث عن مورثه المذكور
 باقيا على ملكه اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أراد
 السفر الى الحج وله عقار قسمه بين اولاده وهب لكل منهم مائة مائة مقسومة فمقرزا وصله
 ذلك ومكنه منه وكتب في شان ذلك حجة شرعية لكل منهم بالعين الموهوبة له وتصرف
 كل من الاولاد فيما وهب له تصرف الملاك في أملاكهم وأودع الواهب المذكور عند
 أكبر أولاده قدرا معلوما من الارز بعد ان وهب القدر المذكور لبعض أولاده القصر
 ثم بعد ذلك كله أشهد على نفسه جماعة من المسلمين انه لا يستحق قبل ولده الكبير المودع
 شيئا مما لم يترك عنده نقدا ولا عرضا سوى جانب الارز الموهوب للقصر فلما سافر
 اشتغل ولده الكبير بالتجارة في ماله الخاص به حتى صار ذمال كل ذلك وهو في معيشة
 وحده بيت مفرد به مع عائلته فلما حضر والده من الحج مكث نحو ثلاث سنين وهو شاهد
 ولده المذكور يتصرف في مال نفسه بالتجارة والزرعة وغير ذلك ولم يعارضه مع عدم
 المانع والآن حصلت مشادة بينهما فوضع والده يده على أمواله وأهياها ودفاته وزراعتها
 زاعما ان ذلك ملكه فهل له ذلك أولا ويجبر على تسليم ما وضع يده عليه لملكه وهو ابنه
 الكبير وهل له الرجوع في المبة والمحال ما ذكر ام لا (اجاب) ما حصله الولد الكبير
 بسعيه واكتسابه في ماله الخاص به حال انفراده عن عائلته أيه يكون مملوكا ولا شيء فيه
 لآبيه واذا استوفى عليه الاب بدون وجه شرعي يؤمر برده اليه وقد مر حوايا القربة
 المحرمية مانعة من الرجوع في المبة فلا يكون للاب الرجوع فيما وهبه لاولاده اذا تمت
 المبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا كبيرة تقبل القمعة وينتفع بكل
 نصف منها على حدة وهبها مالسكها مشاعة لرجلين أجنبيين أخوين من غير اقرار ومن
 غير قسمة لنصيب كل منهما وقبضاها جلة فهل والحال هذه تكون هبة المشاع للرجلين
 المذكورين غير صحيحة (اجاب) نعم تكون المبة المذكورة غير صحيحة على قول الامام
 الاعظم خلافا لما وهذا اذا كن الموهوب له ما غنيين فلو فقيرين صح وتكون صدقة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن وعن بنت بالغة رشيدة وترك
 جانبين المواشي والرفيق فوضعت البنت يدها على المواشي والرفيق مع اطلاع وصي
 القاصر بن ثم بعد ذلك بلغ احد القاصر بن بالسن فطلبت منه اخوته ان يسقط حقه

١٢٧١

١٩

شعبان

١٢٧١

١٠

شعبان

سنة

٦

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

في الرقيق والمواشي لها فاسقة طهقه في جميع ذلك لها قبل اقرار نصيبه وحوزة فهل والحال
هذه لا يصح هذا الاسقاط وله الرجوع فيه لان الارث جبري لا يسقط بحال (اجاب) اذا كان
الاخ المذكور من اهل التبرعات وذهب نصيبه مما ذكر لا ختمه وقبضته قبضا شرعيا
ويحقق ذلك بقبض السكك لكونه مشاعا لا يقبل القسمة يكون نصيبه مملوكا لها واذا كان
الواقع هو الاسقاط لا يصح لما صرحوا به ان الارث جبري لا يسقط بالاسقاط ولا يتعلق
بالاميان والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لابن بنتها في حال الصحة منزلا وهو قاصر
وقبل ابوه المبة وكان الاب ساكنا في البيت مع ابنه بافراهما دون الواهبة قبل المبة
وبعدها كذلك الى ان ماتت الواهبة فهل تعد سكنى الوالد مع ابنه المذكور قبضا وحوزا
وليس للوارث تعرض للموهوب له (اجاب) نعم وحيث قبل ابو الصغير المبة له وقبضها
وحازها حال حياة الواهبة وصحتها تكون صحيحة تامة وفي التنوير وشرحه ومالك بالقبول
بالقبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب له ولو بنصب أو أمانة أه لان قبض الامانة ينوب
عن مثله لان المضمون والمضمون ينوب عنهما كما صرحوا به وقبض الوالي قائم مقام قبض
الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشاعة قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة وهب أحد
الشركاء جميع الدار لرجل اجنبي بدون اذن الشركاء ومن غير اجازتهم فهل والحال هذه
تكون المبة في نصيبهم غير صحيحة ولو قبضها الموهوب له لكونه تصرف في ملك الغير
(اجاب) نعم لا تنفذ المبة في نصيب باقي الشركاء بدون اذنهم أو اجازتهم والحال هذه ولا في
نصيبه الا بالقسمة والقبض بعدها فيما يحتملها هذا فيما لو وهبها جميعها على انها له ثم ظهر
بعضها مستحقا لغيره بالبينه لان الاستحقاق المذكور من الشيوع المقارن المانع اما لو
وهب السكك ولم تحصل اجازة في البعض كما لو كان مريضا ولم تجز الورثة فيما زاد على الثلث
بقيت المبة في الثلث وتبطل في الثلثين كما في الحامدية والظاهر ان عدم اجازة باقي
الشركاء كذلك اذا وهب على أن بعضه له وباقيها لشركائه فلم يجزوا وفي مسألة الاستحقاق
لو ثبت بالاقرار فان باقرار الواهب فالظاهر انه لغو لا قراره بملك الغير وان باقرار الموهوب
فالظاهر انه يعامل باقراره وهل تبطل المبة بمجرد كياسته فقام من رد المهاروط فيما هو في
حكم المشاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته فردة الخنخال فضة وقبضتها
حال صحة الواهب ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وعن بنتين كل منهما اخت للآخرى
من أبيها فعند قسمة التركة ادعت البنت التي من غيرها الذي نائب القاضي الناحية بان
فردة الخنخال من التركة وانكرت المبة ثم بعد ذلك صدقها على دعوى المبة التامة قلدي
نائب القاضي المذكور بحضرة يئنة شرعية ومنعها نائب القاضي عن دعواها ثم بعد ذلك
ماتت الزوجة عن بنتها وعن بنت زوجها فارادت الاثنى بنت زوج المتوفاة الرجوع على
اختها بدعواها المذكورة فهل ليس لها ذلك بعد التصديق المذكور حيث ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لبنت زوج المرأة المذكورة معارضة اختها في فردة

الحال المذكور حيث ثبت تصديقها على دعوى هبة أبيه الفردة من زوجته
 المذكورة حال صحته وقبضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
 ومالك لأولاده البالغين وهو في حال صحته وسلامته الثلثين في جميع ما يملكه من أرض
 مملوكة ونخل وغير ذلك بعد الإفراز وقبل كل منهم الهبة في نصيبه وقبضه وحازره وصار
 يتصرف فيه مدة من السنين إلى أن مات الواهب عن زوجة وعن أولاده المذكورين وترك
 ما يورث عنه شرعا فأرادت الزوجة أن تجعل الموهوب ميراثا عن زوجها الميت فما الحكم
 في ذلك إذا ثبت كل من الهبة والتملك مع القبض والحيازة بالبينة الشرعية (أجاب)
 إذا تمت الهبة بالقبض والإفراز لكل من الأولاد المذكورين وحاز كل ما وهب له مقدوما
 حال صحة الواهب واختياره لا يكون الموهوب تركته عنه إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه البالغ قطعة أرض زراعية مملوكة له فيها
 ساقية فقبض الابن الهبة ووضع يده على ذلك وصار يتصرف فيها بالزرع وغيره مدة إحدى
 عشرة سنة ثم بعدها تلك المدة باع الأب الواهب من الأرض الموهوبة لرجل أجنبي قطعة
 بقدر معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية فهل إذا لم يحجز الابن البالغ الموهوب له بيع
 أبيه لا ينفذ ويكون موقفا على إجازته فإن إجازته نفذ وان رده بطل سيما والأرض
 المباعة تحت يد الموهوب له الآن (أجاب) إذا كان الملك في تلك الأرض ثابتا
 للأب المذكور ولم يول كل أباه في بيع ما ذكر لا ينفذ بيعه والحال ما ذكر ويكون البيع
 موقفا على إجازة المالك فإن إجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك دارا وهبها لمعتقه وهو في حال صحته وسلامته وقبل منه المعتق الهبة وقبضها وحازره
 وصار يتصرف فيها مدة من السنين في حال حياة الواهب وسلامته ثم بعد ذلك مات كل
 من الواهب والموهوب له عن وارث فأنكر وارث الواهب الهبة وأراد الرجوع في الدار
 على وارث الموهوب له فهل والحال هذه إذا ثبتت الهبة مع القبض والحيازة بالبينة
 الشرعية تكون الهبة صحيحة نافذة وليس لوارث الواهب معارضته في ذلك بدون وجه
 شرعي (أجاب) إذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وهو من أهل
 التبرع لا يكون الموهوب تركته عنه بل يكون للموهوب له ولورثته من بعده وليس لورثة
 الواهب والحال ما ذكر معارضة ورثة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت وهب لزوجته ثلثي ماله ولبنته الثلث الباقي
 ومات بعد ذلك بيوم عنها وعن حمل من الزوجة المذكورة وعن أخوين شقيقين فهل
 لا تصح هذه الهبة لهما وتقسم تركته بين الورثة حسب الفريضة الشرعية بعد وضع الحمل
 وظهوره (أجاب) هبة المريض مرض الموت كوصية إن حصل قبض شرعي فلا تصح
 لوارثه بدون إجازة باقي الورثة البالغ العاقل فإن أجاز من اتصف بذلك نفذت في نصيبه والأولاد
 فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حديقة فنخل مفروص في أرض مملوكة الرقيق وهب

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

شوال

١٢

٢٨

التخل مع الارض لبنت له من صلبه وهو بحال العصمة والسلامة والبنت رشيدة فقبضت
 البنت الهبة وقبضت الارض والتخل الموهوب باقباض والدها وهو بحال العصمة
 واستوات مدة ثم مات الاب المذكور واراد الورثة منازعته في ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر
 تكون الارض والتخل ملكا للبنت وتمنع الورثة من منازعتها فيه (اجاب) اذا تمت
 الهبة المذكورة حال صحة الواهب بالقبض والحيازة لا يكون لورثة الواهب معارضة البنت
 الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا
 ومواشي وغير ذلك قسم ما كان بيده من الاموال في حال حياته وصحته وسلامته نصفين
 واعطى وملك بعد القسمة والاقرار لابنه النصف ولاولاد ابنته المذكور النصف الثاني
 قسمه بينهم ايضا وقبض وحاز كل ما اعطاه مفرزا مقسوما واستقل به وحده وصار
 يتصرف فيه في حال حياة المعطى مدة من السنين بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون ثم
 بعد ذلك كتب لابنته ورقة بان لها الثلث فيما اعطاه لابنه واولاد ابنته فهل لا يجب لذلك
 واذا ماتت البنت بعده عن ورثة وطلبت ورثتها منازعة الخال واولاد اخيه فيما
 بأيديهم لا يجبون لذلك ولا عبرة بالورقة المذكورة المتعلين بها (اجاب) اذا تمت الهبة
 بالقبض والاقرار حال صحة الواهب بان قبض ابنه ما وهبه له ابوه مفرزا حال صحته وقبض
 كل واحد من اولاد الابن ما وهبه له جده مفرزا على حدته فلا عبرة بكتابة الواهب الورقة
 المذكورة لبنته على الوجه المسطور بعد تمام الهبة بما ذكر ولا يكون لورثتها منازعة
 الموهوب لهم فيما بأيديهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اسقط حقه لاولاد واولاده من منفعة قطعة ارض زراعية مبرقة ووهب لهم امتعة واشياء
 ميزها لهم وقبضوا منه ذلك وحازوه القبض والحيازة الشرعيين والقاصر منهم قام عنه وليه
 في القبض والحيازة وصاروا ينتفعون بذلك مدة سنين في حياة المجدد المسقط الواهب لذلك
 ثم مات المجدد عن بنيه وورثته احرار اذ احده بنيه ابطال الهبة والاسقاط وجعل ذلك مبررا
 فهل اذا ثبت الاسقاط والهبة بالوجه الشرعي لا يجب الابن المذكور ذلك لاسيما
 والاشياء التي ميزها لهم حصصا في دار صغيرة ونورج لا يقبل كل منهما القسمة (اجاب) اذا
 استوفى اسقاط منفعة تلك الارض لاولاد واولادهم شرائطه الشرعية وتمت الهبة لهم
 بالقبض والحيازة حال صحة الواهب بان قبض كل من الموهوب له او وليه ما وهب له مفرزا
 عما وهب للآخر في المشاع القابل للقسمة او قبض ما وهب له في ضمن قبض الكل في غير
 القابل للقسمة في مجلس الهبة او بعدها باذن الواهب او كان الموهوب لسكل مقسوما قبل
 الهبة وقبضه الموهوب له او وليه كذلك وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون لاحد بنى
 الواهب ابطال ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وهب ابعادية وعقارا آخر الى جماعة وسلمهما اليهم ومن جملة الموهوب لهم ولده القاصر
 وقد وهب له من اطيان الابعادية قدر اعمام من الافدنة ونصف منزل ونصف ربيع

١٧

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

ذى الحجة

١٤

١٢٧١

٢٥ ١٢٧١

هرم

٧ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

٢٧ ١٢٧٢

وحوانبت بأسفله ونصف خراية وقيل وفاة الواهب توفي الموهوب له القاصر عن والده وعن والده ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجتين وعن عصبة معتقة فما الحكم في ذلك وماذا يخص كل واحد من الورثة المذكورين (اجاب) ما صح في الهبة من الوالد لولده المذكور وعتت حال حياة الواهب وصحته وتحققت بطريق شرعي وما هو مملوك للولد المذكور وترك ميراثا وتوفي عن أبيه وأمه وكانت الام حرة الاصل أو معتقة قبل موت ابنه المذكور يكون لامه فيه الثلث فرضا والباقي لابيه تعصيا حيث لا وارث له سواهما وموت الاب ثانيا عن زوجته وعصبة معتقة لا غير يكون لزوجته في جميع ما يورث عنه شرا الربع فرضا يقسم بينهم ما سوية والباقي لعصبة معتقة تعصيا يقسم بينهم بالسوية حيث كانوا مستوين في التعصيب وما لم يتم فيه الهبة كشرا يحتمل القسمة ولم يقسم باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالميراث عن أبيه تعدي رجل أجنبي ووضع يده عليها واستعملها في غيبة مالكها مدة ثم حضر رب الساقية من غيبته وطلب رفع يده عنها فامتنع من تسليمها له متعللا بان مشايخ البلدة يوجبون له ذلك ولا ينفذ تصرف مشايخ البلدة في ملك الغير غير اذن وتوكيل من المالك ويكون لرب الساقية رفع يده واضع اليد عليها بغير طريق شرعي حيث كان الحق ثابتا له فيما عن أصوله ولا صبرة بتعطله المذكور (اجاب) اذا كان الحق في تلك الساقية ثابتا للرجل الذي كان قائما بالطريق الشرعي لا تنفذ به مشايخ البلدة فيها لوضع اليد عليها بدون اذن المالك أو اجازته ويكون ماله كله ارفع يد الاجنبي عنها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى ومالك ابنه البالغ الرشيد وهو في حال صحته وسلامته بعض عقار ومقرز ومواش وغير ذلك وقبل الابن منه ذلك وحازه لنفسه خاصة وصار يتصرف فيه وحده مدة ثم بعد ذلك مات الاب عن ابنه المذكور وعن اولاد آخرين وترك ما يورث عنه شرعا فاراد باقي الاولاد مشاركة اخيهم فيما اعطاه له أبوه وملكه له وهو في حال صحته وسلامته فهل والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مشاركة اخيهم في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي تملك الاب ابنه ما ذكر حال صحته والاب واستوفى التملك شرائطه الشرعية لا يكون لباقي ورثة أبيه مشاركة في ذلك بعد موت الاب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه القاصر جميع ما تملكه يده من دار وغيره في مرض موته الذي مات فيه ثم بعد ذلك مات عن الابن المذكور وعن بنات وزوجة فهل لا تصح تلك الهبة اذا ثبت انه وفيها في مرض الموت ويقسم جميع ما تركه مما يورث بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) الهبة في مرض الموت لبعض الورثة حكمها كوصيته له يتوقف نفاذها على اجازة باقيهم فان اجازوها نفذت وان ردوها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا

ولم تقسم التركة ثم مات الولد عن أولاد فإراد بنات الرجل اخذ ما يخصهن من تركته والدهن
 بالفريضة الشرعية فامتنع اولاد الولد من ذلك متهمة بالبنان جدهم وهب ملكتهم لوالدهم
 فهل اذا لم تتم الهبة بالقبض والتسليم والحيازة تكون غير صحيحة ويقسم ما تركه الميت
 الاول على ورثته بالفريضة الشرعية (أجاب) لا عبرة بمجرد الهبة من غير قبض شرعي
 اذا كان الابن الموهوب له بالغ وقت الهبة اما لو كان قاصرا فالهبة تتم له من قبل ابيه بمجرد
 الايجاب ولا تتوقف على القبض حيث كان الموهوب معلوما غير مشاع قابل للقسمة
 والله تعالى اعلم (سئل) في احرقات عن اخوين الشقيقين واختها كذلك وبنتها
 وتركت ما يورث عنها اشرا من امتعة وعقار فاسقط الاخوان والاخت حقهم في الميراث
 الذي خصهم من تركته المتوفاة لبنتها فهل لا يصح هذا الاسقاط حيث كان اسقاط حق
 في اعيان وهل اذا ماتت البنت الممثلة لمالك الحق يكون للسقطين الرجوع بما اسقطوه
 لها حال حياتها في تركتها (أجاب) المصريح به ان الارث جبري لا يسقط بالاسقاط
 فاذا لم يوجد من الاخوين والاخت المذكورين تمليك شرعي لبنت المتوفاة ولم يوجد
 تخارج شرعي ولا مانع من سماع عددهم اذ كره يكون لهم المطالبة بما يتحققونه والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك ابنه البالغ الرشيد وهو في حال صحته وسلامته
 الثلث في جميع ما يملكه من عقار ومواسخ وامتعة وغير ذلك بعد افرار واسقط حقهم في
 ثلث ارض زراعتهم الاميرية بعد افرار له وقبل الابن منه ذلك وحازته لنفسه وصار
 يتصرف فيه وحده في حال حياة ابيه مدة ثم مات الابن عن ابيه وعن اولاده المذكور
 القصر ثم مات الاب عن اولاده المذكور الباقيين وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك انضم
 اولاد الاب مع اولاد الابن في معيشة واحدة الى ان بلغ اولاد الابن فارادوا اخذ الثلث
 الذي وهبه الجده وملكه لا بينهم وحازته في حال حياة الجده فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك
 باليمنة الشرعية يجابون لذلك وليس لاحد من اهلهم معارضتهم في ذلك بدون وجه
 شرعي (أجاب) اذا ثبت بطريق شرعي ان الاب وهب ما ذكره لابنه حال صحته
 واختياره وافرزه وسلمه له كذلك يكون مملوكا له فيورث عنه كسائر املاكه فجوته عن
 والده واولاده المذكورين يكون لابيه السدس فرضا والباقي لابنائه تعصيا حيث
 لا وارث سواهم فتقسم تركته على هذا الوجه فما أصاب الاب يكون لورثته الميت عنهم
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنون وله أموال وهب لاحد بنيه حصصا مقسومة
 مفرزة معينة من دار ومواسخ في حال صحته وسلامته فقبضها وحازها في حال حياة الواهب
 واسقط وترك حقه باختياره من قطعة ارض زراعة معلومة من أرضه ووضع يده على
 ما ذكره وصار يتصرف فيه في حال حياة الواهب وبه حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون
 فهل اذا مات الاب واراد ورثته ابطال الهبة والاسقاط منكرين لذلك لا يجابون لذلك
 اذا ثبت ما ذكره بالطريق الشرعي ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي (أجاب)

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٢

٧

ربيع الاول سنة

اذا ثبت بالوجه الشرعي هبة ما ذكر من الوالد لولده مستوفية شرائط الهبة والمزوم
بالقبض والا فإرزال صحة الواهب وبثت الاسقاط الاختياري منه لولده واستوفى
شرائطه الشرعية لا يكون لباقي الورثة معارضة الابن المذكور في ذلك والحال هذه بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة وله بنت بالغة وهب لبنته حصته شائعة
في دار صغيرة لا تقبل القسمة وأسقط حقه في قطعة أرض زراعية أميرية لزوجه ومبنته وهو في
حال صحته وسلامته وحصل القبض والحيازة منهما كذلك فهل اذا مات الاب بعد مدة
عن زوجته وعن بنته وعن وارث آخر عاصب واراد ان يرث معهما فيما ذكر لا يجاب لذلك
(أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الاب حال صحته وهب الحصة الشائعة في تلك الدار
لبنته المذكورة وقبضتها ضمن قبض كل الدار في مجلس الهبة او بعده باذن الواهب ان
كانت صغيرة لا تقبل القسمة بمعنى انها لا تبقى منتفعا بها بعد القسمة من جنس الانتفاع
الاول ولم تكن مشغولة بتلك الواهب لا يكون لباقي ورثة الواهب معارضة فيما في ذلك
بدون وجه شرعي كما لا يكون لباقي الورثة معارضة البنت والزوجة المذكورتين فيما
أسقطه المورث المذكور حال صحته لهما مختارا اذا تحقق الاسقاطان المذكوران واستوفى
كل منهما شرائط الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجه حصته في عقار
بعوض في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الزمان مات الزوج عن وارث له غير هاريد
الرجوع على الزوجة في الهبة المذكورة وابطالها وجعلها ميراثا فهل لا يجاب لذلك حيث
وقعت مستوفية لشرائطها واركانها اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وتغوز الزوجة
المذكورة بالموهوب لها فراعته (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولو مع القبض
مالم يفرز الموهوب ويقبضه الموهوب له قبضا شرعيا واذا كانت في مشاع غير قابل للقسمة
تتم بالقبض في ضمن قبض الكل فان كانت الهبة المذكورة صحيحة تامة قبل موت الواهب
في صحته لا يكون للوارث معارضة الزوجة الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعي والا
فالموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية والهبة بعوض مشروط هبة
ابتداء فتراعى شروطها كقبض وافرار وعدم شيعو ولو العوض مجانس او يسير لان
العوض ليس يبدل حقيقة والامساك بالاقل للربا كما في الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم
(سئل) في ساقية مشتركة بين اقارب بالميراث عن آباءهم وضع جماعة اجانب ايديهم على
حصته منها متعلين بان بعض الشر كاهب لهم نصيبه منها شائعا فهل لا تصح تلك الهبة
على فرض ثبوتها ولو طالبت المدة حيث كانوا مترفين بالملك لا يرباها (أجاب) هبة
المشاع الذي ليس قابلا للقسمة مع القبض صحيحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ملك زوجته دارا وقبضتها وجازتها منه قبضا شرعيا وهما بحال الهبة
والسلامة وصدق على ان الحق لهما فيه ادونه وانه نفع بهامدة ثم بعد مدة مات عنها وعن
ورثة آخرين ولها عنده دين شرعي من اصل اجرة أرض زراعية لها وتريد اخذه من تركته

١٢٧٢

١١

جمادى الاولى

١٢٧٢

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٥

فهل اذا أثبتته بالوجه الشرعي بين يدي الحاكم الشرعي وأثبتت تملك الدار شهادة
البينة الشرعية يقضي لها بذلك ولا عبرة بانكار الورثة أو بعضهم (أجاب) من شرط
 صحة الهبة كون الموهوب مقبوضا في المجلس ولو بلا إذن الواهب أو بعد المجلس بالإذن
 وكونه غير مشغول بملك الواهب حتى لو وهب دارا فيها متاعه وسلمها كذلك لا تصح
 وكذا الوقي الواهب ساكنها فإذا أثبتت المرأة الهبة لها من قبل زوجها حال صحته
 مستوفية شرائط الزوم يقضي لها بذلك كما يقضي لها يدين الاجرة على زوجها المذكور
 بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة
 نصفها للمرأة وهبته لابنتها البالغة الرشيدة في حال صحتها وسلامتها فقبضته وحازته
 بوضع يدها على جميع الدار المذكورة وصارت تتصرف فيه في حياة أمها ثم ماتت الواهبة
 عن بنتها المذكورة وعن ورثة غيرهما فطالب باقي الورثة قسمة بالميراث منكرين للهبة
 فهل اذا كان كل من الهبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة
 بانكارهم ويكون الحقي في نصف الدار للبنت المذكورة خاصة اذا تحقق ما ذكره بالطريق
 الشرعي (أجاب) اذا أثبتت البنت المذكورة بالطريق الشرعي الهبة في نصف الدار
 المذكورة لها من قبل أمها حال صحتها مع القبض المعتبر شرعا لا يكون لباقي الورثة
 معارضتها في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 بيتين في بلد رهنهما عند آخر على دراهم أخذها منه وذهب الى بلده فذكر له ان المرتهن
 يريد بيعهما فافارسل الدراهم على يد زوجة ابنه المطلقة وقال لها استخلصيهما من يد المرتهن
 واكتبيهما هبة باسم ابني زوجك المطلق لك فعا كان منها الا أن كتبتهم باسمها واسم
 أولادها منه وزوج بنتها ثم مات الرجل الراهن المرسل وحضر ولده المذكور وقال له ألم
 فعات ذلك مع ان أبي أمرك بكتابتهم مالي فقالت نعم صحيح أبوك أمرني بكتابتهم
 لك لكن فعلت ذلك لغيبتك وظننت ان قدمت فهل اذا أقام بينة على اقرارها المذكور
 يكون له البيتان ميراثا عن أبيه حيث لا وارث سواه ولا عبرة بدعواها به بل ذلك ان
 ما فعلته هو المأمورة وانكارها لما أقربت به (أجاب) ان كان المالك في البيتين
 المذكورين ثابتا لمورث الابن المذكور الى أن مات عنه لا غير يكونان ميراثا له عنه اذا لم
 يثبت انتقاهما عن ملك مورثه بناقل شرعي والا فلا وبمجرد اقرارها المذكور لا يكون
 حجة على غيرها بل هو حجة قاصرة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة
 شائعة في بيت وهبها لزوجته وهي مشغولة بامتعة الزوج ولم يحصل من الزوج قبض ولا
 حيازة بل استمر الزوج الواهب واضعا يده عليها وساكنها فيها مع الزوج المذكور الى
 الان ثم بعد ذلك أراد الزوج الواهب الرجوع في الهبة فما الحكم في ذلك والحال
 هذه (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة فاذا لم يوجد ما ذكر يكون الموهوب
 باقيا على ملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور واثلاثان

شعبان

١٢٧٢

١٠

شوال

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

٢٢

ربيع الاول سنة

اذا ثبت بالوجه الشرعي هبة ما ذكر من الوالد لولده مستوفية شرائط الهبة والمزوم بالقبض والا فإزاحال صحة الواهب وثبت الاسقاط الاختيارى منه لولده واستوفى شرائطه الشرعية لا يكون لباقي الورثة معارضة الابن المذكور في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مثل) في رجل له زوجة وله بنت بالغة وهب لبنته حصاة شائعة في دار صغيرة لا تقبل القسمة وأسقط حقه في قطعة أرض زراعية أميرية تزوجته وبنته وهو في حال صحته وسلامته وحصل القبض والحيازة منهما كذلك فهل اذا مات الاب بعد مدة عن زوجته وعن بنته وعن وارث آخر طاص واراد ان يرث معهما فيما ذكر لا يجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الاب حال صحته وهب الحصاة الشائعة في تلك الدار لبنته المذكورة وقبضتها ضمن قبض كل الدار في مجلس الهبة او بعده باذن الواهب ان كانت صغيرة لا تقبل القسمة بمعنى انها لا تبقى منتفعا بها بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ولم تكن مشغولة بملك الواهب لا يكون لباقي ورثة الواهب معارضة في ذلك بدون وجه شرعي كما لا يكون لباقي الورثة معارضة البنت والزوجة المذكورتين فيما أسقطه المورث المذكور حال صحته لهما مختارا اذا تحقق الاسقاطان المذكوران واستوفى كل منهما شرائط الهبة والله تعالى أعلم (مثل) في رجل وهب لزوجته حصاة في عقار بعوض في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الزمان مات الزوج عن وارث له غيرها يريد الرجوع على الزوجة في الهبة المذكورة وابطالها وجعلها ميراثا فهل لا يجاب لذلك حيث وقعت مستوفية لشرائطها واركانها اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وتغوز الزوجة المذكورة بالموهوب لها فراعته (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولو مع القبض مالم يرز الموهوب ويقبضه الموهوب له قبضا شرعيا واذا كانت في مشاع غير قابل للقسمة تتم بالقبض في ضمن قبض الكل فان كانت الهبة المذكورة صحيحة تامة قبل موت الواهب في صحته لا يكون للوارث معارضة الزوجة الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعي والا فالموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية والهبة بعوض مشروط هبة ابتداء فتراعى شروطها كقبض واقرار وعدم شيع وولوا العوض مجانسا او يسيرا لان العوض ليس يبدل حقيقة والامساك بالاقول للربا كما في الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (نمثل) في ساقية مشتركة بين اقارب بالميراث عن آباءهم وضع جماعة اجانب ايديهم على حصاة منها متعلين بان بعض الشر كاهب لهم نصيبه منها شائعا فهل لا تصح تلك الهبة على فرض قبوتها ولو طالبت المدة حيث كانوا مترفين بالملك لا يرباها (اجاب) هبة المشاع الذي ليس قابلا للقسمة مع القبض صحيحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مثل) في رجل ملك زوجته دارا وقبضتها وارزها منية قبضا شرعيا وهما بحال الهبة والسلامة وصدق على ان الحق لها فيه ادونه وانتهت بها مدة ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة آخرين ولها عنده دين شرعي من اصل اجرة ارض زراعية لها وتريد اخذه من تركته

١٢٧٢

١١

جمادى الاولى

١٢٧٢

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٢

٩

سنة

رجب

١٢٧٢

٥

فهل اذا أثبتته بالوجه الشرعي بين يدي المحاكم الشرعي وأثبتت عليك الدار شهادة
البينة الشرعية يقضي لها بذلك ولا عبرة بانكار الورثة أو بعضهم (أجاب) من شرط
صحة الهبة كون الموهوب مقبوضا في المجلس ولو بلا إذن الواهب أو بهد المحاسن بالاذن
وكونه غير غير مشغول بمالك الواهب حتى لو وهب دارا فيها متاعه وسلمها كذلك لا تصح
وكذا لو بقي الواهب ساكنا فيها فإذا أثبتت المرأة الهبة لها من قبل زوجها حال صحته
مستوفية شرائط الزومية غني لها بذلك كما يقضي لها يدين الاجرة على زوجها المذكور
بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمه
نصفها لأمراة وهبته لابنتها البالغة الرشيدة في حال صحتها وسلامتها فقبضته وحازته
بوضع يدها على جميع الدار المذكورة وصارت تنصرف فيه في حياة أمها ثم ماتت الواهبة
عن بنتها المذكورة وعن ورثة غيرهما فطالب باقي الورثة قسمة بميراث منكرين للهبة
فهل اذا كان كل من الهبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاون لذلك ولا عبرة
بانكارهم ويكرن المحق في نصف الدار للبنت المذكورة خاصة اذا تحقق ما ذكر بالطريق
الشرعي (أجاب) اذا أثبتت البنت المذكورة بالطريق الشرعي الهبة في نصف الدار
المذكورة لها من قبل أمها حال صحتها مع القبض المعتمد شرعا لا يكون لباقي الورثة
معارضتها في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
بيتين في بلد رهنهما عند آخر على دراهم أخذها منه وذهب الى بلده فذكر له ان المرتهن
يريد بيعهما فافارسل الدراهم على يد زوجة ابنه المطلقة وقال لها اخلصيهما من يد المرتهن
واكتبيهما هبة باسم ابني زوجك المطلق لك فما كان منها الا أن كتبتهم باسمها واسم
أولادها منه وزوج بنتها ثم مات الرجل الراهن المرسل وحضر ولده المذكور وقال لها لم
فعلت ذلك مع ان أبي أمرني بكتابتهم مالي فقالت نعم صحيح أبوك أمرني بكتابتهم
لك لكن فعلت ذلك لغيبتك وظننت ان قدمت فهل اذا أقام بينة على اقرارها المذكور
يكون له البيتان ميراثا عن أبيه حيث لا وارث سواه ولا عبرة بدعواها بعد ذلك ان
ما فعلته هو المأمورية وانكارها لما أقرت به (أجاب) ان كان المالك في البيتين
المذكورين ثابتا لمورث الابن المذكور الى أن مات عنه لا غير يكونان ميراثا له عنه اذا لم
يثبت انتقاهما عن ملك مورثه بناقل شرعي والا فلا وبمجرد اقرارها المذكور لا يكون
حجة على غيرها بل هو حجة قاصرة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة
شائعة في بيت وهبها لزوجته وهي مشغولة بامتعة الزوج ولم يحصل من الزوج قبض ولا
حيازة بل استمر الزوج الواهب واضعا يده عليها وساكنها فيها مع الزوج المذكور الى
الآن ثم بعد ذلك أراد الزوج الواهب الرجوع في الهبة فما الحكم في ذلك والحال
هذه (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة فاذا لم يوجد ما ذكر يكون الموهوب
باقيا على ملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور وبنات اثنتان

شعبان

١٢٧٢

١٠

شوال

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٢

منهما مفردان عن الاب في المعيشة وله طين وبها تم وأمتعة أعطى على وجه الاسقاط كل واحد منهما شيئا من الطين معيناً مفرداً وكذلك أعطى كل واحد منهما شيئا من البهايم معيناً واعطاه من الامتعة شيئاً معيناً ووضع كل يده على ما اعطاه له أبوه وحاز ذلك الاعطاء في حال صحة الاب وكما له واختياره ثم بعد مدة مات الاب فهل يكون لكل واحد من الولدين المذكورين الاختصاص بما اعطاه له الاب والمقاسمة لاختوته في جميع تركته الاب وليس للاناث شيء في الطين (اجاب) اذا ثبت اسقاط الاب لكل واحد من ابنيه قطعة من أرض زراعتة الاميرية باختياره مستوفياً شرائط الهممة وتحقق المبة لكل منهما فيما وهبه له حال صحته بالوجه الشرعي يكون لهما الاختصاص بذلك ولهما اخذ ما يخصهما بطريق الارث من تركته أيهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوجه بيولاق وله بيت في نقرسكندرية لا يقبل القسمة وهب لزوجه حصه شائعة منه وأقر كل منهما بالقبض والاقباض لدي بيعة شرعية وشهدت البيعة عليهما بذلك فهل يحكم والحال هذه بهمة المبة ولا عبرة بمن قال بطلانها لانه يستحيل القبض اذا حصلت المبة في بولاق وكان البيت في سكندرية (اجاب) قبض الموهوب غير مشاع بميزا غير مشغول أو مشاع لا يبقى منه فغايه بعد ان يقسم كبيت وجام صغيرين ويكون قبض الكل شرط لثبوت ملك الموهوب له لالهمة العقد فلم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقياً على ملك الواهب والتمسك من القبض كالقبض واختار صحة القبض بالتخلية في صحيح المبة لافي فاسدها وصرحوا بان التخلية لا بد ان تكون على وجه يتمكن به من القبض بلا مانع بان لا يكون مشغولاً ولا حائلاً بل يكون بحضرة وشرط بعضهم شرطاً ثالثاً وهو ان يقول خليت بينك وبينه فلم يقله أو كان بعيداً لم يصر قابضاً ولو أقر بالتسليم والقبض حال غيبة الموهوب أو كان مشغولاً لا يضر القبض به فلا يكون الموهوب له بذلك قابضاً على الصحيح كما هو مبسوط في معشرات المذهب وأفاده في الدر المختار وورد المختار من البيوع قبيل خيار الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً كبيراً يقبل القسمة وهب نصفه شائعة لزوجه وهو مشغول بامتعة الواهب ولم يحصل افراز ولا قبض ولا حيازة شرعية بل استمر الزوج الواهب ساكناً مع زوجته من المذكور في البيت المذكور الى أن مات الزوج الواهب عن زوجته المذكورة وعن وارث آخر فاذي يكون الحكم الشرعي في هذه المبة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) البيت المذكور والحال ما ذكر باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع والدته في معيشة واحدة زوجه الاب وفصلت له أمه جسية ونقطاً ناوعترياً وبعد الدخول بمدة تساجرت أمه مع زوجته ومعه وأخرجتهما من الدار والآن تريد الرجوع عليه فيما اعطته له من الثياب المذكورة وأخذها منه بعد القبض والحيازة متعلقة بأنهما من مالها فهل لا تجاب لذلك شرعاً ولا يمكن من تردها منه

١٢٧٢

٢٨

ذى القعدة

١٢٧٢

١

١٢٧٢

١

ذى القعدة ٢
سنة ١٢٧٢

ولا عبرة بتملكها المذكور إذا ثبت ما ذكر (أجاب) إذا وقع الإعطاء والتملك من الام
لابنهما فيماد كرو قبضه قبضاً شرعياً لا يكون لها الرجوع لوجود المانع وهي القرابة
المهرية وفي رد المأثور من أوائل الهبة وفي خزانة الفتاوى إذا دفع لابنه ما لا تصرف فيه
الابن يكون للاب إذا دلت دلالة التملك يبرى قلت فقد أفاد ان التلفظ بالإيجاب
والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التملك كمن دفع لغيره شيئاً وقبضه ولم
يتلفظوا أحدهما بشئ وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومنه ما يدفعه لزوجته أو غيرها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بطريق التوكيل عن امرأة على ورثة تزوجها
ان زوجها المذكور حال صحته وسلامته وهو مقسم ببولاق وهب ومالك لزوجته الموكلة
المذكورة حصّة في بيت معين لا يقبل القسمة كائن بسكندرية وذ كحدوده وانما قبلت
منه الهبة وحازت الموهوب لنفسها ثم وكلت زوجها الواهب في اجارة تلك الحصّة فأجرها
الزوج بطريق الوكالة عنها وأقام الوكيل المذكور بعد انكار الخصم بينة شهدت على
اقراء الواهب بالهبة لزوجته المذكورة ببولاق وعلى اقراءه بالهبة لها بعد ذلك بسكندرية
وعلى اقراءه بالقبض وهما بسكندرية فهل تقبل هذه البينة ويحكم بها معاملة لاقراءه
في بلد العقار الموهوب مع كون الواهب والموهوب له حال الاقرار بسكندرية (أجاب)
إذا ادعى الهبة والقبض وشهد بالاقرار بذلك قبلت الشهادة وقد صرحوا بان المختار
صحّة القبض بالتخليم وانه لا بد ان تكون على وجه يتمكن من القبض بلامانع ولا حائل
بان يكون الموهوب غير بعيد فلو كان بعيد لم يصرفا بضاً فلو أقر بالتسليم والقبض حال
هنية الموهوب بان كان بعيد الا يصح القبض فأقر الواهب بالهبة والقبض في حضرة
الموهوب معتبر فيعامل بموجب اقراءه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل
أجنبي قدرام معلوماً من الدراهم وملسكته له وهي في حال صحتها وسلامتها فآخذ الرجل
المذكور واستهلكه في شؤن نفسه ثم بعد مدة أراد زوج المرأة أخذ بدل الدراهم من الرجل
المذكور فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن له حق في تلك الدراهم ولم يكن وكيلة عن
زوجته في أخذها من الرجل المذكور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس
لزوج المملكة المذكورة معارضة الرجل المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة يملكون قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيهم خالية من البناء مسومة
بمغرة وهبوها في حال صحته وسلامته لابن أخ لهم بالغ قبضها وحازها في حال حياته ثم
وبناها لنفسه والآن يريد أخذهم الرجوع في هبته فهل لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر
بالطريق الشرعي (أجاب) إذا تمت الهبة المذكورة واستوفت شرائطها الشرعية
لا يكون لأحد الواهبين الرجوع فيما لوجود المانع منه وهو القرابة المهرية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً وعقاراً من دور وسواق وهب لابن ابنه البالغ حال
حياة أبيه والد الموهوب له ربح ما ذكر واستتم الواهب واضعاً يده على الموهوب ولم

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

منهما مفردان عن الاب في المعيشة وله طين و بهائم وأمتعة أعطى على وجه الاسقاط كل واحد منهما شيئا من الطين معينا مفرزا وكذلك أعطى كل واحد منهما شيئا من البهائم معينا واعطاه من الامتعة شيئا معينا ووضع كل يده على ما اعطاه له ابوه وحازه وذلك الاعطاء في حال صحة الاب وكما له واختياره ثم بعد مدة مات الاب فهل يكون لكل واحد من الولدين المذكورين الاختصاص بما اعطاه له الاب والمقاسمة لآخوته في جميع تركته الاب وليس للاناث شي في الطين (اجاب) اذا ثبت اسقاط الاب لكل واحد من ابنيه قطعة من ارض زراعته الاميرية باختياره مستوفيا شرائط الهمه وتحقق المبة لكل منهما فيما وهبه له حال صحته بالوجه الشرعي يكون لهما الاختصاص بذلك ولهما اخذ ما يخصهما بطريق الارث من تركته أيهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوجه يبولاق وله بيت في نغرسكندرية لا يقبل القسمة وهب لزوجه حصه شاة منه وأقر كل منهما بالقبض والاقباض لدى بيته شرعية وشهدت البيته عليهما بذلك فهل يحكم والحال هذه بهمة المبة ولا عبرة بمن قال يطلانها لانه يستحيل القبض اذا حصلت المبة في بولاق وكان البيت في سكندرية (اجاب) قبض الموهوب غير مشاع بميزا غير مشغول أو مشاعا لا يبقى منه فغايه بعد ان يقسم كبيت وجام صغير بن ويكون قبض الكل شرط لثبوت ملك الموهوب له لاهمة العقد فلم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب والتمكن من القبض كالقبض والاحتار صحة القبض بالتخلية في صحيح المبة لا في فاسدها وصرحوا بان التخلية لا بد ان تكون على وجه يتمكن به من القبض بلا مانع بان لا يكون مشغولا ولا حائل بل يكون بحضرة وشرط بعضهم شرطا ثالثا وهو ان يقول خلعت يمينك وبينه فلم يقل له أو كان بعيدا لم يصر قابضا فلما أقر بالتسليم والقبض حال غيبة الموهوب أو كان مشغولا لا يقض القبض به فلا يكون الموهوب له بذلك قابضا على الصحيح كما هو مبسوط في معشرات المذهب واتفق في الدر المختار وورد المختار من البيوع قبيل خيار الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا كبيرا يقبل القسمة وهب نصفه شاة لزوجته وهو مشغول بامتعة الواهب ولم يحصل اقرار ولا قبض ولا حيازة شرعية بل استمر الزوج الواهب ساكنا مع زوجته المذكورة في البيت المذكور الى ان مات الزوج الواهب عن زوجته المذكورة وعن وارث آخر فاذا يكون الحكم الشرعي في هذه المبة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) البيت المذكور والحال ما ذكر باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع والدته في معيشة واحدة زوجة الاب وفصلت له أمه جبية وقططانا وعنتريا وبعد الدخول بمدة تشاجرت أمه مع زوجته ومعه وأخرجتهما من الدار والآن تريد الرجوع عليه فيما اعطته له من الثياب المذكورة وأخذها منه بعد القبض والحيازة متعلقة بانها من مالها فهل لا تجب لذلك شرعا ولا يمكن من نزعها منه

١٢٧٢

٢٨

في القعدة

١٢٧٢

١

١٢٧٢

١

ولا عبرة بتغللها المذ كور اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا وقع الاطعام والتاميل من الام
 لابنها فيما ذكر وقبضه قبضا شرعيا لا يكون لها الرجوع لوجود المانع وهي القرابة
 المحرمية وفي رد المختار من أوائل المبة وفي خزانة الفتاوى اذا دفع لابنه ما لا تصرف فيه
 الابن يكون للاب الا اذا ثبت دلالة التملك يبرى قلت فقد افاد ان التلفظ بالايجاب
 والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التملك كن دفع لغيره شيئا وقبضه ولم
 يتلفظوا احد منهما بشئ وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما يدفعه لزوجته أو غيرها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بطريق التوكيل عن امرأة على ودية زوجها
 ان زوجها المذ كور حال صحته وسلامته وهو مقسم بيولاق وهب ومالك لزوجته الموكلة
 المذ كورة حصصة في بيت معين لا يقبل القسمة كائن بسكندرية وذ كرحدوده وانها قبلت
 منه المبة وحازت الموهوب لنفسها ثم وكات زوجها الواهب في اجارة تلك الحصصة فاجرها
 الزوج بطريق الوكالة عنها واقام الوكيل المذ كور بعد انكار الخصم بينة تشهدت على
 اقرار الواهب بالمبة لزوجته المذ كورة بيولاق وعلى اقراره بالمبة لها بعد ذلك بسكندرية
 وعلى اقراره بالقبض وهما بسكندرية فهل تقبل هذه البينة ويحكم بهامعاملة للقرى اقراره
 في بلد العقار الموهوب مع كون الواهب والموهوب له حال الاقرار بسكندرية (أجاب)
 اذا ادعى المبة والقبض وشهد بالاقرار بذلك قبلت الشهادة وقدر حوايا ان المختار
 حصصة القبض بالتخليفة وانه لا بد ان تكون على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل
 بان يكون الموهوب غير بعيد فلو كان بعيد لم يصرفا بضا فلو اقر بالتسليم والقبض حال
 هيبية الموهوب بان كان بعيد الا يصح القبض فاقرار الواهب بالمبة والقبض في حضرة
 الموهوب معتبر فيعامل بموجب اقراره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل
 اجني قد راعه من الدراهم وملكت له وهي في حال صحته وسلامته فاخذ الرجل
 المذ كور واستهلكه في شؤن نفسه ثم بعد مدة اراد زوج المرأة اخذ بدل الدراهم من الرجل
 المذ كور فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن له حق في تلك الدراهم ولم يكن وكيلة عن
 زوجته في اخذها من الرجل المذ كور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس
 لزوجة المملكة المذ كورة معارضة الرجل المذ كور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في ودية يملك كون قطعة ارض خربة بالميراث عن أبيهم خالية من البناء مقسومة
 مفرزة وهبوا في حال صحته وسلامته لابن أخ لهم بالغ قبضها وحازها في حال حياته ثم
 وبناها لنفسه والآن يريد اخذها الرجوع في هبته فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر
 بالطريق الشرعي (أجاب) اذا تمت المبة المذ كورة واستوفت شرائطها الشرعية
 لا يكون لاجد الواهبين الرجوع فيها لوجود المانع منه وهو القرابة المحرمية والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وعقارا من دور وسواق وهب لابن ابنه البالغ حال
 حياة أبيه والد الموهوب له ربح ما ذكر واستتم الواهب واضعا يده على الموهوب ولم

تحصل قسمة ولا افرار ولا قبض من الموهوب له ولا من أبيه بطريق الوكالة عن ابنه
 مات أبو الموهوب له حال حياة أبيه الجدة الواهب المذ كور وكان الجدة المذ كور ووهب أيضا
 الر بيع في جميع ما يملكه لابنه أبي الموهوب له الاول ولم تحصل قسمة في الموهوب ولم
 يقبض الموهوب له ما ووهب له ولم يحصل فيه افرار الى أن مات الابن الموهوب له المذ كور
 وبعد موته ووهب الجدة الر بيع المذ كور الذي كان ووهبه لابنه على الوجه المذ كور لابن
 المذ كور الموهوب له الاول ولم تحصل فيه قسمة أيضا ولا افرار ولا قبض الى أن مات الجدة
 الواهب أولادها على الوجه المذ كور في هذه الهبة الاولى والثانية على الوجه
 المذ كور (أجاب) قبض الموهوب غير مشاع غير مشغول بمتاع الواهب او مشاط
 لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين وقبضه يكون قبض الكل شرط
 لثبوت ملك الموهوب له لالهة العدة فلم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقيا على ملك
 الواهب فلم مات الواهب قبل تمام الهبة تقسم الموهوب بين ورثته بالقرينة الشرعية
 وليس للموهوب له شيء فيما ووهب له هبة غير تامة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يستحق قطعة ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لولاده البالغ واقرزها لهم
 ووهب لهم نصف دار كبيرة وقسمها بينهم واقرز لكل واحد منهم نصيبه في ذلك واقبضه
 له ووهب لهم ايضا بعض نخاس مغرزا معينا بين اولاده المذ كورين وبعض حبوب ايضا
 وقيل الاولاد المذ كورون الاسقاط في الارض المذ كورة والهبة المذ كورة وممكن
 الحماكم من الارض ووضعوا ايديهم على تلك الاشياء وصار يتصرف كل واحد
 منهم فيما ووهبه له ابوه تصرف الملاك في املاكهم مدة والآن اراد الاب الرجوع في
 الاسقاط والهبة على الاولاد المذ كورين بعد قبض كل واحد منهم ما عينه له فهل والحال
 هذه لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط والهبة مستوفيين الشرائط الشرعية (أجاب)
 نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك نخلا واشجارا وارض زراعية مملوكة له ووهب ذلك لاولاده البالغ بعد موت
 أبائهم وقسم بينهم الارض والنخل والاشجار واقرز لكل واحد من اولاد اولاده نصيبه
 من ذلك وقبلوا الهبة وصار كل واحد منهم واضعا يده على ما ووهبه له جده في حال صحته
 وسلامته مدة من السنين الى ان مات الرجل المذ كور عن ابن وبنت وعن اولاد اولاده
 المذ كورين فاراد الابن والبنت المذ كوران القسمة فيما ووهبه لهم جدهم من الارض
 والنخل والاشجار وان يجهلا تركه عن ابائهم وأذكر اهبة جدهم لهم فهل اذا شهد
 لاولاد المذ كورين اولادهم بملك الهبة لهم من جدهم تقبل شهادتهم لهم وليس للابن
 والبنت معارضة الاولاد في ذلك بعد ثبوت الهبة بالوجه الشرعي (أجاب) تقبل شهادتهم
 اولاد المذ كورين للموهوب لهم اذا كانوا عدولا ولم يقيمهم مانع من قبول شهادتهم
 لهم واذا ثبتت الهبة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الصحة والضرورة لا يكون لورثة الواهب

١٢٧٢

٢٠

ذى الحجة

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٢٤

معارضة الموهوب لهم فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب ومالك أولاده البالغ والقصر أو هو في حال صحته وسلامته بعض أشياء من مواش وأمتعة وقسمها بينهم وأقرز لكل واحد منهم ما خصه بجهة المهبة وقبيل البالغون المهبة المذ كورة وقبل الواهب المهبة لأولاده القصر وصار كل واحد من الأولاد البالغين واضعا يده على ما وهبه له أبوه وصار يتصرف فيه إلى أن مات الواهب عن أولاده المذ كورين فأراد بعض الأولاد الرجوع على بعض وأنكر المهبة وأراد جعل ذلك تركة فهل إذا أثبت البعض الآخر المهبة المذ كورة بالوجه الشرعي يحكم له بها ولا عبرة بانكارهم بعد ذلك (أجاب) إذا ثبتت المهبة المذ كورة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط المهمة والقرور ولا عبرة بانكارهم أنكرها بالنسبة لغيره وليس له والحال هذه جعل الموهوب لغيره تركته عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وأطيان زراعته ومواش وغير ذلك فعند قسمة التركة جعلوا خمسة أقسام لكل واحد من البنين قسم والقسم الخامس جعلوه لابن أحدهم لكونه كان معيناهم في أشغالهم وضمه أبوه إلى حصته ثم مات أحد البنين عن ابنه المذ كور وابن آخر فهل تقسم التركة في المسألة الأولى على الأربعة بنين فقط وليس لابن أحدهم حق مع البنين المذ كورين ويقسم نصيب الثاني على ابنه على عدد رؤسهما وليس لأحد أخذ شيء زائد عن الآخر بدون وجه شرعي (أجاب) تركة الميت الأولى مختصة بابنائيه الأربعة حيث لا وارث سواهم إلا أنه إذا وقع منهم عليك منجسها بعد القسمة فما قسم لابن أحدهم باختيارهم وقبل ذلك وقبضه أو قبضه أبوه له بأذنه إذا كان بالغاً أو أقروا له بملك ذلك بغير شري يوجب اختصاصه به لا يكون لهم معارضته في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد كبير بالغ معه في معيشة واحدة ورغب الولد في التزوج وليس له قدرة على دفع المهر ولا على أعمال وليمة العرس ويطلب من أبيه أن يزوجه وأن يعمل له وليمة من ماله وأن يملكه شيئا من عقاره وأطيانه المملوك له جبراً عن أبيه متعللاً بأنه يجب على الوالد أن يزوجه ولده من ماله وأن يدفع له ما يحتاج إليه من المهر وغيره وأن يملكه ما يحتاج من المتاع لأجل معيشته فهل لا يجب لذلك حيث كان قادراً على الكسب وليس بواجب على الأب تزويج ابنه شرعاً ولا تعليمه شيئا يملكه الأب جبراً عنه ولا عبرة بتعلل الولد المذ كور (أجاب) نعم لا يجب الأب لابن لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا مع أرضه معلوم العدد وهب نصفه لابن ابنه والنصف الآخر لابنته وسلم كلا منهما ما وهب له مفرزاً محوزاً وتصرف كل منهما فيما وهب له ثلاث سنوات ثم غاب ابن الابن المذ كور فباع النخلة الواهب ما وهبه لابن ابنه في حال غيبته ولم يكن وكيلاً عنه في ذلك فهل يكون البيع موقوفاً على إجازة ابن الابن وإذاردته بغير واضح اليد على تسليم

١٢٧٣

١

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢١

ما اشتراه لابن الابن المذ كورو يكون له الرجوع بالثمن على من استلمه منه بدون ابن
 الابن (أجاب) اذا وهب المذ نصف النخل مع أرضه وكانت الارض مملوكة له فله الرجوع
 للواهب وقبض الموهوب له ما ذكر قبضا معتبرا بعد اقراره حال صحة الواهب وتحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي قبل البيع من الواهب يكون بيعه موقوفاً على اجازة الموهوب
 له المكلف حيث لم يكن باذن المالك المذ كورو والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن اخوين شقيقين ولا وارث سواهما وترك داراً لا تقبل القسمة وأرض زراعية
 أميرية ولا حدهما ابن فوهب الاخوان الدار الموروثة لهما لابن المذ كورو وأسقطا
 حقهما في الارض له وهما في حال صحته ما وسلا متهما وقبل الابن منهما ذلك وحازته لنفسه
 وصار يتصرف فيه وحده مدة من السنين الى ان مات أحد الاخوين عن ابنه المذ كورو
 وعن ابن آخر ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فاراد الابن الآخر مشاركة أخيه
 في ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت كل من المبة والاسقاط بالبينة الشرعية يكون كل
 منهما صحيحاً نافذا وليس لابن الآخر معارضة أخيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب)
 اذا ثبت كل من المبة والاسقاط الاختيارى المذ كورو بن مستوفيا شرائط المبة
 واللزوم بالوجه الشرعي لا يكون لآخر المستحق المعارضة والحال هذه ولا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في طاحونة وهما الرجل أجني ووضع الاجني يده
 عليهم اثم بعد ذلك أراد الواهب الرجوع في المبة ولم يحصل مانع شرعي يمنعه عن الرجوع
 في المبة فهل والحال هذه اذا رجع وحكم له به بحجر الموهوب له على تسليم الموهوب للواهب
 (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من الرجوع في المبة يكون للواهب الرجوع فاذا حكم
 له بذلك يؤثر الموهوب له برفع يده عما وهب له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 تملك ست فخلات وهبتها لابن بنتها البالغ الرشيد وقبض وحاز القبض والحيازة الشرعيين
 في حال صحتهما وسلامتهما وهي باكل الاوصاف المعبرة شرعاً ثم بعد مدة ماتت الواهبة
 عن ورثة فهل والحال هذه تكون المبة صحيحة نافذة وليس للورثة منازعة الموهوب له
 (أجاب) في التنوير وشرحه ولا تصح هبة ابن في ضرع ووصوف على غنم ونخل في أرض وتر
 في نخل لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لزوال المانع اه ومنه يعلم عدم صحة هبة الفخلات
 المذ كورة اذا كانت بدون الارض الا اذا كانت الارض للموهوب له على ما استظهره
 في رد الهتار والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة اخوة وهبوا لابن أحدهم القاصر
 قطعة من دار وأسقطوا حقهم في جانب أرض زراعية أميرية وكل ذلك بعد الاقرار وقبل
 الابن ذلك لابنه القاصر لكونه في حجره وضعه الى نصيبه وصار يتصرف فيه مدة ثم بلغ
 القاصر فوضع يده على نصيبه ونصيب أبيه ثم مات الابن عن ابنه المذ كورو وعن ابن آخر
 فاراد الابن الآخر ان يشارك أخاه فيما سبقه بطريق المبة والاسقاط من أبيه
 وأعمامه فهل والحال هذه اذا ثبت كل من المبة والاسقاط بالبينة الشرعية لا يكون

سنة ١٢٧٣
صفر ١٤

ربيع الاول ١١
١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

١٩ ١٢٧٣

٢٤ ١٢٧٣

للاخ مشاركة أخيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تمت المبة المذ كورة لا ين
أحدهم واستوفت شرائط المبة وكذا الاسقاط له لا يكون لاخ الموهوب له مشاركة
فيما ذكره الحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أفرز رزاً
معلوماً من ماله وقسمه وبعده أفرزه وقسمته ملكه لولده وهي أمتعة وعقار ومواش
وأطيان وغلال وقبضه ولد الولد وحازه وهو بالغ في صحة جده وسلامته فهل اذا ثبت تملكه
شرعاً على الوجه المذ كور وأراد الحمد الرجوع فيه لا يجاب لذلك (أجاب) اذا ثبت
تمليك الحمد لولد ولده المذ كور فيما يهجه تملكه شرعاً واستوفى التملك شرائط المبة
واللزم لا يكون للواهب المذ كور الرجوع فيما وهبه له على الوجه المذ كور اذا القرابة
المهرمية مانعة من الرجوع في المبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من
زوجته وعن بنته منها وعن ابن عمه صاحب ثم ماتت الزوجة عن بنتها فقط ثم ان ابن العم
وهب حصته التي آلت له عن الميت الأول في دار تر كها للورثة المذ كورين لا تقبل
القسمة لبنت ابن عمه وقبضتها وحازتها وبعد مدة باعت الدار لاجني بنين معلوم فاراد
ابن العم المذ كور ان يرجع في هبته لبنت ابن عمه بعد تصرفها فيها وبينهما اتصال
بذلك لاخذ باقي الدار بالشفعة ممن باعت له بنت عمه والحال انه حاضر ومشاهد
لذلك فهل لا يجاب لذلك وليس له رجوع في هبته ولا شفعة له في المبيع المذ كور (أجاب)
هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تصح ان قبض الموهوب في ضمن قبض الكل بلا مانع
فاذا استوفت المبة المذ كورة شرائط المبة والتمام ثم باع الموهوب له الموهوب لا تخ
لا يكون للواهب الرجوع اذا الخروج عن الملك مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في شخصين يملكان داراً كبيرة تقبل القسمة وهب أحدهما نصيبه فيها لآخر شافعاً من
غير أفرزها الحكم والحال هذه في المبة المذ كورة (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة
لا تتم ولا تغيد الملك قبل الأفرز ولومن الشريك على المذهب وقد أقي به كثير من
المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور وإناث يملك جانب نخل
ودور وهب لكل من أولاده الذكور والإناث حصّة في النخل والدور وأفرزها لهم
وبقيت بنت من أولاده الإناث لم يهب لها شيئاً وحاز الموهوب لهم الموهوب وتصرفوا فيه
مدة تزيد على سبع سنين ثم مات والدهم وبقي النخل والدور تحت يد الموهوب لهم مدة
تزيد على ثلاثين سنة فادعت الآن البنت على إخوتها الموهوب لهم تريد أخذ نصيبها
بالميراث في النخل والدور المذ كورين فهل والحال هذه اذا ثبتت المبة في النخل والدور
لاخوتها من والدهم وهو في حال الصحة والقبول والحيازة والأفرز لا تجاب لذلك (أجاب)
لا يهجع هبة نخل في أرض دونها لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لوال المانع كما في التنوير
وشرحه للعلا في وعليه هبة النخل للأولاد ولومع الأفرز بدون فصل غير معتبرة حيث
كانت بدون الأرض بخلاف ما اذا كانت مع الأرض وهبة الدور لهم اذا وجد فيها من

الواهب اقرار ما وهبه لكل منهم حال صحته وقبض من الموهوب لهم صحيحة فلا يكون
 اتملك البنت معارضتهم فيها بعد تحققها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سـ مثل)
 في رجل وهب لزوجته في حال صحته وسلامته قلادة من الذهب فقبضتها وحازتها
 لنفسها وصارت تتمتع بها نحو سقطين ثم حصل له مرض وكتب فيه ماله وما عليه بمحضرة
 جمع من المسلمين وساله بعض الورثة عن القلادة فاجاب بانها وهبها ولمسكها لزوجته من ماله
 كذا ثم بعد مدة ايام مات عنها وعن باقي ورثته فطلبوا ادخال القلادة في التركة فتمسك
 للهبة فهل اذا اقامت الزوجة بينة بانه وهبها لها وقبضتها وحازتها في حال صحته وسلامته
 يقضى بها للزوجة المذ كورة ولا تدخل في التركة ولا عبرة بالانكار المذ كورة اذا تحقق ما ذكر
 بالوجه الشرعي (اجاب) نعم اذا اثبتت الزوجة المذ كورة هبة تلك القلادة من قبل
 زوجها لها حال صحته مع القبض المعبر شرعا بالوجه الشرعي لا بمجرد اقراره في مرضه بانه
 كان وهبها لها في صحته لانه برة بانكار باقي الورثة ذلك والله تعالى أعلم (سـ مثل) في
 رجل يملك منزلا وجنينة وقطعة ارض مشتملة على اشجار وساقية وهب الجميع هبة
 مستوفية لشرائطها الشرعية بمغفل من العالم لاحد اتباعه فحازها الموهوب له لنفسه
 وصار يتصرف فيها مدة حياة الواهب نحو سنتين ثم بعد موت الواهب عن ورثة عارضوا
 الموهوب له في ذلك متعللين بعدم اخراج حصة شرعية بها فهل اذا اثبت الموهوب له الهبة
 المذ كورة بالوجه الشرعي يحكم له بها ولا يلزم له هبة الهبة كتابة حجة بها خصوصا والهبة
 المذ كورة مقيدة في مضبطة وقائع المحكمة غير انه لم تخرج الحجة بها (اجاب) لا يتوقف
 تمام الهبة شرعا على اخراج حجة بها فاذا اثبتت الهبة المذ كورة مستوفية شرائط الهبة
 والتمام حال صحة الواهب لا عبرة بتعلل ورثته بعدم كتابة حجة بها والله تعالى أعلم (سـ مثل)
 في رجل يملك دارا خربة وله ابن عم وضع ابن العم يده على الدار وهر فيها بعض عمارته في
 غيبة المالك ثم حضر المالك من غيبته فوهب الدار لابن عمه وهو في حال صحته وسلامته
 وقبل منه ابن العم ذلك وبني فيها وهر بعد وقوع الهبة وصار يتصرف فيها بعد ذلك
 مدة من السنين فهل والحال هذه اذا ثبت كل من الهبة والقبض والحيازة بالبينات الشرعية
 تكون الهبة صحيحة نافذة واذا اراد الواهب الرجوع في الموهوب على الموهوب له لا يجب
 لذلك خيث بني وهر فيها بعد وقوع الهبة (اجاب) من موانع الرجوع في الهبة الزيادة
 المتصلة بعدها كبناء وغرس ان عدا زيادة في كل الارض والارجع ولو عدا زيادة في
 قطعة منها امتنع الرجوع فيها فقط فاذا لم تعد زيادة أصلا كبناء تنو الخبز في غير محله
 فانه لا يمنع الرجوع كما في النخ عن الزيلعي وفي الحائرية وهب دارا فبني الموهوب له في بيت
 الضيافة تنو الخبز كان للواهب ان يرجع لان مثل هذا يعد نقصانا لا زيادة كما في
 المختار والله تعالى أعلم (مثل) في رجل دفع لزوجته بعض مصاغ امانة عارية لتزين به
 ثم بعد ذلك فبنت الزوجة المذ كورة واخذت المصاغ المذ كورة فطلب الزوج المصاغ من

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

١٣

جداى الاولى

زوجته

جمادى الاولى سنة

١٢٧٣

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١١

١٢٧٣

١١

زوجته فادعت انه ملكه لها فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجة المذكورة تمليك
 المصاغ المذكورة لها من زوجها بالوجه الشرعى يكون القول قول الزوج المذكور بيمينه
 انه ملكه ولم يملكه لها وتؤمر بتسليمه له (اجاب) حيث ادعت الزوجة التملك من
 قبيل الزوج فيما ذكر الزوج فالقول قول الزوج في انكاره وعلى الزوجة البينة
 فاذا لم تثبت دعواها بطريق شرعى تؤمر بالتسليم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها
 حصة مشاعة في مكان صغير لا يقبل القسمة وبعض أمته ولها أرض زراعة وهبت ذلك
 لوالدتها وأسقطت حقها لها من أرض الزراعة وكل ذلك في حال صحتها وسلامتها فهل اذا
 ماتت بعد مدة وطلب باقى ورثتها جعل ذلك ميراثا لا يجابون لذلك بعد ثبوت ذلك بالوجه
 الشرعى منها في حال صحتها وسلامتها (اجاب) بمجرد الهبة بدون قبض حال صحتها والاهب
 وحياة شرعيين لا ينفذ الملك للموهوب له في الموهوب فاذا ماتت الواهبة قبل قبض
 الموهوب قبضا شرعيا يكون تركتها عنها يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية والا كان
 ملكا للموهوب لها كما انه اذا تم الاسقاط بالوجه الشرعى لا يكون لورثة المسقطه معارضة
 أمها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه الصغير الذى في حجره عقارا
 مفرزا معينا وهو في حال الصحة والسلامة وقبل الابن عن ابنه المذكور ثم بعد مدة بلغ
 الصغير المذكور وادعى على أبيه بالهبة في العقار عند الحيا كم الشرعى فاعترف أبوه بذلك
 وحكم الحيا كم الشرعى بهجة الهبة للابن المذكور وكتب له حجة بذلك وأمر الابن أن يسلم
 العقار للموهوب لابنه فسلمه له ووضع الابن يده عليه والآن ادعى أخ له بان الهبة من أبيه
 لأخيه القاصر غير صحيحة فهل والحال هذه تصح الهبة من الابن لابنه المذكور وتكون
 نافذة وليس للأخ المدعى المذكور معارضة أخيه فيما وهبه له أبوه والحال ما ذكر بدون
 وجه شرعى (اجاب) اذا صدرت الهبة المذكورة من الابن لابنه مستوفية شرائط
 الصحة والتمام لا يكون لأخ الموهوب له معارضة في ذلك بعد تحقق ما ذكر بطريق
 شرعى وهذا على فرض موت الابن أو توكيله لابنه بالخصوصة أما لو كان الابن حيا ولم يוכל
 فلا تسمع دعوى الأخ على أخيه بما يقتضى فساد الهبة اذا لحق له في ذلك والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وهبتها وملكته في حال صحتها وسلامتها
 لأخيها الشقيق فقبضها وحازها لنفسه قبضا شرعيا وبعد مدة حصل لها مرض وماتت
 به عن الأخ المذكور وعن ابن أخ ثان فادعى ابن الأخ بانها أوصت له بنصف ماله ويريد
 ادخال الدار في الموصى به فهل اذا كان كل من الهبة والقبض في الصحة ثابتا للأخ لا تدخل
 الدار في الوصية وتوقف صحة الوصية فيما زاد على الثلث على اجازة الوارث ويذون
 الحق في الدار المذكورة للموهوب له خاصة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب)
 نعم اذا تحقق بالوجه الشرعى ان المرأة المذكورة وهبت تلك الدار لأخيها حال صحتها مع
 القبض المعبر بشرع لا تكون تركتها عنها ولا تدخل في الوصية لابن الأخ بنصف ماله وقد

جمادى الثانية سنة

صرحوا بان الوصية لغير الوارث فيما زاد على الثلث تتوقف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نصف بيت غير قابل للقسمة وهبتها لابنتها البالغة في صحتها وقبضته البنت المذكورة وتصرفت فيه مدة ثم ماتت الواهبة المذكورة عن الموهوب لها وعن ورثة آخرين أنسكروا الهبة فهل اذا ثبتت الهبة المذكورة بالينة الشرعية في وجه أحد الورثة تكون نافذة على باقيهم (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة حال الهبة بالوجه الشرعى مستوفية شرائط الهبة والتمام لا يكون الموهوب تركعة عن الواهبة ويكون مختصا بالموهوب لها والا فلا واحدا الورثة خصم عن الباقي في جانب الدفع وان لم يكن ذايد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لابنها البالغ في صحتها جميع ما يخصها من تركتها زوجها من عقار غير قابل للقسمة معلوم القدر وقبل ذلك وقبضه وحازه ثم بعد مدة ماتت الواهبة المذكورة عن الموهوب له وعن ورثة آخرين أنسكروا الهبة ويريدون ان يجعلوا الموهوب تركعة عن الواهبة المذكورة فهل اذا ثبتت الهبة المذكورة بالوجه الشرعى يكون للموهوب له الاختصاص به وليس لباقي الورثة معارضة فيه بدون وجه شرعى (أجاب) من شروط صحة الهبة أن يكون الموهوب مقبوضا غير مشاع قابلا للقسمة بميزا غير مشعول وتم بالقبض في مشاع غير قابل للقسمة في ضمن قبض الكل ويشترط في هبة المشاع الذى لا يحتمل القسمة ان يكون قد راعى ما هو حق للموهوب نصيبه من عبده ولم يعلمه به لم يجز لانها جهة التوجب المنازعة كما في رد الهبات من الهبة تقلا من البهر فاذا ثبت بالوجه الشرعى صدور الهبة المذكورة من الام لولدها حال صحتها مستوفية شرائط الهبة والتمام لا يكون الموهوب تركعة عنها ويكون مختصا بالموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت وملكت لزوجها جميع ما تملك كمن المحلى واللائق والجواهر والمصوفات والثعالب والفراس وغير ذلك من المنقولات ثم بعد قبض الموهوب له الموهوب وحوزة وهبت له نصف دار غير قابل للقسمة هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم والتسلم فيما ذكر وصدر ذلك في صحتها لى بينة شرعية فهل اذا زعم من يرثها ان الهبة صدرت في عرض الموت ولهم بينة على ذلك وللزوج الموهوب له بينة تشهد بان ذلك في الهبة تكون الهبة المذكورة كورة صحيحة وبينه الزوج تقدم (أجاب) بينة الزوج الموهوب له بان الهبة فيما ذكره من قبل زواجه مع القبض الكامل في تلك الامتعة المعروفة وبقبض الكل في هبة المشاع الذى لا يقبل القسمة حال صحتها بالوجه الشرعى مقدمة على بينة كون ذلك في المرض ولا يكون ماذكر تركة عنها ويكون مختصا بالموهوب له حيث صدرت الهبة مستوفية شرائط الهبة والتمام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب وهو في حال صحته وسلامته لكل من ولدى ابنه القاصر من حصته معلومة في عقار أو مسقط حقه لها في منفعة أرض زراعية أمير به لكل منهما جزؤ معين معلوم منها وذلك بعد اقرار نصيب كل منهما على حدة في

١٢٧٣

٢٨

رجب

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٩

سنة

رجب

العقار والارض وقيل أبوهما هما ذلك لكونهما في حجره وقبض ذلك وحازه وصار يتصرف فيه في حال صحة الجسد الواهب المسقط وسلامته مدة تزيد على سبع سنين ثم بعده هذه المدة مات الجسد الواهب المسقط عن وريته فأراد بعض الورثة الرجوع في الهبة والاسقاط بعد القبض والحيازة المدة المذكورة فما الحكم في ذلك إذا ثبت ما ذكر بالبيننة الشرعية (أجاب) إذا كان كل من الهبة والاسقاط لولدي الابن المذكورين ثابتا حال صحة الواهب المسقط مستوفيا شرائط الهبة والتمام لا يكون لورثة الواهب المسقط معارضة الموهوب لهما فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وريته مشتركين في ساقية عملو كتهلم أرضا وبنوا بنوها من المال المشترك الذي ورثوه عن أبيهم بدون قسمة للتركة ولم يكن لاحدهم مال مخصوص به ثم إن أحدا الشركاء وهب نصيبه ونصيب غيره لابنه القاهر بدون إذن من الشركاء وبدون اجازة وتو كبل له في ذلك ثم مات الواهب والساقية الموهوبة لا تقبل القسمة فماذا يكون الحكم (أجاب) هبة الاب لابنه الصغير في نصيبه من تلك الساقية تتم بمجرد الايجاب إذا كان الموهوب في يده أو يد نائبه وفي نصيب غيره موقوفة حيث لا تو كبل بها وتبطل بالرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها لبنته البالغة الرشيدة في حال صحته وسلامته فقبضتها منه قبضا شرعيا ووضع يدها عليها مدة من السنين في حياة الاب ثم مات الاب عنها وعن وريته هيرها منذ عشرين سنة وزيادة وترك ما يورث عنه شرعا ولا ير يد باقي الورثة ادخال الدار المذكورة في التركة منكرين الهبة فهل إذا كانت الهبة ثابتة بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من منازعتها فيما بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبتت الهبة المذكورة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الهبة والتمام كقبض الموهوب حال صحة الواهب فأرغا غير مشغول بمنازع الواهب لا يكون لورثة الواهب معارضة الموهوب له في ذلك ولا عبرة بانكارهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحمى يملك مواشى وعقارا وله أخ من أبيه تبرع الاخ المالك لاخته بنصف المواشى والعقار مشاعا من غير قسمة بينهما وذلك بمحضرة نائب الشرع الشريف ثم بعد مدة يسيرة رجع المتبرع فيما تبرع به لاخته فهل والحال هذه يسوغ للمتبرع الرجوع على أخيه ولا يمنعه مانع خصوصاً ولم تحصل حيازة الشيء المتبرع به بل هو باق تحت يد المالك الاصل (أجاب) إذا لم يوجد القبض من الموهوب له الموهوب أو الافراز في هبة المشاع القابل للقسمة يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب إذا لم تتم الهبة بدون ذلك وأما إذا استوفيت الهبة المذكورة شرائط الهبة والتمام لا يكون للواهب المذكور الرجوع إذا القرابة المحرمية مانعة من الرجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لامرأة أجنبية في حال صحتها وسلامتها قدر ما معلوم من الامتعة وقبلت تلك المرأة الهبة وقبضت القدر المذكور بمحضرة بينة شرعية ثم بعد موت الواهبة

١٢٧٣

٢١

رمضان

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢١

ذى القعدة

١٢٧٣

٤

أرادت ورثتها الرجوع فى المبة فهل اذا تحقق ما ذكر بالبينه الشرعية ليس لورثة تلك المرأة الرجوع فى المبة على المرأة الموهوب لها (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبه لا يكون لورثتها الرجوع فى المبة الصحيحة اذا الموت مانع من الرجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضى منه ان امرأة وهبت لعتيقتها بعض أمتعة من نحاس وفراش وغيره وقبضت ذلك فى حال حياتها وسلامتها ثم بعد ذلك بمدة أقرت المرأة المذ كورة ان جميع ما فى منزلها من أمتعة وغيره مملوك لعتيقتها الا كذا وكذا وتحرر بذلك سندان ثم بعد ذلك بمدة ماتت المرأة المذ كورة فماذا يكون الحكم فى ذلك (أجاب) ما وهب للعتيقتين المذ كورتين حال صحة معتقتهما من الامتعة المعتبرة فى السنين يتوقف تمام المبة فى ذلك لهما على قبضهما حال حياتهما فان تحقق القبض منهما للموهوب المذ كور فى مجلس المبة أو بعده باذن الواهبه ويكون ذلك بالاستيلاء عليه وان لم يخرجاه من دار الواهبه يكون ملكا لهما ولا يكون تركه عنها والاقرار بان جميع ما فى المنزل ما هذا كذا ملك لفلان مثلا ينظر فيه فان ادعى المقر له ان هذا ملكه وان المقر اقرب به له وأثبت ذلك بالوجه الشرعى يقضى له بذلك نظرا للاقرار اذ هو حجة على المقر الا اذا تبين ان المقر به كان ملكا للمقر باعتراف المقر له فحينئذ لا يعول على مجرد الاقرار الا اذا تضمن تملك المستوفيا شرائطه من القبض والحيازة حال حياة المقر فيكون هبة للمقر له لا فله ولا غ والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له أربعة بنين أحدهم قاصرو يسد ذلك الرجل أموال خاصة به من عقار ومواش وغير ذلك فقسم ماله فى حال صحته وسلامته بين بنيه الأربعة وبعد القسمة والافراز ملك لكل منهم الربع وضم نصيب القاصر لنصيب أحدهم بعد قسمته وافرازه ثم أخذ القاصر فى الجهادية وغاب مدة فحاز أخوه فى زمن صغره وغيره أموالا من سواق وأشجار ومواش وغلال ثم حضر الأخ القاصر من غيبته بعد بلوغه وطلب مقاسمة أخيه فيما حازه لنفسه من ماله الخاص به وما خصه من أبيه فما امتنع من اجابته وأمره بأخذ ما هو محتص به من مال أبيه فتعايل عليه بعض أناس وقالوا له أعطه الثلث فيما تملكه فقال أعطيته الثلث وملكته من غير قسمة وقبض وتسليم وحيازة فهل اذا لم يحصل قبض ولا تسليم ولا حيازة يكون له الرجوع ويكون للوالد ما خصه من مال أبيه فقط ولا عبرة بهذا التملك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) لا عبرة بالمبة بدون قبض وحيازة شرعيين ما لم يكن الذى وقع صلحا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل كتب وثيقة بانه وهب وملك لابنيه دارا شائعة تقبل القسمة من غير افراز وبعض مواش ولم يحصل من الابنين قبض ولا حيازة بل رجع الواهب فى الموهوب بعد يوم قبض القبض والحيازة ثم مات الرجل عن زوجة وعن ابنيه المذ كورين وعن ابن بنت وبنت آخرين فما الحكم والحال هذا فى المبة اذا ثبت ما ذكر بالبينه الشرعية (أجاب)

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٢

ذى القعدة سنة

إذا كان الابن بالغين وقت الهبة ولم يقبض الموهوب لاتهم الهبة ويكون تركه عن الواهب إذا بقي بيده إلى موته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لمعتقتها قيراطين من مكان والواهب ساكتة في المكان المذكور وشاغلة له بامتعتها واستمرت على ذلك إلى أن ماتت من غير أن يحصل تفرغ للمكان المذكور ومن امتعة الواهب وقبض من الموهوب لمافهل والحال هذه لا تكون الهبة صحيحة ولو كان المكان المذكور غير قابل للقسمة وتكون الحصة المذكورة ميراثا (أجاب) من شرط صحة الهبة أن يكون الموهوب مقبوضا - يرشع أو مشاعا لا يقبل القسمة مع القبض لكل غير مشغول بمناخ الواهب فإذا لم تتوفر شروط الهبة المذكورة وماتت الواهب يكون الموهوب تركه عنها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لمعتقته بيتا وأعطى حقه لها من منفعة قطعة أرض زراعية أميرية وقبضت منه البيت وحازته منه حيازة شرعية ووضع يدها على الأرض المذكورة وصارت تنفع بالبيت والأرض مدة سنين في حياة سيدها وبعد ذلك أراد بعض ورثته سيدها بعد موته إبطال الهبة والإسقاط وأخذ البيت والأرض منها فهل لا يجابون لذلك بعد ثبوت ما ذكر (أجاب) إذا ثبت كل من الهبة والإسقاط للأعتقة المذكورة حال صحة معتقها مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثة الواهب المسقط معارضة الموهوب المسقط لمافها ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بيدها حلي جهزها به أبوها وملكها لمافوضت يدها عليه مدة من السنين ثم مات أبوها فادعى اخوتها أن هذا الحلي ملك لأبيها وأنه بيدها على سبيل العارية وهي تنسك ذلك وتقول أن أبي ملكه لي فهل إذا كان عندها بينة أقامتها تشهد بان أباهم ملكها الحلي المذكور بخلاف الاخوة يقضى لتلك المرأة بذلك الحلي وتمنع الاخوة من معارضتها حيث لا بينة لهم على دعواهم (أجاب) نعم إذا أقامت المرأة المذكورة بينة شرعية على تملك أبيها منها ما ذكر وعُدلت يقضى لها به حيث كان حال الصحة وتمنع باقي الورثة من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعقل لسانه منذ عشر سنين وصارت له إشارة معلومة وله أعبادية أحياءها باذن نائب الامام فوهبها لأخيه الشقيق وسلمها له فارغة وأعطاه حجة ووضع يده عليها فهل تصح هبته (أجاب) لا تعتبر إشارة معتقل اللسان إلا إذا امتدت عقلته إلى الموت وكانت معهودة على المفتي به والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة وهب أحدها لشركا نصيبه منها لرجل أجنبي شائعا من غير قسمة وأفرزوا الحال أنها تقبل القسمة فهل لا تصح تلك الهبة ويكون نصيب الواهب باقيا على ملكه ولا حق للموهوب فيه إذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا تتم هبة المشاع القابل للقسمة إلا بالأفراز والقبض بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وعقارا وله أطيان زراعية أميرية تقسم العقار والنخل وأفرز ووهب وأعطى لكل واحد من أولاد بناته الثلاثة المذكورة بالبالغين قدر معلوما منه

١٢٧٣

٢٩

١٢٧٣

٢٩

١٧٢٤

محرم ٢

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٧

وأسقط حقه لهم ايضا في قدر معلوم من الطين وقبض كل واحد منهم ما افرز له ووضع يده عليه وحازره في حال صحة الواهب وسلامته مدة ست سنين ثم مات الواهب بعد موته بأربع سنين عن عاصب ير بذلك العاصب منازعة اولاد البنت المذ كورين واخذ ما وهب لهم من العقار والتخل المذ كورين والرجوع في اسقاط الارض المذكورة منسكرا او احدا لذلك كله فهل اذا ثبت كل من المبة والقبض والحيازة في العقار والتخل والاسقاط في الارض المذ كورة بالوجه الشرعي حال صحة المسقط المذ كور ولا يجب لذلك ولا عبرة بانكاره (اجاب) هبة التخل اذا كانت بدون الارض لا تهج بمنزلة هبة المشاع والا صحت واذا ثبت بالوجه الشرعي هبة الرجل المذ كور العقار ولا بدنته واقراره وقبولهم المبة وقبض كل ما وهب له مفرزا غير مشغول حال صحة الواهب وانه أسقط حقه في قدر معلوم من الطين الجاري في استحقاقه لكل واحد منهم واستوفى الاسقاط شرائط الهبة لا يعتبر انكار عاصبه بعد موته لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته من غير ما وترك ما مورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث واذا ادعت الزوجة قلن زوجها وهب ومالك لها أمتعة من فرش وغيره اقبل موته يطلب منها البرهان الشرعي على ذلك فاذا لم تثبت ذلك بالوجه الشرعي يقسم المدعي به على ورثة الميت بالفريضة الشرعية (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لدع بمجر دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وموت الرجل المذ كور عن زوجته وبنته لا غير يكون لزوجة من تركته الثمن فرضا والباقي لبنته فرضا وردا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد رجال وامرأة واحد والاولاد مقيم معه في مسكن واحد وفي معيشة واحدة وباقي الاولاد بعيدون لا يسألون عنه بشئ وله داران احدهما قد انهدم بعضها وبقي البعض الآخر محتاجا الى التعمير فوهبها وملكها الرجل المذ كور ولله المقيم معه وسلطه مقتاج البعض الآخر المذ كور على يديينة من المسلمين فقبل الموهوب له المبة والتملك وقبضها وتسلم المقتاج وبني البعض المنهدم وعمر البعض الآخر وذلك وقع في ٢٠ من القعدة سنة ٧٠٠ والواهب في حال الصحة والسلامة وفي غاية جمادى الاولى سنة ٧٢٠ وهب وملك الرجل المذ كور بعض ما يملكه من الامتعة وهو زرع لاحد اولاده وهو قاصر عن درجة البلوغ فقبل له والده المبة والتملك وقبض الموهوب واستولى عليه له ووقع ذلك منه وهو في حال الصحة والسلامة ايضا واشهد بدينه من المسلمين على نفسه بذلك وفي ٢٣ شعبان سنة ٧٣٠ مات الرجل المذ كور فهل المبة والتملك في الدار وهي فارغة من أمتعة الواهب للبالغ وفي الزرع للقاصر نافذة (اجاب) كل من هبة الدار والزرع المذ كورتين على الوجه المسطور صحيح حيث استوفى شرائط الهبة من القبض حال صحة الواهب مع كون الموهوب مفرغا غير مشغول بمتاع الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف به قبله من المهر ودخل بها ثم دفع لها به ذلك نقودا من الذهب امانة لتبزين بها والا أن طلبها منها

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

٢٦

سنة	محرر	٢٧	١٢٧٤
	صفر	٢	١٢٧٤
		٤	١٢٧٤
		١٤	١٢٧٤

فامتنعت من دفعها له متعلقة بأنه اعطاها لها كشف وجهه فانكر دعواها فاهل
يكون القول قوله ويكون له أخذها منها (أجاب) نعم القول قوله في ذلك بينه
والبيننة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل مدة تزيد على
عشرين سنة ادعى عليه أولاد أخيه ان لهم حصّة فيه بطريق الارث عن أبيهم بموجب
حجة شرعية تحت أيديهم فاقر المدعى عليه المذكور بأنه كان لمورثهم حصّة في بعض الفخل
المذكور وأنه كان تبرع له بها في حال حياته وأنه غرس بعض الفخل المذكور لنفسه فهل
تسمع دعواهم عليه ويؤخذ باقراره فيما أقر به وتطلب منه البينة على دعواه (أجاب)
حيث اعترف واصل اليد على الفخل بما يفيد الملاك في جزئه منه للدين وادعى انتقاله اليه
بناقل فان كان ما يدعيه نافلا صححنا يكلف اثباته فان أثبت بطريق شرعي يقضي له به
والافلا وقد صرحوا بان هبة الفخل يدون الارض لا تصح بمنزلة هبة المشاع والقول لذي
اليدين فيما أنكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع لآخر بقدر معلوم من النقد
في حياته وقبضه المتبرع له وصرفه في شؤون نفسه ثم مات وترك ورثة وتبرع أيضا بمثل
ما تبرع به لآبائهم وصرفوه على أنفسهم ثم بعد ذلك أراد المتبرع الرجوع فيما تبرع به
على الورثة فهل لا يسوغ له ذلك (أجاب) ليس للمتبرع المذكور الرجوع على المتبرع
لهم ان كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي لوجود مانع الرجوع في الهبة وهو الخرج
عن المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل رجلا أجنبيًا وصيًا مختارًا على تركته
وأوصى له بالثلث الجائز ومات الوصي وهو مصر على وصيته عن زوجته فقط ثم بعد ذلك
تزوجت زوجته المتوفى برجل من أتباع الوصي فمهر الوصي لها بمنع من امتنعته على
سبيل الجاهز قبضته الزوجة وحازته في حال صحة الوصي وسلامته ثم بعد مدة انحصرت
التركة ومات الوصي عن ابن قبل أن تأخذ الزوجة ما يخصها من تركته زوجها فطلبت
الزوجة المذكورة من الابن المذكور ما يخصها من تركته زوجها فامتنع ويريدان يرجع
بالمنازع الذي تبرع به والده للزوجة ويحسبه عليه من أصل ما يخصها من تركته زوجها
فهل اذا ثبت كل من التبرع والقبض والحيازة في حال صحة الوصي وسلامته لا يجاب الابن
المذكور لذلك ولا يكون للزوجة أخذ ما يخصها من تركته زوجها بالقرينة الشرعية
(أجاب) الموت مانع من الرجوع في الهبة فليس لو ارث الوهاب بعد تمام الهبة الرجوع
فيما وهبه مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ خمس وعشرين سنة عن
ثلاثة بنين وعن أولاد ابنا آخرين منفردين في معيشة وخدمهم باموالهم الخاصة بهم
فانفرد أحد البنين الثلاثة عن أخويه بعد موت أبيه في معيشة وحده وحاز أموالا من كسبه
الخاص به من عقار وأطيان وسواك ومواس وغير ذلك في حال انفراده غير ما تركه الاب
والآن تريد أولاد البنين مشاركة المالك الذي حازه بعد موت أبيه وفيما تركه جدهم
منه لآبائهم بورقة بأيديهم مذكور فيها ان الجدة وهب له بكل جزائها ما بيده من الاموال

القابلة للقسمة وهم بالغون من غير قسمة وافراز قبض منهم في حياته فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا تتم الهبة الا بالقبض والحيازة حال حياة الواهب حيث كانوا بالغين اذ ذاك ولا مشاركة لهم ايضا في مال الم الذي حازه بسعيه وكسبه حال انفراذه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان ملك احدهما حلقا ولبنة ذهب في حال حياته وصحته واختياره واشهد على ذلك بيعة شرعية فقبضت البنت ذلك وصار تحت يدها مدة فهل اذا مات الاب لا يكون للبنت الاخرى مازعة ولا حتى في ذلك الميعاد اختم ابل يكون خاصا بالملكة حيث كان التملك ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت التملك المذكور حال صحة المملك مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للاخت معارضة المملكة في ذلك بدون وجه شرعي ويكون خاصا بالله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك تسعين ذراعا في دار قسمتها وأفرزتها وهدتها لابن أخيها البالغ فقبضها وحازها في حال حياة الواهبة وصحتها وسلامتها وهي باكمل الاوصاف المعتمدة شرعا فهل والحال هذه تكون الهبة صحيحة نافذة وليس للورثة بعد موتها معارضة الموهوب له بعد القبض والحيازة الشرعيين في حال صحة الواهبة وسلامتها واذا انكرت الورثة الهبة ممن مورثتهم للموهوب له المذكور لا عبرة بانكارهم بعد توثيقها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة حال صحة الواهبة مع القبض المعتمد مستوفية شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في أنى جد وهب في حال صحته لابن ابن أخيه عشرة قراريط من داروله اولاد ابن ابن أخ آخر والواهب المذكور قد أدخل له منزلا فيها وسكن الموهوب له الى أن توفي الواهب فهل تنفذ له هذه الهبة ولا كلام لاولاد ابن ابن الاخ الآخر (اجاب) هذه الهبة لا غية لا تعتبر حيث كانت في مشاع قابل للقسمة مالم يثبت ان الواهب قسم الموهوب حال صحته وسلمه الى الموهوب له فارغا غير مشغول او كانت الدار صغيرة لا تقبل القسمة وسلمها جميعها للموهوب له كذلك ويجرد مكانه في منزل من منازل الدار الموهوب فيها تلك الحصة لا يكفي بدون افراز القدر الموهوب والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في مدينة واحدة يملكون عقارا يقبل القسمة وبعض مواش وامتنعة وغير ذلك من ابيهم ولا حدهم ابنان بالغان فوهب كل من الاخوة الثلاثة جزءا من العقار وغيره للابنين المذكورين شائعا من غير افراز ولم يحصل من الموهوب لهما في الموهوب قبض ولا حيازة الى الآن فهل والحال هذه لا تتم الهبة ويكون الجزء الموهوب باقيا على ملك الواهبين (اجاب) نعم لا تتم الهبة بدون قبض الموهوب والافراز فيما يمتثل القسمة ويكون الموهوب قبل ذلك باقيا على ملك الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من زوجته وبنيه الثلاثة حصة بالقراريط شائعة في جميع دارين صغيرتين لا يقبلان القسمة وقبضوا الموهوب

صفر سنة

١٤ ١٢٧٤

٢٥ ١٢٧٤

٢٥ ١٢٧٤

ربيع الاول

٣ ١٢٧٤

٦ ١٢٧٤

١٢٧٤

١٠

وحازوه القبض والحيازة الشرعية في حال صحته وسلامته وانتفعوا بذلك مدة ثم بعد ذلك مات الواهب عن ورثته الموهوب لهم وعن ورثة آخرين فأراد الورثة الاخرين ان يكونوا الهبة وجهها ميراثا كما في املاكه فهل لا يجابون لذلك (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولو مع القبض الا اذا افرز الموهوب وسلم للموهوب له وفي غير محتمل القسمة تتم بالقبض في ضمن قبض الكل فاذا امتحمت الهبة المذكورة شرائط الهبة والتمام وقبض كل واحد من الموهوب لهم المذكورين حال انفراده ما هو له من الحصة الشائعة اذا كان المشاع غير قابل للقسمة في ضمن قبض الكل غير مشغول بمنازع الواهب حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عنه والاقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه امرأة وهبت حليا وامتعة من نحاس وغيره في حال صحته وسلامته لامرأة وقبضت الموهوب ووضعت يدها عليه ثم بعد ذلك اخذت الواهبة المذكورة بعض هذا الحلي والامتعة من الموهوب لها على سبيل الرجوع في ذلك برضاء الموهوب لها وتصرفت ببيعها لنفسها ثم بعد ذلك ماتت الواهبة المذكورة فماذا يكون الحكم في تلك الهبة - سيما والواهبة المذكورة لها بنت اخ غائبة من مدة عشرين سنة لا يعلم حياتها ولا مكانها ولا موتها (اجاب) اذا ثبتت هبة تلك الاشياء من المالكة لتلك المرأة مستوفية شرائط الهبة مع القبض والحيازة حال صحة الواهبة بالوجه الشرعي فرجوع الواهبة في بعض الموهوب واخذه والتصرف فيه لا يستلزم بطلان الهبة في الباقي فقد صرح علماءنا بامتناع الرجوع في الهبة كالأب وبعضنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد بالغون في معيشته انفرادا لأولاد في معيشة وحده وصار يسعى ويكتسب وحده من ماله الخاص به حتى صار له مال بسبب سعيه وكسبه وحده فاشترى دارا لنفسه من ماله الخاص به بموجب بيع شرعية بيده من ماله كما وصار واضعا يده عليها وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين والآل وهب الأب داره ودار ابنه الذي في معيشة وحده لأولاده الذين في معيشته والحال ان الأب لم يكن وكلا عن ابنه في هبة دار ابنه المذكورة لأخوته فهل والحال هذه اذا لم يجز الابن المذكور هبة أبيه في الدار المذكورة لأخوته البالغين لا تصح هذه الهبة ولا تنفذ لاسيما ولم يضعوا أيديهم على الدار المذكورة بل صاحبها ساكن فيها ومشغولة بامتعته (اجاب) اذا كان المالك في الدار المذكورة نائبا للابن المنفرد عن معيشة أبيه لا تنفذ هبة الاب اياها لأولاده الذين هم في معيشته بدون وكيل من المالك أو اجازة على فرض قبضها وتبطل برد المالك لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب دارا لابن ابنه القاصر ووكل أم الموهوب له في قبول الموهوب وحيازته له الى حين بلوغه فقبلت وحازت الموهوب لابنهم مدة عشرين سنين حتى بلغ وقبض الموهوب له من أمه ووضع يده عليه مدة تز يدعى ثلثين سنة ثم ظهر الابن ابن عمه له يدعي ان الدار المذكورة ارض عن جده

ربيع الثاني

١٢٧٤

٩

جمادى الاولى

١٢٧٤

١٧

جمادى الثانية سنة

الواهب ويريد أخذ حقه منها بطريق الارث عن أمه الميثة بعد جده بالقرينة الشرعية فهل والحال ما ذكر تكون الدار المذكورة للموهوب له حيث كانت المبة صحيحة ثابتة بالوجه الشرعي سيما والمسعى المذكور حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد في الدار المذكورة ولم يدع ولم ينزع (أجاب) اذا ثبت الموهوب له المبة من قبل جده هل صغره بالبيننة الشرعية مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يعتبر انكار ابن عمته المذكورة للمبة ولا تكون الدار الموهوبة والحال ما ذكر تركته عن الواهب والا كانت الدار المذكورة تركته تقسم بين ورثة ماله كما بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان أعطى لاحدى الزوجتين حلياً مبهمة وملأه لها وقبضته وحازته في حال صحته وسلامته وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا وأشهد على نفسه الاشهاد الشرعي بعد تمام المبة بالتعليك والحيازة ثم بعد مدة ماتت عن الزوجتين المذكورتين وعن اولاد ذكور واناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره فهل اذا ثبتت الزوجة المبة والحيازة لله المذكور بالوجه الشرعي لا يكون لاورثة منازعة فيما قبضته وحازته على الوجه المذكور (أجاب) اذا ثبتت المبة الحلي للزوجة المذكورة حال الصحة مستوفية شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركته عن الواهب المذكور وليس لباقي ورثته معارضة الموهوب لها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها لرجل اجني مجانا بدون مقابل ولم يكن بينه وبينه قرابة ولم يتصرف الموهوب له فيما بشئ من أنواع التصرفات وهي باقية في يده فهل والحال هذه يكون للواهب الرجوع فيها ويمكن من ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يصح الرجوع في المبة بشرط قضاء القاضي أو التراضي عليه وان كان الرجوع مكرها فمحرما حيث لا مانع منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاث بنات قاصرات وهب في حال صحته وسلامته لكل واحدة منهن شيئا معيناً فوهب لاحداهن نصف سفينة وهو واضع يده على جميع السفينة وقد رام معلوما من الدراهم وللبنات الثانية عبادا رقيقا معيناً وللبنات الثالثة قد رام معلوما من الدراهم مفرزا وقبل لكل واحدة منهن تلك المبة ثم بعد ذلك بمدة مات الرجل المذكور عن بناته الثلاث المذكورات وعن بنت أخرى وعن زوجته فارادت البنت الاخرى جعل الموهوب تركته عن أبيهن فهل اذا ثبت وصي القصر المبة المذكورة للبنات المذكورات بالوجه الشرعي لا يكون للاخت المذكورة معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت وصي البنات القاصرات المبة لكل واحدة منهن من قبل أبيها حال صحته مستوفية شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركته عنه وليس للاخت معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي وهبة الاب لله غير تتم بالايجاب اذا كان الموهوب في يده غير مشاع قابلاً للقسمه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

شعبان
٨

١٢٧٤

شوال
٧

سنة

شوال

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٢٧

ذى القعدة

١٢٧٤

•

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

حصلوا بكسبهما وسعيهما أموالا وعقارا وغير ذلك ولا أحد الاخوين أولاد باقون في عائلة
 أبيهم وعهدهم فاسقط الاب والعم الثالث في جميع ما بأيديهما من الاعيان لا ولاءا أحدهما
 ولم يضع احدهما من الاولاد المسقط لهم يده على شئ من تلك الاعيان ولم يحصل لهم من أبيهم
 وعهدهم قسمة ولا تسليم في شئ منها فهل اذا اراد الاولاد المذكورون اخذ شئ من عهدهم
 وأبيهم لا يجابون لذلك بمجرد دعوى الاسقاط حيث ان الاسقاط في الاعيان باطل ولم يكن
 للاولاد كسب معروف بل كان كل منهم معينا لعمه وإيسه في شؤنها ومصلحتها
 (اجاب) ليس للاولاد البالغين اخذ تلك املاك أبيهم وعهدهم بمجرد الاسقاط المذكور
 على الوجه المصور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اراءة تلك قدرا
 معلوما من الدراهم آل لها بالارث الشرعي عن مورثها وهو في قبضتها وحيازتها ثم بعد
 مدة من الشهور وهبت من تلك الدراهم قدر ما علموا لامها وقبضته الام المذكورة
 وحازته وكل منهما بما كمل الاوصاف المعتبرة شرعا فهل والحال هذه اذا ارادت البنت
 المذكورة الرجوع على امها فيما وهبته لها من تلك الدراهم بعد القبض والحيازة
 الشرعية لا تجاب لذلك (اجاب) اذا تمت الهبة المذكورة بالقبول والقبض لا يكون
 للواهب الرجوع فيما وهبته لامها هبة تامة لوجود المانع وهو القرابة والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له حصة في مكان مشترك بينه وبين جماعة وهم الابن عمه والمكان
 صغير لا يقبل القسمة فهل تكون الهبة صحيحة وليس لباقي الشركاء ابطالها والحال هذه
 حيث كانت الهبة مستوفية لثرونها (اجاب) هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة
 تصح ان وجد القبض ولا يحصل القبض في مثل ذلك الا بقبض كل الدار والالاتم والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابعادية ملك وهب لزوجته قطعة منها وحدها لها بمحدود
 أربعة وكتب لها بذلك حجة شرعية من قاضي الناحية وسجلها بسجله المحفوظ وقبضتها
 وحازتها القبض والحيازة الشرعية ووضع يدها عليها وصارت تنفع بها مدة والاكن
 يريد زوجها ان يرجع عليها واخذها منها فهل لا يجاب لذلك حيث ملكها لها وترك
 حقها منها لزوجته المذكورة وقبضتها ووضع يدها عليها باذنه ورضاه طائعا مختارا
 والحال هذه (اجاب) ان تمت الهبة المذكورة واستوفت شرائطها لا يكون للزوج
 الواهب الرجوع فيما وهبته لزوجته لوجود مانع الرجوع وهو الزوجية والله تعالى اعلم
 (سئل) في عبد بالغ اعتقه سيده حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بمدة من الايام
 وهب لمعتقه المذكور بعض اتمعة حال صحته ولم يقبضها المعتق المذكور حال
 حياة سيده فان السيد وترك ما يورث عنه شرعا فاد المعتق اخذ ما وهبه له سيده حال
 حياته من تركته فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تمت الهبة المذكورة بالقبض
 والحيازة حال حياة الواهب وتكون تركته من الميت المذكور تقسم بين ورثته بالقرينة
 الشرعية حيث لم يوص السيد لعبد المذكور بالامعة المذكورة (اجاب) نعم والله

تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا بالشرع وهبه فى جال صحته وسلامته لبنته الباقية وسلمه لها فقبضته وحازته لنفسها وسلمها حجة من مدة سنين والآن يريد الاب الرجوع وابطال الهبة متعللا بعدم خروج الحجة ومنكر الهبة فهل اذا كان كل من الهبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا اثبت البنت المذكورة ان اباها وهب لها الدار المذكورة وانه سلمها لها فارغة غير مشغولة بامعة الواهب واستوفت الهبة المذكورة شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار الواهب ما صدر منه على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة ارض خربة بطريق الارث وهبها لآخر واقبضها له واستولى عليها الموهوب له مدة تزيد على خمس عشرة سنة وبنها دارا فهل اذا رجع الواهب فى الهبة لا يجاب لذلك حيث تمت بالقبض والحيازة الشرعيين وبنها الموهوب له فيها بناء لنفسه من ماله بعد القبض المذكور ويكون ذلك مانعا من الرجوع فيها ويجاب ولا يكون ذلك مانعا (اجاب) البناء فى العين الموهوبة من الموهوب له اذا كان يزيد فى قيمتها بعد مانعا من الرجوع فى الهبة فلا يمكن الواهب منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك حصصا فى دار وهبتها لابن خالها بعد ما قسمتها وحازها الموهوب له وقبضها قبضا وحيازة شرعية فهل تكون الهبة صحيحة حيث كانت فى مشاع يقبل القسمة وقسم وقبضه الموهوب له بعد القسمة وليس لباقي الشركاء فى المكان المذكور منازعة الموهوب له بدون وجه شرعى (اجاب) اذا تمت الهبة المذكورة بالقبض والحيازة الشرعيين بعد قسمة الموهوب قسمة شرعية واستوفت شرائطها المعتبرة تكون صحيحة نافذة وليس لباقي الشركاء قبل القسمة منازعة الموهوب له فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وهبتها لزوجها بغير اذن له فقبضها واشتاع فى النخل فى مرض موتها ولم تحصل قسمة ولا افراز ولا قبض للموهوب له ثم بعد صدور الهبة ماتت البنت المذكورة فى المرض المذكور فاراد الموهوب له اخذها وهبته له لاخته لانه المذكورة فذعه اخوانه لانه لا يباينها وبنتها وزوجها من ذلك فهل والحال هذه لا تتم الهبة الا بالقبض والحيازة والافراز ويكون ما وهبته البنت المذكورة ميراثا يقيم على وراثتها المذكورين بالفريضة الشرعية (اجاب) الهبة المذكورة على هذا الوجه غير معتبرة فيكون الموهوب باقيا على ملك الواهب يقيم بين وراثتها بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا وفلها وهبتها فى مرض موتها لاحد بناتها البالغ واستمر ما وهبته بيدها حتى ماتت بدون قبض وحيازة فى حال حياتها عن ابنها المذكور وعن باقي وراثتها فهل اذا ثبت ان الهبة فى مرض الموت تكون بمنزلة الوصية تتوقف صحتها على اجازة باقي الورثة واذا لم يجزوها يكون الموهوب تركه يقيم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) الهبة

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٢٢

ربيع الاول

١٢٧٥

٢

رجب

١٢٧٥

٢٨

صينة

ذى القعدة

المذكورة على الوجه المسطور وغير معتبرة شرعا ويكون الموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبنت له وهب لها في نظير ذلك الدين قطعة ارض غير خارجة بمحدودة بمحدود اربعة وهي ثلاثة افدنة وثلاث ومشملة على يترساقية ولكن لم يصرح الواهب في هبته بالستر فوضعت البنت يدها على هذه القطعة وصارت ترعها في حال حياة والدها مائة اربع سنين ثم مات والدها وبعد وفاته بمدة ماتت ايضا عن اخوة اشقاء واخوة لاب فوضعت الاخوة الاشقاء ايديهم عليها وصاروا يزعمونها مائة تر يدعى اربعة سنين ثم الآن تريد الاخوة غير الاشقاء منازعة الاشقاء فيمات عليان بان الاخوة لم تضع يدها على الثلاثة الافدنة والثلاث بل على الثلاثة فقط ما عدا الثلث فهل اذا اثبتت الاخوة الاشقاء بالبينة الشرعية فوضعت يدها على الجميع في حال حياة والدها تلك المدة يكون الحق لهم فيها دون الاخوة التي للاب ويمنعون من معارضتهم حيث كانت بدون وجه شرعي (اجاب) اذا اثبتت وريثة البنت ان اباها وهب الثلاثة الافدنة والثلث لبنته حال صحته وانها قبضت الموهوب جميعه في مجلس المبة او بعده باذن الواهب وكان الموهوب جميعه حين ذلك فارغا غير مشغول واستوفت المبة شرائطها المعتبرة في جميع ما وهب بالطريق الشرعي لا يكون لغيرهم معارضتهم فيه ابداً ووجه شرعي ولا يعتبر الانكار مع الالبات والله تعالى أعلم (سئل) من امين بيت المال بما ضمنه امرأة ماتت ووهبت قبل موتها جميع ما تملكه من نخاس وفراس ومصاغ وحلى وغير ذلك مما قل وكثر لرجل وكتبت له سند بذلك والموهوب له قبض ذلك حال حياتها واقرب بانها لم يكن لها وارث أصلا والا ان ادعت امرأة بانها هي الوارثة لما بجهة الاخوة فماذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) صورة هذا السند تتضمن ان تلك المرأة اقربت بالمبة من قبلها للموهوب له المذكور والقبض في حال الصحة في جميع ما تملكه فاذا تحقق ذلك شرعا يكون جميع ما يتحقق انه مملوك لها وقت الاقرار ملكا للموهوب له اذا لم يوجد فيه ما يمنع صحة المبة كالشيوخ في القابل للقبضة معاملة لها بالاقرار حال الصحة اذ هو جعلي المقر وأما اذا حدث لها شيء بعد ذلك فلا يدخل فيما تضمنه الاقرار وفي الخاتمة ولو قال جميع مالي أو جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في يدي لفلان كان اقرارا وفيها أيضا قال ما في يدي من قليل وكثير او متاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فيعلم منه انه لاجهالة في هبة جميع ما يملكه الشخص من قليل وكثير وتقدر وحلى ومصاغ وفراس ونخاس ورقيق يل هو من باب العام فاية الامرانه تتوقف صحته على القبض الشرعي حال المبة وعدم الشيوخ واذا صححت مدعية الاخوة دعوها ومكانت في ضمن دعوى مال تصح والا فلا ولا يمنعها من الدعوى قول المشهدة انه لا وارث لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مملكتين وهب أحدهما لبنته البالبة ومملكه لها وهوسا كن يجهله الآخر

صفر

٨

وأقبض بنته أهل الموهوب لها فقبضته فارغا غير مشغول وأشهدوا لها الواهب على نفسه
شه وادعدولا بذلك وسكنت فيه مع زوجها مدة تزيد على تسع سنين وذلك في حال صحته
وسلامته وأراد أن يكتب لها وثيقة شرعية بذلك فأدركه السفر فجبهة وتكرر سفره ثم
توفي إلى رحمة الله في غير بلده فهل إذا كان الأمر كذلك وثبت ما ذكر من المبة والقبض
مستوفية شرائط العمة بالوجه الشرعي تختص البنت الموهوب لها بالمكان المذكور
دون باقي الورثة ولا يكون لهم معارضتها فيه حيث ثبت علمكها له حال صحة والدها بالوجه
الشرعي (أجاب) إذا ثبتت المبة المذكورة مستوفية شرائط العمة بالوجه الشرعي
اختصت الموهوب لها بالمكان الموهوب دون باقي الورثة وليس له معارضتها في ذلك
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا قابلة للقبعة
وهب منها جزأ شاعرا للولد صغير أجني من الواهب وقبل أبو الصغير المبة المذكورة له ولم
يحصل منه قبض ولا قبعة ولا غيبة للشيوع وعدم القبعة والقبض (أجاب) نعم لا تعتبر هذه المبة
ولم يقرر بالمبة المذكورة حجة ولا سند حتى مات الواهب عن ورثة فقام ذلك الرجل
الأجنبي وهو أبو الصغير الموهوب له ينازع ورثة الواهب ويريد أخذ الجزء الموهوب لولده
فهل تكون هذه المبة لاغية للشيوع وعدم القبعة والقبض (أجاب) نعم لا تعتبر هذه المبة
والحال ما ذكر والموهوب تركه عن الواهب حيث لم يتحقق شرائط صحته أو ماها والله
تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة في حجر رجل وصى عليها وهبت لها امرأة شيئا وقبضه
لها الوصي المذكور وقبل لها فهل تتم لها المبة المذكورة بقبضه حيث صدرت المبة
من الواهبة في صحتها واتصل بها القبض والقبول والحياسة في حياة الواهبة (أجاب) تتم
هبة المرأة المذكورة الصادرة حال صحته من تلك القاصرة بقبول وصيها في مجلس
الايجاب وقبضه ما وهب لها فارغا غير مشغول ولا مشاها يحتمل القبعة إلا إذا أقر زوسم
وكونه مشاعا لا يحتملها لا يمنع مع قبضه من تمامها ويحصل بقبض الكل بشرط كون ذلك
في المجلس أو بعده باذن الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها القاصرة
أشياء من مصاغ وغيره وحصه مشاعة في بيت لا يحتمل القبعة وقبل لها أبوها وحاز ذلك
لها شهادة البينة الشرعية فهل تتم المبة لها بقبول أبيها وقبضه ويتم القبض في مشاع
لا يحتمل القبعة بقبض الكل وإذا ماتت الواهبة بعدهم وأراد أحد الورثة جعل
المحصلة في البيت ميراثا عن الواهبة لا يوجب لذلك حيث صدرت في صحتها وسلامتها
والقبض والقبول والحياسة كذلك (أجاب) نعم إذا ثبتت المبة المذكورة حال صحة
الواهبة مستوفية شرائط العمة والقام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن
الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة قراريط مشاعة من أمكنة ثلاثة لا تقبل
القبعة وهبها لزوجته في حال صحته وسلامته وقبضتها منه وهما بحال الصحة والسلامة
أيضا فهل تسدون المبة صحيحة وإذا مات الزوج المذكور بعدهم عن زوجته المذكورة

١٢٧٦

١٠

ذى القعدة

١٢٧٦

٢٨

صفر

١٢٧٧

١١

١٢٧٧

٢٢

ربيع الاول سنة
١٢٧٧

٧

وعن ابنه من غيره أو أود جعلها ميراثا عن أبيه لا يحجب لذلك والمحال هذه (اجاب) اذا ثبت صدور المبة من قبل الزوج لزوجته حال صحته فيما لا يقبل القسمة وقبول الموهوب لها المبة وقبضها الموهوب في مجلس المبة فارغا غير مشغول أو بعد المجلس باذن الواهب قبضا معتبرا شرعا كذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب حيث لم يوجد مانع من تمام تلك المبة وقبض المشاع الذي لا يحتمل القسمة يحصل في ضمن قبض كله بشرط عدم وجود المانع من صحة القبض ككونه مشغولا بمتاع الواهب أو مستاجرا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت في مرض موتها الذي ماتت فيه لبنت ابن أخيها البالغة الغير وارثة لها بجميع ما تملكه من ثقل خفيف وملك وغيره من غير تعيين شيء غيرها عيقت بعض ديون لها ولم تحز الموهوب لها شيئا من أشياء الواهب ولم تضع يدها على شيء إلى أن ماتت الواهبية بعد ذلك عن ابن ابن عم والدها من غير شيء فهل تكون المبة المذكورة باطلة ويكون مآثر كته الميثة المذكورة ميراثا لابن ابن عم والدها المذكور (اجاب) المبة في مرض الموت حكمها كوصية تنفذ من ثلث المال الا انه يشترط لتمامها قبض الموهوب قبل موت الواهبية فاذا لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك الواهبية فيورث عنها وهذا اذا لم تضاف القليل إلى ما بعد الموت والا كان ذلك محض وصية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته وصنع لها حليا وملكه لها حكم عادة الناس ووضعت يدها عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وصارت تستعمله وتستمع به في بيت زوجها في حياة أبيهما ثم مات الأب عنها وعن أخيها الشقيق لها ولم ينازعاها الأب في حياته والآن يريد أخوها ان يجعل حلي أخته ميراثا لاجل مقاسمته فيه فهل اذا ثبت التملك من الأب لها لا يحجب الأخ المذكور لذلك ويكون الحلي المذكور خاصا بها (اجاب) اذا ثبت التملك من الأب لبنته المذكورة في الحلي المذكور مستوفيا شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون تركه عن الأب ولا يكون لأخيه معارضتها فيه والمحال ما ذكره من كون وجهه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاقيا معلوما من أرض بعبادية محدودة ويجدود معلومة وهب ذلك لزوج بنت ابنه الاجنبي منه وليس برحم ولا محرم منه فهل يكون الواهب المذكور ان يرجع في هبته حيث كانت الأرض بحالها ولو وجد القبض والحيازة من الموهوب له واذا امتنع الموهوب له من التسليم فيها للواهب وترافع معه إلى القاضي ومطالب الواهب أرضه وردّها إلى ملكه يسوغ للقاضي الحكم برد المبة ونفسها جبراً على الموهوب له حيث كانت باقية على ملكه إلى الآن (اجاب) صح الرجوع في المبة بعد القبض اذا لم يوجد مانع منه وان كره الرجوع فحررهما للأحاديث الواردة في ذلك ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم فلو استردّها بنفسه بقبضه ولا رضاه كان غصباً حتى لو هلك في يده بضمن قيمتها للموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن ابن ابن أخيها الشقيق وترك ما يورث عنه

جمادى الثانية

٩

١٢٧٧

١٢٧٧

٢٨

شعبان

٢٢

١٢٧٧

شعبان سنة

٢٢ ١٢٧٧

ذى القعدة

٧ ١٢٧٧

ذى الحجة

٦ ١٢٧٧

شراوا من جملة ما تركه دار كبيرة لم تقسم بين ورثته ثم قبل قسمة الدار المذكورة بين
الورثة باع البننان المذكور ثانيا الدار المذكورة لجماعة بنين معلوم ثم أراد ابن ابن الاخ
المذكور اخذ نصيبه في الدار المذكورة بالارث عن عم أبيه الميت المذكور فنفقه المشترون
من ذلك متعلين بانهم اشتروه لمن البنتين وانه وهب لهما نصيبه في الدار المذكورة فانكر
دعواهم وأبرزوا صك بذلك غيره جعل في رجل قاض فهل والحال هذه على فرض ثبوت
الهبة المذكورة وكون الدار كبيرة قابلة للقسمة بالاقرار ولم تحصل قسمتها الى الآن لانهم
الهبة فيها ويكون تصرف البنين بالبيع في نصيب ابن ابن اخ الميت المذكور في الدار
المذكورة باطلا حيث رده ولم يرض به و يكون للرجل المذكور اخذ نصيبه بالقرينة
الشريعة حيث كانوا معترفين له باصل ملكه ولم يشكوا انتقاله عن ملكه بنقل شرعي
(أجاب) اذا كانت الجماعة المذكورة من معترفين بملك ابن ابن الاخ الشقيق نصيبا من
الدار المذكورة بالارث عن مورثه المذكور وادعوا هبته للبائعتين المذكورتين شائعا
وكان ماد كقابلا للقسمة الاقرار ولم يقسم لاتم الهبة على فرض ثبوتها ويكون النصيب
المذكور باقيا على ملك الوارث المذكور على ما عليه العمل وهو المذهب المشهور وهذا
عند ثبوتها ووجود التسليم برضا المالك اما عند عدم الثبوت أو عدم التسليم والقبض فلا
كلام فيه ويكون البيع المذكور في ذلك النصيب والحال هذه موقوف على اجازة
المالك فان اجازة فذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته
بيتا مشغولا بامتعة وهي خارجة عنه فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة ويكون باقيا على
ملكه حيث كان مشغولا بامتعة ولم يتحرر للوهوب لها حجة معجولة من القاضي والزوج
الواهب حتى لم يمت (أجاب) نعم لا تجوز هبة المشغول بامتعة الواهب ما لم يفرغه ويسلم
الى الموهوب له وما لم يحصل ذلك يكون نه اسرا دالموهوب حيث لا مانع واقعه تعالى أعلم
(سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض بعضهما مبنى من البناءا خال من البناءا فاقسما
ما كان عامرا منها وبقى ما كان خاليا من البناء على الشيوع بينهما ثم مات أحدهما
وترك ورثة فاراد بعض ورثة المتوفى ادخال القطعة الخالية من البناء فيما يخص مورثه
بالقسمة السابقة لهما الشريك الآخر ومنعه من ادخالها وقال لا حتى تقسم فقال لبعض
الورثة خذ هذه القطعة الخالية من البناء مع نصيب مورثنا ونحن نأخذ نصيبك فقال لا
انقض القسمة السابقة فقال بعض الحاضرين له اسقط حقتك لورثة شريكك المتوفى
فقال اسقطت حتى في هذه القطعة الخالية من البناء فهل والحال هذه الاسقاط غير صحيح
(أجاب) مجرد الاسقاط في الاعيان غير صحيح فلا ينفذ الملك اشراك المصقط الا باقتل
شرعي الا أن يوجده من اقرار بما يغيد الملك لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في
رجل ملكه ولي الامر قطعة أرض على وجه الهبة وحازها الموهوب له ثم ان الموهوب له
اعطاها لآخر في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم اقبضه اياه بالخلص سر الذي شهده ولم

يظن

سنة

صفر

يظهر اذالك بل انظر انها مبهمة بغير عوض خوفا من تغير ولى الامر على النعم عليه وكتبا
 بطلان حجة لدى المحاكم الشرعية مضمونها انها مبهمة بغير عوض ثم قام الآن الواهب الثاني
 يريد الرجوع على الموهوب له متعللا بما هو مكتوب بحجة المبهمة انها مبهمة بغير عوض
 فعارضه الموهوب له بما حصل بينهما من المعاوضة المذكورة فهل اذا اثبت
 الموهوب له المعاوضة المذكورة بالبيننة الشرعية تقبل بينته ويمنع الواهب من الرجوع
 في المبة المذكورة ولا عبرة بما كتب ظاهر بالحجة المذكورة من انها مبهمة بلا عوض
 و يكون من قبيل اقرار التلمذة فلا يعتبروا المبة برما شهد به شهود السر (اجاب) اذا
 كانت الارض المذكورة مملوكة الرقبة لا الواهب وثبت بالبيننة العادلة انه وهبها لآخر
 في مقابلة مبلغ معلوم جعله عوضا عن المبة بان صرح بما يفيد ذلك في العقد واستوفي
 ما ذكره من المبة بغير عوض بعد صدور الدعوى بذلك المستوفية للشرائط لا يكون
 للواهب الرجوع فيها ولا تعتبر الحجة المذكوبة على خلاف الحقيقة الواقعة شرعا اذ العبرة
 للواقع لا لما سطر في الاوراق على خلافه حيث ثبت انهما توافقا بمحضرة الشهود على اظهار
 كتابة الحجة بخلاف ما وقع بينهما اقرارا من امر يخاف حصوله كما هو مذكور بالثواب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب فرسا لآخر وسلمها له وقبضها الموهوب له وحازها
 لنفسه وصار يركبها مدة الى ان اودعها عند وكيل للواهب بمجمل وسافر الواهب
 والموهوب له معا فأتى الواهب في السفر وحضر الموهوب له وطلب الغرس من وكيل
 الواهب فلم تستع الورثة من تسليمها متعللين بان الغرس عمل مورثهم الواهب فهل
 اذا ثبتت المبة من الواهب وتسليمها وقبضها وحيازتها وايداعها عند ذلك الوكيل
 يكون للموهوب له أن يأخذ فرسه من هي تحت يده ولا عبرة بتعللهم (اجاب) اذا ثبت
 الموهوب له ما ذكر بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من تمام المبة ولا ما يوجب رجوع الغرس
 بعد ذلك الملك الواهب لا يكون لورثته معارضة الموهوب له فيها بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضمونه بندي لمخضرتكم ان شخص يدعى محمدا
 وهي افندي وكيلي دائرة ومعتق المرحوم احمد باشا يكن مقيد باسمه مائتان وسبعة
 وعشرون فدانا ابعادية كائنة بسبعة حيضان من ناحية ميانة قلها بمديرية بني سويف
 وتوفي عن زوجته ومعتقه وخص الزوجة الربع والمعتق الثلاثة الارباع والزوجة وقعت
 ما خصها بحق الربع شائعا في الحيضان المذكورة بمقتضى حجة ايقاف شرعية ثم ان المعتق
 افرز كامل حصته من ذلك وخصصها في بعض الحيضان المذكورة بمقدور معينة ووجهها
 من طرفه خمسة أشخاص بمقتضى حج شرعية تحررت لهم على واقع ما افرزه وترك باقي
 الابعادية لجهة الوقف المرقوم والموهوب له - طابوا الا ان اعطاهم تقاسيم بمواهب
 لهم وحيث لم يعلم ان هذا الافراز يصح شرعا اذ انصارت عليه الواقعة او متولى الوقف من
 بعده او يسوغ اعطاهم تقاسيم للموهوب له - بهذا ولومع سابقة صدور الوقف في الشروع

١٢٧٨

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٨

٣

أم لا لم يخرج به كحضرتكم ومن طيه شقة موضح بها أصل الابعادية الخلفة عن المتوفى
 ببيان حيثياتها وحدودها مع بيان الربيع الموقوف المشاع وبيان ما أقره المعتق
 بالحيضان والحدود وبعد الاطلاع عليها والوقوف على ما ذكره كرم بالافادة مما
 يقتضيه الشرع الشر يف في شأن ذلك للأجراء بموجب كماله الأصول (أجاب) الافادة
 عن ذلك ان قسمة الوقف من الملك فيما يقبل القسمة كالأبعادية المذكورة صحيحة
 شرعا اذا وقعت برضا المالك والواقعة او فطر الوقف بعدها أو بقضاء القاضي على وجه
 العدل وأما هبة النصيب المملوك من تلك الابعادية للموهور لهم من قبل المالك فتصح
 اذا صدرت القسمة بين الواقف والمالك مستوفية شرطا لها المعتمدة وأقرها الواهب ما هو به
 اكمل من الموهور لهم على حدته وسلمه له وقبضه حال حياته بعد اقراره قبضا معتبرا
 والافلا ولا يمنع من جواز القسمة تقدم الوقف عليهم او الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 بافادة وارادة من طرف أمين صندوق القومبانية ومعهما سند محرر من المرحوم حسين بك
 جاشوري مضمونه ان المبلغ المذكور باعلاه وقدره مائة وتسع وتسعون ألف قرش
 وستمائة وخمسون قرشا المطلوبه لنا من خزينة القومبانية من ابتداء محرم سنة ١٢٦٥
 اسقطناه ووهبناه الى معاتيقنا المذكور والانات الموضحين اعلاه بطريق التخليص
 اعتبارا من التاريخ المذكور وان توفي أحد من المالك الاغوات أو من الجوار تعطى
 حصته الى ذرية ذرية ذرية طبقة بعد طبقة فان لم يكن له ذرية وكان حرم المتوفى من
 العتقاء تعطى حصته الى حريمه وان توفيت واحدة من الحريمات وكان زوجها من
 العتقاء تعطى حصتها الى زوجها وان توفي أحد من الاغوات المذكورين وكان حريمه
 من خلافهم وليس له ذرية منها تقسم حصته على كافة العتقاء وكذا الثلاث الجوارى
 الموضحات اعلاه فانهم معتوقات مني ومن جميع مالي رضا لوجه الله تعالى من بعد
 انتقال من دار الفناء الى دار البقاء ولا تصير لمن المعارضة من أحد وان ارتد أحد من
 الاغوات والجوارى المذكورين وترك دين الاسلام وعاد الى ملة الكفر لا تعطى له
 حصة وانما يصير تقسيمه على العتقاء الباقين وقد تحرر هذا وختم مني ليضرب الاجراء على
 الشروط المذكورة حاشية وان توفي أحد من الاغوات المعاتيق وكان حريمه من خلافهم
 وليس له ذرية منها يعطى لها ما يخصها من حصته على مقتضى التقسيم الشرعي وما
 يبقى يصير تقسيمه على العتقاء ومضمون الافادة هذه صورة المبة والتعليك الواقع من
 المرحوم حسين بك جاشوري في المبلغ المستحق له بالقومبانية الواردا بعامه ام المالية
 سابقا وحيث تصادف وفاة بعض العتقاء المتبدين لهم مبلغ والتمس أحد أيتامه احالة
 مطلوبه على التريعة وتقسيمه بالوجه الشرعي واعطاه ما يخصه منه فغن بعد الخطابات
 بين هذا الطرف والمالية ودارها الينار رقم قرة رجب سنة ١٢٧٨ باقيلع ما في سند
 المرحوم المعتق بعد ثبوت الوراثة بمقتضى الحكم الشرعي وانما المناسبة عدم الإيضاح

سنة

رجب

بالسند صريحان كان اثني من الذرية لهامثل الذكرا وان الذكرا له حظ الاثنيين
وهذا بالضرورة له حكم شرعي باحد الامرين ويشير في الامر الى انه اذا لم يسبق ثبوت
الوراثة فمن بعد ثبوتها لا باس بنسخ صورة السند المهر من المرحوم وطلب الاقتضا
من حضر تكملها يقتضيه الحكم الشرعي وعلى موجب ما يقاد به يتبع الاجرا ولا يقتضاء
ايضاح الافادة الشرعية عن شرط المعتق فيمن يتوفى منهم وله ذرية هل يصير تقسيم
مطلوب والدم عليهم بالسوية ولا يعطى لوالدتهم شي اذا كانت من المعاتيق و يعطى
جميعه للزوجة اذا كانت منهم ولم يعقب منها ذرية وكذلك ان توفيت واحدة من
العتقاء عن زوجها الذي هو من خيلاف العتقاء وأولادها يعطى للأولاد والزوجة أولا
يعطى للزوجة حيث ان المعتق لم يستثن من التقسيم الشرعي الا الزوجة التي من خلاف
العتقاء فالامل وورود الافادة الشرعية الكافية لقطع الحكم والنزاع للاجر بموجبها بما
صدر به الامر (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة السند المهر بهذا من طرف
المرحوم حسين بن جاشوري بهيته المبلغ المستحق له بالقومبانية اعتقائه المعينين
بالى سنده المذكور من تاريخ غرة محرم سنة ١٢٦٥ بشرط انه ان توفى أحد من
الاغوات المماليك او الجوارى تعطى حصته الى ذريته وذرية ذريته طبقة بعد طبقة
الى آخرها هو مسطور بالسند و تريدون الاستفهام عن الحكم الشرعي من ذلك كما
أشير بالمرالمالية والافادة عنه ان هذه الهبة على هذا الوجه غير معتبرة شرعا ولا يترتب على
مجرد ثبوت ملك الموهوب لهم للدين الذي يستحقه الواهب في القومبانية ولا اعتبار
بما شرطه الواهب مطلقا سواء صححت الهبة أو بطلت اذ لو صححت لكان الموهوب تركته عن
الموهوب له فيقسم بين جميع ورثته قسمة الميراث ولا نظر للشرط المذكور ولو بطلت
الهبة كما هو الواقع في هذه الحادثة قبل الاولى ان لا ينظر اليها وبالجملة فلا مدخل للحكم
الشرعي في هذه الحادثة سوى القاء هذه الهبة وعدم اعتبارها حيث بقي المستحق
للوهاب من المال الاصلى بدون قبض الى حين موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له بنتان قاصرتان فقيرتان في عياله وله ربيع مكان صغير لا يقبل القسمة وهب لبنت
منهما ثلاثة قرايط وهب لبنته الاخرى بعد مدة الثلاثة قرايط الباقية له من الحصة
المذكورة في المكان المذكور المشترك بينهما وبين زوجته وذلك كان في حال صحته
وسلامته فهل اذا كانت الهبة في مشاع لا يقبل القسمة تتم بقبول الاب المذكور وتنفذ
لهما واذا مات الواهب المذكور بعد مدة من زوجته وبنتيه القاصرتين الفقيرتين وهما
في عياله وهن ورثة آخر ايراد واجعل الموهوب تركته يورث عن الميت لا يجابون لذلك
(اجاب) اذا صدرت الهبة المذكورة في المشاع الذي لا يقبل القسمة لبنتي الواهب
الصغيرتين كما هو المذكور مستوفية شرائط الهبة والازوم لا يكون الموهوب تركته عن
الواهب وليس لباقي الورثة معارضة البنتين الموهوبين لما حال صحة الواهب بعد تحقق

١٢٧٨

٩

سؤال

١٢٧٨

١٠

سنة

صفر

١٢٧٩

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٩

٦

ذلك شرعا فيما ذكر بدون وجه شرعي وإيجاب الاب والخال هذه كاف عن القبول وقبحه
الموهوب كاف عن قبضه اذ هو الولي انما يشترط ان يكون قابضا لكل المكان اذ
قبض المشاع الذي لا يمتثل القسمة يحصل في ضمن قبض الكل والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من محافظة مصر شرعا على افادة من مديرية التا كما مؤرخة في شان من
يتوفى ويدهي أشخاص بان المتوفى في حال حياته وهب لهم شيئا من ماله البعض بموجب
حجج والبعض على يد مذكرين وحاصل توقيف في ذلك من قاضي تلك الجهة بالقول
ان الموهوب لا يجوز اخذ من مال المتوفى بعد وفاته عالم يكن الموهوب له حازه واستلمه
ومرغوب الافادة عما يصير ابراءه فبنا عليه لزم شرحه فحضرتم لترداد الافادة عما يقتضيه
الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) المحكم الشرعي ان المبة لا تتم بدون قبض الموهوب
له ما وهب له حال حياة الواهب وحيازته فارغا غير مشغول بمشاع الواهب محوزا غير
مشاع يقبل القسمة أو مشاعا لا يقبلها وقبض الجزء الموهوب في ضمن قبض الكل فلو لم
يحصل القبض على هذا الوجه الى ان مات الواهب فالموهوب تركه عن الواهب وليس
للموهوب له مطالبة الورثة بما وهب له ولم يسبق منه قبض له بل استمر في يد الواهب الى
ان مات وهذا بخلاف التملك بطريق الوصية لغير وارث وهي التملك المضاف الى
ما بعد الموت فانها صحيحة بدون قبض في حياة الموصي فتخرج من تلك التركة بعد ادائه
الذي ولو بدون رضا الورثة بعد نبوتها شرعا واما ما زاد منها على الثلث فيترقب على
رضا الورثة البالغين واما المصغر فلا تترك في حقهم على ثلث حصصهم والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له حصص مشاعة في دار صغيرة مقترنة لا تقبل القسمة وهبها
لابن أخيه وقبضها الموهوب له وحازها قبضا وحيازة شرعية وصار يتصرف فيها
بالبناء والمدم وانتفع بهامدة ثمان سنين والآن اراد الواهب الرجوع فيعلم هب فهل
لا يحجب لذلك وهل اذا دعي على ابن أخيه بدارت تحت يده ورثا عن أبيه وانكر دعواه
وذكر المدعي عليه ان ابا المدعي كان حاضرا موحدا فامشاهما التصرف في المدعي عليه
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم يباذع من غير مانع شرعي لا تسمع
دعواه (اجاب) اذا وهب الم النسبي لابن أخيه البالغ حصصا شائعة في دار صغيرة لا تقبل
القسمة وقبل الموهوب له المبة وقبض الموهوب قبضا صحيحا تاما ولم يوجد مانع تمام
المبة وقبض مثل هذه يكون قبض الكل فارغا غير مشغول ثم يبنى الموهوب له بناء بعد
زيادة في كله لا يكون للواهب الرجوع بعد ذلك لقيام مانع منه وهما الزيادة المتصلة
والقراية المحرمة وقد صرحوا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى
مع الترك والتمكن الا في الارث والوقف ووجوده شرعي فلو كانت الدعوى غير ابرأ
عن مورث تسمع بعدها المدة مالم يوجد من المورث المذكور نفسه ترك الدعوى للمورث
المذكور بلا عذر وهذا مع الانكار والاسع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ملك دار الوهوه لا يقبلان القسمة وهبهما لابنه وابنته القاصر بن في حال صحته وجواز
 تصرفه الشرعي وقبل عنهما فهل اذا استوفت المبة شرائطها الشرعية تكون صحيحة
 وليس له رجوع فيها واذا مات وعليه ديون وأراد أرباب الديون ابطال المبة لا يجابون
 لذلك وتبقى الدار والقهوة على ملك القاصرين (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان
 الرجل حال صحته وهب من ابنه وابنته الدار والقهوة اللتين لا تقبلان قسمة الا فراز وهما
 قاصر ان تصح المبة بمجرّد الايجاب ولا يتوقف على القبول ويكون قبضه قائما مقام
 قبضهما حيث لم يكن محجورا عليه فليس له الرجوع ولا تكونان تركه عنه فلا تقضي
 منهما ديونه بعد موته حيث استوفت المبة شرائطها المعتمدة والله تعالى اعلم (سئل)
 في ثلاث بنات قصر وهب لهن جدهن دارا في حال الصحة والسلامة وقبل عنهن والدهن
 وصارت يمينن وكتب الواهب بذلك وثيقة شرعية مشمولة بتختم القاضي وشهادة العدول
 ثم بعد موت الواهب بمدة تزيد على عشر سنين والدان في حوز البنات والدهن يتصرفن
 فيما تصرف الملاك ادعى اولاد الواهب فساد المبة المذكورة لعدم تمييز الواهب نصيب
 كل بنت واقراره على حدة فهل والحال هذه اذا كانت الدار الموهوبة غير قابلة للقسمة
 تكون المبة صحيحة ولا عبرة بدعواهم المذكورة وعلى فرض كونها قابلة للقسمة وكانت
 البنات وقتئذ فقرا فالمبة صحيحة ايضا وما الحكم لاسيما وكان والدهن فقرا حال المبة
 ايضا (اجاب) ان كانت الدار المذكورة غير مشغولة بمتاع الواهب وقت المبة وسلمت
 لاولاد البنات القصر حال المبة فان كانت غير قابلة للقسمة صحّت المبة لمن مطلقا واه
 كن فقيرات أو غنيات وان كانت قابلة لها فان كن فقيرات وأبوهن كذلك صحّت
 لانها صدقة والا فلا والصدقة على اثنين فأكثر ولو فيما يقبل القسمة تصح لعدم الشيوع
 لكون المقصود منها وجه الله وهو واحد فيمتنّي الشيوع وتصح بخلاف ما لو تصدق بنصف
 دار تقبل القسمة على فقير لتحقيق الشيوع فلا تصح اذا الشيوع يمنع تمامها كالمبة والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة كتبت لها وصية وقات فيها ان ثلث ما لها يصرف
 في خيرات عينتها ووهبت الثلثين لبنتيها وامرت الوصي من قبلها ان يسلم ما وهبت لبنتيها
 بعلموتها ولم يحصل منهما قبض ولا حيازة للموهوب وما زالت واضحة يدها على ذلك حتى
 ماتت عن بنتيها المذكورتين وابن أخيه العاصب فهل لا تتم هذه المبة ويكون سبيلها
 سبيل الميراث والحال هذه لاسيما والبناتان بالغتان وقت المبة (اجاب) ان كان
 ما صدر من الام لبنتيها من باب المبة بدون قبض منهما وهما بالغتان بلا فراز في مشاع
 يحتمل القسمة الى ان ماتت الواهبة يكون الموهوب تركه عنها وان كان من باب
 الوصية بان اضافت التملك الى ما بعد الموت يكون وصية لها لا يتوقف على قبض ولا
 افراز الا ان الوصية لبعض الورثة لا تنفذ بدون اجازة الباقي فاذا لم يجزها بطلت والله تعالى
 اعلم (سئل) باقاه وارقه من بيت مال مصر مضمونها الماتوق في المرحوم حسين بك انتهى

١٢٧٩

٢

صفر

١٢٨٠

٨

١٢٨٠

١٤

تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك بیتا بالشر او هبه فی حال صحته وسلامته لبنته الباقية وسلمه لها فقبضته وحازته لنفسها وسلمها حجة من مدة سنين والآن يريد الاب الرجوع وابطال الهبة متعللا بعدم خروج الحجة ومنكر الهبة فهل اذا كان كل من الهبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بانكاره اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا اثبتت البنت المذكورة ان اباها وهب لها الدار المذكورة وان سلمها لها فارغة غير مشغولة بامتنعة الواهب واستوفت الهبة المذكورة شرائط الهبة والتمام بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الواهب ما صدر منه على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل یملك قطعة ارض خربة بطريق الارث وهبها لآخر او قبضها له واستولى عليها الموهوب له مدة تزيد على خمس عشرة سنة وبنها دارا فهل اذا رجع الواهب فی الهبة لا يجب لذلك حيث تمت بالقبض والحيازة الشرعيين وبنها الموهوب له فيها بناء لنفسه من ماله بعد القبض المذکور ويكفي ذلك مانع من الرجوع فيها او يجب ولا يكون ذلك مانعا (اجاب) البناء فی العين الموهوبة من الموهوب له اذا كان يزيد فی قيمتها بعد مانع من الرجوع فی الهبة فلا يمكن الواهب منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة تملك حصة فی دار وهبتها لابن خالها بعد ما قسمتها وحازها الموهوب له وقبضها قبضا وحيازة شرعية فهل تكون الهبة صحيحة حيث كانت فی مشاع يقبل القسمة وقسم وقبضه الموهوب له بعد القسمة وليس اباقی الشراكه فی المكان المذکور منازعة الموهوب له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تمت الهبة المذكورة بالقبض والحيازة الشرعيين بعد قسمة الموهوب قسمة شرعية واستوفت شرائطها المعتبرة تكون صحيحة نافذة وليس لباقی الشراكه قبل القسمة منازعة الموهوب له فی ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة وبنها یملكان جائن من التخل شركة بينهما والبنات المذكورة اخ لام وهبته حصتها اثناع في التخل فی مرض موتها ولم تحصل قسمة ولا افراز ولا قبض للموهوب له ثم بعد صدور الهبة ماتت البنات المذكورة فی المرض المذکور فاراد الموهوب له اخذ ما وهبته له اخته لانه المذکور فتمعه اخواته الميته لا يباو بنتها وزوجها من ذلك فهل والحال هذه لا تتم الهبة الا بالقبض والحيازة والافراز ويكون ما وهبته البنات المذکور تميراثا يقيم على ورثتها المذکورين بالفريضة الشرعية (اجاب) الهبة المذكورة على هذا الوجه غير معتبرة فيكون الموهوب باقيا على ملك الواهبه يقيم بين ورثتها بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة تملك دارا ونخلها وهبتها فی مرض موتها لاحد بناتها البالغ واستمر ما وهبته بيدها حتى ماتت بدون قبض وحيازة فی حال حياتها عن ابنها المذکور وعن باقي ورثتها فهل اذا ثبت ان الهبة فی مرض الموت تكون بمنزلة الوصية تتوقف صحتها على اجازة باقي الورثة واذا لم يجيزوها يكون الموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الهبة

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٢٢

ربيع الاول

١٢٧٥

٢

رجب

١٢٧٥

٢٨

ذى القعدة

سنة

المذكورة على الوجه المسطور غير معتبرة شرعا ويكون الموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبنت له وهب لها في نظير ذلك الدين قطعة ارض غير خارجة محدودة بمحدود اربعة واهي ثلاثة افدنة وثلاث ومشملة على يمساقية ولكن لم يصرح الواهب في هبته بالستر فوضعت البنت يدها على هذه القطعة وصارت تزورها في حال حياة والدها مئة اربع سنين ثم مات والدها وبعد وفاته بمدة ماتت ايضا عن اخوة اشقاء واخوة لاب فوضعت الاخوة الاشقاء ايديهم عليها وصاروا يزعمونها مدة تز يدعى اربع سنين ثم الا ان تريد الاخوة غير الاشقاء منازعة الاشقاء فيماتت عليان بان الاخت لم تضع يدها على الثلاثة الافدنة والثلاث بل على الثلاثة فقط ما هذا الثلث فهل اذا اثبتت الاخوة الاشقاء بالبينة الشرعية وضع يدها على الجميع في حال حياة والدها تلك المدة يكون الحق لهم فيها دون الاخوة التي للاب ويمنعون من معارضتهم حيث كانت بدون وجه شرعي (اجاب) اذا اثبتت ورثة البنت ان اباهم وهب الثلاثة الافدنة والثلث لبنته حال صحته وانها قبضت الموهوب جميعه في مجلس المبة او بعده باذن الواهب وكان الموهوب جميعه حين ذلك فارغا غير مشغول واستوفت المبة شرائطها المعبرة في جميع ما وهب بالطريق الشرعي لا يكون لغيرهم معارضتهم فيها بدون وجه شرعي ولا يعتبر الانكار مع الاثبات والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضى من امرأة ماتت ووهبت قبل موتها جميع ما تملكه من نخاس وفراش ومصاغ وحلى وغير ذلك مما قل وكثر لرجل وكتبت له سند بذلك والموهوب له قبض ذلك حال حياتها واقرت بانه لم يكن لها وارث اصلا والا ان ادعت امرأة بانها هي الورثة لما يحقه الاخوة فاذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) صورة هذا السند تتضمن ان تلك المرأة اقرت بالمبة من قبلها للموهوب له المذكور والقبض في حال الهبة في جميع ما تملكه فاذا تحقق ذلك شرعا يكون جميع ما يملكه انه مملوك لها وقت الاقرار ملكا للموهوب له اذا لم يوجد فيه ما يمنع صحة المبة كالشروع في القابل للقبض معام له لها بالاقرار حال الهبة اذ هو محتمل المقر او اما اذا حدث لها شيء بعد ذلك فلا يدخل فيما تضمنه الاقرار وفي الخانية ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في يدي لفلان كان اقرارا وفيها ايضا قال ما في يدي من قليل وكثير او متاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فيعلم منه انه لا جهالة في هبة جميع ما يملكه الشخص من قليل وكثير وقود وحلى ومصاغ وفراش ونخاس ورقيق يل هو من باب العام فاية الامر انه يتوقف صحتها على القبض الشرعي حال المبة وعدم الشروع واذا صححت مدعية الاخوة دعوها و كانت في ضمن دعوى مال تسمع والا فلا ولا يمنعها من الدعوى قول المشاهدة انه لا وارث لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك محلين وهب أحدهما لبنته بالباقية وملكه لها وهو ساكن بمكة الاخر

١٥

١٢٧٥

صفر

٨

١٢٧٦

وأقبض بتمه المهل الموهوب لما أقبضته فارغا غير مشغول وأشهدوا لها الواهب على نفسه
 شه وداعدولا بذلك وسكنت فيسه مع زوجها مدة تز يد على تسع سنين وذلك في حال صحته
 وسلامته وأراد أن يكتب لها وثيقة شرعية بذلك فادركه السفري لجهة وتكرّر سفره ثم
 توفي إلى رحمة الله في غير بلده فهل إذا كان الأمر كذلك وثبت ما ذكر من المبة والقبض
 مستوفية شرائط العمة بالوجه الشرعي تحتجب البنت الموهوب لها بالمكان المذكور
 دون باقي الورثة ولا يكون لهم معارضتها فيه حيث ثبت علمكها له حال صحة والدها بالوجه
 الشرعي (أجاب) إذا ثبتت المبة المذكورة مستوفية شرائط العمة بالوجه الشرعي
 اختصت الموهوب لها بالمكان الموهوب دون باقي الورثة وليس له معارضتها في ذلك
 والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا قابلة للقسمه
 وهب منها جزأ شائعا للولد صغير أجنبي من الواهب وقيل أبو الصغير المبة المذكورة له ولم
 يحصل منه قبض ولا قسمه ولا تمييز للقدر الموهوب لولده بل استمر الخبز والشائع بيد الواهب
 ولم يقرر بالمبة المذكورة حجة ولا سند حتى مات الواهب عن ورثة فقام ذلك الرجل
 الأجنبي وهو أبو الصغير الموهوب له ينازع ورثة الواهب ويريد أخذ الخبز الموهوب لولده
 فهل تكون هذه المبة لاغية للشيوع وعدم القسم والقبض (أجاب) نعم لا تعتبر هذه المبة
 والمحال ما ذكر والموهوب تركه عن الواهب حيث لم يتحقق شرائط صحته أو تمامها والله
 تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة في حجر رجل وصى عليها وهبت لها امرأة شيئا وقبضه
 لها الوصي المذكور وقبل لها فهل تتم لها المبة المذكورة بقبضه حيث صدرت المبة
 من الواهبة في صحتها واتصل بها القبض والقبول والحيازة في حياة الواهبة (أجاب) تم
 هبة المرأة المذكورة الصادره حال صحته من تلك القاصرة بقبول وصيها في مجلس
 الإيجاب وقبضه ما وهب لها فارغا غير مشغول ولا مشاعا يحتمل القسمه إلا إذا أقرز وسلم
 وكونه مشاعا لا يحتملها لا يمنع مع قبضه من تمامها ويحصل بقبض الكل بشرط كون ذلك
 في المجلس أو بعده باذن الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها القاصرة
 أشياء من مصاغ وغيره وحصه مشاعة في بيت لا يحتمل القسمه وقبل لها أبوها وحاز ذلك
 لها بشهادة البينة الشرعية فهل تتم المبة لها بقبول أبيها وقبضه ويتم القبض في مشاع
 لا يحتمل القسمه بقبض الكل وإذا ماتت الواهبة بعدهم وأراد أحد الورثة جعل
 المحصة في البيت ميراثا عن الواهبة لا يوجب لذلك حيث صدرت في صحته وسلامتها
 والقبض والقبول والحيازة كذلك (أجاب) نعم إذا ثبتت المبة المذكورة حال صحة
 الواهبة مستوفية شرائط العمة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن
 الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة قراريط مشاعة من أمكنة ثلاثة لا تقبل
 القسمه وهبها لزوجته في حال صحته وسلامته وقبضتها منه وهما بحال الصحة والسلامة
 أضافه لـ تلون المبة صحيحة وإذا مات الزوج المذكور بعدهم عن زوجته المذكورة

١٢٧٦

١٠

ذى القعدة

١٢٧٦

٢٨

صفر

١٢٧٧

١١

١٢٧٧

٢٢

ربيع الاول سنة
١٢٧٧

٧

وعن ابنه من غيره أو أود جعلها ميراثا عن أبيه لا يحجب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا ثبت صدور الهبة من قبل الزوج لزوجته حال صحته فيما لا يقبل القسمة وقبول الموهوب لها الهبة وقبضها الموهوب في مجلس الهبة فارضا غير مشغول أو بعد المجلس باذن الواهب قبضا معتبرا شرعا كذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب حيث لم يوجد مانع من تمام تلك الهبة وقبض المشاع الذي لا يحتمل القسمة يحصل في ضمن قبض كله بشرط عدم وجود المانع من صحة القبض ككونه مشغولا بمتاع الواهب أو مستاجرا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت في مرض موتها الذي ماتت فيه لبنت ابن أخيها البالغة الغير وارثة لها بجميع ما تملكه من ثقل خفيف وملك وغيره من غير تعيين شيء غيرها عينت بعض ديون لها ولم تحز الموهوب لها شيئا من أشياء الواهبة ولم تضع يدها على شيء إلى أن ماتت الواهبة بعد ذلك عن ابن ابن عم والدها من غير شيء فهل تكون الهبة المذكورة باطلة ويكون مآثر كته الميثة المذكورة ميراثا لابن ابن عم والدها المذكور (اجاب) الهبة في مرض الموت حكمها كوصية تنفذ من ثلث المال الا انه يشترط لتمامها قبض الموهوب قبل موت الواهبة فاذا لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك الواهبة فيورث عنها وهذا اذا لم تضاف القليل إلى ما بعد الموت والا كان ذلك محض وصية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته وصنع لها حليا وملكه لها حكم عادة الناس ووضعت يدها عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وصارت تستعمله وتتمتع به في بيت زوجها في حياة أبيهما ثم مات الأب عنها وعن أخيها الشقيق لها ولم ينزعها الأب في حياته والآن يريد أخوها ان يجعل حلى أخته ميراثا لاجل مقامته فيه فهل اذا ثبت التملك من الأب لها لا يحجب الأخ المذكور لذلك ويكون الحلى المذكور خاصا بها (اجاب) اذا ثبت التملك من الأب لبنته المذكورة في الحلى المذكور مستوفيا شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون تركه عن الأب ولا يكون لأخيه معارضتها فيه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاقيا معلوما من أرض بعبادية محدودا بمحدوده معلومة وهب ذلك لزوج بنت ابنه الاجنبي منه وليس برحم ولا محرم منه فهل يكون للواهب المذكور ان يرجع في هبته حيث كانت الأرض بحالها ولو وجد القبض والحيازة من الموهوب له واذا امتنع الموهوب له من التسليم فيها للواهب وترافع معه إلى القاضي ومالب الواهب أرضه وردها إلى ملكه بسوغ للقاضي المحكم برد الهبة وفرضها جبراً على الموهوب له حيث كانت باقية على ملكه إلى الآن (اجاب) صح الرجوع في الهبة بعد القبض اذا لم يوجد مانع منه وان كره الرجوع فحررهما للأحاديث الواردة في ذلك ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بمحكم المحاكم فلو استردها بغير قضاء ولا رضاء كان غصباً حتى لو هبكت في يده بضمن قيمتها للموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن ابن ابن أخيه الشقيق وترك ما يورث عنه

جمادى الثانية

٩

١٢٧٧

١٢٧٧

٢٨

شعبان

٢٢

١٢٧٧

شعبان سنة

شراوا من جلة ما تركه دار كبيرة لم تقسم بين ورثته ثم قبل قسمة الدار المذكوكة ورث بين
الورثتين البنتان المذكوكتان الدار المذكوكة بجماعة بنين معلوم ثم أراد ابن ابن الاخ
المذكوكة اخذ نصيبه في الدار المذكوكة بالارث عن عم ابيه الميت المذكوكة فغضب المشترون
من ذلك متعللين بانهم اشتروه لمن البنتين وانه وهب لهما نصيبه في الدار المذكوكة فأنكر
دعواهم وأبرزوا صكاً بذلك غيره فجعل في جعل قاض فهل والحال هذه على فرض ثبوت
الهبة المذكوكة وكون الدار كبيرة قابلة للقسمة بالاقرار ولم تحصل قسمتها الى الآن لانه
الهبة فيها يكون تصرف البنين بالبيع في نصيب ابن ابن اخ الميت المذكوكة في الدار
المذكوكة باطلا حيث رده ولم يرض به و يكون للرجل المذكوكة اخذ نصيبه بالقرينة
الشريعة حيث كانوا معترفين له باصل ملكه ولم يثبتوا انتقاله عن ملكه بنقل شرعي
(أجاب) اذا كانت الجماعة المذكوكة ورث من معترفين بملك ابن ابن الاخ الشقيق نصيباً من
الدار المذكوكة بالارث عن مورثه المذكوكة وادعوا هبته للبنتين المذكوكة ورثتين شائعا
وكان ما ذكره قابلاً للقسمة بالاقرار ولم يقسم لانه الهبة على فرض ثبوتها و يكون النصيب
المذكوكة ورثاً على ملك الوارث المذكوكة ورث على ما عليه العمل وهو المذهب المشهور وهذا
عند ثبوتها ووجود التسليم برضا المالك اما عند عدم الثبوت أو عدم التسليم والقبض فلا
كلام فيه ويكون البيع المذكوكة في ذلك النصيب والحال هذه موقوف على اجازة
المالك فان اجازة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته
ببنة مشغولة بامتنعه وهي خارجة عنه فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة ويكون باقياً على
ملكه حيث كان مشغولاً بامتنعه ولم يتحرر للموهور لمساخطة بمسألة من القاضي والمزوج
الواهب حتى لم يمت (أجاب) نعم لا تجوز هبة المشغول بامتنعه الواهب ما لم يفرغه ويسلم
الى الموهور له وما لم يحصل ذلك يكون نه اسراراً للموهور حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض بعضهما مبنى وبعضها خال من البناء فاقسما
ما كان عامراً منها وبقى ما كان خالياً من البناء على الشيوع بينهما ثم مات أحدهما
وترك ورثة فآراد بعض ورثة المتوفى ادخال القطعة الخالية من البناء فيما يخص مورثه
بالقسمة السابقة فجاء الشريك الآخر من ورثته من ادخالها وقال لا حتى تقسم فقال له بعض
الورثة خذ هذه القطعة الخالية من البناء مع نصيب مورثنا ونحن نأخذ نصيبك فقال لا
انقص القسمة السابقة فقال بعض المحاضرين له اسقط حقلك لورثة شريكك المتوفى
فقال اسقطت حتى في هذه القطعة الخالية من البناء فهل والحال هذه الاسقاط غير صحيح
(أجاب) مجرد الاسقاط في الاعيان غير صحيح فلا ينفذ الملك اشراك الهبة الاسقاط
شرعي الا أن يوجد منه اقرار بما يفيد الملك لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في
رجل ملكه ولى الامر قطعة أرض على وجه الهبة وحازها الموهور له ثم ان الموهور له
اعطاها لآخر في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم اقبضه اياه بالقبض سرى فهو له

٢٢ ١٢٧٧

ذى القعدة

٧ ١٢٧٧

ذى الحجة

٦ ١٢٧٧

ينظر

سنة

صفر

يظهر اذالك بل انظر انها هبة بغير عوض خوفا من تعدي يروى الامر على النعم عليه وكتبا
 بطلان حجة لدى المحاكم الشرعية مضمونها انها هبة بغير عوض ثم قام الآن الواهب الثاني
 يريد الرجوع على الموهوب له متعللا بما هو مكتوب بحجة المبة انها هبة بغير عوض
 فعوارضه الموهوب له بما حصل بينهما من المعاوضة المذكورة فهل اذا اثبت
 الموهوب له المعاوضة المذكورة بالبيننة الشرعية تقبل بينته ويمنع الواهب من الرجوع
 في المبة المذكورة ولا عبرة بما كتب ظاهر بالحجة المذكورة من انها هبة بلا عوض
 و يكون من قبيل اقرار التهمة فلا يعتبروا المبة بر ما شهد به شهود السر (اجاب) اذا
 كانت الارض المذكورة مملوكة الرقبة لا الواهب وثبت بالبيننة العادلة انه وهبها الاخر
 في مقابلة مبلغ معلوم جعله عوضا عن المبة بان صرح بما يفيد ذلك في العقد واستوفى
 ما ذكر شرائطه المعتبرة شرعا بعد صدور الدعوى بذلك المستوفية للشرائط لا يكون
 للواهب الرجوع فيها ولا تعتبر الحجة المذكوبة على خلاف الحقيقة الواقعية شرعا اذ العبرة
 للواقع لا لما سطر في الاوراق على خلافه حيث ثبت انهما توافقا بمحضرة الشهود فعلى اظهار
 كتابة الحجة بخلاف ما وقع بينهما اقرارا من امر بخاف حصوله كما هو مذکور بالثواب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب فرسا لآخر وسلمها له وقبضها الموهوب له وحازها
 لنفسه وصار يركبها سدة الى ان اودعه عند وكيل للواهب فجعله وسافر الواهب
 والموهوب له معا فأتى الواهب في السفر وحضر الموهوب له وطلب الغرس من وكيل
 الواهب فلم تمتنع الورثة من تسليمها متعللين بان الغرس يحمل مورثهم الواهب فهل
 اذا ثبتت المبة من الواهب وتسليمها وقبضها وحيازتها وايداعها عند ذلك الوكيل
 يكون للموهوب له أن يأخذ فرسه من هي تحت يده ولا عبرة بتعللهم (اجاب) اذا ثبت
 الموهوب له ما ذكر بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من تمام المبة ولا ما يجزى رجوع الغرس
 بعد ذلك لملك الواهب لا يكون لورثته معارضة الموهوب له فيها بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) من ديان الزنامة بما مضمونه نبذى محضرة تم ان شخص يدعى محمدا
 وهي افندي وكيل دائرة ومعتق المرحوم احمد باشا يكن مقيما باسمه مائتان وسبعة
 وعشرون فدانا ابعادية كائنة بسبعة حيضان من ناحية ميانة قلها بمذرية بني سوييف
 وتوفي عن زوجته ومعتقه وخص الزوجة الربع والمعتق الثلاثة الارباع والزوجة وقفت
 ما خصها بحق الربع شائعا في الحيضان المذكورة بمقتضى حجة ايقاف شرعية ثم ان المعتق
 أقرز كامل حصته من ذلك وخصه بها في بعض الحيضان المذكورة بمحدود معينة ووجهها
 من طرفه خمسة أشخاص بمقتضى حج شرعية تحررت لهم على واقع ما أقرزه وترك باقي
 الابعادية لمجهة الوقف المرقوم والموهوب له ما طابوا الا ان اعطاهم تقاسيط بما وهب
 لهم وحيث لم يعلم ان هذا الافراز يصح شرعا اذا تصادقت عليه الواقعة أو متولى الوقف من
 بعده أو يسوغ اعطاء تقاسيط للموهوب له بهذا ولومع سابقة صدور الوقف في الشيوخ

١٢٧٨

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٨

٣

أم لا لزم تحريره لخضرتكم ومن طيه شقة موضح بها أصل الإبعادية الخلفة عن المتوفى
 ببيان حيصاتها وحدودها مع بيان الربيع الموقوف المشاع وبيان ما أقرزه المعتقد
 بالحيفان والحدود وبعد الاطلاع عليها والوقوف على ما ذكره كرم بالافادة مما
 يقتضيه الشرع يف في شأن ذلك للأجرا بموجبه كما هي الأصول (أجاب) الافادة
 عن ذلك ان قسمة الوقف من الملك فيما يقبل القسمة كالأبعادية المذكورة صحيحة
 شرعا اذا وقعت برضا المالك والواقفة او ناظر الوقف بعدها أو بقضاء القاضي على وجه
 العدل وأما هبة النصيب المملوك من تلك الأبعادية للموهوب لهم من قبل المالك فتصح
 اذا صدرت القسمة بين الواقف والمالك مستوفية شرائطها المعتبرة وأقرز الواهب ما ووجه
 اكمل من الموهوب لهم على حدته وسلمه له وقبضه حال حياته بعد اقراره قبضا معتبرا
 والا فلا ولا يمنع من جواز القسمة تقدم الوقف عليها والحال هذه والله تعالى أعلم (مثل)
 بافادة وارادة من طرف أمين صندوق القوم بانية ومعها سند محرر من المرحوم حسين بك
 جاشوري مضمونه ان المبلغ المذكور رباعلا وقدره مائة وتسع وتسعون ألف قرش
 وستمائة ونجسون قرشا المطلوبه لنا من خزينة القوم بانية من ابتداء محرم سنة ١٢٦٥
 اسقطناه ووجهنا الى معاتيقنا المذكور والانات الموضحة اعلاه بطريق التملك
 اعتبارا من النار يخ المذكور وان توفي أحد من المالك الاغوات أو من الجوار تعطى
 حصته الى ذرية ذرية طبقه بعد طبقه فان لم يكن له ذرية وكان حرم المتوفى من
 العتقاء تعطى حصته الى حريمه وان توفيت واحدة من الحريمات وكان زوجها من
 العتقاء تعطى حصتها الى زوجها وان توفي أحد من الاغوات المذكورين وكان حريمه
 من خلافهم وليس له ذرية منها تقسم حصته على كافة العتقاء وكذا الثلاث الجوارى
 الموضحات اعلاه فانهن معقوبات مني ومن جميع مالي رضا لوجه الله تعالى من بعد
 انتقال من دار الفناء الى دار البقاء ولا نصير لمن المعارضة من أحد وان ارتد أحد من
 الاغوات والجوارى المذكورين وترك دين الاسلام وعاد الى ملة الكفر لا تعطى له
 حصه وانما يصير تقسيمه على العتقاء الباقين وقد تحرر هذا وختم مني ليضرب الاجراء على
 الشروط المذكورة حاشية وان توفي أحد من الاغوات المعاتيق وكان حريمه من خلافهم
 وليس له ذرية منها يعطى لها ما يخصها من حصته على مقتضى التقسيم الشرعي وما
 يبقى يصير تقسيمه على العتقاء ومضمون الافادة هذه صورة المبة والتمليك الواقع من
 المرحوم حسين بك جاشوري في المبلغ المستحق له بالقوم بانية الوارد باعته مائة ألف ماله
 سابقا وحيث تصادف وفاة بعض العتقاء المتيسر لهم مبلغ والتمس أحد أيتامه حالة
 مطلوبه على الشريعة وتقسيمه بالوجه الشرعي واعطاه ما يخصه منه فن بعد الخطابات
 بين هذا الطرف والمالية ودارها اليان رقم مرة رجب سنة ١٢٧٨ باطلاع ما في سند
 المرحوم المعتقد بعد ثبوت الوراثه بمقتضى الحكم الشرعي وانما المناصبه عدم الإيضاح

بالسند صريحان كانت الاتي من الذرية لها مثل الذكرا وان الذكرا له حظ الانثيين
وهذا بالضرورة له حكم شرعي باحد الامرين ويشير في الامر الى انه اذا لم يسبق ثبوت
الورثة فحين بعد ثبوتها لا بأس بنسخ صورة السند المهر من المرحوم وطلب الاقتضا
من حضر تسكم بما يقتضيه الحكم الشرعي وعلى موجب ما يغاديه يتبع الاجراء لاقتضاء
ايضاح الافادة الشرعية عن شرط المعق فيمن يتوفى منهم وله ذرية هل يصير تقسيم
مطلوب والد هم عليهم بالسوية ولا يعطى لوالدهم شيء اذا كانت من المعاتيق ويعطى
جميعه للزوجة اذا كانت منهم ولم يعقب منها ذرية وكذلك ان توفيت واحدة من
الاعتقاء عن زوجها الذي هو من خيلاف الاعتقاء وأولادها يعطى للأولاد والزوجة أولا
يعطى للزوجة حيث ان المعق لم يستثن من التقسيم الشرعي الا الزوجة التي من خلاف
الاعتقاء فالامل ورود الافادة الشرعية الكافية لقطع الحكم والنزاع للأجرام وجهها بما
صدر به الامر (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة السند المهر بهذا من طرف
المرحوم حسين بن جاشوري بهيته المبلغ المستحق له بالقومبانية اعتقائه المعينين
بأعلى سنده المذكور من تاريخ غرة محرم سنة ١٢٦٥ بشرط انه ان توفي أحد من
الاعوات المماليك أو الجوارى تعطى حصته الى ذريته وذرية ذريته طبقة بعد طبقة
الى آخرها هو مسطور بالسند وتريدون الاستفهام عن الحكم الشرعي عن ذلك كما
أشير بامر المالية والافادة عنه ان هذه الهبة على هذا الوجه غير معتبرة شرعا ولا يترتب على
مجرد ثبوت ملك الموهوب له لم للدين الذي يستحقه الواهب في القومبانية ولا اعتبار
بما شرطه الواهب مطلقا سواء صححت الهبة أو بطلت اذ وصحت لكان الموهوب تركته عن
الموهوب له فيقسم بين جميع ورثته قسمة الميراث ولا ينظر للشرط المذكور ولو بطلت
الهبة كما هو الواقع في هذه الحادثة قبل الاولى ان لا ينظر اليها وبالمجمل فلا مدخل للحكم
الشرعي في هذه الحادثة سوى الغناء هذه الهبة وعدم اعتبارها حيث بقي المستحق
للواهب من المال الاصلى بدون قبض الى حين موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له بنتان قاصرتان فقيرتان في عياله وله ربيع مكان صغير لا يقبل القسمة وهب لبنت
منهما ثلاثة قرايط وهب لبنته الاخرى بعد مدة الثلاثة قرايط الباقية له من الحصة
المذكورة في المكان المذكور المشترك بينهما وبين زوجته وذلك كان في حال صحته
وسلامته فهل اذا كانت الهبة في مشاع لا يقبل القسمة تتم بقبول الاب المذكور وتنفذ
لهما واذا مات الواهب المذكور بعد مدة من زوجته وبنتيه القاصرتين الفقيرتين وهما
في عياله وهن ورثة آخر اداد واجعل الموهوب تركته يورث عن الميت لا يجباون لذلك
(اجاب) اذا صدرت الهبة المذكورة في المشاع الذي لا يقبل القسمة لبنتي الواهب
الصغيرتين كما هو مذكور مستوفية شرائط الصحة والازوم لا يكون الموهوب تركته عن
الواهب وليس لباقي الورثة معارضة البنتين الموهوبين لهما حال صحة الواهب بعد تحقق

١٢٧٨

٩

سؤال

١٠

١٢٧٨

صفر

سنة

٢٢

١٢٧٩

ربيع الثاني

٦

١٢٧٩

ذلك شرعا فيما ذكر بدون وجه شرعي واجتباب الاب والخال هذه كاف عن القبول وبقيته
الموهوب كاف عن قبضه اذ هو الولي انما يشترط ان يكون قابضا لكل المكان اذ
قبض المشاع الذي لا يحتمل القسمة يحصل في ضمن قبض الكل والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من محافضة مصر شرعا على افادة من مدير به التا كما مؤرخة في شان من
يتوفى ويدهى اشخاص بان المتوفى في حال حياته وهب لهم شيئا من ماله البعض بموجب
حج والبعض على يد مد كورين وحاصل توقيف في ذلك من قاضي تلك الجهة بالقول
ان الموهوب لا يجوز اخذ من مال المتوفى بعد وفاته ما لم يكن الموهوب له حازرا واستلمه
ومرغوب الافادة عما يصير ابرأه فيما عليه لزم شرحه لمخرجه كما ترد الافادة عما يقتضيه
الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الحكم الشرعي ان المبة لا تتم بدون قبض الموهوب
له ما وهب له حال حياة الواهب وحيازته فارغا غير مشغول بتساع الواهب محوذا غير
مشاع يقبل القسمة أو مشاعا لا يقبلها وقبض الجزء الموهوب في ضمن قبض الكل فلو لم
يحصل القبض على هذا الوجه الى ان مات الواهب فالموهوب تركه عن الواهب وليس
للموهوب له مطالبة الورثة بما وهب له ولم يسبق منه قبض له بل استمر في يد الواهب الى
ان مات وهذا بخلاف التملك بطريق الوصية لغير وارث وهي التملك المضاف الى
ما بعد الموت فانها صحيحة بدون قبض في حياة الموصي فتخرج من ثلث التركة بعد اداء
الدين ولو بدون رضا الورثة بعد ثبوتها شرعا واما ما زاد منها على الثلث فيتم وقف على
رضا الورثة البالغين وأما القصر فلا تزدق حقه على ثلث حصصهم والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له حصة مشاعة في دار صغيرة مقترنة لا تقبل القسمة وهبها
لابن أخيه وقبضها الموهوب له وحازها قبضا وحيازة شرعية فصار يتصرف فيها
بالبناء والهدم وانتفع بهامدة ثمان سنين والآن أراد الواهب الرجوع فيعلم هب فهل
لا يجب لذلك وهل اذا دعي على ابن أخيه بدار تحت يده وورثها عن أبيه وانكر دعواه
وذكر المدعي عليه ان ابا المدعي كان حاضرا مودعا ما شاهد التصرف أي المدعي عليه
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم يباذع من غير ما ذم شرعي لا تسمع
دعواه (اجاب) اذا وهب العلم النسبي لابن أخيه البالغ حصة شائعة في دار صغيرة لا تقبل
القسمة وقبل الموهوب له المبة وقبض الموهوب قبضا صحيحا تاما ولم يوجد ما يمنع تمام
المبة وقبض مثل هذه يكون قبض الكل فارغا غير مشغول ثم نفي الموهوب له بناء بعد
زيادة في كله لا يكون للواهب الرجوع بعد ذلك لقيام مانعين منه وهما الزيادة المتصلة
والقرابة المحرمة وقد مر حوا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى
مع الترك والتمكن الا في الارث والوقف ووجوده عند شرعي فلو كانت الدعوى بمراتب
عن مورث تسمع بعد هذه المدة ما لم يوجد من المورث المذكور نفي سترك الدعوى المذكورة
المد كورة بلا عذر وهذا مع الانكار والاسع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٩

٢

صفر

١٢٨٠

٨

١٢٨٠

١٤

ملك دار او قهوة لا يقبلان القسمة وهما بالابنة وابنة القاصر بن في حال صحته وجواز
تصرفه الشرعي وقبل من عندهم اهل اذا استوفت المبة شرائطها الشرعية تكون صحيحة
وليس له رجوع فيها واذا مات وعليه ديون واراد ارباب الديون ابطال المبة لا يجابون
لذلك وتبقى الدار والقهوة على ملك القاصر بن (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان
الرجل حال صحته وهب من ابنته وابنة الدار والقهوة اللتين لا تقبلان قسمة الافراز وهما
قاصر ان تصح المبة بمجرد الايجاب ولا توقف على القبول ويكون قبضه قائما مقام
قبضهما حيث لم يكن محجورا عليه فليس له الرجوع ولا تكونان تركه عنه فلا تقضي
منهما ديونه بعدم موته حيث استوفت المبة شرائطها المعتمدة والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاث بنات قصر وهب لهن جدهن دارا في حال الصحة والسلامة وقبل عنهن والدهن
وصارت يدينهن وكتب الواهب بذلك وثيقة شرعية مشعولة بختم القاضي وشهادة العدول
ثم بعد موت الواهب بمدة تزيد على عشر بن سنة والدار في حوز البنات والدهن يتصرفن
فيما تصرف الملاك ادعى اولاد الواهب فساد المبة المذكورة لعدم تمييز الواهب نصيب
كل بنت وافرازه على حدة فهل والحال هذه اذا كانت الدار الموهوبة غير قابلة للقسمة
تكون المبة صحيحة ولا عبرة بدعواهم المذكورة وعلى فرض كونها قابلة للقسمة وكانت
البنات وقتئذ فقرا فالمبة صحيحة ايضا وما المحكم لاسيما وكان والدهن فقيرا حال المبة
ايضا (اجاب) ان كانت الدار المذكورة غير مشغولة بمتاع الواهب وقت المبة وسلمت
لوالد البنات القصر حال المبة فان كانت غير قابلة للقسمة صححت المبة لمن مطلقا واه
كن فقيرات او غنيات وان كانت قابلة لها فان كن فقيرات وابوهن كذلك صححت
لانها صدقة والا فلا والصدقة على اثنين فاكثروا فيها يقبل القسمة تصح لعدم الشيوع
لكون المقصود منها وجه الله وهو واحد فينتفي الشيوع وتصح بخلاف ما لو تصدق بنصف
دار تقبل القسمة على فقير لتحقيق الشيوع فلا تصح اذا الشيوع يمنع تمامها كالمبة والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة كتبت لها وصية وقالت فيها ان ثلث ما لها يصرف
في خيرات عينتها ووهبت الثلث لبنتيها وامرت الوصي من قبلها ان يسلم ما وهبت لبنتيها
بعلموتها ولم يحصل منهما قبض ولا حيازة للموهوب وما زالت واضحة يدها على ذلك حتى
ما تمت عن بنتيها المذكورتين وابن اخيها العاصب فهل لا تتم هذه المبة ويكون سبيلها
سبيل الميراث والحال هذه لاسيما والبناتان بالغتان وقت المبة (اجاب) ان كان
ما صدر من الام لبنتيها من باب المبة بدون قبض منهما وهما بالغتان بلا افراز في مشاع
يحتمل القسمة الى ان ماتت الواهبة يكون الموهوب تركه عنها وان كان من باب
الوصية بان اضافت التملك الى ما بعد الموت يكون وصية لها لا يتوقف على قبض ولا
افراز الا ان الوصية لبعض الورثة لا تنفذ بدون اجازة الباقي فاذا لم يجزها بطلت والله تعالى
اعلم (سئل) بافاة واردة من بيت مال مصر مضمونها ما اتوا في المرحوم حسين بك بنهي

ربيع الثاني سنة

١٢٨٠

١٢

من معاتيق المرحوم عباس باشا عن زوجته وعصبة المعتق هما عبد الحليم باشا واندنيا
 سعيد باشا من غير شريك وصار ضبط تركته بالصلحة وفي وقت الضبط قيل ان المرحوم
 البيلك المومي اليه ابعادية قدرها فدن ٢٨١ بناحية بابل ودفره منوقية ولم تغرله
 بها حجة ولا تقسيط ولم تقع صيغة المبة بها في المحكمة مدة حياته فهل تكون حرة
 المرحوم البيلك المومي اليه أو حق ورثة الواهب الذي هو الهامي باشا (أجاب)
 لا يتوقف الملك في الموهوب للموهوب له بعد صدور المبة مستوفية شرائط الهبة والتمام
 على تحرير حجة المبة ولا على وقوع صيغة المبة على يد الخاكم الشرعي فإذا تمت المبة
 المذكورة تكون الابعادية المذكورة تركته عن الموهوب له لا عن الواهب وان لم يقرر
 سند شرعي بذلك على حسب الاصول الشرعية وانه تعالى أعلم (سئل) في رجل
 وهب في حال صحته وسلامته لولده البالغين مالا عتقا وغيره وقسمه بينهم خمسة
 افرزا ثلاثا لانه ميراثا لا كبر منهم شيء زائد عن اخويه فوضع كل يده على ما وهب له
 وحصلت القسمة والقبض في حال صحته وسلامته أيضا ثم بعد مضي نحو ستة أشهر مات
 الاب عنهم وأراد بعضهم بعدم موت الاب قسمة ما مير به الا كبر فنفعه الا كبر فهل والحال
 هذه تكون المبة صحيحة نافذة ويمنع ذلك البعض من معارضة الا كبر في ما مير به
 (أجاب) اذا ملك الاب أولاده المذكورين حال صحته وسلامته عتقه ماله المملوك اه
 بطريق المبة وقبلوا المبة لانفسهم حين ذاك وقسم الاب الواهب وميرزا وهبه لكل
 واحد منهم واقبضه له حال صحته واستوفت المبة شرائط الهبة والتمام ثم مات الواهب
 لا يكون لبعضهم معارضة الباقي فيما وهب له خاصة على الوجه المسطور بدون وجه شرعي
 وفي الدرر من المبة عن الخانية لا باس بتفضيل بعض الاولاد في المبة لانها عمل القلب وكذا
 في العطايا ان لم يقصده الاضرار وان قصده سوى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني
 وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جازا واثم اه وفي طه عن الخانية ولو وهب
 رجل شيئا لأولاده في الهبة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لاروايه لهذا في
 الاصل عن أصحابنا وروى عن الامام رحمه الله تعالى انه لا باس به اذا كان التفضيل
 لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف انه لا باس به اذا
 لم يقصده الاضرار وان قصده الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة كالابن وقال محمد رحمه
 الله تعالى يعطى لـ الذ كضعف ما يعطى للأنثى والفتوى على قول أبي يوسف اه والله
 تعالى أعلم (سئل) بافاده من الرزامة مضمونها الحجة القادمة لدى حضرتكم تتضمن
 التصديق من وكيل حضرة محمد ساي بك الجا زى على صحة هبة واعطاءه وتعليك صدر من
 موكله لزوجته معتقة فلانة البيضاء في مائة فدان ابعادية وبناء دار فيها وعلى صحة ما
 قبضه موكل المشهد المذكور في نظير ذلك من المذكورة بعد تمام المبة وقدره خمسة وعشرون
 الف قرش صاغا ولما تحرر لديرية القليوبية بطلب الايضاح من القاضي الذي حرر

رجب
٧

١٢٨٠

تلك الحجة عن كيفية هذه المبة في نظير مبلغ مقبوض بيد الواهب والمعلوم ان المبة
تكون من غير مقابل وردت الافادة بانها مبة بعوض وهي جائزة شرعا وبناء على ذلك لزم
تحريره لحضر تكم لترد الافادة عما يقتضيه الشرع الشريف في مثل ذلك (اجاب)
صار الاطلاع على خطاب حضر تكم والافادة عنه ان المبة كما تصح بدون عوض تصح
ايضا بعوض يدفعه الموهوب له الواهب وتكون في حكم البيع من بعض الوجوه اذا
كان العوض مشروطا في العدة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف
كاتب سعادة عبد الحلیم باشا مضمونها شخص يدعى خورشيد أفندي هزمي ناظر قسم
الفن سابقا من معاتيق أفندينا الخديوي الاعظم كان له اطيان مخالفة عنه بناحية
نزلة النصارى بمديرية المنية وبني نزار يبلغ قدرها فدن ٢٤٥ وثلاثان وربع وحبان
وقبل وفاته ملك له عاتيقه وحرره بطريق المبة الشرعية جانبان من هذه الاطيان الهكي
عنها وتحررت بها الحج الشرعية باسم كل منهم يختم حضره قاضي الفن سجلت
بمحكمة ذلك الطرف والحج اعطيت للمعاتيق المذ كورين الا ان المتوفى في مدة حياته
كان واضعا يده على تلك الاطيان اغاية وفاته وبذلك الواسطة دعي الحال للاستغناء من
حضر تكم هل ذا جائز بطريق المبة الشرعية لاذ كورين ام غير جائز نروم الافادة من
حضر تكم عما يستصوب اجراه في هذا الامر (اجاب) اذا صدرت المبة من الواهب
المذ كور حال حياته في الاطيان المذ كورة لكل من الاشخاص المذ كورين جزو معين
وقبلوا المبة وحصل القبض للموهوب من الموهوب لهم حال المبة ولو بالتخلية بان يتخلى
الواهب بين الموهوب لهم والموهوب بتخلية شرعية وحررت لهم الحج الشرعية بذلك تكون
المبة صحيحة حيث لا مانع ولو وضع الواهب يده على ذلك بعد ذلك بطريق وكالة او عارية
من الموهوب لهم اذا يضر ذلك بعد صدور المبة والقبض الشرعي ولو بالتخلية كما ذكر حال
المبة بخلاف ما اذا لم يحصل قبض والتخلية اصلا واذا ذكر بالحج الشرعية حصول القبض
والاقرار به يكون ذلك حجة على المقر فيعامل بموجبه لان الاقرار حجة على المقر والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده كوروا وانا ثا وفيهم قصر وترك ما يورث
هنا شرعا من عقار وغيره وفي الورثة بنت متزوجة برجل ولها قدر معلوم من الدراهم
من اجرة عقار ومن مال تجارة امرت أمها الوصية على اولادها بانفاقها عليها وعلى اخوتها
تبرعاً منها فانفقت ذلك على نفسها وعلى اخوتها المذ كورين باذنها في حال حياتها ثم
ماتت البنت المذ كورة بعد موت أبيها عن زوجها وأمها واولادها منه مذ كوروا وانا ثا فهل
اذا اراد الزوج أن يرجع على الام فيما أمرتها بنتها بانفاقه على الوجه المذ كور ليرث منه
لا يجب لذلك واذا كان للام حلى ومصاغ واعطته لبنتها عارية وأخذته منها في حياتها
ويريد أن يجعله ميراثا لا يجب لذلك لاسيما والام فقيرة وعندها بنته تشهد بانها كانت
دفعتها لها عارية على سبيل الزينة فقط (اجاب) اذا ثبت صرف الام المبلغ المذ كور

٢٢

١٢٨٠

محرم

٢٧

١٢٨١

٢٨

١٢٨١

المملوك لبنتها عليها وعلى اخوتها باذن البنت المذ كورة تبرع من المالكة لا يكون
 لزوجه الرجوع على الام بشئ من ذلك وما تحقق بالوجه الشرعي انه مذكور من قبل الام
 لبنتها المذ كورة على سبيل العارية من المصاغ لا يكون للزوج جعة له تر كة من البنت
 المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وزوجته وابنتين احدهما قاصر
 وعن أربع بنات قصر وبنت من غير الزوجة المذ كورة أمها مطلقه قبل موته ووضع ابن
 الميت الرشيد يده على التركة من عقار يقبل القسمة وامعة ومنقولات تقبلها ايضا فهل
 اذا وهب الاخ الرشيد لاخته القاصر بعد بلوغه رشيدا الثلث شائع في جميع التركة
 لا تكون هذه المهبة صحيحة ولا تكون نافذة على باقي الورثة وتقسم التركة على جميع الورثة
 بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) المهبة في ملك الغير بدون اذنه او
 اجازته لا تنفذ على فرض صحتها على ان هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم بدون قسمة
 وللورثة قسمة تركة مورثهم بحسب الفريضة حيث لا مانع فللزوجة الثلث فرضا والباقي
 لاولاد المتوفى تعصيبا لذكر مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل قال لاجنبي عنه لك الثلث في جميع ما مالكة الآن وفي المستقبل
 من الموائى وغيرها ولم يفرز له شيئا ولم يقبض المقر له شيئا من المقر به فهل والحال هذه
 حيث لم تصر قسمة ذلك ولم يفرز ولم يقبض يكون الاقرار باطلا والاقر به باقيا لصاحبه
 وينزل هذا الاقرار منزلة المهبة حيث اضافه المقر الى ما يملكه فيتوقف على القبض
 والافراز فيما يقبل القسمة حتى لا يثبت الملك للمقر له الا بذلك (أجاب) ينزل الاقرار
 المذ كورا المضاف الى ملك المقر منزلة المهبة فيتوقف على القبض الشرعي فاذا لم يوجد
 قبض من المقر له لا يعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف اثنتين احدهما
 زوجه ابوه واعتزل من ابيه احدى عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة طلب الولد الآخر
 الزواج من ابيه وهو معسر فاعطى له ابوه ومملكه بقرة وشهد بذلك جمع من المسلمين وهو
 ووالده في معيشة واحدة ثم بعد مدة توفي الاب المذ كور فخاف اخوه المتزوج وطلب الميراث
 واراد ان ياخذ حقه في البقرة فهل له حق في ذلك (أجاب) اذا ثبت تملك البقرة من
 الاب لابنه طال صحته وقبضها الولد بالوجه الشرعي لا تكون تركة عن المالك بل يختص
 بها الموهوب له وليس لاخته معاوضته فيما يبدون وجهه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في أرض عملو كة لجماعة مشاعة بينهم وهب احدهم جزءا منها لاجنبي مشاعا
 ولم يقسمه ولم يفرزه ولم يرضى على ذلك سنتان ثم اودا الواهب الرجوع فيما وهبه له فهل
 ذلك ولو ادعى الموهوب له انه باع ما وهب له (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة مع القبض
 بدون قسمة وقع فيها اختلاف الصحيح فبعضهم اعتمد ان الاقيد المالك ولا ينفذ تصرف
 الموهوب له في الموهوب وينفذ تصرف الواهب فيه وهو ظاهر الرواية ويكون ضمنوا على
 الموهوب له وهو قول الامام وفي بعض الفتاوى يثبت الملك فيما فاسدا بالقبض قال وجه

١٢٨١

١٨

جاءى الثانية

١٢٨١

٢٣

ربيع الثاني

١٢٨٢

١

١٢٨٢

٢٢

جمادى الاولى سنة

يقضى وعليه فينفذ بيع الموهوب له لافادته الملك بالقبض مع الشيوع فهي هبة فاسدة
وقوى عدم افادة الملك وعدم نفاذ بيع الموهوب له في رد الهبة فقال نص في الاصل انه
لو هب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجوز له ان يملك حيث
أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو الممتار ثم قال وقوله يعني الشارح
ولفظ الفتوى كذا الخ قد يقال بمنع عمومه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
وهب في صحته ونفاذ تصرفاته لقريبه بجانب أطيان عشورية ممددة مفرزا معلوما
وقبل الموهوب له واستلم الاطيان وحازها لنفسه وزرعها سنة في حياة الواهب ثم مات
الواهب عن ورثة فاستمر الموهوب له واضعا يده على الاطيان الموهوب به سنتين وهو
يتصرف فيه لنفسه ثم غاب هو وأولاد الواهب المتوفى فميتة بعد مدة سنتين وحضروا
بعد ذلك فوضع الرجل الموهوب له يده على الاطيان الموهوب به ثانيا كما كان وزرع فيها
في هذه السنة لنفسه فنازعه أولاد المتوفى في هذه الهبة ويريدون نقضها وأخذ الاطيان
الموهوب به لانفسهم فهل حيث كانت الهبة لقريب الواهب المتوفى المذكور مستوفية
لشرائطها الشرعية من القبض والحيازة والافراز تكون صحيحة نافذة وليس لأولاد
المتوفى منازعة الموهوب له في الاطيان الموهوب به وتكون على ملك الموهوب له ولا تنزع
من يده والحال ما ذكر (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الصحة وال لزوم
حال صحة الواهب بالوجه الشرعي تكون نافذة ولا يكون لأولاد الواهب بعد موته
معارضة الموهوب له فيما وهب له بدون وجه شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك طاحونة لا قبل القسمة وله أولاد باع بعض هذه الطاحونة لأحد أولاده
وهب له الباقي وقبضها ووضع يده عليها مدة خمس عشرة سنة وقد كان قبل هذه الهبة
والثراء وهبها لآخر من أولاده أيضا ولم يقبضها والآن يدعى الولد المذكور على واضع
اليهبة يستحقها بطريق الهبة عن أبيه وصدقه واضع اليد على مجرد الهبة فهل لا عبرة
بهذه الهبة حيث لم يقبضها ويقر واضع اليد عليها حيث كان مدعى الهبة الآن بالغا وقت
الهبة المذكورة وهو يعترف بعدم القبض (أجاب) لا عبرة بالهبة للابن البالغ المذكور
وقت الهبة بدون قبض فاذا كان الموهوب له مقرا بعدم قبضه للموهوب لا يثبت له الملك
فيه ولا يكون له معارضة أخيه الموهوب له ثانيا بدون وجه شرعي حيث تمت الهبة له
بالقبول والقبض في ضمن قبض الكل في المشاع الذي لا يقبل القسمة وتحقق شراؤه
للباقي منها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شرعيين في جميع الموجود
فخت يدهما من عقار ومواس وأخشاب وأشجار ونحاس ونوارج وسواق وأطيان
وغيرها ثم إن أحدهما تبرع لأولاد أخيه الثلاثة البالغين بأربعة قرايط من حصته فيما
ذكر شأنه ولم يحصل قبض من الموهوب لهم للموهوب ولا افراز إلى أن مات الممتنع
وخلف ولدا فطلب القسمة وأراد أن يأخذ النصف فهل يجب لذلك ولا عبرة بهذا

١٢٨٢

٢٢

شعبان

١١

١٢٨٢

التبرع على هذا الوجه لكونه لم يحصل فيه قبض ولا افراز فيما يقبل الافراز (اجاب) نعم
 يجب لذلك حيث لا مانع ولا عبرة بهذا التبرع بدون قبض ولا افراز فيما يقبله والحال
 ما ذكره بالمرأى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبناته الاربع منهن واحدة
 قاصرة وبنت ابنة القاصرة المتوفى والدها قبل ذلك دار صغيرة غير قابلة للقسمة بينهن
 ونصف وربع قاعة وحانوتان صغيرتان قابلين للقسمة أيضا وقبلت البنات البالغات لانفسهن
 والواهب لبنته وبنت ابنة القاصرتين قبولاً شرعياً وحصلت التخلية والقبض وحوز كل
 من البالغات وكتب بذلك صلح من القاضي ولم يخص فيه لكل من الخمس بنات نصيب
 معلوم وتصرف الثلاث البالغات وكذا القاصرتان بعد بلوغهما في ذلك وما تحصل من
 الاجرة من ذلك اقتسمته انجاساً مدة تزيد عن ثلاثين سنة فهل والحال هذه تعتبر المبة
 المذكورة وتكون بالسوية للخمس بنات المذكورات ولورثتهن بعد وفاتهن وان لم يذكروا
 لكل منهن نصيب معلوم بالصلح كما ذكرنا اذا صرف من أحد الشركاء شيئاً في بناء الحانوت
 المذكورة دون اذن بقيتهن وبدون اذن ورثة من مات منهن وبدون اذن القاضي
 لا تعتبر البقية وورثة من مات منهن على الالتزام بما يخصهم مما صرف في البناء المذكور
 (اجاب) اذا كان الموهوب للخمس بنات المذكورات غير قابل للقسمة ووجدنا الايجاب
 من الواهب والقبول والقبض الشرعي من البالغات ولو بدون قسمة وكذا الايجاب
 بالنسبة للقاصرتين مع قبض الولى الواهب المذكور وتم المبة ويكون الموهوب بينهن
 انجاساً بحيث وهب لمن جلة ولم يبين نصيب كل منهن والاتفاق من أحد الشركاء في
 عمارة المشتركة الذي لا يقبل القسمة بدون اذن باقيهم وبدون اذن القاضي أيضاً
 لا يوجب الرجوع بشئ على الباقي لانه وان كان يتوقف انتفاعه على العمارة الا انه يجبر
 شريكه على العمارة معه فلم يكن مضطراً لانه يتمكن من طلبه عند القاضي ليامره
 بالاتفاق معه أو ياذن القاضي من يريد البناء بالعمارة فيرجع بما أنفق على شريكه
 حيث امتنع وتعتك الشريك وهو معنى الجبر على العمارة في غير القابل للقسمة كما
 سبق في رد المحتار من الشركة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة
 وهبت لوالدها حصتها في جارية رقيقة آلت اليها ميراثاً من والدها في نظير مبلغ
 خمسمائة قرش هبة دارجة وقبل منها والدها الهبة على ذلك وياقيم والدها واسمها
 الجارية المذكورة وصارت فراشاً له فهل المبة صحيحة والحال هذه واذا مضى نحو ستة
 أشهر من الهبة وأرادت المرأة الرجوع في الهبة لايسوغ لها الرجوع (اجاب) اذا صدرت
 الهبة بايجاب وقبول وقبض شرعي تكون صحيحة وليس للبنت الرجوع فيما وهبته لابيها
 والحال هذه حيث تحققت الهبة مستوفية شرائط الهبة والتمام لوجود المانع من
 الرجوع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ارضين في جهتين فيهما نخيل
 قابلية للقسمة وهب ثلثي الارضين لأحد أولاده البالغ على الشيوع وسلم إحدى

محرم

١٩

١٢٨٣

صفر

٢١

١٢٨٣

ربيع الاول سنة

١٢٨٣

٩

جادی الاولی

١٢٨٣

٣

جادی الثانية

١٢٨٣

٤

رمضان

١٢٨٣

١٩

الارضين من غير ان يقسمها ويغزله لثنتين من اثم مات الواهب عن الموهوب له وعن ورثة
 آخر ثم مات الموهوب له ايضا ولم يتحرر بذلك حجة شرعية فهل والحال هذه تكون الهبة
 المذكورة غير صحيحة ويقسم الموهوب بين ورثة الميت الاول بالفريضة الشرعية بعد
 ابطالها من قبل الورثة والرجوع فيها (اجاب) نعم الهبة المذكورة غير صحيحة ولورثة
 الواهب والحال ما ذكر بالسؤال الرجوع فيها ويقسم الموهوب بينهم بالفريضة الشرعية
 حيث لم يغزولم يقبض بعد الا فراز قبضا معتبرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 تزوج امرأة بصدق معلوم وشرط عليه شروط منها ان ياتيها باشيء من الحلى
 والملبوس مما هو معتاد عندهم ودفع لها ذلك قبل الدخول بعد العقد عليها ثم دخل
 عليها وتمت بذلك بعد قبضه منه وعاشا رهما مدة ثم بعد ذلك طلقها ثلاثا واستولى على
 جميع ما دفعه لها من الحلى والملبوس ومنعهما من اخذها فهل يؤمر بردها ولا يلزمه
 دفع المهر من المصدق ويلزمه الا نفاق عليها واسكانها في مسكن شرعي حتى تخرج من
 عدته (اجاب) ما دفعه الزوج لزوجته تملك الا لا يكون له اخذها منها بعد الطلاق
 والدخول بها فان اخذها بغير حق يؤمر بردها كما يؤمر بدفع مؤخر المصدق ونفقة العدة
 وعليه السكنى لانها من جملة النفقة بحيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 سافر وله وكيل على ماله وقبل سفره قال جميع ما أملكه لاولادي البالغين زيد
 وبكر ومهر ثم بعد ذلك توجه الى مقصوده ولم يسلم ما ذكر لاولاده ولم يامر وكيله بالتسليم ولم
 يقبضوه فمات وهو مريض ومات في مرضه قبل التسليم والقبض فهل يكون قوله لهم على
 هذا الوجه هبة وتسكون غير جائزة حيث لم يحصل منه التسليم ولم يامر وكيله بذلك ولم
 يحصل منهم قبض ويكون المالك بين جميع الورثة (اجاب) اقرار الشخص بان ماله ملكه
 لاولاده منزل منزلة الهبة فتراعى شرائطها وحيث مات الواهب قبل قبض الموهوب لهم
 المذكورين يكون الموهوب تركته يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك زوجته في حال حياته وصحته مصاغا
 عليه كاشريعا وكتب بذلك كتابة شرعية واشهد على ذلك شهودا مسلمين ومسلمات
 الزوجة المصاغة المذكورة وصارت تحت يد ها وفي ماله اهل والحال هذه ليس له الرجوع
 عليها في حال حياته ولا لورثته بعد وفاته (اجاب) اذا كانت تلك الهبة صحيحة تامة
 لا يكون للزوج الواهب الرجوع على زوجته في الهبة لها ولا لورثته من بعده لوجود المانع
 من الرجوع فيها وهو الزوجية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضا وهبها
 لزوجته هبة صحيحة شرعية وكتب لها بذلك سند بحضور بدنة وسلمها لها وقبضتها
 وحازتها وصارت تتصرف فيما تصرف المالك بالزرع والمزارعة وغير ذلك مدة ثمان
 سنوات ثم مات الواهب المذكور عن زوجته المذكورة وورثة آخران كرهوا الهبة المذكورة
 متعللين بانهم لم يكتبوا الهبة المذكورة حجة شرعية فهل اذا ثبتت الزوجة المذكورة الهبة

١١

١٢٨٣

محرم

٢

١٢٨٤

ربيع الاول

١٢

١٢٨٤

مستوفية شرائطها يحكم لها بها ولا عبرة بما تامل به باقى الورثة (اجاب) نعم يقضى
للازوجة المذكورة بالارض المملوكة لها بعد اثبات هبتها لها من قبل زوجها حال
صحته بالوجه الشرعى مستوفية شرائط الهبة والزوم ولا يتوقف ذلك على كتابة حجة
بالهبة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وهبت فى حال صحتها وسلامة عقلها مع
الطوع والرضا من غيرها كراه ولا اجبار وهى فى حال نفاذ اقوالها الشرعية لامرأة
معلومة قصبة ذهب وخزام ذهب معلومين وربيع جاموسة ونصف عجلة جاموس
معلومتين وقبلت الموهوب لها وسلمتها ذلك ووهبت لرجل معلوم ايضا نصف كل
من جاموستين معلومتين وقبل الموهوب له وسلمته ذلك ووضع كل واحد من الموهوبين
لمسايدته على ما ذهب له وصار ايتصر فان فيه ثم قام الاثنان اقارب الواهبة المذكورة
يتعرضون للموهوب لهما المذكورين ويريدون ابطال الهبة المذكورة وتوالمحال ان الواهبة
المذكورة حية لم تمت ومصره على الهبة المذكورة لم ترحع فيها والاقارب المذكورون لم
يكن لهم ولاية ولا وكالة فى الدعوى المذكورة فى ذلك ولا حق فى الاعيان الموهوبه لهما
فهل لا تسمع دعواهم ولا يلتفت اليها والهبة المذكورة صحيحة نافذة شرعا حيث استوفت
شرائطها الشرعية ويمنع الاقارب المذكورون من المنازعة والمعارضة فى ذلك منعا كليا
(اجاب) نعم لا تسمع دعواهم ولا يلتفت اليها والمحال ما ذكر بالسؤال بدون ولاية ولا
وكالة عن الواهبة وحيث استوفت الهبة شرائطها الشرعية تكون صحيحة والله تعالى
اعلم (سئل) فى امرأة وهبت لابن اختها نصف دار وعن قاعة واربعة قراد بطون نصف
قيراط فى مصبغة شائعا جميع ذلك وقبل له ابوه بالوكالة الشرعية الهبة وهو بالغ وقبض
المخصص المذكورة للموهوب له باذن الواهبة بعد اقراره نصف الدار وعن القاعة اقرار شرعا
وقد استولى على المصبغة جميعها حيث كانت لا تقبل القسمة ووضع الموهوب له يده على
الموهوب مدة تزيد على خمسين سنة فهل تكون الهبة صحيحة وليس لورثتها بعد تحقق ذلك
معارضة الموهوب له فيما ذكر بدون وجه شرعى (اجاب) نعم اذا تحقق صدور الهبة المذكورة
مستوفية شرائط الهبة والتام التى من جلتها القسمة فيما يقسم والقبض باذن الواهبة
ويحصل قبض الكل فيما لا يقبلها مفرغا غير مشغول يكون الموهوب ملوكا للموهوب له
فليس لورثتها الواهبة ولا تغيرهم معارضة فى ذلك والمحال فهم بدون وجه شرعى والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل مع ابنة فى معيشته لىكن له اكتساب من ماهية مرتبة له فى خدامته
ياخذها ابوه حسب اذنه له ويصرفها فى شؤونه تبرعا من ابنه له يلهو بها كل ويشرب من
عند ابنة تبرعاً منه وقد تزوجه ابوه من غير طلب منه ودفع مهر زوجته بدون اذنه تبرعاً منه
ايضا والآن حصل له تعب من بقاءه فى معيشة ابنة فانهزل منه فهل اذا اراد الاب
الرجوع فى ثياب ولده التى تبرع به له وقبضها واستعملها باذنه لا يكون له ذلك واذا
اراد الاب ايضا الزامه بما صرفه فى زواجه بدون اذنه من مهر او غيره لا يجب له ذلك كما

جادی الاولی سنة

١٢٨٤

١٩

ان الولد ليس له مطالبة أبيه بما استولى عليه من ماهيته وصرفه في شئ من نفسه باذن
 ابنه تبرعا (أجاب) ليس لكل من الاب والابن الرجوع على الآخر بما تبرع به له على
 الوجه المسطور اذا القرابة مانعة من الرجوع في المبة بعد تمامها كالملاك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل وهب حال حياته وصحته لاحد اولاده البالغ ربع شابة جاموس ونهجة
 كاملة وأربعة أصح من نحاس وانجر او دستا ووهب أيضا لابن ابنه البالغ ربع شابة جاموس
 وقبل كل منهما ما ووهب له وقبضه حين ذلك ووهب أيضا لابن آخر له نصف جل ونهجة
 كاملة وأربعة أصح من نحاس ودست نحاس وثلاث قصص خشب وقبل الموهوب له
 المذ كور ذلك وقبضه حين ذلك ولا واهب المذ كورين فان لم يهب لهما شيئا من ذلك
 لكونه جهزهما سا بقا من ماله تبرعا ثم بعد مضي أربع سنين توفي الواهب عن ورثته
 فاراد بعض الورثة ابطال المبة وقسمة الموهوب بينهم جميعا بالقرينة الشرعية فهل اذا
 ثبتت المبة المذ كورة بالبنية الشرعية حال صحته مع القبول والقبض الشرعيين عن طوع
 واختيار بالوجه الشرعي لا يكون ذلك تركه عنه ولا يقسم بينهم بل يختص بذلك
 الموهوب لهم (أجاب) اذا ثبتت المبة المذ كورة حال صحة الواهب واختياره مستوفية
 شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بل يختص
 به الموهوب لهم وليس لبعض الورثة معارضة الموهوب لهم في ذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وتبرع بأشياء من عقار ومنقولات وغير ذلك لابنه
 البالغ العاقل الرشيد وقبض الابن ذلك منه وحازة قبضا وحيازة شرعيين وكل منهما
 بحال الصحة والسلامة فهل اذا مات الواهب بعد مدة عن ابنه هذا وعن ورثة آخر ارادوا
 معارضة الموهوب له ومنازعته فيما ووهبه له والده ويريدون أن يجعوا لوالد ذلك ميراثا عن
 مورثهم ويطلبون ابطال هذه المبة لا يجابون لذلك حيث صدرت له من أبيه تامة
 وهو بحال صحته وسلامته وتكون ملكا للموهوب له خاصة والحال هذه ويمنع باقي الورثة
 من المعارضة والمنازعة لولد الميت الموهوب له في هذه الحالة المذ كورة (أجاب) اذا تمت
 المبة بالقبول والقبض الشرعيين حال صحة الواهب ولم يكن في الموهوب شيوع يمنع صحة
 المبة وثبت ذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب وليس لباقي الورثة
 معارضة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من
 أصحاب الوجاهة والمقام تزوج امرأة كذلك معلومة زواجا شرعيا وزفت اليه ثم في ليلة
 الزفاف دفع لها دوس الماس لكشف وجهها على سبيل المبة والقليل لها وسلمها لها
 في حال صحته وتغاذ أقواله الشرعية فقبضته منه وحازته لنفسها ثم بعد ذلك هلك ولم يبق
 له وجود عندها ثم بعد مدة أربع سنين قام يطلب منها الدوس المذ كور ويريد الرجوع
 في ذلك فهل والحال هذه حيث تحقق ما ذكر لا يكون له الرجوع عليها ويمنع من
 منازعتها ومعارضتها في ذلك منعاً كلياً (أجاب) اذا تحقق غلبك الزوج زوجته الدوس

جادی الثانية

١٢٨٤

رمضان

١٢٨٤

٩

محرم

١٢٨٥

٢١

المذكور على الوجه المخطور لا يكون له الرجوع عليها به لاسيما بعد هلا كه حيث تم التملك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صرف من ماله على عمارة منزل لولده وزوجته باذنهما مبلغا ثم أشهد على نفسه وهو بمحال صحته بأنه وهب له ما جسيع ما صرفه في ذلك سواء كان كثيرا أو قليلا وتبرع به لهما تبرعا خالصا غير معال بشئ ومات وله ورثة آخر فهل لا يكون لباقي الورثة معارضة فيما ذكر إذا ثبت هبة الدين والتبرع به لمن هو عليه حال صحة الواهب واختياره بالوجه الشرعي (أجاب) هبة الدين ممن عليه الدين صحيحة إذا استوفت شرائطها وتكون ابراء عنه فإذا ثبت بالوجه الشرعي ما ذكر وكان حال الهبة والاختيار لا يكون لباقي الورثة المطالبة بشئ من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل وهب لابنه قطعة أرض براح محدودة بمحدد ودار بعة وقبضها الابن المذكور منه وحازها حيازة شرعية في حال صحة الواهب وسلامته فهل يتم التملك والهبة بذلك لاسيما وقد بناها الموهوب له وصرف في بنائها مبلغا من ماله وسكن فيها وانتفع بهامدة تزيد على خمس وعشرين سنة (أجاب) إذا وجد الإيجاب والقبول الشرعيان وقبض الموهوب فارغا غير مشغول بأذن الواهب بعد مجلس الهبة أو في مجلسها ولو بلا إذن حال صحة الواهب واختياره يتم التملك فيما ذكر للموهوب له ولا يكون تركه عنه بعد موته بل يختص به الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من بيت مال مصر ومعها سند هبة مضمونه بمجلس الشرع الشريف المنعقدة بناية شبراريس البحيرة في غرة ربيع الآخر الذي هو من شهر رخصة تسعة وستين ومائتين وألف من هجرة النبي عليه الصلاة والسلام بحضرة فلان وفلان قد وهب من ماله الخاص بنفسه الرجل العاقل البالغ الرشيد الحاج محمد أغا جولاقي ابن المرحوم شاكرا فأكمل عهده شبراريس ومحلا بولاية البحيرة ببيتة الذي في مصر السكاكين بدرب السلطان الحنفى وذكر فيه حدوده وزوجته المرأة بنيه هبة شرعية من غير ثواب ووهب لها أشياء معينة من المنقولات ذكرت فيه أيضا وقبلت زوجته المذكورة الهبة المذكورة وصارت تنصرف في الأشياء المذكورة تصرف المالك في أملا كه من يبيع وشرا وغير ذلك بلا منازع لها ولا معارض وذلك بحسب ما وقع من الزوج المذكور وهو يكامل الاوصاف الحميدة المعسرة شرعا هبة شرعية بإيجاب وقبول بدون اكراه ولا اجبار عليهما في ذلك ومضمون الافادة المذكورة ينظر هذا الاعلام بطرف حضرة الاستاذ مفتى السادة الحنفية ومن بعد احاطة علم حضرته بما تلون فيه من الهبة بكرم بالافادة عن المحكم الشرعي هل جائز ومعتبر ما فيه ويعول عليه حيث كان عمدة ادارة الهاكم في الاقاليم قبل ترتيب الهاكم من طرف المبرى أو كيف الحال (أجاب) الهبة من المسالك فيما يملكه حال صحته لزوجه بدون اكراه تكون معتبرة شرعا عند القبول والقبض الشرعيين بلا مانع فإذا تحقق مضمون الاشهاد المذكور وجد القبول الشرعي من الموهوب لها بأذن

١٢٨٥

١٨

جادی الاولی

١٢٨٥

١٧

ذی الحجة

١٢٨٥

٢٨

الواهب ولم يوجد مانع يتم ملكها الموهوب لها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارادة
من مضمون المال مضمونها الماتاشر لمحضرة تكم على الاعلام الذي وجد به المرأة بنبه
بهية اشياء ومنزل كائن بالمهر وسته لسان قبل زوجها المرحوم محمد أفاض لاق بقصد
نظره والافادة مما يقضى به المحكم الشرعي في ذلك وردت الافادة شرعا عليه في ٢٧
ذى الحجة سنة ١٢٨٥ بان المبة من المالك فيما يملكه حال صحته لزوجه بدون اكره
تكون معتبرة شرعا عند القبول والقبض الشرعيين بلا مانع فاذا تحقق مضمون الاشهاد
المذكور ووجد القبض الشرعي من الموهوب لها باذن الواهب ولم يوجد مانع يتم ملكها
لما وهب لها وقيدت هذه الحادثة في ترجمة المبة في التاريخ المذكور ثم قال تصادف تقديم
انها من المرأة المذكورة بالتماسها تعيين معاون يتوجه معها الى مديرية البحيرة لتحقيق
ذلك عن يده بمحض رؤا الشهود لانهم موجودون فيها وبناء على ذلك قد صارت تعيين أحد
المعاونين وكتب الى المديرية بما لزم وأرسل اليها أوراق القضية فوردت منها الافادة
بتاريخ ١٤ الجاري بانه حضر من الشهود نفران وصار احضار قاضي أفندي
الولاية ومفتي أفندي المديرية عند حضرة وكيل المديرية وعن يد معاون بيت المال وناشر
التقاضى أفندي باستجواب النفرين وأخذ شهادتهما وسلمت له الاوراق وقد كان وعن يد
الجميع أخذت شهادة النفرين المذكورين في ورقة وختم عليها من القاضي والمفتي
والمعاون ولما نظرت وجدت مطابقة لما في الاعلام وحيث مقتضى الحال لنظر هذه
الشهادة بعارف حضر تكم لزم تحريره ثم لم من بعد نظرها الافادة اما بانه بما يكفي الحال
أو يلزم تحرير اعلام شرعي بذلك ومضمون الاشهاد المذكور حضره يدوان مديرية
البحيرة بقدمه نور الرجل الرشيد عيسى عبد الباقي المقيم الآن بناحية شبراريس بولاية
البحيرة ابن عبد الباقي بن عبد الباسط والرجل الرشيد جلي فواز من أهالي شبراريس
المذكورة ابن خليل فواز بن ابراهيم فواز وشهد كل واحد منهما بعد استشهاده قائلًا
اشهد بانه في غرة ربيع آخر سنة ١٢٦٩ وهب محمد أفاض لاق وكيل عهدة شبراريس
المذكورة ومخلص بولاية البحيرة ابن المرحوم شاكرا أفاض حال صحته وكامل عقله ونفاذ
تصرفاته شرعا طائعا لزوجه بنبه هذه الحاضرة بالجلس وأشار اليها بيده جميع بيته
السكان بمصر المهر وسته بدرج الحنفى الهدود البيت المذكور بمجدود أربعة ذكرا هاولم يعرفوا
أصحابها تعريفا كافيا وزجي طنجيات وبنديقة وسيغاوار بع حلال باعطيتهم انخاسا الى
آخر ما قيل بهيته الى أن قال الاملوك جميع ذلك لهدم أفاض لاق المذكور بدون مقابل
هبة صحيحة شرعية بايجاب منه وقبول منها شرعيين وسلم محمد أفاض الواهب المذكور جميع
الاعيان الموهوبين المذكورة لزوجه المرأة بنبه هذه الموهوب لها المذكورة فاستلمتها
منه ووضعت يدها عليها تسليما ووضعها شرعيين بلا مانع باذنه لها هذا ما يعلمه كل منهما
وئش - هده (أجاب) تحقق المبة المذكورة المصرح به في جوابنا السابق انما يكون بعد

دعوى صحيحة شرعية من خصم على خصم شرعيين وشهادة شرعية مع بيان المدعى
والشهود به في الدعوى والشهادة بذلك الحدود والمعتبرة في الدقار والاشارة الى المنقول ان
كان قائما وبيان جنسه ووصفه ووزنه في المثل أو قيمته في القيمي ان كان هالكا
والحكم من القاضي بعد تزكية الشهود ويمين الاستظهار ولم يوجد شيء من ذلك والمحال
هذه عند وجود الشهادة الصورية المشار اليها فلا يكون ماذكر كافي في الاثبات الشرعي
وهذا عند الانكار والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر
بتاريخ ٢٥ ربيع اول سنة ١٢٨٦ عن الحكم الشرعي في هبة بناء على أرض محتكرة
من قبل مالكه هل تصح أم لا (أجاب) هبة البناء القائمة على الأرض المحتكرة
لا تغيد الملك الا اذا سلطه الواهب على نقضه ونقضه واستلمه على ما عليه المعول والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وبنت وأخت شقيقة وترك
ما يورث عنه شرعا وقبل موته وهب لابن أخيه البالغ المالك سيفا ولم يقبضه الموهوب
له حتى مات فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة بدون قبض الموهوب له في حياة الواهب
ويكون ميراثا لورثته وللزوجتين أخذ مؤخر صداقهما من تركته الميت مقدم على
الميراث وعلى الوصية ويكون القول قولهما فيه ان وقع اختلاف فيه (أجاب) اذا لم
تقبض الهبة حال حياة الواهب الى أن مات يكون الموهوب تركته عنه يقسم بين ورثته
الواهب ولا حق فيه للموهوب له لعدم تمام الهبة من البالغ المكلف بدون قبض ومؤخر
صداق الزوجتين مقدم على الميراث والوصية بعد تحققه كسائر الديون واذا حصل
اختلاف في مقداره فالقول للزوجة الى تمام مؤخر مهر المثل عند عدم اليقينة والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا كبيرا وفيه فراش ونحاس وغير ذلك يقبل
جميع ذلك قسمة الافراز قسم جميع ذلك قسمة افراز وهو في حال صحته وسلامته ووهبه
لعتقائه البالغين ودفع لكل واحد منهم ما وهبه له بعد قسمته وافرازه وحده لكل
واحد نصيبه في ذلك المكان وقبل كل ما وهب له ووضع يده عليه وخرج المالك
المذكور من المكان المذكور بعد تسليمه للموهوب لهم فيير مشغول بامتعة الواهب
ومكث خارجه في مكان آخر مدة شهر ثم بعد ذلك رجع الواهب المذكور الى المكان
الموهوب لعتقائه المذكورين ومكث فيه مدة من الايام ثم مات عن وارث أراد ان
يجعل الهبة المذكورة تركته عنه فهل والحال هذه اذا ثبت العتق المذكورين الهبة
المذكورة بالبنية الشرعية تكون صحيحة نافذة ولا يكون للوارث ابطالها بعد ذلك اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت العتق المذكورين الهبة لهم من قبل
معتقهم حال صحته مستوفية شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي ولم يوجد هناك مانع
يقضي لهم بها والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم بيتان صغيران
لا قبلان القسمة بالا فراز وهب أحدهما لثلاثة نصيبه منها لباقيهم فهل تكون هبته

٢٦ ١٢٨٦

جمادى الاولى ٢٧ ١٢٨٦

جمادى الثانية ١٢ ١٢٨٦

ربيع الاول سنة
١٢٨٧ ١٥

ذى الحجة
١٢٨٧ ١٦

شعبان
١٢٨٨ ٢٤

رمضان
١٢٨٨ ٢٣

لهم صحيحة والحال هذه (أجاب) لا تعلم صحة هذه المبة أو عدمها من هذا السؤال فيقال ان استوفيت المبة المذكورة شرائط الصحة والازوم صحت ولزمت والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في أخوين مالهما أبوهما بقرة فاستلها كل منهما منه وبقيت عندهما سنين انتجت فيهما نتاجا فآراد الاب الآن نزعها مع نتاجها من مالهما ونزع الدار التي هما فيهما لو الحال ان الدار مالهما بالشرع من مالهما الخاص بهما فهل والحال ما ذكر لا يكون للاب معارضة ابنه المذكورين في البقرة ونتاجها ولا في الدار المذكورة أيضا والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت تملك الاب البقرة المذكورة لولديه المذكورين مستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي لا يكون له معارضتهما فيها ولا فيما نتج منها به - وذلك بدون وجه شرعي كما انه لا معارضة له معهما في تلك الدار التي اشترياها لانفسهما من مالهما الخاص بهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاهل اولاده قدرا معلوما من الدراهم في حال حياته وصحته وقبل الولد المذكور المبة وقبضها وهو بالغ رشيد وصارت في حياته وتصرف فيها حتى غت فهل والحال هذه حيث كانت المبة المذكورة صحيحة شرعية ثابتة بالوجه الشرعي لا يكون للواهب المذكور الرجوع فيها ولا لاحد من ورثته من بعده كذلك وينبغي المنازع فيها بدون وجه شرعي (أجاب) المبة المذكورة بعد تمامها من الاب لابنه لا يكون للواهب ولا لاحد من ورثته بعد موته الرجوع فيها لوجوب المانع من الرجوع وهو القرابة المهرمية وكذا الاستملاك فليس لاحد من ورثته الرجوع فيها وهو له في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف جاموسة مشتركة بينه وبين رجل آخر موضوعة تحت يد الشريك الآخر فوهب النصف المملوك له لزوجه لما طلبت ذلك منه ولم تقبض الزوجة النصف المذكور واستمرت الجاموسة بتمامها تحت يد الشريك الآخر فهل لا تتم المبة المذكورة بدون قبض ويكون للواهب الرجوع فيها وهبه لزوجه قبل تمامها واذا رجع يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب (أجاب) لا تتم المبة بدون قبض من الموهوب له للموهوب في مجلس المبة أو بعده باذن الواهب فاذا لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب وله الرجوع فيه ولو كانت المبة من أحد الزوجين للآخر لعدم تمامها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الرزامة مضمونها بندي لاسعادتك من ضمن ما هو مقيم بدفاتر الابعاديات بدويان الرزامة عشر وون فدانا كائنة بناحية شرويدة التابعة لمديرية الشرقية بحوض قطعة القصالي يحصرها حدود اربعة اهلها اعرابي قطعة سليم الفتي والنثر في قطعة سلامة عهرو القبلي القصر ودائر الناحية والبحري بحرم ويس بمقتضى تقسيم طوباني مؤرخ ٢٠ رجب سنة ١٢٣٠ باسم حسن اغا باطنة والآن وردت افادة من السيد باشا باطنة ولده متضمنة انه في سنة ١٢٠٥ صارت مبة ذلك وخلافه اليه من قبل والده بمقتضى حجة من محكمة زنگنه ولم يطلب

تحرير تقسيط بذلك باسمه في المدة الماضية من وقتها للآن اتكالا على الحجة المذكورة
 وانه لداعي تلبية المقابلة الآن ولزوم التناشير عنها بالتقسيط يرغب اخراج تقسيط باسمه
 لوقوع التناشير عليه بدفع المقابلة وارسل الحجة المذكورة للاطلاع عليها ولدى الاطلاع
 على الحجة تراهي لزوم نظرها بطرف سعادتك حتى اذا نظر شرعا ثبوت التملك لسعادته
 بمقتضاها يكرم بالافادة لا اعتماد تحرير التقسيط اللازم لسعادته على موجبها فبناء عليه
 لزم تحريره لسعادتك والحجة بيد من حضرها للاطلاع عليها والافادة بما يقتضيه الشرع
 الشريف (اجاب) علم ما بافادة الرزامة والجواب انه بالاطلاع على الحجة الهيكلي عنها تبين
 منها انها محررة من نائب الشرع بناحية زناكون بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٦٥
 متضمنة اشهاد شيخ العرب حسن بن شيخ العرب سليمان اياظة بمعية جميع عقارات من منازل
 واطيان وخلافها من جملتها الاراضي تعلقه الكائنات بناحية شرويدة الداخل في ذلك
 مبلغ العشرين فدانا الرزقة المعطاة له انعاما بموجب التقسيط الديواني المشمول بالحق
 والعلامة ولم يبين بتلك الحجة محل الرزقة في أي حوض ولا حدودها ولا تاريخ التقسيط
 الموضح بافادة الرزامة ماذ كرفيها قصور نمذ كربا الحجة المذكورة كورة حصول القبول
 والقبض والشرائط المضعة للهبة فاذا توفى الواهب المذكور وعن ورثته من جملتهم
 الموهوب له فان صدقوا جميعا على صحة الهبة المذكورة من مودتهم لسعادة الباشا ولده في
 هذه الرزقة المعينة بافادة الرزامة وانها هي المذكورة بهذه الحجة ووضعت الحدود ثبت
 الملك لسعادته فيم ويجري ما يقتضي لتحرير التقسيط باسم سعادته بالتطبيق للاصول
 المتبعة في مثل ذلك وان لم يصدق وافعلى مدعى الهبة الا ثبات فان ثبت دعواه بالوجه
 الشرعي يقضى له بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزامة بما مضى منه
 نبدي لسيادتك انه بناء على ما سبق وردده من سعادتك بتاريخ ٢٩ شوال سنة ٨٨
 باحدى الاوراق المتعلقة بمعية الابعادية للسيد اياظة باشا تحرير المديرة الشرقية بالاجراء
 أمرتم والآن وردت افادة المديرة ومعها الاعلام شرعي تحرير من محكمة الزقازيق بتاريخ
 ٤ ذي الحجة سنة ٨٨ هاهو رسول لطرف السيادة رجاءنا الاطلاع عليه ومتى وجد كافيا
 في انتقال الملك الى الباشا المشار اليه يكرم بالافادة لتحرير التقسيط اللازم على موجب
 (اجاب) مقتضى معلومات الرزامة وقيوداتها وافادة السيد اياظة ان هذه الابعادية
 المطلوب تحرير تقسيط عنها باسم سعادته كانت جارية في ملك المرحوم والده حسن أغا
 اياظة حسب التقسيط المؤرخ ٢٠ رجب سنة ١٢٦٣ المعين به «وضها وحدودها
 والباشا الموصى اليه يريد تحرير التقسيط بها باسمه لا يولتها اليه بالهبة من قبل والده
 المذكور مستشهدا على ذلك بحجة الهبة المؤرخة غرة رجب سنة ١٢٦٥ التي اقيمت
 عنها سابقا من هذا الطرف انه بالاطلاع عليها وجد بها قصور واجمال وانه اذا توفى
 الواهب المذكور عن ورثته من جملتهم الموهوب له وصدقوا جميعا على صحة الهبة المذكورة

من مورثهم وأوصوا الحدود بثبوت المالك فيها ويجري ما يقتضى لتحرير تقسيمها باسمه
 بالتطبيق للأصول المتبعة الخ وهذا الاعلام الوارد بحتم نائب مديرية الشرقية المؤرخ ٤
 ذى الحجة سنة ٨٨ لم يذ كرفيه تصديق الورثة على صدور الهبة من المورث المذ كور
 وصحة الباشا المذ كور بل صدق بعضهم ووكيل الباقي بعد ثبوت انحصار ارث المورث
 فيهم حسبما تضمنه الاعلام المذ كور وعلى كون الرزقة المذ كورة ملكا للباشا المشار اليه
 خاصة ولم يتعرضوا فيه الى انتقالها اليه بالهبة الصحيحة عن مورثهم المحرر باسمه التقيط
 ليد كر بالتقيط الذي يراد تحريمه انها انتقلت اليه بالهبة من والده المذ كور حسب جهة
 الهبة المحكي تاريخها أولا واعلام التصديق الصادر من الورثة فالذى كان ينبغي مراعاة
 لا يقال تلك الرزقة للباشا المسمى اليه بالهبة من والده ان يتحرر التصديق من الورثة على
 الوجه الذى أشرنا اليه بجوابنا الاول المؤرخ ٢٩ شوال سنة ٨٨ المسطر فى كتاب
 الهبة من هذه الفتاوى فى هذا التاريخ وان كان تصديق المذ كورين يجريان تلك الرزقة
 فى ملك الباشا المشار اليه جهة عليهم بواخذون بموجبها والله تعالى أعلم (سئل) فى
 رجل اشترى حلياً وألبس زوجته اياه على قبول الزينة ووهب لولده القاصر عبدان فى
 مرضه وقبل له فى مرضه المذ كور وتوفى فيه مع كونه أشهد بعض الورثة الذين لم يهب لهم
 على الهبة المذ كورة ولم يوجد منهم اجازة مطلقا لاقبل الموت ولا بعده فهل يكون الحلى
 والعبد المذ كوران تركه بعد الموت (أجاب) اذا كان الحلى المذ كور ملكا للزوج
 المرفوع ولم يثبت تملكه لزوجته بطريق شرعى يكون تركه عنه يقسم بين جميع ورثته
 بالغرض الشرعية كان العبد الموهوب من قبله لولده القاصر فى مرض موته تركه
 عنه عند عدم اجازة باقى الورثة بعد الموت اذا لم يثبت بطريق شرعى كون الهبة فى غير
 مرض الموت اذا الهبة فى مرض الموت لاحد الورثة كوصية له ولا وصية لوارث الا بالاجازة والله
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى أحد عشر قيراطا من دار لبنته القاصرة ودفع
 لها الثمن من ماله متبرعا وما بقى من الدار ملكا له فهدمت الدار المذ كورة بخلها وصارت
 ساحة مماوية فبنى الرجل المذ كور جميع الدار وصرف مبلغا فى عمارتها من مال نفسه
 متبرعا بما أنفقته فى حصص بنته المذ كورة فى حال صحته ونفاذ تصرفاته الشرعية فهل
 والحال هذه اذا ثبت التبرع المذ كور بالوجه الشرعى ومات الرجل المذ كور بعد سنين
 ليس لورثته الرجوع بعد موته فيما تبرع به لبنته المذ كورة من الاتفاق على عاوة
 نصيبها كتبرعه بثمن تلك الحصص ويمنع المنازع والمعارض فى ذلك منعاً كلياً بدون وجه
 شرعى (أجاب) نعم ليس لورثة الاب الرجوع على بنته بما أنفقته على عمارة نصيبها فى
 تلك الدار تبرعاً لها كالثمن الذى تبرع بدفعه عنها والحال هذه بدون وجه شرعى والله
 تعالى أعلم (سئل) بافادته من الرزامة مضمونها قوجه أجدأنا كان تقدم منه عرض
 للاعتاب البركة فى سنة ١٢٤٧ بالتماس الاحسان عليه بخمسين فدأنا رزقه بلا

١٢٨٩

٣

ربيع الثاني

١٢٩١

٢٨

مال من اطيان مينة السیرج قلیو بسة لزراعتها اشجارا وصدور على عراضه المرقوم أمر
عالی فی ٦ شوال سنة ١٢٤٧ باجابة التماسه و ذکر فی الامر المشار الیه انه بعد
اخراج السند اللازم لهما بصیر ادخالهما فی الوقف وعلى مقتضى ذلك تحرر له بها تقسيط
فیه شروط ایقاف کما فی الصورة المرفوعة طیه بدون أن يتوضح فیه صدور وقفية
شرعية من الاغا المومى الیه بذلك وبعد هذا فی سنة ١٢٥٨ صدر امر عال بان كافة
الاطيان التي اعطيت رزقة بلا مال لمحد التاریخ المذکور والتي تعطى بالشروط المذکور
من بعدها تكون أربابها ما ذونین فیم بالبیع والشراء والمبة والاعطاء على الوجه
الشریعی وان یصیر بتبدیل التقاسیط القديمة بغير بیان شرط وسبب من الاسباب ووجه
من الوجوه وبناء على ذلك حصل من الاغا المومى الیه هبة وتملیک تلك الاطيان الى
زوجته فی سنة ١٢٦٣ وحکم بفضة تلك المبة شرعا بمقتضى حجة تحررت بها فی سنة
١٢٦٤ وصارت فی حیازتها من وقتها وعلى مقتضى ذلك تطالب بتحریر التقسيط
اللازم باسمها وقد صدر اذن المالية بتحریره بعد استقنا حضرتم عن عدم اعتبار هذا
الوقف شرعا واعتماد الحجة المهررة للزوجة المذکورة للناسبات المحکی عنها فلم شرحه
لسعادتهم لکی بعد الاطاعة بهذه الشقة ومرفقاتها یکریم بالافادة عما یراهی وقد زیدت
هامش على الصورة المذکورة مضهونها الاطيان المذکورة هی فی الاصل معطاة الى
المومى الیه رزقة بلا مال وما أشیر بالامر العالی الصادر بالاعطاء أن یصیر ادخالها فی الوقف
بعد اخراج السند اللازم لهما بمقتضاه الرخصة الیه بايقافها وشروط الايقاف التي
وجدت فی التقسيط المهرر له فی ذلك الوقت لیس موضعها فیها ان ذلك مبني على وقفية أو
مکاتبه صدرت منه وباستخراج الاوراق التي انبني علیها تحریر التقسيط المذکور لم یوجد
فیها دلالة على شیء من ذلك فلهذا وما صدر به الامر العالی فی سنة ١٢٥٨ وما صار من
المبة بعد ذلك تؤمل الافادة عن حکم الشریعی وصورة الامر العالی المشار الیه وصورة
الاقتا السابق اعطاؤها من مقتی الاحکام فی مثل هذا مرسلان من طیه مع باقي
الاوراق للاطاعة والتکریم بالافادة (اجاب) علم من هذه الافادة ان تلك الاطيان
هی فی الاصل معطاة الى المرحوم قوجه اجدأغا المومى الیه رزقة بلا مال وان ما أشیر بالامر
العالی الوارد صورته مع استدعاء المومى الیه الصادر بالاعطاء بان یصیر ادخالها فی
الوقف بعد اخراج السند اللازم لهما بمقتضاه الرخصة الیه بايقافها وشروط الايقاف
التي وجدت موضحة بالتقسيط المهرر له بذلك الوقف لیس موضعها فیها ان ذلك مبني على
وقفية أو مکاتبه صدرت منه وباستخراج الاوراق التي انبني علیها تحریر التقسيط
المذکور لم یوجد فیها دلالة على شیء من ذلك واذا کان الامر كذلك فبناء على صحة التملیک
الی من اعطيت الیه تلك الاطيان وعدم صدور الوقف من قبله ولا من قبل المعطى قبل
صدور الاعطاء منه تكون تلك الاطيان مملکان اعطيت الیه وتصح هبتها من قبله

لزوجته حال صحته ونفاذ تبرعته الشرعية ولا اعتبار بمجرده تحرير التقييد من ديوان
الرزامة بلفظ الايقاف على هذا الوجه والجمال ماذ كحيث لم يصدر ايقاف من
المعطي له ولا من نائبه ويكون المعول عليه في هذه الحال المحبة المهررة بالمبة للوهوب
لماحيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثلاث حصص في دار قابلة للقسمة
وباقها لالاخيه اش- فتمها فطلب ذلك الاخ من أخته المذ كورة ان تهب حصتها لابنه
البائع الذي في معيشته فوهبته له بحضرة ماذون الناجية وكتب بذلك وثيقة غير معجلة
واستمرت الواهبة واضحة يد على الدار المذ كورة من غير قسمة ولا افراز مذة حتى
ماتت الواهبة عن ابنها فطلب ذلك الابن أخذ ثلاث الحصص ميراثا عن أمه فنعاه من ذلك
متعللين بالمبة المذ كورة فهل اذالم تقسم تلك الحصص الموهوبة ولم تسلم للوهوب له
تكون المبة غير صحيحة وتكون ميراثا عنها لابنها المذ كور (أجاب) لا تتم هبة المشاع
القبيل للقسمة بدون افراز وقبض شرعيين فاذا تحقق ان الدار التي منها الحصص
المذ كورة قابلة للقسمة الافراز صدرت المبة في حصص تلك المرأة لابن أخيها المذ كور
البائع وقت المبة ولم يقبض الموهوب له تلك الحصص ولم تفرز بل استمرت الواهبة واضحة
يدها عليها الى أن ماتت تكون هذه الحصص ميراثا عن الواهبة لورثتها ولا يكون
للموهوب له معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
بيت مال مصر مؤرخة ١٨ رمضان سنة ٩٠ مضمونها طلب افادة الحكم الشرعي
في صورة السند الاتي فذكره بناء على طلب المالية وصورة السند المذ كور انه في يوم
السمت ٢ جاد آخر سنة ٨٢ اقرت واعترفت وأشهدت على نفسها دون غيرها
فلانة معتقة الحاج محمد علي باشا كافل الديار المصرية الاشهاد الشرعي وهي
باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا انها دبرت مما ليكها بيضا وجبوشا وسودا ذ كوزا وانانا
ايكونوا معتقين بعد وفاتها لا يبيع فيهم ولا شر او قد وهبت وتبرعت لهم بجميع متاعها
من قليل وكثير وجليل وحقيق بالغاما ببلغ هبة شرعية فيلزمهم تجهيزها وتكفينها
وموارثها في رسمها أسوة أمثالها وذلك على ما يبين فيه فالنصف من متاعها يفرق على
معاينة حبوشا وسودا ذ كور وانانا بالسوية بينهم والثلث من ذلك يعطى لجارياتها
البيضا حسن ملاك التي في منزلها والسادس باقى ذلك يعطى لجارياتها البيضاء فلانة التي
تزوجت خارجا عن منزلها وان متاعها قد جعلته ملاك لعنقائها بالمبة الشرعية في حال
حياتها من دون خلاف واذا وقع بها امر الحق يصير تجهيزها وتكفينها وسائر مصروفاتها
التي تلزمها ولذلك فوضت أمرها الى معاينة تها وحيث ان متاعها جميعه صار ملاك
لعنقائها وقصد دها بذلك نفاذ ماذ كرهه من دون معارضة احد من الناس وانها قصدت
به ثواب الله تعالى ليكون صدقة جارية في الدارين لها وقد أقامت الجناز المكرم
الحاج عبد الغفار حلمي أفندي وكيلنا شرعيا وفوضت أمرها اليه لنفاذ ما كتبه الى

سنة رمضان

٢٣ ١٢٩٠

ذى الحجة

١٨ ١٢٩٠

مهرم

١٨ ١٢٩١

معاينة حكم ما ذكرته اعلام العدل بينهم وحسن المناظرة لهم كما يراه الافندي الموصى اليه من المصلحة في ذلك والغبطة الوافرة وذلك حسب اقرارها واعترافها بذلك بالجلس على يد بيعة من المسلمين يشهدون بذلك والله خير الشاهدين (اجاب) بنظر صورة السند المذکور المضمن هبة الواهبة المذکور التي دبرت مما اليكها جميع امتعتهم لم تظهر صحتها شرعا اذ لم يكن المصدر منها وصية لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البالغة من رجل آخر ومالكها امتعة من ماله حال صحته جهزها بها وجعلها في مكان مخصوص في منزله ثم دخل بها زوجها في ذلك المكان واستمر معاشرهما الى ان مات أبوها عنهما وعن ورثة غيرهما قصر وبلغ فهل اذا ثبت تمليك الاب تلك الامتعة لبنته البالغة المذکور وقبضتها وحازتها بعد قبولها حال صحته ونفاذ تصرفاته لا تكون تلك الامتعة تركه عنه وتكون خاصة بالبنت المذکور كوردة اذا تحقق ما ذكره الوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق في ما هو مسطور بالسؤال لا تكون تلك الامتعة تركه عنه عن المتوفى المذکور وتختص بها البنت المذکور كوردة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال باقادة في ١٦ محرم سنة ٩١ مضمونها توفي المرحوم عمر باشا حافظ عن زوجته وبنتيه ولد قاصر منها ومن غيرها وصا وصيبت تركته في مصلحة بيت مال سيكندرية ولد احمى مدنيونية التركة في مبلغ نحو الالف واربع مائة جنيه انكليزي لشخص أورباوى يدعى الخواجه يوسف نسيم النصيري ولم يوجد في التركة تقوديجرى السداد منها للخواجه المذکور كان عرض عن ذلك للداخلية وصدر أمرها بصرف ما يكون محصورا التركة من مقصلات الايراد لغاية الآن وينظر لما يكون خليا من التداعي من عقار او اطميان او خلافه من تعلقات التركة فيجربى بيعه وسد اديا بقى حق الخواجه المذکور و بناء على ما ذكره رتللك المصلحة بالا اجرا هكذا والآن ودر شرحها المؤرخ ٦ الجارى بان الذي صرف للخواجه مبلغ ٣٦٥٥ و ٢١ قيمة الذي كان محصورا للتركة في المصلحة وان الحال من التداعي من العقارات والاطمیان هي اطميان مدير به البحيرة ونصف الجنيينة المكاثنة بسيكندرية المقتال عنها يوم الوفاة أنها موهوبة لابن أنى المرحوم وحيث ان تلك الاطميان الخالية التداعي بها ان عنها لا يبقى بياقى مطلوب الخواجه المذکور رفقة تضى الحال لبيع نصف الجنيينة المحكى عنها أيضا وان قبل بحصول الهبة فيها لابن أنى المرحوم لانه علم من سياق عبارة هذه المسألة ان تلك الهبة لم تكن ثابتة بل المحاصل مجرد قول عن كافر حاضر في يوم الوفاة سيما والموهوب له ما وضع يده عليها ولا حصلت منه مطالبه ولا تداع فيها فضلا عن عدم تحقق قبوله وحيث ان ذلك مما ينظر فيها بطرف سياد تسكم قبل التصريح ببيع نصف الجنيينة المحكى عنها لزم فخر بره لحضرتكم بقصد الافادة مما يقتضيه الحكم الشرعى (اجاب) بما لعله افادة حضر تسكم هذه فهم انه قبل وقت وفاة المتوفى ان نصف الجنيينة موهوبين

المبالل لابن أخيه لكن لم تتضح كيفية صدور الهبة المقال عنها فان كان الذي صدر من
 المالك هبة وتعليك في حال حياته لابن أخيه البالغ وقتها في حصة شائعة في تلك الجنيته
 وكانت قابلة للقسمه فلا تصح الا بقبول الموهوب له المذ كور وقت الهبة وقبضه الموهوب
 بعد الافراز فلو لم يحصل ذلك الى ان مات الواهب يكون الموهوب تركه عنه يجرى فيها
 ما يجرى في باقي تركه وان كان الواهب المذ كور جعلها هبة له بعد موته فأنها تكون
 وصية ولا يشترط نفاذها الا بقبول الموصى له بعدموت الموصى أو موت الموصى له بعدموت
 الموصى بل ارفع اصرار الموصى على وصيته وكون الموصى به يخسر من ثلث التركة
 والعبرة لدعوى واثبات من يدعي استحقاق تلك الحصة لا لاخبار الغير وقت الوفاة فليست
 في ذلك ولم يتضح أيضاً من هذه الافادة وجوه منقولات في هذه التركة أولاً فان وجدت
 المنقولات يقدم بيعها الوفاء الدين الشرعي بعد نبوته ثم على بيع عقار التركة اذ
 لا يباع عقار تركته في مستحقها فاصر لوفاء الدين الا اذا لم يكن هناك منقولات تنفي بالدين
 الشرعي الثابت شرعاً فيباع من العقار بقدر ما ينفي بالدين بعد المنقولات المذ كورة اذا
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بافاذة في ٢٨ جادى الثانية
 سنة ٩١ بناء على ما ورد اليها من مدير به اسيموط بطلب الاستفتاء من هذا الطرف عما
 يرغبه حضرة مفتي مجلس ومدير به اسيموط الموضح بافاذته التي مضمونها انه بتلاوة
 شرح سعادتك المتضمن الاطلاع على الحجة المستطرة من حضرة نائب الشرع بالساحل
 والافادة بما يقتضيه الوجه الشرعي من اعتماد الحجة أو عدمه وبالاطلاع على الحجة
 المذ كورة وجد فيها ان محمد أحمد عنان من ناحية الاحل اشهد على نفسه انه اعطى
 وملك لولده لصلبه القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة مثمرة قائمة في أرض امير به
 لعمد أحمد المذ كور كما انه وجد فيها انه ملك ولده المذ كور ثلاث نخلات بنزلة عنان الى
 آخر ما فهم لومراجعة كتب المذهب وجد ان هبة التخل بدون الارض لا تصح ولو فصله
 وسلمه جاز لزال المانع وبان التملك يكون في معنى الهبة ويتم بالقبض واذا عرى عن
 القبض والتسليم اختلاف العلماء فيه فمقل يجهز وقيل لا يجهز كما ذكره السيد ط في حاشيته
 على الدر المختار آخر الهبة الى ان قال ولو أقر بالتمليك يجهز فنبت ان التملك يجهز بدون
 التسليم وانه غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وذكر العلامة ابن عابدين في حاشيته على
 الدر المختار من الهبة ان التملك هبة فازيا الى فتاوى السكاك روى كما انه ذكر في تنقيح
 الحمادية في تملك الزوج لزوجه عمارة قائمة في أرض الغير انه غير صحيح وذكر عدم
 صحة هبة الثبر بدون الارض وبسط القول في ذلك كما انه صدر من مشور من الحضرة
 الخديوية بتاريخ ١٩ القعدة سنة ٨٠ مضمونه انه سمع لدينا ان بعض ورثته من
 يكونوا واهبوا أو ملكوا اما كن الى آفاد بهم أو أوزوا جههم أو وزوا جاتهم أو اتبعاهم أو
 نحو ذلك بموجب حج شرعية محررة من الهاكم المحلية منجبة بالهبل المصان يقصدون

بعدم وفاة مورثهم ادخال ما سبق ايها به أو تملكه في حياته من ضمن متروكاتهم التي تقسم
 بأن يدعو ان الذي صار ايها به هو البناء دون الارض وان هبة البناء دون الارض
 محسنة أو غير محسنة لا تصح شرعا الا ان اذن الواهب للوهاب له بنقض البناء ونقضه
 بالفعل وشبهه ذلك من الاقوال التي ينبغي عليها الاشتغال في رؤيتها ووضايع من
 وتعطيل من حصص لهم المبة عن اشغالهم وانه قد علم لدى سعادة ولي النعم من حضرات
 العلماء المحنفة المعبرين في المذهب ان هذه المسئلة وقع فيها خلاف في المذهب وانه
 على سبق الاقتراح وازالة المبة في البناء دون الارض استحسب لا يساعدهم سماع تداعي
 ورافعة من يكون بهذه المثابة متى كان التملك حصل وتحررت به حجة شرعية من
 محكمة من المحاكم المحلية وسجلات السجل المصان الى آخر ما هو مسطور في المنشور
 المنسوخ صورته لكافة الدواوين والقضاة ونواب المحاكم له مل به ومن حيث انه
 حصل عندنا اشتباه في ان التملك غير المبة على ما يفهم من عبارة السيد المذ كورة
 أو ان التملك هو المبة على ما افادة العلامة ابن عابدين وما المعول عليه من ذلك وان
 ما تضمنته هذه الحجة مما ذكر هل يكون داخل تحت المنشور المذ كور وانه يعمل بها
 حيث كانت منجولة بالسجل المصان عملا بالامر الصادر في ذلك أو ان المنشور المذ كور
 موضوعه في خصوص مسئلة هبة البناء بدون الارض التي صدر الاستفتاء عنها من
 حضرات اساتذتنا المحنفة وان انهي عن سماع الدعوى في هبة النخل أو تملكه بدون
 الارض متوقف على صدور منشور آخر في خصوص ذلك وحيث حصل عندنا اشتباه في
 ذلك فقد صار نسخ صورة الحجة المذ كورة ليصير عرضها وعرض ذلك على حضرة استاذنا
 العلامة الامام المصطفى أفندي الديار المصرية ليصير النظر من حضرته في ذلك وما
 يفيد به من الوجه الشرعي بصير اتباعه وليكون دستور العمل في مثل هذه الحادثة
 وفوق كل ذي علم عليم كما هو نص القرآن العظيم (اجاب) تملك النخل المذ كور على
 الوجه المسطور في الحجة الهي عن اجاب حضرة مفتي مجلس ومديرية اسبوط يعتبر هبة
 من الاب لولده فتراعى فيه شرائط المبة الشرعية لقوله في صلب الحجة المذ كورة انه اعطى
 ومالك لولده لصلبه القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة مثمرة فائمة في أرض أمير به الى
 أن قال خاليا عن شوائب العوض والمقابل وبها مش الحجة المذ كورة ومالك ولده
 المذ كور ايضا ثلاث نخلات بنزلة هنان الى ان قال تملك كما خاليا عن شوائب العوض
 والمقابل فقد صرح في التملكين المذ كورين بان كلا منهما خال عن شوائب العوض
 وزاد في التملك الاول لفظ اعطى والعطية هي المبة وهبة النخل بدون الارض لا تتم
 الا اذا فصل وسلم كما صرحوا به وأما ما ذكره السيد الطميطاوي من الخلاف في التملك
 فذلك في التملك المطلق الذي لم يصرح فيه بانه بعوض أو بدون عوض فاصرح فيه
 بانه بدون عوض لحاد ثنائيه هبة فتعتبر فيه شرائطها ولا يجري فيه الخلاف المذ كور

سنة

شوال

وحيث كان موضوع المنشور المحكى عنه يجواب حضرة المفتي المذكور انتهى عن سماع الدعوى والمرافعة في هبة البناء بدون الارض وتحررت به حجة مسجلة فلا تكون هبة التخل بدون الارض كخادم ثنناد اذ لا تحت النهى المصريح به فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد اولاد واهب لكل منهم ماشية من المواشى وعينها وقيل كل واحد من الاولاد وقبض ما واهب لولده حيث كان اولاد الاولاد قاصر بن ثم مات الواهب وبعد ذلك مات بعض المواشى وبقي بعضها فهل لكل واحد ما عين له في وقت

١٢٩١

٢٣

المبة اويكون البعض الباقي لكل اولاد الاولاد (اجاب) نعم لكل واحد من اولاد الاولاد ما واهبه له جده على انفراد لا يشاركه فيه غيره بدون وجه شرعى حيث عمت المبة له بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب لابنه القاصر في حال العهدة بقرة وقبض له ابوه وقبضها باقباض الواهب واشهد الواهب على ذلك شهودا ثم بعد نحو ثلاث سنين مات الجد الواهب عن ثلاثة بنين احدهم ابو الموهوب له فطلب

ربيع الاول

١٢٩٢

٦

الاخران المشاركة في الموهوب به فنهى لايحيان لذلك لكون المبة تغير وارث ولتأمامها بالقبض والاقباض ولكون الراجع غير الواهب (اجاب) نعم لايحيان لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب لاحد اولاده في حال صحته وسلامته قطعة ارض مملوكة الرقبة له مع نخلهما وعيونها وهي معلومة الحد ودون ذلك على يد يمنية من المسلمين وقبل الموهوب له ذلك ووضع يده عليه

جداى الاولى

١٢٩٢

٢٧

باذن ابيه وتصرف فيه مع علم باقي الورثة واطلاعهم على ذلك مدة سنين ثم توفي الواهب فهل اذا ثبت ذلك يكون الموهوب له مال الكمال واهبه والده ولا يسوغ لباقي الورثة معارضته في ذلك (اجاب) اذا ثبتت المبة المذكورة مستوفية شرائط العهدة والتأمام بالوجه الشرعى لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بل يختص به الموهوب له دون باقي الورثة وليس لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) من المجلس الخصوصى بما مضى من الاوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بمائة عشرة افدنة طين كان المرحوم حسين بك جاشورى سابقا حارر بها سند المجتمة في ٢٥ رمضان سنة

ذى الحجة

١٢٩٢

٢٧

٦٦ بانه اعطاها الى معتقه المذعور خورشيد اغا من اطيان الابعادية تعالى الواهب السكائنه باحدى نواحي مديرية الجيزة على تسديل المبة والانعام ولم يتحرر بذلك تقسيط ديوانى ثم في سنة ٦٧ وقف الواهب اطيان الابعادية جميعها ودخل الموهوب في الوقف وتحررت به حجة وقفية محكوم فيها بالزوم الوقف ولم يستبعد فيها العشرة الافدنة وقد توفي الموهوب له بعد ذلك في سنة ٧٥ وتوفى معتقه في سنة ٧٧ ثم في سنة ٩١ صدر اعلام شرعى من محكمة الجيزة بقبول المبة الى آخر ما تضمنه هو والوقفية فيقتضى بعد اطلاع حضر تكمل على الاعلام والوقفية وباقي اوراق القضية أن تقتضوا بالجواب مما تروونه فيها شرعا (اجاب) حيث صدرت المبة المذكورة للموهوب له في العشرة

الافدنة المملوكة الواهب حال حياته ما وصحتها وقبلها الموهوب له وقبضها مستوفية
 شرائط العصة والتام بتاريخ سابق على تاريخ الوقف الصادر من الواهب وثبت
 ذلك شرعا لا ينقذ وقف الواهب فيما وهبه بعد ذلك بدون اذن أو اجازة من الموهوب له
 المالك لذلك بالمبة بل يبطل الوقف في العدة الا فدنة المذ كورة بموتها أو موت أحدهما
 ويكون الموهوب تركه عن الموهوب له حيث لم يحصل رجوع شرعي فيها هذا
 ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الهند
 بالغ عاقل نافذ التصرفات يريد ان يهب ما يملكه من العقار للمملوك له أرضا و بناء
 وأشجارا القابل للقسمه لولديه البالغين أحدهما حاضر معه والثاني غائب عنهما كن
 في هذا العقار ولا متاع لما لك فيه وأراد ان يهب نقوده لا ولاده الخمسة البالغين هم ولاده
 المذكوران وثلاثة غيرهم ذكر وانثيان بالغون أيضا بعضهم غائب عنهم وبعضهم
 حاضر معه لكل قدر معلوم مع تفضيل بعضهم على بعض في العطية فما الوجه الذي يصح
 به المبة في العقار المذكور والنقود والحال هذه (أجاب) المبة للأولاد مع التفضيل
 لا بأس بها ان لم يقصد الواهب الاضرار ولا بد فيهم من الايجاب أو القبول في مجلس واحد
 ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس ولا تتم الا بالقبض السكامل فيما يقسم
 وذلك بقسمه المشاع الموهوب وتسليمه بعدها من قبل الواهب أو مأموره بذلك فيلزم
 في تمام هبة هذا العقار القابل للقسمه للولدين الكبيرين صدور الايجاب والقبول من
 كل من الموهوب لهما والواهب في مجلس واحد مباشرة أو بتوكيل من الجانبيين أو من
 جانب واحد أو من فضولي مع الاجازة الشرعية وقسمه هذا العقار واحتلام كل من
 الموهوب لهما أو وكيله نصيبه بعدها بامر الواهب أو وكيله لو لم يكن في مجلس العقد وكذا
 لا بد مما ذكرناه في هبة النقود لكل من الاولاد الخمسة أي من حصصه من الايجاب والقبول
 في مجلس واحد اما بالاصالة أو بالوكالة مع القبض بعد القسم بامر الواهب أو وكيله لم
 يكن في مجلس المبة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر حاصلها
 المراد معلومية حضرته ما اشتملت عليه الاوراق الواردة آخر الاصلحة بشرح الخاصة
 الخدوية الموضح فيه ارسال السند المحرر من المرحومة نشر بن معتقة المرحوم خليل أظ
 السابق وفاتها عن زوجها وعاصب معتق المعتق من غير شر يك هبة جميع مالها
 لمعتقها حواء وصورة وطلب الافتاء عن ذلك والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي
 (أجاب) صا الاطلاع على السند المحكي عنه الذي من ضمنه ان نشر بن المذ كورة أموت
 بهبة جميع ماتما كنه لمعتقها حواء بهبة شرعية والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك انه
 اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور المبة المذ كورة أو الاقرار بهما من شرين المذ كورة طال
 صحتها مستوفية شرائط العصة والازوم يكون ما وهب ماسكاً للموهوب لهما المذ كورة أو
 فلا وإذا كان ذلك في مرض موتها مع وجود القبض والحيازة حال المبة تنفذ من ثلث

١٢٩٣

٦

ربيع الاول

١٢٩٤

١٤

ما هو مخلف عن الواهبه مما يورث شرعا وتوقف المبة فيما زاد على الثالث المذ كور على
اجازة ورثتها فان اجازوها نفذت في الباقي ايضا والا يقتصر النفاذ على قدر الثالث لانها
حينئذ كوصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده الصغير الذي في حجره
جارية وقبلها عنسه ثم انه زوج الجارية لشخص حيث انه أنفق للصغير فولدت أربع جوار
ولما بلغ الولد طلب الجارية وأولادها من أبيه فامتنع الاب ودفع له جارية من أولادها
فقط ثم مات الاب عنه وعن أولاد آخرين فقتضوا في الجارية وأولادها فالمو هو ب له
يريد أخذها بأولادها وهم يقولون انها تركت من غيرهم ان المبة لم تتم لعدم وجود القبض
بعد البلوغ فهل لا يتوقف تمام المبة على القبض بعد البلوغ وتتم بمجرد عقد الاب حيث
انها مبة للصغير وتكون الجارية ملكا للمو هو ب له والأولاد مملوكة (أجاب) مبة
الاب فيما يملكه من ولده الصغير تتم بمجرد الايجاب بلا توقف على قبول ولا قبض حال
المبة ولا بعد بلوغ المو هو ب له اذا كان المو هو ب في يد الاب الواهب وللأب ولاية تزويج
امة الصغير وتكون أولادها مملوكة لملك الام تبعاً لها ان لم تسترطح يهتم فاذا ثبت
ما ذكر تكون هي وأولادها مملوكة للمو هو ب له المذ كور ولا يكون شيء من ذلك تركه عن
الواهب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك شيئاً معلوماً من الحلي
وغيره وفي حال صحتها وهبت وملكته جميعه لبنت لها قاصرة وقبل لها والد البنت
المذ كورة جميعه وقبضه منها بمجلس الاشهاد ووضع يده عليه فهل والحال هذه لا يكون
لها الرجوع في ذلك حال حياتها وليس لاحد من ورثتها حق فيه بعد موتها حيث تمت المبة
بالقبول والقبض الشرعي من ولي القاصرة وكانت الواهبه من أهل التبرع وصدر عن
طوع واختيار منها وتحقق ذلك شرعا (أجاب) القرابة المهرمية مانعة من الرجوع في المبة
فليس للواهبه المذ كورة الرجوع فيما تمت فيه المبة من قبلها حال صحتها ابنتها
القاصرة ولا يكون شيء منه ميراثاً عنها بعد موتها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك بيتاً معلوماً غير قابل للقسمة وهب ثلثه مشاعاً لزوجته في حال صحته
وسلامته ونفاذ أقواله الشرعية وسلمها لابنت المذ كور فارغاعن أمتعة غير مشغول
بشيء منها أصلاً وقبضته وحازته لنفسها فهل والحال هذه تكون المبة المذ كورة على
الوجه المذ كور صحيحة نافذة شرعا واذا مات الواهب المذ كور عن ورثة غيرهما لا يسوغ لهم
ابطال المبة المذ كورة حيث استوفيت المبة شرائطها الشرعية (أجاب) نعم لا يسوغ لهم
ابطالها بعد تحقق صدور حال نفاذ التبرعات من الواهب مستوفية شرائط المبة والتام
التي من جلستها القبض في مجلس المبة أو بعده باذن الواهب قبضاً معتبراً ويحصل ذلك في
مبة المشاع الذي لا يقبل القسمة بقبض الكل فارغاً غير مشغول بامتعة الواهب ولا
مستكوناً له ولا غيره ولا مستاجر أو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد ان يزوجه ولده
القاصر ولاجل تحقق الكفاة وهبت له أمه بعض مصاغ وهب له والده نصف بقرة

١٢٩٤

٢١

جادي الاول

١٢٩٤

١٠

ربيع الاول

١٦٩٥

٨

ونج منها ثلاثة من نتاجها بعد المبة ثم باع البقرة المذ كورة وبقى نتاجها عنده فرضي
 الابن ببيع البقرة وطلب نصف ثمنها والاسنيل على نصف نتاجها من أبيه بعد بلوغ
 رشده فامتنع الابن من التسليم في ذلك له مع الاعتراف بهبت نصف البقرة لابنه حال
 صغره وتماها فهل والحال هذه يجبر على تسليم نصف ثمن البقرة المذ كورة لابنه
 المذ كورة ونصف نتاجها الموجود الى الآن لينتفع بذلك بقدر نصيبه والحال هذه
 (أجاب) نعم يؤمر الابن بتسليم نصف ثمن البقرة لابنه البالغ الرشيد وليس له منعه من
 الانتفاع بنصف نتاجها حيث كانت المبة في نصفها لابنة ثابتة شرعا والحال هذه ولم يوجد
 مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وهبت لها يوم زفافها أمتعة
 وقبالت المبة من الواهبين لها واستلمتها في مجلس المبة ثم بعد ذلك أخذ أبو المرأة ما وهب
 لابنته مذهباً ان الامتعة الموهوبة ملك له متعللاً بان المبة ما حصلت الا لاجله فهل
 والحال هذه لها ان تطالب اباها بما وهب لها من الامتعة وتستولي على الامتعة التي
 أخذها والداها جبراً عنها أم كيف الحال (أجاب) المبة الشرعية التامة تفيد الملك
 للموهوب له لا لمن وهب لاجله فلهذه المرأة مطالبة ابيها بما ملكه بطريق المبة من قبل
 الواهبين اذ لم ينتقل عن ملكها بانقل شرعي وليس له الامتناع عن تسليم ذلك اليها
 بدون وجه يقتضيه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض مملوكة الرقة
 بمناقعها وهي واضعة يدها عليها تنصرف فيها بالزرع فمرضت مرض الموت وهبت تلك
 الارض لولدين بالتقنين من اولادها في ذلك المرض وهي والموهوب لها بعيدون عن
 تلك الارض ولم يحصل من الموهوب لها قبض ولا فراق لتلك الارض في حياة الواهب بل
 ماتت الواهب من هذا المرض بعد اثني عشر يوماً ولم يرض بقية الورثة بهذه المبة ولم
 يجزوها فهل لا تعتبر هذه المبة وتكون تلك الارض ميراثاً عن ماله لكنها تقسم بين جميع
 ورثتها بالفريضة الشرعية حيث كانت الارض مملوكة لورثة المذ كورة (أجاب)
 الارض المذ كورة المملوكة الرقة لهذه المرأة الى حين موتها ميراثها تقسم بين ورثتها
 بالفريضة الشرعية وليس لولديها البالغين المذ كورين الموهوب لها الاختصاص بها
 بمجرد المبة من أمه - مالهما عدم افادتها الملك على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة وهبت لابن ابن أخيها القاصر داراً وما يتبعها مملوكة لها أرضاً وبناء وقبل أبو الموهوب
 له المبة للقاصر المذ كورة وقبضها فارغة غير مشغولة بمحتاج الواهب وسكنها هو بعد بلوغ
 القاصر المذ كورة حازها لنفسه وتصرف فيها بالهدم والبناء في حياة الواهب المذ كورة
 وصحتها ونفاذ تصرفاتها فهل تتم تلك المبة بحيث اذا نازع ابن تلك المرأة في تلك المبة لاحق
 له ولا تسمع دعواه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه
 الشرعي لا يكون لورثة الواهب منازعة الموهوب له في ذلك والحال هذه بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة له واولاداً ذكوراً وانثاً وترك

١٢٩٥

٢٥

ذی الحجة

١٢٩٩

٢٦

١٢٩٩

٢٦

محرم

١٣٠٠

٢٤

تركة فوهبت المرأة ما يخصها في التركة من العقار وهو قابل للقسمة لاحد الاولاد وهو
بالغ رشيد وقبل المبة وليكن بدون قبض ولا قسمة ولا افراز واستمر الحال على ذلك
الى ان ماتت فهل والحال هذه لا تتم المبة المذكورة ولا تصح بدون ذلك (اجاب) مبة
المرأة لولدها البائع حصتها من عقار قابل للقسمة بدون قبض وافراز لا تصح ولا
تتم فاذا ماتت الواهبة قبل ذلك يكون الموهوب تركة عنها لا يختص به الموهوب له والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخيها الشقيق لها وابن أخ آخر شقيق لها أيضا
وتركت دارا قابلة للقسمة تحت يدهم ما فارق الاخ المذکور الاستقلال بالدار دون ابن
أخيه حيث لم يكن وارثا معه فيها يحجبه بالاخ المذکور فإني ابن الاخ المذکور وادعي
ان حصة الميتة المذكورة كانت وهبت له ثلث الدار المذكورة شائعا في حال مرض
موتها فهل على فرض ثبوت دعواه المبة تكون ثلث المبة غير صحيحة لعدم وجود شرطها
من القبض والافراز قبل الموت ولا يقوم مقامهما وضع يده بعد موتها على الدار
المذكورة مع وارتها حيث كانت قابلة للقسمة ويؤثر برفع يده وعدم التعرض له ولو
فرض ان ثلث الدار الموهوب يخرج من ثلث التركة بعد اخراج ما يقدم على الوصية
من التجيز والتكفين والدين ونحو ذلك ولو فرض ان ابن الاخ الموهوب له المذکور
كان ساكن في الدار المذكورة مع حصة الواهبة له الى ان ماتت بدون تخلية ولا افراز
للموهوب له لا تكون سكناء المذكورة كافية في صحة هذه المبة في المشاع القابل للقسمة
أفيدوا الجواب والكم الثواب (اجاب) المبة في مرض الموت لغير الوارث حكمها
كوصية له تنفذ من ثلث التركة الا انه تراعى فيها شروط صحة المبة من القبض الكامل
في مجلس المبة أو بعده باذن الواهبة وتقرر بخ الموهوب من اتمة الواهبة وذلك
القبض اذا كان في مشاع يحتمل القسمة كما هنا لا يكون الا بقسمة الموهوب وتسليمه
بعدها للموهوب له فارغا غير مشغول بسكنى الواهبة وأتمتها فاذا لم يحصل ذلك لا تتم المبة
المذكورة ويكون الموهوب والحال هذه تركة عن الواهبة وليس لابن الاخ فيها شيء
يحجب به بالاخ الشقيق ولو خرج الموهوب من ثلث التركة بعد اخراج ما هو مقدم على
الوصية ومجرد سكنى الموهوب له في تلك الدار مع الواهبة حال المبة وبعدها بدون افراز
وتقرير بخ للموهوب من اتمة الواهبة لا يكون كافيا في ثبوت الملك للموهوب له في
المحصة المذكورة ويكون لوارث الواهبة اخراجه من الدار ورفع يده عنها حيث لا مانع
واقتضى تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بساتين ومنازل قابلة لقسمة الافراز ولها بنت
بالغة وبنت ابن أربع احداهن بالغة أيضا وابنا أخ شقيق ماتت تلك المرأة عن ذكر
لا وارث لها سواهم وكانت قد أقيمت البنت وصيا شرعية من قبل القاضي الذي يملك
صبي الاوصياء على بنات أخيهما الاربع المذكورات في حياة جدتهن بعد موت أبيهن
بعد وفات وصي من قبله فامتنولى ابنا أخى المرأة المذكورة ان على ما خصهما من التركة

١٣٠١

٧

١٣٠٢

٢

وهو الثالث تعصيا بعد فرض بنت المتوفاة وبنت ابنها المذ كورات وصار ايتهم فان
فيه تصرف الملاك في املا كهم بعدموت المورثة المذ كورة بطريق الاوث عن تلك
المرأة ولم ينازعهما في ذلك احد حتى مضى على ذلك اربع سنين ثم بعد ذلك ومضى تلك
المدة وبلوغ بنتين من بنات الابن الاربع ادعت بنت المتوفاة بالاصالة عن نفسها
والوكالة عن اثنتين من بنات أخيها والوصاية الشرعية عن الباقيتين بان أمها المورثة
المذ كورة حال حياتها وصحتها وهبت نصف تلك المنازل والبساتين لابنتها المدعية
المذ كورة والنصف الثاني لبنات ابنها الاربع المذ كورات يبنين بالسوية لكل
واحدة منهن الربع منه هبة شائعة وكانت احدى البنات الاربع المذ كورات بالغة
حال المبة ولم تدع قبول المبة ولا قبضا ولم يحصل افراز بين الموهوب لمن حال المبة ولا
بعدها الى أن ماتت عن وورثتها المذ كورين تريد بذلك منع ابني الاخ العصبية من
ميراثهم من ذلك ولم يكن هناك حجة ولا سند يشهد بذلك ولا تبصيل لتلك المبة في
محكمة من المحاكم الشرعية والسياسية مع عدم دعواها بذلك عقب موت أمها
ومشاهدتها تصرف العاصمين في نصيبهم مما مذ كرمدة الاربع سنين المذ كورة ولم تدع
بذلك أيضا من بلغت من بنات الابن فانكر ابنها الاخ الدعوى المذ كورة غاية الامر
انهم اذ كر ان المبة المذ كورة على الوجه المسطور صدرت من المورثة في مرض موتها
قبله بثلاثة ايام بدون قبول ولا قبض ولا افراز بل استمرت الواهبة واضعة يدها على
ما ذكر الى أن ماتت وهي ساكنة ايضا في بعض تلك المنازل ومعه زوجة للباقي فهل لا عبرة
بهذه المبة على هذا الوجه ولو فرض اقامة البينة على انها كانت في الصحة ويكون الموهوب
تركة عن الواهبة يقيم بين وورثتها بالفريضة الشرعية وينتفع كل بنصيبه بطريق
الارث كما كان ذلك حاصل قبل الدعوى أفيدوا الجواب (اجاب) المبة المذ كورة على
فرض ثبوتها حال صحة الواهبة غير معتبرة شرعا والموهوب فيها على هذا الوجه تركته عن
الواهبة يقسم بين وورثتها المذ كورين بالفريضة الشرعية لان هبة المشاع القابل
للقسمة لمتعدد فيهم صغير وكبير لا تصح له وقف سواء على القبول والافراز وقبض
كل ما وهب له بعد القسمة أو قبض من ينوب عنه كوصي الصغير ولم يوجد شيء من ذلك
هنا وكذا الحكم لو صدرت في مرض الموت لبعض الورثة لان المبة في مرض الموت لبعض
ورثتها بعد توفير شرطها بمنزلة الوصية له فلا تصح الا باجازة باقي الورثة المتعسر اجازته
وترقبنا ردد والله تعالى اعلم

١٣٠٢

٣

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس اوله كتاب الاجازة)







به دوافع موزنيهم ادخال ما سبق ايها به او تملكه في حياته من ضمن متروكاتهم التي تقسم
 بان يدعوا ان الذي صار ايها به هو البناء دون الارض وان هبة البناء دون الارض
 محسنة او غير محسنة لا تصح شرعا الا ان اذن الواهب للو هو ب له بنقض البناء وقضه
 بالفعل وشبهه ذلك من الاقوال التي ينبغي عليها الاشتغال في رؤيتها ووضياع ز من
 وتعطيل من حصلت لهم الهبة عن اشغالهم وانه قد علم لدى سعادة ولي النعم من حضرات
 العلماء المحنفة المعتبرين في المذهب ان هذه المسئلة وقع فيها خلاف في المذهب وانه
 على سبق الاقتراح وازالهبة في البناء دون الارض استحسنت لهيئ عدم سماع تداعي
 ومراجعة من يكون بهذه المثابة متى كان التملك حصل وتحررت به حجة شرعية من
 محكمة من المحاكم المحلية ومجبات بالتجمل المصان الى آخر ما هو مسطور في المنشور
 المنسوخ صورته لكافة الدواوين والقضاة ونواب المحاكم لعلهم مل به ومن حيث انه
 حصل عندنا اشتباه في ان التملك غير الهبة على ما يفهم من عبارة السيد المذ كورة
 وان التملك هو الهبة على ما افاد العلامة ابن عابدين وما المعول عليه من ذلك وان
 ما تضمنته هذه الحجة مما ذكره ل يكون داخل تحت المنشور المذ كور وانه يعمل بها
 حيث كانت منجزة بالسجل المصان مما لا بالامر الصادر في ذلك وان المنشور المذ كور
 موضوعه في خصوص مسئلة هبة البناء بدون الارض التي صدر الاستفتاء عن
 حضرات اسانذتنا المحنفة وان النهي عن سماع الدعوى في هبة النخل او تملكه بدون
 الارض متوقف على صدور منشور آخر في خصوص ذلك وحيث حصل عندنا اشتباه في
 ذلك فقد صار نسخ صورة الحجة المذ كورة ليصير عرضها وعرض ذلك على حضرة استاذنا
 العلامة الامام المهتم مقتى أفندي الديار المصرية ليصير النظر من حضرته في ذلك وما
 يفيد به من الوجه الشرعي يصير اتساعه وليكون دستور العمل في مثل هذه الحادثة
 وفوق كل ذي علم عليم كما هو نص القرآن العظيم (اجاب) تملك النخل المذ كور على
 الوجه المسطور في الحجة الهيئ عنها يجواب حضرة مفتي مجلس ومديرية اسبوط يعتبر هبة
 من الاب لولده فتراعى فيه شرائط الهبة الشرعية لقوله في صلب الحجة المذ كورة انه اعطى
 ومالك لولده لصلبه القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة مثمرة قائمة في ارض اميرية الى
 ان قال خاليا عن شوائب العوض والمقابل وبها مش الحجة المذ كورة ومالك ولله
 المذ كور ايضا ثلاث نخلات بغلة هنان الى ان قال تملك كذا ايا عن شوائب العوض
 والمقابل فقد صرح في التمليكين المذ كورين بان كلامهما خال عن شوائب العوض
 وزاد في التملك الاول لفظ اعطى والعطية هي الهبة وهبة النخل بدون الارض لا تتم
 الا اذا فصل وسلم كما صرحوا به واما ما ذكره السيد الطمطاوي من الخلاف في التملك
 فذلك في التملك المطلق الذي لم يصرح فيه بانه بعوض او بدون عوض فاصرح فيه
 بانه بدون عوض لحاد ثنائيه هبة فتعتبر فيه شرائطها ولا يجري فيه الخلاف المذ كور

سنة

شوال

وحيث كان موضوع المنشور المحكي عنه بجواب حضرة المفتي المذكور انتهى عن سماع الدعوى والمرافعة في هبة البناء بدون الارض وتحررت به حجة مسجلة فلا تكون هبة النخل بدون الارض اتحادا ثنائيا خلة تحت النهي المهرج به فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد اولاد وحب لكل منهم ماشية من المواشي وعينها له وقبل كل واحد من الاولاد قبض ما وهب لولده حيث كان اولادا لاولاد قاصر بن ثمان الواهب وبعد ذلك مات بعض المواشي وبقي بعضها فهل لكل واحد ما عين له في وقت الهبة أو يكون البعض الباقي لكل اولاد الاولاد (أجاب) نعم لكل واحد من اولاد الاولاد ما وهبه له جده على انفراد لا يشاركة فيه غيره بدون وجه شرعي حيث تمت الهبة له بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه القاصر في حال الصحة بقرة وقبل له أبوه قبضها باقباض الواهب وأشهد الواهب على ذلك شهودا ثم بعد نحو ثلاث سنين مات الجد الواهب عن ثلاثة بنين أحدهم أبو الموهوب له فطلب الاثران المشاركة في الموهوب به فهل لا يجابان لذلك ليكون الهبة لغير وارث ولتساها بالقبض والاقباض ولكون الراجع غير الواهب (أجاب) نعم لا يجابان لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاحد اولاده في حال صحته وسلامته قطعة أرض مملوكة الرقبة له مع نخلها وعيونها وهي معلومة الحد ودو ذلك على يد بيعة من المسلمين وقبل الموهوب له ذلك ووضع يده عليه باذن أبيه وتصرف فيه مع علم باقي الورثة واطلاعهم على ذلك مدة سنين ثم توفي الواهب فهل اذا ثبت ذلك يكون الموهوب له مالكا لما وهبه له والده ولا يسوغ لباقي الورثة معارضته في ذلك (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الهبة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بل يختص به الموهوب له دون باقي الورثة وليس لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من المجلس الخصوصي بما مضى من الاوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بمائة عشرة افدنة طين كان المرحوم حسين بك جاشوري سابقا قد ردها اسند بختمه في ٢٥ رمضان سنة ١٢٩٢ بانه أعطاها الى معتقه المدعو خورشيد أغا من أطيان الابعادية تعالى الواهب الكائنة باحدى نواحي مديرية الجيزة على سبيل الهبة والانعام ولم يتحرر بذلك بتسليم ديوانى ثم في سنة ١٢٩٧ وقف الواهب أطيان الابعادية جميعها وأدخل الموهوب في الوقف وتحررت به حجة وقفية محكم فيها بالزوم الوقف ولم يستبعد فيها العشرة الافدنة وتوفي الموهوب له بعد ذلك في سنة ١٢٧٥ وتوفي معتقه في سنة ١٢٧٧ ثم في سنة ١٢٩١ صدر راعلام شرعي من محكمة الجيزة بثبوت الهبة الى آخر ما تضمنه هو والوقفية فيقتضى بعد اطلاع حضر تكم على الاعلام والوقفية وباقي اوراق القضية أن تنقضوا بالجواب مما ترونه فيها شرعا (أجاب) حيث صدرت الهبة المذكورة للموهوب له في العشرة

١٢٩١

٢٣

ربيع الاول

١٢٩٢

٦

جداى الاول

١٢٩٢

٢٧

ذى الحجة

١٢٩٢

٢٧

الافدنة الملوكة الواهب حال حياتهم ما وصحتهم ما وقبلها الموهوب له وقبضها مستوفية
 شرائط العصة والتمام بتاريخ سابق على تاريخ الوقف الصادر من الواهب وثبت
 ذلك شرعا لا ينفذ وقف الواهب فيما وجه به بعد ذلك بدون اذن أو اجازة من الموهوب له
 المالك لذلك بالمبة بل يبطل الوقف في العشرة الافدنة المذكورة بموتها أو موت أحدهما
 ويكون الموهوب تركه عن الموهوب له حيث لم يحصل رجوع شرعي فيها هذا
 ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الهند
 بالغ عاقل نافذ التصرفات يريد ان يهب ما يملكه من العقار المملوك له أرضا وبنا
 وأشجارا القابل للقسمة لولديه البالغين أحدهما حاضر معه والثاني غائب عنهما كن
 في هذا العقار ولا متاع لئلا يترك فيه وأراد ان يهب نقوده لا ولاده الخمسة البالغين هم ولده
 المذكوران وثلاثة غيرهم ذكر وانثيان بالغون أيضا بعضهم غائب عنهم وبعضهم
 حاضر معه لكل قدر معلوم مع تفضيل بعضهم على بعض في العطية فما الوجه الذي تصح
 به المبة في العقار المذکور والنفود والحال هذه (أجاب) المبة للأولاد مع التفضيل
 لا بأس بها ان لم يقصد الواهب الاضرار ولا بد فيهم من الايجاب والقبول في مجلس واحد
 ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس ولا تتم الا بالقبض الكامل فيما يقيم
 وذلك بقسمة المشاع الموهوب وتسليمه بعدهما من قبل الواهب أو معلومه بذلك فيلزم
 في تمام هبة هذا العقار القابل للقسمة للولدين الكبيرين صدور الايجاب والقبول من
 كل من الموهوب لهما والواهب في مجلس واحد مباشرة أو بتوكيل من الجانبين أو من
 جانب واحد أو من فضولي مع الاجازة الشرعية وقسمة هذا العقار واختلام كل من
 الموهوب لهما أو وكيله نصيبه بعدها بما من الواهب أو وكيله لولم يكن في مجلس العقد وكذا
 لا بد مما ذكرناه في هبة النقود لكل من الاولاد الخمسة أي من حصول الايجاب والقبول
 في مجلس واحد اما بالاصالة أو بالوكالة مع القبض بعد القسمة بما من الواهب أو وكيله لولم
 يكن في مجلس المبة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر حاصلها
 المراد معلومية حضرتكم ما شملت عليه الاوراق الواردة آخر الاصلحة بشرح الخاصة
 الخديوية الموضح فيه ارسال السند المهر من المرحومة نشر بن معتقة المرحوم خليل أظا
 السابق وفاتها عن زوجها وعاصب معتق المعتق من غير شر يك بهمة جميع مالها
 لمعتق أحوا وصورة وطلب الاقتناء عن ذلك والافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي
 (أجاب) صار الاطلاع على السند المهكي عنه الذي من ضمنه ان نشر بن المذكورة أقرت
 بهمة جميع ما تملكه لمعتق أحوا بهمة شرعية والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك بأنه
 اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور المبة المذكورة أو الاقرار بها من نشر بن المذكورة حال
 صحتها مستوفية شرائط العصة والازوم يكون ما وهب مالا للموهوب لهما المذکور والاولاد
 فلا اذا كان ذلك في مرض موتها مع وجود القبض والحيازة حال المبة تنفذ من ثلث جميع

١٢٩٣

٦

ربيع الاول

١٢٩٤

١٤

ما هو مخلف عن الواهبية مما يورث شرعا وتوقف الهبة فيما زاد على الثالث المذكور على اجازة ورثتها فان اجازوها نفذت في الباقي ايضا والا يقتصر النفاذ على قدر الثالث لانها حينئذ كوصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده الصغير الذي في حجره جارية وقبلها عنسه ثم انه زوج الجارية لشخص حيث انه أنفق للصغيرة فولدت أربع جوار ولما بلغ الولد طلب الجارية وأولادها من أبيه فامتنع الاب ودفع له جارية من أولادها فقط ثم مات الاب عنه وعن أولاد آخرين فقتلوا في الجارية وأولادها فالموهوب له يرثها أخذها بأولادها وهم يقولون انها تركت يرضعون ان الهبة لم تتم لعدم وجود القبض بعد البلوغ فهل لا يتوقف تمام الهبة على القبض بعد البلوغ وتتم بمجرد عقد الاب حيث انها هبة للصغير وتكون الجارية ملكا للموهوب له والأولاد غناؤه ملكه (اجاب) هبة الاب فيما يملكه من ولده الصغير تتم بمجرد الايجاب بلا توقف على قبول ولا قبض حال الهبة ولا بعد بلوغ الموهوب له اذا كان الموهوب في يد الاب الواهب وللاب ولاية تزويج امة الصغير وتكون أولادها ملكا للمالك الام تبعها لها ان لم تسترطح يهتم فاذا ثبت ما ذكر تكون هي وأولادها ملكا للموهوب له المذكور ولا يكون شيء من ذلك تركته عن الواهب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك شيئا معلوما من الحلى وغيره وفي حال محبتها وهبت وملكته جميعه لينت لها قاصرة وقبل لها والد البنت المذكورة جميعه وقبضه منها بمجلس الشهاد ووضع يده عليه فهل والحال هذه لا يكون لها الرجوع في ذلك حال حياتها وليس لاحد من ورثتها حق فيه بعدم موتها حيث تمت الهبة بالقبول والقبض الشرعي من ولي القاصرة وكانت الواهبية من أهل التبرع وصدر عن طوع واختيار منها وتحقق ذلك شرعا (اجاب) القرابة المهرمية مانعة من الرجوع في الهبة فليس للواهبية المذكورة الرجوع فيما تمت فيه الهبة من قبلها حال صحتها ابنتها القاصرة ولا يكون شيء منه ميراثا عنها بعد موتها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا معلوما غير قابل للقسمته وهب ثلثه مشاعا لزوجته في حال صحته وسلامته ونفاذ أقواله الشرعية وسلمها لبيت المذكو ورفارغا عن أمتعه غير مشغول بشيء منها أصلا وقبضته وحازته لنفسها فهل والحال هذه تكون الهبة المذكورة على الوجه المذكور صحيحة نافذة شرعا واذا مات الواهب المذكور عن ورثة غيرهما لا يسوغ لهم ابطال الهبة المذكورة حيث استوفت الهبة شرائطها الشرعية (اجاب) نعم لا يسوغ لهم ابطالها بعد تحقق صدورها حال نفاذ التبرعات من الواهب مستوفية شرائط الصحة والتمام التي من جلها القبض في مجلس الهبة أو بعده باذن الواهب قبضا معتبرا ويحصل ذلك في هبة المشاع الذي لا يقبل القسمته بقبض الكل فارغا غير مشغول بامتعة الواهب ولا مسكونا له ولا غيره ولا مستاجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد ان يزوجه ولده القاصر ولاجل تحقق الكفاة وهبت له أمه بعض مصاغ ووهب له والده نصف بقرة

١٢٩٤

٢١

جمادى الاولى

١٢٩٤

١٠

ربيع الاول

١٦٩٥

٨

ونتیج منها ثلاثة من نتاجها بعد الهبة ثم باع البقرة المذكورة وبقي نتاجها عنده فرضي
 الابن ببيع البقرة وطلب نصف ثمنها والاستيلاء على نصف نتاجها من أبيه بعد بلوغ
 رشده فامتنع الابن من التسليم في ذلك له مع الاعتراف بهبته نصف البقرة لابنسه حال
 صغره وتمامها فهل والحال هذه يجبر على تسليم نصف ثمن البقرة المذكورة لابن
 المذكور ونصف نتاجها الموجود الى الآن لينتفع بذلك بقدر نصيبه والحال هذه
 (اجاب) نعم يؤمر الابن بتسليم نصف ثمن البقرة لابنسه البالغ الرشيد وليس له متعه من
 الانتفاع بنصف نتاجها حيث كانت الهبة في نصفها لابنة ثابتة شرعا والحال هذه ولم يوجد
 مانع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وهبت لها يوم زفافها أمتعة
 وقبلت الهبة من الواهبين لها واستلمتها في مجلس الهبة ثم بعد ذلك أخذ أبو المرأة ما وهب
 لابنته مدعيان الامتعة الموهوبة ملكا له متعللا بان الهبة ما حصلت الا لاجله فهل
 والحال هذه لما ان تطلب اباها بما وهب لها من الامتعة وتستولي على الامتعة التي
 أخذها والدها جبراعها أم كيف الحال (اجاب) الهبة الشرعية التامة تفيد الملك
 للموهوب له لا لمن وهب لاجله فلهذه المرأة مطالبة ابيها بما ملكه بطريق الهبة من قبل
 الواهبين اذ الم ينتقل عن ملكها بناقل شرعي وليس له الامتناع عن تسليم ذلك اليها
 بدون وجه يقتضيه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أرض عملوكة الرقبة
 بما دفعها وهي واضعة يد عليها تنصرف فيها بالزرع فرضت مرض الموت فوهبت تلك
 الأرض لولدين بالغين من اولادها في ذلك المرض وهي والموهوب لهما بعيدون عن
 تلك الأرض ولم يحصل من الموهوب لهما قبض ولا افراز لتلك الأرض في حياة الواهبة بل
 ماتت الواهبة من هذا المرض بعد اثني عشر يوما ولم يرض بقية الورثة بهذه الهبة ولم
 يجيزوها فهل لا تعتبر هذه الهبة وتكون تلك الأرض ميراثا عن مالكتها تنقسم بين جميع
 ورثتها بالفريضة الشرعية حيث كانت الأرض عملوكة لورثة المذكورة (اجاب)
 الأرض المذكورة المملوكة الرقبة لهذه المرأة الى حين موتها ميراثا عنها تنقسم بين ورثتها
 بالفريضة الشرعية وليس لولديها البالغين المذكورين الموهوب لهما الاختصاص بها
 بمجرد الهبة من أمهم - مالهما لعدم افاقتها الملك على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة وهبت لابن ابن أخيها القاصر دارا وما يتبعها عملوكة لها أرضا وبناء وقبل أبو الموهوب
 له الهبة للقاصر المذكور وقبضها فارغة غير مشغولة بمتاع الواهبة وسكنها وبعده بلوغ
 القاصر المذكور حازها لنفسه وتصرف فيها بالهدم والبناء في حياة الواهبة المذكورة
 وصحتها ونفاذ تصرفاتها فهل تتم تلك الهبة بحيث اذا نازع ابن تلك المرأة في تلك الهبة لاحق
 له ولا تسمع دعواه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه
 الشرعي لا يكون لورثة الواهبة منازعة الموهوب له في ذلك والحال هذه بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة له واولادا ذكورا واناثا وترك

١٢٩٥

٢٥

في الهبة

١٢٩٩

٢٨

١٢٩٩

٢٦

محرم

١٣٠٠

٢٤

تركة فوهبت المرأة ما يخصها في التركة من العقار وهو قابل للقسمة لاحد الاولاد وهو
 بالغ رشيد وقيل المبة وليسكن بدون قبض ولا قسمة ولا افراز واستمر الحال على ذلك
 الى ان ماتت فهل والحال هذه لا تتم المبة المذكورة ولا تصح بدون ذلك (اجاب) مبة
 المرأة لولدها البائع حصتها من عقار قابل للقسمة بدون قبض وافراز لا تصح ولا
 تتم فاذا ماتت الواهبة قبل ذلك يكون الموهوب تركة عنها لا يخص به الموهوب له والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخيها الشقيق لها وابن أخ آخر شقيق لها أيضا
 وتركت دارا قابلة للقسمة فحقت يديهم ما فاد الاخ المذكور بالاستقلال بالدار دون ابن
 أخيه حيث لم يكن وارثا معه فيها بحجبه بالاخ المذكور فاني ابن الاخ المذكور وادعي
 ان حصة الميتة المذكورة كانت وهبت له ثلث الدار المذكورة شأنها في حال مرض
 موتها فهل على فرض ثبوت دعواه المبة تكون تلك المبة غير صحيحة لعدم وجود شرطها
 من القبض والافراز قبل الموت ولا يقوم مقامهما اوضاع يده بعد موتها على الدار
 المذكورة مع وارتها حيث كانت قابلة للقسمة ويؤمر برفع يده وعدم التعرض له ولو
 فرض ان ثلث الدار الموهوب يخرج من ثلث التركة بعد اخراج ما يقدم على الوصية
 من التجهيز والتكفين والدين ونحو ذلك ولو فرض ان ابن الاخ الموهوب له المذكور
 كان ساكنًا في الدار المذكورة مع حصة الواهبة له الى ان ماتت بدون تخليعة ولا افراز
 للموهوب له لا تكون سكناء المذكورة كافية في صحة هذه المبة في المشاع القابل للقسمة
 أفيدوا الجواب والكم الثواب (اجاب) المبة في مرض الموت لغير الوارث حكمها
 كوصية له تنفذ من ثلث التركة الا انه تراعى فيها شرط صحة المبة من القبض الكامل
 في مجلس المبة أو بعده باذن الواهبة وتقر بسخ الموهوب من اتمعة الواهبة وذلك
 القبض اذا كان في مشاع يحتمل القسمة كما هنا لا يكون الا بقسمة الموهوب وتسليمه
 بعد الموهوب له فارغا غير مشغول بسكنى الواهبة وأتمتها فاذا لم يحصل ذلك لا تتم المبة
 المذكورة ويكون الموهوب والحال هذه تركة عن الواهبة وليس لابن الاخ فيما سألني
 بحجبه بالاخ الشقيق ولو خرج الموهوب من ثلث التركة بعد اخراج ما هو مقدم على
 الوصية ومجرد سكنى الموهوب له في تلك الدار مع الواهبة حال المبة وبعدها بدون افراز
 وتقر بسخ الموهوب من اتمعة الواهبة لا يكون كافيا في ثبوت الملك للموهوب له في
 المحصة المذكورة ويكون لوارث الواهبة اخراجها من الدار ورفع يده عنها حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بساتين ومنازل قابلة لقسمة الافراز ولها بنت
 بالغة وبنت ابن أربع ادهن بالغة أيضا وابنا أخ شقيق ماتت تلك المرأة عن ذكر
 لا وارث لها سواهم وكانت قد أقيمت البنت وصيا شرعية من قبل القاضي الذي يملك
 صبي الاوصياء على بنات أخيه الاربع المذكورات في حياة جدتهن بعد موت أبيهن
 بدون وصي من قبله فاستولى ابنا أخى المرأة المذكورة على ما خصهما من التركة

١٣٠١

٧

١٣٠٢

٢

وهو الثلث فعصيا بعد فرض بنت المتوفاة وبنات ابنها المذ كورات وصار ايتهم فان
فيه تصرف الملاك في املاهم بعدموت المورثة المذ كورة بطريق الاوث عن تلك
المرأة ولم ينازعهما في ذلك احد حتى مضى على ذلك اربع سنين ثم بعد ذلك ومضى تلك
المدة وبلوغ بنتين من بنات الابن الاربع ادعت بنت المتوفاة بالاصالة عن نفسها
والوكالة عن اثنتين من بنات أخيها والوصاية الشرعية عن الباقيتين بان أمها المورثة
المذ كورة حال حياتها وصحتها وهبت نصف تلك المنازل والبساتين لابنتها المدعية
المذ كورة والنصف الثاني لبنات ابنها الاربع المذ كورات بينهم بالسوية لكل
واحدة منهن الربع منه هبة شائعة وكانت احدى البنات الاربع المذ كورات بالغة
حال الهبة ولم تندع قبولاً للهبة ولا قبضاً ولم يحصل افراز بين الموهوبين حال الهبة ولا
بعدها الى أن ماتت عن وورثتها المذ كورين تريد بذلك منع ابني الاخ العصبية من
ميراثهما من ذلك ولم يكن هناك حجة ولا سند يشهد بذلك ولا تبصيل لتلك الهبة في
محكمة من المحاكم الشرعية والسياسية مع عدم دعواها بذلك عقب موت أمها
ومشاهدتها تصرف العاصبين في نصيبهما مما مذ كرمدة الاربع سنين المذ كورة ولم تندع
بذلك ايضاً من بلغت من بنات الابن فانكر ابنها الاخ الدعوى المذ كورة فغاية الامر
انهم اذ كر ان الهبة المذ كورة على الوجه المسطور صدرت من المورثة في مرض موتها
قبله بثلاثة ايام بدون قبول ولا قبض ولا افراز بل استمرت الواهبة واضعة يدها على
ما ذكر الى أن ماتت وهي ساكنة ايضاً في بعض تلك المنازل وموجدة للباقي فهل لا عبرة
بهذه الهبة على هذا الوجه ولو فرض اقامة البيئة على انها كانت في الهبة ويكون الموهوب
تركة عن الواهبة يقيم يزور ثمتها بالفريضة الشرعية وينتفع كل بنصيبه بطريق
الاوث كما كان ذلك حاصل قبل الدعوى أفيدوا الجواب (اجاب) الهبة المذ كورة على
فرض ثبوتها حال صحة الواهبة غير معتبرة شرعاً والموهوب فيها على هذا الوجه تركة عن
الواهبة يقسم بين وورثتها المذ كورين بالفريضة الشرعية لأن هبة المشاع القابل
للقسمة لمتعدد بين فيهم صغير وكبير لا يصح له وقف تمامه على القبول والافراز وقبض
كل ما وهب له بعد القسمة أو قبض من ينوب عنه كوصي الصغير ولم يوجد شيء من ذلك
هنا وكذا المحكم لو صدرت في مرض الموت لبعض الورثة لان الهبة في مرض الموت لبعض
ورثتها بعد توفير شروطها بمنزلة الوصية له فلا تصح الا باجازة باقي الورثة المعتمدين اجازته
وترتد بالرد والله تعالى اعلم

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس اوله كتاب الاجارة)



